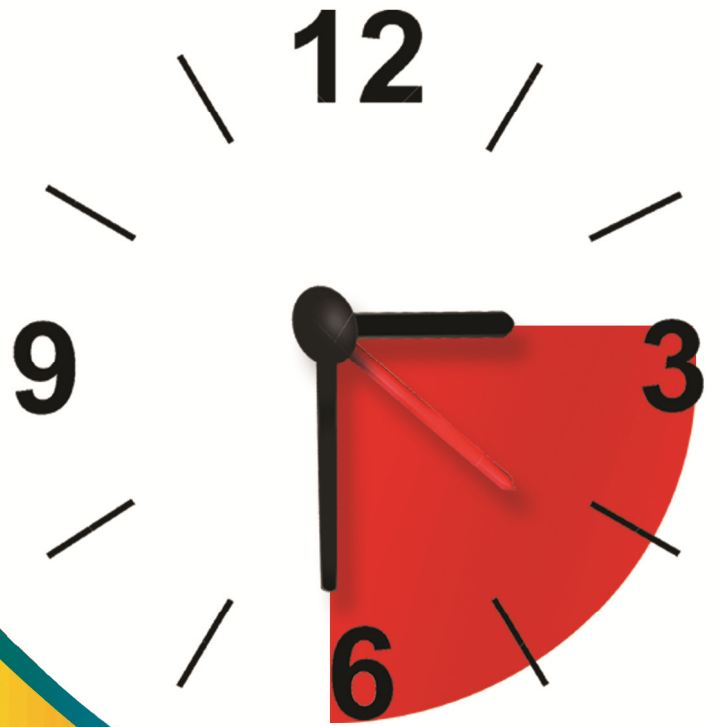


المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعة، لأبرز الأحداث والتطورات

Second Season



الربع الثاني
2018

المشهد التركي

رؤى - تحليلات - دراسات

المرصد

AL- MARSAD

مجلة دورية ديجيتالية يصدرها مركز الرصد والمتابعة

بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

-السنة الرابعة -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالمام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القارئ الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلاعنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتابنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير

٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات

٣. اضواء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات

٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات

٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات

٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

الربع الثاني أبريل 2018

بايديمير: أزمات الشرق الأوسط لن تحل بدون حل القضية الكردية

ANF: ٢٠١٨/٤/١

أوضح عثمان بايديمير في تصريح له لإحدى القنوات الكردية بعض الأمور حول احتلال تركيا لعفرين قائلاً: هناك هجومٌ وضغطٌ كبيرٌ على الكرد في المرحلة الحالية من قبل الدولة التركية، لأنها أدركت أن أزمات الشرق الأوسط لن تحل بدون حل القضية الكردية، ولكنها مهما حاولت إلغاء الكرد لن تحصد سوى الفوضى والأزمات، ومهما استخدمت ضدهم من القتل والدمار لن تنال مبتغاها لأنّ الدماء لا تُغسل بالدماء، وبدون الحوار لن يعمّ السلام.

وتابع بايديمير: يوماً بعد يوم تباعدت الحكومة التركية عن الحوار هادئةً بذلك العلاقات الإنسانية والمستقبل، فهي تحارب أسس الحياة التشاركية مبتعدةً عن السلام، وفكرها وهدفها الوحيد هو عداء الكرد، وشركاء أردوغان في ذلك هم الأحزاب القومية العنصرية التركية، وسياستهم ليست عداء كرد تركيا فقط وإنما في سوريا وإيران والعراق أيضاً، وبرزت بصمتهم الواضحة في قضية كركوك، وذلك بأداء دورٍ قذرٍ مع الحشد الشعبي والأطراف المعادية للكرد في باشور، وإذا طالب الكرد في أية منطقةٍ من الشرق الأوسط بحقوقهم فإنهم بنظر تركيا إرهابيون، حتى إذا أرادوا تحصيل حقوقهم في كوكب غير كوكب الأرض سيحاربهم أردوغان.

أكد بايديمير أنّ الحكومات التي تمارس الظلم والعنصرية بائدةً بالتأكيد، فهتلر وموسولوني وصدام كلهم انهزموا ولم يخلدوا في الدنيا، وكذلك سيكون مصير أردوغان وحكومته، والديكتاتوريون دائماً يعيشون حالة فوبيا وخوفٍ ويظنون كل من حولهم يتحينون الفرصة للقضاء عليهم لأنهم ظلموا الجميع.

وتابع بايديمير بالقول: "الحرب والقتال لا يعود بالنفع على أحد، وأردوغان حارب الكرد في تركيا وهدم قراهم وحاصرها، ونحن كأحزاب كردية في باكور نعيش كأننا في سجن، ونعيش حالة عداء لحكومة أردوغان ونتحين الفرصة لتغييرها، مثلاً ماذا استفاد أردوغان من قضية كركوك؟

عندما كانت بيد الكرد كان يشتري برمبيل النفط بـ ٣٥ دولاراً، وبعدها ساهم في تسليمها للحشد الشعبي صار يشتري البرميل بـ ٥٠ دولار، إذا تضرر هو ولم ينتفع.

وعن عدم بروز دعم لعفرين من كرد تركيا خلال الهجوم التركي عليها أوضح بايديمير: عفرين مدينة كردية بالنسبة لنا مثلها مثل كركوك وقامشلو وآمد، ولكن الحكومة التركية قبل عملياتها على عفرين وخلالها مارست بحقنا سياسةً عسكريةً فاشستيّةً، وكلّ كرديٍّ من باكور يعترض على هجوم عفرين يُقتل، وهناك الآن ١٣٠٠٠ شخص في السجون، و٤٠٠٠ معتقل من حزبنا.

وزاد بايديمير إلى حديثه قائلاً: "في معركة كوباني كرد باكور ساندوا أخوتهم في سوريا وساهموا في انتصارهم، ولكن أردوغان فهم الدرس هذه المرة، ومارس سياسةً في تركيا تُظهر للعالم أنّ شعبه مؤيدٌ تماماً لاحتلال عفرين، وذلك باعتقال مئات الآلاف من معارضيهِ وخاصةً الكرد لكي لا يرفعوا صوتهم ضد احتلال عفرين.

مقتل ١١ جندياً تركيا في عملية لمقاتلات كردستانيات بشرناخ

روج نيوز: ٢٠١٨/٤/١

أعلنت قوات الدفاع الشعبي عن مقتل ١١ عنصراً في الجيش التركي في عملية لوححدات المرأة الحرة -YJA-STAR.

وقال المركز الاعلامي لقوات الدفاع الشعبي في بيان انه في ١٠ شهر اذار تبين نفذت وحدات المرأة الحرة -YJA-STAR عملية استهدفت موكباً عسكرياً على الطريق الواصل بين مدينة شرناخ و ناحية ايكيزجي.

وكشف البيان أن العملية اسفرت عن تدمير عربة مصفحة و مقتل ١١ عنصر في الجيش التركي و اصابة ٢ اخرين.

ضاحي خلفان: الكرد سيلقنونا درساً لن ينساه

٢٠١٨/٤/١ : PUKmedia

أكد ضاحي خلفان، نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي بالامارات العربية، ان الكرد عازمون على تلقيين درس للرئيس التركي رجب طيب اردوغان.
وقال خلفان، في تغريدة على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، ان الكرد "عقدوا العزم على تلقيين اردوغان درساً لن ينساه"، مضيفاً "انتظروا... ثورة شعبية على اردوغان من الآن.. إلى... أن يسقط".

تحالف من المعارضة الإسلامية والعلمانية ضد اردوغان

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٤/١

ذكرت صحيفة جمهورية التركية، أن كرم تمل موغلا وأغلو رئيس حزب «سعادات» سيعقد لقاءات مع الرئيس التركي السابق عبدالله غول ورئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار وأغلو ورئيس حزب «الصحيح» ميرال أكشنار استعداداً للانتخابات الرئاسية القادمة.
وأشارت الصحيفة إلى أن هذه اللقاءات هدفها التشاور من أجل تشكيل كتل ينافس التحالف الذي دشنه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان مع حزب الحركة القومية اليميني المتشدد.
جاء ذلك في الوقت الذي تصاعد فيه التوتر في العلاقات اليونانية التركية بسبب احتجاز جنديين يونانيين داخل الأراضي التركية قبل نحو شهر تقريبا، وذلك بعد أن رفضت مجددا محكمة الصلح والجزاء في ولاية أدرنة غرب تركيا طلباً بخصوص إخلاء سبيلهما.
وطالبت اليونان بالحصول على إجابات واضحة من تركيا فيما يتعلق بالتهم الموجهة إلى هذين الجنديين.
وكانت وسائل إعلام تركية قد ذكرت أنه تم توجيه تهمة التجسس للجنديين، لدخولهما منطقة عسكرية في محافظة أدرنة، ولكن أثينا تقول إن السلطات التركية لم تقدم تفاصيل كافية حول التهم والأدلة التي تستند إليها، مؤكدة أن دخولهما المنطقة كان بالخطأ.

نتنياهوو مهاجماً تركيا: لا ننتظر درساً في الأخلاق من اردوغان!

وكالات ومصادر متعددة: ٢٠١٨/٤/١

استنكر رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، تصريحات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان حول لجوء الجيش الإسرائيلي إلى العنف المفرط مع المحتجين السلميين في غزة، في حين هناك اتهامات للقوات التركية بانتهاكات واسعة في عفرين شمال سوريا.
وهاجم نتنياهو، الأحد، رئيس تركيا بعد تنديده بالمواجهات التي أسفرت عن مقتل ١٦ فلسطينياً وجرح المئات برصاص الجيش الإسرائيلي الجمعة.
وكان اردوغان وصف رد الفعل الإسرائيلي على مسيرة العودة على الحدود مع قطاع غزة، بأنه "هجوم غير إنساني".
وغرد نتنياهو على تويتر تعليقا على عملية غصن زيتون، قائلا أن "الجيش الأكثر أخلاقية في العالم لن يتلقى دروساً حول الأخلاق من شخص يقوم منذ سنوات بقصف مدنيين عشوائياً". وأضاف "يبدو أن هذا ما يفعلونه في أنقرة يوم كذبة أول نيسان -إبريل-".
وقال نتنياهو، إن الجيش الإسرائيلي "هو أكثر الجيوش في العالم أخلاقاً ولن يقبل المواقف ممن يقوم على مر السنين بقصف السكان المدنيين دون تمييز".
وكان نتنياهو وصف اردوغان في السابق بأنه رجل "يقصف القرويين الكرد".
وخلال كلمته، تطرق الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، إلى انتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لعملية "غصن الزيتون"، مشدداً على أن "التاريخ التركي خال من عار الاستعمار والاحتلال، أما نتنياهو فإنه يتواجد حالياً كمحتل في الأراضي الفلسطينية". وأضاف مخاطباً نتنياهو: "أنت إرهابي في نفس الوقت، والتاريخ يُسجل ما تقوم به ضد أولئك الفلسطينيين المظلومين (..) لن ينسوا ولن ننسى هذا على الإطلاق". وأشار إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لا يمتلك وزناً للحديث عن عملية "غصن الزيتون"، وأنه يجب أن يعرف حدوده في هذه النقطة.

تركيا تواصل حربها في شمال سورية *جهاد الخازن*

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٤/١

جيش تركيا وحلفاؤها في سورية يشنون حرباً دينية على الكرد وغيرهم. النصر في عفرين وُصِف بأنه نصر لآخر جيش مسلم في العالم يخوض جهاداً.

كانت تركيا تدخلت في سورية سنة ٢٠١٦، إلا أن حربها الأخيرة ضد الكرد في شمال البلاد، قرب الحدود التركية، أهم، فالعملية العسكرية التي أُطلق عليها اسم «غصن الزيتون» كان هدفها قمع حزب العمال الكردستاني، فلا يمثل مسلحوه خطراً على تركيا مع أخطاره على سورية حيث إدارة رجب طيب أردوغان على قناعة تامة بأن الكرد يريدون بناء منطقة حكم لهم.

الرئيس أردوغان يجمع الوطنية التركية مع الدين في حربه على الكرد، وغالبية منهم مسلمون سنة مثل الأتراك. هذا المزيج يناسب حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي أصبح يجمع بين الدين والوطنية في شعاراته السياسية. عندما يقول الرئيس أردوغان للأتراك إنه يخوض حرباً مقدسة، أو دينية، تهبط المعارضة كثيراً، لأن المواطن العادي لا يريد أن يبدو معارضاً لمثل هذه الحرب، بل ربما يشعر بتعاطف مع الحكم الذي يدافع عن دينه.

الحرب على عفرين كان في مقدمها جماعات معارضة سورية وأكبر عدد من القتلى سقط بين المدنيين المحليين. القوات التركية خسرت حوالي ٥٠ جندياً وادّعت أنها اعتقلت أو قتلت أكثر من ٣,٧٠٠ مسلح كردي. الجانب الديني للحرب لم يمنع الجماعات المعارضة السورية التي تدعمها تركيا من نهب عفرين بعد احتلالها.

الرئيس أردوغان يحاول أن يقنع شعبه بأن تركيا تواجه خطراً كبيراً على مستقبلها، أهمه محاولة الانقلاب التي اتهم بها أنصار الداعية فتح الله غولن، وحزب العمال الكردستاني النشط من تركيا إلى سورية. رئيس البرلمان التركي إسماعيل كهرمان قال إنه لن يكون هناك تقدم من دون جهاد، وسأل الله أن يرحم «شهداء» القوات التركية.

لا أعتقد أن أردوغان يكذب وهو يستعمل الدين في حروبه ضد أعداء تركيا أو أعدائه. قرأت أنه سُجِن أربعة أشهر وهو رئيس بلدية إسطنبول سنة ١٩٩٧ بعد أن قال في خطاب «المساجد هي ثكناتنا، قببها خوذنا، منابرنا حرابنا والمؤمنون جنودنا». طبعاً الجانب الديني يثير حماسة الجندي، أو يعزز رغبته في القتال والشهادة، وإطلاق اسم «جيش الله» على الجيش التركي يساعد على تركيز القنوات الدينية للمقاتلين.

كنت سأؤيد كل ما سبق ومواقف الرئيس أردوغان الأخرى لولا موقفه من الصحافة فهو يريد ألة أخرى في يده، وهي لا تريد لذلك سُجِن عشرات الصحفيين وحوكِم بعضهم وآخرون في الطريق إلى المحاكم. أسهل تهمة نسمعها هي الولاء للداعية غولن. بعض التهم مبالغ فيه فملكة جمال تركيا جُرِّدَت من تاجها وسجنت لأنها انتقدت الرئيس، وممثلة تركية حُكِمَ عليها بالسجن عشرة شهور لأنها انتقدت أردوغان وهي على المسرح. مثل هذه الأحكام يصدر في بلد يحكمه دكتاتور، أو حزب واحد، وليس في بلد يدعي الديمقراطية مثل تركيا أردوغان.

المهم الآن أن «النصر» في عفرين يشجع تركيا وأنصارها من المعارضة السورية المسلحة على التوغل في شمال سورية لطرد الكرد أو سجنهم، وإعلان منطقة تابعة لتركيا. أخطر ما في هذا الوضع أن تركيا قد تطلق حرب عصابات كردية ضدها، ومثل هذه الحرب لا رد استراتيجياً عليها، فهي تنتقل من مكان إلى آخر، كما يريد المسلحون، لا كما تريد تركيا.

ربما كانت المعركة المقبلة في منبج القريبة، فكثيرون من المقاتلين الكرد انتقلوا إليها، أو إلى جوارها، وتركيا مع الجيش السوري الحر تعتقد أنها تستطيع التوسع في المنطقة رغم معارضة الحكومة السورية وروسيا. لن أتكهن اليوم بشيء، وإنما سأكتب عن مستقبل القتال عندما نصل إليه.

تباطؤ تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

*د. عبدالله جمعة الحاج

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٤/١

في السنوات الأخيرة، ومنذ ولوج العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين زادت وتيرة التوجه التركي نحو دول المنطقة العربية وجوارها الجغرافي ودول العالم الإسلامي، بالإضافة إلى عدد من دول العالم النامي، في نفس الوقت الذي تراجعت فيه نغمة رغبة الأتراك في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى خبر الدعاية الإعلامية والشعارات التي كانت تنادي بأن تركيا هي دولة أوروبية وليست إحدى الدول المنتمية إلى منظومة دول المنطقة. فلماذا حدث هذا التراجع عن أوروبية تركيا، وفي رغبتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟ لعل ذلك نابع من يأس الأتراك في الانضمام إلى الأوروبيين الذين لم يتوقفوا قط عن رفض مطالب تركيا في الانضمام إليهم؟ أم هل هو آت من رغبة تركيا ذاتها في العودة إلى وضعها القديم كجزء من دول المنطقة؟ أم هل هي مشيئة الإسلاميين الأتراك الذين يصفون أنفسهم بأنهم «العثمانيون الجدد» في العودة إلى المنطقة للهيمنة عليها، ولكن بثوب جديد؟ هذه الأسئلة المعيارية ستبقى حائرة دون إجابات مباشرة لزمّن طويل، لكن ما نعتقده هو أن تركيا تراجعت عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من منطلقات الربح والخسارة الاقتصادية التي تخص تركيا ذاتها بعد أن تمكن الاقتصاد التركي من استعادة عافيته من التدهور الذي كان يلم به لأمد طويل منذ ستينيات القرن العشرين، فبالنسبة لتركيا عضوية الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تجبر صغار المزارعين الأتراك وصغار رجال الأعمال على الإفلاس، وستزيد من هجرة سكان الأرياف إلى المدن، وهي أمور ستضاعف بدورها من عدد العاطلين عن العمل في تلك المدن بعد أن تكون الأرياف قد فقدت سكانها.

إن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يزيد معدلات التضخم عبر السيطرة الاحتكارية الأجنبية على أسعار السلع الأساسية مع الضغط الشديد على الأجور وتخفيض المداخل الحقيقية للعمال، وبالتالي تراجع مستويات معيشتهم. ويعني ذلك أيضاً سيطرة الدولة على العمال لكي تشجع الاستثمار الأجنبي، وسيزيد ميزان المدفوعات التجارية سوءاً بسبب زيادة الاستيراد وشح العملات الأجنبية لتسديد أثمان السلع المستوردة، آخذاً في الاعتبار تواجد انخفاض في المكاسب من الصرف الأجنبي بسبب تراجع السلع التركية التي يتم تصديرها. من شأن ذلك أن يزيد من الديون الخارجية وخدمة تلك الديون، وذلك لتزايد الحاجة إلى مزيد من الديون التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتجاوز تلك المشاكل. وعلى تركيا أيضاً أن تستمر في المزيد من الصرف المرتفع على التسليح، وذلك لأن دورها ومسؤولياتها في حلف شمال الأطلسي ستتسع في المنطقة وفي العالم، وبهذه الطريقة سيزداد اعتمادها على الغرب، وربطها بالاقتصاد الغربي ودورانها في فلكه. أما على الصعيد الخارجي، فقد توقف الأتراك عن عقد المزيد من التفاوض مع الأوروبيين بخصوص انضمامهم إلى الاتحاد، حيث كانوا يذهبون إلى التفاوض كطريقة للخروج من أوضاعهم الاقتصادية المتردية ووضعهم المتأخر والمليء بالمشاكل ضمن الاقتصاد العالمي.

وهذا التوقف جاء بعد أن تيقن الأتراك بأن انضمام بلادهم إلى الاتحاد بعيد عن أن يكون وشيكاً أو حتى ممكناً، بالإضافة إلى تيقنهم بأن نتائج ذلك الانضمام على اقتصادهم ربما يكون سلبياً. ويعود سبب ذلك إلى أن تركيا ستكون خاسرة في مواجهة رأس المال الأوروبي الذي لديه عناصر تفوق لا يستطيع اقتصاد تركيا مواجهتها، بالإضافة إلى عدم القدرة على منافسة المؤسسات والاحتكارات العالمية متعددة الجنسيات العابرة للحدود.

إن ذلك يعني فرصة أمام الاستثمارات الكبرى لدخول تركيا دون قيود وبمداخل مباشرة إلى العمالة الرخيصة التي سترفع أجورها وتخسر الأعمال التركية ورفع القيود المفروضة على الاستيراد غير المنضبط، وإزالة للقيود الجمركية التركية، ما يعني المزيد من الأضرار التي سيتحملها الاقتصاد المحلي، خاصة الصناعة غير القادرة على منافسة الجودة الأوروبية. وضمن هذا المحتوى، فإن المشاكل السياسية والاقتصادية التركية ستصبح صعبة ومضادة للمصالح الوطنية.

*كاتب إماراتي

تركيا وعقدة الدولة العظمى

*بنكي حاجو

ايلاف: ٢٠١٨/٤/١

الرئيس التركي رجب طيب اردوغان يهدد ويتوعد بالدخول الى منبج وبعدها الانتقال الى شرق الفرات شاملا كوباني وكل الشمال السوري وصولا الى القامشلي في اقصى شمال شرق سوريا اي جميع المناطق الكردية.

هل لدى تركيا هذه الامكانات العسكرية والاقتصادية للخوض في معارك تشمل كل الشمال السوري؟ طبعاً لا..... فاردوغان لم يستطع الدخول الى عفرين الا بعد مرور شهرين وبشق النفس وبكل الاسلحة الثقيلة من طائرات ودبابات ضد قوات ليس لديها الا البندقية والرشاش و بعضاً من القنابل اليدوية والدوشكا.

اردوغان وجميع اركان الدولة التركية السياسية والعسكرية يعرفون علم اليقين ان هذه الاحلام تدخل في خانة المستحيل لاسيما ان تلك المناطق هي مناطق نفوذ امريكية.

عدد افراد الجيش الامريكي شرق الفرات هو حوالي ٢٠٠٠ عسكري يشرفون على قواعد للطائرات. ولكن في الواقع ٢٠٠ عسكري امريكي قادرون على القضاء على كل القوة التركية الموجودة على الحدود السورية في حال حدث احتكاك مباشر بينهم وهو احتمال بعيد عن كل منطق.

الجيش الامريكي لا يحارب بالجنود وانما بعدد من الازرار ولوحات الكترونية واحداثيات التي توجه الصواريخ من الارض والجو وحتى من البحر لتقضي على كل هدف تريد تدميره. هذه كلها بديهيات يعرفها الجميع.

اضافة الى كل ماورد اعلاه فان الجيش الامريكي يعرف كل اسرار الجيش التركي بسبب عضويته في الناتو ثم ان السلاح التركي معظمه امريكي المنشأ.

اذن ماهي المعادلة هنا في اصرار اردوغان على تكرار تهديداته؟ الاحتمال الاول هو ان تهديدات اردوغان هي في الواقع تهديدات من بوتين ولكن على لسان اردوغان يريد فيها بوتين استغلال الاضطراب الذي يعاني منه البيت الابيض بعد ان اصبح ترمب سيد البيت الابيض. الاحتمال الثاني هو ان تهديدات اردوغان ماهي الا استمرار لعرض العضلات ليوهم شعبه ان تركيا اصبحت دولة عظمى تخترق حدود الدول ولا تقل هيبة وعظمة وقوة عن امريكا وروسيا وفرنسا والصين ووو..... الخ.

وفي هذا السياق وحتى يثبت اردوغان ان له نفس المكانة والاهمية مثل ترمب وبوتين وغيره فانه يتصل هاتفياً وباستمرار مع زعماء العالم وفي بعض الاحيان يتصل مع ترمب وبوتين وماكرون في يوم واحد كما حدث قبل اسبوع.

تصرف الرئيس التركي البعيد عن كل الاعراف الدبلوماسية اتجاه العراق كدولة ورئيس وزرائها السيد العبادي تشير بوضوح الى ان اردوغان يعتبر نفسه قائداً لدولة عظمى.

طبعاً الهدف هو تأجيج العواطف القومية لدى الناخب البسيط للحصول على اصوات انتخابية ليبقى اردوغان في رئاسة الجمهورية.

محور وجيوسياسة تركيا: مثل الدولة السلجوقية، مثل الدولة العثمانية، مثل الجمهورية..

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة "يني شفق" الموالية لاردوغان: ٢٠١٨/٤/١

سيكون "محور تركيا" و"جيوسياسة تركيا" من أهم مواضيع النقاش حوال العالم من الآن فصاعداً. فتركيا نجحت في إعادة تأسيس نفسها داخليا وتعزيز مساحة قدرتها المركزية وفق تحركات القوى الكبرى على المستوى العالمي وزيادة ديناميكيّتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سريعاً، كما وضعت نصب عينيها أن تحجز لنفسها مكانا في المركز بالضبط خلال وتيرة بناء القرن الجديد، فقد أصبحت تعلم كيف تشكل بشكل مستقل، وبخريطة قوتها الجيوسياسية وفق تصوراتها المستقبلية.

إنّ ما نشهده يُعتبر طفرة تاريخية ستكون مثالا للكثير من الدول الأخرى يعلمهم ويبرهن للعالم خلال السنوات المقبلة أجمع كيف بزغ نجم إحدى الدول بفضل عقلها السياسي واهتماماتها الاقتصادية التي تحطت حدود المنطقة وإعادة اكتشافها لجيناتها السياسية التاريخية ونجاحها في إفشال "العمليات الدولية الداخلية" الواحدة تلو الأخرى وتدخلاتها ضد مخططات "التطويق" التي بدأت في عفرين وستستمر في قادم الأيام، ووصول مخططات "الجهة" الجديدة التي تهدف إلى "إيقاف تركيا" في عمق منطقة الشرق الأوسط إلى نقطة غير مهمة على الإطلاق.

هذه اسمها صحوة كبرى!

كانت حكاية انهيار تُكتب قبل مائة عام بعنوان "الرجل المريض" و"مشكلة الشرق". فبعدها فنّت جميع العالم الغربي، تحت قيادة الإنجليز، السلطة السياسية العثمانية وقسم أراضيها الشاسعة إلى حاميات صغيرة، نشهد اليوم في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين صحوة جديدة لهذه القوة المنهارة.

لقد دام عمر المنطقة الجغرافية التي أنشأوها مائة عام. إنهم ابتدعوا أيديولوجيات مختلفة لكل دولة تقع في الحزام الممتد من المغرب غرباً إلى إندونيسيا شرقاً، كما شكّلوا الأنظمة والمجتمعات على حسب أهوائهم، ومحووا الذاكرة التاريخية، فأعطوا تلك الأنظمة السلطة في مقابل نهبهم ليس للنفط ومصادر الطاقة فقط، بل القرن العشرين من المجتمعات المسلمة. واليوم يجربون الشيء ذاته ظلماً منهم أنّهم قادرون على تكرار ما فعلوه قبل قرن من الزمان.

استغلال المسلمين في "الحرب على الإسلام"

لقد رسموا ملامح حربهم على الإسلام والمسلمين منذ ٣٠ عاماً عبر استخدام الإسلام والمسلمين أنفسهم. فجعلوا المسلمين يجابون بعضهم بعضاً على أوطانهم، بل جعلوا المسلمين يحاربون دينهم وحضاراتهم. كما تنكرت تلك التنظيمات الإرهابية التي أسسوها بزّي الهوية الإسلامية، فدمرت بلادنا ومدننا. أعقب هذه التنظيمات الإرهابية قدوم الاحتلال الغربي الذي تمركز في قلب منطقتنا. واليوم فهم يستعدون لاستخدام الكيانات المحافظة غير المسلحة في إطار مخطط "إيقاف تركيا".

تركيا بصدد تأسيس مقاومة إقليمية

لقد أصبح الجميع غير قادر على طرح الأسئلة حول شرعية الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان وسوريا. فلماذا تبني أمريكا قواعد عسكرية في منبج وسائر مدن الشمال السوري؟ من الذي دعى الأمريكان؟ لماذا لا يستطيع أحد الاعتراض على قوة احتلالية تتحدى المنطقة بأسرها من خلال تنظيم إرهابي؟ هذه هي قضيتنا! لكن تركيا طرحت هذه الأسئلة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك وبدأت بتصفية التنظيمات الإرهابية المتحالفة مع الولايات المتحدة في المنطقة الواحد تلو الآخر. فهذا هو كفاح القرن و"الموقف" الذي سيشكل هذه المنطقة، وهذه هي "الوضعية" التي حققت الصعود والطفرة التاريخية، والتي لا شك أنها ستنتشر تأثيرها بالمنطقة بكاملها مع مرور الزمن. فتركيا لن تسير على هذا النهج لمواجهة الجماعات المسلحة التي تهاجمها من محيطها فحسب، بل كذلك لمواجهة جميع عملاء التدخل الدولي الذين يعملون بالداخل لصالح قوى خارجية، وذلك مهما كان التيار السياسي الذي ينتمون له.

الغرب هو "الرجل المريض" بعد مائة عام؛ هذه الدول ستدمر

إن "الرجل المريض" اليوم هو الغرب وأوروبا. فهذا الأمر لا يسري علينا نحن فقط كورثة العثمانيين، بل على جميع دول العالم. فالمشكلة العالمية التي نشهدها اليوم سببها فترة الركود التي يعيشها الغرب الذي يعتبر هو مصدر كل التهديدات التي تحوم بالعالم. فتهدد الغرب، الذي بدأ ينهار ويتراجع دوره ويدخل فترة ركود تسببت في تحوله إلى وحش كاسر، يهدد منطقتنا والعالم، بل والإنسانية جمعاء.

فمهما شكلت خطوط مقاومة إقليمية مضادة لتركيا ونفذت مشاريع أمريكية-بريطانية-إسرائيلية من خلال الإمارات والسعودية ومصر، فإن تقدم تركيا لن يتوقف، كما أن هذه الجبهات ستدمر الواحدة تلو الأخرى. ذلك أن هذه البلدان وتلك الأنظمة لا تدرك حتى الآن أنهم يشكلون الحلقة الأخيرة من سلسلة الاحتلال التي يشكلها الغرب منذ ثلاثة عقود، وأن المعركة قد نقلت بالفعل إلى ديارهم، وأن دولهم هي التي ستدمرها نيران تلك المعركة. والسبب في ذلك أن تلك البلدان قد فقدت استقلالها بالكامل.

عودة ذاكرة الألف عام؛ هذا نحن والإنجليز نعلمه

إنهم لا يفهمون، وأما بعضهم فهم شركاء سريون لها الاحتلال، لكننا نعلم ذلك وندركه جيدا. ذلك أننا كنا آخر جيش وآخر دولة تخوض هذا الكفاح القديم قبل مائة عام في غزة وقناة السويس واليمن وكل مكان في العراق وسوريا، ولأننا نخوض كفاح قوى على المستوى العالمي ونحمل هم بناء التاريخ والجغرافيا منذ أن انتقلنا إلى هذه البقعة الجغرافية قبل ألف عام. خضنا معارك عالمية من أجل هذه الدعوى الكبرى، واستطعنا بفضل هذا الكفاح تشكيل هوية وجينات وذاكرة سياسية قوية.

لم ننس من وقف أمامنا قبل مائة عام ولماذا صفوا حساباتهم معنا. لا السعودية ولا الإمارات يعرفون شيئا عن هذا الأمر، لكن نحن والإنجليز نعلم جيدا ماذا تكون هذه الدعوى. ولهذا فنحن نعلم جيدا معنى الخطوات التي نقدم عليها اليوم، وكذلك الخطوات التي يقدمون عليها ضدنا، وندرك كذلك ما وراء محاولاتهم لإيقافنا عن طريق تنظيمات مثل بي كا كا وغولن.

مثل الدولة السلجوقية والإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية..

نعلم جيدا المخطط الكبير الذي يهدف لدفع قائد المسيرة التاريخية الكبرى لتركيا وكادره والداعمين له وشعبنا المؤيد له إلى خارج سير التاريخ.

نعم لقد بدأنا بعفرين، وعلينا المتابعة والتركيز على الحسابات الكبرى والتحرك وفقا لذلك دون النظر إلى ما يعترض طريقنا. علينا بناء هذه المنطقة قبل أن يعيدوا رسم ملامحها من جديد، كما يجب علينا أن نتلم السير في طريقنا الخاص قبل أن يحددوا لنا أدوارا جديدة. ينبغي لنا التفكير مثل الدولة السلجوقية والإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية.

إننا نكتشف تلك القدرة تدريجيا، فانتظروا

علينا تأسيس "محور تركيا" عن طريق استغلال ركود الغرب واستجماع قوة الصعود الشرقي لدعمنا. يجب علينا أن نرد بأقوى رد على من أعلنوا انتخابات العام المقبل كموعِد "إيقاف تركيا". كما علينا الإصغاء إلى النداء القادم من المناطق الشمالية في سوريا من أجل إنقاذ أهلها.

وهل لدينا القدرة على فعل كل ذلك؟

إننا نكتشف تلك القدرة حديثا، شيئا فشيئا، فانتظروا.. سترون كيف ستتهز تلك القدرة المنطقة بأكملها.

أكثر من ١٠٠٠ مسؤول ودبلوماسي تركي يقدمون اللجوء في ألمانيا

٢٠١٨/٤/٢:PYD

نتيجة لسياسة اردوغان الدكتاتورية وحزبه الحاكم الإقصائية في تركيا، فر الآلاف من المسؤولين والدبلوماسيين الأتراك من البلاد وقدمو اللجوء في الدول الغربية وخاصة ألمانيا .
حسب تقرير نشرته صحيفة زود دوتش تساتونك الاحد ١ ابريل، قدم أكثر من ألف دبلوماسي ومسؤول في الدولة التركية اللجوء في ألمانيا حسب ما أعلنه المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في ألمانيا .
يأتي هذا الارتفاع الكبير في طلبات اللجوء بعد الحملة التي أطلقها اردوغان وزمرته الحاكمة على كل المعارضين وإعلان حالة الطوارئ له منذ الانقلاب المزعوم في صيف ٢٠١٦ فقد تم اعتقال أكثر من ٥٠ الف شخص اضافة لفصل أكثر من ١٥٠ الف موظف من العمل .
ذكر المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين الألماني (BAMF) في نورمبرغ، إن ٢٨٨ شخصا من حاملي جوازات السفر الدبلوماسية و ٧٧١ من مسؤولي وموظفي الدولة قدموا طلبات الحصول على اللجوء .
بارتفاع معدل طالبي اللجوء من تركيا في الدول الغربية أعرب الاتحاد الأوربي عن قلقه إزاء حالة حقوق الانسان هناك وانتقد الحكومة لإخراج تركيا من سيادة القانون .
هذا العام فقط تقدم أكثر من ١٤٠٠ مواطن تركي في الشهرين الاول والثاني ، بينما بلغ طالبي اللجوء في ٢٠١٧ حوالي ٨٥٠٠ حصل ٥٧٠٠ شخص منهم على حق الحماية .

هل يحظر الكونغرس الأمريكي دخول المسؤولين الأتراك إلى الولايات المتحدة؟

موقع "زمان عربي" - جماعة غولن : ٢٠١٨/٤/٢

أعد الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يحمل توقيع سيناتور جمهوري وآخر ديمقراطي بشأن عدم السماح لمسؤولين أتراك بارزين بدخول الولايات المتحدة. وذكرت الصحفية التركية زينب جورجانلي في صحيفة (سوزجو) أن الولايات المتحدة تدرس بشكل جدي وضع المواطنين الأمريكيين المعتقلين داخل السجون التركية مشيرة إلى إعداد مشروع قانون داخل الكونغرس يطالب بعدم السماح لمسؤولين أتراك بارزين بدخول الولايات المتحدة في حال عدم الإفراج عن المعتقلين الأمريكيين. وأضافت الكاتبة أنه تنصب الأنظار حالياً على تركيا لمعرفة ما ستفعله تجاه مشروع القانون الذي حظى بدعم نواب الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس، إذ أن الحزبين في الوقت الذي لم يتفقوا على ميزانية الدولة اتفقوا على فرض عقوبات على المسؤولين الأتراك لدرجة وصلت إلى إعداد مشروع القانون هذا.

وفي تصريحات أدلوا بها لاحقا أفاد أعضاء الكونغرس أنهم رغبوا في إهمال الدبلوماسية بعض من الوقت للإفراج عن المواطنين الأمريكيين المعتقلين داخل السجون التركية.
وقالت جورجانلي "ولعل أبرز الأمريكيين المعتقلين القس الأمريكي أندرو برونسون، لذا ينبغي ألا يُصدم أحد من إخلاء سبيل برونسون خلال الفترة المقبلة من ثم عودته إلى أمريكا على متن طائرة خاصة".
وكانت السلطات التركية قد اعتقلت برونسون، قيس كنيسة القيامة البروتستانتية في محافظة إزمير غرب تركيا، في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١٦ بزعم الانتماء لحركة الخدمة.
وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالإفراج عن برونسون، ومن جانبه طالب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بتسليم المفكر الإسلامي فتح الله كولن المقيم في الولايات المتحدة مقابل برونسون.
هذا ورفضت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية هيلث نوريث احتمالية التبادل قائلة: "لا اعتقد أن أمر كهذا مطروح".

أردوغان ومواصلة السعي للبقاء في السلطة

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٤/٢

سيد عبد المجيد: في مستهل الشهر الجاري كتب وزير الخارجية التركي مقالا طويلا نشرته صحيفه «تليغراف البريطانية»، انصب في مجمله على أهمية دور بلاده إقليميا ودوليا، لكن ما يعنينا منه هو قوله «أن تركيا هي ديمقراطية أوروبية» المفارقة أنه مع ترديد هذا الكلام كانت حكومته تعصف بقرار المحكمة الدستورية لا لسبب سوى أنه طالب بإطلاق سراح صحفيين تم انتهاك حقوقهما الإنسانية، وقبلها بايام معدودة أصدرت محاكم باسطنبول وأقرة احكاما بالسجن المؤبد على رموز في عالم الكتابة والسياسة كل جريمتهم أنهم فقط معارضون.

وجاءت الطامة الكبرى التي يبدو، وهذا فقا لمصادر مطلعة، أنها لن تكون الأخيرة، وتمثلت في تحالف عنونه الذين أعدوه بأنه إتفاق الجمهور في احياء « أنه ليس قاصرا علي اعضاء الحزبين المتحالفين العدالة والتنمية والحركة القومية اليميني، وإنما هو من أجل كل الجماهير في عموم الأناضول العظيم». ولأن الحزبين أدركا أن شعبيتهما تراجعت بصورة مخيفة، فالأول وهو المسيطر على العباد والبلاد معا، فقد تقهقر في كافة إستطلاعات الرأي إلى ما دون الـ ٤٠ ٪، أما الحركة القومية فميئوس منه إذ أنه لن يتخطي بأي حال من الأحوال نسبة الـ ١٠ في المائة للتمثيل بالبرلمان.

من هنا جاء الاتفاق «الجهنمي» الذي تضمن جملة من التعديلات على قانون الانتخابات أجمع المراقبون بأنها فصلت تفصيلا كي تضمن الفوز الأكيد للرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية المقرر لها نوفمبر من العام القادم، وهو ما دعا زعيم الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية كمال كيلتتش دار أوغلو إلى القول: أن أردوغان ودولت بهتسلي رئيس الحركة القومية عقدا «تحالفا لإنقاذ بعضهما البعض»، بل وزاد قائلا أن «هذه التعديلات بمثابة اغتصاب لإرادة الناخبين، وتحكم في الصناديق الانتخابية، واتجاه للفوز بالانتخابات عبر الحيل والألاعيب».

بيد أنه لم يتاح لها النقاش فتم إقرارها على عجل فرغم أنه تم إدراجها على جدول أعمال البرلمان، على أن يتم نقاشها وتناولها على مدار ثلاثة أيام“ إلا أن هذا القرار تغير في لحظة بموجب اقتراح قدمه حزب الحركة القومية للعدالة والتنمية، وبناء على ذلك تم عرض المقترح على الجمعية العمومية ووصل أمر الإسراع من عملية التصديق على التعديلات، لدرجة امتناع نواب العدالة والتنمية، والحركة القومية عن استخدام حقهم في الكلمات، ومن ثم تم إقرارها في ١٩ ساعة من الزمن، أي أن المدة التي استغرقتها كل مادة من المواد الـ ٢٦ المعدلة، كانت أقل من ساعة واحدة.

إضافة إلى ذلك قام المهيمن على السلطة التشريعية باعطاء اجازة للتلفزيون الذي منع من البث ولم يسمح له أصلا أن يسجل الجلسة التي عقدت بشكل أشبه ما يكون بـ «عملية مدهامة ليلية» وعلي الرافضين أن

يذهبوا للجحيم

وخلصت أحزاب المعارضة إلى نتيجة مفادها أن ما تم تمريره ما هو إلا «قانون أعمال ظلامية في ليلة ظلماء»، محذرة من أن البلاد مقبلة على حقبة شديدة القتامة ويمكن أن تصبح عراق أخرى في ظل صدام حسين، فالتعديلات التي ستجعل أردوغان رئيساً أبدياً منافية لمبدأ تكافؤ الفرص الذي نص عليه الدستور، وفي ظلها لم تعد هناك عدالة في التمثيل الانتخابي. كما ستقضي على الأمن الانتخابي، فالاعتداد بالأوراق الانتخابية غير المختومة هو تصريح مباشر بالتزوير وهو ما حدث بالفعل أثناء استفتاء التعديلات الدستورية الذي شهدته تركيا في ١٦ أبريل ٢٠١٧، الفارق هو أضفاء المشروعية على الغش والتدليس.

كما أن المواد التي ضمتها الحزمة «المشئومة» من شأنها في حال تطبيقها إشاعة مناخ من الترهيب والخوف فطبقاً لتلك التعديلات تستطيع قوات الشرطة الدخول إلى اللجان الانتخابية بناء على نداء من رئيس اللجنة، وستقوم عناصر مقربة من الحكم بتولي مهمة الرقابة على الصناديق الانتخابية، أما المسؤولين عنها سيكونون من الموظفين العموميين وهنا طرح السؤال كيف لهؤلاء الموظفين أن يعترضوا أو يبقوا محايدين؟ في ذات السياق قال سزائي تملي، الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطية الكردي، أن حزب العدالة والتنمية، والحركة القومية «قاموا بسن تشريع وكأنهم ينتشلون متاعاً من وسط حريق، ولا يعنيهم إن كان ذلك التشريع به غش أو فساد أو ما شابه، وتابع تملي قائلاً: «فليشكلوا ما شاؤوا من ائتلافات، فسوف يبقون عاجزين لأنهم بحاجة إلى مثل هذه القوانين، وليعلموا أنهم خسروا الانتخابات من الآن.

المثير أن حزب «خدابار» الكردي الإسلامي السني (الذي سبق ودعم أردوغان وكان على استعداد لدخول التحالف إلا أنه تراجع معلناً انضمامه للمعارضة) قال في بيان إنه من غير الممكن القول بأن عملية عفرين التي تشنها القوات التركية في الشمال السوري منذ يناير ٢٠١٨، وموقف العدالة والتنمية من استفتاء الانفصال بإقليم شمال العراق، لم يخلق أي نوع من الانزعاج بين الكرد.

وقال حقان بايراقجي، رئيس شركة «صونار» للأبحاث واستطلاعات الرأي، إن «هذه التعديلات، وغيرها من تعديلات دستورية سابقة، كان لها الدور الأساسي في تغيير نظام السلطة السياسية. لكن بهذه التعديلات التي نتحدث عنها بات من يحصل على نسبة ٥١٪، حاكماً، ويملك الدولة بكل ما فيها. لكن إذا لم يحصلوا على الأصوات التي يتنظرونها، وهذا ما سيحدث، فإنهم بذلك يكونون قد أنهوا حكمهم بأيديهم، وهذا ما سنراه معاً مستقبلاً».

لكن المعركة لم تنته بعد فالاسبوع القادمة ستشهد سجالات أخرى مسرحية هو المحكمة الدستورية فأوزغور أوزال، نائب رئيس الكتلة النيابية لحزب الشعب الجمهوري، أكد أن حزبه يعتزم رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الأعلى لإلغاء تلك التعديلات..!!

العلاقات بين تركيا وأمريكا في الميزان

*ديديه بيليون

العربي الجديد: ٢٠١٨/٤/٢٠

تمت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة بظرفٍ صعب، فيما تعددت مواضيع التوتر في الأشهر الأخيرة. ذلك أن المناخ القومي المتفاقم الذي ترعاه السلطة التنفيذية، منذ محاولة الانقلاب في يوليو/ تموز ٢٠١٦، وخطاب الحصن المحاصر الذي استخدمه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لتبرير الاستراتيجية القائمة للحرية التي وضعها منذ سنوات، يُبقيان على الاستقطاب في المجتمع وعلى تنامي شعور قوي بالتحدي تجاه العالم الغربي. إلا أن الخلافين الرئيسيين اللذين يُعكران صفو العلاقات بين أنقرة وواشنطن، يعودان، وفقا للسلطات التركية، إلى إشكالية مكافحة الإرهاب. وهما مرتبطان بالملفين المتعلقين بحزب الاتحاد الديمقراطي وبـ "منظمة غولن الإرهابية"، وهو التعبير المستخدم حالياً للحديث عن أنصار فتح الله غولن.

حزب الاتحاد الديمقراطي العدو الأول

التحدي الكردي الذي تنظر إليه أنقرة على أنه وجودي يكمن في أن حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره الحكومة التركية "العدو الأول"، قد فرض نفسه على جميع المجموعات الكردية السورية الأخرى، وأعلن الإدارة المحلية (روجافا) في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣، التي تحولت إلى كيان "فيدرالي ديمقراطي" في مارس/ آذار ٢٠١٦. هكذا، وجدت أنقرة على حدودها منطقة واسعة تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تصفه بالـ "الكيان الإرهابي". وتعددت المسألة، عندما أثبت حزب الاتحاد الديمقراطي أن مكوناته المسلحة (وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة)، التي يشرف عليها حزب العمال الكردستاني، قادرة على التصدي بنجاح لتنظيم الدولة الإسلامية في معارك الميدان، ما جعله يظفر بدعم القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة ثانوية، روسيا.

أصبحت تركيا إذاً أمام مفارقةٍ كبرى، فالمنظمات التي تعتبرها أعداءً رئيسيين باتت مدعومةً في الوقت نفسه من حلفائها.

في السياق، مثلت عملية "درع الفرات" التي أطلقت في ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠١٦، والتي كان هدفها المعلن استعادة مدينة جرابلس من يد تنظيم الدولة الإسلامية، نقطة تحولٍ كبرى. أولاً، لأن من النادر أن يتدخل الجيش التركي خارج حدوده، وثانياً لأن العملية تمثل اختراقاً تركيا للأراضي السورية، وأخيراً لأنه تبين من وراء المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، أن المعركة مع حزب الاتحاد الكردستاني هي الأساسية. أزيل أي غموضٍ شاب هذه النقطة عقب إطلاق عملية "غصن الزيتون" في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقاطعة عفرين، حيث يُستهدف حصاراً حزب الاتحاد الديمقراطي.

تسليم فتح الله غولن

في الملف الثاني، يتعلق الأمر برهانات المعركة ضد حركة الخدمة التي يتزعمها فتح الله غولن الذي تطالب أنقرة الولايات المتحدة بتسليمه، وهي معركة لا تقل أهمية بالنسبة للمسؤولين الأتراك، لأنها تعبر عن شرخٍ جذري داخل الإسلام السياسي التركي. وقد تبلورت العلاقات بين هذين الفاعلين، بعد الفوز الانتخابي الأول لحزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢. وعلى امتداد عشر سنوات تقريباً، كان التكامل بين حركة الخدمة وحزب العدالة والتنمية واضحاً: يوفر الأول الكوادر السياسية التي كان الثاني بحاجة لها، فيما يعين الأخير أنصار غولن في مواقع مسؤولية داخل جهاز الدولة.

بعد الهجمة القضائية التي تمّ شنها ضد المؤسسة العسكرية منذ عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، بلورت جماعة غولن مشروع تأمين السيطرة على قوات الأمن. عندها، أُطلق الإنذار في محيط أردوغان، واستقرّ اندام الثقة تدريجياً. حاول "الغولنيون" إطاحة من كان رئيساً للوزراء في حينه، بالضغط عليه عبر عملية لمكافحة الفساد في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. إلا أن ذلك مثل بداية معركة سياسية وقضائية، قادها أردوغان بفاعلية عالية، خصوصاً عبر إجراء مئات التغييرات ضمن الشرطة والجهاز القضائي. ومنذ ذلك الحين، لم تخف حدة الرد. الإدانة المستمرة لـ

"منظمة فتح الله غولن الإرهابية" والإجراءات المتكررة المسلطة ضد أملاكه الاقتصادية والمالية، والمحاکمات ضد المجموعات الإعلامية المرتبطة به، تدلُّ على أنَّ للأمر أهمية وجودية بالنسبة لأردوغان، وقد كان التطهير الذي تبع تاريخ ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، تفاقماً لهذا التطور. لكنَّ ذروة المعركة التي ربحها بحكم الأمر الواقع ستكون بالوصول إلى تسليم فتح الله غولن الذي يعيش في المنفى في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٩. وهكذا، فإنَّ الجمع بين هذين الملفين هو الذي يُخلف، في تركيا، تحدياً كبيراً تجاه الولايات المتحدة، إذ تُعتبر حليفاً غير مخلص، عندما تكون مصالح تركيا، المصوّرة على أنَّها حيوية، في الميزان.

لعبة تقاطع مزدوجة

باتت العلاقة بين واشنطن وأنقرة مشدودة جداً، بما يعكس مصالح متباعدة وسوء فهم. في ما يخصَّ حزب العمال الكردستاني. حزب الاتحاد الديمقراطي، ترفض الولايات المتحدة الخط الذي تقوم به تركيا بين المنظمتين: وهي لئِنَّ قبلت تعريف حزب العمال الكردستاني بالإرهابي، فإنَّها ترفض ذلك بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي. إنَّه نقاش مشوّه، يحيلُ إلى عجز ما يُسمَّى المجتمع الدولي عن الوصول إلى تعريفٍ مشتركٍ للإرهاب. على الرغم من ذلك، تبدو الولايات المتحدة نفسها في وضع غامض، يعكس إدارتها غير الواضحة للأزمة السورية. وهكذا، فإنَّ صوراً نُشرت نهاية شهر مايو/ أيار ٢٠١٦، تظهر فيها قواتٌ خاصةٌ أمريكية، تحمل شارات وحدات حماية الشعب على بدلاتها، لم تترك مجالاً للشك بشأن المساعدة الفعلية المقدمة للمقاتلين الكرد في حزب الاتحاد الديمقراطي. وهذا لم يمنع نائب الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن، الذي كان في زيارة رسمية إلى أنقرة في يوم بداية عملية "درع الفرات"، في تزامن مريب، من إعلان دعمه الواضح العملية التركية. وأيضاً، الاستخدام الكثيف لقاعدة إنجربريك العسكرية (في تركيا) من الولايات المتحدة لتنظيم قصف مواقع تنظيم الدولة الإسلامية. بالنسبة لتركيا، يبقى الهدف الأساسي منع حزب الاتحاد الديمقراطي من الوصل بين الكانتونات الكردية في عين العرب (كوباني) والجزيرة، في الشمال الشرقي لسورية، وبين عفرين الواقعة في الشمال الغربي. من جهتها، فإنَّ مواريات واشنطن كانت كبيرة، إلى درجة جعلت الإدارات الأمريكية تأسف مراراً لنقص الالتزام التركي إلى جانب تحالفها الذي شكّلته، واعتمدت في معاركها الميدانية ضد تنظيم الدولة الإسلامية على الميليشيات الكردية، لعدم وجود بديل. لذلك، وعلى الرغم من ضغوط أردوغان وتصريحاته القوية، فمن المستبعد أن توقف الولايات المتحدة دعمها الكرد من حزب الاتحاد الديمقراطي، ببساطة إذ إنَّهم يُشكّلون أداة إعادة تموقع في الميدان الدبلوماسي في إطار البحث عن حلٍّ للأزمة السورية. هذا مع العلم أنَّ أنقرة تبقى ذات أهمية استراتيجية أكبر، بالنسبة لواشنطن، من أربيل أو القامشلي.

لا يتَّسم مطلب تسليم فتح الله غولن بالأهمية الوجودية نفسها، لكنَّه يبقى نقطة تركيز كبيرة في تركيا. وإذا ما استمعنا إلى تأكيدات السلطات التركية التي تعتبر "منظمة فتح الله الإرهابية" خطراً أسوأ من خطر القوميين الكرد، (وهذا ما يظهر، للمفاجأة، من مقابلات أجراها الكاتب مع دبلوماسيين أتراك رفيعي المستوى)، نفهم الأهمية التي توليها للاستجابة إلى مطلبها. وهنا تُطرح مسألتان. الأولى تحديد درجة مسؤولية أعضاء حركة الخدمة في الانقلاب المجهض في ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، ما يعني الحذر من الاستنتاجات المتسرّعة، والقبول بوجود عدّة نقاط غير واضحة. والثانية الربط المقام، بنوع من الاستخفاف، بين مصطلحي "انقلابيين" و"إرهابيين". وفي ما يخصَّ طلب التسليم، تترك السلطات في واشنطن، الحكم للقضاء، وهو أمر شرعي، ما يعني أنَّ النظر في ملفات الاتهام الكبيرة المقدّمة من أنقرة قد يأخذ بعض الوقت. من وجهة النظر هذه، سرعان ما خاب الارتياح الذي عبّر عنه أردوغان لانتخاب دونالد ترامب.

المسألة الحقيقية التي تُطرح إذاً هي العلاقة الاستراتيجية الممكنة بين البلدين على المدى المتوسط.

الحفاظ على العلاقات مع القوى الغربية

من الضروري التخلّص من الصيغ الجاهزة التي تُصوّر تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة على أنَّه واقع يُوّطر مجمل الصورة. في الواقع، الإرادة المؤكدة لتركيا في إعادة صياغة علاقاتها مع العالم الخارجي هي التي تبدو مهمة. بمعزل عن نقاط التوتر الحقيقية المذكورة سابقاً، وبالاقتصار على الفترة الحالية، يمكن التذكير بالأحداث الثلاثة الآتية:

* قبول أنقرة بوضع رادار الإنذار المبكر للدرع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي (الناطو) "أنقرة تبقى ذات أهمية استراتيجية أكبر، بالنسبة لواشنطن، من أربيل أو القامشلي" على أراضيها، والذي أُقرّ في قمة لشبونة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠، ونُفذ في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١.

* نشر "الناطو"، بطلب من أنقرة، صواريخ باتريوت على الحدود التركية السورية في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣.

* واقع أنّ تركيا، وبعد دقائق من إسقاط سلاح جوها طائرة حربية روسية في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥، طلبت اجتماعاً لحلف الناتو، على مستوى السفراء، وهو ما استجابت له المنظمة الأطلسية على الفور.

هذا التذكير، البعيد عن أن يكون شاملاً، يُبين جيداً أنه لا نية لتركيا في القطع مع نظام تحالفاتها، لكنها الآن، بوعيتها بإمكاناتها، تريد إبراز مصالحها بقوة، علماً أنها تعتبر دوماً أنّ روابطها مع واشنطن وبروكسل أهم من علاقاتها مع بغداد وطهران وإربيل، وحتى مع موسكو.

وإذا ما كان التوظيف القومي للخلافات مع الولايات المتحدة، يُحفّرُ التباعد، فإنّ الأخير يبقى محدوداً زمنياً. تمثل تركيا ثاني الجيوش أهمية في "الناطو" من حيث عدد جنودها، وهي تضع تحت تصرفه قاعدة إنجريك، حيث يتم تخزين الأسلحة النووية. كما أنها تواصل السيطرة على المضائق، ولا تزال الدولة الوحيدة ذات الثقافة المسلمة، العضو في حلف الناتو. أما من وجهة نظر المصالح الغربية، فإن دور تركيا المحوري، بحكم الأمر الواقع، يجب أن يتم الحفاظ عليه. لا شك أنّ الثقة قد مُستت، ولكن علينا أن نضع هذه العلاقات في نصابها.

ملف صواريخ "إس - ٤٠٠" الروسية الموجهة إلى تركيا، والتي بيعت في ٢٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧، يُظهر هذا التعاطي غير المستقر بين أنقرة والغرب. وعلى الرغم من ذلك، لا أحد يتخيل أنّ تركيا تفكر بمنطق القطيعة، فالضمانات الأمنية التي يوفرها انتماؤها لحلف الناتو محدّدة، كما أنّ أنقرة واعية تماماً أنّه لا يوجد بلد، أو مجموعة بلدان، يمكنها أن توفر لها ما يُماثل ذلك. وهكذا، فإنّ التوقيع في باريس، في ٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨، على عقد دراسة تعريفية، تهدف إلى تطوير نظام صاروخي مضاد للصواريخ بين المؤسستين التركيتين Aselsan و Roketsan والاتحاد الفرنسي الإيطالي Eurosam، يُمثّل مؤشراً على رغبة تركيا في عدم قطع أيّ جسر مع حلفائها.

توتّرات ظرفية

يجب الأخذ بالاعتبار الاتهامات المتكررة الموجهة إلى الولايات المتحدة من الرئيس التركي، على أنّها أحد عناصر العلاقة مع هذا البلد، من دون الغرق في سيناريو كارثي مُعطل.

من جهة، تندرج تطوّرات السياسة الخارجية التركية ضمن بحث طويل عن هوية واضحة المعالم منذ خمسة عقود، لكنها باتت تندرج، أخيراً، أيضاً ضمن سياق قلب المفاهيم المرجعية (براديفم) التي تُهيكل العلاقات الدولية بشأن محاور جديدة. للمرة الأولى في تاريخ البشرية، تكون جميع شعوب الأرض فاعلة سياسياً. والآن، لم تعد القيم التي لا تزال القوى الغربية تعدّها عالمية، قادرة على فرض نفسها عسكرياً، ولا سياسياً، ولا ثقافياً.

تركيا مثالٌ على "انقلاب العالم" هذا. ولقد رأينا ذلك على سبيل المثال في ربيع عام ٢٠١٠، عند توقيع الاتفاق الثلاثي مع البرازيل وإيران، والذي جاء يطرح بديلاً عن مجموعة العقوبات الجديدة التي كان مجلس الأمن يتهيئاً للتصويت عليها ضدّ طهران. لم يكن هذا يعني بداية قطيعة لأنقرة مع حلفائها الغربيين، وإتّما إرادة لدعم نظام دولي مغاير. والرفض الذي قوبلت به هذه المبادرة قاد أردوغان إلى التعبير، أكثر من مرة، عن رفضه نظاماً دولياً تحكمه قوى مجلس الأمن الخمس.

أتت الصدمة العميقة التي يعيشها العالم العربي منذ نهاية عام ٢٠١٠ لتذكّر ببعض البديهيات: تلاشي وهم أنقرة في أن تفرض نفسها زعيماً إقليمياً، خصوصاً أنّ الدعوات المتكررة للرئيس التركي من أجل وحدة العالم الإسلامي ليست سوى مواقف وأوهام لا يجب أن تترك تأثيراً. فلا وجود لسياسة خارجية إسلامية مشتركة، ولا تزال المصالح الوطنية هي الغالبة.

إذا كانت السياسة الخارجية التركية تشهد تطوراً لا جدال فيه، فإنّ هذه التطورات لا تُمثّل قطيعة محقّقة. على الحلفاء التقليديين لتركيا تتبع ذلك باهتمام، ولكن عليهم، في الوقت نفسه، معرفة الفرق بين ما يمثّل موقفاً ظرفياً، غالباً ما يُستخدم بإفراط لأسباب تهم السياسة الداخلية، ما يمكن أن يُصبح مؤطراً للعلاقات في السنوات الآتية.

*ترجمة عن الفرنسية - بديعة بوليلة

ماذا وراء هجوم أردوغان على فرنسا؟

صحيفة "حريت" التركية: ٢٠١٨/٤/٢

استعاد سرعان دميرطاش، كاتب عمود سياسي في صحيفة "حريت" التركية، مسيرة العلاقات الفرنسية-التركية لتوضيح أسباب التوترات الراهنة بين فرنسا وتركيا حيال سوريا.

تمثل سوريا أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية، وخاصة من خلال منظور تاريخي وزار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، فرنسا في ٥ يناير (كانون الثاني) الماضي، بدعوة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وكانت تلك أول زيارة خارجية يقوم بها أردوغان في ٢٠١٨، واعتبرت مؤشراً لمساعٍ تبذلها تركيا للمصالحة مع دول أوروبية بارزة بعد عام شهد توتراً شديداً في العلاقات التركية - الأوروبية.

ويلفت دميرطاش إلى تعرض الزعيم الفرنسي الجديد لانتقادات محلية شديدة عند استقباله أردوغان بسبب النزعات غير الديمقراطية للقيادة التركية.

وفي ٢٠ يناير (كانون الثاني) أطلقت تركيا "عملية غصن الزيتون" داخل منطقة عفرين في سوريا بهدف القضاء على وحدات حماية الشعب (YPG)، الذراع المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، بفرضية أن كليهما يمثلان فرعين لحزب العمال الكردستاني (PKK) في سوريا. وفي ١٨ مارس (آذار)، استولت تركيا، مع الجيش السوري الحر (FSA) على مدينة عفرين، وعلى كامل المنطقة التابعة لها.

وفي يوم ٢٣ مارس (آذار)، أجرى ماكرون مكالمة هاتفية مع أردوغان أعرب فيها عن قلقه بشأن عملية عفرين، وأكد على وجوب عدم القيام بأي عمل في سوريا من شأنه إضعاف القتال ضد داعش.

وفي بيانه الصادر في ٣٠ مارس (آذار) كشف أردوغان أن محادثاته مع ماكرون لم تكن سهلة، وأنه رفع صوته احتجاجاً على كلمات ماكرون "الغريبة" بشأن الأعمال التي يقوم بها الجيش التركي.

ويرأي دميرطاش، تكمن خمسة دوافع من وراء التحرك الفرنسي. فقد استقبل ماكرون، في ٢٩ مارس (آذار)، ممثلين عن قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وتعهد بدعم فرنسي لهم وعرض التوسط مع تركيا. ولكن الرئيس أردوغان وكبار القادة الأتراك غضبوا من تلك الخطوة، ووصفوا دعم ماكرون لقوات قسد بمثابة تشجيع مباشر لمجموعات إرهابية.

وحسب كاتب المقال، يبدو أن ذلك الاستعراض التاريخي للأحداث الأخيرة ضروري من أجل فهم جدية التوترات بين فرنسا وتركيا، رغم ما تمتعا به من علاقات طيبة إلى وقت قريب. فقد ميّز قادة أترك رفيعو المستوى فرنسا عن دول أوروبية أخرى، وكان لباريس وأنقره موقف متجانس حيال سوريا، باستثناء ما يتعلق بالکرد.

وهناك عدة أسباب رئيسية لرد الفعل الفرنسي ضد تركيا، وخاصة على الساحة السورية.

بداية، تتعرض القيادة الفرنسية لانتقادات شديدة من قبل خصومها السياسيين ومفكرين جراء موقفها المتراخي من الانتشار العسكري التركي في الداخل السوري. كما كانت سياسة ماكرون الخارجية محور نقاشات برلمانية شديدة، وخاصة بالنسبة للقضية السورية، ما دفع باريس لإصدار بيانات قاسية تجاه تركيا. ووصف مسؤولون فرنسيون العمليات التركية في منطقة عفرين بأنها غزو. ويضيف كاتب المقال أن في فرنسا جالية كردية ذات وزن سياسي مؤثر. ومن جهة ثالثة، تمثل سوريا أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية، وخاصة من خلال منظور تاريخي. فقد كان دوماً لدى فرنسا حساسية مفرطة حيال التطورات في مستعمرتها القديمة، التي يعيش فيها عدد كبير من المسيحيين. ونتيجة لتعهد تركيا بمواصلة عملياتها لمحاربة الإرهاب، وخاصة في المناطق الواقعة شرق نهر الفرات، تصاعد قلق باريس حيال استقرار سوريا ووضع المجموعات الكردية. وهناك طموح ماكرون لاستعادة دور فرنسا ومكانتها على الساحة الدولية، وخاصة بعد فترة من الأداء الفرنسي الضعيف لبلده تحت قيادة هولاند. ويقول كاتب المقال، إنه رغم البيانات الشديدة للهجة ضد ماكرون، لا تميل القيادة التركية للنظر بجدية للخطوة الفرنسية. ويعتبر مسؤولون أترك أن القمة الثلاثية المقبلة مع روسيا وإيران، في ٣ مايو (أيار) المقبل، تمثل أهمية أكبر لأن قراراتها سوف تلقي الضوء على العمليات التركية المستقبلية في الحقل السوري.

أنقرة تنتهك الأعراف الدولية

صحيفة "واشنطن بوست" ٢٠١٨/٤/٣

صباح الخميس الماضي، اختفى فجأة ستة رجال أترك كانوا يعيشون في كوسوفو. ونشرت وكالة الأنباء التركية التابعة للدولة صوراً للرجال الستة يقفون إلى جانب أعلام تركية، في مكان غير محدد. في ثلاث دول أخرى على الأقل، تبين أن الإستخبارات التركية نقلت أشخاصاً إلى داخل تركيا. وسبق لوسائل الإعلام التركية أن تحدثت عن تشكيل فريق خاص من الإستخبارات لمطاردة أتباع غولن في الخارج وجاء في الخبر الذي أُرْفِق بالصورة، أن هؤلاء الرجال هم مسؤولون كبار في حركة فتح الله غولن، الحليف السابق للحكومة التركية، الذي يتهمه المسؤولون الأتراك بمحاولة إطاحة الحكومة على الأقل منذ ٢٠١٣. وزعم التقرير أن هؤلاء الرجال "اعتقلوا" في عملية للاستخبارات الوطنية التركية ووكالة الإستخبارات في كوسوفو، وأنهم نقلوا إلى تركيا على متن طائرة خاصة.

خطف واضح

وتساءل نايت شينكان في صحيفة "واشنطن بوست" هل هم فعلاً كذلك؟ إذ أنه بعد أكثر من يومين على ظهور أولى التقارير عن الإعتقالات، لم يكن من الواضح ما إذا كان الرجال الستة هم في تركيا أم لا يزالون في كوسوفو وإنما بطريقة ما في سجن تركي، قبل أن يتأكد السبب أنهم في تركيا. وبعدها اتضح أن ترحيلهم بدا وكأنه عملية خطف صريح، باتوا نموذجاً حقيقياً للتهديد الذي يشكله التجاهل المتعجرف لتركيا للأعراف الدولية. ولفت إلى أن كل الدول التي تستضيف مواطنين أتراكاً في مختلف أنحاء العالم أن تدرك جهود أنقرة في ملاحقة خصومها في الخارج، تشكل تهديداً لحكم القانون في دولهم.

انتهاك حقوق

وفي التقارير الأولى، زعم المسؤولون الأتراك والكوسوفاريون أنه قد تم طرد الرجال الستة إلى تركيا. ومع ذلك، فإن وكلاءهم لم يتمكنوا من الوصول إليهم، كما أن أي جهة في البلدين لم تفصح عن معلومات تتعلق بمكان عائلاتهم في كوسوفو. وهذا ما عزز شائعات بأنهم لا يزالون في كوسوفو، ربما داخل السفارة التركية في بريستينا العاصمة. وقال نايت "انتهكت حقوقهم بوضوح، إذ تم احتجازهم من دون أن يتمكن المحامون من رؤيتهم لجلاء أسباب توقيفهم وترحيلهم. وقد تم نقلهم إلى سجن في دولة يعرف عنها إساءة معاملتها وتعذيبها لخصومها".

القانون الدولي

ولفت إلى أن عملية الخطف من بريستينا هي مجرد فصل آخر من عملية التطهير العالمية والحملة الحكومية لمطاردة خصومها في أنحاء العالم، والتي بدأت في ٢٠١٤ لكنها تسارعت بشكل دراماتيكي بعد المحاولة الانقلابية في يوليو (تموز) ٢٠١٦. في هذا الوقت لجأت تركيا إلى وسائل غير قانونية لاستهداف خصومها في الخارج. وتظهر مراقبة وسائل الإعلام أن الضغط التركي أسفر عن اعتقالات أو عمليات ترحيل في ١٥ بلداً في ثلاث قارات. وفي خمس دول، رحل مواطنون أترك قبل النظر في طلبات لجوء تقدموا بها، في انتهاك للقانون الدولي.

وفي ثلاث دول أخرى على الأقل، تبين أن الإستخبارات التركية نقلت أشخاصاً إلى داخل تركيا. وسبق لوسائل الإعلام التركية أن تحدثت عن تشكيل فريق خاص من الإستخبارات لمطاردة أتباع غولن في الخارج.

وأشار نايت إلى أن المسؤولين الكوسوفاريين قالوا أول الأمر إن العملية نُفذت من دون علمهم. وأعفي وزير الداخلية الكوسوفاري ورئيس جهاز الإستخبارات من منصبيهما، لكن الأزمة يمكن أن تقف عند هذا الحد، في الوقت الذي ارتسمت تساؤلات حول سلامة مؤسسات الدولة وخضوعها للقوى الأجنبية.

أردوغان يروج لـ "زعامته" عربياً... سقط القناع

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٤/٣

أنقرة - تغيّر دور تركيا بصفتها فاعلة في منطقة الشرق الأوسط تغيّراً جذرياً في السنوات الأخيرة، ونسفت سياسة رجب طيب أردوغان بالمنطقة ودوره في فوضى الربيع العربي بتلك الصورة الحاملة عن تركيا التي رسمتها الدراما التركية و"بطولاته" في دافوس و"دفاعاته" على القضية الفلسطينية. ولم تعد الآلة الدعائية التركية قادرة على استعادة تلك الصورة بعد أن سقط القناع وتبيّنت حقيقة مشاريع العثمانيين الجدد، داخل تركيا وخارجها، وأضحى ما يكتب في إطار هذه الدعاية، على غرار كتاب جديد صدرت مؤخراً نسخته العربية بعنوان "أردوغان والزعامة السياسية"، حبراً على ورق.

يسعى النظام التركي إلى تلميع صورة الرئيس رجب طيب أردوغان ليس في داخل تركيا فقط، بل في المنطقة العربية أيضاً، بعد أن خسر الكثير من رصيده وتحطمت "صورة البطل التركي". واليوم، الرئيس التركي في حاجة ماسة إلى استعادة، ولو جزء ضئيل من تلك الصورة، وهو يستعدّ لانتخابات مصيرية في ٢٠١٩، وبات توطيد سلطته في الداخل مرتبطاً بمدى قدرته على إقناع الرأي العام العالمي بنجاحه سياساته وفائدتها لدى بلاده.

وصدر مؤخراً، في بيروت، كتاب يحمل عنوان "أردوغان والزعامة السياسية"، يأتي ضمن جهد متعدد الوسائل للترويج لشخص أردوغان ومحضه بوعاء إيجابي داخل الرأي العام العربي يتم استثماره في انتخابات العام المقبل. والكتاب من تأليف نائب رئيس الوزراء التركي السابق، والنائب البرلماني حالياً، يالچين أكدوغان، وصدر باللغة التركية عام ٢٠١٧، وترجم إلى العربية والإنكليزية، وستتم لاحقاً ترجمته إلى لغات أخرى منها الروسية والتركية الأذرية.

وكتب ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي أن مؤلف الكتاب يحاول تأكيد مصداقية أردوغان في سعي لطرد الصورة المضادة التي تكونت عند الرأي العام الداخلي والخارجي من رجل يعتمد على سياسة "صفر مشاكل" مع دول الجوار لصالح بلاده إلى سياسة نشر المشكلات في المنطقة لصالح سلطته.

وتغيّرت الزاوية التي ينظر بها العرب، كما الغرب، إلى تركيا تغيّراً جذرياً في السنوات الأخيرة وذلك بتحولها من نموذج يحتذى به إلى صانعة للمشكلات في المنطقة. ولم يعد خافياً أن أردوغان يعاني من تآكل شعبيته داخل تركيا كما من انكشاف مشروعه داخل المنطقة، وأن الرئيس التركي يواجه معارضة داخلية واسعة ظهرت منذ مواجهات "غازي بارك" الشهيرة وبرزت بشكل حاد من خلال محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦. ويتواصل انحدار شعبية الرئيس التركي بشكل دراماتيكي على وقع حملات القمع المتصاعدة.

ويقول مارك بيريني، الباحث في معهد كارنيغي، "بعد اتخاذ العديد من القرارات السياسية وإجراء انتخابات واستفتاء، وتنفيذ إجراءات قمعية، انتقلت تركيا من حالة إنكار الديمقراطية الليبرالية إلى الحكم الفردي المستبد". وتقول أوساط تركية، متابعه لمسار أردوغان، إن سقوط الإخوان المسلمين في مصر وانهيائهم بعد ذلك في بلدان المنطقة جرّد الرئيس التركي من حصانه الوحيد لإعادة النفوذ التركي إلى المنطقة، وإن هزيمة مشروعه في سوريا أمام قوى مثل روسيا أزلت الهيبة عن شخصه وحولته إلى رجل سياسي عادي يمارس بمكيا فيلية تقليدية وسائل البقاء في السلطة.

وترجع بيت هامرغرن، رئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد السويدي للشؤون الدولية، الكثير من المشكلات الحالية في تركيا، المنطقة الإقليمية، إلى سعي أردوغان إلى حكم الرجل الواحد، في الداخل، وحساباته الخاطئة في سوريا وفي عموم الشرق الأوسط.

ويسعى كتاب أكدوغان إلى انتشار أردوغان من هذا الحاضر المريك وإعادة تمجيد تاريخه وإعادة تقديمه مناضلاً في سرد تعرّضه للاعتقال، وتأسيسه حزبا، وتعداد مواقفه من الأحداث الهامة، ونظراته للعالم، وعلاقاته مع الدول الكبرى.

ويبرّر أكدوغان كتابه بأنه جاء كرد على "حملات التشويه التي يتعرض لها أردوغان"، وأنه "سيساهم في تعريف الناس أكثر بشخصه عن قرب، حيث أن توضيح زعامة أردوغان عبر الأمثلة، يحمل أهمية كبيرة لهؤلاء الناس".

وفي المقابل، يدرج مفكرون أترك هذا الكتاب، كما غيره، في دائرة البروباغندا التي لطالما استخدمتها أنظمة الاستبداد على مر التاريخ الحديث. ويعتبرون أن ما كان يصدر من كتب وكتيبات وأفلام عن الإعلام المركزي لدول كالاتحاد السوفييتي ورومانيا وبولندا وغيرها إبان الفترة السوفييتية الغابرة وما يصدر في كوريا الشمالية حالياً، بات يصدر في مؤسسات أنقرة وإسطنبول الرسمية والحزبية مثيلاً له لتعظيم شخص زعيم البلاد.

يؤكد أكدوغان أن "أردوغان يقول ويحول أقواله إلى أفعال، عكس كثيرين يكتفون بالخطابات الحماسية، ففي مسألة اللاجئين مثلاً، لم يكتف بالقول إزاء ٣ ملايين لاجئ في تركيا، بل تبناهم بشكل كامل، وفي المسألة الفلسطينية، قال عبارته الشهيرة 'ون منت'، ولم يكتف بذلك، بل أقدم على خطوات لاحقة بعدها".

ويعيد الكتاب من خلال هذا السرد التذكير بغضب أردوغان في ٣٠ يناير ٢٠٠٩ (وقتها كان رئيساً للوزراء) من الرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيريز على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، على خلفية دفاع بيريز عن العدوان الإسرائيلي على غزة (٢٧ ديسمبر - ١٨ يناير ٢٠٠٩)، قبل أن ينسحب أردوغان من الجلسة، وأن ذلك دليل توقي إلى الاستعانة بحجج شعبية ومواقف استعراضية لم تقدم شيئاً للقضية الفلسطينية كما أنها لم تؤثر على مستوى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بين أنقرة وتل أبيب.

وتؤكد أوساط في سوق النشر أن الكتاب يسوّق داخل بيئات الإسلام السياسي والدوائر التابعة لتركيا في المنطقة وأن عملية انتشاره داخل الأسواق العربية دونها رأي عام عربي بات متبرّماً من أردوغان وطموحاته السلطانية على حساب بلدان المنطقة.

وترى هذه الأوساط أن كتاب أكدوغان حول أردوغان يشبه من حيث الترويج الكتب التي كانت تتناول شخصيات مثل ستالين وكيم إيل سونغ وماو تسي تونغ وغيرهم من زعماء نظم الاستبداد والتي كانت تتكسد لدى الناشرين المستفيدين من الدفع المالي الرسمي المسبق، أو كانت توزع على المحازيين أو مجاناً على العامة العابرين في معارض الكتب.

كلما اقتربت الانتخابات زادت الآلة الدعائية التابعة لحزب العدالة والتنمية، من جرعة حملاتها وتكثفت جهودها لتلميع صورة أردوغان الإقليمية والدولية فيما تتم إزالة منابر الاعتراض الداخلية بالوسائل الأمنية.

لكن، موقع أردوغان داخل الدائرتين الإقليمية والدولية، تعرّض لتشويه واضح، وبات الرأي العام العربي مشككاً بشخص أردوغان، كما أن الرأي العام الغربي لم يعد يرى فيه سوى شخص متعطش للسلطة، حتى إذا استدعى ذلك شن حملات ضد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بسبب انتقادات الأولى لسجله الحقوقي سيء السمعة ورفض الثانية تسليم فتح الله غولن، الذي يتهمه أردوغان بتدبير عملية الانقلاب الفاشلة، وهو الأمر الذي ينفيه غولن.

ووصف مايكل روبن، الباحث في معهد المشروع الأمريكي، تركيا بـ"الدولة المارقة". وكتب مؤخراً، أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون وضعت محددات لتوصيف الدول المارقة، وهي "الدول التي تنتهج أنظمتها مسارا دكتاتورياً وترعى الإرهاب، ولا تمتثل للقواعد الدبلوماسية"، وهو ما ينطبق على تركيا، وفق مايكل روبن. ويذهب دوا أولاش أراب، الكاتب في موقع أحوال تركية، إلى القول إن "اللاعقلاني" هو "الوضع الطبيعي الجديد في تركيا أردوغان". ويشير إلى أنه "لم يعد من قبيل المفاجأة أن يطلب رئيس جامعة حكومية الإبادة الجماعية لجميع الاشتراكيين والديمقراطيين في تركيا، والذين وصفهم على الملأ بأنهم زنادقة".

وتغذي ما يُطلق عليها الدعاية العرقية الدينية الخرافة التي يتم انتهاجها على نحو واسع في أنحاء قلب تركيا المحافظ، حيث لا يمكن لأي سلطة أجنبية، أو عملائها المحليين اختبار قوة ومرونة المسلمين الأتراك، أو إضعافهم عن طريق التشكيك في الحق الإلهي لأردوغان في الحكم. ويغلق هذا الاعتقاد الباب أمام انتقاد الذات، ويؤدي إلى إدانة كل من يشكك في ذلك، ووصفه بأنه مناهض للمسلمين ومناهض للأتراك.

العلاقات التركية-العربية مطبوعة بالمخاوف والضغينة

*سميح ايديز

المونيتور: ٢٠١٨/٤/٣

يقول دبلوماسي تركي رفيع إن أنقرة أساءت قراءة المعطيات في الشرق الأوسط، وانتهى بها الأمر بالتعويل على إيران وداعميها روسيا، وهما أكثر دولتين تخشاهما الأنظمة العربية.

في تغريدة نشرها في العاشر من شهر آذار/مارس الجاري وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات، أنور محمد قرقاش، الذي خاضت بلاده أكثر من خلاف مع تركيا في الآونة الأخيرة، عبّر بإيجاز عن الوضع بقوله، "لا يُخفى على المراقب أنّ العلاقات العربية التركية ليست في أحسن حالاتها".

كذلك طلب قرقاش من أنقرة أن "تراعي السيادة العربية وأن تتعامل مع جوارها بحكمة وعقلانية".
يؤشّر توقيت هذا الكلام إلى أنه أتى على خلفية عملية "غصن الزيتون" التي تشنها تركيا ضدّ وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا. وربما كان قرقاش يقصد أيضاً التقارير التي تحدّثت عن أنّ أنقرة تُعدّ العدة لعملية مشابهة ضدّ حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

يعتقد كثيرٌ أنّ قرقاش لم يكن يتكلّم باسم الإمارات العربية المتحدة فحسب عندما أعرب عن مخاوفه بشأن الممارسات التركية في المنطقة. فقد جاءت تغريدته بعد أيام قليلة من نقل الصحافة المصرية عن وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، قوله بأنّ تركيا تنتمي إلى "محور الشر" في الشرق الأوسط، وهذا المحور يضمّ أيضاً إيران و"مجموعات دينية متشددة".

وقد قيل إنّ الأمير أدلى بتصريحاته هذه في خلال زيارته إلى القاهرة الأسبوع الماضي، عندما التقى رؤساء تحرير الصحف المصرية.

من الواضح أنّ "المجموعات المتشددة" التي يُقال إنّ وليّ العهد تحدّث عنها، هي جماعة "الإخوان المسلمين" والتنظيمات التابعة لها، التي يشعر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان و"حزب العدالة والتنمية" الإسلامي بتقارب وثيق معها.

وقد أصدرت السفارة السعودية في أنقرة، ربما تحت تأثير الضغوط الدبلوماسية من الجانب التركي - الذي ارتأى عدم الردّ رسمياً على الأمير - بياناً اعتبره عدد كبير من المراقبين الأتراك نفيّاً أقلّ من مقنع.

فقد نفت السفارة في بيانها صحّة التقارير عن كلام الأمير، مشيرةً إلى أنّه لم يأت على ذكر تركيا، بل قصد بكلامه "ما يُسمّى بجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الراديكالية".

إنّما لم يصدر نفيٌّ مماثل عن السفارة السعودية في القاهرة، أو عن الرياض. أمّا طهران من جهتها فقد اعتبرت أنّ تلك التصريحات وردت فعلاً على لسان الأمير، ووصفتها بـ"الصبيانية".

في غضون ذلك، سارعت وسائل الإعلام الموالية للحكومة في تركيا إلى شنّ هجوم على السعودية. فقد قام سليم أتالاي، وهو صحافي مخضرم يكتب في صحيفة "ستار"، باتهام وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان بأنّه بعيد كلّ البعد عن الواقع.

وكتب أتالاي، "من شروط وجود هذا المحور هو أن تكون زوايا المثلث الثلاث في حالة انسجام. من الواضح أنّ الأمير لم يفكر ملياً ويسأل نفسه ما هي المسائل التي يتفق حولها كلّ من إيران، والإخوان المسلمين وتركيا".

والمقصود من كلام أتالاي هو الخلافات بين أنقرة وطهران حول النزاعات الإقليمية، والنفور من الإخوان في إيران.

وأضاف أتالاي، "إذا أردنا البحث عن هندسةٍ للشرِّ في الشرق الأوسط، يجب أن نبدأ مع السعودية، وأن نشمل الإمارات، ومصر وإسرائيل".

يبقى التنافس قائماً بين تركيا ذات الأكثرية السنيّة وإيران ذات الأكثرية الشيعيّة، لا سيّما في سوريا حيث تدعم طهران النظام، فضلاً عن مطالبتها أنقرة بوقف عمليّتها العسكريّة ضدّ وحدات حماية الشعب في عفرين. وكان أردوغان، في كلمة ألقاها في البحرين في شباط/فبراير ٢٠١٧، قد شنّ هجوماً عنيفاً على ما أسماه "القوميّة الفارسيّة"، ودعا إلى كبح الأهداف التوسعيّة الإيرانيّة في الشرق الأوسط.

يتبيّن إذاً أنّ الانتماء إلى الإسلام والمذهب السنيّ، وتشارك المخاوف عينها من أطماع طهران في المنطقة، ليسا كافيّين من أجل بناء العلاقة التي كان يتطلّع إليها أردوغان وحزب العدالة والتنمية مع الأنظمة العربيّة السنيّة.

قال للمونيتور السفير التركي المتقاعد سها عمر، الذي كان سفيراً لبلاده في العاصمة الأردنيّة عمان، إنّ حكومة حزب العدالة والتنمية لم تنجح في فهم الحساسيّة التاريخيّة للعالم العربيّ إزاء الحكم العثماني الذي استمرّ ستمائة عام في المنطقة.

في كانون الأوّل/ديسمبر الماضي، ردّ أردوغان بغضب بعدما قام وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان بإعادة نشر تغريدة عبر "تويتر" تتهم القائد العثماني فخر الدين باشا بسرقة مخطوطات وأشغال يدويّة إسلاميّة ونقلها إلى اسطنبول في خلال حصار المدينة المنورة في العام ١٩١٦.

وقد جاء في التغريدة، "هؤلاء هم أجداد أردوغان وتاريخهم مع المسلمين العرب". لم يتوان أردوغان عن الردّ بقوة على آل نهيان. فسأله غاضباً، "حين كان أجدادي يدافعون عن المدينة المنورة، أين كان أجدادك أيها الصّفيق؟"، في إشارة واضحة إلى الثورة العربيّة التي شنت بتحريض بريطاني ضدّ العثمانيّين المسلمين في خلال الحرب العالميّة الأولى.

وقد لفت عمر إلى أنّ دعم أنقرة القوي لجماعة "الإخوان المسلمين" أثار أيضاً مخاوف شديدة لدى الأنظمة العربيّة. فتركيا تعتبر الإخوان تنظيماً سياسياً مشروعاً، في حين ذهبت الرياض، فضلاً عن مصر، إلى حدّ تصنيفهم في خانة التنظيمات الإرهابيّة.

في الوقت عينه، يبقى الخلاف قائماً بين أنقرة والقاهرة في أعقاب الانقلاب الذي شهدته مصر في العام ٢٠١٣ والذي وضع حدّاً لحكم الرّئيس محمد مرسي على رأس حكومة منتخبة ديمقراطيّاً قوامها الإخوان، والتي لم تُعمر طويلاً في السلطة. ولا تزال العلاقات باردة جداً بين مصر وتركيا.

هذا ويشكّل الدّعم العسكري والسياسي غير المشروط الذي تقدّمه أنقرة إلى قطر، التي تترزح حالياً تحت حصار يفرضه عليها التحالف الخليجي بقيادة السعودية، مسألة إضافية مسببة للخلاف الشديد بين أنقرة والرياض. تساور الرياض أيضاً شكوك بشأن التعاون بين تركيا وإيران في سوريا، في سياق "عملية أستانة" التي ترعاها روسيا، على الرّغم من الخلافات الشديدة بين أنقرة وطهران على خلفيّة الأزمات السوريّة.

وقد أبدت تركيا بدورها امتعاضها عندما اكتفت السعودية بتمثيل منخفض المستوى في القمة الاستثنائيّة للقادة المسلمين التي انعقدت في اسطنبول بدعوة من أردوغان في شهر كانون الأوّل/ديسمبر الماضي بهدف مناقشة موضوع القدس.

وأعربت أنقرة أيضاً عن غضبها من القرار الذي اتخذته مؤخراً مجموعة "أم بي سي" المملوكة من السعودية بوقف عرض جميع المسلسلات والبرامج التلفزيونية التركية التي تحظى برواج واسع في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. فقد قال وزير الثقافة والسياحة التركي نعمان قورتلמוש في مقابلة مع قناة الجزيرة إنَّ القرار "تحرك سياسي" و"رقابة واضحة".

من جهة أخرى، لم تلقَ عملية غصن الزيتون التي تشنها تركيا في شمال سوريا، ترحيباً في العالم العربي، مع استثناء واحد لافت يتمثل في دولة قطر التي تعتمد على الدعم التركي في نزاعها مع السعودية.

وإنَّ القلق الذي أثارته العملية لدى البلدان العربية عبرَ عنه على الملأ أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في مؤتمر ميونخ للأمن في شهر شباط/فبراير الماضي. ففي جلسة نقاش حضرها وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، نبه أبو الغيط تركيا إلى وجوب توخي الحذر "عند التدخل في بلد عربي جنوب حدودكم". فقال جاويش أوغلو، رداً على أبو الغيط، إنَّ تركيا تستخدم حقها المشروع في مكافحة الإرهاب في سوريا، وانتقد جامعة الدول العربية لعجزها عن منع النظام السوري من قتل نصف مليون نسمة. وردَّ جاويش أوغلو الذي بدت عليه علامات الغضب، "هذه هي منظومتكم"، في محاولة واضحة للحط من قدر الجامعة العربية.

يستشف إبراهيم كراغول، رئيس تحرير صحيفة "يني شفق" الإسلامية الموالية للحكومة التركية والمعروف بمواقفه النارية، مؤامرة ضدَّ تركيا يحوكمها "محور" في الشرق الأوسط شكَّلتها الإمارات، والسعودية، وإسرائيل والولايات المتحدة.

ويقول كراغول، "أنشئ هذا المحور لوقف تركيا، من أجل إفشال عملية عفرين، وتحقيق مشروع الدولة المتعددة القوميات بهدف تطويق بلادنا".

في غضون ذلك، لا تزال تركيا على علاقة متزعزعة بالعراق الذي يصرُّ على المطالبة بسحب القوات التركية المتمركزة في معسكر بعشيقه قرب الموصل.

أما تركيا والأردن فيستمران في الحفاظ على مظهر العلاقات الجيدة. غير أنَّ كثيراً يتذكرون أنَّ العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني اتهم تركيا، بحسب ما أفادت التقارير، بالسعي وراء "حلول إسلامية متشددة" لأزمات الشرق الأوسط، وذلك أثناء لقائه أعضاء بارزين في الكونغرس في واشنطن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، يقول عمر إنَّ العلاقات التركية مع العالم العربي تشهد توتراً في الوقت الراهن لأنَّ أنقرة أساءت تماماً قراءة الأوضاع في الشرق الأوسط، ولاسيما بعد العام ٢٠٠٤.

ويلفت في هذا السياق، "قبل ذلك، كانت سياستنا تستند إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، والسعي إلى المساهمة في السلام في الشرق الأوسط، وتعزيز مصالحنا الاقتصادية".

ويردف عمر بقوله، "غير أنَّ حزب العدالة والتنمية بدلَ هذه السياسة تماماً، فبدأ يتدخل في شؤون البلدان العربية، لا بل حاول أيضاً تنظيم هذه البلدان وفق رؤيته الخاصة".

كل ما تبقى لتركيا اليوم، وفقاً لعمر، هو محاولة العمل مع إيران وروسيا كي تتمكن من تحقيق ما تصبو إليه في الشرق الأوسط" غير أنَّ إيران وروسيا هما الدولتان اللتان تثير دوافعهما الخشية الأكبر لدى الأنظمة العربية. وغالب الظنَّ أنَّ ذلك سيقود إلى مزيد من التشنجات في العلاقات التركية-العربية.

جميل بايك: سنهاى دور من يعمل على إنهاء الوجود الكردي

هزيمة أردوغان ستكون كبيرة

ANF: ٢٠١٨/٤/٧

حول آخر التطورات في روج آفا وشمال كردستان أجرى مراسل وكالة فرات للأخبار ANF حواراً مع الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK جميل بايك.

وعن سياسات الدول في ما يتعلق بالقضية الكردية قال بايك: سياسات جميع الدول حول القضية الكردية متناقضة ومختلفة وجميع تصريحاتهم التي قالوها بالأمس تتناقض مع ما يحصل اليوم. وأضاف: لهذا وبالإضافة إلى النظر لتصريحاتهم يجب النظر إلى مواقفهم.

وأوضح بايك ان الدول وعبر سياساتها لا ترغب في تجاهل القضية الكردية، هذا لان جميع حقوق الشعب الكردي مشروعة، ولأنه يملك الذهنية الديمقراطية و الداعية إلى الحرية و لأنه اثبت نفسه كقوة معتلة و فعالية في سوريا. و تابع بالقول: من هذه الناحية أيضاً النظام السوري لا يرغب في مواجه الشعب الكردي و ايران أيضاً، و روسيا هي الأخرى التي لها سياسة في سوريا لا تتفاعل مع القضية الكردية بشكل من الأشكال. و فرنسا الأخيرة عليها ان تضع الطرد في حساباتها.

وعن الموقف الفرنسي من الأزمة السورية بشكل عام قال بايك: عندما تتعلق القضية بالأزمة السورية فالموقف الفرنسي يختلف عن الموقف الأمريكي و أيضاً عن الموقف الروسي و الإيراني هذا لان فرنسا ومنذ عهد نابليون اي ما يقارب نحو مئتي عام هناك علاقة فرنسية مع سوريا، وفرنسا لها تأثير كبير في سوريا. خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها سوريا وضعت تحت الانتداب الفرنسي، كذلك فرنسا لها تأثير كبير في لبنان أيضاً ولا يزال هذا التأثير واضحاً وملمح السياسة الفرنسية واضحة جداً عبر السياسة السورية.

أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تريد للسياسة الفرنسية ان تتقدم في سوريا

وأوضح بايك ان فرنسا لا ترغب بأن يكون لتركيا تأثير كبير في سوريا فسوريا كان في السابق مستعمرة فرنسية، و اذا ما كان هناك نظام سياسي قائم في سوريا فالدولة الفرنسية تريد ان يكون لها دورها في تشكيل هذا النظام. و تابع بالقول: من غير الممكن ان تقبل فرنسا بالسياسة التركية بصيغتها العامة في سوريا، لهذا أوروبا وأمريكا ترغبان بأن تلعب فرنسا دورها في سوريا لأنها الأكثر معرفة بالسياسة السورية. وأضاف: فرنسا من الدول الكبرى والفاعلة في دول الاتحاد الأوروبي وبما ان سوريا كانت مستعمرة فرنسية فمن الممكن ان تكون هناك سياسة بهذا الشكل هي إعادة الدور الفرنسي في سوريا بحكم علاقتها التاريخية مع سوريا والتي ستكون الأفضل في إدارة السياسة الأوروبية في سوريا بحكم تلك العلاقة.

أهمية لقاء وفد روج آفا بالرئيس الفرنسي

عن الاجتماع الذي عقد في باريس بين وفد روج آفا-شمال سوريا والحكومة الفرنسية قال بايك: محاولة فرنسا بناء علاقات جيدة مع الكرد في سوريا محاولة مفهومة لكن هناك نوع من عدم التماسك من الجانب الفرنسي. فقبل الاحتلال التركي لعفرين كان هناك وعود للجانب الكردي بالوقوف ضد الاحتلال التركية وعم القبول بهذا التدخل التركي والاحتلال. لكن وبعد احتلال عفرين، فرنسا أعلنت موقفها لكنها لم تعمل على تطوير هذا الموقف. فرنسا أدخلت هذه القضية على جدول الأمم المتحدة لكن الأخيرة لم تتحرك ضد هذا الاحتلال التركي. بالنظر إلى هذا هناك سياسة غير متماسة لهذا يجب النظر إلى الموقف الفرنسي. هل الموقف الفرنسي متماسك وهل ستبني علاقات على أساس ديمقراطية مع الجانب الكردي؟ وفي قضية ديمقراطية سوريا هل سيكون لها موقف من منح الشعب الكردي

دورة الحقيقي. او ستكون التصريحات الفرنسية كتصريحات باقي الدول الأخرى، فرنسا تقول أنها ليست ضد الشعب الكردي ولتثب جديتها انها ليست ضد الشعب الكردي فسيظهر هذا من خلال المواقف التي ستظهر نتائجها في الجانب العملي وهذا مع الوقف سيتم إثباته.

لا شك علينا ان نولي أهمية لهذا الاجتماع وان لا ننظر إليه على انه اجتماع دون جدوى. الحقيقة هي ان فرنسا سيكون لها ورها الفاعل في السياسة السورية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذه الحقيقة يجب ان نولي أهمية إلى هذا الاجتماع. لان فرنسا لا تعتبر قوة خارجية غريبة عن سوريا فهي إنما قوى محلية سورية لها دورها الفعال على مدار قرنين من الزمن.

الکرد إلى جانب وحدة الأراضي السورية

بالحديث عن وضع النظام السوري قال بايك: النظام السوري لا يزال قائماً. في فتره ما كانت هناك دعوات صريحة لرحيل هذا النظام. لكن الآن الوضع مختلف. أمريكا و فرنسا أيضاً كانتا تدعوان إلى رحيل نظام الأسد لكن رحيل هذا النظام اليوم لم يعد من أولوياتهم. بايك أضاف: رغم هذا ذهنية النظام لم تتغير، لا شك ان الوضع ليس كما في السابق و هناك بعض التغيرات، لكن في مسألة القضية الكردية النظام السوري لم يبدي تلك الإيجابية التي تحل القضية بشكل الدائم. لكن الموقف الكردي مرن، فالکرد إلى جانب وحدة الأراضي السورية و العمل على بناء مشروع الفدرالية الديمقراطية في شمال سوريا ما هو إلا مشروع من اجل تميّز الوحدة السورية. الكرد في سوريا لا يعملون فقط عبر مشروعهم من اجل حرية الشعب الكردي فقط، إنما يطلبونها لكل الشعب السوري و يطلبون الديمقراطية للجميع و العيش المشترك عبر المشروع الفدرالي. وهذا ما يؤكد وقوف الكرد إلى جانب وحدة الأراضي السورية.

عن موقف نظام الأسد من الاحتلال التركي لمدينة عفرين باك قال: على النظام إعلان موقف واضح من هذا الاحتلال. النظام الحاكم لسوريا اليوم يقول انه هو النظام الشرعي لسوريا. اذا ما كان حقيقتا يعتبر نفسه شرعي اذا عليه ان يعلن موقفة بشكل جدي من هذا الاحتلال. كان من الواجب ان تعلن موقفها ضد السياسة الروسية التي سمحت لتركيا باحتلال جزء من سوريا. من هذا الجانب نستطيع ملاحظة عدم جدية هذا النظام من ناحية ديمقراطية سوريا ولا تتجه نحو علاقة جيدة مع الشعب الكردي.

من الممكن ان يجتمع الكرد و النظام من اجل الوقوف في وجه الاحتلال التركي

بايك وصف الوضع السوري بـ"الحرج"، مشيراً إلى الاحتلال في جرابلس، الباب، عفرين، إدلب والغوطة الشرقية و قال: من الممكن في يجتمع الكرد و النظام السوري في اطار عمل مشترك ضد الاحتلال التركي للأراضي السورية، ومن اجل محاربة الجماعات المرتزقة و الإرهابية في مدينة إدلب، الباب و جرابلس. من اجل تطبيق هذا و طرد هذه الجماعات و الاحتلال التركي فيجب ان يكون هناك مساعي مشتركة تجمع الطرفين، ولا سبيل آخر لتحقيق تلك الأهداف دون هذا العمل المشترك. من اجل الكرد ومن اجل كل سوريا يجب ان يكون نالك نضال مشترك ضد الاحتلال التركي. بايك تابع حديثه بالقول من اجل منع تقسيم سوريا على جميع المكونات في مناطق الشهباء من تركمان، جاجان، أرمن، سريان، عرب علويين، عرب سنة العمل في إطار مشترك ضد الاحتلال التركي و الجماعات المرتزقة. دون هذا فسوريا لن تعود إلى مكانتها ولن تحل ازمتها.

سوريا المستقبل يجب ان تعترف بوجود الشعب الكردي

بايك وعن العلاقة ما بين النظام في سوريا والکرد قال: بالنسبة للنظام في سوريا عليه ان يتوصل إلى اتفاق مع الكرد في سوريا. وبالنسبة لنا فنحن لسنا ضد اي اتفاق مع النظام. والجانب الكردي واضح في مواقفه و سياساته.

لكن التعامل مع النظام بالعقلية السابقة غير مقبول. ويجب بناء سوريا جديدة على أساس الاعتراف بالوجود الكردي، تعترف بالإدارة الذاتية الكردية وحرية الشعب الكردي. اذا ما كان النظام يقبل بهذا فنحن إلى جانب الوحدة السورية. ونحن نقف إلى جانب حل القضية الكردية في سوريا.

الاتفاق الروسي، التركي والإيراني

عن الاجتماع الذي ضم كلا من تركيا، روسيا وايران في أنقرة. أوضح بايك ان تركيا تحاول استغلال هذ الدول و الاستمرار في مشاريعها المعادية للشعب الكردي و النتائج التي تمخضت عن هذه الاجتماعات مع الروس و ايران إلى اليوم هي الحصول على الإذن لاحتلال عفرين.

وأضاف: روسيا و تركيا ولتحقيق مصالح مشتركة تمارسان سياسة قذرة. كذلك تركيا، روسيا و ايران تعملان في جانب واحد ضد الكرد. وقال: هذه الدول اجتمعت و اتفقت من اجل تصنيف من هم القوى الإرهابية و من هي غير ارهابية. وهذا يعني: بالنسبة لتركيا فالكرد هم إرهابيين و تحاول تركيا عبر هذا التصنيف إدارة خطة ضد الشعب الكردي عبر ايران و روسيا. الهدف من هذه الاجتماعات هو رسم هذا المخطط. روسيا أيضاً وفي ما يخص القضية الكردية تتفق مع تركيا في بعض النقاط و تدعم العداء التركي للكردي. إيران الأخرى وبشكل جزئي و إلى حد ما تدعم تركيا في خططها المعادية للكرد هذا لان تركيا ليس هدفها الكرد فقط انما تهدف إلى الهيمنة على الشرق الأوسط و التمدد بشكل اكبر في المنطقة وهذا سيكون على حساب التمدد الإيراني، وهذه نقطة خلاف ما بين تركيا من جهة و ايران و روسيا من جهة أخرى. تركيا تحاول استغلال ايران و روسيا من منطلق عدائها للكرد و الهيمنة على المنطقة وهذه هي نقطة الخلاف بين الأطراف الثلاثة. لهذا نستطيع ان نقول ان هذه الاجتماعات بين الدول الثلاثة غير تحقق نتائج إيجابية مشتركة.

الاجتماعات وسيلة حرب نفسية

بايك أوضح ان تركيا وعندما تعقد مثل هذه الاجتماعات فحكومة حزب العدالة و التنمية AKP وزعيمها اردوغان يحاولون تسخيرها في إطار الحرب الخاصة و الحرب النفسية وتابع بالقول: اذا ما امعنا التفكير فالهدف من هذا الاجتماع و دار حوله من حديث إعلامي يصب في مصلحة الحرب النفسية و اردوغان أساساً يخوض هذه الحرب و يحاول تسخيرها في خدمة الحرب الخاصة التي يديرها. لهذا يجب ان ننظر إلى هذا الاجتماع على انه جزء من الحرب النفسية التي يقودها اردوغان.

أهالي منبج يؤكدون رفضهم للاحتلال التركي

وبالحديث عن التهديدات التركية لمدينة منبج قال بايك: مما لا شك فيه ان أهالي منبج يرفضون الاحتلال التركي، كما يرفض النظام السوري. إلى هذا فأن روسيا الآن تدعم تركيا أكثر من النظام الحاكم في سوريا. وهذا الذي يدعم الموقف التركي. روسيا أخرجت المجموعات المسلحة من الغوطة الشرقية و أرسلتهم إلى تركيا التي أدخلتهم مناطق جرابلس، عفرين بهدف إجراء تغيير ديموغرافي للمنطقة. كذلك ارسلوا إلى مناطق إدلب. تركيا والتي تهيمن على هذه المناطق عملت على تسليم الغوطة الشرقية إلى النظام و استقبال المسلحين في هذه المناطق لكن مع هذا يظهر التمدد التركي والذي يهدد تقسيم سوريا و الآن تركيا تحاول ضم مدينة منبج إلى هذا الجزء الذي تسيطر عليها عبر تلك الجماعات المسلحة من كل أجزاء سوريا. وعن هذا المخطط التركي اعتقد ان الإدارة في منبج و حتى النظام السوري لن يقبل بهذا التمدد التركي، كما ان كل من ايران و فرنسا تفرضان هذا المخطط التركي، أمريكا أيضاً مترددة في هذه القضية. الولايات المتحدة الأمريكية قدمت وعوداً لتركيا بأن تدار مدينة منبج من قبل المكون

العربي. اذا ما كانت تركيا حقيقياً ترغب في ضم منبج إلى مناطق هيمنتها فلن تكون أمريكا وحدها ضد هذا التمدد التركي إنما ستكون مقبلة على مواجهة كبيرة و من قبل اطراف عديدة ليس فقط أهالي منبج و أمريكا.

نتائج السياسة التركية المعادية للشعب الكردي

حول شكل المقاومة والنضال خلال فصل الربيع و الصيف بايك قال: سنعمل على إنهاء محاولات فاشية AKP, MHP الرامية إلى بادة الشعب الكردي و كسرهما. وهذه الفاشية ستدفع ثمن سياساتها و مشاريعها الهادفة إلى إبادة الكرد. حزب العدالة و التنمية AKP سيهزم و كذلك حلفة حزب الحركة القومية MHP. كل من يعادي الشعب الكردي سيهزم. لا حوار و تفاوض مع هذه القوى التي تستهدف الشعب الكردي فقط المقاومة و النضال هي أساس لهزيمة هذه القوى و لا خيار آخر. على الجميع وعلى كافة الصعد ان يكون إلى جانب المقاومة و يشارك فيها بقوة. لهذا و خلال الأشهر القادمة في فصل الربيع و الصيف مقاومة و نضال الكريلا ستكون في أوجها، كذلك النضال الجماهيري سيكون قوياً. وهدفنا تصعيد المقاومة في عموم الشرق الأوسط.

هزيمة أردوغان ستكون كبيرة

وأشار بايك إلى ضرورة عدم الإصغاء إلى خطابات أردوغان و تصريحاته فمجلها تصب في خانة الحرب النفسية. وقال: أردوغان يخاف حتى من موقف و حديث عدد صغير من الشباب و يعيش في كابوس حقيقي. و لكسر هذا الخوف يهاجم بهذا الشكل الوحشي. لهذا على الجميع ان يدرك أنالمقاومة والنضال فقط هو سبيل هزيمة أردوغان و كسره. بالإضافة إلى ان المقاومة هي سبيل القضاء على الهيمنة المتمثلة في شخص أردوغان على تركيا. نحن مصرون على المقاومة حتى الآن و لاحقاً أيضاً لا خيار سوى المقاومة والنضال على كافة الصعد. الشعب الكردي سيعمل على تصعيد النضال في كل مكان، كل الذين يؤمنون بفكر القائد أوجلان سيقفون إلى جانب المقاومة ضد أعداء الديمقراطية و أعداء الشعب الكردي. يجب ان لا ينتظر احد منا إعلان موقف مخالف و إيقاف المقاومة او تراجع عنها. مقاومتنا لها شكلها الخاص و تمتاز باستقلاليته و أسلوبها المختلف. نحن نملك فكر المقاومة. فكر الـ PKK، حقيقة الوفاء لدماء الشهداء و تحقيق أهدافهم، و مهما كانت الهجمات على حركة التحرر الكردستانية شرسة فستكون المقاومة اعنف و اشد.

دعوة إلى الانضمام إلى صفوف حركة التحرر الكردستاني

الرئيس المشترك لـ KCK جميل بايك و في ختام حديثه و جه نداء إلى الشباب الكرد و قال: في ظل هذه الظروف و الأوضاع الخطيرة فالمسؤولية الأكبر تقع على عاتق الشباب الكرد. لهذا على شبابنا الانضمام و بقوة إلى صفوف الكريلا و الوصول إلى ساحات الحرية. عليهم ان لا ينتظروا من يوصلهم إلى الكريلا. فالشباب في آمد الذين يرغبون بالانضمام إلى الكريلا قادرون على الوصول بمفردهم و الجميع قادر على ان يصل إلى الكريلا كما يفعل شباب آمد. في هذه المرحلة على الشباب الكرد ان ينضموا إلى الكريلا بشكل اكبر. لان الكرد اليوم و في كل مكان هم الذين يقاومون و يحاربون الفاشية في كل مكان فهجمات الفاشية التركية تزداد بشكل أوسع. على هذا و في سبيل إيقاف و هزيمة هذه الفاشية فالواجب هو تصعيد المقاومة. و شعب كردستان عليه ان يتولى هذه المسؤولية و أن لا يجيد أنبأؤه عن المقاومة. فهذه المعركة تتطلب من الجميع المشاركة و تحمل أعبائها. جميعنا نقول ان الحرية و الديمقراطية جميلة و نطالب بها لكن لا احد مستعد للتضحية في سبيلها. و الحقيقة هي ان الحرية و الديمقراطية جميلة لان التضحيات في سبيلها عظيمة.

لماذا دعا أردوغان إلى تحديث الإسلام؟

*مصطفى أكبول

المونيتور: ٢٠١٨/٤/٧

غالباً ما كانت التصريحات العلنية التي أدلى بها الرئيس التركي القوي رجب طيب أردوغان في السنوات الأخيرة تثير استياء الغرب، لكن في خطاب أدلى به يوم ٨ آذار/مارس بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، كسر أردوغان هذا النمط عندما قال أمراً نزل برداً وسلاماً على الليبراليين: فهو أدان رجال الدين كارهي النساء الذين يحطون من قدر المرأة، حتى إنه أعلن عن "ضرورة تحديث الإسلام".

لقى أردوغان هذا الخطاب أمام مئات النساء التركيات من مختلف المهن والفئات، اللواتي دُعِينَ إلى القصر الرئاسي في أنقرة للاحتفال بيوم المرأة العالمي. وفي كلمته أمام النساء، أشار أردوغان بشكل ضمني إلى بعض العلماء المحافظين المتشددين في تركيا الذين أغضبوا المجتمع مؤخراً بدفاعهم عن بعض الممارسات الكارهة للمرأة كضرب الزوجة. وقال أردوغان إن "بعض الأشخاص الذين يزعمون أنهم رجال دين أصدروا مؤخراً تصريحات متناقضة مع الدين. وهؤلاء لا مكان لهم في أيامنا هذه. هم لا يدركون أن الإسلام بحاجة إلى تحديث ويجري تحديثه بناء على ذلك. لا يمكن اليوم تطبيق أحكام الإسلام التي وضعت قبل ١٥ قرناً من الزمن. الإسلام يتغير ويتكيف مع ظروف العصور المختلفة. وهنا يكمن جمال الدين الإسلامي".

لكن هذا المآخذ التقدمي من الدين، لا سيما الاقتراح نفسه أن "الإسلام بحاجة إلى تحديث"، نزل كالصاعقة على بعض المعلقين المؤيدين عادة لأردوغان. التزم كثير من بينهم الصمت على مواقع التواصل الاجتماعي، في حين انتقد آخرون هذا الكلام بطريقة دمثة، مكررين العبارة المعهودة عن "مثالية الإسلام" وعدم حاجته إلى "تحديث"، وكيف أن المسلمين هم من يجب أن يصلحوا أنفسهم بالالتزام بوصايا الإسلام الثابتة.

وفي اليوم التالي، هذّب أردوغان تصريحه الأولي بشأن تحديث الإسلام وقال إنه لا يسعى إلى "الإصلاح في الدين"، علماً أن "الإصلاح" كلمة سيئة في اللغة المحافظة. وأكد أردوغان أن "قرآنا الكريم كان وسيبقى لديه القول الفصل على الدوام، وأحكامه لن تتغير أبداً"، مضيفاً أن "الاستدلال المستقل المستمد من القرآن" - أو بعبارة أخرى أحكام كثيرة في الفقه التقليدي - "سيتغير حتماً مع تغير الأزمان، والظروف والاحتمالات".

لماذا اتخذ أردوغان هذا الموقف غير المحافظ إزاء الإسلام؟ وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إلى الوضع الراهن في تركيا؟

أولاً، علينا أن نتذكر الأحداث التي أتت على خلفيتها تصريحات أردوغان. في السنوات القليلة الماضية، وجد المتدينون المحافظون في تركيا مستوى من حرية التعبير لم يشهدوا له مثيلاً منذ قرن من الزمن. وفي حين تراجعت حرية التعبير عموماً في تركيا بشكل كبير، كما أشارت منظمة "بيت الحرية" الأمريكية، أصاب هذا التراجع المعسكر المناهض لأردوغان فحسب. ومع تنحية العلمانيين في الدولة، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني إلى حد كبير، شغل الفراغ المتدينون المحافظون والإسلاميون من كافة الأنواع، الذين باتوا يتحلون بالثقة للتعبير عن آرائهم، فضلاً عن وصولهم إلى المنتديات الإعلامية المؤثرة كالتلفزيون الحكومي.

وكان بعض هؤلاء المحافظين الذين ازدادت قوتهم بالأمس أشخاصاً يملكون تفسيرات قديمة جداً للإسلام. ونتيجة لذلك، أصبح شائعاً أن تتردد الفتاوى المروعة واحدة تلو الأخرى على مسامع الأتراك. فاقترح أحد العلماء على سبيل المثال عدم جواز تجول المرأة الحامل بحرية، في حين هدّد آخر "النساء اللواتي يرتدين السراويل" بنار جهنم.

ومؤخراً، شهدنا تزايد الغضب بعد أن أعلن نور الدين يلدر، وهو عالم تقليدي وكاتب عمود في صحيفة "ميلي غازيت" الإسلامية، عن سماح الإسلام بتزويج الأطفال بعمر السادسة. ودافع أيضاً عن ضرب الزوجة ليذهب إلى حد القول إن النساء اللواتي يتعرّضن للضرب على يد أزواجهنّ يجب أن يشعرن بـ"الامتنان" لهذه النعمة.

وهذه النقطة الأساسية: صدمت هذه الآراء الرهيبة العلمانيين في تركيا، وجميعهم تقريباً لا يؤيدون أردوغان" لكنها صدمت أيضاً معظم المحافظين الدينيين المعتدلين، الذين يصوت عدد كبير منهم لصالح أردوغان.

وهذا الوضع ناتج، كما تبين استطلاعات الرأي، من حقيقة أن الإسلاميين المتشددين الراغبين في تطبيق حكم الشريعة في تركيا - كما في السعودية حيث يُفصل بين الجنسين ويرجم الزناة - ليسوا إلا أقلية صغيرة في تركيا. وكما أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها مركز بيو للأبحاث، إن هؤلاء الأتراك الذين يريدون الشريعة كـ"قانون البلاد" يشكّلون حوالي ١٢٪ من مجموع السكان، في حين يرتفع هذا العدد إلى ٨٤٪ في باكستان وإلى ٧٤٪ في مصر. أما في مسألة جواز حصول الأبناء والبنات على حقوق متساوية في الميراث، فردت نسبة ٨٨٪ من الأتراك بالإيجاب، في حين انخفضت هذه النسبة إلى ٥٣٪ في باكستان و٢٦٪ في مصر.

بعبارة أخرى، إن التآورب الذي عاشته تركيا لفترة ١٥٠ عاماً منذ الامبراطورية العثمانية، بالإضافة إلى تجربة الجمهورية العلمانية طوال قرن من الزمن، رسّخا بعض القيم الحديثة في المجتمع، حتى في المعسكر الأكثر تحفظاً. لا عجب أن تصريحات يلدر الصادمة حول ضرب الزوجة وتزويج الأطفال لاقت انتقادات قوية حتى من جانب الإعلام المحافظ والموالي لأردوغان، كالصحف مثل صباح ويني شفق. ومؤخراً، وجّه دولت بهجيلي، زعيم حزب الحركة القومية وحليف رئيسي لأردوغان، انتقادات إلى يلدر ووصفه بـ"المنحرف" لقوله إنه لا يجوز صعود الرجال والنساء في المصعد نفسه.

يجب إذاً أن ننظر إلى ردّ فعل أردوغان إزاء "رجال الدين الذين يحطّون من قدر المرأة" على ضوء هذا السياق الاجتماعي. ويجب أن يذكّرنا ذلك أيضاً بأن أردوغان هو في نهاية المطاف سياسي شعبي لا رجل دين صاحب فكر عقائدي. وهو يتبع الاتجاهات الاجتماعية بحذر، ويُجري بحسب ما يقول استطلاعات للرأي بانتظام، بدلاً من قصارى جهده لتجسيد روح العصر. لا عجب أن يكون السرد السياسي في تركيا مستنداً إلى قومية مشبعة بالإسلام تستميل الجزء الأكبر من المجتمع التركي، بدلاً من استناده إلى إسلام سياسي متزمت لن يلقي جاذبية كبيرة. (لطالما كانت القومية، أكثر من أي شيء آخر، الميزة السياسية الرئيسية في المجتمع التركي.)

بغض النظر عن الدوافع السياسية، إنّ تأييد أردوغان لفكرة "تحديث الإسلام" سيدخل البهجة على قلوب علماء الدين العصريين في تركيا، الذين شعروا مؤخراً بالقلق نتيجة صعود العلماء المحافظين المتشددين، الذين أطلقت على بعضهم حتى تسمية "السلفيين". وفي بلد تشكّل فيه كلمة الرئيس الكلمة الفاصلة في جميع المسائل تقريباً، إنّ الضوء الأخضر الذي أعطاه أردوغان سامحاً بتفسيرات جديدة للإسلام، قد يعود بالنفع.

لكن يبرز جانب سلبي في الوقت عينه: وهو حزم الرئيس، وبالتالي الدولة، بشأن الدين. لطالما كانت تركيا بلداً يقوم على مركزية الدولة حيث تسيطر الحكومة على الدين بدون ترك مجال كبير للمجتمع المدني. وإنّ محاولة أردوغان تعريف "الإسلام الصحيح" لن تؤدي إلا إلى تعميق هذه الثقافة التي تتمحور حول الدولة.

وقد أوضح عالم دين عصري هذا الأمر في عموده الصحفي، فقال إنّ المشكلة الرئيسية في المجال الديني بتركيا هي أن "المجموعات المختلفة تميل إلى إقامة تفسيراتها الخاصة للدين التي تتبناها الدولة وتُفرض على المجتمع". وأضاف بقوله إنّ الأمل ضئيل بالخروج من هذه الحلقة المفرغة في المستقبل القريب.

ترامب بين أردوغان والکرد

*د. مصطفى البباد

ليس من مصلحة واشنطن شطب الكرد بل إضعاف قبضة أردوغان على الحياة السياسية في تركيا

صحيفة (القبس) الكويتية : ٢٠١٨/٤/٩

دخلت تركيا مرحلة جديدة في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تلميح وتصريح الرئيس التركي أردوغان بأن واشنطن هي من مول وسلح التنظيمات الكردية المسلحة المقاتلة في سوريا، وأن أنقرة ستحارب هؤلاء بلا هوادة. بالمقابل، يدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرحلة جديدة من التوتر مع تركيا، خصوصاً مع تصريحاته بأن بلاده ستترك سوريا قريباً من دون أن يقرن ذلك بتفاهات واضحة مع تركيا.

والأخيرة صعدت وتيرة انخراطها الإقليمي بدخول عفرين شمالي سوريا، وإعلانها عن نيتها في العمل بالشمال السوري، وصولاً إلى العراق، حتى تطهير تلك المناطق الشاسعة من مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» و«وحدات حماية الشعب الكردية». وكانت أولويات البلدين، أمريكا وتركيا، قد تصادمت بوضوح منذ الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي، حيث رغبت تركيا في إسقاط النظام السوري أولاً، في حين أرادت أمريكا هزيمة «داعش» أولاً، الأمر الذي جعل واشنطن تنشئ «قسد» أو «قوات سوريا الديمقراطية» بتسليح أمريكي، وبعيد غالبية كردية وبعض العشائر العربية، في حين غضت تركيا الطرف عن دخول المسلحين الأجانب إلى سوريا عبر أراضيها.

للإنصاف، لا يعود التوتر الحالي في العلاقات التركية - الأمريكية إلى عصر ترامب، بل إلى زمن أوباما، إذ إنه ومنذ تحول الحراك السوري إلى حرب أهلية، ركزت تركيا جهودها على إسقاط النظام السوري بهدف تثبيت نظام جديد مكانه، يوالي تركيا، ويجعل من سوريا حديقة خلفية لها. لذلك وبغض النظر عن التبدلات العسكرية على الأرض، فقد امتنعت أنقرة عن الانضمام إلى التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش، بحجة أن هزيمة التنظيم دون إزاحة النظام السوري، سيعزز الفوضى في المنطقة. قدمت تركيا الدعم إلى «الجيش السوري الحر» وفصائل أخرى، على خلفية تنسيق إقليمي مع قطر والسعودية.

وكان واضحاً أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قد كبحت رغبة أردوغان العارمة في فرض منطقة حظر جوي داخل الأراضي السورية - قبل دخول روسيا إلى سوريا - حتى لا تستفز النظام، ومن خلفه إيران - التي تفاوضت معها نوويًا وقتذاك - وروسيا التي ستشاركها في فرض عملية انتقال سياسي في سوريا لإنهاء الحرب الأهلية بعد هزيمة «داعش». مشكلة ترامب أنه لا يستطيع إرضاء الطرفين، لأن الطغور الكردي في سوريا يقرع مباشرة أجراس الخطر في أنقرة، كون اتصال الكرد الجغرافي في سوريا والعراق سيخلق واقعا جديداً في الإقليم، وبالتالي في جنوب شرق تركيا ذي الغالبية الكردية.

ولئن أحرز كرد سوريا سمعة دولية بعد معارك عين العرب/كوباني، وتصديهم لقوات تنظيم «داعش»، إلا أن حضورهم في المعادلات السورية ظل رهناً بعوامل كثيرة، منها قدرتهم على التفاهم مع واشنطن على مستقبل سوريا، وبالتالي تأمين مظلة حماية من تركيا. لا يقبل أردوغان بأي تعاون أمريكي - كردي، ولا تستطيع واشنطن رفض يدها من الكرد بسهولة هكذا، لأن الوجود الأمريكي في كامل منطقة شرق نهر الفرات يعود بالأساس إلى التعاون مع الكرد، الذين يقاثلون على الأرض فعلاً.

تبدو الحلول الوسط مسدودة، وعلى ترامب الاختيار إما الكرد أو أردوغان وليس كلاهما معاً.

نحن هنا إزاء حسابات متضاربة، فمن ناحية تركيا أقدر على حماية المصالح الأمريكية في سوريا من الكرد، وأن ترامب وإدارته سيضطرون إلى تفضيل أردوغان على الكرد، لا سيما أنهم يحتاجونه في محاصرة إيران أيضاً.

ومن ناحية ثانية، تبدو الشخصية الجارفة للنظام التركي على قياس وقيافة أردوغان والتفاهات التركية - الروسية بخصوص الحل السياسي عوامل مؤرقة لإدارة ترامب.

بالمقابل، ليس من مصلحة واشنطن ضرب كرد سوريا كما تريد أنقرة، بل إفساح مكان لهم في التفاوض على مستقبل سوريا.

وليس من مصلحة واشنطن شطب الكرد من العملية السياسية في تركيا، بل إضعاف قبضة أردوغان على الحياة السياسية في تركيا.

باختصار، مشكلة أمريكا الأساسية في معضلة المفاضلة بين الأكرد وأردوغان أن بديل الأخير ليس جاهزاً بعد.

أردوغان سيوجه إس-٤٠٠ ضد تراب

روسيا اليوم : ٢٠١٨/٤/٩

تحت العنوان أعلاه، كتب أندريه بولونين، في "سفوبودنايا بريسا"، عن تخطيط تركيا لتوسيع علاقات التعاون التقني العسكري مع روسيا، وآفاق علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وجاء في المقال: يمكن لأنقرة أن تتفاوض مع موسكو حول عدد من مشاريع الصناعة الدفاعية، بالإضافة إلى شراء منظومة الدفاع الجوي S-400. أعلن ذلك الرئيس التركي أردوغان في مؤتمر صحفي مشترك مع بوتين، ٣ أبريل.

هنا يجب أن نفهم أن شركات الدفاع التركية على استعداد لاستخدام الخبرة الأجنبية لصناعة أسلحة خاصة بها. فأنقرة تواجه الآن صعوبات في عدد من مشاريعها الطموحة.

في الصدد، التقت "سفوبودنايا بريسا" الخبير في المعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية، سيرغي يرماكوف، فقال للصحيفة:

اليوم تجد تركيا نفسها في وضع صعب للغاية. كما تلاحظ التناقضات العميقة بين أنقرة وحلفائها الأوروبيين في الناتو، والخلافات مع الولايات المتحدة، حول الكيفية التي ينبغي أن تبدو عليها خريطة الشرق الأوسط. وفي هذا الوضع، تروج تركيا، تحت حكم أردوغان، لمشاريعها الخاصة بسياسة خارجية طموحة، على المستوى الاستراتيجي الإقليمي. وهنا، من المهم للغاية بالنسبة لها أن تجد التوازن الصحيح بين مراكز القوة.

عند هذه النقطة، تتلاقى مصالح روسيا الاستراتيجية مع مصالح تركيا على المستوى العملي - في مجال تجارة الأسلحة ووسائل إنتاجها.

في الوقت نفسه، هناك عدد من النقاط التي لها بالفعل تأثير سلبي على آفاق التقارب بين موسكو وأنقرة، وفي مقدمتها الضغط السياسي على تركيا من الولايات المتحدة.

وما هي حظوظ أن تتخلى أنقرة عن واشنطن؟

مهمتنا الرئيسية هي الاستقرار الإقليمي. وتركيا ليست مجرد جارة لنا، إنما هي دولة رئيسية تربط أوروبا بالشرق الأوسط.

بالنسبة لموسكو، مسألة مبدئية، عدم النظر إلى أنقرة من زاوية المنافسة الجيوسياسية. فما نريده طرح جدول أعمال جديد - التعاون في إطار عالم متعدد المراكز. لذلك، لا نريد أن نفصل تركيا عن شيء ما ونضمها إلى مكان ما، ونخلق تكتلاً جديداً معها. ناهيكم بأن اتحاداً مع تركيا - ضد أحد ما - غير ممكن. هذا ما يجب فهمه.

في الجوهر، نحن فقط ضد فكرة أن تندفع التناقضات بين الدول إلى الواجهة مع مخاطر تحولها إلى صراعات في المنطقة. في هذا الاتجاه يمكننا المضي قدماً، نحو إقامة علاقات طبيعية مع أنقرة.

أردوغان يتحدث عن دماء الأبرياء و حقوق الإنسان

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/٤/٩

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في حديثه خلال المؤتمر الإقليمي لحزب العدالة والتنمية في سيرت: "نحن نخوض حرباً غير مسبوقة ضد المنظمات الإرهابية التي لا يستطيع العالم مقاومتها. وبدلاً من أن يدعمونا، فإنهم يقفون ضدنا عبر الخطابات وتوجيه الدعم للمنظمات الإرهابية".

وألقى رئيس الجمهورية ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان خطاباً في مؤتمر مقاطعة سيرت لحزب العدالة والتنمية.

أشار الرئيس أردوغان إلى أن أولئك الذين حاولوا ضرب الاقتصاد التركي في الماضي بتكلفة بلغت مليارات الدولارات يضعون الآن أرقاماً أكبر بـ ١٠ إلى ٢٠ ضعفاً، لكنهم لا يستطيعون تحقيق النتائج المرجوة، لذا فهم يحاولون الهجوم عبر طرق أخرى وبأسباب غير منطقية وقال الرئيس أردوغان: "نحن نخوض معركة ضد منظمات الإرهابية، لم ير العالم مثيلاً لها من قبل. وبدلاً من أن يدعمونا، فإنهم يقفون ضدنا عبر الخطابات وتقديم الدعم للمنظمات الإرهابية. عندما يتعلق الأمر بتركيا، فإنهم يدورون حول محور الديمقراطية وحقوق الإنسان والشريعة والحريات، ولكن عندما يتعلق الأمر بمصالحهم، فإنهم لا يمتنعون عن السير جنباً إلى جنب مع المنظمات الإرهابية. وقد وصل بهم الحد إلى استضافة الإرهابيين في قصر الإليزيه".

كما شدد على أن الدول الغربية، التي لم تنطق حتى الآن بكلمة واحدة صادقة بشأن الهجمات الإرهابية التي تستهدف تركيا، تبذل كل جهد ممكن لمنع العمليات العسكرية التي تقوم بها تركيا لأسباب مشروعة. ولفت الرئيس أردوغان الانتباه إلى الأنفاق التي كشفت خلال عملية غصن الزيتون، وأضاف أن المواد المستخدمة في بناء تلك الأنفاق في المنطقة جاءت من مصنع لافارج الفرنسي للإسمنت.

وفي إشارة إلى النفاق الذي تبديه الدول الغربية بشأن قضايا الإرهاب، قال الرئيس أردوغان "إن أولئك الذين يعلقون جميع الحريات عندما تطلق النار على أرضهم لا يستطيعون تحمل رد تركيا على الهجمات الإرهابية التي تستهدف أراضيها. مشيراً إلى أن أولئك الذين لم يسمعوا صرخات الفلسطينيين العزل الذين تم ذبحهم عمداً من قبل إسرائيل ولم يقوموا على الأقل بإدانتها، فتحو أبوابهم أمام مؤيدي التنظيم الإرهابي، وتابع الرئيس أردوغان على النحو التالي: اليوم، قام النظام السوري مرة أخرى باستهداف أطفال في الغوطة الشرقية. ولا يزال هناك أشخاص يستمرون في الدفاع عن هذا النظام. هذا هو النفاق وهذه السياسة اللاإنسانية التي نعارضها بشدة. أوجه كلامي للغرب: متى ستهتمون بهؤلاء الأطفال، هؤلاء النساء، هؤلاء الأشخاص الذين ذبحوا واستشهدوا في الغوطة الشرقية، عندما تهتمون بهم سنتمكن من القول بأنكم تسعون نحو العدالة. عار على الذين يصنعون من المآسي الإنسانية في منطقتنا مكاناً لتجربة الأسلحة وتصفية حساباتهم السياسية الداخلية ومفاوضاتهم الحادة. عار على من يفهم الديمقراطية، ويفهم حقوق الإنسان ويفهم الدبلوماسية أن يفعل هذا. إن دم كل الأبرياء الذين تسببتهم في وفاتهم أو تقاعستم عن نصرتهم وأنتم تشاهدون مآسيهم هو عار موسوم في وجوهكم وأيديكم وتاريخكم ومستقبلكم. عليكم فهم حقوق الإنسان وفهم الدبلوماسية قبل أن تتكلموا عنها".

٥٢٦٨ شخصاً بينهم أطفال تعرضوا للتعذيب خلال عام

(زمان التركية) - جماعة غولن: ٢٠١٨/٤/٩

نشرت جمعية حقوق الإنسان IHD تقريرها الخاص بانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا لعام ٢٠١٧، وقالت فيه إن هناك ٥٢٦٨ شخصاً من بينهم ١٣٣ طفلاً تعرضوا للتعذيب في تركيا خلال عام العام الماضي. وكشف عن التقرير خلال اجتماع أقيم في المقر العام للجمعية في أنقرة بحضور رئيس الجمعية أوزتورك توركدوغان، حيث أفاد توركدوغان أن عام ٢٠١٧ انقضى في تركيا في ظل حالة الطوارئ، مشيراً إلى أن تركيا سجلت تراجعاً ملحوظاً في حقوق الإنسان وإجراءاتها تغييراً في النظام يركز على نظام الشخص الواحد. وأوضح توركدوغان أن الحكم العرفي انتهى في تركيا في عام ١٩٨٧ غير أنه بعد انقضاء ٣٠ عام تم الشروع في إدارة البلاد بأسرها من خلال الطوارئ.

وشدد توركدوغان أن المرحلة التي بلغتها تركيا ليست مرحلة جيدة مفيدا أن تركيا ابتعدت عن هدف الالتزام بـ "معايير كوبنهاغن" وتراجع تصنيفها لدى منظمة شنغهاي للتعاون في حقوق الإنسان. أشار التقرير أيضا إلى زيادة انتهاك حق النساء في الحياة، حيث لقيت ٤٠٨ سيدة مصرعهن من بينهن ٥١ حالة انتحار و٣٥٧ حالة قتل في المجال الاجتماعي بجانب نجاة ٦١٠ سيدة وهن يعانين من إصابات وإجبار ١٠٧٤ سيدة على ممارسة الدعارة.

وأضاف التقرير إلى أن ٦٥٦ شخصا لقوا حتفهم في مواجهات مسلحة، ولقي ٤٠٨ سيدة و٩٩ طفلا مصرعهم بجانب تعرض ٥٢٦٨ شخص من بينهم ١٣٣ طفلاً للتعذيب وسوء المعاملة وأن ١٢ ألف و١٤٥ شخصاً اعتقلوا وصدر حكم ٣١٢٥ سنة من السجن بحق ٥٢٨ شخصاً.

ذكر التقرير أيضاً أن القيادة التركية استخدمت العنف من خلال الشرطة في كل فرصة ضد جميع فئات المجتمع المعارضة لسياساتها مفيداً أن هذا العنف طال جميع فئات المجتمع سواء كانوا من الكرد أو العمال أو العلويين أو النساء أو المثليين.

وتطرق التقرير إلى اعتقال ١٦ شخصا من أعضاء وإداريو جمعية "بير سلطان عبدال" الثقافية الخاصة بالطائفة العلوية في مدينة أرزينجان، كما أفاد التقرير في قسمه الأخير أن إجراءات حالة الطوارئ المستمرة منذ نحو ٢٠ شهراً كأحد الأسباب الفعلية للانتهاكات العنيفة لحقوق الإنسان القائمة في كل أنحاء تركيا مطالباً بإنهاءها فوراً.

وأكد التقرير أنه لا يمكن الحديث الآن عن الحد الأدنى من الديمقراطية في تركيا مما يجعل معركة الديمقراطية أبدية ولا مفر منها مشدداً على أنه من الواضح والجلي أن الأزمة الكردية لا يمكن حلها بالحرب.

تجدد الإشارة إلى أن جمعية حقوق الإنسان التركية هي أحد مؤسسات المجتمع المدني ومركزها في العاصمة أنقرة، وقد تم تأسيسها في ١٧ يوليو/ تموز عام ١٩٨٦ من قبل المجموعة التي ضمت ٩٨ عضواً مؤسساً وهي كيان يركز على الطوعية.

الإعلام التركي في قبضة أردوغان

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٤/٩

في صفقة اعتبرها الخبراء بأنها «بيع بأقل من القيمة الفعلية»، كشفت صحيفة «حريت» النقيب عن أن هيئة الرقابة على الأسواق توصلت إلى اتفاق نهائي ورسمي حول بيع صحف حريت وبوستا ووكالة أنباء دوغان والفضائية الإخبارية سي إن إن إن تورك مقابل مبلغ ٩١٦ مليون دولار لمجموعة رجل الأعمال دمير أورن المقربة من الرئيس رجب طيب أردوغان والتي تمتلك صحيفتي ميلليت ووطن.

وأكدت مصادر تركية أن حكومة العدالة والتنمية منحت قرضا لمجموعة أورن مبلغ ٧٠٠ مليون دولار كقرض من البنك الزراعي التابع للدولة لمدة عشرة أعوام في محاولة لدعم الصفقة، ويرى الخبراء أنه من خلال تلك العملية أصبحت وسائل الإعلام بأكملها في يد الرئيس أردوغان والمقربين منه.

جيرويد أو كولمان*:

باريس تخشى بشدة توسع النفوذ التركي وأزمة كبيرة تلوح في الأفق

موقع "أمريكان هيرالد تريبيون" ٢٠١٨/٤/٩

ترجمة وتحرير: نون بوست: في الوقت الذي يتم فيه طرد الدبلوماسيين الروس من أوروبا، ما يجعل العالم يقترب من شفا الحرب، يبدو التحالف العسكري للنااتو في سوريا أقرب منه إلى التفكك. ففي ٢٩ آذار/مارس الفارط، أعلن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أن فرنسا ستسل قواتها لدعم الكرد في شمال سوريا في قتالها ضد القوات التركية.

تجدد الإشارة إلى أن تركيا أطلقت في ٢٠ كانون الثاني/يناير عملية غصن الزيتون ضد الكرد في شمال سوريا. وبناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، قامت كل من وحدات حماية الشعب الكردية وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بتوحيد صفوفهما وتشكيل قوات سوريا الديمقراطية، وذلك بهدف التملص من صلتها بحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية.

في الوقت الراهن، تتهم أنقرة باريس بدعمها للإرهاب ضد تركيا، كما هددت بالرد في حال أرسلت فرنسا قواتها لمساندة قوات سوريا الديمقراطية. أما اقتراح ماكرون بلعب دور الوسيط بين الحكومة التركية وبين قوات سوريا الديمقراطية، فقد قوبل برفض ملاءه الأزدراء من قبل أنقرة.

مؤخرا، أجرت صحيفة "لوموند" الفرنسية حوارا مع الرئيس الفرنسي السابق، فرانسوا هولاند، وصف فيه تركيا بحليفة فرنسا التي دخلت في حرب مع حليف لفرنسا أيضا. مع ذلك، أكد هولاند أن بلاده ستواصل دعمها للكرد. كما وجه هولاند اتهاما إلى موسكو بأنها تسعى لإضعاف حلف الناتو وإحداث انقسامات داخله، من خلال سماحها لتركيا بدخول سوريا.

من المتوقع أن يتحول نفوذ تركيا المتزايد في أفريقيا، عاجلا أو آجلا، إلى مصدر قلق بالنسبة للقوى الغربية لأوروبا، وخاصة فرنسا

من جهته، أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عن عزمه سحب القوات الأمريكية من سوريا. وبناء على ذلك، يبدو وكأن باريس تقوم الآن بتأدية واجباتها كدولة تابعة للولايات المتحدة، من خلال إرسال قواتها لدعم القوات الكردية، التي تعد حليفة للنااتو. فهل ستواجه فرنسا، ومعها الاتحاد الأوروبي غضب تركيا، في الوقت الذي تكتفي فيه الولايات المتحدة بمتابعة ما يحدث من المقاعد الخلفية؟

وفقا لما أفاد به مدير مركز "ستراتفور"، جورج فريدمن، يتفوق الجيش التركي عسكريا على الجيش الألماني والفرنسي مجتمعين. كما تراود الرئيس التركي طموحات بإعادة إحياء الأمجاد العثمانية. وتمثل تركيا قوة استراتيجية تقع بين الشرق والغرب، فضلا عن أنها تمتلك قواعد عسكرية في كل من قطر والصومال، ما يمنح القوة المتوسطة إمكانية الوصول إلى محاور استراتيجية مهمة في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

خلال السنوات الأخيرة، دأبت تركيا على زيادة استثماراتها في البلدان الأفريقية، إذ أصبحت كل من إثيوبيا والصومال والسودان ونيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا من أهم شركاء تركيا في مجال التجارة. ومن المتوقع أن يتحول نفوذ تركيا المتزايد في أفريقيا، عاجلا أو آجلا، إلى مصدر قلق بالنسبة للقوى الغربية لأوروبا، وخاصة فرنسا. تجدر الإشارة إلى أن أحد أسباب العداء الفرنسي لليبي، في زمن القذافي، هو إصرار الرئيس الليبي السابق على منافسة النفوذ الفرنسي في أفريقيا.

مع ذلك، لم تكن العلاقات الفرنسية التركية متوترة دائما. فخلال القرن السادس عشر، اعتمدت فرنسا على الدعم العثماني لمواجهة قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. ومن خلال تحالفها مع العثمانيين، حصلت فرنسا على امتيازات تجارية مهمة، عُرفت بالامتيازات الأجنبية، في الشرق الأوسط. وقد استمر الفرنسيون في استغلال التحالف مع العثمانيين لاحتواء النمساويين في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

يشير دعم فرنسا للقضايا الأرمنية والكردية، ورفضها بشدة لالتحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي، إلى أن الفرنسيين يخشون من القوة التركية المتنامية.

سياسة الإبادة الجماعية

لكن، بدا خلال السنوات الأخيرة أن فرنسا مصممة على إثارة عداء الحليف الدبلوماسي القديم. ففي سنة ٢٠١٦، أقر البرلمان الفرنسي قانونا يجعل من غير القانوني "إنكار" الإبادة الجماعية للأرمن التي وقعت في سنة ١٩١٥. وبناء على ذلك، قد يواجه أي مؤرخ يشكك في جوانب من هذا التاريخ "الرسمي" عقوبة السجن ودفع غرامة قدرها ٤٥ ألف يورو. من جانبها، تواصل تركيا إنكار مسؤوليتها عن الإبادة الجماعية للأرمن.

باعتبار أن قانون "غيسو" يجعل من غير القانوني التشكيك في أي جانب من جوانب الإبادة الجماعية لليهود خلال الحرب العالمية الثانية، لم يفتأ التاريخ في فرنسا يسقط في مجال الفقه القانوني بدلا من التأريخ. وقد كان من الواضح أن محاولة فرنسا لسنّ قانون على التاريخ التركي كانت بمثابة تحرك سياسي تهدف من خلاله إلى التفوق على منافس جيوسياسي محتمل. وفي هذا الصدد، أصبحت الإبادة الجماعية للأرمن قضية معروفة يدافع عنها ممثلو النخبة ونشطاء المؤسسة الإمبريالية الغربية.

مع نهاية القرن التاسع عشر، تغلغت القوى الغربية بشكل كبير داخل الإمبراطورية العثمانية، من خلال اتصالاتهم بالضباط الأرمن الأشداء. وقد أسس الأرمن، القوميون والإشتراكيون، حزب الهنشاك الإشتراكي الديموقراطي الأرمني والاتحاد الثوري الأرمني. وقد اعتقد الأتراك أن هذه الجماعات حظيت بتشجيع الإمبريالية الأوروبية والروسية للتمرد على الحكومة العثمانية من أجل زعزعة استقرار الإمبراطورية العثمانية. وبغض النظر عن الحقيقة التاريخية المتعلقة بالإبادة الجماعية، تعد قضية الإبادة الجماعية للأرمن سمة رئيسية لسياسة الإمبريالية الغربية تجاه تركيا.

في الأثناء، يشير دعم فرنسا للقضايا الأرمنية والكردية، ورفضها بشدة لالتحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي، إلى أن الفرنسيين يخشون من القوة التركية المتنامية. مع ذلك، تمثل فرنسا واحدة من أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، وبالتالي، فإن انقطاعا في العلاقات سيعرض الكثير من المصالح القوية للخطر.

منذ الحرب الباردة، تمثلت سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا في توظيفها كقوة إقليمية ضد الاتحاد السوفيتي

الحليف الجديد "الإسرائيلي"

يحظى الكرد بأصدقاء مهمين في باريس، على غرار الفيلسوف برنار هنري ليفي، الذي مارس الضغط السياسي على نطاق واسع في فرنسا نيابة عنهم. علاوة على ذلك، لعب ليفي دورا أساسيا في ممارسة الضغط السياسي من أجل تدخل عسكري فرنسي في ليبيا خلال سنة ٢٠١١. وفي الحقيقة، لا يخفي ليفي حقيقة أن ولاءه يعود أولا إلى إسرائيل. في هذا الإطار، سيعصب قيام دولة كردية في سوريا في مصلحة إسرائيل الجيوسياسية. ونظرا إلى أن الكرد محاطون بعرب وأتراك يكنون لهم العداء، سيعتمد الكرد حتما على إسرائيل من أجل توفير الأمن لهم، وهو ما سيسهل تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة. منذ الحرب الباردة، تمثلت سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا في توظيفها كقوة إقليمية ضد الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من أن تركيا كانت لاعبا مركزيا في زعزعة الاستقرار في سوريا وتدميرها، بيد أن أنقرة دخلت سوريا بجدول أعمالها الجيوسراتيجي. وفي الوقت الراهن، تتعرض مصالح

الأمن القومي التركي لتهديد التحالف العسكري الغربي. أما حلف شمال الأطلسي، الذي دعم إلى غاية الآن آلاف الجماعات الإرهابية، التي يتقاتل العديد منها فيما بينها، فيبدو أنه آخذ بالتفكك في سوريا. لقد اتضح أن "الاشتراكية" المزعومة للجماعات الكردية في سوريا لم تكن سوى غوغاء إعلامية غربية. ففي الحقيقة، ليس هناك أمر يحبه الفوضويون البرجوازيون ضيقو الأفق، "والاشتراكيون الثوريون"، مثلما أعلنوا أنفسهم، أكثر من مشهد المليشيات الكردية على نهج غيفارا "ومجالسهم العمالية". إن الطبيعة الملموسة لتحالف قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي ووحدات حماية الشعب في سوريا تعكس نوع الثورات "والانتفاضات العفوية" التي تحرضها وكالة المخابرات المركزية في العالم النامي وبشكل متزايد، كما تضمن هيمنة الإمبريالية على هذه الحركة.

في سنة ٢٠١٧، تم تشكيل قوات حرب العصابات الشعبية الثورية الدولية لتقديم الدعم الأنثوي والفوضوي للقضية الإمبريالية للكرد. وقد أصبح انتشار الانحراف الجنسي في العالم النامي من خلال الأيديولوجيا اليسارية في السنوات الأخيرة الواجبة للإمبريالية الغربية. من جانبهم، لطالما اعتبر الماركسيون-اللينينيون الشذوذ الجنسي مشكلة اجتماعية، التي تُعزى في مظهرها الحديث إلى الانحطاط البرجوازي، بيد أن القليل فقط من الماركسيين-اللينينيين يتحلون بالشجاعة اليوم للإشارة إلى ذلك.

إثر التحركات الأخيرة ضد روسيا على خلفية حادثة تسميم الجاسوس الروسي السابق، سيرغي سكريبال، رفضت أنقرة طرد الدبلوماسيين الروس من تركيا، وبالتالي، يبدو أنه لم يعد بإمكان الغرب استخدام تركيا لإزعاج روسيا

يتمتع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بعلاقات وثيقة مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ في ألمانيا، التي كانت وسيلة لانقلاب النازيين الجدد في سنة ٢٠١٤ في أوكرانيا، الذي أعدته وكالة المخابرات المركزية. وفي جميع أنحاء العالم، يمهد الإرهاب اليساري ما بعد الحداثة، فضلا عن الجهاد التكفيري، الطريق للإمبريالية.

الإمبريالية التركية

إثر التحركات الأخيرة ضد روسيا على خلفية حادثة تسميم الجاسوس الروسي السابق، سيرغي سكريبال، رفضت أنقرة طرد الدبلوماسيين الروس من تركيا، وبالتالي، يبدو أنه لم يعد بإمكان الغرب استخدام تركيا لإزعاج روسيا. وتعتبر تركيا إمبراطورية إمبريالية ناشئة وتمتلك مصالحها الاستراتيجية الخاصة بها. وفي القرن الواحد والعشرين، لا يبدو الأمر منطقيًا من الناحية الجيوسياسية بالنسبة لإمبراطورية مثل تركيا أن تظل ملتزمة بمصالح منظمة حلف شمال الأطلسي، إذ أن تركيا ليست قوة أطلنطية. وباعتبارها قوة بحرية مع نفاذ ستراتيجي إلى البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والآن، إلى كل من البحر الأحمر والمحيط الهندي، أصبح من الواضح أن العثمانية التركية الجديدة باتت حقيقة.

على الرغم من أن أنقرة لا تزال في حالة حرب مع روسيا وحلفاء إيران في سوريا، إلا أنها مالت أكثر نحو محور موسكو-طهران خلال العامين المنصرمين. مع ذلك، يجعل موقع تركيا الجيوسياسي أنقرة شريكا غير موثوق به في أعين الأوروبيين، إذ لا يزال الأويغور الذين يناضلون من أجل استقلال إقليم شينيانج في الصين (شرق تركستان) مدعومين من قبل أنقرة.

من جانبه، وجه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تهديدا إلى الاتحاد الأوروبي في الماضي. فخلال سنة ٢٠١٦، حذر الرئيس التركي من أن تركيا ستغرق أوروبا بالمهاجرين، في حال لم يحقق الاتحاد الأوروبي مطالبه بتقديم مزيد من الأموال للتعامل مع أزمة الهجرة. أما الآن، فقد أعاد أردوغان إطلاق تهديداته نحو الاتحاد الأوروبي، إذ أنه مع استمرار تدفق المهاجرين إلى الدول الأوروبية، ومن بينهم الآلاف من إرهابيي تنظيم الدولة والقاعدة، لم تفتأ فرنسا تلعب بالنار من خلال إثارة عداة تركيا. ومع ارتفاع حدة أزمة الهجرة في فرنسا، وفي جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي المنهار، لن تكون فرنسا قادرة على خوض حروب خارجية، خاصة ضد قوى عسكرية ضخمة من قبيل تركيا.

في الأثناء، يتوقع المحللون الأمريكيون أن تأخذ "أوروبا الجديدة" عوضاً عن "أوروبا القديمة" هذه المهمة على عاتقها. من جهتها، تغرد بولونيا خارج السرب الأوروبي، إذ تدرك أن هجرة المواطنين المختلفين ثقافياً لا تصب في مصلحتها، مع العلم أن بولندا يتم تسليحها من قبل الولايات المتحدة.

أما في حال انهيار الاتحاد الأوروبي، فسترتب عن ذلك فوضى عارمة، حيث ستواجه فرنسا صراعات الاستقلال في كورسيكا والإرهاب على نطاق واسع. وفي الحقيقة، وحدها المجر والنمسا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ستكون قادرة على الدفاع عن أوروبا من هجوم العثمانية الجديدة. لكن، يجب ألا نتأثر بأي وهم متعلق بطبيعة "هذا الدفاع"، نظراً لأن الولايات المتحدة ستدعم كلا الجانبين حتى تجعل حرب "الكل ضد الكل" البشرية أقرب منها إلى تشكيل حكومة عالمية. في هذا الصدد، قال مفوض الاتحاد الأوروبي السابق، خافيير سولانا، إن أوروبا تعد بمثابة المختبر لإعداد حكومة العالم.

إن فترة طويلة من القسوة والحرب الأهلية ستجبر المواطنين على البحث عن المؤسسات العالمية من أجل السلام والحماية. وفي الوقت الذي أعلنت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كوندوليزا رايس، عن خطط الربيع العربي أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية خلال سنة ٢٠٠٥، أشارت رايس إلى ضرورة "الفوضى الخلاقة" ضمن عملية إعادة تشكيل "شرق أوسط جديد". أما ما نواجهه الآن، فيتمثل في الفوضى الخلاقة التي تسبق "أوروبا جديدة" والأهم من ذلك "نظاماً عالمياً جديداً".

*مراسل موقع "أمريكان هيرالد تريبيون" في باريس، صحفي ومحلل سياسي

دميرتاش: دخلت السجن مرفوع الرأس وسأخرج منه بالطريقة ذاتها

ANF: ٢٠١٨/٤/١٤

يحاكم الرئيس العام السابق لحزب الشعوب الديمقراطي HDP صلاح الدين دميرتاش في محكمة الجنايات الـ ١٩ في أنقرة. وتعد جلسات المحاكمة في محكمة سنجان وقد دخلت يومها الثالث. وبالإضافة إلى النواب عن حزب الشعوب الديمقراطي HDP يتابع مساعد الرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري CHP تكين بينغول أيضاً المحاكمة. وقد سمحوا بحضور ٥٠ شخصاً فقط في الجلسات كما كان الحال عليه قبل يومين. وتحدث دميرتاش حول المواضيع التي يتهم بها في المذكرة وقيم أحداث كوباني في ٦-٨ تشرين الأول ومقتل شرطين في سري كانيه. عندما تحدث دميرتاش حول رئيس الوزراء في ذلك الوقت أحمد داود أوغلو قال بأنه على الرغم من كتابته لكتاب فاشل إلا أنه كان أكاديمياً مهماً لكنه كرّج سياسة كان فاشلاً.

وقال دميرتاش: "لماذا استعجل في هذه الأحداث، لماذا لم ينتظر العدالة. كيف استطاع البت في كل الأحداث خلال ساعة واحدة؟ يجب أن يكشف ذلك".

وأشار دميرتاش إلى أن داود أوغلو لم يثق بعملية السلام أبداً وقال: "كان داود أوغلو سياسياً فاشلاً تغلغت أفكار إعادة إحياء الأباطورية العثمانية إلى رأسه. كانت الحرب لصالحه وقد قام بمحاولات من أجل إنهاء عملية السلام". وقال دميرتاش في دوام حديثه: "عمل السياسيين هو خلق البدائل. والسياسي الذي لا يتمكن من فعل ذلك يتحول إلى مصاص للدماء فاشل. الحمد لله ضميرنا مرتاح من هذه الناحية وقد حاولنا حتى النهاية. إذا كنت سبباً في إنقاذ روح واحدة فإنني مستعد للبقاء في السجن لألف سنة. إذا كنا سبباً في سد الطريق أمام الحرب وإطالة عمر عملية السلام يوماً واحداً وأنقذنا شخصاً واحداً فقط فإنني مستعد لدفع ثمن ذلك بالبقاء ألف سنة في السجن. المسؤولون عن مقتل آلاف الأشخاص ويعيشون في الوقت ذاته برفاهية واستولوا على مقاليد الحكم ويعبرون عن سرورهم وغبطتهم هل مرتاحون من ناحية الضمير مثلي حيث أبقى في الزنزانة ذات الرمز F؟ لا ليسوا مرتاحين. ضميري مرتاح جداً. فأنا أبقى في الزنزانة ذات الرمز F في إدرة وأفضلها على البقاء في القصور الفخمة. لا أنتظر العدالة من حكمتكم ولا أثق بحلول العدالة".

مارسوا الضغوط على القضاة

وقال دميرتاش: "لم أحضر إلى هنا كي أذفع عن نفسي أمام التهم الموجهة لي بل جئت كي أضع التهم أمام أعين الجميع".

وأوضح دميرتاش أنهم مارسوا الضغوط على القضاة من أجل فرض حظر على ممارسته للسياسة وأضاف: "إنهم يمارسون ضغوطاً كبيرة لا توصف على المحاكم. وإذا كان ممكناً سيحاولون إبعاد دميرتاش عن السياسة. أعلم أنهم يضغطون عن طريق المحامين على القضاة من أجل فرض حظر على ممارستي للسياسة. هل سننشق بهذا القضاء؟ يمكنهم فرض الحظر على ممارستي للسياسة لكن حالي وأنا كالميت أفضل من بعضهم من ناحية ممارسة السياسة. عندما يفرضون حظر السياسة عليّ لن يتمكنوا من كتابة "حكمت المحكمة بعدم محبة الشعب له بعد الآن". حتى وأن فرضوا علي الحظر حتى الموت فإنني سياسي. إنني أمارس السياسة في زنزانتي كذلك. الذين يحددون اقتراع رئاسة الجمهورية في تركيا هم نحن. المفتاح هم نحن. حتى وأن كان هناك حظر على السياسة أو لم تكن فإننا نحدد كل شيء. المفتاح في يدنا. فلننظر ماذا سيفعلون".

دخلت السجن مرفوع الرأس وسأخرج منه بالطريقة ذاتها

أكد دميرتاش أنه دخل سجن إدانة مرفوع الرأس وقال: "نصيحتي لزملائي هي : إذا مت هناك فليخرجوا تابوتي بشكل عامودي وليس بشكل أفقي".

وقرأ دميرتاش خطاباً له كان قد أصبح مجالاً للأنهال في المذكرة. وكان حرف ك قد كتب في كلمة "كرد" بشكل صغير وقال دميرتاش: "الكرد كالشعوب جميعها أصحاب شرف وكرامة وقد كتب حرف ك بشكل صغير بهدف إهانتهم. الكتابة بهذا الشكل إهانة. يجب أن تصحح ولا أقبل بذلك".

نحتاج إلى صيغة ديمقراطية للجمهورية

أشار دميرتاش إلى رفض الكرد والهويات الأخرى للعقلية المتفردة وقال: "يجب العثور على صيغة ديمقراطية للجمهورية." وأضاف دميرتاش: "في ألمانيا يحق لتركي أن يقول للحكومة أو الدولة الألمانية "بأنه يريد التعلم باللغة التركية." لكن عندما يقول كردي في وطنه "بأنه يريد التعلم بلغته الأم وإدارة منطقتة بشكل مستقل والمشاركة في الإدارة ضمن وحدة البلاد وحدود هذا الوطن" يعتبر ذلك جريمة".

"حزب العدالة والتنمية AKP أعطى وعداً بالإدارة الذاتية إلى المجتمع"

أوضح دميرتاش أن AKP أعطى وعداً بالإدارة الذاتية في بيانه الانتخابي في ١ تشرين الثاني وقال: "لقد دافعوا بأنفسهم عن الإدارة الذاتية بشكل من الأشكال في البيان الانتخابي وبرنامج الحكومة والحزب. والوعد الذي قطعه AKP على ناخبيه هو تعزيز الإدارات المحلية ونموذج الإدارة المحلية وفق شروط الإدارة الذاتية المحلية لأوروبا".

تركيا تسجن ٢١ شخصا مدى الحياة بشأن "انقلاب ما بعد الحداثة" في ١٩٩٧

رويترز:

قالت قناة (إن.تي.في) التلفزيونية ووسائل إعلام أخرى إن محكمة تركية قضت يوم الجمعة بسجن ٢١ شخصا، بينهم قائد سابق للجيش، مدى الحياة فيما يتصل بما يعرف باسم "انقلاب ما بعد الحداثة" عام ١٩٩٧ الذي أطاح بأول حكومة يقودها الإسلاميون في تركيا.

الجنرال إسماعيل حقي قرضاي (يمين) الذي كان رئيسا لهيئة الأركان العامة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨. صورة من أرشيف رويترز.

ولم يصل ضغط الجيش على حكومة رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين أربكان، وهو سلف سياسي للرئيس الحالي رجب طيب إردوغان، إلى حد الانقلاب الكامل. لكن لطالما كان الضغط العسكري وظهور دبابات في بلدة على مشارف العاصمة أنقرة سببا لغضب إردوغان وأعضاء من حزبه العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية.

وشهدت تركيا انقلابات عنيفة في عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠. لكن في عهد إردوغان الذي نجا من محاولة انقلاب في ٢٠١٦ تراجع النفوذ السياسي للجيش بشكل جذري.

وقالت (إن.تي.في) إن من بين الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن مدى الحياة الجنرال إسماعيل حقي قرضاي (٨٦ عاما) الذي كان رئيسا لهيئة الأركان العامة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨ ونائبه آنذاك الجنرال شفيق بير.

وأفادت تقارير إعلامية أن المحكمة برأت ساحة ٦٨ آخرين بينما توفي أربعة متهمين خلال المحاكمة التي استمرت خمسة أعوام.

لكن صحيفة حريت ذكرت أن المحكمة لم تأمر باعتقال الرجال الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن مدى الحياة على الفور معللة ذلك بتقدمهم في السن وحالاتهم الصحية.

ولم يتسن لرويترز بعد الوصول إلى المحكمة للتعقيب. وبوسع الذين صدرت عليهم أحكام الطعن أمام محكمة أعلى درجة حسبما قال مسؤول بالحزب الحاكم في حديث تلفزيوني على الهواء المباشرة.

وقاد أربكان، الذي توفي عام ٢٠١١، الإسلام السياسي في تركيا ومهد الطريق لنجاح حزب إردوغان في وقت لاحق.

لم تعد حربا سورية! نحن أمام تجهيزات "معركة القيامة" وربما يتغير التوازن العالمي

إبراهيم قرغول

رئيس تحرير صحيفة "بني شفيق" الموالية لاردوغان: ٢٠١٨/٤/١٤

لم يعد ما يحدث على الساحة يمثل حربا سورية بعد الآن، ولم يعد هناك صراع السوريون طرف فيه أو يمكن تشكيله من خلال مستقبل الشعب السوري وبلده. وفي الحقيقة ليس هناك من يهتم بالسوريين ووحدة سوريا وكيانها ماعدا تركيا، فليس هناك ممن يعمل ويضحي لمساعدة الشعب السوري ودعمه ومشاطرة آلامه وإعادة الحياة الطبيعية. ليس هناك أي دولة، باستثناء تركيا، تحمل هما "إنسانيا" تجاه الشعب السوري، فلا أحد يهتم لأمر المظلومين أم ما يحدث هناك من مجازر. لا تحمل إيران هما كهذا" فهي تسعى لرسم خريطة جديدة والوصول إلى سواحل البحر المتوسط وتوسيع نطاق فعاليتها عن طريق ارتكاب فظائع إنسانية. وكما هي صفة وجودها في اليمن، فإن محاولتها للوصول إلى البحر المتوسط تهدف فقط لتحقيق طموحاتها الإمبريالية. فالمجازر التي ارتكبتها في حلب والهجمات التي نفذتها استنادا إلى الهوية المذهبية والفرص الانتهازية التي حاولت استغلالها تعتبر بمثابة كتاب تاريخ لا رحمة فيه.

طلّاع الاحتلال الغربي: دور بن سلمان هو دور داعش ذاته

وأما السعودية والإمارات وبعض الدول العربية الأخرى فلا يهتمون بسوريا حتى لو دمرت بالكامل. فهم يتحركون منذ ٣٠ عاما بصفتهم طلّاع الاحتلال الغربي. وقد دمروا بأدوارهم هذه العراق وسوريا وليبيا. فهم طلّاع الاحتلال الإقليمي والقوى والدول التي دعت الجيوش الأجنبية إلى المنطقة.

إنهم يتحركون تنفيذًا لتعليمات الاستخبارات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية، ويقدمون جميع مقدرات المنطقة من أجل حماية سلطانهم، ويلعبون أدوارا "خسيسة" لمساعدة الاحتلال الغربي يتمركز في قلب ديار المسلمين. انظروا إلى ما فعله محمد بن سلمان خلال الشهر الأخير، فالمنطقة لم تشهد أفعالا عديمة البصيرة والشخصية كهذه أبدا.

لا يختلف الدور الذي تلعبه السعودية والإمارات عن الدور الذي لعبه داعش، فهاتان الدولتان وذلك التنظيم استغلّوا من أجل فتح المجال أمام الاحتلال. والآن يعملون بكامل طاقتهم لنقل القوات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية إلى الأراضي السورية من أجل احتلالها بالكامل. فهم نسخة القرن الحادي والعشرين من شخصية لورانس. فمن مهدوا الطريق لدخول بريطانيا المنطقة قبل مائة عام، ينقلون اليوم الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية إلى الأراضي ذاتها.

الجميع يكيل الآخرين في سوريا

إن كل خطوة وتحرك ومحاولة ستشهدا المنطقة من الآن فصاعدا ستكون ذات بعد إقليمي وجزءا من تصفية حسابات عالمية. فدول العالم تصفي حساباتها ويتنفس قدرات بعضها بعض في سوريا، وهي تستعد لحرب كبرى، فتشكل الجبهات والمواقع.

إن الأراضي السورية تشهد تصفية جميع الحسابات والصراعات بين دول العالم التي تتقاسم مناطق السيطرة فيما بينها على حساب أرواح المدنيين، وينهبون المصار من خلال دماء الأبرياء. يمزقون بلادنا ويدمرون مدننا ويقتلون أبناءنا ويحاولون نبذ المسلمين خارج إطار التاريخ.

لاحظوا الجبهة الجديدة التي شكلوها في سوريا خلال الأسبوع الأخير. وفي الواقع فإن أطراف الصراع على القوى العالمي يقيسون قدرات بعضهم في سوريا، فيحددون الجبهات والمواقع ويستعدون لمعركة كبرى.

نعم، قد تشعل الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل والإمارات والسعودية فتيل الحرب من جديد، وقد تفتتح جبهة كبيرة من الغرب والجنوب، وقد يمحون الجزء المتبقي من سوريا بقصف جوي عنيف، وبطبيعة الحال فإنهم في تلك الأثناء يسعون للضغط على تركيا من ناحية الشمال.

نحن أمام إعداد معركة القيامة وسنرى نماذج جديدة شبيهة بسوريا

لكن ما سيحدث لن يكون من قبيل الحرب السورية، بل سيكون نوعا من أنواع عواصف القيامة التي ستضرب أوروبا الشرقية ووسط أوروبا والبلطيق والقوقاز وتسير لتصل إلى جنوب آسيا كي نشهد الجبهة الكبرى الثانية في آسيا والمحيط الهادئ، إنه مشهد كارثي، تصفية حسابات شرسة بين الشرق والغرب أشبه ما تكون بحرب عالمية. وسنرى مستقبلا نماذج جديدة من سوريا ستكون العناصر والجبهات الفرعية لتصفية الحسابات الكبرى هذه" إذ سيجرون دولا جديدة لهذا الصراع وسيلقون بها إلى النيران لتكون ضحايا جديدة. ويمكنكم اقتفاء آثار خطوط الصدع بين الشرق والغرب إذا أردتم معرفة من هي الدول التي ستكون الضحايا الجديدة، فأينما كسر خط الصدع هذا ستظهر سوريا جديدة.

العقل البريطاني وجنون ترمب وبعض أصحاب العقول الصغيرة

إن ما نشهده من صراع بين بريطانيا وروسيا على هيئة أزمة دبلوماسية بين البلدين، وكذلك صيحات الحرب التي يطلقها قادة الدول ممن تولوا مهمة تحريض الجماهير عبر تويتر، هو نبوءة عاصفة قوية لن تستطيع أي دولة أو مؤسسة دولية الحيلولة دون وقوعها.

إن بريطانيا وروسيا، وأوروبا وروسيا، والولايات المتحدة وروسيا سيتصارعون في البلطيق، لكنهم يقيسون قدرات بعضهم بعض في "جبهة سوريا". ويمكنكم أن تصدقوني لو قلت لكم إننا سنشهد لاحقا تشكيل جبهة شرقية التي لن تكون فيها روسيا وحدها، بل ستشمل جميع القوى الآسيوية لمواجهة الغرب، وستكون الصين هي القوة الكبرى الداعمة لهذه الجبهة، لنشهد جبهة "القيامة" التي تمتد من آسيا شرقا إلى أوروبا غربا.

لم يشهد العالم خطرا كبيرا كهذا من قبل. فالضغط الذي تراكم خلال السنوات الثلاثين الأخيرة أصبح خطيرا لدرجة أننا يمكن أن نستيقظ ذات صباح لنرى عشرات الدول وقد دخلت في حرب ضد بعضها بعض. فلم يعد هناك قوة قادرة على الدعوة للتروي وإرادة تستطيع تحويل اتجاه هذا التيار الجارف. فالعالم قد تحول إلى لعبة بيد مجانين مثل ترمب" إذ ينجر الآن نحو معركة القيامة التي تتشكل حسب تصور بريطانيا للحرب العالمية الجديدة. فتلك الحرب بحرّض عليها في منطقتنا من خلال بعض المعاتيه ويروج لها بحسابات غنام المصادر العالمية.

تغير توازن العالم ومجرى التاريخ.. ما يحدث لا يشبه الحربين العالميتين

تشهد سوريا حاليا الخطوات الأولى لحرب عالمية. وسنرى أين وكيفن ستكون الخطوة التالية. لكن ما نعرفه سلفا هو أن هذه الحرب لن تكون مقصورة على سوريا والشرق الأوسط. فعاصفة كهذه ستغير توازنات العالم تماما، بل ستغير مجرى التاريخ وخريطة القوى بالكلية. وربما تسفر هكذا عاصفة عن نبذ بعض الدول التي تقود العالم اليوم خارج سير التاريخ لتوضع النقطة الأخيرة للسيطرة الغربية على العالم المستمرة منذ قرون. ولنقل إن هذه العاصفة لا تشبه أبدا ما حدث إبان الحربين العالميتين السابقتين، وإن ربما تكون نهاية التاريخ بالنسبة للغرب.

ماذا يجب على تركيا فعله؟

ينبغي لتركيا الاستعداد لمواجهة كارثة بهذا الحجم، يجب عليها الإعداد لدفاع استثنائي واستثمار القوة ونشر الوعي المجتمعي وتدعيم السلطة المركزية للدولة، هذا فضلا عن ضرورة الانتباه جيدا لأصحاب "العمليات الداخلية" وعدم السماح لهم بتنفيذ أي مخطط وكذلك الإسراع لسد ثغرات التدخل من الخارج. وأنا شخصيا أؤمن بأن هذه الكارثة ستضر تركيا كثيرا، لكنها ستمنحها إمكانية تحقيق طفرة تاريخية فريدة، وهذا سيتحقق بطبيعة الحال طالما أعدنا العدة وحددنا من الآن الخطوات التي ستقدم عليها عندما تقوم القيامة في المنطقة.

بدأنا بعشرين وعلينا ألا نتوقف وأن نسرع

ولهذا علينا أن نسرع في إنجاز المهمة التي بدأناها في عرين، وأن نتحرك بمنطق "القوي ينفذ ما يريد"، وأن نبني "درع تركيا" من البحر المتوسط غربا إلى حدود إيران شرقا. وإلا فإن حرب سوريا ستتحول إلى حرب الأناضول، وهو ما يريدونه ويخططون له.

إننا نطلق مصطلح "المقاومة الشرسة" على ما يجب أن نفعله في هذه المرحلة وموقفنا وخطابنا. إننا سنتحرك من خلال جيناتنا السياسية التي ورثناها من أيام السلاجقة، كما سندافع عن طريق الهجوم. سنتغلب على هذا المخطط كما أفلنا التدخلات الدولية التي توالى على بلدنا خلال السنوات الخمس الماضية.

سنخرج من هذا الصراع أقوى شريطة أن نقرأ جيدا تفاصيل العاصفة التي تقترب منا..

ألم يحن وقت انهيار النظام التركي بعد !

*دوست ميرخان

٢٠١٨/٤/١٤:PYD

لا ينفك رئيس النظام التركي أردوغان بالقول: بأنه سيعمل على توسيع نطاق مستعمرته في غرب الفرات ليخرج في صباح اليوم التالي بتجديد تهديداته تلك بالانتقال من مدينة سورية إلى أخرى ممتطياً خذلان وصمت المجتمع الدولي بتوسيع نطاق غزواته إلى شرق الفرات بعد أن احتل جيشه المدعوم بالآلاف المرتزقة من بقايا تنظيمات القاعدة والتي يستخدمها النظام التركي في غزواته وتحقيق أجداته داخل الأراضي السورية، وكانت آخرها "غزوة الفتح" على مدينة عفرين التي وقعت تحت سطوة الاحتلال التركي وبقايا مجموعات القاعدة التي مارست كطبيعتها أعمال سلب ونهب وتخريب لممتلكات سكان المدينة.

أردوغان وكعادته خرج أمام الآلاف من الممسوخين والمتسولين التابعين له، ليتفاخر بعمليات السلب والنهب والقتل التي قامت بها مرتزقته في مدينة عفرين التي اضطرت سكانها لمغادرتها خوفاً من الانتهاكات للإنسانية التي كانت ستتركب بحقهم والتي يشتهر بها الغزاة الأتراك وجماعات الارتزاق وقطاعي الطرق المعاصرين.

أردوغان خرج ليقول للمجتمع الدولي الذي منحه براءة الذمة في القتل والإجرام بأنه مستمر في عملياته الإجرامية وغزواته الهمجية، وبأنه سينطلق بجحافل صوب منبج وكوباني ورأس العين وقامشلو وصولاً إلى شنكال وموصل وكركوك، وكأنه في حالة هذيان يعيد بها أمجاد أجداده الغزاة.

لكن ماذا لو فعلها أردوغان خاصة أن حلفاً كحلف الناتو قد بدأ عليه الذعر والنكوص، ومجلساً دولياً كمجلس الأمن الذي تم تأسيسه أصلاً لتكريس سلطة قوى الهيمنة الكبرى والتي تستخدم أذرعها الصغرى كأدوات في تحقيق وترسيخ سلطتها وعلى حساب أي اعتبار قانوني وأخلاقي وإنساني فالمهم بالنسبة لها توسيع رقعة الهيمنة.

يتساءل البعض هل سيواجه أردوغان حليفه في الناتو على الأرض السورية وبالتالي سيكتب سيناريو النهاية لنظام أردوغان على غرار نظام صدام حسين البعثي؟ أم أن سياسات أردوغان مجرد ارتدادات يهدف بموجبها مكتسبات يرسخ بها دكتاتوريته في الداخل التركي. بطبيعة الحال ستكون القوات التركية ومرتزقتها أمام مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من منبج وانتهاءً في الموصل في حال لو نفذ أردوغان ما يعد به أنصاره ومجلس الأمن الدولي.

أردوغان وأمام أنصاره يقول بأنه أحبب للعبة الخفية التي كانت تقوم بها قوة خفية وقصده هنا الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي الذي غض الطرف عن عمليات تجنيد وتأهيل أردوغان لآلاف المرتزقة من بقايا داعش ومجموعات القاعدة لغاية تدرجها إدارة واشنطن.

يتساءل البعض، وأين قوات سوريا الديمقراطية من تهديدات أردوغان، بالطبع قوات سوريا الديمقراطية الحليف الميداني بالنسبة لواشنطن وللتحالف الدولي، وهذا هو محور الصراع والخلاف التركي-الأمريكي، من المعلوم لم يكن هناك أي تواجد أمريكي في عفرين يمنع تركيا من استخدام طيرانها في أجواء عفرين على الأقل، لذا فقد استغلت تركيا هذا الغياب واستخدمت شتى وسائل الدمار والتدمير في عفرين، وقوات سوريا الديمقراطية قاومت حتى اللحظة الأخيرة من انسحابها.

من هنا نرى بأن أي عملية تركية في منبج أو في شرقي الفرات ستكون حافلة بالمخاطر وستكلف النظام التركي الكثير، والزيارة الأخيرة لوفد من الخارجية الأمريكية لمدينة منبج ولقائهم مع مسؤولين في الإدارة الذاتية الديمقراطية وتأكيدهم على إنهم لن يسمحوا بأي توغل أو احتلال تركي للمدينة ربما يكون جواباً على مجمل التهديدات التركية بشأن شرق الفرات، كذلك فإن نبرة خطاب المسؤولين الأتراك كانت شديدة المهجة خلال الأيام الأخيرة الماضية تجاه التحالف الدولي وأمريكا ووجودها في المنطقة، وهذه الشدة في الخطابات جاءت بعد إقالة تيلرسون والذي كان يعول عليه الأتراك كثيراً على عكس ما يتكهنونه تجاه وزير الخارجية الجديد بومبيو، كذلك فإن الردود الأوروبية المستنكرة تجاه عملية الاحتلال التركي لمدينة عفرين والتغيير الديمغرافي الذي يمارسه النظام التركي في الشمال السوري بدأت تظهر وبدأت الرؤية الأوروبية تتبلور شيئاً فشيئاً تجاه السياسات التركية-الروسية في المنطقة عموماً، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل سنشهد مواجهة تركية-أمريكية على الأرض السورية؟ خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بتغيير ملامح المواجهة في الصراع السوري والإقليمي والدولي، القادم من الأيام كفيل بالإجابة على هذا السؤال وهذا ليس من باب التعويل.

الاتحاد الأوروبي: القضية الكردية من أصعب القضايا في تركيا

ANF : ٢٠١٨/٤/١٥

سينشر خلال أيام تقرير الاتحاد الأوروبي بخصوص مفاوضات انضمام تركيا ويقال بأنه سيرد في التقرير أنه لم تبق أية أسس من أجل الاستمرار بالمفاوضات.

حيث نشرت بعض الاقسام من التقرير الذي سيكشف عنه خلال أيام في الجريدة الألمانية الأسبوعية "فيلت آم سونتاج".

ويرد في التقرير أنه لم تبق أية أسس لتبقي مفاوضات الانضمام على قدميها.

وكذلك يرد في التقرير أن أنقرة "ابتعدت كثيراً عن العدالة، سيادة القانون، الحقوق الأساسية وحرية التعبير عن الرأي" ويأتي في التقرير أنها ابتعدت كثيراً عن الاتحاد الأوروبي.

وكذلك يرد في التقرير أنه من أجل تقدم مفاوضات الانضمام يجب على تركيا أن ترفع حالة الطوارئ وكذلك يرد أنه بعد محاولة الانقلاب احتجزت السلطات ١٥٠ ألف شخص كما أبعدها ١١٠ آلاف موظف عن عمله ويوجد بين هؤلاء الأشخاص المحتجزين ١٥٠ مراسلاً وكاتباً ومدافعاً عن حقوق الإنسان.

القضية الكردية

ويذكر التقرير القضية الكردية ويؤكد "أنها من أصعب القضايا" التي تواجه تركيا. ويتكرر موقف الاتحاد الأوروبي حيال PKK في التقرير ويطلب التقرير من تركيا استخدام "القوة المتناسبة".

القمة العربية في السعودية تعبئة ضد تركيا

بني شفق : ٢٠١٨/٤/١٥

تنطلق يوم الأحد، أعمال القمة العربية في دورتها التاسعة والعشرين، التي تستضيفها المملكة في مدينة الظهران بالمنطقة الشرقية من السعودية، وليس العاصمة الرياض والتي كان من المقرر عقد القمة فيها.

وبالرغم من أن القمة العربية الحالية تأتي في توقيت حرج جداً بالنسبة للدول العربية بسبب الأوضاع الملتهبة بسوريا والقصف الأمريكي البريطاني والفرنسي على سوريا، إلى جانب العدوان الإسرائيلي المستمر على المتظاهرين في غزة ومستقبل القدس والتصعيد في اليمن وليبيا، والأزمة الخليجية والخلافات العربية العربية، غير أن قمة الظهران وبتوجيهات إماراتية تسعى لإستغلال القمة ذاتها إلى التعبئة ضد تركيا متناسية خصومها الحقيقيين. وبالرغم من أن منظمي القمة السعوديين ومعها الإمارات قد حاولوا التكتم على نيتهم الحقيقية إلا أن صحيفة "الشرق الأوسط" العربية الصادرة من لندن قد تمكنت من تسريب نسخة من مسودة قرارات اجتماع وزراء خارجية الدول العربية "الجمعة" التي سترفع إلى قادة القمة العربية في اجتماعهم الأحد، بالظهران.

وجاء فيه إن وزراء الخارجية العرب رفضوا خلال اجتماعهم، عملية غصن الزيتون التي تقوم بها القوات المسلحة التركية لطرد إرهابيي PKK في منطقة عفرين، معتبرين أنها تقوض المساعي الجارية للتوصل إلى حلول سياسية للأزمة السورية. كما أدان المجتمعون ما إعتبروه توغلاً تركيا في الأراضي العراقية، وطالبوا أنقرة بسحب قواتها فوراً دون قيد أو شرط باعتبار ذلك اعتداءً على السيادة العراقية وتهديداً للأمن القومي العربي.

وحملوا تركيا كل المسؤولية في الأزمات السياسية والإخفاقات التي يعانون منها، حيث أدان اجتماع وزراء الخارجية العرب ما قاموا بتسميته باحتضان تركيا لجماعة الإخوان المسلمين المتهمة بالإرهاب في وجهة نظرهم وكذلك السعي لتقويض نظام الحكم في مصر، مع اعتبارها مصدراً لزعة الاستقرار في ليبيا وتونس ودول عربية أخرى، كل ذلك مصدر قلق بالنسبة إلى الدول العربية.

معايير تركية مزدوجة حيال داعش... أفعال أردوغان تناقض أقواله

مجلة "فورين بوليسي" ٢٠١٨/٤/١٥

كتب أحمد إس. يالا وكولن ب. كلارك في مجلة "فورين بوليسي"، أن تراجع داعش، بعد ما يقارب من أربع سنوات من ظهوره، كان نتيجة لحملة عسكرية قوية تقدمها تحالف بقيادة الولايات المتحدة أساساً، لكن ذلك لم يمنع وزير الخارجية التركي مولود غاويش أوغلو من كتابة مقال لـ "فورين بوليسي" ينسب فيه الفضل إلى تركيا في تدمير التنظيم الإرهابي، مؤكداً أن الإجراءات التي اتخذتها أنقرة في شمال سوريا ساعدت في إرساء الأرضية من أجل سلام دائم.

تركيا تعتمد معايير مزدوجة في الأهداف، وتحديداً دعم التحالف المناهض لداعش بينما هي تتبنى إجراءات تقوض التحالف نفسه وقال الباحثان إن ما تجاهله غاويش أوغلو هو إجراءات تركيا التي ساعدت على دعم داعش في المقام الأول، وأن العاملين الأساسيين المشتركين اللذين أديا إلى نمو التنظيم هما الحرب الأهلية السورية والحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي واضطهاده للسنة العرب في العراق. لكن جزءاً مهماً من هذه الرواية هو الإهمال الذي أبدته الدولة التركية.

ملاذات لوجيستية للمقاتلين الأجانب

وأوضح أنه في أواخر ٢٠١٣ وأوائل ٢٠١٤، باتت المدن التركية الحدودية الملاذات اللوجيستية للمقاتلين الأجانب الساعين إلى دخول سوريا والعراق للانضمام إلى داعش ومجموعات أخرى من المتمردين. وبكل المعايير، سافر المقاتلون الأجانب من مختلف أنحاء العالم أول الأمر إلى تركيا ومن ثم إلى العراق وسوريا، مما شكل العمود الفقري للقوة الضاربة لداعش. وفي ٢٠١٣ وحده، اجتاز نحو ٣٠ ألف متشدد الأراضي التركية، ليؤسسوا ما أطلق عليه الأوتوستراد الجهادي، بعدما باتت البلاد صلة وصل للمقاتلين الساعين إلى الانضمام لداعش. وبحلول أغسطس (آب) ٢٠١٥، شددت تركيا أخيراً الإجراءات على حدودها ووافقت على الانخراط في مهمات قصف في إطار العمليات العسكرية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. لكن حصة الأسد من المقاتلين الأجانب كانت وصلت إلى العراق وسوريا.

وأشارا إلى أن ثمة أمثلة كثيرة أخرى على الدعم السلبي التركي لمقاتلي داعش، بما في ذلك علاج جرحى التنظيم الإرهابي في مستشفيات مختلفة في جنوب شرق تركيا. ومن بين من تلقوا العلاج أحد كبار نواب زعيم داعش أبو بكر البغدادي، الذي تلقى العلاج في مستشفى خاص بشانلي أورفا في أغسطس (آب) ٢٠١٤.

وفي السنوات الأخيرة، وردت تقارير كثيرة عن تورط المسؤولين الأتراك، بمن فيهم صهر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في شراء النفط من داعش عبر شركات واجهة- وهي إجراءات ساعدت مباشرة خزينة التنظيم الإرهابي ومكنته من الإستمرارية. ومع ذلك، فإن مهربي النفط لدى داعش كانوا يبيعون النفط على نقاط على طول الحدود التركية على مدى ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ووصولاً إلى أوائل ٢٠١٨، كانت هناك تقارير مفادها أن أردوغان وافق على حصول القوات التركية على مساعدة مقاتلي داعش السابقين في معركة أنقرة المستمرة ضد الكرد. واستناداً إلى مركز أبحاث التسليح، المؤسسة التي تمول جزئياً من الإتحاد الأوروبي التي تتابع مسارات الأسلحة التقليدية والذخائر في النزاعات المسلحة، فإن تركيا هي "النقطة الأهم" في توفير المواد الداخلة في تصنيع العبوات الناسفة لدى داعش.

وعلى رغم زعم تركيا أنها ساهمت في تدمير داعش، فإن الأدلة تفترض العكس. وتساءل الباحثان: "ماذا عن تأكيد غاويش أوغلو أن عملية غصن الزيتون العسكرية ضد المقاتلين الكرد، تهدف بكل تأكيد إلى تصحيح أخطاء أمريكا وتعزيز الاستقرار في سوريا إلى درجة يمكن معها المباشرة في إعادة الإعمار؟". وخلصا إلى أن الولايات المتحدة تعمل مع الكرد في سوريا لأنهم كانوا القوة القتالية الأكثر فعالية وقدرة على قتال داعش. وفي المقابل كانت تركيا تعتمد معايير مزدوجة في الأهداف، وتحديداً دعم التحالف المناهض لداعش بينما هي تتبنى إجراءات تقوض التحالف نفسه.

تركيبا الاعتدال المفقود

*بنكي حاجو

ايلاف: ٢٠١٨/٤/١٥

تركيبا بقيت تحت حكم العلمانيين قرية ثمانين عاما . العلمانية التركية كانت علمانية استقصائية متوحشة تهدف الى قطع اواصر الاتراك عن كل تاريخهم وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم بل وحتى دينهم وان كان بدرجة اقل . العلمانية بدأت في عهد اتاتورك سنة ١٩٢٣ واستمرت الى وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ الى سدة الحكم . العلمانيون منعوا رجال الدين من ارتداء الجبة وغطاء الرأس خارج خارج الجوامع . حرموا على النساء الحجاب وتغطية الشعر في كل ادارات الدولة الرسمية بما فيها المدارس والجامعات وكل وظائف الدولة . عدم قبول المتدينين في الجيش والبوليس وجميع وظائف الدولة العليا . تعبير المتدينين لا يعني المنتمين الى الاسلام السياسي بل يعني كل الذين كانوا يقيمون الشعائر الاسلامية من صوم وصلاة والبعد عن معاقرة الخمر .. المتدينون كانوا يشبهون المنبوذين في الهند حيث كان المجتمع يتجنبهم خوفا من غضب الاضطهاد العلماني . لن اطيل فتاريخ العلمانية الحالك وظلمها وجبروتها على المتدينين معروفة للجميع . هؤلاء المنبوذون هم اليوم الذين يحكمون تركيا . قبل ايام قرأت مقالا لاحد عتاة العلمانية والكماليزم وهو الصحفي يلماز اوزديل يتحسر فيها على ايام العلمانيين ويركز على الطقوس التي كانت تقوم بها الدولة في جنازات الشهداء . يقول اوزديل في مقالته انه جرى اول عزف للموسيقى في ماتم جنازات الشهداء عام ١٩٣٢ اي في عهد اتاتورك . كانت الطقوس الجنائزية حينها تبدأ بعزف قطعة موسيقية لشويين الموسيقي البولندي الشهير و اعطاء علامة البداية من عصا المايسترو لعزف القطعة الثالثة لاوبريت ٣٥ للبدء بالسير الجنائزي الحزين . هذه المراسم الموسيقية تحولت الى طقس رسمي في جميع برتوكولات الدولة و جناز الشهداء وقد تم عزفها في جنازة اتاتورك ايضا . كان من الصعب على الاسلاميين من حزب العدالة والتنمية الحاكم القبول بعزف موسيقي مع تلاوة القرآن واقامة الصلاة وصيحات التكبير عند رفع جناز الشهداء . صبر الاسلاميون قرابة ١٥ عاما الى ان تأكدوا من ثبات اقدمهم في كرسي السلطة عندها تم الغاء تلك الشعائر الموسيقية وذلك في عام ٢٠١٦ اي بعد ٨٦ عاما متواصلة . هكذا تم التبديل من موسيقى شوبان الى التكبير اي من الضد الى الضد . في السنوات الثلاثة الاخيرة صار الاسلاميون يسيرون على نهج العلمانيين في فرض ثقافتهم وارادتهم على المجتمع والدولة وايضا بنوع من التطرف . البروفسور يافوز اورناك اسلامي و عميد كلية العلوم البحرية في جامعة استانبول قال ان النبي نوح اتصل بابنه من هاتفه الخلوي اثناء الطوفان وطلب منه ركوب السفينة حيث رفض ذلك في البداية . ليس هذا فحسب بل قال السيد العميد ان سفينة النبي نوح كانت تعمل بالطاقة النووية . رئيس منظمات الشباب في حزب العدالة والتنمية صرح بان الارض مسطحة وان الادعاء بكروييتها انما هي بدعة ومؤامرة ماسونية . بروفسور آخر في جامعة هاجت تبه الشهيرة في انقرة طلب تجهيز كل قطار بجامع لاقامة الصلاة فكان رد ادارة السكك الحديدية هو انه يتعذر تحديد وجهة القبلة والقطار في حالة الحركة وبذلك لم تتحول القضية الى صراع وازمة . اصحاب تلك التفاسير والمواقف هم اكاديميون وسياسيون ويتبأون مناصب حساسة وتابعون للحزب الحاكم . كذلك حدثت اعتداءات على النساء في الشوارع ووسائل النقل والساحات العامة من قبل الاسلاميين بذريعة انهن يرتدين فساتين قصيرة او ثياب تبرز مفاصل الجسد بشكل زائد . كل ماورد اعلاه ماهي الا شذرات اقتبسها من الصحف الكبيرة او التلفزيونات والامثلة لاتعد ولا تحصى وتزداد يوما بعد يوم و تسير من سيء الى اسوأ . العلمانيون هم في حالة احباط كامل ويشعرون ان كل ما بناه الآباء والاجداد العلمانيون يتهاوى وينهار امام اعينهم . لاشك ان هناك نوع من الانتقام من الماضي العلماني الظالم ولكن التنافر والصراع والاستقطاب الحالي بين هذين التيارين هي مرآة تعكس الوضع السياسي المتوتر والذي قد يؤدي الى الانفجار . قد اعود الى الموضوع ثانية لإلقاء نظرة سريعة على الصراع السياسي الدائر حاليا في تركيا بين الاسلاميين والعلمانيين والحرب الكلامية الشعواء من شتائم واتهامات لم تشهد لها تركيا مثيلا في تاريخها الحديث في حديث قادم .

مقتل ١٦ جندي تركي ١٤ منهم في مناطق تابعة لهولير

روح نيوز: ٢٠١٨/٤/١٦

أعلنت قوات الدفاع الشعبي عن مقتل ١٦ عنصرا في الجيش التركي، قتل ١٤ منهم في اراضي اقليم كردستان. وقال المركز الاعلامي لقوات الدفاع الشعبي في بيان، انه قتل ١٦ عسكريا تركيا خلال عمليات متفرقة للكريلا في ايام ١٣- ١٥ نيسان الجاري، حيث اشار الى ان ١٤ عنصرا من العدد المذكور قتلوا في اراضي جنوب كردستان (اقليم كردستان) في تل ليلكان بناحية سيدكان و٢ منهم في شمال كردستان. كما اصيب عدد آخر من عناصر الجيش التركي خلال تلك العمليات.

بعد الضربة العسكرية في سوريا: تركيا في مستنقع جديد

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٤/١٦

دخلت المناقشة بشأن الهجوم الكيميائي في السابع من أبريل على مدينة دوما السورية مرحلة جديدة مع تغريدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب هدّد خلالها بشن هجوم صاروخي على سوريا، والتي نفذها بالفعل ليلة السبت بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا.

ومدينة دوما في حدّ ذاتها ليست ذات أهمية استراتيجية كبيرة، لكن الهجوم الكيميائي يحتمل أن يثير صراعا كبيرا. حيث يتساءل الجميع هل أن العالم على أعتاب حرب عالمية ثالثة؟ وقد بدأ الصراع بإنذار أطلقه نشطاء معارضون في دوما يقولون إن هجوما كيميائيا قد وقع. وبثت وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية سيلا من المقاطع المصورة التي تظهر فيها نساء وأطفال وهم يعانون من آثار الهجوم الكيميائي.

ورفضت الحكومة السورية الادّعاء، وقالت إن استخدام سلاح كيميائي في الوقت الذي تم فيه إجلاء مقاتلي المعارضة بالكامل من الغوطة لا يبدو أمرا منطقيا. وقالت روسيا إن فريقا طبيا قام بزيارة المركز الطبي في دوما ولم يلاحظ أي آثار على المرضى تنذر بشن هجوم كيميائي. واستخدمت المؤسسة الأمريكية لغة حذرة قائلّة "إذا تبين أنه قد تمّ استخدام سلاح كيميائي، فإن الولايات المتحدة ستعاقب من قام بشن هذا الهجوم".

وفي مجلس الأمن الدولي، أعاققت كل من واشنطن وروسيا مبادرة كل منهما الأخرى حيث كان يمكن أن تلقيا الضوء على الحادث محل النزاع. وقبل المناقشة في الأمم المتحدة، قالت ممثلة الولايات المتحدة الدائمة في مجلس الأمن نيكي هايلي إنه "حتى إذا استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) وأعاققت قرار الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة ستعاقب مرتكبي هذا الهجوم".

ويبيّن الكاتب التركي بشار ياكش على موقع الأحوال التركية، أن "العملية العسكرية الأمريكية التي نفذت في سوريا واستخدمت الهجوم الكيميائي كسبب رئيسي للتصعيد، تضع القوى الإقليمية المشاركة في هذا الصراع بالمنطقة على أعتاب مرحلة جديدة".

ويشير ياكش أن ميزان القوى في الشرق الأوسط يمرّ حاليا بتغيير كبير. وقد استغلت روسيا هذه الفرصة للعودة إلى المنطقة، حيث تقلص نفوذها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. كما أن إيران توسع هيمنتها بلا هوادة على طول الطريق إلى البحر المتوسط. في حين استطاع النظام السوري البقاء على الرغم من التوقعات بانهيائه سريعا بعد اندلاع تظاهرات طلابية في عام ٢٠١١.

وبالتزامن مع ذلك يلفت ياكش إلى أن "آخر معقل من معاقل المعارضة السلفية للحكومة السورية سقط في الغوطة الشرقية. ويحاول النظام السوري إعادة إحكام سيطرته على المناطق التي يسيطر عليها المقاتلون الكرد الذين تدعمهم الولايات المتحدة".

لذلك يعتقد الكاتب أن الولايات المتحدة تشن هجومها على سوريا، ليس فقط بسبب الهجوم الكيميائي على دوما، لكن لدوافع أكبر من ذلك بكثير. ويشرح ياكش ذلك بقوله "في الأسبوع الماضي كان ترامب يخطط لسحب الجنود الأمريكيين من سوريا، لكن في هذا الأسبوع يبدو أنه عانى من عواقب وخيمة بعد بتفكيره في هذه الخطوة". وبشكل مستقل عن خطط ترامب المتغيرة باستمرار، فإن المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة ينبغي أن تكون على دراية بالتغييرات العسكرية الخارجية وينبغي تقييم خيارات عديدة بديلة بدقة.

وربما يظل النقاش بشأن ما إذا كانت قوات النظام قد استخدمت أسلحة كيميائية دائراً، لكن الدوافع الحقيقية في ما يتعلق بشن هجمات أمريكية تشترع لسيناريوهات مختلفة ستكون موضع تنفيذ وفقاً للظروف التي تعقب الضربة العسكرية الأخيرة.

وفق هذه الأسباب يعتقد ياكش أن "تركيا ستواجه معضلة جديدة عقب الضربة العسكرية على سوريا فصراعها مازال مستمرا مع الولايات المتحدة بسبب دعم هذه الأخيرة للمقاتلين الكرد من وحدات حماية الشعب. كما أن تركيا مازالت تعرب عن اعتزامها السيطرة على مقاطعة منبج السورية حيث تتعاون القوات الكردية والأمريكية هناك، لكن هذا لا يمكن تحقيقه بسهولة ما لم تفتح روسيا المجال الجوي السوري أمام القوات الجوية التركية".

ويتوقع ياكش مواجهة مباشرة بين حليفين في حلف شمال الأطلسي وهما تركيا والولايات المتحدة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول كيفية تناول مسألة منبج. وتركيا من بين أعضاء حلف شمال الأطلسي لكن اتجهت نحو المحور الإيراني - الروسي داخل إطار عملية أستانة. لذلك يخلص الكاتب في مقاله إلى أن "آخر التطورات تعطي انطباعاً بأن سوريا كما تركيا ستغرقان في مستنقع جديد، وبالنسبة لسوريا فهي مهياة للمزيد من الأزمات في الوقت الذي تستعد فيه لتعبئة ضخمة لإعادة بناء البلاد وتضميد جراحها".

المعارضة في تركيا تتظاهر ضد استمرار حالة الطوارئ

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٤/١٦

نظم حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي في تركيا عشرات المسيرات في أنحاء البلاد، الاثنين، للاحتجاج على حالة الطوارئ المستمرة، التي تم فرضها منذ يوليو ٢٠١٦، وتمنح الحكومة صلاحيات ضخمة. يشار إلى أنه جرى حبس أكثر من ٥٠ ألف شخص وفقاً لمراسيم حالة الطوارئ، كما فقد أكثر من ١٥٠ ألف شخص وظائفهم. ويتم إصدار المراسيم بدلا من القوانين فيما يتعلق بعدة قضايا، من الأمن القومي إلى خصخصة مصانع السكر.

وقال حزب الشعب الجمهوري ممثل يسار الوسط إنه نظم مظاهرات في كل من المحافظات الـ ٨١ في البلاد، وذلك قبل تصويت مقرر في البرلمان بعد غد الأربعاء بشأن تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر أخرى، ليصبح بذلك إجمالي مدة فرض حالة الطوارئ عامين كاملين.

وتقول الحكومة إن هناك حاجة لحالة الطوارئ لمواجهة الإرهاب.

ويقول حزب الشعب والمعارضون الآخرون إن قانون الطوارئ يعمل على تآكل الديمقراطية وحكم القانون. كما أنه يتم تطبيقه بصورة غير عادلة.

أردوغان: من المستحيل اتخاذ أي خطوات في سوريا دون التشاور مع تركيا

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/٤/١٦

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في حديثه خلال مؤتمر حزب العدالة والتنمية في اسطنبول: "من الآن فصاعداً، من المستحيل اتخاذ أي خطوات في سوريا دون التشاور مع تركيا. لقد رأينا مرة أخرى في الضربة المشتركة الأخيرة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والتي استهدفت مقرات الأسلحة الكيميائية للنظام أن التساهل لا يفيد هناك".

ألقى رئيس الجمهورية ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان خطابات في مؤتمرات حزب العدالة والتنمية في مناطق مالتيبى وبيكوز وإسكودار في اسطنبول.

"نحن نتابع التحركات التي تجري في منطقتنا"

شدد الرئيس أردوغان على أن تركيا لا تقاوم فقط ضد المنظمات الإرهابية مثل داعش وغلون ولكنها تدعم أيضاً إخوانها وأخواتها السوريين الذين يعملون لإنقاذ بلادهم، كما أكد الرئيس أردوغان على أن تركيا قد عكست الخطط التي حيكت في المنطقة، وأضاف: "من الآن فصاعداً، من المستحيل اتخاذ أي خطوات في سوريا دون التشاور مع تركيا. لقد رأينا مرة أخرى في الضربة المشتركة الأخيرة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والتي استهدفت مقرات الأسلحة الكيميائية للنظام أن التساهل لا يفيد هناك".

"مئات الآلاف من السوريين قتلوا بالأسلحة التقليدية"

وفي إشارة إلى اتصالاته الهاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قال الرئيس أردوغان إنهما ناقشا الخطوات التي يمكن اتخاذها للتغلب على ما يجري في المنطقة. مشيراً إلى أن مئات الآلاف من الأشخاص قد قُتلوا بأسلحة تقليدية في سوريا، وحذر الرئيس أردوغان من التركيز فقط على الهجمات الكيميائية في سوريا بينما يغض الطرف عن الهجمات التي تنفذ بالأسلحة التقليدية.

"لا أحد يقف مع الشعب السوري سوى تركيا"

أشار الرئيس أردوغان إلى أنه لا توجد قوة فاعلة في سوريا سوى تركيا التي تعمل على بناء مستقبل آمن للشعب السوري، وأشار إلى أن عروض تركيا لبناء مساكن وإنشاء منطقة آمنة للسوريين لم تتم الإجابة عليها، وقال: "يمكنكم النظر إلى واقع سوريا لمعرفة من يساند الشعب السوري قد تجدون دولة أو دولتين في الظل تساندان الشعب السوري المنتمي لمنظمات إرهابية".

وتابع الرئيس أردوغان: "نقول إن المناطق الآمنة يجب أن تتشكل في سوريا، ويجب تمكين اللاجئين، الذين يعيش الملايين منهم حالياً في تركيا، من العودة إلى ديارهم. لقد عاد ١٦٠ ألف لاجئ إلى ديارهم نتيجة لعملية "درع الفرات". أتوقع أن يعود ٢٠٠ ألف آخرين إلى عفرين أيضاً. لو كانت الأموال التي تم إنفاقها على القنابل والصواريخ والأسلحة والذخائر التي تستخدم ضد الشعب السوري قد تم استثمارها في المنطقة، لكنا قادرين على بناء المدن التي تستوعب إسكان جميع اللاجئين".

إنها حالة طوارئ عالمية.. لحظة توقفنا هي لحظة انهيارنا..

*إبراهيم قرغول

رئيس تحرير صحيفة "يني شفق" الموالية لاردوغان؛ ٢٠١٨/٤/١٦

ليس أمام تركيا أي خيار سوى أن تكون نفسها، أن تركز على "محور تركيا"، وليس لدى أي أحد خيار مناصرة أمريكا أو الاتحاد الأوروبي أو روسيا أو إيران أو السعودية في وقت ندافع فيه عن وطننا ويقترب فيه خطر التقسيم من حدودنا في ظل وضوح نوايا الجميع ومحاولاتها لتشكيل خطوط دفاعاتنا في أعماق المنطقة.

إن كل هذا ما هو إلا مصطلحات فترة الحرب الباردة. ولقد تغيرت معايير "مناصرة الأطراف"، ولم يعد هناك أي معنى لفلسفة الشرق والغرب والتفرقات الأيدولوجية أو وجود لديمقراطية الغرب أو استبدادية الشرق" إذ استسلم الغرب للاستبدادية والعدائية بشكل أسوأ بكثير مما هو عليه الشرق. وأكبر دليل على ذلك تصفية الحسابات التي تشهدها الولايات المتحدة وعودة دول الاتحاد الأوروبي إلى الاستبدادية وتراجع أهمية السياسات المبنية على الديمقراطية والقيم وابتعاد الدول الأوروبية عن بعضها بعض ومحاولاتها للبحث عن أشياء أخرى.

التحالف الأطلسي والمحور الروسي-الصيني والعمى الاستراتيجي..

سيكون من العمى الاستراتيجي الذي يكلفنا الكثير من الخسائر على مدار القرن الحادي والعشرين أن نركز كتركيا على اتجاه واحد ونكون جزءاً من المحور الأطلسي فقط أو المحور الروسي-الصيني فقط في وقت ركز فيه كل دول الشرق والغرب على البحث عن مصادر القوة وسلطتها المركزية الخاصة والدروع الدفاعية ونقلت فيه طموحاتها التاريخية إلى الحاضر في ظل انتشار سريع لتصفية حسابات عالمية عنيفة وصار من غير المعروف هوية الدول أو الشعوب التي ستشكل مستقبل العام، ما أفضى إلى التغيير المستمر للتحالفات وكذلك العداوات.

بيد أن البراغماتية الزائدة ستسبب كذلك حالة من عدم الثقة. كما أن الظهور هنا يوماً وهناك يوماً آخر يمكن أن يسبب لنا متاعب فيما يتعلق بالقضايا الأساسية على أقل تقدير. فمتابعة علاقاتنا مع الشرق والغرب شيء والتحرك بتأثير الموجات التي تدار من الداخل والخارج شيء آخر.

الجينات السياسية الممتدة من زمن السلاجقة إلى عصر الجمهورية هي الأساس

ينبغي لتركيا أن تقف على أرضية صلبة في ظل الصراع على القوى وتصفية الحسابات التي يشهدها العالم حالياً، وأن يكون لها معايير ثابتة، وأن تجري مناورات سياسية في إطار هذه المعايير والمبادئ.

ولقد نجحت تركيا بشكل كبير في اكتساب هذه الأرضية وصياغة عقل الدولة الوطني ووضع ملامح نظرتها لمنطقتها. لكن يجب تدعيم هذه الأرضية أكثر. ولا ريب أن الجينات السياسية التي ورثناها منذ أيام الدولة السلجوقية وظلت معنا حتى عهد الجمهورية هي أساس هذه الأرضية التي يجب أن تكون هي الأساسي لصياغة نظرتها إلى أنفسنا ومنطقتنا.

لا يمكن، ولا يجب، أن نكون من الآن فصاعداً "دولة تبحث عن الثقة ضمن نطاق مبادرة تحالف قوى آخر" إذ لو وقعنا في خطأ كهذا لن نمتلك القرن الحادي والعشرين. بيد أن لدينا طموحات ومبادرات تاريخية وجغرافية مهمة للغاية، كما أن لدينا القوة والعقل اللذين يحققان هذه الطموحات بنسبة كبيرة. إننا نؤمن بهذا البلد وتاريخ وفراسته المجتمعية. وإذا نظرنا إلى الماضي فلن نجد سوى دورنا وثرعنا اللذين صنعا التاريخ في هذه المنطقة على مدار ألف عام.

لا يمكن أن نبحث عن شيء سوى "محور تركيا" ..

لقد تعرضنا، ولا زلنا نتعرض، لهجمات عنيفة من الداخل والخارج خلال السنوات الخمس الماضية على وجه الخصوص لأننا اكتشفنا هذه الحقائق ورسمنا لأنفسنا خريطة طريق في هذا الاتجاه. لكن علينا أن نعلم أن هذه الهجمات ستستمر ونذكر أننا لن نستطيع رسم ملامح هذا القرن وبدء صفحة تاريخية جديدة دون أن نقاوم هذه الهجمات ونتغلب عليها.

سيكون أكبر خطأ نرتكبه مستقبلاً هو أن نخطط لمستقبلنا بالتعاون مع من هاجمونا وسادتهم الذين حرضوهم على ذلك، لأن هذا الخطأ الجسيم سيلقي بظلاله على القرن الحادي والعشرين بأكمله. فبعد أن رأينا كل ما حدث ستكون خسارة كبيرة أن نهزم أمام أجنداث من بمقدورهم إلى الآن استغلال مساحات نفوذهم في الداخل.

يجب ألا نبحث عن أي شيء سوى "محور تركيا"، ويجب تأسيس كل علاقة وتقارب أو تباعد في هذا الإطار. فما سيقوينا بخلاف وحدة تركيا وقوتها هو هوية وغلة إقليمية وصعود في المنطقة. لأننا لن نستطيع رسم ملامح المستقبل عن طريق البعد عن المنطقة.

إنهم يحرضون العرب ضدنا؛ كل طرف في موضعه الذي كان عليه قبل ١٠٠ عام

إنهم يحاولون تحريض العالم العربي ضدنا لأنهم يعلمون كل هذا. ولقد روجوا لـ "التهديد الإيراني" في العواصم العربية، والآن يروجون لادعاء "التهديد التركي". فالسعودية والإمارات ومصر تبدو وكأنها تلقت هذه المناقصة، إذ يحاول ثلاثتهم بناء جدار سميك بين العالم العربي وتركيا. وأما أمريكا وإسرائيل اللتان تعتبران صاحبتا حزام الإرهاب في شمال سوريا، فقد حصلتا على الدعم من تلك الدول الثلاث. لماذا؟ لأنهم يجهزون لمخطط تفرقة وصراع جديد سيكون مؤثرا لعشرات السنين. إنهم يروجون لادعاءات "العثمانية" وينفذون مخططات عزل تركيا. فمن يفعل هذا؟ إنهم من أوقعوا بيننا وبين العرب قبل مائة عام. وهم الآن على الساحة يفعلون الشيء ذاته، ينشرون كراهية تركيا في الشوارع العربية بعقل بريطاني وقوة أمريكية وطموح إسرائيلي. فمن يحرضون على ذلك هم أحفاد الدول والقوى التي فعلت الأمر نفسه قبل قرن من الزمان، إذ لم يغادر أحد منهم الجبهة منذ مائة عام، فهم يلتقون في المواضيع الجانبية.

أكبر صراع هو صراع تركيا

إن أكبر صراع في المنطقة هو صراع ضد تركيا، فالهدف الأساسي لكل هذه الحروب هو تضييق الخناق عليها والحيلولة دون اكتشافها واستغلالها لقوتها القادرة على تغيير مجرى التاريخ وسد الطريق أمام رسم ملامح المنطقة من خلال مبادراتها. ولقد صرنا جميعا نعلم أن فتيل حرب سوريا إنما أشغل من أجل "فتح جبهة تركيا". إن محاولة أمريكا وإسرائيل وبريطانيا وفرنسا، الذين لم يمسوا نظام دمشق بأذى، لتأسيس حزام الإرهاب في شمال سوريا وإغلاقهم لجميع أبواب تركيا الجنوبية هو مخطط خطير لرسم خريطة القرن الحادي والعشرين. فهناك رغبة في رسم ملامح كامل هذا الحزام بدعم بعض الأنظمة العربية والإعداد له من خلال القبول المبدئي لفكرة "إيقاف تركيا".

إنه مخطط مربع بالنسبة لنا

إن هذا المخطط مربع بالنسبة لنا. ولهذا فإن عملية عفرين كانت عملية جيوسياسية غير عادية يجب أن تستمر. نعم، إن باب البحر الأبيض المتوسط من هذا الحزام قد أغلق، لكنه سيفتح مجدداً لو لم نستكمل مسيرتنا. فتركيا لن تشعر بأمان إلى أن تحوّل هذا الحزام بالكامل إلى "درع دفاعي". ولأنهم يعلمون هذا فإنهم يحاولون اليوم إنشاء حزام جديد من ناحية الجنوب ومدّه ذلك الحزام حتى سواحل البحر الأبيض. كما يسعون بطريقة أو بأخرى تقسيم سوريا من المنتصف بالضبط إلى قسمين وبناء حائط سد بين تركيا والمنطقة. فهم يتحججون أمامنا بنظام الأسد والتنظيمات الإرهابية لينفذوا مخططات أكبر بكثير ويرسمون خريطة مستقبلية للمنطقة. علينا أن ننتبه لهذه المخططات الكبرى، ولو نظرنا إلى غير هدفنا الذي هو نصب أعيننا فلن نتخلص من تلك المخططات. وفي الوقت الذي تكون فيه الأوضاع وخيمة إلى هذا الحد لا يمكن أن نضحى بأنفسنا فداء للحسابات السياسية الضيقة للبعض في الداخل ونوايا أصحاب "الخرائط السرية" وشركائهم الخفيين الذين نُصّبوا ليحلوا محل منظمة غولن الإرهابية.

الصعود الأول منذ عهد الدولة العثمانية: سننهار متى توقفنا

لقد بدأت تركيا أقوى حقبة صعود لها منذ انهيار الدولة العثمانية. وستواصل السير نحو هذا الهدف بخطى واثقة في فترة خرجت فيها صراعات القوى الدولية والإقليمية عن السيطرة. ولهذا السبب فإن الصراع كبير ولا يزال سيكبر، لكن صعود تركيا سيستمر.

ولا ريب أن اللحظة الذي سنتوقف فيها في ظل ظروف كهذا ستكون لحظة انهيارنا وتمزقنا. ذلك أن جميع العصور الاستثنائية كانت كذلك، لا يمكنك التوقف أبداً، وليس أمامك خيار سوى أن تكون فطنا وعازماً. فدعم هذه القوة وتلك المسيرة في الداخل ليس واجبا وطنيا فحسب، بل واجبا تاريخيا تجاه الماضي والميراث، وهو كذلك مسؤولية مواصلة الكفاح الذي خاضه شهداؤنا الذين سقطوا في كل بقعة من بقاع المنطقة.

لا تفرحوا، الصراع البريطاني-الروسي هو أحدث الهجمات

لا أريد أن يفرح أحد لقصف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مواقع النظام السوري، فليس لما حدث ثمة صلة بسوريا أو مأساتها الإنسانية أو الأسد نفسه. فالصراع البريطاني-الروسي انتقل إلى سوريا، فبريطانيا هي التي أقنعت أمريكا بالانضمام للعملية. ولقد أرادوا هزّ صورة روسيا وبوتين في سوريا، فنفذوا هجومهم من أجل الضغط على قوة سوريا شرق البحر المتوسط والتمركز في هذه المنطقة والإعلان للجميع أنّ هذه الأراضي "تابعة لهم".

كيف لنا أن ننسى أنّ القوى نفسها وقفت وراء مخطط ١٥ يوليو/تموز ودعمت جميع التنظيمات الإرهابية وحاولت تطويق تركيا من شمال سوريا؟! ولقد كانوا سيضطرون لفعل ذلك في البلطيق لو لم يفعلوه في سوريا. كانوا سيفتحون جبهة جديدة وسيجرون العالم نحو أزمة كبرى، لكنهم استخدموا جبهة سوريا المفتوحة أصلاً، وهذا ليس حسابنا، ولا يمكن أن يكون كذلك، فلننا بطالبي دعم منه أو عازمين على أخذه بعين الاعتبار عند رسم ملامح علاقاتنا مع روسيا أو غيرها من الدول.

لا يفرح أصحاب "الخرائط السرية"!

لكن رأينا أنه عندما هاجمت الدول الثلاث سوريا كيف ابتهج أصحاب "الخرائط السرية" في الداخل. كما رأينا كيف أن مخطط "السيطرة على المنطقة عن طريق التظاهر باستهداف نظام الأسد" ذو تأثير كبير في الداخل. نحن أمة تعرضت لأضرار شتى من وراء التدخلات الغربية منذ مائة عام، إذ لم تسفر هذه التدخلات أبداً عن أي نتيجة أو حل إيجابي.

يجب على الأوساط المحافظة الداعمة للعودة التاريخية الكبرى لتركيا، على وجه الخصوص، أن تسأل نفسها حول هذا الأمر وألا تنكب على أهداف بعينها لتفوّت أهدافاً أكبر. كما أنّ عليها الوقوف في صف "محور تركيا" وألا تكون طعماً سهلاً للتدخلات الدولية، فليس هناك أي اتجاه أو عنوان مشروع آخر.

هناك حاجة ماسة لقراءة المستقبل

لا شك أننا سنحلّ المشاكل والصراعات والكفاحات التي نواجهها اليوم عن طريق أخذ العبرة من التاريخ والماضي. لكن هذه المشاكل ليست إرثاً من أيام الحرب الباردة، بل هي قضايا حديثة موجهة للمستقبل وتحمل شخصية القرن الحادي والعشرين. ولهذا نحن بحاجة ماسة إلى قراءة مستقبلية. فخريطة القوى حول العالم تتغير بهذه الطريقة للمرة الأولى منذ قرون. كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية بمثابة صراع قوى بين الدول الغربية بعضها بعض. لكن هذه المرة ظهر أمامنا عالم قادر على مقارعة الغرب وهدم هذه الأسطورة. وإذا كان الوضع كذلك فلا معنى للحديث بعبارات متكررة أو اقتراح طريق للسير فيه.

يشهد العالم اليوم مرحلة تاريخية عصبية وعاصفة عالمية شديدة لن يستطيع الصمود أمامها إلا أصحاب العقول من الأذكاء، ولن يتمكن أحد من كتابة التاريخ سوى من يقهم اليوم ويقراً المستقبل جيداً. وأما من يتحدثون مستخدمين عبارات محفوظة ويبيعون الوهم للناس سيجدون صعوبة كبيرة في صياغة بضع عبارات مفيدة حول الغرض من الحشد البحري العسكري الضخم في شرق المتوسط.

حالة طوارئ عالمية استثنائية.. ونحن أيضاً كذلك

إنهم سيحرمون من نعمة فهم "كيف أنّ خط جبهة يتشكل من البلطيق إلى شرق أوروبا ومن شرق المتوسط إلى البحر الأحمر والخليج العربي، وكيف أنّ هذا الخط يزيد من حدته من جنوب آسيا حتى شبه الجزيرة الكورية.

لقد ولي عصر الحديث من خلال الأفكار المعتدلة والعبارات المرفهة. لم يعد هناك شيء اسمه حرب سوريا. فحتى عملية عفرين تتمتع بالقدرة على التأثير في المخططات الإقليمية والدولية. ففي الوقت الذي ركزت فيه تركيا على تصفية حسابات القرون، فإنّ الخطوات التي سنقدم عليها ستكون ذات تأثير عظيم.

على الجميع تحديد الصف الذي يقف فيه وألا يلقي بالاً لأي شيء سوى هذا الكفاح العظيم. هذا هو الأمر العاجل. فالعالم بأسره في حالة تاهب لأننا أمام حالة طوارئ استثنائية، ونحن أيضاً كذلك. تضامنوا واتحدوا وقفوا فوق أرض صلبة..

وماذا بعد يا أردوغان

*فتح الله حسيني

سارابريس: ٢٠١٨/٤/١٦

طيلة المرحلة المريرة والمعقدة التي أعلن فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن شراسته ووحشيته في احتلال عفرين، ظل الكرد أعيينهم على قواتهم وأسلحتهم وإرادتهم ومن ثم حلفائهم "الأمريكان" ليأخذوا بيدهم في التصدي لذاك العدوان الوحشي الذي شنته تركيا مع حلفائها الإرهابيين من مختلف فصائل ما يسمى بالجيش السوري الحر، أولئك الحلفاء "الأمريكان" الذين لم ترف لهم جفن وهم يرون حلفائهم "الكرد" في مقارعة الإرهاب يتصدون ويقاتلون أحد أقوى الجيوش العسكرية وهم في الميدان طويلاً إلى أن انسحبوا لتجنب المدنيين الكرد خسائر أكثر في الأرواح، فاحتلت عفرين إحدى المقاطعات الكردية في روجآفا وشمال سوريا.

ظلت الأعين على "أمريكا" الحليفة، التي تفرجت مثلها مثل روسيا، ودول الغرب الأوروبي على الحرب غير المكافئة بين قوة عسكرية غريبة مهاجمة وبين قوة قارعت الإرهاب، وتريد الاحتلال تثبيت أقدام الإرهابيين الذي تضرر منه كل تلك الدول التي تفرجت على حربنا غير المتكافئة تلك.

أردوغان اليوم، بعد مرحلة عفرين، التي سترجع يوماً إلى حزن روجآفا وشمال سوريا برضا تركيا أو بغير رضاها، وسيعود العفرينيون على مطارحهم ويسقون الزيتون مجدداً، ستظل أعين أردوغان ذاته على منبج ثم شمال سوريا ومن ثم روجآفا وشمال العراق وشمال وجنوب أوروبا، ويهدد بين الفينة والأخرى إسرائيل ويتغنى بوالده غير الشرعي سليمان شاه، ويرقص مع إبراهيم تاتليس وسيلجان، ويرتدي بزة عسكرية فضفاضة، ثم يغمض عينيه على حلم السلطنة العثمانية، هو ذاته الذي يستكسر يوماً أسوة بكل دكتاتوريين الشرق حصاراً.

الكرد في روجآفا ظلوا حريصين كل الحرص على هدوء حدودهم مع تركيا التي تستولي على جزء كبير من خارطة كردستان، وظلت أعيينهم على أخوتهم في الجزء الآخر من الحدود المصطنعة بحنين وهدوء تامين، بينما النظام الأردوغاني حول كل ذلك الحنين والهدوء إلى غضب وكراهية ونيران وبراكين مشتعلة في القلوب لما زرعه بعشوائية تامة من بذور الشر والحقد والموت، علانية، على الكرد، في عفرين ومخارجها ومدخلها، من خلال صنوف أسلحة جنرالاته وجندرمته وحلفائه وتابعييه الإرهابيين.

المعركة لم تنته في عفرين، والخسارة الأولى ضمن الجولة الأولى لا تعتبر خسارة، والجولات آتية، والعفرينيون خاصة والكرد عموماً يترقبون عودة صاحب الأرض الكردي إلى أرضه وحقله ومعمله وخضار شجره ونضارة حجره، وأيضاً تظل أعين الكرد المتأمل على ما ستؤول إليه الأحداث رهنماً بعد الوعود الفرنسية هذه المرة، وبعد استقدام قوات أمريكية إضافية إلى المنطقة الكردية، وبعد أن تحول نصف خارطة عفرين إلى خراب، وظلت أصابع القوات الكردية على الزناد من أجل مكافحة الإرهاب، الإرهاب الذي يمثله في أخطر صورته نظام رجب طيب أردوغان في تركيا وخارج حدودها.

الكردي سيقرب وسيبنتظر، وتظل الأعين كلها على عفرين، بعد أن كان الكردي يرتب شجونته وشؤونه في أبهى صورة مع شركائه دون الخوض في معمعة الحرب الطائفية الطاحنة في سوريا التي أسس لها أردوغان وأتباعه من عصابات الأخوان المسلمين ومرتزة الائتلاف العربي الغبي.

إذاً، وماذا بعد يا أردوغان؟

نعلم جميعاً، وللتوكيد، أنه سيعود العفريني إلى داره مكللاً بالغار، وسيعود أردوغان ومرتزقته إلى خارطتهم الأصلية دون تمدد مهزومين مكللين بالعار.

لا أولوية تركية أهم من محاربة "الخطر الكردي"

العربي الجديد: ٢٠١٨/٤/١٧

إسطنبول - باسم دباغ: لا يبدو أن الضربة، التي شنتها أمريكا وفرنسا وبريطانيا، ضد بعض الأهداف التابعة للنظام السوري قد حققت شيئاً يسمح بإعادة تموضع القوى الإقليمية، وهو ما ظهر في مسارعة المسؤولين الأتراك والروس أمس الاثنين على نفي حصول أي تباعد بين موسكو وأنقرة بسبب الضربات التي دعمتها تركيا ورفضتها روسيا طبعاً. ورغم حديث الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عن تمكن الضربة من إبعاد تركيا عن روسيا، فإن هذا الأمر يبدو بعيداً عن الواقع، في ظل المحاولات المحمومة التي تبذلها أنقرة للعب دور الوسيط بين التحالفين الأمريكي - الغربي، والإيراني - الروسي، بما يضمن مصالحها، متمثلة بضرب مليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي، الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني، في سورية، وأيضاً ضمان لعب دور أساسي في ترتيبات العملية السياسية في سورية.

ورغم التحالف الثلاثي المؤقت الذي عقده أنقرة مع كل من طهران وموسكو بما يخص القضية السورية، والذي تبلور بشكل أفضل بعد القمة الثلاثية في العاصمة التركية أنقرة، فإن هذا التحالف لم يظهر، في أي وقت من الأوقات، توافقاً تاماً بشأن جميع التفاصيل الخاصة بالأزمة السورية، إذ إن أنقرة لم تتراجع عن موقفها الداعي لرحيل بشار الأسد عن السلطة لتحقيق الاستقرار في سورية. ويتعلق هذا التحالف، الهش للغاية، بالنسبة لإدارة التركية بنقطة أساسية، هي الضغط على الأمريكيين والفرنسيين للتخلي عن مليشيات "الاتحاد الديمقراطي" والتعاون مع تركيا، بينما يتمثل بالنسبة للروس والإيرانيين بضرب النفوذ الأمريكي عبر ضرب "الاتحاد الديمقراطي"، وذلك من دون أن يتم التوافق بين الحلفاء المؤقتين الثلاثة على أي استراتيجية واضحة أو خطوات على الأرض.

ولا يمكن الحديث عن تحالف تركي روسي، أو تركي إيراني حقيقي، فالتاريخ يقول عكس ذلك، كما أن المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية التركية لا تزال تعتمد بشكل أساسي على الغرب، وبالذات في ما يخص التبادل التجاري التركي، إذ إن نصف الصادرات التركية تذهب إلى أوروبا، بينما لا يزال الجيش التركي يعتمد من ناحية التدريب والتسليح على الغرب والحلف الأطلسي بشكل جوهري، رغم المحاولات المحمومة التي بذلتها أنقرة خلال العقود الأخيرة فيما يخص التصنيع المحلي للسلاح. أما على المستوى التاريخي، فالعلاقة مع الغرب تمتد إلى عصر التنظيمات التي دعمتها بريطانيا، بينما كان التحالف الألماني العثماني أساسياً منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني والحرب العالمية الأولى. وقد تحولت الجمهورية الوليدة إلى جمهورية أوروبية، بعد دخولها إلى جميع المؤسسات الأوروبية باستثناء العضوية في الاتحاد الأوروبي.

وفي جميع مراحل التقارب مع الروس، لم يخرج الأتراك عن الإجماع الغربي في أي من المواضيع الأساسية، فلم تعترف أنقرة بضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية، ولم تقبل باستمرار الأسد في السلطة، كما لم تتخل عن مسار جنيف، ولم تعاد سوى دعم واشنطن لمليشيات "الاتحاد الديمقراطي"، مع الإصرار على عضويتها التي لا يمكن التراجع عنها في حلف شمال الأطلسي، وذلك بينما اقتصر التعاون والتقارب مع الروس على تبادل مناطق النفوذ في سورية بما يخدم مصالح الطرفين ويساهم في الضغط على حلفاء أنقرة التاريخيين للتخلي عن حزب الاتحاد الديمقراطي. وكذلك لم تخرج تركيا عن إجماع الحلفاء الغربيين في الموقف من الضربات ضد النظام السوري - طالما لا تستهدف الروس والإيرانيين - بعد مجزرة الكيماوي التي ارتكبتها في مدينة دوما في ريف دمشق. فلم تفض ساعات على توجيه الضربات حتى أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً أيدت فيه الضربات، لكنها سارعت إلى الاتصال بمختلف الأطراف للحفاظ على مصالحها، خصوصاً أن أنقرة لا يمكنها التوافق بشكل كامل مع الغربيين طالما يدعمون "الاتحاد الديمقراطي"، وكذلك بعد أن باتت تواجهها، بشكل أو بآخر، مرهوناً باستمرار فتح موسكو للأجواء السورية أمام الطيران التركي. لكن أنقرة لا يمكنها التوافق بشكل كامل مع الإيرانيين والروس طالما استمروا بدعم النظام السوري، الذي لعب دوراً رئيسياً في تأسيس حزب العمال الكردستاني ودعمه.

وعمدت أنقرة للعب دور الوسيط بين موسكو وحلف شمال الأطلسي بحسب التصريحات الروسية، إذ أجرى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، خلال أقل من ٧٢ ساعة، مكالمات هاتفية بكل من رؤساء أمريكا دونالد ترامب، وروسيا فلاديمير بوتين، وفرنسا إيمانويل ماكرون، وإيران حسن روحاني، ورئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي. وأكد مصدر تركي مطلع، لـ"العربي الجديد"، أن الموقف التركي لم يتغير، وأن سياسات الحكومة التركية لم تخرج عن تلك التي تم وضعها منذ بداية عملية "درع الفرات" في سورية. وقال "هناك خطة موضوعة للتعامل مع الحرب السورية منذ بدء عملية درع الفرات، وجوهر هذه الخطة يقوم على اتباع سياسات ترفع من تأثير الدور التركي في سورية بكل السبل، سواء باستخدام العمليات العسكرية والسيطرة على الأرض، كما حدث في عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون في عفرين، أو عبر العلاقات والتفاهات السياسية، كما حصل مع روسيا وإيران فيما يخص منطقة خفض التصعيد في إدلب وغيرها، أو من خلال استمرار الحوار مع أمريكا وباقي الحلفاء الغربيين لدفعهم إلى التخلي عن مليشيات الاتحاد الديمقراطي، وهذا أمر لم يتم التراجع عنه. ولكن على العكس من ذلك، فقد تم تعزيز هذه الخطة، وباتت تركيا لاهياً لا يمكن تجاوزه في أي تسوية في سورية أياً كان شكلها". ورفض المصدر أي ربط بين العلاقة التركية الروسية والتحالف التركي الغربي التقليدي. وقال "نحن ندعم الضربة التي شنتها واشنطن ضد الأسد بسبب مجزرة الكيماوي التي ارتكبتها، وفي الوقت ذاته نستمر في تعاوننا مع روسيا في ما يخص عفرين، وتعزيز علاقاتنا مع روسيا لا يعني تدمير علاقاتنا مع حلفائنا في حلف شمال الأطلسي. الأمران منفصلان. وتتشابك مصالحنا مع روسيا ليس فقط في سورية ولكن في البلقان والقوقاز ووسط آسيا، وكذلك الأمر مع حلفائنا".

وبينما عقب البيت الأبيض على تصريحات ماكرون التي أكد خلالها أنه تمكن من إقناع الرئيس الأمريكي بالبقاء في سورية، بالتأكيد أن موقف ترامب لم يعدل عن ضرورة سحب القوات الأمريكية بأسرع وقت ممكن، فقد ردت الحكومة التركية على تصريحات الرئيس الفرنسي حول نجاح الضربة بإبعاد أنقرة عن موسكو بنفي أي تغيير في السياسات التركية المتعلقة بسورية. وقال نائب رئيس الوزراء التركي، والمتحدث باسم الحكومة، بكير بوزداغ، خلال زيارته إلى الدوحة، إن "سياستنا في سورية تقوم على الوقوف إلى جانب الحق. نحن نقف ضد دعم النظام السوري وكذلك التنظيمات الإرهابية، ونحن ضد تحويل المنطقة إلى ساحة مصارعة"، في إشارة إلى دعم باريس لمليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي. وأضاف بوزداغ إن "سياسة تركيا في سورية لا تقوم على الوقوف إلى جانب أو ضد دولة ما، لا يوجد أي تغييرات في السياسات التي حددتها تركيا فيما يخص الموضوع السوري"، مضيفاً "نحن لا نتفق مع سياسات الولايات المتحدة فيما يخص الاتحاد الديمقراطي. وهذا موقف لم يتغير. ونحن أيضاً ضد دعم النظام من دون حدود، ونحن هنا مختلفون عن روسيا وإيران في هذا الموقف. إن تركيا ليس لها أهداف متطابقة بشكل كامل، سواء مع إيران وروسيا أو مع الولايات المتحدة". كما أن وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو رد على ماكرون، مؤكداً أن "الحديث عن أن الضربة باعدت ما بين روسيا وتركيا أمر غير صحيح".

كما أكد المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أن الضربة الثلاثية لم تنجح في دق إسفين الخلاف بين روسيا وتركيا. وقال "ليس سراً أن موسكو وأنقرة تختلفان في عدد من القضايا. هذا لا يمنعنا من تبادل الآراء ومناقشة اختلاف المواقف، وهو لا يؤثر على آفاق التعاون متعدد الأوجه، وتنفيذ المشاريع الكبرى". من جهته، أوضح أردوغان أن "عمليات تركيا العسكرية في سورية لها هدفان، الأول دحر التهديدات الإرهابية والثاني تهيئة منطقة آمنة صالحة للعيش وإعادة اللاجئين إليها". وكرر تأكيده أن بلاده "لا تطمح في اقتطاع أجزاء من أراضي دولة أخرى".

٨١ محافظة ترفع سقف التحدي بوجه طوارئ أردوغان

Buyerpress : ٢٠١٨/٤/١٧

اجتاحت اعتصامات وتظاهرات مختلف أنحاء تركيا، الاثنين، احتجاجا على تمديد حالة الطوارئ المفروضة منذ محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، وهو القانون الذي تقول المعارضة إنه اتاح للسلطات قمع وخنق الحريات وتقويض الديمقراطية. ونظم مؤيدو أكبر أحزاب المعارضة في تركيا التظاهرات في محافظات تركيا الإحدى والثمانين، في حين تستعد حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان لتمديد حالة الطوارئ للمرة السابعة. وفي إسطنبول، نظم مئات من مؤيدي الحزب تظاهرة في شارع قرب ميدان تقسيم، بعدما منعتهم الشرطة من الوصول إلى الميدان الرئيسي بالمدينة. ويتهم حزب الشعب الجمهوري الحكومة بإساءة استغلال حالة الطوارئ للالتفاف على البرلمان وتقويض الديمقراطية وملاحقة منتقدي الحكومة، وفق ما ذكرت وكالة أسوشيتد برس. وتصر الحكومة التركية على أن الصلاحيات غير المعتادة مطلوبة خلال حالة الطوارئ للتعاطي مع التهديدات الأمنية. وشنت حكومة أردوغان حملة اعتقالات ضخمة عقب الانقلاب الفاشل الذي جرى في ١٥ يوليو عام ٢٠١٦، طالت آلاف المواطنين من مختلف القطاعات، مثل عاملين في أجهزة الدولة والتعليم والقضاء. واتهمت الحكومة المعتقلين بالتورط في محاولة الانقلاب، أو الانتماء لحركة الداعية فتح الله غولن، المقيم في أمريكا، الذي تتهمه أنقرة بتدبير الانقلاب، وهو الأمر الذي ينفيه غولن بشدة. وتسمح حالة الطوارئ لأردوغان والحكومة بتجاوز البرلمان في إقرار قوانين جديدة تمكنهم من تعليق الحقوق والحريات. وقد أثار قرار أنقرة بتمديد حالة الطوارئ انتقادات دولية، باعتبار أنها تقوض الحريات وتنتهك حقوق الإنسان.

حزب السعادة محذراً أردوغان: استمرار القمع قد يدفع بثورة في تركيا

موقع (زمان عربي) جماعة غولن: ٢٠١٨/٤/١٧

حذر رئيس حزب السعادة التركي تمل كرم الله أوغلو من احتمال حدوث ثورة في تركيا إن واصلت الحكومة ممارسة القمع على المجتمع، مفيداً أن السلطة الحاكمة ستكون السبب في هذا. جاء ذلك خلال كلمة كرم الله أوغلو في مؤتمر "قضايا تركيا وسبل الحل" الذي استقبل فيه بلافتات مكتوب عليها "سيتولى السعادة الحكم وسينتهي الظلم"، وانتقد رئيس حزب السعادة في كلمته سياسات الحكومة التركية مشيراً إلى السيطرة على القضاء داخل تركيا. وزعم تمل كرم الله أوغلو أن النظام التركي يتمسك بحالة الطوارئ لخوفه من حدوث انقلاب مرة أخرى في البلاد مشيراً إلى أن البلاد قد تشهد ثورة ثانية ويكون سببها السلطة الحاكمة في حال تمادي الحكومة في القمع الواقع على المجتمع. هذا وأوضح كاراموللا أوغلو أن الثورات تقوم نتيجة للقمع وتندلع أحياناً لتحقيق المنفعة وأحياناً أخرى يتمرد من يعجزون عن العيش الكريم بسبب القمع، وأضاف كرم الله أوغلو أن السلطات تدفع البلاد نحو عصيان شعبي مفيداً أنهم بهذا يرتكبون خطأ فادحاً. وكان حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض قد دعا أمس الأحزاب السياسية في تركيا إلى المشاركة في مظاهرة لإلغاء حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ انقلاب عام ٢٠١٦. ولمدة ساعة استمرت المظاهرة تزامناً مع الذكرى السنوية الأولى لاستفتاء ١٦ أبريل/ نيسان، الذي تغير بموجبه نظام الحكم في البلاد إلى النظام الرئاسي. يُذكر أن السلطات التركية أعلنت حالة الطوارئ عقب المحاولة الانقلابية التي شهدتها تركيا في ١٥ يوليو/ تموز عام ٢٠١٦، وجددت العمل بها عدة مرات منذ ذلك الحين. وسيبحث البرلمان في ١٨ من الشهر الجاري مد حالة الطوارئ مرة أخرى لمدة ثلاثة أشهر. وكانت السلطات التركية قد قررت في ١٨ يناير/ كانون الثاني من العام الجاري مد حالة الطوارئ القائمة منذ ٢١ يوليو/ تموز عام ٢٠١٦ لثلاثة أشهر. تجدر الإشارة إلى رفض حزب السعادة عرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المشاركة في تحالف سياسي مع الحزب الحاكم، وحزب الحركة القومية في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بينما تشير تقارير إلى احتمال تحالفه مع حزب الخير بزعامة ميرال أكشينار.

حليف اردوغان القومي يدعو الى انتخابات مبكرة في آب

وكالة فرانس برس: ٢٠١٨/٤/١٧

أطلق زعيم الحزب القومي الرئيسي في تركيا دولت بهجلي الذي أصبح حليفاً رئيسياً للرئيس رجب طيب اردوغان، الثلاثاء، العنان للتكهنات باجراء انتخابات مبكرة في اب/اغسطس المقبل، في تصريح فاجأ السياسيين الاتراك. وقال بهجلي الذي يتزعم حزب الحركة القومية، أن تركيا لا يمكنها الانتظار حتى موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وقال في اجتماع لحزبه في انقرة أنه بدلا من ذلك يجب اجراء الانتخابات في ٢٦ اب/اغسطس ٢٠١٨.

وردت الحكومة بالقول انها ستقيم دعوة بهجلي الذي من المقرر ان يلتقيه اردوغان بعد ظهر الاربعاء. وقال بهجلي "في هذا الوضع ليس من الممكن الانتظار حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩"، وأكد "في ٢٦ اب/اغسطس ٢٠١٨ يجب ان يتوجه الاتراك الى صناديق الاقتراع بروح من الاحتفال بنصر جديد". وشاعت التكهنات على الساحة السياسية في تركيا بأن الانتخابات يمكن ان تجري قبل موعدها، حيث يقول محللون أن ذلك يمكن ان يحول دون تدهور الاقتصاد في الاشهر المقبلة. وستشكل هذه الانتخابات علامة فارقة في التاريخ التركي لأنه من المقرر بعدها البدء في منح رئيس الدولة المزيد من السلطات بحسب استفتاء نيسان/ابريل ٢٠١٧. كما ستمنح الانتخابات اردوغان فرصة تمديد بقائه في السلطة خمسة أعوام أخرى بعد أن قضى ١٥ عاماً رئيساً للوزراء وبعد ذلك رئيساً.

"الانتخابات المبكرة أكثر ترجيحاً"

قال اوزغور اولوهيسارجيلكي مدير مكتب صندوق مارشال الأمريكي في انقرة، ان دعوة بهجلي "جعلت اجراء انتخابات مبكرة أكثر ترجيحاً". و اضاف "اذا كان الرئيس اردوغان لا يعترض اجراء انتخابات مبكرة، فسيحتاج الان الى ان يقطع وعداً واضحاً وملزماً بأنه لن يفعل ذلك". ونقل الاعلام التركي عن نائب رئيس الوزراء بكر بوزداغ قوله أن على الحكومة "دراسة" اقتراح بهجلي الذي قال انه يخلق وضعاً جديداً.

وقال وزير الاقتصاد نهاد زيبيكجي ان اجراء انتخابات مبكرة سيكون امراً "ايجابياً".

وبعد ان استحوذت دعوة بهجلي على اهتمام الاعلام التركي، رفض اردوغان التعليق مباشرة على ذلك، وقال "ليس لدي ما أقوله الان". وأضاف انه لا يريد أن يضيف شيئاً على الكلمة التي القاها في وقت سابق امام اعضاء البرلمان حيث اشار مرارا الى ان الانتخابات ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

غير ان الاعلام التركي قال ان اردوغان ورئيس وزرائه بن علي يلدريم ورئيس البرلمان اسماعيل كهرمان يعقدون اجتماعاً لم يكن مقرراً في البرلمان.

وشكل اردوغان تحالفاً قوياً مع حزب الحركة القومية في الاشهر الاخيرة بهدف خوض الانتخابات معاً، ولم تظهر أي خلافات علنية بين الحزبين مؤخراً.

وكان بهجلي، الذي يقود حزبه منذ ١٩٩٧، منتقداً قوياً لاردوغان، إلا أنه تحالف مع الرئيس منذ الانقلاب الفاشل في تموز/يوليو ٢٠١٦.

بغض النظر عن الثمن

سيتزامن تاريخ ٢٦ اب/اغسطس مع الذكرى السنوية لمعركة ملاذكرد في عام ١٠٧١ والتي هزمت فيها القبائل التي بنت الدولة العثمانية في ما بعد البيزنطيين في نصر تم الاحتفال به بحفاوة متزايدة في تركيا الحديثة في السنوات الاخيرة.

وفاجأت تصريحات بهجلي الاسواق حيث سجلت الليرة التركية انخفاضاً كبيراً الا انها عادت وعوضت خسائرها لتصل الى ٤,١ ليرات مقابل الدولار اي بخسارة بنسبة ٣٤,٠٪ خلال اليوم.

ورغم أن نمو الاقتصاد التركي وصل الى ٧,٤٪ في ٢٠١٧، الا ان خبراء الاقتصاد اعربوا عن مخاوف من ارتفاع التضخم بشكل كبير، وازدياد عجز الحساب الجاري وانخفاض بنسبة ٩٪ في سعر الليرة التركية هذا العام.

ويقول خبراء الاقتصاد ان الحكومة ترغب في مواصلة انتعاش الاقتصاد قبل الانتخابات. وذكرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني هذا الاسبوع انه "يبدو ان الحكومة ترغب في الحفاظ على نمو الاقتصاد بشكل

سريع قبل الانتخابات العامة .. بغض النظر عن الثمن".

نائبة رئيس كتلة حزب الشعوب الديمقراطي

لا يمكن للديمقراطية أن تولد في بلد يتم سجن معارضيه الحقيقيين الرئيسيين

تم إخفاء دفاع دميرتاش عن الرأي العام

ANF : ٢٠١٨/٤/١٨

تحدثت نائبة رئيس كتلة حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان للصحافة عن القضايا المدرجة في جدول الأعمال.

قضية دميرتاش

قالت فليز كرستجي أوغلو أنه تم إخفاء دفاع دميرتاش عن الرأي العام وتابعت بالقول: "أساس هذه القضية هو محاكمة السياسة الديمقراطية، حيث تتم محاكمة المؤمنين بالديمقراطية من خلال محاكمة شخص دميرتاش، وتتم محاكمة المفاوضات والحوار المفضي إلى الحل. لماذا يتم احتجاز دميرتاش في السجن؟ إذا يبدو أن هناك شيء آخر أو مؤامرة أخرى. إذا كان هؤلاء الانقلابيون قد تآمروا على حزب العدالة والتنمية، أفلم يتآمروا على حزب الشعوب الديمقراطي؟" وتابعت فليز كرستجي أوغلو: "طالب دميرتاش خلال جلسة محاكمته بدعوة أحمد داوود أوغلو وهاكان فيدان وبالجين آكدوغان وأفكان آلا إلى المحكمة كشهود، لكن هيئة المحكمة رفضت هذا الطلب. حتى لو رفضت المحكمة هذا الطلب، فعلى هؤلاء الأشخاص المجيء إلى المحكمة وطلب تقديم الشهادة. لقد قال السيد دميرتاش كل شيء بشكل صميمي، فليمضوا هم أيضاً وليقدموا شهادتهم، وإن تهربوا من ذلك فإن التاريخ سيحاكمهم".

تمديد حالة الطوارئ

وأبدت فليز كرستجي أوغلو معارضتها لتمديد حالة الطوارئ بالقول: "هذا الأسبوع أيضاً سيقدمون اقتراحاً لتمديد حالة الطوارئ دون خجل وانزعاج، لأنهم لا يستطيعون العيش دون حالة طوارئ. لا يمكن للديمقراطية أن تولد في بلد يتم سجن معارضيه الحقيقيين الرئيسيين وتمدد فيه حالة الطوارئ. إنهم يسحبون كافة الطرق الديمقراطية من الشعب، ويظهرون أنفسهم كديمقراطيين، لما لا يظهرون علناً ليقولوا عن أنفسهم: "نحن طغاة؟" لأن التكلفة الدولية مرتفعة ولا يمكنها بناء نظام دكتاتوري وعسكرية دكتاتورية بشكل علني. ألم تعلموا حالة الطوارئ ضد الانقلابيين؟ ما علاقة اساءة معاملة الأطفال واستغلالهم بحالة الطوارئ؟ إنهم يربطون كل شيء بحالة الطوارئ، ولا يملكون تسامحاً حيال أي شيء". كما تحدثت فليز كرستجي أوغلو عن اساءة استعمال الاطفال واستغلالهم قائلة: "مشروع القانون ليس ضد عن اساءة استعمال الاطفال واستغلالهم، ليس هناك قانون بهذا الشكل، المشروع لا يحمي طفلاً واحداً حتى من الاستغلال".

"لا تكذبوا!"

كما تحدثت كرستجي أوغلو عن شهادة الإجازة الجامعية العائدة لرئيس جمهورية حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان وقالت: "لا نقول لكم إن عدم وجود الشهادة يمنعكم من الإدارة، بل نقول لكم لا تكذبوا!" وقالت كرستجي أوغلو عن التدخل الأمريكي - الأوربي في سوريا بالقول أن هناك مساومة قذرة تجري في سوريا.

"لقد شيدتم سلطتكم على الدم"

وتحدثت كرستجي أوغلو عن تصريح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي برات ألبيرق الذي قال: "تستعد منظماتنا لمعركة انتخابية خلال ٢٠١٩، نحن مستعدون لخوض هذه الانتخابات في عام ٢٠١٩ تحت قيادة قائدنا"، حيث عبرت كرستجي أوغلو عن تنديدها بتصريح الوزير قائلة: "من هو العدو يا سيد برات ألبيرق؟ ضد من سيخوض هذا الشخص حرب الاستقلال؟ أين هي القوات المحتلة في هذا البلد؟ لسنا من أولئك الأشخاص الذين يعيشون على الدم، شعبنا يرى كل شيء بشكل جلي ويعلم من هو الطرف الذي يعيش على الدم".

الاتحاد الأوروبي: تركيا تباعد عن العضوية

عليها أن تحترم مفاهيم حقوق الإنسان

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٤/١٨

أصدرت المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي تقريراً بخصوص عضوية تركيا في الاتحاد، حيث ذكر المسؤول في لجنة العلاقات الأوروبية، جوهانس هان في مؤتمر صحفي عقده بعد اجتماع للدول الأعضاء في مدينة ستراسبورغ الفرنسية، أن أنقرة "تخطو خطوات كبيرة في الابتعاد عن معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي".

وانتقد التقرير بشدة انتهاكات الدولة التركية لحقوق الإنسان إلى جانب فرضها لقوانين الطوارئ، علاوة على القمع الممنهج الذي تمارسه السلطات التركية بحق معارضيها واعتقال المئات على خلفية مواضيع تتعلق بحرية التعبير.

وأوضح تقرير المفوضية الأوروبية أن الحكومة التركية تعيق عمل العشرات من المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، كما تشهد السجون التركية اعتقال المئات من المعارضين والمختلفين في الرأي مع الحكومة، وبذلك تخالف أنقرة المعايير التي يضعها الاتحاد الأوروبي أمام أي دولة ترغب في الانضمام.

كما أشار التقرير إلى أنه ورغم ادعاء الدولة التركية بمحاربة الإرهاب، لكن عليها أن تحترم مفاهيم حقوق الإنسان، في دلالة واضحة لمجريات الأحداث في شمال كردستانوما تمارسه سلطات حزب العدالة والتنمية من إجراءات قمعية بحق الشعب الكردي هناك.

HPG: مقتل ٥ عناصر من جيش الاحتلال التركي في بارزان

٢٠١٨/٤/١٨ : ANF

أصدر المركز الإعلامي لقوات الدفاع الشعبي بياناً كتابياً حول عملية قواتهم "الكريل" التي نفذت ضد جنود الاحتلال التركي في منطقة بارزان بجنوب كردستان.

بيان الكتابي حول عملية ١٧ نيسان كالتالي:

"نفذت قواتنا عملية عسكرية بتاريخ ١٧ نيسان في تمام الساعة ٠٦:٣٠ ضد جيش الاحتلال التركي TC المتمركزين في تل بايراك بمنطقة بارزان الواقعة في جنوب كردستان، وتمكنت قواتنا من توجيه ضربات عنيفة لجيش العدوان التركي حيث كانت العملية مباشرة ومن مسافة قريبة من نقاط تواجد جيش العدو وأدى العملية إلى تدمير ثلاث مواقع عسكرية تركية ومقتل ٥ عناصر من جيش الاحتلال التركي".

عملية عسكرية واسعة في جبال "جودي"

إلى ذلك أفادت معلومات واردة من منطقة جبال جودي بتحضيرات ضخمة للجيش التركي للبدء بعملية عسكرية واسعة في تلك المنطقة مع استقدام معدات حديثة مترافقة بسلاح الجو.

وذكرت مصادر مطلّعة بمشاركة نحو ٢٥٠٠ جندي تركي إلى جانب أكثر من ٣٠٠٠ من حراس القرى (القورجي) في العملية العسكرية بمنطقة جودي، التي بدأت فعلياً مساء الامس.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة التركية قد بدأت بعملية عسكرية مشابهة في منطقة "بستا" بشمال كردستان.

انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة في تركيا في ٢٤ حزيران/يونيو

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٤/١٨

اعلن الرئيس التركي رجب اردوغان الاربعاء تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة في ٢٤ حزيران/يونيو اي قبل عام ونصف عام من موعد هذه الانتخابات التي يتوقع ان يسعى فيها للحصول على ولاية جديدة مع صلاحيات كبيرة جدا. وبعد مباحثات وصفها بانها "مثمرة جدا" مع زعيم حزب الحركة القومية (يمين قومي متطرف) دولت بهجلي الذي كان دعا الثلاثاء الى انتخابات مبكرة، صرح اردوغان "قررنا تنظيم هذه الانتخابات الاحد ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٨". وفاجأ هذا التطور المراقبين وخصوصا ان القادة الاتراك وبينهم اردوغان، نفوا مرارا في الاسابيع الاخيرة "الاشاعات" بشأن انتخابات مبكرة.

ويكتسي الاقتراع المزدوج الرئاسي والتشريعي اهمية كبيرة لانه سيدشن بدء سريان معظم الاجراءات التي تعزز سلطات رئيس الجمهورية والتي كان تم اعتمادها في استفتاء دستوري في نيسان/ابريل ٢٠١٧ ونصت بالخصوص على التخلي عن منصب رئيس الحكومة.

واتاحت تلك المراجعة الدستورية لاردوغان (٦٤ عاما) ان يترشح لولايتين رئاسيتين من خمس سنوات. واردوغان في السلطة بتركيا منذ ٢٠٠٣ بداية كرئيس وزراء ثم كرئيس.

وبرر اردوغان هذا القرار بضرورة الانتقال سريعا، برايه، الى النظام الرئاسي وذلك بهدف مواجهة "تسارع التطورات في سوريا" وضرورة اتخاذ "قرارات مهمة" سريعا بشأن الاقتصاد.

وسيحل موعد الانتخابات المبكرة قبل ثلاثة اسابيع من الذكرى الثانية لمحاولة الانقلاب على نظام اردوغان في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦ التي تبعتها عملية واسعة للنظام لاحكام قبضته على مؤسسات الدولة عبر حملات طرد وتوقيف واسعة جدا ادت الى توتر في العلاقات مع الغرب.

-حالة الطوارئ-

وبعيد هذا الاعلان صوت البرلمان على تمديد جديد هو الساع على التوالي، لحالة الطوارئ التي فرضت في خضم محاولة الانقلاب منتصف ٢٠١٦، وذلك رغم مطالبة حزب المعارضة الرئيسي "حزب الشعب الجمهوري" برفع حالة الطوارئ "فورا".

ويأتي اعلان هذه الانتخابات وسط تعرض انقرة لبعض تداعيات النزاع السوري حيث تقود تدخلات عسكرية في شمال سوريا تقول انه يهدف الى طرد مسلحين كرد، ووسط وضع اقتصادي دقيق مع ظهور مؤشرات تدهور رغم النمو القوي المسجل حاليا.

وقالت جانا جبور المحللة السياسية المتخصصة في شؤون تركيا ان القادة الاتراك "يسعون الى الافادة من شعور الخوف واهتزاز الامن الذي يشعر به اغلب الاتراك لتأجيج المشاعر القومية للسكان والفوز بالانتخابات".

وكان من المقرر ان تنظم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وتسبقها انتخابات بلدية في آذار/مارس ٢٠١٩.

وكان بهجلي زعيم حزب الحركة القومية السياسي التركي المحنك، ادلى بتصريحات الثلاثاء هزت الطبقة السياسية في تركيا دعا فيها الى انتخابات مبكرة في ٢٦ آب/اغسطس.

وكان هذا السياسي (٧٠ عاما) شديد النقد لسياسة اردوغان، قبل ان يفرض نفسه منذ اكثر من عام كاحد الحلفاء الاساسيين للرئيس التركي. وابرر مع اردوغان اتفاقا انتخابيا تمهيدا للانتخابات المقبلة.

-مؤشر زعر وضعف-

وفي حين اشتبه المراقبون في رغبة اردوغان في تقديم الانتخابات للافادة من شعبية تدخله العسكري في سوريا ولتقليص مخاطر خوض الاقتراع في وضع اقتصادي متدهور، فان قلة منهم كانوا يتوقعون ان تقدم الى هذا التاريخ القريب جدا.

وراي فادي هاكورا الخبير في شؤون تركيا في القرار "مؤشر زعر وخوف" ازاء مؤشرات اقتصادية مثيرة للقلق. وتشهد تركيا منذ عدة اسابيع اجواء انتخابية حيث كثف اردوغان ورئيس وزرائه بن علي يلديريم خطاباتها المفاخرة بحصيلة منجزات النظام.

وبعد تصريحات اردوغان اكدت احزاب المعارضة الرئيسية استعدادها لرفع التحدي. وقال كمال كيليتشدار اوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري "٢٠١٨ سيكون عام الديمقراطية، نحن مستعدون وسنفوز".

هل هذا ما يريده أردوغان بالفعل؟..

ما تحتاج معرفته عن الانتخابات الرئاسية التركية المبكرة

هافنكتون عربي بوست: ٢٠١٨/٤/١٨

عبد الرحمن السراج (إسطنبول): أعلنت أحزاب المعارضة التركية استعدادها لخوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة، عقب دعوة زعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشي، إلى تقديم الانتخابات التي كانت مقررة في نوفمبر ٢٠١٩، إلى ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١٨. ففي كلمته الأسبوعية أمام الكتلة البرلمانية لحزبه يوم الثلاثاء ١٧ أبريل/نيسان، قال بهتشي إن حزبه يفضل الانتخابات المبكرة لأنها "الطريق الأكثر عقلانية ومنطقية"، مشيراً إلى أن هناك عواقب تكتنف الانتظار حتى نهاية ٢٠١٩، مثل المخاوف المتصاعدة بشأن الاقتصاد، واحتمالات زيادة الهجرة إلى البلاد. رأى الصحفي في جريدة صباح، راغب صويلو، أن دعوة بهتشي لم تكن مفاجئة، لوجود مؤشرات سابقة على هذا التوجه، رغم نفي الحكومة المتكرر لاحتمال تقديم الانتخابات، وعدم إظهار استطلاعات الرأي تأييداً كبيراً لهذه الفكرة. ومن هذه المؤشرات تقديم حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية مواعيد المؤتمرات العامة لحزبيهما، وفصل أردوغان عدداً من رؤساء البلديات لأدائهم السيئ، وكذلك عملية عفرين.

ماذا يعني تقديم الانتخابات؟

ترتبط الدعوة إلى تعجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بتحول البلاد من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، حسب التعديلات الدستورية التي أقرها استفتاء أبريل/نيسان ٢٠١٧، بدعم من حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، التي لا تسري بشكل كامل حتى عقد الانتخابات. وفي هذا الصدد، أشار الباحث في الشأن التركي، سعيد الحاج، إلى أن "النظام السياسي التركي ما زال برلمانياً من الناحية القانونية، رئاسياً من الناحية الفعلية"، وأن تبكير الانتخابات يعني البدء بشكل مباشر في تطبيق النظام الرئاسي، الذي يفترض أن يكون أكثر استقراراً من النظام البرلماني، خصوصاً في الوضع الحالي الانتقالي. وعلى الرغم من اشتراط الدستور التركي لسريان التعديلات على قانون الانتخاب مرور عام كامل بعد المصادقة عليها، الأمر الذي قد يحول دون التطبيق الكامل للنظام الرئاسي بعد الانتخابات المبكرة المزمعة، إلا أن هذا الشرط تمت إزالته لمرة واحدة في استفتاء أبريل/نيسان نفسه، مما سمح بتمرير تعديلات في قانون الانتخاب مثل التحالف بين الأحزاب. ورأى سياسيون أتراك، أن دعوة بهتشي تُعبّر عن رأي حزب العدالة والتنمية، بالنظر إلى "تحالف الشعب" الذي شكّله مع الحركة القومية لدخول الانتخابات، والذي أعلن دعم ترشيح الرئيس التركي أردوغان لفترة رئاسية أخرى. ومن هؤلاء بروين بولدان، الرئيسة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض، التي وصفت بهتشي بـ"الناطق بلسان أردوغان".

وزن الحركة القومية في السياسة التركية

تأتي أهمية الدعوة إلى تقديم الانتخابات أيضاً من كونها صادرة من دولت بهتشي -الذي يتزعم حزب الحركة القومية منذ عام ١٩٩٧- والذي يوصف بأنه "صانع الملوك"، الذي شكّلت بعض قراراته السياسية منعطفات رئيسية في تاريخ السياسة التركية، وأهمها دعوته إلى الانتخابات المبكرة في ٢٠٠٢، التي كان من نتائجها غير المقصودة صعود حزب العدالة والتنمية، الذي غير وجه السياسة التركية منذ ذلك الحين. ويوصف حزب الحركة القومية أيضاً بـ"بيضة القبان" في السياسة التركية. فقد ضمن حضور أعضائه جلسة انتخاب رئيس الجمهورية في البرلمان عام ٢٠٠٧ وصول عبدالله غل للرئاسة، رغم محاولة الشعب الجمهوري إفشال ذلك بالغياب، بهدف عدم إكمال نصاب الجلسة. كما حال رفض الحركة القومية التحالف مع حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي، بعد انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥، دون الإطاحة بالعدالة والتنمية، الذي لم يملك أصواتاً كافية لتشكيل حكومة، مما أدى إلى انتخابات مبكرة، في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، جدّدت نتائجها للحزب الحاكم مرة أخرى.

المعارضة التركية تقبل التحدي

اتفقت ردود أحزاب المعارضة التركية على نبرة "قبول تحدي" دخول الانتخابات المبكرة، معربة عن استعدادها لذلك. وكانت أولى الردود على لسان كمال كلتشدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، الذي وصف خطوة بهتسلي بأنها "اعتراف بأن العدالة والتنمية لم يعد قادراً على حكم البلاد". وأكد حزب الشعب الجمهوري مجدداً رفضه التحول إلى النظام الرئاسي، باعتباره "يؤدي المبادئ الديمقراطية من خلال منحه سلطة كبيرة للرئيس". وحمل بولنت تيزجان، الناطق باسم حزب الشعب الجمهوري "المسؤولية عن كل المشكلات الأساسية مثل البطالة والفقر وتدهور التعليم والاستقطاب وتقويض الحرية والديمقراطية" إلى تحالف الشعب، الذي وصفه بـ"تحالف الرجل الواحد". وأعربت بولدان، الرئيسة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي عن "قبول التحدي" لخوض الانتخابات المبكرة، داعية إلى اجتماع طارئ لقيادات حزبيها في الولايات التركية في أنقرة، يوم الأربعاء ١٨ أبريل/نيسان الجاري. إلا أنها حذرت من خوض الانتخابات، في ظل استمرار حالة الطوارئ التي لن تكون الانتخابات ديمقراطية مع وجودها، حسب قولها. وخاطبت بولدان الجبهات الديمقراطية وفئات النساء واليساريين والاشتراكيين قائلة: "حان الوقت لهزيمة حزب العدالة والتنمية. والفرصة هي في الانتخابات المبكرة"، ورأت أن بهتسلي لا يملك إطلاقاً مثل هذه التصريحات باستقلالية دون علم الرئيس أردوغان. أما ميرال أكشينير الزعيمة المؤسّسة للحزب الصالح - المنشقة عن حزب الحركة القومية - فقد توقّعت في وقت سابق أن يتم تعجيل موعد الانتخابات إلى الذكرى الثانية للمحاولة الانقلابية، في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٨. وأكدت بعد دعوة بهتسلي أنه ليس هناك ما يقلقها بشأن الدعوة إلى انتخابات مبكرة. ورأى أوميت بوزداغ، نائب أكشينير، أن الانتخابات المبكرة ستكون أمراً جيداً لتركيا، مرجعاً سبب دعوة الحكومة لتقريب موعد الانتخابات إلى تأجيل الإعلان عن الانهيار الاقتصادي إلى ما بعد الانتخابات".

العدالة والتنمية لم يحسم أمره

بدا حزب العدالة والتنمية متفاجئاً من دعوة بهتسلي. وأعلن زعيمه، الرئيس أردوغان أنه سيلتقي بهتسلي بعد ظهر اليوم الأربعاء، ١٨ أبريل/نيسان، لبحث مقترحه بتقديم موعد الانتخابات. وقال كل من وزير العدل عبدالحاميد غل، والمتحدث باسم الحكومة التركية، إن الأمر يتم تقييمه من قبل اللجان المختصة في حزب العدالة والتنمية. ذكر الباحث والمحلل السياسي علي باكير، أن موضوع تقديم موعد الانتخابات ظلّ لفترة طويلة محلّ تجاذب داخل أروقة حزب العدالة والتنمية، وأن النقاش قد حُسم لمصلحة رافضي تقديم الانتخابات، إلا أن مؤشرات سلبية ظهرت خلال الثلاثين يوماً الماضية، تتعلق بالوضع الاقتصادي، مثل تراجع العملة وارتفاع التضخم، أعادت فتح ملف النقاش من جديد. وأشار باكير إلى أن هناك من يعتقد أن الأرضية جاهزة لإجراء انتخابات، حيث تم الاتفاق على التحالفات الأساسية، وجرى اعتماد القانون الانتخابي، مشيراً إلى عدم وجود مبرر لوضع البلاد في حالة التأهب، أو الشلل، خاصة بعد الردود الإيجابية للمعارضة التركية على دعوة بهتسلي. يُرجّح أن يكون اللقاء بين أردوغان وبهتسلي بعد ظهر اليوم حاسماً، وأن يرسم خريطة طريق سياسية جديدة للبلاد. فإما أن تتم الموافقة على إجراء أول انتخابات لرئيس بصلاحيات كبيرة في البلاد إلى جانب الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨، وتجري الانتخابات المحلية بموعدها في مارس/آذار ٢٠١٩، أو أن يزيد توتر المشهد بنشوب خلافات في "تحالف الشعب"، صاحب الفرص الأكبر في الانتخابات المقبلة.

البرلمان التركي يقر تمديد حالة الطوارئ ثلاثة أشهر

وكالة رويترز : ٢٠١٨/٤/١٨

أقر البرلمان التركي يوم الأربعاء تمديد حالة الطوارئ لثلاثة أشهر أخرى والتي كانت قد أعلنت عقب الانقلاب الفاشل في يوليو تموز ٢٠١٦.

الرئيس التركي رجب طيب إردوغان يتحدث خلال مؤتمر صحفي في القصر الرئاسي بأنقرة يوم الأربعاء. صورة حصلت عليها رويترز من القصر الرئاسي يحظر إعادة بيعها أو الاحتفاظ بها في أرشيف. وتعني هذه الخطوة أن تركيا ستجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٤ يونيو حزيران، والتي أعلن عنها الرئيس رجب طيب إردوغان يوم الأربعاء في ظل حالة الطوارئ.

وزير: تركيا ستفصل ٣٠٠٠ من الجيش للاشتباه في صلتهم بكون

وكالة رويترز : ٢٠١٨/٤/١٨

قال وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي يوم الأربعاء إن السلطات التركية حددت ٣٠٠٠ شخص داخل القوات المسلحة يعتقد أن لهم صلات برجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله كولن، والذي تتهمه أنقرة بتدبير انقلاب فاشل عام ٢٠١٦، مضيفاً أنه سيجري فصلهم خلال الأيام المقبلة.

رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله كولن بولاية بنسلفانيا الأمريكية يوم العاشر من يوليو تموز ٢٠١٧. صورة لرويتز.

ونقلت محطة (إن.تي.في) التلفزيونية عن جانيكلي قوله إن الأفراد المشتبه بهم سيجري عزلهم من مناصبهم بموجب مرسوم طوارئ جرى رفعه إلى رئاسة الوزراء.

تغريدة جديدة لترامب تنذر بأزمة بين أمريكا وتركيا

ايلاف : ٢٠١٨/٤/١٨

رفض الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، الاتهامات الموجهة للقس أندرو برانسون الذي يحاكم في تركيا بتهم "الجاسوسية" والارتباط بجماعة غولن المتهمه بتدبير الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦.

وفي تغريدة على (تويتر) توقع مراقبون أن تزيد حدة التوتر في العلاقات الأمريكية التركية، قال ترمب إن القس برانسون، رجل نبيل وزعيم مسيحي في الولايات المتحدة، يحاكم ويتعرض للاضطهاد في تركيا دون سبب. وأضاف "يدعون أنه جاسوس، ولكن أنا جاسوس أكثر منه"، وتابع، "أمل أن يسمح له بالعودة إلى أسرته الجميلة التي ينتمي إليها".

وكان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، قد اقترح في شهر سبتمبر العام الماضي الإفراج عن برونسون إذا سلمت واشنطن غولن، في صفقة تبادل. لكن الولايات المتحدة رفضت الفكرة. غير أنها ما زالت تسعى إلى إطلاق سراحه.

محاكمة

وكان القس الأمريكي وهو من ولاية نورث كارولينا، مثل يوم الاثنين الماضي أمام محكمة في تركيا لاتهامه بالتجسس ومساعدة منظمة إرهابية. ويواجه القس، أندرو برونسون - بعد قضائه ١٨ شهراً في السجن - عقوبة قد تصل إلى السجن ٢٠ عاماً على الأقل إذا أُدين.

ويرعى برونسون كنيسة في مدينة إزمير الغربية، وكان اعتقل في أكتوبر ٢٠١٦. وهو متهم بدعم أنشطة الجماعة التي يقودها فتح الله غولن، رجل الدين التركي الذي يعيش في المنفى الاختياري، والذي يقول مسؤولون أترك إنه كان وراء محاولة الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦.

وحضر الجلسة التي عقدت الاثنين في بلدة علي أغا شمالي إزمير المبعوث الأمريكي الخاص بالشؤون الدينية سام براونباك.

واتهمت النيابة التركية برونسون بالانخراط في أنشطة نيابة عن جماعة غولن، وحزب العمال الكردستاني المحظورين. ويقول محامي برونسون إن الأولوية لديه هي "الدفاع عن حق برونسون في الحرية للفوز بإطلاق سراحه".

أردوغان الحائر بين محيطه الإقليمي وخطب ود الغرب

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٤/١٨

سيد عبد المجيد: يبدو أنها استشعرت نوعا ما من الحرج فى محيطها الإقليمي والإسلامى بعلمها المسبق بالضربات الأمريكية البريطانية الفرنسية التى استهدفت جارتها السورية، رغم أنه أمر طبيعى غير مستغرب لسبب بسيط هو عضويتها بالنااتو، لذا حرصت الحكومة التركية وعلى لسان أكثر من مسئول ودون أن يطلب منها أحد ذلك، أن تنفى بشدة الأنباء التى أشارت إلى استخدام الدول الثلاث قاعدة إنجيليك الجوية الكائنة بجنوب شرق البلاد فى عملياتها العسكرية المحدودة ، وكأنها أرادت ويالحاح أن تبعد عنها أي شبهة قد توحى بمشاركتها بأى صورة من الصور فى الهجوم.

وبالطبع كانت عيناها على مواطنيها ومن ثم سعت إلى طمأنتهم بأنه لا علاقة لها بالعدوان متناسية أنها هى التى شحنتهم من خلال إعلامها المرئى والمقروء لمعاداة الغرب إجمالا وفى القلب منه الولايات المتحدة الأمريكية والآن تسلم له الرايات البيضاء. قبلها بأيام قليلة أبدى صانع القرار الوحيد (هكذا يصفه خصومه) الرئيس رجب طيب أردوغان انزعاجه من تصريحات دونالد ترامب وتريزا ماي وإيمانويل ماكرون بشأن تحرك محتمل فى الأراضى السورية، ثم ما هى إلا ساعات وأعلن أن بلاده لا تعترزم التخلي عن تحالفها مع أمريكا ولا عن علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا، ولا عن العمل مع إيران" فى إشارة فسرت بأنها تمهيد لموقف سيتخذه وقد يكون صادما لكل من أمريكا وروسيا وهذا ما حدث فعلا بإعلان ترحيبه بالقصف الغربى الثلاثى الذى اعتبرته وزارة خارجيته فى بيانها " ترجمة أمينة لمشاعر الضمير الإنسانى بأسره الذى اصيب بصدمة جراء الهجوم الكيماوى على دوما". هذا المشهد الأردوغانى المتحول من أقصى التوتر إلى التأييد المطلق لا يمكن وصفه إلا بالسريالى العبثى ليضاف إلى سلسلة المواقف المترددة الحائرة التى اتسمت بها سياسته الخارجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر وقبل أسبوعين وربما أقل بشرت تركيا شعبها بتقديم موعد تسلمها منظومة صواريخ أس - ٤٠٠ الروسية ليكون منتصف العام القادم بدلا من نهايته ، فى إجراء اعتبر بمثابة تنويع للعلاقات المتميزة بين البلدين الصديقين، وفى نفس الوقت هللت له الدائرة المقربة من القصر الرئاسى بالعاصمة أنقرة كونه ضربة قاسمة لواشنطن وعقابا مزدوجا لها : أولا لإيوائها الداعية الدينى فتح الله جولن العقل المدبر للانقلاب الفاشل منتصف يوليو ٢٠١٦ ، وثانيا لمساندتها الميليشيات الكردية فى الشمال السورى التى يعتبرها الأناضول امتدادا لمنظمة حزب العمال الكردستانى الانفصالية. وهامى وريثة الإمبراطورية العثمانية تنقلب للنقيض دون أن تتحسب العواقب ، ولأن قواتها المسلحة موجودة فيما وراء تخومها الجنوبية وتحديدا بعفرين وتسعى للبقاء بها إلى اطول فترة ممكنة ، كان عليها استثمار التطور الكيماوى المزعوم بحيث يصب فى تحقيق مسعاها هذا، فقد جاءت الفرصة لشحن

هم شعبها مجددا بأن يكون على أهبة الاستعداد لمواجهة الحكومة السورية وتوجيه بوصلة اهتمامهم إلى ما يهدد أمنهم القومي وبالتالي عليهم الالتفاف حول حكومتهم فى حربها ضد دعوات التجزئة والتقسيم، والمغزى واضح وضوح الشمس ألا وهو أن ما يعانونه من مشاكل اقتصادية باتت كثيرة نتيجة استنزاف الخزانة العامة للدولة مليارات الدولارات لتغطية نفقات عملية غرض الزيتون، هو أمر لا مفر منه وبالتالي عليهم التسلح بالصبر على الأقل خلال الأمد المنظور.

تبقى هناك معضلة والمتمثلة فى حليفه القيصر الروسى والمرشد الفارسى، فاردوغان لا يريد التخلي عن مصالح بلاده مع أى من الخصمين المتناحرين (البيت الابيض والكرملين) بيد أنه سبق وامتدح الأول لقيامه بقصف قاعدة الشعيرات (التي تم إخلؤها من مقاتلاتها بمعرفة موسكو) فى إبريل العام الماضى ولم تغضب روسيا هكذا تصور. وبحسب وجهة نظره أن العلاقة مع روسيا وإيران والصين مكتملة لعلاقات بلاده مع الغرب، وليس بديلا عنها، " وهذا يبدو نظريا ممكنا، لكنه عمليا يبدو فى غاية الصعوبة بسبب تقاطع المصالح بين الدولتين العظميين وصولا الى حافة التهديد باستخدام القوة العسكرية " ، ومسك العصا من المنتصف لا يبدو ناجحا ، والدليل على ذلك هو أن بوتين لا يرتضى من تركيا الا ان تصطف معه ولن تقبل امريكا والنااتو الا ان تفى تركيا بمسئولية عضويتها فى الحلف وتقف معهم فى مواجهة الخصم الروسى " . وهكذا تأتى المحصلة النهائية وهى " الغرق فى أزمة لا يعرف كيف السبيل للخروج منها " ويكفى إطلالة سريعة على وسائل الإعلام الروسية لتبين حجم السخط والاتهامات التى انهالت على رؤوس الاتراك وحكامهم وتمحورت حول أن " تركيا عادت إلى ممارسة خيانتها ضد موسكو " وبالتالي على الأخيرة أن تتنبه وتعيد حساباتها مع أنقرة.

فى ذات السياق من السياسات المتأرجحة كان الموقف التركى من فرنسا والعكس مثيرا وغريبا فى آن ، فالأسابيع القليلة المنقضية شهدت نفورا لافتا بينهما بعد اتهام تركيا لها بدعم الإرهاب وأنها انضمت إلى تحالف الولايات المتحدة واليونان ضد مصالحها الاقليمية وذلك على خلفية عزمها إرسال بعض من قواتها إلى شمال سوريا لدعم ما تصفه بالتنظيمات الكردية الإرهابية، وإمعانا فى التصعيد عمدت وسائل إعلام موالية لاردوغان إلى تسريب المواقع التى يمكن أن تنتشر فيها القوات الفرنسية، وهو ما يمكن قراءته على أنه تهديد ضمنى باستهدافها من قبل الجماعات المسلحة المتعاطفة مع تركيا فى الصراع السوري. غير أن الأيام المنصرمة كشفت بأن كل هذا تلاشى ، فاتصالات اردوغان بماكرون التى اتسمت بالود لا تتوقف، مع وعد باستمرارها وبحسب بيان للإليزيه، شكر ماكرون "تصريحات تركيا الداعمة للعملية التى نفذتها فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ضد القدرات الكيميائية لبشار الأسد" ..

حزب الشعوب الديمقراطي يبدأ برنامجه الانتخابي

مؤامرة أردوغان وباخجلي في الانتخابات المبكرة هدفها الكرد

Anf: ٢١/٤/٢٠١٨

بدأ حزب الشعوب الديمقراطي برنامجه الانتخابي بمهاجمة الحزب الحاكم، متهما إياه بالانفراد بالسلطة، وعدم السماح للأطراف الأخرى بالمشاركة في نظام الحكم، ودعى إلى إدارة البلاد عن طريق إدخال الشعب في مؤسسات وتنظيمه للوصول إلى حكم شعبي ديمقراطي!

وركز الحزب في دفاعه عن الديمقراطية على مسألة الحكم الذاتي، معتبرا إياها جزءاً لا يتجزأ من الديمقراطية، ودعى إلى أن يدير الشعب نفسه بنفسه، والابتعاد عن الحكم المركزي، مع تقسيم تركيا إلى مناطق إقليمية يتم حكم كل منطقة بقوانين مختلفة تناسب شعوب ومكونات هذه المنطقة، وإلى اختيار رئيس لكل منطقة من قبل الشعب أيضاً.

هذا وأعلن الرئيس التركي اردوغان أن حزبه سيقوم بتقديم الانتخابات البرلمانية و اجرائها في ٢٤ من شهر حزيران القادم أي بعد حوالي شهرين فقط من الآن، و كان موعد الانتخابات الرسمي هو شهر نوفمبر من العام القادم ٢٠١٩ إلا أن حزب أردوغان و الحزب القومي التركي لدولت باخجلي قررا تقديم الانتخابات لأكثر من سنة من أجل استغلال الظروف الحالية التي فرضها أردوغان على الكرد و حزب الشعوب الديمقراطي في تركيا و طرد الحزب من البرلمان التركي. كما قام أردوغان باعتقال أغلبية قادة حزب الشعوب الديمقراطي و فرض الأحكام العرفية على أغلبية المناطق الكردية و قام بالسيطرة على الحياة السياسية و العسكرية في تركيا و شمال كردستان و في حال إجراء الانتخابات الآن فإن حزب الشعوب الديمقراطي سوف لن يستطيع الحصول على ١٠٪ من الأصوات و يفقد تمثيله البرلماني في اللجان البرلمانية.

إجراء الانتخابات الآن محاولة من أردوغان لإرجاع حزب الشعوب الديمقراطي إلى ما قبل سنة ٢٠١٥ عندما كان حزب الشعوب لم يتجاوز حاجز العشرة بالمئة وطرده من التمثيل البرلماني كحزب.

بولدان: الشعب الكردي لن يخضع لنظام أردوغان

وفي اطار التحضير للحملة الانتخابية نظمت فروع ومنظمات حزب الشعوب الديمقراطي HDP اجتماعاً جماهيرياً في مدينة كوجاي حضره الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP بروين بولدان. كما حضر الاجتماع أعضاء البرلمان عن الحزب، وأعضاء المجلس التنفيذي للحزب.

خلال الاجتماع القت الرئيسة المشتركة العامة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP بروين بولدان كلمة حول آخر التطورات والأحداث في تركيا والمنطقة. بولدان في كلمتها شارت إلى قرار اجراء الانتخابات المبكرة قبل موعدها بنحو عام ونصف من قبل حكومة AKP, MHP واصفة إياها بالمداهمة وقالت: هذه القرارات مؤشر على ان سياسات حكومة AKP, MHP ستوسع من ممارسات الظلم، العنف والقمع وتستر على هذا النهج.

بولدان تابعت بالقول: حزب العدالة و التنمية AKP ومنذ تأسيسه و توليه الحكم لم تحقق الأمن في المجتمع. و تهتم للأطراف المتحالفة معها و الداعمة لها فقط. مضيفتاً أن حكومة حزب العدالة و التنمية AKP تعمل ضد الشعب الكردي و باقي الأقليات العرقية و المذهبية الأخرى في تركيا وترفض الاعتراف بحقوقهم.

بولدان في حديثها أشارت إلى انتخابات ٧ حزيران و قالت: كان هناك انقلاب على نتائج انتخابات ٧ حزيران و أعيدت الانتخابات مرة أخرى. ثم تلى هذا فرض حظر التجوال على المناطق الكردستانية وبدأت الهجمات على شرناخ، سور، نصيبين و ارتكبت المجازر فيها، أحرقت المنازل و دمرت المدن. النظام التركي بدأ بالعمل وفق هذا المنطق مع الشعب و كل من يعارض الحكومة. كان الهدف هو تدمير المدن و تهجير الشعب الكردي من تلك المناطق التي لم تحظى بها حكومة أردوغان على أصوات، لكن الشعب الكردي رفض الخضوع لهذا المخطط و رفض مهاجرة أرضه.

الشعب الكردي لا يخضع لاحد

بولدان و في حديثها قالت: نضال الشعب الكردي مستمد من تاريخ نضال مشرف. ومهما كانت التضحيات كبيرة سيستمر هذا النضال. الشعب الكردي يعرف جيداً من هو سليمان ديمريل، تانسو تشلر و كنعان أفرن، ولم ينحني و يستسلموا لظلمهم. الشعب الكردي ومنذ ٤٠ عام يؤكد انه لم و لن يخضع لاحد، حتى الآن و لاحقاً أيضاً لن يخضع لاردوغان و نظامه.

بولدان و في الختام أشارت إلى ذكرى الأول من آيار يوم العمال العالمي و قالت: علينا ان نثبت لحكومة حزب العدالة و التنمية AKP إصرارنا على النضال و المقاومة من خلال تواجدنا في ساحات النضال في الأول من آيار. كما اثبتنا هذا في ٨ آذار و احتفالياتنا عيد النوروز. جميعاً سنتواجد بتلك القوة و الإصرار على المقاومة في فعاليات يوم عيد العمال العالمي.

أول معارض يعلن رغبته الترشح لانتخابات الرئاسة في تركيا

(زمان التركية)؛ ٢١/٤/٢٠١٨

أعلن نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض أوزتورك يلماز، رغبته في الترشح بالانتخابات الرئاسية المبكرة في حال عدم نية رئيس الحزب كمال كليجدار أوغلو في المنافسة على منصب رئيس الجمهورية. كشف يلماز، النائب عن ولاية أردهان شمال شرق تركيا عن ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده الجمعة، في البرلمان التركي بالعاصمة أنقرة. بحسب وكالة (الأناضول).

وأشار المرشح المحتمل إلى أهمية الاستراتيجية التي ستتبعها المعارضة التركية بشأن الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٤ حزيران / يونيو القادم، وأن تركيا تعيش في الوقت الراهن مرحلة صعبة. وأكد يلماز أنه سيدعم كليجدار أوغلو في حال ترشحه للانتخابات الرئاسية. وفي حال لم يترشح رئيس الحزب للانتخابات، قال يلماز إنه سيترشح بعد الحصول على موافقة كليجدار أوغلو وبقية أعضاء الحزب.

و أوضح أنه تولى سابقاً عدة مناصب في وزارة الخارجية، وأضاف: “عمري ٤٧ عاماً، ولدي ثقة تامة بتحقيق النجاح، لأنني لم أكن فاشلاً في أي مرحلة من حياتي”.

ويشترط أن يحصل المرشح على ٥٠٪ من الأصوات المقترعة، وإن لم يصل أحد إلى هذه النسبة يتم اللجوء إلى الجولة الثانية من الانتخابات التي حدد لها يوم ٨ يوليو/ تموز المقبل.

تركيا تدخل «سباق سرعة» استعدادا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية

اعداد: الانصات المركزي: ٢١/٤/٢٠١٨

وافق البرلمان التركي، يوم الجمعة، على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في الرابع والعشرين من حزيران المقبل، قبل أكثر من عام على موعدها المقرر، وذلك بناء على طلب من الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان. وانسحب نواب حزب الشعوب الديمقراطي من جلسة البرلمان احتجاجاً على التصويت، بينما أيد ٣٦٨ من النواب الاقتراح وهو عدد كافي لمرور الاقتراح. وأعلن أردوغان قبل يومين تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، من شأنها تشكيل علامة فارقة في التاريخ التركي لأنه من المقرر بعدها البدء في منح رئيس الدولة المزيد من السلطات، بحسب استفتاء أبريل ٢٠١٧. وأسس أردوغان تحالفاً قوياً مع حزب الحركة القومية الفاشي في الأشهر الأخيرة، بهدف خوض الانتخابات معا والحصول على أصوات القوميين.

دعم يميني لترشح إردوغان للرئاسة وتوقعات بتجاوزه ٥٥٪ من الأصوات

وتسارعت بشدة التحضيرات الخاصة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة التي ستجرى في تركيا في ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل والتي ستكون آخر مرحلة في ترسيخ النظام الرئاسي الجديد الذي سيمنح رئيس الجمهورية أوسع صلاحيات عرفتها البلاد منذ إعلان قيام الجمهورية في عام ١٩٢٣. ومن المنتظر أن يعقد البرلمان جلسة عامة اليوم لمناقشة مقترح تقدم به حزبا العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية المعارض، اللذان يشكلان معا تحالفاً انتخابياً، كما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أول من أمس، وذلك بعد أن أقرت اللجنة الدستورية بالبرلمان المقترح. وأعلن المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم، ماهر أونال، أن الحزب، الذي يتأسسه إردوغان، سيطلق حملته الانتخابية منتصف مايو (أيار) المقبل.

وأشار أونال أن استطلاعات الرأي الأخيرة التي أجراها الحزب تتوقع حصول إردوغان على ٥٥,٦ في المائة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وحصل إردوغان على دعم حزبي الحركة القومية والوحدة الكبرى في الترشح لمنصب الرئيس وأعلن رئيس حزب الحركة القومية أن إردوغان هو مرشح حزبه الرئاسي في الانتخابات. ولفت رئيس الحركة القومية في تغريدات على حسابه في «تويتر» مساءً إلى أنه أجرى لقاءً مثيراً وإيجابياً مع إردوغان، أول من أمس، وتوصلاً إلى تفاهم «تاريخي» فيما يخص إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل.

وأعلن رئيس حزب الوحدة الكبرى مصطفى ديستجي، أمس، دعم الحزب لترشيح إردوغان في الانتخابات. وأن حزبه سينضم إلى «تحالف الرئيس» الذي شكله حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية. وقال ديستجي إن نسبة التحالف الانتخابي، بين العدالة والتنمية والحركة القومية والتي سينضم إليها حزبه، تجاوزت ٥٥ في المائة من أصوات الناخبين.

وأعلن رئيس الهيئة العليا للانتخابات في تركيا سعدي غوفن، أن اللجنة بدأت اعتباراً من أول من أمس إعداد جدول زمني للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة وأضاف غوفن: «سنطلب من المحكمة العليا وثائق، وسنوضح أي الأحزاب يحق لها المشاركة في الانتخابات»، وأشار إلى أن الهيئة العليا للانتخابات ليس لديها مشاكل بخصوص سير العملية المتعلقة بالجدول الزمني للانتخابات.

رئيس الوزراء التركي

من جانبه، قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إن التطورات الداخلية والخارجية دفعت بلاده إلى اتخاذ قرار إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، مرجعا ذلك إلى الاستجابة إلى «تطلعات المواطنين لدخول بعض بنود التعديلات الدستورية الخاصة بالانتقال إلى النظام الرئاسي حيز التنفيذ بأسرع وقت ممكن، والقضايا الأمنية والتطورات الجيوسياسية التي تواجه البلاد».

نائب رئيس الوزراء التركي

واعتبر نائب رئيس الوزراء المتحدث باسم الحكومة التركية كبير بوزداغ في مقابلة صحافية أن الإعلان عن موعد الانتخابات المبكرة، أنهى الغموض المتعلق بالمستقبل كاملاً، وأفضل جميع المؤامرات والمكائد والسيناريوهات التي تُحاك ضد تركيا، متوقفاً أن يؤثر تقديم موعد الانتخابات بشكل إيجابي على الأسواق ولفت إلى أن رد الفعل الذي ظهر الخميس، في الأسواق عقب إعلان إردوغان موعد الانتخابات يدل على ذلك شكل واضح. ويتعين أن يحصل أحد المرشحين على ٥٠ في المائة زائد واحد من أصوات الناخبين لحسم الانتخابات من الجولة الأولى بينما تقول أحزاب المعارضة وفي مقدمتها أكبرها (حزب الشعب الجمهوري) والحزب الجيد بزعامة ميرال أكشينار إن الانتخابات الرئاسية ستشهد جولة ثانية، ولن تحسم في جولتها الأولى.

٣ مرشحين أمام إردوغان.. وأكشينار تمثل < تعديلاً جدياً > له

في السياق ذاته، أكد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أن حزب العدالة والتنمية سيواصل جولاته واستعداداته للانتخابات المقبلة بكل عزم لافتاً إلى أنه طاف ورئيس الوزراء بن علي يلدريم جميع ولايات تركيا معاً باستثناء إسطنبول وإزمير وأنها سيفعلان ذلك خلال فترة الإعداد للانتخابات.

في المقابل، اشتعل الحراك في صفوف المعارضة التركية التي باغتها موعد الانتخابات، رغم أنها كانت تتوقع اللجوء إلى هذا السيناريو، وعبرت ميرال أكشينار، رئيس الحزب الجيد المعارض، عن ثقتها بفوز حزبها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مؤكدة أن حزبها سيفوز في الانتخابات وسيخلص البلاد من الأزمات والمآزق التي تعاني منها. وكانت قد أعلنت عند تأسيس حزبها في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي أنها ستترشح للرئاسة.

وعن العقبان المحتملة التي قد تحول دون مشاركة الحزب الجيد في الانتخابات، قالت أكشينار مخاطبة الهيئة العليا للانتخابات: «لا يوجد لدينا أي نقص يمنعنا من خوض الانتخابات، ففي حال حاولتم وضع عقبات لن نكون أكشينار ما لم أقلب قمة السماء على رؤوسكم».

كان رئيس الهيئة العليا للانتخابات سعدي جوفين، ذكر في وقت سابق «أن المادة ٣٦ من القانون التركي تنص على الشروط اللازمة لمشاركة الأحزاب، ونحن بعد تقديم الأوراق من جميع الأحزاب الراغبة بالمشاركة، نقوم بتقييم الشروط المستوفاة، وبعد ذلك نعلن الأحزاب التي ستشارك بناء على الشروط التي تستوفيها».

وقالت أكشينار إن حزبها سيعمل على جمع ١٠٠ ألف توقيع من الناخبين، لتستوفي الشروط المتعلقة بترشحها للرئاسة، وذلك في إطار القانون القاضي بضرورة جمع ١٠٠ ألف توقيع في حال لم يستوف الحزب الشروط التي ينص عليها القانون التركي، وأبرزها المادة التي تنص على أن الأحزاب السياسية لا تستطيع خوض الاستحقاقات الانتخابية إلا بعد مرور ٦ أشهر على المؤتمر العام الأول للحزب.

وتأسس حزب أكشيناار في ٢٥ أكتوبر الماضي وكان من بين الأعضاء المؤسسين للحزب الجديد أربعة من نواب حزب الحركة القومية ونائب عن حزب الشعب الجمهوري المعارض. ويعتقد مراقبون أن أكشيناار تمثل تحديا جديا لإردوغان لأنها تستمد شعبيتها من القاعدة الشعبية ذاتها، وهي فئة الناخبين المحافظين والمؤيدين لقطاع الأعمال والمتدينين والقوميين. كما يعتقد بأن معارضتها الشديدة لاعتماد النظام الرئاسي في البلاد أكسبتها المزيد من الشعبية حتى داخل أوساط حزب العدالة والتنمية الحاكم.

مخاوف امريكية من نزاهة الانتخابات

إلى ذلك قالت واشنطن إن لديها مخاوف من قدرة تركيا على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل حالة الطوارئ المفروضة هناك.

وفي الإطار ذاته، أعلن نائبان من حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة التركية، ترشحهما للرئاسة. وقال أوزتورك يلماز، نائب رئيس الحزب إنه يعتزم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية المبكرة في حال عدم ترشح رئيس الحزب كمال كليتشدار أوغلو، الذي كان أعلن من قبل أنه لن يترشح. ولفت يلماز، ٤٧ عاما، النائب عن ولاية أردهان (شمال شرق) في مؤتمر صحافي بمقر البرلمان التركي بالعاصمة أنقرة أمس إلى أهمية الاستراتيجية التي ستتبعها المعارضة التركية بشأن الانتخابات المزمع إجراؤها. وسبق لأوزتورك أن شغل منصب قنصل تركيا في الموصل واختطفه تنظيم داعش الإرهابي مع أعضاء القنصلية في عام ٢٠١٤. واتهم الحكومة الشهر الماضي بأنها هي من سلمتهم إلى التنظيم الإرهابي.

كما أعلنت نائبة إسطنبول عن حزب الشعب الجمهوري ديدم إنجين ترشحها للرئاسة رافعة شعار إلغاء الطوارئ وإنهاء حكم العدالة والتنمية الذي استمر ١٦ عاما وأدى إلى حالة من الانسداد في البلاد.

أردوغان لعب على مشاعر قاعدة أنصاره

وفي الإعلان المفاجئ الذي صدر عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأربعاء الماضي، حيث دعا إلى انتخابات مبكرة قبل ١٦ شهرا من الموعد المقرر، مؤشر على سعيه لتعزيز هيمنته على السياسة وعلى المجتمع في تركيا، قبل أن تسنح الفرصة للمعارضة للملحة صفوفها وإيقافه أو قبل أن يودي به تعثر الاقتصاد.

أردوغان هو الرئيس بالفعل ولديه سلطات واسعة بالنظر إلى حالة الطوارئ المفروضة حاليا في البلاد. لكنه، وبسبب التعديلات الدستورية التي أقرت في عام ٢٠١٧، سيحكم لخمس سنوات أخرى إذا فاز بالانتخابات المبكرة، وحينها ستكون سلطاته أشمل وأوسع، وبشكل رسمي.

على سبيل المثال سيختفي منصب رئيس الوزراء وسيملك أردوغان سيطرة أكبر على البرلمان، وفي بعض الحالات سيكون بوسعه ببساطة إصدار تشريع بموجب مرسوم. إن امتلاك سلطات رئاسية كبيرة كان طموحا لدى أردوغان منذ خمس سنوات على الأقل. والانتصار بالنسبة له ضرورة وجودية.

وبالنظر إلى الاتهامات الخطيرة بالفساد بحقه وبحق عائلته، وبعضها وجهت تحت القسم في محكمة اتحادية بالولايات المتحدة، فإن الاحتفاظ بالسلطة سيساعد أردوغان على الأقل على تجنّب السجن.

لكن وبينما يرغب أردوغان في انتصار انتخابي كبير لإضفاء شرعية على مشروعه السياسي، فلا يمكننا أن نتخيل أن انتخابات تحت قيادته ستكون نزيهة أو حتى حرة.

إن الرئيس التركي بدعوته إلى انتخابات في يونيو ٢٠١٨ إنما يشير إلى اعتقاده بأن الدعم الذي يتمتع به آخذ في التآكل. وربما أيضا يشعر بالقلق من أن تزداد حدة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا بوتيرة سريعة، وقد تكلفه أصواتا إذا أُجريت الانتخابات في أجواء سيئة إذ تراجعت قيمة الليرة بشكل كبير خلال الأشهر الماضية. كما تراجع التصنيف الائتماني للحكومة، وتحركت العديد من الشركات الكبرى سعيا لإعادة جدولة ديونها.

سبب آخر ربما يُشعر أردوغان بالارتياح من إجراء انتخابات مبكرة هو سيطرته الكاملة على جميع أطراف المعارضة المؤثرة. فجميع قادة حزب الشعوب الديمقراطي المناصر للكرد، وواحد من أكبر أربعة أحزاب سياسية في البلاد، يقبعون في السجن انتظارا لمحاكمتهم منذ أكثر من عام.

كما أن حزب المعارضة الرئيسي، وهو حزب الشعب الجمهوري، يتعرض مرارا للتهديد بإجراء قانوني. قبل يوم واحد من الإعلان عن الانتخابات المبكرة، وافق مجلس الأمن القومي التركي على تمديد حالة الطوارئ للمرة السابعة، حتى يوليو ٢٠١٨. وتمنح حالة الطوارئ هذه للحكومة ولقوات الأمن التي تدين لها بالولاء سلطات واسعة لمعاقبة المعارضين وإرهابهم.

الأكثر من ذلك أنه تم الشهر الماضي فقط بيع آخر وسيلة إعلام مستقلة نسبيا إلى حليف مقرب من أردوغان. وبالتالي سيكون مستحيلا على الأحزاب السياسية المعارضة المنافسة بشكل حقيقي. وحتى لو قدمت أداء قويا فإن لأردوغان تاريخا في استغلال نتائج الانتخابات إن جاءت في غير صالحه، أو حتى تجاهلها.

من الضروري أن يبدد الإعلان عن الانتخابات المبكرة أي أوام تمسك بها أعضاء الكونغرس الأمريكي عن قدرتهم على العمل والتعاون مع تركيا. فأردوغان لعب على مشاعر قاعدة أنصاره من خلال العمل على تأجيج مشاعر معادية للغرب، وسارع بالاستفادة من المشاعر القومية التي نمت بعد العملية العسكرية التي شنتها تركيا مؤخرا في عفرين بشمال سوريا.

وسواء كان للأمر علاقة بإطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برانسون، أو محاولات لنزع فتيل تهديدات تركية ضد القوات الأمريكية في منبج السورية، فإن المسؤولين الأمريكيين يحتاجون لفهم أن أردوغان، من الآن وحتى يونيو المقبل، سيتخذ قراراته فقط تحت ضغط الحاجة لتحقيق انتصار في الانتخابات.

ولسوء الحظ فإن المناخ السياسي القومي القاسي الذي صنعه أردوغان، والذي تغلب فيه المشاعر المعادية للأمريكيين وللکرد والسياسات الأحادية الجريئة، توتّي ثمارا أفضل من المساومة والتعاون.

لا يجوز للولايات المتحدة توقع تغير مهم في عمل أردوغان بعد الانتخابات. فرغم أن أردوغان ربما يتحرك بواقع دوافع شخصية بحتة تتمثل في رغبته في الاحتفاظ بالسلطة، فإن لديه أيضا رؤية عقائدية لتركيا الجديدة التي يأمل أن يواصل العمل على تحقيقها في ظل النظام الرئاسي الجديد المعزز بسلطات واسعة.

خلال الفترة المتبقية حتى الانتخابات فإن على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التركيز على التنديد بتآكل سيادة القانون في تركيا، وكذا حرية الإعلام والحقوق المدنية.

على الأمريكيين والأوروبيين كذلك تقديم الدعم الكامل لمجموعات مدنية في تركيا خاصة تلك المشاركة في مراقبة الانتخابات. إن الفرص قليلة بالنسبة للمعارضة التركية في الانتخابات، لكن واشنطن لم يعد أمامها ما تخسره، وعليها بالتأكيد اتخاذ موقف يتفق مع المبادئ الأخلاقية.

تحليل: دعوة إردوغان المفاجئة إلى انتخابات مبكرة تقره من الهيمنة على سلطات كاسحة

وكالة رويترز : ٢١/٤/٢٠١٨

من دومينيك إيفانز وديفيد دولان: - أخذ إعلان الرئيس التركي رجب طيب إردوغان الصادم بإجراء انتخابات مبكرة في يونيو حزيران المعارضة المرتبكة في البلاد على حين غرة وجعله قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هدفه بإقامة نظام رئاسي قوي يتمتع بسلطات تنفيذية كاسحة.

وستؤدي الانتخابات أخيرا إلى تفعيل تحول تركيا من النظام البرلماني إلى الرئاسي وهو تحول تمكن إردوغان من الفوز به بفارق طفيف في استفتاء أجري قبل نحو عام.

كان الاستفتاء قد أجري، مثل الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستجرى في ٢٤ يونيو حزيران، في ظل حالة الطوارئ التي يقول حلفاء تركيا ومن بينهم الولايات المتحدة إنها تثير تساؤلات حول نزاهته.

وفاز إردوغان البارح في الحملات الانتخابية بنحو ١٢ عملية انتخابية وهيمن على الساحة السياسية التركية منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية الذي يقوده إلى السلطة باكتساح في العام ٢٠٠٢.

ولا يزال إردوغان أكثر السياسيين شعبية في البلاد، حيث يحظى بإعجاب الملايين بسبب دفاعه عن الطبقات العاملة المتدينة وقيامه ببناء مطارات ومستشفيات ومدارس خلال فترة من النمو الاقتصادي القوي.

ويبدو أن معارضي غير مستعدين لتحديه.

وتم سجن تسعة من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد أو اعتقالهم على ذمة المحاكمة، كما أن حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة لم يحدد حتى الآن مرشحا للرئاسة في حين تأسس حزب الخير وهو حزب قومي قبل بضعة أشهر فقط.

ولدى إعلانه عن الانتخابات يوم الأربعاء قال إردوغان إن تركيا بحاجة إلى التحول سريعا إلى نظام رئاسي قوي للتصدي للتحديات الاقتصادية والتعامل مع الحرب في سوريا.

ويدعم هذان العاملان قراره بإجراء الانتخابات مبكرا. ولا يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن تحافظ تركيا على معدل النمو القوي الذي حققته العام الماضي والبالغ ٧,٤ بالمئة حتى موعد الانتخابات الذي تقرر في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٩، كما أن الرئيس التركي يحظى بإشادة بسبب النجاح العسكري المبكر عبر الحدود في سوريا.

وقال سونر جاجابتاي الباحث لدى معهد واشنطن "جميع الاحتمالات تصب في صالح إردوغان. بدءا من... النمو الاقتصادي إلى حالة الطوارئ التي يستخدمها لقمع المعارضة، وصولا إلى السيطرة شبه التامة على الإعلام".

والجائزة التي سينالها المنتصر في يونيو حزيران تتمثل في سلطات لم يسبق لها مثيل تقريبا منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك على أنقاض الإمبراطورية العثمانية قبل نحو قرن من الزمان.

وقال جاجابتاي "سينتهي وجود مكتب رئيس الوزراء. سيصبح إردوغان رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس الشرطة ورئيس الجيش ورئيس الحزب الحاكم".

وأضاف "سيصبح أقوى زعيم تركي منذ أتاتورك، ومن بعض النواحي سيكون أقوى".

وانتقد مجلس أوروبا، الهيئة الحقوقية الرائدة في أوروبا، السلطات الجديدة حيث قال وقت الاستفتاء إن التغييرات تحمل مخاطر الدفع بتركيا إلى الحكم الاستبدادي.

وقال ديفيد فيليبس مدير برنامج بناء السلام والحقوق في جامعة كولومبيا "ما تحتاجه تركيا هو ديمقراطية دستورية تقدمية تشارك أفرع الحكم فيها بنشاط في تمثيل مصالح شعبها".

وأضاف "الدستور الجديد الذي يجعل من الرئيس المصدر الأساسي لكل السلطات لا يخدم هذا الغرض".

ويقول إردوغان إن تركيا تحتاج إلى قيادة قوية لتوجيه البلاد في ظل تحديات أمنية من بينها التصدي لشبكة تحملها أنقرة مسؤولية انقلاب عسكري فاشل في ٢٠١٦، والحرب في سوريا فضلا عن تهديدات المتشددین داخل تركيا.

ودافع المتحدث باسم الحكومة بكر بوزداج عن الانتقال إلى نظام الرئاسة التنفيذية وقال إن النظام الحالي القائم على المزج بين الحكم البرلماني والرئاسي يبطل حركة البلاد وإن التغيير سيمثل "بداية عهد جديد". وقال إن الانتخابات المبكرة "ستعطي الاقتصاد دفعة قوية، وتزيل الغموض وتزيد الاستثمارات".

* خيار نووي

على الرغم من النفي الحكومي المتكرر انتشرت تكهنات بشأن الدعوة لانتخابات مبكرة في تركيا منذ أشهر. لكن لم يتوقع الكثيرون أنها قد تحدث بهذه السرعة في يونيو حزيران.

ويقول آرون ستاين وهو زميل في مؤسسة (أتلانتك كاونسل) البحثية ومقرها واشنطن إن إردوغان كان لديه "قائمة من الخيارات" تشمل الالتزام بموعد نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٩ أو إجراء انتخابات في يوليو تموز أو أغسطس آب من هذا العام. وقال ستاين "في النهاية قرر اختيار الأكثر تأثيرا على القائمة أو الخيار النووي أمامه... لأنه سيكون الأكثر فاعلية بالنسبة له ليُنْتخَب".

وبعد ساعات من إعلان إردوغان عن الانتخابات وافق البرلمان على تمديد حالة الطوارئ ثلاثة أشهر إضافية تشمل الحملة الانتخابية والتصويت.

وقالت الأمم المتحدة الشهر الماضي إن السلطات التركية اعتقلت ١٦٠ ألف شخص منذ فرض حالة الطوارئ للمرة الأولى بعد محاولة انقلاب عسكري في ٢٠١٦ واتهمت أنقرة بشن اعتقالات جماعية وممارسة الفصل العنصري وانتهاكات أخرى.

وأبدت الولايات المتحدة، وهي حليف لتركيا وشريك لها في حلف شمال الأطلسي لكن علاقاتهما تضررت بشدة على مدى العام المنصرم، قلقها من الانتخابات. وقالت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية يوم الخميس في إفادة صحفية "خلال حالة الطوارئ سيكون من الصعب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بالكامل بما يتسق مع... القانون التركي وأيضا مع التزامات تركيا الدولية".

وأُسقطت عضوية ١١ نائبا في البرلمان من بين ٥٩ من نواب حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للکرد. واعتقلت السلطات تسعة منهم ويقول الحزب إن الانتخابات ستجرى والبلاد تشهد "حربا نفسية".

وقال المتحدث باسم الحزب أهيان بيلجن "ندخل الانتخابات ونحن خاضعون لحالة الطوارئ وفي مناخ تخضع فيه وسائل الإعلام للرقابة" مشيرا إلى وقت التغطية التلفزيونية الضئيل الذي أتيح لتجمعات أحزاب المعارضة قبل الاستفتاء الذي أجري العام الماضي.

وسيتقدم حزب الخير الجديد الذي تقوده وزيرة الداخلية السابقة ميرال أكشنار بمرشحين في الانتخابات البرلمانية لكن السلطات لم تفصل بعد فيما إذا كان مستوفيا لمتطلبات طرح مرشحين. وتقول أكشنار إنها ستترشح للرئاسة.

وقال حزب الشعب الجمهوري إن من غير المرجح أن يرشح زعيمه كمال كليجدار أوغلو نفسه للرئاسة لأن الحزب لديه قناعة بأن الرئيس المنتخب لا يجب أن يكون زعيما لحزب سياسي.

وانتقدت أحزاب المعارضة أيضا مراجعات تمت للقواعد التنظيمية للانتخابات تسمح بقبول أوراق الاقتراع التي لا تحمل ختما من المجلس الانتخابي المحلي ويقولون إنها خطوة تشجع على الانتهاكات الانتخابية.

وتقول الحكومة إن الناخبين سيطلب منهم كالمعتاد إثبات لهويتهم وأن الأصوات ستفوز أمام ممثلين عن الأحزاب بما يمنع التزوير. وقال إبراهيم كالمين المتحدث باسم إردوغان هذا الشهر "لا يمكنك تزويرها".

ويثق حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه إردوغان في النصر وقال إن أحدث استطلاعات الرأي تشير إلى تأييد نسبته ٥٥ بالمئة. لكن كثيرين يخشون هذه المرة من أن فوز إردوغان سيعزز استمرار حكم الرجل الواحد في تركيا.

وقال جاجابتاي "إنها أنباء سيئة لتركيا لأنه لم تعد هناك أي طريقة لخروج إردوغان بشكل مشرف... مخرجه الوحيد هو أن يظل يفوز ويفوز ويفوز في الانتخابات".

الانتخابات المبكرة بتركيا.. الدوافع والحسابات

*سعيد الحاج

التوقيت القاتل للمعارضة

مركز الجزيرة للدراسات : ٢٠١٨/٤/٢١

بعد سنة بالضبط من الاستفتاء الشعبي الذي أقر اعتماد النظام الرئاسي في تركيا، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة يوم ٢٤ يونيو/حزيران القادم، أي قبل سنة وخمسة أشهر من موعدها المقرر مسبقاً.

وجاء إعلان أردوغان بعد لقاء قصير جمعه مع زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي الذي كان قد بادى للدعوة إلى تبكير الانتخابات، باعتباره شريكاً للحزب الحاكم ضمن ما أطلق عليه اسم "تحالف الشعب".

دوافع وأسباب القرار

كانت تركيا قد اختارت تحويل نظام الحكم فيها من برلماني إلى رئاسي في تعديل دستوري أقر في أبريل/نيسان ٢٠١٧ بنسبة ٥١,٤٪، على أن تتم الانتخابات المحلية (البلدية) في مارس/آذار ٢٠١٩، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه.

فكرة الانتخابات المبكرة كانت حاضرة دائماً لدى حزب العدالة والتنمية، باعتبار أن الفترة الزمنية حتى نهاية ٢٠١٩ طويلة جداً، وهو ما يجعل البلاد عرضة لأي ضغوط أو اهتزازات تستهدف الملف الاقتصادي تحديداً.

ويرى الحزب أن الإشكال الدستوري ما زال قائماً على شكل تداخل "هجين" بين النظام البرلماني المستمر رسمياً والرئاسي المقرر دستورياً والمطبق فعلياً، مما يفرض التخلص من هذه الثنائية وتثبيت النظام الرئاسي في أسرع وقت ممكن.

دولت بهجلي -الذي فتح الباب لإعادة نقاش النظام الرئاسي ثم إقراره- كان هو نفسه الذي دعا إلى الانتخابات المبكرة قبل إقرارها، وهو ما دعا الكثيرين للاعتقاد بأن الأمر متفق عليه مع الرئيس أردوغان، خصوصاً وأن اللقاء بين الرجلين لم يدم طويلاً وخرج منه القرار الحاسم بموعد للاقتراع أقرب من الذي اقترحه الأول.

يشكل التناقض الدستوري الأرضية التي بُنيت عليها فكرة الانتخابات المبكرة، بحيث تخرج تركيا من حالة عدم وضوح الرؤية، وتحسم الأمر بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية وبدء تطبيق النظام الرئاسي، مما يسمح باستقرار الأوضاع السياسية وينعكس إيجاباً على الاقتصاد.

ولكن يبقى تبكير الانتخابات الآن -بعد نفي ذلك مراراً- قراراً سياسياً له علاقة بحسابات الريح والخسارة في المقام الأول، فعملية "عصن الزيتون" في عفرين رفعت شعبية أردوغان وحزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ.

فقد اعتبرت تلك العملية نصراً قومياً كبيراً احتفى به كافة الأتراك، وهو على ما يبدو ما راهن عليه أيضاً حزب الحركة القومية. وبهذا المعنى فإن التبكير بالانتخابات يضمن عدم تقادم الانتصار وتراجع أهميته لدى الناخب التركي، وبالتالي ضرورة استثماره على الوجه الأمثل.

يُعرف أردوغان وحزبه العدالة والتنمية باعتمادهما على استطلاعات الرأي الدقيقة، ويبدو أنها قدمت لهما نتائج مطمئنة، أو على الأقل أفضل من توقعات الموعد السابق للانتخابات المصرية المختلفة عن كل سابقتها، من حيث أهميتها وحساسيتها وما سيترتب عليها لفترة طويلة.

التوقيت القاتل للمعارضة

وفي المقابل "ثمة من يرى أن هناك خطرين حاول أردوغان تجنبهما بقراره التبكير بالانتخابات، أحدهما داخلي والآخر خارجي وبينهما علاقات وترابط" فرغم بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية مؤخراً، فإن تراجع الليرة المستمر في مقابل العملات الأجنبية أعطى إشارات موحية بما أسماه الرئيس التركي "حرباً اقتصادية لن تركع تركيا".

وهنا يكون التبكير بالانتخابات -من وجهة نظر الحزب الحاكم- عاملاً حاسماً، سينهي الفترة الانتقالية ويضع تركيا على سكة نظام سياسي جديد مستقر وقوي. وتضاف إلى ذلك مستجدات الأزمة السورية التي تشير إلى تطورات كثيرة محتملة، ولا تحمل كلها بالضرورة أخباراً سارة لتركيا فضلاً عن سوريا والسوريين.

فالضربة الثلاثية الموجهة لنظام الأسد، والقصف المتبادل بين إيران ودولة الاحتلال الإسرائيلي، واحتمالات التوتر بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، وأفكار استقدام لاعبين إضافيين إلى الشمال السوري، كلها تطورات تكتنف تعقيدات إضافية لأنقرة ووجودها على الأراضي السورية، وموقفها بين حلفاء الأمم في واشنطن وشركاء اليوم في موسكو.

وبذلك يكون أردوغان قد استبق أي تطورات سلبية محتملة، بكل ارتداداتها على الأمن والاقتصاد التركيين، بإعلان موعد الانتخابات بعد نحو شهرين فقط للتقليل -قدر الإمكان- من فرص تأثير هذه الأحداث.

إن من ناحية المبدأ فإن الانتخابات المبكرة تقدم للرئيس التركي وحزبه والحزب المتحالف معه أفضل الفرص للفوز مقارنة بإجراء الانتخابات في موعدها، وذلك باستثمار خيار متاح ديمقراطياً ودستورياً، ويقع في إطار اللعبة الانتخابية التي يبرع فيها أردوغان منذ أكثر من ١٨ عاماً، مما دفع كثيرين لتسميته "داهية الانتخابات" أو "عبقري الصناديق".

لكن التوقيت "المبكر جداً" له دلالاته المستقلة بحد ذاتها، والمتعلقة بالمعركة الانتخابية والمنافسة مع الخصوم" فمدة ٦٧ يوماً لا تبدو كافية للمعارضة بقيادة حزب الشعب الجمهوري لترتيب أوراقها.

ذلك أن المعارضة لم تنضو حتى الآن تحت تحالف أو اتفاق ما أسوة بحزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، ولا اتفقت على مرشح توافقي لمنافسة أردوغان، وستكون الفترة الزمنية ضيقة جداً عليها لاختيار مرشحيها وبرامجها الانتخابية والبدء في حملاتها الانتخابية.

وهنا خصوصية تتعلق بـ"الحزب الجيد" -بقيادة ميرال أكشنار- المنشق عن حزب الحركة القومية، الذي قد يكون أمام مشاركته في الانتخابات عائق قانوني يتعلق بتأسيسه حديثاً، أو على الأقل لن يجد الفرصة الزمنية الكافية لترتيب أوراقه، وهو مكسب خاص -في المقام الأول- بحزب الحركة القومية حليف العدالة والتنمية.

ضبابية الفرص والتوقعات

وفي المقابل“ يبدو العدالة والتنمية أكثر جهوزية من باقي الأحزاب للانتخابات، فقد أنجز الجزء الأكبر والأهم من عملية التجديد لأطره القيادية وكوادره ومؤسساته، وبدأ فعلياً - وإن لم يكن رسمياً- الحملة الانتخابية منذ أسابيع، عبر المؤتمرات والمهرجانات الحاشدة التي تقدمها الرئيس وقيادات الحزب بالمحافظات، إضافة طبعاً لحضور وجاهزية مرشحه القوي للرئاسة صاحب التاريخ والإنجازات والكاريزما: أردوغان.

في المقابل“ تعتمد المعارضة التركية سرديّة خوف العدالة والتنمية من المواجهة الانتخابية، وتراجع شعبيته المستمر وعدم قدرته على إدارة البلاد بنجاح، وبالتالي اضطراره لخيار الانتخابات المبكرة لوقف نزيف أصواته وشعبيته.

كما أن المعارضة -بقيادة حزب الشعب الجمهوري- ستركز على فكرة إجراء الانتخابات في ظل حالة الطوارئ التي جددت للمرة السابعة مؤخراً. ورغم أن ذلك لا يتعارض مع الدستور التركي“ فإنها ثغرة ستحاول المعارضة جهودها الاستفادة منها بالدرجة القصوى.

أخيراً، ثمة رهان واضح من حزب الشعب الجمهوري (الكمالي) وحزب السعادة (الإسلامي) على إمكانية ترشح الرئيس السابق عبدالله غول ليكون مرشحاً توافقياً في مواجهة أردوغان، وهو الخيار الذي لا يبدو واقعياً ولا مقبول الفرص في ظل ما سبق ذكره، إضافة إلى شخصية غل البعيدة عن المغامرة والمخاطرة.

والمغامرة تحديداً هي الوصف الأمثل لما أقدم عليه أردوغان“ فنتيجة الانتخابات ليست مجرد عملية حسابية تجمع فيها نسب الأحزاب أو المرشحين، وإنما عملية معقدة جداً تتداخل فيها عدة عوامل داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وثقافية وإعلامية ونفسية، في مرحلة حساسة من عمر الدولة التركية، وبعد استفتاء شعبي كانت له مفاجآته، وبعد ١٦ عاماً من حكم العدالة والتنمية.

ورغم القرب النسبي لموعد الانتخابات“ فإن الوقت مازال باكراً للحديث عن الفرص والتوقعات واستطلاعات الرأي، على الأقل باعتبار أن أحزاب المعارضة لم تحدد مرشحيها للرئاسة بعد، باستثناء “الحزب الجيد” الذي أعلن ترشيح رئيسه ميرال أكشنار نفسها.

بيد أنه ليس من قبيل المبالغة القول إنه من الصعب ظهور منافس جدي وقوي للرئيس الحالي، نظراً إلى كل ما سبق تفصيله. بل يبدو أردوغان قادراً على حسم المنافسة من الجولة الأولى دون الحاجة لجولة إعادة مع أقرب منافسيه، أو الفوز في الجولة الثانية في أسوأ الأحوال.

وأما الانتخابات البرلمانية فيصعب توقع نتائجها الآن حيث لم تتضح بعد البرامج الانتخابية وقوائم المرشحين لمختلف الأحزاب، فضلاً عن عدم التأكد من قدرة أحزاب المعارضة على التحالف وخوض المنافسة معاً.

لكن هذه الانتخابات البرلمانية -في كل الأحوال- تفقد في هذه المنافسة شيئاً من أهميتها لصالح الانتخابات الرئاسية، باعتبار بدء تطبيق النظام الرئاسي الذي تتراجع -في ظله- أهمية الأحزاب لصالح مؤسسة الرئاسة، وتتشكل تيارات سياسية أوسع تمثيلاً من الأحزاب.

في حاجة أردوغان إلى انتخابات مبكرة

*خورشيد دلي

العربي الجديد: ٢١/٤/٢٠١٨

لم تكن دعوة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة مفاجئة للمتابعين. ولعلها لم تأت منه أولاً، إذ سبقه إليها حليفه رئيس حزب الحركة القومية، دولت باهجلي، والذي يسجل له أنه كان الأول دوماً في الدعوة إلى مثل هذه الانتخابات مراراً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. ولا يتعلق المهم هنا بمن دعا أولاً إلى هذه الانتخابات، بل بالأسباب التي تقف وراء هذه الدعوة.

لعل في مقدمة هذه الأسباب أن أردوغان يعتقد أن العملية العسكرية في عفرين في شمال سورية زادت من شعبية حزب العدالة والتنمية في الداخل التركي، وأن المنطق يقتضي منه تحويل هذا الإنجاز العسكري إلى انتصار سياسي يصب في الداخل، ولعل هذا ما يفسر إشارته إلى جملة الظروف الخارجية وتأكيد بالقول: "إنه نتيجة للعمليات العسكرية التي نخوضها في سورية، والأحداث التاريخية التي تشهدها منطقتنا، بات من الضروري لتركيا تجاوز حالة الغموض في أسرع وقت ممكن"، مع أن الإشارة إلى حالة الغموض في الداخل لا تبدو واضحة كثيراً، إلا أنها توحى بجملة العوامل الداخلية الاقتصادية والحزبية والسياسية، فعلى صعيد الاقتصاد ثمة مخاوف تتعزز من الدخول في أزمة اقتصادية، على الرغم من النهضة الاقتصادية الكبيرة التي حققتها تركيا خلال العقد الماضي. ولعل من أهم أسباب هذه المخاوف

التراجع الكبير في سعر الليرة التركية مقابل الدولار، والنسبة الكبيرة للاستيراد مقابل التصدير، وازدياد حجم الديون الخارجية والداخلية، وهو ما يشكل قلقاً كبيراً لحزب العدالة والتنمية، وسط الخشية من أن تؤدي تداعيات ما سبق إلى التأثير على الحاضنة الشعبية لحزب العدالة والتنمية. وعلى المستوى الحزبي والتحالفات، ثمة مخاوف تتعزز لدى تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية من صعود نجم الحزب القومي الجديد (الجيد أو الخير) بزعامة ميرال أكشنار التي انشقت عن حزب الحركة القومية، وكذلك من التحالف الجديد الناشئ بين حزب الشعب الجمهوري الذي يمثل إرث أتاتورك وحزب السعادة الذي يمثل إرث مؤسس الإسلام السياسي التركي، نجم الدين أربكان.

واللافت أن هذه التحالفات بدأت تعمل بمنهجية نقدية تجاه ممارسات حكم حزب العدالة والتنمية، فيما يتعلق بالحريات والصحافة والاعتقالات في ظل حكم الطوارئ بعد الانقلاب العسكري الفاشل صيف العام ٢٠١٦. والخطورة هنا أن الجمهور الذي تعمل عليه هذه التحالفات الجديدة هو نفسه الذي يراهن عليه حزب العدالة والتنمية في زيادة شعبيته، لتحقيق فوز ساحق في الانتخابات المقبلة.

وربما وجد تحالف أردوغان - باهجلي أن أي تأخير في إجراء الانتخابات المبكرة سيصب لصالح التحالفات المعادية، ولاسيما إذا انضم حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكردي إلى هذه التحالفات الجديدة، نكايه بأردوغان ومحاولة لإخراجه من السلطة. وعليه، تأتي خطوة الانتخابات المبكرة تعبيراً عن خطوة دستورية قانونية، تدرك أهمية استثمار عامل الوقت، لكي لا تستغل المعارضة هذا العامل لصالحها، خصوصاً وأن الوقت المتبقي لإجراء الانتخابات المبكرة غير كافٍ للمعارضة في تنظيم صفوفها بشكل يشكل خطراً على تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية الراسخ. لكن الأهم بالنسبة لأردوغان يبقى العامل السياسي، إذ انه يعتقد أن حزب العدالة والتنمية بات بحاجة إلى بنية سياسية جديدة لإدارة المرحلة المقبلة، فجملة الظروف السياسية والداخلية تفرض على الحزب مثل هذه البنية الجديدة، لجهة الإدارة والقرارات والسياسات والخيارات، وهو ما يجعل صيف تركيا انتخابياً ساخناً، لا يقل سخونة عن حرارة الحروب المشتعلة في الجوار الجغرافي.

تعليق: دعوة اردوغان لانتخابات مبكرة.. هل هي "نزوة" ام "تكتيك"؟

صحيفة (الشعب) الصينية: ٢١/٤/٢٠١٨

أعلن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الخميس، اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في ٢٤ يونيو المقبل بدلا من نوفمبر ٢٠١٩. واعتبر المحللون أن هذا القرار مفاجأة للأوساط السياسية التركية على نطاق واسع. كما اندهش الخبراء الدوليين بالقرار ايضا، "هل اردوغان مستعد للانتخابات حقا؟".

هل هو اغتنام للتوقيت المناسب؟

خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تغير اردوغان من رئيس الوزراء الى رئيس دولة، خضعت تركيا لتغيرات كاسحة ايضا: ليس من بلد فقير ومهمش في الجانب الشرقي من اوروبا الى أحد اقتصادات الناشئة الرائدة في العالم فحسب، ولكن من نظام برلماني الى دولة رئاسية ايضا. وبموجب الدستور الذي تم تعديله في العام الماضي، فإن الرئيس التركي سيتمتع بسلطة أكبر و بفترة أطول وسيتم الغاء مكتب رئيس الوزراء وتقليص سلطة البرلمان. غيران هذه التغيرات ستدخل حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠١٩، بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة.

يبدو أن اردوغان غير صبوراً. قال في مؤتمر صحفي عقده الامس أن التحديات الاقتصادية والقتل في سوريا جعل من الضروري على تركيا الابتعاد عن نظامها السياسي القائم الفاسد، وأن تتحول بسرعة الى نظام رئاسي قوي يدخل حيز التنفيذ بعد الانتخابات من اجل التعامل مع كل اوجه عدم اليقين.

"هذا النبأ كان مفاجئ للغاية." قال قو تشانغ قانغ مدير مركز الدراسات التركية بجامعة شانغهاي، "أن الاسباب والحجج التي قدمها اردغان ذات معنى، وأن تركيا بحاجة الى نظام يقوده قيادة قوية لحل جميع المشاكل. لكن، رد فعلي الاول، هل اردوغان مستعد حقا للانتخابات المبكرة؟"

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن تحرك اردوغان المفاجئ يهدف الى الاستلاء على هذه اللحظة التي يشهد فيها شعبية كبيرة في البلاد، والتي تصل الى ٤٠٪، حيث يأمل في زيادة تعزيز سلطته في وقت لا تزال فيه اتجاه السياسة الدولية والمحلية في صالحه.

"يبدو أن اردغان قلق من ان التوقيت ليس لصالحه". يعتقدسون دي قانغ، نائب مدير معهد ابحاث الشرق الاوسط التابع لجامعة شانغهاي للدراسات الاجنبية، أن اقتصاد تركيا في الوقت الحالي جيد (بلغ نمو الاقتصاد لتركيا في الربع الرابع من العام الماضي الى ٧,٢٪)، وشهدت تركيا ايضا تحقيق اهداف في مكافحة الارهاب، والاستقرار السياسي الاساسي، ودخول الجيش التركي الى عفرين في سوريا يساعد على انشاء منطقة عازلة استراتيجية على الحدود مع سوريا، ما يوسع نطاق التأثير على الاخيرة.

ولكن لا يستطيع في نفس الوقت تجاهل اوجه عدم اليقين المحتملة في الساحة السياسية المحلية. أولا، مواقف حزبي المعارضة الرئيسيين تعارضه، وتبين البيانات المستمدة من الاستفتاء الدستوري الذي اجري في العام الماضي بأن المعارضة قد تظل فرض الضغط عليه.

ثانياً، لا تزال تركيا تواجه قلقاً مشتركاً مع العديد من الاقتصادات الناشئة: التضخم المزدوج الرقم. وقد بدأت تركيا دق جرس الانذار لمواجهة الخسائر الضخمة التي شهدتها روسيا ومصر وإيران. لذلك، يعتقد أنه بات من الضروري ان يسبق الوقت.

هل هناك عامل الولايات المتحدة؟

في الوقت الحاضر، ليس من السهل تأكيد ان للولايات المتحدة دور في القرار. وهل يحاول الحزبان في تركيا التخلص من التدخل الأمريكي بقوة اكبر؟ أوتطلع اردوغان الى الى الاستفادة من الفوضى التي خلقتها الولايات المتحدة في سوريا؟

اشار قوه تشانغ قانغ الى أنه لا يوجد ما ينفي دور الضربات الامريكية على سوريا في قرار اردوغان اجراء انتخابات مبكرة.

ولكن، الحظ وسوء الحظ يعتمدان على بعضهما البعض. ونتيجة ذلك، فإن العملية التي قام بها الجيش التركي في عفرين ومنبج قد مست بالتاكيد مصالح الامركيين، وربما قد يكون العمل الامريكي يتعارض مع تركيا. وفي ظل الوضع السوري المتقلب، وضعف العلاقات بين روسيا وتركيا، فإن تركيا ستقف محرجة للغاية بمجرد تدهور علاقاتها مع امريكا، ويضيع راس المال السياسي المتراكم لاردوغان. لذلك، يرى الاخير ان الوقت الحالي مناسب للفوز بدعم شعبي قوي.

هل هو تكتيك لرجل قوي؟

يعتقد بعض المحللين أن النية الاخرى من قرار اردوغان هي مفاجأة حزب الشعب الجمهوري أكبر معارض له في تركيا. حيث ذكرت رويترز أن التحضير للانتخابات خلال شهرين غير كافية لحزب الشعب الجمهوري لتحديد شخصاً لتنافس اردوغان في الانتخابات، ما يجعلهما في وضع غير موثي. وقد يتم استبعاد زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار اوغلو من الانتخابات الرئاسية في العام الماضي.

ويعتقد قوه تشانغ قانغ أنه بالنظر الى الانقسامات التي تشهدها الاحزاب السياسية الحالية وتنامي الاستقطاب الاجتماعي، بات بالحاجة الى قوة تعزز الاستقرار. ولا شك ان استعدادات المعارضة أكثر احراجاً، بالرغم من الاستعدادات غير الكافية لاردوغان. وفي هذا الصدد، فإن الانتخابات المبكرة قد تحقق عوامل إيجابية لتعطي تركيا نظاماً قيادياً قوياً، وتعزز التنمية الوطنية والاجتماعية. وأضاف قوه: "أنا متفائل بحذر ازاء التنمية في تركيا مستقبلاً."

" اردوغان من ساسة الاتراك أكثر مهارة، وبارع في استغلال الانقسامات ونقاط الضعف داخل المعارضة." ويعتقد رويترز في تعليق لها أن القرار يظهر قوة شخصية اردوغان، في حين أن التعاون مع حزب العمل الوطني تكتيك ذكي لكسب الدعم الأوسع.

أمريكا تشكك في نزاهة انتخابات تركيا.. وألمانيا ترفض الدعاية على أرضها

وكالات متعددة: ٢٢/٤/٢٠١٨

عبرت الولايات المتحدة عن مخاوفها من دعوة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في يونيو القادم نظرا لاستمرار حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ محاولة الانقلاب الفاشلة على اردوغان العام قبل الماضي. وقالت متحدثة باسم الخارجية الأمريكية إن هناك شكوكا في أن تجري الانتخابات التركية المبكرة بصورة نزيهة وشفافة، وفي أن تحصل المعارضة على فرص حقيقية متساوية لخوضها مقارنة بحزب العدالة والتنمية الحاكم.

وجاء هذا التعليق بعد أن أقر البرلمان التركي - الجمعة - المقترح الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة في ٢٤ يونيو القادم. في الوقت نفسه، كشفت صحيفة «ميليت» التركية أن حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة في تركيا سيعقد اجتماعا لمجلسه الاستشاري بعد غد - الثلاثاء - برئاسة زعيمه كمال كيلتتش دار أوغلو لتحديد اسم المرشح لرئاسة الجمهورية ولرسم استراتيجيته للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. في سياق متصل، وبعد إعلان الحكومة النمساوية عدم السماح للمسئولين الأتراك القيام بحملات دعائية في بلاده أو عقد لقاءات مع الجالية التركية بشأن الانتخابات، كشف مسئولون ألمان عن أنهم قد يتخذون إجراء مشابها برفض أن تكون الأراضي الألمانية ساحة لمعارك انتخابية.

أكبر أحزاب المعارضة في تركيا يدفع بـ ١٥ نائبا للانضمام إلى حزب «المرأة الحديدية»

لقاء سري بين زعيم المعارضة والمرأة الحديدية وحزب السعادة يسعى إلى عبدالله غول

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن: ٢٢/٤/٢٠١٨

قدم ١٥ نائبا من حزب الشعب الجمهوري الذي يقود المعارضة في تركيا استقالته من الحزب، وأعلنوا انضمامهم إلى «حزب الخير» بقيادة ميرال أكشينار، الذي يواجه عراقيل في مشاركته في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وتأتي هذه الخطوة في محاولة لمد يد العون من أكبر أحزاب المعارضة لمساعدة الحزب الجديد على المشاركة في الانتخابات المقبلة، فيما قد يعتبر تحالفا سياسيا بين الحزبين. ليصل بذلك عدد نواب «حزب الخير» ٢٠ نائبا في البرلمان بعد أن كان لديه ٥ نواب فقط، مما يؤهله لتكوين كتلة برلمانية تساعده في تجاوز العقبات القانونية التي تمنع مشاركة الحزب في الانتخابات. يأتي هذا بعد أن كشفت مصادر مطلعة عن عقد لقاء سري بين زعيم المعارضة رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو ورئيسة حزب الخير ميرال أكشنار الملقبة بـ «المرأة الحديدية». ولم يتضح بعد طبيعة التحالف الجديد بين حزب الشعوب الديموقراطية وحزب الخير، وإن كان سينحصر في دعم الحزب الجديد لخوض الانتخابات البرلمانية، أم سيشمل دعم ميرال أكشينار لخوض انتخابات الرئاسة المقبلة. لكن تبقي عقبة أخرى أما حزب أكشينار، حيث يشترط القانون التركي مرور ستة أشهر على عقد المؤتمر العام للحزب قبيل السماح له بالمشاركة في الانتخابات، وهو الشرط الغير متوفر في «حزب الخير» إذا نظرنا إلى موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة في ٢٤ من يونيو/حزيران المقبل. وكشفت مصادر مطلعة على الكواليس السياسية في تركيا عن عقد لقاء سري بين رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو ورئيسة حزب «الخير» ميرال أكشنار.

وميرال أكشينار التي تواجه عراقيل في الترشح للانتخابات الرئاسية، كانت أحد وزراء الداخلية السابقين، وبدأت مسيرتها السياسية في حزب الحركة القومية، لكنها انفصلت عنه بسبب تأييده الحزب الحاكم، وأسست مع آخرين

انفصلوا عن "الحركة القومية" حزب الخير، وتعد أكشينار الأقوى بين منافسي أردوغان في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بحسب استطلاعات رأي متعددة.

وفي الكلمة التي ألقته بمدينة مانيسا خلال الأيام الماضية أشارت أكشينار المعروفة بخطاباتها الجريئة إلى مساعي منع حزب الخير من خوض الانتخابات، مطالبة أردوغان بالتعامل بعقلانية.

وأضافت أكشينار: "لم أكن أعلم بأن أردوغان يخشاني إلى هذه الدرجة، فالسيد الذي نشأ بمنطقة قاسم باشا (بإسطنبول) يخشى ميرال أكشينار وهي عروس قاسم باشا بمدينة إزميت ويركض هاربا منها.

وشددت أكشينار على أن السلطات ستحاول منع الحزب من خوض الانتخابات مفيدة أنها شخصية بدأت مسيرتها السياسية بالحصول على مئة ألف توقيع، قائلة: "كلكم جبناء. أنا لا أخشاكم، لو كنت أخشاكم كنت أختار لنفسى مهمة أخرى. لو كنت أخشاكم ما كنت أسلك هذا الطريق وما كنت أصعد على متن هذا القطار..".

السبب وراء اختيار ٢٤ يونيو/ حزيران موعداً للانتخابات:

وتقول تقارير أن السر في اتخاذ قرار الانتخابات المبكرة وعقدها يوم ٢٤ يونيو/ حزيران تحديداً، يكمن في عرقلة حزب الخير عن إتمام الاجراءات الحزبية ومنع خوضه للانتخابات نظرا لكون الاجراءات الحزبية في الهيئة العليا للانتخابات الخاصة بالحزب الجديد لن تكتمل قبل نهاية يونيو/ حزيران.

وفي هذا الإطار ذكرت وكالة أنباء (إخلاص) التركية أن الغموض لا يزال يهيمن على موقف حزب الخير من خوض الانتخابات مشيرة إلى مباشرة حزب الخير الاجراءات اللازمة لخوض الانتخابات غير أن حزب الحركة القومية يعمل على عرقلته.

ونقلت الوكالة عن مسؤولين في الهيئة العليا للانتخابات قولهم إن حزب الخير قد لا يشارك في الانتخابات في حال عدم إجراء أية تعديلات قانونية تسقط شرط مرور ٦ أشهر على عقد المؤتمر العام للحزب قبل معد الانتخابات.

لقاء سري بين زعيم المعارضة والمرأة الحديدية وحزب السعادة يسعى إلى عبد الله جول

إلى ذلك كشفت مصادر مطلعة على الكواليس السياسية في تركيا عن عقد لقاء سري بين رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار وأوغلو ورئيسة حزب "الخير" ميرال أكشينار، بينما يخطط رئيس حزب السعادة تيميل كرم الله أوغلو للقاء الرئيس السابق عبد الله جول عقب لقاء مع زعيم المعارضة كيليتشدار أوغلو.

وحسب تقرير جريدة "جمهورية" التركية، فإن لقاء كيليتشدار أوغلو مع ميرال أكشينار الملقبة بـ "المرأة الحديدية" تناول اختيار مرشح مشترك لخوض الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية المقبلة أمام تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية، الذي أطلق عليه اسم "تحالف الجمهور".

ويشير مطلعون إلى أن إعلان "المرأة الحديدية" ميرال أكشينار نيتها الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية بشكل مبكر يقلل من احتمالات الدخول في تحالف مع حزب الشعب الجمهوري، وذكر أعضاء في "الشعب الجمهوري" أن وفدا من الحزب سيعقد لقاءً مع أكشينار خلال اليوم.

ومن المقرر أن يعقد رئيس حزب السعادة تيميل كرم الله أوغلو أولى لقاءاته مع كيليتشدار أوغلو، ورئيس حزب الدعوة الحرة زكريا يابيجي أوغلو غداً الإثنين، على أن يلتقي مع أكشينار خلال يوم الثلاثاء.

وكشفت جريدة (جمهورية) التركية أن كرم الله أوغلو اجتمع باللجنة العليا لحزبه لوضع اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق التي سيتبعها في الفترة المقبلة قبل عقد لقاءات مع رموز المعارضة.

وحسب الادعاءات فإن رئيس حزب السعادة المعارض سيتوجه إلى إسطنبول للقاء رئيس الجمهورية السابق عبد الله جول، الذي انتشرت ادعاءات خلال الفترة الأخيرة حول ترشحه في الانتخابات الرئاسية ضد أردوغان.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أريك المشهد السياسي في تركيا، بإعلانه يوم الأربعاء الماضي، أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى في ٢٤ يونيو / حزيران المقبل، بدلاً من ٢٠١٩.

هل يخشى أردوغان منافسة "المرأة الحديدية" في الانتخابات المقبلة؟

مع الإعلان في تركيا عن عقد انتخابات مبكرة في ٢٤ يونيو/ حزيران المقبل يلوح في الأفق إلى الآن منافسون لأردوغان الذي اتخذ قرار الانتخابات المبكرة بناء على رغبة حليفه السياسي زعيم حزب الحركة القومية دولت باهتشيلى.

وبحسب رأي الشارع بات أكبر منافسين لأردوغان في الانتخابات المقبلة حتى الآن، رئيس حزب الوطن دوغو برينشيك، ورئيسة حزب الخير ميرال أكشينار الملقبة بـ"المرأة الحديدية".

وفي السياق ذاته كان نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري أوزتورك يلماز أحدث المعلنين عن ترشحهم للانتخابات الرئاسية.

وقال يلماز أمس إنه أبلغ رئيس الحزب كمال كليجيدار أوغلو في حال عدم رغبته في الترشح للرئاسة، فإنه مستعد لخوض المنافسة في حال إسناد أجهزة الحزب المعنية هذه المهمة له.

ومن المنتظر أن تشهد الأيام القليلة المقبلة كشف حزب الشعب الجمهوري عن مرشحه الرسمي للانتخابات الرئاسية.

وميرال أكشينار التي تواجه عراقيل في الترشح للانتخابات الرئاسية، كانت أحد وزراء الداخلية السابقين، وبدأت مسيرتها السياسية في حزب الحركة القومية، لكنها انفصلت عنه بسبب تأيده الحزب الحاكم، وأسست مع آخرين انفصلوا عن "الحركة القومية" حزب الخير، وتعد أكشينار الأقوى بين منافسي أردوغان في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بحسب استطلاعات رأي متعددة.

وفي الكلمة التي ألقته بمدينة مانيسا خلال الأيام الماضية أشارت أكشينار المعروفة بخطاباتها الجريئة إلى مساعي منع حزب الخير من خوض الانتخابات، مطالبة أردوغان بالتعامل بعقلانية.

وأضافت أكشينار: "لم أكن أعلم بأن أردوغان يخشاني إلى هذه الدرجة، فالسيد الذي نشأ بمنطقة قاسم باشا (بإسطنبول) يخشى ميرال أكشينار وهي عروس قاسم باشا بمدينة إزميت ويركض هاربا منها.

وشددت أكشينار على أن السلطات ستحاول منع الحزب من خوض الانتخابات مفيدة أنها شخصية بدأت مسيرتها السياسية بالحصول على مئة ألف توقيع، قائلة: "كلكم جبناء. أنا لا أخشاكم، لو كنت أخشاكم كنت أختار لنفسى مهمة أخرى. لو كنت أخشاكم ما كنت أسلك هذا الطريق وما كنت أصعد على متن هذا القطار..".

السبب وراء اختيار ٢٤ يونيو/ حزيران موعداً للانتخابات:

وتقول تقارير أن السر في اتخاذ قرار الانتخابات المبكرة وعقدها يوم ٢٤ يونيو/ حزيران تحديداً، يكمن في عرقلة حزب الخير عن إتمام الاجراءات الحزبية ومنع خوضه للانتخابات نظرا لكون الاجراءات الحزبية في الهيئة العليا للانتخابات الخاصة بالحزب الجديد لن تكتمل قبل نهاية يونيو/ حزيران.

وفي هذا الإطار ذكرت وكالة أنباء (إخلاص) التركية أن الغموض لا يزال يهيمن على موقف حزب الخير من خوض الانتخابات مشيرة إلى مباشرة حزب الخير الاجراءات اللازمة لخوض الانتخابات غير أن حزب الحركة القومية يعمل على عرقلته.

ونقلت الوكالة عن مسؤولين في الهيئة العليا للانتخابات قولهم إن حزب الخير قد لا يشارك في الانتخابات في حال عدم إجراء أية تعديلات قانونية تسقط شرط إكمالها مؤتمرات البلديات بنسبة كافية قبل ستة أشهر على الانتخابات.

مجلس الشيوخ الأمريكي يوجه رسالة إلى أردوغان!

وكالات متعددة: ٢٢/٤/٢٠١٨

وجه مجلس الشيوخ الأمريكي رسالة موقعة من ٦٦ عضواً تدعو الرئيس التركي للإفراج عن القس الأمريكي أندرو برانسون الذي يحاكم بتهمة معاونة مدبري انقلاب ٢٠١٦ في تركيا، كما لوح عضوان باحتمالية فرض عقوبات على مسؤولين أترك ردأ على استمرار اعتقال "برانسون".

وتقول الرسالة إن "مجلس الشيوخ الأمريكي يدعم تعزيز العلاقات بين السلطات في الولايات المتحدة وتركيا، لكنه يشعر بقلق عميق أن الحكومة التركية تجاوزت الإجراءات الشرعية في تعاملها مع مدبري الانقلاب الفاشل ما أدى إلى تقويض سلطة القانون في تركيا".

وقالت السناتور الديموقراطية جين شاهين ونظيرها الجمهوري جيمس لانفورد وهما عضوان في لجنة المخصصات المالية في مجلس الشيوخ، في بيان مشترك إنهما سيدفعان من أجل فرض عقوبات على مسؤولين أترك في مشروع قانون موازنة مرتقب ردا على حبس برانسون.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعلن عن دعمه للقس أندرو برانسون الذي تصر تركيا على علاقتة بتدبير الانقلاب العسكري الفاشل، مشيراً إلى أنه يتعرض إلى "الاضهاد".

وغرد ترامب على تويتر يوم الأربعاء الماضي: "قائلاً: "القس أندرو برانسون، رجل رائع ومهذب وزعيم مسيحي في الولايات المتحدة، يحاكم ويتعرض للاضطهاد في تركيا دون سبب". وأضاف "أمل أن يسمح له بالعودة إلى أسرته الجميلة التي ينتمي إليها".

وكانت محكمة تركية قررت الاثنين الماضي، استمرار حبس القس الأمريكي أندرو برانسون، ومن المقرر أن تعقد الجلسة المقبلة في السابع من أيار/مايو.

وتتهم السلطات التركية القس أندرو برانسون، الذي يعيش في تركيا منذ ٢٣ عاماً، بمساعدة حركة الخدمة وحزب العمال الكردستاني، وكلاهما محظور في تركيا، في تدبير انقلاب عام ٢٠١٦ ضد الرئيس رجب طيب أردوغان، بينما تنفي "الخدمة" هذه الاتهامات وتقول أنها بدون أدلة.

وقال القس الأمريكي أمام محكمة محلية في بلدة أليا شمال مدينة إزمير غرب تركيا "لم أفعل مطلقاً شيئاً ضد تركيا. أحب تركيا. أصلي من أجلها منذ ٢٥ عاماً. أريد أن تظهر الحقيقة" بحسب وكالة (رويترز).

وأضاف برانسون متحدثاً باللغة التركية "أرفض الاتهامات الواردة في لائحة الاتهام. لم أكن ضالماً قط في أنشطة غير قانونية".

ودعت الولايات المتحدة من قبل إلى إطلاق سراح برانسون فيما عرض الرئيس رجب طيب أردوغان العام الماضي مبادلة القس الأمريكي بالمفكر الإسلامي التركي المقيم في بنسلفانيا فتح الله كولن الذي طلبت أنقرة مرارا واشنطن بتسليمه بينما ردت السلطات الأمريكية بأنه لم تحصل على أي أدلة واضحة تدينه.

تأزم العلاقة بين أنقرة وواشنطن

على صعيد آخر، كشفت مصادر إعلامية تركية قيام البنك المركزي التركي بسحب كامل احتياطياته من الذهب، التي كان يودعها في الولايات المتحدة، العام الماضي، وذلك بعد تأزم العلاقة بين أنقرة وواشنطن. وذكرت وسائل الإعلام أن تركيا كانت تحتفظ بنحو ٢٨،٧ طن من المعدن الأصفر النفيس في الولايات المتحدة، وجرت إعادة جزء منه إلى تركيا، فيما تم إيداع الباقي في أوروبا، وتحديدًا في بنك إنجلترا وبنك التسويات الدولية في سويسرا.

لماذا دعا أردوغان إلى انتخابات مبكرة؟

مجلة "ذا إيكونوميست" البريطانية: ٢٢/٤/٢٠١٨

لفتت مجلة "ذا إيكونوميست" البريطانية إلى أن قرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إجراء انتخابات مبكرة لم يكن مفاجئاً، إذ كان التساؤل الأبرز الذي يدور في أذهان العديد من الأتراك منذ مطلع هذا العام يتعلق بتوقيت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة.

وفي الثامن عشر من أبريل (نيسان) الجاري، أعلن الزعيم التركي إجراء انتخابات مبكرة في ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل، أي قبل ثمانية عشر شهراً من الموعد المحدد سلفاً للانتخابات، وهو توقيت مبكر جداً لتوقعات الجميع تقريباً في هذا الصدد. وتساءلت المجلة البريطانية: "ثرى ما الذي يأمل أردوغان في تحقيقه من دفع الأتراك إلى صناديق الاقتراع للمرة السادسة خلال أربع سنوات وبموجب قانون الطوارئ للمرة الثانية؟".

تراجع الاقتصاد التركي

وتشير "ذا إيكونوميست" إلى أنه على الرغم من تسجيل الاقتصاد التركي لمعدل نمو مثير للاعجاب في العام الماضي بلغ ٧,٤٪، بسبب طفرة في الائتمان وسلسلة إجراءات التحفيز، فإن الاقتصاد التركي في تراجع مستمر، إذ تجاوز التضخم نسبة ١٠٪ لأكثر من عام، وفي غضون شهر واحد دخلت اثنتان من أكبر التكتلات الاقتصادية في البلاد في محادثات لإعادة هيكلة ديون تصل إلى تسعة مليارات دولار. وعلاوة على ذلك فقدت الليرة التركية أكثر من نصف قيمتها مقابل الدولار منذ عام ٢٠١٣، وهي لا تزال تتدهور إلى مستويات منخفضة كل يوم تقريباً منذ أواخر شهر مارس (آذار) الماضي.

ولكن بعد الأنباء المفاجئة عن الانتخابات المبكرة، انتعشت العملة التركية، ويعني ذلك، بحسب "ذا إيكونوميست"، أن المستثمرين لديهم توقعات بتحقيق أردوغان وحزبه العدالة والتنمية الفوز في الانتخابات وخفض الإنفاق التحفيزي، كما يبدو واضحاً أن أردوغان يدرك جيداً أن التباطؤ الحاد للاقتصاد التركي بات وشيكاً، وإجراء التصويت المبكر يمنحه فرصة أفضل لتحقيق الفوز.

استفتاء مثير للجدل

وتوضح المجلة البريطانية أن انتخابات يونيو (حزيران) ستشهد أول تصويت رئاسي وبرلماني في اليوم نفسه، وهو التغيير الذي كان جزءاً من رزمة التعديلات الدستورية التي منحت أردوغان سلطات جديدة بموجب فوزه بفارق ضئيل في الاستفتاء العام المثير للجدل خلال عام ٢٠١٧.

ومن جديد يعود أردوغان إلى سياق الانتخابات، ولكنه في هذه المرة يتمتع بمزايا تجعله يتفوق على منافسيه وخاصة لأن المعارضة ليس أمامها سوى شهرين تقريباً للقيام بحملات انتخابية. ولم يحدد الحزب العلماني الرئيسي حتى الآن مرشحاً موثقاً به لمنافسة أردوغان. أما زعماء الحزب الكردي الرئيسي فقد تم الزج بهم إلى السجن بتهمة ملفقة تتعلق بالإرهاب، وثمة تكنهات بأن الحزب القومي الذي تأسس حديثاً لن يُسمح له بالترشح للبرلمان، وحتى الآن يُعد قائد هذا الحزب، وهو وزير داخلية سابق، السياسي البارز الوحيد الذي يتحدى أردوغان رسمياً في انتخابات الرئاسة.

ديكتاتورية أردوغان

وتختتم "ذا إيكونوميست" بأنه من غير المحتمل أن تشهد تركيا انتخابات نزيهة" إذ يملك أردوغان السيطرة الكاملة على كل وسائل الإعلام تقريباً، بما في ذلك الصحف، كما يوجد أكثر من ١٠٠ صحفي داخل السجون التركية، وفي ظل حالة الطوارئ السارية منذ شهر يوليو (تموز) ٢٠١٦ يمارس أردوغان سلطات ديكتاتورية؟ وفي غضون ساعات قليلة من إعلانه عن الانتخابات المبكرة، وافق نوابه على تمديد قانون الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

قرار الانتخابات أنفذ تركيا وسيناريواتهم احترقت بأيديهم

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة "يني شفق" الموالية لاردوغان: ٢٢/٤/٢٠١٨

كانت تركيا مضطرة لاتخاذ قرار تبكير الانتخابات، كان عليها اختيار أقرب تاريخ ممكن لإخراج مسألة الانتخابات من أجندتها في أقرب فرصة. كانت مجبرة على الابتعاد عن خطر الانهماك في قضايا السياسة الداخلية والانتقال بشكل عاجل إلى النظام الجديد وعدم التأخر في ذلك والحيلولة دون تشكل أي فراغ في الداخل.

كان على تركيا إغلاق ثغرات العمليات الداخلية والخارجية والتخلص من كل حالات الغموض وتعزيز قدرات السلطة المركزية للدولة وحماية الدينامية المجتمعية وقطع الطريق أمام "التدخلات الدولية" الجديدة تحت مسمى "المعارضة". كان عليها رفع قدرتها على اتخاذ قرارات "استثنائية" في ظل التطورات "الاستثنائية".

إنها حالة طوارئ عالمية، لقد رصدت تركيا الخطر

ليس هناك أدنى صلة بين تبكير انتخابات عام ٢٠١٩ إلى تاريخ ٢٤ يونيو/حزيران المقبل وبين مخاوف السياسة الداخلية والنتائج المحتملة للانتخابات. فهذا القرار قد اتخذ بالكامل وفق مسائل الأمن القومي" إذ إن هذا القرار سيرسم ملامح المستقبل السياسي في تركيا مع الأخذ بالاعتبار المخططات شديدة الخطورة، وذلك بشكل ذكي للغاية وفي إطار إحساس عال من المسؤولية.

يواجه شعبنا وبلدنا ودولتنا تهديدات كبيرة للغاية. فهناك عواصف شديدة لا تنتظر تركيا فحسب، بل والعالم الذي بالفعل دخل فترة حالة من حالات الطوارئ. فنحن أمام موجة هادمة آخذة في النمو تتجه نحو كل ربع من ربوع العالم من الولايات المتحدة إلى أوروبا ومن روسيا إلى الصين وكل شبر من الشرق الأوسط، ولا يمكن التنبؤ بمكان انتهاء هذه الموجة.

تحولت منطقتنا إلى جبهة قتال وربما تندلع حرب في البحر المتوسط

تستعد كل الدول تقريبا لمواجهة هذا الخطر، وتلوح بإجراء الانتخابات في أقرب فرصة، وتجهز نفسها لتكون مستعدة لأي تطور. ولهذا السبب نرى العديد من الدول تعجل بإجراء الانتخابات، ونشاهد العديد من الدول تركز على مواضيع الأمن القومي أكثر من قضايا السياسة الداخلية وتتجه نحو الدفاع وتبحث عن طريق للخروج من العاصفة التي تقترب بأقل الخسائر الممكنة.

لقد انتشرت الحروب في كل ركن من أركان منطقتنا، وتحول محيط تركيا بالكامل إلى جبهات قتال. هذا فضلا عن أن جميع هذه الأزمات ليست محلية، بل هي ذات طابع دولي. نحن أمام صراع بين القوى الكبرى، ولقد أصبحنا جميعا ندرك أن هذا الصراع ربما يسفر عن تقسيم بعض الدول وأن هناك مخططات بهذا بالفعل.

نحن في خضم المعركة في سوريا، ونسعى لمنع الهجمات الشاملة التي تستهدف تركيا. كما أن هناك سيناريوات جرت تركيا لحرب عبر بحر إيجه، من خلال إثارة "حادث غير مقصود". وجميع السيناريوات لا تؤدي إلى الاشتباك. إن شرق البحر المتوسط على صفيح ساخن، وربما يتحول إلى كرة من اللهب بسبب سوريا ولبنان ومسائل الغاز الطبيعي وكذلك تصفية الحسابات بين القوى المركزية.

هذه ليست انتخابات، إنها مسألة وجود

كانت محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو/تموز هجوما صريحا خططوا له لتمزيق تركيا. ولا شك أن لديهم المزيد من المخططات وأنهم لم ييأسوا. سيستهدفون الاقتصاد من خلال منفاذ "العمليات الداخلية"، وسيضربون من ناحية الجنوب والغرب بسيناريوات شبيهة بما حدث ليلة ١٥ يوليو/تموز. ستقاوم تركيا وهم سيضربون، سنصمد وهم سيواصلون. إن ما يحدث هو كفاح مائة عام لأننا داخل جبهة "المقاومة الشرسة".

إن صدور قرار إجراء الانتخابات يوم ٢٤ يونيو/حزيران إنما هو مسألة أمن قومي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ليس لها علاقة بالانتخابات ونتائجها ومخاوف السياسة الداخلية. فهذه الانتخابات ليست قاصرة على إطارها الديمقراطي فقط، بل هي ذات علاقة بكيان دولة وشعب وصعود وصمود على مدار القرن الحادي والعشرين ومواصلة الارتقاء والتحول إلى الدور الذي يكتب التاريخ، فهي انتخابات مرتبطة بتفعيل الجينات السياسية التي يرجع تاريخها إلى مئات السنين.

سنختار اختياراً حاسماً في مواجهة محاولات انقلابية جديدة و"أصحاب الخرائط السرية"

سننخذ يوم ٢٤ يونيو/حزيران واحداً من أكثر القرارات الحاسمة في التاريخ. لقد أصبحنا منتبهين للعواصف التي تقترب منا الواحدة تلو الأخرى، وتكاتفنا من أجل حماية كياننا، ولن نتراجع أبداً. سنتظل أقدامنا ثابتة، ولن ترتجف ركبنا، ولن تترنح. نعلم جميعاً كيف أن هذه الانتخابات وقراراتها يشكل خط مقاومة متين.

ينبغي لوطننا تركيا أن ينتقل إلى النظام الجديد، أن يستجمع قواه ويكون مستعداً، أن يسرع آليات قراراته، أن يصبح قادراً على اتخاذ قرارات استثنائية، أن يتخلص من العقبات التي يشلها الأوساط والأشخاص الذين يقفون في طريق تقدمه. يجب على تركيا التحرك للتصدي لخianات شركاء التدخلات الدولية في الداخل وضد من ينتظرون موجة جديدة من موجات ١٥ يوليو/تموز ومن يتلهفون للحصول على مناقصات في هذا المجال، ضد "أصحاب الخرائط السرية" ومن يستهدفون العقل الوطني للدولة والساعين للتضحية ببلدنا في سبيل سيناريوهات متعددة الجبهات.

تحرك العقل السياسي ذو الألف عام

ذلك أن هذه الدولة فعلت فقط العقل الذي يمثل إرادتها السياسية التي تصنع التاريخ في هذه المنطقة منذ ألف عام، وأنها رصدت التهديدات وانتبهت للمخاطر وقررت ماذا عليها أن تفعل. ومن الآن فصاعداً لم يعد هناك أدنى أهمية للحسابات السياسية الداخلية. فجميع الحسابات السياسية الداخلية الساعية لتضليل هذا العقل هي حسابات غير مشروعة. لقد نفذوا السيناريو الأصلي يوم ٧ يونيو/حزيران عندما كانوا سيحرمون حزب العدالة والتنمية من الانفرد بالسلطة وسيجبرونه على تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري ليأسروه كرهينة من خلال الشراكة في هذا الائتلاف ويجعلوه عاجزاً عن الحركة واتخاذ القرارات.

لو لم يكن زعيم حزب الحركة القومية دولت باهجلي قد تصدى لجميع السيناريوهات التي كانت مطروحة مساء ٧ يونيو/حزيران ولم يكن الرئيس أردوغان قد اتخذ قراراً بإجراء الانتخابات يوم ١ نوفمبر/تشرين الثاني "لكن زماننا نعيش اليوم في دولة مرهونة وممزقة وربما مقسمة، وربما كانت عشرات التنظيمات الإرهابية ستصول وتجول في شوارعنا، ولكننا انجرفنا نحو هاوية حرب أهلية.

لقد انفجرت جميع السيناريوهات الخبيثة "أمس" بين أيديهم

وبالرغم من تلك النجاحات فشلت الحيلولة دون وقوع محاولة الانقلاب الفاشلة يوم ١٥ يوليو/تموز، فنفذوها (منظمة غولن)... ولو كانوا نجحوا في ذلك لكانت شوارعنا اليوم قد تحولت إلى بحيرة من الدماء وإلى نموذج جديد من سوريا. لقد غير شعبنا مجرى تاريخ تركيا والعالم بأسره في تلك الليلة. عقب ذلك بدأوا ضربنا من الجنوب، وهو ما أفضلهنا بفضل عملية غصن الزيتون في عفرين. لكنهم الآن يحاولون جر تركيا إلى الحرب في بحر إيجه وشرق المتوسط. إن الخطر عظيم، وهو مرتبط بكيان هذه الدولة ومستقبلها وليس السياسة الداخلية. وجزء كبير ممن لا يهتمون لهذا الخطر يكذب ويضلل عقول شعبنا، فلا تعتدوا بكلامهم.

لقد أصابت الصدمة هؤلاء عندما صدر قرار تبكير الانتخابات عقب لقاء الرئيس أردوغان بزعيم حزب الحركة القومي باهجلي "أمس" إذ انفجرت بين أيديهم جميع السيناريوهات التدخل التي كانوا قد وضعوها لعام ٢٠١٩. ولهذا ستكون جميع عملياتهم المستقبلية عاجلة، لكنهم سيفشلون فيها كذلك.

لقد أنقذ مستقبل بلدنا: هذه الانتخابات ليس انتخابات وحسب

ينبغي لشعبنا أن يعلم أننا نمرّ بمرحلة حساسة بقدر حرب الاستقلال، فالعالم يشهد صراعاً دولياً واسع النطاق بالضبط كما كان الحرب إبان الحرب العالمية الأولى، كما تزداد وطأة الهجمات ضد بلدنا من كل جبهة. إن هذه الانتخابات ليست انتخابات وحسب، بل هي قرار بشأن مستقبل تركيا.

يتحمل الجميع مسؤولية الانضمام إلى محور الوطن. اتخذوا موقفاً من الأشخاص والأوساط والكيانات التي تتحالف مع التنظيمات الإرهابية ومن يتدخلون في شؤون بلدنا. وعلينا ألا ننسى أنه ليس أمامنا خيار سوى الوقوف وراء وطننا في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم. لم يعد أمامنا خيار سوى الانضمام إلى محور الوطن أو إلى السيناريوهات الدولية. وإننا سنواصل السير بخطى ثابتة في أوائل الصفوف الأمامية لهذا الكفاح، وندعو الجميع للانضمام إلينا.

لقد صدر بالأمس قرار تاريخي وتحرك عقلنا السياسي العميق، وربما يكون مستقبل تركيا قد أنقذ، فاعلموا هذا يرحمكم

الله..

٥٥٠ مليون بطاقة اقتراع من أجل ٥٦ مليون ناخب.. لماذا؟ رسمياً.. هذه الأحزاب فقط ستخوض الانتخابات

موقع زمان عربي- جماعة غولن: ٢٣/٤/٢٠١٨

تستعد تركيا للتوجه إلى صناديق الاقتراع من أجل الانتخابات المبكرة التي ستعقد في ٢٤ يونيو/ حزيران هذا العام. وبجانب الأحزاب السياسية بدأت منظمات المجتمع المدني أيضاً بالاستعداد للانتخابات، حيث أعلنت نقابة المحامين بأنقرة أنها جاهزة لمراقبة الانتخابات التي ستتم في ظل حالة الطوارئ. من جانبه أفاد رئيس نقابة المحامين بأنقرة هاكان جاندوران أنهم سيراقبون مزار الاقتراع في المدارس التي ستجرى فيها الانتخابات عبر ١٠٩ ألف محامي، وفي حديثه مع موقع (دويتشه فيله) باللغة التركية زعم جاندوران "طبع السلطات التركية ٥٥٠ مليون ورقة اقتراع من أجل الانتخابات المقبلة". وتساءل جاندوران عن سبب طبع ٥٥٠ مليون ورقة اقتراع في بلد يشارك فيه ٥٦ مليون نسمة من إجمالي تعداده السكاني البالغ ٨٠ مليون نسمة، قائلاً: "هذا أمر مرعب. يمكن طباعة أوراق اقتراع أكثر بسبب الأخطاء أو نحوه. أنا أتفهم طباعة ١٣٠-١٢٠ مليون ورقة اقتراع كإجراء احترازي لكن طباعة ٥٥٠ مليون ورقة اقتراع أمر لا يمكن تفهمه" حسب زعمه. هذا وأوضح جاندوران أن السلطات التركية تطبع أوراق اقتراع بما يعادل تعداد سكان قارة أوروبا بأكملها مفيداً أن الأمر يندرج بشكوك حول مسار العملية الانتخابية. يُذكر أنه خلال الاستفتاء الدستوري الذي شهدته تركيا العام الماضي تم احتساب أوراق اقتراع لا تحمل أختاماً على الرغم من معارضة الأمر للدستور مما جعل المعارضة تشكك في نتائج الاستفتاء. وكان أردوغان أربك المشهد السياسي في تركيا، بإعلانه يوم الأربعاء الماضي، أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى في ٢٤ يونيو / حزيران المقبل، بدلاً من ٢٠١٩.

هذه الأحزاب ستخوض الانتخابات

أصدرت اللجنة العليا للانتخابات التركية قراراً بشأن الأحزاب المسموح لها قانوناً خوض الانتخابات المرتقبة في ٢٤ يونيو/ حزيران المقبل. وقررت اللجنة مشاركة كل من حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم) وحزب الحركة القومية وحزب تركيا المستقلة وحزب الاتحاد الكبير وحزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطية (الحزب الكردي) وحزب السعادة وحزب الوطن وأخيراً حزب الخير (أحدث الأحزاب في تركيا). ويأتي ضم حزب الخير لقائمة الأحزاب المشاركة في الانتخابات المبكرة في تركيا، في اللحظات الأخيرة، عقب إعلان حزب الشعب الجمهوري المعارض التحالف مع حزب الخير وانضمام ١٥ نائباً من حزب الشعب الجمهوري إلى حزب الخير. ليصل بذلك عدد نواب "حزب الخير" إلى ٢٠ نائباً في البرلمان بعد أن كان لديه ٥ نواب فقط، مما يؤهله لتكوين كتلة برلمانية ويساعده في تجاوز عقبات المشاركة في الانتخابات. ولم يتضح بعد طبيعة التحالف الجديد بين حزب الشعوب الديمقراطية وحزب الخير، وإن كان سينحصر في دعم الحزب الجديد لخوض الانتخابات البرلمانية، أم سيشمل دعم ميرال أكشينار الملقبة بـ "المرأة الحديدية" لخوض انتخابات الرئاسة المقبلة. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أربك المشهد السياسي في تركيا، بإعلانه يوم الأربعاء الماضي، أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى في ٢٤ يونيو / حزيران المقبل، بدلاً من ٢٠١٩.

انتخابات برلمانية ورئاسية تركية مبكرة: الدوافع والتحديات

مركز الجزيرة للدراسات: ٢٣/٤/٢٠١٨

مقدمة

متحدثاً لمجموعة حزبه البرلمانية صباح يوم ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٨، في العاصمة أنقرة، قال رئيس حزب الحركة القومية، دولت باخجلي، إن تركيا لا تستطيع الانتظار حتى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ لعقد الانتخابات المقرر أن تنقل البلاد إلى النظام الرئاسي. بدلاً من ذلك، دعا باخجلي إلى أن تعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بصورة مبكرة، في ٢٩ أغسطس/آب ٢٠١٨. امتنع الرئيس رجب طيب أردوغان عن التعليق على اقتراح باخجلي حتى يستمع إليه في اللقاء الذي كان قُدر مسبقاً في اليوم التالي، ١٨ أبريل/نيسان. بعد ساعات قليلة من لقاء الرجلين، خرج أردوغان ليعلن موافقته على عقد انتخابات مبكرة في ٢٤ يونيو/حزيران، أي بعد ٦٥ يوماً فقط. أية دوافع تقف خلف دعوة باخجلي لعقد انتخابات مبكرة، ولماذا وجد المقترح استجابة من أردوغان هذه المرة، علماً وأن دعوة مشابهة كانت قد صدرت عن رئيس حزب الحركة القومية في يناير/كانون الأول ٢٠١٨؟ إلى أي درجة يمكن القول بأن الرئيس التركي، وحزب العدالة والتنمية، على ثقة من النصر؟ وما التحديات التي تواجه أردوغان في الفوز بالرئاسة، وتواجه سعي العدالة والتنمية إلى تحقيق أغلبية برلمانية مريحة كتلك التي يتمتع بها في البرلمان الحالي؟

دوافع ليست متطابقة تماماً

يخوض حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية الانتخابات في تحالف انتخابي رسمي، بعد أن أقر البرلمان التركي إمكانية عقد التحالفات الحزبية الانتخابية. بدأ التقارب بين الحزبين منذ ما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦، وتعزز بتصويت الحركة القومية لصالح الاستفتاء على التعديلات الدستورية، التي اقترحها العدالة والتنمية، في أبريل/نيسان ٢٠١٧. ويقدر الحزبان أن التحالف الانتخابي يفيد كلاً منهما، وإن بصورة مختلفة إلى هذا الحد أو ذلك.

ثمة انشقاق وقع في حزب الحركة القومية في العام ٢٠١٧ أدى إلى تشكيل الحزب الجيد (The IYI Party)، بقيادة ميرال أكشنر، التي كانت تعتبر من كبار قادة حزب الحركة القومية. وقد رافق أكشنر في تشكيل الحزب الجديد عدد من كوادر وقادة حزب الحركة القومية ونوابه البرلمانيين. أضعف هذا الانشقاق حزب الحركة القومية بلا شك، وأثار أسئلة حول ما إن كان سيستطيع تجاوز حاجز العشرة بالمئة من الأصوات، الضروري لتمثيل أي حزب في البرلمان. ولذا، فإن التحالف مع العدالة والتنمية يضمن لحزب الحركة القومية العودة للبرلمان، بعدد ما من المقاعد، بغض النظر عن نسبة الأصوات التي سيحققها في الانتخابات.

من جهة أخرى، يعمل الرئيس أردوغان على الفوز بفترة رئاسية جديدة، وممارسة صلاحياته في ظل النظام الرئاسي للحكم، من الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية، تماماً كما نجح في ذلك في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية. لتحقيق هدف الفوز بأكثر من خمسين بالمئة من الأصوات في جولة الرئاسيات الأولى، يعتقد أردوغان أن من الضروري الحصول على تأييد القطاع الأكبر من الصوت القومي. بدون ذلك، يخشى الرئيس من أن يثير ذهاب الانتخابات الرئاسية إلى جولة ثانية أسئلة حول ما إن كان ثمة تراجع في شعبيته، وما إن كانت سلطته بالتالي أصبحت أضعف. التحالف، على الأقل كما يراه أردوغان وباخجلي، يخدم مصالح الطرفين ويسهم في تحقيق أهدافهما في هذه المرحلة.

ولكن باخجلي، حتى بعد التحالف مع العدالة والتنمية، لا يزال يأمل في أن يحافظ حزبه على مستوى الدعم الشعبي الذي حققه في الانتخابات البرلمانية السابقة. وليس ثمة شك أن الحزب الجيد هو مصدر مخاوف باخجلي الرئيس، إذ يكشف برنامج الحزب الجيد وبنيته القيادية عن محاولة لمنافسة حزب الحركة القومية على قاعدته

الشعبية، ذات التوجه القومي المحافظ والعلماني. ولكن قانون الانتخابات التركي لا يسمح لحزب ما بخوض الانتخابات إن لم يكن له فروع نشطة في نصف عدد ولايات البلاد. وليس من الواضح بعد إن كانت فروع الحزب الجيد غطت بالفعل نصف الولايات أو لا. ولكن، وحتى وإن غطّاها جميعاً فالمؤكد أن أغلب هذه الفروع لم يستطع بعد وضع جذور عميقة في كافة مناطق تواجد الحزب.

بهذا المعنى، تخدم الانتخابات المبكرة حزب الحركة القومية وزعيمه العجوز، الذي يأمل أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بمنع الحزب الجيد من خوض الانتخابات. وإن سمحت، فإن المهلة القصيرة المتبقية إلى موعد الانتخابات، لن تسمح له بتشكيل تطلّحاً ملموس لحظوظ حزب الحركة القومية الانتخابية.

لم يشر باخجلي في كلمته إلى حقيقة دوافعه، ولا فعل الرئيس أردوغان عندما أعلن تأييده الدعوة لعقد انتخابات مبكرة. كلاهما، أكد على أن تركيا تواجه تحديات إقليمية متسارعة، وأن مناخ عدم اليقين المحيط بالساحة السياسية، لا يخدم مصالح تركيا القومية وبالتالي فلا بد من ضرورة إزالة الالتباس في مركز صنع القرار.

أردوغان، من جهته، نظر إلى فكرة الانتخابات المبكرة من منظور أوسع قليلاً من منظور حليفه القومي. فتفاقم الأوضاع الإقليمية هو بالتأكيد ضمن حسابات أردوغان. ولكن السبب الأهم، على الأرجح، يتعلق بالوضع الاقتصادي. فقد حققت تركيا في العام ٢٠١٧، معدل نمو بلغ ٧,٤٪، وهذه النسبة تعتبر الأعلى ضمن مجموعة دول العشرين الأكبر اقتصاداً في العالم، كما انخفض معدل البطالة قليلاً. ولكن العجز في ميزان الحساب الجاري لم يزل مرتفعاً، وكذلك معدل التضخم. الأكثر مدعاة للقلق كان الانخفاض المستمر في قيمة الليرة التركية في مواجهة الدولار واليورو، وتجاوز الليرة، في النصف الأول من أبريل/نيسان، الحاجز النفسي لأربع ليرات مقابل الدولار. سجلت الليرة موجات انخفاض ثلاث منذ محاولة الانقلاب الفاشلة. في المرتين السابقتين، كانت أسباب تراجع الليرة واضحة، وتعلقت بواقعة المحاولة الانقلابية نفسها، أو خروج كثيف لأموال رجال الأعمال الغولانيين من البلاد. هذه المرة يصعب التعرف على أسباب اقتصادية محددة خلف الانخفاض المتسارع في قيمة الليرة.

يعتقد عدد من مستشاري الرئيس أن مناخ عدم اليقين الذي تعيشه البلاد والفترة الزمنية الممتدة من الاستفتاء على التعديل الدستوري في العام ٢٠١٧ واكمال الانتقال إلى النظام الرئاسي بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، دفع قطاعاً من رجال الأعمال الأتراك إلى سحب أموال إلى الخارج وأحدث شيئاً من التردد لدى المستثمرين الأجانب. لمعالجة هذا الوضع، يقول هؤلاء، لابد من إجراء انتخابات مبكرة، تُسرّع من انتقال البلاد إلى النظام الرئاسي، وتؤكد استمرار أردوغان في موقعه، وتحقق وضوحاً كافياً لما سيصبح عليه جهاز الحكم التنفيذي والجهاز القضائي في الدولة.

السبب الآخر خلف تأييد أردوغان لفكرة الانتخابات المبكرة يتصل بعملية عفرين. فقد أطلقت العملية مناهجاً من الحشد القومي والالتفاف الشعبي خلف الحكومة والرئيس، ويخشى العدالة والتنمية تبدد هذه المشاعر خلال الشهور المقبلة، وخسارة الحزب بالتالي المكاسب السياسية التي يمكن أن يحصدها من قرار تنفيذ العملية.

أما السبب خلف اختيار أردوغان عقد الانتخابات في ٢٤ يونيو/حزيران، بدلاً من ٢٩ أغسطس/آب، الذي ورد في مقترح بهتشتلي، فأبسط بكثير، ويتعلق بموسم الإجازات الصيفية، وليس بأي دوافع سياسية خاصة. فخلال الإجازة الصيفية يغادر ملايين من الأتراك مواطني سكتهم، وربما يصعب على كثير منهم العودة لمجرد الإلقاء بأصواتهم في الانتخابات. ولضمان الإقبال المرتفع، والمعتاد في الانتخابات التركية، على مقار الاقتراع، وجد أردوغان أن نهاية يونيو/حزيران موعداً أفضل من نهاية أغسطس/آب.

تحديات الانتخابات المبكرة

طبقاً للتعديلات الدستورية المقررة في العام ٢٠١٧، سيرتفع عدد نواب البرلمان التركي الجديد من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ نائباً، وسيصبح من حق كل من بلغ ١٨ سنة من عمره الترشح لعضوية البرلمان، إضافة إلى التصويت. وستجري

الانتخابات الرئاسية بين أي عدد من المرشحين الذين أقرتهم اللجنة العليا للانتخابات على مرحلتين، إن لم يحصل أي من المرشحين على خمسين بالمئة من الأصوات زائد واحد في الجولة الأولى. وستستمر ولاية الرئيس والبرلمان معاً لخمس سنوات. كما أن حل البرلمان لأي سبب في المستقبل والدعوة للانتخابات مبكرة، يتطلب إجراء انتخابات رئاسية كذلك.

يتمتع حزب العدالة والتنمية بأغلبية مريحة في البرلمان الحالي، بعد أن حقق فوزاً كبيراً في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ الطارئة، وحصل على ما يقارب ٥٠ بالمئة من الأصوات. السؤال الآن هو ما إن كان العدالة والتنمية سيستطيع الحفاظ على أغلبيته البرلمانية. إن نجح الرئيس أردوغان في العودة إلى موقع الرئاسة، سيظل رئيس الجمهورية، حتى بعد الانتقال الكامل إلى النظام الرئاسي، بحاجة إلى ضمان دعم الأغلبية البرلمانية. بدون ذلك، لن يستطيع الرئيس تنفيذ برنامجه بسلاسة كافية، سيما في ظل الاستقطاب الحاد الذي تتميز به الساحة السياسية التركية.

ثمة عدد من العوامل والقوى، التي لم تتضح بعد، ستترك تأثيراً مباشراً على الانتخابات البرلمانية. أحدها، أن العدالة والتنمية يخوض المنافسة هذه المرة في تحالف مع الحزب القومي، بينما لم يعرف بعد ما إن كان حزب الشعب الجمهوري، حزب المعارضة الرئيس، سينجح في تشكيل تحالف انتخابي مناهض. ما هو معروف أن مباحثات بدأت على عجل بين الشعب الجمهوري، من جهة، والحزب الجيد، وحزب السعادة، من جهة أخرى. وتجري مباحثات موازية بين حزب السعادة والحزب الجيد، لا تتعلق بتحالف انتخابي نيابي وحسب، ولكن أيضاً حول كيفية تنسيق موقف الحزبين من الانتخابات الرئاسية. ولأن الأحزاب لم تبدأ في إعداد لوائح مرشحيها، ليس من الواضح بعد عدد مرشحي حزب الحركة القومية على قائمة تحالف الشعب، الذي يضمه العدالة والتنمية.

كما ان ذهاب العدالة والتنمية إلى تحالف مع الحزب القومي، وتصاعد وتيرة الخطاب القومي لدى قادة العدالة والتنمية في العامين الأخيرين، ترك أثراً سلبياً على القاعدة الإسلامية للحزب، وعلى الدوائر الكردية المحافظة، التي اعتادت التصويت له خلال العقد ونصف العقد الماضيين. ولكن أحداً لا يعرف على وجه اليقين حجم هذا الأثر السلبي، وما إن كان سينعكس على صناديق الاقتراع. إضافة إلى ذلك كله، تلعب شخصية المرشح وطبيعة الدائرة الانتخابية الخاصة دوراً لا يقل أهمية في نتائج الانتخابات البرلمانية. عموماً، فربما سيصعب تبلور صورة أولية لخارطة الانتخابات البرلمانية قبل مضي أسبوعين أو أكثر على انطلاق الحملات الانتخابية وظهور عدد من استطلاعات الرأي ذات الطابع القومي.

ولا تقل الانتخابات الرئاسية صعوبة في التوقع. فالمؤكد حتى الآن أن كلاً من الرئيس أردوغان ورئيسة الحزب الجيد، ميرال أكشنر، سيخوض المنافسة الرئاسية. ولكن حزب الشعب الجمهوري لم يعلن عن مرشحه بعد، ولا ما إذا كان هذا المرشح أصبح موضع نقاش في المباحثات التحالفية التي يعقدها مع الحزب الجيد وحزب السعادة. الأكثر مدعاة للاهتمام، ولقلق حزب العدالة والتنمية، على السواء، انتشار أنباء حول عزم رئيس الجمهورية السابق، وأحد كبار مؤسسي العدالة والتنمية، عبد الله غل، خوض الانتخابات الرئاسية، سواء كمرشح مستقل، أو كمرشح لحزب السعادة، إسلامي التوجه.

بعض ممن يعرف غل يقول إن الرجل، وبالرغم من الضغوط التي يتعرض لها من عدد من الدوائر المحافظة والمعارضة لأردوغان، سيمتنع في النهاية عن خوض المنافسة الرئاسية. يدرك غل أن خطوة كهذه ستحدث انقساماً بالغاً في المعسكر المحافظ، وستضعه في مواجهة مباشرة مع صديقه ورفيقه السابق، وتنقل معركة الرئاسيات إلى مستوى غير مسبوق من التدافع الحاد. في المقابل، ثمة مصادر تؤكد أن هناك انقساماً حقيقياً في مجموعة الآباء المؤسسين للعدالة والتنمية، وأن شخصيات مثل علي باباجان وبشير أطلاي تقف بقوة خلف ترشح غل للانتخابات الرئاسية. وتعمل مجموعة أنصار غل على اصطافاف كافة الأحزاب المعارضة، بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري، خلف غل، على أن يبادر حزب السعادة، الإسلامي المحافظ، إلى دعوة غل لخوض المنافسة الرئاسية.

إن اتخذ غل قراره بخوض المنافسة، بوجود أكثر من مرشحين اثنين، فهناك احتمال كبير أن يسهم هذا التطور في فشل أي من المرشحين في حسم الانتخابات من جولتها الأولى، وأن تصبح نتيجة الجولة الثانية مفتوحة على عدة احتمالات. ومع ذلك، يظل فوز أردوغان من الجولة الأولى احتمالاً قائماً ولكنه في حاجة إلى توفر جملة من الشروط. أما إن اصطف المعارضون جميعاً خلف غل، وتحولت الانتخابات الرئاسية إلى معركة ثنائية بين غل وأردوغان، فستكفي الجولة الأولى للحسم. أما إن ابتعد غل عن حلبة المنافسة، فليس ثمة مرشح يمكن أن يشكل خطراً ملموساً على حظوظ أردوغان في الاحتفاظ بمنصبه.

تحدي أردوغان الرئيس في حالة امتناع غل عن خوض الانتخابات هو ما إن كان سيحقق الفوز من الجولة الأولى، أو أنه سيضطر إلى خوض جولة ثانية في مقابل ثاني أعلى المرشحين أصواتاً في الجولة الأولى. لحسم الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى، يحتاج أردوغان عودة المحافظين من أبناء طبقة المدن الوسطى، الذين أحجموا عن تأييد التعديلات الدستورية في استفتاء أبريل/نيسان ٢٠١٧، إلى التصويت له. وأن يحصل على دعم كاف من الصوت الكردي المحافظ، أو أن يعوض التراجع المتوقع في التأييد الكردي بتأييد مقابل من الصوت القومي.

انتخابات ليست كسابقاتها

تعود الديمقراطية التركية في الحقبة الجمهورية إلى بداية التعددية الحزبية في انتخابات ١٩٥٠. ولكن الديمقراطية التركية واجهت العديد من العثرات، سواء بفعل الانقلابات العسكرية أو تدخلات الجيش غير المباشرة في الحكم. وقد مثلت الدعوة لانتخابات مبكرة الوجه الآخر لاضطراب مسيرة الديمقراطية في تركيا. وهذه ليست المرة الأولى التي يلعب فيها حزب الحركة القومية دوراً رئيساً في الدعوة لانتخابات مبكرة. الحقيقة، أن موقف حزب الحركة القومية كان السبب الرئيس خلف كل حالات الانتخابات المبكرة منذ ثمانينات القرن الماضي، بما في ذلك انتخابات ٢٠٠٢، التي جاءت بالعدالة والتنمية إلى الحكم. ولكن هذه المرة يبدو الأمر مختلفاً إلى حد كبير عن سابقاته.

لقد عبرت الانتخابات المبكرة دائماً عن تفاقم أزمة الحكم، بينما تتمتع تركيا هذه المرة بقدر كبير من الاستقرار. ما دفع حزب الحركة القومية والعدالة والتنمية إلى الاتفاق على الدعوة لانتخابات مبكرة ليس وجود أزمة حكم ما، بل مصالح حزبية أو قلق من نوع آخر، يتعلق بمخاوف اقتصادية أو مناخ عدم اليقين الذي ولده طول المرحلة الانتقالية بين إقرار التعديلات الدستورية المتعلقة بنظام الحكم والانتظار إلى أن تعقد الانتخابات في موعدها المحدد مسبقاً. وما يمنح هذه الانتخابات فرادتها، إضافة إلى ذلك، ليس فقط تزامن الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ولكن أيضاً أنها تؤثر إلى انتقال البلاد كلية، وللمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، إلى النظام الرئاسي. ولأن فكرة الانتقال إلى النظام الرئاسي كانت دوماً، بما في ذلك في الاستفتاء حول التعديلات الدستورية في ٢٠١٧، محل انقسام حاد في البلاد، فمن الصعب تجاهل الأثر الذي قد يتركه هذا الانقسام على نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية، على السواء.

مهما كان الأمر، ففي حال فوز أردوغان، ستعمل هذه الانتخابات على تحرير تركيا من عبء التكهّنات والتوقعات المتضاربة، وتؤسس لاستقرار طويل نسبياً، يستمر طوال خمس سنوات من عمر البرلمان الجديد وولاية الرئيس المنتخب. في هذه المرحلة، سيصبح مركز صنع القرار أكثر تحديداً، وسيتعرف الأتراك والمهتمون بالشأن التركي على ما يعنيه النظام الرئاسي للبلاد.

أما إن قرر عبدالله غول خوض المنافسة، واستطاع في النهاية الفوز، فستدخل تركيا حقبة جديدة من عدم الاستقرار، سيما إن نجح العدالة والتنمية في الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية. والأرجح عندئذ أن تعود تركيا ثانية إلى صناديق الاقتراع خلال فترة لن تطول بعد انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨.

أردوغان يباغت الجميع

*مكرم محمد أحمد

الإهرام: ٢٢/٤/٢٠١٨

باغت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجميع بإعلانه تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة في ٢٤ يونيو المقبل قبل عام ونصف العام من الموعد المقرر، وقد جاء قرار أردوغان مفاجأة كاملة لحزب الشعب الجمهوري المعارض الذي أخذ على غرة وبوغت على نحو كامل إلى حد أن الحزب لم يكن قد حدد بعد اسم مرشحه الذي يخوض الانتخابات الرئاسية التي لم يتبق على إجرائها سوى شهرين، وهو وقت غير كاف أمام الحزب المعارض يؤثر سلباً على قوة استعداده لخوض هذه الانتخابات، خاصة أن المعارضة لم تحدد بعد شكل مشاركتها في الانتخابات، وما إذا كانت سوف تدخل في تحالفات حزبية تمكنها من خوض الانتخابات كجبهة موحدة أو كأحزاب منفصلة، فضلاً عن أن المعارضة لم تعلن بعد أسماء مرشحيها، ولم تتمكن بعد من التوافق على مرشح للرئاسة يمثل جبهة المعارضة، بينما الوقت المتبقي لا يزيد على ٧٠ يوماً، وهو وقت غير كاف لتجهيز منافس قوي يستطيع منافسة الرئيس الحالي أردوغان الذي يتربع على عرش السلطة منذ ١٥ عاماً رئيساً للوزراء ثم رئيساً للبلاد.

والواضح أن قرار تقديم موعد الانتخابات عاماً ونصف عام جاء بعد اتفاق تم بين أردوغان وحليفه الأساسي زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي الذي يحوز على ٤٠ مقعداً برلمانياً تشكل نسبة اقل من ١٢ في المائة في البرلمان الذي يضم ٥٥٠ مقعداً، وبعد ارتفاع أسهم رجب طيب أردوغان في استفتاءات الرأي العام التركي بسبب نجاحه العسكري في احتلال منطقة عفرين السورية التي يمكن في المستقبل القريب أن تكون وبالا على تركيا ومستنقعاً جديداً يرى فيه كثيرون «فيتنام تركيا» القادم الذي يمكن أن يستنزف الكثير من جهدها.

وفي رأي محللين سياسيين أترك أن التباكير بموعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية جاء نتيجة توقعات شبه مؤكدة بأن الوضع الاقتصادي التركي سوف يزداد سوءاً في المستقبل القريب، وأن اقتصاد البلاد في حالة تدهور مستمر وسوف يتعرض لاهتزازات شديدة تستهدف البلاد حتى عام ٢٠١٩، بما يرفع نسبة البطالة إلى ١٣ في المائة، ترتفع إلى ٢٤ في المائة في أوساط الشباب بسبب التكاليف الضخمة التي تتحملها الدولة في عملية غزو منطقة عفرين السورية التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مؤكد في شعبية حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه أردوغان، ويؤثر بالسلب على نتائج الانتخابات إذا ما جرت في موعدها السابق عام ٢٠١٩، ومع ذلك فإن الانتخابات سوف تجري في ٢٤ يونيو، بينما تتصاعد حالة الغضب الشعبي في صفوف كرد تركيا الذين لا يجدون مبرراً لتوريط البلاد في معارك ضد أشقائهم الكرد في سوريا والعراق نتيجة دخول الجيش التركي منطقة عفرين السورية، فضلاً عن ذلك فإن أكثر من ثلاثة آلاف شخص داخل القوات المسلحة التركية سوف يتعرضون لعمليات فصل مؤكد بدعوى أن لهم صلات قوية بحركة المفكر الإسلامي فتح الله غولن التي يدعي رجب طيب أردوغان أنها المسؤولة عن محاولة الانقلاب العسكري التركي التي جرت عام ٢٠١٦ وكانت نتيجتها سجن أكثر من ٥٠ ألف شخص وفصل ١٥٠ ألفاً من وظائفهم بتهمة الانتماء إلى حركة جولن، بينما يتساءل جولن في لقاءه الأخير مع التليفزيون الهولندي، ما هو الدليل على وقوع هذا الانقلاب؟ وهل هناك تسجيل لمكالمة هاتفية واحدة تثبت أن لي علاقة بالانقلاب؟ وهل ظهر شخص واحد يؤكد أنني طلبت منه أن يفعل شيئاً أو حصل على أي تعليمات مني!، مؤكداً أن جميع إدعاءات أردوغان واهية لا سند لها في الحقيقة!

وبرغم هذه المشكلات يعتقد معظم المراقبين أن فرص نجاح أردوغان في الانتخابات الرئاسية المبكرة شبه مضمونة خاصة في هذا التوقيت أن فاز أردوغان في الجولة الأولى، إلا إذا وقعت إعادة وكان منافسه فيها عبد الله جول صديقه القديم الذي يملك تجربة سياسية واسعة ويتعاطف معه الرأي العام، ويمكن أن يكون منافساً قوياً لأردوغان، لكن نجاح أردوغان في جولة الانتخابات الأولى سوف يضمن له فترتي حكم جديدتين كل منهما خمس سنوات، يتمتع خلالها بسلطات موسعة تضمن له حكماً أكثر شمولاً ونظاماً رئاسياً جديداً يحصل أردوغان بموجبها على المزيد من السلطات، حيث يتم إلغاء مكتب رئيس الوزراء وتقليص سلطات البرلمان بموجب استفتاء شعبي جرى في العام الماضي على عدد من التعديلات الدستورية تمت الموافقة عليها بأغلبية فاز فيها أردوغان بالكاد بنسبة ٥١ في المائة من أصوات الناخبين مقابل ٤٩ في المائة.

وبهذا يصبح أردوغان أول رئيس يتولى المنصب بهذا الشكل الجديد الذي يمكنه من إصدار المراسم والقوانين والقرارات من جانب واحد، ويجعل منه كما قالت صحيفة الجارديان دكتاتوراً يملك كل السلطات الاستثنائية لملاحقة المعارضة ووسائل الإعلام إلى حد أن المسؤولين في باريس ولندن وواشنطن لم يعودوا يرون في أنقرة صديقاً أو حليفاً موثقاً به، وإنما شخصية استبدادية تستخدم أيديولوجية جماعة الإخوان في بث الكراهية للأجانب والغرب، وتضاعف احساس الجميع بعدم الأمان، وتأخذ تركيا إلى حكم فردي مستبد يعادي حرية الرأي والتعبير، ويفتح أبواب السجون والمعتقلات لكل من يخالفه الرأي.

ويزيد من خطورة أردوغان في الفترة القادمة احكام قبضته أخيراً على أهم منصة للصحافة المعارضة في البلاد «دوغان ميديا» بعد إرغام مؤسسها ومالكها إيدين دوغان على بيعها إلى رجل الأعمال التركي يلديريم دميروان القريب الصلة من الرئيس التركي بمبلغ مليار و٢٠٠ مليون دولار، وقد مارس أردوغان ولفترة زمنية طويلة ضغوطاً هائلة على «دوغان ميديا» تمثلت في فرض الغرامات الهائلة وتعسف مؤسسات الحكم ضد هذه المجموعة التي تملك ٤٠ في المائة من أهم وسائل الإعلام التركي، ومن بينها صحف حريديت وميليت وبوستا إلى أن رضخت في نهاية المطاف، وقبل مالكاها بيعها وتسليمها إلى الحكم، لأن الخيار الآخر أمام مالكاها دوغان البالغ من العمر ٨١ عاماً كان الذهاب إلى السجن فيما لو استمر في رفضه بيع إمبراطوريته الإعلامية. ويستخدم الرئيس رجب طيب أردوغان وسائل وأدوات مختلفة لتدجين صحف المعارضة وكبت حريات الرأي والتعبير وقال بيان أخير لاتحاد الصحفيين الأتراك إن ١٥٤ صحفياً تركيا يقضون أحكاماً في السجون التركية، وأن السلطة تلاحق في إطار حملات منظمة الصحف المستقلة والمعارضة وتغلق عشرات الصحف.

وينافس أردوغان في الانتخابات الرئاسية القادمة ميرال إكشينار رئيسة حزب الصالح التركي التي يطلق عليها اسم المرأة الحديدية، وهو حزب معارض يمثل يمين الوسط تصل كتلته البرلمانية إلى حدود ١٢ نائباً، كما أعلن حزب الشعب الجمهوري المعارض قبوله الانتخابات المبكرة ووعده بإعلان اسم مرشحه في أقرب فرصة بعد مشاورات مع كتلته البرلمانية والجدير بالذكر أن الترشح للانتخابات الرئاسية التركية يشترط الحصول على دعم من ١٠٠ ألف شخص، وعدم السماح لأي حزب سياسي خوض الانتخابات الرئاسية إلا بعد مرور ٦ أشهر على مؤتمره الأول.

والواضح أن إكشينار رئيسة حزب الصالح التركي تملك هذه الشروط كما يملكها المرشح باسم حزب الشعب الجمهوري المعارض الذي لم يتم بعد إعلان اسمه، لكن ضعف أحزاب المعارضة التركية وعدم قدرتها على تنظيم صفوفها وتشتتها وتمزقها يقلل من فرص نجاحها في الانتخابات القادمة، في الوقت الذي يتمتع فيه أردوغان بسيطرة حاسمة على حزب العدالة والتنمية، ويبدو أيضاً أن الخلاف الأمريكي التركي أسهم في رجحان كفة الانتخابات المبكرة، وزاد من فرص نجاح أردوغان، خاصة أن التوتر المتصاعد في العلاقات التركية الأمريكية أشاع المخاوف لدى أعضاء حزب العدالة والتنمية من أن تلجأ واشنطن إلى إشهار سلاح العقوبات الاقتصادية في وجه أنقرة، الذي يمكن أن يثير استياء الأتراك من الحزب الحاكم ورئيسه أردوغان، ومن ثم تصبح الانتخابات المبكرة هي الخيار المناسب لأن الانتظار حتى الموعد الرسمي للانتخابات في نهاية ٢٠١٩ قد يقضي على أي أمل في التخلص من الأضرار التي يمكن أن يحصدها حزب العدالة وزعيمه أردوغان بسبب العقوبات الأمريكية المحتملة.

والواضح أيضاً أن مخاوف الرئيس التركي وحزبه من أن تزداد أوضاع الداخل سوءاً على مستوى الاقتصاد مع التراجع غير المسبوق في سعر الليرة التركية واستمرار تآكل شعبية الحزب الحاكم فضلاً عن الحراك الداخلي المناهض للرئيس التركي، تشكل عوامل مهمة دفعت الرئيس التركي إلى الذهاب سريعاً إلى انتخابات مبكرة، وكأنه نوع من الهروب إلى الأمام لضمان الفوز بنسب عالية قبل أن يتراجع رصيد الحزب ورئيسه أردوغان، وهو الأمر المؤكد وقوعه في الفترة القادمة بسبب تدخل تركيا العسكري في كل من سوريا والعراق والصراع المسلح مع قوات سوريا الديمقراطية المشكلة أساساً من الميليشيات الكردية السورية المعروفة بقدراتها العسكرية العالية، إضافة إلى الانتقادات الأوروبية المتزايدة لسلوك أردوغان الديكتاتوري الذي يتخفى في صورة جديدة جعلت من الرئيس التركي السلطان العثماني الجديد.

الانتخابات التركية المبكرة.. مغامرة جديدة لأردوغان

صحيفة (الاهرام): ٢٤/٤/٢٠١٨

رسالة أنقرة- سيد عبدالمجيد: ما من مناسبة، إلا أكد فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لا للانتخابات المبكرة، لكن يبدو أنه كان يعد العدة لما هو عكس ذلك، لقد أدرك منذ زمن ليس ببعيد، وتحديدًا مع الاستفتاء المثير للجدل قبل عام على تعديلاته الدستورية التي نصبته حاكمًا مطلقًا، أن الأرض تميد من تحت قدميه، لقد تذكر ما حدث في الماراتون التشريعي في أبريل ٢٠١٧، حيث لحق به التراجع وكيف ناضل لإعادته حتى تعود له الأغلبية وكان له ما أراد. الآن يعيد ذات المشهد وهو على يقين أن النصر سيكون حليفه لا محالة، وبإحكام كتب السيناريو حتى تظهر الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة بأنها استجابة للتحديات التي تواجه تركيا المحاطة بالمتأمرين، وردا في الوقت نفسه على أعوانهم بالداخل.

بدأت التمثيلية مع تتبع الكاميرا تحرك دولت باخجلي رئيس حزب الحركة القومية، الذي أصبح يوصف مع الأسف بأوصاف مخجلة لارتائه في أحضان السلطة وتمجيد حكم الفرد، وهو يدخل اجتماع كتلته البرلمانية وبطريقة مسرحية انطلقت صرخته تدعو لانتخابات مبكرة في السادس والعشرين من أغسطس المقبل وسط تصفيق حاد من أعضائه.

ثم جاء الفصل الثاني متمثلاً تارة في تغريدة على تويتر من نائب رئيس الوزراء وتصريح على لسان متحدث القصر الجمهوري بضاحية بيش تبة، يقول فيه سندرس المقترح ونقيمه لما فيه صالح البلاد، معطياً إحياء بأن الأمر مفاجئ. ولأن الخاتمة لا بد أن يعلنها الرئيس نفسه، الذي سبق ونفي علمه بما قاله حليفه القومي، فقد صرح أردوغان بأن الموعد الجديد سيكون في الرابع والعشرين من يونيو مما يوحي بأنه على عجلة من أمره حتى لا تلتقط المعارضة (المحاصرة أصلاً) أنفاسها. المثير أن صحيفة موالية للحكومة ويتولى رئاسته تحريرها مستشار سابق لرئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان تساءلت كيف للاستحقاقين التشريعي والرئاسي أن يجريا والبلاد تمر بأزمة اقتصادية خانقة.

وشيناً فشيناً بدأت التسريبات تخرج كاشفة عن معلومات في غاية الأهمية أشارت إلى أنه تم تخصيص ١٠ مليارات ليرة (أي ما يعادل ٢ مليار يورو) لحوافز انتخابية، ستمنح لشرائح بالمجتمع لدعمها لتكون أولاً سندا وثانياً محرضة للجماهير ألا تستمع للمعارضة الشريرة.

ولم يلتفت الكثيرون إلى المغزى من توقيت إعلان أيدين دوغان في الثاني والعشرين من مارس الماضي عن بيع مجموعته الإعلامية المملوكة له، وهي الأشهر على مستوى الأناضول وتضم الصحف حريرت وبوسطا وفناتيك ووكالة أبناء دوغان وشبكتين فضائيتين بينها سي أن أن تورك، إلى صديق الرئيس وهو رجل الأعمال دمير أورن الذي يمتلك أصلاً صحيفتي وطن وميلليت اللتين انفردتا بالخبر، بقيمة ٩٠٠ مليون دولار. ولم يكن الأمر في حاجة لتفسير فالهدف وفقاً «لجمهورية» الدعم الكامل لأردوغان الذي بات ييسط يده على ٩٥٪ من وسائل الإعلام المؤثرة في معركته ضد الأحزاب السياسية المعارضة ليكون هناك صوت واحد ورجل واحد.

المثير هو أن حكومة العدالة والتنمية منحت لأورن مبلغ ٧٠٠ مليون دولار كقرض من البنك الزراعي التابع للدولة لمساعدته في شراء المجموعة، الأكثر إثارة أن البنك نفسه اقترض ملياراً و٤٠٠ مليون دولار من ٤٠ مصرفاً في ٢٢ دولة لمدة عام واحد، كي يخصص نصفه لصالح مجموعة «دمير أورون» على أن تقوم الأخيرة بسداده خلال ١٠ سنوات.

وقبل كل ذلك أدخل أردوغان تعديلات على قانون الانتخابات والأحزاب السياسية التي دمرت مبدأ تكافؤ الفرص الذي نص عليه الدستور، وبها لم تعد هناك عدالة في التمثيل كما ستقضي على الأمن الانتخابي، فالاعتداد بالأوراق

الانتخابية غير المختومة ما هو إلا تصريح مباشر بالتزوير وهو ما حدث بالفعل أثناء «استفتاء التعديلات الدستورية» الذي شهدته تركيا في ١٦ أبريل ٢٠١٧، الفارق هو إضفاء المشروعية رسمياً على الغش والتدليس. كما أن المواد التي ضمتها الحزمة» المشنومة «من شأنها إشاعة مناخ التهيب والخوف إذ تستطيع قوات الشرطة الدخول إلى اللجان الانتخابية بناء على نداء من رئيس اللجنة، وستتولى عناصر مقربة من الحكم مهمة الرقابة على الصناديق الانتخابية. أما المسئولون عنها وسيكونون من الموظفين العموميين وهنا طرح السؤال كيف لهؤلاء أن يعترضوا أو يبقوا محايدين؟

ومع هذا لا يبدو أن الطريق الذي يسير فيه أردوغان مفروش بالورود، فحزب «خدابار» الكردي الإسلامي السني والذي سبق ودعم أردوغان وكان على استعداد لدخول التحالف الذي أبرمه مع القوميون تراجع معلناً انضمامه للمعارضة، وقال في بيان إنه من غير الممكن القول إن عملية عفرين التي تشنها القوات التركية في الشمال السوري منذ يناير ٢٠١٨، لم تخلق أي نوع من الانزعاج بين الكرد.

وهذا مثال من عشرات الأمثلة تعزز جملة من الشكوك في أن يحقق أردوغان ما يصبو إليه هذا ما أشار إليه رئيس شركة «صونار» للأبحاث واستطلاعات الرأي، الذي قال بعد ما حدث بقانون الانتخابات صار من يحصل على نسبة ٥١٪، حاكماً مطلقاً ومالك الدولة بكل ما فيها، لكن إذا لم يحصل من أعداء وناضل من أجلها على الأصوات التي ينتظرها وهذا ما سيحدث، فإنه بذلك يكون قد أنهى حكمه بيده، وهذا ما سوف نراه مستقبلاً.

نصف مليار بطاقة انتخابية

عدد سكان تركيا يتجاوز بقليل الـ ٨٥ مليون نسمة، من يحق لهم التصويت في الاستحقاقات الانتخابية محلية أو برلمانية وكذا الرئاسية ٥٥ مليوناً تقريباً يشملون أيضاً المغتربين بالخارج، ومع هذا قامت الهيئة العليا للانتخابات - التي تقول الحكومة إنها مستقلة وهذا مشكوك فيه من قبل المعارضة التي لديها أدلتها ووثائقها - بطبع ما يزيد على ٥٠٠ مليون بطاقة اقتراع، الأمر الذي وصفه مراقبون بأنه مثير للضحك والسخرية في آن هذا أولاً، وثانياً أنه يظهر بما لا يدع هناك مجالاً للشك النية المبيتة للتزوير الممنهج.

وحيثما حاول القائمون على الهيئة التفسير جاءت توضيحاتهم ساذجة لا تستند إلى منطق، عندما برروا ما اتخذوه من إجراءات بأن البلاد مقبلة على ثلاثة اقتراعات، وكان هذا كفيلاً بإثارة حنق المعارضة وسخطها ورد نشاطاً على مواقع التواصل الاجتماعي، متهمين الهيئة بأنها لا تعرف أبسط قواعد الحساب، فبحسبة بسيطة يكون المطلوب ١٦٥ مليون بطاقة هذا في حال لو ذهب الجميع للجان الاقتراع وهذا مستبعد إن لم يكن مستحيلاً، علماً بأن الانتخابات المحلية والبرلمانية تجري بنظام القائمة النسبية وإعادة نادرة وغير واردة.

وحتى يكون الأمر في مأمن يمكن طبع ٢٥٠ مليوناً على سبيل الإحاطة وافترض أن الاستحقاق الرئاسي سيجرى على مرتين في حال لم يحصل المرشح على النصف زائد واحد من إجمالي الأصوات الصحيحة، أما أن يكون هناك نصف مليار بطاقة فهذا حتماً لغرض ما في نفس يعقوب!

هل سيدعم الحزب الكردي عبدالله غول ضد أردوغان؟

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن: ٢٤/٤/٢٠١٨

بدأ النقاش يعود إلى المسرح السياسي في تركيا حول ما إذا كان سيتنافس الرئيس التركي السابق عبد الله جول مع الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان في سباق الانتخابات الرئاسية الجديدة الحاسمة.

فقد علّق نائب حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ضياء بير في حوار مع قناة "روداو" الفضائية الكردية العراقية على الانتخابات الرئاسية التي تم تبكيها لتجرى في ٢٤ يونيو/ حزيران المقبل بدلا من ٢٠١٩، قائلاً: "إن السيد صلاح الدين دميرتاش أكثر الأسماء ترجيحاً لخوض انتخابات الرئاسة، ولكن الحزب لم يتخذ قراره النهائي في هذا الأمر. وسيصدر مجلس حزبنا قراره في هذا الأمر خلال الفترة المقبلة... وسنحاول بالتأكيد إقناع ناخبي حزبنا للتصويت للسيد عبد الله جول أمام أردوغان إن تأجل الحسم للجولة الثانية".

وصلاح الدين دميرتاش هو الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، لكنه معتقل حالياً في تركيا. وأكد ضياء بير أن حزبه سيدعم مرشحه هو في الجولة الأولى للانتخابات، قائلاً: "إن خاض مرشحنا الجولة الأولى للانتخابات سنقوم بدعمه" ولكن سنحاول بالتأكيد إقناع ناخبي حزبنا للتصويت للسيد عبد الله جول إن خاض الجولة الثانية أمام أردوغان".

وأوضح بير أن هناك ضغطاً ودعوات من داعمي حزب الشعوب الديمقراطية وبخاصة في منطقة ديار بكر والمناطق المحيطة بها لدعم الرئيس السابق عبد الله جول لخوض الانتخابات الرئاسية، قائلاً: "إن السيد عبد الله جول لم يصدر قراره النهائي بشأن خوض الانتخابات الرئاسية حتى الآن. لذلك فإن الحديث عن الأمر في الوقت الحالي مجرد تكهنات وسابق لأوانه".

إلا أن بير سرعان ما كدّب تصريحاته التي نقلتها قناة روداو الكردية، من خلال تغريدة على حسابه الشخصي على موقع التواصل الإلكتروني تويتر، قائلاً: "قلت في لقائي مع قناة روداو إن الهيئات المسؤولة في حزبنا لم تصدر قرارها بشأن مرشح الانتخابات الرئاسية حتى الآن، ولكن السيد دميرتاش على رأس الأسماء المرشحة بقوة. أمّا فيما يتعلق بإجابتي عما إذا كنا سندعم السيد عبد الله جول أم لا، كانت إجابتي: إن لم ننجح في المرور بمرشحنا إلى الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، فإننا سندعم المرشح الذي سينافس أردوغان في الجولة الثانية إن قبل قواعدنا". غير أن مقاطع الفيديو التي بثتها القناة الكردية أكدت صحة التصريحات المذكورة التي نقلتها القناة عن السياسي الكردي بير" لأنه أوضح خلال اللقاء صراحة أنهم قد يدعمون عبد الله جول في الجولة الثانية، مشيراً إلى وجود دعوات متصاعدة من القاعدة الشعبية في هذا الاتجاه.

ولم يعلن الرئيس التركي السابق عبدالله غول عن نيته في الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، إلا أن الحديث عن ترشحة للانتخابات أمر ليس بجديد، حتى من قبل الإعلان عن تبكير موعد الانتخابات.

هل سيتمكن تحالف المعارضة الانتخابي في تركيا من الإطاحة بأردوغان؟

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن: ٢٤/٤/٢٠١٨

تشكل تحالف انتخابي جديد - غير معن عنه حتى الآن - في صفوف المعارضة التركية لخوض الانتخابات المبكرة في الرابع والعشرين من يونيو/ حزيران المقبل.

وتستعد الأحزاب المعارضة في تركيا، عبر هذه الانتخابات لإنهاء ما بات يوصف بـ "حكم الحزب الواحد" بعد سيطرة شبه كاملة لحزب العدالة والتنمية في تركيا على الدولة.

وكانت رئيسة حزب الخير ميرال أكشيناك اجتمعت مع رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو، وفي ٢٢ أبريل/ نيسان الجاري، حيث شهد اللقاء بحسب مصادر متعددة بحث تحالف انتخابي محتمل للانتخابات الرئاسية.

وعقب اللقاء استقال ١٥ نائباً من حزب الشعب الجمهوري، وانضموا إلى حزب الخير في محاولة من "كليجدار" لمد يد العون وإزالة العواقب أمام مشاركة حزب الخير في الانتخابات.

وأعلن قرار حزب الشعب الجمهوري خلال مؤتمر صحفي عقده نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري أنجين ألتاي مع نواب الحزب داخل البرلمان.

وذكر ألتاي أيضاً أنهم يتخذون هذه الخطوة من أجل فوز الديمقراطية، وأن هؤلاء النواب باتوا درعا أمام اغتصاب الديمقراطية، متمنياً أن تعود هذه الخطوة بالخير على تركيا وشعبها.

وبحسب معلومات "حصريّة" حصل عليها موقع أودا تي في "OdaTV" الإخباري التركي، فإن لقاءات ومفاوضات التحالف سجلت توافقاً على نقطة مهمة، غير ملف نواب البرلمان" ألا وهي ضم حزبي السعادة والشعوب الديمقراطي للتحالف، ثم إضافة حزب الحرية والتضامن مع حزب اليسار الديمقراطي لهما أو ضم ممثلين عن هذين الحزبين الصغيرين، لتكوين تحالف كبير.

كل من الحزبين سيقدم مرشحه لخوض الجولة الأولى من الانتخابات، بينما سيجمع التحالف على دعم المرشح الذي سيبقى في الجولة الثانية للانتخابات أمام أردوغان. وتجري مفاوضات حول التوافق على مرشح واحد لخوض الجولة الأولى من الانتخابات. ومن المنتظر أن تصدر النتائج خلال اجتماع مجلس حزب الشعب الجمهوري الذي من المقرر أن يعقد خلال يوم الثلاثاء.

وبعد إعلان اللجنة العليا للانتخابات بالأمس قائمة الأحزاب السياسية التي بإمكانها خوض الانتخابات البرلمانية، بات بإمكان حزب الخير بقيادة "المرأة الحديدية" ميرال أكشيناك خوض الانتخابات البرلمانية رسمياً بعدما زعم حزب العدالة والتنمية الحاكم أن الحزب لن يتمكن من خوض الانتخابات.

وأثارت هذه الخطوة حديثاً داخل أروقة السلطة في تركيا حول احتمالية كون رئيس حزب الحركة القومية دولت بهشالي قد أوقع حليفه الانتخابي رجب طيب أردوغان في فخ.

خلال انتخابات عام ١٩٩٩ تولى بهشالي منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة حزب الوطن الأم وحزب اليسار الديمقراطي الائتلافية. وفي القمة التي أبرمت بين رؤساء الأحزاب الثلاثة التي شكلت الحكومة الائتلافية في السادس عشر من يوليو/ تموز عام ٢٠٠٢ اتخذ قراراً بعقد انتخابات مبكرة في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني وصدق البرلمان على هذا القرار في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه.

وبهذا بلغ حزب العدالة والتنمية سدة الحكم الذي يتولاه منذ ١٦ عاماً.

وفي الانتخابات المبكرة التي أجريت في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ عجزت حكومة حزب الوطن الأم وحزب اليسار الديمقراطي، الحليفين السياسيين لبهشالي في تلك الفترة، عن دخول البرلمان وتلقياً أكبر هزيمة لهما في تاريخ السياسة التركية.

ولا يزال بهشالي الذي أعلن عقد انتخابات مبكرة باسم الحكومة حينها محتفظاً بموقعه في تاريخ السياسة التركية حتى الآن.

هذا يرى بعض الخبراء أن الأمر قد يتكرر مع حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة أردوغان وهو الحليف السياسي الحالي لبهشالي.

حراك واسع للمعارضة يحسم حظوظ منافسة «أردوغان»

الخليج الجديد: ٢٤/٤/٢٠١٨

ربما هي المرة الأولى منذ أكثر من عقد ونصف العقد، التي تشهد فيها المعارضة التركية تضامنا غير مسبوق بين صفوفها، بعد أن انضم ١٥ نائبا من حزب «الشعب الجمهوري الكمالي» (أكبر أحزاب المعارضة) إلى «حزب الخير»، لمساعدته في تكوين كتلة برلمانية تبعد عنه أي احتمال لمنعه من خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة في ٢٤ يونيو/حزيران المقبل.

يأتي ذلك وسط حراك واسع النطاق في صفوف المعارضة لتكوين ائتلاف يواجه التحالف الجمهوري المكون من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم وحزب «الحركة القومية». وبموجب القانون التركي، فإن الحزب الجديد مع ١٥ نائبا إضافيا تحولوا إليه يمكن أن يشكل مجموعة نيابية تتيح له خوض الانتخابات.

وكانت هناك مخاوف من أن «حزب إبي» (حزب الخير) الذي يملك الآن خمسة نواب في البرلمان لن يتمكن من المشاركة في الانتخابات التي قام «أردوغان» بتقديم موعدها من ٣ نوفمبر/تشرين الأول ٢٠١٩ إلى ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨.

وخطا حزب «الشعب الجمهوري»، يوم الأحد الماضي، أولى خطواته في تكوين التحالف المعارض، وذلك بعد الدعم الكبير الذي قدمه له «حزب الخير»، بزعامة رئيسة البرلمان السابقة، «ميرال أكشنر»، والمكون بشكل أساسي من منشقين عن حزب «الحركة القومية»، الذي يتزعمه «دولت بهجلي»، بعد التحالف الذي عقده الأخير مع حزب «العدالة والتنمية»، وتم من خلاله تمرير التعديلات الدستورية والتحول إلى النظام الرئاسي.

ورغم كونه حديث التأسيس، إلا أن «حزب الخير» كان مركز الأضواء خلال الأيام الأخيرة، وذلك بعد أن واجه إمكانية منعه من خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، لأنه لم يستوفِ الشرط الذي يضعه قانون الأحزاب التركي، والقاضي بأن يمضي على تشكيل أي حزب يود خوض الانتخابات مدة ستة أشهر على تأسيسه.

ولمواجهة هذه المشكلة، شهد يوم الأحد الماضي، استقالة ١٥ نائبا من حزب «الشعب الجمهوري» وانضمامهم له «حزب الخير»، وبالتالي تمكن الأخير من تلبية شرط تكوين الكتلة البرلمانية، بوصول عدد نوابه إلى عشرين نائبا في البرلمان، مما يجعل أمر منعه من خوض الانتخابات مستحيلا، بحسب القانون.

وأدان الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» تلك الخطوة، وقال: «أن يهبط البرلمان إلى هذا المستوى أمر كارثي بالنسبة إلينا».

ولم تمض ساعات على التحالف الجديد، حتى أصدرت الهيئة العليا للانتخابات التركية، قرارا حدد تفاصيل العملية الانتخابية، وكذلك الأحزاب التي يحق لها خوض الانتخابات، وكان من بينها «حزب الخير» بزعامة «أكشنر»، التي كانت قد أعلنت في وقت سابق عن نيتها الترشح للرئاسة.

في غضون ذلك، ما زالت الكثير من تفاصيل التحالف المعارض قيد البحث، سواء لناحية طريقة خوض الانتخابات الرئاسية البرلمانية، وما إن كان سيقوم كل حزب بتسيير حملاته وقائمة مرشحيه للبرلمان بشكل منفرد أو سيتم الأمر بشكل جماعي، أو لناحية طريقة اختيار مرشح الرئاسة، إذ لا يزال البحث جاريا في ما إذا كان سيقوم كل حزب في التحالف المعارض بتقديم مرشحه الخاص للرئاسة على أن يتم التوافق على مرشح واحد في الجولة الثانية من الانتخابات أو سيتم التوافق منذ البداية على مرشح واحد.

وبحسب صحيفة «العربي الجديد»، لم يتوافق الحزبان (الشعب الجمهوري وحزب الخير) بشكل نهائي، وحتى الآن، سوى على تخفيض العتبة البرلمانية، سواء للأحزاب أو للتحالفات، إلى صفر في المائة، بينما يفرض القانون الحالي على الأحزاب والتحالفات الحصول على نسبة ١٠٪ لدخول البرلمان، وهي النسبة الأعلى في أوروبا، في الوقت الذي يبدو فيه بأن الأمور تسير نحو اعتماد التحالف المعارض لبرنامج انتخابي يقوم على العودة عن النظام الرئاسي ومنح المزيد من الصلاحيات للبرلمان التركي.

«عبد الله غول»

وبدأ «الشعب الجمهوري» أيضا محادثاته مع مختلف الأحزاب المعارضة الصغيرة، وبينما يتم التحضير لعقد لقاءات مع حزب «الحرية والتضامن» (يساري) وحزب «اليسار»، التقى يوم الإثنين، زعيم حزب «الشعب الجمهوري»، «كمال كلجدار أوغلو»، بزعيم حزب «السعادة» (الذي أسسه رئيس الوزراء الراحل نجم الدين أربكان) «تمل كارامولا أوغلو»، وتم بحث طريقة التحالف بين الحزبين، وكذلك مسألة ترشيح رئيس الجمهورية السابق، «عبد الله غول»، في الوقت الذي لا يزال فيه الأخير يبدو مترددا في مواجهة الرئيس «رجب طيب أردوغان». وبعد اللقاء، أكد «كارامولا أوغلو»، أن المباحثات بين الجانبين «كانت مثمرة»، مشيرا إلى أن «حسم تفاصيل التحالف وترشيح غول للرئاسة، سيتم في نهاية الأسبوع».

ويبدو أن «الشعب الجمهوري» لن يعلن أي تحالف مع حزب «الشعوب الديمقراطي» (الجناح السياسي للعمال الكردستاني)، وذلك بسبب عدم تمكن الأخير من اتخاذ موقف واضح ضد هجمات «العمال الكردستاني» في الداخل التركي، وكذلك لقطع الطريق على التحالف الجمهوري وعدم السماح له بوسم التحالف الجديد بالإرهاب. وفي الوقت الذي لا تزال فيه الأمور مفتوحة على جميع الاحتمالات، نفى زعيم الكتلة البرلمانية لـ «الشعب الجمهوري»، «أوزغور أوزل»، أن تكون «ميرال أكشنر» مرشحا مشتركا للتحالف المعارض، مشيرا إلى أن «الشعب الجمهوري» سيقدم مرشحه الخاص. وأوضح: «إن رشح كلجدار أوغلو نفسه، فسيكون المرشح الأقوى»، ومن المفترض أن يحسم «الشعب الجمهوري» قراره، الثلاثاء، باجتماع مجلس الحزب، في ما يخص ترشح «كلجدار أوغلو» للرئاسة. وفي حال قبل «غول» الترشح عن التحالف المعارض بغطاء من حزب «السعادة»، سيواجه «أردوغان»، ومن ورائه التحالف الجمهوري منافسة صعبة في الانتخابات المقبلة، لأسباب عدة يأتي على رأسها شعبية «غول»، وكذلك قدرة حزب «السعادة» على سحب نسبة معتبرة من أصوات أنصار ومؤيدي حركة «ميلي غروش» (الرؤية الوطنية) التي أسسها «نجم الدين أربكان» من «العدالة والتنمية».

وفي الوقت نفسه، يشير مراقبون إلى أن حظوظ «حزب الخير» عالية في استمالة نسبة معتبرة من أنصار حزب «الحركة القومية» الساخطين على زعيم حزبهم إثر تحالفه مع «أردوغان».

وكان التحالف الجمهوري المكوّن من «الحركة القومية» و«العدالة والتنمية» قد دعا إلى انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة في ٢٤ يونيو/حزيران المقبل، وهو ما أقره البرلمان بالفعل، بدلا من نوفمبر/تشرين الثاني من العام المقبل.

وسيلي الانتخابات الحالية التحوّل الرسمي للنظام الرئاسي الذي تم إقراره بغالبية بسيطة خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي جرى في أبريل/نيسان من العام الماضي.

لماذا غير أردوغان موقفه من الانتخابات المبكرة؟

موقع ٢٤: ٢٤/٤/٢٠١٨

دعا الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى انتخابات مبكرة ما أدى لتقديم موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية إلى ٢٤ يونيو (حزيران)، أي قبل ١٧ أسبوعاً من مواعدها السابق، علماً أنه كان معارضاً قوياً لأية انتخابات مبكرة، وكان يشير إليها باعتبارها "علامة على التخلف والخيانة".

هناك شيء وحيد مؤكد، وهو أن الرئيس التركي، الذي ليست لديه استراتيجية مخرج سياسي، يجب أن يرحل الآن وفيما يدافع اليوم أنصاره عن تلك المفاجأة، ويعتبرونها من صنع استراتيجية محنك، يرى آيكان إرديمير، عضو سابق في البرلمان التركي، وزميل رفيع لدي مركز الدفاع عن الديمقراطيات، أن التحول المفاجئ والكبير للرئيس التركي في الدعوة لانتخابات في خلال ٦٧ يوماً، يعكس شعوره بانعدام الأمان.

ويلفت كاتب المقال لحرص وسائل الإعلام الموالية للحكومة التركية لتبرير التحول الكلي لأردوغان بوصفه "انتصاراً يظهر براعته كسياسي واستراتيجي". ومن جانبه، أكد سياسي إسلامي تركي أن مناورة الرئيس التركي فاجأت المعارضة، وكتب على تويتر "الحرب خدعة". ورأى خبراء دوليون أن دعوة أردوغان لانتخابات مبكرة كانت "خطوة محسوبة تم فيها تقييم التكاليف والمكاسب بعناية شديدة"، وتشكل جزءاً من "تكتيكات أردوغان لإحكام سيطرته على المعارضة". ولكن عند النظر من قرب، تأتي خطوة الرئيس التركي المتسارعة نحو الانتخابات نتيجة للإكراه أكثر منها كخدعة.

وفي المقابل، من الخطأ الاعتقاد أن المعارضة التركية تفاجأت بدعوة أردوغان للانتخابات. فقد توقع ميرال أكسيندر، زعيم "حزب الخير"، في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، أن انتخابات مبكرة سوف تتم في ١٥ يوليو (تموز) في العام الجاري، بمناسبة مرور عامين على الانقلاب الفاشل. كما أشارت صحيفة غازيت دوفار، يوم الأربعاء الأخير، إلى أن برلمانياً تركيا من حزب الشعوب الديمقراطي المعارض (HDP)، راهن مع ثلاثة نواب آخرين، واختار يوم ٢٤ يونيو كموعدها لانتخابات مبكرة، وفاز بجناح فندقي خاص برجال الأعمال، عقب إعلان أردوغان الأخير.

ويرى إرديمير أن عدم قدرة أردوغان على الانتظار لمدة إضافية حتى ١٥ يوليو (تموز)، حيث كان من الممكن له أن يستقطب دعماً شعبياً كما جرى عند التفاف الأتراك حول علمهم، قبل عامين، يعتبر مؤشراً واضحاً لقلق أردوغان. فقد كان شهر إبريل (نيسان) قاسياً على الاقتصاد التركي، إذ هبطت قيمة الليرة التركية إلى مستويات قياسية، ما دفع شركات لإعادة جدولة ديون بمليارات، وهو ما انتقده أردوغان سابقاً باعتباره "هجوماً اقتصادياً من قبل أعداء الدولة".

ويرى كاتب المقال في تحرك أردوغان قبل وقوع أزمة اقتصادية تلوح في الأفق، بمثابة رد فعل أكثر من كونه استراتيجية قائمة على حسن تدبير. وكبداية، مازالت تركيا تفتقر إلى قانون انتخابي ينظم الترشح للرئاسة في ظل قانون جديد طرح عبر استفتاء أبريل (نيسان) ٢٠١٧.

وحسب ما نصت عليه التعديلات الدستورية لاستفتاء العام الماضي، ستؤشر الانتخابات الرئاسية القادمة في تركيا لانتقال البلاد من نظام برلماني إلى رئاسي. وسوف يتطلب هذا شطب كل ما يشير للقوانين الحالية التي تشير لمجلس الوزراء ومؤسسات أخرى سينعدم ذكرها بعد انتخابات ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل.

ويقول إرديمير إنه، في الوقت نفسه، سيكون على المجلس الانتخابي الأعلى إصدار تقويم انتخابي "سريع"، لأن مدة ٦٧ يوماً ليست كافية لتنفيذ عملية تسجيل جميع الناخبين، سواء للانتخابات التمهيدية أو للناخبين المقيمين خارج تركيا.

ومع دفع أردوغان تركيا نحو انتخابات مبكرة، تلوح في الأفق أزمة. فثمة مؤسسات وأحزاب ومرشحون يسعون لمعالجة مشاكلهم في غياب أساسيات، كإطار عمل قانوني، وقواعد انتخابية واضحة، وتقويم انتخابي. ولكن هناك شيء وحيد مؤكد، وهو أن الرئيس التركي، الذي ليست لديه استراتيجية مخرج سياسي، يجب أن يرحل الآن. ولكنه لا يبالي مع شركائه من اليمين المتشدد، في ما لو مهدت مناوراتهم للتعجيل بحدوث أزمة اقتصادية تكون بمثابة آخر سمار في نعش الديمقراطية الانتخابية المتهاوية في تركيا.

المعارضة التركية تنتفض ضد أردوغان

*يوسف الشريف

بوابة العين الاخبارية: ٢٤/٤/٢٠١٨

يبدو أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة التي ستجري في ٢٤ يونيو المقبل بتركيا ستتحوّل إلى معركة كسر عظم بين الرئيس رجب طيب أردوغان والمعارضة بكل أطيافها. إذ يبدو أن الرغبة العارمة لدى المعارضة في التخلص من حكم أردوغان وسياساته، دفعت جميع أحزاب المعارضة لترك خلافاتها السياسية والأيدولوجية وراء ظهرها لتبحث سبل التوحد فيما بينها ضد الرئيس في سياق الرئاسة القادم، وهو أمر غير مسبوق في تركيا، ويعكس مدى الرفض السياسي والشعبي لسياسات أردوغان ومشاريعه. ففي سابقة في تاريخ السياسة التركية أعار حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي التوجه، ١٥ نائباً من نوابه في البرلمان لـ"الحزب الجيد" قومي التوجه المشكّل حديثاً من قوميين انشقوا عن حزب الحركة القومية المتحالف مع الرئيس أردوغان.

وبانتقال هؤلاء النواب إلى الحزب الجيد، فإن هذا الحزب سيصبح له كتلة في البرلمان تمكنه من ترشيح زعيمته ميرال أكشنار التي تحظى بشعبية واسعة وتشكل تحدياً قوياً للرئيس أردوغان الذي حاول من خلال تقريب موعد الانتخابات وضع العراقيل أمام ترشحها، لأسباب إجرائية تتعلق بحداثة تشكيل الحزب. استطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى أن شعبية الرئيس أردوغان ما زالت بين ٤٠ إلى ٤٣٪، وترشيح المعارضة لشخصية سياسية قريبة من الحزب الحاكم - مثل عبدالله غول - قد يسحب المزيد من الأصوات المؤيدة لأردوغان باتجاه هذا المرشح وهو ما تراهن عليه المعارضة الآن.

ومن الغريب أن وزراء حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه الرئيس أردوغان انتقدوا تصرف المعارضة واعتبروه "خارجاً على أخلاق السياسة" وغير مقبول، متناسين أن زعيم حزبهم أردوغان ما كان ليستطيع دخول البرلمان عام ٢٠٠٣ لولا خطوة مشابهة قام بها حزب الشعب الجمهوري الذي سعى لتغيير قانون الانتخابات بشكل يتجاوز عن سابقة حبس أردوغان بتهمة إثارة النعرات القومية والطائفية، ويمكن أردوغان من دخول البرلمان في انتخابات تكميلية في مارس ٢٠٠٣.

إذ اعتبر حزب الشعب الجمهوري أن الديمقراطية في تركيا يجب أن تكون فوق كل اعتبار، وأنه لا يجوز بقاء زعيم حزب ممثل في البرلمان محروماً من حقه في الترشح للانتخابات. أما اليوم فإن حزب العدالة والتنمية يرى في سعي حزب الشعب الجمهوري لتوفير نفس الفرصة للسيدة ميرال أكشنار ضرباً من التحايل السياسي، وهو أمر يشير إلى مدى تراجع الحزب الحاكم عن مبادئه السياسية التي قام عليها قبل ١٨ عاماً.

زعماء المعارضة لم يكتفوا بهذه الخطوة فقط، بل بدأت اجتماعات بين زعماء حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي، والحزب الجديد، وحزب السعادة الإسلامي وريث حزب الرفاه الذي أسسه رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين أربكان، من أجل بحث إمكانية ترشيح مرشح موحد عن الأحزاب الثلاثة، مرشح يستطيع حصد أصوات ناخبي هذه الأحزاب الثلاثة بالإضافة إلى أصوات الناخبين الكرد من أجل جمع أكبر نسبة من الأصوات تحسم الانتخابات لصالحه من الجولة الأولى، أو تجبر أردوغان على خوض جولة إعادة ثانية على الأقل.

ووفق بعض التقارير الإعلامية التركية، فإن أحزاب المعارضة قد تدق باب الرئيس السابق عبدالله غول ليكون هو مرشحها المنافس، ورغم أن هذه الخطوة ليست مضمونة بسبب تردد غول ووجود بعض التيارات المعارضة لهذا الاختيار من داخل حزبي الجيد والشعب الجمهوري، إلا أن هذا التوجه يشير إلى أن المعارضة باتت مستعدة للقبول برئيس للجمهورية من حزب العدالة والتنمية الحاكم غير أردوغان. وهو مؤشر واضح وقوي على أن المعارضة ترى أن المشكلة ليست في الحزب الحاكم وإنما في شخص أردوغان وهو أمر غير مسبوق أيضاً في السياسة التركية.

عبدالله غول الذي أقصاه اردوغان عن السياسة بعد انتهاء فترة حكمه الرئاسية ومنع عودته إلى صفوف الحزب، اعترض في أكثر من مناسبة على سياسات اردوغان الداخلية والخارجية، ودخل في سجال سياسي معه قبل عدة أشهر بعد أن صرح بأنه قد يترشح للرئاسة. لكن غول بطبعه الهادئ وغير الصدامي، يخشى من لجوء اردوغان إلى حيل سياسية للضرب تحت الحزام بشكل يسيئ إلى سمعته كرئيس سابق للجمهورية.

استطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى أن شعبية الرئيس اردوغان ما زالت بين ٤٠ إلى ٤٣٪، وترشيح المعارضة لشخصية سياسية قريبة من الحزب الحاكم - مثل عبدالله غول - قد يسحب المزيد من الأصوات المؤيدة لاردوغان باتجاه هذا المرشح وهو ما تراهن عليه المعارضة الآن.

إن المطالع للوعود الانتخابية التي يقدمها الرئيس اردوغان وحججه لتقديم موعد الانتخابات لا يرى شيئاً يقدمه للناخبين، فحديثه يبقى في إطار "التصدي للمؤامرة الدولية ضد تركيا" و "بداية عهد جديد". ويعكس هذا إفلاسا سياسياً واضحاً، فالوضع الاقتصادي في تركيا يتدهور بسرعة أجبرت اردوغان على تقديم موعد الانتخابات قبل حدوث "زلزال اقتصادي" على حسب تعبيره هو شخصياً.

كما أن السياسة الخارجية لتركيا باتت مبنية على الخصام والعداء لكل الجوار الإقليمي والغرب بشكل عام، فيما السياسة الداخلية متأزمة للغاية مع استمرار حالة الطوارئ، والاعتقالات المتكررة لآلاف المواطنين بحجج مختلفة، وتدهور وضع القضاء والحريات، وهو وضع ترى جميع أحزاب المعارضة أن المسؤول الأول عنه هو الرئيس اردوغان وسياساته.

وتعكس تصرفات الرئيس اردوغان مدى قلقه وعدم وثوقه في نتائج الانتخابات القادمة، مما دعاه لاتخاذ تدابير كثيرة تعرقل تقدم شعبية أحزاب المعارضة وفرصتها في خوض الانتخابات، بدلاً من تقديم برامج ووعود انتخابية تزيد من شعبيته هو، إذ لجأ اردوغان إلى تغيير قانون الانتخابات بشكل يسمح باحتساب الأصوات غير الممهورة، وهو أمر غير مسبوق في تركيا وترى المعارضة أنه دعوة صريحة للتزوير.

كما أصر اردوغان على إجراء الانتخابات في ظل قانون الطوارئ، وهو أمر يعيق حرية المعارضة في الدعاية الانتخابية وإجراء الحملات الدعائية الشعبية، ناهيك عن منحه الحكومة السيطرة على كامل العملية الانتخابية.

كذلك رفض اردوغان إقالة وزراء العدل والداخلية والمواصلات وتعيين وزراء مستقلين، وهو أمر متبع قبل كل انتخابات برلمانية أو رئاسية من أجل ضمان حياد العملية الانتخابية. ناهيك عن سيطرة اردوغان على معظم وسائل الإعلام واستخدامه لجميع مؤسسات الدولة وموازناتها للحشد لدعايته الانتخابية وعرقلة حملات المعارضين له. كل هذه الأمور توضح أن الرئيس اردوغان بات يدرك أن شعبيته قد لن تسعفه هذه المرة للفوز في الانتخابات بشكل عادل ونزيه، ويزيد من قلقه الآن تحرك المعارضة بهذا الشكل.

فرهان الرئيس اردوغان كان دائماً على تشنت المعارضة واختلاف أجندها، لكنه على ما يبدو لم يتوقع أن يصل مستوى رفض المعارضة له حد أن تضع كل الخلافات وراء ظهرها وتتحد ضده، لدرجة باتت أجنده الانتخابات اليوم محصورة في هدف واحد، بقاء اردوغان واستمرار سياساته، أو الإطاحة به ديمقراطياً وإعادة تركيا إلى سياساتها السابقة.

قد يكون الرئيس اردوغان هو الزعيم السياسي الأكثر شعبية في تركيا مقارنة ببقية الزعماء السياسيين مع تأييد أكثر من ٤٠٪ من الناخبين له، لكنه في نفس الوقت أيضاً، الزعيم الذي تريد أكثر من ٥٠٪ الباقية من الناخبين خروجه من السلطة.

قد تنجح المعارضة في سعيها هذا وتغير وجه تركيا بشكل كبير، أو قد تفشل في استكمال طريقها الذي بدأت به في توحدها ضد اردوغان، أو قد تنجح لكن مرشحها قد يخسر الانتخابات بسبب عدم عدالة ظروفها وتحكم الحكومة في مجرياتها، لكن ما يحدث اليوم في تركيا يكشف مدى صعوبة وضع اردوغان داخلياً وحجم الجبهة المعارضة له وسياساته، حتى لو تمكن بطريقة ما من الفوز في الانتخابات، وحسب المعارضة وتوحدها ونبذ خلافاتها، الأمر الذي سيغير من صورتها أمام الناخبين وأمام الشارع التركي، ويمهد لصفحة جديدة من السياسة في تركيا بعد يونيو حزيران القادم.

هل تنفذ الانتخابات المبكرة اردوغان ام العكس؟

*بنكي حاجو

ايلاف: ٢٤/٤/٢٠١٨

في أول بيان له حول الانتخابات المبكرة كان في عام ٢٠٠٤ اي بعد عامين من وصوله الى كرسي الحكم قال الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وبالحراف الواحد ان المطالبة بالانتخابات المبكرة خيانة للوطن.

كرر اردوغان نفس التعبير تسعة مرات منذ عام ٢٠٠٤ وآخر مرة كان في عام ٢٠١٤ وذلك بعد انتخابه مباشرة رئيسا للجمهورية. وقال ايضا ان الانتخابات المبكرة لم تعد تمارس في الديمقراطيات المتقدمة وصارت علامة من علامات المجتمعات والدول المتخلفة.

وفي مناسبات اخرى قال نحن لن نقدم على هذه الخيانة وانه لا هو ولا حزبه لن يطالبوا بالانتخابات المبكرة وقال نحن لن نسمح للأخرين اي الاحزاب المعارضة ايضا بخيانة الوطن.

اذن لماذا يذهب اردوغان في ٢٤ حزيران القادم اي بعد شهرين الى الانتخابات المبكرة والتي تعني في عرفه الخيانة العظمى؟ علما ان موعد الانتخابات العادية كانت ستجري بعد سنة ونصف تقريبا في نوفمبر ٢٠١٩.

في آخر تصريحات له قال اردوغان اننا اضطررنا الى اتخاذ هذا القرار حتى نتجنب الزلزال الذي بات على الابواب ويقصد بذلك الوضع الاقتصادي المنهار.

تلقت المعارضة والصحافة هذه التصريحات على انها اعتراف من اردوغان بالازمة الاقتصادية الخانقة وان الوضع يتجه الى الانهيار.

معظم المحللين الاقتصاديين يشيرون الى ان تركيا تعيش على القروض الضخمة وعلى واردات بيع املاك و مؤسسات الدولة الاقتصادية تحت اسم الخصصة.

نشرت الصحافة قائمة ببيع املاك والمؤسسات التي تم بيعها في ١٥ سنة الاخيرة من عهد اردوغان على الشكل التالي:

تم بيع حصص الدولة في ١٠١ من مؤسسات القطاع المشترك و ١٠ موانئ و ٨٥ مراكز توليد الطاقة الكهربائية و ٤٠ معمل و ١١ فندقا و ثلاثة آلاف املاك وعقارات الدولة و ٣٧ منجم و ٣ باخرة و ٦٠٠٠ ورشات ومعدات وآلات ميكانيكية.

قبل اسابيع قررت الدولة بيع ١٤ معمل انتاج السكر والتي يشارك عمال تلك المعامل ومزارعو الشوندر الدولة في ملكيتها والتي تشكل مصدر رزق لسكان المناطق الموجودة فيها.

الدراسات جارية الآن لبيع جسرين عملاقين على البوسفور تربط اوربا بآسيا اي جسر السلطان محمد الفاتح وجسر السلطان سليم وهي منشآت تدر ارباحا هائلة على الدولة.

بالرغم من كل ما تم بيعه فان خزينة الدولة خاوية بسبب الاضطرار الى تسديد الديون والقروض المتراكمة على الدولة في الخارج والداخل.

من الناحية السياسية لم يعد هناك شيء اسمه حرية التعبير او حرية الصحافة وحق التظاهر والسجون تغص بالصحفيين والسياسيين بما فيهم البرلمانيون الذين اسقطت عنهم الحصانة النيابية.

استغلت حكومة حزب العدالة والتنمية محاولة انقلاب ١٥ تموز التي قام بها اتباع الداعية الاسلامي فتح الله غولن والصقت تهمة الاشتراك في الانقلاب بكل من كانت تريد التخلص منه. وهكذا تم تصفية مئات الآلاف من العاملين في الجيش و جهاز العدالة و القضاء و المحاكم و الامن و بقية مؤسسات ووزارات الدولة حيث تم ملؤها بالعناصر التابعة والمؤيدة لحزب العدالة والتنمية.

هكذا نجد ان الازمة التركية الخانقة ليست محصورة في المجال الاقتصادي فقط بل يتجاوزها الى المجالات الاخرى ايضا بحيث لم يعد ممكنا الاستمرار في قيادة وادارة البلاد.

قال احد الصحفيين ان اطار سيارة اردوغان تعرض للانقلاب وسيارته ستقف اجلا ام عاجلا.

السياسة الخارجية التركية فصل درامي آخر و تعيش اسوأ فترة في تاريخها بسبب اردوغان حيث انه في خلاف وخصام مع جميع الدول العربية والاوربية وامريكا.

حرب شاملة على الكرد واحتلال اراضي سورية. تركيا اردوغانية متصالحة ومتحالفة مع روسيا وايران فقط وكل ماعدا ذلك عداء وخصام. ازمتا تركية خانقة و اردوغان يتهرب من الواقع بالانتخابات المبكرة في انتظار معجزة لن تتحقق.

هل سيتواجه غول وأردوغان ؟

الجزيرة نت: ٢٥/٤/٢٠١٨

محمد النجار: على بعد أقل من شهرين على الانتخابات المبكرة التي ستشهدها تركيا، يبدو المشهد ملبدا بالاحتمالات، وفي حين يرى مراقبون أن كفة الرئيس رجب طيب أردوغان لا تزال الأرجح للفوز فيها، تخطط احتمالات ترشح رفيق دربه الرئيس الأسبق عبد الله غل أوراق التحالفات وما ستسفر عنه الانتخابات.

**المشهد الانتخابي:

يتنافس في الانتخابات معسكران:

الأول: يتشكل من حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة أردوغان، وحليفه حزب الحركة القومية برئاسة دولت باهشتلي.

الثاني: معسكر المعارضة ويمثله أربعة أحزاب رئيسية، وهناك مساح لتشكل ائتلاف معارض رغم تناقض المدارس الفكرية للأحزاب وهي:

- حزب الشعب الجمهوري (علماني).
- حزب الشعوب الديمقراطي (كردي).
- حزب الخير أو (الصالح)، الأحدث على الساحة السياسية (محافظ أقرب للتوجه العلماني).
- حزب السعادة (إسلامي) وهو حزب صغير لم ينجح بدخول البرلمان لعدم تحقيقه النسبة اللازمة لذلك.

**المرشحون:

- الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان.
- رئيسة حزب الخير أميرال أفشار أعلنت نيتها منافسة أردوغان.
- الرئيس السابق عبد الله غل، الذي مثل احتمال ترشحه تطورا مفاجئا قد يقلب موازين القوى في الانتخابات المقبلة، كونه حليف سابق لأردوغان ومن مؤسسي حزب العدالة والتنمية الحاكم.
- لم يعلن حزب الشعب الجمهوري مرشحا له، وهناك نقاش ساخن داخل الحزب حاليا، بين الداعين للتحالف مع غل أو دعم مرشح قد يملك حظوظا قوية مثل أفشار، وبين المحافظين والكماليين (نسبة لمؤسس تركيا مصطفى كمال الدين أتاتورك) الداعين إلى إعلان مرشح مستقل للحزب.

**هل سيترشح غل؟

أثارت لقاءات غل مع أحزاب السعادة وحزب الخير ورئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، والحديث عن لقاءات أخرى في معسكر المعارضة، تكهنات بنيته الترشح لمواجهة أردوغان. ورفع من حجم هذه الاحتمالات صمت غل عن التعليق على الأخبار عن نيته الترشح سواء كمستقل، أو عن ائتلاف أحزاب المعارضة، إضافة إلى أنه من معارضي التعديلات الدستورية التي نجح أردوغان بتمريرها في استفتاء أقيم العام الماضي وحول تركيا من النظام البرلماني للرئاسي، ويتوقع أن يتضح موقفه خلال أيام.

**أردوغان وباهشتلي وغل:

استخدم أردوغان لغة ناعمة في تعليقه الثلاثاء على احتمالية ترشح غل، حيث اعتبر أنه لا مشكلة في ترشح غل لمواجهة، وهو تصريح حمل رسائل اعتبرت دافئة حيث يحرص أردوغان دوما على وصف غل بـ "أخي".

بالمقابل اختار باهشتلي لغة بدت خشنة في تعليقه على احتمالات ترشح غل، عندما قال إن هناك "إستراتيجية خبيثة للغاية لإعداد الرأي العام بشأن ترشح الرئيس السابق عبد الله غل للانتخابات المقبلة". وفي سلسلة تغريدات نشرها في حسابه على موقع "تويتر" أضاف باهشتلي أن "تنظيم غولن الإرهابي يقود عملية تقبل بها منظمة بي كا كا الإرهابية (حزب العمال الكردستاني) ويتحمس لها أعداء تركيا، في حين يطالب أحزاب الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي والسعادة بحماس ترشح عبد الله غل للانتخابات الرئاسية.

**سيناريوهات المواجهة:

ويرى مراقبون أن سيناريوهات المواجهة في الانتخابات التركية تبدو أقرب لما يلي:

(١) أردوغان يواجه الشتات:

ألا يترشح غل في مواجهة أردوغان، في حين يواجه الأخير مرشحين عن أحزاب المعارضة، وعندها سيواجه أفسنار، وربما مرشح لحزب الشعب الجمهوري، وهو ما يعني رفع أسهم أردوغان في مواجهة معارضة مشتتة، ولا يستبعد مراقبون أن يحسم الانتخابات من الجولة الأولى.

(٢) أردوغان وغل والمعارضة:

وهذا السيناريو يقوم على أن يخوض غل الانتخابات كمرشح مستقل أو عن حزب السعادة، مع وجود مرشحين آخرين للمعارضة، وهو ما قد يؤدي لتشتيت أصوات المعارضة، وسيحرص الداعمون لغل أن يصل لجولة ثانية، وهو ما سيفرض مواجهة قوية مع أردوغان.

(٣) أردوغان في مواجهة غل:

ويقوم على أن تتفق المعارضة على ترشيح غل لمواجهة أردوغان، وعندها ستكون المواجهة كبيرة بين الحليفين السابقين، وقد يتمكن غل من الحصول على أصوات من الخزان الانتخابي لأردوغان، إضافة لتصويت كل الغاضبين على أردوغان لصالحه.

لماذا يترشح غل؟

ترى الباحثة في العلاقات الدولية في جامعة "إسطنبول زعيم" أماني السنوار أن احتمالات عدم قبول غل الترشح في مواجهة أردوغان قائمة.

وقالت للجزيرة نت "غل رئيس سابق للبلاد، وأحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية الحاكم، عوضا عن شخصيته الوسطية التوافقية، وترشحه سيحول له شخصية خلافية، وربما ينهي مستقبله السياسي في حال خسارته أمام أردوغان".

بالمقابل، ترى السنوار وجود أسباب قد تدفع غل للترشح، منها وجود تيار يتناقض مع توجهات وسياسيات أردوغان داخل حزبه، إضافة لاحتمالات أن يحصد أصواتا غاضبة من داخل الحركة القومية، عوضا عن الأصوات التي قد ترى فيه مرشحا أكثر ليبرالية سيعيد علاقات تركيا مع الإقليم وأوروبا والولايات المتحدة لقوتها السابقة. غير مستعدة

وعن معسكر المعارضة، ترى الباحثة أنها تبدو غير مستعدة للانتخابات المبكرة "التي فاجأتها ووضعها تحت ضغط كبير"، كما استبعدت توافق المعارضة على مرشح موحد، خاصة أنها تنتمي لمدارس أيديولوجية متناقضة.

وتوقعت ألا يدخل غل سباق الانتخابات إذا لم تجمع عليه أحزاب المعارضة الرئيسية، مشيرة إلى أن ترشح غل مع وجود مرشحين لأحزاب المعارضة ربما يقوي أردوغان ويمنحه الفرصة للفوز من الجولة الأولى.

تحدي أردوغان

لكن السنوار ترى أن التحدي الحقيقي الذي يمثله ترشح غل "هو أنه الوحيد القادر على كسب الأصوات من الخزان الانتخابي للعدالة والتنمية، خاصة أن هناك نوعاً من التملل من النظام الرئاسي ومن بعض سياسات أردوغان".

ولا تستبعد السنوار وجود عوامل إقليمية ودولية في الانتخابات القادمة، مشيرة إلى أن دولا عدة تدعم خيارا ترى أنه "أقل خشونة من خيار أردوغان".

وتابعت "دول إقليمية وفي أوروبا وحتى الولايات المتحدة ربما سترى في غل شريكا عاقلا وحكيما"، وزادت "على غير بعض التحليلات التي تصدر فإن غل لن يكون جزءاً من مخطط لتقويض حزب العدالة والتنمية، أو أي مخطط يتعارض مع سياسات الحزب في تركيا والإقليم".

ووسط التوقعات بترشح غل من عدمه، يقرأ مراقبون في بحث المعارضة عن مرشح من داخل بيت أردوغان لمنافسته بأنه بمثابة إعلان إفلاس عن قدرتها على مواجهته بأحزابها ورجالها وتأكيداً على أن هزيمة أردوغان غير ممكنة إلا عبر أحد حلفائه.

بطل جديد للمعارضة التركية في مواجهة أردوغان

صحيفة "نيويورك": ٢٥/٤/٢٠١٨

في بلدة أوفاجيك في شرق تركيا، وسط وادٍ محاط بجبال تكسوها ثلوج في معظم الفصول، وحيث تقصف مقاتلات تركية متمردين كرداً، هناك شيء غير مألوف. فقد علق، على جدار بلدية المدينة رسم لكارل ماركس لا لمصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية، الذي تلو صورته معظم المكاتب الحكومية التركية. وفي بداية فبراير (شباط) الأخير عُلق على الجدار الخارجي لبلدية البلدة ورقة حملت تفاصيل لمداخل البلدة، ونفقاتها، والفائض من ميزانيتها، الذي يصرف جزء منه منحا لطلاب الجامعات.

التركيز على رجل واحد يؤدي لتفريق المعارضة التركية، ويصرف الأنظار عن التوحد ضد أردوغان وحزبه وكتبت فاريبا ناوا، صحفية مستقلة مقيمة في تركيا، في صحيفة "نيويورك"، أن عمدة البلدة، فاتح محمد ماجوغلو، بدأ بالكشف عن دخل البلدة منذ انتخابه، قبل أربع سنوات.

فقد تعهد لأبناء البلدة الصغيرة بمبدأي الشفافية والمساءلة، وكان الكشف عن ميزانية البلدة من الوسائل المفيدة لتحقيق وعده.

وتقول ناوا إنه حال إعلان ميزانية العام الحالي التقطت صورة للورقة وانتشرت عبر تويتر بين الأتراك. وفي خلال أسابيع، اشتهر عمدة البلدة الصغيرة رمزاً للحكم الرشيد في تركيا.

وعندما أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، فجأة إجراء انتخابات خلال شهرين، قبل عام كامل من مواعدها السابق، لجأ الأتراك إلى تويتر لدعوة ماجوغلو للترشح. وكتب أحدهم: "أيها العمدة نرجوك أن تترشح. بحق الله كن مرشحنا للرئاسة، وأنقذنا".

شهرة مفاجئة

وتنقل كاتبة المقال عن ماجوغلو، ٤٩ عاماً، ممرض وناشط يساري قديم، أنه ليس مبالياً بشهرته المفاجئة. وقال للكاتبة: "من المهم بالنسبة للمجتمع أن يفكر بصوت مسموع". وأما ما يتعلق بالترشح للرئاسة، فقال ماجوغلو إنه يسعى للترشح لمنصب العمدة في مدينته، أو في بلدة أخرى، ولكنه لم يفصح صراحة عن سيدهم لمنصب الرئاسة.

استهجان

وتلقت ناوا لاستهجان أيداه أعضاء من حزب العدالة والتنمية الحاكم AKP، الاهتمام الزائد بماجوغلو، وقالوا إن عمدة البلدة يحظى بتغطية إعلامية لأنه شيوعي في بلد رأسمالي. وقال نيهات ألكان، موظف حكومي وعضو في حزب AKP، إن عمدة الحزب الحاكم يتمتعون أيضاً بالنزاهة والشفافية مثل ماجوغلو. وما يقوم به الرجل شيء جيد ولكنه لا يختلف عن سواه. وقال ألكان: "جميع المسؤولين عن مدننا يقومون بالعمل ذاته، ولكن الإعلام يركز على ماجوغلو بسبب ارتباطه بالحركة الشيوعية. أنا ضد الشيوعية لأنها تمنع حرية المعتقدات الدينية".

تفريق المعارضة

إلى ذلك، يرفض بعض اليساريين الأتراك شهرة ماجوغلو. وقال أحمد كريم جولتيكين، بروفيسور سابق في جامعة مونزور، في تونسي، إن التركيز على رجل واحد يؤدي لتفريق المعارضة التركية، ويصرف الأنظار عن التوحد ضد أردوغان وحزبه.

وأضاف جولتيكين أن الشيوعيين مجموعة هامشية في تركيا، ويبقى ماجوغلو العمدة الوحيد الذي فاز بمنصبه تحت راية الحزب الشيوعي، وقد سمح حزب AKP بانتخابه ليبيدي استعداده لتقبل ساسة شيوعيين وسط صفوفه، ولأنه بمفرده لا يشكل خطراً".

فساد وغموض

ويقول محللون آخرون إن ماجوغلو يقوض AKP لمجرد كونه نموذجاً ضد الفساد والغموض. ويقول آيكان إرديمير، زميل بارز لدى معهد الدفاع عن الديمقراطية في واشنطن، وهو برلماني تركي سابق، إن "عمدة القرية يعد مثلاً لكبرى الأحزاب التركية المعارضة. وأثبت أنه، مهما استطاع أردوغان تقوية سلطته في تركيا، تبقى للمعارضة فرص لتطبيق سياسات بديلة على المستوى المحلي. إنه يثبت كيف يمكن لقوة سياسية صغيرة أن تقاوم نهج أردوغان وسياساته الاجتماعية الإسلامية".

"أردوغان صار قاطرة"

روسيا اليوم : ٢٥/٤/٢٠١٨

تحت العنوان أعلاه، كتب يوري مافاشيف، في "إزفستيا"، حول الأسباب التي دفعت الرئيس التركي للإعلان عن انتخابات مبكرة، ودور عملية "غصن الزيتون" في ذلك.

وجاء في مقال مافاشيف، مدير البرنامج السياسي في مركز دراسة تركيا المعاصرة:

لقد هزت المجتمع الدولي الأنباء عن إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في تركيا في يونيو القادم. إلا أن ثمة حسابا سياسيا رصينا واضحا أيضاً في هذا القرار الذي أصدره الرئيس بتقديم موعد الانتخابات عاما ونصف العام.

في الآونة الأخيرة، لا يفصل العديد من الخبراء والصحفيين الأتراك عملية "غصن الزيتون" في سوريا عن العمليات السياسية الداخلية في الجمهورية، مدركين تماماً أن الحزب الحاكم والرئيس والحكومة الحالية يمكن أن يرسموا الانتصارات الخارجية ويحولوها إلى أصوات انتخابية. وتعود الحاجة إلى مثل هذه التكتيكات إلى عدة أسباب:

عندما جرى الاستفتاء التاريخي في أبريل ٢٠١٧ في تركيا حول مسألة الإصلاح الدستوري الذي ينص على الانتقال إلى الشكل الرئاسي للحكم، فإن الزعيم الحالي والموحي بهذا الاستفتاء لم يحصل إلا على جزء من السلطات الرئاسية الجديدة. وتم تأجيل التعديلات المتبقية حتى الانتخابات المقبلة، التي لم تكن لتعقد قبل نوفمبر ٢٠١٩

في الوقت نفسه، "في البقية الجافة"، فإن رئيس الدولة الحالي، الذي تولى منصبه في العام ٢٠١٤، حصل في العام ٢٠١٧ على مشاكل وتحديات وتناقضات دولية ومحلية جديدة لفترة رئاسية وبرلمانية انتقالية كانت ستستمر حتى العام ٢٠١٩

في هذه الأثناء، مع تزايد التوتر الدولي، أصبح الكثيرون في المؤسسة التركية أكثر اقتناعاً بأن رص الصفوف لحل المشاكل العاجلة ممكن فقط من خلال شكل رئاسي كامل للحكم...

لذلك، فالآن وبعد أن تم الانتهاء بنجاح من عملية "غصن الزيتون" في شمال سوريا، فقد أعلنت أنقرة مع موسكو وطهران عن مصالحتها المشروعة أمام الغرب، ممثلاً بالولايات المتحدة وفرنسا، بوصفها واحدة من الضامنين للتسوية السلمية السورية.. وهكذا، فالآن فقط الآن، حان موعد حصاد النتائج المتحققة. فقد أدرك أردوغان أن تركيا ليس لديها وقت للانتظار حتى العام ٢٠١٩. فالיום، لتحقيق النجاح، لا يكفي أن تركز أمام القاطرة، إنما ينبغي أن تصبح أنت القاطرة.

السلطان والقيصر: قصة خيالية حديثة من أنقرة

*راشمي روشن لال

(أراب ويكلي): ٢٥/٤/٢٠١٨

ذات مرة في أنقرة، التقى سلطان تركيا وقيصر روسيا، واتفقا على خطة سهلة جداً لتقاسم المشاكل وحلها، والتي من شأنها أن تزرع الروح في كل قلب. وكانت تلك ضربة معلم في الحسم، وأنقى تجسيد لفن الممكن.

قرر السلطان والقيصر أن يلغيا الاعتراف بالمشاكل، لأنها بهذه الطريقة سوف تذهب فحسب. وإذا كانت المشاكل غير موجودة، كما قالوا، فإنه ليس هناك شيء يتطلب الحل. من يهتم إذا كان لدى النهائيين البغيضين في الغرب الوقاحة ليصفونا بأننا مشكلة، بل إننا لا نعرف كلمة مشكلة من الأساس.

"حصل"، قال القيصير بهدوء. وكان قد عمل، في تجسّد سابق جاسوساً لبلده ونادراً ما تحدث بصوت عالٍ أكثر مما يجب أو بشكل غير دقيق.

"اتفقنا"، صرخ السلطان، الذي كان أقل انضباطاً بكثير، بما أنه لم يكن في أي وقت أي شيء سوى سياسي موهوب في التبجح الخطابي.

وهكذا، تقررّت الأمور على هذا النحو، وعاد كل من الرجلين إلى قصره، متشبثاً بالاتفاق وكأنه جوهرة، متيقناً من أنه كل ما يلزم للعيش بسعادة إلى الأبد.

دعونا ننتقل إلى الواقع، حتى مع أنها كانت هناك سمات مقصودة بلا ريب للقصة الخيالية في الاجتماع الذي انعقد بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أنقرة يومي ٣ و٤ نيسان (أبريل) الحالي. وقد تشبث الأوتوقراطيان، اللذان يكرههما الغرب وينتقدهما الغرب باطراد، ببعضهما بعضاً، في عناق حاضر العزلة ومولود من العزلة" حيث يلعب الرئيس الإيراني حسن روحاني دور "العزول" غير المرغوب فيه، إن لم يكن دور الأم الخيالية بالمعمودية.

هل يمكن لهذا أن يدوم؟ هل يمكن أن ينتهي تقارب السلطان التركي والقيصر الروسي بتلك العبارة القطعية المغالية التي تنتهي بها معظم القصص الخيالية: وعاشاً معاً بسعادة إلى الأبد؟

كلا، لأن المسألة أقرب إلى كونها "تحالف مصلحة" من كونها علاقة جميلة، بكلمات جنيفير كافاريلا، الخبيرة في الشأن السوري في معهد دراسات الحرب في واشنطن. وتقول كافاريلا إن أردوغان يجد أن من الحكمة السياسية الآن وضع إيمانه في بوتين وروحاني. وتضيف: "سوف يظل متحالفاً معهما طالما ظل يرى أن من الضروري متابعة تحقيق أهدافه ضد ميليشيا وحدات حماية الشعب، المكونة في معظمها من الكرد".

وهذا عادل بما يكفي. ولكن، من المستحيل أن نعرف، بطبيعة الحال، كم من الوقت سيتطلب تركيا لتحقيق أهدافها ضد الكرد في شمال سورية.

ومع ذلك، وكما هو الحال مع أي قصة خيالية جيدة، يبدو أن ملاك السحر قد عمل سحره على أبطال الحكاية الرئيسيين. ثمة تركيا وروسيا وإيران، وهي ثلاث من أكثر اللاعبين العسكريين الأجانب نفوذاً في سورية، والتي تحاول جميعاً إدارة خلافاتها والملاحقة من خلالها، وهي خلافات كثيرة في واقع الأمر. فروسيا وتركيا تدعمان نظام بشار الأسد، وتركيا تقف ضده. وتريد تركيا سحق الكرد، لكن روسيا وإيران نظرتا إليهم - حتى وقت قريب - بطريقة أكثر إيجابية.

وحتى مع ذلك، أبرم القيصر والسلطان الصفقة حول الكرد في كانون الثاني (يناير). وقد اختار بوتين أردوغان على الكرد، وانتقل المراقبون العسكريون الروس علناً مبتعدين عن شمال غرب سورية تماماً عندما أعلنت الحكومة التركية أنها عاكفة على دخول الجيب الذي يسيطر عليه الكرد في عفرين. بعد ذلك، سدد أردوغان معروف بوتين بمعروف من عنده، عندما قصر ردة فعله على هجوم النظام في الغوطة الشرقية على النقد الشرس، وإنما لا شيء أكثر من ذلك.

وفي الأثناء، بدأت إيران في رؤية فضيلة العمل إلى جانب تركيا في سبيل إضعاف وحدات حماية الشعب الكردية. ويشرح منصور أكغون، رئيس دائرة العلاقات العامة في جامعة كولتور في اسطنبول، منطلق طهران على النحو الآتي: "كان المقاتلون المرتبطون بحزب العمال الكردستاني ناشطين في إيران أيضاً، ولو ليس بقدر تركيا. ولذلك، لا تريد إيران - مثلها مثل تركيا - وجوداً قوياً لوحدات حماية الشعب الكردية، والذي ربما يفضي إلى قيام دولة مستقلة هناك".

كما في معظم القصص الخيالية، تظل التنانين تحوم فوق الرؤوس. وقد أغضب إيران تعهد تركيا بالاستيلاء على مدينة تل رفعت السورية والاندفاع أبعد إلى الشرق.

تريد أنقرة، كما يقول مسؤول تركي رفيع، من موسكو أن "تتمارس مزيداً من السيطرة على نظام (الأسد)"، بحيث يتم ضمان وصول إنساني أكثر إلى الغوطة الشرقية وكبح الغارات الجوية التي يشنها النظام ضد المناطق التي يسيطر عليها الثوار في سورية. على المدى البعيد، يبدو من الصعب تخيل تحالف دائم وقابل للحياة بين هذه البلدان الثلاثة التي لديها أولويات مختلفة للغاية، والتي تتنافس على النفوذ في منطقة البحر الأسود. سوف يكون مثل ذلك، في الحقيقة، من نوع محتوى القصص الخيالية.

هكذا يفوز اردوغان

*سونر جاغابتا

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٥/٤/٢٠١٨

دعا الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلى إجراء انتخابات مفاجئة في ٢٤ حزيران/يونيو، أي قبل عام ونصف تقريباً من موعدها المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يفوز فيها اردوغان لأنه نجح مرة أخرى في قلب الموازين لصالحه - والتي تشمل، القومية المتشددة، والنمو الاقتصادي القوي، وحالة الطوارئ ما بعد الانقلاب التي تسمح له بنشر قوات الأمن لسحق المعارضة التي تواجهه، والسيطرة الكاملة تقريباً على وسائل الإعلام التركية.

لقد نما الاقتصاد التركي بنسبة ٧,٤ في المائة العام الماضي. لذلك، ينتهز السيد اردوغان الفرصة الآن لينال الفضل في الأداء الاقتصادي القوي قبل أن يظهر الاقتصاد علامات تضخم. وثمة مخاوف من حدوث طفرة ائتمانية لأن معدل التضخم السنوي بلغ ذروته في تشرين الثاني/نوفمبر مسجلاً نسبة ١٣ في المائة، وهو أعلى مستوى منذ ١٤ عاماً. وفي كانون الأول/ديسمبر، تضخم عجز الحساب الجاري ليبلغ ٤,٧ في المائة من "الناتج المحلي الإجمالي"، وهبطت الليرة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق في نيسان/أبريل.

ويتمتع السيد اردوغان بالدعم الشعبي بسبب زيادة النزعة القومية التركية بعد انتصاره في منطقة عفرين بشمال سوريا، واستيلاء الجيش التركي وفروعه عليها وإخراج «وحدات حماية الشعب» الكردية. ويذكر أن «وحدات حماية الشعب» مرتبطة بـ «حزب العمال الكردستاني» - الجماعة الإرهابية التي تقاتلها تركيا منذ عقود. لكن هناك مخاوف من إجراء الانتخابات في وقت لا تزال فيه حالة الطوارئ قائمة، تلك الحالة التي فرضت في أعقاب الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦. وتمنح حالة الطوارئ الشرطة، التي تسيطر عليها الحكومة المركزية، الحق في اعتقال أي شخص من دون أمر من المحكمة وتعطي الإدارة الحكومية التفويض لتقييد حرية التعبير والتجمع وإنشاء الجمعيات.

وقد استخدمت الحكومة التركية هذه السلطة الاستثنائية ليس للتضييق على متأمري الانقلاب فحسب، بل لقمع الأحزاب والناشطين المعارضين أيضاً. فقد تم سجن صلاح الدين ديمرطاش «دميرتاش» رئيس «حزب الشعوب الديمقراطي» («حزب ديمقراطية الشعوب») الموالي للکرد، إلى جانب ثمانية نواب آخرين منتمين لهذا الحزب. كما تم طرد أحد عشر مشرعاً من أعضاء الحزب التسعة والخمسين من البرلمان.

واعتبر نائب رئيس الوزراء التركي، أن كمال كليجدار أوغلو، رئيس «حزب الشعب الجمهوري» - الحزب الرئيسي المعارض - هو "قضية أمن قومية". وحُكم على أنيس بربر أوغلو، نائب بارز في «حزب الشعب الجمهوري»، بالسجن لمدة خمس سنوات بعد اتهامه بتسريب شريط فيديو إلى الصحيفة المعارضة "جمهورية" يُزعم أنه يظهر عناصر من المخابرات التركية ينقلون الأسلحة إلى سوريا.

وليس هناك شك أن معارضي السيد اردوغان هم في ساحة غير عادلة. فعلى سبيل المثال، يحصل الأتراك على معظم الأخبار من التلفزيون. وفي الوقت الحاضر، تبتّ شبكات الأخبار التركية بشكل حصري تقريباً آراء ووجهات نظر السيد اردوغان. فوفقاً لدراسة قامت بتحليل التغطية الإخبارية الحية في أكبر ١٧ شبكة في تركيا في آذار/مارس الماضي - أي قبل استفتاء نيسان/أبريل ٢٠١٧ حول التعديلات الدستورية المتعلقة بتأييد الرئاسة التنفيذية أو معارضتها - حصل حزب اردوغان على ٤٧٠ ساعة من البث، و«حزب الشعب الجمهوري» على ٤٥ ساعة، و«حزب الحركة القومية» على ١٥ ساعة، أما «حزب الشعوب الديمقراطي» فلم يحصل على أي دقيقة. ومع بيع مجموعة "دوغان ميديا"، أكبر مجموعة إعلامية تركية، في آذار/مارس إلى شركة "ديميرين" القابضة المؤيدة للحكومة، أصبحت الشركات الموالية لاردوغان تسيطر على ٩٠ بالمائة من وسائل الإعلام التركية.

وفي السياق نفسه، قد تؤدي التغييرات الأخيرة في النظام الانتخابي التركي إلى ترجيح الكفة لصالح السيد اردوغان. فتركيا تتبع نظام التصويت الورقي. وينص قانون جديد على أن يكون رئيس مجلس مراقبة الانتخابات في كل منطقة من مناطق البلاد مسؤولاً حكومياً. وسابقاً، كان يُنتخب رئيس هذا المجلس بأغلبية الأصوات في

المجلس، الذي ضم ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية. ويثير هذا التغيير مخاوف من أنه قد لا يكون هؤلاء المسؤولين صادقين خلال عملية فرز الأصوات.

وعلى نحو تقليدي، يتم وضع أوراق الاقتراع في ظروف رسمية بعد ختمها من قبل مسؤولي صناديق الاقتراع لمنع الناخبين من التزوير. أما القانون الجديد فينص على أنه حتى وإن كانت أوراق التصويت تفتقر إلى ختم مسؤولي صناديق الاقتراع ستعتبر صالحة، مما يثير المخاوف من تعبئة صناديق الاقتراع بأصوات مزيفة.

وفي هذا الإطار، عمل أردوغان على تحييد منافسين رئيسيين: ميرال أكسينر، سياسية قومية من يمين الوسط، أسست مؤخراً "حزب الخير"، وصلاح الدين ديمرطاش، الزعيم المسجون لـ «حزب ديمقراطية الشعوب» المؤيد للکرد. وفي هذا الصدد، تشكل السيدة أكسينر المنافس اليميني الوحيد أمام أردوغان في تركيا، حيث شكلت الأحزاب اليمينية الحكومة منذ عام ١٩٥٠ باستثناء فترة دامت ١٧ شهراً. وقد انفصلت السيدة أكسينر عن «حزب الحركة القومية» المتطرف العام الماضي بسبب خلافات حول قرار زعيم الحزب الحاكم بدعم السيد أردوغان خلال استفتاء نيسان/أبريل الماضي حول الرئاسة التنفيذية. وإذا تمكنت من تحقيق زيادة كبيرة في أصواتها، فستتمكن من إلحاق بعض الضرر بالسيد أردوغان.

لكن، وبهذه الخطوة الذكية التي اتبعتها أردوغان في اختيار موعد الانتخابات، يمكن عدم تأهيل «حزب الخير» من خوض الانتخابات. إذ يتطلب القانون الانتخابي التركي من الحزب السياسي عقد مؤتمر للحزب قبل ستة أشهر من خوض الانتخابات. وهكذا، يكون «حزب الخير» متأخراً عن الموعد النهائي في ٢٤ حزيران/يونيو بأربعة أيام.

وتتمتع تركيا بعتبة انتخابية عالية، تتطلب من الأطراف الفوز بنسبة ١٠ في المائة من الأصوات الوطنية قبل تمكنها من الحصول على تمثيل في الهيئة التشريعية. وحالياً، تُشير الاستطلاعات بأن «حزب الخير» سيحصل على أقل من ١٠ في المائة من الأصوات. ولم يترك السيد أردوغان للسيدة أكسينر سوى القليل من الوقت والمجال لتحويل كتلتها الناشئة إلى قوة معارضة هائلة.

أما المنافس الآخر للسيد أردوغان فهو زعيم «حزب الشعوب الديمقراطي» السجين السيد ديمرطاش. ويتمتع هذا الأخير بالجاذبية مثل السيد أردوغان وهو محبوب أيضاً. وخلال انتخابات حزيران/يونيو عام ٢٠١٥، قام بتوسيع القاعدة القومية الكردية التقليدية لحزبه من خلال التواصل مع الناخبين الليبراليين الأتراك. وكانت هذه المرة الأولى التي يتخطى فيها حزب موال للکرد العتبة الانتخابية البالغة ١٠ في المائة ويدخل البرلمان التركي.

وجاء فوز السيد ديمرطاش لينفي وجود أغلبية برلمانية لـ «حزب العدالة والتنمية» الذي يترأسه السيد أردوغان. ولكن، بعد انهيار محادثات السلام وتجدد الصراع بين الجيش التركي و«حزب العمال الكردستاني» في صيف عام ٢٠١٥، لم يتمكن السيد ديمرطاش من إبعاد نفسه وحزبه عن «حزب العمال الكردستاني». ونتيجة لذلك، تخلى الناخبون الكرد من الوسط والأتراك الليبراليون عن «حزب الشعوب الديمقراطي».

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تم اعتقال السيد ديمرطاش لعدم مثوله أمام المحكمة للإدلاء بشهادته في التحقيقات المستمرة المتعلقة بـ «حزب العمال الكردستاني». ودون قيادته وبعد خسارة الناخبين الجدد، قد يجد «حزب الشعوب الديمقراطي» صعوبة في تخطي عتبة الـ ١٠ في المائة.

لذلك، من المرجح أن يهيمن «حزب العدالة والتنمية» الذي يتزعمه أردوغان على البرلمان التركي الجديد، فضلاً عن فوز «حزب الشعب الجمهوري» بمقاعد في البرلمان، وهو قوة عديمة الفائدة كانت قد فازت بـ ١٣٠ مقعداً من أصل ٥٥٠ في الانتخابات الأخيرة، إلى جانب «حزب الحركة القومية» اليميني المتشدد، المتحالف مع السيد أردوغان والذي سيتنافس في الدخول في ائتلاف مع «حزب العدالة والتنمية».

سيحصل «حزب العدالة والتنمية» على أغلبية راسخة في البرلمان الجديد. وسيكون يوم الاقتراع - ٢٤ حزيران/يونيو - يوماً تاريخياً في تركيا. فقد فاز أردوغان بفارق ضئيل في استفتاء نيسان/أبريل ٢٠١٧ لتغيير النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. وستبدأ السلطة التنفيذية الممثلة بالرئاسة، والتي ستمنح السيد أردوغان صلاحيات واسعة، تنفيذها بعد ٢٤ حزيران/يونيو، وستنتقل تركيا رسمياً إلى حقبة جديدة يكون فيها للرئيس الكلمة الأخيرة كرئيس للدولة والحكومة والشرطة والجيش والحزب الحاكم.

* زميل "باير فاميلي" ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، ومؤلف الكتاب الجديد: "السلطان الجديد: أردوغان وأزمة تركيا الحديثة".

عبدالله غول يعلن سبب رفضه الترشح لرئاسة تركيا

لن يتمكن مرشح المعارضة الفوز من دون دعم < الشعوب الديموقراطي >

اعداد: الانصات المركزي: ٢٨/٤/٢٠١٨

كشف الرئيس التركي السابق عبدالله غول يوم السبت، رسمياً موقفه من الترشح لانتخابات الرئاسة في تركيا ٢٤ يونيو / حزيران. وقال في مؤتمر صحفي أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة. لكنه قال إنه كان يمكن أن يترشح لو وجد إجماعاً قوياً في تركيا حوله "وهو ما لم يحدث".
وذكر أن رئيس حزب السعادة التركي "الإسلامي" المعارض كرم الله أوغلو هو من اقترح فكرة ترشيحه، وأبدى غول موافقته عليها حال وجود إجماع.

وخطفت ميرال أكشينا زعيمة حزب الخير الأضواء منذ إعلان رغبتها في الترشح، وأصبحت فرصة الرئيس السابق عبدالله غول في حصد الأصوات الانتخابية ضعيفة مع إعلان "أكشينا" عدم تخليها عن الترشح للرئاسة من أجل عبدالله غول، الأمر الذي حطم آمال الاتفاق حول اسم الرئيس السابق.

وكان رئيس الوزراء بن علي يلدريم، قد علق حول صمت "غول" عن الأنباء التي تتحدث عن ترشحه كمنافس لأردوغان بالقول: "كنت أنتظر منه أن يؤكد أنه يقف إلى جانب حزبه (العدالة والتنمية)".

وأضاف يلدريم خلال برنامج تلفزيوني: "إن السيد عبد الله جول من زملائنا وأفراد عائلتنا، فحزب العدالة والتنمية منحه كل المناصب حتى اليوم، فلم يبق هناك أي منصب جديد يمكن منحه إياه".

وكان حزب الشعوب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة في تركيا أعلن عدم دعم الرئيس السابق عبد الله غول في الانتخابات الرئاسية المبكرة، في ظل حديث عن أن ميرال أكشينا هي التي ستحظى بدعم "الشعوب الجمهوري".

ويوم الخميس الماضي صرح نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "الشعب الجمهوري" أوزغور أوزل، قائلاً: "ترشيح عبدالله غول لانتخابات الرئاسة غير وارد في أجندتنا، لا في الماضي أو الحاضر".

وأضاف عقب اجتماع الحزب برئاسة كمال كليجدار أوغلو، في مقره بالعاصمة أنقرة: "من غير الممكن إجراء نقاش حول اسم عبدالله غول، الذي قد يكون مرشح حزب السعادة"، لافتاً إلى أن "حزبنا في مرحلة اختيار شخص لا يعارضه أي من أعضائه، ويمكنه أن يحوّل أملنا المتصاعد إلى موجة كبيرة".

غول.. بعد < تهديده > بالعسكر

وخرج الرئيس السابق عبد الله غول عن صمته المطبق منذ أكثر من ستة أشهر ليقول إنه سيعقد اليوم مؤتمراً صحافياً يعلن خلاله موقفه من انتخابات الرئاسة التي ستجري في الرابع والعشرين من حزيران المقبل. وجاء إعلان غول هذا، بعد استقبله مبعوث الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الأركان خلوصي آكار، وهو ما اعتبرته المصادر المقربة من غول بمثابة «التهديد» حتى يتخلى عن قراره المحتمل بترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة باسم أحزاب المعارضة. ورافق آكار، المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم قالن. وسبق أن أرسل أردوغان إلى غول، نائبه السابق بولنت أرينج، وعاد الأخير ليعلن أنه يدعم أردوغان، وهو ما أثار ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية، لكون أرينج قد سبق أن تعرض لإهانات مباشرة من قبل الرئيس والإعلام الموالي له، وأتهم العام الماضي بالخيانة والتآمر على أردوغان، وقيل إنه هُدد بالسجن بتهمة العلاقة مع فتح الله غولن.

وقبل ثلاثة أيام، زار رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، ليعود هو الآخر ويقول في مؤتمر صحافي إنه يؤيد المرشح أردوغان فقط. وتعرض داود أوغلو أيضاً لانتقادات عنيفة من الأوساط السياسية والإعلامية، التي رأت أن موقفه جاء بعد تهديدات مباشرة من الرئيس أردوغان، مشيرة إلى أنه «عديم الوفاء»، لكون غول هو من جاء به من الجامعة وجعل منه مستشاراً لرئيس الوزراء نهاية عام ٢٠٠٢ ثم أدخله البرلمان وبعدها عينه وزيراً للخارجية ورشّحه لرئاسة الوزراء في عام ٢٠١٤.

لن يتمكن مرشح المعارضة الفوز من دون دعم < الشعوب الديموقراطي >

حملة أردوغان والإعلام الموالي له على غول، جاءت بالتوازي مع معلومات تحدثت عن مساعٍ يقوم بها زعيم حزب «السعادة» الإسلامي تامل كاراموللا أوغلو، لإقناع غول بأن يكون المرشح المشترك باسم أحزاب المعارضة، وفي

مقدمتها «حزب الشعب الجمهوري» و«حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي، وذلك في الوقت الذي قالت فيه ميرال أكشنار، زعيمة «الحزب الجيد» المنشق عن حزب «الحركة القومية» المتحالف مع اردوغان، إنها ستترشح نفسها للانتخابات. وكانت العديد من استطلاعات الرأي قد استبعدت أن يحصل اردوغان على الأغلبية الكافية للفوز في الجولة الأولى من الانتخابات، وتوقعت لمرشح أحزاب المعارضة، إن اتفقت في ما بينها، أن يفوز في الجولة الأولى أو الثانية بنسبة قد تصل إلى ٥٤٪ من الأصوات، مقابل ٤٦٪ لاردوغان. وتستبعد الاستطلاعات أن يحقق حزب «العدالة والتنمية» الأغلبية في البرلمان في حال تحالف أحزاب المعارضة. وكل ذلك في وقت يستمر فيه الرهان على موقف حزب «الشعوب الديموقراطي» الذي يتوقع أن يحصل على ما لا يقل عن ١٠٪ من الأصوات، ومن دون تلك النسبة، لن يحالف الحظ مرشح المعارضة للفوز في الانتخابات. ولا يزال الرئيسان المشتركين للحزب، صلاح الدين دميرتاش وفيكين يوكسك داغ، ومعهما عشرة من ممثليه في البرلمان، في السجن منذ ١٨ شهراً. ويتوقع كثيرون للمرحلة القادمة أن تشهد تطورات وأحداثاً مثيرة، إذ سيسعى الرئيس اردوغان إلى منع أحزاب المعارضة من تحقيق أي انتصار في انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية. وتتوقع أوساط معارضة للرئيس اردوغان أن يستنفر الأخير كل إمكانياته وإمكانات الدولة وأجهزتها المختلفة، وخاصة الأمن والمخابرات والقضاء، ضمن الحملة الانتخابية، وسيعمل على منع قيادات المعارضة من الحديث للشعب التركي، خاصة أنه يسيطر على جميع وسائل الإعلام الحكومية و٩٠٪ من الإعلام الخاص، ما سيجعل جميع القنوات التلفزيونية مجبرة على بث خطابات اردوغان على الهواء مباشرة، مع إهمال تغطية نشاط أحزاب المعارضة. وقد تتعرض الأخيرة ومرشحوها لحملة تنكيل واتهامات ملفقة من الإعلام الموالي للرئيس المرشح.

داوداوغلو يدعم اردوغان

من جانبه، أعلن رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو دعمه للرئيس رجب طيب اردوغان، وقال في مؤتمر صحافي عقده بمقر البرلمان إنه لن يمارس السياسة إلا تحت سقف حزب العدالة والتنمية، ولا ينوي التخلي عن هوية الحزب، مشيراً إلى أن ترشيح اردوغان لمنصب رئاسة البلاد، هو قرار الحزب بالإجماع. كما أشار داود أوغلو أنه لن يترشح للانتخابات البرلمانية القادمة التي ستجري بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل «وهذا لا يعني أنني سأتحلى عن الكفاح السياسي، بل على العكس سأواصل العمل من أجل مصلحة البلاد والشعب، ولست من الطامعين بمناصب أخرى في المستقبل».

جدول الانتخابات

ومن جهة أخرى، نشرت الجريدة الرسمية التركية، يوم السبت، قرارات اللجنة العليا للانتخابات بشأن الجدول الزمني لانتخابات الرئاسة والبرلمان المبكرة، فضلاً عن قائمة المحظورات. وعلى الأحزاب السياسية إبلاغ اللجنة العليا للانتخابات بقوائم مرشحيها للانتخابات عن طريق الوسائل الإلكترونية أو الورقية، لغاية الساعة الخامسة (١٤:٠٠ ت.غ) مساء يوم ٢١ مايو/أيار. ووفقاً للقرارات، فإن الأحزاب المستوفية لشروط المشاركة في الانتخابات هي: "العدالة والتنمية" (الحاكم) و"تركيا المستقلة" و"الوحدة الكبرى" و"الشعب الجمهوري" و"الديمقراطي" و"الشعوب الديموقراطي" و"إيي" و"الحركة القومية" و"السعادة" و"الوطن"، و"الدعوة الحرة".

أشياء محظورة يوم الانتخابات

ونصت قرارات اللجنة العليا للانتخابات على حظر بيع وتقديم وشرب المشروبات الكحولية، وحمل الأسلحة في المدن والبلدات والقرى، باستثناء القوى المكلفة بالحفاظ على الأمن والنظام العام، اعتباراً من الساعة السادسة صباحاً وحتى منتصف الليل. كما أصدرت قرارها بإغلاق جميع أماكن الترفيه والتسلية العامة خلال ساعات التصويت، بما فيها المقاهي، وصالات الإنترنت، ويُسمح للمطاعم فقط بتقديم الطعام، وتُقام الأعراس بعد انتهاء التصويت في الساعة السادسة مساءً. ويحظر على وسائل الإعلام بكافة أشكالها بث أي خبر يتعلق بالانتخابات أو نتائجها لغاية الساعة السادسة مساءً، ويسمح لها بين السادسة والتاسعة مساءً بث الأخبار والبيانات الصادرة فقط عن اللجنة العليا للانتخابات. فيما تكون وسائل الإعلام حرة في بثها بعد الساعة التاسعة مساءً بالتوقيت المحلي (١٨:٠٠ ت.غ)، على أن يكون للجنة الحق في رفع الحظر الإعلامي قبل هذه الساعة، في حال ارتأت ذلك ضرورياً. ويتم

تطبيق القرارات ذاتها في ٨ تموز/يوليو القادم، في حال عدم حسم الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى، والتوجه إلى جولة ثانية.

في السياق ذاته، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أسماء الأحزاب التي يحق لها خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة، وقال رئيس اللجنة سعدي جوفين إن عدد الأحزاب التي يحق لها خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ارتفع إلى ١١ حزبا، هي: «العدالة والتنمية» (الحاكم)، و«تركيا المستقلة»، و«الوحدة الكبرى»، و«الشعب الجمهوري»، و«الديمقراطي»، و«الشعوب الديمقراطي»، و«الجيد»، و«الحركة القومية»، و«السعادة»، و«الوطن»، و«الدعوة الحرة».

ونظمت تركيا في أبريل (نيسان) ٢٠١٧. استفتاء شعبيا، انتهى بإقرار تعديلات دستورية تتضمن الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي، وزيادة عدد النواب بالبرلمان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ نائب، وخفض سن الترشح للانتخابات البرلمانية من ٣٠ إلى ١٨ عاما. وقال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إن الهدف من تطبيق النظام الرئاسي الجديد، عقب إجراء الانتخابات المبكرة هو جعل السلطات التنفيذية أكثر قوة، والتشريعية معتبرة أكثر، والقضائية أكثر استقلالية.

منظمة العفو الدولية: تركيا تستخدم الطوارئ لتضييق على المعارضة

إلى ذلك طالبت منظمة العفو الدولية تركيا بضرورة التوقف عن استخدام حالة الطوارئ كمبرر للتضييق على نشاط حقوق الإنسان والصحافيين وقادة المجتمع المدني والمعارضة.

وقالت المنظمة في تقرير نشرته يوم (الخميس) وحمل عنوان "مواجهة العاصفة"، أن "الحكومة التركية تواصل استخدام حالة الطوارئ لتقليص المساحة المخصصة لوجهات النظر المعارضة أو البديلة".

وتخضع تركيا لحالة طوارئ منذ ٢٠ يوليو (تموز) ٢٠١٦، بعد أيام من محاولة الانقلاب. ووفق التقرير، فقد أكثر من ١٠٧ آلاف موظف في القطاع العام وظائفهم وواجه أكثر من ١٠٠ ألف شخص تحقيقات جنائية. ولا يزال أكثر من ٥٠ ألفا في السجون بانتظار المحاكمة. وحمل الرئيس التركي رجب طيب إردوغان حليفه السابق والداعية الذي يعيش في المنفى فتح الله غولن، مسؤولية تدبير محاولة الانقلاب، وهو ما ينفيه غولن. ووصف العديد من الذين تم فصلهم من عملهم أو يواجهون اتهامات، بأن لهم علاقات مع غولن.

وأشارت منظمة العفو الدولية، إلى أن العديد منهم ليس لهم أي علاقة بغولن وأنهم مجرد نشطاء أو صحافيين يطالبون بالمحاسبة أو الديمقراطية. وأضاف التقرير: "لقد حان الوقت لأن ترفع تركيا حالة الطوارئ المفروضة حاليا والتدابير الصارمة التي رافقتها والتي تتجاوز الإجراءات الشرعية لمكافحة تهديدات للأمن القومي".

مشروع قانون أمريكي لمنع تسليم تركيا مقاتلات <اف-٣٥>

قدم ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون يهدف إلى الحيلولة دون تسليم المقاتلات «اف-٣٥» جوينت سترايك» التي تنتجها شركة «لوكهيد مارتن» إلى تركيا شريكة الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي، وإحدى الدول المشاركة في إنتاج الطائرات المتطورة.

ويأتي مشروع القانون الذي قدمه السناتور الجمهوري جيمس لانكفورد والسناتور الجمهوري توم تيليس والسناتور الديموقراطية جيان شاهين، فيما تتراجع العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا التي أيدت الحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) لكنها أصبحت قلقة على نحو متزايد من الدعم الأمريكي للمقاتلين الكرد في شمال سورية. وأصدر الأعضاء الثلاثة في مجلس الشيوخ بياناً عبروا فيه عن قلقهم قائلين إن «الرئيس التركي رجب طيب إردوغان يخوض طريق الحكم الطائش والتغاضي عن سيادة القانون». وقال لانكفورد في البيان: «تبتعد قرارات تركيا الاستراتيجية أكثر فأكثر مع الأسف عن المصالح الأمريكية وأحيانا تتعارض معها. هذه العوامل تجعل تسليم نظام إردوغان تكنولوجيا اف-٣٥ الحساسة وقدراتها المتطورة محفوفاً بالمخاطر».

تركيا.. انتخابات خاطفة

*د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الإماراتية: ٢٠١٨/٤/٢٨

في مطلع يوليو/تموز من العام الماضي (٢٠١٧) اتفق «حزب العدالة والتنمية» و«حزب الحركة القومية» على الدخول في تحالف ثنائي في الانتخابات النيابية والرئاسية المقرر إجراؤها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩. كان من المستغرب أن يحصل مثل هذا التحالف قبل أكثر من سنتين من حصول تلك الانتخابات. ففي هذه المدة الطويلة جداً يخلق الله ما لا تعلمون. وقد تفاوتت التفاسير في أسباب ذلك التحالف المبكر، وذهب البعض إلى أن الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان والمرشح لرئاسة الجمهورية كان يريد أن يطمئن حينها إلى تأييد «حزب الحركة القومية» له حتى لا تأخذ رياح المفاجآت الانتخابات في اتجاهات أخرى. وقد تغلغل الخوف بعد نتائج استفتاء ١٦ إبريل/نيسان ٢٠١٧ على تعديل الدستور عندما نجح التعديل بنسبة قليلة جداً وهي أقل من ٥١ في المئة مقابل أكثر من ٤٩ في المئة للرافضين لتعديل الدستور. علماً أن شبّهات كثيرة ظهرت حول قانونية تصويت أكثر من مليوني شخص في مغلفات غير مختومة رسمياً.

يعم الخوف «حزب العدالة والتنمية» عندما نعلم أنه نال في الانتخابات النيابية الأخيرة ٤٩ في المئة من الأصوات، وأن «حزب الحركة القومية» نال حوالي ١٣ في المئة. أي أن مجموع الأصوات التي كان يفترض أن يحوزها مؤيدو الاستفتاء هو ٦٢ في المئة. مع ذلك فإن المفاجأة كانت في حصول الاستفتاء فقط على حوالي ٥٢ في المئة. السبب الأساسي كان في انقسام «حزب الحركة القومية» كما في اعتراض بعض قواعد «حزب العدالة والتنمية» على الاستفتاء «فالتعديلات الدستورية كانت تهدف إلى تغيير النظام من برلماني إلى رئاسي، وبالتالي حصر السلطات والصلاحيات عملياً وقانونياً بيد رئيس الجمهورية ليتحول إلى «حاكم مطلق».

انقسام «حزب الحركة القومية» أثار القلق من انهيار «حزب العدالة والتنمية» وتحوله إلى المعارضين لانتخابه رئيساً للجمهورية» لذلك سارع الرئيس التركي حتى لا ينهار «حزب الحركة القومية» إلى الاتفاق مع خصمه السابق رئيس الحزب دولت باهتشي، وتقديم تنازلات له بالاتفاق معه انتخابياً فيضمن «حزب الحركة القومية» بذلك دخوله في البرلمان، وهو الذي كان محل شك كبير في إمكانية حصوله على نسبة العشرة في المئة، وبالتالي عدم دخوله البرلمان. في المقابل فإن باهتشي أعلن تأييده لأردوغان كمرشح لرئاسة الجمهورية.

وفي ظل التحسب لتراجع شعبية «حزب العدالة والتنمية» ولو بنقطتين أو أكثر وفي ظل انقسام «حزب الحركة القومية» على الأقل إلى نصف ما كان يناله من أصوات فإن حاجة «حزب العدالة» لمثل هذا التحالف كانت كبيرة لضمان تجاوز نسبة الخمسين في المئة للنجاح في انتخابات رئاسة الجمهورية.

إعلان أردوغان، يوم الأربعاء ١٨ إبريل/نيسان الجاري، أن انتخابات مبكرة رئاسية ونيابية ستجري في ٢٤ يونيو/حزيران المقبل، أي قبل سنة وأربعة أشهر من موعدها الأصلي خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ يكشف عن السبب الأساسي لإعلان تحالف أردوغان-باهتشي المبكر في يوليو/تموز الماضي وهو أنهما كان يضمران أن يكون حزباهما جاهزين لانتخابات رئاسية ونيابية مبكرة.

الإعلان عن انتخابات نيابية مبكرة كان محاولة للقبض على المعارضة في لحظة لا تكون فيها جاهزة كما يجب للانتخابات» إذ إن إجراء الانتخابات المبكرة لا يحصل خلال شهرين ولا في أي بلد في العالم، خصوصاً إذا كانت نيابية تحتاج إلى البرامج واختيار المرشحين وحملات انتخابية وتحضير الناس نفسياً لمرحلة الانتخابات. تحديد المدة بشهرين فقط للانتخابات هو أقرب إلى أن تكون انتخابات تحت الضغط من أي شيء آخر» بل أكثر من ذلك فإن تحديد ٢٤ يونيو/حزيران هو لمنع الكتلة التي انفصلت عن «حزب الحركة القومية» وأسست حزبا اسمه «الحزب الجيد» بزعامه ميرال أقيشينيير، باعتبار أن الحزب لا كتلة نيابية وازنة له، ولم يمض على تشكيل كوادره المناطقية ستة أشهر. وهو كان سيكمل مدة الستة أشهر أي في ٢٧ يونيو/حزيران المقبل أي بعد ٣ أيام فقط من موعد الانتخابات الجديد» لكن اللعبة فشلت ونجحت المعارضة في توفير انتقال ١٥ نائباً من «حزب الشعب الجمهوري» إلى «الحزب الجيد» فكان قرار اللجنة العليا للانتخابات السماح ل«الحزب الجيد» بالمشاركة في الانتخابات.

يحتاج كل طرف ولا سيما في الانتخابات الرئاسية إلى كل نقطة» لذلك فإن المعركة الرئاسية تحديداً ستكون هي موضع الأنظار وقد تحسم نتائجها نقطة من هنا أو من هناك» لكن ما فرص نجاح أو احتمالات فشل كل طرف؟

يجب ألا يحصل أردوغان على صوت واحد منّا بعد الآن

*رئيسة حزب الشعوب الديمقراطي

بولدان ردا على يلدرم: أما نحن فلدينا مشكلة معكم

العالم سيشهد مقاومة الكرد لسياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم الكاذبة

وكالات متعددة: ٢٩/٤/٢٠١٨

قالت رئيسة حزب الشعوب الديمقراطي "HDP" بروين بولدان مخاطبة الكرد الذين صوتوا سابقاً لصالح حزب العدالة والتنمية وأردوغان: "يجب ألا يحصلوا على صوت واحد منّا بعد الآن".
جاء ذلك خلال اجتماع بروين بولدان مع مؤيدي حزب الشعوب الديمقراطي الكردي في مدينة "وان"، بمشاركة النواب ميرال دانيشش باشا عن مدينة أضنة وأدم جيفيري عن مدينة وان وعدد من نواب البرلمان.
وعلمت بولدان على تصريح رئيس الوزراء بن علي يلدرم عندما قال: "ليست لدينا مشكلة مع الكرد"، قائلة: "إن لم تكن لديكم مشكلة مع الكرد، لماذا إذاً تحتجزون رؤساء الحزب صلاح الدين دميرتاش، وفيجين يوكسيك داغ وإدريس بالوكين كرهائن في سجونكم".
وأضافت بولدان قائلاً: "أخاطب حكومة حزب العدالة والتنمية ورجب طيب أردوغان الذين سيأتون إلى هنا لجمع أصوات انتخابية، بعد أن تحالفوا مع حزب الحركة القومية ووضعوا أيديهم في أيدي بعض رافعين علامة القومية (رأس الذئب): أما نحن فلدينا مشكلة معكم".

أماننا فرصة جديدة كي نتخلص من حزب العدالة والتنمية

وطالبت بولدان مؤيدي الحزب الذين صوتوا في الانتخابات السابقة لصالح حزب العدالة والتنمية، قائلة: "يجب ألا يحصل أردوغان على صوت واحد منّا بعد الآن. علينا أن نتحد ونوحد صفوفنا في وجه من ينكر وجودنا ككرد، ويسلبون إرادتنا، ويعتقلون نوابنا في البرلمان، ويعزلون رؤساء بلدياتنا لتعيين وصاية تابعة لهم.
إن صباح ٢٥ يونيو/ حزيران سيكون من دون رجب طيب أردوغان ودولت باخجلي. أنا أؤف لكم هذه البشرية من الآن. فتركيا أكبر من أن تكون دولة رجل واحد. تركيا أكبر بكثير من أردوغان. فتركيا ليست أسيرة لتبقى تحت سيطرة أردوغان. أماننا فرصة جديدة كي نتخلص من حزب العدالة والتنمية، ومن تحالفه مع حزب الحركة القومية".

هذا هدفنا من الانتخابات القادمة

من جهته أعلن عضو حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بتركيا غارو بايلان أن هدفهم كحزب يكمن في الحصول على ١٠٠ مقعد بالبرلمان، مفيداً أن الحزب لن يجد صعوبة في اجتياز الحد الأدنى من الأصوات في حال عدم مواجهته عراقيل استثنائية وسيصبح حزباً محورياً داخل البرلمان، كما كشف عن مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية.
ومع انطلاق العد التنازلي للانتخابات المبكرة التي ستشهدها تركيا في ٢٤ يونيو/ حزيران المقبل يستعد حزب الشعوب الديمقراطي إلى إعلان ترشح رئيسه السابق صلاح الدين دميرتاش الذي يقبع داخل السجن منذ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠١٦ لانتخابات رئاسة الجمهورية في ٣ مايو/ أيار المقبل.
وأوضح بايلان أنه على الرغم من كون دميرتاش الذي حظي باهتمام كبير خلال خوضه للسباق الرئاسي أمام أردوغان في انتخابات عام ٢٠١٤ يقبع داخل السجن فإن الحزب لن يتراجع عن عزمه في ترشيح دميرتاش مرة أخرى للسباق الرئاسي بعد متابعة جميع الاجراءات القانونية.
وفي حديثه مع موقع دويتشة فيله باللغة التركية ذكر بايلان أن هدف الحزب يكمن في الحصول على ١٠٠ مقعد بالبرلمان مشدداً على أن الحزب لن يجد صعوبة في اجتيازه الحد الأدنى للأصوات في حال عدم مواجهته عراقيل استثنائية وسيصبح حزباً محورياً داخل البرلمان.

وزعم بايلان أن حزب الشعوب الديمقراطي الذي سيخوض الانتخابات عبر ترشيح دميرتاش سيحقق نتائج مبهره وأن دميرتاش أوفر حظا في بلوغ الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية من الأحزاب الأخرى. وفيما يتعلق بالاستعدادات للانتخابات أوضحت عضو الحزب ميرال دانيش باشتاش في حديثها مع وكالة (دويتشه فيلة) الألمانية باللغة التركية أن الكرد سيشاركون في هذه الانتخابات بغضب شديد وسيدفنون سياسات العدالة والتنمية الحاكم المليئة بالكاذيب والخداع داخل صناديق الاقتراع، على حد قولها.

الجميع تعرضوا للظلم

أضافت باشتاش أن الحزب يسعى لنيل أصوات جميع المواطنين مفيدة أن جميع فئات المجتمع من كرد وعلويين ويساريين ومحافظين ونساء وأطفال تعرضوا للظلم. وأشارت باشتاش أن فرض الوصاية على البلديات المنتخبة يعد مثالا كافيا للظلم الذي تشهده تركيا قائلة: "سلبت البلديات بسبب طمع الديكتاتورية واغتصبت الحقوق والحريات، وكالعادة ستبرز الحقوق والحريات في استراتيجية الحزب الانتخابية. يجب إنقاذ تركيا من الفوضى والانهيار الاقتصادي". هذا وشددت باشتاش أنه لن يحدث تمييز بين الناخبين الكرد مهما كانوا أثناء الانتخابات البرلمانية والرئاسية مشيرة إلى أن العالم سيشهد مقاومة الكرد لسياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم الكاذبة دون اختلاف بينهم سواء كانوا محافظين أو يساريين أو متدينين وسيصبح الحزب أبرز عنوان لجميع الباحثين عن الحرية الكاملة وليس الكرد وحدهم.

إردوغان يبدأ حملته الانتخابية ويتعهد بهزيمة المعارضة العلمانية

وكالة رويترز : ٢٩/٤/٢٠١٨

بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم السبت بشكل غير رسمي، حملة إعادة انتخابه متعهدا بهزيمة المعارضة العلمانية في انتخابات مبكرة "تاريخية" دعا لإجرائها في يونيو حزيران. وعلى الرغم من أنه لم يعلن بعد رسميا ترشحه عقد أردوغان أول تجمع في حملته في مدينة إزمير الساحلية معقل حزب الشعب الجمهوري العلماني المعارض. ووعد الآلاف من أنصاره، الذين كانوا يلوحون بالأعلام، بالفوز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ووصف زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال قليجدار أوغلو بأنه ديكتاتور. وقال أردوغان "أعتقد أننا سنصنع تاريخا سياسيا في ٢٤ يونيو بأصوات قياسية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية". وإذا فاز أردوغان، وهو ما يبدو مرجحا في ظل تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية اليميني المعارض، سيعود للرئاسة بسلطات تنفيذية واسعة أقرها استفتاء بأغلبية بسيطة العام الماضي. ودعا أردوغان لانتخابات مبكرة عن موعد كان مقررا بعد أكثر من عام وقال إن تركيا تحتاج لرئاسة أقوى لمواجهة التحديات الاقتصادية والحرب في سوريا. وستجرى الانتخابات في ظل حالة طوارئ مفروضة في البلاد منذ محاولة انقلاب في ٢٠١٦. وقالت لجنة المراقبة التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وهي لجنة مراقبة دولية، إن ذلك قد يعرض شرعية الانتخابات للخطر. ويحتاج المرشح للحصول على أكثر من ٥٠ بالمئة من الأصوات للفوز من الجولة الأولى. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن من المرجح إجراء جولة ثانية في الثامن من يوليو تموز. ويتمثل التحدي الأكبر أمام أردوغان في وزيرة الداخلية السابقة ميرال أكشنار التي تحظى بشعبية واسعة والتي أسست حزب الخير القومي العام الماضي وقالت إنها ستترشح للمنصب. وقال الرئيس السابق عبد الله جول وهو من الأعضاء المؤسسين لحزب العدالة والتنمية إنه لن يترشح للرئاسة مما أنهى تكهنات بشأن موقفه استمرت أسابيع.

دلالات تبكير موعد الانتخابات في تركيا

*كرم سعيد

صحيفة (الحياة): ٢٩/٤/٢٠١٨

باطنها التوافق، وظاهرها المفاجأة، هي دعوة دولت باخجلي رئيس حزب «الحركة القومية» لتبكير موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر لها تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩ إلى آب (أغسطس) المقبل. الأمر يبدو طيخة أشرف عليها أردوغان وباخجلي، فالأول، قرر الذهاب إلى صناديق الاقتراع في ٢٤ حزيران (يونيو) المقبل، وبرر استجابته دعوة باخجلي، بأن العمليات العسكرية التي يخوضها الجيش التركي في سورية والأحداث التاريخية التي تشهدها المنطقة، باتت تتطلب من تركيا تجاوز حالة الغموض في أسرع وقت ممكن. أما الثاني، وهو دمية، فقد اعتبر أن الظرف الاستثنائي الراهن لتركيا يجعل من الصعب عليها تحمل تبعاته.

والواقع أن دعوة باخجلي لانتخابات مبكرة لم تكن لترجع لإيمانه بأهمية الحفاظ على الأمن القومي أو القفز على السوق السياسية المعقدة التي تستنزف البلاد، إنما كان في جانب منه كسب ود أردوغان أملاً بحماية مصالحه الشخصية ناهيك بإنعاش أردوغان طموحاً سلطوياً لدى بهتشي إيمانية أن يصبح نائباً للرئيس.

وتمثل هذه الانتخابات ترجمة عملية للتعديلات الدستورية المدعومة من حزب الحركة القومية وتتضمن تحويل الرئيس صلاحيات واسعة، كما تفتح الباب أمام أردوغان للبقاء في منصبه حتى العام ٢٠٢٩. كما منحت التعديلات الرئيس حق الاحتفاظ بصلاحيات بحزبه السياسي، وهو ما يمكن أن يسمح لأردوغان برئاسة حزب «العدالة والتنمية» من جديد. كما يعين الرئيس الوزراء الذين سيؤدون اليمين القانونية أمام البرلمان. والأرجح أن ثمة دلالات عدة كشفت عنها الدعوة لانتخابات مبكرة في تركيا أولها، رغبة «العدالة والتنمية» في إقصاء المنافسين المحتملين لأردوغان، بخاصة ميرال أكشنار، الملقبة بالمرأة الحديدية. واكتسبت أكشنار شهرتها بمعارضتها الشديدة اعتماد النظام الرئاسي، وإعلانها خوض الاستحقاق الرئاسي المقبل. ومواقف أكشنار كانت أكثر جرأة من الساسة البارزين في الساحة التركية، بما في ذلك رموز حزب الشعب الجمهوري المستغرق في أيديولوجيته، وهو ما أكسبها المزيد من الشعبية حتى داخل أوساط حزب أردوغان المعارضين للنظام الرئاسي. كما أن أكشنار، وبعكس زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو الذي فشل في الوصول إلى فئات الناخبين من خارج دائرة النخب المتعلمة في المدن، تبدو أكثر قدرة على اختراق القاعدة الشعبية لأردوغان.

وترتبط الدلالة الثانية بمخاوف أردوغان من تراجع القاعدة الانتخابية المؤيدة له، وهو ما كشف عنه التصويت على التعديلات الدستورية، وانصراف مدن كاملة عن التصويت لمصلحة «العدالة والتنمية»، وانحيازها لمعارضة توجهات الحكم. كما تراجعت الصورة الذهنية لأردوغان في ظل تصاعد حال الاستقطاب السياسي والمجتمعي في الداخل التركي، وبرز ذلك في اعتقال المناهضين لعملية عفرين السورية إضافة إلى تأميم وسائل الإعلام، وآخرها إجبار مؤسسة وكالة «دوغان» على بيعها لرجل أعمال مقرب من أردوغان إضافة إلى تعظيم الرقابة على الانترنت ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة.

خلف ما سبق سعى الرئيس أردوغان البراغماتي جداً، إلى استثمار النجاحات التركية في عملية «غصن الزيتون» في مدينة عفرين السورية. ويعرف أردوغان كيف يستغل الأوضاع البائسة في دول ما عرف بالربيع العربي، ويوظفها لمصلحته، استناداً إلى ما يرفعه أردوغان من شعارات تستدعي إرث العثمانية، وتستلهم الشعارات العقائدية. ويستثمر ذلك الدعم داخلياً بين أبناء شعبه لتعويض بطولية زائفة ترتكز على الدفاع عن المسلمين المقهورين.

وتعود الدلالة الرابعة إلى رغبة صقور العدالة والتنمية في تهميش قطاعات النخب والقواعد العلمانية، لا سيما في ظل توجه أردوغان نحو أسلمة المجتمع، واستعادة أمجاد الخلافة العثمانية، وبدا ذلك في تدين المشهد السياسي، وآخرها عملية عفرين، حين طالب المواطنين الأتراك بالحرص على قراءة سورة الفتح لضمان النصر في عفرين.

لكن في مقابل ما سبق، فإن تقديم موعد الانتخابات قد يكون له الأثر البالغ في خلط الأوراق في الأروقة السياسية في تركيا ناهيك بتأثيرات هذه الخطوات في الاقتصاد التركي الذي يعاني أزمة لا تحطها عين، وبدا ذلك في تراجع أسعار الليرة، وارتفاع معدلات التضخم إلى ما يقرب من ١٢ في المئة، كما تظهر الإحصاءات التي أجرتها هيئة الإحصاء التركية، والبنك المركزي التركي، تراجعاً في مؤشرات ثقة الشركات والمستهلكين.

خلاصة القول إن تبكير الانتخابات التركية، وإن كانت تؤشر إلى توجه نحو ترسيخ السلطوية على حساب الممارسات الديمقراطية، ورغبة في تفصيل المشهد على مقاس طموحات أردوغان، فإنها قد تزيد من حدة الاستقطاب التي باتت تتجذر في المجتمع، وتندرج بتداعيات خطيرة على مجمل المشهد التركي.

لنجل من الانتخابات القادمة مناهضة الدكتاتورية والفاشية

الشعب الكردي سيتصدر المشهد ويقود هذا النضال من أجل الديمقراطية

ANF: ٢٠١٨/٤/٣٠

أصدرت اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني PKK بياناً بمناسبة عيد العمال العالمي جاء فيه: بمناسبة يوم الأول من أيار يوم النضال والتضامن من القوى العاملة والكادحة، نهني جميع العمال في كردستان، تركيا، الشرق الأوسط وجميع دول العالم. وبهذه المناسبة نستذكر جميع شهداء ثورة الأول من أيار وفي مقدمتهم المناضلون الأربعة الذين اعدموا عام ١٨٨٧.

اللجنة وفي بيانها أوضحت ان النضال الذي يمتد جزوره إلى ما قبل ١٣٢ عام و قدم ملايين الشهداء تجاوز اختبارات حقيقية صعبة و مهد الطريق لخلق تجربة ديمقراطية في يومنا هذا من شأنها القضاء على الرأسمالية.

الثبات على النضال بروح ١ أيار يحقق نتائج تاريخية

اللجنة وخلال بيانها أوضحت أن هذه المرحلة هي من أكثر المراحل التي تتطلب وجود تضامن و دعم عالمي وتابعت بالقول: اليوم أكثر المناطق التي تعيش حالة أزمة بسبب أنظمتها المتمثلة بالدولة القومية و الرأسمالية هي دول الشرق الأوسط. وإذا ما كان النضال في كردستان، تركيا و الشرق الأوسط مستمداً من روح نضال ثورة الأول من أيار فمؤكد انه ومن اجل الثورة الديمقراطية سيحقق نتائج تاريخية. فالأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة هي نفسها الأسباب التي تمنح الثورة زحماً لتحقيق نتائج تاريخية. لهذا نحن اليوم في كردستان، تركيا و الشرق الأوسط نشهد تغيرات جذرية كبيرة، لمنع حدوث هذا التغير و حفاظاً على أنظمتها الاستبدادية، اليوم في الشرق الأوسط و التي تشهد حرب عالمية ثالثة هذه القوى الرأسمالية و القومية وعلى رأسها حكومة AKP, MHP الفاشية التركية و بالتحالف مع باقي القوى المشابه لها تهاجم بكل قوتها، القوى الثورية التي تعمل من اجل التغير و إنهاء دور الرأسمالية و الدولة القومية البحتة.

وأوضحت اللجنة أنه وفي الكثير من المراحل التاريخية وعند النظر إليها عندما يتم البحث عن الحلول للفوضى و حل المشاكل الاجتماعية تحصل تغيرات من شأنها تغير مجرى التاريخ. و تابعت: من خلال هذه الفوضى التي تشهدها المنطقة منذ سنوات و إلى اليوم، وإذا ما تم خلق رؤى استراتيجية، تكتيكية و اتفاقات حقيقية فهذا من شأنها خلق كبرى الثورات الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وأضاف البيان: على هذا اليوم فمسؤولية جميع القوى الديمقراطية و الاشتراكية إظهار تلك الوحدة و الروح من خلال فعاليات ثورة الأول من أيار. و تابع البيان: الـ PKK و عبر فكر القائد أوجلان و نموذج الأمة الديمقراطية و مسيرة الاشتراكية الديمقراطية اليوم يقود ثورة الديمقراطية في كردستان و عموم الشرق الأوسط و جميع أجزاء كردستان اليوم تشهد هذه الثورة. في غرب كردستان (روج آفا) اليوم تخوض مرحلة جديدة من مراحل الثورة تعتمد على النظام الكونفدرالي الديمقراطي. هذه الثورة انتشرت بين العرب، السريان، الأرمن، الدروز، الجاجان، التركمان و جميع شعوب سوريا و انعكس تأثيرها على عموم الشرق الأوسط.

فاشية حكومة AKP, MHP التركية هي العقبة الأكبر التي تعيق الثورة

وفي بيانه أوضح PKK ان فاشية حكومة AKP, MHP ونيابة عن جميع القوى الرجعية، العنصرية والقومية المناهضة للديمقراطية اليوم تشن حربها ضد قوى التغيير الديمقراطي في كردستان، تركيا و الشرق الأوسط و تابع البيان: العقلية الفاشية المتمثلة في حكومة AKP, MHP المعادية للشعب الكردي، اليوم تهاجم جميع القوى

الديمقراطية، الشعوب و الطبقة العاملة الكادحة. ومع القضاء على هذه العقلية الفاشية فالثورة تحقق كبرى إنجازاتها و تزيل العقبة الأكبر في وجه التغيير قوى التغيير الديمقراطي في المنطقة، و يكون الطريق ممهداً للانتقال إلى المرحلة التاريخية الديمقراطية في كردستان، تركيا و الشرق الأوسط.

البيان أوضح ان فاشية AKP, MHP اليوم بات العدو الأكبر للديمقراطية في تركيا و الشرق الأوسط وهذا بسبب عدائها للشعب الكردي. و تابع البيان: عداء هذا النظام الفاشي للديمقراطية المنبثق من عدائه للشعب الكردي اليوم يعادي الثورة الديمقراطية في سوريا، و احتلال عفرين هو المثال الحي لهذا العداء. و أيضاً الاعتقالات التي طالت الآلاف من الشخصيات السياسية الكردية في كردستان و تركيا بيد هذا النظام، كذلك طالت الآلاف من المثقفين، الصحفيين و الأحكام القضائية الجائرة بحقهم تظهر مدى عداء هذا النظام للحرية و الديمقراطية. ومع تصريحاته " من خلال فرض قانون الطوارئ سنلغي هذا الحراك الشعبي و الحملات " يتضح لنا ان هذا القانون فرض فقط لمحاربة القوى الديمقراطية.

الأول من أيار يوم مؤتمر الثورة الديمقراطية

اللجنة التنفيذية لـ PKK وفي بيانها أشارت إلى أهمية النضال الديمقراطي المشترك و تابع البيان: من الضروري جداً ان يتحول يوم الأول من أيار إلى يوم مؤتمر الثورة الديمقراطية ضد فاشية و دكتاتورية نظام حكومة AKP, MHP و إلى يوم تشكيل مبادرة النضال المشترك. مع القدرة على تحقيق هذا، فهذا يعني أننا على الطريق الصحيح خطونا الخطوة الأولى نحو القضاء على هذه الفاشية. اليوم نظام حكومة حزب العدالة و التنمية AKP و حزب الحركة القومية MHP يعيش اضعف حالاته لأنها باتت غير قادرة على إدارة الشعب و الطبقة العاملة، لهذا تهاجم الجميع بهدف ضمان بقائها. بالإضافة إلى هذا فمن المهم جداً ان تعرف جميع القوى الديمقراطية و الشعب التركي حقيقة أن الشعب الكردي ضد فكرة تقسيم تركيا و يرفض تماماً هذه الفكرة، إنما الشعب الكردي يدعم الوحدة الديمقراطية و يعتبرون انفسهم حماة الحياة المشتركة، و المكون الرئيسي لتحقيق هذه الديمقراطية. وإذا ما كانت تركيا الديمقراطية تحقق الحياة الكريمة المشتركة للشعب الكردي فعلى جميع القوى الديمقراطية في تركيا ان تعي هذا العداء للديمقراطية على أساس عداء الشعب الكردي و تعمل على إنهاء هذه الفاشية.

انتخابات الديمقراطية و توطيد الدكتاتورية

اللجنة التنفيذية لـ PKK أشار إلى الانتخابية المبكرة المعلنه في ٢٤ حزيران ٢٠١٨، موضحاً ان هذه الانتخابات لا ليست منافسة انتخابية بين أشخاص إنما هي منافسة بين طرفين احدهما يدعو إلى الديمقراطية و الطرف الآخر الذي يعمل على توطيد أسس الدكتاتورية في تركيا.

البيان أشار إلى ضرورة ان تعلن القوى الديمقراطية موقفها المشترك من فاشية نظام AKP, MHP. انتخابات ٢٤ حزيران هي في نفس الوقت المنصة التي ستعلن من خلالها مناهضة الدكتاتورية و الفاشية. الشعب الكردي وكما كان في جميع المراحل سيتصدر المشهد و يقود هذا النضال من اجل الديمقراطية.

الدعوة إلى النضال المشترك

اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني PKK شدد على ضرورة إظهار روح النضال المشترك في هذه المرحلة، مؤكداً ان حركة التحرر الكردستانية هي بدورها في هذه المرحلة ستكون إلى جانب هذا النضال. و ختم البيان بالقول: نحن كحزب الـ PKK ملتزمين كما كنا برفع راية أخوة الشعوب، حرية العمال و الكادحين، المساواة، الديمقراطية و الاشتراكية. وعلى هذا الأساس ندعو أبناء شعبنا الكردي، شعوب تركيا، شعوب، عمال و كادحي الشرق الأوسط جميعاً إلى التواجد في الساحات و تصعيد النضال المشترك لتحقيق الحريات و الديمقراطية.

فاينانشيال تايمز: أردوغان يدفع بتركيا نحو حالة عميقة من الاستبداد

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٤/٣٠

وجهت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية انتقادات عنيفة لوضع الحريات في تركيا، في ظل حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي قالت عنه إنه مستمر في سياسة الاستبداد وقمع حرية الصحافة قبل انطلاق الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢٤ يونيو/ تموز المقبل.

وجاء في افتتاحية الصحيفة الأحد، إن الرئيس أردوغان لا يريد ترك شئ للصدفة، حيث يسعى إلى تفعيل التعديلات الدستورية المصدق عليها العام الماضي، والتي بموجبها سيتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة، بما في ذلك داخل السلطة القضائية.

ويوم ١٨ إبريل/ نيسان الجاري كان أردوغان قد أعلن بشكل مفاجئ عن انتخابات مبكرة عن موعد كان مقرراً بعد حوالي عام ونصف، وقال: إن تركيا تحتاج رئاسة أقوى لمواجهة التحديات الاقتصادية والحرب في سوريا.

وكان، البرلمان التركي أقرّ في وقت لاحق مقترح قانون مشترك لحزبي "العدالة والتنمية" الحاكم، و"الحركة القومية"، لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

وإذا فاز أردوغان، سيعود للرئاسة بسلطات تنفيذية واسعة أقرها استفتاء بأغلبية بسيطة في إبريل/ نيسان العام الماضي.

وحسب مقال الصحيفة، فهذه التغييرات لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد الانتخابات المقبلة، ولذا يدرك أردوغان وحزبه الحاكم أن الاستفتاء الدستوري كان مجرد خطوة لتعزيز سلطتهم في البلاد، على الرغم من ادراكهم بفقدان شعبيتهم في المناطق الحضرية والساحلية في تركيا، بالإضافة إلى المناطق الكردية الجنوبية الشرقية وبين الشباب. وفقاً لما نقل موقع (مصراوي).

كما لفتت الصحيفة إلى أن الانتخابات الرئاسية والنيابية ستجري في ظل حالة الطوارئ المطبقة في البلاد منذ محاولة الانقلاب الفاشل في منتصف يوليو/ تموز ٢٠١٦، والتي حملت الحكومة مسئوليتها حركة الخدمة وملهمها المفكر الإسلامي فتح الله كولن الذي يعيش في الولايات المتحدة بينما نفت الحركة هذه التهم.

وفي عمليات التطهير التي أعقبها، بحسب الصحيفة، سجننت السلطات التركية أكثر من ٤٠ ألف شخص وتم تسريح نحو ١٣٠ ألف آخرين، من الجيش، وقد انضم أردوغان إلى قوميين متطرفين يمينيين، وقاموا بإضفاء أجواء مثيرة حول معركتهم ضد التمرد الكردي داخل تركيا المتمثل في "حزب العمال الكردستاني".

ونوهت الافتتاحية إلى أن أغلب خطابات أردوغان اتسمت بالعدائية ضد الولايات المتحدة وأوروبا، على الرغم من أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي "ناتو"، ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، مضيئة أن أنقرة انجرفت إلى فلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في الوقت نفسه يحكم حزب الحرية والعدالة بنظام أوتوقراطي واحتكار لحكم القانون في تركيا بشكل متزايد.

وشددت الافتتاحية على أن أحد أسباب مطالبة أردوغان بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة هو الاقتصاد الضعيف لتركيا، حيث يحتاج الرئيس إلى توفير وظائف وخدمات لقاعدته، على الرغم من التسامح المطلق مع المعارضة.

ولفتت الصحيفة البريطانية إلى توجه مجموعة من الحزبين في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى منع بيع مقاتلات من طراز F-35 إلى أنقرة، ويرجع ذلك أساساً إلى انزعاج الولايات المتحدة من احتجاز تركيا قس أمريكي، كوسيلة للمطالبة بتسليم فتح الله كولن.

واختتمت الافتتاحية بالقول: "بينما يجر أردوغان تركيا إلى حالة عميقة من الاستبداد، تصوب العديد من الجهات سهامها إليه قبل فوات الأوان".

الانتخابات التركية القادمة أعقد مما تبدو بكثير

*سعيد الحاج

عربي بوست: ٢٠١٨/٤/٣٠

تتفرد تركيا باهتمام عربي منقطع النظير بمشهدها الداخلي وسياستها الخارجية ومحطاتها الانتخابية لأسباب عدة، من ضمنها الانخراط التركي في العالم العربي ومواقف أنقرة وسياساتها منذ ٢٠١١ وحالة الاستقطاب في العالم العربي التي دخلتها أنقرة على غير رغبة منها والتواجد العربي الواسع على أراضيها.

ومنذ أن أعلن الرئيس التركي عن تبكير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية حتى الرابع والعشرين من حزيران/يونيو المقبل، ازداد مستوى الاهتمام العربي بالانتخابات وكثرت التحليلات والتوقعات. فيما يلي بعض المقدمات والسياقات التي أراها مهمة لكل من يتابع الانتخابات التركية ويحاول فهم مسارها ودينامياتها، وبالتالي توقع نتائجها:

أولاً، انتخابات مختلفة وحساسة. تختلف هذه الانتخابات عن كل سابقتها، على الأقل منذ تسلم العدالة والتنمية السلطة في تركيا في ٢٠٠٢، من حيث أنها أول انتخابات تجرى بعد إقرار النظام الرئاسي، ومن حيث أنها رئاسية وبرلمانية متزامنة، بما يجعل إمكانية التعديل أو الاستدراك بينهما مستحيلة.

إقرار النظام الرئاسي وبدء تطبيقه بعد هذه الانتخابات يعني أن الانتخابات الرئاسية اليوم تختلف عن سابقتها بعد ازدياد أهمية مؤسسة الرئاسة في المعادلة الداخلية، وتراجع أهمية الانتخابات البرلمانية نسبياً في المقابل، وهو ما يعني بشكل مباشر أن أي مقارنة مع المنافسات السابقة لن يكون دقيقاً.

ثانياً، فوزى الأحزاب التركية. مع استمرار تطبيق "العتبة الانتخابية" التي تشترط حصول أي حزب على نسبة ١٠٪ لدخول البرلمان، استقرت الحالة الحزبية في تركيا في السنوات الأخيرة على أربعة أحزاب رئيسية ممثلة في البرلمان. العدالة والتنمية ممثلاً لمعظم المحافظين، الشعب الجمهوري ممثلاً لمعظم العلمانيين، الحركة القومية ممثلاً لمعظم القوميين الأتراك، والشعوب الديمقراطي ممثلاً لمعظم القوميين الكرد.

لكن تغيرات كبيرة طرأت على هذه الأحزاب في الشهور الأخيرة ستترك في الغالب بصمتها وتأثيرها على نتائج الانتخابات. فالحركة القومية واجهت أزمات داخلية متعاقبة وانشق عنه عدد من قيادات الصف الأول بقيادة أكششار مؤسسين "الحزب الجديد". وحزب الشعوب الديمقراطي خسر الكثير من حاضنته الشعبية بعد فشله في ترك مسافة واضحة بينه وبين حزب العمال الكردستاني ثم التحقيقات مع بعض قياداته التي أدت لسجن عدد منهم في مقدمتهم رئيس الحزب صلاح الدين ديميرتاش. في المقابل، فإنه من الممكن للأحزاب الصغيرة اليوم أن تشكل تحالفاً انتخابياً وفق قانون سن مؤخراً لتشارك في الانتخابات معاً وتدخل البرلمان إن حصل التحالف على أكثر من ١٠٪، وفي مقدمة المرشحين لذلك حزبا السعادة والجيد.

تعني هذه التطورات أن إمكانية الجزم بشكل البرلمان القادم وخريطته الحزبية، التي كان دائماً ممكناً مع هامش معين من الخطأ، لم يعد سهلاً أو دقيقاً إن افترضنا أنه ممكن، على الأقل ليس قبل اتضاح المشهد الانتخابي وتحالفاته وقوائمه.

ثالثاً، الناخب سيد نفسه. رغم كل ما يقال عن الحالة السياسية والديمقراطية في تركيا، ما زال الناخب التركي سيد نفسه وهو من يحدد نتيجة الانتخابات، ويغير المعادلة أحياناً بطريقة مفاجئة. حدث ذلك مثلاً في انتخابات حزيران/يونيو ٢٠١٥ البرلمانية التي أفقدت العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية وإمكانية تشكيل الحكومة بمفرده، والتي لم يكسبها الحزب في انتخابات إعادة الإعادة إلا بعد أن قدم خطاباً واضحاً باستلامه رسالة الناخب والعمل على أساسها في البرنامج والخطاب والمرشحين، وهو ما كان.

ثمة أربعة عوامل تضاعف من أهمية ذلك: صعوبة الجزم بكيفية تقييم الناخب لتبكير الانتخابات، اختلاف هذه الانتخابات عن سابقتها وكيفية انعكاس ذلك على قرار الناخب، مئات آلاف (أحياناً ملايين) الشباب الذين يقترعون لأول مرة في كل استحقاق انتخابي، ونسبة المترددين الذين يتخذون قرارهم النهائي في الساعات والأيام الأخيرة للانتخابات والذين نسبتهم عادة ١٠-١٥٪ في كل انتخابات.

رابعاً، شركات استطلاع الرأي. أثبتت شركات استطلاع الرأي التركية مرة إثر أخرى أنها بعيدة عن القدرة على توقع النتائج الدقيقة للانتخابات. فبعض هذه الشركات ميسس وكثير منها حديث ومفتقد للخبرة الكافية وأغلبها غير مهني أو مفتقد للأدوات اللازمة لهذا العمل، وبالتالي من الصعب القول إنها مهنية وقادرة على التوقع.

صحيح أن نتائج بعض المحطات الانتخابية تأتي قريبة جداً من توقعات بعض الشركات، إلا أن ذلك أقرب لتوافق/تصادف النتيجة مع الاستطلاع وليس توقع الاستطلاع للنتيجة، بدليل أن الشركة التي "عَرَفَتْ" (تجاوزاً) نتيجة أحد الانتخابات ستكون قد فشلت فشلاً ذريعاً في الذي قبله، والعكس بالعكس.

كمثال، فشركة (A&G) التي توصف عادة بأنها "الشركة التي تعرف نتيجة الانتخابات" كانت قد توقعت أن تكون نتيجة الموافقة على استفتاء ٢٠١٧ بنسبة ٦٠٪ (النتيجة كانت ٥١,٤٪). بينما شركة "كوندا" التي توقعت نتيجة الاستفتاء بشكل شبه دقيق (٥١,٥٪) كانت قد توقعت لحزب العدالة والتنمية أن يحصل في انتخابات نوفمبر ٢٠١٥ على نسبة ٤٠٪ (حصل على ٤٩,٥٪). هذا في ظل النظام السياسي السابق والمستقر، فكيف بعد تغيير النظام السياسي في البلاد؟

خامساً وأخيراً، الانتخابات ليست عملية حسابية. الانتخابات عملية معقدة جداً في كل البلاد، وهي في تركيا أكثر تعقيداً، حيث تؤثر عوامل عدة في قرار الناخب منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والعنقي والمذهبي والحزبي والشخصي، إضافة طبعاً لبرامج الأحزاب وأسماء المرشحين ووسائل الإعلام.

ولذلك فالأمر أبعد ما يكون عن النتائج الحسابية المباشرة. بمعنى، كون العدالة والتنمية يملك ٤٩,٥٪ والحركة القومية ١١,٩٪ من البرلمان الحالي وفق انتخابات ٢٠١٥ لا يعني أن "تحالف الشعب" بينهما سيحصل تلقائياً على حوالي ٦٠٪. فجزء من كتلة الحزب الحاكم التصويتية صوتت مثلاً ضد استفتاء النظام الرئاسي، بينما حصلت انشقاقات في الحركة القومية ولم تؤيد غالبية قواعد الشعبية الاستفتاء على عكس رغبة وقرار قيادتها.

في المقابل، فإن تجمع أحزاب السعادة (الإسلامي) والشعب الجمهوري (العلماني) والجيد (القومي) فضلاً عن إمكانية ضم الشعوب الديمقراطي (القومي الكردي) على مرشح توافقي - كما يحاولون فعله - لا يعني بأن هذا المرشح المفترض سيحصل بالضرورة على مجموع ناخبي هذه الأحزاب الثلاثة. إن الخريطة الأيديولوجية والفكرية والمجتمعية والسياسية في تركيا تفرض حقائقها على الجميع، وتقول بأن نسبة معتبرة من الكتل التصويتية لهذه الأحزاب غير مقتنعة بهذا التحالف المفترض - إن حصل - وأنها بالتالي لن تصوت لذلك المرشح المفترض إن كان من غير تيارها الأيديولوجي أو السياسي.

حصل ذلك سابقاً مع المرشح التوافقي لحزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية أكمل الدين إحسان أوغلو في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية، كما أن تصريحات بعض قيادات الشعب الجمهوري بخصوص فكرة ترشيح الرئيس السابق عبدالله غل مثال جيد على ذلك، ولعل هذه الفكرة هي أهم العقبات التي تمنع غل حتى اللحظة من إعلان ترشيحه.

في المحصلة، فالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية المقبلة مختلفة تماماً عن سابقتها ومعقدة جداً ولذا فمن الصعوبة بمكان الجزم بنتائجها ومآلاتها. صحيح أن أسماء المرشحين وشكل التحالفات سيجلي الصورة نسبياً، وصحيح أن الرئيس اردوغان مرشح قوي وفرصه في الفوز مرتفعة جداً حتى في ظل مرشح قوي مثل غل - في حال ترشح - إلا أن ذلك لا يعني أن نتيجة الانتخابات واضحة أو مقطوع بها قبل إعلان اللجنة العليا للانتخابات عنها منتصف ليل ٢٤ من حزيران/يونيو المقبل.

*باحث في الشأن التركي

ماذا تتوقع أمريكا وأوروبا من رئيس تركيا الجديد؟

*آدم يافوز أرسلان

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن: ٢٠١٨/٤/٣٠

تعد فترة ٢٤ ساعة في السياسة التركية تعد فترة زمنية طويلة، فالأحداث الجارية تثبت هذا. ولعل أحدث مثال على هذا قرار الانتخابات المبكرة وأعمال التحالفات بين الأحزاب السياسية. كل يوم وكل ساعة قد تكون لها أهمية مصيرية، ففي هذه المرحلة ينبغي أن أوضح أن الرأي العام التركي يرجع قرار أردوغان وباهتشيلى بإجراء انتخابات مبكرة بصورة مفاجئة إلى الأزمة الاقتصادية المرتقبة. وعلى الرغم من صحة هذا الأمر أعتقد أن الأزمة الاقتصادية ليست أهم عامل مؤثر في هذا القرار، نظرا لأن الأزمة الاقتصادية هي نتيجة تراكمية وليست مفاجئة وتحدث شيئا فشيئا. ومن هذا المنطلق ينبغي توضيح أن أداء الاقتصاد يتدهور وتهرب الاستثمارات بسبب الممارسات غير قانونية لنظام أردوغان. وينبغي أيضا الإشارة إلى تعرض السوق التركية لتراجعات بسبب اجراءات حالة الطوارئ، لكنني على يقين بأن خوف أردوغان يتعلق أكثر بمقومات خارجية، فترويض أردوغان للمقومات الداخلية أمر سهل. أردوغان بات يسيطر على الإعلام التركي بأكمله عقب عملية بيع مجموعة دوغان التي كانت تظهر في الماضي بمظهر شبه موالى للنظام، كما بإمكانهم تحميل حركة الخدمة مسؤولية الأزمة الاقتصادية والتلاعب بها تحت مزاعم مثل القوى الخارجية واللوبي والعقول المدبرة. الحزب الحاكم يتمتع بالقوة والعدد الكافي من الموالين له الذين يمكنه من فعل ما يحلو له، كما أن تدفق الأموال مجهولة المصدر تمكنه من إيجاد حلول مؤقتة في الأوضاع الطارئة، لكن الأنباء الواردة من الخارج ليست أمورا يمكن لأردوغان السيطرة عليها والتلاعب بها.

هناك خوف كبير من "قضية ضراب"

لقضية بنك الشعب التركي ورجل الأعمال من الأصل الإيراني رضا ضراب التي لا تزال قائمة في الولايات المتحدة دور مهم في هذا الأمر.

وكما هو معروف فإن ضراب الذي اعتقل في مارس/ آذار عام ٢٠١٦ بمدينة ميامي الأمريكية امتثل أمام المحكمة بعد فترة اعتقال دامت ٢٠ شهرا للإدلاء باعترافات وكشف الكثير من الأمور حول علاقته بأردوغان ومسؤولين في حزبه.

ويدور الحديث في أمريكا حول قطعية فرض مكتب متابعة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبة رد اعتبار على بنك الشعب التركي وتوقعات بعدم اكتفاء العقوبة على البنك التركي وحده.

الأمر الثاني هو تشارك المعلومات والوثائق وهو أحد أهم أعمدة الاتفاق الذي أبرمه ضراب مع النيابة الأمريكية، أي أن تعاون ضراب والنيابة العامة سيتواصل خارج قاعة المحكمة أيضا.

ويمكنني القول بكل سهولة بصفتي شخص يتابع الجلسات من موقعها على مدار شهر أن هاكان آتيللا هو الحلقة الأولى من السلسلة.

الأمر الثالث هو أن إفادات العناصر الداعشية التي أمسكت بها القوات الأمريكية أو حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا قد تسفر عن مفاجآت، فالمؤسسات الفكرية في العاصمة تتحدث عن هذا الأمر منذ فترة وأن روايات هؤلاء الدواعش ومشاركاتهم مع الأجهزة الأمريكية قد تسفر عن قضايا جديدة ومفاجئة.

الأمر الرابع هو استعداد الكونجرس الأمريكي لفرض حظر على تركيا، إذ أن الكونغرس يسعى منذ فترة لتطبيق قانون ماغنيتسكي بسبب الراهب الأمريكي المعتقل في إزمير بينما يعمل البيت الأبيض والخارجية الأمريكية على عرقلة مسألة العقوبات بحجة مصالح البلاد.

وعدم الإفراج عن الراهب حتى الآن يثير توتر الكونغرس بما فيه الكفاية، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونائبه مايك نشروا تغريدات حول الموضوع بينما يشدد العديد من أعضاء الكونغرس على ضرورة الرد على تركيا "باللغة التي تفهمها".

وبالتالي فإن الخسائر الناجمة عن أحد هذه العوامل الأربعة أو عدد منها بالنسبة لأردوغان ستكون كبيرة، لكن الحظر أو العقوبات الاقتصادية التي ستفرض قد تعود بالنفع على أردوغان مع اقتراب الانتخابات، فأردوغان سيعمل على تدعيم موقفه بخطابات مثل "العقل المدبر يعمل على الإطاحة بآخر حصن للأمة" والموجهة للكتل العاشقة لنظريات المؤامرة.

بهذه المناسبة دعوني أذكركم أن أنقرة متخوفة من العقوبات التي ستفرضها واشنطن، ومنذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي يقلل البنك المركزي أصول الدولة الموجودة داخل الولايات المتحدة. وإلى الآن تراجع الاحتياطي إلى ٧ مليار دولار وهو الأدنى منذ عام ٢٠١٢.

ماذا تتوقع أمريكا؟

حسناً، ماذا تتوقع أمريكا من "الرئيس التركي الجديد" الذي سيُنتخب خلال الانتخابات المقبلة؟ لدينا بيانات مادية فيما يتعلق بهذا الأمر، وما أقصده ليس وثائق استراتيجية سرية أو خطط لتحركات.

الخارجية الأمريكية تعد تقريراً عن وضع حقوق الإنسان في نحو ٢٠٠ دولة، وهذه التقارير تكون شاملة. وخلال الأيام الماضية كشفت الخارجية الأمريكية عن تقريرها، وشغلت تركيا ٦٤ صفحة من التقرير الذي قرأه السفير مايكل كوزاك. ونظراً لتدهور الوضع الحقوقي في تركيا فإن التقارير السابقة كانت سلبية بالنسبة لتركيا غير أن هذا التقرير كان شاملاً بصورة كبيرة وتضمن انتقادات عنيفة.

سرد التقرير الانتهاكات الحقوقية في كل المجالات واحدة تلو الأخرى، كما برز خلال التقرير الانتقادات المتعلقة بحالة الطوارئ وتناول التقرير أيضاً عمليات الاستيلاء على المؤسسات والشركات والمصانع والاعتقالات وحالات الفصل من العمل التي ليس من المعروف على ماذا تستند.

وصنف التقرير مزاعم التعذيب "كأهم مشاكل انتهاكات حقوق الإنسان"، وأكد التقرير أيضاً أن عدم استقلال القضاء أدى إلى ضعفه وعدم إدارة الحملات الانتخابية بصورة عادلة.

تطرق التقرير إلى اعتقالات الصحفيين والأكاديميين وحجب المواقع الإلكترونية والضغط الممارسة على منظمات المجتمع المدني.

مثلما ذكرت مسبقاً فإن التقرير يتناول الدولة بصورة شاملة وتشير النقاط السابقة ذكرها إلى أن الوضع ليس على ما يرام.

ومن جانبه ذكر السفير مايكل كوزاك عضو وحدة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بالخارجية الأمريكية أنه توجد قضايا خطيرة جدا تتعلق بتركيا وفي هذا الصدد يدعو الجانب الأمريكي الحكومة التركية إلى إنهاء حالة الطوارئ واحترام حق المحاكمة العادلة والمستقلة للمعتقلين وإعادة تركيا إلى كونها دولة تحترم سيادة القانون مرة أخرى.

وشدد كوزاك على أن هذا الوضع مقلق ويجب على الحكومة التركية التراجع وإدراك الاتجاه الذي تدفع البلاد صوبه وإعادة البلاد إلى طبيعتها المطلوبة بكل الطرق والسبل الممكنة. هذه العبارات تجيب على السؤال السابق طرحه أي أنها توضح ما تتوقعه أمريكا من الرئيس الجديد في الوقت الذي لم يتضح فيه بعد المرشحون الآخرون.

جبهة الاتحاد الأوروبي أيضاً لا تختلف

شهدت الأيام الماضية أيضاً نشر المفوضية الأوروبية "تقرير التقدم" الخاص بتركيا، وعلى الرغم من كونه "تقرير التقدم" فإنه كان مليئاً بأمثلة تعكس تراجعاً. وقبل الخوض في التفاصيل ينبغي الإشارة إلى زعم الإعلام التركي المؤيد لأردوغان أن التقرير سيتضمن تصنيف حركة الخدمة كتنظيم إرهابي قبيل إعلان المفوضية الأوروبية للتقرير.

وعلى الرغم من عدم ورود أمر كهذا في التقرير فإن الإعلام التركي واصل نشر الأكاذيب مما جعل الملايين الذين لا يتابعون مصادر أخرى يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي صنف حركة الخدمة كتنظيم إرهابي. فيما يتعلق بمحتوى التقرير وقد تضمن الكثير من الانتقادات مثل تقرير الخارجية الأمريكية، بل أن الخبراء اعتبروه أعنف تقرير حتى اليوم.

باختصار سجلت التقرير إبعاد نظام أردوغان تركيا عن الديمقراطية وأوروبا بطريقة مقصودة وتدهور تركيا في العديد من المجالات مثل حرية التعبير عن الرأي والحقوق الأساسية وسيادة القانون والمجتمع المدني وحق الامتلاك. وارتكز التقرير على حالة الطوارئ وتدهور النظام القضائي في تركيا.

رسالة التقرير إلى المعارضة

حسناً ماذا يتوقع الاتحاد الأوروبي من الرئيس التركي الجديد؟ يريدون لتركيا العودة إلى القانون تماماً مثل الولايات المتحدة.

الخلاصة أن تقرير الخارجية الأمريكية وتقرير المفوضية الأوروبية يؤكدان على أن عملية إنقاذ كبيرة في انتظار الرئيس الذي ستسفر عنه الانتخابات القادمة.

ويتوقع الجانبان إنهاء حالة الطوارئ والعودة إلى القانون وإحياء استقلال القضاء وضمان حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالإضافة إلى إنهاء التعذيب وسوء المعاملة والإفراج عن الصحفيين والأكاديميين المعتقلين.

حسناً، من بإمكانه تلبية هذه التوقعات من المرشحين غير أردوغان؟ ليس من المعروف بعد المرشحون الآخرون لكن من الواضح والجلي أن أردوغان لن يلبي مطالب أمريكا والاتحاد الأوروبي أي أن انتخاب أردوغان سينذر بعهد سيء بالنسبة لكلا الطرفين.

وعلى من يعجز عن تخيل مستقبل تركيا حال انعزالها عن أمريكا وأوروبا النظر إلى الدول الاستبدادية حول العالم.

وبهذا فإنه في الوقت الذي تحدد فيه الأحزاب المعارضة الأخرى مرشحيها من المهم الأخذ بعين الاعتبار تمتع الشخص المرشح بالقدرة على إصلاح العلاقات مع أمريكا والاتحاد الأوروبي، بل ويُشترط عليهم إعطاء الأولوية إلى هذه النقطة بالذات.

الربع الثاني مايو 2018

٣ أحزاب موحدة تدعم أردوغان و٤ أحزاب معارضة مشتتة

العربي الجديد: ٢٠١٨/٥/١

إسماعيل جمال: يشارك في الانتخابات البرلمانية المقبلة في تركيا طيف واسع من الأحزاب السياسية التي تحمل توجهات مختلفة تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومنها ما هو تاريخي ومتأصل في الحياة السياسية التركية وأحزاب أخرى ظهرت على الساحة السياسية التركية حديثاً. وفي الوقت الذي تم الإعلان فيه رسمياً عن قائمة الأحزاب التي يحق لها المشاركة في الانتخابات البرلمانية، ما زالت قائمة المرشحين إلى الانتخابات الرئاسية لم تكتمل بعد، وما زالت تتجه الأنظار بالدرجة الأولى لمعرفة المرشح المتوقع لحزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية والمفترض أن يكون أقوى المنافسين للرئيس رجب طيب أردوغان.

وأعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات التركية سعدي غوفن، أن اللجنة اتخذت كافة التدابير من أجل ضمان أمن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي قرر أردوغان إجرائها بشكل مبكر في الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو المقبل.

وبموجب الجدول الزمني الرسمي للانتخابات، يبدأ تقديم طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية اليوم الثلاثاء، وينتهي في السادس من الشهر الحالي، حيث يتوقع أن يعلن عن اللائحة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية في العاشر من الشهر الحالي، فيما تستمر أعمال الترشح للانتخابات البرلمانية حتى الـ ٢١ من الشهر ذاته.

أحزاب «تحالف الشعب»

قبيل الإعلان عن الانتخابات المبكرة في تركيا بأسابيع أقر البرلمان التركي تعديلاً دستورياً يسمح للأحزاب بتشكيل تحالفات انتخابية وخوض الانتخابات بشكل مشترك، ومباشرة عقب إتمام هذه التعديلات، جرى تشكيل تحالف انتخابي بين حزبي العدالة والتنمية الحاكم والحرية القومية المؤيد للحكومة تحت اسم «تحالف الشعب» الذي أعلن حزب الاتحاد الكبير تأييده دون الانضمام إليه بشكل مباشر.

حزب العدالة والتنمية الحاكم: (AKP) تأسس عام ٢٠٠١ على يد أردوغان وعدد من رفاقه أبرزهم عبد الله غل عقب انشقاقهم عن حزب الرفاه، وهو حزب إسلامي محافظ يلتزم بعلمانية البلاد، وتمكن من كسب جميع الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية التي شهدتها البلاد طوال الـ ١٦ عاماً الماضية ويتفرد بحكم تركيا منذ ذلك الوقت، ويمتلك حالياً الأغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان بـ ٣١٥ مقعداً.

حزب الحركة القومية: (MHP) تأسس عام ١٩٦٩م، من قبل «ألب أرسلان توركش»، بعد تغيير اسم الحزب القديم الذي كان يسمى بحزب «القرويين الجمهوريين»، وهو حزب قومي يميني محافظ، يركز على التوجهات القومية التركية، ويتصدر الأحزاب الداعية لتوسيع الحرب على المتمردين الكرد ويرفض التسوية السياسية معهم، تراجعته شعبيته قليلاً في السنوات الأخيرة عقب انشقاق عدد من نواب الحزب، ويمتلك حالياً ٣٦ مقعداً في البرلمان الحالي.

حزب الاتحاد الكبير (BBP): هو حزب سياسي قومي يميني محافظ، تأسس عام ١٩٩٣، يعتبر أحد أقرب الأحزاب للحركة القومية وبات مقرباً من الحزب الحاكم، وأعلن رئيسه مصطفى دستجي دعمه لتحالف «الشعب» مؤكداً أن مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية هو أردوغان، لكن الحزب لا يملك مقاعد في البرلمان ويمتلك شعبية محدودة في الشارع التركي.

أحزاب المعارضة

يتصدر أحزاب المعارضة حزب الشعب الجمهوري أقدم الأحزاب التركية، إلى جانب حزب الشعوب الديمقراطي الكردي وحزب «الجيد» الذي تشكل مؤخراً، وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب فشلت حتى الآن في تشكيل تحالف انتخابي للانتخابات البرلمانية أو الاتفاق على مرشح موحد للانتخابات الرئاسية، إلا أنها ما زالت تأمل في التوحد خلف المرشح الذي يمكن أن ينتقل لجولة ثانية مع أردوغان.

حزب الشعب الجمهوري (CHP): تأسس من قبل «مصطفى كمال أتاتورك» عام ١٩٢٣م، مؤسس الجمهورية عام ١٩٢٣م، ثم تحول لحزب معارض، في مواجهة العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٢، وهو حزب برلماني علماني يمتلك ثاني أكبر عدد من الأصوات بعد الحزب الحاكم وهو بالتالي أكبر أحزاب المعارضة، ويرأسه حالياً كمال كليتشدار أوغلو.

حزب الشعوب الديمقراطي (HDP): تأسس عام ٢٠٠٨، ليحل محل حزب العمل الشعبي، الذي أسسه بعض الناشطين اليساريين الكرد عام ١٩٩٠م، وهو الحزب الأكبر الممثل للكرد في البلاد، يقبع زعيمه السابق في السجن حالياً بتهمة تتعلق بالإرهاب وتنظيم «بي كا كا»، ويمتلك الحزب ثالث أكبر عدد من المقاعد في البرلمان رفضاً انخفاض عددها من ٥٩ إلى ٤٩ بعد إسقاط عضوية البرلمان عن ١٠ من نوابه اتهموا بدعم الإرهاب.

الحزب الجيد (İyi Parti): وهو حزب قومي علماني أسسته ميرال أكشينار العام الماضي عقب انشقاقها عن حزب الحركة القومية حيث تتخذ موقفاً مناوئاً لأردوغان عكس رئيس حزبها السابق دولت بهتشيلي، وتمتلك حالياً ٥ مقاعد في البرلمان ويتوقع ان يحصد الحزب نسبة أكبر في الانتخابات المقبلة التي تعتبر الأولى في تاريخ الحزب الجديد.

حزب السعادة (SP): حزب سياسي تركي، منبثق من حزب الفضيلة الإسلامي الذي حلتها السلطات التركية، وهو يسير على منهج زعيمه الروحي نجم الدين أربكان وقد فشل في دخول البرلمان في انتخابات ٢٠١٥، واقترب مؤخراً بشكل أكبر من المعارضة التركية وجهودها الحثيثة لإنهاء حكم أردوغان.

وإلى جانب الأحزاب الـ٧ المؤثرة السابقة، تشارك ٤ أحزاب أخرى أقل تأثيراً في الانتخابات المقبلة وهي أحزاب «تركيا المستقلة» و«الشعب الديمقراطي» و«السعادة» و«الوطن»، و«الدعوة الحرة»

مرشحو الانتخابات الرئاسية

يتصدر مرشحو الانتخابات الرئاسية زعيم حزب العدالة والتنمية الرئيس رجب طيب أردوغان الذي أعلن عنه بشكل مبكر مرشحاً عن «تحالف الشعب» بين العدالة والتنمية والحركة القومية، فيما أعلن حزب الاتحاد الكبير دعمه لأردوغان أيضاً، وما زالت الاستطلاعات تعطي أردوغان أكثر من ٥٠٪ من أصوات الناخبين.

فالمقابل، وعقب فشل المعارضة التركية في التوافق على مرشح واحد لا سيما عبد الله غل الذي جرى تداول اسمه كأقوى خيار في هذا الإطار، بدأت هذه الأحزاب بالعمل على تقديم مرشحين لها للانتخابات الرئاسية.

وبينما أعلن حزب «الجيد» أن زعيمته ستكون مرشحة الحزب للانتخابات الرئاسية المبكرة، لم يبد حزب الشعوب الديمقراطي الكردي أي حراك حتى الآن لتقديم مرشح له للانتخابات الرئاسية، وسط تكهنات بأن الحزب ربما يمتنع عن تقديم مرشح له ويكتفي بخوض الانتخابات البرلمانية.

لكن أكبر أحزاب المعارضة ما زال يجري مباحثات واسعة ويجد صعوبة بالغة في اختيار مرشحه عقب امتناع رئيس الحزب كمال كليتشدار أوغلو عن الترشح، حيث يتم تداول عدد من أسماء قيادات للحزب بقوة أبرزهم محرم إنجي ويلماز بيكوك أرشان وأوزغور أوزال، على أن يحسم خياره خلال الأيام المقبلة. وبينما تنعدم فرص أي من مرشحي المعارضة في حسم الانتخابات من الجولة الأولى، ينصب اهتمام المعارضة التي فشلت في التوجه حتى الآن على تشتيت الأصوات لإجبار أردوغان على خوض جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية ومحاولة التوحد خلف المرشح الذي ينتقل لهذه الجولة إن جرى ذلك - على أمل إنجاحه في مهمته الصعبة امام أردوغان الذي ما زال الأقوى شعبيةً في الشارع التركي.

أردوغان نقض عهده مع الديمقراطية ولا فرصة للمعارضة ما لم تتحد

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/١

نشر موقع "صوت الدار" الإماراتي حواراً أجراه مع المدير الإقليمي السابق لصحيفة زمان التركية في منطقة الشرق الأوسط "تورغوت أوغلو" حول النتائج المحتملة للانتخابات الرئاسية التاريخية في تركيا في ٢٤ حزيران المقبل.

في إطار رده على سؤال "ما موقف حركة الخدمة من الانتخابات الرئاسية؟"، لفت تورغوت أوغلو إلى أن حركة الخدمة ليست حركة سياسية بل حركة مدنية اجتماعية، وهي لا تنتمي إلى جماعات الإسلام السياسي وتتبناه، لكنها تدعم إجراء الانتخابات الديمقراطية وحرية التعبير عن الأفكار والآراء، مؤكداً أن الحركة لا تحدد لمحبيها سياسيين معينين لكي يصوتوا لصالحهم في الانتخابات، وإنما يترك ذلك لإرادتهم الذاتية.

وعن سؤال "ما موقفكم من أردوغان بعد سنوات من الدعم له؟"، نوه تورغوت أوغلو بأن حركة الخدمة دعمت مشاريع أردوغان الديمقراطية والاقتصادية منذ ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٠، وأشار إلى أن أردوغان كان أعلن في تلك الفترة أنه خلق "قميص الإسلام السياسي" وتبنى الأفكار المدنية والليبرالية والديمقراطية واحتضن جميع أطراف الشعب من دون تمييز أيديولوجي بينها، لكنه نقض عهده بعد عام ٢٠١٠ وتخلّى عن هذا المنهج وعاد إلى ضبط مصنعه الأول الإسلام السياسي الأيديولوجي.

أما في معرض رده على سؤال "من سينجح في الانتخابات؟"، فأجاب تورغوت أوغلو أنه يبدو كل حزب معارض سيخوض غمار الانتخابات الرئاسية المفصلية بمرشحه الخاص، مرجحاً أن أردوغان سيأتي في مقدمة المرشحين في المرحلة الأولى من عملية التصويت، وأفاد أن أردوغان إذا لم يحقق الأغلبية وتأجل الحسم إلى المرحلة الثانية من التصويت من الممكن أن تكون هناك فرصة للنجاح للمعارضة إذا ما توافقت على مرشح واحد.

وزير خارجية اليونان: تركيا هي أرض اليونانيين والکرد

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/١

صرح وزير الخارجية اليوناني نيكوس كوتزياس خلال إيدائه ببيان أمام مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، بأن هناك شعبين فقط لديهما الحق في أن يدعي أن وطنهما الأصلي شبه جزيرة الأناضول التي هي الآن تسمى بـ"تركيا".

فالأناضول هي أرض الكرد كما هي أرض اليونانيين، وهم يعيشون في هذه البقعة منذ أكثر من ١٠ آلاف سنة، وكل من يدعي غير ذلك فهو واهم حتى في أحلامه والتاريخ يؤكد ويرسخ من عاش فيها ومن كان فيها ومن لا يزال فيها، فاليونانيين والکرد كانوا لا يزالون في شبه الجزيرة، الجزء الغربي منها أرض اليونانيين والجزء الشرقي منها أرض الكرد.

أردوغان يحرم على المعارضة ما حلله لحزبه

صحيفة الاهرام: ٢٠١٨/٥/١

رسالة أنقرة سيد عبد المجيد: في تركيا الأردوغانية باتت تحدث أمور عجيبة، تتجاوز حدود العقل أو المنطق، و الغريب أن صانع القرار لا يعبأ بتداعياتها وهي المدمرة لبلاده خصوصا على الأمد المنظور، إنه يرى أن ما يفعله هو الصواب بعينه بالمجالات كافة دون استثناء، فهو الخير بالسياسة والقانون ومنذ سنوات ليست بالبعيدة وضع الاقتصاد في مرمى تنظيراته، ولأن ما يقوله يجب أن ينفذ غير منصت لتحذيرات المتخصصين كانت النتيجة تراجع مؤسسات مالية كانت في يوم ما يشار إليها بالبنان وتقلصت قدرتها لتدخلاته التي لا تنتهي لتفقد في النهاية مصداقيتها في الأوساط الدولية لأنها لا تستطيع أن تتخذ قرارا إلا بالحصول على إذن منه.

انعكس ذلك على البنك المركزي فعلى سبيل المثال لا الحصر لا يستطيع رفع سعر الفائدة لوقف تدهور العملة المحلية والسبب أن رئيس الجمهورية يرفض بل يريد منه تطبيق العكس، وبأسلوبه الخاص الذي لا يجوز لأحد انتقاده قال تعليقا على تدني الليرة إن هذا ليس مهما ثم بعبارات غير مسبوقة أكد أن الحق في الحياة لن يُمنح لمن يرفعون معدلات الفائدة هكذا بكل بساطة.

وعندما اعترض مناوئوه سرعان ما خرجت وسائل الإعلام المرئية والمقروءة التابعة له، بسيول من الاتهامات واصفة إياهم بالجهلاء الذين لا يفقهون أبسط قواعد شؤون المال والاعمال.

كما أنه يدلي بأرائه - وهي الثاقبة حتما - فيما يخص أوضاع مواطنيه الاجتماعية والمعيشية والدينية ولا بأس أن وجه إشارات لا يرتضيها لسلوكيات يصفها بالمعيبة حتى ولو كانت شخصية.

انطلاقا من تلك النزعة الأبوية والسلطوية، بمقدوره أن يفعل ما يحلو له، ينتهج من السياسات التي يراها ناجحة ويعقد الصفقات والتربيطات، لكن أن يسلك غيره المسلك نفسه هنا تقوم القيامة وينبري معاونوه واتباعه صراخا وزعيقا ويطلقون حملات إعلامية ينعنون من تجرأوا وتحذوا بأقذع النعوت.

جاء ذلك على خلفية إعلان ١٥ نائبا استقالاتهم من الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية وانضمامهم لحزب الخير «الجديد»، حتى يتمكن الأخير . الذي لا تتعدى مقاعده بالبرلمان الخمسة مقاعد . من تشكيل كتلة برلمانية قوامها ٢٠ مقعدا، وبالتالي دخوله سباق الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة التي قرر رجب طيب أردوغان موعدها بشكل فجائي في الرابع والعشرين من يونيو المقبل. وما كان من الهيئة العليا للانتخابات أمام هذا التطور المثير وهي التي كانت على بعد خطوة واحدة لإعلان القائمة النهائية للأحزاب المتنافسة ليس فيها « الخير»، إلا أن تعلن خوض الأخير الاستحقاقين التشريعي والرئاسي.

ويبدو أن الإجراء بدا صادما إذ نزل كدش بارد على رؤوس قياديي العدالة والتنمية الحاكم، وعلى شاشات التلفاز الحكومي . التي بدأت الدعاية الفعلية لأردوغان رغم أنه لم يتقدم رسميا للترشيح مخالفة كل الأعراف والقواعد القانونية . خرجت الإدانات والأوصاف المخجلة لتنال من رئيس الحزب كمال كيلتتش دار

أوغلو، ووصف نائب رئيس الوزراء والمتحدث باسم الحكومة بـ «كبير بوزداغ خطوة الأخير قائلًا» «هذا هو أحدث وآخر مثال على ضالة الاخلاق السياسية والسلوك القذر وغير الاخلاقي لكيلتش دار أوغلو. اللافت أن بوزداغ، دون أن يدري، كشف مخطط رئيسه الذي كان ضميره لحزب الخير وزعيمته ميرال أكشنار بوضع العراقيل لمنعهما من المنافسة في الانتخابات المبكرة.

وهو ما أكده أردوغان نفسه، ونقلت عنه صحيفة حرييت قوله «أن يهبط البرلمان إلى هذا المستوى أمر كارثي بالنسبة إلينا»، متسائلًا «هل يمكن أن يكون هناك جانب أخلاقي لهذا الأمر؟»، إلا أنه استطرد مشيرًا إلى أن الشعب التركي سيلقن المتآمرين الذين أرادوا الانتقاص من هيبة البرلمان، الدرس المناسب في ٢٤ يونيو.

ورغم ذلك لم تول قطاعات مهمة من المجتمع اهتمامًا يذكر بغيره أردوغان على مجلس الأمة حيث السلطة التشريعية، والدليل على ذلك أنهم اعتبروها مصطنعة. فغضبه الحقيقي يكمن في أنه لم يتمكن من إقصاء عدوته اللدودة «أكشنار» من المشهد وهذا ما جعله يثور حنقا وغيظا فالسيدة أكشنار منافس صعب، إذ إن حزبها يأتي من البيئة الفكرية والسياسية والاجتماعية نفسها التي يتشكل منها حزبه العدالة والتنمية الحاكم، وقواعد الجماهير المنتشرة في مدن وقرى الأناضول المحافظ، التي كان يعتقد أنها معين لا ينضب من الأنصار والمؤيدين الذين لم يبخلوا عليه بالأصوات في استحقاقات سابقة وما أكثرها، يبدو وضعها الآن شديد الاختلاف.

أما خيانة الكيانات المؤسسية للدولة وفي القلب منها البرلمان، وهو الاتهام الذي وجهه للمعارضة العلمانية، فالسيد أردوغان ومريدوه تناسوا عن عمد أنهم هم أول من التفوا عليه باتفاقهم المشبوه الذي تم بعيدا عنه مع دولت باخجلي «العجوز» زعيم الحركة القومية قبل عام، رغم يقينهم أن شعبيته في تناقص مذهل، لكنه متمسك بأهداب الزعامة وفي الوقت نفسه يملك مقاعد هم في أمس الحاجة إليها لتمرير التعديلات التي أدخلت على الدستور بهدف تحويل النظام السياسي من برلماني لجمهوري حلم أردوغان الأبدي، وقد كان لهم ما أرادوا، إذن هو مشهد انتهازي بامتياز من كلا الطرفين فأى شرف يمكنهما التحدث عنه!

ثم يعودان مجددا إلى التحالف وعقد الصفقات المريبة التي أثمرت عن جملة من التغييرات المشوهة تم طبخها في قانون الاحزاب، والتي قننت التزوير وشرعت التحايل على الصناديق ومدتها بالآلاف من الأوراق غير المختومة، وهو ما لم تفعله المعارضة بل على النقيض جاءت خطواتها محسوبة وفي وضح النهار دون اصطدام أو تعارض مع القيم والمبادئ وبالانساق مع الأطر التشريعية.

ولهذا كان على بولنت تـرـجـان المتحدث باسم حزب الشعب الجمهوري أن يفتخر بجسارة حزبه حينما أكد في مؤتمر صحفي «لن تكتب أسماء أصدقائنا في التاريخ بوصفهم نوابا تركوا حزبهم، بل بوصفهم أبطالاً أنقذوا الديمقراطية».

من داخل السجن.. ديمرتاش ينافس أردوغان على الرئاسة

ANF؛ ٢٠١٨/٥/٢

أعلن حزب الشعوب الديمقراطي اليوم الأربعاء، أن رئيسه المشترك السابق صلاح الدين ديمرتاش سيترشح لمنافسة رجب طيب أردوغان في انتخابات الرئاسة، رغم أنه مسجون حالياً ويُحاكم في عدد من القضايا. ونقلت "فرانس برس" عن حزب الشعوب إنه وافق على أن يكون ديمرتاش مرشحاً، وسيتم إطلاق حملته في تجمعات متزامنة في اسطنبول ومدينة ديار بكر بشمال كردستان بعد ظهر الجمعة. وسيوقع حزب الشعب الجمهوري وثلاثة أحزاب أخرى من المعارضة اتفاقاً الخميس، لتشكيل تحالف في الانتخابات التركية، وفقاً لقناة (إن تي في) التلفزيونية وهيئات بث أخرى، الأربعاء. وستجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في يوم واحد بتاريخ ٢٤ يونيو المقبل. وستخوض الأحزاب المتحالفة الانتخابات البرلمانية بلوائح مشتركة، على رغم أنه سيكون لكل حزب مرشحاً للرئاسة الخاص، وفق التقارير. وذكرت التقارير الإعلامية أن حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب المعارضة الرئيسي في البلاد، توصل لاتفاق مع حزب الخير وحزب السعادة الإسلامي والحزب الديمقراطي.

التحديات التي تواجه تركيا ومخاطرها

انتخابات مفاجئة وتوغلات في سوريا

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى؛ ٢٠١٨/٥/٢

"في ٢٤ نيسان/أبريل، خاطب كل من غونول تول، وآرون ستاين، والعقيد ريتش أوتزن، منتدى سياسي في معهد واشنطن. وتول هي المديرية المؤسسة لـ "مركز الدراسات التركية" في "معهد الشرق الأوسط". وستاين هو زميل أدم مقيم في "مركز رفيق الحريري" لدراسات الشرق الأوسط التابع لـ "المجلس الأطلسي". وأوتزن هو مستشار أدم في "الجيش الأمريكي" وعضو في "فريق تخطيط السياسات" في وزارة الخارجية الأمريكية. وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم."

غونول تول:

تشير استطلاعات الرأي إلى أن ٨٠ في المائة من الأتراك يدعمون عملية "غصن الزيتون" - ذلك التوغل العسكري الذي نفذته أنقرة في شمال غرب سوريا. ولعل الأمر الأكثر غرابة هو أن ٩٠ في المائة من المستطلعين يعتبرون أن الولايات المتحدة تشكل تهديداً للأمن القومي التركي. وتنبع هذه المشاعر من قرار واشنطن عام ٢٠١٤ بإسقاط أسلحة عن طريق الجو إلى «وحدات حماية الشعب»، الجماعة الكردية السورية المتحالفة مع «حزب العمال الكردستاني» - عدو تركيا منذ زمن طويل. كما أن رفض الولايات المتحدة تسليم المتهم الرئيسي بتخطيط الانقلاب فتح الله غولن يطرح أيضاً مشكلة لكثير من الأتراك.

وكان السبب الرئيسي الذي دفع أنقرة إلى إتمام عملية عفرين هو تعزيز سمعة الرئيس رجب طيب أردوغان قبل الانتخابات المبكرة، المقرر إجراؤها في ٢٤ حزيران/يونيو. وتتجه كل خطوة من سياسته الخارجية نحو السياسة المحلية، كما أن عفرين اعتبرت بمثابة نجاح على الصعيد المحلي لأنها مكنته من جعل تركيا طرفاً فاعلاً في سوريا. ومن الناحية الجغرافية-السياسية، أرادت الحكومة التركية التحرك لأنها وجدت نفسها معزولة ومخدولة في سوريا وسط تعزيز التحالف بين الولايات المتحدة و«وحدات حماية الشعب». وبعد أن أعلنت واشنطن أنها ستدعم قوة حدودية قوامها ٣٠,٠٠٠ فرد بقيادة «وحدات حماية الشعب» والميليشيات الزميلة لها في «قوات سوريا الديمقراطية»، استنتجت أنقرة أن علاقة الولايات المتحدة مع الكرد لم تعد انتقالية فحسب. وبدا أن روسيا تكن المشاعر نفسها وسرعان ما منحت تركيا الضوء الأخضر لإطلاق عملية "غصن الزيتون".

ونتيجة لذلك، علقت تركيا كل آمالها على روسيا، ولا تزال الشريك الأضعف في العلاقة الثنائية. وتشير دلائل قيام أفراد القوات التركية ببناء مكاتب بريد وتعليم لغتهم الأم في المدارس السورية أن أردوغان يريد البقاء في سوريا لفترة طويلة، لكن الكلمة الفصل تبقى لموسكو. وبالفعل، أشارت روسيا إلى ضرورة انسحاب تركيا من المنطقة، كما بعثت إيران رسائل مماثلة.

ورداً على ذلك، حاولت أنقرة على ما يبدو إعادة التوازن إلى علاقاتها مع واشنطن من خلال دعم القصف الذي قاده الولايات المتحدة مؤخراً ضد منشآت الأسلحة الكيماوية السورية، رغم أنها لم تسمح باستخدام "قاعدة إنجريك الجوية" في تلك العملية. وعلى نطاق أكثر اتساعاً، سيحاول أردوغان على الأرجح الاستفادة من المشاعر القومية التي بلغت ذروتها في البلاد منذ عملية عفرين من خلال المضي قدماً بالتدخل قبل أن تضغط عليه موسكو للانسحاب.

وعلى الصعيد السياسي، كان الاستفتاء على الدستور عام ٢٠١٧ لتحويل تركيا من نظام برلماني إلى رئاسي فوزاً محدوداً وصعباً بالنسبة لأردوغان. فقد باءت المبادرة بالفشل في المدن الرئيسية، وتأمل أحزاب المعارضة الآن بالاستفادة من تلك المشاعر لتحقيق انتصارات انتخابية. وإذا اتحدت المعارضة وأعلنت أن الرئيس السابق عبدالله غول هو مرشحها، قد تتمكن من الحصول على بعض الأصوات من «حزب العدالة والتنمية» الذي ينتمي إليه أردوغان.

ومع ذلك، لن تكون فرص النجاح في انتخابات حزيران/يونيو متكافئة. فهناك العديد من الشخصيات الرئيسية المعارضة في السجن، وما يقرب من ٩٠ في المائة من وسائل الإعلام أصبحت تحت سيطرة الحكومة، وقد فتح التشريع الجديد الباب أمام حدوث تلاعب كبير بالأصوات. وهذه الانتخابات هي الفرصة الأخيرة أمام المعارضة، لذا سيبدل أردوغان كل ما بوسعه للفوز بها.

أظهرت عمليات تركيا في سوريا عدم ترابط استراتيجي معين، إذ تتأرجح أنقرة بين التصرف بمفردها والعمل كملحق للتحالف السوري-الإيراني-الروسي. فالعوامل التي تقود سياستها تتعلق معظمها بالأمن. وقد جدد «حزب العمال الكردستاني» نشاطه في تركيا منذ تموز/يوليو ٢٠١٥، وتصمم أنقرة على منع الجماعة الإرهابية من الحصول على ملاذ آمن. وخلافاً للقادة الأوروبيين، يعتبر أردوغان تنظيم «الدولة الإسلامية» على أنه مشكلة تتعلق بإنفاذ القانون بينما يرى «حزب العمال الكردستاني» على أنه مشكلة عسكرية. ووفقاً لذلك، دمرت القوات التركية بعض ملاذات هذا «الحزب» في سوريا وتهدد بالقيام بالشيء نفسه في سنجار بالعراق.

وقد أحرزت كل من عملية "غصن الزيتون" وعملية «درع الفرات» - التي هي توغل تركيا السابق في سوريا، تقدماً كبيراً بما يكفي لتقسيم «وحدات حماية الشعب» وإرغامها على التراجع. وتصب الولايات المتحدة تركيزها على هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» ولديها شريك سوري واحد فقط لهذه المهمة، وهو «قوات سوريا الديمقراطية». غير أنه يتعين على واشنطن أيضاً أن توازن بين الدعم الذي تقدمه لهذا الشريك وبين الاعتبار الذي توليه إلى تركيا - الدولة الزميلة العضو في حلف "الناتو". وقد نجحت عمليات التوغل التي نفذتها أنقرة لأن الولايات المتحدة أخذت تبتعد تدريجياً عن «قوات سوريا الديمقراطية»/«وحدات حماية الشعب»، حيث استنجت واشنطن على ما يبدو أنها لا تستطيع تحقيق كافة أهدافها لمواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا من دون تقديم تنازلات إلى تركيا. وقد أصبحت حالياً مدينة منبج التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية» محور المحادثات الأمريكية-التركية، وسوف تحاول أنقرة مرة أخرى انتزاع تنازلات من واشنطن.

ومع ذلك، يتقلص مسار التعاون الثنائي بسبب عدد من المشاكل المتفاقمة، بما فيها إعلان أنقرة عن نيتها شراء أنظمة الدفاع الجوي "أس-٤٠٠" من روسيا وقرارها القاضي بملاحقة القس الأمريكي أندرو برونسون بتهمة الإرهاب والتجسس. ويتمثل أحد مخاوف واشنطن إزاء عملية بيع منظومة "أس-٤٠٠" من إمكان دمج المنظومة الروسية في النهاية ضمن نفس شبكة البيانات العسكرية، كما حصل مع الطائرات الأمريكية من طراز "أف-٣٥" التي نُقلت إلى تركيا، مما أحدث انتهاكاً أمنياً. وقد نقلت واشنطن مثل هذه المخاوف مراراً إلى الحكومة التركية، إلا أن أنقرة لم تستمع إليها - وهو مؤشر على أن تعاون روسيا قد يأتي مرتبطاً بشروط سياسية.

وبالنسبة لانتخابات حزيران/يونيو، ما زالت حظوظ أردوغان مرتفعة رغم الاتجاهات السلبية في قطاعي الاقتصاد ومكافحة الإرهاب. ولزيادة حظوظ الأحزاب التركية إلى الحد الأقصى، عليها تعيين مرشحين خاصين في الجولة الأولى من التصويت قبل تقديم مرشح مشترك في الجولة الثانية - على افتراض عدم استطاعة أردوغان الفوز بأكثرية ٥٠ بالمائة من الأصوات خلال الجولة الأولى.

ريتش أوتزن:

بعد العمل مع المسؤولين الأتراك عبر الزمن، يشعر المرء أن تفكيرهم الجغرافي السياسي يتمحور حول فكرة أن الأراضي تمنح الشرعية. وتعرّز هذه الذهنية المقاربة العنيدة تجاه المياه والأراضي المحيطة - وبالفعل، ازدادت حدة المشاكل في العلاقات الثنائية عندما أصبحت الولايات المتحدة أكثر نشاطاً في المناطق المجاورة. ولا يزال العديد من المسؤولين الأمريكيين لا يعتبرون الشراكة مع «وحدات حماية الشعب» على أنها خطيرة، ولكن تلك كانت وجهة نظر تركيا وروسيا منذ أن بدأت الجماعة تكتسب الشرعية.

وفي النهاية، تريد واشنطن أن تقوم الحكومة السورية بإعادة بسط سيادتها في جميع أنحاء البلاد في أعقاب حدوث انتقال سياسي بمعزل عن نظام الأسد، لكن خفض مستوى التواجد العسكري الأمريكي يشكل هدفاً مركزياً أيضاً. ويمكن التحدي في كيفية التوفيق بين هذه التناقضات.

لقد كانت القوات التركية تنشط في شمالي العراق منذ عام ١٩٩٢، لذا فهي ترغب في البقاء في سوريا إلى حين بروز وضع سياسي يبده مخاوفها الأمنية بالحد الأدنى. وكان هناك العديد من المفاهيم الخاطئة لدى المسؤولين الأجانب إزاء مكانة أنقرة وقدراتها قبل عملية عفرين. أولاً، اعتقد الكثيرون أن تركيا لن تتخذ إجراءً قوياً في سوريا لكن تعين عليها القيام بذلك بعد أن استنفذت الخيارات الأخرى. ثانياً، شككوا في تحقيق تركيا نجاحاً في عملية عفرين لأن جيشها كان في حالة من الفوضى بعد الانقلاب الفاشل وحملات التطهير اللاحقة. ومع ذلك، كانت أنقرة على استعداد تام للقيام بمهمة ناجحة لأنها تعلمت من أخطائها في عملية «درع الفرات». ثالثاً، رأى الكثيرون أن دمشق وروسيا قد تمنعان أنقرة من استخدام المجال الجوي السوري، لكن موسكو وافقت على ذلك بعد اجتماعات ثنائية مع مسؤولين أتراك في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. رابعاً، لم تقع بتاتاً أزمة إنسانية ضخمة أو إصابات مدنية كبيرة كما اعتقد البعض بأنها ستحدث في عفرين.

والياً، تُعتبر منبج نقطة رئيسية في العلاقات الثنائية، حيث اتفقت أنقرة وواشنطن على أنه يجب أن تخضع المنطقة لحكم السكان المحليين عوضاً عن «وحدات حماية الشعب». ومن غير المرجح إلى حد كبير أن تقوم تركيا بتوسيع عملياتها العسكرية هناك، لكن القضايا الأكبر المطروحة على الطاولة قد تكون مبعث قلق. وينفذ صبر المسؤولين الأمريكيين إزاء أنقرة ليس لأنهم يتجاهلون آراءها فحسب، بل لأن الكونغرس لم يعد يرغب في التسامح مع الاستفزازات المتوقعة مثل شراء منظومة "أس-٤٠٠" من روسيا، واعتقال موظفين في بعثات أمريكية في تركيا، وسجن القس برونسون. ولا تتمثل المشكلة الرئيسية في منظومة "أس-٤٠٠" بالصواريخ التي تضمها، بل برادارها الذي قد يسمح لروسيا بمراقبة بعض التقنيات الأمريكية الأكثر تطوراً. فالولايات المتحدة قوة عظمى ولن تقبل بأي تهديدات مباشرة لمصالحها أو بإبقاء مواطنيها في السجون، لذا لا يجدر بتركيا أن تقلل من شأن الأثر المحتمل لأفعالها.

على الرغم من «أن العلاقات» بين الولايات المتحدة وتركيا شملت عقود من النوايا الحسنة يعود تاريخها إلى الحرب الباردة، إلا أنّ الانكماش الحالي يهدد هذه العلاقة بشكل خاص. ويحاول المسؤولون من كلا الجانبين الحد من الأضرار والعمل على تخطي هذه الصعوبات. إن التاريخ الدبلوماسي حافل بأمثلة عن كوارث تم تجنبها، لكن أيضاً بفرص ضائعة لتعاون لا يقدر بثمن. والمفتاح إلى تجنب هذين الخطرين هو الدبلوماسية الصبورة، التي توفر الأمل في الحفاظ على تفاهم مشترك في المستقبل.

*أعدت هذا الموجز إيغيكان آلن فاي

تركيا تحت الجهر

*غيداء هيتو

عكاظ السعودية: ٢٠١٨/٥/٢

كان مشهد سيدات سوريات على قناة الجزيرة وهن يحضرن الطعام بفرح، في ما يشبه مساكن مؤقتة للاجئين في تركيا في شهر أيار عام ٢٠١١، مشهداً مثيراً للحيرة في وقته. بعد إجراء المقابلة مع سيدات كررن بإسهاب غريب عبارة «نحننا مبسوطين كثير هون»، جالت كاميرا قناة الجزيرة على الأراضي المتاخمة، الواقعة في أقصى الجنوب الغربي من الأراضي التركية والتي امتلأت بالآلاف الخيم الجاهزة والفاخرة. صدق مذيع الجزيرة حينها عندما أدار وجهه للكاميرا وقال «ستمتلئ هذه المخيمات قريباً». المثير للحيرة أن لكنة ولباس السيدات لم يكن يماثل اللكنة والزي التقليدي السوري المعتاد في القرى المتاخمة للحدود السورية التركية، كما أن حادثة جسر الشغور الشهيرة والتي قتل خلالها ١٢٠ جندياً وشرطياً سورياً حصلت في حزيران عام ٢٠١١. وهي الحادثة التي تم على إثرها حصار المدينة وقصفها، ومن ثم بدء لجوء العائلات والهاربين من الأهوال بوتيرة أسرع إلى الأراضي التركية.

لا يمكن إنكار استيعاب واحتضان تركيا لثلاثة ملايين لاجئ سوري منذ بدء الأزمة، كما أن فداحة الكارثة الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في سورية على مدى ٧ سنوات لا تحتاج لإعادة توصيف. بما أن تركيا لم تختر أن تدير وتستوعب تبعات الحرب في سورية فقط، بل جندت جهودها لتدريب ودعم المجموعات المقاتلة والقيام بعمليات عسكرية، فإن الاستفسار عن نمطية التدخل للدولة التركية والمبرر الأخلاقي الممهد الذي تركز عليه تركيا هو من ضمن الأسئلة المشروعة. كيف بررت تركيا دورها الفاعل في الجهود الرامية لإسقاط النظام في دولة جارة؟ هل من مصلحة الدول العربية تنفيذ أو التعامل مع سابقة التدخل السياسي والعسكري التركي في المنطقة العربية بحيادية؟

اهتمام تركيا بالمنطقة العربية لم يبدأ في عام ٢٠١١ أثناء اندلاع ما يسمى بـ«الثورات العربية»، بل كانت نخب تركية تؤدّج منذ نهاية التسعينات لضرورة التعامل والتعاون مع المحيط العربي لكونه يمثل الامتداد الطبيعي للنفوذ التركي من وجهة نظرهم. وزير خارجية تركيا السابق محمد داود أوغلو في كتابه «العمق الإستراتيجي» المنشور في عام ٢٠٠١، بادر بتوصيف الحيز الجغرافي الجنوبي لتركيا بأنه عمقها الأيديولوجي وأنه سيكون مصدر قوة لتركيا سياسياً واقتصادياً. لم ير وزير الخارجية السابق والرئيس أردوغان حرجاً في مقابلات لاحقة من انتقاد التعجرف الأوروبي في رفضه لانضمام تركيا على أنه نابع من منظور ديني عنصري بحت، حيث ألمح أن ما يعيبه الأوروبيون هو بالذات مصدر قوة تركيا. وفعلاً بدأت تركيا فتح مجالات التواصل مع الدول الجارة الجنوبية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠، بل امتد هذا التواصل إلى دول آسيا الوسطى ودول جنوب آسيا. كان توظيف القوة الناعمة التركية خلال هذه السنوات نابعاً حصراً من الإرث الإسلامي، الإثنية التركية والتاريخ المشترك مع دول المنطقة. ولكن التوظيف العملي لمبدأ العمق الإستراتيجي انحرف عن مساره بعد ٢٠١١، وبدأ ينتهج منهجاً قسرياً يتحين فرص عدم الاستقرار لتسويق النموذج الإسلامي المدعوم من تركيا.

الدعم التركي للمجموعات الإسلامية المسلحة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي، والتي كان من ضمنها أنصار الشريعة المتحالفة مع تنظيم القاعدة، كان بمثابة إعلان توجه لدولة قررت أن تجند إمكانياتها لتشكيل بنية الحكم لدول الجوار. مع تكرار التوجه والتفاعل التركي في كل من أزمة الحكم في مصر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ الداعم لحكم الإخوان المسلمين، بالإضافة لتوفير الدعم للمجموعات المسلحة في سورية، فإن ثمة صورة نمطية بدأت تتشكل لماهية الأهداف السياسية التركية في الوطن العربي. عند مراجعة التصريحات الرسمية التركية التي تناولت الشأن الليبي أو المصري أو السوري بعد ٢٠١١ نجد أن التعابير المسوغة للتدخل تتراوح بين: دفع ظلم الطغاة الذي يحيق بالمستضعفين من أهل السنة، التمكين والدفاع عن وصول الإسلاميين للحكم، الدفاع عن الإرث التاريخي العثماني، الدفاع عن أعراض وممتلكات المسلمين. لا يخفى أن هذا النوع من التصريحات الشمولية تتميز بمرونة التماهي مع الأزمات الداخلية التي عصفت في السنوات السبع الماضية ببعض الدول، أو التي قد تعصف بدول عربية أخرى في المستقبل. كما لا يخفى أن الرئاسة في تركيا تعرض الزعامة التركية في منطقة الشرق الأوسط من منظور المخلص والمنقذ. آن الأوان لتسليط الضوء على سياسة تركيا تجاه الدول العربية لإعادتها داخل إطار الاحترام المتبادل والتعاون الندي. كما يجب رفض التلميحات الرسمية التركية عن ضرورة تأمين المقدسات الإسلامية في معرض تهيب الرأي العام حول مصير القدس، أو الإشارة إلى أن حكومات بعض الدول التي لا تروق لتركيا على أنها دمية لأمريكا. التجاوزات الخطرة للسياسة التركية في المنطقة والتي استغللت فترة عدم الاستقرار التي نتجت عن ما يسمى الربيع العربي، يجب التوقف عندها والعمل على إعادة العلاقة مع تركيا إلى مسارها الصحيح.

* رئيسة مركز دراسات المخاطر السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

كيف يمنح العالم تحول "أردوغان" إلى "بن لادن" تركي

مركز بيفن - السادات للدراسات الإستراتيجية: ٢٠١٨/٥/٢

يركز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سياسته في الوقت الحالي على نظام التعليم، سعياً لتعزيز ونشأة "جيل متدين". "الجهاد" أصبح مرجعاً متكرراً في خطاب النظام التركي، في حين أن السوريين في تركيا وفي المناطق التي تسيطر عليها القوات التركية في شمال سوريا يتجرعون من الطبق نفسه. يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على وقف "بن لادن التركي" من صنع الحكم الشمولي الذي يشبه تنظيم القاعدة في تركيا.

يتحول النظام التركي تدريجياً إلى نسخة متطورة ومعقدة أكثر خطورة من تنظيم القاعدة. ويبدو أن الخطاب والنهج متقاربان أو حتى متطابقان. الفارق هنا هو أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يقود بلداً ذا أهمية جغرافية سياسية كبيرة، وليس مجموعة مسلحة متناثرة عبر جبال أفغانستان.

إذا كانت "القاعدة" نجحت في نشر الخوف في جميع أنحاء العالم من خلال عملياتها الإرهابية، فلا يمكن للمرء إلا أن يتخيل الضرر البالغ الذي يمكن أن يتسبب به "أردوغان" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحتى للعالم، خاصة بالنظر إلى جنون العظمة السياسي والشمولية المتزايدة التي تتنامى لديه. وبينما يسعى إلى البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى بعد استفتاء منحه سلطات كاسحة لإدارة البلاد إلى حد كبير، فإن "أردوغان" يحاول ترك إرث يستمر لعقود. ولهذه الغاية، فهو يستخدم نظام التعليم كمخزن يزرع فيه البذور ليتم حصاده في وقت لاحق.

إن أسلمة الدولة مستمرة بشكل منتظم وبهدوء وببطء لسنوات عديدة، ولكن وتيرتها تزايدت منذ محاولة الانقلاب في يوليو/تموز ٢٠١٦، مع التركيز على نظام التعليم. في العام الماضي، قام حزب العدالة والتنمية الذي يستوحي فكره من "الإخوان المسلمين، بقيادة "أردوغان"، بتغييرات جوهرية في المناهج الدراسية، حيث قام بتعديل أكثر من ١٧٠ موضوعاً. وقد ألغت وزارة التعليم مفاهيم تطويرية مثل "الانتقاء الطبيعي" وأضافت مواضيع تتعلق بـ"الجهاد". وسرحت حكومة "أردوغان" أكثر من ٣٣ ألف معلم وأغلقت عشرات المدارس بسبب مزاعم بأن لهم علاقات مع المتورطين في محاولة الانقلاب. في الوقت نفسه، زاد عدد المدارس الدينية تحت مسمى "الإمام".

ووصفت الوزارة التغييرات بأنها "تأكيد على التعليم القائم على القيم" الذي يشجع هدف أردوغان في إثراء "الجيل المتدين". وقد صرح عضو حزب العدالة والتنمية أحمد حمدي السلمي، في العام الماضي، بأنه "لا فائدة من تعليم الرياضيات للطلاب الذين لا يعرفون الجهاد". قبل الإصلاح، وصل عدد الطلاب في ٥٣٧ مدرسة ثانوية دينية إلى ٢٧٠٠٠٠ في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٧، كان هناك ستمئة وخمسة وثلاثين ألف طالباً. عندما نضيف الطلاب البالغ عددهم ١٢٢ ألف الذين يدرسون في المدارس الدينية في نظام التعليم المفتوح، يصل عدد الطلاب في جميع المدارس الدينية في تركيا إلى ٧٥٧ ألف طالب.

لقد زاد أردوغان بشكل ملحوظ عدد المراجع الإسلامية في خطابه. جعل "الجهاد" ينبوع الحرب على مدينة "عفرين" الكردية في سوريا، وذلك باستخدام آيات من سورة "الفتح" من القرآن الكريم. تستخدم هذه الآية انتصار النبي محمد على أعدائه لتبرير العمليات العسكرية. خطبة صلاة الجمعة كانت تحت مفهوم "الجهاد"، وهي موجهة ضد الكرد. عندما استولى الجيش التركي على عفرين، لم يتردد أردوغان في إطلاق اسم "جيش الإسلام الأخير" على قواته.

قبل شهرين، وخلال مؤتمر متلفز لحزبه، دعا "أردوغان" فتاة صغيرة مرتدية الزي العسكري إلى خشبة المسرح وأخبرها بأنها "ستستشهد" إذا قُتلت أثناء القتال. قبل عدة أسابيع، وصف نائب رئيس الوزراء بكير بوزداغ "أردوغان" بأنه زعيم "يكرس نفسه في سبيل الله". في العام الماضي، وصف سيفكي يلماز، كاتب عمود في الناطقة باسم الحكومة "ييني أكيت"، وصديق مقرب من أردوغان، مؤسس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن بأنه "بطل قومي". وقال "يلماز" أيضا إن التصويت بـ "نعم" على الاستفتاء على الدستور لاستبدال النظام البرلماني بالنظام الرئاسي سيكون بمثابة "أبائيل". في القرآن الكريم، كانت "أبائيل" طيوراً سماوية أرسلها الله لإلقاء الحجارة على جيش سافر إلى مكة بهدف هدم الكعبة.

كل ما سبق يأتي بالتوازي مع عدد متزايد من الهجمات العامة على النساء بحجة أنها ترتدي "ملابس غير لائقة"، فقد أظهر شريط فيديو تم توزيعه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، شابين ملتحين يوزعان منشورات على المارة في مدينة إزمير بشأن حظر الاحتفالات بالعام الجديد في الإسلام.

القضية لا تؤثر فقط على الأتراك. يتأثر حوالي نصف مليون طالب سوري في تركيا بسياسة التعليم في أردوغان. تتجاهل السلطات، وتشجع في بعض الأحيان، ممارسات الإدارات المدرسية السورية في المدن التركية التي تركز على الموضوعات الدينية، وتستخدم النساء المحجبات فقط، وتحظر على المدرسين وضع طلاء الأظافر، وفرض قواعد صارمة للزي الإسلامي على الطالبات.

الصورة متشابهة في المدارس في المناطق التي تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا، حيث تتبع الدولة التركية سياسة الأسلمة والتركية. تم تسمية العديد من هذه المدارس على اسم ضباط الجيش التركي الذين قُتلوا خلال المعارك في سوريا، بينما تُفرض اللغة التركية كلغة للتعليم. يذهب حوالي ١٧٠ ألف طالب في هذه المناطق إلى المدارس التي تم ترميمها من خلال حملة تسمى "خذ بيدي يا أخي". تم تقديم مساعدات ومواد تعليمية للحملة من قبل IHH، وهي منظمة مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، والتي كانت مالكة ومشغلي سفن الأسطول الثالث التي كانت متورطة في القافلة بهدف خرق العقوبات المفروضة على حماس في غزة في مايو ٢٠١٠. كما نقلت منظمة IHH أسلحة إلى فصائل إسلامية مرتبطة بتنظيم القاعدة وجماعة الإخوان المسلمين في شمال سوريا، وفقاً لقادة بعض الفصائل وسفير روسيا الراحل لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين.

أدى صعود الجهاديين في سوريا والعراق، جزئياً كنتيجة للتسهيلات التركية الرسمية، إلى توفير بيئة خصبة لنمو التطرف في مجتمع تركي منقسم بالفعل وسط شكاوى من التهميش والاستبعاد السياسي، مع الفصل التعسفي والملاحقة القضائية لما يقرب من ١٥٢ ألف شخص. موظفو الخدمة المدنية والمدرسون المتهمون بالتعاطف مع الانقلاب، استناداً إلى تقارير الأمم المتحدة. هذا يمكن أن يجر تركيا إلى حرب أهلية. تجدر الإشارة إلى أن هناك حوالي ٢٥ مليون قطعة سلاح في البلاد، ما لا يقل عن ٨٥٪ منها غير مرخصة. وبالتالي، ليس من المستغرب أن نشهد حوادث مثل اغتيال السفير الروسي في أنقرة في عام ٢٠١٦.

إذا لم يتعامل المجتمع الدولي مع حقيقة أن "أردوغان" يتحول إلى "بن لادن تركي" يسعى إلى تحقيق رؤيته القيّمة، فإنه سيتعين عليه مواجهة العواقب الوخيمة التي هدد بها الأوروبيين في العام الماضي: "لن يستطيعوا المشي بأمان في الشوارع في جميع أنحاء العالم".

* الترجمة : المركز الكردي للدراسات

«أوباما الكردي» يشعل سباق الرئاسة من سجنه.. وينافس إردوغان مجدداً

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/٥

تسارعت التطورات على الساحة السياسية في تركيا، مع تحرك الأحزاب لحسم مرشحيها في الانتخابات الرئاسية، وحسم أمر التحالفات الانتخابية التي ستخوض الانتخابات البرلمانية التي ستجري مع الانتخابات الرئاسية في اليوم نفسه“ ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل.

وأعلن حزب الشعوب الديمقراطي التركي المعارض (الموالي للکرد) أن رئيسه المشارك السابق صلاح الدين دميرتاش، المسجون، سيرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية، رغم أنه مسجون ويحاكم في عدد من القضايا يصل مجموع الأحكام فيها إلى ١٤٣ عاماً. وقال الحزب إنه وافق على أن يكون دميرتاش مرشحاً، وسيتم إطلاق حملته في تجمعات متزامنة في إسطنبول ومدينة ديار بكر (كبرى المدن ذات الأغلبية الكردية جنوب شرق تركيا) بعد ظهر يوم (الجمعة).

وسبق أن رشح دميرتاش (٤٥ عاماً) نفسه أمام إردوغان في انتخابات الرئاسة في ٢٠١٤، وقاد حزب الشعوب الديمقراطي لدخول البرلمان، كحزب سياسي للمرة الأولى في تاريخ الأحزاب الموالية للکرد، في انتخابات يونيو ٢٠١٥، ثم في الانتخابات المبكرة في الأول من نوفمبر (تشرين الثاني) في العام نفسه.

ويلقب دميرتاش من جانب أنصاره بـ«أوباما الكردي» تيمناً بالرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، لما اشتهر به من براعة في إلقاء الخطب وشخصيته الكاريزمية. وتم اعتقاله في نوفمبر ٢٠١٦ في «حملة تطهير» موسعة بعد محاولة الانقلاب التي وقعت في منتصف يوليو (تموز) من العام نفسه، واستهدفت الإطاحة بإردوغان. ووجهت إليه عدة تهمة، خصوصاً تهمة الارتباط بحزب العمال الكردستاني المحظور.

ودعا الرئيسان المشاركان للحزب“ بيروين بولدان وسيزاي تيملي، أنصار الحزب، إلى الخروج اليوم والاحتفال بانطلاق حملة دميرتاش الرئاسية. وقال، في بيان: «سنجتمع لنتشارك فرحنا بترشيح صلاح الدين دميرتاش نفسه للرئاسة..»

لقد أصبحنا قادرين بالفعل على رؤية مستقبل مشرق». ويشكل ترشح دميرتاش من وجهة نظر المراقبين، عامل ضغط إضافياً على إردوغان، الذي يواجه منافسة من ميرال أكشينار رئيسة الحزب الجيد، التي أعلن الحزب الديمقراطي (يمين وسط) تأييده لها كمرشح للرئاسة، فضلاً عن رئيس حزب السعادة الإسلامي جمال كرم الله أوغلو، الذي يتمتع حزبه بشعبية في أوساط الناخبين المحافظين على غرار حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي تدعمه النوعية نفسها من الناخبين.

دميرتاش: يستحيل إجراء انتخابات نزيهة في تركيا

وكالة رويترز : ٢٠١٨/٥/٥

قال صلاح الدين دميرتاش مرشح حزب الشعوب الديمقراطي المعارض الذي ينافس الرئيس رجب طيب إردوغان من خلف القضبان إن إجراء انتخابات نزيهة الشهر المقبل أمر مستحيل في ظل وجود حالة الطوارئ في البلاد. وفي أول مقابلة له مع وسيلة إعلام دولية منذ ترشيح الحزب المؤيد للكردي له يوم الجمعة لخوض الانتخابات الرئاسية المبكرة في تركيا قال دميرتاش لروترز إن أحزاب المعارضة ستواجه عقبات كبرى خلال حملاتها الانتخابية. وقال "التجمعات محظورة والحديث ممنوع وانتقاد الحكومة محظور وحتى الدفاع عن السلام يعتبر دعاية إرهابية". وأضاف "المئات من الصحفيين المعارضين اعتقلوا وأغلقت عشرات المحطات التلفزيونية والإذاعية". وقال في رد خطي على أسئلة قدمتها رويترز لمحاميه "من المستحيل إجراء انتخابات نزيهة في مناخ كهذا". ويواجه دميرتاش وحزب الشعوب الديمقراطي تحديات أكبر مقارنة بالأحزاب المعارضة الأخرى في مواجهة إردوغان أنجح الشخصيات السياسية في تاريخ تركيا الحديث. ودميرتاش، الزعيم المشارك السابق للحزب، مسجون منذ عام ونصف العام بتهم أمنية وربما يواجه السجن لمدة تصل إلى ١٤٢ عاما إذا تمت إدانته.

ومع إعلان ترشيحه يوم الجمعة نشر الحزب صوراً له من داخل السجن، الواقع في إقليم أدرنة بشمال غرب البلاد، وهو يرتدي قميصاً أبيض وبنطالاً أسود ويبدو عليه نقص الوزن.

وحصل دميرتاش، محامي حقوق الإنسان السابق وأحد أشهر الساسة الأتراك، على أصوات من خارج قاعدة تأييده الرئيسية من الكرد في انتخابات عام ٢٠١٥ مما جعل الحزب ثاني أكبر حزب معارض في البرلمان.

ويتهمه الادعاء بأنه، ومئات آخرون من المعتقلين من حزبه، على صلة بحزب العمال الكردستاني المحظور الذين يشن حرباً مسلحة منذ عشرات السنين في جنوب شرق تركيا الذي تقطنه غالبية كردية. ونفى حزب الشعوب الديمقراطي الاتهامات وقال دميرتاش إنه سجن ظلماً.

وقال دميرتاش "لا توجد أي عقبات قانونية أمام ترشحي لأنني لست مداناً" مضيفاً أنها ستكون "فضيحة وجريمة" إذا صدر حكم قضائي يدينه وبالتالي يمنع ترشحه.

ورغم أن حزب الشعوب الديمقراطي لا يحظى إلا بدعم ما بين ١٠ و١٢ في المئة من الناخبين فمن المرجح أن يحصل دميرتاش على دعم كبير أمام إردوغان وغيره من المرشحين في الوقت الذي يعزز فيه احتمالات دخول حزبه البرلمان.

* حملة ما بعد الانقلاب الفاشل

وفرضت السلطات التركية حالة الطوارئ بعد محاولة انقلاب في يوليو تموز ٢٠١٦ راح ضحيتها ٢٥٠ قتيلاً. وقالت الأمم المتحدة إنه منذ ذلك الحين اعتقلت السلطات أكثر من ١٦٠ ألفاً وأقالت عدداً مماثلاً تقريباً من موظفي الحكومة.

وقالت منظمات حقوقية وبعض الحلفاء الغربيين إن إردوغان استغل محاولة الانقلاب كذريعة لسحق المعارضة. وقال حزب الشعوب الديمقراطي إن السلطات اعتقلت ما يصل إلى خمسة آلاف من أعضائه. وأضاف يوم السبت أن السلطات سحبت جواز سفر زعيمه المشارك سيزاي تيميلي في مطار اسطنبول أثناء توجهه إلى ألمانيا في سياق الحملة الانتخابية.

وتقول الحكومة إن الإجراءات التي اتخذتها في أعقاب محاولة الانقلاب ضرورية في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها تركيا.

وعندما أعلن إردوغان الشهر الماضي إجراء الانتخابات المبكرة في ٢٤ يونيو حزيران، أي قبل نحو عام ونصف العام من الموعد المحدد لها، قال إن ذلك سيسمح لتركيا بالانتقال أسرع إلى النظام الرئاسي التنفيذي الذي يؤيده منذ فترة طويلة.

وبدأ إردوغان بسلسلة حملته الانتخابية كما تهيمن أنشطة الرئيس ووزرائه على وسائل الإعلام التركية. ويتحدث عادة إردوغان مرتين أو ثلاث مرات يوميا كما تنقل معظم المحطات الرئيسية خطبه على الهواء مباشرة بينما تحظى أنشطة أحزاب المعارضة بتغطية أقل كثيرا ولا تعير وسائل الإعلام أي اهتمام تقريبا لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد.

وأعلن الحزب يوم الجمعة ترشيحه لدميرتاش عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيما تجاهلت وسائل الإعلام التركية هذا الإعلان.

وقال دميرتاش إن إردوغان وحزبه العدالة والتنمية الحاكم، الذي يحكم تركيا منذ ١٥ عاما، دعيا إلى انتخابات مبكرة بسبب مخاوف من تراجع التأييد مضيئا أن الناخبين الكرد لن يمنحوا أصواتهم "لحزب عنصري".

أحد أنصار صلاح الدين دميرتاش زعيم حزب الشعوب الديمقراطي المعارض المحتجز ومرشح الحزب لانتخابات الرئاسة التركية يرفع صورته في مسيرة لتأييده. صورة من أرشيف رويترز.

وقال "حكومة حزب العدالة والتنمية تفقد التأييد بوتيرة سريعة. وجرى إدخال الاقتصاد كذلك في الأزمة. وتخطط الحكومة للسيطرة على (مفاصل) الدولة قبل أن يصل (التأييد لها) إلى أدنى مستوياته". وأضاف "الناس في تركيا سئمت من حزب العدالة والتنمية وترغب في الإطاحة به وقطعا يعلم الحزب ذلك".

حزب العمل يدعم «الشعوب الديمقراطي» في الانتخابات

ANF: ٢٠١٨/٥/٥

أعلنت الرئيسة المشتركة العامة لحزب العمل EMEP سلمى غوكان تضامنها ودعمها لحزب الشعوب الديمقراطي HDP خلال انتخابات ٢٤ حزيران.

وقالت الرئيسة المشتركة لحزب العمل (EMEP) «سلمى غوكان» في حديث لصحيفة «غازيت»: «من الضروري جداً وبشكل عاجل السعي من أجل منع تشكيل نظام حكم الفرد الواحد و الحزب الحاكم الواحد. وأوضحت: «كتلة AKP, MHP تفعل كل ما في وسعها لإقصاء باقي الأحزاب ومنعها من المشاركة في الانتخابات، وتحاول منع وصول حزب الشعوب الديمقراطي HDP من المشاركة في الانتخابات». وأضافت: «في ظل مثل هذه الظروف والممارسات من المهم جداً أن يتجاوز حزب الشعوب الديمقراطي HDP هذا الحاج، وبالنسبة لنا فهذه المشاركة لـ HDP و دعمنا له من شأنها منع تشكيل نظام الفرد و الحزب الواحد.» وأشارت إلى أنهم سيدعمون حزب الشعوب الديمقراطي، من أجل تحقيق الديمقراطية في البرلمان و مستقبل تركيا.

وأكدت غوكان دعم مرشح حزب الشعوب الديمقراطي «صلاح الدين دميرتاش» في الانتخابات الرئاسية داعية الجميع إلى دعمهم في الانتخابات.

مرشح المعارضة يتوعد أردوغان بمعركة «شرسة» وتحول قصره الى دار للعلوم

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/٥

يشي اختيار «حزب الشعب الجمهوري»، ابرز تشكيلات المعارضة في تركيا، النائب البارز محرم إنجه، المعروف بخطبه النارية، مرشحاً لانتخابات الرئاسة المرتقبة في ٢٤ حزيران (يونيو) المقبل، بأن الرئيس رجب طيب أردوغان سيخوض معركة شرسة للاحتفاظ بمنصبه، لا سيما انه سيواجه أيضاً وزيرة الداخلية السابقة ميرال أكشنار. وتنظم تركيا انتخابات رئاسية ونيابية مبكرة، بدعوة من حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم. ويتطلب الفوز من الدورة الأولى في انتخابات الرئاسة، نيل اكثر من ٥٠ في المئة من الأصوات، لكن استطلاعات الرأي ترجح تنظيم دورة ثانية في ٨ تموز (يوليو) المقبل.

وأبلغ أردوغان حشداً في إسطنبول أنه تعهد دوماً أن يكون «رئيساً مختلفاً» لا يتصل من المسؤولية، علماً أن الرئيس المقبل لتركيا سيحظى بصلاحيات واسعة. أتى ذلك بعدما سجل رئيس الوزراء بن علي يلدرم ورئيس حزب «الحركة القومية» دولت باهشلي، ترشيح أردوغان لدى سلطات الانتخابات في أنقرة.

في المقابل، أعلن رئيس «حزب الشعب الجمهوري» كمال كيليجدارأوغلو ترشيح إنجه، بعد عزوفه عن خوض السباق، معتبراً أن على رئيس حزب ألا يكون رئيساً للدولة في آن. وفي خطاب قبوله الترشيح، أظهر إنجه أنه لن يخشى مواجهة أردوغان الذي وصفه «بما يُسمى الزعيم العالمي الذي يستشيط غضباً كل يوم». وقال خلال اجتماع حزبي حاشد في العاصمة: «في ٢٤ حزيران، ستنتهي الأوقات المحبطة وسأكون إن شاء الله رئيساً برغبة من الشعب. لثمانين مليون شخص (عدد سكان تركيا)، سأكون رئيساً للجميع، رئيساً غير متحيز».

وأضاف أمام آلاف من أنصار «حزب الشعب الجمهوري»، بعدما قدمه لهم كيليجدارأوغلو، انه لن يقيم في قصر الرئاسة الذي شيده أردوغان ويضم ألف غرفة، إذا انتخب رئيساً، بل سيحوّله «داراً للعلوم». وتابع: «سنحقق العدالة أولاً، وسنكون محايدين مستقلين». واتهم الرئيس التركي بتقويض الديمقراطية، متعهداً بإنهاء الفئوية في القضاء والقطاع العام، وإجراء إصلاحات اقتصادية.

وكان إنجه الذي يحتفل اليوم بعيد ميلاده الـ٥٤، تعهد ببيع قصر الرئاسة، في حال انتخابه. وإنجه نائب منذ العام ٢٠٠٢ ومدرّس سابق للفيزياء، يُعرف بمهارته الخطابية ولهجته الحماسية، كما انه معارض شرس لأردوغان وحزب «العدالة والتنمية». وكان المنافس الوحيد لكيليجدارأوغلو على زعامة «حزب الشعب الجمهوري»، عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، ويحظى بدعم قاعدة ناخبي الحزب والناخبين المحافظين واليمينيين.

وتتباين اللهجة الصارمة لإنجه مع الأسلوب المتحفظ لكيليجدارأوغلو الذي تزعم الحزب الأتاتوركي منذ العام ٢٠١٠، لكنه لم يشكّل منافساً جدياً لأردوغان. وقال سينان أولغن، رئيس «مركز الاقتصاد والسياسة الخارجية» الباحث الزائر في معهد «كارنيغي أوروبا» إن «محرم إنجه أفضل مرشح يمكن أن يختاره حزب الشعب الجمهوري، في ما يتعلق بحشد قاعدة الحزب. سيكون قادراً على ضمان مشاركة ضخمة لناخبي الحزب يوم الاقتراع».

التحدي الأكبر ميرال أكشنار

لكن التحدي الأكبر الذي يواجهه أردوغان سيكون ميرال أكشنار التي أسست «الحزب الصالح» العام الماضي، بعدما انشقت عن «الحركة القومية». وشكّل «حزب الشعب الجمهوري» و«الحزب الصالح» وحزبان آخران تحالفاً لخوض الانتخابات، فيما أعلن «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي ترشيح زعيمه السابق صلاح الدين دميرطاش لخوض انتخابات الرئاسة، على رغم كونه سجيناً. وقبل دميرطاش ترشيحه، وشكا في رسالة وجهها من سجنه من أنه «رهينة سياسية»، داعياً أنصاره إلى «أن يكونوا يدي وذراعي وصوتي وأنفاسي».

وأظهر استطلاع للرأي أعد الشهر الماضي أن أردوغان سينال ٤٠ في المئة من الأصوات، متقدماً أكشنار (٣٠ في المئة) وإنجه (٢٠ في المئة) ودميرطاش (أقل من ١٠ في المئة).

انتخابات تركيا: أربعة ضد واحد

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٥/٥

حسني محلي - اسطنبول: بعد إعلان ترشيح «حزب الشعب الجمهوري» محرم إينجا للانتخابات الرئاسية التركية، أعلن زعيم «حزب الشعوب الديمقراطي» صلاح الدين دميرطاش، من سجنه، ترشيح نفسه للانتخابات التي ستجرى في ٢٤ حزيران المقبل. وقال دميرطاش في رسالة وجهها إلى أتباعه إنه سيستمر في «النضال من أجل الديمقراطية وضمان حقوق الكرد وكل فئات الشعب التركي». وأول رسالة له عبر محاميه، رأى أن «المنافسة غير عادلة، فالرئيس رجب طيب» أردوغان يملك كل إمكانيات الدولة وأنا في السجن. وإذا أردت أن أنظم تظاهرة انتخابية فزنانتي لا تسع إلا لي ولشخص آخر».

بدوره، أكد إينجا أنه سيهزم أردوغان ويحوّل قصره إلى جامعة. واتهم الرئيس التركي بـ«عدم الوفاء وإهانة صديقه ورفيق دربه عبدالله غول عندما أرسل إليه رئيس أركانه الجنرال خلوصي أكار والمتحدث باسمه ابراهيم كالين، وهما على متن مروحية عسكرية وذلك لتهديده ومنعه من المشاركة في الانتخابات». وفي السياق ذاته، قال نائب رئيس الوزراء السابق في حكومة أردوغان (لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧)، عبد اللطيف شنار، إنّه «سيواصل العمل من أجل التخلص من نظام اردوغان الاستبدادي وسيدعم تحالف الأحزاب الأربعة للتخلص من حكمه». وكان «الشعب الجمهوري» وحزب «الجيد» و«السعادة» الإسلامي و«الشعوب» قد أعلنوا تشكيل تحالف انتخابي للمشاركة في الانتخابات البرلمانية بلوائح مشتركة. وقالت مصادر «الشعب الجمهوري» إن الأحزاب الأربعة اتفقت على الصيغة النهائية للتحالف. وتتوقع الاستطلاعات لهذا التحالف أن يهزم «العدالة والتنمية» الذي يسيطر على الأغلبية الكبرى في البرلمان منذ انتخابات عام ٢٠٠٢. ودفع هذا الاحتمال أردوغان الى تشكيل تحالف مع حزب «الحركة القومية» و«الوحدة الكبرى».

وفي حين اتهم أردوغان الأحزاب الأربعة «بالتحالف من أجل تدمير تركيا»، قائلاً إن «ما يهم هذه الأحزاب هو إسقاطه فقط، بحيث سينافس الأربعة بمفرده ودون أن يكون لديها أي شيء تقوله للشعب». إلى ذلك، تحدثت مصادر «العدالة والتنمية» عن استبعاد أكثر من ٢٠ شخصية، من بينها رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ووزير الاقتصاد السابق علي باباجان وآخرون محسوبون على غول من لوائح المرشحين للانتخابات البرلمانية التي ستجرى مع الانتخابات الرئاسية في التوقيت نفسه. في سياق آخر، قالت مصادر مقربة من الرئيس السابق عبدالله غول إنه لن يشارك في حفل زفاف نجل أحد أصدقائه في مدينة قيصري، بعدما تبين أن أردوغان أيضاً من بين المدعوين حيث سيكون هو وغول شاهدي عقد القران.

أردوغان إلى الجولة الثانية

ومع الأجواء التي تورد اسم «محرم إينجا» ليكون مرشح حزب «الشعب الجمهوري» للانتخابات الرئاسية التركية، قالت مصادر في الحزب إن زعيمه كمال كيليجدار أوغلو «قد يفاجئ الجميع بالإعلان عن مرشح آخر قد يكون نائب رئيس الوزراء السابق عبد اللطيف شنار» (في حكومة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧). ورجّحت استطلاعات للرأي أجريت خلال الأسبوعين الماضيين كفة شنار، بعد المعلومات التي توقعت أن يحظى في الجولة الثانية من الانتخابات بتأييد الإسلاميين، والقوميين، والكرد.

ويأتي ذلك خلافاً لإينجا، الذي قيل إن العديد من أنصار «حزب الجيد» المنشق عن حزب «الحركة القومية» المتحالف مع الرئيس رجب طيب أردوغان، لن يصوّتوا له «اليساري» طالما أنه سيحظى بتأييد الكرد. كذلك سيرجح الإسلاميون من أنصار «السعادة» في الجولة الثانية الرئيس رجب طيب أردوغان، وهو ما سيققل من حظوظ إينجا في الجولة الثانية، هذا إذا حالفه الحظ للتقدم على زعيمة حزب «الجيد» مارال أكشانار.

وكانت الاستطلاعات قد توقعت لأكشانار أن تحظى بتأييد حوالي ١٨٪ من أصوات الناخبين في الجولة الأولى، مقابل ٢٠٪ لمرشح «الشعب الجمهوري»، و١٤٪ لزعيم «حزب الشعوب الديمقراطي» المعتقل صلاح الدين دميرطاش، و٤٪ لزعيم «حزب السعادة» تامال كاراموللا أوغلو. أما الرئيس أردوغان، المدعوم من عدوه اللدود

السابق زعيم حزب «الحركة القومية» دولت بهشلي و«حزب الوحدة الكبرى القومي الإسلامي»، فيحظى بتأييد ٤٤٪ من الأصوات، ليتنافس في الجولة الثانية مع أكشانار أو مرشح «الشعب الجمهوري».

كل ذلك، في الوقت الذي تراهن فيه الأوساط السياسية والإعلامية على مواقف وتصرفات أردوغان خلال المرحلة القادمة. وتتوقع الأوساط المذكورة للرئيس أن يستنفر كل إمكانيات الدولة ويسخرها خدمة لحملة الانتخابية، وخاصةً أنه يسيطر على ٩٠٪ من وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، مع استمرار الضغوط على وسائل الإعلام المعارضة والصحافيين.

ولا تخفي أوساط المعارضة قلقها وتخوفها من احتمالات تكرار عملية التزوير، كما حدث في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٦ نيسان ٢٠١٧، حيث وصف زعيم «حزب الشعب الجمهوري» كليجدار أوغلو «اللجنة العليا للانتخابات» بأنها «عصابة خطيرة قامت بتزوير نتائج الاستفتاء لتكون لمصلحة التعديلات بعدما كانت حوالى ٥٢٪ ضدها». وتتهم قيادات «الشعب الجمهوري» رؤساء وأعضاء المحكمة الدستورية، والمحاكم العليا بالولاء لأردوغان الذي أحكم سيطرته على جهاز القضاء، وهو ما سينعكس سلباً على عملية الانتخابات المفروض لها أن تكون تحت إشراف القضاء. أما أردوغان فوعد «بنك المتقاعدين» (عدددهم حوالى ١١ مليوناً) بمرتبتين إضافيتين في عيدي الفطر والأضحى، وإصدار عفو عام على جميع المخالفات المعمارية، وعفو على السجناء باستثناء المحكوم عليهم بتهم الإرهاب، والمقصود بذلك اتباع الداعية فتح الله غولن و«حزب العمال الكردستاني».

رسام كاريكاتير معارض لإردوغان يفوز بجائزة في اليوم العالمي لحرية الصحافة

وكالة رويترز: ٢٠١٨/٥/٥

فاز رسام كاريكاتير تركي يواجه حكماً بالسجن تتجاوز مدته ثلاث سنوات بالجائزة الدولية للرسم الصحفي يوم الخميس، وهي جائزة تمنح كل عامين لرسامي الكاريكاتير المتميزين، خاصة الذين يعملون في ظل أنظمة شمولية. وكان موسى كارت الذي يعمل لصحيفة جمهوريت المعارضة أحد ١٤ موظفاً بالصحيفة صدرت بحقهم أحكام الشهر الماضي تتراوح بين عامين ونصف العام وسبعة أعوام ونصف العام في تهم تتعلق بدعم فتح الله كولن، وهو رجل دين مقيم في الولايات المتحدة تحمله أنقرة مسؤولية محاولة انقلاب عام ٢٠١٦.

وحكم على كارت (٦٤ عاماً) بالسجن ثلاث سنوات وتسعة أشهر وهو ممنوع من السفر لحين نظر الاستئناف في الحكم الصادر ضده. وقضى تسعة أشهر في السجن بعد محاولة الانقلاب.

وقال كارت في رسالة قرأتها ابنته سيران أونى أمام حفل في جنيف يوم الخميس بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة «صحيفتي الحبيبة محاطة حالياً بمن تزعجهم صحافتها ويريدون إسكاتاً تاماً بالتهديد بعقوبات مغلظة».

ومنذ فترة طويلة، تعتبر الصحيفة التي مقرها اسطنبول شوكة في خاصرة الرئيس رجب طيب إردوغان ويعد العاملون فيها من الأصوات القليلة المتبقية المنتقدة للحكومة.

وتضم لجنة مؤسسة رسوم كاريكاتيرية من أجل السلام الرسام جان بلانتو من فرنسا وباتريك تشاباتي من سويسرا وكين روث المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان.

ويمنحون الجائزة استناداً إلى «نهج رسامي الكاريكاتير والتزامهم... خاصة إذا نشرت رسوماتهم في إطار سياسي من القمع والرقابة».

وقال بلانتو «رسامو الكاريكاتير هم مقياس حرية التعبير. عندما يكون هناك قدر بسيط من الانفتاح في إيران فإننا نعرف أن ذلك بفضل رسامي الكاريكاتير».

وقال روث إن الحكام الشموليين يحتفظون بمظهر من الشدة والصرامة للإيعاز بالخوف. وأضاف «ولهذا فإن رسامي الكاريكاتير خطيرون للغاية، فهم يجعلوننا نبتسم. هم يكسرون واجهة القوة بالدعابة وهم للحظة يحرروننا من مخاوفنا. هم يذكرنا بحريتنا ويقوضون ادعاء الرجل القوي. موسى كارت لعب هذا الدور بقوة في تركيا».

«دميرتاش»: سنتحدث عن هزيمة الديكتاتورية في ٢٤ حزيران

اعداد: الانصات المركزي: ٢٠١٨/٥/٦

دعا «صلاح الدين دميرتاش» مرشح حزب الشعوب الديمقراطي HDP لرئاسة الجمهورية، داعمي الحزب، إلى مواصلة النضال و تحمل المسؤولية في الانتخابات المبكرة المقررة في حزيران.

قال «صلاح الدين دميرتاش»، مرشح حزب الشعوب الديمقراطي HDP لرئاسة الجمهورية: «إن حزب الشعب الجمهوري CHP لم يكن يوماً يمثل البديل الحقيقي للنظام الحاكم في تركيا، ولم يكن أملاً للشعب في تركيا بشكل حقيقي، وأن ابتعاده عن حزبنا و القوى الديمقراطية دليل عدم امتلاك خط سياسي واضح».

وأضاف دميرتاش في تصريحات لوكالة موزوبوتاميا، هي الأولى بعد إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية «البعض يرى أن الحل يكمن في خط تصنيف الشعوب وهذه هي الصفة الأبرز والدليل على أن نظريتهم غير دقيقة و صحيحة. كما أننا نأمل أن لا يبتعد حزب الشعب الجمهوري CHP عن دعمنا في المرحلة الثانية للانتخابات».

حزبنا هو البديل

وأكد دميرتاش أن حزب الشعوب الديمقراطي HDP هو البديل الوحيد الممكن على الساحة، وأنه لا داعي للبحث عن بديل في مكان آخر.

وأوضح أن برنامج برنامج الدفاع عن المظلومين و الديمقراطية تأسس من تشكيل حزب الشعوب الديمقراطي HDP، وأنه أصبح اليوم، أكثر قوة مما كان في السابق، و أنه أصبح يشكل خط سياسي يلبي طموحات كل الشعوب.

وحول تفاصيل زيارة مسؤول العلاقات الخارجية لحزب الشعب الجمهوري CHP أوزترك يلماز له قال: «جميع الزيارات تفاصيلها لدى مقر الحزب و جميعها تقع في إطار الدعم، تم خلالها مناقشة القضايا السياسية المرهنية، لكن لم تكن تلك المناقشات باسم الحزب و لن أجري أي لقاءات هنا باسم الحزب الذي أمثله وهذا أمر مرفوض، فهناك مقر للحزب وهو الذي يتولى بناء العلاقات مع الأحزاب. لكن أقول عن تلك الزيارة إنها كانت من أجل الدعم، ومن الطبيعي أن يكون لهذه الزيارة انعكاسات على الساحة السياسية، لكن ليس هذا سبب الزيارة».

HDP يحصد عشرين بالمئة من مجمل الأصوات

وفيما يتعلق برد فعل «أردوغان» تجاه نجاحات حزب الشعوب الديمقراطي HDP و النتائج المحتملة للانتخابات قال: «عليكم الوقوف عند تصريحات أردوغان الذي تحدث عن أصوات حزب الشعوب الديمقراطي HDP، هو قال: "ستدفن في الصناديق". هذه الأوامر لا علاقة لها بالانتخابات، بقدر ما هي موجهة لقوى الدولة».

وأوضح: «هذه التصريحات تعني امنعوا حزب الشعوب الديمقراطي HDP من العمل، امنعوا وصول الأصوات لصالحهم إلى صناديق الانتخابات، وهذا لأن حزبنا قوة تعتمد على الشعب وقادرة على هزيمة جميع القوى الفاشية عبر صناديق الاقتراع». وشدد على أن كل شيء سيكون واضحاً قريباً، خلال انتخابات ٢٤ حزيران، مرجحاً أن يحصل الحزب على نسبة تفوق ٢٠٪ من الأصوات و سيثبت أنه صوت الشعب و البديل. وتابع: «في النهاية سنتحدث عن الهزيمة المخزية للديكتاتورية و عن انتصار القوى الديمقراطية».

وردًا على سؤال حول ما إذا كان مسؤولين عن حزب العدالة و التنمية، زاروه مؤخرًا أجاب: «لم ألتق أحدًا من حزب العدالة و التنمية، لا بشكل مباشر ولا غير مباشر». وأضاف « زار وفد من أعضاء اللجنة شؤون المعتقلات أنيس بيرب أغلو، و أرسلت إلى الوفد و أكدت عدم قبولنا لقاءه رفضت زيارتهم لنا، وقلت لهم في حال كنتم مصريين على لقاءنا عليكم الذهاب إلى سجن تارسوس و خاربات و التحقيق في الانتهاكات التي تحصل هناك بحق المعتقلين» لكن اللجنة لم تذهب إلى هناك أيضًا.»

واختتم ديمرتاش تصريحاته بتوجيه نداء إلى الشباب، المرأة وجميع الذين حققوا و بكل شجاعة نصر انتخابات ٧ حزيران و ١ تشرين الثاني، قائلا: «مرة أخرى ندعوهم إلى تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم في هذه الانتخابات، و العمل بكل قوة لدعم الديمقراطية و الحرية و دفع كل المترددين إلى المشاركة».

من الممكن توسيع القيم الديمقراطية اليسارية

وفي مقالة له نشرت في جريدة "جمهورية" التركية أكد صلاح الدين ديمرتاش الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، و المعتقل حاليًا في سجون حزب العدالة و التنمية أنه من الممكن توسيع القيم الديمقراطية اليسارية، و وقف "النظام القمعي" للرئيس التركي أردوغان.

ويواجه ديمرتاش الذي فاز بأصوات خارج دائرة ناخبيه الكرد في الانتخابات الأخيرة بنسبة أكثر من ١٠٪ عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى أربع سنوات بتهمة أنه مسؤول في حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهو رئيس جناحها السياسي غير المسلح.

وهو ينفي التهم الموجهة إليه، ولكنه سيواجه حكمًا بالسجن قد يصل إلى ١٤٢ عامًا إذا تمت إدانته. و الجدير بالذكر أنه من بين كل المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية التركية، فإن ديمرتاش هو الذي يضايق أردوغان أكثر من غيره، و ذلك بسبب الحقد التاريخي على الكرد من قبل العثمانيين.

وقد كتب ديمرتاش في مقالته على صحيفة (جمهورية):

أولاً وقبل كل شيء يمكن أن تكون هذه الانتخابات علامة بارزة ومؤثرة على السياسة في تركيا للسنوات العشر القادمة.

فإننا نعلن النظام الاستبدادي المكون من رجل واحد والذي تجسده عقلية حزب العدالة و التنمية النصر النهائي في الانتخابات، و يضاعف من ارتكاب الفظائع التي تحولت حتى الآن إلى ديكتاتورية كاملة، أو نفوز نحن (القوى الديمقراطية) و نقوم بمواصلة السير على الطريق المؤدي إلى تقوية السعي نحو الديمقراطية، و لقد فعلنا ذلك طوال تاريخ الجمهورية.

وجاء في مقالته أيضاً: "ستشكل كتائب الحزب الحاكم و المعارضة واقعهما الجديد وفق هذين الخيارين، بينما يجب أن يستعد الناخبون لأحد الاحتمالين: إما ديمقراطية كاملة، أو ديكتاتورية كاملة".

وأضاف ديمرتاش: "إنه أمر حيوي بالنسبة للمنظمات الكردية و اليسار و الاشتراكيين و النقابات العمالية و الأحزاب الاشتراكية غير الموجودة في التحالف الذي شكله حزب الشعوب الديمقراطي و الغرف المهنية و النقابات و المنظمات غير الحكومية و المنابر و الجمعيات، لمناقشة مقترحاتهم على نطاق واسع قدر المستطاع، و شن حملة انتخابية معاً كقبضة واحدة".

وشدد ديميرتاش على أهمية الطريقة التي سيدير بها (HDP) حملته الانتخابية، وأشار إلى الفرق الواضح بين التحالف الديمقراطي لشعوب تركيا ونظام الرجل الواحد المتمثل بأردوغان، فحزب العدالة والتنمية يعيش على نظام رجل واحد جامد، وهذا النظام يحدّد ويقيّد كل الممارسات والخطابات، ومن المتوقع أن تظهر الكتلة الديمقراطية قدرتها على إحداث فرق حقيقي.

وتابع ديميرتاش: تستعدّ كتلة السلّطة الفاشية لحملة مدعومة من قبل وسائل الإعلام على شكل حملة انتخابية عملاقة، مستفيدة من الوضع الذي فرضته حالة الطوارئ، ومن ناحية أخرى يجب على المعارضة تنظيم حملة عامة منسّقة ومنضبطة مع الناس والقوى التّقدمية والبرلمانات والمنابر وجميع الهياكل المنّظمة.

وختم ديميرتاش مقالته بالقول: "من الممكن مواجهة هذا التكتّل اليميني الفاشي من خلال توسيع القيم الديمقراطية اليسارية، والتي بالفعل تتمتع الآن بقوة أكبر من أي وقت مضى، فكلّ التّقدميين والثوريين والموظفين والشباب والنساء سيقفون من أجل المظلومين في التاريخ، وسيبدلون كامل طاقتهم ووقتهم لأخذ دور رائد في هذا الكفاح".

رئيس الحزب الكردي يتحدث عن سبب مصادرة جواز سفره

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/٦

كشف رئيس حزب الشعوب الديمقراطي المشارك سيزائي تيميلي أنه اكتشف إلغاء جواز سفره من قبل السلطات أثناء تواجده في مطار أتاتورك الدولي في إسطنبول استعداداً للسفر إلى بروكسيل" بينما رفضت قوات الأمن إيضاح السبب.

وقال أعضاء في الحزب الذي سيشارك في انتخابات الرئاسة المقبلة، إن قوات الأمن لم توضح سبب إلغاء جواز السفر الخاص بسيزائي تيميلي، بينما استمر سيزائي تيميلي والمحامي الخاص به في الانتظار داخل مطار أتاتورك لحين كشف ملابسات الأمر.

وكان سيزائي تيميلي قد تم انتخابه كرئيس مشارك في الحزب مع بروين بولدان، في شهر فبراير/ شباط الماضي. والرئيسان المشاركان السابقان في الحزب صلاح الدين ديميرتاش، وسيريل كمال باي مسجونان.

وعلق سيزائي تيميلي في حوار مع وكالة "ميزوبوتاميا" الإخبارية على الواقعة، قائلاً: "هذا نتيجة إعلاننا عن مرشحنا لخوض الانتخابات الرئاسية" فقد كشفنا الستار بالأمس عن مرشحنا، ولكن مرشحنا ليس بيننا وإنما معتقل في السجن. كنت أنوي مغادرة البلاد، ولكنهم صادروا جواز السفر الخاص بي. إنهم يطبقوا حالة طوارئ خاصة جداً على حزب الشعوب الديمقراطي الكردي".

ورشح حزب "الشعوب الديمقراطي" الموال للکرد يوم الجمعة رئيسه السابق المعتقل صلاح الدين ديميرتاش لخوض الانتخابات من خلف القضبان

من جهة أخرى دعا محرم إنجيه مرشح حزب المعارضة الرئيسي في تركيا في الانتخابات الرئاسية، السلطات لإطلاق سراح المرشح المعتقل صلاح الدين، قائلاً: "فلنتنافس مثل الرجال".

وقال إنجيه السبت أمام تجمع لأنصاره في يالوفا شمال غرب تركيا، حيث عقد أول تجمع انتخابي له "حزب الشعوب الديمقراطي من أبناء هذه الأمة أيضاً. حزب العدالة والتنمية أيضاً من أبناء هذه الأمة. لا تبقوا على ديميرتاش بالسجن. هيا فلنتنافس مثل الرجال".

مستشار أردوغان يقترح عفوا <انتخابيا> عن أنصار غولن

تراجع شعبية «العدالة والتنمية».. وفرص المعارضة التركية تتصاعد

الاهرام: ٢٠١٨/٥/٦

أنقرة- سيد عبدالمجيد: كشف استطلاع للرأي عن تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم بنسبة ٤٢٪ إلى ٤٤٪، فيما زادت فرص المعارضة، بعد أن تراوحت شعبيتها وفقا للاستطلاع بين ٥٥٪ و ٥٦٪، مما دفع مستشار للرئيس رجب طيب أردوغان إلى اقتراح إصدار عفو عن مسجونين، لكسب أصوات في الانتخابات المقبلة.

وتعني نتائج هذا الاستطلاع - الذي أجرته صحيفته «جمهوريت» المعارضة - أن أردوغان لن يفوز من الجولة الأولى بالانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها يوم ٢٤ يونيو المقبل، وسيحتاج للانتظار نتائج الجولة الثانية المقرر لها ٨ يوليو.

وحول الاستعداد للانتخابات، قالت صحيفة «حريت» إن ميرال أكشنار رئيسة حزب الخير تمكنت من جمع ١٢١ ألفا وخمسمائة توقيع في يومها الأول بعد مصادقة الهيئة العليا للانتخابات على جمع رؤساء الأحزاب السياسية ١٠٠ ألف توقيع للسماح لهم بخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، فيما جمعت تمل كاراموغلا وأوغلو رئيس حزب سعادات الإسلامي ٣٩٣٥١ توقيعاً في اليوم الأول، يليه بيرنجيك رئيس حزب الوطن بعدد ١٣٧٧٨ توقيعاً.

وفي غضون ذلك، دعا حزب الشعوب الديمقراطية الكردي إلى الإفراج عن زعيمه المسجون صلاح الدين دميرتاش الذي تم ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في حملة انطلقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتجاهلتها وسائل الإعلام التركية. وقال دميرتاش في بيان مسجل خلال المسيرة التي أقيمت بمدينة ديار بكر ذات الغالبية الكردية جنوب شرق البلاد إنه "لا توجد شكوك أن هذه ستكون حملة انتخابية صعبة وغير نزيهة"، ووصف المرشح نفسه بأنه "رهينة سياسية".

يذكر أن دميرتاش يقبع خلف القضبان لاتهامه بدعم كيانات إرهابية، في إشارة إلى منظمة حزب العمال الكردستاني الانفصالية، فيما يقبع الآلاف من أعضاء الحزب في السجون، بينهم نواب منتخبون.

في المقابل، اقترح يغيت بلوط مستشار الرئيس التركي إصدار عفو عام في تركيا، يشمل أنصار الداعية الديني فتح الله جولن، ضمن البرنامج الدعائي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وقال بلوط لصحيفة "يني عقد" الموالية لحزب العدالة والتنمية الحاكم: "اقترح إصدار عفو عام جنائي يستثني بعض الجرائم والعقوبات، بالإضافة إلى عفو مالي عن المتعسرين أو المديونين للدولة، وإصدار عفو جنائي بحيث يعود المواطن التركي وكأنه ولد من جديد بدون سوابق".

واعتبرت كثير من أوساط المعارضة هذا التصريح تمهيدا واضحا لمغازلة جماعة جولن من جديد، وإقناع نحو ١٥٠ ألف مواطن وعائلاتهم ممن تم طردهم من وظائفهم بتهمة الانتماء إلى الجماعة بالتصويت مجددا لصالح أردوغان، مقابل وعد بمسح سجلاتهم المدنية مما يمهّد لعودتهم إلى وظائفهم من جديد.

وتخشى أوساط حزب العدالة والتنمية الحاكم خسارة أصوات هؤلاء المضطهدين الذين أصبحوا في أوضاع مالية واجتماعية صعبة، بالإضافة إلى خسارة أصوات عائلاتهم وأصدقائهم الذين كانوا دائما يصوتون لصالح حزب العدالة والتنمية، مما يعني خسارة ما يقارب نصف مليون صوت.

مئات الملايين ضمن تصنيف أردوغان للإرهاب.. بمن فيهم نصف شعبه

معهد غايت ستون الأمريكي: ٢٠١٨/٥/٦

كتب الباحث التركي بورك بكديل في مقاله ضمن معهد غايت ستون الأمريكي، أنّ العديد من المستبدين في الشرق الأوسط وصفوا دول العالم الحر بالإرهابية. فبالنسبة إلى حماس والإخوان المسلمين مثلاً، الحضارة الغربية بأكملها، آلة إرهابية مبرمجة لإراقة الدم المسلم. الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لا يشكل استثناء هنا.

في ٢٥ أبريل (نيسان)، حكمت محكمة تركية على ١٤ صحافياً في صحيفة حرييت المعارضة بالسجن بناء على تهم "الإرهاب" وقد تراوحت فترات السجن بين سنتين ونصف إلى سبع سنوات ونصف.

في ٧ أبريل (نيسان) اتهم أردوغان فرنسا بالتواطؤ مع الإرهابيين عبر "استضافتهم" في قصر الإليزيه، وسط خلاف بين حليفي الناتو تركيا وفرنسا، حول دعم باريس لقوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع الأمريكيين أيضاً والتي استعادت مناطق واسعة من تنظيم داعش في سوريا.

قال أردوغان: "أنت، فرنسا، لن تكوني قادرة على شرح هذا. لن تكوني قادرة على أن تخلّصي نفسك من عبء الإرهاب.. طالما أنّ الغرب يغذي هؤلاء الإرهابيين، ستغرقين".

بعد ذلك، هنالك الولايات المتحدة التي "تعمل مع الإرهابيين". في فبراير (شباط) الماضي، حذرت تركيا الجنود الأمريكيين في سوريا من احتمال التعامل معهم كإرهابيين إذا استمروا في دعم المقاتلين الكرد.

وهدد نائب رئيس الوزراء التركي بكير بوزداغ القوات الأمريكية بأنها قد تواجه خطر الوقوع وسط الصدمات وأن القوات التركية قد لا تميز الأمريكيين لو ظهروا مرتدين بزات كردية.

يوضح الكاتب أنه في نظر الحكومة التركية إلى العالم، فإن القارة الأوروبية بأكملها تقريباً دول إرهابية. ضمن خطاب ألقاه في ٢٥ أبريل، اتهم رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم الدول الأوروبية، باستثناء إسبانيا، بدعم المنظمات الإرهابية.

وقبل ذلك بأسابيع قليلة، حذّر يلدريم البوسنة، دولة صديقة لتركيا، من أنّها قد تصبح هدفاً لأنقرة إذا دعمت منظمة الداعية التركي فتح الله غولن، التي تتهمها تركيا بالإرهاب.

الطلاب أيضاً

أي شخص يفكر بحرية، في الداخل أو في الخارج، وينظر إلى حكم أردوغان على أنه حكم الرجل الواحد يمكن أن يوصف بالإرهابي.

في ٢٤ مارس (آذار) انتقد أردوغان طلاباً داخل جامعة بوغازيتشي، واحدة من أفضل الجامعات التركية، لأنهم مناهضون للحرب. ووصف بعض هؤلاء بالإرهابيين بعد صراع انفجر في مجعها إثر مظاهرات ضد الحرب التركية في عفرين، قائلاً إن الطلاب المتظاهرين: "شبان خونة وشيوعيون" يواجهون "شباناً محليين، قوميين ومتدينين". واعتقل "الشبان الشيوعيون الخونة" بشكل سريع.

الصحافة لم تنج من التصنيف

في ٢٥ أبريل (نيسان)، حكمت محكمة تركية على ١٤ صحافياً في صحيفة حرييت المعارضة بالسجن بناء على تهم "الإرهاب" وتراوحت فترات السجن بين سنتين ونصف إلى سبع سنوات ونصف. و

كان هنالك متهم آخر في القضية، لم يكن موظفاً في الصحيفة، لكن حكم عليه بسبب نشاطاته على تويتر بالسجن عشر سنوات. وقالت ميلينا بيوم، ناشطة تركية في منظمة العفو الدولية إن الصحافة نفسها كانت موجودة في قفص الاتهام مضيضة أنّ الحكم يتحدى المنطق ويسيء إلى العدالة. ورأت أنّ هذه العقوبات تمت بدوافع السياسة وتهدف بشكل واضح إلى زرع الخوف وإسكات أي شكل من أشكال المعارضة.

"كل هذا جنون" يتابع بكديل مضيفاً أنه حين لا يكون أردوغان في صراع مع مئات الملايين من "الإرهابيين" بمن في ذلك القارة الأوروبية بأكملها تقريباً والولايات المتحدة ونصف شعبه على الأرجح، يكون منشغلاً في تعميق صلاته مع دول مثل روسيا وإيران.

وهو يعمل مع هاتين الدولتين اللتين تدعمان الديكتاتور السوري بشار الأسد من أجل "جلب السلام إلى سوريا" فيما يجتاح إقليم عفرين الكردي في شمال البلاد.

في تقسيم أردوغان الأيديولوجي، يتألف العالم من دول "إرهابية" مثل القارة الأوروبية بأكملها باستثناء إسبانيا، يُضاف إليها الولايات المتحدة، ونصف بلده، وهي تقابل دولا "نبيلة" مثل روسيا وإيران.

تصادد غير مسبوق للخلاف بين تركيا والولايات المتحدة

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/٦

قال وزير خارجية تركيا مولود جاووش أوغلو الأحد إن أنقرة سترد إذا أقرت الولايات المتحدة قانونا بوقف مبيعات السلاح لها.

وكان أعضاء في مجلس النواب الأمريكي أصدروا تفاصيل الجمعة لمشروع قانون سنوي لسياسات الدفاع حجمه ٧١٧ مليار دولار ويتضمن إجراء لوقف مبيعات السلاح مؤقتا لتركيا.

وفي مقابلة مع قناة (سي.إن.إن.ترك) وصف جاووش أوغلو الاقتراح في مشروع القانون بالخاطى وغير المنطقي وذكر أنه لا يليق بالحلفاء في حلف شمال الأطلسي.

وقال جاووش أوغلو "إذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات علينا أو اتخذت مثل هذه الخطوة قطعاً سترد تركيا". وسيطلب مشروع القانون الدفاعي المقترح، الذي ما زال أمامه عدة خطوات كي يصبح قانوناً، من وزارة الدفاع تقديم تقرير للكونغرس يتناول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا كما سيوقف مبيعات المعدات الدفاعية الكبيرة لحين الانتهاء من التقرير.

وتعتزم تركيا شراء أكثر من مئة مقاتلة اف-٣٥ التي تصنعها شركة لوكهيد مارتن كما تجري محادثات مع واشنطن بشأن شراء صواريخ باتريوت.

مشروع القرار سيطلب من وزارة الدفاع تقديم تقرير للكونغرس يتناول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا كما سيوقف مبيعات المعدات الدفاعية الكبيرة لحين الانتهاء من التقرير

ووقعت تركيا اتفاقاً مع روسيا في ديسمبر لشراء بطاريات صواريخ إس-٤٠٠ سطح جو ضمن خطط أنقرة تعزيز قدراتها الدفاعية وسط تهديدات من المقاتلين الكرد والمتشددين الإسلاميين في الداخل وصراعات على حدودها في سوريا والعراق.

ووترت خطوة شراء صواريخ إس-٤٠٠، التي لا تتماشى مع أنظمة حلف شمال الأطلسي، أعضاء الحلف الذين يشعرون بالقلق بالفعل من الوجود العسكري لموسكو في الشرق الأوسط مما دفع مسؤولين بالحلف إلى تحذير أنقرة من عواقب غير محددة.

ورفض جاووش أوغلو التحذيرات قائلاً إن علاقة تركيا واتفاقاتها مع روسيا ليست بديلاً لعلاقتها مع الغرب متهما الولايات المتحدة بمحاولة السيطرة على تحركات تركيا. وقال "تركيا ليست دولة تسير بأوامركم. إنها دولة مستقلة...".

الحديث مع مثل هذه الدولة من عل، وإملاء ما يمكن أو لا يمكن شراؤه توجه غير صحيح ولا يتناسب مع تحالفنا".

وتوترت العلاقات بين أنقرة وواشنطن بسبب مجموعة من القضايا في الشهور الأخيرة بما في ذلك السياسة الأمريكية في سوريا وعدد من الدعاوى القانونية ضد مواطنين أتراك وأمريكيين محتجزين في البلدين.

وأبلغ مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي جاووش أوغلو الشهر الماضي أن الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء قرار أنقرة شراء بطاريات صواريخ إس-٤٠٠ الروسية.

وقال جاووش أوغلو إنه سيزور الولايات المتحدة الأسبوع المقبل للقاء بومبيو مضيفاً أنه لم يتحدد تاريخ بعد.

دميرتاش: من أجل القضاء على الفاشية التركية وتحقيق الديمقراطية

ANF: ٢٠١٨/٥/٧

وجه مرشح حزب الشعوب الديمقراطية لرئاسة الجمهورية، صلاح الدين دميرتاش، نداء لجميع المواطنين الذين يعيشون خارج البلاد للتصويت في انتخابات الرابع والعشرين من حزيران القادم، مؤكداً على ضرورة التوجه إلى مراكز الاقتراع وعدم تجاهلها. نص النداء:

في البداية أوجه التحية لجميع مواطنينا في الخارج: شعبنا المشتت في البلاد جزء مهم في حركة نضالنا الحر ونحن بحاجة له، حيث أن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المواطنين في الخارج في فترة الانتخابات.

القيام بحملة انتخابية لا يعني فقط الذهاب إلى صناديق الاقتراع بل هو عمل دبلوماسي منظم. تنشيط الحملة الانتخابية يحتاج لمساندة شعبنا في الخارج والاصوات التي تاتي من الخارج فعالة وحاسمة في حملتنا الانتخابية.

كوادرنا التي ستقوم بتنظيم الحملة من أجل القضاء على الفاشية التركية وتحقيق الديمقراطية ستفتح أمامها فرصة تاريخية يجب أن يتم استغلالها بشكل جيد. هذه الكوادر تقوم بمهامها على أكمل وجه وبكل شفافية في سبيل الحصول على أكبر عدد من الاصوات وعدم الافراط في صوت واحد فقط

شعبنا المقاوم وقواتنا الديمقراطية يجب عليكم التجهيز من أجل الانتخابات حتى الساع من حزيران من أجل مساندة شعبنا في جميع اجزاء الوطن ويجب عليكم الانتخاب من كل بد.

الاصوات التي سنحصل عليها من جميع اجزاء الوطن ستعطينا القوة في الانتخابات الرئاسية والتصويت في البرلمان. جزيل الشكر لجميع من يعاوننا في هذه الحملة وانا متأكد من أننا سننجح في ٢٤ حزيران هي فرصتنا الكبرى.

في قلب أرض الكرد بتركيا.. معركة على البيوت والأصوات

وكالة رويترز: ٢٠١٨/٥/٧

كان عامل الكهرباء الكردي سوكرو جوندوز يؤدي عمله عندما جاء أحد أصدقائه مسرعاً لإبلاغه بأن منزله يتعرض للهدم وبدخله خمسة من أفراد أسرته.

انتابته نوبة من الغضب والانزعاج وأسرع إلى البيت. وعندما وصل كان حفار آلي قد أحدث فتحة في البيت الصغير الواقع في حي سور التاريخي بمدينة ديار بكر أكبر مدن جنوب شرق تركيا الذي يغلب فيه الكرد على سكان المنطقة.

كانت والدة جوندوز وزوجته وثلاثة من أولاده الخمسة داخل البيت لكن لم يصب أحد بسوء واستطاع إقناع عمال الهدم بالتوقف. لكن لم يكف يمشي أسبوعان حتى كان قد جرى هدم المبنى المكون من دورين في مطلع العام تنفيذاً لقرار المصادرة الذي أصدرته السلطات.

والبيت واحد من آلاف البيوت التي سويت بالأرض بمقتضى برنامج تطوير عمراني تنفذه الدولة بغرض نقل السكان من المناطق التي تعرضت للتدمير بعد صراع استمر عشرات السنين بين القوات الحكومية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني واستأنفه الجانبان في العام ٢٠١٥. وتأمل الحكومة أن يدعم هذا البرنامج الاقتصاد ويحقق للرئيس رجب طيب إردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم شيئاً من الرضا بين السكان وكذلك كسب الأصوات في إطار الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تجري في ٢٤ يونيو حزيران المقبل.

غير أن جوندوز وثلاثة غيره هدمت السلطات بيوتهم وأجرت رويترز مقابلات معهم قالوا إنهم في انتظار الحصول على تعويضات. كذلك فقد عامل الكهرباء جزءاً من مصدر رزقه فقد كان الدور الأرضي من بيته محل الأدوات الكهربائية الذي يملكه ومتجراً للبقالة. وقال جوندوز (٤٧ عاماً) في فناء بيت في سور يقيم فيه هو وأسرته "لم أبع البيت ولم أتسلم أي أموال أو أوقع على أي شيء. فبأي حق تهدمون بيتي؟"

وامتنع مسؤولان حكوميان في أنقرة عن التعليق على مسألة التطوير العمراني. لكن وزير البيئة والتمدن الحضاري محمد أوزحسكي قال في مارس آذار إن الحكومة ستوفر المسكن لكل الذين تشرّدوا بسبب أعمال الهدم في حي سور أحد سبعة مناطق تشهد أعمال تطوير في جنوب شرق البلاد.

وقال الوزير في لقاء حاشد في حي سور عندما زاره إردوغان لإعطاء إشارة البدء في بناء البيوت الجديدة "سنمنح بيوتاً لكل الإخوة الذين تعرضت بيوتهم للتدمير. معدلات الاتفاق بلغت حوالي ٨٠ في المئة. وعند تشييد بيوت للعشرين في المئة الباقية وتسليمها سنكون قد ضمنا الجراح". كانت الاشتباكات بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني قد دفعت مئات

الآلاف في جنوب شرق تركيا للنزوح عن بيوتهم منذ بدأ الحزب حملة التمرد عام ١٩٨٤ والتي سقط فيها أكثر من ٤٠ ألف قتيل في الصراع مع الدولة. وتعتبر تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الحزب تنظيمًا إرهابيًا. وتقول جماعة تأسست لدعم النازحين في سور إن أكثر من ٧٠٠ شخص رفعوا دعاوى قضائية للطعن في قرارات المصادرة وشروط التعويض عن بيوتهم وهي من بين حوالي ٤٠٠٠ عقار تم هدمها في تلك العملية. ورفضت المحكمة الإدارية تلك الطعون استنادًا إلى ضرورة تطوير المناطق التي تعرضت للدمار في الصراع وعلى أساس أن المباني المعنية تمثل خطراً على السكان المحليين ولا تحترم التراث الثقافي المحلي. ويقول أصحاب البيوت إن السلطات لم تعرض عليهم سوى إضافات بسيطة على المبالغ التي قررت الدولة تعويضاً عن عقاراتهم. وتم أيضاً استئناف قرارات المصادرة أمام المحكمة الدستورية التركية. وقال مسؤول بالمحكمة الدستورية إنها لم تدرج دعاوى الاستئناف على جدول أعمالها، ومن غير الواضح متى ستفعل ذلك.

* انتخابات مبكرة

كان إعلان الرئيس إردوغان عن الانتخابات المبكرة قد أخذ المعارضة على حين غرة وسيسفر عن إتمام عملية تحول تركيا من نظام الحكم البرلماني إلى النظام الرئاسي.

غير أن حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد له سطوة كبيرة في جنوب شرق البلاد وقد فاز بنسبة كبيرة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام ٢٠١٥.

وفي الصراع بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني شهد حي سور بعضاً من أسوأ الاشتباكات واشتدت وتيرة العنف في الجنوب الشرقي منذ انهيار وقف إطلاق النار الذي استمر عامين ونصف العام في ٢٠١٥.

وعندما زار إردوغان سور في مارس آذار أعطى إشارة البدء في بناء ١٥٠٠ بيت وافتتح أعمال التجديد في الشوارع الرئيسية بالحي في إطار خطة تبلغ استثماراتها عشرة مليارات ليرة (٢,٣٦ مليار دولار) لتطوير المناطق المدمرة في جنوب شرق البلاد. وقال إردوغان لجمهور الحاضرين الذين كانوا يلوحون بالأعلام التركية قرب واجهات متاجر بعد تجديدها في الشارع الرئيسي الذي يخترق الحي "عندما ينتهي الإرهاب سيأتي السياح. وسيأتي المواطنون من كافة أرجاء البلاد. وسيزدهر الاقتصاد".

عرضت السلطات على التاجر فرات كرتسجي، أحد الذين هُدمت بيوتهم في سور، شقة في منطقة سكنية جديدة خارج مدينة ديار بكر. وقال التاجر البالغ من العمر ٣٤ عاماً "ذهبت وشاهدتها وأعجبت بها جداً. بدأنا الآن نتجاوز الأمر تدريجياً وجاء الدعم الأكبر من الدولة، مادياً ومعنوياً ونفسياً". ورغم توفر الوحدات السكنية الجديدة فإن منظمة العفو الدولية تقول إن كثيرين من بين النازحين البالغ عددهم ٢٥ ألفاً أي حوالي نصف سكان الحي في السابق أبدوا رغبتهم في العودة إلى سور. ويرفض حزب العدالة والتنمية الحاكم ذلك التقدير ويقول إن الأغلبية العظمى من النازحين وافقت على التعويض. وقال سردار بوداك رئيس الحزب في ديار بكر لرويترز "الناس ستنقل إلى حياة أكثر عصرية من البيوت القديمة المتهدمة".

* "الروح القديمة اختفت"

يقول حزب الشعوب الديمقراطي إن إردوغان لا يمكنه أن يعول على الفوز بأصوات الناخبين بناء على برنامج التطوير العمراني. وقال مصطفى أكينجين نائب رئيس الحزب في إقليم ديار بكر "يحسبون أن بوسعهم تحويل هذا إلى أصوات في الانتخابات. لن يتمكنوا من تحقيق النجاح في هذه المنطقة".

ويحصل من فقدوا بيوتهم على دعم شهري لاستئجار مسكن يبلغ ألف ليرة (٢٣٦ دولاراً) وقد أنفقت الدولة ٩٦ مليون ليرة على هذا الدعم على حد قول حاكم الإقليم في أبريل نيسان.

مثل سكان سور الآخرين الذين التقت بهم رويترز، لم يكشف حسن يلماز بائع السجاد البالغ من العمر ٥٣ عاماً عن اختياراته في الانتخابات المبكرة. وما يشغله هو حجم ما ضاع بخلاف المباني.

وقال في متجره في سور "كان هناك تضامن شديد وتنسيق ونشاط اجتماعي بين الناس الذين عاشوا هناك. تلك الروح القديمة اختفت".

الانتخابات التركية... لا حرة ولا نزيهة

BBC: ٢٠١٨/٥/٧

تحت عنوان "لا حرة ولا نزيهة"، كتبت صحيفة "ذا تايمز" البريطانية في افتتاحيتها أن الرئيس رجب طيب أردوغان بدأ حملته الانتخابية بخطب متنقلة بعدما أسكت جميع فصائل المعارضة لضمان الفوز في الانتخابات المقبلة.

أردوغان يصور نفسه بأنه حامي تركيا من أعدائها سواء أكانوا من الانفصاليين في حزب العمال الكردستاني أو في الاتحاد الأوروبي، أو من العلمانيين الذين يتناولون على عقيدة الأتراك وتاريخهم. وفي خطباته، سخر أردوغان من المعارضين، وتودد للقوميين بالتنديد بالاتحاد الأوروبي، وتهديد بقية الضالعين في محاولة الانقلاب التي أفضلت عام ٢٠١٦.

ومع أن لا أحد يشك في أن أردوغان، الذي أمضى ١٥ عاماً في الحكم رئيساً للوزراء ورئيساً للدولة، سيفوز بهذه الانتخابات، تعتقد الصحيفة أن هدف أردوغان هو تعزيز السلطات الواسعة التي منحها له التعديل الدستوري، باستغلال الحملة العسكرية التي شنها الجيش التركي في شمال سوريا، وإبعاد أتباع فتح الله غولن من هياكل الدولة. وتضيف "ذا تايمز" أن أردوغان يريد توسيع سلطاته قبل الركود الاقتصادي، وارتفاع الأسعار، وتراجع سعر صرف الليرة التركية، بسبب مخاوف المستثمرين الأجانب من "التوجه الاستبدادي" للرئيس.

كما أن الحلفاء الأوروبيين أكدوا أن باب الاتحاد الأوروبي سيبقى موصداً في وجه تركيا، ما لم تتوقف عن "تقويض الديمقراطية".

ومن جهة أخرى عبرت الولايات المتحدة، حسب الصحيفة، عن انزعاجها من التقارب بين موسكو وأنقرة، وقد تفرض عقوبات عليها بعد إدانة مسؤول سابق في بنك حكومي تركي بالضلوع في خرق العقوبات على إيران. وتقول الصحيفة إن أردوغان يصور نفسه حامياً لتركيا من أعدائها سواء أكانوا من الانفصاليين في حزب العمال الكردستاني أو في الاتحاد الأوروبي، أو من العلمانيين الذين يتناولون على عقيدة الأتراك وتاريخهم. وتضيف أنه شرع شيئاً فشيئاً في التخلص من تركة كمال أتاتورك العلمانية ذات التوجه الغربي، وتبنى التاريخ العثماني والالتزام بالمبادئ الإسلامية، ومن ثم الابتعاد عن ناتو، والاتحاد الأوروبي.

إنجيه لأردوغان "فلنتنافس مثل الرجال"

الإعلام التركي يضيق الخناق على منافسي أردوغان في الانتخابات

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/٧

انتقد محرم إنجيه، مرشح أكبر حزب معارض في تركيا لانتخابات الرئاسة، عدم اهتمام وسائل الإعلام بتغطية أنشطة أحزاب المعارضة ومرشحها قبل الانتخابات المقررة في ٢٤ يونيو. وقال إن "الحظر الإعلامي" جرى فرضه على أحزاب المعارضة بناء على طلب من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وأضاف على تويتر الأحد "القنوات التلفزيونية التي تبث على الهواء اجتماعات حزب العدالة والتنمية، حتى إذا كانت في الأقاليم، لم توفر تغطية إعلامية على الهواء لحشدنا الانتخابي في يالوفا". وقال "إذا استمر الحظر الإعلامي بأوامر القصر سنعقد تجمعاتنا الانتخابية أمام (مقرات) محطات التلفزيون" في إشارة إلى قصر مؤلف من ١٠٠٠ غرفة بناه أردوغان في أنقرة.

ولم يرد أردوغان أو حزب العدالة والتنمية حتى الآن بصورة مباشرة على المزاعم بفرض قيود على تغطية أنشطة أحزاب المعارضة.

وتهيمن أنشطة الرئيس ووزرائه على وسائل الإعلام التركية. ويتحدث عادة أردوغان مرتين أو ثلاث مرات يومياً كما تنقل معظم المحطات الرئيسية خطبه على الهواء مباشرة، بينما تحظى أنشطة أحزاب المعارضة بتغطية أقل كثيراً أو لا تعيرها وسائل الإعلام أي اهتمام.

كما أن المؤسسات الإعلامية التركية بما فيها وكالة الأنباء الرسمية نشرت على حياء وبشكل مختصر تقدم ترشيحات المنافسين لأردوغان.

ونادرا ما تبث وسائل الإعلام اجتماعات انتخابية لحزب الشعب الجمهوري أو حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد أو حزب الخير الذي تتزعمه وزيرة الداخلية السابقة ميرال أكشنار. وأعلن حزب الشعوب الديمقراطي، الجمعة الماضي، عبر مواقع التواصل الاجتماعي ترشيحه لزعيمة المشارك السابق والمسجون حاليا صلاح الدين دمرداش للمنافسة على منصب الرئيس بعدما تجاهلت وسائل الإعلام هذا الإعلان. وكان أردوغان قد دعا في ١٨ أبريل، إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة في شهر يونيو أي قبل نحو عام ونصف العام من الموعد المحدد لها بهدف الانتقال إلى نظام رئاسي تنفيذي أقوى جرت الموافقة عليه بأغلبية ضئيلة في استفتاء العام الماضي.

وجرى فرض حالة الطوارئ بعد فترة وجيزة من محاولة انقلاب فاشلة عام ٢٠١٦. وتسمح هذه الحالة للرئيس بتجاوز البرلمان في سن قوانين جديدة وتمنح السلطات صلاحية تعليق الحريات والحقوق.

وقالت منظمة العفو الدولية إن السلطات سجنّت أكثر من ١٢٠ صحافيا وأغلقت أكثر من ١٨٠ وسيلة إعلام في ظل حالة الطوارئ. كما حلت تركيا في المرتبة ١٥٧ من إجمالي ١٨٠ دولة على مؤشر منظمة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة في العالم.

وفي أول مقابلة له مع وسيلة إعلام دولية منذ ترشيح حزب الشعوب الديمقراطي له قال دمرداش، المسجون منذ عام ونصف العام تقريبا، لرويتز إن إجراء انتخابات نزيهة الشهر المقبل أمر مستحيل في ظل وجود حالة الطوارئ في البلاد.

ودعا إنجه السبت إلى الإفراج عن دمرداش قائلا لأردوغان "فلنتنافس مثل الرجال".

من جهته، أبدى النائب البرلماني عن حزب الشعب الجمهوري باريس ياركاداس -الذي يقف على يسار الوسط- قلقه إزاء التوسع في احتكار وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة، وهيمنة الرئيس التركي وأتباعه عليها. وأضاف ياركاداس أن "مع المحاكمة الجارية للعاملين بصحيفة جمهورييت، تحاول الحكومة التركية تهديد وقمع جميع الأصوات الناقدة والمعارضة لها".

وأبدى كثير من الصحفيين والكتاب الأتراك انزعاجهم من تحوّل وسائل الإعلام التركية إلى نموذج واحد، لا يتكلم إلا بصوت الحاكم، وعبر الكاتب والصحافي التركي، نيت شنكان، في مقال صحافي بموقع "أحوال" الذي يصدر باللغات التركية والإنكليزية والعربية، عن حزنه على هيمنة جهة سيادية واحدة على الإعلام في الانتخابات التركية، وتجاهل برامج المعارضة، قائلا "وكلّ شيء في السنوات الذهبية للنموذج التركي"، لم يكن الإعلام أبدا حرا أو معبرا عن المجتمع بالقدر الذي كانت تسوق له الحكومة الإعلام".

بدورها وصفت الكاتبة التركية والناقدة الساخرة الشهيرة بيريهان ماغدين، علاقة وسائل الإعلام بالسلطة التركية مثل علاقة "البيض بالدجاج"، قائلة "لا يمكن أن تعرف من منهم السبب في فشل الآخر".

وتابعت ماغدين، في تصريحات صحافية "لكنني أعتقد أن رجب طيب أردوغان قام بتحليل جيد جدا، كان يقول في قرارة نفسه "أنا لا أستطيع أن أنفذ رغباتي، وأيديولوجيتي، وسلطتي دون الاستيلاء على هذه الوسائل، وإسكاتها، وإنشاء وسائل الإعلام الخاصة بي". ولفتت أن الخليفة العثماني قام بحصار خطير جدا على وسائل الإعلام، وأضافت "وسائل الإعلام الرئيسية، تكتب مثل الدبلوماسيين، ولكن ليس كدبلوماسي عادي وإنما مثل دبلوماسي من حزب العدالة والتنمية، وهم يكتبون مقالات كأنهم مساعدون لمولود جاوش أوغلو".

وكان حزب العدالة والتنمية الحاكم قد قرر، في الشهر الماضي، توسيع سلطات هيئة الإذاعة والتلفزيون لتتضمن الإشراف على الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت بموجب مشروع قانون قدم للبرلمان، فيما أشار الحزب المعارض الرئيسي إلى أنه "يرقى إلى حد الرقابة الإلكترونية" وذلك لحماية نفسه والاستعداد للانتخابات الرئاسية المبكرة".

الشعوب الديمقراطي يعلن حملته الانتخابية

ANF: ٢٠١٨/٥/٨

أعلن حزب الشعوب الديمقراطي HDP عن برنامجه الانتخابي، للعملية الانتخابية التي تنطلق في ٢٤ حزيران. انتهى حزب الشعوب الديمقراطي، من برنامجه الانتخابي للانتخابات الرئاسية الذي أعلن عنه في ١٣ أيار.

وتأتي تفاصيل الحملة الانتخابية لحزب الشعوب الديمقراطي على النحو التالي :

١- ستجري زيارة المجلس الأعلى للانتخابات في ٢١ أيار، وتضم:

أ- اجتماعاً في انقرة لمعرفة المرشحات للحملة الانتخابية ومعرفة مضمون حملته الانتخابية .

ب- اجتماع للتعرف على جميع المرشحين .

٢- ستجري الحملة الانتخابية في الفترة ما بين ١٤ أيار و ١٥ حزيران، خلال شهر رمضان ، وفي هذا الاطار

سيتم فتح مكاتب للانتخابات، إضافة إلى مسيرات انتخابية وزيارة أصحاب المحال التجارية والاسواق ووضع

برنامج الإفطار وزيارة المنازل والمقاهي العامة .

٣- زيارة المدافن، خلال عيد الفطر، والعوائل .

٤- ستكون كل من «آمد ،ايله ،وان ،استانبول ،ازمير وميرسين» أوائل المدن التي يفتح فيها مكاتب نسائية

للاقتراع .

٥ -بناء مدرجات انتخابية في جميع المدن والمراكز .

اهتمام عربي وعالمي بترشح "دميرتاش" وسط تجاهل كامل للإعلام التركي

هذا وفي الوقت الذي تجاهلت فيه وسائل الإعلام التركية، بشكل كامل لخبر ترشح الزعيم الكردي «صلاح

الدين دميرتاش» للرئاسة التركية، ممثلاً عن حزب الشعوب الديمقراطي، خرجت مئات الصحف والوكالات

ووسائل الإعلام المختلفة عربياً وعالمياً، لتتناول الخبر وتسلط الضوء على ترشح الزعيم الذي يواجه «رجب

طيب أردوغان» من داخل السجن.

وكالة فرات للأنباء ANF، رصدت تناول وسائل الإعلام العربية، والعالمية لإعلان ترشح «صلاح الدين

دميرتاش»، للرئاسة، والذي جرى أمس الجمعة في مؤتمر صحفي حاشد.

الإعلام التركي تجاهل تام

البداية من تركيا التي تجاهل إعلامها بشكل كامل إعلان ترشح دميرتاش، في وقت أفردت صفحات أغلبه

للحديث عن الحزب الحاكم، وإنجازاته المزعومة.

موقع «أحوال تركية» الناطق بالعربية، أشار إلى تجاهل الإعلام التركي حملة دميرتاش للانتخابات الرئاسية،

لافتاً إلى دعوة حزب الشعوب الديمقراطي، إلى الإفراج عن زعيمه الكردي المسجون، بعد أن قدمه كمرشح

لانتخابات الرئاسية.

ونقلت «أحوال تركية» عن دميرتاش، قوله في بيان مسجل، أذيع في الفعالية التي أقيمت في ديار بكر، المدينة الرئيسية في جنوب شرق البلاد ذات الأغلبية الكردية: «لا يوجد شكوك أن هذه ستكون حملة انتخابية صعبة وغير نزيهة». ولفت الموقع إلى أن دميرتاش «رهينة سياسية»، وفقا لما أعلن في خطابه الذي سجله خلف القضبان.

وقال دميرتاش إن حزب الشعوب الديمقراطي يمثل الخيار الوحيد للتيار اليساري التركي، ودعا أنصاره إلى تنظيم حملات بفاعلية في الأسابيع المقبلة وتجنب الاستفزازات.

ويشير الموقع إلى أن دميرتاش، الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، ثاني أكبر حزب معارض في تركيا، المسجون منذ ١٧ شهراً تقريبا لتهم تتعلق بالأمن وربما يواجه السجن لمدة تصل إلى ١٤٢ عاما إذا تمت إدانته، لم يمنعه ذلك لخوض الانتخابات المبكرة المقررة يوم ٢٤ يونيو.

ويمنع القانون التركي أي مدان بتهم إرهاب من الترشح لخوض أي انتخابات إلا أن محامي دميرتاش قال إن ترشيحه لا يواجه أي عقبات قانونية رغم وجود دعاوى قضائية ضده أمام المحاكم حاليا.

الإعلام المصري: أكراد تركيا يتحدون أردوغان بزعيم معتقل

الإعلام المصري بدوره سلط الضوء على ترشيح دميرتاش للانتخابات الرئاسية، وأفردت المواقع المصرية أخباراً وتقارير حول الموضوع.

البداية مع «وكالة أنباء الشرق الأوسط»، الرسمية، والتي بثت خبراً بعنوان «أكراد تركيا يتحدون أردوغان في الانتخابات بزعيم معتقل»، أشارت فيه إلى ترشيح حزب الشعوب لدميرتاش، رغم أنه يقبع في السجن حالياً. وأوضحت الوكالة المصرية أن دميرتاش، وهو واحد من أشهر الساسة الأتراك، فاز بأصوات خارج دائرته الانتخابية التي يغلب عليها الأكراد في انتخابات سابقة، وساهم في ٢٠١٥ في جعل الحزب ثاني أكبر قوة معارضة في البرلمان.

ولفتت الوكالة إلى أن مستوى شعبية حزب الشعوب الديمقراطي، يتراوح بين ١٠ و١٢٪ فقط من الناخبين الأتراك، لكن من المرجح أن يحصل دميرتاش على تأييد كبير في الجولة الأولى للانتخابات أمام الرئيس رجب طيب أردوغان، ومرشحين آخرين.

ويواجه دميرتاش تهمة الارتباط بحزب العمال الكردستاني المحظور، وقد يواجه عقوبة السجن لما يصل إلى ١٤٢ عاما في حال إدانته. ويمنع القانون التركي المدانين في تهم بالإرهاب من الترشح للانتخابات.

أما موقع «صدى البلد»، واسع الانتشار، فأشار إلى خبر ترشح دميرتاش، الذي يعد أحد أبرز وأشهر الساسة الأتراك.

ولفت الموقع أنه ومع ترشح دميرتاش للانتخابات، يرتفع عدد منافسي أردوغان إلى ٤ أشخاص، هم محرم إنجيه من حزب الشعب الجمهوري، ورئيس حزب السعادة تمل قره ملا أوغلو، ووزيرة الداخلية السابقة ميرال أكشنار التي شكلت العام الماضي "حزب الخير".

وبدوره قدم موقع «اليوم الجديد» بروفايل تعريفية عن «صلاح الدين دميرتاش» الذي ينافس أردوغان من السجن، لافتاً إلى حضوره على الساحة السياسية التركية، كونه زعيم ثاني أكبر حزب معارض في تركيا.

ويلفت الموقع إلى أن وجود دميرتاش في السجن ومواجهته اتهامات قتل تصل عقوبتها إلى ١٤٢ عاماً ستقف عائقاً أمام المرشح الرابع في الانتخابات الرئاسية التركية حتى الآن. وتناولت صحيفة «الدستور» اليومية، أيضاً الخبر، لافتة إلى أن الأكراد يتحدون أردوغان بإعلان دميرتاش مرشحاً في الانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٤ يونيو. ولفتت الصحيفة إلى أن الترشيحات تشير إلى أن ميرتاش سينال تأييد كبير في الجولة الأولى للانتخابات.

وسائل إعلام عربية تتناول الحدث

وتناولت وسائل إعلام عربية مختلفة الخبر، مؤكدة على أن ترشح دميرتاش يغير في معادلة المنافسة الانتخابية على الساحة التركية، كما أنها تعد المرة الأولى التي تجري فيها منافسة على الانتخابات الرئاسية من خلف قضبان السجن، حيث ينافس المسجون السجان في انتخابات واحدة. وأشارت صحيفة «الراي» الكويتية إلى إعلان ترشح دميرتاش، للانتخابات ممثلاً لثاني أكبر حزب معارض في تركيا، رغم سجنه منذ ١٧ شهراً تقريباً، لتهم تتعلق بالأمن وربما يواجه السجن لمدة تصل إلى ١٤٢ عاماً إذا تمت إدانته.

ولفتت الصحيفة إلى أن وسائل الإعلام التركية لا تعير أي اهتمام تقريباً لحزب الشعوب الديمقراطي، حتى أن أي منها لم يتعامل مع خبر ترشح دميرتاش. وتناول موقع «الوطن العربي» الموضوع تحت عنوان: «دمرتاش ينافس أردوغان على رئاسة تركيا من وراء القضبان».

وأفاد الموقع: «يعتقد أن الزج بدميرتاش في السجن ورفع الحصانة البرلمانية واعتقال نواب من حزب الشعوب الديمقراطي كان مخططاً له مسبقاً لإزاحة خصوم أردوغان من طريقه فيما يتطلع لتغيير النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي بصلاحيات تنفيذية أوسع».

وأشار الموقع إلى تجريد ١١ من نواب الحزب وهو ثاني أكبر أحزاب المعارضة في تركيا، من عضويتهم في البرلمان. كما أن تسعة من النواب المنتخبين عام ٢٠١٥ يقبعون في السجن مع الآلاف من أعضاء الحزب. ولفت الموقع إلى أن نتائج استطلاعات الرأي تشير إلى أن الحزب الموالي للأكراد ربما يكون قادراً على اجتياز عتبة الـ ١٠٪ من أصوات الناخبين لدخول البرلمان.

أما صحيفة «العرب» اللندنية فصدرت عنوان «الأكراد يرشحون سجيناً لينافس أردوغان في الانتخابات الرئاسية»، لافتة إلى أن الحزب التركي البارز دفع برئيسه السابق صلاح الدين دميرتاش، رغم كونه بالسجن حالياً، لخوض المنافسة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، ضد رجب طيب أردوغان.

وأوضحت الصحيفة أن صلاح الدين دميرتاش، ٤٥ عاماً، يحاكم بتهمة تتعلق بالإرهاب، لكن لم يصدر بحقه حكم بعد، ويعد من أشهر الساسة الأتراك، وبالتالي يحق له الترشح للانتخابات الرئاسية المبكرة المقررة يوم ٢٤ يونيو.

أما موقع «البوابة» الأردني، ذو الانتشار الواسع، فقدم بروفائلاً عن المرشح السجين الذي ينافس أردوغان، موضحة: «آتيا من منطقة ديار بكر ذات الأغلبية الكردية المهمشة، يحمل دميرتاش لواء القضية الكردية، مستعيضاً بالحلول السياسية عن خيار حمل السلاح الذي لجأ الأكراد إليه لعقود حتى آذار/مارس ٢٠١٣، عندما طلب الزعيم الكردي المعتقل عبدالله أوجلان من أتباعه ترك السلاح».

وأضافت البوابة «تخرج دميرتاش، الذي ولد عام ١٩٧٣، من كلية الحقوق بجامعة أنقرة، ليمتحن المحاماة بعد ذلك ويتخصص في مجال حقوق الإنسان، إذ تولى رئاسة جمعية حقوق الإنسان التركية وأسس مكتب دياربكر لمنظمة العفو الدولية». وتابعت: «بدأ دميرتاش حياته السياسية في عام ٢٠٠٧، عندما انضم لحزب المجتمع الديمقراطي الكردي وأصبح نائبا في البرلمان، إلا أن الحزب تم حله في عام ٢٠٠٩ بتهمة دعمه حزب العمال الكردستاني المسلح والمحظور في تركيا.»

وأكد الموقع أن دميرتاش لم يستسلم وأسس حزب "الشعوب الديمقراطي" الموالي للأكراد في عام ٢٠١٤، ونافس أردوغان على مقعد الرئاسة في العام نفسه ليحصد المركز الثالث بنسبة ٩,٧٦٪.

ولفت إلى أن دميرتاش قاد حزب الشعوب الديمقراطي لدخول البرلمان لأول مرة في انتخابات حزيران/يونيو ٢٠١٥، حين حصل على المركز الثالث بنسبة ١٠,٧٣٪، لكن، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ اعتقل دميرتاش خلال حملة قمع أعقبت محاولة الانقلاب التي هدفت للإطاحة بآردوغان، ووجهت إليه عدة تهم منها الارتباط بحزب العمال الكردستاني المحظور، وفي حالة إدانته يمكن أن يحكم عليه بالسجن ١٤٢ عاماً.

وكالات الأنباء الدولية: الإعلام التركي يتجاهل الخبر

الإعلام الغربي والدولي بدوره أبرز الخبر وتناوله من جوانب مختلفة، وكان البارز في تغطيته غياب أي اهتمام أو تناول للموضوع.

وكالة «رويترز» تناولت الخبر، مشيرة إلى أن حزباً معارضاً مؤيد للأكراد أعلن يوم الجمعة ترشيح زعيمه السابق المسجون حالياً لخوض الانتخابات الرئاسية المقررة في يونيو حزيران المقبل، وذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيما تجاهلت وسائل الإعلام التركية هذا الإعلان.

ونقلت الوكالة عن «بروين بولدان» الرئيسة المشاركة الحالية للحزب إن «مرشح حزب الشعوب الديمقراطي هو نائبنا عن اسطنبول صلاح الدين دمرداش المحتجز رهينة، وليس بإمكان صلاح الدين دمرداش الآن القيام بعمله... أو نيل فرصة اللقاء مع ناخبيه. لذا نطالب بأن يستعيد السيد دمرداش حريته على الفور».

وأشارت الوكالة إلى هيمنة وسائل الإعلام التركية على تغطية أنشطة الرئيس رجب طيب أردوغان ووزرائه إذ يتحدث الرئيس على الهواء مباشرة مرتين أو ثلاث مرات يوميا وتنقل معظم المحطات الرئيسية خطبه بينما تحظى أنشطة أحزاب المعارضة بتغطية أقل كثيرا ولا تعير وسائل الإعلام أي اهتمام تقريبا لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد.

وتناولت الوكالة أيضا خطاب دميرتاش، الذي بثه الحزب، ودعا فيه مؤيديه لمساعدته خلال الحملة. أما «سكاي نيوز» فأكدت على أهمية هذا الترشح، حيث يخوض الأكراد معركة الانتخابات الرئاسية بمرشحهم السجن خلف القضبان.

وأكدت الوكالة على أهمية دور دميرتاش كأحد من أشهر الساسة الأتراك، والذي سبق أن فاز بأصوات خارج دائرته الانتخابية التي يغلب عليها الأكراد في انتخابات سابقة، وساهم في ٢٠١٥ في جعل الحزب ثاني أكبر قوة معارضة في البرلمان.

وبدورها نقلت «وكالة الأنباء الفرنسية» الخبر، لافتة إلى أن دميرتاش، الذي سبق وقال إثر اعتقاله، إن حياته السياسية انتهت طالما بقي في السجن، غير رأيه، ليبقى السؤال كيف يمكن أن يسجل نفسه مرشحا ويقود حملة انتخابية، وهو يقبع في السجن.

ولفتت الوكالة إلى أن إعلان ترشح دميرتاش، جاء في وقت تتحالف ٤ أحزاب معارضة ضد أردوغان، مشيرة إلى أن هذا الإعلان يأتي ليزيد من الترقب للانتخابات المقررة في الـ ٢٤ يونيو.

«دميرتاش.. منافساً قوياً لأردوغان لو لم يكن <كردياً>!!»

وأفردت قناة «فرانس ٢٤» وقتاً لبحث تبعات إعلان دميرتاش خوض العملية الانتخابية، الأمر الذي يشكل تحولاً على الساحة التركية.

ولفتت القناة إلى عودة اسم صلاح الدين دميرتاش، إلى الواجهة في تركيا، بالرغم من محاولة تغييب الإعلام التركي الحدث.

وأشارت القناة إلى أن دميرتاش «كردى يقبع في السجن منذ قرابة السنتين تم اختياره من قبل أنصاره للترشح للانتخابات المبكرة المقررة في الرابع والعشرين من الشهر المقبل في تركيا، ويتهم بأنه الذراع السياسي لحزب عمال كردستان».

وتساءلت القناة في تقرير لها حول ما الذي يعنيه مثل هذا التحدي لإردوغان؟

وأكد «محمد زاهد غول»، المحلل السياسي ومدير مركز شرقيات للأبحاث بإسطنبول، أن ترشيح دميرتاش سيغير المعادله بالنسبة لحزبه الذي انحسر في الانتخابات السابقة. وأشار إلى أن دميرتاش سيحصل على نسبة كبيرة من الاصوات بسبب المظلومية التي حصل عليها بزجه في السجن، إلا أنه بالرغم من ذلك يرى أنه ليس الشخصية المنافسة الأبرز لأردوغان وأنه لا يمكن أن ينتصر في الانتخابات أو حتى يذهب لجولة ثانية.

وشدد غول على أن رمزية الحالة خارجياً وداخلياً، هي الحالة الأبرز، في المشهد، كونه رئيس حزب يقبع في السجن، وهو ما يراه أمراً كافياً لإحراج النظام التركي أمام المجتمع الدولي.

وقال غول إن دميرتاش، يحظى بشعبية كبيرة ليس فقط في صفوف الأكراد فحسب، و أن لديه كاريزما وخطابة، حتى أنه يضرب على العود، وأنه لو لم يكن زعيماً لحزب كردي، لكان منافساً حقيقياً لرجب طيب أردوغان بكل ما تعنيه الكلمة، وكانت حتى فرص فوزه عليه كبيرة. واعتبر أن فرص دميرتاش الحالية تؤدي بفوزه بنسبة لا تقل عن ١٠٪، حتى أنه ربما يقتنص أصوات من حزب الشعب المعارض.

أما موقع قناة «يورونيوز» الأوروبية، فأشار بدوره إلى ترشح الزعيم التركي دميرتاش، للانتخابات الرئاسية، في وقت تجاهل الإعلام التركي بالكامل للخبر.

وأفادت القناة أن الحزب يتعامل مع تجاهل الإعلام التركي بالتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى الجماهير التركية عوضاً عن وسائل الإعلام التي حظرت الخبر.

وبدورها تناولت قناة «روسيا اليوم» الناطقة بالعربية، خبر ترشح دميرتاش للرئاسة، معتبرة أن ترشحه يعني تحولاً على ساحة المنافسة الانتخابية في تركيا.

وأفادت القناة أن «دميرتاش المعتقل منذ نوفمبر ٢٠١٦ خلال الحملة الأمنية التي أعقبت محاولة الانقلاب، من أقوى معارضي النظام الرئاسي والرئيس أردوغان الذي وصفه مرارا بالديكتاتور».

اردوغان: تركيا ستنهض على أسس الإرادة والشجاعة والقيم النبيلة

موقع الرئيس التركي : ٢٠١٨/٥/٨

أعلن رئيس الجمهورية التركي رجب طيب أردوغان، بيان حزب العدالة والتنمية الانتخابي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٤ يونيو/ حزيران المقبل، والذي يحتوي على رؤية تركيا وأهدافها المنشودة لأعوام ٢٠٢٣ و٢٠٥٣ و٢٠٧١، وقال إن "نهضة تركيا من جديد ستكون بمثابة منفذ لوصول المظلومين والمضطهدين في منطقتنا والعالم إلى بر الأمان. كما أن تركيا أضحت أهم قوة في منطقتها، وستصبح قوة عالمية ودولة رائدة في هذه الحقبة الجديدة، كما أنها بإذن الله تعالى ستنهض على أسس الإرادة والشجاعة والقيم النبيلة".
جاء ذلك خلال كلمة له أثناء مشاركته في المؤتمر الاعتيادي السادس لحزب العدالة والتنمية فرع إسطنبول.

"تركيا أدركت قوتها على كافة الأصعدة"

قال الرئيس أردوغان إن "تركيا قبل ١٦ عاماً كانت بلداً ينتظر على أبواب الاتحاد الأوروبي، ولم تكن تملك فرصة التفاوض. كما أنها لم تؤسس بنفسها علاقتها مع السياسة العالمية. حيث كانت تنظر في اتجاه واحد وتحافظ على الوضع الراهن وتتخوف من التغيير، كما أنها فقدت روح النضال والثقة بالنفس وكانت منطوية على نفسها. حيث كان يوجد داخل تركيا تحالفات متعددة الأجزاء وحكومات ضعيفة أدت إلى تضيق رؤيتها. لكن خلال فترة حكومات حزب العدالة والتنمية أدركت تركيا قوتها في جميع المجالات وانفتحت على العالم وتعرفت على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وكلما انفتحت تركيا التي رفعت من معاييرها الديمقراطية على العالم وفق أسس المصالح المشتركة والاحترام كلما تحولت إلى قوة إقليمية".

وتابع "شرعنا مع الاتحاد الأوروبي بمفاوضات الانضمام، وطورنا تعاون وثيق مع كافة الدول بدءاً من دول العالم التركي وحتى دول الشرق الأوسط ومن دول البلقان وحتى دول القوقاز. ولم نشعر ابداً بالاحتياج والانجبار واتبعنا سياسة خارجية نشطة ومتعددة الأبعاد وذلك وفقاً لاحتياجات ومصالح وحجم بلدنا. ومهما كانت الظروف تصرفنا بإيجابية وعزم في موضوع تحسين معايير ديمقراطيتنا وتطوير حقوق الانسان وحياته. وسعدنا من الوقوف إلى جانب حلفاءنا في مواضيع تستوجب التعاون الدولي مثل موضوع التنمية الانسانية ومكافحة الارهاب والمخدرات والأمن والتجارة. ولم نتخل ابداً عن هدف العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي بالرغم من عدم رؤيتنا لنفس العزم والرغبة لدى مخاطبيننا في الآونة الأخيرة. وإلى جانب هذا عندما طبق مخاطبيننا الغربيين معايير مزدوجة ضدنا وعندما دعموا التنظيمات الارهابية التي شكلت خطراً على حياتنا، لم نتردد في قول هذا الأمر وبكل وضوح أمامهم. ولم نكتف بهذا، بل وقد قمنا بتطبيق سياساتنا بعزم. ولم نتنازل عن مصالح تركيا أمام العقبات السياسية والمعايير المزدوجة والتمييز.

وقفنا وسنقف إلى جانب الديمقراطية والحرية واستخدام الحقوق بكل حرية. وفي نفس الوقت نقف إلى جانب القوة والاستقلال أيضاً، ونرى في هاتين النقطتين انهما مكملتان لبعضهما البعض وليستا بديلان. حيث أننا نرغب بتركيا مزدهرة وذات ديمقراطية تامة ومستقلة تماماً والشعب هو الحاكم فيها. ونحن عازمون على النضال في هذا الطريق حتى النهاية مع اخذ المخاطر وتقديم جميع انواع التضحيات بنظر الاعتبار".

"تركيا في الحقبة الجديدة ستتجاوز مستوى الحضارات المعاصرة"

أشار الرئيس أردوغان، إلى أن تركيا تمضي بخطة ثابتة نحو تحقيق أهدافها المنشودة لأعوام ٢٠٢٣، ٢٠٥٣، و٢٠٧١، وأن الدخل القومي سيرتفع وسيوزع على أفراد الشعب بشكل أكبر بتبني النظام الرئاسي الجديد، مما سيساهم في سد الفجوة بشكل سريع بين فئات المجتمع المختلفة.

وقال "أعاهدكم" على أن تركيا سترتقي إلى ما فوق مستوى الحضارات المعاصرة، وأن تحتل مكانتها كقوة عالمية على الساحة الدولية، وأن يستمر ارتفاع مستوى صادراتنا بأسرع ما يمكن، وأن ينخفض مستوى التبعية للخارج في مجال الطاقة بنسبة كبيرة، وأن ترتفع نسبة المنتجات عالية التقنية الوطنية. كما أعاهدكم" على أن يتم تنفيذ مشاريعنا في مجال السيارة المحلية والصناعات الدفاعية بأسرع وقت ممكن، وأن تتحول مدننا إلى هوية تنتج الثقافة والفن، وأن نفتح الطريق أمام إنشاء مصانع جديدة تزيد نسبة التوظيف عبر الحوافز الإقليمية والقطاعية".

كما عاهد الرئيس أردوغان، أفراد الشعب على أنه سيعمل على تخفيض أسعار الفائدة، ونسب التضخم، والعجز في الحساب الجاري، وأن يعزز الاقتصاد ليكون أكثر مقاومة للصدمات الخارجية، والاعتداءات المالية، ورفع جاذبية تركيا للمستثمرين.

هذا، وشدد على أن مشاريع عملاقة من قبيل قناة إسطنبول وجسر جناق قلعة ١٩١٥ ستوضع محققاً حيز التنفيذ خلال الحقبة الجديدة، وأن مطار إسطنبول الجديد، سيدخل الخدمة في ذكرى عيد الجمهورية الموافق لـ ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول من هذا العام.

أفاد الرئيس أردوغان، أن تركيا ستنهض في سياستها الخارجية على أسس الإرادة والشجاعة والقيم النبيلة، وأضاف إن "الاستقلال والمصالح الوطنية والأمن القومي والمواقف التي تحتكم إلى الضمير ستبقى دائماً المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية". وأشار إلى أن تركيا ستواصل رؤيتها كدولة رائدة، وأن فعاليتها وقوة ردعها ستزداد بالتوازي مع تقليل اعتمادها على الخارج في المجال الدفاعي، مضيفاً "سنستمر في إنتاج أسلحتنا المحلية كي نكون قوة عالمية".

وتابع إن "نهضة تركيا من جديد ستكون بمثابة منفذ لوصول المظلومين والمضطهدين في منطقتنا والعالم إلى بر الأمان. كما أن تركيا أضحت أهم قوة في منطقتها، وستصبح قوة عالمية ودولة رائدة في هذه الحقبة الجديدة، كما أنها بإذن الله تعالى ستنهض على أسس الإرادة والشجاعة والقيم النبيلة".

"سنظهر للصدى قبل العدو أن العالم أكبر من خمسة"

قال الرئيس أردوغان، إن "تركيا ستكون لاعباً قوياً في الساحة الدولية الجديدة التي تحوي في طياتها تهديدات كبيرة وفرص كبيرة في آن. وذلك طالما حافظنا على استقرارنا السياسي وواصلنا طريقنا في ظل قيادة سياسية قوية".

كما أوضح أنه كلما تعززت قوة تركيا فإنه لن يكتفي بالقول أن العالم أكبر من خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وإنما سيظهر ذلك للصدى قبل العدو.

وشدد الرئيس أردوغان، أن تركيا ستواصل مكافحة الإرهاب بكل حزم بقوله إن "مكافحة الإرهاب جزء لا يتجزأ من كفاحنا من أجل الاستقلال". وتابع "تركيا في المرحلة المقبلة ستنفذ عمليات عسكرية جديدة على غرار درع الفرات وغصن الزيتون لتطهير حدودها من المنظمات الإرهابية".

"العدالة جوهر قضيتنا"

قال الرئيس أردوغان، إن "إزالة كافة العقبات أمام حرية الدين والمعتقد والحريات الفردية وصونها أمر في غاية الأهمية بقدر أهمية الحفاظ على رخاء شعبنا"، واستطرد قائلاً: إن "حرية التعبير ونشر الأفكار البعيدة كل البعد عن العنصرية ومعاداة الأجنبي والإسلام والتمييز الجنسي والانفصالية والدعاية لها حق تضمنه الدولة للجميع".

وتابع "هدفنا المنشود بتحقيق النهضة والازدهار المتجدد سيتجلى بكافة عناصره من خلال نظام حكومة رئاسة الجمهورية الذي سيدخل حيز التنفيذ في أعقاب انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران".

يلاحق ٦٠ ألف شخص.. هكذا يحارب أردوغان المعارضة حتى خارج تركيا

<فورين بوليسي>: ٢٠١٨/٥/٨

قال جاجو راسل في مقال له على موقع مجلة «فورين بوليسي»: إن الحكومة التركية تشن حملة قمع شديدة ضد كافة معارضيها منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة التي وقعت في يوليو (تموز) من عام ٢٠١٦، وطالت عشرات الآلاف من الأشخاص من صحفيين وأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان، وذلك بزعم صلاتهم بالإرهاب. وباتت سيادة القانون منتهكة إلى حد بعيد.

ويؤكد راسل أن الدول الغربية أدانت ما يجري في تركيا. بيد أن هذا لم يمنع حكومة الطيب أردوغان من ملاحقة المعارضين حتى خارج تركيا، إذ تتعاون أنقرة مع هيئات مثل الشرطة الدولية «الإنتربول» لملاحقة اللاجئين السياسيين في الخارج.

ففي عام ٢٠١٧، راسلت الحكومة التركية الإنتربول لطلب المساعدة في ملاحقة حوالي ٦٠ ألفاً، يشتبه في أن معظمهم من أتباع فتح الله كولن، وهو رجل الدين الذي تتهمه أنقرة بأنه مسؤول عن المحاولة الانقلابية الفاشلة، وبصلاته بالإرهاب. ومن المفترض أن تتعاون كافة الدول المنضمة إلى الإنتربول في ملاحقة هؤلاء الأشخاص. وعلى الرغم من أن الإنتربول يتفحص مثل هذه الطلبات بدقة للتأكد من أن دافعها ليس سياسياً -يشير راسل- إلا أنه لا يتفحص حالياً القوائم التي تضم آلاف الملاحقين.

ولهذا يرى راسل أن مطالبة تركيا الإنتربول بملاحقة هذا العدد الهائل من الأشخاص بوصفهم مجرمين خطرين يعد إساءة استخدام للنظام. في عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي عدد المذكرات الحمراء الصادرة عن الإنتربول ١٣ ألفاً فقط. المشكلة هي أن إساءة استخدام الهيئة الدولية لا يقف عند تركيا. إذ يقول راسل إن منظمته المسماة «محاكمات عادلة» رصدت إصدار مذكرات حمراء من طرف العديد من الدول بدوافع سياسية، منها مصر وروسيا وفنزويلا. وإذا أراد الإنتربول الحفاظ على مصداقيته، فلا بد من ضمان عدم استغلاله من طرف الحكومات لأغراض سياسية.

وعلى الرغم من إجراء الإنتربول بعض الإصلاحات الجذرية على قواعده -يستطرد راسل- إلا أن ذلك لم يمنع تركيا من مواصلة انتهاكاتها. ففي الصيف الماضي، اعتُقل صحافيان تركيان معارضان «أحدهما يحمل الجنسية الألمانية» في إسبانيا على أساس مذكرات حمراء صادرة عن الإنتربول. وقد أدى ذلك إلى سؤال المستشار أنجيلا ميركل إبان حملتها الانتخابية، لترد بالقول: «يتعين على الدول تجنب إساءة استخدام المنظمات الدولية في أغراض سياسية».

بيد أن تركيا لا تعبأ بكل الانتقادات الدولية -يؤكد راسل- بل وراحت تدشن وسائل جديدة لملاحقة المعارضين في الخارج. إحدى هذه الوسائل هو موقع حكومي على الإنترنت تحت اسم «إرهابي مطلوب» للبحث عن الأشخاص المطلوبين. يضم الموقع أسماء أشخاص يتبعون تنظيم داعش، ولكن يضم أيضاً أسماء صحفيين، ونشطاء حقوق إنسان، ومعارضين هاربين. وتعرض الحكومة مكافآت ضخمة لمن يدلي بمعلومات تقود إلى هؤلاء الأفراد.

من بين المطلوبين الصحافي البلجيكي من أصل تركي بحر كيمونجور، الذي لطالما انتقد النظام التركي، وقد وُضع على لائحة الإرهاب في ٢٠٠٦ بعد مشاركته في تظاهرة في البرلمان الأوروبي. وطوال ١٢ عاماً، حاولت تركيا إسكاته

عبر استصدار ثلاث مذكرات حمراء من الإنتربول، وقد اعتُقل في كل حالة لعدة أشهر. ولكن في كل مرة كانت الحكومات ترفض ترحيله إلى تركيا. وفي وقت لاحق شطب الإنتربول اسمه من قائمة الملاحقين.

لكن الحكومة التركية أدرجته الآن على موقع «إرهابي مطلوب»، وحددت مكافأة قدرها مليون ليرة تركية «حوالي ٢٥٠ ألف دولار» لمن يدلي بمعلومات عنه. ويكشف راسل أن البلجيكيين وقعوا عريضة تطالب حكومتهم باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية من التهديدات. وقد اتبعت تركيا النهج نفسه في جميع أنحاء أوروبا أيضاً. فهي تلاحق الآن إحسان سيبيليك، وهو موسيقي يعيش في ألمانيا، وعضو في فرقة شعبية معروفة بأرائها السياسية اليسارية. وسيلفيل سيفيملي، وهو طالب فرنسي حكم عليه بالسجن مدة خمس سنوات في تركيا بدعوى حضور حفل للفرقة المذكورة، والمشاركة في مظاهرة في يوم عيد العمال.

في فبراير (شباط)، اعتُقل صالح مسلم، وهو زعيم سابق لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري «PYD»، والذي يقيم حالياً في فنلندا، أثناء حضوره مؤتمراً في الجمهورية التشيكية إثر طلب تسليم من تركيا لأسباب تتعلق بالإرهاب. وعلى الرغم من أن المحاكم التشيكية قد أخلت سبيله في النهاية، فإنه سيظل يواجه خطر الاعتقال عند السفر ما لم يتم إلغاء المذكرة الحمراء الصادرة ضده.

وعلى الرغم من أنه من المستبعد أن تستجيب السلطات البلجيكية والألمانية والفرنسية لمطالب تركيا -يؤكد راسل- فإن دولاً أخرى ستفعل ذلك. في عام ٢٠١٦، سلمت بلغاريا عبد الله بويوك، وهو طالب لجوء تركي، إلى تركيا عندما قررت وزارة الداخلية البلغارية أنه ليس لديه الحق القانوني للبقاء في البلاد، على الرغم من قرارين أصدرتهما محكمة بلغارية يرفضان تسليمه. تستخدم أنقرة أساليب عدة لإرهاب المعارضين. كما تحاول الحكومة التركية تمديد أجندها السياسية إلى الاتحاد الأوروبي، وتهميش معارضي نظام أردوغان، بمن فيهم أولئك الذين فروا من تركيا هرباً من هذا الاضطهاد.

ويشدد راسل على أن أساليب التهيب التي تتبعها الحكومة التركية هي جزء من اتجاه مثير للقلق يسعى لبذر الخلاف بين مجتمعات الشتات، وخلق جو من الخوف وعدم الثقة، ومنع معارضي نظام أردوغان حتى من العثور على الملاذ الآمن في دول الاتحاد الأوروبي. وهذا ينذر بالمخاطرة بحقوق مواطني الاتحاد الأوروبي، ويمثل إهانة للقيم المشتركة للاتحاد.

ويختتم راسل مقاله قائلاً: لا بد من ضمان أجواء العيش بحرية دون خوف للأتراك الذين يقيمون في الاتحاد الأوروبي، وحمايتهم من ملاحقة تركيا لهم عبر الحدود. ويجب على حكومات الاتحاد الأوروبي ومؤسساته أن يفعلوا المزيد لوقف محاولات تركيا تصدير القمع. وعلى بروكسل أن تدعم الدول الأعضاء حتى يتمكنوا من توفير الحماية الكافية للأفراد المستهدفين لضمان عدم تعرضهم لعمليات اعتقال ذات دوافع سياسية. ويتعين على مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تتخذ موقفاً موحداً في هذه القضية، ليس من الناحية القانونية فقط -تقوم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حالياً بالتحقيق في تسليم بويوك- ولكن أيضاً من الناحية السياسية. وأخيراً، يتعين على الحكومات الأوروبية إصدار بيانات علنية توضح أن الصحافيين والنشطاء السياسيين واللاجئين المعارضين للحكومة التركية سيكونون آمنين في دول الاتحاد الأوروبي.

مؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني:

التصويت لصالح حزب الشعوب الديمقراطي سيساهم في هزيمة الفاشية

ANF : ٢٠١٨/٥/١٣

أصدر ديوان الرئاسة المشتركة لمؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني في أوروبا بياناً عن الانتخابات المبكرة المزمع عقدها في الرابع والعشرين من شهر حزيران القادم.

وأشار مؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني في أوروبا إلى أهمية انتخابات الرابع والعشرين من حزيران لأجل الكفاح في سبيل الديمقراطية والحرية بالقول: "كل صوت ندلي به في سبيل الحرية والديمقراطية سيساهم في هزيمة التحالف الفاشي والقاتل بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية".

وتابع مؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني في أوروبا في بيانه بالقول: "كل امتناع عن التصويت عبر القول "لن يتغير شيء من خلال صوتي" سيعني دعم نظام أردوغان. كل امتناع عن التصويت في هذه الانتخابات يعني مساندة التحالف الفاشي والشخصي بين نظام حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. كل تصويت سيساهم في منع ارتكاب المجازر وسيساهم في تعزيز فرص فوز ديمرتاش وحزب الشعوب الديمقراطية".

يجب على الناخبين في كل مكان، من أوروبا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، من اليابان حتى أستراليا، الإسراع في تسجيل أنفسهم، على الجميع تسجيل أسمائهم خلال هذين اليومين. نعلم أن الأصوات في أوروبا ستحدد نتيجة الانتخابات. وقتها، يجب المضي تحت شعار "ينبغي للجميع تسجيل أنفسهم" ويجب على سائر المجالس واللجان الانتخابية أن تدرج الانتخابات في جدول أعمالها ويستمر العمل".

معهد البوماك: صوتنا سيكون لصالح الشعوب الديمقراطي و ديمرتاش

من جهته قال رئيس معهد بوماك في العاصمة السويدية ستوكهولم إبراهيم كينار إن انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو المقبل في تركيا هي انتخابات ما بين الديمقراطية و الدكتاتورية مؤكداً أن شعب البوماك (مسلمو بلغاريا) سيكون إلى جانب حزب الشعوب الديمقراطي HDP ومرشحهم لرئاسة الجمهورية صلاح الدين ديمرتاش.

وأضاف أن الشعوب الديمقراطي وحدة يمثل الديمقراطية، الحرية و المساواة بين الشعوب. وأشار إلى أن تحالف حزبي العدالة و التنمية AKP و الحركة القومية MHP يحاول إطالة عمره ولم يحاول يوماً ولن يحاول حل قضية الشعب البوماكي ولا قضايا الشعوب المضطهدة.

وأوضح أن تحالف AKP, MHP دائما ما يتحدث عن العمل الواحد و القومية الواحدة لأن: "الشعوب الديمقراطي وحده يعترف بالأقليات و تعدد القوميات في تركيا و يدافع عن ثقافة و هوية شعب البوماك فشعبنا يؤكد أنه سيدلي بصوته خلال الانتخابات لصالح الشعوب الديمقراطي". ولفت إلى أن نضال الشعب الكردي و تصريحات حزب الشعوب الديمقراطي HDP خلال السنوات الأخيرة أثر و بشكل كبير على شعب البوماك.

وقال: "من الآن و صاعداً شعب البوماك سيكون إلى جانب القوى الداعية إلى الديمقراطية، الحرية و المساواة بين الشعوب. هذه الانتخابات من أجل مستقبل البلاد و سيكون لها تأثير كبير على البلاد." و أضاف: من أجل مناهضة الفاشية و الدكتاتورية و إعادة البلاد إلى المسار الديمقراطي يتوجب على جميع نشطاء حقوق الإنسان، القوى الاشتراكية، الديمقراطية و الشعوب المضطهدة أن تقف إلى جانب حزب الشعوب الديمقراطي HDP و تصوت لصالحها و لصالح مرشحها ديمرتاش.

الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة في تركيا... بداية مرحلة سياسية جديدة

تجرى في ٢٤ من يونيو المقبل بدلا من موعدها الأصلي في نوفمبر ٢٠١٩

مجلة (المجلة) اللندنية: ٢٠١٨/٥/١٣

أنقرة- محمد عبدالقادر خليل: خطوة غير متوقعة أقدم عليها الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بإعلانه في ١٩ أبريل (نيسان) ٢٠١٨، الدعوة لانتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، استنادا إلى التعديلات الدستورية التي كانت قد أجريت في أبريل ٢٠١٧. وانتقلت تركيا بمقتضاها من النظام البرلماني إلى الرئاسي. خطوة الرئيس التركي، جاءت بعد جلسة مباحثات مع رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، لتتم الدعوة للانتخابات في ٢٤ من يونيو (حزيران) القادم بدلا من موعدها الأصلي في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩.

جاءت الخطوة الأولى لهذا التغيير، بشكل مفاجئ، من دولت بهجلي، والذي بات يرتبط بعلاقات غير مسبوقة مع حزب العدالة، مما جعل البعض يعتقد أن خطوة الدعوة للانتخابات منسقة مسبقا بين الجانبين، سيما أن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، كان قد وقّع على بروتوكول «تحالف الشعب» لخوض الانتخابات البرلمانية بين أحزاب، العدالة والتنمية الحاكم، و«الحركة القومية»، و«الوحدة الكبرى»، استنادا إلى التعديلات التي أدخلت مؤخرا على قانون الانتخابات، وذلك على نحو يجيز للأحزاب السياسية تشكيل ائتلافات حزبية لخوض الانتخابات البرلمانية. وكان بهجلي قد قال خلال اجتماعه مع أعضاء الكتلة البرلمانية لحزبه إنه ينبغي إجراء الانتخابات في أغسطس (آب) ٢٠١٨، من أجل «إحباط خطط أولئك الذين يراهنون على الفوضى»، وبعد ساعتين من تصريحاته، انعقد اجتماع أعضاء الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم، وعلى الرغم من أن الرئيس رجب طيب إردوغان سبق له أن تجاهل مقترح بهجلي بإجراء انتخابات مبكرة، وذكر ثلاث مرات في خطابه السابقة أنه ينبغي إجراء الانتخابات في موعدها المقرر بالعام المقبل، غير أنه سرعان ما التقى بهجلي بعد دعوته الأخيرة ليعلن الدعوة لانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة.

ثمة الكثير من العناصر التي شكلت في جملتها محركات الدعوة للانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة، وقد اضطلعت المحددات الخارجية بأدوار رئيسية في دعوة الرئيس التركي للانتخابات في تركيا، ويبرز في هذا السياق محاولات السلطات التركية استباق تداعيات تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة على أوضاع تركيا الاقتصادية، وعلاقات تركيا الإقليمية. وقد راهنت الكثير من التقديرات التركية على أثر الفاعل الأمريكي في سياسات الرئيس التركي. وربما قد يكون ذلك قد تأكد مؤخرا بعد تقديم مشروع قانون إلى الكونغرس الأمريكي بشأن سياسات الدفاع، يتضمن إجراءات لوقف مبيعات السلاح لأنقرة مؤقتا.

ويطلب مشروع القانون المقترح، الذي تبقى أمامه خطوات عدة ليتحول إلى قانون، من وزارة الدفاع الأمريكية، تقديم تقرير للكونغرس يتناول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، كما يقضي بوقف مبيعات المعدات الدفاعية الكبيرة لحين الانتهاء من التقرير. وتسعى تركيا لشراء أكثر من ١٠٠ مقاتلة من طراز «إف-٣٥» التي تصنعها شركة «لوكهيد مارتن» الأمريكية، كما تجري محادثات بشأن شراء صواريخ «باتريوت».

على جانب آخر، يسعى الرئيس التركي إلى الاستفادة من تصاعد شعبيته بعد عملية «غصن الزيتون» في مدينة عفرين السورية، حيث أشار أحد استطلاعات الرأي العام إلى أن ٨٠ في المائة من الأتراك يدعمون التوغل العسكري الذي نفذه الجيش التركي في شمال غربي سوريا. وقد أشار ٩٠ في المائة من المستطلعين إلى أنهم غدوا يعتبرون أن الولايات المتحدة تشكل تهديدا للأمن القومي التركي، سواء بسبب توتر العلاقات التركية - الأمريكية في الآونة الأخيرة، أو بسبب الدعم الأمريكي للميليشيات الكردية في سوريا والعراق.

ويبدو أن توظيف السياسات الخارجية لتعزيز المكاسب السياسية على الصعيد المحلي أحد محددات التحرك على الصعيد الإقليمي والدولي، وربما يفسر ذلك ما قاله الرئيس التركي في إطار حملته الانتخابية، من أن بلاده ستنفذ في المرحلة المقبلة عمليات عسكرية جديدة في سوريا «على غرار عملية غصن الزيتون لتطهير حدودها من المنظمات الإرهابية». جاء ذلك خلال إعلان الرئيس التركي بيان حزب العدالة والتنمية الانتخابي أمام المؤتمر العام

لفرع الحزب في إسطنبول. وأضاف إردوغان أن العمليات «مستمرة حتى القضاء على آخر إرهابي في عين العرب والحسكة في سوريا، وسنجاز وقنديل في العراق».

وكانت القوات التركية قد شنت عمليتي درع الفرات في ٢٠١٦ وغصن الزيتون في عام ٢٠١٧ في سوريا، وتمكنت القوات في الأخيرة من السيطرة على منطقة عفرين شمال سوريا في مارس (آذار) ٢٠١٨.

سياسات المعارضة دافعاً لتبكير الانتخابات

تمثل أوضاع المعارضة السياسية في تركيا أحد محركات الدعوة للانتخابات، فقد بلغت درجة من التأزم يصعب الرهان على استمرارها، سيما في ظل سيطرة حزب العدالة على المعادلة السياسية منذ أكثر من عقد ونييف، وإحداث تحولات سياسية وتغييرات دستورية منحت الرئيس التركي صلاحيات غير مسبوقة للسيطرة على أغلب مؤسسات الدولة، هذا في وقت بدا فيه أن المعارضة غدت تتجه إلى بحث سبل التعاون في مواجهة حزب العدالة، سيما أن تمرير الاستفتاء الدستوري عام ٢٠١٧ لتحويل تركيا من نظام برلماني إلى رئاسي، قد جاء عقب فوز محدود، وبعدها خسر الحزب التأييد الشعبي لمشروعه الدستوري في المدن الرئيسية، كإسطنبول وأنقرة.

وتأمل أحزاب المعارضة الاستفادة من تنامي الاتجاهات المناهضة لحزب العدالة في بعض المدن لتحقيق انتصارات انتخابية، بيد أنها تخشي من التغييرات في قوانين الانتخابات الأخيرة. فتركيا تتبع نظام التصويت الورقي، وينص القانون الجديد على أن يكون رئيس مجلس مراقبة الانتخابات في كل منطقة من مناطق البلاد مسؤولاً حكومياً. وسابقاً، كان يُنتخب رئيس هذا المجلس بأغلبية الأصوات في المجلس، الذي ضم ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية.

وعلى نحو تقليدي، يتم وضع أوراق الاقتراع في ظروف رسمية بعد ختمها من قبل مسؤولي صناديق الاقتراع لمنع عمليات التزوير. أما القانون الجديد فينص على أنه حتى وإن كانت أوراق التصويت تفتقر إلى ختم مسؤولي صناديق الاقتراع ستعتبر صالحة، مما يثير المخاوف من تعبئة صناديق الاقتراع بأصوات مزيفة.

وترى أحزاب المعارضة الإعلان عن انتخابات مبكرة اعترافاً من الحكومة بأن أجراس الإنذار بدأت تدق بشأن المصاعب التي يحتمل أن تواجهها البلاد، ومحاولة استباق تعزيز حضور حزب «الخير» الذي أسسته ميرال أكشنار مؤخراً، بعد انفصالها عن حزب الحركة القومية، وأصبح بإمكانه المشاركة في الانتخابات بعد أن نجح الحزب الوليد في تأسيس ٤١ فرعاً محلياً. وبات يمتلك نحو ٢٠ مقعداً في البرلمان، وذلك بعد أن طرح حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، حلاً لمساعدة الحزب على إنجاز الشرط الثاني لخوض الانتخابات البرلمانية، وهو حيازة ٢٠ مقعداً برلمانياً. وقد جاء ذلك بعد أن قدم ١٥ برلمانياً من أعضاء «الشعب الجمهوري» استقالاتهم من الحزب وانضموا إلى حزب الخير، لكي يستوفي الشرط القانوني.

وتتشكك بعض التقديرات الغربية في بيئة الانتخابات في تركيا، تأسيساً على استخدام الحكومة ما تتمتع به من سلطات واسعة للتأثير على مجريات العملية الانتخابية، سيما في ظل تمديد قانون الطوارئ لسبع مرات منذ محاولة الانقلاب في يوليو (تموز) ٢٠١٦. وقد سجن صلاح الدين دميرتاش، رئيس حزب الشعوب الديمقراطي، إلى جانب ثمانية نواب آخرين منتمين لهذا الحزب. كما تم طرد أحد عشر مُشرعاً من أعضاء الحزب التسعة والخمسين من البرلمان.

وقد حُكم على أنيس بربر أوغلو، النائب البارز في حزب الشعب الجمهوري، بالسجن لمدة خمس سنوات بعد اتهامه بتسريب شريط فيديو إلى الصحيفة المعارضة «جمهورية» يُزعم أنه يظهر عناصر من المخابرات التركية ينقلون الأسلحة إلى سوريا. ومع تصاعد وتيرة الحملات الانتخابية، عمل حزب العدالة والتنمية على فتح الأبواب أمام الأحزاب الصغيرة لتدعمه في إطار حسابات انتخابية تحقق مصالح الجانبين معاً.

الانتخابات وتعزيز تحالف اليمين القومي والديني

يتمثل رهان حزب العدالة على الدعوة لإجراء انتخابات في ٢٤ يونيو ٢٠١٨، أي قبل عام ونصف العام من موعدها، بالرهان على تصاعد النزعة القومية المتشددة. ويتمتع إردوغان بالدعم الشعبي بسبب تصاعد النزعة القومية التركية، ويمثل ذلك أحد أسباب التحالف بين تيار اليمين الديني ممثلاً في العدالة والتنمية، وتيار اليمين القومي ممثلاً في حزب الحركة القومية.

هذا إضافة إلى إعلان رئيس حزب الوحدة الكبرى التركي المعارض، مصطفى دستجي، عن دعم حزبه للرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة. مضيفاً: «إن موقفنا واضح، مثلما دعمنا الاستفتاء في ١٦ أبريل ٢٠١٧، فإننا سنواصل ذلك في الانتخابات التي ستجرى في ٢٤ يونيو ٢٠١٨». وأشار دستجي إلى أن دخول الحزب في الانتخابات نُص عليه في بروتوكول الاتفاق الذي سيوقع بين حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحزب الحركة القومية التركية.

وثمة اتجاهات أكاديمية تشير إلى أن «تحالف الشعب» قد يكون - نظرياً - لديه فرص أكبر من «تحالف الأمة» الذي شكلته أحزاب المعارضة، ربما يرتبط ذلك بأن الأتراك يحصلون على معظم الأخبار من القنوات الإعلامية. وفي الوقت الحاضر، تبتث شبكات الأخبار التركية بشكل حصري تقريباً آراء وجهات نظر الحكومة التركية. فوفقاً لدراسة قامت بتحليل التغطية الإخبارية الحية في أكبر ١٧ شبكة في تركيا في مارس ٢٠١٧ - أي قبل استفتاء أبريل ٢٠١٧ حول التعديلات الدستورية - حصل حزب إردوغان على ٤٧٠ ساعة من البث، وحزب الشعب الجمهوري على ٤٥ ساعة، وحزب الحركة القومية على ١٥ ساعة، أما حزب الشعوب الديمقراطي فلم يحصل على أي دقيقة. ومع بيع مجموعة «دوغان ميديا»، أكبر مجموعة إعلامية تركية، في مارس ٢٠١٧ إلى شركة «ديميرين» القابضة المؤيدة للحكومة، أصبحت الشركات الموالية لإردوغان تسيطر على ٩٠ في المائة من وسائل الإعلام التركية.

العامل الاقتصادي والدعوة للانتخابات في تركيا

زعيمة حزب «إيي» (الخير) والمرشحة الرئاسية اليمينية ميرال أكشنار قبل اجتماع مع مرشح حزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيسي في الانتخابات الرئاسية، التي ستجرى في ٢٤ يونيو المقبل في تركيا (غيتي)
زعيمة حزب «إيي» (الخير) والمرشحة الرئاسية اليمينية ميرال أكشنار قبل اجتماع مع مرشح حزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيسي في الانتخابات الرئاسية، التي ستجرى في ٢٤ يونيو المقبل في تركيا (غيتي)
يمثل الاقتصاد في الانتخابات التركية المقبلة نقطة قوة وضعف في نفس الوقت بالنسبة لحزب العدالة، فثمة مؤشرات إيجابية يحاول الحزب الحاكم تسليط الضوء عليها من أجل مضاعفة حظوظه الانتخابية، هذا فيما الكثير من المؤشرات السلبية تتضح يوماً بعد آخر بالنسبة لأوضاع تركيا الاقتصادية، بما قد يعني أن اختيار حزب العدالة لتوقيت الانتخابات يمثل محاولة لاستباق التداخيات السلبية لتراجع سعر صرف العملة التركية وارتفاع معدل البطالة.

فقد نما الاقتصاد التركي بنسبة ٧,٤ في المائة العام الماضي. لذلك، ربما دفع ذلك الرئيس التركي إلى استغلال هذا المعطى الإيجابي قبل أن يُظهر الاقتصاد علامات تضحّم تفضي إلى تآكل مكاسب النمو السريع في الاقتصاد. فثمة مخاوف من حدوث طفرة ائتمانية لأن معدل التضخم السنوي بلغ ذروته في نوفمبر ٢٠١٧، مسجلاً نحو ١٣ في المائة، وهو أعلى مستوى منذ ١٤ عاماً. وفي ديسمبر (كانون الأول) من العام نفسه، بلغ عجز الحساب الجاري نحو ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من أن الحكومة التركية حاولت إعادة توظيف الأدوات الاقتصادية كإحدى الأدوات الانتخابية، وذلك عبر حزمة من الحوافز المالية بلغت ما بين ٢٢ مليار و٢٤ مليار ليرة (نحو ٦ مليارات دولار)، فقد جاء ذلك في نفس اليوم الذي حذر فيه صندوق النقد الدولي أنقرة من عدم ترشيد الإنفاق الحكومي. وجاء في بيان صندوق النقد أن الاقتصاد التركي «يُظهر علامات ضعف واضحة»، وأضاف البيان «السياسة النقدية التركية تبدو فضفاضة للغاية ومصداقيتها منخفضة».

مقابل ذلك أشار رئيس الوزراء، بن علي يلدريم، إلى أن تكلفة الحوافز ستأتي من تسجيل الممتلكات غير المرخصة. ومع ذلك ثمة تقديرات اقتصادية تشير إلى أن الإنفاق السنوي سيرتبط بعائدات غير متكررة، كما أن الإجراء الحكومي يُشرعن مخالفات للقانون عبر الإعفاء من التبعات القانونية لعمليات البناء غير المنظم. ومع ذلك، فمن المرجح أن يستفيد الرئيس التركي من ارتدادات حزمة الحوافز المالية أو المساعدات الاجتماعية الضخمة التي أقرت، وتشمل تقديم ما قيمته نحو ألف ليرة (٢٤٥ دولاراً) لأكثر من ١٢ مليون متقاعد، أو ما يمثل نحو ١٥ في المائة من السكان، كما يستفيد من حزمة الحوافز طلبية وأسر جنود شرطة وجيش، وذوو الاحتياجات الخاصة. كما تضمنت حزمة الحوافز زيادة ملحوظة في الحد الأدنى للأجور.

وتُقر حزمة الحوافز أيضا سياسات واضحة بشأن هيكلة لمختلف الديون التي يدين بها المواطنون للدولة، بما في ذلك الضرائب، وأقساط التأمين الاجتماعي، والغرامات المرورية، ورسوم الطرق السريعة، حيث سيتم تمديد فترة السداد إلى ٣٦ شهرا، ويحق للذين يختارون السداد في دفعة واحدة الحصول على خصم ٩٠ في المائة من الرسوم. وفي ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٧، قالت وزيرة السياسات الأسرية والاجتماعية، فاطمة بيتول سايان كايا، إن إجمالي المساعدات الاجتماعية قد بلغ نحو ٣٨ مليار ليرة (٩ مليارات دولار) سنويا، مقارنة بـ ١,٤ مليار ليرة (٣٤٠ مليون دولار) قبل ١٥ عاماً. ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢. كانت المساعدات الاجتماعية تمثل أقوى ورقة تحوزها الحكومة التركية، مما مكنها من التواصل مع مختلف قطاعات المجتمع من الطلاب، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والعاطلين عن العمل. وأصبح من يتلقى هذه المساعدات عنصرا هاما في القوة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية. وثمة تقديرات تشير إلى أن هؤلاء فقط يقدرون بنحو ١٥ مليوناً، هذا فيما لم يتجاوز عدد ناخبي حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية السابقة نحو ١٢,١ مليون ناخب. ويتزامن موسم الانتخابات هذا العام مع شهر رمضان، مما يعني أنه من المرجح أن تتدفق التبرعات الإضافية من الإدارات البلدية. كما أن شهر يونيو والذي سيشهد الانتخابات هو الشهر ذاته الذي يتلقى فيه المتقاعدون زيادات معاشاتهم السنوية، وقد يتمتعون هذا العام بمعدل زيادة أعلى من معدل التضخم. وفي هذا السياق قال إردوغان: «أتعهد بأن معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، وعجز ميزان المعاملات الجارية ستنخفض، وسيصبح الاقتصاد التركي أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والهجمات المالية، وستزيد جاذبية تركيا للاستثمار». وقد أثارت جملة الحوافز الاقتصادية الجدل، ذلك أنها جاءت استنساخا لما كان قد تعهد به حزب الشعب الجمهوري، وسخر منه حزب العدالة إبان حملة الانتخابات البرلمانية في يونيو ٢٠١٥. والتي أفضت لأول مرة إلى عدم تمكن «العدالة» من تشكيل الحكومة منفردا. وقد اتهم أعضاء من حزب العدالة الحاكم حزب الشعب الجمهوري وقتذاك بالتضليل لاعتقادهم بعدم قابلية هذه التعهدات للتطبيق، بفعل القيود على الميزانية التركية والأوضاع الاقتصادية، حتى إن وزير المالية، محمد شمشك، قال في حينه، إنه مستعد للتصويت لحزب الشعب الجمهوري حال ما استطاع أن يثبت أنه يستطيع تحقيق ذلك. وفي هذا الإطار قام أحد نواب حزب الشعب الجمهوري بالتغريد: «ربما سرقت تعهداتنا الانتخابية السابقة، لكن أحلام المستقبل الأفضل تبقى لنا. ترقبوا بياننا الانتخابي». هذا فيما اعتبرت ميرال أكشنار، زعيمة حزب الخير أن «الحزمة الاجتماعية تعكس خوف الحكومة في مواجهة معارضة قوية».

عبد الله غول وسباق الانتخابات الرئاسية

رئيس تركيا السابق عبد الله غول يتحدث خلال مؤتمر صحفي في ٢٨ أبريل الماضي في إسطنبول، واستبعد غول الترشح للرئاسة بالانتخابات المقبلة (غيتي)

رئيس تركيا السابق عبد الله غول يتحدث خلال مؤتمر صحفي في ٢٨ أبريل الماضي في إسطنبول، واستبعد غول الترشح للرئاسة بالانتخابات المقبلة (غيتي)

على جانب آخر، فشلت محاولات رئيس حزب السعادة في تحقيق إجماع حول ترشيح الرئيس السابق، عبد الله غول، كمرشح لأحزاب المعارضة في مواجهة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان. وقد كانت خطة حزب السعادة تقضي بإمكانية ترشيح غول، بحسبانه إسلاميا معتدلا يمكنه أن يجتذب المحافظين والليبراليين والكرد لدعمه كمرشح توافقي ضد إردوغان، غير أن هذه الخطط انتهت لأسباب تتعلق بموقف المعارضة، وأخرى تتعلق بموقف الرئيس التركي.

فيما يخص موقف المعارضة، فقد اعترض الجناح العلماني لحزب الشعب الجمهوري على ترشيح غول، هذا فيما رفضت زعيمة حزب «الخير» ميرال أكشنار، دعم غول، وأصرت على خوض سباق الانتخابات في مواجهة إردوغان. وقد ترتب على ذلك أن أعلن الرئيس التركي السابق، عبد الله غول، في ٢٨ أبريل ٢٠١٨، أنه لن يخوض انتخابات ٢٤ يونيو المقبل.

وعلى الرغم من أن غول لم يتحدث عن ترشحه، إلا أن شخصيات إعلامية تركية بارزة طلبت من المعارضة برمتها الالتفاف حوله. وجادلوا بأنه الشخص الوحيد الذي يمكن أن ينافس صديقه السابق إردوغان. وأشارت تقديرات إلى أن رفض أحزاب المعارضة مساندة غول في الانتخابات، تعني أنهم سيتحملون عبء عدم دعم الشخص الذي تفضله صناديق الاقتراع. وجادلوا أيضا بأن غول سيأتي مع فريق من كبار الشخصيات السابقين في حزب العدالة والتنمية مثل وزير الاقتصاد السابق، علي باباجان، ونائب رئيس الوزراء، بولنت ارينج، وحتى رئيس الوزراء السابق، أحمد داود أوغلو. هذا على الرغم من أن أيا من هؤلاء لم يجروا على اتخاذ موقف علني ضد إردوغان أو الحكومة الحالية.

وفيما يتعلق بموقف إردوغان من ترشح الرئيس السابق، فقد بدا واضحا من الحملة الإعلامية التي شنت على غول أن ثمة محاولة لإبعاده عن خوض المنافسة، سيما أن رئيس الوزراء التركي شن عليه هجوما حادا، معتبرا أنه وصل إلى كافة المناصب السياسية التي يمكن أن يصل إليها أي من أعضاء الحزب الحاكم. هذا وقد قام إبراهيم كالين، كبير مستشاري الرئيس التركي، ورئيس الأركان، خلوصي آكار، بزيارة غول من أجل الضغط عليه لعدم الترشح ممثلا للمعارضة في مواجهة الرئيس التركي، وقد بدا لافتا وصول رئيس الأركان إلى منزل الرئيس السابق عبر مروحية عسكرية، وهو ما اعتبرته تقديرات غربية بمثابة ضغط غير مباشر على غول، ويظهر تفضيلات قيادات الجيش ورغبة الرئيس التركي.

وفي مؤتمره الصحافي الذي استغرق نحو ١٠ دقائق، أوضح غول أن فكرة الترشح لم تكن من تلقاء نفسه وأنه قد تلقى اتصالات من قبل جماعات المعارضة تدعوه للترشح في الانتخابات. وركز خطابه على أوراق اعتماده كمؤسس لحزب العدالة والتنمية (AKP) فيما بدا أنه يحمل إشارات على استيائه من حزبه السابق. وقد بدا واضحا من نبرة صوته وحديثه أن ثمة استياء لديه من طريقة تعاطي السلطة معه. وبغض النظر عن ذلك، فقد وضع الخطاب نهاية للتكهنات التي يعود تاريخها إلى يونيو ٢٠١٣ حول إمكانية أن ينافس غول صديقه القديم إردوغان.

ويبدو أن قرار غول ارتبط بموقف المعارضة أكثر منه بسياسات السلطة، ذلك أنها لم تجمع على ترشيحه، ونظرت إليه بحسبانه أحد الوجوه الأخرى لحزب العدالة، سيما أن غول لم يتبن خطابا مضادا لحزب العدالة، بل حرص على تأكيد قوة علاقته بالحزب. وقد نظرت المعارضة إليه بحسبانه لا يمكن تصنيفه كمعارض لنظام إردوغان، فهو لم ينتقده صراحة أو يعارضه بشكل واضح، كما لم يعارض سياسات حزب العدالة والتنمية.

وبالنسبة إلى معسكر مؤيدي غول، فلا تزال الذكريات غير الإيجابية لم تنته بعد للمرشح الرئاسي المشترك، أكمل الدين إحسان أوغلو، الذي خاض الانتخابات الرئاسية السابقة في مواجهة إردوغان. وقد فشل في أن يمثل حزب الشعب الجمهوري، بعد أن شكّل الأخير تحالفاً مع حزب الحركة القومية، وطلب من قاعدته دعم إحسان أوغلو، وقد ارتكز اختياره في حينه إلى كونه يعد إسلاميا يتمتع بسمعة دولية. ومع ذلك لم يحصد سوى ٣٨ في المائة من الأصوات. وربما يعكس ذلك أنه في السياسة التركية، لا يمكن للمرشحين الذين يمثلون أكثر من حزب أن يضمّنوا التصويت الجماعي من قبل مؤيدي هذه الأحزاب. وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي تفسر مواقف معارضي ترشح غول ممثلا لكافة أحزاب المعارضة.

لا ينفصل ذلك عن أن النخب التركية المثقفة من اليسار واليمين لم تلتف حول غول، كونه لا يمكن أن ينافس إردوغان بحسبانه زعيما بارزا قادرا على حشد الجماهير التركية. وعلى الرغم من أن حزب السعادة الإسلامي كان القوة الدافعة وراء محاولة ترشح غول، فإن الهدف من ذلك تمثل في محاولة استقطاب أصوات الناخبين الإسلاميين، والمحافظين الكرد، بيد أن هناك تقديرات أخرى تشير إلى أنه لم يكن ثمة أي مؤشر على دعم غول من قبل قطاعات واسعة من شرائح المجتمع المحافظة. على العكس من ذلك، فإن الكثير من مستشاري حزب العدالة والتنمية قد تعرضوا للتشويش من خلال تحقيقات لا نهاية لها ومزاعم بالانتماء إلى حركة فتح الله غولن، سيما منذ المحاولة الانقلابية.

ولم يسلم غول من الانتقادات حتى بعد إعلان عدم عزمه الترشح، حيث قالت وكالة «الأناضول» عبر مقال مؤخرا استهدف الرئيس السابق: «عاد عبد الله غول إلى الانزواء في منزله، مخلفا وراءه إحباطا لدى قطاع عريض، كان ينظر للعلاقة بينه وبين رجب طيب إردوغان بعين من القدسية والملائكية». وجاء في مقال الوكالة: «ما زالت عبارة (مرشحنا أخي عبد الله غول) بجمالها وجلالها يتردد صداها العذب في الأذان. لم تكن مجرد إعلان عبد الله غول مرشحا للرئاسة عام ٢٠٠٧ وحسب، إنما كانت عنوان إخاء ووفاء لأخوة الدرب ووحدة المصير».

ورأت أن رجب طيب إردوغان كان يدرك تماماً أن ترشيح عبد الله غول لمنصب الرئاسة، سوف يعتبر تحدياً لأطراف كثيرة وقوى متعددة. كان يعلم يقيناً أنه إذاً بإعلان الحرب على «النظام المؤسس أو ما يسمى بالدولة العميقة»، ومعها القوى المناهضة للتغيير. كانت عملية ترشيح غول مخاطرة مجهولة العواقب، وضعت مصير حزب العدالة والتنمية في نفق مجهول. وكان إردوغان يرى أنه من المبكر الصدام مع النظام المؤسس وما يسمى بالدولة العميقة، لكنه أمام إصرار عبد الله غول، على الترشح للرئاسة، حسم قراره لصالح الأخوة والوفاء للعهد، فأطلق عبارته الشهيرة «مرشحنا.. أخي عبد الله غول» لتبدأ بعدها مرحلة طويلة من الصراع والحرب الخفية مع تلك الأطراف والقوى، والتي تصدّى لها إردوغان، وفقاً لما ذكرته «الأناضول»، ولينعم غول براحة وسلاسة الحكم لمدة ٧ سنوات.

وتابعت الوكالة الحكومية تصف الوضع في تركيا عقب التعديلات الدستورية وتحويل نظام الحكم إلى جمهوري، أنه عندما قرر الترشح لرئاسة الجمهورية كأول رئيس جمهورية ينتخبه الشعب مباشرة، اشترط على من يريد أن يخلفه في رئاسة الوزراء، أن يتعهد بالاستمرار في التعديلات الدستورية، وأن لا يتوقف عن ملاحقة الكيان الموازي، لأنه يشكل خطراً وجودياً، وأن لا يتدخل في تشكيلة الأمانة العامة للحزب.

وكان اسم عبدالله غول أحد أهم الأسماء المطروحة لخلافة إردوغان، في رئاسة الوزراء ورئاسة الحزب معاً. لكنه رفض الالتزام بأي تعهد أو شرط أياً كان. بل صرح قائلاً بأنه يشترط القيام بصلاحيات رئيس الوزراء كاملة غير منقوصة. كان ذلك، عملياً، يعني التراجع عن مشروع التغيير الدستوري، الأساس بالنسبة لإردوغان، مما أدى إلى استثناء غول من هذه المهمة ليكلف أحمد داود أوغلو برئاسة الحزب ورئاسة الوزراء.

أبرز مرشحي الانتخابات الرئاسية أمام إردوغان

ثمة مرشحان رئيسيان يخوضان الانتخابات الرئاسية في مواجهة إردوغان، حيث يبرز اسم ميرال أكشنار، المنافسة اليمينية الوحيدة أمام إردوغان في تركيا، وتعود قوتها لكونها تنتمي لتيار اليمين الذي شكل الكثير من الحكومات منذ عام ١٩٥٠ باستثناء فترات لم تدم طويلاً قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة. وقد انفصلت أكشنار عن حزب الحركة القومية العام الماضي، بسبب خلافات حول قرار دولت بهجلي بدعم إردوغان في استفتاء أبريل ٢٠١٧.

هذا فيما أعلن حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية اسم مرشحه لانتخابات الرئاسة التركية، وهو النائب عن ولاية يالوفا، محرم إنجة، لخوض انتخابات الرئاسة، ويمثل إنجة الذي أكمل في الرابع من شهر مايو (أيار) ٢٠١٨ عامه الـ ٥٤. تيار اليمين داخل حزب الشعب الجمهوري، ويكثر من التلطف بالمصطلحات الدينية من قبيل «إن شاء الله، بإذن الله، بتوفيق الله»..

سيزاي تيميلي، القائد المشارك للحزب الديمقراطي الشعبي المؤيد للکرد، يشير بعلامة النصر خلال تجمع حاشد في ٤ مايو ٢٠١٨ في منطقة بشكتاش في إسطنبول ضمن الاستعدادات للانتخابات التشريعية والرئاسية المبكرة.

سيزاي تيميلي، القائد المشارك للحزب الديمقراطي الشعبي المؤيد للکرد، يشير بعلامة النصر خلال تجمع حاشد في ٤ مايو ٢٠١٨ في منطقة بشكتاش في إسطنبول ضمن الاستعدادات للانتخابات التشريعية والرئاسية المبكرة.

وتنتمي والدة إنجة وزوجته إلى ولاية ريزة، وهي الولاية التي ينحدر منها الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، بينما ينحدر هو من عائلة مهاجرة من تسالونيكى باليونان استقرت في ولاية يالوفا التركية. ويتميز بالمقارنة بميرال أكشنار بقدرته على حشد الأصوات الكردية، حيث يتبنى رؤى إصلاحية حيال التعامل مع القضية الكردية في تركيا.

وفي هذا الإطار فإن الكاتب والمحلل السياسي التركي، ذو الفقار دوغان، ذهب في أول انطباع له حيال ترشيح حزب الشعب الجمهوري، لمحرم إنجه، بالقول بأن من شأن قرار ترشيحه إضفاء نوع من الطاقة، والحيوية، بل والثقة في حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعم المعارضة في البلاد. وأوضح دوغان كذلك أن الاستطلاع الذي أجرته عبر الهاتف شركة «غزيجي» لسبر الأغوار، بعد ترشيح محرم إنجه، تشير إلى هذه الحيوية التي دبت في صفوف المنتمين لحزب الشعب الجمهوري.

وأشار دوغان إلى أن ما يقرب من ٥٠ في المائة، ستكون النسبة التي سيحصل عليها المرشحون المحتملون للرئاسة، وهم ميرال أكشنار، ومحرم إنجه، وصلاح الدين دميرتاش، وتمل كرم أولا أوغلو، زعيم حزب السعادة. وقد أكد الكاتب التركي على أن كافة الاحتمالات تشير بقوة إلى أن الانتخابات الرئاسية المقبلة لن تحسم من الجولة الأولى، وأنه ستكون هناك جولة ثانية.

وفي هذا السياق قام محرم إنجه، بخلع شعار حزب الشعب الجمهوري عن بدلته الرسمية، في حركة رمزية تشير إلى أنه سيسعى لأن يكون رئيساً محايداً للبلاد، بعيداً عن أي انتماءات حزبية. كما يحرص على تأدية صلاة الجمعة مع المواطنين في مسجد «حاجي بايرام» بالعاصمة أنقرة، وكشف عن بيانه الانتخابي، أمام مقر أول برلمان للبلاد (دخل الخدمة بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢٤).

الانتخابات البرلمانية... إلى أين تتجه التحالفات الانتخابية؟

التباين بين أحزاب المعارضة على مستوى الانتخابات الرئاسية لم ينسحب نسبياً على المواقف من الانتخابات البرلمانية، حيث دفع التحول القانوني الذي أجراه حزب العدالة - ويسمح بمقتضاه للأحزاب السياسية بتشكيل ائتلافات حزبية من أجل خوض الانتخابات - أحزاب المعارضة إلى تشكيل ائتلاف انتخابي، يداوي مظاهر الضعف التي أضعفها فشل جهود اختيار مرشح رئاسي قادر على خوض الانتخابات في مواجهة الرئيس إردوغان.

محاولات تشكيل ائتلاف انتخابي للمعارضة ارتبطت، على جانب آخر، بإقدام حزب العدالة والتنمية على تشكيل ائتلاف انتخابي مع حزب الحركة القومية تحت اسم «ائتلاف الشعب». وقد حققت المعارضة اختراقاً نسبياً لحالة التشظي السياسي التي تعانيها، عبر تشكيل ائتلاف انتخابي أطلق عليه «تحالف الأمة» وذلك في إطار برنامج انتخابي يستهدف العودة إلى نظام برلماني، والسماح للأحزاب التي تحوز أقل من ١٠ في المائة من أصوات الناخبين على تجاوز «العتبة البرلمانية»، ويستهدف هذا التحالف أيضاً الحيلولة دون إعادة امتلاك حزب العدالة الأغلبية التشريعية في البرلمان التركي.

ولم يشمل «تحالف الأمة» حزب الشعوب الديمقراطية المؤيد للکرد، وذلك جراء عدااء حزب الخير القومي لحزب الشعوب الكردي، مما يبرز مدى تأزم علاقات أحزاب المعارضة وفق الاختلافات الأيديولوجية والتباينات العرقية. وقد ترتب على ذلك أن أقدمت الأحزاب الكردية على تشكيل تحالف في ولاية ديار بكر (جنوب شرق)، في خطوة تحمل في طياتها خطر رسم ملامح مشهد استقطاب طائفي عرقي.

وتعتبر بعض التقديرات الكردية أن عدم تحالف الكرد مع أي من أحزاب المعارضة أو السلطة يجعل منهم «بيضة القبان». وفي هذا السياق قال النائب عن مدينة مرسين، دنجر مير محمد فرات، إن أصوات الكرد المحافظين ستنتجه إلى حزب الشعوب الديمقراطية، وأضاف أن الحسابات التي أجراها الحزب كشفت أن ٢٠ في المائة من الأصوات التي كان يحصل عليها «العدالة» مصدرها الكرد المحافظون... غير أن سياسات إردوغان حيال كرد تركيا والعراق وسوريا أسفرت عن ابتعاد الكرد بجناحيهم العلماني والمحافظ عن حزب العدالة والتنمية.

وقال كريستوس تيتيس، الأستاذ بجامعة أنقرة، إن التحالفات الانتخابية أصبحت الآن ضرورة في ظل نظام سياسي جديد، حيث يتم انتخاب الرئيس بأغلبية بسيطة، ويعكس هذا التحول السياسي أن النظام متعدد الأحزاب سيتحول إلى نظام ثنائي الحزبية، كما هو الحال في الولايات المتحدة. هذا فيما أشار ضياء ميرال، الباحث في شؤون الدفاع والأمن، إلى أنه حتى لو بدت احتمالات هزيمة الرئيس إردوغان بعيدة المنال، ولم تفز المعارضة بأغلبية المقاعد في البرلمان، فإن جهودها لتشكيل جبهة موحدة يمكن أن تبشر بتغيير في المعادلة السياسية.

يرتبط ذلك بأن المعارضة التركية تُظهر تدريجياً مؤشرات على أنها تدخل مرحلة أكثر نضجاً، وفق ما أوضحته التحالفات الانتخابية الجديدة. وحسب بعض التقديرات الغربية فإن إردوغان يواجه عملية قد تغدو شاقة، ذلك أنه لن يكون بمقدوره، حال نجاحه في الانتخابات المقبلة، أن يلقي مرة أخرى بمسؤولية مشكلات تركيا على عاتق غيره، فقد تحولت تركيا بالفعل من النظام البرلماني إلى الرئاسي، الذي يحظى فيه الرئيس بكل الصلاحيات.

خطة تقديم الانتخابات تنقلب ضد أردوغان

*ذو الفقار دوغان

لم يعد هناك ما يقال

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٥/١٤

البيان الذي ظل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يحاول الحفاظ عليه لأيام ضمن مواضيع الساعة لم يثر حتى أنصار حزب العدالة والتنمية أنفسهم. وكان بيان الانتخابات الخاص بحزب العدالة والتنمية في ٢٠٠٣ يحتوي على ٣ ميمات (مكافحة الفساد - مكافحة الممنوعات - مكافحة الفقر) لكن، تبدو طبيعته الحديثة التي جاءت بعد ١٦ سنة، والتي تم الترويج لها باسم "البيان"، وكأنها اعتراف بالإفلاس" بأنه "لم يعد هناك ما يقال".

إلى جانب الوعود التي لطالما ردها أردوغان منذ ١٦ سنة مثل تحقيق الديمقراطية وضمان الحرية واستقلال القضاء والفصل بين السلطات والقضاء على البيروقراطية والوصاية وتولي الحكومات السلطة عبر الانتخابات، والعدالة في توزيع الدخل ومكافحة البطالة وتخفيض الضرائب على ذوي الدخل المنخفض، والحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي مما ورد في ذلك "البيان"، كانت هناك أيضا وعود بمنح كل متقاعد ١٠٠٠ ليرة منحة في الأعياد، والتأكيد باستمرار على العدالة، وكل ذلك يُشكل قائمة "وعود قُطعت ولم تُنفذ".

هذا البيان ليس إلا مجموعة من العبارات المكررة، والتي تبدأ بـ "عهد عليّ أن"، استمع إليه الحاضرون في القاعة "في صمت ودون تفاعل معه" فثار أردوغان وسخط على ذلك، وغضب على أنصار حزب العدالة والتنمية والوزراء الموجودين في القاعة، وسألهم "هل تعبتُم؟" ثم قال "هيا انهضوا ودعونا نرى!" محاولا بذلك إثارة القاعة وتنشيطها. وخالصة القول إن هذا البيان كان برهانا على تعب وإنهاك أردوغان، ونفاد ما يقوله، وعدم وجود شيء جديد يتحدث عنه باستثناء الحماسة الوطنية والمحلية.

ومع ذلك فإنه بمجرد إعلان المتحدثين الرسميين باسم حزب العدالة والتنمية مرشحهم، بما في ذلك أردوغان، حتى أطلقت حملة هجوم لفظية شاملة، هذه الحملة أظهرت أن محرم إينجي، مرشح حزب الشعب الجمهوري، أحدث قلقا واضطرابا واضحين في حزب العدالة والتنمية وجبهة الاتفاق الرئاسي.

حزب العدالة والتنمية يتهم ألمانيا بالتحيز في الانتخابات

واتهم حزب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحكومة الألمانية بتفضيل أحزاب المعارضة في الانتخابات التركية المقبلة. وقال النائب عن حزب العدالة والتنمية مصطفى ينير أوغلو في إسطنبول، إن قرار برلين بحظر ظهور "المسؤولين الحكوميين" في فعاليات الحملة قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ٢٤ يونيو "من الواضح أنه لا ينطبق إلا على حزب العدالة والتنمية". وتابع ينير أوغلو "إن ألمانيا تتخذ جانبا في الحملة الانتخابية لدولة أجنبية". وقال إنه في الوقت الذي تم فيه حظر فعاليات الانتخابات لحزب العدالة والتنمية في ألمانيا، فقد تم التسامح مع أحزاب المعارضة. وفي يونيو، جعلت الحكومة الألمانية ظهور "مسؤولين حكوميين" من دول خارج الاتحاد الأوروبي أمرا يخضع لموافقة رسمية.

وبشكل حاسم، لن يتم منح الموافقة إذا كان ظهور الشخص في غضون ثلاثة أشهر من الانتخابات أو التصويت العام. ووفقا لقائمة جمعها حزب العدالة والتنمية، كان هناك ما مجموعه تسع فعاليات في إطار الحملة الانتخابية أجريت في الشهر الماضي وستجرى في الشهر الحالي من قبل أحزاب المعارضة التركية في ألمانيا. وقال الوزير الألماني للشؤون الأوروبية مايكل روث في الآونة الأخيرة إن تسمية "مسؤول عام" لا تنطبق فقط على أعضاء الحكومة، ولكن أيضا على السياسيين المعارضين. ويذكر أن ألمانيا يعيش بها حوالي ١,٤ مليون تركي يحق لهم

التصويت في انتخابات يونيو. ورفضت ألمانيا العام الماضي طلبا من أردوغان لتنظيم اجتماع حاشد على هامش قمة مجموعة العشرين في هامبورغ قبل إجراء استفتاء حول التغييرات الدستورية في تركيا.

عودة قوية لقلبيدار أوغلو

كان قادة وأركان حزب العدالة والتنمية يفسرون لصالح أنفسهم النشاط الفكري الذي مارسه حزب الشعب الجمهوري بشأن المرشح الرئاسي حتى اللحظة الأخيرة.

وبينما كانت هناك حسابات تتوقع أن حوالي ١٠-٨ بالمئة من ناخبي حزب الشعب الجمهوري الذين أقصاهم عن صناديق الانتخاب موقف قليجدار أوغلو في ٢٠١٤، في واقعة أكمل الدين إحسان أوغلو عند ترشيحه لرئاسة الجمهورية وقتها، حيث قال "سوف تركضون وتصوتون" سوف تتبنى موقفا مماثلا، وأن الأمر سيسهل بالنسبة لأردوغان.

ومع ذلك فإن قليجدار أوغلو بدا وكأنه بدأ فترة "الحرفية" في السياسة على نحو متزايد، وذلك بفضل الحملات الاستراتيجية التي حققها في الفترة الأخيرة، فبإعلانه منذ اليوم الأول أنه لن يترشح لرئاسة الجمهورية أفضل حملات أردوغان في خطته لوضعه في موقف حرج.

مهد قليجدار أوغلو الطريق أمام ميرال أكشنر التي أعلنت يوم تأسيسها الحزب الصالح أنها ستترشح لرئاسة الجمهورية، وستهزم أردوغان، ولكنه تكتم حتى اللحظة الأخيرة على ترشيح حزب الشعب الجمهوري مرشحا رئاسيا.

وثمة قناعة سائدة لدى حزب العدالة والتنمية والأحزاب الأخرى، والمحللين السياسيين، ومن يجرون استطلاعات الرأي، بل ولدى قاعدة حزب الشعب الجمهوري بأنه إن تعذر انتخاب أردوغان من الجولة الأولى فلا شك أن ميرال أكشنر ستكون منافسه في الجولة الثانية.

وبينما كانت جبهة حزب الحرية والعدالة- الحركة القومية تستعد لإقصاء الحزب الصالح بواسطة اللجنة العليا للانتخابات لتتخلص بذلك من العقبة الأخيرة التي تقف أمامها، نقل حزب الشعب الجمهوري ١٥ من نوابه دفعة واحدة إلى الحزب الصالح، فمكّنه من تشكيل كتلته البرلمانية ومن ثم المشاركة في الانتخابات. وبذلك أسقط التحالف الرئاسي واللجنة العليا للانتخابات في مأزق.

وبينما يحاول التحالف الرئاسي تجاوز هذه الصدمة شكّل حزب الشعب الجمهوري البنية التحتية لإقامة تحالف وطني دون أن يعلن ذلك. والواقع أن ما كان ينوي قليجدار أوغلو تكوينه هو تحالف يشمل حزب الشعوب الديمقراطي وحزب تركيا المستقلة وحزب الوطن.

كما يشار إلى أن قليجدار أوغلو لم يعترض على إعلان حزب السعادة عبدالله غول مرشحا مشتركا. ولما كانت ميرال أكشنر أعلنت منذ البداية ترشحها كان يعلم أن هذه المرحلة لن تؤدي إلى أي نتيجة، وانتظر أن تنتهي تلك المرحلة بشكل طبيعي، وتوخي أن يكون هو "من يفسد الأمر".

والحقيقة أنه بينما كان الاتفاق الوطني يتجسد من أجل الانتخابات البرلمانية، فإن الإجماع الذي تكوّن بشأن دخول كل حزب سباق الانتخابات الرئاسية بمرشح خاص به لم يؤثر سلبيا على ذلك الاتفاق، كما أنه أراح قليجدار أوغلو.

إن ترشيح محرم إينجي كان في ذهن قليجدار أوغلو" ففي التصويت الذي تم إجراؤه في اجتماع رؤساء المقاطعات من حزب الشعب الجمهوري والذي عقد في قيسري، تأكد ذلك أكثر بخروج محرم إينجي في المقدمة. ومن أهم العناصر التي ستجعل الانتخابات تستمر إلى الجولة الثانية انعكاس ما نسبته ٢٥ بالمئة من أصوات حزب الشعب الجمهوري على صندوق الاقتراع "دون خسارة".

وكان قليجدار أوغلو يرى أن حزبه هو أكثر الأحزاب التي ينافسها في الأصوات الحزب الصالح بعد حزب الحركة القومية. لذلك لم يكن هناك اسم سوى محرم إينجي يمكنه أن يحمس ناخبي حزب الشعب الجمهوري، فيجعلهم يذهبون إلى صناديق الاقتراع ركضا وطواعية لينصروا حزبه، ولا يذهبون إلى الانتخابات "بشكل إجباري، أو مهولين".

في الاجتماع الذي أعلن فيه ترشيح محرم إينجي كان من الممكن رؤية آثار حماس وانبعاث في حزب الشعب الجمهوري للمرة الأولى بعد مرور مدة طويلة. وهذا ما تُظهره ردود الفعل الصادرة عن حزب العدالة والتنمية ضد ترشح إينجي.

أما تصريحات أردوغان فإنها تثير القلق. فبينما يزعم أردوغان نفسه أن إينجي لا يمتلك تجربة ولا نجاحا سياسيا، يبدو أنه نسي أنه شخصيا كان رئيسا للوزراء في الـ ٤٨ من عمره. وهناك ١٠ سنوات فارق عمري بين أردوغان وإينجي البالغ من العمر ٥٤ عاما حاليا.

إن المشهد الحالي يبدو وكأنه يشير إلى أن أردوغان أضاع حالة أخرى من الندم على ندمه وتأسف قائلا "ليتنا قلنا من يحصل على أكبر عدد من الأصوات يصبح رئيسا بدلا من قولنا من يحصل على ١ زائد ٥٠ بالمئة".

ويجري الحديث في كواليس حزب العدالة والتنمية وفي المحيط القريب من أردوغان عن "الندم الذي يشعر به أردوغان لأنه لم يعلن ترشحه بجمع التوقيعات". فبينما كان بوسع أردوغان أن يعلن ترشحه بجمع ١٠-٨ ملايين توقيع، فيحصل على التفوق النفسي منذ اللحظة الأولى" يذكر أنه نادم لأنه لم يفعل ذلك.

فحصول ميرال أكشنر على أكثر من ١٠٠ ألف توقيع منذ اليوم الأول، ووصولها إلى ٢٠٠ ألف في اليوم الثاني، وكذلك تجاوز قرا موللا أوغلو ١٠٠ ألف صوت بينما لا تزال تكتب هذه السطور يمثل تفوقا نفسيا وراحة داخلية مهمة بالنسبة للمعارضة.

هناك مظهر آخر يجري الحديث عنه في الكواليس السياسية يدل على ندم أردوغان" ألا وهو عقد التحالف الذي تم إقراره بتعديلات في قانون الانتخابات أجريت بالتعاون مع حزب الحركة القومية.

يبدو أن هذه الصيغة جاءت من أجل إنقاذ حزب الحركة القومية من مشكلة العتبة الانتخابية، وذلك كمقابل للدعم الذي قدمه للتعديلات الدستورية، وقد تم إقرارها بتلقيين حزب الحركة القومية فيصبح وسيلة لتحقيق التفوق بسبب البنية المهلهلة للمعارضة. ولا سيما أن أحد الأهداف المرسومة كانت تتمثل في إضعاف حزب الشعب الجمهوري عبر إجباره على التحالف مع حزب الشعوب الديمقراطي وذلك من خلال اتهامه بالتورط "مع منظمات إرهابية".

غير أنه بينما ينفتح باب البرلمان -بفضل التحالف الوطني- أمام حزب السعادة الذي حصل حزب العدالة والتنمية على ٥-٧ بالمئة صوت أمانة حسبا تظهر استطلاعات الرأي وكذلك الطريق لاسترداد أصواته، فقد يزيد هذا من عدد الأصوات التي ستذهب من حزب الاتحاد الكبير وحزب الحركة القومية إلى الحزب الصالح.

وعلاوة على ذلك فإن خسارة الأصوات التي سيتعرض لها أردوغان، الذي يخوض هذه الانتخابات "كمرشح توافقي للقوميين الأتراك" يبدو أنها ستكون أكبر من الفوائد بسبب ذلك النموذج الذي يرفض الناخبين الكرد ويقصدهم.

والحقيقة أن التصريحات التي أدلى بها بعض الكتاب ومتخصصو استطلاعات الرأي الموالين للعدالة والتنمية، وكذلك التحليلات والتفسيرات الصادرة عن منظمة حزب الحركة القومية، وأيضا التصريحات التي أدلى بها أردوغان نفسه تكشف عن تزايد مخاوفه في هذا الاتجاه.

وبينما يجري الحديث بين ناخبي حزب العدالة والتنمية عن الرأي الداعي إلى "التصويت لصالح أردوغان في الانتخابات الرئاسية وعدم التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية" فإن قاعدة حزب الحركة القومية تزايدت فيها تحليلات وتفسيرات تدعو إلى التصويت لصالح حزب الحركة القومية في الانتخابات النيابية، ولصالح ميرال أكشنر وليس أردوغان في الانتخابات الرئاسية. وهو ما جعل رد فعل أردوغان حادا وقويا.

إن عدم توقيع ٦ نواب من المجموعة البرلمانية لحزب الحركة القومية الذي يمتلك ٣٩ نائبا لصالح الترشح المشترك لأردوغان أصبح أكثر الأدلة بروزا ووضوحا على وجود انزعاج ورفض وعدم رغبة في قاعدة حزب الحركة القومية في دعم ترشح أردوغان للرئاسة، وزاد من حجم المخاوف المتعلقة بالأصوات التي ستأتي من حزب الحركة القومية لصالح التحالف الرئاسي.

أدى أردوغان، رئيس الجمهورية والرئيس العام لحزب العدالة والتنمية في الوقت نفسه، بتصريح في قاعة مؤتمرات المرأة التابعة لحزبه في محافظة قيسري عبر فيها عن قلقه قائلا "البعض يذكي نار هذه الفتنة، يقولون سنصوت في الانتخابات الرئاسية لصالح رئيس الجمهورية، لكننا لن نعطي أصواتنا لحزب العدالة والتنمية في البرلمانية، هل يعقل شيء كهذا؟ سويا سوف ندفن عصاة المنافقين هذه يوم ٢٤ يونيو بإذن الله".

ردا على كلام أردوغان فإن هناك بعض الأسماء المقربة منه منذ سنوات عديدة مثل أطيغان بايار تقول "لسنا منافقين"، وقد نشرت رسائل من قبيل "وداعا حزب العدالة والتنمية، وداعا أردوغان". وكتب بيار في رسالته الأخيرة أن هناك قطاعا واسعا من أنصار حزب العدالة والتنمية وصفهم بأنهم "لا ينتمون إلى حزب العدالة والتنمية"، ودافع عن أن "الكرد ومن لا ينتمون إلى العدالة والتنمية سوف يحددون مصير الانتخابات".

خطورة وأهمية

توقع خسارة البرلمان المتصاعد في جبهة حزب العدالة والتنمية- الحركة القومية والمخاوف من تعرض رئاسة الجمهورية لمخاطر في الجولة الثانية من شأنه أن يمهد الطريق للبدء في تحليل الخطابات التي ترى "أنه ربما يستحيل إجراء انتخابات ٢٤ يونيو".

وكان إقرار المحكمة الدستورية العليا بـ"خطورة وأهمية" طلب حزب الشعب الجمهوري إلغاء التعديلات المتعلقة بقانون الانتخابات أحد الأسباب التي تشير إلى احتمالية تأجيل الانتخابات أو إلغائها.

وفي حال قيام أردوغان وتحالفه بتفحص الرأي العام خلال مرحلة الدعاية الانتخابية وتنبهه إلى احتمالات خسارته فيها فربما يكون من الاقتراحات المطروحة أن يعجل باللقاء مباشرة مع المحكمة الدستورية العليا، وإيعازه باستحالة إجراء الانتخابات في ٢٤ يونيو مقررا إلغائها.

وثمة أمر آخر محتمل يدور الحديث عنه في الكواليس السياسية يبدو أكثر خطورة" ألا وهو ما تردد من مزاعم حول محاولة اغتيال ضد ميرال أكشنر، وشعار "قد يحدث أي شيء في أي لحظة" المكتوب على الجدار المقابل، وإلى جانب ذلك ثمة ما يتردد من مزاعم باحتمالية حدوث بعض التطورات المشابهة بما حدث في أعقاب انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥ التي خسرها حزب العدالة والتنمية، ولما كان في فترة انتخابات ١ من نوفمبر.

كذلك ثمة مخاوف من أن تنفذ هجمات انتحارية وتصعيدات إرهابية واغتيالات سياسية وهجمات على الأحزاب واللقاءات الجماهيرية والمرشحين وإعادة حالة مناخ الرعب والفوضى واندلاع أعمال شغب في الشوارع، ومن ثم إمكانية إلغاء الانتخابات لأسباب أمنية.

كذلك تتردد مزاعم بأنه ربما يتم على نطاق أوسع تأجيج وتصعيد هجمات مشابهة لتلك التي جرت في ميدان الهلال الأحمر في قلب العاصمة أنقرة على ركن حزب السعادة الخاص بالتوقيع.

تركيّا تطرد السفير الإسرائيلي وتدعو الدول الإسلامية الى "اعادة النظر"

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/١٥

قررت السلطات التركية، الثلاثاء، طرد السفير الإسرائيلي واعتباره شخصاً غير مرغوب فيه، حسبما ذكرت قناة سكاي نيوز عربية، في خبر عاجل لها. واستدعت وزارة الخارجية التركية، السفير الإسرائيلي في العاصمة أنقرة قبيل إتخاذ قرار الطرد، احتجاجاً على اعمال العنف الدامية في غزة، والتي حصدت ٦١ قتيلاً وأكثر من ٢٠٠٠ جريح.

ودعا رئيس الوزراء التركي بن علي يلديريم الثلاثاء، الدول الإسلامية التي تربطها علاقات بإسرائيل الى "اعادة النظر فيها"، غداة مقتل نحو ستين فلسطينياً برصاص القوات الإسرائيلية في قطاع غزة. كذلك، دعا يلديريم الى "قمة طارئة" لمنظمة التعاون الإسلامي التي تضم ٥٧ عضواً الجمعة في تركيا، من دون ان يتضح حتى الان ما اذا كانت ستعقد على مستوى رؤساء الدول.

وقال رئيس الوزراء خلال اجتماع في انقرة للكتلة البرلمانية للحزب الحاكم "على الدول الإسلامية ان تعيد النظر في علاقاتها مع إسرائيل. على العالم الإسلامي ان يتحرك في شكل مشترك ويتكلم بصوت واحد في مواجهة هذه المجزرة". وتعليقاً على ما حصل في غزة، اتهم اردوغان الاثنين إسرائيل بممارسة "ارهاب الدولة" و"الابادة"، واستدعت انقرة سفيرها في إسرائيل والولايات المتحدة للتشاور. وينظم تجمع الجمعة في الساعة ١٢,٠٠ ت غ في اسطنبول بدعوة من اردوغان تضامناً مع الفلسطينيين وتحت شعار "اوقفوا القمع".

نتنياهو يرد على أردوغان: ملم جداً بالإرهاب وأنصحه ألا يعطينا دروساً في الأخلاق

(CNN): ٢٠١٨/٥/١٥

رد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الثلاثاء، على انتقادات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإسرائيل، إثر مقتل عشرات الفلسطينيين وإصابة المئات خلال مواجهات مع الجيش الإسرائيلي على حدود قطاع غزة، بالتزامن مع احتفال إسرائيل بافتتاح السفارة الأمريكية بالقدس. وقال نتنياهو إن "أردوغان من أكبر الداعمين لحركة حماس، ولذلك لا شك في أنه ملم جداً بالإرهاب وبارتكاب المجازر. أنصحه بألا يعطينا دروساً في الأخلاق". وكان نتنياهو دافع، الاثنين، عن استخدام الجيش الإسرائيلي للقوة على حدود غزة وإسرائيل، مؤكداً أن "كل دولة لها حق الدفاع عن حدودها".

واتهم أردوغان إسرائيل بأنها تمارس "إرهاب الدولة"، وقال إنها "دولة إرهابية وما تفعله يمثل إبادة جماعية". وأضاف أن ما حدث في غزة مأساة إنسانية وألن مرتكب الإبادة من أي طرف كان سواء إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لما نقلته وكالة أنباء "الأناضول" التركية الرسمية.

الدكتور محمد نور الدين: الانتخابات التركية ستكون صعبة وقاسية

وكالة أنباء هاوار: ٢٠١٨/٥/١٥

قال الأكاديمي والباحث في الشؤون التركية ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت الدكتور محمد نور الدين، إن الانتخابات التركية لن تكون نزيهة وسليمة في ظل استمرار حالة الطوارئ وفي ظل تقييد الحريات السياسية والصحفية، واعتقد أنها ستكون صعبة وقاسية، وتوقع أن تتعاضد مغامرات أردوغان الخارجية في حال فوزه بها. تحدث الكاتب الأكاديمي والباحث في الشؤون التركية ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت الدكتور محمد نور الدين، عن هجمات جيش الاحتلال التركي على مناطق إقليم كردستان وأهداف تركيا في المنطقة واتخاذ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قراراً بإجراء انتخابات مبكرة، في حوار مع وكالة أنباء هاوار، فيما يأتي نصه:

* تركيا شنت مؤخراً هجمات على عفرين السورية، والآن تشن هجمات على إقليم كردستان العراق بحجة حزب العمال الكردستاني. ما هي أهداف تركيا من التدخل في سوريا والعراق؟

أعتقد أن أهداف تركيا من التدخل في سوريا والعراق واضحة منذ زمن بعيد، أولاً مسألة الحدود مع سوريا وحتى بعض الحدود في شمال العراق حيث تواجد القوات الكردية من جهة، وسعيه إحلال قوات بديلة عنها متمثلة بكل المرتزقة والتنظيمات المسلحة كأمثال الجيش السوري الحر وجبهة النصرة وحتى جيش الإسلام الذي يتم نقله الآن إلى جرابلس من جهة أخرى.

والهدف الثاني الأساسي هو إيجاد موطن قدم ميدانية قوية لكي يكون لتركيا مقعد قوي في المفاوضات حول الحل النهائي في سوريا في حال الوصول إلى تلك المرحلة، وبالتالي استخدام هذه المناطق المحتلة من قبل تركيا كورقة ابتزاز وضغط لتحقيق مصالح تركية أمنية وسياسية واقتصادية في الداخل السوري في حال وصلت الأمور هناك إلى مرحلة الحل النهائي.

* اتفق كل من رجب طيب أردوغان ودولت باهجلي، على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في الـ ٢٤ من حزيران المقبل، أي قبل ١٦ شهراً من موعدها. ما هي الأسباب التي دفعت أردوغان إلى إجراء انتخابات مبكرة؟

إن رجب طيب أردوغان لم يبكر فقط بإجراء الانتخابات، بل في إقامة تحالف مع حزب الحركة القومية والذي تحقق في الخريف الماضي، أي قبل سنتين من الانتخابات المقررة في خريف ٢٠١٩، وبالتالي منذ ذلك الحين كان التساؤل عن سبب التبكير في إقامة ذلك التحالف.

اليوم اعتقد أن تفسير ذلك تبين وهو دفع تركيا إلى انتخابات نيابية مبكرة يكون فيها أردوغان وبهجلي جاهزين لخوض هذه الانتخابات في لحظة انقسام المعارضة، والسبب الآخر لإجراء انتخابات مبكرة هو الاستفادة من الإنجازات التي حققها أردوغان كما في إدلب وعفرين وما قبلها في درع الفرات)، لكي يستغل ذلك لإظهار وطنيته وعلى أنه بطل قومي للأتراك مما يزيد من نسبة الاقتراع له.

والسبب الثالث هو أن الأزمة الاقتصادية التركية التي تبدو جلية، تمضي إلى المزيد من الانهيار في ضوء الأرقام الاقتصادية التي ظهرت، وبالتالي الانتظار سنة ونصف على الأقل لإجراء الانتخابات يجعل الوضع الاقتصادي في حالة ترقب وقلق، وبالتالي يحاول أردوغان أن يستبق المزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية بإجراء انتخابات نيابية مبكرة وبل ومبكرة جداً.

*هل من الممكن أن تكون الانتخابات نزيهة في ظل تمديد حزب العدالة والتنمية لحالة الطوارئ في البلاد للمرة السابعة على التوالي ولماذا؟

بالطبع الانتخابات لن تكون نزيهة وسليمة في ظل استمرار حالة الطوارئ في البلاد والتي تم تحييد دور البرلمان فيها وبالتالي دور المعارضة، حيث تتم ملاحقة كل مشتبه به في معارضته لسياسة رجب طيب أردوغان وليس فقط ممن ينتمون إلى جماعة فتح الله غولن، وكذلك الانتخابات تجري في ظل تقييد كبير للحريات السياسية والزج بالعديد من المعارضين السياسيين وخصوصاً في حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، في السجن، واعتقال عدد كبير رؤساء البلديات التابعة للکرد.

إلى جانب ذلك هناك ضغوط وقمع لحرية الصحافة من خلال شراء المزيد من الصحف التي ليست مع أردوغان وتضر سياسته، وآخرها شراء المجموعة الصحفية "حرييت" التابعة لرجل الأعمال دوغان، وكل هذا أعتقد بأنه لا يساهم في إجراء انتخابات سليمة وديمقراطية.

*هل هناك فرصة للمعارضة في تركيا في تحقيق أغلبية في هذه الانتخابات، خصوصاً أن أردوغان فاز في الاستفتاء على تحويل النظام إلى الجمهوري، بفارق قليل؟

أعتقد أن الأمور غير واضحة تماماً، خاصة في ظل الوضع غير المريح الذي يوجد فيه حزب الشعوب الديمقراطي، حيث يقود الانتخابات تحت ضغط كبير منذ أكثر من سنة ونصف، أيضاً في ظل انقسام المعارضة على نفسها ما لم تتفق على مرشح مشترك واحد لرئاسة الجمهورية، وبالتالي أعتقد أنه فيما يخص رئاسة الجمهورية قد يكون هناك ضغوط على رجب طيب أردوغان من خلال الاتفاق على مرشح مشترك للمعارضة.

لكن في الانتخابات النيابية من الواضح، أن حزب العدالة والتنمية هو في المقدمة وبفارق كبير عن الآخرين، وبالتعاون مع حزب الحركة القومية أعتقد أنه سيستمر في السلطة، ولكن بشكل عام، الانتخابات ستكون صعبة وقاسية وإن كانت الكفة تميل لمصلحة رجب طيب أردوغان.

*في حال فوز أردوغان وحزبه بالانتخابات، إلى أين ستتجه البلاد في ظل سياسات التدخل بشؤون دول الجوار؟

أعتقد أنه في حال فوز أردوغان بالانتخابات فإن سياسة تركيا تجاه دول الجوار ستستمر كما هي عليه الآن بل وأكثر، على اعتبار بأنه سيذهب هذه المرة إلى طاولة المفاوضات وحتى إلى الوضع الميداني من منطلق قوي وهو أنه الرئيس القوي لا المنازع له في تركيا بموجب التعديلات الدستورية التي جرت في ١٦ نيسان ٢٠١٧ والتي تجعل اتخاذ القرار في تركيا بغير حاجة إلى البرلمان أو الحكومة وبالتالي ننتقل إلى نظام رئاسي تكون فيه سلطة اتخاذ القرار والتحكم بكل مفاصل السلطة بيد شخص واحد وهو رجب طيب أردوغان وبالتالي لا يشعر بالحاجة إلى تفهم على الأقل أو كسب أو تأييد المعارضة له لا خارج حزب العدالة والتنمية ولا حتى داخل الحزب نفسه، وبالتالي نحن نتوقع أن تتعاضد مغامرات أردوغان الخارجية واتخاذ القرارات في ضوء الانفعال والحماسة القومية على اعتبار أنه كما قلت لن يكون هناك أي عائق أمامه لاتخاذ القرار الذي يريده من دون حاجة إلى تأييد أو تفاهم أي طرف آخر.

التحالفات الانتخابية تعيد تشكيل المشهد السياسي التركي

*سعيد الحاج

تركيا بوست: ٢٠١٨/٥/١٥

عرفت تركيا في تاريخها الكثير من الحكومات الائتلافية بين الأحزاب السياسية أو التحالفات الانتخابية غير المعلنة، لكن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستكون المرة الأولى التي تخوضها الأحزاب السياسية وفق مبدأ التحالفات المتاح وفق الدستور والقانون.

العتبة الانتخابية

باستثناء انتخابات ١٩٦٥ وانتخابات ١٩٦٦ الجزئية، تطبق تركيا منذ عام ١٩٦١ وحتى يومنا هذا طريقة "هوندت" في الانتخابات البرلمانية، وهي طريقة التمثيل النسبي التي عرفها المحامي والرياضي البلجيكي فيكتور هوندت عام ١٨٧٨. وتعتمد الطريقة على قسمة عدد المصوتين في الدائرة الانتخابية على الأرقام بشكل تصاعدي ابتداءً من ١ وحتى الوصول لعدد النواب المحدد لتلك الدائرة، ثم توزيع المقاعد على الأحزاب حسب نسبة التصويت لها.

بيد أن هذا النظام طرأ عليه تغيير مهم عام ١٩٨٣، قبيل الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الانقلاب العسكري في ١٩٨٠. فقد رأت المجموعة العسكرية التي نفذت الانقلاب بقيادة كنعان أفرين أن النظام الانتخابي أدى لتعثر الحكومات بسبب فشل الأحزاب الكبيرة على الفوز بالأغلبية البرلمانية. ولذلك، فقد أجرى مجلس الأمن القومي (المكوّن من أفرين وقيادات القوات المسلحة) تعديلين مهمين على النظام الانتخابي، من خلال المجلس الاستشاري الذي كان هو من يعيّن أعضائه أو يقرهم. التعديل الأول كان تضيق الدوائر الانتخابية ليخرج من كل منها ٧ نواب كحد أقصى، لتعزيز فرص الأحزاب الكبيرة وخنق هامش الأحزاب الصغيرة.

وأما الثاني والأهم فكان فرض "عتبة" أو "حاجز" انتخابي مطلوب من كل حزب تخطيه لدخول البرلمان، هو نسبة ١٠٪ من أصوات الناخبين، بدافع ضمان الاستقرار السياسي أو دوام عمل الحكومات واستقرارها. لكن محاضر المجلس الاستشاري كانت تشير إلى دافع آخر، وهو منع "الأحزاب المنطقية" من دخول البرلمان، ما يعزز ضمناً الانطباع السائد في تركيا بأن الطرفين المستهدفين بشكل رئيسي من هذا التعديل كانا الأحزاب الإسلامية بقيادة نجم الدين أربكان والأحزاب الكردية اليسارية.

وقد صدر هذان التعديلان في نص القانون رقم ٢٨٣٩ والمؤرخ في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٣، والذي طبق لأول مرة في الانتخابات البرلمانية في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، والتي حاز فيها حزب الوطن الأم بقيادة تورغوت أوزال الأغلبية البرلمانية وشكل الحكومة بمفرده.

كان تأثير العتبة الانتخابية كبيراً ومباشراً في نتائج الاقتراع وخريطة البرلمان في عدة منافسات انتخابية، باعتبار أن عدداً كبيراً من الأحزاب الصغيرة لم يكن قادراً على تخطيها، وبالتالي كان يُحرم من دخول البرلمان وتتوزع أصواته على الأحزاب الفائزة حسب نسبة التصويت لها. ولعل في انتخابات عام ٢٠٠٢ مثلاً جيداً على ذلك، حيث فاز حزبان فقط فيها، هما العدالة والتنمية بنسبة ٣٤,٤٪ والشعب الجمهوري بنسبة ١٩,٤٪، ورغم ذلك فقد تقاسما الـ ٥٥٠ مقعداً في البرلمان بواقع ٣٦٥ (٦٦,٣٪) و١٧٧ (٣٢,٢٪) على التوالي، بعد توزيع أصوات الأحزاب الخاسرة (حوالي ٤٦,٢٪ من الأصوات) عليهما.

التحالفات الانتخابية

طالبت معظم الأحزاب بخفض العتبة الانتخابية التي تعتبر الأعلى في أوروبا، حيث تتراوح نسبتها هناك بين ١ - ٥٪، وقد كان ذلك على جدول العدالة والتنمية لسنوات، لكنه لم يُقر لعدم اتفائه مع أحزاب المعارضة على حزمة التعديلات المطلوبة إثر اعتراض الأخيرة على مواد أخرى.

ومع إقرار النظام الرئاسي في الاستفتاء الشعبي في نيسان/أبريل ٢٠١٧، والذي يضمن استقرار الحكومات وعدم تأثرها بنسبة الأحزاب في البرلمان، عاد النقاش حول تخفيض العتبة الانتخابية للساحة السياسية التركية من جديد. نادى رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي العام الماضي بتخفيضها، وأبدى العدالة والتنمية استعدادهم لذلك. ولكن يبدو أن قناعة سادت بضرورة عدم التسرع في الأمر، باعتبار أن النظام الرئاسي جديد على البلاد، وأن تخفيض العتبة وزيادة عدد الأحزاب في البرلمان قد يحمل مخاطرة أو خطورة على استقرار النظام، ويبدو أن البديل كان تشريع التحالفات الانتخابية.

عرفت تركيا سابقاً تحالفات غير معلنة بين الأحزاب، وترشيح أعضاء من أحزاب على قوائم أحزاب أخرى، واستقالة نواب من أحزابهم للانضمام للأحزاب الفائزة كما حدث في واقعة "فندق غونيش" الشهيرة عام ١٩٧٧ حين استقال بعض النواب من حزب العدالة وانضموا لحزب الشعب الجمهوري لقاء وعود بمناصب وزارية، لكنها المرة الأولى التي يتاح فيها للأحزاب تشكيل تحالفات انتخابية وفق القانون.

في آذار/مارس الفائت، أصدر البرلمان التركي قانوناً يتيح للأحزاب السياسية تشكيل تحالف انتخابي وفق بروتوكول رسمي تخطر به اللجنة العليا للانتخابات، وبحيث تشمل ورقة التصويت أسماء وشعارات (اللغو) الأحزاب المنضوية في التحالف، فيقتصر الناخب لمن يريد من الأحزاب الأمر الذي يصب في خانة التحالف بشكل غير مباشر. الأهم أن تخطي التحالف، أي مجموع كل الأحزاب، عتبة الـ ١٠٪ سيكون كافياً لدخولها جميعاً البرلمان (وليس شرطاً لكل منها على حدة كما السابق)، ثم يقسم عدد النواب بينها تبعاً لنسبة تصويت كل منها. بهذا المعنى، رغم أن العتبة الانتخابية لم تخفض رسمياً، إلا أن الأحزاب الصغيرة ستجد طريقها عملياً إلى البرلمان ولكن عن طريق التحالف مع الأحزاب الكبيرة.

الحزب الحاكم والمعارضة

شكل التعاون الوثيق بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، خصوصاً ما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، أساساً لتحالف انتخابي اتفقا عليه منذ أشهر، وقد قدماً معاً مشروع القرار الخاص بالتحالفات للبرلمان. التحالف الذي أسماه "تحالف الشعب" ضم أيضاً مؤخراً حزب الاتحاد الكبير (القومي التركي) بحيث يقدم مرشحيه على قوائم العدالة والتنمية، وربما يشمل ذلك بعض مرشحي حزب الدعوة الحرة (الإسلامي الكردي) الذي بدأ قريباً من التحالف واجتمعت قيادته عدة مرات باردوغان وقيادات العدالة والتنمية دون إعلان انضمامه رسمياً.

ورغم المعارضة الشديدة لهذا القانون من قبل حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي على وجه التحديد، باعتباره تحايلاً على النظام الانتخابي لضمان دخول الحركة القومية البرلمان بعد انشقاق الحزب الجيد عنه وتراجع شعبيته ولو نسبياً، إلا أن أكبر أحزاب المعارضة سار على ذات الدرب قبل أيام.

فبعد فشل المعارضة في دعم مرشح توافقي للانتخابات الرئاسية، ما يعني حسم النتيجة لصالح اردوغان إلى حد كبير، اتجه تركيزها نحو الانتخابات البرلمانية لتجميع الأحزاب المعارضة لاردوغان و/أو النظام الرئاسي ومحاولة الحصول على أغلبية البرلمان لموازنة مؤسسة الرئاسة والعمل على "فرملة" اردوغان حال انتخابه رئيساً كما هو متوقع على نطاق واسع.

الفكرة الرئيسية للمعارضة هي الدفع بأكبر عدد ممكن من نواب الأحزاب المعارضة ومنع الأصوات المهدورة بسبب العتبة الانتخابية، والتي كان العدالة والتنمية أكثر الأحزاب استفادة منها باعتبار تقدمه في كل المنافسات الانتخابية منذ ٢٠٠٢.

وهكذا، شكل الشعب الجمهوري (اليساري الكمالي) تحالفاً مقابلاً للعدالة والتنمية أسماه "تحالف الأمة" أو الشعب (١)، ويضم إلى جانبه أحزاب السعادة (الإسلامي) والجيد (القومي التركي) والديمقراطي (يمين الوسط). أما حزب الشعوب الديمقراطي (القومي الكردي) فبقي بعيداً عن التحالفين، بسبب المشاكل القانونية التي يواجهها من جهة، وعدم رغبتهم في التحالف مع أحزاب قومية تركية من جهة أخرى.

منذ إقرار النظام الرئاسي قبل عام، توقعنا أن يؤدي تطبيقه إلى تراجع أهمية الأحزاب في الحياة السياسية التركية لصالح تشكُّل تيارات أوسع، لعلها تتركز في تيار يميني من الأحزاب الإسلامية والمحافظة والقومية التركية مقابل تيار يساري من الأحزاب اليسارية والعلمانية والقومية الكردية.

لكن ذلك بدأ سريعاً، أي قبل إجراء الانتخابات، وإن كان مختلفاً نسبياً عما توقعناه. ذلك أن محور الاستقطاب في المشهد الداخلي التركي حول النظام الرئاسي نفسه وشخصية اردوغان أحدث اختراقات في هذا التصور، حيث تواجد حزبا السعادة والجيد اليمينيين في التحالف الذي يقوده حزب الشعب الجمهوري اليساري لأسباب مفهومة ومتعلقة بخلفيات تاريخية وسياسية معقدة بين الأحزاب، حيث انشق الثاني عن الحركة القومية بينما انشق العدالة والتنمية في الأصل عن حزب الفضيلة النسخة السابقة عن السعادة.

بهذا المعنى، يبدو تحالف "الشعب" أكثر تجانساً حيث يتكون من أحزاب يمينية، محافظة وقومية، بينما يكتنف التنوع الذي يضمه تحالف "الأمة" تناقضات واضحة بين اليساري العلماني والقومي والإسلامي، وقد تكون لهذه التناقضات انعكاساتها على نتائج الانتخابات بلا شك.

من الصعوبة بمكان توقع الخريطة الحزبية للبرلمان القادم بشكل دقيق لأسباب تتعلق بالأوضاع المضطربة للأحزاب نفسها. فحزب الحركة القومية تعرض لانشقاق كبير مؤخراً لم تعرف حدوده بعد، والحزب الجيد – المنشق عنه – ما زال حديثاً بل في طور التأسيس ما يصعب من إمكانية معرفة وزنه الحقيقي في الشارع التركي، فضلاً عن عدم تعود الناخب على فكرة التحالفات وغموض كيفية تقبله لفكرة الانتخابات المبكرة أصلاً.

ورغم ذلك، يمكن القول بثقة إن برلمان ما بعد ٢٤ من حزيران/يونيو سيضم بالحد الأدنى سبعة أحزاب (مقابل أربعة الآن)، وربما ثمانية أو أكثر إذا ما استطاع حزب الشعوب الديمقراطي تخطي العتبة الانتخابية بمفرده، وهو ما تشير إليه بعض استطلاعات الرأي رغم المشاكل التي يعاني منها.

ولعل أحد أهم العوامل التي ستحسم التنافس بين التحالفين في البرلمان القادم هي مدى نجاح الأخير في دخول البرلمان. فرغم أن حظوظ تحالف الشعب بقيادة العدالة والتنمية أفضل من التحالف المقابل لعدة أسباب، إلا أن دخول الحزب القومي الكردي للبرلمان وتنسيقه مع تحالف المعارضة (وهو المتوقع منه إن دخل البرلمان) قد يعطي للمعارضة التركية ولأول مرة منذ ٢٠٠٢ إمكانية كسب أغلبية – ولو بسيطة – في البرلمان، الذي سيغيب عنه في هذه الحالة توزع أصوات الأحزاب الصغيرة.

إن، ثمة مستجد مهم في الحياة السياسية التركية – هو التحالفات الانتخابية – سينعكس بأشكال مباشرة وغير مباشرة على تركيبة البرلمان المقبل، وتوازن القوى بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية في البلاد، وبالتالي على العلاقة بين الرئاسة والبرلمان (ليس من مجال للتفصيل في ذلك هنا)، ومسار الحياة السياسية التركية ككل.

من جهة أخرى، لا ينبغي التقليل من أهمية التنوع في البرلمان على ثراء الأخير بالأفكار والبرامج والمشاريع إن تعاملت الأحزاب مع الوضع الجديد بمسؤولية. فضلاً عن ترسيخ ثقافة التعاون والتنسيق والتحالف مع الآخر وبالتالي تعزيز الخطاب الوحدوي المركز على الشراكات والمشاركات، الأمر الذي سيكون له آثاره الإيجابية بالضرورة على الثقافة السياسية التركية على المدى المتوسط والبعيد.

على المدى البعيد أيضاً، ستساهم هذه التحالفات جنباً إلى جنب مع النظام الرئاسي في تحول الحالة الحزبية في البلاد إلى حالة تيارات أكثر وضوحاً في نفسها وتبايناً فيما بينها، بناء على البرامج والأفكار والخلفيات وربما الأيديولوجيات وليس بالضرورة بناء على الأسماء والأشخاص كما هو الحال اليوم، خصوصاً مع ممارسة النظام الرئاسي بشكل عملي وما ستفرضه على الحياة السياسية من متغيرات.

دميرتاش يتعهد برفع حالة الطوارئ

وكالات متعددة؛ ٢٠١٨/٥/١٦

تعهد السياسي الكردي صلاح الدين دميرتاش، برفع حالة الطوارئ حال الفوز بانتخابات الرئاسة التركية. وانتقد دميرتاش، الانتخابات التركية وخوضه المنافسة من داخل السجن، وذلك في مكتوب على أسئلة وكالة "فرانس برس" عبر محاميه إنه "مجبور على إطلاق حملته من سجنه، بينما يتمتع أردوغان بجميع الإمكانيات الحكومية.. هذا يؤدي إلى ظلم مطلق وعدم إنصاف".

وأضاف، أن "السلطات ستتمكن من منع أي تجمع أو قنوات إخبارية أو إعلامية تريدها بموجب قانون الطوارئ"، والذي بدأ تطبيقه عقب المحاولة الانقلابية في عام ٢٠١٦.

وسجن دميرتاش مع ١١ من أعضاء حزبه بينهم شريكته في رئاسة الحزب فيغين يوكسيكداغ في نوفمبر عام ٢٠١٦، وتتهمهما الحكومة التركية بالارتباط بحزب العمال الكردستاني.

ورشح حزب الشعوب الديمقراطي زعيمه الذي يتمتع بشخصية كاريزمية لخوض الانتخابات أمام الرئيس رجب طيب أردوغان في حزيران المقبل، رغم أنه مسجون منذ عام ونصف العام.

الى ذلك قدم حزب الشعوب الديمقراطي طلبا يوم الثلاثاء لإطلاق سراح زعيمه المحبوس المرشح في انتخابات الرئاسة قبل الانتخابات المبكرة التي تجرى الشهر المقبل وقال إن احتجاجه يضر حرية التصويت.

وقال حزب الشعوب الديمقراطي إنه قدم التماسا بإطلاق سراح دمرداش الزعيم الرسمي للحزب وقال إن حبس مرشح ينتهك قانون الانتخابات ويضر حرية التصويت.

ووسع دميرتاش، المحامي السابق المدافع عن حقوق الإنسان، دعم حزب الشعوب الديمقراطي خارج قاعدته الكردية التقليدية بخطب ود الأتراك العلمانيين الذين يميلون نحو اليسار.

كما حصل أيضا على دعم من بعض مرشحي المعارضة الآخرين مثل المرشحة القومية ميرال أكشينار.

وقالت أكشينار زعيمة حزب الخير للصحفيين "دعونا نقول إنه جرى إطلاق سراحه بعد ثلاثة شهور من الانتخابات، كيف يمكن لتركيا تفسير عدم المساواة في المنافسة خلال فترة الحملة الانتخابية؟"

وجذبت تصريحاتها الاهتمام نظرا لأن السياسيين القوميين والمؤيدين للكرد نادرا ما تجمعهم أرضية مشتركة.

كما دعا مراد إنجيه مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض لإطلاق سراح دمرداش.

ويملك حزب الشعوب الديمقراطي دعما بين الناخبين بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٢ بالمئة مما يعني أن أردوغان يواجه تحديا أكبر من أكشينار وإنجيه في الانتخابات.

وأستت أكشينار، وهي وزيرة داخلية سابقة، حزب الخير بعدما انفصلت عن حزب الحركة القومية اليميني الذي يدعم أردوغان.

وستكون الانتخابات مؤشرا للتحويل إلى نظام رئاسي تنفيذي واسع السلطات جرت الموافقة عليه بأغلبية طفيفة في استفتاء في العام الماضي.

وقالت أكشينار إنه إذا حصل التحالف المناهض لإردوغان على أغلبية في البرلمان سيتحرك على الفور من أجل العودة إلى نظام برلماني وسيطرح التعديلات الدستورية الضرورية في استفتاء في أقرب وقت ممكن.

وأظهرت الاستطلاعات أن فوز أردوغان من الجولة الأولى غير محتمل برغم التغطية الإعلامية المحدودة جدا لمرشحي المعارضة مما يثير احتمالات إجراء جولة ثانية بين أعلى مرشحين في عدد الأصوات من الجولة الأولى.

ماي تحذر إردوغان من التغاضي عن القيم الديمقراطية

وكالة رويترز، ٢٠١٨/٥/١٦

حذرت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي يوم الثلاثاء الرئيس التركي رجب طيب إردوغان من التمادي في حملته ضد من تعتقد أنقرة أنهم وراء محاولة انقلاب وقعت في ٢٠١٦.

وأدلت ماي بهذه التصريحات بعد اجتماع بينهما في لندن وقعت خلاله احتجاجات من قبل مدافعين عن حقوق الإنسان.

واتهم ناشطون حقوقيون ماي بغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان من أجل إبرام اتفاقيات تجارية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وأشاروا في حالة تركيا إلى سجن عشرات الآلاف بعد محاولة الانقلاب. وتقول حكومة إردوغان إن الاجراءات التي تتخذها ضرورية للتصدي لتهديدات تواجهها.

وقالت ماي إن علاقة بريطانيا مع تركيا لا غنى عنها مشيدة بتأثير التعاون الأمني واحتمالات إقامة علاقات تجارية وثيقة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

لكنها أضافت تحذيرا دبلوماسيا بشأن الحاجة لضبط النفس.

وقالت ماي أثناء وقوفها بجانب إردوغان في مكتبها في داوننج ستريت عقب الاجتماع "محاكمة من حاولوا الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا أمر سليم".

وأضافت "ولكن من المهم أيضا ألا تتغاضي تركيا عن القيم التي تسعى للدفاع عنها بينما تحمي الديمقراطية التي تواجه ضغوطا غير عادية من الانقلاب الفاشل وعدم الاستقرار عبر الحدود من سوريا ومن الإرهاب الكردي".

وقالت إنها أكدت لتركيا ضرورة الحفاظ على القيم الديمقراطية والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وتأتي زيارة إردوغان في إطار مساعي ماي لتدعيم العلاقات مع دول من خارج الاتحاد الأوروبي مع استعداد بريطانيا للخروج منه وضمان الحصول على الأقل على وعود بإبرام صفقات تجارية في المستقبل لدعم خططها المتوقفة تقريبا للخروج من التكتل الأوروبي.

وقال إردوغان إن الزعيمين اتفقا علي إمكان زيادة التبادل التجاري بينهما إلى ٢٠ مليار دولار سنويا مقابل نحو ١٦ مليار دولار في ٢٠١٧.

ويحكم إردوغان تركيا منذ ١٥ عاما وهو من أكثر الساسة شعبية وإثارة للجدل في تاريخ تركيا الحديث كما شهد حكمه فترة من النمو الاقتصادي الكبير وحملة واسعة النطاق على خصومه. وأعلن الشهر الماضي إجراء انتخابات مبكرة في ٢٤ يونيو حزيران قبل موعدها الأصلي بأكثر من عام.

وأنهى الرئيس التركي رجب طيب إردوغان زيارة المملكة المتحدة أمس بلقائه الملكة إليزابيث الثانية، ورئيسة الوزراء تيريزا ماي التي أجرى معها محادثات تناولت الوضع في الشرق الأوسط وتعزيز التعاون بين أنقرة ولندن في مكافحة الإرهاب والهجرة والاستقرار الإقليمي والتجارة.

وحاول الناطق باسم ماي تهدئة متظاهرين ينددون بسياسات إردوغان، قائلاً إن «محادثات صريحة» في شأن حقوق الإنسان كانت على جدول الاجتماع. وأضاف: «كنا دائماً واضحين، نريد أن تفي تركيا بالتزاماتها الدولية، بينها احترام حرية التعبير والحريات السياسية»، علماً أن السلطات التركية اعتقلت حوالي ١٥٠ ألف شخص وطردت

حوالى ٥٠ ألفاً من أعمالهم، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز (يوليو) ٢٠١٦، ولا تزال حال الطوارئ مفروضة منذ ٢٢ شهراً.

وأمام مقر الحكومة البريطانية في «١٠ داوونينغ ستريت»، شارك مئات الناشطين في احتجاج نظمته مجموعات مدافعة عن حرية التعبير، مثل «بن» (القلم) الإنكليزية و «المؤشر، الرقابة» و «مراسلون بلا حدود»، فيما تظاهر عشرات تأييداً لأردوغان. وخاطبت مديرة «مراسلون بلا حدود» في المملكة المتحدة ريبكا فنسنت المتظاهرين، قائلة: «علينا أن نوضح لحكوماتنا أننا حريصون على الحريات الأساسية والقيم التي تركز إليها بلادنا»، داعيةً إلى إطلاق الصحافيين المسجونين في أنقرة. وأضافت: «هناك انتخابات مقبلة، وبموجب الطوارئ لا يمكن الناس الوصول إلى معلومات مستقلة، وسيتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع مرة أخرى من دون أن تكون لديهم الصورة الكاملة» عنها، وتابعت: «لذلك، فإن استقبال الرئيس أردوغان في بريطانيا معيب».

التحالف الكردي يبرز كعنصر أساسي في الانتخابات المقبلة في تركيا

(المونيتور)؛ ٢٠١٨/٥/١٦

سيبل هورتاس: تتجه تركيا إلى الانتخابات المبكرة في الرابع والعشرين من يونيو المقبل، في وقت يظهر فيه تحالفان كبيران، وهما تحالف "الشعب" الذي يتكون من حزب "العدالة والتنمية" الحاكم وحزب الحركة القومية (MHP)، أما التحالف المناهض للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فيتألف حزب الشعب الجمهوري، و"حزب أكشنار"، وحزب السعادة الإسلامي الصغير، والحزب الديمقراطي.

الآن، وبشكل غير متوقع ظهر تحالف ثالث من الأحزاب الكردية، حيث أعلنت الأحزاب السياسية التي تشكل التحالف الانتخابي الكردستاني، أنها لن تنافس فقط في انتخابات تركيا المفاجئة، لكنها تأمل في اتخاذ الخطوة الأولى نحو الوحدة الوطنية بين كرد سوريا وإيران والعراق وتركيا. حتى الآن، أعلن حزب الحرية الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا وحركة آزادي (الحرية) عن انضمامهم إلى التحالف الجديد. ومع الدعم الذي يقدمه حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، والذي له وجود تشريعي وهيكل منتشر على نطاق واسع، يمكن أن يصبح التحالف الجديد فاعلاً رئيسياً في المشهد السياسي لتركيا.

مسبقاً حقق التحالف بعض التقدم على المستوى المحلي في انتخابات غرفة ديار بكر التجارية، حيث نجح الكرد في إلحاق الهزيمة بالرئيس المدعوم من حزب العدالة والتنمية، وانتخاب مرشحهم الخاص، فهل يمكن لهذه الظاهرة أن تمتد إلى المنطقة بأكملها؟

النائب البرلماني بحزب الشعوب الديمقراطي إمام تاشجير، قال لـ "المونيتور"، إن "انتخابات غرفة ديار بكر التجارية أظهرت أن الكرد يستطيعون تحقيق أهدافهم عندما يعملون معاً". ويعتقد "تاشجير" أنه إذا تنافس الكرد في انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران كحلف، فإنه يمكنهم التأثير على القاعدة الكردية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وكذلك الناخبين الكرد الذين تخلوا عن حزب العدالة والتنمية بسبب تحالفه مع حزب الحركة القومية المتطرف (MHP) المعادي للكرد، والذين لم يصوتوا لصالح حزب الشعوب الديمقراطي في الماضي لأسباب غير معروفة.

وقال مسعود تيك، رئيس الحزب الاشتراكي الكردستاني، لـ "المونيتور"، إنه "مع هذا التحالف، سنبرهن على أنه يجب عدم تجاهل الكرد".

لماذا الكرد مهمون جداً؟ وفقاً لأحد الاستطلاعات، فإن الناخبين الكرد الذين مثلوا ٤٪ من أصوات حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١٥، لا يبنون التصويت لحزب العدالة والتنمية هذه المرة. الكرد الذين لا يفكرون في التصويت لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية المتطرف، قد يمتنعون أيضاً عن التصويت لصالح «تحالف الأمة» المعارض، لأنه لم يقف مع «حزب الشعوب الديمقراطي» المؤيد للكرد.

وقال "تيك" إن الكرد يشكلون ٢٠٪ من الأصوات التي سيتم استهدافها الآن من قبل التحالف الكردي. هل سينجح الكرد؟ هل يستطيع حزب الشعوب الديمقراطي، الذي لم يتمكن حتى الآن من تعبئة الدائرة الانتخابية الكردية، هل ينجح هذه المرة مع التحالف الكردستاني؟

لم يتم تشكيل التحالف الكردي للعمل داخل تركيا فقط، وليس فقط للتنافس في الانتخابات القادمة، فإذا نجح التحالف الجديد، فإنه سيستخدم قوة الكرد ليس فقط في تركيا، ولكن في الشرق الأوسط بأكمله.

وقد تم الترويج لفكرة التحالف من قبل زعيم حزب الشعوب الديمقراطي المسجون الآن صلاح الدين دميرتاش، على خلفية اجتماعاته مع الزعيم الكردي العراقي مسعود البارزاني في عام ٢٠١٥. وتم تأجيل الفكرة عندما بلغت عمليات الحكومة ذروتها لمكافحة حزب الشعوب الديمقراطي بسجن "دميرتاش". عندما التقى الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي بيريفان بولدان مع "بارزاني" في الشهر الماضي، اتفقوا على أن التحالف يجب أن يستهدف الكرد في تركيا وإيران والعراق وسوريا.

وصف إمام تاشجير المشروع، الذي يسمى الآن "الاتحاد الوطني للكرد"، بأنه مشروع كردي لمساعدة بعضهم البعض، والعمل معاً والقضاء على العداوات بين الكرد. وقال "تاشجير": "لا توجد انقسامات في أذهان الكرد، يعتقدون أن الحدود التي تفصل بينهم سطحية لم يقبل الكرد بهذه الحدود أبداً بعد إعلانها في أوائل القرن العشرين. يجب أن نستعيد روح الوحدة ولكن ليس ضد أي بلد أو دولة واحدة".

وأضاف "تيك": "ليس من الممكن التعامل مع القضايا الكردية في سوريا وجنوب كردستان وتركيا منفصلة عن بعضها البعض، لا يمكنك التفكير في عفرين مستقلة عن أربيل، وأربيل مستقلة عن ديار بكر".

وفقاً لـ "تيك"، فإن عدم التوصل إلى حل للقضية الكردية هو سبب رئيسي لعدم الاستقرار والمشاكل الاجتماعية في المنطقة. وأضاف: "من المحزن أن الكرد كانوا دائماً بياثق وليسوا أصحاب القرار". إذا استطاع الكرد تحقيق الوحدة، فإن التطورات في سوريا والاستفتاء في العراق ستتم مناقشتها كقضية واحدة، وهذا سيمكن الكرد من أن يصبحوا عنصراً مهماً في معادلة الشرق الأوسط.

ولكن هنا يجب أن نلاحظ أن التحالف لم يجمع جميع الفصائل الكردية معاً. على سبيل المثال، لم ينضم حزب هدى بار الإسلامي. وقال "تاشجير": "بالنسبة لي، هدى بار ليس حزباً كردياً، نحن على اتصال مع هدى بار، لكنهم لم يتمكنوا من الانضمام إلى الحلف، وأعتقد أنهم يجب أن يكونوا في الحلف".

وقال تيمل كارامول أوغلو رئيس حزب السعادة الإسلامي، إن "هدى بار" قد تدخل في قوائم انتخابات حزب السعادة. قد يحررهم هذا من توجيهات حزب العدالة والتنمية، لكنه قد يؤثر سلباً على هدف الحزب الشعب الديمقراطي في اجتياز عتبة التصويت بنسبة ١٠٪ لدخول البرلمان.

وتشير استطلاعات الرأي حتى الآن إلى أن أداء حزب الشعب الديمقراطي سيحدد نتيجة الانتخابات، إذا لم يتمكن من اجتياز عتبة الـ ١٠٪، فإن حزب العدالة والتنمية سيفوز بأغلبية برلمانية.

*ترجمة: هندي علي/المركز الكردي للدراسات

استراتيجية المعارضة لإسقاط أردوغان في الانتخابات

*خورشيد دلي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٥/١٦

للمرة الأولى منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، تبدو المعارضة التركية كأنها تمتلك رؤية أو خريطة طريق للفوز بالانتخابات البرلمانية والرئاسية، التي ستجري في الرابع والعشرين من الشهر المقبل، فخلافاً للانتخابات السابقة التي بدت فيها المعارضة مشتتة ومنقسمة مقابل شخص قوي (أردوغان) يتمتع بكاريزما القيادة والشعبية والطموح، تبدو هذه المعارضة قد وضعت استراتيجيا لخوض الانتخابات المقبلة، ولعل من أهم معالمها:

أولاً- تشكيل تحالف الأمة الذي يضم أحزاب الشعب الجمهوري والخير والسعادة والديموقراطي، وسط محاولة لضم حزب الشعوب الديموقراطية إليه، حيث يضم هذا التحالف مختلف الأطياف الأيديولوجية القومية والإسلامي واليسارية والعلمانية.

ثانياً- اعتماد استراتيجيا تشتيت الأصوات في الجولة الأولى للحيلولة دون فوز أردوغان منها، بهدف الانتقال إلى الجولة الثانية، وبالتالي الاتفاق التلقائي على مرشح واحد في الجولة الثانية لمنافسة أردوغان.

ثالثاً- إن القانون الانتخابي الجديد الذي أقر في آذار (مارس)، يشكل مدخلاً للتخلص من هيمنة حزب العدالة والتنمية على البرلمان، إذ يسمح هذا القانون بدخول أحزاب التحالف التي تجاوزت مجتمعة عتبة عشرة بالمئة للدخول إلى البرلمان، بعدما كان القانون السابق لا يسمح بذلك، ويفرض على أي حزب سياسي لوحده الحصول على هذه النسبة.

رابعاً- إن المعارضة رشحت للمرة الأولى شخصيات قوية تتمتع بكاريزما سياسية وشعبية، مثل محرم إينجه مرشح حزب الشعب الجمهوري، وميرال أكشينر زعيمة حزب الخير، واللافت هنا، تلك اللهجة القوية لإينجه في مواجهة أردوغان وخطواته السريعة ومحاولاته الانفتاحية على الكتل الانتخابية التي قد تكون أصواتها حاسمة في الجولة الثانية، وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى الزيارة التي قام بها لصالح الدين ديمرداش الزعيم السابق لحزب الشعوب الديموقراطية في السجن، وحديثه أن السياسات التركية السابقة تجاه القضية الكردية لم تكن ناجعة ومنصفة. في الواقع، مقابل هذه الملامح القوية لاستراتيجية المعارضة التركية يبدو الرئيس أردوغان أمام تحديات ومتغيرات ليست في صالحه، فعوده للناخب التركي لا تحمل أي جديد، كما أن الظروف الاقتصادية حيث انهيار قيمة الليرة التركية أمام الدولار إلى درجات قياسية والتضخم وتآكل القدرة الشرائية للمواطن... وغيرها خلقت حالة استياء عامة في الشارع التركي تجاه سياساته، والأمر نفسه ينطبق على ممارسات حكومته في ظلم حكم الطوارئ منذ الانقلاب العسكري الفاشل قبل نحو عامين، حيث حملة الاعتقالات المستمرة بتهمة الإرهاب ومكافحة جماعة غولن والكرد والتضييق على الصحافيين والحريات العامة، كل ذلك ولد حالة من الاحتقان في الشارع التركي، فيما يبقى الأهم هنا، هو الصوت الكردي الذي قد يكون دوره حاسماً في تحديد هوية الرئيس المقبل للبلاد، فالموقف السلبي لأردوغان من الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان العراق وكذلك الاحتلال التركي لعفرين وتنصله من اتفاق السلام الذي جرى مع الكرد، كل ذلك أدى إلى خسارته ثقة الناخب الكردي الذي كان يصوت لحزب العدالة والتنمية بأردوغان والرهان عليه في إيجاد حل سلمي للقضية الكردية.

وعليه ثمة مؤشرات قوية توحى بأن الكرد سيصوتون لشخص غير أردوغان حتى لو تكن لديه رؤية لحل القضية الكردية، بعد أن كانت أصوات قسم كبيرة من الكرد تذهب إليه. وإذا ما أدركنا أن الكتلة الانتخابية الكردية تقدر بنحو ١٨ في المئة من مجموع الأصوات في تركيا فان الصوت الكردي قد يصبح حاسماً في هذه الانتخابات.

ما سبق لا يعني أن طريق المعارضة لخوض الانتخابات بات مفروشاً بالورود، إذ رغم كل ما سبق فإن هذه المعارضة لا تزال تعاني من مظاهر الضعف والتشتت، مقابل أردوغان الذي لا يفتقر إلى أوراق قوة، وهنا يجب أن نتذكر أنه بات يسيطر على قرابة ثمانين بالمئة من وسائل الإعلام وقادر على تسخيرها إلى جانب إمكانات الدولة في خدمة حملته الانتخابية، فضلاً عن كتلة حزبية وشعبية لا يمكن الاستهانة بها.

* كاتب سوري

دميرتاش يكشف عن أصوله المالية قبيل الانتخابات الرئاسية

anf : ٢٠١٨/٥/١٩

كشفت مرشحة حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) لانتخابات رئاسة الجمهورية صلاح الدين دميرتاش عن أصوله المالية قبيل الانتخابات المزمع عقدها في الرابع والعشرين من شهر حزيران القادم.

كشفت مرشحة حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) لانتخابات رئاسة الجمهورية صلاح الدين دميرتاش عن أصوله المالية من خلال تغريدة على حسابه الرسمي على موقع تويتر.

وقال دميرتاش على حسابه الرسمي على موقع تويتر أنه يملك إلى جانب شهادته الجامعية الممتلكات الآتية:

"عقار بقيمة ٣٠٠ ألف ليرة تركية.

سيارة طراز ٢٠١٣ وتبلغ قيمتها ٥٥ ألف ليرة تركية.

مئات الكتب وآلاف الرسائل.

بالإضافة إلى شهادة دبلوم".

الأصول المالية لعام ٢٠١٥

وكان دميرتاش قد كشف عن أصوله المالية قبيل الانتخابات الرئاسية السابقة على الشكل الآتي:

"عقار بقيمة ٢٨٠ ألف ليرة تركية في ناحية بيبّي زافا (كيا بنار) في آمد. سيارة طراز أودي تبلغ قيمتها ١٥٥ ألف

ليرة تركية كان قد اشتراها في الثالث من شهر كانون الأول لعام ٢٠١٢، وسيارة طراز سكودا تبلغ قيمتها ٥٥ ألف ليرة

تركية كان قد اشتراها في شهر أيار لعام ٢٠١٣".

بدء التحقيق بحق النائب عن حزب الشعوب الديمقراطي كارو بايلان

الى ذلك بدأت السلطات التركية استناداً إلى المادة ٣٠١ بالتحقيق معالنائب عن حزب الشعوب الديمقراطي

(HDP) عن ولاية اسطنبول كارو بايلان.

ووفقاً للمعلومات التي أدلى بها المستشار الصحفي للنائب كارو بايلان، فقد بدأت السلطات التركية استناداً إلى

المادة ٣٠١ بالتحقيق معه بتهمة "استهداف الأشخاص وخلق العداوة".

ويستند التحقيق إلى مقابلة مع كارو بايلان قال فيها إن أحداث عام ١٩١٥ كانت إبادة جماعية وأن هذه الإبادة ما

زالت مستمرة حتى اليوم.

وقد طالب الادعاء برفع الحصانة البرلمانية عن النائب كارو بايلان للتحقيق معه استناداً إلى المادة ٣٠١.

ووفقاً للتعديل القانوني الذي تم في عام ٢٠٠٨، يستوجب التحقيق استناداً إلى المادة ٣٠١ موافقة وزير العدل،

وقد أشار المستشار الصحفي للنائب كارو بايلان أن وزير العدل قد أجاز التحقيق.

بايك: الانتخابات التركية فرصة للقوى الديمقراطية للقضاء على الفاشية

وكالة أنباء فرات: ٢٠١٨/٥/١٩

في حديث لوكالة أنباء فرات مع جميل بايك الرئيس المشترك لمنظومة المجتمع الكردستاني حول الانتخابات المبكرة التي تجري في تركيا.

حذر بايك في مطلع حديثه من الخطر الذي قد يحدق بالشعب التركي في حال انتصار أردوغان - باخجلي، مشيراً إلى أهمية وحدة القوى الديمقراطية في تركيا للوقوف أمام فاشية أردوغان - باخجلي. واستطرد بايك قائلاً: "كما يجد حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية هذه الانتخابات فرصة لطغيان سلطتهم، هذه الانتخابات تعتبر فرصة للقوى الديمقراطية للقضاء على الفاشية". مناشداً في حديثه القوى الاشتراكية، الليبرالية، الكرد، العلويين وكافة المكونات معتبراً إن إعلان "أردوغان وبخجلي" عن إجراء انتخابات مبكرة ليس قراراً عادياً، لأنه يصب لصالح أردوغان وحكومته، كلما رأى أردوغان إن سلطته مهددة يقوم بهكذا خطوات للحفاظ على سلطته".

وتساءل: "لماذا الإقرار على إجراء انتخابات مبكرة؟" مؤكداً إن جرت الانتخابات في وقتها كان أردوغان وأزلامه سيمنون بالهزيمة فيها. الآن الوضع التركي يتوجه صوب الخراب. حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية يتجهان نحو الفشل، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية، ولكي يستمر هذان الحزبان في سلطتهما يفعلون كل شيء، وهذا الانتخابات تصب في هذه الخانة". كما يحاول الحزبان من خلال الانتخابات المبكرة، أن لا تظهر حقيقتهم للعيان في الأوساط التركية والعالمية، وتجميل صورتهم أمام المجتمع التركي، وتأطير دور المعارضة في تركيا.

يجب أن لا ينجر أحد وراء المصالح الشخصية

تابع بايك حديثه بالقول: "هذه الانتخابات غير عادية، ففي هذه الانتخابات هل ستنتصر الفاشية أم القوى الديمقراطية؟، هذا يعتبر نضال.

يتبين هنا أن الفاشية تعتمد على هذه الانتخابات لتستمر، لذلك يجب على القوى الديمقراطية أن تصعد من النضال لكي تنتصر، ويجب على الجميع أن ينظروا إلى هذه الانتخابات بعين أنه نضال ويجب الانتصار فيه، فيجب على الفاشية أن تهزم.

يتوجب على كافة المكونات أن يساهموا في هزيمة القوى الفاشية"، مشدداً على أهمية عدم الانجرار وراء المصالح الشخصية في هذه الانتخابات المصيرية.

استنكار شهداء أيار والمعاهدة بتصعيد النضال

أكد بايك إن هذه الانتخابات هي الفرصة الأخيرة لأردوغان - باخجلي لإرساء الديمقراطية وفرصة لكافة القوى الديمقراطية أيضاً للعب دورها. وبعد الانتخابات سيحصل واحد من الاثنين، إما ستترسخ الديمقراطية، أو ستتفشى الفاشية أكثر في أرجاء تركيا لذا على الجميع أن يعمل لانتصار القوى الديمقراطية لكي نصل إلى تركيا ديمقراطية خالية من الفاشية، يجب أن لا يبقى حزب الشعوب الديمقراطية خلف الجميع، يجب أن يعمل كي ينتصر، وإن لم يتقدم حزب الشعوب الديمقراطي فهذا يعني أردوغان - باخجلي والفاشية سينتصرون، وإن انتصرت الفاشية في تركيا فالجميع في خطر وليس الكرد فقط "الاشتراكيين، الشبيبية، المرأة، العلويين، الكتاب، والمتقنين أيضاً". ذلك سيعني تحول تركيا إلى جهنم".

أردوغان يلجأ إلى الإسلام

أردف بايك "في السنوات المنصرمة عمل حزب الشعوب الديمقراطي بجدية وحصل على المزيد من المقاعد في البرلمان والبلديات، ولكن دولة الاحتلال التركي اعتقلت العديد منهم وزجتهم في السجون. قد يتساءل الكرد واليساريون لماذا نحن نشارك في هذه الانتخابات؟، وإنما من دون فائدة أود القول هنا إن هذا التقييم خاطئ، ويجب عدم التقرب بهذا المنظور، فإن لم يعملوا بجد لكي تنتصر القوى الديمقراطية ستطفي الفاشية في تركيا. هذا يفتح الطريق أمام مخاطر كبرى لذلك يجب على علينا العمل لصالح القوى الديمقراطية".

في خضم حديثه قال بايك: إن هذه الانتخابات فرصة للمدن التي دمرها أردوغان - باخجلي مثل سور، جزير، نصيبين، شرناخ، وغفر، يجب عليهم أن ينتهزوا هذه الفرصة ويفشلوا مخططاته وأن ينتقموا منهم. أردوغان يلجأ إلى الإسلام لكنه لا يمثل الإسلام الحقيقي، بل ويشوه صورته، يجب على القوى الديمقراطية وممثلي الإسلام الحقيقيين أن لا يسمحوا بذلك".

يجب العمل ليلاً ونهاراً لصالح انتصار الديمقراطية

قال بايك إنه يجب على الشعب الأوروبي والديمقراطيين أن يعملوا لأجل انتصار القوى الديمقراطية، وكى تهزم الفاشية مضيئاً "في هذا السياق هناك حمل كبير يقع على عاتق الكتاب، الديمقراطيين والاشتراكيين في أوروبا ويجب أن يعملوا لصالح القوى الديمقراطية وعليهم وضع كل طاقتهم في ذلك.

أنا مؤمن بأن النساء، والشبيبة الذي يعيشون في تركيا والقوى الليبرالية والاشتراكية سينتفضون في وجه الفاشية، وعلى وجه الخصوص الذين يمثلون الإسلام الحقيقي. يجب على الكل أن يحرر نفسه من الفاشية والظلم عبر هذه الانتخابات".

وأخيراً أكد بايك "على هذه الأساس، يجب أن نكون على رأس عملنا، لكي ننهي الفاشية".

مستشار أردوغان: قد يكون هناك مفاوضات سلام جديدة مع الكرد

موقع (زمان عربي) : ٢٠١٨/٥/١٩

قال مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن نور جفيك، أنه من الممكن أن يكون هناك مفاوضات سلام جديدة مع الكرد عقب الانتخابات المبكرة المقررة في ٢٤ يونيو/ حزيران المقبل.

وأكد إن نور جفيك في مداخلة له على قناة "خبر ترك" التركية رداً على سؤال المذيع عما إذا كان تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية حال دون مواصلة مفاوضات السلام مع الكرد قبيل الانتخابات، قائلاً: إن تحلف حزب العدالة والتنمية مع القومييين لا دخل له بتوقيف مفاوضات السلام.

وعن توجه الرئيس الحالي أردوغان في التعامل مع الملف الكردي في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية، قال جفيك: "إن الناخبين واثقين من أن السيد رئيس الجمهورية سيقدم على عدة خطوات وإجراءات تمنح أهالي مناطق ذات أغلبية كردية المزيد من الراحة".

وأشار المستشار إلى موقف تركيا من الرئيس السابق لإقليم كردستان شمال العراق مسعود برزاني خلال الاستفتاء على انفصال الإقليم في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧، قائلاً: "لا بد أن نعترف أن أهالي الإقليم انزعجوا من موقف تركيا ضد برزاني. حتى أنهم غير راضين عن التحالف مع حزب الحركة القومية".

تجدد الإشارة إلى أن عدداً من الخبراء يؤكدون أن تحالف أردوغان مع الحزب القومي في الانتخابات سيؤثر سلباً على أصوات الناخبين الكرد وخاصة في ظل اعتقال عدد من البرلمانيين الكرد وعلى رأسهم صلاح الدين دميرتاش المرشح للانتخابات الرئاسية.

يذكر أن الحكومة التركية كانت قد أطلقت مفاوضات سلام مع الكرد عام ٢٠١٢، وشهدت حراكاً كبيراً خلال العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، لكن حزب العمال الكردستاني أعلن في يوليو/ تموز ٢٠١٥ إنهاء الهدنة مع الحكومة على إثر تحول نظرة الحكومة للقضية الكردية، وصعد "الكردستاني" من عملياته التي تستهدف الجيش وقوات الأمن التركية منذ ذلك الحين، بعد ثلاث سنوات من وقف القتال.

اردوغان: العالم سينجر بسرعة إلى فوضى

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/٥/١٩

شدد رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، أن ما يحدث في فلسطين جريمة ضد الإنسانية، وقال "حتى لو أغمض العالم كله عينيه فنحن لن نرضى عن ظلم إسرائيل. وسنواصل الوقوف إلى جانب إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين بكافة إمكانياتنا وليس بمشاعرنا وقلوبنا وحسب. ولن نسمح بغصب مدينة القدس من قبل إسرائيل".

جاء ذلك في كلمة للرئيس أردوغان، في أعقاب مأدبة إفطار رمضان لآسر الشهداء في العاصمة أنقرة.

"قرار نقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها إلى القدس زاد من غطرسة الحكومة الإسرائيلية"

قال الرئيس أردوغان إن "الفلسطينيين الذين لم يعرفوا العيش بسلام على مدار نصف قرن، تعرضوا مرة أخرى للظلم والاضطهاد، بسبب الهجمات الإسرائيلية البعيدة كل البعد عن الحق والعدالة والقانون والإنسانية. كما أن نقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها إلى القدس دون الاكتراث بقرارات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، زاد من غطرسة الحكومة الإسرائيلية.

إن الجنود الإسرائيليين يستهدفون الفلسطينيين الأبرياء من الأطفال والمعاقين والمسنين والنساء على حد سواء، في حين أن هؤلاء ليس لديهم أي غرض سوى الدفاع عن أراضيهم. لو وقعت هذه الأحداث في مكان آخر بالعالم لقامت المنظمات الدولية والدول ولم تقعد، إلا أنه ومع الأسف الشديد قوبلت ممارسات إسرائيل هذه ضد الفلسطينيين بلا مبالاة كبيرة".

ومن جهة أخرى شدد الرئيس أردوغان، على أن الكل يقف موقف المتفرج على المأساة التي تحدث في فلسطين باستثناء تركيا بتدخلاتها والشعوب الإسلامية المظلومة، فضلاً أصحاب الضمير في الغرب، مفيداً أن ما يحدث في فلسطين جريمة ضد الإنسانية.

وقال "حتى لو أغمض العالم كله عينيه فنحن لن نرضى عن ظلم إسرائيل. وسنواصل الوقوف إلى جانب إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين بكافة إمكانياتنا وليس بمشاعرنا وقلوبنا وحسب. ولن نسمح بغصب مدينة القدس من قبل إسرائيل".

"لن نتخلى أبداً عن التضامن مع الفلسطينيين"

أكد الرئيس أردوغان، على أنهم سيواصلون دعم كفاح الفلسطينيين حتى يحل الأمن والسلام في الأراضي المحتلة وداخل حدود دولة فلسطين الحرة، مضيفاً "لن نتخلى أبداً عن التضامن مع الفلسطينيين الذين يكافحون ضد الإرهاب والظلم والاضطهاد الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية مهما كان من يقف إلى جانبها".

وأفاد أنه حذر الإدارة الإسرائيلية قبل اندلاع الأحداث الأخيرة بشأن التصرف بحكمة وعقلانية، مذكراً أنه على الرغم من ذلك سعى لتفعيل كافة الآليات الدولية والإنسانية التي كانت نشطة عندما بدأت المذبحة. وأوضح أنه أطلق مبادرة لتناول هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، موضحاً أنه عمل على تعبئة أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية.

كما أشار الرئيس أردوغان، إلى أنه في أعقاب اندلاع الأحداث اتصل بالعديد من قادة الدول، وأنه سيواصل اتصالاته هذا المساء وغداً. مذكراً أنهم سيعقدون قمة استثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول يوم الجمعة، ومن ثم سينظمون مسيرة كبيرة في ساحة يني قابي، فضلاً عن مسيرة أخرى في مدينة ديار بكر وأنهم سيناشدون العالم عبر هذه المسيرات.

"استدعينا سفيرينا لدى الولايات المتحدة وإسرائيل للتشاور"

ذكر الرئيس أردوغان، بأنهم أعلنوا الحداد في كافة أنحاء تركيا لمدة ٣ أيام تضامناً مع الفلسطينيين واحتراماً لشهدائهم، وأردف قائلاً: إن "رئاسة الأركان العامة ووزارة الخارجية وإدارة الكوارث والطوارئ التركية يبذلون جهوداً جبارة من أجل إجلاء الجرحى. وعلى الرغم من العقوبات التي تواجه إسرائيل فإننا لن نتخلى عن جهودنا. لقد استدعينا سفيرينا لدى الولايات المتحدة وإسرائيل للتشاور، كما نصحنا السفير الإسرائيلي في أنقرة بالذهاب إلى بلده، وغادر البلاد على إثر ذلك. كما سنطلق حملة إغاثية كبيرة تشمل كافة الدول الإسلامية خلال شهر رمضان المبارك".

وشدد على أن القضية الفلسطينية ليست عبارة عن حماية أرض وكرامة مجتمع معين، وإنما هي في نفس الوقت بمثابة اختبار للإنسانية جمعاء ولكافة المؤسسات التي تمثلها، لافتاً إلى أن العالم لم ينجح في هذا الاختبار.

ونوه إلى أن الصمت حيال ممارسات إسرائيل اللاقانونية والرعناء والمستهترة واللاإنسانية والبعيدة كل البعد عن الحق والعدالة سبب في فتح باب خطيرة للغاية، موضحاً أن النظام العالمي انتحر وقضي عليه اليوم في فلسطين بعد أن فشلت في البوسنة والهرسك وأفريقيا، فضلاً عن فشله في العراق وسوريا في وقت القريب.

"العالم سينجر بسرعة إلى فوضى يسودها قطاع الطرق"

قال الرئيس أردوغان، أنه "في حال الصمت أكثر على الطغيان الإسرائيلي فإن العالم سينجر بسرعة إلى فوضى يسودها قطاع الطرق".

وأفاد أن اتباع نظام عالمي من هذا القبيل يحصل فيه القوي دائماً على ما يريد، في حين يخسر فيه المظلوم على الدوام سيؤدي بالتالي إلى نهاية البشرية، مذكراً أن تركيا اعترضت دائماً على هذا الوضع.

في الأساطير المؤسسة للعثمانية الجديدة

*شيرزاد اليزيدي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٥/١٩

يتصاعد خطر النزعة العثمانية الجديدة وتحولها إلى تهديد مباشر وملموس للمنطقة بأكملها، وبخاصة لكرديستان والعالم العربي، كون الاحتلال التركي بدأ يقضم مناطق واسعة من روج آفا وباشور (كرديستان سورية والعراق) وعموم الشماليين العراقي والسوري. وفي محاولة لتأطير البحث والنبش في خلفيات هذه النزعة وأساطيرها المؤسسة وآليات اشتغالها من زاوية تاريخية وعلمية، خصص برنامج «منارات» على قناة «العربية» حلقة للحديث مع وزير الثقافة المصري الأسبق والمؤرخ محمد صابر عرب، الذي شرح وعلى هدي حقائق التاريخ ووقائعه، الخطر الداهم لهذا المشروع التوسعي الذي يحاول التسلسل عبر سياسات ناعمة ومواربة طوراً، وعبر توسع فاضح ومعلن، كما نشاهد في عفرين مثلاً طوراً آخر.

فالرجل شرح كيف أن حقبة الاحتلال العثماني الممتدة أربعة قرون حرمت العالم العربي والمنطقة عموماً من الاحتكاك بالحضارة العالمية ومركزها الأوروبي والاستفادة من انبلاج فجر عصر التنوير والإصلاح الديني والحداثة المنبثقة من أوروبا للعالم أجمع، وأن السلطنة العثمانية بنزعاتها العسكرية الدموية عاثت فساداً ونخراً بنيوياً بمختلف مفاصل الاجتماع والثقافة العربيين، منوهاً بأن ثمة مشروعاً تركيا معلناً بحلول ٢٠٢٣ لإعادة بعث تلك السلطنة بالفعل. وفي هذا السياق يتم التعاطي مع شعوب المنطقة ودولها كما لو أنها لا زالت ولايات وممالك تركية، وكما لو أن الناس في هذا الجزء من العالم، عربياً وغير عرب، رعايا خاضعون للسلطان.

وهو شرح على نحو مسهب وبالحجة والبرهان والتوثيق التاريخي العلمي كيف أن الاحتلال العثماني شكل مرحلة تقهقر وانحطاط في المنطقة وتحديداً منذ القرن السادس عشر، كون الحواضر والأمصا على امتداد العالم العربي كانت قبلاً تشهد ازدهاراً في مختلف صنوف المعرفة والتجارة والتبادل والتثاقف مع العالم، لكن مع السيطرة العثمانية بدأت مرحلة الانحدار والانهييار في العالم العربي حيث كان العثمانيون يعتمدون القوة لفرض سلطنتهم وقمع وإبادة الشعوب والأقوام الأخرى، وأن القطيعة مع الغرب بفعل ذلك فرزت تخلفاً فكرياً وحضارياً مزمناً.

والحال أن تناول هذه الموضوعة المتفجرة التي لم تعد مجرد خطر نظري محتمل، من زاوية التوثيق والتحليل التاريخي مهمة جداً كي يتسنى للناس الاطلاع على خلفيات الأخطار الداهمة المحدقة بهم. وأي خطر أكبر من نزعة عثمانية جديدة تترجم نفسها على الأرض، محاولة السيطرة على شعوب وأمم وبلدان بأكملها بالقوة العسكرية، وكأننا في العصور الوسيطة وفي زمن الفرض والاحتلال والدمج القسري.

فمن دون الإحاطة بخلفيات التحديات الراهنة وسبر مقدماتها التاريخية، ومن دون فهم الماضي واستيعابه واستنباط العبر منه، لا يمكن بدهاة التعامل مع الواقع ومع النتائج.

* كاتب كردي سوري

تركيا وإسرائيل: من يمثل؟

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية: ٢٠١٨/٥/١٩

دعا وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو إلى إحالة إسرائيل إلى محكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب مجازر ضد الفلسطينيين. وجاءت هذه الدعوة عشية القمة الاسلامية التي ستعقد اليوم في إسطنبول، بناءً على دعوة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الدورة الحالية لمنظمة التعاون الاسلامي. وتتوقع الأوساط السياسية حضور ما لا يقل عن عشرين زعيماً القمة التي سبقتها قمة مماثلة في ١٣ كانون الأول الماضي، بعد أسبوع من قرار الرئيس دونالد ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل. وشكك زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كليتشدار أوغلو في مصداقية أردوغان، وقال إنّه «يهدد إسرائيل ويتوعدها في كل مناسبة، إلا أنه يعود ويصالحها لأنه يحمل وسام الشجاعة السياسية الذي منحه إياه منظمات اللوبي اليهودي عام ٢٠٠٥».

بدوره، اتهم محرم إينجه، مرشح «الشعب الجمهوري» لانتخابات الرئاسة، أردوغان بالكذب في موضوع إسرائيل، قائلاً إن «أردوغان اتخذ العديد من القرارات المهمة ضد إسرائيل إلا أنه ليس صادقاً في ذلك. فهو يدعو إلى ملاحقة إسرائيل دولياً، إلا أنه هو الذي أمر يوم ٧ كانون الأول الماضي، وبعد يوم من إعلان ترامب، بإسقاط جميع الدعاوى التي أقامتها الدولة التركية بالتنسيق مع منظمة الاغاثة الدولية ضد إسرائيل التي قتلت ١٠ من المواطنين الأتراك على متن سفينة مرمرة نهاية أيار ٢٠٠٩، وذلك بعد مصالحته تل أبيب التي تبرعت بعشرين مليون دولار لضحايا مرمرة». واتهم أردوغان بالعمل على «استغلال قضية فلسطين في حملته الانتخابية»، إذ «يبدو أنه متفق سراً مع إسرائيل وأمريكا التي يبدو أنها راضية عنه».

وجاءت اتهامات كليتشدار أوغلو وإينجه بعد الانتقادات العنيفة التي تعرض لها أردوغان، إذ اتهمته احزاب المعارضة بالولاء لإسرائيل حيث كان وما زال على علاقة وطيدة مع منظمات اللوبي اليهودي في امريكا، وبعد أن زار إسرائيل لأول مرة في أيار ٢٠٠٥ حين التقى نظيره أرييل شارون الذي رحّب به قائلاً «أهلاً بك في القدس عاصمة إسرائيل الأبدية». وكان البرلمان قد رفض، أول من أمس، بأغلبية أصوات حزب العدالة والتنمية الحاكم، مشروع قانون يدعو إلى إلغاء الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وأهمها اتفاقية سفينة مرمرة. كذلك تتهرب الحكومة من الرد على اتهامات المعارضة لها بالتواطؤ مع إسرائيل، إذ لم تستخدم تركيا في أيار ٢٠١٠ حق الفيتو ضد انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، كما لم تستخدم في أيار ٢٠١٦ حق الفيتو ضد انضمام إسرائيل الى الحلف «الأطلسي» بصفة شريك.

بدورها، أشارت مرشحة الحزب «الجيد»، مازال اكشانار، إلى العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين أردوغان وعائلته مع إسرائيل التي زاد حجم تعاملها التجاري مع تركيا على ٥ مليارات دولار سنوياً. ويقول الاعلام التركي إن السفن التي يملكها أولاد أردوغان تقوم بنقل البترول الكردي العراقي إلى إسرائيل التي تصدر إلى تركيا مختلف أنواع البذور والمعدات الإلكترونية المتطورة. وكانت إسرائيل قد قامت بتحديث طائرات الفانتوم والدبابات التركية، كما باعت تركيا طائرات تجسس مسيّرة.

وجاء الهجوم الأعنف على لسان نائب رئيس الوزراء السابق عبد اللطيف شنار، الذي حمل الرئيس الحالي مسؤولية الوضع في القدس وفلسطين عموماً، وقال «لولا تأمر أردوغان مع السعودية والقطر وأمريكا ودول غربية ضد سوريا بهدف إضعافها وتدميرها لما تجرأت إسرائيل على فعلتها الأخيرة». وأضاف أن «المقياس الوحيد لمصداقية أردوغان في موضوع فلسطين هو مصالحته مع (الرئيس بشار) الأسد فوراً، وإلا فإنني لا ولن أقبل بأي موقف أردوغان في موضوع فلسطين». ويذكر أن شنار من أهم مؤسسي حزب «العدالة والتنمية»، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية حتى عام ٢٠٠٧، حيث استقال بعد اعتراضه على بيع أحد شواطئ إسطنبول لشركة امريكية يهودية.

دميرتاش: لا يمكن لأي طرف تحقيق النصر دون حزب الشعوب الديمقراطي

ANF : ٢٠١٨/٥/٢٠

قال مرشح حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) لانتخابات رئاسة الجمهورية صلاح الدين دميرتاش في اللقاء الذي أجرته معه إذاعة غرب ألمانيا (WDR): "لا يمكن لأي طرف تحقيق النصر دون حزب الشعوب الديمقراطي".

أجاب صلاح الدين دميرتاش المعتقل في سجن أدرنة على أسئلة إذاعة غرب ألمانيا (WDR)، مؤكداً أنه لا يملك إمكانيات الدعاية الانتخابية. وقال دميرتاش أن الطريق الوحيد لإيصال رأيه يكون عبر محاميه والرسائل التي يبعثها وتابع بالقول: "أنا حزين على الناخبين بسبب هذا الجور الفظيع وعدم المساواة".

وأكد دميرتاش أن معنوياته كشخص مرتفعة. وفي معرض جوابه على سؤال الإذاعة "في الحالة الطبيعية، هل يمكن للمعارضة أن تهزم أردوغان دون حزب الشعوب الديمقراطي؟"، قال دميرتاش: "تحقيق النصر دون حزب الشعوب الديمقراطي أمر مستحيل، هذا ما تظهره لنا استطلاعات الرأي والساحات".

وقال دميرتاش أنه سيحقق الأمور التالية في حال انتخابه رئيساً: "سأعمل على إقامة ديمقراطية أكثر تعددية وتشاركية، وسأقيم نظام برلماني ديمقراطي ذو دستور جديد وسأسعى لتفعيل عقلية ليبرالية".

سأرفع حالة الطوارئ وسأستأنف مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. سأدفع السياسة الخارجية نحو السلام وأحلّ القضية الكردية داخلياً من خلال الطرق السلمية، وكل ذلك سيساعد في الجانب الاقتصادي".

وقال دميرتاش عن أول خطوة سيقوم بها: "سأجمع بين أم كردية وأخرى تركية فقدتا وليدهما خلال الصراع وسأقبل يديهما وسأطلب دعمهما ودعائهما لتحقيق السلام".

أوزترك: الشعوب الديمقراطي وحده البديل

الى ذلك نظمت حركة «خطوة أخرى» في تركيا اجتماعاً خاصاً بها تحت شعار «ضد نظام الفرد الواحد، من أجل بناء وطن ديمقراطي ومتنوع، من أجل تجاوز كل المعوقات نعلن دعمنا لحزب الشعوب الديمقراطي HDP ودميرتاش»، وذلك استعداداً للعملية الانتخابية المقررة في ٢٤ حزيران.

وأوضح «حقان أوزترك»، عضو الحركة في حديث مع وكالة فرات للأخبار، أنهم ومنذ صدور قرار إجراء الانتخابات المبكرة بدأوا بتنظيم صفوف حركتهم، التي تهدف إلى دعم حزب الشعوب الديمقراطي ومرشحة للانتخابات الرئاسية صلاح الدين دميرتاش. وقال: «جاء قرارنا أن نقف إلى جانب صلاح الدين دميرتاش حتى يحصد أكبر عدد من الأصوات ويحافظ الـ HDP على أصواته وتزيد نسبته، ولا شك أن السبب الأساسي في اتخاذ هذا القرار كان بهدف الوصول إلى البرلمان التركي والعمل هناك من أجل إنهاء نظام الفرد الواحد وتوجيه تركيا نحو الديمقراطية».

وأضاف «إذا تمكنا من تحقيق هذا، سيكون بمقدورنا أن ندافع عن الشعب ونلبي مطالبه، وعلى هذا فلا بد أن نقف إلى جانب دميرتاش والشعوب الديمقراطي».

ودعا الجماهير إلى الانضمام إلى حركتهم، لافتاً إلى أن الكثيرون يفكرون على هذا النحو الذي قامت عليه حركتهم.

وأكد حقان أوزترك أنه من المهم تفعيل الديمقراطية والبرلمان التركي، وأن حزب الشعوب الديمقراطي HDP، الذي أعلن مشاركته في الانتخابات ورشح دميرتاش رئيساً للجمهورية، هي وحدها القوة التي تضم كل المكونات والقوى الديمقراطية في تركيا و بمقدورها تمهيد الطريق نحو التغيير وأنه على هذا الأساس اتفقوا وأعلنوا دعمهم لهم.

حول نشاطهم في إطار التحضير للانتخابات قال: «على المستوى العام شكلنا مجلساً في إسطنبول ونحن نعمل على فتح مجالس أخرى في النواحي، وأصدرنا عدة منشورات نعمل على توزيعها، وسنعمل على تنظيم اجتماعات جماهيرية، للضغط من أجل رفع قانون الطوارئ، كما نحضر لتنظيم فعاليات متنوعة ومؤثرة. سيكون من بينها فعالية لتسليط الضوء على أوضاع المرشح الرئاسي دميرتاش المعتقل لدى السلطات التركية دون سبب، وغيرها من الفعاليات المشابهة».

حقان أوزترك وفي ختام حديثه قال: من أجل حل جميع الأزمات والمشاكل في تركيا نوجه هذه الرسالة: لا تدلوا بأصواتكم لهؤلاء الذين تسببوا بكل هذه المشاكل في البلاد، فقط ادعموا الشعوب الديمقراطي ودميرتاش وحدهم يناضلون من أجل الديمقراطية، الحرية و حل كل أزمات البلاد".

الاحزاب الكردية ستخوض الانتخابات بقائمة موحدة مع حزب الشعوب الديمقراطي

xeber24.net: ٢٠١٨/٥/٢٠

تتجه تركيا إلى انتخابات ٢٤ يونيو مع تحالفين كبيرين. ويتألف تحالف الشعب من حزب العدالة والتنمية الحاكم والحزب القومي التركي المتطرف (MHP)، ويتألف التحالف المناهض لأردوغان من حزب الشعب الجمهوري، أي الحزب الإسلامي أو الحزب الجيد، من الإسلاميين الصغار، حزب فيليسيتي والحزب الديمقراطي. وظهر تحالف ثالث وبشكل غير متوقع من الأحزاب الكردية. أعلنت الأحزاب السياسية التي تشكل التحالف الانتخابي الكردستاني أنها لن تنافس فقط في انتخابات تركيا المفاجئة، لكنها تأمل في اتخاذ الخطوة الأولى نحو الوحدة الوطنية بين كرد سوريا وإيران والعراق وتركيا. حتى الآن، أعلن حزب الحرية الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا وحركة آزادي عن عضويتهم في التحالف الجديد. مع الدعم الذي يقدمه الحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، والذي له وجود تشريعي وهيكل وطني، يمكن أن يصبح التحالف الجديد فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي لتركيا.

لقد حقق التحالف بالفعل بعض التقدم على المستوى المحلي. في انتخابات غرفة ديار بكر التجارية، نجح الكرد في إلحاق الهزيمة بالرئيس المدعوم من حزب العدالة والتنمية، وانتخب مرشحهم الخاص. هل يمكن لهذه الظاهرة أن تمتد على المنطقة بأكملها؟

قال عضو البرلمان من حزب الديمقراطيين الإمام تاسكير للمونيتور إن انتخابات غرفة ديار بكر التجارية أظهرت أن الكرد يستطيعون تحقيق أهدافهم عندما يتصرفون معاً. ويعتقد تاسكير أنه إذا تنافس الكرد في انتخابات ٢٤ يونيو كحلف يمكنهم التأثير على القاعدة الكردية لحزب العدالة والتنمية الحاكم وكذلك الناخبين الكرد الذين تخلوا عن حزب العدالة والتنمية بسبب تحالفه مع حزب MHP المعادي للكرد والذين لم يصوتوا لصالح HDP في الماضي لأي سبب من الأسباب.

وقال مسعود تيك، رئيس الحزب الاشتراكي الكردستاني لموقع "المونيتور": "مع هذا التحالف، سنبرهن على أنه يجب عدم تجاهل الكرد".

لماذا الكرد مهمون جداً؟ ووفقاً لأحد الاستطلاعات، فإن الناخبين الكرد الذين يمثلون ٤٪ من أصوات حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١٥ لا ينوون التصويت لحزب العدالة والتنمية هذه المرة. وقد يمتنع الكرد الذين لا يفكرون في التصويت لصالح تحالف «حزب العدالة والتنمية - حزب صاحب السمو الملكي» من التصويت لصالح «تحالف الأمة» المعارض لأنه لم يأخذ في «حزب الشعوب الديمقراطي» المؤيد للكرد.

وقال تيك إن الكرد يشكلون ٢٠٪ من الأصوات الوطنية التي سيتم استهدافها الآن من قبل التحالف الكردي. هل سينجح الكرد؟ هل يستطيع حزب الشعوب الديمقراطي، الذي لم يتمكن حتى الآن من تعبئة الدائرة الانتخابية الكردية، أن ينجح هذه المرة مع التحالف الكردستاني؟

وقد تم الترويج لفكرة التحالف من قبل زعيم حزب الشعب الديمقراطي الذي تم سجنه الآن، صلاح الدين دميرتاس، في اجتماعاته مع الزعيم الكردي العراقي مسعود بارزاني. تم تأجيلها عندما بلغت عمليات الحكومة لمكافحة HDP ذروتها في سجن Demirtas. عندما التقى الرئيس المشارك لـ HDP Pervin Buldan مع بارزاني الشهر الماضي، اتفقوا على أن التحالف يجب أن يستهدف الكرد في تركيا وإيران والعراق وسوريا. وصف الإمام تاسكير المشروع، الذي يسمى الآن «الاتحاد الوطني للكرد»، بأنه مشروع كردي لمساعدة بعضهم البعض، والعمل معاً والقضاء على العداوات بين الكرد.

«لا توجد انقسامات في أذهان الكرد. يعتقدون أن الحدود التي تفصل بينها هي سطحية. لم يقبل الكرد هذه الحدود أبداً بعد إعلانها في أوائل القرن العشرين. يجب أن نستعيد روح الوحدة ولكن ليس ضد أي بلد أو دولة واحدة»، قال Tascier للمونيتور.

«ليس من الممكن التعامل مع القضايا الكردية في سوريا وجنوب كردستان وتركيا منفصلة عن بعضها البعض. لا يمكنك التفكير في عفرين المميزة عن هيفلر وهيفلر المتميزة عن ديار بكر.

وفقاً لتيك، فإن عدم التوصل إلى حل للقضية الكردية هو سبب رئيسي لعدم الاستقرار والمشاكل الاجتماعية في المنطقة. «من المحزن أن الكرد كانوا دائماً بياثق وليسوا صناع ألعاب. إذا استطاع الكرد تحقيق الوحدة، فإن

التطورات في سوريا والاستفتاء في العراق ستتم مناقشتها كحزمة واحدة، وبالتالي تمكين الكرد من أن يصبحوا عنصراً مهماً في معادلة الشرق الأوسط، قال تيك.

ولكن هنا يجب أن نلاحظ أن التحالف لم يجمع جميع الفصائل الكردية. لم تنضم الهدى-بار الإسلامية. قال تاسكير: "بالنسبة لي، لم يكن هدى بار حزباً كردياً". وقال تيليك إنهم على اتصال مع هدى-بار، لكنهم لم يتمكنوا من الانضمام إلى الحلف. وأضاف "أعتقد أنهم يجب أن يكونوا في الحلف". وقال تيممل كارامول أوغلو، رئيس حزب فيليسييتي الإسلامي، إن هدى بار قد يدخل في الانتخابات في قوائم حزب فيليسييتي. قد يحررهم هذا من إملات حزب العدالة والتنمية، لكنه قد يؤثر سلباً على هدف الحزب الديمقراطي التقدمي في اجتياز عتبة التصويت بنسبة ١٠٪ لدخول البرلمان. تشير استطلاعات الرأي حتى الآن إلى أن أداء الحزب الشعوب الديمقراطي سيحدد نتيجة الانتخابات. إذا لم يتمكن الـ HDP من اجتياز عتبة الـ ١٠٪، فإن حزب العدالة والتنمية سيفوز بأغلبية برلمانية.

جاندار: أردوغان يتقاسم السلطة مع الدولة العميقة

زمان عربي: ٢٠١٨/٥/٢٠

في تعليق منه على دعمه قديماً للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية، أفاد الصحفي الليبرالي الشهير جنكيز جانداز قائلاً: "إنني لم ألاحظ من قبل مدى الظلم الذي يمكن للسلطة الحاكمة في تركيا أن ترتكبه، ولم أضع في حسابي أنهم سيكونون كذابين إلى هذه المستويات بسبب افتراضي أنهم سيلتزمون بالحدود الدنيا لأخلاقيات الإسلام على أقل تقدير".

جاء ذلك في حوار لجنكيز جانداز أورده الكاتب الصحفي الآخر أحمد سفير الذي شغل منصب مستشار الرئيس السابق عبد الله جول في كتاب ألفه مؤخراً بعنوان "لكي لا تبقى سراً في داخلي: هذه هي شهادتي" وضمنه آراءه الخاصة بأحداث تركيا في العقدين الأخيرين.

وأكد جانداز أنه يدرك في المرحلة التي وصلت إليها الأمور أنه سقط في وهم كبير وأضاف: "لم أعتقد أبداً أن أصحاب السلطة الحالية سيستسلمون بهذه السهولة للكيان الملقب بالدولة العميقة الذي عملت على التصدي له طوال حياتي وسيصبحون جزءاً لا يتجزأ منه".

وأضاف جانداز أن أعضاء تنظيم أرجنكون والقوميين الطورانيين باتوا من المؤيدين سراً وعلانية لنظام أردوغان، بل إنهم يتقاسمون السلطة فيما بينهم.

هذا وأكد جانداز أنه ليس نادماً على نضاله ضد الجهود الرامية إلى حرمان المحجبات من حقهم في التعليم العالي وتعرضهم للتمييز في المجال العام خلال انقلاب الثامن والعشرين من فبراير/ شباط ١٩٩٧، إلا أنه استدرك قائلاً: "لكنني لو رأيت اليوم وضعاً مماثلاً لما كان في ذلك الوقت فإنني أعتقد أنني لن أبذل جهوداً إلى درجة الهلاك مثلما فعلت قبل عشرين عاماً، بعد أن شهدت مبادرة جزء كبير من هؤلاء المحجبات المواليات للسلطة إلى ممارسة القتل المعنوي المجحف على أمثاله من الكتاب المعارضين".

أردوغان يوبخ كبير مستشاريه هاتفياً لهذا السبب !

زمان عربي: ٢٠١٨/٥/٢٠

قال الكاتب التركي بجريدة يني تشاغ أحمد تاكان الأحد، في مقال له الذي نشر في الجريدة، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وبخ كبير مستشاريه إنور جفيك بعد تصريحاته الأخيرة التي قال فيها: "قد يكون هناك مفاوضات سلام مع الكرد عقب الانتخابات".

فقد قال كاتب جريدة يني تشاغ أحمد تاكان: "بحسب المعلومات التي توصلت إليها من مصادر داخل قصر رئاسة الجمهورية، فإن أردوغان أجرى اتصالاً هاتفياً بإنور جفيك شخصياً، ووبخه بانتقادات حادة للغاية".

وزعم أحمد تاكان أن أردوغان قال لجفيك: "ماذا تقول أنت يا أخي؟ من وكلك حتى تتحدث في هذا الموضوع". وقال أحمد تاكان إن كبير مستشار أردوغان بعد أن تعرض لتوبيخ من الرئيس أردوغان بدأ يجهش بالبكاء.

وسائل (AKP) للاستيلاء على المدن الكردستانية عبر "مكّفين"

ANF: ٢١/٥/٢٠١٨

اعتقلت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) الآلاف من قادة الأحزاب السياسية، نوّاب البرلمان، رؤساء البلديات وشخصيات مستقلة، كما بدأت بتنفيذ مخطط خطير يستهدف كلّ من لا يتفق مع هذه الحكومة الفاشية، وذلك وفقاً للإحصائيات المعلنة منذ فشل الحزب بكسب أصوات الناخبين في مناطق آمد، وان ومردين في الانتخابات التي جرت العام ٢٠١٥.

منذ ١٤ نيسان ٢٠٠٩، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية AKP بحملة إبادة سياسية ضدّ الشعب الكردي. وخلال ثلاث سنوات اعتقلت نحو عشرة آلاف شخصية سياسية كردية، رؤساء بلديات، رؤساء أحزاب، قيادات حزب الأقاليم الديمقراطية DBP المنطقيين، صحفيين، رؤساء مؤسسات المجتمع المدني و ممثلين كرد عن الحركات والتنظيمات وبهذا منعتهم من خدمة المجتمع.

حملات الإبادة السياسية التي اطلقت بهدف إنهاء الوجود السياسي، ورغم شدتها وكثافتها وتمكنها من خلق معوقات، إلّا أنها فشلت في تحقيق أهدافها. كذلك حملات الإبادة السياسية ضدّ قيادات حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) و حزب الأقاليم الديمقراطية (DBP) بدأت منذ حزيران ٢٠١٥، ومن ثمّ اتّسعت تلك الحملات. AKP من ناحية كانت تقود حملات عسكرية ومن ناحية أخرى تشنّ حملات الإبادة السياسية بهدف كسر إرادة الشعب الكردي واجباره على الاستسلام.

الإرادة والتمسك بالمقاومة

منذ بداية العام ١٩٩٠ بدأ كلّ من أحزاب DEHP،HADEP،OZDEP،HEP،DEP وDTP بالنضال والدفاع عن حقوق الشعب الكردي، لكن في النهاية كان مصير الجميع الاعتقال.

حزب الأقاليم الديمقراطية (DBP) وعلى خطى هذه الأحزاب تمكّن من تنظيم صفوفه في ٤٢ مدينة في عموم كردستان وتركيا. حزب العمل الشعبي الديمقراطي (DEHP) وخلال انتخابات المجالس المحلية عام ١٩٩٩ تمكّن من الفوز بـ ٣٧ بلدية. وخلال انتخابات ٢٠٠٤ نال ٥٦ بلدية.

في العام ٢٠٠٩ نال ٩٩ بلدية وخلال اخر الانتخابات محلية بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠١٤ فاز بـ ١٠٢ بلدية. كذلك حزب الأقاليم الديمقراطية (DBP) وخلال كلّ الانتخابات المحلية فاز بعدد أكبر من البلديات. في انتخابات العام ٢٠٠٤ فاز بـ ٧٦٢ بلدية، عام ٢٠٠٩ الف و ٨٠٨ بلدية.

. حزب الأقاليم الديمقراطية (DBP) والذي وصل إلى مستويات كبيرة عبر الانتخابات المحلية، في العام ٢٠١٦ ومع انطلاق مقاومة الحكم الذاتي انتقل إلى مرحلة جديدة. حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) التي اتّهمت بلديات حزب (DBP) على أنّه المخطط والداعم للمقاومة، بدأت وعبر تعيين مكّفين من قبل الحكومة على تلك البلديات، وقبل الشروع بذلك أرسلت هيئة من المفتشين تضم من ١٠ إلى ١٥ شخصاً من محافظين ومدراء مناطق إلى البلديات، والهيئة التي دققت في أعمال البلدية كانت تبحث عن تجاوزات لرؤسائها لكنّها رغم كلّ المحاولات لم تتمكن من العثور على مخالفة قانونية واحدة تدين رؤساء بلديات الأقاليم DBP.

الهجمات على الإدارات المحلية

عندما تمّ إعلان الحكم الذاتي في المدن الكردستانية، وقف رؤساء البلديات إلى جانب الشعب الكردي. رؤساء بلديات سور، جزير، نصيبين، فارقين وغيرهم وعند قراءة بيانات مقاومة الحكم الذاتي كانوا حاضرين إلى جانب

الشعب مؤكدين تضامنهم معه. لكن فيما بعد، تمّ فصل جميع رؤساء تلك البلديات واعتقالهم. البعض تمّ الإفراج عنه فيما بعد والبعض الآخر لا يزال معتقلاً إلى اليوم.

الرئيس التركي أردوغان دائماً ما كان يقول: "أريد آمد، وآن ومردين". هذا الهدف الذي لم يتمكن أردوغان من تحقيقه عبر الانتخابات المحليّة، حقّقه عبر القمع والطرق غير الشرعية..

مكلفين من قبل أردوغان

استمرّت ضغوطات حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) على الشعب الكردي عبر الضغط على القيادات المحليّة. واختلقت الحكومة الأعداء، الحجج وتوجيه التهم بهدف الاستيلاء على البلديات التي كانت تحت إدارة الأقاليم الديمقراطية (DBP) والتي باتت مستهدفة، حيث تمّ تعيين مكلفين من قبل الحكومة بإدارتها. وعلى رأس تلك البلديات سور، فارقين، كوب وإيله. بتاريخ ١١ أيلول ٢٠١٥ كانت البداية، حيث استولت الحكومة على ٢٨ بلدية، ٢٤ منها كانت تدار من قبل حزب DBP والأخرى كانت تدار من قبل أشخاص على علاقة مع جماعة فتح الله غولن. هذه البلديات في سور، جزير، نصيبين، فارقين، دها، سلوبي، برسوس وديرك كان الأقاليم الديمقراطي قد حصد أصوات الناخبين فيها بشكل كبير، في حين أنّ مرشحي حزب AKP في تلك الانتخابات المحليّة لم يكن لهم أيّ أصوات تذكر.

نسبة الأصوات لصالح حزب الأقاليم الديمقراطية (DBP) في تلك البلديات:

__ آمد سور: ٥٤,٤١٪.

__ آمد فارقين: ٦٩,٥٥٪.

__ شرناخ جزير: ٨١,٦١٪.

__ ميردين نصيبين: ٧٨,٧٨٪.

__ سيرت دها: ٥٢,٣٧٪.

__ شرناخ سلوبي: ٧٨,١٩٪.

__ رها برسوس: ٥٢,٥٨٪.

__ مردين ديرك: ٦٤,٤٪.

بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ اعتقلت السلطات التركية الرئاسة المشتركة للبلدية الكبيرة في آمد السادة غولتان كشاناك و فرات آنلي. هذه العملية أحدثت موجة من الغضب بين المجتمع الكردي والقوى الديمقراطية في تركيا. وفي ٢٤ تشرين الثاني من العام ذاته، تمّ اعتقال الرئيس المشترك للبلدية الكبيرة في مدينة مردين السيد احمد تورك.

الکرد والانتخابات التركية

*خورشيد دلي

العربي الجديد: ٢١/٥/٢٠١٨

مع اتضاح خريطة التحالفات الحزبية في معركة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا في ٢٤ يونيو/ حزيران المقبل، تتجه الأنظار إلى الشريحة التي سيكون لها الدور المؤثر، وربما الحاسم، في تحديد هوية من سيحكم تركيا في المرحلة المقبلة. ولعل اللافت في هذه الخريطة بقاء الكرد خارجها، إذ رشح تحالف الشعب الذي تشكل من أحزاب العدالة والتنمية والحركة القومية والوحدة الكبرى، الرئيس رجب طيب أردوغان، يقابله تحالف الأمة المؤلف من أربعة أحزاب، الشعب الجمهوري والسعادة والخير والديمقراطي، وقد رشح كل منها مرشحاً خاصاً به، فيما بقي الكرد خارج التحالفين. ورشح حزب الشعوب الديمقراطية الموالي للکرد زعيمه السابق، صلاح الدين ديمرداش، المعتقل منذ نحو سنتين، وهو الذي كان قد ترشح للانتخابات الرئاسية السابقة، ونال قرابة ١٠٪ من الأصوات.

إذا كان من الصعب تصور وجود فرصة لفوز ديمرداش بوجود هذين التحالفين الكبيرين، فإن الصوت الكردي قد يصبح حاسماً في تحديد هوية الفائز برئاسة الجمهورية، خصوصاً إذا لم يفز أي من المرشحين في الجولة الأولى، ولعل هذه هي استراتيجية المعارضة في عدم الاتفاق على مرشح واحد، وترشيح عدد من المرشحين، وذلك بهدف تشتيت الأصوات في الجولة الأولى لمنع أردوغان من الفوز بالجولة الأولى. وهنا تتجه الأنظار إلى صوت الناخب الكردي الذي تقدر كتلته الانتخابية بنحو ١٨٪ من الأصوات (نحو ثمانية ملايين ناخب)، حيث يتركز معظم الكرد في جنوب البلاد وشرقها، فضلاً عن المدن الكبرى، مثل اسطنبول وأنقرة وأزمير.

منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢، اعتاد الكرد على التصويت لصالح الهوية القومية الكردية أو للهوية الإسلامية المتمثلة بحزب العدالة والتنمية، إذ من أصل ١٨٪ من الكتلة الانتخابية، يصوت نحو ١٠٪ لحزب الشعوب الديمقراطية، ونحو ٦٪ لحزب العدالة والتنمية، فيما تذهب نسبة ٢٪ المتبقية إلى باقي الأحزاب. ولعل السؤال اليوم: ما هي اتجاهات التصويت لدى الكرد في ظل المتغيرات الجارية؟ وكيف أثرت أحداث عفرين والاستفتاء في إقليم كردستان على هذه الاتجاهات؟

بداية، تبدو اتجاهات التصويت لدى الكرد في مشكلة اتجاه التحالفين، فالکرد يرون حزب الخير، بزعامة ميرال أكشينار، قومياً متطرفاً شأن حزب الحركة القومية بزعامة دولت باهجلي، فضلاً عن أن الكرد يتذكرون بأسف شديد ما تعرضوا له خلال فترة تسلم أكشينار منصب وزارة الداخلية منتصف تسعينيات القرن الماضي، كما أنهم يحملون حزب الشعب الجمهوري مسؤولية سجن عدد كبير من نوابه، بسبب تأييده قانون رفع الحصانة عن النواب في البرلمان، ومع المتغيرات الجارية، قد لا يختلف موقفهم كثيراً إزاء حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان، فقد فوجئت شريحة كبيرة من كرد تركيا بالموقف السلبي لأردوغان من الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان، بعد أن كانت تتوقع أن علاقة تركيا بالإقليم وزعيمه السابق، مسعود البرزاني، كفيلة بموقف تركي مغاير، كما أن عملية عفرين أثرت على موقف شريحة كبيرة. وكذلك، فإن توقف عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، واستمرار المواجهات، جعلاً من الوعود الحكومية الكثيرة بإيجاد حل سلمي للقضية الكردية محل شك كبير لدى الأوساط الكردية، بما فيها التي كانت تقف مع أردوغان ضد حزب العمال الكردستاني. ولعل هذه المتغيرات مجتمعة ستجعل من التصويت الكردي على أساس الهوية القومية أكثر من أي عامل آخر في الانتخابات المقبلة.

بغض النظر عن تأثير هذه المتغيرات على اتجاهات التصويت الكردي، وموقف الكرد من التحالفات الانتخابية، فإن مسألة الحصول على صوت الناخب الكردي تبقى حيوية، لا سيما في الانتخابات الرئاسية. ويبدو أن المرشحين أدركوا أهمية التقرب من هذا الصوت. وعليه، بدأت أوساط الرئيس أردوغان تتحدث عن نيته بخطة شاملة لحل القضية الكردية بعد الانتخابات، فيما زار مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم اينجه، الذي يزداد سطوع نجمه هذه الأيام، صلاح الدين ديمرداش في السجن. ومع أن العنوان كان التضامن معه إلا أن الهدف هو الحصول على الصوت الكردي، وربما التطلع إلى ضم حزب الشعوب الديمقراطية إلى التحالف الرباعي، طالما أن الهدف الأول للمعارضة هو إسقاط حكم أردوغان.

ماذا يريد أردوغان؟

*فيصل العساف

صحيفة (الحياة): ٢١/٥/٢٠١٨

في خطاباته بخصوص القدس والقضية الفلسطينية، يبدو أردوغان وكأنه يحاكم نفسه! تلك الانتقادات التي ساقها منتقاصاً من دول إسلامية لم يسمها، تصلح أن تكون لحظة مراجعة يلوم فيها السيد الرئيس نفسه على وسادة نومه ذات استيقاظ للضمير. هل بلغ السيل الزبى بمناكفات أردوغان؟ نعم، أو هكذا يجب، فالرئيس الأمر النهائي الذي تنغمس بلاده بعلاقات مع الجانب الإسرائيلي لم تسبقه إليها أعتى الحكومات «علمانية» التي تعاقبت على حكم تركيا، ليس من حقه توجيه أصابع الاتهام بالقصور عن بلوغ مرامات المسلمين ضد دولة يعينها أو زعيم، لكنها شهوة السلطة وطموح الهيمنة الذي فرش لها خونة الأوطان سجادة السيادة الحمراء، بعد أن تلاقى أهدافهم المارقة من الإخلاص إلى حدود الدم، على جثث المغفلين. لست ديبلوماسياً عليه واجب تنميق الكلمات، وفي الواقع لم يترك لي السيد أردوغان مجالاً كي أقدر براغماتيته، بعد أن تعدت تطلعاته سجن بلاده الكبير الذي يجمع أصوات عشرات الآلاف من مخالفيه، لتمتد أياديه الملطخة بالتلون إلى منطقتنا، فلم يسلم من خفافيش ظلامها الدامس سوى أولئك السائرين على الطريق ذاتها.

كنت كتبت في مقالات سابقة عن بضاعة اللاجئين السوريين التي يستغلها بدم بارد حتى يجني من الأوروبيين بلايين الدولارات، وعن تضاعف حجم التبادل التجاري والعسكري بين تركيا وإسرائيل في عهده، وعن علاقته المشبوهة بـ «عدو العرب الأول»، أو من يصفها فخامته ببيته الثاني «إيران»، وعن الأسد حين يصبح نعامة بين يدي الرئيس الروسي بوتين! وكتب غيري، حتى تزامت الكلمات وهي تتساءل في استغراب شديد: لماذا لا يزال هناك من يصدق هذا الرياء السياسي! كان يمكن تبرير تلك المواقف لو أنها أتت بعيداً من الدين الذي يتوشح رداءه، وفي سبيل المصلحة التركية الوطنية، لكنها في حقيقة الأمر لم تخدم إلا أغراض الرئيس الذي تقلد تاج الخلافة بأيدي الحاقدين الناقمين على أوطانهم، الساعين إلى الدمار بنية تبوء مقاليد الرياسة، كل من الطرفين يحاول تحقيق أقصى درجات المصلحة من خلال ركوب الآخر، فيما الضحية شعوب المنطقة وفي مقدمهم السوريون، ودولة مصر التي لم تسلم من مناوشاته منذ أن قال أهلها كلمتهم الفصل في محمد مرسي وزمرته، ودرأويش الخليج المتنعمين المتبشرين على ما أفاء الله عليهم من الاستقرار، في محيط متلاطم يمور بالاضطرابات.

ما الذي يريده أردوغان؟ ما من شك في أنه حين أقفلت في وجهه أبواب الاتحاد الأوروبي، الموصد أمام الديكتاتوريات والعنتريات البالية، توجه فخامته حاملاً أحلام الزعامة صوب الأرض العربية الخصبة، مرتدياً طاقة النفاق التي تخفي أدران النفعية، في ظل عقول «خاوية» إلا من الاستعداد لبذلها في سبيل من يدفع كثيراً من الوعود الزائفة، تدغدغ أوهام الخلاص الرخيصة، وإن وجدت نفسها ملقاة في آخر المطاف على حجرة صلداً، عارية إلا من الخذلان الذي تعلقه على مشاجب الحكام العرب والمسلمين، بادعاء ظلمهم وقصورهم عن أداء الأدوار المنوطة بهم.

نعيب أردوغان والعييب في الحقيقة على من أتاح له «بيننا» فرصة اللعب على حبالهم. نعيب «إخوان» الإرهاب والعييب في الذين ما زالوا يبصمون على نقائهم وهم يشهدون كذبهم ونكوصهم عن الوعود التي طالما قطعوها على أنفسهم وجعلوها محل انتقادهم لغيرهم، بل تكفيرهم لهم. نحن في مفترق طرق خطر، لا يقبل القسمة على الولاءات، ولا على الانتماء، شعار المرحلة فيه ينبغي أن يكون: من لم يكن مع بلداننا المعتدلة الرصينة الساعية إلى استقرارها، فإنه ضدنا.

تراك زودتها يا فخامة الرئيس

*حمود أبو طالب

صحيفة (عكاظ) السعودية: ٢١/٥/٢٠١٨

لم يعد ممكناً الآن إحسان الظن بموقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من المملكة العربية السعودية، بعد تعمه تكثيف تصريحاته المستفزة ضدها، التي تحولت من التلميح إلى شبه التصريح. لقد أعجبنا كثيراً بشخصية أردوغان وما فعله لتركيا واحترمانه كثيراً كنموذج قيادي متميز، لكنه بعد ما حدث في بعض الدول العربية عام ٢٠١١ تحول إلى شخصية جديدة غير مريحة، أو ربما لم يتحول وإنما اقتنص الظرف التاريخي لإظهار حقيقة توجهاته ونواياه التي أظهرت دوره في مسلسل الخراب العربي، وهو دور يمضي من سيئ إلى أسوأ.

لا بد من مخاطبة الرئيس أردوغان لتذكيره بمعرفته التامة بأن المملكة ترفض رفضاً قاطعاً مثل هذا الطرح الذي لا يليق برئيس دولة، ما زلنا إلى الآن نعتبرها صديقة، ولا يخدم أي قضية تهم المسلمين. كما لا بد من التأكيد له أن تركيا آخر من يحق لها استثمار قضية القدس لاستثارة المشاعر الإسلامية.

نحن لا نعتب كثيراً على أردوغان بسبب انتمائه لتنظيم الإخوان المسلمين ودعمه لهم واحتضانه لرموزه وكوادره بعد فرارهم من الدول المتضررة منهم، فهذا هواه وشأنه وقراره، وقد لا نهتم كثيراً بسماحه لهم بفتح منصات إعلامية تهاجم الدول التي صنفت تنظيمهم إرهابياً ومنها المملكة، رغم ما في ذلك من خرق لأدبيات العلاقات الدبلوماسية بين الدول، لقد تركنا فسحة لحسن الظن به لكنه أصر على التماهي لتقليص هذه الفسحة حتى أوصلها إلى درجة الصفر بعدما أصبح يتحالف عسكرياً وأمنياً مع الدول التي تهدد أمن المملكة، ثم بدأ بالهجوم المباشر عليها بالتشكيك في قوتها وقدرتها وثقلها السياسي وأهميتها.

لقد عرض أردوغان على المملكة ذات مرة، وبأسلوب فحج ودون مناسبة، إقامة قاعدة عسكرية فيها، وكان الرد عليه سريعاً وحاسماً، لكنه بدأ بعد ذلك في العزف على وتر المقدسات الإسلامية بشكل متكرر إلى أن وصل به التماهي إلى قول ما قاله في المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه بشكل استعراضي بعد أحداث غزة التي رافقت نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من أنه غير مطمئن على مستقبل مكة المكرمة بعد ما حدث في القدس.

هنا لا بد من مخاطبة الرئيس أردوغان لتذكيره بمعرفته التامة بأن المملكة ترفض رفضاً قاطعاً مثل هذا الطرح الذي لا يليق برئيس دولة، ما زلنا إلى الآن نعتبرها صديقة، ولا يخدم أي قضية تهم المسلمين. كما لا بد من التأكيد له أن تركيا آخر من يحق لها استثمار قضية القدس لاستثارة المشاعر الإسلامية لأنها تقيم أوثق العلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية مع إسرائيل. والأهم من ذلك كله يا فخامة الرئيس لا بد أن تعي جيداً وتتأكد أن المملكة هي حامية حامي المقدسات الإسلامية ومكة المكرمة وبيت الله الحرام، ومسجد نبيه الكريم الذي عبث فيه أجدادك عبثاً كبيراً، وأنه غير مسموح أبداً بتجاوز الخطوط الحمراء في هذا الموضوع بالذات. تلاعب بكل الأوراق السياسية مع حلفائك كما تشاء ومارس في حدود دولتك ما تشاء، لكن لا تسقط في توظيف ورقة المقدسات الإسلامية من أجل أوام كبيرة تداعب خيالك ولن تتحقق. تراك زودتها يا فخامة الرئيس.

فوز الشعوب الديمقراطي في انتخابات ٧ حزيران أبرز حقد العدالة والتنمية

ANF : ٢٢/٥/٢٠١٨

بالرغم من الحملة الشرسة التي تعرض لها حزب الشعوب الديمقراطي HDP، خلال حملته الانتخابية في ٢٠١٥، وما واجهه من ضغوط ومضايقات في المدن، النواحي والبلدات إلا أنه تمكن من الفوز. وتعرض مقر الحزب في كل من كل مرسين و أدرنيه في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥ إلى هجوم بالقنابل وأدى الهجوم إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة نحو ٤٠٠ آخرين. حتى تلك الهجمات الإرهابية لم تكن عائقاً أمام نجاح الـ HDP، وبالفعل وصل إلى البرلمان بنسبة تمثيل ١٣,٢ بالمئة و حصد ثمانون مقعداً.

كان فوز حزب الشعوب الديمقراطي HDP بهذا العدد الكبير من المقاعد بالنسبة لحزب العدالة و التنمية AKP بمثابة هزيمة كبيرة ومصدر امتعاض و إزعاج لأنه حرمه من تشكيل حكومة بمفرده. وأعلن رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان الذي صرح قبل الانتخابات أن حزبه (AKP) سيشكل حكومة بمفرده و وعد بتغيير الدستور بعد الانتخابات، بحجة عدم الوصول إلى اتفاق حول تشكيل الحكومة الجديدة إعادة الانتخابات في ١١ تشرين الثاني من نفس العام.

وبهذا لم يكن أردوغان قادراً على إخفاء نفاقه وسياسة الازدواجية التي كان يديرها خلال مرحلة مشروع السلام وحل القضية الكردية. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر أوضح أنه لم يعد يعترف بالمصالحة "دولما بهجي" و بدأ بالتمهيد للإبادة السياسية.

وبات اتحاد جمعيات الشبيبة الاشتراكية (SGDF)، وهو أحد مكونات حزب الشعوب الديمقراطي، مستهدف من قبل تنظيم داعش بسبب مواقفه الداعمة لثورة روج آفا ومقاومة كوباني، وفي ٢٠ تموز/يوليو وخلال فعالية تضامنية مع مقاومة كوباني نظمت في ناحية برسوس التابعة لمدينة رها تم استهداف الفعالية بعملية إرهابية راح ضحيتها ٣٣ شخص و إصابة العشرات.

أردوغان أصدر الأوامر: ستدفعون الثمن

قرار الإبادة السياسية صدر عن أردوغان نفسه في ٢٨ تموز/يوليو وقال: "من وجهة نظري، يتوجب على البرلمان اتخاذ الإجراءات الضرورية، ورفع الحصانة عن هؤلاء. إذا ما كنت تدعم التنظيمات الإرهابية، حينها يتوجب عليك أن تتحمل النتائج و تدفع ثمن مواقفك، والمفروض اتخاذه اليوم هو هذا الإجراء".

وبدأت السلطات التركية بعد هذا التصريح مباشرة باعتقال وتوقيف ما يزيد على عشرة آلاف شخص أغلبهم من أعضاء وقيادات الشعوب الديمقراطي و مكونات الحزب، وأصدرت النيابة العامة التابعة لـ AKP وحدها مذكرات اعتقال بحق ثلاثة آلاف شخص ووجهت تهم باطلة إلى نواب حزب الشعوب الديمقراطي وأرسلتها إلى رئاسة البرلمان. وفي خضم هذه الأحداث ومع بداية حملات الإبادة السياسية، والحملات العسكرية ومحاصرة المناطق التي نال فيها حزب الشعوب الديمقراطي أعلى نسبة للأصوات، تم إعلان حظر التجوال في ١١ مدينة كبيرة و ٤٥ ناحية. وبحسب تقرير اللجنة العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإن نتيجة هذه الحملات أدت إلى مقتل نحو ألفين مدني وهجر نحو نصف مليون شخص من أرضه.

وجرى اعتصام في العاصمة أنقرة، من أجل إنهاء تلك الهجمات و الحصار المفروض على المدن والمناطق الكردستانية، في ١٠ تشرين الأول ٢٠١٥ من قبل قيادات الحزب ومكوناتها. وهنا يعود تنظيم داعش الإرهابي الذي يعتمد على الدولة التركية بشكل كبير إلى الظهور وذن هجوماً إرهابياً آخر على المتظاهرين، وهي العملية الإرهابية التي أدت إلى فقدان ١٠٢ شخص لحياته.

٢٠٠ عملية هجومية

وسخر حزب العدالة و التنميةAKP، كل إمكانيات الدولة للقضاء على الشعوب الديمقراطي، رغبة في الانتقام منه“ فتم استهداف مقرات الحزب، تنظيّماته، فعاليّاته و نشاطاته بنحو ٢٠٠ هجوم مخطط و مدروس في جميع المدن والنواحي في كردستان و تركيا قبل موعد الانتخابات و البداية كانت مع المقر العام للحزب في مختلف المدن والنواحي تعرضت للهجمات وأحرقت.

كل محاولات إيقاف الشعوب الديمقراطي باءت بالفشل

ولم تنجح جميع الهجمات، المجازر والاضغوط التي قام بها حزب العدالة و التنميةAKP في إيقاف الشعوب الديمقراطي“ وتمكن خلال انتخابات ١ تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً من تجاوز قانون العتبة الانتخابية و بنسبة ١٠,٧ و حصد ٥٩ مقعد.

وبدوره لم يوقف حزب العدالة و التنميةAKP هجماته“ فطرح قضية رفع الحصانة عن نواب الشعوب الديمقراطي مرة أخرى“ وخلال التصويت على هذه القضية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥ تمكن حزب العدالة و التنميةAKP و حزب الحركة القوميةMHP من التوصل إلى اتفاق و صوت أغلب نواب حزب الشعب الجمهوريCHP أيضاً لصالح القرار بهدف حرمان نواب الشعوب الديمقراطي من الحصانة. بهذا الشكل تم تغيير دستور البلاد و تم رفع الحصانة عن النواب الذين أعدت قضايا ضدهم و لقت لهم التهم.

انقلاب AKP

وحول حزب العدالة و التنميةAKP الانقلاب إلى أداة لتصفية السياسة الديمقراطية في تركيا“ التي باتت تعيش حالة انقلاب ضمن الانقلاب استهدف قوى المعارضة، حزب الشعوب الديمقراطيHDP والمتحالفين معه. واستولت حكومةMHP, AKP على ٩٤ بلدية من أصل ١٠٢ بلدية عبر فصل رؤسائها المنتخبين من قبل الشعب و تعيين مكلفين من قبل الحكومة، و تم اعتقال ٧٥ رئيس بلدية تدار من قبل حزب الأقاليم الديمقراطيDBP. وكانت أحد أقوى الحملات التي استهدفت الديمقراطية في تركيا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. حيث اعتقلت السلطات التركية الرئاسة المشتركة العامة لحزب الشعوب الديمقراطيHDP صلاح الدين دميرتاش و فيغان يوكسداغ إضافة إلى ١١ نائب آخر في نفس الشهر“ هم فيغان يوكسداغ، صلاح الدين دميرتاش، النائب إدريس بالوكان، سرر أوند، إيمام تاشجير، نورسال أيدوغان، زيا بير، عبد الله زيدان، نهاد أك دوغان، سلمى أرمك، غولسر يلدريم، فيصل ساري يلدن، فرهاد أنجو، ليلي بيرك، توغبا هزر، وهذا بقرار من مكتب الإدعاء العام في كل من جوك، آمد، جولميرك، شرناخ و وآن.

وجرى الاعتقال في الفترة ما بين الساعة ٠٠:٤٥ إلى الساعة ٠٢:٠٠ خلال حملة مدهامات في كل من العاصمة أنقرة و مدن آمد، إسطنبول و مردين.

وبعد التوقيف والتحقيق تم اعتقال كل من فيغان يوكسكداغ وصلاح الدين دميرتاش، النائب إدريس بالوكان، عبد الله زيدان، فرهاد انجو، كولسر يلدريم، ليلي بيرلك، نهاد أك دوغان، نورسل أيدوغان وسلمي إرمك. وجرى إطلاق سراح مشروط لكل من إمام تاشجر، زيا بير وسرر اوندر.

واستفاد حزب العدالة والتنمية AKP من هذه الاعتقالات وفي ١٦ نيسان/ إبريل ٢٠١٦ تمكن من تغيير دستور البلاد في خطوة مثيرة للجدل.

ولا يزال حتى اليوم ١٥ نائباً من حزب الشعوب الديمقراطي HDP معتقلاً لدى السلطات التركية من بينهم الرئاسة المشتركة العامة للحزب و٩ نواب برلمان.

اعتقال الآلاف من أعضاء HDP خلال العام ٢٠١٧

في العام ٢٠١٧ أيضاً استمرت حملات التوقيف، الاعتقال بحق قيادات، أعضاء وأنصار الشعوب الديمقراطي، كما استهدفت تلك الحملات مقرات الحزب وفروعه في عموم كردستان وتركيا.

وأقدمت السلطات التركية على توقيف نحو ١٢ ألف شخص بينهم ٨٤ دون سن الرشد واعتقلت ١٧٠٠ شخصاً. ولا تزال حكومة حزب العدالة والتنمية AKP، في الوقت الحالي أيضاً وفي إطار التحضير لخوض الحملة الانتخابية، تمارس الضغوط على المنافس الشرس له حزب الشعوب الديمقراطي HDP وتستمر حملات التوقيف والاعتقال بشكل يومي بحق القيادات، الأعضاء بل وكل من على علاقة مع الشعوب الديمقراطي.

الدفاع الشعبي: مقتل ٤٣ عنصراً بجيش الاحتلال التركي في بارزان و برادوست

ANF : ٢٠١٨/٥/٢٢

أصدر المركز الإعلامي لقوات الدفاع الشعبي بياناً للرأي العام بشأن عمليات قواتهم " الكريلا" التي نفذتها ضد العدوان التركي الأخيرة في وان، والتي أدت إلى مقتل ٤٣ عنصراً من جيش الاحتلال التركي. وأفاد بيان صادر عن قوات الدفاع الشعبي أنه "في إطار الحملة الثورية التي انطلقت باسم الشهيدين بيروز و آكري، نفذت قواتنا عمليات عسكرية واسعة ضد جيش الاحتلال التركي في مناطق برادوست وبارزان بجنوب كردستان وأيضاً في جولمرك، وأسفرت العمليات عن مقتل العديد من عناصر العدوان التركي". وكشف البيان معلومات موسعة حول العمليات التي نفذتها الكريلا.

مقتل خمسة عناصر في بارزان

وأوضح البيان أنه "في ٢١ أيار في تمام الساعة ٠٦:٣٠ نفذت قواتنا عملية عسكرية ضد وحدة تركية الذين كانوا يسيطرون على تلة شكر منذ فترة طويلة، الواقعة بالقرب من تلة تبي خودي في منطقة بارزان، ومن مسافة قريبة وجهت قواتنا ضربات قوية بوحدة العدوان التركي، وأسفرت الضربات عن مقتل ٥ عناصر، بدأ جيش الاحتلال التركي بالقصف المنطقة بواسطة المدافع وقذائف الهاون".

تدمير ١٣ موقعا و ٥ ملاجئ في ليليكان: مقتل ٢٣ عنصراً تركيا

وأضاف البيان "في نفس اليوم بتمام الساعة ١٥:٠٠ نفذت قواتنا " الكريلا" عملية نوعية واسعة ضد جيش الاحتلال التركي المتمركزين في تلة ليليكان الواقعة في منطقة برادوست، ومن ٧ أجنحة استهدفت قواتنا تلة تمركز جيش العدوان التركي، ووفقاً للمعلومات المؤكدة أدت العملية إلى مقتل ٢٣ عنصراً جيش الاحتلال التركي بالإضافة

إصابة عدد آخر من الجنود، بينما قام جيش الاحتلال التركي بنقل قتلاهم وجرحاهم من المنطقة بواسطة عدة آليات إلى قرى ليليكان، وفي مساء نفس اليوم بدأ جيش العدوان التركي القصف بالطائرات الحربية و هليكوبترات من طراز كوبرا على منطقة ليليكان".

مقتل ١٥ عنصراً تركيا أحدهم خبير عسكري

وتابع البيان: "ألحقت قواتنا في الساعة ١٧:٠٠ ضربات عنيفة بالجيش الاحتلال التركي في تلة عفدل كوفي الواقعة في منطقة برادوست، ووجهت قواتنا ضربات قوية بالمواقع العدو وخلالها تمكنت قواتنا من تدمير عدة مواقع العدوان التركي بالكامل، وأسفرت العملية عن مقتل ١٥ جندي تركي وبينهم خبير عسكري الذي يدعى حسان علي. وأضاف البيان: "واستولت القوات على كميات من الأسلحة والذخيرة، وبعد العملية في تمام الساعة ٢٢:٤٥ قصفت طائرات الحربية التركية منطقة أفدل كوفي".

عمليات قنص في جولمرك وسيرت

وأشار البيان إلى أن القوات نفذت في "يوم ٢١ أيار في تمام الساعة ١٠:٣٠ عملية قنص ضد جيش الاحتلال التركي في مخفر شكير التابعة لناحية جلي الواقعة في جولمرك. وخلال العملية قتل جندي من قوات الاحتلال التركي". وذكر البيان أنه "في يوم ٢٢ أيار بتمام الساعة ٠٨:٣٠ ضربت قواتنا مواقع للعدو في تلة كردينا التابعة لناحية جلي الواقعة في جولمرك. وخلال العملية ألحقت ضربات قوية بمواقع وقواعد للعدو، ولم يتم تثبيت عدد قتلى وجرحى جنود الاحتلال".

ولفت البيان إلى أنه "في يوم ٢١ أيار بتمام الساعة ١٠:٣٠ نفذت وحدات المرأة الخاصة - ستار عملية ضد جيش الاحتلال المتمركزين في مخفر أربو الواقعة في ناحية هاويل التابعة لسيرت. وخلال العملية قتل جندي من عناصر الاحتلال التركي".

عمليات ضد وحدات الكوتترا في بدليس

وأضاف البيان "جيش الاحتلال التركي وبمساعدة وحدات الكوتترا، أصبح له وقت طويل وهو يقوم يقطع الأشجار في وادي كسرى الواقعة في مركز بدليس وبناء طرق حماية. رغم تنبيه قواتنا لوحدة الكوتترا المشاركين في قطع الأشجار وتأمين الطرق، إلا وأنهم لم يسمعوا بالتنبيه. وفي يوم ٢١ أيار بتمام الساعة ١٢:٣٠ نفذت قواتنا عملية ضد وحدات الكوتترا. وفي هذه العملية لم يتم تثبيت عدد القتلى والجرحى من وحدات الكوتترا".

وختم البيان: "في ١٧ أيار، بدأت طائرات الكشف (دون طيار) تابعة لجيش الاحتلال التركي بعملية كشف في ساحة شهيد كاوا الواقعة في ناحية فارقين التابعة لآمد و منطقة شهيد نافدار الواقعة في ناحية لجه. عملية يوم ١٩ أيار لم تكن ناجحة".

صندوقراطية أردوغان

*د. مصطفى البباد

صحيفة (القبس) الكويتية : ٢٢/٥/٢٠١٨

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، تُجرى يوم ٢٤ يونيو المقبل، في مفاجأة ذات تداعيات تفيض على الحدود السياسية لتركيا. كان مفترضاً حصول الانتخابات في شهر نوفمبر ٢٠١٩، ولأن التغيير من نظام برلماني إلى رئاسي تم الاستفتاء عليه سابقاً على أن يدخل حيز التنفيذ ابتداء من الانتخابات المقبلة، فيعني ذلك أن أردوغان سيتمتع بصلاحياته الرئاسية الموسعة قبل عام مما كان مقرراً لها، مقابل تقليص صلاحيات البرلمان، وإلغاء منصب رئيس الوزراء. كما يحق لأردوغان وفقاً لذلك الترشح للرئاسة لمرتين إضافيتين مدة كل منها خمسة أعوام، مما يعني قدرته على البقاء على رأس النظام السياسي التركي حتى عام ٢٠٢٨. وفي وجه آخر، يمكن رؤية خطوة أردوغان باعتبارها محاولة للهروب إلى الأمام من مفاعيل الأزمة الاقتصادية التي تضرب تركيا، ومن أزمات المشكلة الكردية المتفاقمة داخل تركيا وفي جوارها. ويتوافق الإعلان عن انتخابات مبكرة مع تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثة شهور أخرى ولسابع مرة على التوالي، مما يضرب صدقية وحيادية العملية الانتخابية في الصميم. وعلى عادة الجمهوريات العربية جرى الشهر الماضي تعديل في القانون الانتخابي، يسمح لموظفي الحكومة بمراقبة العملية الانتخابية وليس لهيئة محايدة، مما يضع أوراقاً كثيرة بيد أردوغان وحزبه لرسم مسار العملية الانتخابية. كما أن بيع «مجموعة دوغان» الإعلامية الضخمة والمعارضة لأردوغان، ووقوعها بيد أنصار أردوغان، يجعل ٩٠ في المئة من وسائل الإعلام التركية في قبضة أردوغان، الأمر الذي يساعده بالطبع على إحكام قبضته على السلطة.

يواجه أردوغان وحكومته صعوبات اقتصادية، ويتندر المعارضون في تركيا من أن طريقة التحية الإخوانية بإظهار أربعة أصابع من الكف، والتي يحب أردوغان إظهارها في المناسبات الجماهيرية المختلفة، أصبحت تعني أن الدولار يساوي أربعة ليرات تركية، في إشارة إلى مفاعيل الأزمة الاقتصادية على تركيا. يرسم أردوغان على طغور الشعور القومي التركي بعد الدخول إلى عفرين الكردية في شمال سوريا، وعلى إبقاء قضية الانقلاب العسكري عليه عام ٢٠١٦ مفتوحة دون حلول، لاستخدامها كأداة ممتازة لمحاصرة خصومه، وتبرير حالة الطوارئ وإغلاق الفضاء العام وحجب الصحف. كما يسمح قانون الطوارئ.

ليس معروفاً من سيكون المرشح الرئاسي المعارض لأردوغان، بسبب حبس القائد الكردي الشاب صلاح الدين دميرطاش، وإن كانت الآراء تتجه إلى ميرال أكشنير المنشقة عن الحزب اليميني «حزب الحركة القومية» بزعامة دولت باهتشي، شريك أردوغان الانتخابي، فهل يُسمح لها بالترشح؟ هذا ما سيظهر خلال الفترة المقبلة.

دأب أردوغان وحزبه منذ عام ٢٠٠٢ على استخدام صندوق الاقتراع باعتباره عاكساً لإرادة شعبية، ولكن من دون تناول الأبعاد الحقيقية للأزمات المجتمعية التركية، وعلاوة على ذلك تُجرى الانتخابات المبكرة في ظل إشراف الحكومة وحزبها الحاكم «العدالة والتنمية» على العملية الانتخابية، الأمر الذي سيفضي إلى غالبية جديدة (تدور حول ٥١٪ كالعادة). بهذا النصف زائد واحد سيكاسر أردوغان النصف الثاني من المجتمع التركي، الذي تتقلص بمرور الوقت رقعة حرياته المدنية.

يبدو أن تكتيكات التيار الإسلامي الانتخابية واحدة، سواء في تركيا أو خارجها: حشد انتخابي على خلفيات هوياتية أترك/ كرد في الحالة التركية، وتخويف بالإرهاب، وتطويع القانون الانتخابي لضمان النصف زائد واحد، ومن ثم اعتبار أن «الأغلبية» تسوغ للحكومة نزع الحقوق المدنية عن الآخرين، وهذا هو جوهر الصندوقراطية. تنسى حكومة أردوغان مثلما تنسى حكومة السودان وحكومة إيران وسائر البلدان التي يتحكم بها التيار الإسلامي - مع الفروقات فيما بينها - أن التفويض الشعبي بالإدارة والمتأسس على أغلبيات عديدة، حتى ولو كانت النصف زائد واحد هو شيء، وأن إلغاء الخصوم من العملية السياسية والتضييق على حقوقهم المدنية شيء آخر تماماً!

تزايد التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا

الإهرام: ٢٢/٥/٢٠١٨

يشير مراقبون أن التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا مرشح للتفاقم بدأ، على خلفية نية واشنطن تعزيز دعمها لقوات سورية الديمقراطية "قسد" شمال شرق سورية، على حساب فصائل المعارضة المسلحة الموالية لأنقرة والمتمركزة في شمال غرب سورية، وذلك بالتزامن مع وصول تعزيزات عسكرية فرنسية جديدة إلى المناطق التي يسيطر عليها الكرد.

وغداة اجتماع قيادات في التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، مع قيادة مجلس منبج العسكري للبحث في الأوضاع الأمنية والسياسية في المدينة التي تطلع أنقرة للسيطرة عليها ضمن حملتها الاحتلالية والمعروفة بـ "غصن الزيتون"، كشف مسؤولون أمريكيون مطلعون عن اعتزام إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سحب مساعداتها من شمال غرب سورية، الخاضع لسيطرة فصائل إسلامية موالية لتركيا، والتركيز على جهود إعادة إعمار المناطق التي استعادها التحالف من تنظيم "داعش"، وكانت روسيا أيدت مطالب تركيا بنشر ١٢ نقطة مراقبة حول إدلب.

ونقلت شبكة "CBS" الأمريكية الإخبارية عن مصادر قولها إن قراراً اتخذ خلال الأسابيع القليلة الماضية بخفض عشرات ملايين الدولارات من المجهود السابق المدعوم من الولايات المتحدة، "للتصدي للتطرف العنيف ودعم المنظمات المستقلة ووسائل الإعلام المستقلة ودعم التعليم"، وأضافت: "يُنظر إلى المساعدات الأمريكية في المنطقة الشمالية الغربية على أنها غير مؤثرة في شكل كبير في سورية على المدى البعيد".

وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية لـ "رويترز": "جرى تحرير برامج المساعدة الأمريكية في شمال غربي سورية لتقديم دعم متزايد للأولويات في المنطقة"، وقال مسؤول ثانٍ إن الإدارة تعتقد أنها تريد نقل المساعدة إلى مناطق تخضع لسيطرة أكبر للولايات المتحدة، في إشارة إلى مناطق سيطرة "قسد" مما أثار حنق الأتراك في ترسيخ لهوة المتسعة بينها وبين الجانب الأمريكي.

وكان وفد للتحالف الدولي يضم ممثل الخارجية الأمريكية لدى التحالف وويليام وربيك، ومسؤول القوات الخاصة الضابط أريك، وبرفقتهم الجنرال جيمي جيرارد، عقد جلسة محادثات مع قائد مجلس منبج العسكري محمد مصطفى، ونائبه إبراهيم بناوي ناقشت "آلية تعزيز التنسيق والتعاون والعمل المشترك"، فيما جدد جيرارد تأكيده "التزام التحالف بقاء قواته في منبج وتأمين الاستقرار والحفاظ على الأمن في المناطق والقرى المحررة من تنظيم داعش"، وأشار إلى ضرورة العمل المشترك "بهدف التوصل إلى تسوية سياسية في سورية ترضي الأطراف كافة".

وفي حين نشر الجنود الفرنسيين ٦ بطاريات مدافع قرب قرية "باغوز" التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في محافظة دير الزور. كما نشرت القوات الفرنسية تعزيزات عسكرية في مناطق منبج والحسكة وعين عيسى والرقعة.

وقال مصدر عسكري في "قسد" إن رتلًا عسكرياً أمريكياً يضم مساعدات عسكرية ولوجستية، دخل من إقليم كردستان العراق إلى محافظة الحسكة "روج آفا" في وقت وقعت اشتباكات بين فصائل المرتزقة المدعوم من الاحتلال التركي، وعناصر في وحدات حماية الشعب شمال غرب مدينة عفرين في استمرار المقاومة التي أخذت منحى جديداً منذ أن حتل الجيش التركي والمرتزقة التابعين له منطقة عفرين.

أردوغان يستعدي أوروبا والناطو والکرد.. من أجل الرئاسة!

موقع "كاونتر بانش" ٢٠١٨/٥/٢٢

عندما دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ٢٤ يونيو (حزيران)، مقدماً موعدها أكثر من عام، رأى عدد من المحللين، ومنهم كون هالينان، كاتب عمود سياسي في موقع "كاونتر بانش"، أنها كانت خطوة ضرورية لضمان فوزه. فتركيا تعيش حالة طوارئ، وسجن أردوغان أكثر من ٥٠ ألفاً من معارضيه، وسرح ١٤٠ ألف موظف، وسجن مرشحاً رئاسياً، وشن هجوماً ضد كرد سوريا، وهو ما يؤيده معظم الأتراك.

الحكومة استطاعت استرضاء الناس عبر تقديم قروض بفوائد ميسرة، ودعم الاقتصاد بواسطة الإعانات، ومنح مكافآت للمتقاعدين. ولكن الديون ظلت تتراكم ولكن، حسب كاتب المقال، ليس أردوغان قوياً كما يبدو، والخطوات التي اتخذها لضمان فوزه في الشهر المقبل قد تنعكس ضده على المدى البعيد.

وهناك خطر كبير في انتخابات يونيو (حزيران) المقبل، لأنه بالاعتماد على نتيجة استفتاء العام الماضي، ستنتقل تركيا من نظام برلماني إلى رئاسي تنفيذي. ولكن هامش فوز أردوغان في الاستفتاء على الدستور جاء بفارق ضئيل جداً، وتسود شكوك بحصول عمليات احتيالية.

من جانب آخر، يرى هالينان أن أردوغان لم يدع لانتخابات مبكرة لأنه قوي، بل لأنه قلق من ادعاء حزبه الحاكم AKP بأنه حقق لتركيا نهضة اقتصادية. لكن الأرقام تشير لارتفاع نسبة البطالة إلى ١١٪، و٢١٪ بين الشباب فقط، وتراكم الديون وارتفاع نسبة التضخم إلى ٢١٪ في عام ٢٠١٧، وهو ما ترك أثره على مستويات المعيشة في تركيا. وبلغت كاتب المقال لاستناد سلطة AKP طوال ١٦ عاماً من حكمه على رفع دخل معظم الأتراك، ولكن الأجور هبطت أكثر من ٢٪ في العام الماضي، وتراجعت قيمة صرف الليرة التركية بمعدل ٧,٥٪ في الربع الأخير، ما أدى لارتفاع قيمة السلع المستوردة.

ويقول هالينان إن الحكومة استطاعت استرضاء الناس عبر تقديم قروض بفوائد ميسرة، ودعم الاقتصاد بواسطة الإعانات، ومنح مكافآت للمتقاعدين. ولكن الديون ظلت تتراكم، وتقلصت الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها. ويبدو أن الاقتصاد التركي مرشح للانهايار، ويريد أردوغان ضمان رئاسته قبل ذلك. ولتفادي جولة ثانية من الانتخابات، يحتاج أردوغان للحصول على نسبة ٥٠٪ من الأصوات. وتشير معظم استطلاعات الرأي لعدم إمكانية حصوله على تلك النتيجة، وذلك بسبب إنهاك الناخبين من حالة الطوارئ المستمرة. لكن ذلك يعكس أيضاً انصرافاً عن حرب الرئيس ضد الكرد، محلياً وخارجياً.

يضاف إليه، حسب الكاتب، غضب أنقرة الطرف من عشرات الآلاف من مقاتلي داعش والقاعدة الذين عبروا الحدود التركية لمهاجمة الجيش السوري وكرد سوريا. ولكن تلك السياسة جاءت بنتائج عكسية. فقد تمكن كرد دعمتهم قوة جوية أمريكية من إلحاق الهزيمة بالتنظيمين الإرهابيين، ودعم الروس الحكومة السورية.

ويلفت هالينان إلى دعم معظم الأتراك الغزو التركي لسوريا، عمليتي غصن الزيتون ودرع الفرات، من أجل محاربة الكرد هناك. ولكن، لا العمليتين أدتا إلى تنفير كرد تركيا، الذين يشكلون ما بين ٨ و ٢٠٪ من إجمالي سكان تركيا. ويضاف إليه، حسب كاتب المقال، أغضب أردوغان أيضاً جيران تركيا. فقد توترت العلاقة مع اليونان بسبب جزر صغيرة في بحر إيجه.

أردوغان على خلاف مع عدد من الدول الأوروبية لأنها منعتته من الترويج لحملة الانتخابية، في ٢٤ يونيو (حزيران)، بين أوساط جاليات تركية. كما انتقد الناطو لإهانتته تركيا، واعتبارها "دولة معادية" من خلال تدريبات أخيرة أجراها الحلف مؤخراً.

ولكن، في رأي كاتب المقال، ليست هجمات أردوغان ضد أوروبا سوى لاستعراض قوته، خاصةً لعلمه أن القوميين في بلاده يرغبون بمناكفة الاتحاد الأوروبي والناطو، وأردوغان بحاجة إلى أصواتهم، عوضاً أن تذهب لصالح حزب الخير المشكل حديثاً، أو لحزب السعادة الإسلامي.

مرشح حزب الشعوب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية:

الشعب سيرد على الحكومة في ٢٤ حزيران وسنحقق نتائج أفضل من السابق

Buyerpres: ٢٠١٨/٥/٢٧

قال مرشح حزب الشعوب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية "صلاح الدين دميرتاش" إن قائمة حزبه هي القائمة الأكثر تمثيلاً للمجتمع في تركيا" معبرا عن ثقته بأن فوزهم في هذه الانتخابات سيكون أكبر من انتخابات ٧ حزيران ٢٠١٥. وأكد المرشح الرئاسي عن حزب الشعوب الديمقراطي HDP صلاح الدين دميرتاش أهمية الانتخابات المبكرة التي تنتظرها تركيا في ٢٤ حزيران" مشددا على أن الجماهير التركية التي عانت بكافة السبل من الحكومة الحالية سترد عليها بقوة عبر صناديق الاقتراع.

وتطرق دميرتاش في حديث له مع صحيفة أفرنسيل (Evrensel) الى انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو، وقضية رفض القضاء التركي إخلاء سبيله، الموافقة على حكم عبدالله زيدان وإدريس بالوكان، مؤكدا أنها أحكام جائزة تصدر من خارج القضاء ودون محاكمة نزيهة.

وحده الشعوب الديمقراطي يمثل كل أطراف المجتمع وأوضح دميرتاش أن قائمة مرشحي حزب الشعوب الديمقراطي HDP تضم كافة الأديان، المعتقدات، المذاهب، المكونات، الهويات، الأعراق والمكونات المضطهدة. وتابع: "بدعم القوى الديمقراطية لنا سنكون قادرين على بناء الجبهة الديمقراطية المتينة، قائمة حزينا هي أكثر القوائم التي تضم كل فئات وطبقات المجتمع وهي أمل الجميع". وأضاف "على هذا يتوجب على كل فئات المجتمع دعم مرشحي الحزب بكل قوة" لأن هذه القائمة هي التي تمثل المجتمع في تركيا".

سنحقق فوز أكبر من ٧ حزيران

وقال دميرتاش: "بالنسبة للشعوب الديمقراطي هناك زخم في النشاط وإقبال ودعم أكثر مما كان في انتخابات عام ٢٠١٥" والحزب يخوض اليوم المعركة الانتخابية كمنافس قوي". وأوضح: "من وجهة نظري أرى أن الإقبال الجماهيري والتفاعل أكبر من قبل، الشعب بانتظار تعليمات الحزب للتحرك وأنا على ثقة أن الشعوب الديمقراطية سيحقق نتائج أفضل بكثير من انتخابات ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٥".

انتقادات لقنوات تلفزيون TRT

وانتقد دميرتاش سياسات إعلام قنوات تلفزيون TRT قائلا: "خلال انتخابات ٧ حزيران/يونيو منحت هذه القنوات ساعتين لحزب الشعوب الديمقراطية HDP للترويج لحملة الانتخابية وبرنامج الانتخابي" لكن اليوم وفي هذه الانتخابات تتجاهل هذه القنوات وبشكل عام حملته". وأكد: "بالنسبة لي أنا لا أسامحهم على هذه الانتهاكات في الحقوق. وإذا كان بإمكانني أن أظهر على هذه القنوات فسأقول لهم نفس هذا الكلام".

الأزمة الاقتصادية لها دور

وأوضح دميرتاش أن الأزمة الاقتصادية والمالية واضحة في تركيا" لافتا إلى أن هذا سيكون له دوره وتأثيره على الانتخابات. وشدد على أن الشعب سيحاسب هذه الحكومة على هذا الوضع، وسيرد عليها عبر صناديق الاقتراع وهو بانتظار ساعة التوجه إلى الصناديق.

من السجن رمز F إلى جانكايا

وتحدث دميرتاش عن اشتياقه للفعاليات الجماهيرية ولقاء حشود الجماهير "مضيفا: "هذه البلاد شهدت توجه البعض من قصر جانكايا إلى المعتقل، وستشهد توجهه من المعتقل إلى جانكايا. من سجن معتقل F نحو قصر جانكايا".

العلويين يلتفون حول الشعوب الديمقراطي

ANF : ٢٧/٥/٢٠١٨

أقامت جمعية العلويين فعالية عبر منسقية الانتخابات لحزب الشعوب الديمقراطي في فرانكفورت وأيضا جمعيات مركز الثقافة العلوية في فرانكفورت. وانضم إلى الفعالية الرئيس المشترك لمؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني في أوروبا فاتوش غوكسونغر وتورغوت أوكرا الذي تم رفض ترشحه للانتخابات من قبل اللجنة العليا للانتخابات. وقال فاتوش غوكسونغر في بداية الفعالية: "الابد أن ننجح في انتخابات ٢٤ حزيران ومن أجل ذلك على الجميع إقناع من حولهم لانتخاب حزب الشعوب الديمقراطي. وأوضح غوكسونغر أن الطريق الوحيد للقضاء على نظام حزب العدالة والتنمية هو انتخاب حزب الشعوب الديمقراطي.

وبدوره أكد أوكرا أن العلويين نالوا مكانة مميزة لدى حزب الشعوب الديمقراطي "مشدداً: "سنقف ضد الظلم والطغيان الذي يمارسه النظام بكل ما أوتينا من قوة، سأتوجه بقرار الرفض الذي اتخذته اللجنة العليا للانتخابات حول ترشيحي للانتخابات إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. وأشار أوكرا إلى أن قرار رفض ترشحه جاء نتيجة خطاب له عن مذبحه مرعش، ونادى جميع العلويين للالتفاف حول حزب الشعوب الديمقراطي.

نرفض قرار إبعاد < تورغول أوكرا >

وأعرب اتحاد العلويين الديمقراطي في أوروبا FEDA عن اعتراضه على قرار اللجنة العليا للانتخابات برفض طلب ترشح الرئيس الفخري له «تورغول أوكرا»، عن حزب الشعوب الديمقراطي، والذي جرى ترشيحه عن مدينة إسطنبول (المنطقة الثالثة)، للعملية الانتخابية المقررة في ٢٤ حزيران القادم.

ورفضت اللجنة العليا للانتخابات وبشكل غير قانوني طلب ترشيح أوكرا، وآخرين من حزب الشعوب الديمقراطي، الأمر الذي شدد الاتحاد على رفضه التام له، معتبرا أنه قرار منحاز من قبل اللجنة العليا للانتخابات.

وأفاد الاتحاد، في بيان له، أن «مرشحي البرلمان الشيخ زينال كته و تورغول أوكرا يعتبران من الشخصيات المعروفة في مسيرة النضال من أجل الحقيقة وبناء المجتمع الكريم» نحن وبكل مشاعرنا نقف إلى جانبهم، كما ندين قرار اللجنة العليا للانتخابات الذي يستهدف المجتمع العلوي ونعتبره استهدافاً مباشراً للعلويين من قبل العقليّة الحديثة التي لا تولي العلويين أي اهتمام».

دعمنا للشعوب الديمقراطي مستمر

وأوضح اتحاد العلويين أن المجتمع العلوي مستمر في دعمه لحزب الشعوب الديمقراطي ضد القرارات الجائرة والممارسات التعسفية، مؤكداً أن موقفه هذا دعماً للديمقراطية.

وأضاف البيان «نحن لن نتراجع أبداً عن نضالنا من أجل الحقوق المشروعة، المساواة والعيش في ظل نظام تعددي يضمن للجميع حقوقه وحياته. وضد سياسات الإخضاع، التمييز على أساس العرق والمعتقد وسياسات الاستيعاب. وبالقوة التي نستمدّها من السيد رضا، بسية وظريفة سنصعد نضالنا المشرف على كافة المستويات وسنثبت هذا».

وشدد البيان على أن «اللجنة العليا للانتخابات وعبر القوانين الجائرة عبر الدستور غير المنصف تظهر وجهها الحقيقي مرة أخرى، ونحن كأبناء المكون العلوي عشاق الحرية والحقيقة نؤكد وقوفنا إلى جانب الشعوب الديمقراطي مرة أخرى». واختتم البيان: «وجهائنا ومشايخنا لم يخضعوا يوماً للظلم ونحن بدورنا سنبقى على هذا الطريق ولن نخضع للظلم» لهذا نؤكد مرة أخرى أن النضال من أجل الحقوق المشروعة سينتصر وأن الهزيمة ستكون من نصيب الظلم والظالمين".

كنعان أوغلو: لا قيمة لوعود أردوغان بالنسبة للعلويين

ادعى حزب العدالة والتنمية، وخلال التعريف بجملته الانتخابية، أنه سيعترف ببيوت الجمع العلوية كمكان رسمي للعبادة. وبالحدث عن واقع هذه الوعود على العلويين أجرت وكالة فرات للأنباء حواراً مع مرشح حزب الشعوب الديمقراطي لمدينة إسطنبول (المنطقة الثالثة) علي كنعان أوغلو.

وأكد أوغلو في حديثه للوكالة أن الشعب العلوي يرفض تماماً هذه السياسات القذرة التي يمارسها العدالة والتنمية بحق العلويين عبر هذه الانتخابات بهدف كسب الأصوات.

وأوضح أن العلويين لن يصغوا إلى هذه الأكاذيب إنما ينظرون إلى الحالة العملية ومن يعمل لأجلهم في الحقيقة "مؤكداً أن قرار المحكمة الإدارية و محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في ما يخص بيوت الجمع وتحويلها إلى دور للعبادة تم رفضه من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية.

العلويون يرفضون تماماً هذه السياسات القذرة

وقال كنعان أوغلو إن الشعب العلوي يعاني كثيراً من الظلم، في ظل نظام حزب العدالة والتنمية AKP، وأن جميع مطالبهم يتم رفضها وتجاهلها من قبل الحكومة، وأنه بالمقارنة مع باقي الحكومات التركية فحكومة أردوغان هي الأسوأ بالنسبة للعلويين.

وتابع: «واليوم يحاولون المتاجرة بقضية بيوت الجمع العلوية واستغلالها لتهديد العلويين وإجبارهم على التصويت لهم في هذه الانتخابات». وأكد كنعان أوغلو أن الشعب العلوي يرفض تماماً هذه التهديدات والضغط «مشدداً أن الاعتراف بدور العبادة العلوية قضية لا علاقة لها بشخص يحكم البلاد إنما الاعتراف يكون عبر قرار يصدر عن المحكمة».

وأضاف «بيوت الجمع تم الاعتراف بها من قبل المحكمة الإدارية ومن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية لكن حكومة حزب العدالة والتنمية AKP هي التي رفضت الاعتراف بقرار المحكمة وترفض تطبيق هذا القرار» واليوم تدعي أنها ستعترف بدور العبادة إذا ما فازت في الانتخابات من جهة كورقة ضغط ومن جهة لكسب الأصوات. لكن المؤكد أن هذه الوعود هي مكيدة للإيقاع بالعلويين والشعب العلوي يرفض تماماً هذه السياسات القذرة عبر الانتخابات».

العلويون لن يقفوا في هذه المكيدة

وأوضح كنعان أوغلو أن حكومة العدالة والتنمية عبر استغلال الدين تمكنت من الوصول إلى هذا المستوى «لافتاً إلى أنها تستغل عواطف الناخبين من ناحية الدين وتظن أنها ستكون قادرة على خداع العلويين أيضاً بهذه الطريقة». وتابع: «السلطة الحاكمة، التي تعاني أزمة اليوم، تلجأ هذه المرة إلى العلويين في محاولة لاستغلالهم، لكن المجتمع العلوي ليس كباقي المجتمعات التي يمكن خداعها بسهولة واستغلالها» الشعب العلوي لن يلتفت إلى هذه التصريحات المخادعة، إنما ينظر إلى الناحية العملية. فالحكومة التي لم تعترف بحقوق العلويين طيلة ١٦ عاماً من الحكم ولم تعترف بدور العبادة العلوية رغم وجود قرار للمحكمة» إذا جميع الوعود التي تطلقونها عبر حملتكم الانتخابية لا معنى لها بالنسبة لنا» ولن يثق أحد بها والعلويين يرفضون هذه السياسات بالكامل».

وحده HDP يلبي طموحات جميع المعتقدات والطوائف

وأشار كنعان أوغلو إلى وضع حزب الشعوب الديمقراطي موضعاً أنه الخيار الأفضل بالنسبة للعلويين وكل المكونات التي تعاني من هذا النظام الحاكم لتركيا» مشدداً على ضرورة الالتفاف حوله. وأكد: «الإيمان ليست مسألة صغيرة حتى نفرط بها، ولهذا التفريط بالقضية المتعلقة بالإيمان أمر لا يغتفر، المؤمنون وأياً كان معتقدكم بالنسبة لنا يجب أن نحقق لهم حقهم، بشرط ألا يؤدي تحقيق هذا إلى الإساءة إلى معتقد آخر. ونحن نقف إلى جانب العيش الحر لكل المعتقدات دون أي ظلم أو قمع».

وأشار علي كنعان أوغلو إلى أنه كمرشح للبرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي يمثل العلويين وهدفهم الحرية لجميع المكونات والمعتقدات في ظل نظام يمتاز بالعدالة والمساواة وهذا ما سيعمل لأجله إذا تمكن من الوصول إلى البرلمان.

وحده HDP الحزب الذي يفتح أبوابه للعلويين

وأضاف أن حزب الشعوب الديمقراطي HDP وحده الحزب الذي شرع أبوابه لاحتضان المكون العلوي، موضعاً: «جميع الأحزاب التي وقف العلويين إلى جانبهم قالوا لنا وعلى طول سنوات (لتكن قضية الاعتراف بالهوية، اللغة، المعتقد قضية ثانوية الآن)» لكن الشعوب الديمقراطي قال لنا: لن نتحدث باسمكم أنتم من سيتحدث باسم شعبه، معتقده وهويته وضمن HDP ستمارسون السياسة التي تريدونها وتناقشون مشاكلكم فيما بينكم».

واستطرد: «ولهذا نحن نختار حزب الشعوب الديمقراطي الذي نعتبره يلبي مطالب العلويين وكذلك ليس فقط بالنسبة لنا فحزب الشعوب الديمقراطي أبوابه مفتوحة للجميع وبإمكان الجميع أن ينال مكانته ضمن هذا الحزب».

طموحات أردوغان العثمانية.. فرص لعقود مربحة للمقربين منه

مجلة "فورين بوليسي" ٢٧/٥/٢٠١٨

لدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خطط كبيرة. وقد دشن مؤخراً، بمساعدة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بناء أول مفاعل للطاقة النووية في تركيا. وهو يخطط لشق قناة بطول ٤٥ كيلومتراً تصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ما يسمح لسفن بتجاوز مضيق البوسفور المزدهم دوماً.

تبدو مشاريع تركيا العملاقة محملة بالرمزية. وقد يرمز مسجد كامليكا، المبني على أعلى هضبة في اسطنبول، إلى رغبة أردوغان للبقاء على قمة السلطة وحسب بوروز دراغاهي، صحفي مقيم في اسطنبول غطى أحداث الشرق الأوسط لأكثر من ١٦ عاماً، يسعى أردوغان لشق نفق تحت الممر المائي الضيق لينتقل عبره مشاة من الجانب الأوروبي في المدينة إلى الجانب الآسيوي. وتقوم تركيا ببناء مساجد جديدة كبيرة ومتاحف، فضلاً عن مراكز تسوق وجسور وسدود.

وحسب ما كتبه دراغاهي، في مجلة "فورين بوليسي"، كشفت تركيا النقاب، في العام الحالي، عما وصفته بأكبر مطار في العالم، بالقرب من الطرف الجنوبي للبحر الأسود، أي على مسافة تبعد حوالي ٥٨ كيلومتراً عن وسط اسطنبول التجاري، وبمساحة تساوي ٢٦٥ ملعباً لكرة القدم.

لكن، وحسب كاتب المقال، عندما دعت وزارة النقل التركية، في ١٣ أبريل (نيسان)، أكثر من ١٠٠ صحفي إلى الموقع، لم يستطع الحضور تلمس معالم المطار، لأن ضباباً كثيفاً غطى المكان، وسمع عمال يتهايمسون أن المشكلة دائمة. ويضاف إليه هواجس حيال موقع المطار الجديد، وقد عبر عنها مخططو مدن ومتخصصون في الأرصاد الجوية، واقتصاديون وعلماء بيئة، ممن حذروا من أن المكان يبعد كثيراً عن قلب اسطنبول، فضلاً عن احتمال عرقلة طيور مهاجرة لحركة الطيران فوقه، إلى جانب تراجع عدد الركاب.

في السياق ذاته، يقول علي تونا كيوكو، عالم اجتماع لدى جامعة بوغازيسي: تُعرف الأنظمة المتسلطة بأنها ليست عقلانية. فقد كان السوفييت مهوسين بالمباني العملاقة. وقد بنى ديكتاتور رومانيا، نيكولاي تشاوشيسكو، أكبر قصر في العالم. ويبدو أن حكومة أردوغان تريد، من وراء بناء المطار الجديد، جعل إسطنبول أهم مدينة في أوروبا. ولكن هناك رغبة شديدة في الاستعراض عبر تلك النوعية من المشاريع الكبرى.

وحسب كاتب المقال، من خلال عزم أنقرة على تشييد وتنفيذ مشاريع عمرانية ضخمة، كمطارات وجسور ومراكز تسوق فاخرة، فضلاً عن بناء مساجد كبيرة، يسعى أردوغان لأن يبرز كزعيم ليس في تركيا وحسب، بل في المنطقة كلها. كما تنفذ تلك المشاريع العامة بهدف مكافأة حلفاء. ولكن، حسب عدد من الخبراء في مجال العمران والاقتصاد، تلك مشاريع غير مدروسة وغير مجدية.

وفي هذا الشأن، يقول نيكولا دانفورت، متخصص في التاريخ التركي لدى مركز سياسة الحزبين في واشنطن، وقد أقام لسنوات في اسطنبول: "الهدف من بناء تلك المشاريع العملاقة تلميع صورة أردوغان في العالم، وتبدو أشبه ما تكون بمشاريع علاقات عامة، وللتأكيد على أن تركيا دخلت العصر الحديث. وهي فرصة أيضاً لتوفير عقود مربحة للمقربين منه، وربط طبقة الأثرياء بالحزب الحاكم (AKP).

وحسب كاتب المقال، تبدو مشاريع تركيا العملاقة محملة بالرمزية. وقد يرمز مسجد كامليكا، المبني على أعلى هضبة في اسطنبول، إلى رغبة أردوغان للبقاء على قمة السلطة. وأوشك بناء مسجد آخر عثمانى الطراز على الاكتمال، بعدما أثار تشييده جدلاً واسعاً في تركيا. كما خصص قصر يلدين، والذي سكنه سابقاً السلطان عبد الحميد الثاني، مقراً لإقامة أردوغان في اسطنبول. وأشار مسؤولون لاحتمال أن يحمل المطار الجديد اسم أردوغان، وسوف يحل مكان مطار اسطنبول الرئيسي الذي يحمل اسم مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا العلمانية.

المجتمع الدولي لا ينتقد أردوغان وقطر.. راديكالية من النوع الأسوأ

صحيفة "المغربية" الإيطالية: ٢٧/٥/٢٠١٨

تطرقت الصحافية الإيطالية سعاد سباعي إلى حملة الاعتقالات التي تشنها حكومة أنقرة ذاكراً أنّ تركيا شهدت اعتقال ٧٦٨ شخصاً في أسبوع واحد. وضمن مقالها في صحيفة "المغربية" الإيطالية، أشارت إلى أنّ هؤلاء الأشخاص متهمون بالإرهاب، وبدقة أكثر، مرتبطون بالداعية التركي فتح الله غولن. الحرية في أنقرة وفي سائر أنحاء البلاد دُفنت تحت أنقاض قمع أردوغان الديكتاتور تضيف سباعي أنّ هذه التهمة تساوي في نظام السلطان أردوغان تقويض سلطته. علاوة على ذلك، حُكم على ١٠٤ آخرين بالسجن لمدى الحياة، لأنهم بحسب ما تقول أنقرة، متورطون بتنظيم انقلاب في يوليو (تموز) ٢٠١٦. بحسب الكاتبة، هذه إعادة غزو نيو عثمانية تتمدد بتعجرف في أي منطقة يقرر أردوغان التصرف في إطارها. ففي البوسنة على سبيل المثال، حيث أعطى السلطان المحاضرة الوحيدة في حملته الانتخابية خلف البوسفور، توجه أردوغان إلى الحضور بالكلمات التالية: "أوروبا لا تريدكم، نحن نريدكم". هذه أكثر من دعوة، بما أنّها تحمل معها تهديداً دعوياً نشطاً في جزء مهم من أوروبا. لم ينكر أردوغان مطلقاً إرادته في استعادة هذه المناطق لتجسيد حلمه بإعادة بناء سلطنة نيو عثمانية.

قيادي إخواني مزعج

هذا هو الوضع في تركيا اليوم، دولة يسيطر عليها رجل مزعج هو واحد من قادة تنظيم الإخوان المسلمين. لقد كان الأتراك معتادين على كمال أتاتورك حيث القيم المدنية والحرية لكنهم يجدون أنفسهم اليوم بين أيدي أوتوقراطي قاسٍ يحول تركيا إلى سجن كبير. بالمقارنة مع أساليب أردوغان، تتضاءل أهمية الغيستابو (الشرطة النازية السرية) وستاسي (جهاز الاستخبارات في ألمانيا الشرقية). يمكن أن يُعتقل ويُسجن أي شخص من دون محاكمة عادلة ومن دون أن يكون قادراً على الدفاع عن نفسه، بحيث لم تعد حقوق الإنسان موجودة في تركيا.

تضيف سباعي أنّ الحرية في أنقرة وفي سائر أنحاء البلاد دُفنت تحت أنقاض قمع أردوغان الديكتاتور. إنّ السلطان يخوض معركة الترشح إلى الانتخابات الرئاسية الوشيكة، "ويمكننا أن نراهن على أنّه سينجح في التلاعب بنتائجها: نعلم بشأن التأثير الكبير الذي يحتفظ به هو نفسه وجيشه على الشعب، في الداخل والخارج معاً".

على الرغم من هذا، هنالك خيارات بديلة من أجل إعطاء مستقبل إلى تركيا. على سبيل المثال، برزت ميرال أكشينار التي تحددت أردوغان بشجاعة وتصميم. وهذا تحد صعب بالنسبة إليها وإلى آخرين، إن لم يكن مستحيلاً، ويعود ذلك بشكل أساسي لأنّ الجميع ضدهم، بدءاً من المجتمع الدولي الذي لا يدين أردوغان. كما لا يدين هذا المجتمع العديد من الدول المارقة مثل قطر التي تستثمر كميات هائلة من الأموال للنشاط الدعوي من النمط السياسي المتطرف. وتختتم سباعي مقالها بالإشارة إلى أنّ هذا هو الطريق إلى دولة راديكالية من النوع الأسوأ.

أردوغان.. عنتر «يا حاميهي»!

* محمد آل سلطان

صحيفة "عكاظ" السعودية: ٢٧/٥/٢٠١٨

بغض النظر عن المغالطات ومحاولات التملص والقفز على الحقائق التي تعودناها من الرئيس التركي وأصبحت مكشوفة ولم تعد تنطلي على أحد إلا أنني أجد نفسي في كل مرة أسمع فيها خطاباً أو تصريحاً أو مداخلة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن القدس وسورية والعراق وإيران مروراً بالخليج وشرق جزيرة سلوى ووصولاً لجزيرة سواكن ثم مأوى القلوب في العالم مكة المكرمة حفظها الله.. أقول في كل مرة أسمع أردوغان يتحدث في أي من هذه القضايا إلا وتستدعي إلى ذاكرتي مشاهدة حلقة كوميدية رائعة ضمن المسلسل والأوبريت التاريخي الكوميدي «بساط الفقرة - عنتر بن شداد»، حيث يظهر الفنان الكبير الكويتي الراحل حسين عبدالرضا في دور شخصية عنتر مع سندريلا الخليج الفنانة الرائعة سعاد عبدالله التي مثلت دور عبلة.. فقط سواد البشرية هو الذي يجمع ما بين عنتر الشخصية العربية التاريخية التي عرفت بالشجاعة والإقدام!! وشخصية عنتر في «بساط الفقرة» التي هي عبارة عن مقلب كوميدي كبير تتظاهر فيه بالقوة والشجاعة بينما قد انكشف جنبها وخورها في اللحظة التي استغاثت به «عبلة» لإنقاذها من براثن المعتدي على شرفها وعرضها.. اضطرت بعدها عبلة أن تحمل سيف «عنتر - عبدالرضا» الذي انبطح في أول المواجهة لتنقذ نفسها وتستنقذ «عنتر» المنبطح!!

ولأن الناس تحتاج إلى صناعة بطل ولو بني بكل أنواع «الجن» والزور قرر عبلة وعنتر في بساط الفقرة أن يخرجوا بعدها لمضارب بني عبس مع «جوقة» رخيصة من الأتباع الذين لا قيمة ولا كرامة لهم يزف فيها هؤلاء السفلة الأتباع «عنتر على بساط الفقرة» مردين ومغنين بلهجة أعجمية مكسرة: عنتر يا حاميهي.. خوف أعاديهي.. حار العدو واحتر.. كنه غزال فر.. أيه ونعم عنتر.. سيفه يقص فيهي!!

أردوغان وأجداده العثمانيون يذكرونني دائماً بمشهد عنتر حاميهي.. فالترك ولمدة ٦٠٠ عام حكموا العرب باسم الإسلام، والعرب هم الذين أصلاً علموهم الإسلام والحضارة واستقدموهم من أواسط آسيا، فسلمهم بعدها الأتراك مستغلين حسن نيتهم جهلة أميين في آخر ركب الأمم، أرضهم تحولت نهياً للاستعمار بينما كان التركي كعادته يفاوض على رؤوس العرب وبلادهم لسلامة عاصمته وأراضيه، فكان من ضمن ما سلم فلسطين لتكون العلاقة الإسرائيلية والتحالف الأقوى في المنطقة مع تركيا قبل ومع وبعد أردوغان!!

أردوغان حاميهي في كل مرة يريد أن يغطي على اتفاقياته السرية مع إسرائيل وزعمائها حول القدس وغير القدس ينحو إلى مكة يذكرها بحسرة وألم لا لشيء إلا لأن السعوديين كما دحروا المستعمر العثماني قبل أكثر من مئة عام، هم من يوارى التراب على المشروع الإخواني المدعوم من تركيا، والمشروع الصفوي المدعوم من إيران، وكلاهما يؤمنان أن لا قيمة لمشروعهما البغيض دون أن تكون مكة المكرمة والمدينة المنورة في صولجان خلافتها المزعومة، والدولة الوحيدة القوية التي قضت على هذه الأحلام هي السعودية الوريث الشرعي لأرومة العرب في جزيرتهم موئل الرسالة المحمدية، ولذلك ستبقى غصة وشوكة في أعين أي أبرهة حديث جاء بقبيله أو جاء بكذبه!!

دميرتاش: شاركوا في الانتخابات لأجل الديمقراطية والسلام

حزب الشعوب الديمقراطي وحده بات أمل شعوب تركيا

ANF : ٢٠١٨/٥/٢٨

طالب مرشح الرئاسة عن حزب الشعوب الديمقراطي للانتخابات التركية المقبلة، صلاح الدين دميرتاش، الأتراك المقيمين في خارج البلاد بالمشاركة في عمليات التصويت، مؤكداً تصميم حزبه لمواصلة النضال في سبيل إنهاء الفاشية والوصول إلى "الديمقراطية المنشودة".

واستهلّ دميرتاش رسالته بتوجيه تحية حارة إلى جميع أبناء الشعب المقيمين خارج البلاد، ووصفه بالشعب "المشتت"، موضحاً أن الجميع هناك يعيشون في معاناة وهناك حنين لديهم للعودة إلى الوطن، مضيفاً أنهم "جزء من النضال القائم لأجل بناء مستقبل لتركيا يتسم بالحرية، الديمقراطية والمساواة".

وأكد دميرتاش أنّ حزب الشعوب الديمقراطي "وحده بات أمل شعوب تركيا" وأنّ الثقة بالحزب تزداد يوماً بعد يوم "حزبنا يدعو إلى السلام والمساواة، وبسبب دعم القوى الديمقراطية له، يتوسّع وأصبح البديل القوي لأجل تحقيق طموحات الشعب في التخلص من الدكتاتورية".

وأشار المرشح الرئاسي إلى أهمية مشاركة أبناء الشعب في الخارج في الانتخابات وأنها "مسؤولية وطنية لها قيمة كبيرة"، موضحاً أنّ الأصوات التي ستشارك خارج البلاد "ذات أهمية كبيرة بالنسبة لحزبنا، لأجل إنهاء الفاشية وإعادة البلاد إلى مسار الديمقراطية"، معتبراً أنّ هذه الانتخابات هي "فرصة تاريخية لتحقيق الأهداف، ومن الأهمية بمكان المشاركة فيها بكثافة".

ونوّه دميرتاش إلى الضغوطات والقمع والهجمات الفاشية ضدّ أبناء الشعب الكردي في تركيا، مستدركاً "رغم ذلك فإنّ شعبنا يقف إلى جانبنا ويثبت موقفه المشرف الذي نفتخر به"، كما أوضح أنّه "لا يمكن لأحد من إيجاد سجن يأسر فيه ٦ ملايين من المواطنين"، في إشارة منه إلى ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي الذين "استمدّ منهم قوّتي في هذا المعتقل وأعيش معهم، باسمكم ومن هنا أحاول أن أدافع عن القيم الديمقراطية".

ولفت إلى أجواء الحملة الانتخابية التي يخوضها حزب الشعوب الديمقراطي والتي "لا تمتاز بالمساواة والحرية" بسبب ممارسات القمع التي تنتهجها السلطات التركية والتي "أثبتت نوايا الحزب الحاكم ونظرته لمستقبل تركيا" مشدداً أنّ حزبه "مصمّم على المضي قدماً ولن نتراجع عن مواقفنا ومبادئنا، فكلّ صوتٍ تدلون به لصالح دميرتاش والحزب في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية هي قوّة مضاعفة تعزّز موقفنا تجاه السلام".

وختم دميرتاش رسالته بتوجيه الشكر للشعب و"لكلّ رفاقي الذين منحوني ثقتهم واختاروني لهذا الموقع" ودعا الجميع للمشاركة في الانتخابات "بحسّ المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه، أدعوهم للتوجّه إلى صناديق الاقتراع

من أجل تحقيق الآمال المنشودة"، معبراً عن تفاؤله بتحقيق "نجاح كبير للشعب" خلال الانتخابات التي وصفها بـ "انتخابات الشعب الذي سيقرّر مصيره بنفسه".

أردوغان أصبح كتاجر أعلن إفلاسه

إلى ذلك و ردّاً على أسئلة الصحفي آرم تانسو لصحيفة يني ياشام أكد مرشح حزب لشعوب الديمقراطية للانتخابات الرئاسية "صلاح الدين دميرتاش" على ثقته في الشعب وبشكل خاص النساء والشباب "معتبراً أنه أكثر المرشحين حظوظاً لمحبة الجماهير له

وقال دميرتاش، المعتقل في سجن أدرنة: "شعبنا واع ومنظم والكل يعلم لماذا أناضل، أنا وحزب الشعوب الديمقراطي نعمل لصالح الشعب" وكواحد من رواد الحركة الثورية السياسية الكادحين والمقدامين أرى نفسي محظوظاً لذلك أرى نفسي بالمقارنة مع المرشحين الآخرين متميزاً بمحبة الشعب لي".

وبين دميرتاش أن أردوغان وحزب العدالة والتنمية يعملون بكل ما في وسعهم حتى تكون الانتخابات غير عادلة وغير شرعية" موضحاً أنهم "يستغلون جميع الفرص كما حصل في الانتخابات السابقة، ومع ذلك لا يملكون أي شيء ولا يستطيعون التأثير عليهم" هم يعيشون حالة من الذعر والخوف، ومهما حاولوا لن يستطيعوا التحرك، ولن يستطيعوا تغيير الواقع".

وأوضح: "التصريحات التي أعلنها من هنا في حسابي على تويتر يتم عرضها على جميع القنوات التلفزيونية تكون ذات فعالية أكبر، فالشعب استاء من حزب العدالة والتنمية".

وأشار دميرتاش إلى أن أردوغان لم يعد لديه أي شيء ليعيد به الشعب التركي". وأكد: "أصبح أردوغان كتاجر أعلن إفلاسه"

وتطرق دميرتاش عن بناء تركيا الجديدة واتفاق ميلي الذي بقي حزب الشعوب الديمقراطي خارجه قائلاً: "لن تكون هناك تركيا جديدة دون حزب الشعوب الديمقراطي وأنا أرى أن الاتفاق يرى هذا الأمر أيضاً" سيخسر في الانتخابات كما سيخسر في المستقبل إن لم يحصل حزب الشعوب الديمقراطي على مرحلة ومكانة في الحكومة الجديدة، لن تكون هناك ديمقراطية جديدة، سيؤثر هذا سلباً على علم الاجتماع والسياسة والرياضيات".

عن شخصية المرشحين أحمد شيك، فلي ساجيليك، أول كاترجي أوغلو، عمر فاروق، غرغري أوغلو قال: "هذه وقفة مهمة وذات معنى، حزب الشعوب الديمقراطي أصبح المنظم للنضال المشترك لجميع المظلومين" تتم مهاجمته من قبل الحكومة بسبب مساره السياسي، من انضم إلى الحزب حديثاً أعطاه القوة كما اكتسب منه القوة أيضاً، نتمنى النجاح لجميع المرشحين".

"لوبوان" الفرنسية تشنّ هجوماً لاذعاً على أردوغان وتصفه بـ"الدكتاتور"

ANF : ٢٠١٨/٥/٢٨

هاجمت مجلة "لوبوان" الفرنسية في آخر عددٍ صادر لها سياسات الدولة التركية على الصعيد الداخلي والخارجي، وخصّت بالذكر ممارسات الرئيس رجب طيّب أردوغان، الذي وصفته بـ"الدكتاتور"، كما تناول العدد في مقالٍ بعنوان "عفرين، القرية الشهيدة" العدوان التركي على المدينة وانتهاكات الفصائل المسلّحة التي تدعمها الدولة التركية بحقّ المدنيين هناك.

وفتح التحقيق الذي نشرته المجلة المعنون بـ"أردوغان، هل هو هتلر جديد؟" ملفاتٍ سياسية للرئيس التركي وارتباطاته الإسلامية داخل فرنسا، والجرائم التي يرتكبها، موضحاً أنّ قرار أردوغان بإجراء انتخابات مبكرة جاء سعياً منه للتهرب من الأزمة الاقتصادية في تركيا.

وأشار التحقيق إلى أنّ أردوغان يعمل مع حزبه "العدالة والتنمية" على بناء نظامٍ دكتاتوري استبدادي يهدف إلى ترهيب أوروبا كلّها، مستعرضاً نقاط التشابه بينه وبين "هتلر"، حيث ركّز على العداة الذي يبديه الرئيس التركي للکرد في سوريا ووصفهم بـ"الإرهابيين"، مضيفاً أنّ أردوغان يعامل الكرد في تركيا على أنّهم "أقلّ من درجة إنسان"، وفق سياسة عنصرية تمييزية كتلك التي كان يتعامل بها "هتلر" مع غير الألمان.

وفي مقالٍ تحت عنوان "عفرين، القرية الشهيدة"، شنّ كاتبه هجوماً لاذعاً على العملية العسكرية التي شنّها الجيش التركي بالتعاون مع الفصائل المسلّحة التابعة له، على مدينة عفرين السورية، مشيراً إلى أنّ عناصر تلك الفصائل ليسوا تابعين للجيش السوري الحرّ بل هم متشدّدون ينتمون لتنظيماتٍ إسلامية متطرّفة "مختلفة التوجّهات والمصالح".

وتابع المقال بالقول: "ننصح بتدريس العدد الأخير من المجلة للطلبة بغية تعليمهم على كيفية اختفاء الديمقراطية وانتشار أساليب النظام الدكتاتوري"، في الوقت الذي عبّر فيه العديد من قرّاء مجلة "لوبوان" عن رفضهم لاستئناف مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، في ظلّ استمرار أردوغان في الحكم، حيث قالوا بأنّ تركيا تمرّ بمرحلةٍ انعدمت فيها الديمقراطية وتلاشت مفاهيم حقوق الإنسان لديها.

يذكر أنّ المجلة قد أعلنت أنّها وبعد أيام على صدور آخر عددٍ لها، انتقدت فيه سياسة أردوغان، قد تعرّضت لمضايقات، منوّهةً إلى أنّ الرئيس التركي يمارس "سياسة الترهيب والقمع تجاه لوبوان الفرنسية"، كما واجه بائعو المجلة في العديد من المدن الفرنسية ضغوط من أنصار أردوغان اضطّر بعضهم لإزالة إعلان خاص بالعدد عليه صورة الرئيس التركي، يوصفه بالدكتاتور.

المعارضة التركية تُعدّ بإنهاء «الطوارئ» إذا فازت في الانتخابات

وكالات متعددة: ٢٨/٥/٢٠١٨

تعهد «حزب الشعب الجمهوري»، أبرز تشكيلات المعارضة في تركيا، إنهاء حال طوارئ مفروضة منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز (يوليو) ٢٠١٦، في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية والنيابية المرتقبة في ٢٤ حزيران (يونيو) المقبل. وتساءل رئيس الحزب كمال كيليجدار أوغلو، خلال عرضه البرنامج الانتخابي للحزب في أنقرة: «ماذا سنفعل لأجل الديمقراطية؟ أولاً سنلغي حال الطوارئ». واتهم الحكومة بالسعي إلى إسكات كل صوت معارض، من خلال ما اعتادت أن تسميه «الانقلاب الثاني».

وأضاف: «أسأل الناس: عندما تتحدثون في الهاتف هل تشعرون باطمئنان؟ أم بقلق لمعرفةكم بالتنصت عليكم؟ إذا كان لديكم خوف أو قلق، فإن هذا يعني أن في البلد ديكتاتورية».

ولفت إلى أن برنامج الحزب يخصص حيزاً كبيراً للدفاع عن الاقتصاد، فيما تجاوز التضخم نسبة ١٠ في المئة، وفقدت الليرة التركية أكثر من ١٦ في المئة من قيمتها أمام الدولار هذا الشهر. وفي السياسة الخارجية، أكد أن الحزب يريد إنهاء «سياسات مغامرة»، عبر تطبيع أنقرة علاقات متوترة جداً مع الاتحاد الأوروبي.

أردوغان يطبع ٣٠٠ مليار ليرة بلا رصيد لشراء الفوز بالانتخابات

طباعة النقود لشراء الأصوات

وكالة نون بوست: ٢٨/٥/٢٠١٨

جان تيومان: عاد الخوف من خسارة الانتخابات ليسيطر على حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، بعد تسارع انحدار المؤشرات المالية والاقتصادية، وهو السبب الذي دفع إلى تقديم موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية من أواخر العام الماضي إلى ٢٤ يونيو المقبل.

وبدأ حزب الرئيس رجب طيب أردوغان بتوزيع الهدايا على كل قطاعات المجتمع وتخلي عن فرض ضريبة الدخل لمنع زيادة أسعار الوقود، وخفض ضريبة القيمة المضافة وتوزيع القروض الائتمانية لمدة ١٠ سنوات بنسبة فائدة تقل ٤ بالمئة عن مستويات السوق.

كل يجري لضمان الفوز في الانتخابات بأي ثمن باستخدام الأموال التي طبعها بدون أرصدة من خلال صندوق ضمان الائتمان والبنك المركزي التركي، والتي بلغت ٣٠٠ مليار ليرة منذ استفتاء أبريل ٢٠١٧ ولا تزال مستمرة حتى الآن.

هذه السياسات التوسعية التي تعني طباعة النقود دون رصيد وزيادة الاستهلاك والعجز التجاري وعجز الحساب الجاري أدت إلى انتقادات عالمية، لأنها تسببت في انحدار الليرة وارتفاع التضخم إلى مستويات خطيرة.

ويعني ذلك أن حزب العدالة والتنمية يغامر بطبع النقود وتقويض كافة التوازنات الاقتصادية من أجل البقاء في السلطة مهما كان الثمن.

ويعاني الاقتصاد التركي من عجز في السيولة بعد تضائل تدفق الأموال الأجنبية منذ عام ٢٠١٣، وقد حاول البنك المركزي سد العجز من خلال الإفراط في الإقراض طوال السنوات الثلاث الماضية. ورغم انعكاسات تلك السياسة على ميزانية البنك المركزي فإن تلك الأموال عجزت عن تحقيق الاطمئنان والتوازن في الأسواق. ونتيجة لذلك اندفعت الحكومة في مغامرة مصيرية قبل استفتاء الدستور في ١٦ أبريل ٢٠١٧ لضمان تمرير التحول إلى النظام الرئاسي وذلك بإدخال صندوق ضمان الائتمان باعتباره منقذا للاقتصاد.

وكان ذلك الصندوق، الذي تأسس عام ١٩٩١ لمنح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، منسيا لكنه بموجب اتفاق مع الخزانة العامة للدولة في مارس ٢٠١٧ أصبح في قلب الاقتصاد التركي. وبدأ يساهم في صياغة آلية طباعة النقود بدون أرصدة في نظام التمويل الحكومي.

أصبح ذلك الصندوق ضامنا وكفيلا وشريكا في إقراض الشركات من البنوك بنسبة فائدة متدنية وآجال تصل إلى ١٠ سنوات وفترة سماح تصل إلى ٣ سنوات.

حزب العدالة والتنمية ضخ أموالا هائلة في الاقتصاد من أجل تطبيق النظام الرئاسي والتحول إلى نظام الرجل الواحد

وينص الاتفاق على أنه في حال تعذر على الشريك سداد القرض يقوم البنك بتحصيل الخسارة من صندوق ضمان الائتمان، ويقوم الصندوق هو الآخر بتحصيل ذلك من الخزانة العامة. وبذلك أصبحت البنوك تحصل على دعم مباشر من الخزانة لتوفير قروض بفائدة أقل للشركاء حتى لو كانوا لا يملكون أصولا وضمانات كافية.

ووفقا للاتفاق المبرم بين الخزانة العامة وصندوق ضمان الائتمان يتم الاقتراض بالاكْتفاء بالبيانات الواردة من البنك فتحصل الشركات على قروض دون تدقيق حتى لو كانت حديثة الإنشاء. وتجري زيادة القروض دون المطالبة بتقديم ضمانات إضافية والاكْتفاء بالاستناد إلى القروض التي تم تقديمها بالفعل. ولا شك أن الإقراض بتلك الشروط المغرية للغاية لا يمكن رفضه من أي شركة على الإطلاق. ولذلك انفجرت موجة محموعة للحصول على قروض صندوق ضمان الائتمان.

ورفع الصندوق في مارس ٢٠١٧ كفالاته للقروض إلى ١٨٦,٦ مليار ليرة حتى نهاية العام الماضي ليرتفع عدد الشركات المقترضة إلى ٢٩١ ألف شركة. وبموجب التعديل الذي تم إجراؤه لم يعد عمل الصندوق يقتصر على توفير القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة بل صار يشمل أيضا تقديم قروض للشركات الكبيرة.

ورغم انحدار الليرة ورفع أسعار الفائدة لا تريد الحكومة التخلي عن النمو مهما كان الثمن. وقد أضافت ٥٥ مليار ليرة أخرى لضمانات صندوق ضمان الائتمان. وبلغ عدد الشركات المستفيدة من تلك القروض في نهاية مارس أكثر من ٤١٠ آلاف شركة أي ٢٠ بالمئة من الشركات العاملة في البلاد وبلغ حجم القروض أكثر من ٢٢٨ مليار ليرة (الدولار يعادل أمس ٤,٧٢ ليرة).

ويبدو أن كل ذلك لم يكن كافيا، إذ قامت حكومة اردوغان بإجراء إضافة جديدة إلى صندوق ضمان الائتمان بإصدار قرار جديد في ١٨ مايو يضيف ٣٥ مليار ليرة إلى الحد الأقصى للقروض التي يضمنها الصندوق.

ووفقا للشروط التي تم تجديدها فإن مقدار الضمانات الخاصة والمطلوبة من الشركاء الراغبين في الاقتراض بضمان الصندوق والمقدرة بنسبة ١٥ بالمئة على الأقل قد تم تخفيضه إلى ١٠ بالمئة. ومن النسبة البالغة ٥ مليارات ليرة المخصصة للمصدرين ضمن الحد الذي تمت زيادته يمكن منح قروض للشريك دون طلب أي ضمانات منه على الإطلاق كما كان الحال في السابق.

أما الشركاء المطالبون بدفع ٦٣ مليار ليرة من القروض التي استخدموها عام ٢٠١٧ بدعم صندوق ضمان الائتمان هذا العام فسوف تسمح لهم الزيادات الأخيرة في الحد الأقصى للاقتراض بالإبقاء على ديونهم الحالية من خلال زيادة قيمة القرض دون سداد أي مبالغ.

ونتيجة ذلك تمت زيادة قروض صندوق الائتمان بضمان الخزانة العامة من ٤,١ مليار ليرة في مارس ٢٠١٧ إلى ٢٩٠ مليار ليرة، وتم ضخ كميات كبيرة من الأموال في الأسواق في سابقة لا مثيل لها. وستؤدي التعديلات الجديدة وضخ تلك الأموال عبر طباعة أوراق مالية دون أرصدة إلى سحب السيولة المفرطة من الأسواق والتي تفاقم انحدار الليرة وزيادة التضخم.

منذ مارس ٢٠١٧ فتح حزب العدالة والتنمية صنابير القروض بواسطة صندوق ضمان الائتمان، في وقت زاد فيه تمويل البنك المركزي بأكثر من ٣٠ بالمئة ليجاوز ١٣٠ مليار ليرة. في الخلاصة فإن حزب العدالة والتنمية ضخ أموالا دون أرصدة تجاوز ٣٠٠ مليار ليرة خلال ١٤ شهرا من أجل تطبيق النظام الرئاسي وتحويل السلطة إلى نظام الرجل الواحد.

أولويات أردوغان تدمر اقتصاد تركيا

*د. سالم حميد

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية: ٢٠١٨/٥/٢٨

عندما تبدأ البلدان بالهرب من أزماتها السياسية والاقتصادية، إلى اختراع لعبة الانتخابات المبكرة، فإن ذلك يشير إلى وجود أزمة خطيرة، مما يدفع باللاعبين السياسيين إلى السعي لاكتساب شرعية جديدة للعودة إلى اللعبة ذاتها من جديد.

شعبية على المحك

ظلت المجموعة الحاكمة في تركيا تحرص بشدة على عدم تعرض صورة الاقتصاد التركي ومناخ السياحة لأي خدش في أذهان المراقبين للأوضاع من الخارج. غير أن فاتورة طموحات الرئيس رجب طيب أردوغان السياسية على المستويين الداخلي والخارجي كانت مرتفعة الثمن والتكاليف. والآن جاء وقت الحصاد المر، بعد سلسلة من التداعيات والاضطرابات والأطماع المتصلة بالشخصية النرجسية لأردوغان.

كل ما سبق أدى بشكل دراماتيكي إلى بدء العد التنازلي لانهيارات غير معلنة بشكل واضح في الاقتصاد التركي، باستثناء ما لم يقدر النظام على التكتّم بشأنه، مثل انهيار العملة التركية إلى الحضيض، ومواجهة قطاع السياحة جملة تحديات أمنية وآثار سلبية للاضطرابات السياسية، ظهرت مؤشرات مؤخرا ولم تعد في خانة الأسرار والتكهنات.

من ملامح الآثار السلبية على قطاع السياحة أن الجمهور العربي الذي يشكل شريحة مهمة من السياح في تركيا قرر إيجاد وجهات بديلة عن إسطنبول، خاصة بعد أن دق الكثيرون ناقوس الخطر ونهبوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى كثافة تزايد حوادث الاعتداء على السياح الخليجيين. ومما دفع بهذه الشريحة من السياح إلى التفكير جديا بشطب تركيا من قائمة وجهاتهم السياحية، أن أجهزة الأمن التركية تمنح الأولوية للجانب السياسي، مقابل التساهل مع الجرائم الجنائية وتجاهل أعمال الترويع والاحتياط التي يتعرض لها الأجانب.

هكذا يفقد أردوغان والمجموعة الإخوانية الحاكمة ورقة السياحة والاقتصاد، بما تمثله من محورية في البروباغندا الدعائية التي لطالما استخدمها حزب العدالة والتنمية للتسويق لتجربة إخوان تركيا التي تفقد بريقها الزائف مع الوقت، وكانت من قبل تجد لها صدى مغشوشا بين صفوف الإخوان العرب وأدواتهم الإعلامية. ويبدو أن التطبيل لما كانوا يصفونها بالواحة الاقتصادية الصاعدة والوجهة المثالية للسياحة والتنمية الصاعدة لن يكون مجديا ولا بد أن يتوقف. وهناك مؤشرات جديدة تكشف أن كل الأحلام الأردوغانية قد بدأت تتهاوى، وانكسر معها إطار الصورة المثالية التي كان الترويج لها جزءا من برنامج الإخوان في تركيا وخارجها.

إذن تركيا اليوم تمر بأزمة شديدة على المستويين السياسي والاقتصادي، لكن يجري التعطيم عليها بقدر الإمكان. بينما خرجت بعض معالم الأزمة إلى العلن. وبحسب تجارب كثيرة تابعناها من قبل، عندما تبدأ البلدان بالهرب من أزماتها السياسية والاقتصادية، إلى اختراع لعبة الانتخابات المبكرة، فإن ذلك يشير إلى وجود أزمة خطيرة، مما يدفع باللاعبين السياسيين إلى السعي لإعادة برمجة المشهد واكتساب شرعية جديدة للعودة إلى اللعبة ذاتها من جديد، على قاعدة امتصاص مظاهر الأزمة وإشغال الجمهور بحدث الانتخابات، وما يرافقه من حالات انفعال وبرامج دعائية.

وهذا بالضبط ما يراهن عليه أردوغان، رغم أنه أدخل نفسه في ورطة وضع شعبيته على المحك، مما يجعل مهمة الفوز بالأغلبية تشغل تفكيره قبل أي شيء آخر، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار المخاوف من آثار التداعيات الاقتصادية ومدى انعكاسها على نتائج التصويت، وهي المسألة التي قد تحرم أردوغان على الأقل من الحفاظ على الأغلبية وحجم الأصوات المعتاد الذي كان حزب العدالة والتنمية يحصده.

لذلك وبدلاً من أن تكون الانتخابات المبكرة حلاً مؤقتاً لمنح أردوغان وحزبه فسحة للتنفس وإعادة ترتيب الأوراق، يبدو أنها سوف تتحول إلى اختبار مر ممزوج بالقلق، بدليل تصريحات أردوغان والمحيطين به بشأن ضرورة حصد أغلبية الأصوات. الأمر الذي يجعل الانتخابات المرتقبة تتجاوز مسألة الاستفتاء ضمناً على شعبية أردوغان، إلى رسم ملامح تركيا في المستقبل، بعد أن أصبحت ورقة الإسلاميين شبه محروقة، نتيجة لانكماش مشروعهم بعيداً عن مصلحة الشعب التركي. وأبسط ما يمكن أن يستنتجته المواطن التركي أن برنامج الإسلاميين لم يعد معنياً بتركيا العلمانية الحديثة، في ظل محور التطلعات السياسية حول شخصية أردوغان المهووس باستعادة هوية الدولة العثمانية وصناعة المجد الشخصي.

قد تنجح عملية الهروب إلى الانتخابات المبكرة بعض المرات في إعادة توزيع المسؤولية وإشراك قوى أخرى في تحمل عواقب الفشل وإعادة فرز قوى ووجوه جديدة يمكنها أن تنتشل الوضع من الكساد، لكن في الحالة التركية المنتظرة أصبح المطلوب من الانتخابات أن تبقى على الوضع كما هو وأن تعيد تنصيب أردوغان في موقع الرئاسة بصلاحيات أوسع، رغم أنه أصبح عرب الانهيار والانكماش والانقسام السياسي والرهاب من الانقلاب على نظامه. يريد أردوغان من العملية الانتخابية أن تعيد منهجه وأسلوبه الدعائي إلى الواجهة من جديد، بينما يتزايد نمو المعارضة ضده من داخل الوسط الذي ينتمي إليه أيديولوجياً، الأمر الذي يجعل من الانتخابات القادمة شبيهة بعملية جراحية صعبة للغاية.

ولا بد من استعراض حقائق يحرص المخدوعون بتجربة إخوان تركيا على إخفائها. أولها أن منهج أردوغان وجماعته قاد تركيا إلى الانسداد والفشل، خاصة بعد الرهاب الذي أحدثته المحاولة الانقلابية التي دفعت نظام العدالة والتنمية إلى توجيه كل إمكانيات الدولة وإعادة تفصيل دستورها لبناء كيان مستقبلي يهدف في المقام الأول إلى حماية أردوغان وأجندته الشخصية التي تتكشف معالمها مع الوقت.

وما لا يستطيع النظام التركي إنكاره أنه يستهلك الكثير من الأموال ويوجه سياسته الخارجية لحماية الإخوان وتلبية طموحاتهم، وهناك تزاوج مكشوف بين النزعة العثمانية الجديدة والمشروع الإخواني بلغت مستويات من التنسيق والاستثمارات التجارية المشتركة التي لن تبقى سرية أكثر مما مضى. لقد خلق أردوغان صورة وهمية عن تركيا في أذهان الإخوان العرب، واضطر لدفع ضريبة من أموال الشعب التركي لدعم تلك الصورة المخادعة وردم الهوة بين الواقع المأزوم، وبين الخيال الحالم الذي يروج لتركيا إسلامية تعمل على استعادة الخلافة.

يلزم فقط مرور بعض الوقت ليتضح للمخدوعين أن تلك الصورة كانت زائفة. أما بالنسبة للشعب التركي فإنه يعرف واقعه جيداً. فأردوغان ليس عرب النمو الاقتصادي الذي شهده الأتراك خلال السنوات الماضية ويوشك الآن على الجمود. والثابت لدى خبراء الاقتصاد أن الطفرة التي حدثت كانت بفضل تورغوت أوزال الرئيس الثامن لتركيا الذي تولى الرئاسة من ١٩٨٩ حتى وفاته في ١٧ أبريل ١٩٩٣، وكان قبلها في منصب رئيس الوزراء بين ١٩٨٣ و١٩٨٩. مما يعني أن أوزال هو الذي قاد نهوض تركيا العلمانية اقتصادياً أواخر القرن الماضي، ثم جاء أردوغان لاستغلال المشهد بعد أن أصبحت عجلات قطار التنمية تدور، وقطف الإخوان ثمرة التحول الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، وها هم الآن يقودون تركيا إلى هاوية الإفلاس، بعد أن خسرت الليرة التركية نصف قيمتها أمام الدولار. ومن مؤشرات الانحدار الاقتصادي الذي تذهب إليه تركيا في عهد أردوغان أن نسبة البطالة ارتفعت لأعلى مستوياتها في ٧ سنوات وبلغت ١٣ بالمئة، إضافة إلى عجز مستمر في الموازنة وتراجع في معدلات النمو، في حين بلغ التضخم السنوي في تركيا ١٠,٨٥ بالمئة طبقاً لمؤشرات أبريل الماضي. بينما اكتفى أردوغان المحاصر بأرقام التراجع المخيفة بالاعتراف بالتضخم والعجز التجاري واستجداء تأييد الأتراك في التصويت القادم، والزعم بوجود مؤامرة، ربما تمهيداً لتبرير أي خسارة محتملة في الانتخابات.

أحدث ضربة تلقاها أردوغان جاءت من البرلمان الأوروبي الذي أعلن أنه لن يراقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية، نظراً لتزايد شكوك لدى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن نزاهة عملية الانتخاب التي تتم في ظل نظام الطوارئ الذي لم يتم رفعه منذ واقعة الانقلاب المزعوم عام ٢٠١٦. هذا الحسم الأوروبي يسحب البساط من تحت أردوغان ويقلل من قيمة انتخابات يريد منها أن تجدد مشروعيتها وتخفي انهيارات الاقتصاد التي تحدث على يديه.

محامو ديميرتاش إلى المحكمة الدستورية بعد رفض إطلاق سراحه

ANF : ٢٩/٥/٢٠١٨

راجع محامو مرشح حزب الشعوب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية التركية "صلاح الدين ديميرتاش"، الثلاثاء، المحكمة الدستورية، وذلك بعد رفض طلب إطلاق سراحه. وأصدر صلاح الدين ديميرتاش قبل عدة أيام بياناً وقال فيه إنه مسجون في سجن أردنه وأن إطلاق سراحه لن يكون عبر الإطار القانوني والحقوقى، وإنما بالنضال السياسي.

ممارسات للعدالة والتنمية هدفها التأثير على أصوات الشعوب الديمقراطي

ANF : ٢٩/٥/٢٠١٨

لا تزال الحكومة التركية، التي لا تكف عن ممارسة السياسات القذرة قبل موعد الانتخابات في ٢٤ حزيران/يونيو، تسخر كل إمكانيات الدولة التركية لصالحها، حيث وافقت اللجنة العليا للانتخابات على طلب محافظ ولاية وأن. وسيتم، وفقاً لطلب المحافظ، خلال انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو، نقل صناديق الانتخابات من ١٣٤ قرية وحي إلى ٢٨ مكان آخر. هذا النقل سيؤثر على مشاركة واحد من أصل ثلاثة ناخبين في مجموع ١٥٠ ألف ناخباً منتشرين في مركز مدينة جولميرك، نواحي كفر، شمزينان وجليه. وفي السياق وبحسب نتائج انتخابات ٧ حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ فقد حصل حزب الشعوب الديمقراطي HDP على ٩٠٪ من مجموع أصواته في تلك المناطق المذكورة سابقاً. وأصبح الحزب الأول هناك الذي يحصد ثلاثة من مرشحيه مقاعد البرلمان ممثلين عن تلك المناطق. ومن المتوقع أن يحقق حزب الشعوب الديمقراطي نتائج مشابهة خلال انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو القادم لكن في المقابل القرى والأحياء التي حصد فيها الشعوب الديمقراطي غالبية الأصوات، في هذه الانتخابات حكومة حزب العدالة والتنمية AKP لن تضع صناديق هناك بل وبجدة "الضرورات الأمنية" تقوم بنقل الصناديق إلى قرى تحت سيطرة قوات حماية القرى. وهذه الإجراءات من شأنها التأثير على نحو ٥٠ ألف صوت.

العدالة والتنمية تخشى تمسك الشعب بالإرادة

وتطرق الرئيس المشترك لحزب الأقاليم الديمقراطية DBP في جولميرك "سليمان كانان" في تعليقه على الممارسات التي تنتهجها حكومة أردوغان إلى إرادة وإصرار الشعب على النضال والمقاومة ضد الفاشية موضحاً أن حكومة حزب العدالة والتنمية AKP تهاب هذه الإرادة. وقال: "حزب العدالة والتنمية AKP لن يلقى دعماً من قبل أهالي جولميرك في هذه الانتخابات لهذا فحكومة العدالة والتنمية واللجنة العليا للانتخابات يحاولان منع أهالي جولميرك من التصويت بشتى السبل". وأشار كانان إلى أن اللجنة العليا للانتخابات تقوم بنقل الصناديق من ناحية كفر إلى منطقة داراي" معبراً عن رفضهم لهذه الممارسات. وتابع: "عملية نقل الصناديق تتم بشكل مدروس ومخطط وهناك هدف من هذه العملية. من المعروف أن داراي منطقة تشهد الكثير من النعرات والخلافات العائلية وقضايا ثأر فيما بينهم لهذا فإن أي مواجهة هناك قد تؤثر على مسار التصويت". ولفت إلى أن صناديق الانتخابات في جولميرك وضعت في القرى التي تحت سيطرة قوات حماية القرى التابعة للجيش التركي. وأضاف: رغم جميع هذه الإجراءات والمضايقات التي قد تؤثر نوعاً ما على الانتخابات إلا أن هناك إصرار كبير لدى شعبنا على المشاركة والتوجه إلى صناديق الاقتراع أينما كانت.

وأكد أن الشعب وكما كان في كل المناسبات يدعمهم و يقف إلى جانبهم فإنه هذه المرة أيضا سيكون ملتزماً ويتوجه إلى الصناديق.

الشعوب الديمقراطي هو حزب المرأة والشباب

هذا وأثبت حزب الشعوب الديمقراطي، مجدداً أنه حزب المرأة والشباب من خلال مرشحيه لانتخابات ٢٤ حزيران والذين كانت الغالبية منهم لصالح النساء والشباب.

وكالة فرات للأبناء التقت "ديرسم داغ" أحد مرشحي الشعوب الديمقراطي في آمد والبالغة من العمر ٢٢ سنة في لقاء خاص أكدت فيه أن حزب الشعوب الديمقراطي يمثل جميع فئات المجتمع التركي، وشددت على أهمية انضمام الشباب إلى الحزب.

وأقالت: "في الظروف الراهنة يجب إن ينضم الشباب إلى الحزب، هذا أمر ضروري من أجل تقدم المجتمع، فالساسة التي تبني دون عنصر الشباب لن تنجح."

وأشارت ديرسم إلى أن حزب الشعوب الديمقراطي هو حزب المرأة والشباب وقالت: "النساء والشباب هم قوة بناء هذا الحزب، وسياسة، برامج، ستراتيجية وتقنيات حزينا تسير بحساسة تجاه الجنس وحزب شبابي لا بد أن يعطي حلولاً اجتماعية وسياسية واقتصادية في نطاق الديمقراطية".

وأكدت: "عدا الأحزاب السياسية الكردية والتركية من يقف في وجه سياسة الحكومة الدكتاتورية؟ الشباب الكرد، الشباب المسلم، الشباب العلماني والشباب الاجتماعي، قوات النضال الخاصة هم من الشباب، وعلى هذه الأرض هم من يدير السياسة بشكل خفي لإعادة ما سلب منا، ولكي نحقق مطالب الشعب التركي سنعمل بكل طاقاتنا وامكاناتنا"

واختتمت حديثها قائلة: "أنا أيضا ضمن الشبيبة المرشحة للانتخابات البرلمانية، الشبيبة التي تفتح الطريق للحماسة في المجتمع وأنا أقدم رأيي للشباب ممن يمتلك رؤية واسعة وبمقدوره تطوير المجتمع عليه المشاركة في العمل السياسي، وأناادي كل شخص قادر على وضع الحلول لمشاكل المرأة والشبيبة والعدالة للانضمام إلى حزب الشعوب الديمقراطي".

التايمن: الشباب التركي يصوتون ضد «سلطوية» أردوغان

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٥/٢٩

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المبكرة في تركيا، كشف تقرير ميداني لصحيفة «التايمن» البريطانية من داخل تركيا عن اتجاه لدى العديد من الشباب التركي بالتصويت ضد الرئيس رجب طيب أردوغان.

وتحت عنوان «الشباب التركي يقف ضد انحدار أردوغان إلى الحكم السلطوي»، تحدثت مراسلة «التايمن» في تركيا مع عدد من الشباب الأتراك قبيل الانتخابات المقررة الشهر المقبل، والتي من المتوقع أن تقود إلى تعديلات دستورية تبعد تركيا عن نظام الديمقراطية البرلمانية.

ويخلص التقرير إلى أن تصويت الشباب التركي يكون حاسما في هذا الانتخابات مع وجود نحو ١٠ مليون ناخب شاب من المتوقع أن يدلون بأصواتهم لأول مرة في ٢٤ من يونيو المقبل، لاسيما وأن نسبة البطالة بين الشباب تفوق الـ ٢٠٪، ويضطر العشرات من الشباب المتعلم إلى الهجرة من بلادهم بحثا عن عمل في الخارج بحسب التقرير.

معركة الانتخابات تتقدم

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٥/٢٩

حسني محلي - إسطنبول: رأى مرشح «حزب الشعب الجمهوري» لانتخابات الرئاسة في حزيران المقبل، محرم إينجه، أن «العلاقة مع (الرئيس السوري بشار) الأسد، شرط أساسي لمعالجة أزمة اللاجئين في تركيا». وخلال خطاب له في واحدة من ضواحي مدينة إزمير، غرب البلاد، قال: «كيف لنا أن نعالج هذه الأزمة وليس لدينا سفير في دمشق... بعد انتخابي رئيساً للجمهورية، سوف أعتز بالأسد رئيساً طالما هو على رأس السلطة في بلاده، وليس لي الحق في الحديث عن مصيره ومستقبله، فهذا شأن سوري يجب أن يقرره الشعب السوري بمفرده وفي انتخابات ديموقراطية حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة كل السوريين في الداخل والخارج». وشدد على ضرورة إعادة جميع السوريين إلى ديارهم «فور حل الأزمة، وبالتعاون مع الدولة السورية». حديث إينجه عن مشاركة السوريين في الخارج في الانتخابات، يرى فيه البعض «جهلاً غير مقصود» من جانب المرشح، على اعتبار أن الرئيس رجب طيب أردوغان يراهن بدوره على هذا التوجه، لكون الأغلبية الساحقة من السوريين المقيمين في تركيا، وهم نحو ٣,٥ ملايين، محسوبون على المعارضة ولن يصوتوا للرئيس الأسد في أي انتخابات مقبلة، وخاصة في ضوء المساعدات والخدمات والتسهيلات التي تقدمها لهم الحكومة الحالية، والتي منحت الكثيرين منهم الجنسية التركية. وكانت الدراسات قد بينت أن ٨٦٪ من السوريين المقيمين في تركيا، على حسابهم الخاص أو في المخيمات الحكومية، راضون عن حالتهم الاقتصادية والنفسية.

أما زعيم «الشعب الجمهوري» كمال كليشدار أوغلو، فقد كرر حديثه عن «قرار الحزب تشكيل منظمة التعاون والسلام في الشرق الأوسط، والتي تضم تركيا وسوريا والعراق وإيران». وقال في اجتماع غرفة الصناعة في مدينة اسكي شهير، إن هذا النوع من التعاون يمثل «الصيغة العملية والكافية لضمان الأمن والاستقرار والتنمية في هذه الدول والمنطقة، التي دمرتها مغامرات الرئيس أردوغان وسياساته الطائفية»، على حد قوله. ولفت إلى أن «حزبه سوف يغير السياسة الخارجية بالكامل وسوف يقيم علاقات إيجابية مميزة مع دول الجوار، خلال فترة إقصاها عام واحد». وأضاف أن «الشرط الوحيد لتحقيق كل الخطوات الإيجابية على صعيد السياسة الخارجية هو إقامة نظام ديموقراطي مثالي يضمن استقلالية القضاء ويلغي جميع القيود المفروضة على حرية الصحافة ويساهم في إخلاء سبيل كل المعتقلين من الصحفيين والبرلمانيين والمثقفين، والتخلص من نظام أردوغان الديكتاتوري». ويؤكد «الشعب الجمهوري» ضرورة إعادة جميع السوريين إلى ديارهم بعد المصالحة التامة مع دمشق، والاتفاق مع الدولة السورية على صيغة عملية لإعادة إعمار البلاد، وهو ما يتطلب «قطع علاقات أنقرة مع جميع المنظمات المسلحة»، على حد قول نائب رئيس الوزراء السابق عبد اللطيف شنار، المرشح لعضوية البرلمان ضمن لوائح «الشعب الجمهوري». وأكد شنار «ضرورة انسحاب القوات التركية من الشمال السوري ومساعدة الدولة السورية لبسط سيطرتها في هذه المناطق، ليساهم ذلك في إعادة افتتاح كل البوابات الحدودية. وكان شنار قد اتخذ موقفاً عنيفاً ضد سياسات أردوغان في سوريا، وحمله «مسؤولية القتل والدمار الذي قامت به العصابات المسلحة».

وترشح انتخابات حزيران البرلمانية والرئاسية، البلاد لمرحلة مثيرة في علاقاتها الخارجية، وخاصة مع سوريا، بانعكاسات ذلك على علاقات أنقرة، أولاً مع روسيا وإيران، ومن ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، أي الأطراف المعنية مباشرة بالملف السوري. وفي حال عدم فوز «الشعب الجمهوري»، فإن الملف السوري سيبقى ورقة رابحة في مجمل حسابات أردوغان الإقليمية والسياسية والعقائدية، ضمن مساعيه لأسلمة الأمة والدولة التركية التي تحولت إلى «قبلة» لكل الإسلاميين في المنطقة والعالم. يأتي كل ذلك مع احتدام المنافسة بين أردوغان وباقي المرشحين، وخاصة بعد الدعم الكبير لمحرم إينجه، من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما في ظل منع قنوات التلفزيون الحكومية والخاصة من تخصيص وقت إضافي لفعاليات باقي المرشحين، وخاصة زعيم «حزب السعادة» الإسلامي تامال كاراموللا أوغلو، وميرال أكشينا، زعيمة «الحزب الجيد»، المنشق عن حزب «الحركة القومية»، حليف أردوغان، وبالطبع أيضاً صلاح الدين دميرتاش، الموجود في السجن. وتستبعد جميع استطلاعات الرأي فوز أي من المرشحين في الجولة الأولى من الانتخابات، يوم ٢٤ حزيران، وتتوقع لأردوغان أن يحصل على نحو ٤٢٪ من الأصوات، مقابل ٢٧٪ لإينجه و١٥٪ لأكشينا و١٣٪ لدميرتاش و٣٪ لكاراموللا أوغلو. وتتوقع أوساط سياسية وإعلامية أن يستغل أردوغان كل إمكانات الدولة للحصول على المزيد من الدعم عبر قرارات عاجلة لتوظيف مئات الآلاف ومنح الفقراء والمتقاعدين والشباب مساعدات مالية إضافية. ولا تستبعد أحزاب المعارضة أن يقوم أردوغان بمفاجآت مثيرة تمنع انتصار منافسيه، بما في ذلك إلغاء الانتخابات أو عدم الاعتراف بنتائجها، وبأي حجة كانت طالما أن الدستور الجديد يمنحه هذه الصلاحيات.

الأصوات في الانتخابات التركية المقبلة.. المهم من يحصيها لا من يناديها

معهد غايتستون إنستيتيوت الأمريكي: ٢٠١٨/٥/٢٩

رأى الصحافي بوراك بكديل أنّ الأتراك صوتوا في السادس عشر من أبريل (نيسان) ٢٠١٦ ليتخلوا عن ديموقراطيتهم حين دعم ٥١,٤٪ منهم التعديلات الدستورية التي جعلت رجب طيب أردوغان رئيساً للبلاد وللحزب الحاكم في آن.

عزّز أردوغان سلطته من خلال القوانين الانتخابية والقمع الأمني بما يزيد من مخاطر التزوير الانتخابي في ٢٤ يونيو المقبل وكتب في معهد غايتستون إنستيتيوت الأمريكي كتب أنّ أجهزة الدولة التركية أسكتت حملة "لا" الراضة للتعديلات بينما سخّرت الموارد العامة لحملة "نعم" الداعمة لتلك التعديلات. ذهب الأتراك إلى صناديق الاقتراع في ظل حالة طوارئ أُعلنت بعد الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦.

ويقيم الزعيمان المشاركان لحزب كردي عارض توسيع صلاحيات أردوغان في السجن منذ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٦ بسبب اتهامات بأنهما على صلة بمجموعات إرهابية. خلال الأشهر الخمسة عشر التي سبقت الاستفتاء، استخدمت الشرطة العنف لإيقاف ٢٦٤ مظاهرة سلمية لصالح حملة "لا".

أرقام هائلة

نتيجة لحملة الاعتقالات، دخل ٤٧١٥٥ شخصاً السجن بمن فيهم ١٥٠ صحافياً. ووُضع ١١٣٢٦٠ شخصاً قيد الاعتقال، وطُرد ١٣٥٠٠٠ شخص من الوظائف الرسمية. من بين المسؤولين المسجونين ١٠٧٣٢ ضابط شرطة ١٦٨ جنراً عسكرياً، ٧٤٦٣ ضابطاً عسكرياً، ٢٥٧٥ قاضياً ومدعياً عاماً، ٢٠٨ حكّام محليين وغيرهم من المديرين العامين. وأكد مسؤولون من منظمة التعاون والأمن في أوروبا وجود حالات من التهديد ضد حملة "لا" على امتداد تركيا.

قبل ساعة واحدة

كانت هنالك مؤشرات أسوأ عن عملية تصويت غير منصفة يوم الاستفتاء. قبل ساعة واحدة على انتهاء التصويت، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أنّ بطاقات الاقتراع التي لا تحمل أختاماً رسمية تُعتبر صحيحة. وأعلن المعارضون أنّ مراقبين من حملة "لا" طُردوا من أقلام الاقتراع في بعض المدن. بعد أكثر من سنة بقليل على استفتاءهم لصالح إعطاء أردوغان سلطات تنفيذية غير مسبقة، سيصوّت الأتراك مجدداً في ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل في انتخابات مبكرة دبرها أردوغان وخصمه الذي تحول إلى حليف له، حزب الحركة القومية. الانتخابات المبكرة هي نيابية ورئاسية. إذا فشل أي مرشح بحصد ٥٠٪ من التصويت الرئاسي، فستُنظم دورة ثانية ٨ يوليو (تموز) تتركز إلى الغالبية البسيطة.

حواجز مالية

لا شك في أنّ الانتخابات المقبلة ستكون وجودية بالنسبة إلى أردوغان. لقد فعل كل ما في وسعه لتعزيز سلطته وفرصه للفوز. في يناير (كانون الثاني) أُطلق عملية عسكرية في شمال غرب سوريا ضدّ عفرين الكردية التي لا تزال

تحت السيطرة التركية، من أجل الفوز بالعطف القومي والعسكري داخل تركيا. قال ٩٠٪ من الأتراك إنهم يؤيدون عملية غصن الزيتون في مؤشر إلى مكاسب انتخابية محتملة لأردوغان خلال الانتخابات المقبلة. في أبريل، أعلنت حكومة أردوغان عن إطلاق حوافز بقيمة ٣٢ مليار دولار للاستثمار في مشاريع يمكن أن تخلق ١٣٤ ألف وظيفة. وفي الشهر نفسه، أعلن رئيس الحكومة التركية بن علي يلدريم عن إعفاءات ضريبية وتحويلات اجتماعية بقيمة ٥,٧ مليار دولار.

يملك ٩٠٪ من الإعلام

تم بيع آخر حصن للإعلام الحر في البلاد، دوغان ميديا كومباني، لمقرب من أردوغان بقيمة ٨٩٠ مليون دولار. يذكر الكاتب أن تسريباً لمكالمة هاتفية سنة ٢٠١٤ أظهر أن مالك الشبكة الجديد أردوغان ديميريون كان يعتذر لأردوغان بسبب مقال في صحيفة ميليت كان قد اشتراها في وقت سابق من دوغان: "هل أغضبتك سيدي؟" سُمع ديميريون يسأل أردوغان باكياً وواعداً إياه بأنه سيكتشف مصدر المقال. مع شراء هذه الشبكة، يصبح بحسب التقديرات ٩٠٪ من الإعلام التركي مالياً لأردوغان.

تعديلات على قانون الانتخابات

كل هذه الهندسة الانتخابية قد لا تضمن انتصاراً مزدوجاً لأردوغان. لقد تعهدت أربعة أحزاب معارضة بالاتحاد خلف مرشح واحد في الجولة الثانية من السباق الرئاسي. وستتحالف أيضاً في الانتخابات البرلمانية ضد الكتلة القومية والمحافظة الداعمة لأردوغان. لكن في مارس (آذار) أدخل البرلمان التركي الذي يسيطر عليه حزب العدالة والتنمية والحركة القومية تغييرات سريعة إلى القوانين الانتخابية لمساعدة أردوغان على تشديد قبضته على السلطة. تسمح هذه التعديلات للأحزاب بالتحالف مع بعضها البعض مما يعني أن الأحزاب الأصغر قد تتخطى نسبة ١٠٪ من الحاصل الانتخابي الوطني وتفوز بالتمثيل النيابي. إن الحركة القومية هي واحدة من الأحزاب الصغرى. أما خطوة التحالف الرباعي فيمكن نظرياً أن توازن بين الحكومة والمعارضة.

التلاعب بحوالي ٢,٥ مليون صوت

وفقاً للقوانين الانتخابية الجديدة، سيكون بوسع السلطات تعيين مسؤولين حكوميين لإدارة مراكز الاقتراع، ونقلها بناء على أسس أمنية، ودعوة الأمنيين إلى مراقبة التصويت والسماح باحتساب بطاقات الاقتراع غير الممهورة بأختام رسمية. وقال النائب المعارض أوغو بايراكتوتان أمام لجنة نيابية إن إجراء الانتخابات وسط ظلال الأسلحة "قد يضع الناخبين المقترعين تحت الضغط".

بعد استفتاء ٢٠١٧ بفترة قصيرة، قال عضو نمسوي من مجلس أوروبا إن نحو ٢,٥ مليون صوت تركي يمكن أن يكون قد تمّ التلاعب بها. منذ ذلك الحين، عزّز أردوغان سلطته من خلال القوانين الانتخابية والقمع الأمني بما يزيد من مخاطر التزوير الانتخابي في ٢٤ يونيو المقبل.

مجدداً، في تركيا، إن مسألة من يصوت لمن هي أقل أهمية ممن يحصي الأصوات.

أردوغان.. لست الفاروق ولن تكون خليفة!

*محمد الساعد

عكاظ السعودية: ٢٩/٥/٢٠١٨

أكبر مشكلة تواجهها الجماعات والتنظيمات الإسلامية هو وقوعها في فخ محاولة إعادة إنتاج التاريخ، بل وحتى إعادة إنتاج الزعامات والشخصيات الاستثنائية من جديد، اليوم يجاهد تنظيم الإخوان لإعادة إنتاج الخلافة حسب فهمهم وفقهم الإخواني المصلحي، وهو بالمناسبة فقه خاص يرى كل من هم خارج الجماعة كافرين، لقد بذلوا المال والجهد وأدخلوا الأمة في صراعات وحروب ومزقوها من أجل حلم ليسوا أهله ولا وكلاءه.

ومن هنا جاء دور حزب الحرية والعدالة التركي الذي يترأسه رجب طيب أردوغان الذي أوكل إليه ليس إعادة إنتاج الخلافة كما هي في العقل الرومنسي العربي بل إعادة إنتاج السلطنة العثمانية بكل تفاصيلها التركية، وهما بالمناسبة نموذجان مختلفان متفارقان بالكلية، وكتب التاريخ مليئة بالقصص الكارثية لما فعله الأتراك في البلاد والشعوب التي احتلوها.

لدى أردوغان وحزبه قناعة مضللة بأنهم «حزب الله السني» في منطقة تعج بالكافرين، وأنهم يد الله عند العرب، ومن هنا يؤمن أردوغان أنه الوصي المفوض بالتصرف في الأمصار العربية، فهو يتدخل في الشأن المصري والليبي والسوري والصومالي وكأنها ولايات تحت تصرفه وحكامها مجرد قائمي مقام، ويريد التدخل في الشأن السعودي والإماراتي والبحريني والفلسطيني والعراقي، صحيح أنه يستطيع فعل ذلك في قطر كونها ارتضت احتلاله لها وربما بعض المدن السورية إلا أن ذلك من المستحيل عند الرياض وحلفائها.

أردوغان عامل توزيع اللب الذي انخرط مبكرا في تنظيم الإخوان المسلمين استطاع أن يخترق حزبه ويرتقي في سلمه الإداري بالاتجاه لمظلة أريكان الذي قاده نحو رئاسة بلدية إسطنبول ومن ثم رئاسة الوزراء، إلا أنه ما لبث وانقلب عليه مرتما في أحضان الزعيم التركي غولن ثم انقلب على غولن متحالفا مع الجيش ثم ضرب غولن بالجيش في الانقلاب المزعوم ليتخلص من الاثنين معا.

هذه الميكافلية السياسية التي يلعب بها أردوغان قد يرضى بها البعض وقد يرفضها البعض الآخر، لكنها خياراته في بلده، تكمن خطورتها في محاولته فرضها في الفضاء المحيط به.

عندما تولى أردوغان السلطة في بلاده اتجهت عيناه نحو أوروبا الغربية وحاول جاهدا الانضمام للاتحاد الأوروبي وقدم نفسه كزعيم علماني غربي، وسمح بكل المظاهر الغربية المتطرفة بالتعاضد، فنوادي المثليين وأندية القمار والملاهي الليلية ودور الدعارة وشواطئ العراة ازدادت بشكل كبير، لقد أعطى إسطنبول وبقية مدنها شكلا غريبا متطرفا أقرب إلى أمستردام ولاس فيغس.

بالطبع لم يقبل به الاتحاد الأوروبي وأكدوا له أن بينه وبين أن يكون أوروبيا كما بين السماء والأرض، فأردوغان كان يتوهم أنه قادر على أن يكون زعيما شرقيا لأوروبا الغربية بكثير من «الثروة» السياسية، فهم الأوروبيون ذلك وأبقوه عند الباب. فضاء تركيا الواضح والحقيقي يمتد من تركستان الشرقية حتى بلغاريا، أما أوروبا والعالم العربي فما تفعله تركيا أردوغان ليس سوى مغامرات سياسية كبدت الأتراك خسائر فادحة، أردوغان لم يقبل بانتمائه العرقي لذلك الفضاء وحاول أن ينسلخ منه باتجاه أوروبا وهاهو اليوم يحاول أن ينسلخ مرة أخرى ولكن باتجاه العالم العربي.

لقد تلاقت الأحلام الإخوانية مع الطموحات التركية لإقامة سلطنة جديدة عاصمتها أنقرة تهيمن على المنطقة الممتدة من البحرين وحتى المغرب على سواحل المحيط، على الرغم من أن العالم العربي تخلص فعليا من هيمنة كل القوى الاستعمارية إلا أن التفكير الما ورائي الذي يقوده أردوغان وتسوقه جماعة الإخوان يريد إعادة المنطقة إلى لحظات دخول عثمان أرطغرل لتخوم العالم العربي العام ١٢٩٩ مؤسسا إمارته التركية التي تمددت حتى تحولت لسلطنة عثمانية هيمنت على معظم الفضاء المحيط بها. المشكلة الأردوغانية وربما التركية هي أنها لم تقدم أردوغان كزعيم تركي صديق للعرب، بل كسلطان للأتراك ولديه رعايا عرب، كما أن الآلة الإعلامية الإخوانية حاولت تصويره على غير وجه الحقيقة كخليفة جديد أو لنقل عمر بن خطاب هذا العصر، فلا هو الفاروق ولا هو خليفة ولن يكون سلطانا.

من المفيد اليوم أن تعي تركيا حجمها الطبيعي في المنطقة وأن تعرف أيضا أن للعالم العربي والإسلامي بوابة واضحة هي الرياض، وأي محاولة للتعالي أو التآمر أو فرض الهيمنة هي كمن يحفر قبره بيده كما حفر الفرسان العرب لأجداد أردوغان قبورهم في صحارينا.

اردوغان حول تركيا لسجن كبير ويسمي كل من يعارضه بالإرهابي

مواقع زمان عربي؛ ٢٠١٨/٥/٣٠

منذ الانقلاب المزعوم يوني ٢٠١٦ في تركيا السلطات الدكتاتورية بقيادة اردوغان تواجه كل أشكال المعارضة بكل عنف ، اعتقل عشرات الآلاف ، وتم طرد أكثر من مئة ألف شخص من العمل .
الصحفية الالمانية ماشاله توغلو (٣٣ عاماً) من مدينة أولم الالمانية تم سجنها ثمانية أشهر خمسة أشهر مع طفلها زلکا (عمر سنتين) بتهمة الإرهاب والدعاية له لانها شاركت بتغطية مراسيم تشييع جنازة احدى السيدات التي تم اغتيالها على يد الاستخبارات التركية بتهمة الإرهاب .
تم سجن توغلو من ابريل حتى ديسمبر ٢٠١٧ ورغم الإفراج عنها مؤقتاً إلا انه يمنع مغادرتها البلاد والعودة الى المانيا برفقة ابنها وزوجها حتى انتهاء محاكمتها ، الجلسة الاولى من المحكمة افضت بالإبقاء على حظر السفر ومنع مغادرة تركيا حتى موعد الجلسة الثانية في أكتوبر القادم .
توغلو ليست السيدة الوحيدة التي خضعت للاعتقال والارهاب التركي فهناك الكثير مثلها يقبعون خلف قضبان الحديد وزنازين السجن الاول اردوغان ، يارين تونجر صاحبة الـ ١٨ ربيعاً لا تزال معتقلة منذ ٢٤ آذار بعد ان شاركت بتاريخ ١٩ آذار في مظاهرة منددة بالحملة العسكرية التركية والعدوان الوحشي على عفرين وجاء اعتقال يارين تونجر وغيرها من طلاب الجامعات المعارضين للعدوان التركي على عفرين بأمر مباشر من اردوغان . فبعد مرور أربعة على المظاهرة التي شاركت فيها تونجا ألقى اردوغان خطاباً على أنصاره حيث قال بالحرف "أنهم يراجعون شرائط الفيديو وسوف يعتقلون كل من شارك بالمظاهرات التي نددت بالحملة على عفرين وسمى الطلاب بالارهابيين" .
وبالفعل في فجر اليوم التالي داهمت عناصر أمنية منزل تونجر وتم اعتقالها وهي لا تزال في فرشتها وتم إهانة كل من والديها وشقيقها صاحب التسع سنوات اثناء إجراءات الإعتقال بحق يارين .
وقال والد يارين "اوزجور تونجر" للقناة الالمانية الاولى Das erste كان عليهم البقاء على الأرض ممددين حتى ابنهم الصغير وهم في تلك الوضعية قام احد عناصر القوة المدمامة بثبتيته على الأرض واضعا البوط على ظهره ورأسه ، وازداد تونجر للقناة متسائلاً ما ذنبهم وماذا فعلوا حتى يتم معاملتهم بهذه الطريقة نحن نحترم القوانين والإنسان ولم نعتدي على احد وقال لم تفعل ابنتهم شيئاً حتى تعتقل بهذه الطريقة .
وذكرت القناة إن وزارة العدل التركية أعلنت في سبتمبر من عام ٢٠١٧ ان ٦٩١٠١ طالباً وطالبة موقوفون في تركيا في تلك الفترة .

ماكرون يهاجم أنصار اردوغان..

وكالات متعددة؛ ٢٠١٨/٥/٣٠

دافع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن حرية الصحافة، بعد أن هاجم أنصار حزب «العدالة والتنمية» التركي الحاكم بائع جرائد لبيعه مجلة فرنسية وصفت الرئيس التركي رجب طيب اردوغان «بالديكتاتور» .
ويأتي ذلك بعد أن خصصت مجلة «لوبوان» في طبعتها الأخيرة ملفاً كاملاً حول اردوغان ووضعت له صورة كبيرة علي غلافها، مرفقة بعنوان «الديكتاتور.. إلى أين يمكن أن يذهب اردوغان؟»، في إطار التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية التركية المزمع إجراؤها في ٢٤ يونيو المقبل. كان ناشطون أتراك موالون لاردوغان قد أجبروا، يوم الجمعة الماضي، مالك كشك جرائد في بلدة تقع جنوب شرق فرنسا على نزع اللافتات الدعائية للمجلة من الواجهة.
وكتب ماكرون علي تويتر: «من غير المقبول تماما نزع لافتات مجلة لوبوان لأنها لم ترق لأعداء حرية الصحافة داخل فرنسا وخارجها. وأضاف أن «حرية الصحافة ليس لها ثمن وبدونها فهذه هي الدكتاتورية» .
ووجهت الصحيفة في مقالتها الافتتاحية السؤال: «هل أصبح اردوغان، هتلر جديدا» .
من جانبه، أكد المدير العام للشركة المسؤولة عن الإعلان واقعة نزع اللافتات الإعلانية من الكشك، قبل أن يعاد تعليقها مرة أخرى في وقت لاحق، وذكرت المجلة أن حادثاً مشابهاً وقع أيضاً في مدينة فالنس .
واتهمت المجلة أنصار حزب اردوغان «العدالة والتنمية» بالتعدي على «رموز حرية الرأي وتنوع الصحافة»، كما أشارت إلى تلقي تهديدات علي شبكات التواصل الاجتماعي .

حزب إسلامي يستهدف النيل من شعبية إردوغان في انتخابات تركيا

وكالة رويترز : ٢٠١٨/٥/٣٠

أنقرة (رويترز) - يستهدف حزب إسلامي صغير في تركيا الناخبين المتدينين الذين يقول إنه خاب أملهم في الرئيس رجب طيب إردوغان بسبب حكمه المستبد، ساعيا بذلك إلى الاقتطاع من نسبة الدعم الممنوحة له في انتخابات برلمانية يتوقع أن تشهد منافسة محمومة.

ولم يفز حزب السعادة بأكثر من ٢,٥ بالمئة في أي انتخابات برلمانية سابقة، لكن تحالفه مع أحزاب علمانية وقومية يدعم فرصه في الفوز بمقاعد في البرلمان للمرة الأولى خلال الانتخابات التي تجرى يوم ٢٤ يونيو حزيران. ومع إظهار استطلاعات الرأي أن حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه إردوغان وشريكه القومي سيحصلان على نحو ٥٠ في المئة من أصوات الناخبين، فإن أي فارق بسيط سيكون حاسما بالنسبة لآمال إردوغان في الفوز بالأغلبية في البرلمان.

وإردوغان هو أكثر ساسة تركيا نجاحا في العصر الحديث ، ولا يزال أقوى المرشحين للفوز بالرئاسة التنفيذية الجديدة في الانتخابات الرئاسية التي تجرى في نفس اليوم. لكن خسارة الأغلبية في البرلمان قد تفقده بعض السلطات الكاسحة التي يسعى جاهد لاقتناصها.

وإذا أبلى حزب السعادة بلاء حسنا في الانتخابات، فقد يساعد ذلك المعارضة أيضا على إبعاد عدد كاف من الناخبين عن إردوغان مما يدفع بانتخابات الرئاسة إلى جولة إعادة، وعندها يتفق تحالف المعارضة على الالتفاف حول مرشح واحد.

وقال زعيم حزب السعادة تمل قره ملا أوغلو إن حزب إردوغان ابتعد عن مبادئه المؤسسة، مؤكدا أن حزبه مستعد للاستفادة من خيبة أمل بعض أنصار حزب العدالة والتنمية في الحزب.

وأضاف لرويترز في مقابلة "نعتقد الآن أن نحو ١٥ في المئة من الناخبين غير سعداء بتصرفات الحكومة ويبحثون الآن (عن حزب آخر). نعتقد أن الأغلبية ستميل إلينا".

وكان قره ملا أوغلو وإردوغان رفقاء في حزب الرفاة خلال التسعينات، حين أسس ذلك الحزب أول حكومة إسلامية في تركيا قبل أن يطاح به من الحكم عام ١٩٩٧ وتحظره السلطات في وقت لاحق.

وجاءت انطلاقة إردوغان السياسية عندما كان في صفوف حزب الرفاة وفاز بالانتخابات على منصب رئيس بلدية اسطنبول عام ١٩٩٤.

وانتقد قره ملا أوغلو (٧٧ عاما)، الذي سيخوض الانتخابات الرئاسية أيضا، الخطاب الذي استخدمه إردوغان ومنافسوه الرئيسيون.

وقال "لم يعد للهجة وخطابات الرئيس نفس الأثر في الناس بعد اليوم. الناس ملت".

وذكر مسح لمؤسسة ماك التي تعتبر مؤيدة للحزب الحاكم أن إردوغان سيفوز بالانتخابات الرئاسية بنسبة ٥١,٤ بينما سيقنصر التأييد لقره ملا أوغلو على ما يتراوح بين اثنين و٣,٥ بالمئة فقط.

إردوغان يلمح لتغييرات في هيكل مجلس الشورى العسكري

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٠١٨/٥/٣٠

أنقرة: سعيد عبد الرازق: لَمَّحَ الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إلى تغيير جديد في بنية مجلس الشورى العسكري الأعلى المسؤول عن القرارات التي تتعلق بالجيش والترقيات والإبعاد من الخدمة العسكرية بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ٢٤ يونيو (حزيران) المقبل، وذلك بعدما أُعيدت هيكلة المجلس وتغليب الجناح المدني عقب محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦.

وقال إردوغان إنه سيتم اتخاذ جميع الخطوات المتعلقة بالنظام الرئاسي، وغيرها من الخطوات بشأن الكيفية التي سيكون عليها مجلس الشورى العسكري الأعلى، ومن يحق لهم الانضمام إلى عضويته، دون مزيد من التفاصيل.

ونفى الرئيس التركي، في مقابلة على الهواء مباشرة من خلال بث مشترك لثلاث قنوات تلفزيونية ليل الاثنين - الثلاثاء، ما تردد من أنباء بشأن نيته تعيين رئيسي هيئة الأركان العامة للجيش خلوصي أكار، وجهاز المخابرات هاكان فيدان، في حكومته التي سيشكلها حال فوزه في الانتخابات الرئاسية في يونيو المقبل. وقال إردوغان: «هذه الفكرة غير واردة في الوقت الراهن، لكن رئيسي الأركان العامة للجيش وجهاز المخابرات يحظيان بأهمية كبيرة في الدول التي تُحكم بأنظمة رئاسية، ومن الطبيعي خلال فترة حكمنا، أن نحافظ هذه المؤسسات على أهميتها، وحالياً نواصل العمل على ماهية المسؤوليات التي ستتولاها هذه المؤسسات في هذا الإطار».

وذكر أن عدد الوزراء في تشكيلته الحكومية المقبلة سيكون أقل من ٢٠ وزيراً، وقد يكون ١٣ أو ١٥ أو ١٧. وسيكون هناك نائب أو نائبان لرئيس الجمهورية في المرحلة الأولى، مشيراً إلى أن عدد الوزراء في السابق كان يتراوح ما بين ٣٧ و٣٨ وزيراً، وتم تخفيض العدد إلى ٢٥ وزيراً خلال رئاسته لتركيا منذ عام ٢٠١٤. وعبر إردوغان عن ثقته في الفوز وحزبه بالانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، وثقته بأن القادم سيكون أفضل من حيث النتائج، قائلاً إن «الفضل في ذلك يعود إلى الشعب التركي الذي يدرك جيداً من نحن، ومن ثم فتح الطريق أمامنا».

ودعا إردوغان الناخبين الأتراك إلى التصويت لحزب العدالة والتنمية وتحالف الشعب، الذي يضم حزبه مع حزب الحركة القومية، ويدعمه حزب الوحدة الكبرى، في الانتخابات المقبلة، مشدداً على الحاجة إلى برلمان قوي وحكومة قوية من أجل رئيس قوي يدير البلاد. ورفض إردوغان ما ذكره منافسه في الانتخابات الرئاسية مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض محرم إينجه، من أن إردوغان استأذن الداعية فتح الله غولن، المقيم

في امريكا والذي يتهمه حالياً بتدبير محاولة الانقلاب عليه في ٢٠١٦، لتأسيس حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١. وطالبه بإثبات صدق كلامه، متسائلاً: «لماذا أستاذن غولن لتشكيل حزب؟». وأضاف: «لست سياسياً وضيعاً لدرجة أن أتوجه إلى غولن لطلب الإذن من أجل تشكيل حزب، فتأسيس الحزب تم بفضل رفاق دربي، وأصدقائي في القضية التي أسسنا من أجلها الحزب».

وكان إردوغان قد اتهم «بعض القوى» بأنها تريد تعليقه ورفاقه على أعواد المشانق كما فعلوا مع رئيس الوزراء الراحل عدنان مندريس عقب انقلاب ٢٧ مايو (أيار) ١٩٦٠. لكنه قال إن وعي الشعب التركي يقف حائلاً في وجه الراغبين بتكرار سيناريو إعدام مندريس».

واتهم إردوغان رئيس حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، كمال كليتشدار أوغلو بـ«أداء التحية للدبابات التي حاصرت مطار أتاتورك في إسطنبول ليلة محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦، في الوقت الذي كان فيه عشرات الآلاف من الشباب يدافعون عن الديمقراطية هناك».

واستنكر إردوغان موقف السلطات الألمانية من الحملات الانتخابية للمسؤولين الأتراك هناك، واشترطها عليهم الحصول على إذن قبل الموعد المحدد لأي تجمع بثلاثة أشهر، متسائلاً: «هل يأخذ حزب العمال الكردستاني الإذن منكم قبل ٣ أشهر؟». وأضاف: «دعوكم من الحملات الانتخابية لحزبنا، فهم حتى لا يسمحون لمنظمات المجتمع المدني التركية هنا بالقيام بأي أنشطة، لا يعطون لهم أي قاعات للقيام بالفاعليات المختلفة». وشدد على ضرورة أن يكون هناك احترام متبادل بين البلدين، قائلاً: «وإلا فإننا سنرد بالمثل على عدم الاحترام ونقوم باللازم». في الوقت ذاته، وجّهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الدعوة إلى إردوغان لزيارة برلين، ووفقاً للمصادر، قالت ميركل لوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، الذي يزور ألمانيا حالياً: «ننتظر الرئيس إردوغان في برلين عقب الانتخابات المقبلة».

في سياق مواز، أطلقت الشرطة التركية، أمس، عملية موسعة للقبض على ٤١ ضابطاً بالجيش للاشتباه في صلتهم بحركة «الخدمة» التابعة للداعية فتح الله غولن. وأصدرت نيابة ولاية قيصري (وسط) قراراً بتنفيذ هذه الاعتقالات، وأوضحت أن ٣١ من الضباط المطلوبين ما زالوا في الخدمة، وانطلقت العملية بشكل متزامن في ١٦ ولاية تركية، وتم القبض على ١٧ منهم، أمس.

ومنذ مطلع مايو (أيار) الجاري، تم اعتقال ٥٠٠ من أفراد الجيش التركي للاشتباه في صلتهم بحركة غولن. وحسب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اعتقلت السلطات التركية أكثر من ١٦٠ ألف شخص في ظل حالة الطوارئ التي فرضت عقب محاولة الانقلاب، نحو ٦٠ ألفاً منهم فقط قيد المحاكمات، والباقي رهن الحبس الاحتياطي، فيما سرحت أو أوقفت عن العمل عدداً مماثلاً في أوسع حملة تثير انتقادات واسعة لتركيا، بينما تقول حكومتها إنها مطلوبة من أجل القضاء على تهديدات تحدى بأمن البلاد.

علاقة أردوغان بغولن تدخل الجدل الانتخابي

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية: ٢٠١٨/٥/٢٠

إسطنبول | اعترف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعلاقته السابقة مع الداعية فتوح الله غولن، مشيراً إلى أنه التقى به في السابق مرتين أو ثلاث مرات عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول، وفي وقت لاحق أيضاً. جاء ذلك في حديثه إلى قناة «خبر تورك»، في رد على ادّعاءات مرشح حزب «الشعب الجمهوري» محرم إينجه، الذي قال إن «أردوغان التقى بغولن قبل أن يقرر تشكيل حزب العدالة والتنمية، واستأذنه لذلك، وطلب منه الدعاء والمباركة». وأضاف أنه يعرف «الشخص الذي كان معه (أردوغان) عندما سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتقى غولن»، وسوف يعلن اسم هذا الشخص بعد الانتخابات. هذا وتداول الكثير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي شريط فيديو لفتح الله غولن، يقول فيه إن أردوغان زاره مرتين قبل تشكيل «حزب العدالة والتنمية» في عام ٢٠٠١، حيث استشاره في هذا الموضوع. وهو قال له، وفق الفيديو: «إذا قررت ذلك فأتمنى ألا يكون هناك بينكم وبين نجم الدين أربكان عدا». «

وأثارت أقوال إينجه نقاشاً واسعاً في الأوساط الشعبية، مع استمرار الهجوم العنيف الذي يشنه أردوغان على غولن المتهم بالوقوف خلف محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز من عام ٢٠١٦، والتي اعتبرها أردوغان مؤامرة تستهدفه مباشرة، ومدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل وألمانيا، وحتى الإمارات. واتهم أردوغان إينجه بالكذب في موضوع العلاقة مع غولن، موجهاً إليه القول: «إذا لم تثبت ذلك فأنت لست رجلاً، وعديم الشرف والأخلاق. ورد إينجه بالتعهد بتقديم الإثبات. وعلقت زعيمة «الحزب الجيد» ميرال أكشينار على العلاقة بين أردوغان وغولن بالقول إن «الجميع يعرف العلاقة الاستراتيجية والعضوية بين الطرفين. وأردوغان هو الذي قال: لقد أعطينا غولن وأتباعه كل ما طلبوه». وقال زعيم «حزب السعادة» الإسلامي تامال كاراموللا أوغلو، المرشح لانتخابات الرئاسة، إنه لو أُجري تحقيق عادل فيما يتعلق بمحاولة الانقلاب الفاشلة، لوضع ٧٠ في المئة من أعضاء «العدالة والتنمية» في السجن.

وكان إينجه وزعيم حزبه كمال كليشدار أوغلو قد اعتبرا محاولة الانقلاب الفاشلة مخططاً مسبقاً يعلم أردوغان، الذي استغل هذه الفرصة لإعلان حالة الطوارئ والسيطرة على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والقضاء، وطرد أكثر من مئة ألف شخص من مؤسسات الدولة المختلفة. وحمل كليشدار أوغلو الرئيس أردوغان مسؤولية الوضع الذي وصل إليه غولن وأتباعه، لأنه كرئيس للوزراء كان المسؤول عن توظيف الآلاف من أتباع وأنصار الداعية في الجيش، ليصبح البعض منهم من قادة القوات المسلحة. وأدخل أردوغان عشرات الآلاف من جماعة غولن إلى أجهزة الدولة ومرافقها، وخاصة الأمن والمخابرات والتعليم والخارجية، وقدم لهم المساعدات. واستغرب زعيم «الشعب الجمهوري» اعتقال عشرات الآلاف من أتباع غولن، وعلى جميع المستويات، وقال إن «من بين هؤلاء جنرالات في الجيش والمئات من مديري الأمن والمحافظين وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال والصحافيين، ولكن ليس بينهم أي سياسي، والسبب هو أن أردوغان هو السياسي الأكبر المسؤول عن كارثة ومصيبة غولن، الذي كان حليفه ورفيق دربه في العقيدة الدينية».

وضمن سلسلة الاتهامات المتبادلة بين أردوغان وإينجه، يذكر الأخير في كل خطاب له بأن أردوغان «أوصل اقتصاد تركيا إلى حافة الإفلاس، وهو لا يفهم إلا بالحجارة، فهو يحفر الأنفاق ويمد الطرقات ويبني الجسور ولكنه لم يبن حتى الآن أي مصنع، بل هو باع جميع مصانع ومعامل الدولة والسدود والموانئ». ورد أردوغان أمس بالقول «إنني درست العلوم الاقتصادية وإينجه لا يفهم أي شيء، فيما الاقتصاد يحتاج دائماً إلى قرارات شجاعة والتفكير بمشاريع كبيرة». وأثارت أقوال أردوغان هذه نقاشاً جدياً في الشارع وعبر شبكات التواصل الاجتماعي. وطلب إينجه من أردوغان إبراز شهادته الجامعية التي قال إنها غير موجودة، وإن أردوغان لم يتخرج في أي كلية. وكان إينجه وعدد آخر من السياسيين قد ناشدوا اللجنة العليا للانتخابات الكشف على شهادة أردوغان الجامعية باعتبارها أحد شروط الترشح لانتخابات الرئاسة. ولم ترد اللجنة حتى الآن على هذه الدعوات، كما لم ترد رئاسة الجامعة التي يفترض أن أردوغان درس فيها. وفي المقابل، زار إينجه أمس الجامعة التي تخرج فيها في مدينة باليكسير غرب البلاد، والتقى مع زملاء الدراسة، ووزع صوراً لشهادته الجامعية، على الصحافيين، من كلية العلوم الفيزيائية والكيميائية.

الربع الثاني يونيو 2018

دميرتاش: الإعلام المركزي مغلق في وجه حزب الشعوب الديمقراطي

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/٢

وجّه دميرتاش المعتقل في سجون سلطة حزب العدالة والتنمية (AKP)-والذي يقود حملته الانتخابية من السجن- رسالة إلى مستخدمي تطبيق واتس آب قال فيها متهمًا على ظروف اعتقاله وعدم قدرته على التواصل مع المواطنين: "تعلمون أنني أستطيع نشر تغريدات على موقع تويتر من خلال الإبريق الكهربائي لصنع الشاي لكن تطبيق الواتس آب غير موجود في الإبريق J".

نص رسالة دميرتاش هي كالتالي:

"أبعث بتحياتي إلى أصدقائي الأعزاء!

تعلمون أنني أستطيع نشر تغريدات على موقع تويتر من خلال الإبريق الكهربائي لصنع الشاي لكن تطبيق الواتس آب غير موجود في الإبريق J، لهذا السبب أكتب رسالتي بخط اليد.

لدي طلب صغير "الإعلام المركزي مغلق في وجه حزب الشعوب الديمقراطي، وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي محدود، ونحن نعمل وفقاً لهذا الواقع ونشارك بشكل فعال في النشاطات الانتخابية.

آمل أن تعملوا بشكل جدي على نشر سياساتنا في مجالات السلام والديمقراطية والتعايش لكي نوصل رسالتنا بشكل خاص إلى المواطنين المتشككين أو القلقين.

عليكم العمل بصبر لإفهام الجماهير سبب التصويت لحزب الشعوب الديمقراطي ولد ميرتاش لأجل غد أفضل وعليناكم على الأقل إقناع ٣ أشخاص.

أثق بكم لأنكم أنفاسي وصوتي.

بهذه المناسبة آمل أن يكون شهر رمضان الكريم وسيلة للخير وأبعث لكم بتحياتي وحيي.

ملاحظة: سيكون من الجيد أن ترسل هذه الرسالة لمئة شخص.

كما تعلمون، إبريق الشاي الخاص بي لا يعمل J".

الشعوب الديمقراطي يعلن برنامجه الاقتصادي

الى ذلك كشف حزب الشعوب الديمقراطي عن برنامجه الاقتصادي "مؤكدًا أن حكومة العدالة والتنمية جرت البلاد إلى أزمة اقتصادية كبيرة تستدعي إجراءات للخروج منها.

كشف الشعوب الديمقراطي تفاصيل برنامجه الاقتصادي خلال اجتماع حضره الرئيس المشترك العالم للحزب "سيزاي تيميلي" ونائب الرئاسة العامة المشتركة للحزب المسؤول عن الشؤون الاقتصادية "غورو بايلان" ومرشح الشعوب الديمقراطي عن إسطنبول "أرول قاطرجي أوغلو". وجرى الإشارة خلال الاجتماع إلى أن حكومة حزب العدالة والتنمية AKP هي السبب في الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بتركيا.

وتم خلال الاجتماع التأكيد على أن نظام الفرد الواحد غير قادر على سداد الديون المترتبة على تركيا.

وأكد الشعوب الديمقراطي أنه سيعيد الحياة إلى المجتمع عبر برنامجه الاقتصادي "لافتًا إلى أنه ومن أجل الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة فإننا بحاجة إلى عودة الاستقرار إلى البلاد.

وأعلن الشعوب الديمقراطي أنه ومن أجل تحقيق أهدافه سيقوم بطرح ثلاثة برامج، تتمثل في: "حق التوزيع العادل، برنامج الحقوق الاجتماعية، وبرنامج صفر ديون".

بروين بولدان: كفوا أيديكم عن قرس!

هذا وفي إطار الفعاليات الانتخابية لحزب الشعوب الديمقراطية (HDP)، شاركت الرئيسة المشتركة العامة لحزب الشعوب الديمقراطي بروين بولدان في التجمع الجماهيري بمدينة قَرس، حيث تحدّثت بولدان عن السياسات التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية (AKP) منذ ستة عشر عاماً بالقول: "لم تأتوا بالسلام إلى أي منطقة بتركيا بما فيها قَرس، وأكثر من يعلم ذلك هم أهالي قَرس".

في إطار الفعاليات الانتخابية التحضيرية للانتخابات المبكرة المزمع عقدها في الرابع والعشرين من شهر حزيران الجاري، شاركت الرئيسة المشتركة العامة لحزب الشعوب الديمقراطي بروين بولدان في التجمع الجماهيري بمدينة قَرس وأوضحت أن نظام أردوغان لم يأتي بالسلام إلى أي منطقة بتركيا.

وتابعت بروين بولدان بالقول: "لم تتمكن حكومة حزب العدالة والتنمية طيلة ١٦ عاماً من حكمها من إحلال السلام بأي منطقة بتركيا وفي مقدمتها منطقة قَرس، وأكثر من يعلم ذلك هم أهالي قَرس، يعلم عمال وبائعو قَرس ذلك جيداً. نحن في حزب الشعوب الديمقراطي نقول لحزب العدالة والتنمية الذي قضى على الزراعة وتربية الحيوان والبستنة في قَرس: كفوا أيديكم عن قَرس!"

سوء خدمة المشافي هنا تدفع بالشعب الكردي إلى التوجه إلى أرضروم، ولا يستطيع شعب قَرس الانتاج على أرضه، ولا يستطيع التوجّه إلى المصايف والمراعي ويمنع عليه العيش من تربية الحيوانات. شعب قَرس ليس محكوماً بذلك" ليس محكوماً بسياسات حزب العدالة والتنمية.

نعاهد شعب قَرس، والتركان والأذريين وجميع المكونات التي تعيش هنا بأننا سنحلّ السلام والأمن في هذه المنطقة. إن لم يكن هناك أمن في بلاد ما فلن يكون هناك سلام وحرية. لقد تم منع كل شيء في هذه البلاد، تم حرمان هذه البلاد من الأمن والعدالة والديمقراطية، لكن سيتم إزالة كل ذلك مع مجيء حزب الشعوب الديمقراطي ودميرتاش. سنستقبل سوية صلاح الدين دميرتاش في ليلة الرابع والعشرين من شهر حزيران. نحن مستعدون لإدارة الوطن.

نستأمنكم بمرشحينا للبرلمان، حكّموا ضمائرکم وأنتم تصوّتون، وفكّروا في الرفاق المعتقلين، فكّروا في صلاح الدين دميرتاش وفيغان يوكسك داغ، فكّروا في الظلم الذي مارسه حزب العدالة والتنمية طيلة ١٦ عاماً، فكّروا في روبوسكي".

السلطات التركية توقف ٢١ عضواً من حزب الشعوب الديمقراطي

الى ذلك أوقفت السلطات التركية ٢١ عضواً من اعضاء حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الاقاليم الديمقراطية في قريازي التابعة لارزروم، في حملة تستهدف الحملة الانتخابية لحزب الشعوب واستكمالاً للسياسة القمعية التي تنتهجها الدولة بحق الشعب الكردي في شمال كردستان.

وتستمر حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية التركية في حملة الابادة السياسية ضد الشعب الكردي وحزب الشعوب الديمقراطي كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها في ٢٤ حزيران الجاري. وداهمت السلطات التركية صباح السبت العديد من المنازل في ناحية قريازي التابعة لارزروم. استهدفت أعضاء من حزب الشعوب الديمقراطي وأوقفت عدداً منهم. ومن بين الموقعين الرئيس المشترك لحزب الاقاليم الديمقراطي في ارزروم مصلح كرماجي، عدد من قياديين الحزب، أعضاء مجلس البلديات ومرشحي الشعوب الديمقراطي وهم: شفكت توتكون، سليمان ايدين، صلاح الدين اروكلو، راسيم كونش، تقي الدين جيليك، اردال بايرام و زوجته، اردام كايا، يوكسل كيشي، نوري كاندمير، مديني اراس، محمود جيمنداغ، ينير يوكسل، ابراهيم شنليک، فخرالدين تاشجي، علي رضا ارسلان، علي غوزمن ويافوز كارابوداك إلى جانب مواطنين آخرين لم نتمكن من التعرف على اسمائهم. و تم نقل الموقعين الى مديرية الشرطة في قريازي و القيادة العسكرية في الناحية.

ليس كل ما يتمناه أردوغان وحزبه سيتحقق

قريلان: فوز الشعوب الديمقراطي سيشكل بداية جديدة نحو الديمقراطية

ANF، ٢٠١٨/٦/٢٢

قال عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني PKK مراد قريلان إن تركيا أقرت منع الشعوب الديمقراطي من تجاوز العتبة الانتخابية " لكن الرياح لا تهب في صالحها اليوم لان دخول البرلمان من عدمه قرار له علاقة بنضال الشعب الكردي والقوى الديمقراطية.

قال عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني PKK "مراد قريلان"، إن فوز حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات المقررة في ٢٤ حزيران الحالي، ستكون البداية لمرحلة جديدة نحو الديمقراطية.

وأوضح قريلان في مقابلة مع وكالة فرات للأخبار أن حركة التحرر الكردستانية وبمقترح وقرار من قبل القائد الكردي "عبد الله أوجلان" في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٩ أعلنت وقف إطلاق النار.

وقال: "وقف إطلاق النار أعلن لمدة خمسة سنوات حتى حزيران/يونيو ٢٠٠٤ من أجل التمهيد للحل السياسي لتبدأ المفاوضات مع تركيا في إطار مشروع السلام و حل القضية الكردية. خلالها لم نطلق طلقة واحدة باتجاه تركيا، وفي المقابل لم تبد تركيا أي خطوات إيجابية فقط في فترة حكم أجاويد تم رفع الحظر على الكرد".

السياسة الخفية بهدف القضاء على حركة التحرر الكردستاني

وأكد قريلان أن تركيا كانت تخطط للقضاء على حركة التحرر الكردية، موضحاً: "وجاءت المؤامرة الدولية لتستهدف قائدنا أوجلان. بعد هذا أجريت انتخابات عام ٢٠٠٢ ليتولى حزب العدالة والتنمية AKP إدارة البلاد وهي الأخرى بدورها أكملت المخطط وتابعت سياسات الإنكار والإبادة كما غيرها من الحكومات، لكنها كانت تمارس هذه السياسة بشكل خفي في تلك المرحلة".

وعن السياسة المزدوجة والخفية التي انتهجتها حزب العدالة والتنمية AKP قال: "الحكومة كانت تقول: (الكرد أخوتنا) لكنها من الناحية العملية لم تطبق شيء، و بهدف القضاء على حركة التحرر الكردستاني كانت تلجأ إلى جميع السبل الممكنة وغير الممكنة. وفي العام ٢٠٠٣ تم استهداف مجموعة من رفاقنا بقيادة ماهر ديرسم في قوبين، أيضا في نفس العام في جوك استهدفت مجموعة أخرى من ضمت ١٤ شخصا كانت بقيادة الرفيق شف غر". وتابع: "وأينما كانت تتاح لهم الفرصة لاستهدافنا كانت تهاجم دون تردد، واستمرت في ممارسة سياسات الإنكار، الإبادة والإمحاء. وآخر محاولاتها كانت عبر استخدام البعض ضمن الحركة للقيام بتصفية الحركة من الداخل".

وأضاف قريلان: بعد أن تم كشف جميع مخططات حكومة العدالة والتنمية القذرة وخلال الاجتماع الثاني لمؤتمر الشعب تم التوصل إلى قرار بدء حملة الأول من حزيران/يونيو.

ممركتنا هي معركة الدفاع عن النفس

أشار إلى أنهم وبسبب سيئات الدولة التركية القذرة تجاههم كانوا مجبرين على الدفاع عن أنفسهم "مضيفاً: "ممركتنا هي معركة الدفاع عن النفس. تركيا دائما ولا تزال تخطط من أجل القضاء على حركتنا وشعبنا. لاشك أننا تمكننا من الدفاع عن أنفسنا من الناحية الأيديولوجية، الثقافية والسياسية. لكننا أيضاً مجبرين على استخدام السلاح للدفاع عن أنفسنا في كل مكان يعرض فيه فكرنا، ثقافتنا وشعبنا للهجمات".

وأكد أنه "دون اللجوء إلى السلاح لما كان اليوم هناك وجود لحركتنا وشعبنا اليوم" وعلى هذا فمن حقنا الطبيعي أن نحمل السلاح وندافع به عن أنفسنا لأننا نتعرض لهجوم موسع".

وتابع: "على هذا الأساس استذكر هنا جميع شهداء حملة الأول من حزيران وشهداء حركة التحرر الكردستاني بكل احترام وامتنان وواجبنا هو الثبات دائما على المقاومة والإخلاص لأهدافهم و السعي لتحقيقها".

حالة الطوارئ هدفها التدخل في روج آفا وجنوب كردستان

وقال: "قبل كل شيء لسنا حزب مشارك في هذه الانتخابات، لكن نرغب بتحقيق نتائج جيدة عبر قوة ونضال الشعب، وإلى اليوم نحن نعمل في إطار هذا النضال وشعبنا دافع عنا على كل الساحات ومنحنا هذه القوة. نضال شعبنا هو الذي مهد الطريق أمام أحداث تغيرات على الأرض. فمقاومتنا في الأساس تعتمد على المجتمع والنضال الشعبي. إلى هذا فعبء الانتخابات لن نحقق أي نتائج نرغب فيها إنما نحقق أهدافنا عبر النضال".

وأكد أن الكثير من الركائز وضعت على أساس هذا النضال الشعبي و أهمها النضال في الساحة السياسية. وتابع: "على هذا نريد أن نوضح لكل أبناء شعبنا وأصدقائنا أن هذه الانتخابات لن تحقق لنا أي نتائج مرجوة لكنها أحد أهم ساحات النضال، وعلى الجميع أن ينشط في هذه الساحة وفق متطلبات المرحلة حتى نكون قادرين على ضمان النتائج".

ولفت إلى أن "هذه الانتخابات تجرى في ظل قانون الطوارئ ويجب النظر إلى الحقيقة من هذا المنظور " قانون الطوارئ فرض فقط لمحاربة الشعب الكردي والقضاء على مكتسباته " فرض بهدف التضييق على الكرد، كما فرض بهدف منح الحكومة الصلاحيات للتدخل و محاربة الشعب الكردي في روج آفا وجنوب كردستان".

قانون الطوارئ فرض فقط لمحاربة الكرد

وشدد قريلان على أن قانون الطوارئ فرض و يمدد بهدف القضاء على الشعب الكردي متسائلاً: "هل بقي في تركيا سوى الشعب الكردي يناضل؟ هل لا تزال حركة فتح الله موجودة؟ جميع انصار فتح الله معتقلين إذا لماذا لا يزال قانون الطوارئ مفروض ويتم تمديده؟ الهدف منه هو كسر إرادة الشعب الكردي و إجباره على الاستسلام. منذ ثلاثة سنوات وتركيا تفرض العزلة المشددة على إيمرالي في محاولة لإجبار القائد أوجلان على الاستسلام، لكنها فشلت. الهجمات الوحشية على حركة التحرر الكردستاني، حملات الإبادة السياسية و اعتقال قيادات الأحزاب الكردية، نواب برلمان، رؤساء بلديات وهجمات الإبادة الشاملة على المناطق الكردستانية جميعها الهدف منها إجبار الكرد على الخضوع في ظل قانون الطوارئ. لكن رغم هذا فشلت".

وتابع: "أيضاً استخدمت أحدث أنواع الأسلحة وشنّت هجمات موسعة ضد كريلا كردستان و فشلت هذا لأن الكريلا أيضاً يقاوم بكل ضراوة في كل الجبهات".

منع الشعوب الديمقراطي من تجاوز العتبة الانتخابية

وأوضح أن أردوغان والدولة التركية ربطا مصيرهم بقضية وجود الشعب الكردي ويحاولون الترويج لأنفسهم عبر هذه الأكاذيب.

وأضاف "يقولون إذا فاز الكرد فسنهزم و يقضى علينا، على هذا فحزب العدالة والتنمية AKP والدولة التركية قررا منع حزب الشعوب الديمقراطي HDP من تجاوز قانون العتبة الانتخابية وحرمانه من الوصول إلى البرلمان. يحاولون الترويج لهذا" لكن في الحقيقة هذا قرار. على الرغم من الانتقادات الشديدة الموجهة لتركيا من قبل الأمم المتحدة والكثير من القوى بسبب الانتخابات في ظل قانون الطوارئ إلا أنها حددت موعد الانتخابات وتُصرّ على إجرائها في ظل قانون الطوارئ".

وأكد: "تركيا هدفها القضاء على الشعب الكردي في شمال كردستان ومن ثم في سوريا، إيران والعراق. لا نستبعد أن يكون البعض من الكرد لم يستوعب الأمور جيداً ولم يفهمها بالشكل الصحيح أو لا يريد أن يفهم ويستوعب" لكن الحقيقة أن حكومة AKP, MHP وضعت استراتيجيتها على هذا الأساس وتعمل على إقصاء الشعوب الديمقراطي وإخراجه من البرلمان".

ليس كل ما يتمناه أردوغان وحزبه سيتحقق

وأوضح قريلان أن أردوغان وحزبه وحلفائه يتمنون شيء لكن لن يتحقق كل ما يتمنونه وتابع: "اليوم هناك اتفاق ضمنى يستهدف الشعوب الديمقراطي. هناك اتفاق مع حزب الحركة القومية MHP على مستوى الجمهوريين، الذين انسلخوا عن حزب الحركة القومية MHP وشكلوا حزب آخر شكلوا مع البعض من الأحزاب الأخرى التحالف القومي. على هذا يكون التحالفين يمينيين. في المقابل حزب الشعوب الديمقراطي HDP وحده يمثل الجبهة الديمقراطية ومستقبل القوى التي أقصيت من المشاركة في السياسة في تركيا هي ضمن تحالف الشعوب الديمقراطي. اليوم الـ HDP يمثل البديل الديمقراطي في تركيا، أما باقي التحالفات فهي عنصرية وشوفينية. بالإضافة إلى أنهم لا يملكون أي برامج أو سياسة بشأن التحول إلى الديمقراطية، منح الحريات والمساواة. لكن على الرغم من كل هذه الممارسات و المخططات التي تستهدف الشعوب الديمقراطي فهو قادر على تحقيق نتائج تفوق التخمينات.

وشدد على ضرورة أن يدرك جميع قيادات وأنصار الشعوب الديمقراطي، أبناء الشعب الكردي، الحركات الاشتراكية والمجتمعية في تركيا، علويين، سريان، أرمن، القوى المهمشة المستبعدة عن السياسة، أن هذه المرحلة لن تكون سهلة في ظل هذه المخططات" وأن عليهم أن يدركوا أن القرار الرسمي للدولة التركية هو منع الشعوب الديمقراطي من تجاوز العتبة الانتخابية وإخراجه من البرلمان بشتى السبل وبكل الإمكانيات. وشدد أنه وعلى أساس هذه الحقيقة عليهم النضال والعمل بكل قوة على مدار اليوم حتى يكون بمقدورهم تجاوز هذه المرحلة" لافتا إلى أن الحصول على مئة أو مئتين ألف صوت داعم لهم لن يؤثر على نتائج الانتخابات.

التخلي عن المصالح الشخصية ومحااربة المخططات القذرة

وأوضح أن نظام أردوغان وباقي قوى الدولة تسخر كل إمكانيات الدولة التركية وتستغلها بهدف إفشال حزب الشعوب الديمقراطي HDP ومنعه من تحقيق الفوز.

وأضاف "تغير أماكن الصناديق، وضع الصناديق في المقرات العسكرية، تجميع الصناديق وفق ما يشتهي أردوغان... والكثير من الممارسات الأخرى جميعها طرق محاربة الـ HDP وعلى هذا يتوجب على أبناء شعبنا أن يدرك السبب وأن يدفعه هذا إلى المزيد من الإصرار و التمسك بالنضال و ألا يتردد و يتراجع بهدف القضاء على هذه الدكتاتورية التي تستهدفه والقضاء على هذا النظام المستبد".

وأشار إلى أن ما يحصل في تركيا هي بؤادر تغير، وأن جميع القوى الديمقراطية اليوم تقف في صوف واحد ضد النظام المستبد الحاكم في تركيا وأنه يتوجب على الشعب الكردي وكل من يؤمن بسياسة الشعوب الديمقراطي أن يدركوا جيداً أن سبب وجود حكومة حزب العدالة والتنمية AKP هو سياساتها المعادية وهجمات على الشعب الكردي وأنها تستمد قوتها في البقاء من هذه السياسات ومن أجل وضع حد لهذه السياسة على الجميع أن يقف إلى جانب الشعوب الديمقراطي.

وشدد أنه "في هذه المرحلة من واجب الجميع أن يتخلى عن مصالحه الشخصية ويواجه السياسات القذرة التي تديرها تركيا والاعتماد في هذا على الوحدة".

وأضاف: "يجب تجاوز قضية لماذا تم ترشيح هذا ولم يتم ترشيح ذلك، فالفوز في هذه الانتخابات هو السبيل إلى التغيير الحقيقي الجذري والانتقال نحو الديمقراطية وعلى الجميع أن يدرك هذه الحقيقة و يتصرف وفقاً لها".

تحذيرات من انجرار تركيا إلى «الفاشية»

متظاهرون أحيوا الذكرى الخامسة لأحداث جيزي بارك

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٠١٨/٦/٢٠

أنقرة: سعيد عبد الرازق: في الوقت الذي تشير فيه استطلاعات الرأي إلى أن حظوظ الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في الفوز بالانتخابات الرئاسية المبكرة التي ستجرى في يوم واحد مع الانتخابات البرلمانية في ٢٤ يونيو (حزيران) الجاري كبيرة، حذر المرشح الرئاسي الموقوف حاليا على ذمة العديد من القضايا التي يتهم فيها بدعم الإرهاب صلاح الدين دميرتاش من انزلاق البلاد إلى «الفاشية» في ظل النظام الرئاسي الجديد الذي سيطبق بعد الانتخابات. وقال دميرتاش، الذي يقبع في سجن أدرنه في شمال غربي البلاد، المرشح عن حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد، الذي كان يشغل من قبل منصب رئيسه المشارك، لخوض الانتخابات الرئاسية في تصريحات نقلت عنه أمس «إن ما يعنيني هو الدفاع عن الديمقراطية ضد حكم الفرد». وتابع: «سنحاول الحيلولة دون ترسيخ الفاشية وإلحاق المزيد من الضرر بالمجتمع»، في حال فوز الرئيس رجب طيب إردوغان وحزبه العدالة والتنمية، لافتا إلى سعي إردوغان لاستكمال عملية تغيير نظام الحكم في البلاد إلى النظام الرئاسي الذي يوسع من صلاحياته بصورة شبه مطلقة. وأوضح دميرتاش أن هدفه الأهم هو إلغاء التعديلات الدستورية التي أقرت في الاستفتاء الذي أجري في ١٦ أبريل (نيسان) ٢٠١٧، وإلغاء حالة الطوارئ المفوضة في البلاد منذ محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، قائلا: «سأهد الطريق من أجل العودة مجددا إلى النظام البرلماني».

وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن دميرتاش لا يملك الفرصة للمنافسة على الرئاسة في جولة ثانية قد تجرى في ٨ يوليو (تموز) إذا لم يفز أي من مرشحي الرئاسة في الجولة الأولى، لكنه عبر عن ثقته بالمنافسة في جولة ثانية محتملة، قائلا: «أنا الذي سيخوض الجولة الثانية من الانتخابات. أنا مؤمن بذلك وأضع ثقتي في شعبنا». وبسبب اعتقاله، قال دميرتاش: «ليس لدي إمكانيات كثيرة هنا.. أصل إلى الناخبين عبر رسائل صغيرة أبعثها عبر المحامين. المعركة الانتخابية يخوضها ملايين الأصدقاء كمتطوعين من خارج السجن». واعتقل دميرتاش مع زميلته الرئيس المشارك للحزب فيجان يوكسداغ و١٠ من نواب الحزب منذ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠١٦ على خلفية اتهامات بالإرهاب، ينفيها دميرتاش، فيما يعتبر الرئيس رجب طيب إردوغان أن حزب الشعوب الديمقراطي هو الذراع السياسي لحزب العمال الكردستاني المحظور.

وتظهر استطلاعات للرأي نشرت نتائجها أمس أن إردوغان هو المرشح الأوفر حظا للفوز برئاسة تركيا والحصول على نسبة أكبر من ٥٠ في المائة في الجولة الأولى للانتخابات، فيما تضغط المعارضة من أجل الوصول إلى جولة ثانية والتكثف خلف مرشح واحد فيها. وتشير الاستطلاعات إلى أن مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه سيحصل على نسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٢ في المائة من أصوات الناخبين، فيما من المرجح أن تحصد رئيسة الحزب الجيد ميرال أكشنار نسبة تتراوح بين ١١ و١٥ في المائة ومرشح حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش على أقل من نسبة ١٠ في المائة من الأصوات، ومرشح حزب السعادة تمال كرم الله أوغلو ومرشح حزب الوطن دوغو برينتشيكي على أقل من نسبة ٢ في المائة من أصوات الناخبين لكل منهما.

في سياق مواز، ألقت قوات الأمن التركية أمس القبض على ما لا يقل عن ٣٠ شخصا، للاشتباه في صلتهم بحركة الخدمة التابعة للداعية فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، وجاءت حملة الاعتقالات الجديدة بموجب مذكرة أصدرها مكتب المدعي العام في العاصمة أنقرة، بحق ٤٣ مشتبه بهم كجزء من التحقيق فيما يتعلق بما يسمى «بيوت الغيبوبة»، وهو وصف يطلق على المخابئ السرية للحركة، حسبما ذكرت وكالة الأناضول التركية الرسمية.

على صعيد آخر، خرج مئات المعارضين للرئيس التركي رجب طيب إردوغان، في مسيرة وسط إسطنبول، إحياء للذكرى السنوية الخامسة لاحتجاجات «جيزي بارك» التي شكلت عام ٢٠١٣ تحديا خطيرا لسلطة الرئيس الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب رئيس الوزراء واعتبرها محاولة للإطاحة بحكومته بمؤامرة من الخارج ومعاونة من الداخل. وكانت الاحتجاجات بدأت في نهاية مايو (أيار) ٢٠١٣ رفضا لبناء مركز تسوق في حديقة جيزي الواقعة قرب ميدان تقسيم في وسط إسطنبول، وتحولت لاحقا إلى حركة احتجاج في كل أنحاء البلاد ضد إردوغان.

وخرجت المسيرة الليلية قبل الماضية في تقسيم وأحيطت بتدابير أمنية مشددة من خلال عدد كبير من عناصر شرطة مكافحة الشغب، وحمل المتظاهرون لافتات كتبوا عليها «الظلام سيتلاشى، جيزي ستبقى» و«نحن محتجو جيزي. هم (الحكومة) يوشكون على الرحيل». ورفع بعض المتظاهرين صوراً لثمانية أشخاص قتلوا خلال أعمال عنف في نهاية يونيو (حزيران) ٢٠١٣ خلال الاحتجاجات. ولم يتمكن المتظاهرون من الوصول إلى حديقة جيزي بسبب الطوق الأمني لكن لم تقع اشتباكات واسعة النطاق بين الأمن والمشاركين في المسيرة.

«الاستبداد والليرة والمؤامرة».. ثالثاً يحاصر أردوغان

الإهرام : ٢٠١٨/٦/٢

سيد عبدالمجيد: مفارقتان غريبتان ومتناقضتان فى آن ، ليس لأنهما من بلدين بعيدين أحدهما ماليزيا الواقعة جنوب شرق آسيا والأخرى فنزويلا فى أقصى شمال القارة اللاتينية، بل لمغزى ودلالة الانتخابات التى أجريت فيهما وتدايياتهما على الحاصل المحموم الآن فى وريثة الإمبراطورية العثمانية، التى تنتظر ما سوف يسفر عنه الرابع والعشرين من يونيو الحالى، إما الاستبداد كما كانت فى عهد السلطنة الطغاة أو الديمقراطية التعددية التى مارستها وعاشتها حتى سنوات قليلة مضت قبل أن يتمكن حزب العدالة والتنمية الإسلامى من إحكام قبضته على مفاصل البلاد.

فعلى نحو مفاجئ جاء الفوز المدوى للعجز محمد مهاتير فى ماليزيا، وسط ترحيب من زعماء بأركان المعمورة، إلا أن تركيا بدا رد فعلها غامضا وكأنها غير مرحبة دون أن تعلن صراحة بطبيعة الحال. فى المقابل، وكان هذا لافتا لكافة المراقبين، رحبت بنتائج الاستحقاق الفنزويلى المثير للجدل والذى خلا من أية منافسة حقيقية، وقالت خارجيتها إنه جرى بنزاهة وفى أجواء طبيعية، وهو موقف مضاد تماما للموقفين الأمريكى والأوروبى، وكلاهما رفضا العملية الانتخابية برمتها كونها غير نزيهة وافتقرت للحد الأدنى من الشفافية والأهم أن مستهدفها قاطعوها.

الليرة التركية تواصل انخفاضها امام الدولار

ولم تكتف بذلك فحسب إذ سارع اردوغان بمهاطفة الرئيس الفنزويلى نيكولاس مادورا مهنئا فى خطوة أشعلت مواقع التواصل الاجتماعى سخرية، لتردد : الديكتاتور يلتقى مع مثيله ، ثم راح ناشطوها يقارنون ما حدث للرئيس الماليزى السابق نجيب عبد الرازق الخاسر صديق القصر الرئاسى فى ضاحية «بيش تبه»، عندما قامت الشرطة الماليزية بمداهمة منزله وأخرى مرتبطة به وكيف أنها ضبطت أكثر من ٤٠٠ حقيبة يدوية ومبالغ مالية تصل إلى ٣٠ مليون دولار، وما جرى فى وقائع الفساد الشهيرة والتى أزيح عنها الستار فى تركيا فى شهر ديسمبر قبل خمس سنوات كاشفة عن عمليات رشاوى وغسيل أموال تورط فيها وزراء بالحكومة والتى كان يترأسها آنذاك أردوغان، وعبر شاشات التلفاز التركية التى لم يكن قد تمت السيطرة عليها حكوميا وبشكل كامل، شوهدت ملايين الدولارات محشورة حشرا فى عشرات الأحذية بسكن مسئول بنكى عام رفيع المستوى ومقرب من صانع القرار.

ولأن الأناضول يقترب من ساعة الحسم، وفى جهود تسابق الزمن، استغل المناوئون والمعارضون، سقوط ما وصفوه بـ « النموذج الإسلامى لمنطقة المحيط الهادى المستبد، فى إشارة إلى ماليزيا خلال حقبة نجيب عبد الرازق، الذى لا هم له سوى البقاء فى الحكم»، ليحذروا مواطنيهم من التصويت لصالح أردوغان الذى هو صورة طبق الأصل من التأسلم السلطوى، وتذكيرهم فى الوقت ذاته أن بلادهم باتت توصم فى التقارير الصحفية والإعلامية العالمية بالدولة المستبدة والأسوأ فى الأسواق الناشئة ، وإن جمهورية أتاتورك العلمانية آخذة فى التلاشى».

لذلك لا مناص في هذه الأيام من شحذ الهمم « للنيل من أردوغان وكيانه المسمى على غير الواقع ، العدالة والتنمية، فهذا الكيان لا بد له « أن يسقط ويبتعد عن السلطة لا سيما أنه بات بناءً أشبه ما يكون بمؤسسة للنهب والسلب، وبرحيله ستنتفتح أمام تركيا مرحلة جديدة للغاية».

في الطرف الآخر، النظام الاردوغانى يشن حربا ضروسا لضمان بقائه منفردا، ولأنه يملك ما لا تملكه المعارضة، ها هو يردد من خلال أبواقه الأكثر تأثيرا والمدعومة بإمكانات البلديات والأجهزة المحلية وكافة المؤسسات العامة ليل نهار بأن هناك مؤامرة عاتية تقودها قوى الشر بالخارج ومعها كيانات التصنيف الائتماني الدولية بالتعاون مع عناصر مأجورة بالداخل، لضرب الاقتصاد وذلك من خلال المضاربة على عملة الليرة بإضعافها، والهدف واضح وضوح الشمس ألا وهو التأثير على أصوات الناخبين لإسقاط أردوغان !!

ثم تتساءل لماذا ؟ لتجيب هي نفسها قائلة « لأنه هو الذى تصدى لأعداء الديمقراطية عندما استطاع، بفضل شعبه البطل، القضاء على محاولة الانقلاب الفاشل التى دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منتصف عام ٢٠١٦ ، كما أنه هو الزعيم الإسلامى الوحيد الذى وقف وقفة حاسمة ضد أطماع المستعمرين الجدد والنزعات العدوانية لإسرائيل معلنا رفضه بشدة أن تكون القدس عاصمة للدولة العبرية، وبكرامة وعزة أبى الرضوخ للنااتو لإصراره على علاقات متميزة مع موسكو وشراء منظومة صواريخ أس - ٤٠٠ الروسية، لكل هذا يريدون عقابه ومنعه من استكمال نهضة تركيا الإسلامية التى بدأها منذ ستة عشرة عاما».

ثم تتماهى فى الكبرياء لتصرخ ما فائدة أن تكون الليرة قوية والبلاد مسلوب منها إرادتها واستقلالها، وفى نبرة حماس: إذن فليكن الدولار الواحد بعشرين ليرة لا يهم المهم أن يستمر الزعيم قائدا للأناضول، الطريف أن الأخير كاد أن يستجدى مواطنيه داعيا إياهم فى توسل لبيع ما لديهم من دولارات ويوروهات وشراء عملتهم الوطنية كي يفوتوا الفرصة على أعدائه».

لكن هؤلاء وطبقا لمنطق المؤامرة المتواصل على مدار الساعة، يبدو أنهم سائرون فى طريقهم نحو إبعاده والحيلولة دون ظفره بمنصب الرئيس، ووسائلهم عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر أن إدارة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب قررت وقف مساعداتها التى تقدمها لشمال غرب سوريا فى سياق مكافحة التطرف والعنف، وتعزيز الأمن المحلى والمجتمع المدنى والتعليم فى ذلك الجزء من هذا البلد الممزق، على أن تحول - وهنا المغزى تلك المساعدات للمناطق التى تسيطر عليها حاليا قوات سوريا الديمقراطية والمدعومة منها أصلا نكايه فى تركيا الأردوغانية.

وهذا هو بيت القصيد، خاصة إذا عرفنا أن ما تسوقه أنقرة من تبريرات لوجودها فى الشمال السورى هو استئصال الإرهابيين الذين يطلقون على أنفسهم وحدات حماية الشعب الكردية القوة الضاربة لسوريا الديمقراطية، فى حين تقول الشواهد أن الأخيرة ستبقى بل وسيشتد ساعدها على مدينة منبج التى طالما هدد أردوغان باقتحامها، إلا أن البنجاجون وقف له بالمرصاد .

الأكثر إثارة أن أردوغان واركان حكمه وبالتوازي مع تسويقهم للمؤامرات التى تحاك ضدهم، يتفاوضون مع أصحابها يخطبون ودهم على أمل ترميم العلاقات معهم وهذا ما سوف يفعله وزير الخارجية مولود تشاويش أوغلو عندما يلتقى مع نظيره الأمريكى مايك بومبيو فى الرابع من يونيو القادم بواشنطن.

تحالفات تركيا

* د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الإماراتية: ٢٠١٨/٦/٢٤

خرج رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو بموقف مفاجئ إلى حد ما، وهو أنه في حال فوز حزبه في الانتخابات الرئاسية والمرشح لها نائب الحزب محرم إينجه، وفي الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها معاً في ٢٤ حزيران / يونيو الجاري، فإنه سوف يعمل على تشكيل مجلس تعاون للسلام والتشاور بين تركيا وسوريا وإيران والعراق.

المثير هنا أن حزب الشعب الجمهوري هو الحزب الذي كانت له المواقف العدائية الأكبر تجاه العرب منذ تأسيسه من جانب أتاتورك مع بداية العهد الجمهوري عام ١٩٢٣ وحتى الأمس القريب. وتاريخ التحالفات بين تركيا وجيرانها كان تاريخاً من الكذب والمخاتلة والخداع والعداء للأمة العربية. بدءاً من الاعتراف بـ«إسرائيل» عام ١٩٤٩ وصولاً إلى حلف بغداد السيئ الصيت في منتصف الخمسينات. مع ذلك، فإن كل هذه التحالفات المذكورة كانت لا شيء أمام التحالفات التي أرادت تركيا حالياً إقامتها بذريعة السلام والتعاون والروابط المشتركة والتاريخية وما إلى ذلك من مواصفات.

وما كانت العلاقات الممتازة التي نسجتها تركيا مع سوريا والسعودية ومصر ولبنان بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ سوى الهدوء الذي يسبق العاصفة والعسل الذي يسبق رياح السموم. فما إن لاحت في الأفق احتمالات تغيير في خريطة المنطقة وتغيير المعادلات بسبب ما يسمى بهتاناً «الربيع العربي» حتى كانت أسهم حزب العدالة والتنمية تنهياً في جعبتها وتنتصب على القوس مطلقة الآلاف منها على علاقات حسن الجوار مع الجميع. تدخلت أولاً في الشأن الداخلي السوري واعتبرت الحرب في سوريا شأنًا داخلياً تركيا لكي تبرر تدخلها. ومن ثم انقلبت على الاتفاقات مع كرد تركيا وزعيمهم المعتقل عبدالله أوجلان من أجل حسابات داخلية ضيقة ومن ثم تبرير احتلال مناطق في شمالي سوريا يقيم فيها الكرد. وانقلب حزب العدالة والتنمية على مصر بعيد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين ووصفت ثورة ٣٠ يونيو بالانقلاب وما زالت أنقرة تكرر هذه الصفات حتى الآن. كما تم فتح أبواب تركيا أمام الإعلام المعارض لمصر والرئيس السيسي وأنشأ لهم محطات تلفزيونية ووفر لهم الإقامة وما إلى ذلك.

ولم يتردد حزب العدالة والتنمية في أن يعيد تطبيع العلاقات مع «إسرائيل» في ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٦ رغم أن شرطاً مركزياً من شروط تركيا وهو كسر الحصار عن قطاع غزة لم يتحقق من جانب «إسرائيل».

العودة الآن في خضم الحملة الانتخابية إلى الحديث عن تحالفات أو أحلاف أو مجالس تعاون أو هيكلية لا معنى له رغم أن حزب الشعب الجمهوري وقف موقفاً معارضاً لسياسات أردوغان تجاه المنطقة.

فقد عانت الدول العربية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية من السياسات التركية سواء في عهد الإسلاميين أو العلمانيين أو العسكر. والعبرة ليست في المواقف عندما تكون في المعارضة بل في السياسات الممارسة عندما تكون في السلطة. فليس من حزب بعد، سجّل على نفسه أن يكون على علاقة جيدة مع جيرانه وهو في السلطة.

وتركيا من تاريخ علاقاتها مع العرب كانت تنتهج سياسات معادية طامعة في حدودهم وأرضهم ومنتهكة لسيادتهم ومقتطعة لقسم من أراضيهم ومتحالفة مع عدوهم (إسرائيل)، اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وسياسياً وثقافياً. ومن تجارب الماضي وما نراه في الحاضر منذ سنوات وحتى الآن فإن العرب عانوا كثيراً من سياسات تركيا الخارجية. ولو أن القاعدة التي تعتمد هي ألا تتطلع تركيا تحديداً إلى أراضي غيرها، وأن تحترم الخصوصيات الداخلية لكل بلد، ولو أن تركيا انشغلت بحل مشكلاتها الداخلية بدل تصديرها إلى الخارج، لو حصل كل هذا، لما كان لنا نحن العرب أن ننظر بريبة إلى العقل التاريخي التركي. كل تعاون من جانب تركيا مع العرب كان يتحول إلى مناسبة وأداة لبسط الهيمنة وليس إلى تفعيل التعاون الثنائي المشترك.

النهج الأسلم لعلاقات تركية- عربية جيدة هو أن يهتم كل طرف ولا سيما تركيا بشؤونها الداخلية وألا تتورط في شؤوننا نحن العرب حتى ولو كان ثمن عكس ذلك عسلاً ولبناً وتحريراً لفلسطين. الأسلم والأكثر أمناً لنا علاقات الند للند والدولة للدولة خارج أي تحالفات أو ملوحات وعلى قاعدة «الله يسعدو ويبعدو». فالمؤمن لا يلدغ من جحر واحد مرتين، فكيف إذا كان اللدغ التركي تكرر أكثر من مرتين؟

زعيم الحزب الكردي المعتقل:

النضال من أجل الديمقراطية سيستمر

اعداد: الانصات المركزي: ٢٠١٨/٦/٣

قال مرشح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي للانتخابات الرئاسية صلاح الدين دميرتاش، من محبسه: "إن الكرد يقولون بصوت مرتفع إنهم ليسوا مجبرين على البقاء تحت رحمة التكتل اليميني الفاشي" في إشارة إلى الحزب الحاكم والمتحالفين معه.

وأكد دميرتاش في إجابة على سؤال حول مدى تأثير تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية في الانتخابات المقبلة المقررة في ٢٤ يونيو/ حزيران، أن: حزب العدالة والتنمية خسر دعم وتأييد جميع الكرد، موضحاً أنه واثق من انتقاله للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المبكرة.

وقال دميرتاش: "أنا أَدافع عن الديمقراطية التي تقف في وجه نظام الرجل الواحد. أنا لست في وجه أردوغان وإنما في مواجهة الفاشية".

جاء ذلك خلال حوار صحفي لوكالة الأخبار الألمانية "dpa" مع دميرتاش، حيث أوضح أنه يقيم في محبسه في غرفة صغيرة تكفي شخصين وله حق متابعة التلفاز والراديو والصحف، مؤكداً على أنه في حالة نفسية جيدة ويمارس الرياضة ٤ ساعات أسبوعياً.

وأشار إلى أنه لا يمتلك المزيد من الإمكانيات لتنفيذ حملته الانتخابية من داخل السجن، موضحاً أنه يتواصل مع الناخبين من خلال بعض الرسائل التي يرسلها إلى الخارج عن طريق محاميه.

وأكد ثقته في الفوز بالانتخابات الرئاسية من الجولة الثانية معبراً عن ثقته في الشعب التركي.

كما شدد على أن انتخابات ٢٤ يونيو/ حزيران ليست الأمل الأخير، وأن النضال من أجل الديمقراطية سيستمر تحت أي ظرف.

وأوضح أنه في حالة عدم الفوز بالانتخابات الرئاسية سيستمر في النضال السياسي في مواجهة الفاشية والعمل على منع تأثيرها على المجتمع والإضرار به.

وعن الهوية القومية لحزب الشعوب الديمقراطية، أكد دميرتاش أن حزبه لا يقوم على القومية وإنما يعتمد على التعدد الثقافي على عكس الأحزاب الأخرى التي تقوم على القومية التركية.

وعن الخطوة الأولى التي قد يتخذها إذا أصبح رئيساً للجمهورية التركية، أوضح أنه سيسعى لصياغة دستور جديد للبلاد، وسيبدأ في برنامج إصلاح ديمقراطي كبير، وعودة نظام الحكم البرلماني مرة أخرى.

وستنتقل تركيا إلى نظام الحكم الرئاسي بعد الانتخابات المقبلة، بناء على الاستفتاء الدستوري الذي جرى في أبريل/ نيسان العام الماضي، ويريد الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان الطامح في الفوز بولاية جديدة، بسط سيطرة أكبر على الدولة من خلال النظام الرئاسي الذي يتمتع فيه بصلاحيات أوسع.

أردوغان: دافعت عن الكرد أكثر من "دميرتاش"

من جهته قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن الكرد سيلقنون "حزب الشعوب الديمقراطي" المعارض الدرس اللازم في الانتخابات المقبلة. وأكد أردوغان في تصريحات خلال مقابلة أجرتها معه مباشرة عدة محطات تلفزيونية محلية الجمعة الماضية، على أنه كرئيس يمثل الشعب التركي بأكمله بمن فيهم الكرد. وأضاف أردوغان "لقد دافعت عن الكرد أكثر من حزب الشعوب الديمقراطي ومرشحاه للرئاسة صلاح الدين دميرتاش الذين لم يقدموا أي شيء للكرد على حد تعبيره".

ولفت أردوغان إلى أنه بعد موعد الانتخابات المقبلة سيتم الكشف عن آلية عمل البرلمان الجديد، مشيراً إلى أن أعداد الوزارات في الحكومة القادمة ستشهد انخفاضا كبيرا.

وذكر في ذات السياق أن أي دولة متقدمة تقوم على 4 ركائز أساسية هي الصحة، والتعليم، والعدالة والأمن. وفي تصريح سابق في شهر مايو، لم يستبعد مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إنور تشافيك، خوض أنقرة لمفاوضات سلام جديدة مع الكرد عقب الانتخابات المبكرة المقررة في 24 يونيو المقبل. ونفى تشافيك خلال مقابلة مع قناة "خبر ترك" التركية، أن يكون تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية هو الذي حال دون مواصلة مفاوضات السلام مع الكرد قبيل الانتخابات، مؤكداً أن التحالف المذكور "لا دخل له بتوقيف مفاوضات السلام".

وعن توجه الرئيس أردوغان في التعامل مع الملف الكردي في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية، قال المستشار: "إن الناخبين واثقون من أن السيد رئيس الجمهورية سيقدّم على عدة خطوات وإجراءات تمنح أهالي مناطق ذات أغلبية كردية المزيد من الراحة".

لن أفرج عن دميرتاش

وفي رد منه على دعوات المطالبة بإخلاء سبيل صلاح الدين دميرتاش مرشح الرئاسة عن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، أفاد أردوغان أنه لا يمكن إخلاء سبيل دميرتاش المعتقل منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 قائلا أن "يداه ملطختان بدماء 53 شخصا".

واتهم الرئيس أردوغان دميرتاش بإحداث الفوضى في عام 2014 في مناطق جنوب شرق تركيا مما تسبب في مقتل 54 شخصا من بينهم مدنيين.

وشدد مرشحو الرئاسة محرم إنجي وتمل كرم الله أوغلو وميرال أكشينار على ضرورة إخلاء سبيل دميرتاش من أجل منافسة عادلة.

وكان مرشح حزب الشعب الجمهوري للرئاسة محرم إنجه قد أجرى زيارة لدميرتاش في سجنه بمدينة أدرنة.

أردوغان يعتدي على حقوق دميرتاش الشخصية

وعلى الصعيد الآخر أوضح محاموا دميرتاش أن أردوغان بتصريحاته الأخيرة، يعتدي على حقوق دميرتاش الشخصية، معلنين بدء الاجراءات القانونية اللازمة ضده والمطالبة بتعويضات من أردوغان الذي تجاهل قرينة البراءة وأصدر حكما مسبقاً على منافسه.

دميرتاش: يجب حماية العملية الانتخابية من التزوير

وأكد صلاح الدين دميرتاش مرشح حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) للرئاسة التركية لصحيفة (The National) على ضرورة حماية العملية الانتخابية من التزوير.

وتساءل دميرتاش: "هل سيكون الفائز في الانتخابات قادراً على الجلوس على الكرسي وهو مرتاح البال؟ ليضيف بقوله: "ما زال هذا السباق جارياً وأنا في السجن! لذلك فإن من سيتم انتخابه ستكون مشروعيته ضعيفة".

كما أكد دميرتاش أنه لا يدير حملته الانتخابية وإنما يحاول فقط تحفيز الحملة، على الرغم من أن حزب الشعوب الديمقراطي يمثل "فاعلاً رئيسياً"، وتابع بالقول: "لم يتم تضييق العمل في المجال السياسي على الكرد وحدهم، بل على أجزاء مجتمعية أخرى لا تؤيد آراء حزب العدالة والتنمية".

التلفزيون التركي يمنح أردوغان وحزبه ٦٨ ساعة وللمرشح الكردي ٣ ثوان

وفي تطور لافت خصص التلفزيون التركي نحو ٦٨ ساعة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه بينما لم يحظ مرشح الرئاسة عن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي صلاح الدين دميرتاش بأكثر من ٣ ثوان فقط، خلال الأسبوعين الماضيين قبيل انطلاق الانتخابات التشريعية والرئاسية المبكرة.

واستنكر أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون تخصيص التلفزيون التركي ٦٨ ساعة لأردوغان وحزب العدالة والتنمية في غضون الـ ١٦ يوماً الأخيرة وتقدموا إلى اللجنة العليا للانتخابات بطلب إقالة المدير العام للتلفزيون التركي إبراهيم أران من منصبه.

وأوضح عضو المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون عن حزب الشعب الجمهوري عصمت دميرديان وإلهان تاشتي أن التلفزيون التركي المكلف بالبث العام بصورة محايدة لم يخصص مساحة كافية للمعارضة خلال مرحلة الدعايا الانتخابية مطالبين بإقالة المدير العام للتلفزيون التركي إبراهيم أران.

وأفاد العضوان أن تركيا دخلت مرحلة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية اعتباراً من ٣٠ من أبريل/ نيسان وأن اللجنة العليا للانتخابات مسؤولة بصورة مباشرة عن فترة الترويج الانتخابي مشيرين إلى عدم حيادية التلفزيون التركي القائم على ضرائب المواطنين.

وأوضح العضوان أيضاً أنه خلال الفترة بين ١٤ مايو/ أيار و٣٠ مايو/ أيار خصص التلفزيون التركي ٦٧ ساعة و٥٨ دقيقة لحزب العدالة والتنمية ومرشحه أردوغان بينما خصص ٦ ساعات و٤٣ دقيقة لحزب الشعب الجمهوري ومرشحه محرم إنجي وخصص ١٤ دقيقة لحزب الخير ومرشحته ميرال أكشينار و٨ دقائق لحزب السعادة ومرشحه تمل كرم الله أوغلو.

وكشفت الدراسة التي أجرتها جمعية الشفافية الدولية عن عدم مساواة التلفزيون التركي بين المرشحين في فرصة الظهور الإعلامي، وأعدت "الشفافية الدولية" هذه الدراسة استجابة لشكاوى من قبل مرشحي الرئاسة ميرال أكشينار ومحرم إنجي وتمل كرم الله أوغلو.

وأشارت الدراسة التي تناولت شهر/ مايو المنصرم إلى تخصيص التلفزيون التركي في النشرات الاخبارية ١٠٥ دقيقة لأردوغان و٣٧ دقيقة لمحرم إنجي و١٤ دقيقة لميرال أكشينار و٣ ثوان لصلاح الدين دميرتاش.

وخلال الفترة نفسها تم تخصيص ١٤٧ دقيقة لحزب العدالة والتنمية و٢٥ دقيقة لحزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية و١٤ دقيقة لحزب الخير و٥ دقائق لحزب السعادة وحزب الاتحاد الكبير ودقيقتين لحزب الوطن، في حين لم يتم تخصيص أية مساحة لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات أكدت على أحقية مرشح الرئاسة عن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي صلاح الدين دميرتاش بالظهور بالصوت والصورة عبر التلفزيون التركي، للحديث عن برنامجه الانتخابي.

من جانب آخر، أعلن حزب الشعب الجمهوري المعارض في تركيا استعداده تنظيم مظاهرة ووقف احتجاجية يحضرها ١٠ آلاف شخص، أمام مقر هيئة الإذاعة التركية الحكومية "TRT" بسبب سياساتها في التعامل مع المرشحين للانتخابات الرئاسية، إذ اتهم الحزب الهيئة الحكومية بالاهتمام بنشاط الرئيس أردوغان في إطار حملته الانتخابية، على حساب المعارضين له بالمخالفة للقانون.

مقتل ٢٢ جندياً تركيا في عمليات جنوب كردستان

ANF: ٢٠١٨/٦/٣

أفاد مركز الإعلامي لقوات الدفاع الشعبي، بأن قوات "الكريلا" وجهت ضربات قوية بجيش الاحتلال التركي في ناحيتي شمزينان وجليه.

وأصدرت قوات الدفاع الشعبي بياناً بشأن معارك وعمليات قواتها قالت فيه: "نفذت قواتنا في إطار الحملة الثورية التي انطلقت باسم الشهيدين بيروز و أكري عمليات نوعية ضد جيش الاحتلال التركي في شمزينان".
وأوضح البيان أن تفاصيل العمليات كالتالي:

بتاريخ ١ حزيران في الساعة ١٠:٠٠ نفذت قواتنا عملية عسكرية ضد جنود العدوان التركي المتمركزين على تلة خركول الواقعة في ناحية جليه بجولمرك، وتمكنت قواتنا من توجيه ضربات قوية بالمواقع و ملاجئ و جنود العدو على التلة من ٦ محاور وأدت النتيجة إلى تدمير ملاجئ وموقعين عسكريين لجيش التركي بالكامل، ووفقاً للمعلومات المؤكدة أسفرت الضربات إلى مقتل ١١ جندي تركي وإصابة ٣ آخرين بجروح.

وأضاف البيان "أيضاً ألحقت قواتنا ضربات قوية بتاريخ ٢ حزيران في الساعة ١٩:٠٠ بالجيش العدوان التركي في تلة كردين الواقعة في جليه، بينما نفذت العملية من محورين و أسفرت الضربات عن تدمير موقعين بالكامل بالإضافة إلى مقتل ٦ عناصر الأتراك".

وقال البيان: "يحاول جيش الاحتلال التركي منذ مدة طويلة جعل من وادي غرانا " طريق الامنية" إلى غوفند الواقعة في ناحية شمزينان بجولمرك، وجهت قواتنا ضربات عنيفة بجيش الاحتلال التركي بتاريخ ٢ حزيران في تمام الساعة ٠٩:٣٠ عندما كانوا يقومون بترميم الطريق، ومن مسافة قريبة تم توجيه الضربات بالجنود والجرافة عند قيامهم بمهامهم، وأثناء العملية دمرت الآلية و ذخائرها، وقتل ٤ جنود الأتراك وأصيب ٢ آخرون بجروح بليغة خلال هذه العملية، وبعد العملية بدأ جيش الاحتلال التركي بنقل قتلاه وجرحاه بواسطة طائرات هليكوبتر من طراز سكورسكي من المنطقة".

وتابع البيان: "بدأ جيش الاحتلال التركي في تاريخ ٣١ أيار/مايو بإطلاق حملة عسكرية في ريف عثمانية، نفذ مقاتلونا عملية رصد ومراقبة لوحدة تابعة لجيش التركي في وادي شهيد باهوزن وبعد المراقبة ورصد تحركاتهم، وجهت قواتنا ضربات بالوحدة وذلك في تمام الساعة ٠٧:٠٠ بتاريخ ١ حزيران، ونفذت الضربات من مسافة قريبة وأدت إلى مقتل جندي وأصيب جنديين آخرين".

واختتم البيان أنه "بتاريخ ٣ حزيران قصفت طائرات الحربية التابعة لجيش الاحتلال التركي وادي أره ومحيط تلة ليليكان الواقع في منطقة برادوست بجنوب كردستان".

أنقرة: قواتنا توغلت ٢٧ كلم داخل العراق وتقترب من قنديل

وكالة رويترز: ٢٠١٨/٦/٣

أعلن وزير الداخلية التركي سليمان صويلو أن قوات بلاده توغلت ٢٦-٢٧ كلم داخل شمال العراق في إطار تقدمها نحو جبال قنديل، معقل مسلحي "حزب العمال الكردستاني".

وقال صويلو، في كلمة له أمام مؤيدي حزب العدالة والتنمية الحاكم: "شبابنا موجودون حالياً في عمق ٢٦-٢٧ شمال العراق، وجبال قنديل قريبة. كنا نقول سابقاً إننا سنصل إلى قنديل بطريقة أو أخرى، واليوم نقول: نحو على أبواب قنديل. لا تقلقوا، لن نترك المنطقة للخونة".

في غضون ذلك، أعلنت رئاسة الأركان العامة للجيش التركي أن اثنين من عسكرييها قتلوا وأصيب ثالث بجروح جراء استهداف مسلحي "حزب العمال" بقذيفة صاروخية آلية عسكرية، أثناء قيامها بأعمال شق الطرق شمالي العراق.

وكانت رئاسة الأركان التركية قد أكدت، في وقت سابق من وم السبت، تحييد ١٥ مسلحاً جراء غارات ل سلاح الجو ضد مواقع حزب العمال الذي تعتبره أنقرة تنظيماً إرهابياً جنوب شرقي تركيا وشمالي العراق.

الديكتاتور أردوغان

*أحمد موسى

صحيفة (الاهرام) : ٢٠١٨/٦/٣

أصبح رجب طيب أردوغان بالفعل هو صاحب هذا اللقب والحائز عليه بكل جدارة وبدون منافسين له فهو الديكتاتور الذي يحكم بالحديد والنار ولا يسمح لأحد بأن يقترب من مقعد الرئاسة في الانتخابات التي ستجري ٢٦ هذا الشهر.. وتتحول من انتخابات إلى استفتاء.

يهيمن الديكتاتور أردوغان على الحكم منذ ٢٠٠٣ وهو رئيس وزراء ثم أبعاد شريكه عبد الله جول من سدة الحكم وتولى حكم تركيا ومازال يطمع في الاستمرار بمنصبه حتى الوفاة بعد إحداث تعديلات دستورية غير ديمقراطية تتيح له امتلاك كل السلطات في يده وتمنحه الترشح للانتخابات فترتين حتى ٢٠٢٨ وإلغاء منصب رئيس الوزراء.

وتتركز السلطة في قبضة الديكتاتور منفردا دون سواه وبإمكانه حل البرلمان وقتما يشاء وتعيين قضاة المحكمة العليا مما يجعل السلطة القضائية تعمل من خلال سلطة الحاكم ويحق له التدخل في عملها وهو ما يجعله الوحيد الذي يستطيع الهيمنة على كل المؤسسات وهو ما يتسق مع حكم الفرد فكل قرار في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية لابد ان يحمل بصمة الديكتاتور الذي كان يسعى منذ سنوات للوصول لهذه المرحلة من الاستيلاء على كل السلطات ووضعها في يده دون مشاركة آخرين.

وعندما ظهرت معارضة مدنية لرفض التعديلات الدستورية التي تحول الحاكم إلى متحكم في كل أمر وقرار وحكم وترقية لأنها تغامر بمستقبل الشعب التركي ماعدا الامل والعشيرة من مؤيديه والمنتمين لحزبه شن الديكتاتور أردوغان هجوما على معارضيه ووصفهم بالإرهابيين الذين يريدون هدم تركيا.. وأمر باعتقال من يقف في طريق تلك التعديلات الدستورية التي تمنها منذ سنوات طويلة، ليظل جاثما على صدر الأتراك لمدة ١٠ سنوات أخرى قابلة للتجديد.. حيث سيتم إجراء تعديلات دستورية جديدة تكرر للمستبد البقاء في الحكم مدى الحياة.

خلال عامين فقط اعتقل الديكتاتور أردوغان أكثر من ٦٠٠ الف من القضاة والجيش والشرطة والجامعات وجميعهم من المعارضة للنظام وليس بينهم مسلح واحد.. إنها ديكتاتورية أردوغان.

أول تحدٍ حقيقي لأردوغان منذ وصوله إلى السلطة

مركز بروكينغز: ٢٠١٨/٦/٢٠

لم يسبق لأردوغان، منذ توليه السلطة في عام ٢٠٠٣، أن واجه مثل هذا الكم من مرشحي المعارضة الأقوياء والجادين سؤال متداول حالياً في الشارع التركي، وقد حاول الإجابة عنه، في موقع بروكينغز الأمريكي، الكاتبان كمال كيريشجي، مدير مشروع تركيا لدى مركز "توسياد" للأبحاث في السياسة الخارجية، وزميله في المعهد، كوتاي أونايي للذان لفتا إلى أنه بعد ١٥ عاماً من تسلمه السلطة، وخاصة منذ أن سمح له الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦، بتولي سلطات تنفيذية استثنائية، لم يكن الرئيس التركي قط أشد قوة.

البراعة السياسية لأردوغان تتلاشى

لكن مع دعوة الحزب الحاكم في تركيا، لانتخابات مبكرة ستجرى يوم ٢٤ يونيو (حزيران) الجاري، ظهر أن البراعة السياسية التي سمحت لأردوغان بأن يقرر مسار السياسات التركية بدأت بالتلاشي. ومع الحاجة لقراءة نتائج استطلاعات الرأي بعناية، يشير عدد منها لاحتمال أن تتقرر نتيجة الانتخابات الرئاسية المقبلة في جولة ثانية، وبأن حزب أردوغان سيفشل في الاحتفاظ بغالبية برلمانية. وهذا بدوره سيولد حالة سياسية جديدة كلية سيكون فيها للمعارضة التركية صوت أعلى في صناعة القرار.

تحديات

ويشير كاتب المقال لأراء عدد من الخبراء الذين قالوا إن قرار تقديم موعد الانتخابات أكثر من ١٦ شهراً كان خطوة استباقية اتخذها أردوغان ليتجنب احتمال أن يؤثر تدهور الاقتصاد التركي على شعبيته. ولكن بالإضافة إلى تلك المخاوف الاقتصادية، لم يسبق لأردوغان، منذ توليه السلطة في ٢٠٠٣، أن واجه مثل هذا الكم من مرشحي المعارضة الأقوياء والجادين. ولا يشمل تحالف انتخابي جديد، يطمح لأن يزحج أردوغان عن كرسي الرئاسة، حزب الشعب الجمهوري من يسار الوسط، وحزب الخير من يمين الوسط فحسب، وإنما أيضاً فصيلاً إسلامياً، ممثلاً بحزب السعادة الصغير والنافذ. ويلفت كاتب المقال إلى أن مثل تلك الساحة السياسية العريضة هو بالذات ما تمناه أردوغان لتجنب دعوته لانتخابات مبكرة. ولكن تعاون أحزاب أخرى مع مرشحة حزب الخير، ميرال أكشينر، أتاح لها المشاركة في السباق الرئاسي. وفيما استبعد الحزب الحاكم احتمال أن تتقرر نتيجة الانتخابات الرئاسية المقبلة في تركيا عبر جولة ثانية، قدم أردوغان نفسه مادة خصبة للمعارضة التي سخرت من تصريحاته، وجعلت منها شعارات ساخرة انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

نقطة ضعف

وما يثير السخرية، حسب كاتب المقال، أن حكومة العدالة والتنمية ذاتها هي التي كشفت نقطة ضعف أردوغان. فعبر إقرار حكومة أنقره تغييراً دستورياً أدى لتركيز السلطات التنفيذية في شخص الرئيس، مع إبقاء بعض الحقوق التشريعية وحق الاعتراض على القوانين بيد البرلمان، يبدو أن نواب العدالة والتنمية لم يأخذوا في الاعتبار احتمال أن يحصل حزب الرئيس على الأغلبية المطلوبة في البرلمان التركي. ويختم الكاتبان رأيهما بأنه إذا فقد العدالة والتنمية الغالبية البرلمانية في أول جولة من الانتخابات، سيدخل أردوغان الجولة الثانية، وقد ضعفت بشدة هالته وبراعته في التحكم في السياسات التركية.

دميرتاش: العدالة والتنمية سيخسر هذه الانتخابات

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/٤

أكد مرشح حزب الشعوب الديمقراطي على ثقته بأن الشعب سيوصل رده وصوته في الانتخابات المرتقبة على انتاكات حزب العدالة والتنمية، معبراً عن ثقته بأنه سيصل للمرتبة الثانية بالجولة الأولى للانتخابات إذا تمت بدون أي تدخل.

ووجه مرشح حزب الشعوب الديمقراطي للرئاسة صلاح الدين دميرتاش، المعتقل لدى سلطات الدولة التركية، عدة رسالة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول الأوضاع في تركيا و الانتخابات.

وقال دميرتاش في رسائله التي وجهها للشعب مع بدء العد التنازلي للانتخابات: "حققوا الفوز في استفتاء ١٦ نيسان/ إبريل العام الماضي عبر الغش التزوير والتآمر علينا وعلى الشعب، واليوم ومن أجل تحقيق الفوز في انتخابات ٢٤ حزيران يعتقلونني ويرفضون اطلاق سراحي، الحكومة تفرض سلطتها على جميع المحاكم ومنها المحكمة العليا بهدف إبقائي في السجن".

وأضاف: "بعض القضاة الذين يطلعون على ملفي وبسبب الضغوط الشديدة المفروضة عليهم من قبل الحكومة استقالوا من مناصبهم والبعض وصل إلى حد الانتحار، رغم كل هذا أنا على ثقة أن هناك قضاة يملكون الضمير والشجاعة وأنا أحترمهم على هذا".

وأكد أن "هذا النظام الفاشي المتسلط على كل مفاصل الدولة والشعب، لا شك سينهار عبر انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو" حينها سيكون ممكناً ضمان سيادة القانون واستقلال القضاء. القضاة وكل من يتم محاكمتهم هم الضمان لتحقيق العدالة. هذا فقط عندما تصوت لصالح دميرتاش والشعب الديمقراطي".

وتابع دميرتاش في رسائله: "بات مؤكداً أن حزب العدالة والتنمية AKP سيخسر في هذه الانتخابات، وهذا هو السبب الذي يدفعه إلى مهاجمتي في كل مكان وكل المناسبات قبل الانتخابات. وحتى كل الداعمين له (العدالة و التنمية) اليوم باتوا غير قادرين على إنقاذه من هذا الوضع الحرج".

وشدد أنه "على الجميع أن يكون مستعداً من أجل إدارة جديدة ومستقبل ديمقراطي جديد. أيضاً ومنذ هذه اللحظة يجب ألا يقترب أحد ذنباً أو جريمة بحق الغير بهدف إرضاء حكومة حزب العدالة و التنمية AKP، ومن يفعل ذلك يكون جنى على نفسه".

وتابع: "إذا اجتاز الشعوب الديمقراطي قانون العتبة الانتخابية مؤكداً أن تركيا ستستعيد أنفاسها" أعتقد بأنني سأكون في المرتبة الثاني في انتخابات رئاسة الجمهورية" لكن في الجولة الثانية سنشكل أكبر تحالف ديمقراطي وسنقدم أكبر بديل لشعبنا. هذا التحالف سيكون أكبر من التحالف القومي ونؤكد أننا قادرون على تحقيق هذه الأهداف".

حزب الشعوب الديمقراطي صوت الديمقراطية

ANF: ٢٠١٨/٦/٤

في إطار الحملة الانتخابية يجري الرئيس العام المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي HDP سيزاي تيميلي جولات في الكثير من المناطق ويشارك في الفعاليات الجماهيرية والاجتماعات الواقعة في إطار الحملة الانتخابية. في حوار خاص أجرته وكالة فرات للأنباء مع سيزاي تيميلي تحدث عن حملة الإبادة السياسية التي تستهدف حزبهم.

وأكد تيميلي أن الكثير من الشخصيات السياسية معتقلون ومحكوم عليهم في السجون التركية، مشيراً إلى أن تركيا بحاجة إلى نوع من التبسيط.

وأوضح: نحن نريد تسليط الضوء على استقلالية القوى المختلفة والحقوق الطبيعية للإنسان والحريات، إذا تمكنا من تطبيق هذا فمن المؤكد أنه لن يبقى أحد في السجون.

وحول الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد قال تيميلي: "حزب العدالة والتنمية AKP يحكم البلاد منذ ١٦ عاماً، فشلت خلالها جميع برامجها الاقتصادية". وشدد تيميلي على أن هذه الأزمة الاقتصادية على علاقة مباشرة مع الأوضاع السياسية والديمقراطية في البلاد.

وتابع: "إذا امتاز أي بلد بالديمقراطية فلا شك أن الاقتصاد سيتطور بشكل إيجابي. وأي بلد تنعدم فيه فرص الديمقراطية فمن المؤكد أن اقتصاده سينهار" هذا ظاهر في تاريخ كل دول العالم".

وأضاف "في تركيا في كل مرحلة تم فيها اتخاذ بعض الخطوات نحو الديمقراطية كان الاقتصاد ينتعش" والعكس صحيح. وسبب تدهور الاقتصاد اليوم هو التحول من الديمقراطية إلى الدكتاتورية وهذه هي الحقيقة التي نعيشها الآن".

وشدد تيميلي أن وحدها الديمقراطية وحل القضية الكردية القادرة على انعاش الاقتصاد "قائلاً: "دون حل القضية الكردية لن ينتعش الاقتصاد في تركيا" لأنها ليست قضية محلية. فإذا ما توجهنا إلى أزمير، أنطاليا، تراقيا والبحر الأسود فسنجد نفس المشاكل هناك.

وأوضح أنهم خلال انتخابات ٢ حزيران/يونيو سيتخلصون من نظام العدالة والتنمية، وأردوغان. وأكد: "نحن مصرّون على هذا" لدينا اليوم نحو سبعة آلاف قيادي وعضو من حزبنا معتقلين لدى السلطات التركية هؤلاء فقط معتقلين ولن أتحدث عن الذين تمت محاكمتهم بشكل غير قانوني ولأسباب تتعلق بمواقفهم الداعية إلى الديمقراطية والدفاع عن الحريات التي لا تناسب النظام الحاكم وتعتبره خطراً عليه" لكن رغم هذا استطعنا جمع ٢٥٠ ألف من أعضاء حزبنا وأصدقائنا للإشراف على صناديق الانتخابات".

وتابع: "هذه هي قوتنا ومقدرتنا على التنظيم، لهذا نحن واثقون من قدراتنا وقوتنا لان الشعب يلتفت حولنا واثقين من أننا سنتجاوز قانون العتبة الانتخابية ونبقى في البرلمان. إلى يوم انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو سنعمل في اليوم ٢٤ ساعة وفي الأسبوع ٧ أيام بشكل متواصل دون كلل و ملل حتى نحقق الفوز الكاسح".

وأوضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية AKP تشن على حزبهم حملة دعائية كاذبة هدفها تشويه الشعوب الديمقراطي "مضيفاً: "يخوضون معركة نفسية إعلامية ضدنا، وعلى أبناء شعبنا أن يكونوا حذرين من هذا ويكشفوا أردوغان على حقيقته. أردوغان اليوم غير قادر على أن يعد الشباب بشيء هذا لأنه أخلف جميع وعوده في السابق. أردوغان اليوم في مأزق كبير والطريق الذي اختاره مسدود والحقيقة هي أن هذا الطريق هو الذي خلق كل هذه الأزمات في تركيا ولن يكون بمقدوره تجاوزه لأن طريق مسدود".

وأشار إلى أنه يكرر نفس الوعود في العام ٢٠٠٢ عند بداية تولي حزبه الحكم في تركيا" ويحاولون تأليب الشارع عبر تصعيد العنصرية والقومية والدين.

واختتم حديثه قائلاً: يجب أن نكون صوت واحد ضد هذه الممارسات والسياسات" فيجب أن نمثل صوت العدالة والديمقراطية لا العنصرية والشوفينية، وسنعمل من أجل إيصال صوت الشعوب الديمقراطي والحقيقة إلى كل مكان وإلى كل شخص".

أردوغان: لا يحاول أحد البحث عن دولة للكرد لأن دولتهم هي الجمهورية التركية

موقع الرئيس التركي: ٤/٦/٢٠١٨

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، إن "أهالي ديار بكر يعرفون جيداً قيمة الأمن والسلام، ونحن نريد أن تكون ديار بكر بمثابة دار السلام والسكينة. حيث أن ديار بكر والمنطقة برمتها تنعم اليوم بالسلام والسكينة كما لم تكن خلال السنوات الـ ٤٠ الماضية. إن حكومتنا وقواتنا الأمنية وقواتنا المسلحة وحراس القرى يبذلون قصارى جهدهم من أجل حفظ أمن وسلامة أهل المنطقة. والدولة اليوم تقف إلى جانب الشعب أكثر من أي وقت مضى".

جاء ذلك في كلمة للرئيس أردوغان، خلال تجمع جماهيري لحزب العدالة والتنمية في ولاية ديار بكر. لفت الرئيس أردوغان، أنه لا محل للتمييز أبداً في طبيعهم، بل على العكس تماماً عندما يتعلق الأمر بتقديم الخدمات فأنهم يعملون على توفير الفرص وتوجيه الموارد بشكل أكثر إلى المناطق المتأخرة تنموياً، وأضاف "بمعنى آخر أننا نقوم بالتمييز الإيجابي".

كما شدد على أن ولاية ديار بكر عانت من الإهمال لسنوات عدة على غرار العديد من الولايات في المنطقة، واستطرد قائلاً: "لقد قلنا إن كل ما هو موجود في ولايات أزمير وبورصا وقيصري يجب أن يكون موجوداً في ديار بكر أيضاً. لذلك هل تعلمون ما هو حجم الاستثمارات التي قمنا بها في ديار بكر؟ وصلت استثماراتنا في هذا المدينة إلى ٣٥,٥ كادريليون. وهذا يعني إننا لم نهمل ولاية ديار بكر وإنما اعتبرناها دائماً شغلنا الشاغل، وقلنا إننا سنعمل على نهضتها. والحمد لله ديار بكر أصبحت في الوقت الراهن بمثابة إسطنبول جنوب شرق تركيا عبر الاستثمارات التي حققناها فيها".

"الدولة اليوم تقف إلى جانب الشعب أكثر من أي وقت مضى"

قال الرئيس أردوغان، إن "أهالي ديار بكر يعرفون جيداً قيمة الأمن والسلام، ونحن نريد أن تكون ديار بكر بمثابة دار السلام والسكينة. حيث أن ديار بكر والمنطقة برمتها تنعم اليوم بالسلام والسكينة كما لم تكن خلال السنوات الـ ٤٠ الماضية. إن حكومتنا وقواتنا الأمنية وقواتنا المسلحة وحراس القرى يبذلون قصارى جهدهم من أجل حفظ أمن وسلامة أهل المنطقة. والدولة اليوم تقف إلى جانب الشعب أكثر من أي وقت مضى".

وشدد على أن الإرهابيين اليوم لا يستطيعون تحصيل الخراج من المواطنين في المنطقة، مذكراً أنهم حاولوا في السابق تدمير المساجد والمعالم التاريخية في الولاية، ومنعوا الأطفال من التعليم وحالوا دون تأسيس مستقبل مشرق لهم، عبر خطفهم وإجبارهم على القتال في الجبال.

وأكد الرئيس أردوغان، أنه سيقف بنفسه بوجه كل من يحاول المساس بحقوق الكرد، مشدداً أن الدولة التركية لن تسمح بتجاهل حقوق وحرية الشعب، وأضاف "أولئك الذين استخدموا بي كي كي، يجعلون اليوم تنظيم غولن الإرهابي تاجاً فوق رؤوسهم. إن هدف هؤلاء الوحيد هو ليس الكرد أو الأتراك وإنما القيم التي تمثلها جميعاً. لذا نقول دائماً مهما كان الشيء الذي نرغب القيام به في منطقتنا فلنحققه معاً. تركيا بلدنا جميعاً والجمهورية التركية دولتنا جميعاً. لا يحاول أي أحد البحث عن دولة للكرد لأن دولتهم هي الجمهورية التركية. نحن عبر كفاحنا في سوريا والعراق نقف ضد نظام الاستغلال والاستعمار الذي نشأ عن طريق إيقاعنا مع بعضنا البعض على مدى العصور. ونحن نقف ضد زرع بذور الفرقة بين أفراد شعبنا باستخدام المنظمات الإرهابية".

كما خاطب الجماهير قائلاً: "لقد حاولوا إبعادكم عن تاريخكم وثقافتكم ومعتقداتكم وأخلاقكم وتراثكم، من أجل أن يجعلوا منكم عبيداً للتنظيمات الهامشية"، وأضاف "ستبقى لغتنا التركية اللغة الرسمية للبلاد وقيمتها لا تختلف عن قيمة اللغة الكردية".

قراءة في منعكسات الانتخابات التركية

*آلدار خليل

روناهي: ٤/٦/٢٠١٨

باتت تركيا وبعد حوالي سبع سنوات من الأزمة في سورية لاعباً مهماً حينما نتناول ونشرح أبعاد الفوضى وتطور الإرهاب في سورية بحكم أن خطوط الإمداد لخلق الفوضى وتفعيل الإرهاب سواء في النواحي المتعلقة بالدعم المباشر أو عمليات الفيتو والتدخل غير القانوني على بعض الطرقات والمواقف الوطنية التي تحاول ولا تزال التوجه نحو تحقيق الاستقرار بعمق وبستراتيجية في سورية من خلال مكونات وشرائح وطنية سورية يمثل مكونات شمال سورية في مقدمتهم.

أهمية الدور التركي بات في انحسار وتراجع بخاصة بعد أن طفت على السطح كل المخططات والغايات غير الصادقة من قبل تركيا لا، بل فضحت تلك الطفوة مواقف أبعد من الموقف التركي حيث التقارب الروسي مع تركيا وموضوع الحرب على عفرين ساهمت في إحداث تغييرات جديدة على كل الصعيد محلياً وإقليمياً. في الوقت الذي تعاني تركيا وبالتحديد في هذه الفترة من توتر في العلاقات مع أمريكا وتداخل الأمور وتفاقمها مع روسيا - غير العلني - وابتعاد ملف الانضمام للاتحاد الأوربي عن ساحة التفاوض مع أوروبا والصدام اللفظي مع إسرائيل والتصارع مع إيران في المد والنفوذ والخلافات مع اليونان حول الجزيرة القبرصية في ظل كل هذه المجريات والوقائع تركيا تتجه نحو انتخابات برلمانية ورئاسية في الرابع والعشرين من حزيران الجاري والتي تمثل مرحلة مهمة لتركيا وللمنطقة، فمن أين تأتي الأهمية؟.

ما هو قادم في تركيا وبالتحديد أتحدث عن الانتخابات ليس بشيء اعتيادي أو إجراء عادي حيث أن الموضوع لا يكمن في أن هناك اقتراح فحسب، لو تناولنا موضوع الاستقدام الزمني أو الإعلان المبكر عن موعد الانتخابات سنجد أن دوافع الإسراع لم تأت من وجود حالة من الاستقرار وغياب التوتر وحدث هدوء سياسي، بل على العكس هناك ما يثير الأمور ويزيد من القلائل نتيجة سياسات أردوغان في المنطقة ومن نتائج ذلك العلنية ما تطرقنا إليه آنفاً حينما تناولت شرح حالة الخناق على تركيا والتوترات الواضحة بينها وبين محاور إقليمية، بالمقابل الحرب على عفرين ساهمت في عملية فضح تعدى ما هو خفي في تركيا وأخرج روسيا وتوضّحت بعض الأمور التي ساهمت تركيا وروسيا ومن معهما في إخفائها عن السوريين واستمرارهم قبل عملية الفضح في إبراز النوايا الحسنة والهادفة إلى الاستقرار في سورية - حسب زعمهم بالطبع -.

الانتخابات القادمة في تركيا عامل مهم ومؤثر في تحديد ملامح كثيرة للمرحلة القادمة حيث وفي حال فوز قوائم غير تابعة لأردوغان وفشله في الانتخابات الرئاسية هذا يعني حدوث تطورات لافتة وظهور عوامل جديدة في جميع النواحي أما في حال لجوئه إلى التزوير وشراء الذمم - وهذا شيء وارد بقوة - سيكون أردوغان أمام دفع فاتورة حسابات لسياساته وسيكون أمام مرحلة صعبة ولا يستطيع الخلاص من تبعات سياساته في سورية وفي العراق والشرق الأوسط حتى العالم.

المشاركة في الانتخابات والعمل على المراقبة بشدة وتجميع القوى والتركيز ووضع هدف هزيمة أردوغان أمام الأعين واجب ومشروع ضروري لما سينتج عنه من أحداث بدايتها تكمن في المساهمة بأحد الأشكال في تحرير عفرين - كعامل دعم - وتراجع دور أردوغان في سورية وظهور مواقف جديدة تكون إيجابية من النواحي كافة.

في روج آفا وشمال سورية ننظر إلى الانتخابات بأهمية ونحن على يقين من أنها ستكون مؤثرة وستنعكس بنتائجها علينا، في جميع الأحوال نحن ماضون في أهدافنا والتي تكمن أولوياتها الآن في تحرير عفرين وعلى هذا الأساس حراكنا السياسي، والدبلوماسي، والتنظيمي مستمر في التوجه والمنحى نفسه والذي سيكون موضع أولوية على الدوام حتى تحرير عفرين وتحقيق الحل الديمقراطي في سورية عامة.

العقوبات على تركيا: التوفيق بين وجهات النظر المتباينة في واشنطن

*سونر جاغابتاي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٦/٤

في ٤ حزيران/يونيو، سيزور وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو واشنطن للاجتماع بوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو. وتأتي هذه الزيارة في وقت حساس تمر به العلاقات الأمريكية-التركية، إذ تواجه العلاقات الثنائية أكبر أزمة لها منذ حرب قبرص عام ١٩٧٤. وقد انتهى ذلك النزاع بحظر أمريكي مؤذ على توريد الأسلحة إلى أنقرة - وعانت العلاقة بشدة ولم تتطبع تماماً لحوالي نصف عقد، وشكلت سابقة لأي تدهور آخر في العلاقات إذا لم يجد البلدان وسيلة لسد الفجوات المتسعة بينهما حول القضايا الحالية.

اختلافات لا يمكن تجاهلها؟

في الوقت الحالي، تؤدي عدة عوامل إلى تقويض العلاقة الثنائية، ومنها: المطالب التركية بتسليم فتح الله كولن، وهو رجل دين تركي يُقيم في الولايات المتحدة ويبدو أن أتباعه في الجيش التركي أدوا دوراً ملحوظاً في الانقلاب الفاشل ضد الرئيس رجب طيب أردوغان في عام ٢٠١٦.

التحالف التكتيكي الأمريكي مع «وحدات حماية الشعب». هذه الجماعة السورية الكردية هي فرع من «حزب العمال الكردستاني»، المعترف به كجماعة إرهابية من قبل تركيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. ولكن مع اعتزام الرئيس ترامب عدم إرسال المزيد من القوات البرية إلى سوريا، ستستمر واشنطن في الاعتماد على «وحدات حماية الشعب» لاحتواء تنظيم «الدولة الإسلامية».

قرار تركيا بشراء بطاريات الصواريخ الروسية "إس-٤٠٠". بعد أن خاب أمل أنقرة بسبب رفض واشنطن تزويدها بأنظمة دفاع صاروخية من نوع "باتريوت" وفق شروط مؤقتة، تلجأ تركيا إلى شراء أنظمة الدفاع الجوي الروسية للحصول على صفقة أفضل من واشنطن، بما فيها عمليات نقل تكنولوجية محتملة. لكن التصرف الحالي المعادي لتركيا في الكونغرس الأمريكي سيجعل من الصعب التوصل إلى مثل هذه الصفقة. وقد يهدف أردوغان أيضاً إلى ردع أي مؤامرات مستقبلية ضده. فخلال محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، قصفت طائرات تركية من طراز "إف-١٦" قصره، وقد يعتقد أن المنظومة الروسية الصنع ذات الدرجة العالية من التشغيل الآلي ستحميه بشكل أفضل من قواته الجوية المتوافقة مع قدرة حلف "الناطو". اعتقال خمسة مواطنين أمريكيين في تركيا، وأبرزهم القس أندرو برونسون الذي دعا إلى إطلاقه الرئيس ترامب شخصياً عبر "تويتر". وقال أردوغان إنه يعتبر هؤلاء الموقوفين بمثابة أوراق مساومة، أملاً مقيضتهم بكون.

انتهاكات تركيا للعقوبات الأمريكية ضد إيران. ستقرر وزارة الخزانة الأمريكية ما إذا كان هناك احتمال فرض غرامة على "بنك خلق" المملوك للدولة بسبب هذه الانتهاكات، وسيؤدي العقاب الحاد بشكل مؤكد تقريباً إلى تفاقم التأثير المفسد الذي تُحدثه هذه المسألة على العلاقات الثنائية. وتنظر أنقرة إلى القضية المرفوعة ضد "بنك خلق" - بما فيها حكم القاضي الأمريكي على المدير حقان أتيل بالأسج لمدة اثنين وثلاثين شهراً - على أنها سياسية بطبيعتها. وعارضت السلطات التركية ذلك الحكم الصادر في كانون الثاني/يناير، مدعية أن المحاكم الأمريكية لم تتخذ إجراءات مماثلة ضد مصارف أخرى ومدراء آخرين بسبب انتهاك (نظام) العقوبات على إيران (على سبيل المثال، "بي إن بي باريبا" - BNP Paribas). وبناءً على ذلك، ستؤدي الغرامة الكبيرة ضد "بنك خلق" إلى ترسيخ قناعة أردوغان والعديد من النخب التركية بأن واشنطن تترصد لهم.

انعدام كبير للثقة بين النخب السياسية، لا سيما بشأن مسائل الشرق الأوسط. منذ صعود أردوغان إلى السلطة في عام ٢٠٠٣، تقوضت العلاقات بسبب الخلافات حول قضايا السياسة الخارجية الرئيسية، بما فيها حرب العراق عام ٢٠٠٣، وأزمة "الأسطول" التركية-الإسرائيلية عام ٢٠١٠، وقرار أنقرة عام ٢٠١٠ بالتصويت ضد العقوبات الإيرانية المدعومة من قبل الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي.

انقسامات بين صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة

منذ بعض الوقت، كانت عدة معسكرات في واشنطن تتناقش بشأن كيفية التعامل مع هذه الاختلافات مع تركيا. فمن غير المحتمل أن يتم حل أي من القضايا المذكورة أعلاه في أي وقت قريب، ناهيك لصالح الاستفادة من العلاقات الثنائية. وفي الواقع لا يشير مسار هذه الأحداث حالياً إلا بالمزيد من التدهور. ومع ذلك، ينبغي على المسؤولين الأمريكيين العمل على تخطي الخلافات الكبيرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية - وداخل السلطة التنفيذية نفسها - التي من الأفضل اعتماد مقاربة سياسية إزاءها لمعالجة هذه القضايا.

وفي الكونغرس الأمريكي، يريد العديد من المشرعين اعتماد مقاربة تستخدم القوة مع أردوغان، وهم يعتقدون أنها قد تحاكي رد موسكو عندما أسقطت تركيا طائرة روسية انتهكت أجواءها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. فبعد أن فرض الكرملين عقوبات صارمة، سافر أردوغان إلى سانت بطرسبرغ في آب/أغسطس ٢٠١٦ واعتذر شخصياً من فلاديمير بوتين. وفي وقت لاحق، بدأت تركيا وروسيا بتهدئة التوترات بينهما حول الحرب الأهلية في سوريا في حين اتفقتا على بعض الصفقات الخاصة هناك. ويبدو أن الكونغرس الأمريكي يعتقد أن الموقف القوي المماثل للولايات المتحدة هو فقط الذي سيقنع أردوغان بتبني سياسات ودية تجاه المصالح الأمريكية.

ويشمل التشريع الذي يريعه بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي مثل توم تيليس (جمهوري من ولاية كارولينا الشمالية) وجيمس لانكفورد (جمهوري من ولاية أوكلاهوما) وجين شاهين (ديمقراطية من ولاية نيوهامبشير) عقوبات تستهدف مسؤولين أتراك كانوا السبب وراء اعتقال المواطنين الأمريكيين، وكذلك إجراءات لتأخير المشاركة التركية في مشروع "جوينت سترايك فايتز" (مشروع JSF) لطائرات "إف-٣٥" إذا أكملت أنقرة عملية شراء بطاريات الصواريخ "إس-٤٠٠" من روسيا. كما أن عملية الشراء نفسها قد تعرّض تركيا لتدابير عقابية عبر "قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات". ومن الصعب بشكل واضح تبرير عمليات تفریط السلطة التنفيذية في هذا القانون، وربما ستتطلب هذه العمليات إثباتاً يدل على عدم وجود أي خطر استراتيجي كبير - وهو أمر يصعب تحقيقه نظراً إلى أنه سيتم نشر المنظومة الروسية على مقربة شديدة من طائرات "إف-٣٥" التركية والأمريكية، مما يثير مخاوف أمنية جديّة تتجاوز إمكانية التشغيل البيئي مع أنظمة "الناطو".

ومن جانبهما، لا يدعم البيت الأبيض ولا وزارة الخارجية الأمريكية فرض عقوبات على أنقرة - على الأقل ليس قبل الانتخابات التركية في ٢٤ حزيران/يونيو. وبدلاً من ذلك، يريدان أن يبقوا بمحاولة أخرى عبر إدارة المشاكل المختلفة مع أردوغان، باعتقادهما أن تركيا ما زالت أكبر من قائدها الذي طالت ولايته. وبالمثل، تُبدي وزارة الدفاع الأمريكية استياءها من سياسة العقوبات، على الرغم من أن "القيادة المركزية الأمريكية"، التي يغطي نطاق مسؤوليتها سوريا، لا تؤيد السياسات الموالية لأردوغان.

وعلى الرغم من أنه لا يجب التقليل من شأن غضب الكونغرس الأمريكي إزاء أردوغان، فإن أولئك الذين يدافعون عن نهج "بوتين" الصارم يميلون إلى إساءة فهم العلاقة بين روسيا وتركيا على صعيدين. أولاً، على الرغم من العلاقات الحميمة في مجال الطاقة بين موسكو وأنقرة، إلا أنهما لا تزالان على طرفي نقيض بشأن معظم القضايا الإقليمية تقريباً، بدءاً من سوريا وإلى أوكرانيا - وليس هذا بالأمر المفاجئ نظراً إلى الخصومة التاريخية بينهما. وفي المقابل، تبقى العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا مترسخة في حلف "الناطو" وفي عقود من التعاون العسكري الثنائي، بغض النظر عن خلافاتهما. وبالتالي، فإن تعامل واشنطن مع هذا الحليف له تداعيات عبر النظام الأمني بأكمله الذي تقوده الولايات المتحدة، بما يتجاوز العلاقة مع أنقرة.

ثانياً، لم تشمل سياسة بوتين "الصارمة" تهديدات أو أعمال عسكرية، كما أنه لم يضغط على تركيا كما فعل مع أوكرانيا عبر قطع إمدادات الغاز الطبيعي. وبدلاً من ذلك، اتخذ إجراءً ضد قطاع السياحة وصادرات الخضروات في تركيا، مما كلف البلاد مليارات الدولارات لكنه لم يصل إلى حد الضغط الهائل المتعلق بالأمن الذي يفكر فيه بعض المسؤولين الأمريكيين - وهو فئة من أصحاب الضغط أصبح أردوغان حساساً بشكل خاص تجاهها منذ محاولة الانقلاب. وفي المقابل، طلب بوتين تقديم تنازلاتٍ بسيطين نسبياً من أنقرة هما: الاعتذار، وكما يبدو، تسهيل مشروع خط أنابيب "السييل التركي"، وهو قناة غاز تهدف روسيا تسييرها تحت البحر الأسود إلى تركيا.

بالإضافة إلى ذلك، من شأن أي عقوبات أمريكية أن تخدم الهدف الأسمى الذي يطمح إليه بوتين وهو: التسبب بخلاف بين تركيا والولايات المتحدة. فبعد أن عرض على أنقرة صفقات متنوعة في سوريا، بما فيها الضوء الأخضر لمطاردة «وحدات حماية الشعب»، يبدو أن بوتين استجلب الأتراك إلى المكان الذي يريده بالضبط: أي كحلفاء "للناطو" خاب أملهم ويعملون غالباً مع روسيا. ومن شأن العقوبات أن تقرّب تركيا أكثر فأكثر من موسكو - وربما بشكل دائم. وبدلاً من ذلك، إذا تخلى الكونغرس الأمريكي عن محور "معاينة تركيا"، ستحتضن إدارة ترامب بالمزيد من الوقت لحل المشاكل التكنولوجية والسياسية الخاصة بعملية شراء بطاريات الصواريخ "إس-٤٠٠"، وتتفادى في الوقت نفسه انهيار العلاقات الثنائية.

* زميل "باير فاميلي" ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، ومؤلف الكتاب الجديد: "السلطان الجديد: أردوغان وأزمة تركيا الحديثة".

دميرتاش: لا أحد يرغب ببقاء أردوغان

ANF: ٢٠١٨/٦/٥

قال المرشح لانتخابات الرئاسة التركية "صلاح الدين دميرتاش": "نحن لم نعد نأمل أي خير من حزب العدالة والتنمية لأنه يمثل الفكر الفاشي والعنصري التركي".

وأوضح دميرتاش في حديث لمجلة ديرشبيغل الألمانية، أدلى به عن طريق حراسه، ورداً على سؤال حول سبب ترشحه للانتخابات الرئاسية من سجن أدرنة رغم تخليه عن رئاسة الحزب في شهر شباط: "لم أترك النضال يوماً، كنت أقول دائماً أينما دعت الحاجة إلى وجودي سأكون جاهزاً، سأخدم الحزب وشعبي، والآن طلب مني القيام بهذا الأمر وأنا جاهز بالتأكيد". وأضاف "لا أستطيع سوى أن أرسل الرسائل خارج السجن، وباسمي سيقوم الملايين من الشباب والنساء بحملات، سيمشون بين المنازل، يدعون لانتخابي، في هذا المجال أنا واثق من شعبي، طبعاً هذه الحملات ليست لأجلي بل هي لأجل الشعب والحرية والديمقراطية".

ورداً على سؤال فيما إذا كانت لديهم قوة تدعمهم في الانتخابات في وقت يتواجد ما يزيد على ٣ آلاف من حزب الشعوب الديمقراطي في السجون والمعتقلات، أجاب دميرتاش: "هناك ضغوط فاشية تمارس على شعبنا، ولكن ومع ذلك شعبنا شجاع وأبي، سنقوم بكل شيء وننضم بشكل فعال للحملة الانتخابية". وأكد دميرتاش أن الشعب استاء من سياسة حزب العدالة والتنمية ويريد التغيير وأنه سيخرج في هذه الانتخابات ليقول لأردوغان كفى. وبين دميرتاش أن الضغوط التي يمارسها النظام على الشعب دليل على ضعف حيلته وذهاب قوته.

ورداً على سؤال: إلى متى سيبقى أردوغان في السلطة وهل تظنون أنكم قادرين على الخروج من السجن؟ أجاب دميرتاش: "حرية الشعب أهم من حريتي، عند حصول شعبي على حريته سأكون مطمأن، لا يوجد شيء شخصي إنما اجتماعي ولا شيء حقوقي إنما سياسي، حتى لو كنت أعلم أنني سأقضي بقية حياتي في السجن فإنني لن أتخلى عن نضالي الحر والديمقراطي والسلمي".

وأوضح دميرتاش: "سنقوم بوضع حلول للقضية الكردية والعديد من القضايا والمشاكل الأخرى في نطاق ديمقراطي، لا نأمل أي خير من حزب العدالة والتنمية لأنه يمثل الفكر الفاشي والعنصري التركي".

بيان مشترك للولايات المتحدة وتركيا

وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب المتحدث الرسمي : ٢٠١٨/٦/٥

التقى وزير خارجية جمهورية تركيا مولود جاويش أوغلو مع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في العاصمة واشنطن بتاريخ ٤ حزيران/يونيو. وقد أكدوا مجدداً أن تركيا والولايات المتحدة ما زالتا ملتزمتين بمعالجة الهواجس المشتركة بروح الشراكة المتحالفة. كما أن الوزير جاويش أوغلو والوزير بومبيو تبادلوا وجهات النظر حول القضايا الثنائية والإقليمية. وأكدوا عزمهما المشترك على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وقد أخذوا بعين الاعتبار توصيات الفريق الأمريكي والتركي العامل حول سوريا فيما يخص مستقبل تعاوننا الثنائي في سوريا بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، لكي يشمل اتخاذ الخطوات لضمان الأمن والاستقرار في منبج. وأيدا خارطة الطريق التي تحقق هذه الغاية وكذلك شجرتا على التزامهما المتبادل بتنفيذها، مما يعكس الاتفاق على متابعة التطورات الميدانية عن كثب.

كما ناقش الوزير جاويش أوغلو والوزير بومبيو العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا واتفقا على عقد المزيد من الاجتماعات لآلية الفريق المشترك العامل لحل القضايا العالقة حالياً في العلاقات الثنائية. وقد عقد الفريق العامل بالقضايا القانونية والقضايا الأخرى جلسة أولية مباشرة بعد اجتماع الوزير التركي والوزير الأمريكي.

اردوغان وفريقه الحزبي يوظفون سد «إيسو» في حملة الانتخابات التركية

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٦/٥

وظف كبار المسؤولين في حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا مشروع سد «إيسو» المسمى عراقيا «أليسو» في حملتهم الدعائية لإعادة انتخاب الحزب ورئيسه رجب طيب أردوغان في انتخابات الرئاسة والبرلمان المبكرة المقرر إجراؤها في الرابع والعشرين من حزيران الحالي.

وردد ذكر السد على رأس قائمة تضم ١٢ مشروعا للطاقة - عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على إنجازها - في البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية التركي الحاكم الذي لخصه رئيس الحزب والجمهورية أردوغان في حفل إعلان البرنامج الانتخابي والتعريف بمرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية الذي نظم في أنقرة يوم ٢٤ أيار الماضي أي قبل نحو ١٠ أيام.

ولم يكتف حزب العدالة والتنمية بذلك فقد اختار، في إطار حملته الانتخابية، تنظيم تجمع جماهيري قاده بن علي يلدرم، نائب رئيس الحزب رئيس الوزراء، في ولاية باتمان القريبة من الحدود العراقية، والتي يقع سد إيسو في محيطها، كما اختار أن ينظم التجمع يوم الجمعة الماضي، وهو نفس اليوم المعلن لبدء ملء خزان السد، وقد تحدث يلدرم لأنصار الحزب الحاكم عن أهمية إيسو لاقتصاد تركيا.

وقال يلدرم: إن «العمل في سد إيسو على وشك الانتهاء»، مضيفاً أن «العمل بهذا السد سيؤمن مليارا ونصف المليار ليرة لاقتصادنا».

ويبلغ سعر صرف الدولار الواحد ٤ ليرات و٦٥ قرشا بحسب جلسة الجمعة آخر جلسة تداول في الأسبوع الماضي.

وأوضح يلدرم أن «طول السد من طرفه الأول إلى طرفه الأخير يبلغ ١٥٠ كيلومترا». وخاطب يلدرم الجماهير الحزبية في فورة حماس هاتفا ان «البحر قادم إلى باتمان.. البحر!.. لن تواجه باتمان مشكلة مياه حتى عام ٢٠٥٠»، في إشارة إلى كميات المياه الكبيرة التي سيحجزها السد على مدار سنوات. وإذا كان سد إيسو سيغلب البحر إلى ولاية باتمان التركية كما يقول يلدرم، فإن السد الواقع على نهر دجلة قد يجلب الصحراء إلى المحافظات العراقية، بوصفه أحد أكبر السدود في العالم، فيما تقول مواقع تركية إن خزان السد هو الأكبر في العالم على الإطلاق.

وأدى إطلاق عملية خزن المياه في السد إلى انخفاض كبير في منسوب مياه نهر دجلة، وقد أدخل هذا الحال الدولة العراقية في إنذار بسبب المخاطر المترتبة على نقص المياه ومنها العطش والجفاف وما يسببانه من كوارث زراعية وبيئية.

وأكد رئيس الوزراء التركي أن سد إيسو سيزيد من فرص السياحة وصيد الأسماك في باتمان، وسيؤدي إلى انتعاش منطقة حسن كيبف التاريخية القريبة من السد التي جددت الحكومة بناء معالم فيها فيما حافظت على قيمتها التاريخية ووضعتها تحت الحماية.

ويصر المسؤولون الأتراك على الإمساك بملف المياه الخطير. ويرى مصطفى جليل، الباحث المتخصص في العلاقات التركية - العراقية أن الأتراك لن يتخلوا عن سد إيسو الذي خططوا له وبنوه في سنوات طويلة وبأموال كبيرة.

وقال جليل لمراسل «الصباح»: إن «الحل المطروح هو أن تصل بغداد وأنقرة إلى تفاهم يقضي بإطلاق حصص مائية كافية في دجلة». ويعد ملف المياه واحدا من أخطر الملفات العالقة في العلاقة بين أنقرة وبغداد، وقد يكون الأخطر حاليا كونه يهدد عموم الحياة في العراق.

مؤشرات لعملية تركية واسعة في شمال العراق.. قبل الفطر؟

صحيفة "حرية" التركية: ٢٠١٨/٦/٥

كتب مراد يتكين في صحيفة "حرية" التركية، أن الجيش التركي يبعث منذ أيام بإشارات قوية حول نيته شن عملية واسعة ضد معقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وعلى مدى الأسبوع الماضي سرت تقارير إخبارية عن مقتل أو جرح جنود أتراك في اشتباكات على الأراضي العراقية.

لا مؤشرات حتى الآن عما إذا كانت العملية العسكرية التركية في شمال العراق ستجري قبل عيد الفطر في ١٥ يونيو (حزيران) أو قبل الانتخابات المبكرة في ٢٤ يونيو، أو بعد ذلك وأفادت روايات منسوبة إلى مصادر أمنية لم تذكر هويتها، أن كوماندوز تركي قد تسلل إلى العراق لقطع طرق الإمداد عن مقرات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في شمال شرق العراق (التي تحاذي كلاً من تركيا وإيران) وفي الشمال الغربي المحاذي لسوريا.

وفي الثاني من يونيو (حزيران)، زار رئيس الأركان التركي الجنرال خلوصي آكار مع فريق من أركانه، القوات التركية المتمركزة في محافظة هكاري التي تحاذي كلاً من العراق وإيران والتي تقابل جبال قنديل. وفي خطاب أمام قادة وأفراد من عائلات جنود قتلوا أو جرحوا في الحملة ضد الإرهاب، قال إن العمليات "ستستمر لتحييد الإرهابيين الذين يشكلون تهديداً للبلاد" على غرار عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون وتلك التي يجري تنفيذها في شمال العراق.

وذكر يتكين بأن عملية درع الفرات نُفذت بين أغسطس (آب) ٢٠١٦ وفبراير (شباط) ٢٠١٧ ضد معقل داعش في جرابلس ودابق والباب في سوريا. كما أنها هدفت إلى قطع التواصل الجغرافي بين مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية في شمال شرق سوريا وشمال غربها. وتعتبر وحدات حماية الشعب الجناح العسكري لحزب الإتحاد الديمقراطي، الذي يعتبر النسخة السورية من حزب العمال الكردستاني الذي يقاوم منذ أربعة عقود من أجل الحصول على دولة مستقلة من أراضي تركيا وإيران والعراق وسوريا. وقد اختارت الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب الكردية شريكاً لها في قتال داعش منذ عام ٢٠١٤، على رغم أن واشنطن تصنف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية وتقر في تقاريرها الرسمية بعلاقة الحزب مع وحدات حماية الشعب الكردية. وقد أنشأت وحدات حماية الشعب الكردية واجهة أطلقت عليها اسم قوات سوريا الديمقراطية بناء على طلب من الولايات المتحدة.

وأوضح أن عملية "غصن الزيتون" قد جرى تنفيذها بين يناير (كانون الثاني) وأبريل (نيسان) ٢٠١٨ ضد وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني في معقلهما في عفرين السورية برضا غير مباشر من روسيا، الداعم الأساسي للنظام السوري. وقبل أن يتحدث في هكاري في ٢ يونيو (حزيران)، أجرى آكار محادثة هاتفية مع رئيس الأركان الأمريكي الجنرال جوزف دانفورد. وقالت الولايات المتحدة عن المحادثة الهاتفية إن "القائدين واصلا البحث في الوضع في سوريا، بما في ذلك ضمان إلحاق الهزيمة الدائمة بداعش" بينما تحدث الجانب التركي "عن التهديدات الأمنية في سوريا والنضال ضد التنظيمات الإرهابية" في سوريا.

ولفت يتكين إلى أن المسؤولين الأتراك والعراقيين يهددون بعدم التسامح مع التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني بالنسبة إلى تركيا إنطلاقاً من الأراضي العراقية. ويتمركز حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل منذ ١٩٨٤، عندما بدأ بشن هجمات إرهابية ضد تركيا. وانتقلت قيادة الحزب من دمشق إلى جبال قنديل عام ١٩٩٩، عندما طردت سوريا مؤسس الحزب عبدالله أوجلان من أراضيها في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨.

وقال إن لا مؤشرات حتى الآن عما إذا كانت العملية العسكرية التركية في شمال العراق ستجري قبل عيد الفطر في ١٥ يونيو (حزيران) أو قبل الانتخابات المبكرة في ٢٤ يونيو، أو بعد ذلك. لكن عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون بدأتا بعد أيام من زيارتين لآكار للقوات على الجانب التركي من الحدود.

بهذا السيناريو يمكن أن يخسر أردوغان الانتخابات المرتقبة

*باري ستوكر

Notes On Liberty: ٢٠١٨/٦/٥

يستعرض الكاتب والباحث السياسي باري ستوكر في مقاله لموقع «Notes On Liberty» موقف الانتخابات التركية المقبلة، والتي يتناولها في سلسلة من المقالات. تناول الكاتب سابقاً انتخابات الجمعية الوطنية (البرلمان التركي) والمزمع عقدها في ٢٤ يونيو (حزيران) الجاري، والتي تمثل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، والمنعقدة في اليوم ذاته، ليتم تصفية المرشحين إلى مرشحين اثنين يتم الاختيار بينهما في ٨ يوليو (تموز) المقبل، في حال عدم حصول أي مرشح على نسبة تتجاوز ٥٠٪ من الأصوات في الجولة الأولى.

بالطبع، يعد المرشح الأقوى في الانتخابات الرئاسية، والشخصية السياسية الأبرز على الساحة السياسية التركية على مدار الـ١٥ عاماً الأخيرة، هو الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، والذي من المتوقع فوزه بسهولة فيها، تماماً كما حدث في انتخابات ٢٠١٤ لدى انتخابه رئيساً للمرة الأولى، في وقت كانت فيه صلاحيات الرئيس أقل بكثير من الوقت الحالي.

تقدم المعارضة

بحسب المقال، اتفق حزبا المعارضة الأكبر في تركيا، وهما حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، على مرشح مشترك لم يكن معروفاً بقوة للرأي العام قبل الحملة الانتخابية. يقول الكاتب إن الحملة الانتخابية في حقيقة الأمر كانت بمثابة استسلام لأردوغان، والذي تجاوز الحدود الدستورية لمنصب الرئيس ودفع الدولة باتجاه النظام الرئاسي الجمهوري دون مراعاة التوازنات اللازمة والمعروفة في الجمهوريات الرئاسية الأخرى، على الأقل في الديمقراطيات الأكثر قدماً.

الحملة الانتخابية للمعارضة كانت مفاجأة غير سارة لأردوغان، والذي تمكن من كسب دعم حزب الحركة القومية، إلا أن تكلفة ذلك -بحسب المقال- هي أنه ربط نفسه بحزب متراجع، في محاولة لتعويض ضعف دعم حزبه (حزب العدالة والتنمية) مقارنة بالأيام التي حصد فيها الحزب ٥٠٪ من أصوات الناخبين. يضيف الكاتب أن المعارضة الآن وجدت مساحة لم تجدها منذ عام ٢٠٠٢، والذي شهد بداية سيطرة أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

لهذا السبب، من المتوقع أن تكون الجولة الأولى من الانتخابات أكثر سخونة ومنافسة، لتحديد منافس أردوغان في الجولة الثانية، وهو ما يزيد من قوة المعارضة، والتي يمثل مرشحوها قطاعات متعددة من المجتمع التركي من الراضين لسياسات النظام الحالي، والدليل على ذلك أنه يبدو من شبه المستحيل الآن أن يفوز أردوغان بالانتخابات من الجولة الأولى في حال عدم التلاعب بأية نتائج، بحسب المقال.

ظن البعض سابقاً أن المعارضة ستفشل تماماً حينما يتعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية بعدما رفض عبد الله جول، والذي شغل منصب الرئاسة قبل أردوغان، الترشح من جديد عن حزب معارض صغير، ذي اتجاه ديني محافظ، يحمل اسم حزب السعادة، وكانت الفكرة بالنسبة له هي رغبته في أن يتفق حزبا المعارضة الرئيسيين على دعمه باعتباره مرشحاً مشتركاً لهما، وهو ما يبدو أنه لم يحدث، إذ رفض جول لاحقاً خوض السباق الرئاسي.

كان جول من بين مؤسسي حزب العدالة والتنمية، إلا أنه لم يكن جزءاً من الحزب منذ تركه لمقعد الرئاسة في ٢٠١٤، إذ كان شرطاً لمنصب الرئيس قبل ذلك الاستقالة من أي حزب سياسي. وقد وجه جول من قبل نقداً غير مباشر لحزب العدالة والتنمية في عهد أردوغان، إلا أن طبيعته بوصفه سياسياً هي تجنب المواجهات، كما لا يرغب أيضاً في أن يعارض أردوغان بشكل مباشر، ما جعل نقده غير المباشر مفاجئاً للبعض.

يعتقد البعض أن جول كان الفرصة الوحيدة أمام المعارضة للفوز بانتخابات الرئاسة، إلا أن الكاتب يختلف مع ذلك الرأي، إذ يرى أن دعم سياسي ينتمي لحزب العدالة والتنمية يؤسس بشكل ما لاستعمار وسيطرة الحزب على الدولة والمجتمع المدني، خاصة وسائل الإعلام، خاصة مع هدوء شخصية جول، والذي يتناقض تماماً مع أردوغان.

من ينافس أردوغان؟

وتنوي كل أحزاب المعارضة الأربعة الكبرى المنافسة بمرشح رئاسي ضمن الانتخابات الوطنية، على الرغم من أن ثلاثة من هذه الأحزاب قدمت قائمة مشتركة لانتخابات الجمعية الوطنية. اثنين من بين المرشحين لديهما فرصة حقيقية للفوز، وهما ميرال أكشنر ومحرم إينجه. تشغل أكشنر منصب رئاسة ثانية الأحزاب المعارضة، حزب الخير، والمنشق عن حزب الحركة القومية، إلا أن الحزب نجح في أن يصبح أكبر الأحزاب القومية.

وعلى الرغم من الاتجاه القومي الواضح لأكشنر، تبرز الرؤية السياسية لها بين جمهورية أتاتورك، مع نزعة من الحنين إلى الإمبراطورية العثمانية وما قبلها، ما يجعل الحزب نسخة أكثر اعتدالاً من حزب الحركة القومية. على الجانب الآخر، يمكن تصنيف إينجه باعتباره سياسياً واجتماعياً ينتمي ليسار الوسط، حاول سابقاً تقديم نفسه باعتباره زعيماً لحزب الشعب الجمهوري بدلاً من كمال كيليتشدار أوغلو، والذي لا يمثل شخصية ذات شعبية كبيرة، وغالباً ما عارضه حتى مؤيدو الحزب أنفسهم.

ومع ذلك، تمكن كيليتشدار أوغلو من الحفاظ على حزب الشعب الجمهوري واتخاذ الموقف المناسب أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو (تموز) ٢٠١٦، في الوقت الذي ازدادت فيه سيطرة أردوغان على الحياة السياسية التركية. في الصيف الماضي، قاد كيليتشدار أوغلو مسيرة من أجل العدالة من أنقرة إلى إسطنبول، والتي ساهمت في تغيير صورته ليكتسب المزيد من الشعبية، بعد تلك المسيرة التي استمرت لأيام تحت أشعة الشمس التركية الحارة على الرغم من كونه في آخر الستينيات من عمره، وعلى الرغم من وجود مخاوف من أن تواجه الدولة تلك المسيرة بالعنف. رفض كيليتشدار أوغلو أيضاً باعتباره شخصية غير مناسبة للترشح في ذات الوقت الذي رفض فيه جول خوض السباق الرئاسي، ما دفعه لاتخاذ قرار بعدم خوض الانتخابات، وهو ما أظهره في صورة جيدة، خاصة بعدما سمح لمنافسه محرم إينجه خوض أهم سباق انتخابي في البلاد. حتى الآن، خاض إينجه حملة انتخابية قوية، فيما يبدو أنها تحقق أداء أعلى من المتوقع.

المشهد العام للانتخابات

يقول الكاتب إنه ظن بداية أن ميرال أكشنر هي أقوى مرشحي المعارضة، وهي بالفعل تبلي بلاءً حسناً حتى الآن، إلا أن إينجه أثبت وجوده أيضاً، وهناك منافسة قوية بينهما حول المرشح الذي سيخوض الجولة الثانية أمام أردوغان. تشير آخر استطلاعات الرأي أن أردوغان يمكنه التغلب على كليهما، ولكن بفارق ضئيل، ما يعني أنه إذا ما تمكنت حملات إينجه وأكشنر من العمل بقوة، فهناك احتمالية للفوز في النهاية، خاصة إذا ما توحدت المعارضة من أجل التغيير.

يختتم الكاتب المقال بالقول بأن السياق العام للساحة السياسية والشعبية التركية الآن يشير إلى أن المعارضة أقرب للفوز في انتخابات الجمعية الوطنية، ولكن ليس في انتخابات الرئاسة. ومع ذلك، فأداء المعارضة في الانتخابات الرئاسية يفوق التوقعات، وأن سيطرة أردوغان من الممكن أن تنهار في الجولة الثانية في حال خسارة تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في انتخابات الجمعية الوطنية، والتي يحتلان فيها حالياً ثلثي المقاعد.

يمثل إينجه الجانب اليساري القومي في حزب الشعب الجمهوري، وهو مزيج ليس بالجديد في تركيا، على الرغم من أن اليساريين القوميين يفضلون أن يقدموا أنفسهم باعتبارهم أتراكاً وطنيين بدلاً من مسمى قوميين. يقول الكاتب إنه ظن في البداية أن ذلك الخطاب لن يكون في صالح إينجه، إذ سيقوده لخسارة أصوات الكرد والوسطيين، إلا أنه نجح في الوصول لهذه القطاعات من المجتمع التركي.

دميرتاش: تركيا باتت بحاجة إلى تغيير جذري كبير

ANF : ٢٠١٨/٦/٩

قال الرئيس العام المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي HDP ومرشح رئاسة الجمهورية التركية عن الحزب "صلاح الدين دميرتاش"، المعتقل في سجن إدرنه، إنه رغم كونه مرشحاً للرئاسة إلا أنه يقبع الآن بين أربعة جدران، مضيئاً أنه وحتى الآن رفعت بحقه ٣٠ قضية وطلب فيها بمحاكمته بالسجن لمدة ٥٠٠ سنة.

وأوضح دميرتاش في رسالته التي رد فيها على أسئلة صحيفة داجنز نيهتر (Dagens Nyheter) السويدية الشهيرة: "لم تجر أي محاكمة عادلة لي حتى الآن، فجميع القضايا المرفوعة ضدي تتعلق بتصريحات انتقد فيها حكومة حزب العدالة والتنمية AKP و أردوغان". وأضاف "في إطار حرية التعبير والممارسة السياسية كان لابد من تبرئتي من جميع تلك التهم، لكنني لازلت معتقلاً هنا بين أربعة جدران منذ ٢٠ شهراً.

وأشار دميرتاش أوضح إلى أنه ليس معتقلاً سياسياً بالمعنى المتعارف عليه، وإنما هو رهين سياسي، مضيئاً: "أنا أعلم أنه ليس بالأمر السهل أن أخوض الحملة الانتخابية من داخل السجن، لكنه بات واضحاً مستوى القضاء والسياسة في تركيا، بالنظر إلى وضعي هنا".

وقال رداً على سؤال بشأن دوره في هذه الانتخابات: "إن تركيا باتت بحاجة إلى تغيير جذري كبير وعلى ما أعتقد أنها ومن خلال هذه الانتخابات تتجه نحو ذلك، ورغم كوني معتقلاً لكنني وعبر رسائلتي الإيجابية أحاول تخفيف الانقسام داخل المجتمع وتعزيز آمال السلام والحرية، وأهم ما أحاول فعله هو إحياء تلك الأحاسيس حول أن "هناك خيار بديل ولسنا مجبرين على إختيار الأسوأ". وأضاف دميرتاش "من حيث الإمكانيات والفرص ومهما كانت المنافسة غير متكافئة وعادلة فأنا وبقدر جميع المنافسين أملك تلك القوة. ترشيحي أقوى من ترشيح من يحكم البلاد منذ ١٦ عاماً، وعلى الأقل أواجه هذه المنافسة بضمير مرتاح".

وأوضح دميرتاش أنهم لا يهمهم إزاحة أردوغان عن الحكم بقدر ما يهمهم إيجاد بديل ديمقراطي لحكم البلاد.

وتابع: "هذا أيضاً نعمل عليه دون الاعتماد على معاداة أردوغان نفسه، فنحن لنا رؤية بديلة ولنكون قادرين على تحقيقها فنحن منفتحين على الجميع".

وشدد دميرتاش على ضرورة رفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد فوراً وقال: "أكثر ما تحتاجه تركيا، الآن، هو إعادة الأمور إلى طبيعتها والابتعاد عن التعقيد".

وفي رده على سؤال، أين ترى نفسك خلال الخمسة أشهر القادمة، قال: "بلا شك سأكن في إدارة البلاد وحتى أحقق هذا أحاول بكل جهد الحصول على دعم الشعب".

انشاء ستوديو في سجن أدرنه

الى ذلك أعلنت الهيئة العليا للانتخابات التركية أنها بصدد انشاء ستوديو في سجن أدرنه لتمكين المرشح الرئاسي عن حزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين دميرتاش من القاء خطابين انتخابيين، حيث من المفروض أن ينقل تلفزيون TRT الخطابين.

وأكد محامو دميرتاش، عقب زيارتهم له في سجن أدرنه، على أن الهيئة العليا للانتخابات أصدر قرار انشاء الاستوديو في السجن، حيث سيلقي المرشح الرئاسي خطابه للحديث عن حملته الانتخابية، ومن المقرر أن يبث تلفزيون TRT الخطاب الأول في الساعة ٢٠:٥٣ من يوم ١٧ حزيران الجاري، والثاني في الساعة ١٧:٥٠ من يوم ٢٣ حزيران، وتستغرق مدة كل منهما ١٠ دقائق.

مرشحو الشعوب الديمقراطي: سنعوض محاولات سرقة أصوات كردستان في إسطنبول

ANF : ٢٠١٨/٦/٩

يعمل حزب الشعوب الديمقراطي HDP وقبل الانتخابات من ناحية على اتخاذ الاحتياطات ضد محاولات حزب العدالة والتنمية AKP من التزوير وسرقة الأصوات في المناطق الكردستانية ومن ناحية أخرى يعمل على مضاعفة الأصوات الداعمة له في المدن التركية الكبرى.

وتتمكن حزب الشعوب الديمقراطي HDP من نيل أكثر من مليون صوت خلال انتخابات ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٥ في مدينة إسطنبول، ومن المتوقع أن ينال أصواتاً أكبر في هذه الانتخابات، لذلك تعد هذه المدينة من أهم المدن التي تشهد وزناً ونشاطاً لحزب الشعوب الديمقراطي HDP.

ولهذه الخصوصية والأهمية المتفردة لإسطنبول أجرت وكالة فرات للأبناء لقاءات مع مرشحي الحزب في إسطنبول، للتعرف منهم على تأثير المدينة على سير العملية الانتخابية

المهمة الأكبر تقع على عاتق الناخبين في المناطق الغربية

و بحسب مرشحة حزب الشعوب الديمقراطي HDP عن المنطقة الثانية في إسطنبول عائشة بركتاي فإن مدينة إسطنبول لها تأثيرها الكبير على نتائج الانتخابات كما لباقي المدن الكبرى وقالت: " ما لم يتمكن حزينا من تجاوز قانون العتبة الانتخابية فستكون النتيجة زيادة عدد مقاعد باقي الأحزاب في البرلمان".

وأضافت "مشكلة قانون العتبة الانتخابية لا تخص الشعوب الديمقراطي، وباقي القوى الديمقراطية إنما هي المشكلة الأكبر التي تواجه كل القوى المعارضة".

وأوضحت عائشة بركتاي أن اللجنة العليا للانتخابات أقرت بتغيير أماكن الصناديق في الكثير من المناطق الكردستانية، وأن هذا التغيير يؤثر على أكثر من نحو مئة و ٤٤ ألف ناخب.

وتابعت: "مؤيدونا يؤكدون التوجه إلى الصناديق أينما كانت، لكن السلطات لها الكثير من الوسائل والخطط للتلاعب بنتائج الانتخابات، لهذا فالمسؤولية الأكبر هنا تقع على عاتق الناخبين في المدن في المناطق الغربية وخاصة مدينة إسطنبول. فكل صوت سنخسره بسبب تلك الممارسات يجب تعويضه في المدن في المناطق الغربية وعلى هذا يتوجب على الجميع التوجه إلى صناديق الانتخابات المشاركة لملء الفراغ".

وأكدت بركتاي في ختام حديثها أنهم مستمرين في إدارة الحملة الانتخابية بهدف كسب أكبر عدد ممكن في الانتخابات في مدينة إسطنبول.

الجماهير تدعم الشعوب الديمقراطي ضد العدالة والتنمية وأردوغان

وبدوره أوضح مرشح حزب الشعوب الديمقراطي HDP عن مدينة إسطنبول المنطقة الأولى "موسى بير أوغلو" أن مدينة إسطنبول تشهد حماسة كبيرة.

وقال: " في إسطنبول هناك قسمين من الجماهير" الأول مستاء إلى حد كبير من الأوضاع الراهنة لهذا يلتفت حول الشعوب الديمقراطي على أنه البديل الأفضل. والقسم الثاني من الجماهير يؤمن بأن انتهاكات الحكومة قادرة على إقصاء حزب الشعوب الديمقراطي من البرلمان ومنعه من تجاوز قانون العتبة الانتخابية، لهذا هو الآخر يعمل على دعم الشعوب الديمقراطي بكل قوة. ونستطيع القول إن واحد من أصل كل اثنين يدعم الشعوب الديمقراطي مؤكداً بالقول: " معاً سنعمل على ضد انتهاكات نظام AKP - أردوغان".

العتبة الانتخابية وسيلة للتضييق على كل البلاد

وأوضح موسى بير اوغلو أنهم يولون الكثير من الأهمية لقضيتي قانون العتبة الانتخابية ومحاولات السلطات تزوير النتائج وسرقة الأصوات ويناقشون سبل تجاوز هذه الممارسات.

وأكد أن أصوات حزب الشعوب الديمقراطي HDP في ظل الظروف الطبيعية تكفي ليكون قادرا على تجاوز قانون العتبة الانتخابية والدخول إلى البرلمان بقوة لكن السلطة الحاكمة وبهدف منع الشعوب الديمقراطي من تجاوز العتبة الانتخابية تفعل كل ما في وسعها بالطرق الغير شرعية.

ولفت إلى أن قانون العتبة الانتخابية لا يعيق حزب الـ HDP فقط، وإنما يؤثر على كل المجتمع في البلاد، مضيفاً: "نحن نقول للجميع، عبر توحيد الصفوف سنكون قادرين على تجاوز هذا القانون، نحن غالباً ما نكون غير قادرين على حماية الأصوات التي يتم سرقتها في المناطق الكردستانية لهذا يجب علينا تعويضها في باقي المدن التركية الكبرى. وأحدى أهم المدن الكبرى هي إسطنبول ومن وجهة نظري أعتقد أن الشعب يدرك هذه الحقيقة وسيستجوب في هذه الانتخابات".

عبر إعلان الحرب تحاول الحكومة التأثير على نتائج الانتخابات

وبدوره أشار البروفيسور الدكتور أرول كاترجي اوغلو، أحد مرشحي الشعوب الديمقراطي عن مدينة إسطنبول المنطقة الأولى، إلى التفاعل الإيجابي من قبل الجماهير مع الحملة الانتخابية لحزبهم وقال: "يبدو أن الجماهير مصرة على تحقيق التحالف الذي لم يتم بيد الأحزاب، هنالك حماسة كبيرة والتفاف كبير حول الشعوب الديمقراطي. سواء كان هذه حقيقة أم لا هذا ما سنعرفه بعد الانتخابات. لكن الواضح أن الالتفاف الجماهيري حول الشعوب الديمقراطي في هذه الانتخابات أكبر بكثير من الانتخابات السابقة. فممنذ أيام توجهت إلى حي مايسي وأسعد باشا، الجماهير هناك أكدت أنهم في المنطقة الأولى في إسطنبول سيحصلون المقاعد الخمسة".

وأضاف أرول كاترجي اوغلو "رغم هذا علينا أن نكون واضحين وصريحين، فقد تكون النتائج معاكسة لما نتصورها".

ورداً على التهديدات التي تصرح بها الحكومة، عبر تنفيذ عمليات موسعة في قنديل قال: "لأن تغير أماكن صناديق الانتخابات في المناطق الكردستانية ستحقق للحكومة نتائج وفق رغبتها، طرحت قضية الحملة العسكرية في قنديل للتأثير على الأصوات في باقي المناطق".

عبر أصوات إسطنبول سنجتاز العتبة الانتخابية

أما مرشحة الشعوب الديمقراطي عن إسطنبول - المنطقة الثانية - "تولاي كوركوتان: فأوضحت بدورها أن الناس ترغب بتواجد الشعوب الديمقراطي في البرلمان.

وقالت: "ليس فقط مؤيدي الشعوب الديمقراطي يفكرون بهذا الشكل، فخلال زيارتنا لمختلف الفئات والأطراف في المجتمع يؤكدون لنا أن تواجد حزبنا في البرلمان هو ضمان لمستقبل تركيا".

وأشارت إلى التهديدات ومحاولات الغش والتزوير التي لم تعد غريبة عن حكومة حزب العدالة والتنمية AKP، مؤكدة: "لن نقول سنتجاوز العتبة أو لن نتجاوزها، سنقول نحن على الحد الفاصل بينها وسنعمل على تجاوز العتبة".

واختتمت حديثها بالقول: "رغم كل الصعوبات، الضغوط والمخاطر التي تهدد حملتنا الانتخابية إلا أننا مصرين على تجاوز العتبة الانتخابية من خلال كسب أصوات الناخبين في مدينة إسطنبول".

أردوغان: في ٢٤ يونيو تركيا ستخطو خطواتها الأولى نحو النظام الجديد

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/٦/٩

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان إن تركيا في ٢٤ يونيو/ حزيران الجاري لن تنتخب رئيسها وأعضاء البرلمان فقط، بل ستخطو خطواتها الأولى نحو النظام الجديد للبلاد، الرئيس وأعضاء البرلمان الجدد سيحددون وجهة تركيا لنصف قرن.

جاء ذلك خلال كلمة الرئيس أردوغان أمام تجمع جماهيري نظمته حزب العدالة والتنمية الحاكم في ولاية قيصري، موصياً رئيس الجمهورية الناخبين التركيز كثيراً خلال التصويت لمرشحي الرئاسة وأعضاء البرلمان في الانتخابات المقبلة.

"تركيا نمت ثلاثة أضعاف ونصف الضعف خلال ١٦ عاماً"

وبشأن الإنجازات التي تحققت في الفترة السابقة قال أردوغان: "حزب العدالة والتنمية رفع حجم الصادرات من ٣٦ ملياراً إلى ١٦٢ ملياراً، أكسب الحزب تركيا مشروع مرمراي ونفق أوراسيا وجسر ياووز سليم وجسر عثمان غازي وجسر نسيبي والعديد العديد من المشاريع العملاقة والضخمة. وخلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية أنتجت تركيا طائرات بدون طيار المراقبة وطائرات بدون طيار المسلحة والبنادق والصواريخ والقذائف والدبابات". ووجه أردوغان حديثه للناخبين بالقول: "هل ترغبون بوضع المتفجرات في هذه المشاريع ونسفها أو دفنها في التراب وإعادة تركيا إلى السابق؟".

وأشار أردوغان إلى أن تركيا نمت خلال فترة ١٦ عاماً لحكم حزب العدالة والتنمية إلى ثلاثة أضعاف ونصف الضعف، مضيفاً: "نطلب منكم إعطاءنا الفرصة مرة أخرى لنساهم في نمو البلاد ضعفين إضافيين".

الإنجازات في قيصري

وحول إنجازات الحكومة في ولاية قيصري قال رئيس الجمهورية: "خلال ١٦ عاماً قمنا باستثمارات في قيصري بإجمالي ٢٣,٥ مليار ليرة تركية (٥,٣ مليار دولار)، من بين هذه الاستثمارات بناء ٤ آلاف و٣٣٧ صفاً دراسياً جديداً، وقدمنا ٤٣ مليون ليرة تركية (نحو ٩,٧ مليون دولار) دعماً إلى طلاب الابتدائية والإعدادية، أنشأنا مسكن طلبة يتسع لـ ٥ آلاف و٩١٧ شخصاً و٣ مشافي حكومية، و٤٢ مؤسسة صحية بينها ١٥ مشفى، إضافة إلى مدينة قيصري الطبية التي تتسع إلى ألف و٦٠٧ أسرة.

"مقاهي شعبية للقراءة"

وأوضح أردوغان أنهم سيبنون حديقة شعبية في ولاية قيصري على أراضٍ مساحتها ألف و٥٠٠ دونم. وسينشئون مقاهي حديثة على شكل مكتبات مخصصة للقراءة مفتوحة للعامة تقدم خدمات الإنترنت والشاي والقهوة والمعجنات الخفيفة مجاناً، إلى جانب تهيئة أجواء مريحة لروادها على مدار اليوم.

سنشجع ثقافة الأخوة في المنطقة وليس الفتن

وفي كلمة ألقاها الرئيس أردوغان خلال تجمع انتخابي لحزب العدالة والتنمية في ولاية نوشهير وسط تركيا أشار رئيس الجمهورية إلى أنهم احتضنوا كافة المواطنين دون إقصاء أي شخص أو استبعاد أي مواطن بغض النظر عن أعراقهم أو معتقداتهم أو مظاهرهم الخارجية، وقال "سنشجع ثقافة الأخوة في المنطقة وليس الفتن وسنعزز المودة في تركيا وليس العدا".

"سكافح من أجل إحلال السلام وليس تأجيج النزاعات"

استهل الرئيس أردوغان، كلمته مهنتاً المواطنين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، مضيفاً "أسأل الله تعالى أن يلهم الصبر والثبات لكافة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين والسوريين والعراقيين والتركستانيين الذين اختلطت دموعهم بطعامهم على مواعدهم في شهر رمضان المبارك. وآمل أن يكون هذا آخر رمضان يتحسرون فيه على الأمان والسلام".

وشدد على أن تركيا ستواصل مضاعفة جهودها بغية مد يد العون لكافة المظلومين والمضطهدين، انطلاقاً من الأمر الإلهي "إنما المؤمنون أخوة"، كما ستواصل كفاحها بعزم من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وأشار الرئيس أردوغان، إلى أنهم احتضنوا كافة المواطنين دون إقصاء أي شخص أو استبعاد أي مواطن بغض النظر عن أعراقهم أو معتقداتهم أو مظاهرهم الخارجية، وقال "سنشجع ثقافة الأخوة في المنطقة وليس الفتن وسنعزز المودة في تركيا وليس العدا".

كما أكد على أنهم سيكافحون من أجل إحلال السلام، وليس تأجيج النزاعات" وأنهم سيعملون على تعزيز التضامن والتماسك، وأردف قائلاً: "لا يمكن لأحد أن يعيد تركيا إلى أيامها الفوضوية القديمة، والبعيدة كل البعد عن الأمن والاستقرار والمثقلة بالأزمات. إن هذا البلد ليس لديه لحظة واحدة يمكن أن يضيعها بصراعات من هذا القبيل. لا يمكن لأحد أن يرضى بالتخلي عن الإرادة الوطنية لصالح قرارات الوصاية التعسفية".

استثمارات وضعت حيز التنفيذ في ولاية نوشهير

ذكر الرئيس أردوغان، أنه تم انجاز مشاريع استثمارية وخدمية بقيمة ٧,٢ مليار ليرة تركية في ولاية نوشهير على مدى السنوات الستة عشر الماضية، مفيداً أن من بين هذه المشاريع الاستثمارية والخدمية أنجزت في مجال التعليم حيث تم إنشاء ألف ٦٤٦ فصلاً دراسياً جديداً، وسكن جامعي يتسع لـ ٦ آلاف و٥٦ شخصاً، فضلاً عن مراكز للشباب، وأحواض سباحة، وملاعب كرة القدم.

وقال "لقد أنشأنا ٢١٤٢ مؤسسة صحية بينها ١٥ مشفى، كما شيّدنا ٩ آلاف و٢٥٩ مشروع سكني، وضاعفنا الطرق المزدوجة وأوصلناها إلى ٢٨٠ كيلومتراً بعد أن كانت لا تتجاوز ٨٧ كيلومتراً فقط".

أما فيما يتعلق بالشأن الداخلي، انتقد الرئيس أردوغان مرشحي أحزاب المعارضة للرئاسة التركية، مبيئاً أنهم لا يمتلكون أي خطط وأهداف أو دراية في كافة المجالات، وأضاف إن "هؤلاء ينون تسليم تركيا على طبق من ذهب للمخادع القايح في بنسلفانيا، ولا يملكون سوى الهدم والإغلاق وتوقيف المشاريع".

فوز آخر لإردوغان.. لم يعد محسوماً

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/٦/٩

كتبت صحيفة "واشنطن بوست" في افتتاحيتها أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدأ مسالماً قبل أشهر، عندما قرر تقديم موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى ٢٤ يونيو (حزيران) الجاري، أي قبل موعدها الأصلي بأكثر من سنة. وبدا أيضاً أن تكتيكاته العنيفة تحمل المزيد من العدائية نحو الغرب ومزیداً من القمع في الداخل، إذا فاز. لكن ثمة الآن مؤشرات مرحباً بها مفادها أن أردوغان وحزبه يواجهان رياحاً غير متوقعة.

سيكون من الممتع رؤية الناخبين يرفضون استبداد أردوغان وأن يظهروا دعمهم للديمقراطية. ويمكن أن يمنعوا إنحراف تركيا عن أوروبا والولايات المتحدة وقالت الصحيفة إن نقطة تحول حدثت أخيراً، عندما تحالفت أحزاب المعارضة المفتتة، باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للکرد، واتفقت على دعم مرشح واحد في أي دورة ثانية من الانتخابات الرئاسية ضد أردوغان.

وكان من أسباب هذا التحالف التصميم على وقف إندفاع أردوغان لتعزيز سلطته بتكتيكات استبدادية. ومنذ المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ٢٠١٦، احتجزت السلطات ١٦٠ ألف شخص، بينهم صحفيون وموظفون وأساتذة جامعات، في مسعى لإجتثاث أعداء أردوغان المفترضين والمعارضة.

رئاسة تنفيذية قوية

وأضافت الصحيفة أن الانتخابات، تدخل فيها هذه المرة رئاسة تنفيذية قوية جرت الموافقة عليها بغالبية ضئيلة العام الماضي.

وإذا فاز أردوغان، فسيتمتع بسلطات لا تضاه. ومع ذلك، فإنه من طريق تشكيل جبهة موحدة، يمكن لتحالف المعارضة أن يحرم حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة أردوغان الغالبية في البرلمان، فتضع عقبة أمام طموحاته. وتظهر استطلاعات الرأي أن هذا احتمال وارد في البرلمان، لأن دعم حزب العدالة والتنمية قد انخفض بشكل حاد في الأشهر الأخيرة. كما أظهرت الاستطلاعات أن أردوغان قد لا يفوز بالرئاسة من الدورة الأولى وأنه قد يُجبر على خوض دورة ثانية. وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف حصانته، وإلى مواجهته تحدياً جدياً له للمرة الأولى منذ أعوام، مع أنه لا يزال يتمتع بمميزات كبيرة، ليس أقلها إلغاء الصحافة المستقلة في الأعوام الأخيرة، وإسكات الكثير من الأصوات المنتقدة في المجتمع المدني.

ورأت الصحيفة أن العامل الأقوى هو الإقتصاد. وكان النمو القوي مصدر قوة أردوغان، لكن مع ارتفاع التضخم والبطالة، هوت العملية الوطنية وخسرت أكثر من ٢٠٪ من قيمتها هذه السنة فقط.

وأفاد تقرير لمعهد بروكينغز، أن وسائل التواصل الاجتماعي مليئة بتعليقات تنم عن نفاد الصبر والتعب من حزب العدالة والتنمية وأردوغان، اللذين حكما تركيا أكثر من ١٥ سنة.

استبداد أردوغان

وأضافت أنه سيكون من الممتع رؤية الناخبين يرفضون استبداد أردوغان وأن يظهروا دعمهم للديمقراطية. ويمكن أن يمنعوا إنحراف تركيا عن أوروبا والولايات المتحدة.

ولكن أردوغان هو أكثر السياسيين إبداعاً منذ عقود، ولا ينبغي الإستهانة به. ومع ذلك، قد يكون رد الفعل العنيف في حال إختمار. وهذا ما يعطي سبباً جيداً للحكومات الغربية، بما في ذلك إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حتى لا تنظر إلى الانتخابات التركية على أنها شيء مسلم به، لكن تتابعها عن كثب، وأن تُصر على فرز الأصوات بنزاهة، واحترام النتائج.

انتخابات تركيا: حرب الاستطلاعات... و«أس ٤٠٠» لحماية أردوغان!

صحيفة (الاخبار) اللبنانية: ٢٠١٨/٦/٩

حسني محلي-إسطنبول: اتهمت زعيمة «حزب الخير» والمرشحة للانتخابات رئاسة الجمهورية، ميرال أكشينار، الرئيس رجب طيب أردوغان بـ«تحويل تركيا من دولة أوروبية إلى دولة شرق أوسطية بكل المعايير والمقاييس». وقالت إن «لدي معلومات خاصة وأتمنى ألا تكون صحيحة، مفادها بأن أردوغان سوف يشتري منظومة صواريخ (أس ٤٠٠) لحماية قصره».

وتحدثت في حوار لقناة «خبر تورك»، أن «أردوغان جاهلٌ بحقائق تاريخ المنطقة والعلاقات الدولية، فهو يقول إنه سيصفع الأمريكيين صفقة عثمانية ثم يذهب إلى (الرئيس دونالد) ترامب ويجلس معه ثلاث ساعات ونصف ويتوسل إليه في موضوع منبج»، متهمة إياه بارتكاب خطأ كبير بالتدخل في سوريا. وقالت: «لقد أقام أردوغان علاقات أخوية مع (الرئيس بشار) الأسد ولم نعترض على ذلك أبداً، ولكنه فجأة اعتبره ألد أعدائه وتدخل مباشرة في الشأن السوري... هو يعتقد أنه سيكون زعيماً للعالم الإسلامي، علماً أن سوريا القوية كانت في مصلحة تركيا وهو ما نتمناه الآن». وأضافت أنه فور انتخابها رئيسة للجمهورية سوف تعيد العلاقة مع دمشق وتطورها وتعمل على إعادة اللاجئين إلى بلادهم.

وكرر حزب «الشعب الجمهوري» انتقاد سياسة أردوغان في الملف الإقليمي، وأشار مسؤوله إلى أن «تركيا وليس أمريكا أو أي دولة غربية، يجب أن تساهم في إعادة إعمار سوريا الجارة القريبة منها». وجاءت المفاجأة من مرشح حزب «الشعوب الديموقراطي» صلاح الدين دميرتاش، حيث اتصل ومن حيث هو موجود في السجن، هاتفياً مع زوجته لمدة عشر دقائق (هو ما تسمح به إدارة السجن للمعتقلين السياسيين مرتين في الأسبوع)، وقام الحزب ببث الاتصال على الهواء مباشرة عبر «يوتيوب» وشبكات التواصل الاجتماعي. وهي رسالة تعد أول خطاب انتخابي انتشر في شكل واسع في الشارع، إذ ناشد دميرتاش ناخبيه للنضال من أجل الديموقراطية لكل فئات الشعب. وعلقت بارفين بولدان، الزعيمة المشتركة لحزب «الشعوب الديموقراطي» على الخطاب، بالقول إن «حزبها سيكرر انتصاراته السابقة ويدخل البرلمان بعدد كبير من النواب».

حرب الاستطلاعات

تستمر حرب الاستطلاعات بين الأحزاب والمرشحين الذين يسعون لرفع معنويات أتباعهم وأنصارهم، وتناقضت نتائجها (وفق المتوقع) إلى حد كبير. فقد قالت زعيمة «حزب الخير» ميرال أكشينار، إنها ستنافس أردوغان في الجولة الثانية من الانتخابات، وتوقعت أن تحصل في الأولى على ٢٢,٧ في المئة من الأصوات مقابل ٤٢ في المئة لأردوغان و٢٢,٤ في المئة لمحرم إينجه (مرشح حزب الشعب الجمهوري) و١١ في المئة لصلاح الدين دميرتاش. كما توقع كمال كليشدار أوغلو، أن تتراوح أصوات محرم إينجه بين ٢٨ و٣٢ في المئة، ليفوز في الجولة الأولى وينافس أردوغان في الثانية، وينتصر عليه بدعم ما لا يقل عن ٥٤ في المئة. واستبعد أي عملية تزوير، موضحاً أنه تم اتخاذ كل التدابير لمواجهة مثل هذا الاحتمال ومنع وقوعه.

هذا وتوقع مركز «سونار» المقرب من الرئيس أردوغان، لتحالف «الجماهير» الذي يضم «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية» أن يحصل على ٤٩,٣ في المئة في الانتخابات البرلمانية مقابل ٣٩,٥ في المئة لتحالف «الأمة» الذي يضم «الشعب الجمهوري» و«السعادة» الإسلامي و«حزب الخير»، على أن يحصل «الشعوب الديموقراطي» على ١٠ في المئة.

فوز آخر لأردوغان لم يعد أمراً مفروغاً منه

افتتاحية صحيفة (واشنطن بوست): ٢٠١٨/٦/١٠

مع تصاعد تكتيكاته الاستبدادية، بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منيعاً لا يُمس قبل بضعة أشهر فقط، عندما قرر تقديم موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أكثر من عام، إلى ٢٤ حزيران (يونيو). وقد بشرت تكتيكاته الخرقاء بالمزيد من العداء تجاه الغرب والمزيد من القمع في الداخل إذا فاز. لكن هناك علامات مرحب بها تظهر الآن على أن السيد أردوغان وحزبه ربما يواجهان رياحاً معاكسة غير متوقعة.

ثمة نقطة تحول رئيسية حدثت في الآونة الأخيرة، عندما انضمت أحزاب المعارضة المتصدعة معاً في تحالف، باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للکرد، والتي توافقت على دعم مرشح رئاسي واحد في أي جولة ثانية من الانتخابات ضد السيد أردوغان. وتم تشكيل التحالف -في جزء منه- انطلاقاً من تصميم على إيقاف محاولة السيد أردوغان توطيد سلطة باستخدام تكتيكات استبدادية. ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة في العام ٢٠١٦، احتجزت السلطات التركية أكثر من ١٦٠,٠٠٠ شخص، من بينهم صحفيون وموظفون مدنيون وأساتذة جامعات، في محاولة لاجتثاث خصوم السيد أردوغان ومعارضيه.

تهدف الانتخابات إلى تحقيق رئاسة تنفيذية جديدة أكثر قوة وبصلاحيات مطلقة، والتي وافق عليها الناخبون العام الماضي بصعوبة في استفتاء عام. وإذا ما فاز السيد أردوغان، فسوف يتمتع بقوة لا نظير لها. ومع ذلك، ومن خلال تشكيل جبهة موحدة، يمكن أن يحرم تحالف المعارضة حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه السيد أردوغان وحلفائه من الأغلبية في البرلمان -مما يشكل حاجزاً أمام طموحات السيد أردوغان. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن هذه النتيجة في البرلمان تبقى إمكانية قابلة للتحقق" حيث انخفض الدعم التي يتمتع به حزب العدالة والتنمية بشكل حاد في الأشهر الأخيرة.

كما تشير الاستطلاعات أيضاً إلى أن السيد أردوغان قد لا يفوز بالرئاسة في الاقتراع الأول، وأنه قد يضطر إلى خوض جولة إعادة. ويمكن أن يؤدي مثل ذلك إلى المزيد من إطفاء هالته كشخص لا يقهر، ويمكن أن يشكل الاضطرار إلى خوض جولة ثانية حماسية التحدي الأكثر خطورة له منذ سنوات. ومع ذلك، سوف يتمتع السيد أردوغان بمزايا كبيرة وليس القليل منها، لأنه قضى عملياً على الصحافة المستقلة في السنوات الأخيرة وقام بإسكات العديد من الأصوات الناقدة في المجتمع المدني.

سوف يكون عنصر البطاقة الرابحة هو الاقتصاد. وكان النمو القوي الذي حققه البلد هو نقطة قوة السيد أردوغان. ولكن مع ارتفاع التضخم والبطالة، انخفضت قيمة العملة المحلية، الليرة، وفقدت أكثر من ٢٠ في المائة من قيمتها في مقابل الدولار في هذا العام وحده. وكما أشار تقرير صدر الأسبوع الماضي عن معهد بروكينغز، فإن وسائل الإعلام الاجتماعية مليئة بالعبارات الواضحة التي تشير إلى نفاذ الصبر والسأم من حزب العدالة والتنمية والسيد أردوغان، الذي حكم تركيا لأكثر من ١٥ عاماً.

من المؤكد أنه سيكون من المنعش مشاهدة رفض الناخبين للاستبداد غير الليبرالي الذي يعتنقه السيد أردوغان وإظهار دعمهم للديمقراطية من جديد. كما أن ذلك قد يؤدي أيضاً إلى تبطيء انجراف تركيا بعيداً عن أوروبا والولايات المتحدة. وكان السيد أردوغان أكثر السياسيين الأتراك إبداعاً منذ عقود، ولا ينبغي الاستهانة به، لكن ظهور رد فعل عنيف ربما يكون قيد الاختمار. وهذا يعطي سبباً وجيهاً للحكومات الغربية، بما في ذلك إدارة ترامب، لعدم تجاهل الانتخابات التركية والتعامل على أساس أن نتائجها تحصيل حاصل. وبدلاً من ذلك، يجب متابعتها عن كثب -والإصرار على أن يتم إحصاء الأصوات فيها بشكل عادل واحترام النتائج.

تركيا قبل الانتخابات: خارطة الحزبية وتحديات السياسة الداخلية والخارجية

*محمود سمير الرنتيسي

مركز الجزيرة للدراسات: ٢٠١٨/٦/١٠

مقدمة: تتناول هذه الورقة المشهد التركي قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع عقدها في ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨، مستعرضة خارطة الأحزاب المتنافسة والتحالفات والبرامج الانتخابية. وفي إطار هذا المشهد، تتناول الورقة التحديات التي تواجه تركيا على المستوى الداخلي، مثل: التحدي الاقتصادي وموضوع الحريات والاستقطاب السياسي، بالإضافة إلى تعاملها مع عدد من قضايا السياسة الخارجية المهمة في هذه المرحلة والتي تعد العلاقة مع الولايات المتحدة جوهراً لها، مثل: موضوع تطورات الاتفاق النووي الإيراني ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس والأزمة الخليجية وتطورات شمال سوريا. وتضع الورقة عدة سيناريوهات مستقبلية تتفاوت في نتائجها فيما يتعلق بحظوظ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في هذه الانتخابات.

خارطة الواقع الحزبي قبل الانتخابات

في ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠١٨، وبعد إقرار البرلمان التركي لمقترح تبكير الانتخابات الذي تم تقديمه من قبل حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية بشكل فاجأ كثيرين، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أسماء الأحزاب التي يحق لها خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، في ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨. ومن أجل إعطاء صورة تقريبية لقوة الأحزاب، نرفق أسماء هذه الأحزاب مع النسب التي حصلت عليها في آخر انتخابات برلمانية، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، مع العلم بأن العديد من التطورات المؤثرة على هذه النسب قد وقعت منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ وحتى يونيو/حزيران ٢٠١٨، وخاصة التحالفات الجديدة بين الأحزاب والتي تسمح لعدة أحزاب بتجاوز العتبة الانتخابية ودخول البرلمان.

وبالإشارة إلى التطورات التي حصلت على مستوى الأحزاب، فقد تأثرت جميع الأحزاب بتداعيات محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦، وما تبعها من قرارات على مستوى السياسة الداخلية والخارجية. وكان حزب الحركة القومية قد تعرض لهزة كبيرة من خلال خروج شريحة -ليست بالقليلة- منه إلى الحزب الجيد الذي شكلته القيادة السابقة في الحركة القومية، ميرال أكشينار. وقد ذكرت بعض المواقع الإعلامية أن عدد هذه الشريحة يصل إلى قرابة ١٤ ألف عضو.

كما أن حزب العدالة والتنمية قد شهد تراجعاً في شعبيته أثناء عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية للتحول إلى النظام الرئاسي، في أبريل/نيسان ٢٠١٧، وصفه الرئيس أردوغان حرفياً بـ"تعبد المعادن" ويقصد به الإرهاق أو الإعياء الذي أصاب بعض الكوادر خلال مسيرة الحزب وتبع ذلك تغييرات في كوادر الحزب وصلت إلى ٥٠٪ في المدن. وقد أجرى الحزب بعض التعديلات على مستوى رؤساء البلديات ومنهم رئيس بلدية أنقرة ورئيس بلدية إسطنبول اللتين تفوقت فيهما الأصوات المعارضة للتعديلات في استفتاء ٢٠١٧ حيث كانت نسبة الرفض في إسطنبول ٥١,٤٪ بينما كانت نسبة التأييد ٤٨,٦٪، وكانت هذه أول مرة يتعرض فيها حزب العدالة والتنمية لهذه النتيجة في تلك المدن.

أما حزب الشعوب الديمقراطية، فقد تأثر سلباً بالمعركة المفتوحة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني في سوريا والعراق كما تأثر بحالة الطوارئ الجارية في البلاد منذ محاولة انقلاب ١٥ يوليو/تموز، كما أن رئيسه المشارك والمرشح للانتخابات الرئاسية القادمة، صلاح الدين ديمرتاش، معتقل منذ عام ونصف بتهم أمنية.

ولم يكن حزب المعارضة الأكبر، حزب الشعب الجمهوري، بمنأى عن الهزات فقد كانت هناك خلافات داخل الحزب بين رئيسه، كمال كليجدار أوغلو، ومنافسه، محرم إينجه -الذي تم ترشيحه للرئاسة عن الحزب لاحقاً- إلا أنه في أعقاب فوز كليجدار أوغلو برئاسة الحزب مرة أخرى في فبراير/شباط ٢٠١٨، استطاع الحزب ترتيب أموره نسبياً، ومع هذا ذكرت وسائل إعلام تركية أن رئيس الحزب استبعد عدداً من المحيطين بمحرم إينجه من قوائم حزب الشعب الجمهوري للانتخابات البرلمانية، وقد تأثر الحزب بسبب معارضته لعملية غصن الزيتون/عفرين التي كان لها تأييد شعبي كبير في تركيا والتي يُعتقد أنه عارضها من أجل الفوز بالأصوات الكردية.

التحالفات والتفاعلات بين الأحزاب منذ إعلان موعد الانتخابات

بدأ حزب العدالة والتنمية يفكر في الاتجاه إلى التحالفات والتفاهات منذ أن بدأت مؤشرات عدم إمكانية تشكيل الحزب للحكومة بمفرده، وكان التقارب بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية يزداد تدريجياً. وقد لوحظ هذا منذ محاولة انقلاب ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦ في دعم الحركة القومية لاستفتاء ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٧ ومن ثم القبول بدعم ترشيح أردوغان للرئاسة، وفي فبراير/شباط من ٢٠١٨، قرر حزب العدالة والتنمية والحركة القومية دخول الانتخابات التي كانت ستجرى في ٢٠١٩ في إطار تحالف اسمه "تحالف الشعب". وبناء على هذا، اتفق الحزبان على مقترح قانون من ٢٦ مادة لتقديمه للبرلمان، ولعل أهمها أنه أصبح بإمكان جميع الأحزاب دخول الانتخابات بقائمة موحدة أو قوائم منفصلة، كما سيكون الأمر متروكاً للأحزاب السياسية لدخول الانتخابات بشعار واحد أو عدة شعارات. وبهذا، يمكن للأحزاب التي تشعر بالخطر من عدم تجاوز عقبة العتبة الانتخابية التي تشترط على أي حزب الحصول على نسبة ١٠٪ لدخول البرلمان، الحصول على تلك النسبة من خلال التحالف.

وقد كان تحالف حزب العدالة والتنمية مع الحركة القومية يشكل فرصة وتحدياً فالفرصة تكمن في ضمان الفوز بأغلبية برلمانية وتأمين فوز الرئيس أردوغان في الانتخابات الرئاسية، أما التحدي فهو خسارة العدالة والتنمية لأصوات ناخبيه الكرد. وإدراكاً من الحزب لهذا الأمر، ولكي يتجنب خسارة ناخبيه الكرد، قرر الحزب إبقاء أسماء الأحزاب على ورقة الاقتراع منفصلة وبشعاراتها المختلفة وليس بشعار مشترك رغم وجودها في تحالف مشترك، كما بدأ الحزب في تفاهات مع حزب الدعوة الحرة الكردي، ذي الخط الإسلامي، وقد ذكرت مصادر إعلامية تركية أن هناك مباحثات غير معلنة بين حزب العدالة وحزب الدعوة الحرة "هدى بار"، ولم يكن هذا مؤكداً حتى أعلن الحزب في ٢٨ مايو/أيار ٢٠١٨، أنه سيدعم الرئيس أردوغان في الانتخابات الرئاسية.

ولم يتوقف حزب العدالة عند التحالف مع الحركة القومية، وذلك لأن الأخير أيضاً في حالة تراجع حيث جرت عدة مباحثات مع أحزاب أخرى للانضمام للتحالف مثل حزب السعادة وحزب الاتحاد الكبير، وفيما لم تنجح المباحثات مع حزب السعادة (الذي كان يخطط لترشيح عبدالله غول للرئاسة كمرشح مشترك للمعارضة لكن جهوده لم تنجح) فقد نجح الأمر مع حزب الاتحاد الكبير ولكن بطريقة مختلفة عن حزب الحركة القومية حيث رشح حزب العدالة والتنمية على قوائمه ١٨ اسماً من حزب الاتحاد الكبير على رأسهم مصطفى ديستجي رئيس الحزب.

وأمام هذا التحالف، بدأت المعارضة تحركاتها وكان هدف رئيس حزب الشعب الجمهوري في البداية تجميع ٧ أحزاب معارضة تضم الشعب الجمهوري والجيد والشعوب الديمقراطية والسعادة والديمقراطي والوطن. ولكن لظروف عدة، منها عدم قبول بعض الأحزاب، استطاع فقط أن يصل إلى تفاهات تكوين تحالف من ٤ أحزاب، هي: الشعب الجمهوري والجيد والسعادة والديمقراطي أو ما أطلق عليه "تحالف الأمة". ويلاحظ من صورة الورقة الانتخابية أعلاه أن اسمي حزب الاتحاد الكبير والحزب الديمقراطي ليسا موجودين وذلك لأن الحزب الأول ترشح على قوائم حزب العدالة والتنمية (١٨ اسماً) أما الحزب الثاني فقد ترشح على قوائم الحزب الجيد (٤ أسماء).

وقد كان هناك سعي كبير من حزب الشعب لتمكين الحزب الجيد من خوض الانتخابات حيث قام الحزب بإرسال ١٥ نائباً من كتلته البرلمانية بعد استقالتهم من الحزب ليقوموا بالانضمام للحزب الجيد من أجل مساعدته على التغلب على شرط قانوني للترشح للبرلمان يتعلق بوجود كتلة برلمانية من ٢٠ نائباً حيث لم يكن لدى الحزب سوى ٥ نواب ليعود ١٥ نائباً إلى حزبهم بعد إتمام المهمة. وقد أشارت تقارير إعلامية تركية إلى أن رئيسة الحزب الجيد، ميرال أكشينا، ورئيس حزب السعادة كانا رافضين لانضمام حزب الشعوب الكردية لتحالف المعارضة. كما ذكر أن أكشينا ومجموعة من نواب حزب الشعب نفسه كان لهم دور في إحباط مشروع ترشح عبد الله غول كمرشح للمعارضة. ولم يقد تحالف الأمة بالتوافق على مرشح رئاسي واحد حيث رشح كل حزب مرشحه ليحافظ كل حزب على كتلته ويمنع حدوث تناقص فيها لصالح أحزاب الطرف الآخر ومرشحها الرئيس، أردوغان. وتأمل المعارضة من وراء ذلك في منع أردوغان من الفوز من الجولة الأولى ثم تصطف كلها حول المرشح الثاني بعد أردوغان وهو إما محرم إينجه أو ميرال أكشينا،

وفيما يأتي نضع أسماء مرشحي الأحزاب للانتخابات الرئاسية مرتبة حسب قرعة لجنة الانتخابات:

١- محرم إينجه، مرشح حزب الشعب الجمهوري.

٢- ميرال أكشينار، رئيسة الحزب الجيد.

٣- رجب طيب أردوغان، مرشح مشترك لحزب العدالة والتنمية والحركة القومية.

٤- صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطية.

٥- تمل كارامولاً أوغلو، رئيس حزب السعادة.

٦- دوغو برينجيك، رئيس حزب الوطن.

ووفقاً للشروط القانونية، فإما أن يكون المرشح للرئاسة عن حزب موجوداً في البرلمان، مثل: أردوغان وديميرتاش وإينجه أو عليه أن يجمع ١٠٠ ألف توقيع حيث جمعت ميرال أكشينار ٢٥٠ ألف توقيع بينما جمع كارامولا أوغلو ١٦٠ ألف توقيع فيما جمع برينجيك ١١٠ آلاف توقيع. ولم يستطع نجدت أوز، زعيم حزب العدالة جمع ١٠٠ ألف توقيع وبالتالي بقي خارج القائمة.

البرامج الانتخابية للأحزاب

طرحت الأحزاب في تركيا خلال الأيام الماضية برامجها الانتخابية وسوف نستعرض هنا أهم ما يميز هذه البرامج عن البرامج الأخرى من خلال برنامج الحزب الحاكم وحليفه وبرنامج حزب المعارضة الرئيسي حزب الشعب الجمهوري "حيث تضمن برنامج حزب العدالة والتنمية عدّة وعود منها وعد بنقل تركيا إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، والارتقاء بالاقتصاد والديمقراطية ووضع تدابير جديدة فيما يتعلق بالتضخم، ورفع مستوى وجودة قطاع التعليم، ومكافحة الفساد والفقر والمحظورات، وزيادة نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة إلى ٤٠٪، ومنح صفة قانونية لـ"بيوت الجمع" (دور عبادة الطائفة العلوية) خلال المرحلة الجديدة. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، قال الحزب إنه سيعمل على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الإقليمية المختلفة، ومواصلة الحرب على التنظيمات الإرهابية، ومحاربة الإرهاب في سوريا، ومواصلة المطالبة بالعدالة للإنسانية جمعاء، ومواصلة بذل الجهود حتى ينال الشعب الفلسطيني وطنه الحر.

أما حزب الحركة القومية، فقد تناول في برنامجه تسريع الإصلاحات الهيكلية في المجالات الاقتصادية، وإعفاء الحد الأدنى للأجور من الضرائب، وإلغاء امتحان دخول الجامعات، ومحاربة العنف ضد المرأة بإصدار عفو عن السجناء (لا يشمل الإرهابيين والمغتصبين ومستغلي الأطفال وقتلة النساء).

وبينما تقوم دعاية حزب الشعب الجمهوري بشكل أساسي على انتقاد سياسات حزب العدالة والتنمية، فإن برنامجه يتلخص في حل ما يراها المشاكل الخمسة الأساسية في تركيا: السياسة الخارجية، والاقتصاد، والتعليم، والسلم الاجتماعي، والديمقراطية. ويندرج تحت هذا: الوعدُ بحل المسألة الكردية في ٤ سنوات، وصياغة نظام اقتصادي جديد، وجعل الحد الأدنى للأجور ٢٢٠٠ ليرة، والاهتمام بالمعلمين وتعيين ١٨٠ ألف معلم سنوياً، وتقديم طعام الغداء مجاناً للطلاب في المدارس والجامعات، وضمان حرية الإعلام، وإقرار عيد النوروز كعيد رسمي، ورفع حالة الطوارئ، وتقوية البرلمان، وإنهاء الأزمة مع الاتحاد الأوروبي، وحل الأزمة في سوريا، وإنهاء التوتر مع الجيران، وزيادة التجارة، وتأسيس منظمة التعاون والسلام للشرق الأوسط التي ستضم تركيا وسوريا والعراق وإيران. وقد تعهد حزب الشعب برفع شرط التأشيرة أمام الفلسطينيين الراغبين بزيارة تركيا.

ومما سبق نجد أن معظم الأحزاب اتفقت في برامجها على العمل على تحسين الاقتصاد والتجارة والتعليم وتحسين العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والوقوف مع القضية الفلسطينية، كما تناولت في جزء منها تحسين حقوق الأقليات. وقد غازلت معظم الأحزاب، ما عدا الحركة القومية، الناخبين الكرد من أجل الفوز بأصواتهم.

التحديات التي تواجه تركيا خلال هذه الفترة

تواجه تركيا مجموعة من التحديات ولعل أهمها في الفترة الحالية هي التحدي الاقتصادي، وقد كان الهبوط الدراماتيكي لليرة التركية، في ٢٣ مايو/أيار ٢٠١٨، مثالاً واضحاً على ذلك حيث وصلت قيمة الليرة أمام الدولار ٤,٩٠ لتفقد قرابة ٢١٪ من قيمتها. وفيما نذكر هذا التحدي كتحدٍ داخلي، فإن الحكومة التركية ترى أن أطرافاً خارجية تحاول التلاعب بسعر صرف الليرة من أجل التأثير على نتائج الانتخابات خاصة مع تأثير الاقتصاد على قرار الناخب التركي. ولكن مع أهمية هذا التحدي واحتمال حدوث تطورات فيه إلا أنه يمكن مواجهته ببعض الأدوات التي قد يكون بعضها مكلفاً على المدى البعيد مثل رفع البنك المركزي للفائدة وهو ما حصل في اجتماع غير دوري للبنك بعد الأزمة، ويُتوقع أن تُتخذ قرارات في هذا السياق خلال الشهر القادم، وقد استخدمت المعارضة تراجع الليرة كمادة في حملتها الانتخابية، وقد دعا محرم إينجه، مرشح حزب الشعب الجمهوري للرئاسة، الرئيس أردوغان لإيقاف هذه الأزمة، قائلاً ما معناه: "أوشكنا أن نُضرب في الجدار أو أن تضرب عربتنا الجدار". وقال: "أنا أوجه دعوة تاريخية للرئيس أردوغان حتى لا نواجه مشكلة خطيرة في النظام الاقتصادي"، كما وجه دعوة إلى الرئيس بتجاهل مستشاريه الاقتصاديين الذي يقدمون له، على حد وصف إينجه، "استشارات خاطئة"، داعياً لعدم تدخل الرئاسة في قرارات البنك المركزي، ومع حدوث تحسن في وضع الليرة في الأيام التي تلت ذلك خُفّت حدة التركيز على الموضوع الاقتصادي لكن هذا قد يتكرر مع حدوث أي تغير في الاقتصاد.

ولعل من التحديات التي تزداد وضوحاً مع أجواء الحملات الانتخابية تحدي الاستقطاب السياسي، خاصة أن نسبة كبيرة تقدر بـ ٤٨٪ ترفض التحول إلى النظام الرئاسي، كما يزداد الاستقطاب من خلال الاتهامات والردود المتبادلة بين المرشحين. ونظراً لما تتميز به شخصية الرئيس أردوغان وخصمه مرشح حزب الشعب الجمهوري، محرم إينجه، مع وجود ٥ مرشحين آخرين، فإن من المتوقع أن تتصاعد لهجة الخطاب بين الطرفين. وقد اتهم إينجه أردوغان بالعلاقة مع فتح الله غولن واتهمه بإيصال اقتصاد تركيا إلى حافة الإفلاس. ورداً على هذه الاتهامات، وصف أردوغان إينجه بالجنين إذا لم يستطع أن يثبت هذه الاتهامات. وقد كانت هناك خشية في أوقات سابقة من نقل حزب الشعب الجمهوري معارضته للنظام الرئاسي من الأروقة السياسية إلى الشارع ولكن المشهد التركي متعود على النوع والدرجة الحالية من الاستقطاب السياسي، الذي يمكن إدارته خلال الفترة الحالية ولكن من المتوقع أن تزداد حدة الاستقطاب مع الاقتراب من يوم الانتخابات مع العلم بأنه من الملاحظ أن انتقادات أردوغان لمحرم إينجه أخف بكثير من الانتقادات التي كان يوجهها لكليجدار أوغلو. ويدخل في موضوع الاستقطاب أيضاً موضوع التعامل مع اللاجئين السوريين، ففيما تعمل الدولة على مواصلة سياستها الحالية من خلال اتباع خطط للتكامل وإدارة الرأي العام، توجد دعوات من المعارضة لطردهم أو إعادتهم لبلادهم.

وفيما يتعلق بتحدى الديمقراطية، فإن أحزاب المعارضة في البلاد تنتقد حالة الطوارئ السارية في تركيا منذ محاولة الانقلاب، في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦، والتي شهدت حملات فصل من الخدمة واعتقالات لآلاف من الأشخاص الذين تقول الحكومة إنهم مرتبطون بتنظيمات إرهابية. ويخصص البرنامج الانتخابي لحزب الشعب الجمهوري مساحة كبيرة للدفاع عن الديمقراطية والحريات. ويُستخدم هذا البُعد أيضاً في العديد من وسائل الإعلام الغربية للتحريض على حزب العدالة والتنمية حيث ترى العواصم الغربية مكافحة تركيا لتنظيم غولن وحزب العمال الكردستاني انتهاكاً لـ "حرية الفكر-التعبير" و"حقوق الإنسان" بينما تقيّمها تركيا في إطار "مكافحة الإرهاب". ويذكر أن جميع التحديات السابقة يمكن تفعيلها بشكل يضر بحزب العدالة والتنمية من خلال أزمة اقتصادية، ولهذا فإن التحدي الأساسي هو التحدي الاقتصادي. ويحاول حزب العدالة التعامل مع هذه الأزمة من خلال أدوات اقتصادية ومن خلال الدور القيادي لأردوغان مع توعية الشرائح الاجتماعية سياسياً.

السياسة الخارجية خلال هذه الفترة

لقد كانت السياسة الخارجية حاضرة في تحليل أسباب تبكير الانتخابات من قبيل الاستفادة من نجاح عملية غصن الزيتون ومن التأييد الشعبي للسياسة التركية تجاه قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى القدس وخشية مما سمتها الحكومة التركية مؤامرات خارجية. وكذلك أيضاً منذ إعلان موعد الانتخابات المبكرة كانت قضايا السياسة الخارجية حاضرة بشكل أكثر وضوحاً من كل مرة سواء في ممارسة الدولة أو في برامج الأحزاب السياسية أكثر من أي انتخابات سابقة وربما يعود ذلك لفعالية الدبلوماسية التركية وانخراطها في ملفات إقليمية ودولية وللوجود العسكري التركي المتزايد خارج البلاد وسخونة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط.

وقد تعاملت تركيا خلال هذه الفترة مع عدة ملفات منها انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران والذي كان بمثابة صدمة لبعض الدول، حيث رأت تركيا أن هذه الخطوة غير صحيحة وأنها ستولد أزمات في المنطقة، وبالنسبة لتركيا، فإن تداعيات هذه الخطوة مضرة لها فلو قبلت العقوبات على إيران فسوف تخسر شريكا تجارياً مهماً وسوف تتعرض للمواجهة مع إيران في سوريا والعراق، على أقل تقدير. وفي حال رفضت العقوبات، فقد تعرّض نفسها لعقوبات أمريكية“ ولهذا تحاول من خلال العمل مع بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا، إنقاذ الاتفاق، كما يأتي ذلك في إطار توجه متبادل بين تركيا وأوروبا لتحسين العلاقات.

وعلى مستوى العلاقات التركية-الأمريكية“ فقد وصلت العلاقات إلى أدنى مستويات الثقة وتكاثرت الأزمات بين الطرفين والتي كان آخرها بعد مراسم نقل السفارة“ حيث لم تكتف تركيا بتحميل الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الجرائم في غزة بل أكدت على مشاركة واشنطن في المسؤولية كما دعت سفيرها في واشنطن للتشاور. ولكن بدا هناك تحسن مؤخراً بعيد لقاء بين وزير الخارجية، جاويش أوغلو ومايك بومبيو، بعد تعليق المباحثات السابقة -إثر إقالة ريكس تيلرسون- حول موضوع منبج الذي شكّل أزمة بين البلدين منذ عهد إدارة أوباما. وتحضر حالياً عدة ملفات في إطار العلاقة أهمها موضوع منبج وموضوع صفقة طائرات إف ٣٥ وموضوع تسليم فتح الله غولن.

وفيما يتعلق بموضوع منبج، يبدو أن هناك تقدماً إيجابياً في المباحثات وخاصة بعد لقاء جاويش أوغلو ومايك بومبيو في واشنطن، في ٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨، حيث يُتوقع البدء في المرحلة الأولى بانسحاب عناصر وحدات حماية الشعب من مناطق غربي الفرات. ووفقاً لما رشح عن الاتفاق، فإن المرحلة الثانية من الاتفاق تنص على تولى عناصر من القوات المسلحة والاستخبارات التركية والأمريكية مهمة مراقبة منبج بعد ٤٥ يوماً من الاجتماع ثم يلي ذلك بعد ٦٠ يوماً تشكيل إدارة محلية حسب التوزيع العرقي للسكان. ويتضح من أجواء المباحثات أن واشنطن وافقت على اعتراضات لتركيا تتعلق بالجدول الزمني للاتفاق وبعض الصياغات.

أما فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، فقد طردت تركيا السفير الإسرائيلي لفترة مؤقتة رداً على التصعيد الإسرائيلي ضد قطاع غزة وبسبب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كما كان أردوغان قد انتقد قبل ذلك القصف الإسرائيلي لمواقع في سوريا ووصف إسرائيل بممارسة الإرهاب. ويبدو أن التوتر سيبقى مهيماً على مسار العلاقات التركية-الإسرائيلية.

وفي سياق العلاقات التركية-الخليجية خلال فترة الانتخابات التركية، من المهم الإشارة أيضاً إلى ما ذكره وزير الخارجية التركي قبل أيام حول سعي دولتين مسلمتين للتلاعب بسعر الليرة التركية. وفيما لم يذكر الوزير اسمي الدولتين إلا أن هذا التصريح وضع كلا من السعودية والإمارات موضع التساؤل حول إن كانت الدولتان هما من قامتا بهذا الأمر خاصة مع قدرتهما الاقتصادية ووجود خلافات وتوترات مع تركيا! وفي هذا السياق، فإن تركيا ستعزز موقفها المساند لقطر في الأزمة الخليجية المستمرة منذ عام.

خاتمة وسيناريوهات

يوجد ثلاثة سيناريوهات يمكن لنتائج الانتخابات التركية أن تصل إليها، وهي:

الأول: فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بالرئاسة سواء من الجولة الأولى أو الثانية وفوز تحالف الشعب بأغلبية برلمانية.

الثاني: فوز الرئيس أردوغان بالرئاسة وفوز تحالف الأمة المعارض بأغلبية برلمانية.

الثالث، وهو الأقل ترجيحاً: وهو فوز أحد مرشحي المعارضة بالرئاسة وفوز تحالف الأمة بأغلبية برلمانية. وفيما يوجد هوامش قليلة جداً بين السيناريو الأول والثاني“ فإن السيناريو الثاني والثالث لا يبشران باستقرار فالثاني سيكون فيه تعارض بين الرئيس والبرلمان والثالث يعدّ بعودة تركيا إلى النظام البرلماني بعد سنتين من إجراء الانتخابات.

وهناك محددات عدة يمكن أن تؤثر على نتائج الانتخابات ولكن يبدو أن المحدد الاقتصادي وسلوك السياسة الخارجية يلعبان دوراً أكبر من كل مرة في العملية الانتخابية الحالية. وفيما يتعلق بمستقبل السياسة الخارجية، فإن الفوز المحتمل للرئيس أردوغان وتحالفه سوف يعطي له مزايا أكبر في عملية اتخاذ القرارات والتغلب على القيود البيروقراطية ويُتوقع مع هذا انخراط أكبر في قضايا المنطقة وأزماتها وبزخم وتأثير أكبر.

• محمود سمير الرنتيسي، باحث متخصص في الشأن التركي.

ديميرتاش، المرشح الرئاسي من الرنزانة:

ندعم حلا سلميا وديمقراطيا للقضية الكردية في تركيا ولن نؤيد الأهداف الإمبراطورية لأنقرة في إيران وسوريا والعراق

وكالة مهر الإيرانية: ٢٠١٨/٦/١١

أكد مرشح «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي للرئاسة التركية "صلاح الدين ديميرتاش"، أنه إذا أصبح رئيساً لجمهورية تركيا، فلن يؤيد الأهداف الإمبراطورية لأنقرة في إيران وسوريا والعراق.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية المبكرة، تجري في ٢٤ يونيو/حزيران المقبل، بعدما كانت مقررة بعد عام ونصف العام، وذلك بناءً على مقترح من "الحركة القومية" رحبت به بقية الأحزاب وتعتبر هذه الانتخابات معقدة ومختلفة تماماً، عن كل الانتخابات السابقة في ظل الحياة الديمقراطية والانتخابات الحرة على مدى عمر تركيا الحديثة، وبما أن الناخب سيخوض التصويت لأول مرة على اختيار النظام الرئاسي والبرلماني في يوم واحد، واقتراع مشترك.

وفي هذا السياق أشار مرشح «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي للرئاسة التركية "صلاح الدين ديميرتاش"، المسجون الذي يتعرّض، منذ نوفمبر ٢٠١٦ والذي رفعت بحقه عدة دعاوى قضائية خصوصاً لاتهامات بالقيام بأنشطة "إرهابية"، للسجن لأكثر من ١٤٢ عاماً، ويتهمه أردوغان بأنه مسؤول عن وفاة عشرات الأشخاص في تظاهرات تحولت إلى حمام دم في أكتوبر ٢٠١٤، أشار في الرد على سؤال مهر للأنباء إلى أنه في حال فوزه بالرئاسة التركية في ٢٤ يونيو/حزيران، فلن يؤيد الأهداف الإمبراطورية لأنقرة في إيران وسوريا والعراق.

وفيما يخص ملف الكرد رأى المرشح الرئاسي لتركيا انه "نحن ندعم حل القضية الكردية في تركيا باللجوء إلى الوسائل السلمية وفي إطار الديمقراطية. جنبا إلى جنب مع أي عملية تؤدي إلى إنهاء العنف، وندعم كذلك الحلول التي تعترف بحقوق المواطن وحقوق الكرد الأساسية الأخرى، وليس لدي أي شك في أننا نستطيع تحقيق هذا الهدف في أقصر وقت ممكن".

واعتبر انه توجد حدود عازلة بين حزبه وحزب العمال الكردستاني (PKK)، اذ ان الأخير يعتمد على العنف والأسلحة وحزبه يعمل قانونياً بموجب الدستور التركي، لافتاً إلى ان "نحن لا نؤيد العنف على الإطلاق. هناك فرق أساسي بيننا وبين حزب العمال الكردستاني. نحن لسنا الفرع السياسي لحزب العمال الكردستاني".

وتطرق ديميرتاش إلى السياسة الخارجية التي تنتهجها حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وقال "سيكون لدينا حوار فعال مع الدول المجاورة والشرق الأوسط بأكمله. بالتأكيد لن ندعم التدخلات التي تنفذ بأهداف إمبريالية في إيران وسوريا والعراق، وسنسعى لجعل كل بلد يحل مشاكله بالاعتماد على شعبه في إطار الديمقراطية".

وتابع مرشح «حزب الشعوب الديمقراطي» قائلاً: "سنقيم علاقات ودية مع الشعوب في تلك البلدان إلى جانب الحكومات، وخاصة في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي والرياضي والاجتماعي، سنخطو خطوات كبيرة".
ختاماً أعرب المرشح الرئاسي لجمهورية تركيا عن اعتقاده في أن أنقرة يمكن أن تكون لها علاقات وثيقة مع جيرانها دون الحاجة إلى العودة إلى أوروبا، وقال "في هذا السياق، سنتابع سياسات أكثر شجاعة وأكثر ودية".

* أجرى الحوار: كامران قادري آذر

أردوغان يستعجل القضاء للحكم على منافسه الكردي "بالانتخابات الرئاسية"

ديميرتاش: أنا لست في وجه أردوغان وإنما في مواجهة الفاشية

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/١١

طالب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، القضاء في تركيا بسرعة محاكمة منافسه الكردي في الانتخابات الرئاسية المبكرة المتبقي عليها أسبوعين، صلاح الدين دميرتاش.

وقال أردوغان خلال مؤتمر انتخابي في مدينة كوجيلي الساحلية شمال تركيا: "هذا الرجل حالياً موقوف احتياطياً، أليس كذلك؟ نعم إنه مسجون.. في الواقع على القضاء أن يصدر قراره في أسرع وقت.. حزبه يقوم بالحملة نيابة عنه.. هذا أكثر مما يستحق".

وعندما كان أردوغان يكيل الانتقادات إلى دميرتاش هتف بعض الحاضرين "الإعدام!".

ورد الرئيس التركي على الهتاف: "كما سبق أن قلت في هذا الخصوص، إنه لو رفع البرلمان إلي مثل هذا الاقتراح لكنت وافقت عليه منذ زمن بعيد".

ويواجه دميرتاش، المعتقل منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦ والمرفوع بحقه عدة دعاوى قضائية تتهمه بـ"الإرهاب"، السجن لأكثر من ١٤٢ عاماً.

ويحمل أردوغان دميرتاش المسؤولية عن وفاة العشرات في تظاهرات تحولت إلى حمام دم في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤.

ورغم أن صلاح الدين دميرتاش لا يزال في السجن بانتظار قرار المحكمة حول قضيته، رشح حزب الشعوب الديمقراطي رئيسه المشترك السابق "دميرتاش"، لخوض انتخابات الرئاسة التركية التي ستعقد في ٢٤ يونيو/ حزيران الجاري.

يأتي ذلك في ظل مطالبة مرشح الرئاسة عن حزب الشعب الجمهوري، محرم إينجه، بإطلاق سراح "دميرتاش" معتبراً أن "استمرار حبس مرشح الرئاسة سيثبثك في السباق الرئاسي".

من جانبه اعتبر مرشح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي للانتخابات الرئاسية صلاح الدين دميرتاش، إن الحزب الحاكم خسر تأييد الكرد.

وقال دميرتاش في تصريحات صحفية الأسبوع الماضي من محبسه: "إن الكرد يقولون بصوت مرتفع إنهم ليسوا مجبرين على البقاء تحت رحمة التكتل اليميني الفاشي" في إشارة إلى الحزب الحاكم والمتحالفين معه.

وأكد دميرتاش في إجابة على سؤال حول مدى تأثير تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية في الانتخابات المقبلة المقررة في ٢٤ يونيو/ حزيران، أن: حزب العدالة والتنمية خسر دعم وتأييد جميع الكرد، موضحاً أنه واثق من انتقاله للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المبكرة.

وقال دميرتاش خلال حوار صحفي لوكالة الأخبار الألمانية (DPA): أنا أدافع عن الديمقراطية التي تقف

في وجه نظام الرجل الواحد. أنا لست في وجه أردوغان وإنما في مواجهة الفاشية".

إرهاق ١٦ عاماً من الحكم ينعكس على خطابات أردوغان

موقع (زمان عربي) - جماعة غولن : ٢٠١٨/٦/١١

تعكس خطابات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الانتخابية إرهاقه من ضغط العمل طوال السنوات الماضية لكنه مازال يكابر ويصر على البقاء في السلطة، وأدلي أردوغان الفترة الماضية بعبارات تتضمن تناقضات، ففي أحد خطابه زعم الرئيس التركي تأسيس حزب العدالة والتنمية لجامعة اسبرطة غير أن جامعة اسبرطة قائمة منذ عام ١٩٩٢. وتضم مدينة أضيماان مطارا منذ عام ١٩٩٢، لكن أردوغان صرح أن المطار أنشيء في ظل حكم العدالة والتنمية. وفي خطاب آخر له ذكر أردوغان أن حزبه أقام مطار عدنان مندريس في إزمير، لكن المطار المشار إليه أنشيء في عام ١٩٨٧ أي قبل ١٥ عاماً من تولي حزب العدالة والتنمية حكم تركيا. في أحد خطابه أفاد أردوغان أن الثلجة باتت داخل كل منزل في تركيا في عهده غير أنه في الواقع هذا الجهاز موجود داخل المنازل التركية منذ عشرات السنين.

ويوم السبت، صرح أردوغان أنه كان يدرس بالمرحلة الابتدائية داخل صف يضم ٧٥ طالباً في عهد الحزب الواحد، لكن يمكن القول إن ادعاء أردوغان هذا غير صحيح نظراً لأنه ولد بعد ٤ أعوام من انتهاء حكم الحزب الواحد، كما أن أحد زملائه في المدرسة أعلن عبر مواقع التواصل الاجتماعي أن الصف الذي درسوا به يضم ٣٥-٤٠ طالباً وليس ٧٥ طالباً.

كيف يمكن تفسير استناد حملة أردوغان الانتخابية إلى هذه التصريحات الغريبة؟

الاحتمال الأول أن أردوغان لا يعي ما يقول بسبب الإعياء الشديد الناجم عن ١٦ عاماً من الحكم وضغط العمل.

علامات الأعياء لا تبدو على أردوغان فقط بل على المحيطين به أيضاً، ففي كلمته بمدينة بولو الأسبوع الماضي أفاد رئيس الوزراء بن علي يلدرم أن أحفاد السيد بولو يفخرون بسكان المدينة في حين أن السيد بولو كان يُذكر في كتب التاريخ كحاكم ظالم اقتلع أعين من لم يبايعوه.

ولا يوجد حوله شخص سيحذره، بجانب أن الصحفيين الذين قابلوه لا يمتلكون الشجاعة بالقدر الكافي لانتقاد هذه التصريحات الغريبة.

دعونا من الديمقراطية، فهذا الاحتمال لا يمكن قبوله حتى في نظام الدولة القمعية. إن لم يكن الهدف منه تشتيت العقول والابتعاد عن الحقيقة فإنه هذا الأمر يشكك في أداء أردوغان بالمباحثات الدولية وقدرته على اتخاذ القرارات.

الاحتمال الثاني هو الادلاء بتصريحات بعيدة عن الحقيقة عن عمد بهدف التلاعب بالرأي العام للفوز بالانتخابات، وهذا الاحتمال يثير تساؤلات حول ما إن كان شخص يسخر بعقلية الناخب وأقسم على أن يُنتخب أياً ما كان الثمن يستحق إدارة تركيا.

ومن الغريب تعهد أردوغان بإقامة مقاهٍ للقراءة تقدم الكعك والحلوى في مقابل وعود مرشحي المعارضة الاقتصادية.

من جانبه انتقد مرشح حزب الشعب الجمهوري للرئاسة محرم إنجي كثيراً إلقاء أردوغان خطابه بالتلقين وعجزه عن الإدلاء بكلمة واحدة في حال حدوث خلل في عملية التلقين.

جدير بالذكر أن أردوغان سبق وأن أقر بوجود تاكل في الهيكل الداخلي لحزب العدالة والتنمية الذي يترأسه.

النمسا ترفض تصريحات أردوغان عن «حرب الهلال والصليب»

وكالات متعددة : ٢٠١٨/٦/١١

أعلنت النمسا الأحد، رفضها لتصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان النارية التي ذكر فيها أن الخطوات التي يتخذها المستشار النمساوي سيباستيان كورتس تقود العالم إلى حرب بين الصليب والهلال، في إشارة إلى القرار الذي اتخذته السلطات النمساوية قبل يومين بإغلاق سبعة مساجد وترحيل أئمة أترك، لاتهامهم بالتطرف.

وقال كورتس إن «الجمعيات التي تمثل الإسلام السياسي والنزعات المتشددة لا مكان لها في بلدنا».

وتضمنت خطة كورتس أيضاً تحذيراً من أن ما يقرب من ربع رجال الدين المسلمين في النمسا البالغ عددهم ٢٦٠ قد يواجهون إجراءات الترحيل لأنهم يخضعون للتدقيق الأمني في احتمالية تلقيهم تمويلاً غير قانوني من تركيا.

وكانت النمسا قد أعلنت إلغاء تصاريح إقامة لأئمة تابعين لـ«الاتحاد التركي النمساوي للثقافة الإسلامية والتضامن الاجتماعي» المرتبط برئاسة الشؤون الدينية التركية، بسبب تلقيهم تمويلاً من الخارج، واصفة هذه الإجراءات بأنها «مجرد بداية» لمكافحة الفكر المتشدد والجماعات الدينية التي تتلقى تمويلاً خارجياً.

تركيا: من عفرين إلى قنديل مروراً بمنبج

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٦/١١

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية، في الرابع والعشرين من الشهر الجاري، يبحث الرئيس رجب طيب أردوغان عن أمور تساعد على زيادة شعبيته، خاصة بعد أن أثبتت استطلاعات الرأي قوة مرشح حزب «الشعب الجمهوري»، محرم إينجا، في منافسته في الجولة الثانية التي قد تحمل معها الكثير من المفاجآت لأردوغان وحزبه، «العدالة والتنمية»، الذي يحكم البلاد منذ ١٦ عاماً بمفرده.

وهذه هي المرة الأولى التي يضطر فيها أردوغان إلى التحالف مع أعدائه، زعيم «الحركة القومية» دولت باخشالي، الذي اشترط عليه المزيد من العمل العسكري ضد «حزب العمال الكردستاني» وفرعه السوري «وحدات الحماية الشعبية»، وهكذا يأتي التدخل العسكري في عفرين، وإن كان لهذا التدخل علاقة باتفاقات أستانا وسوتشي، خاصة أن هذا التدخل أسهم في استفزاز وشحن الشعور القومي لدى نسبة كافية من المواطنين الأتراك الذين يستغل أردوغان شعورهم في هجومه المتكرر على الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والنمسا وهولندا و«الغرب الصليبي» عموماً، إذ قال إن هؤلاء يحسدون تركيا على «انتصاراتها ونجاحاتها العظيمة في جميع المجالات».

من جهة أخرى، يأتي الاتفاق التركي - الأمريكي في قضية منبج، ونجاح أنقرة في إقناع واشنطن بضرورة الضغط على الميليشيات الكردية للخروج من المدينة ومغادرتها إلى غرب الفرات، ليشجعاً أردوغان على إلقاء المزيد من الخطوات العملية على طريق استخدام الورقة الكردية في كسب المزيد من أصوات القوميين، وذلك في وقت يتجاهل فيه الإعلام الموالي للرئيس التركي حقيقة الوجود الأمريكي العسكري المكثف جنباً إلى جنب مع «وحدات الحماية الكردية» و«قوات سوريا الديمقراطية» شرق الفرات، وأن ذلك يوازن الوجود العسكري التركي المكثف غرب الفرات من جرابلس إلى الباب ومنها إلى أعزاز وعفرين وإدلب وقريباً منبج. وفيها يجري التنسيق والتعاون العسكري التركي مع العشرات من الفصائل المنضوية تحت اسم «الجيش الحر»، مع استمرار تدفق عشرات الآلاف من المسلحين وعائلاتهم إلى هذه المناطق بعد المصالحات التي تحققت - وهي مستمرة - بين الدولة السورية والفصائل المسلحة، كما جرى في الغوطة الشرقية ومخيم اليرموك وأطراف حمص وحماة وقبل ذلك حلب.

كل هذه المعطيات تدفع أردوغان إلى اتخاذ قراره بالتدخل في الشمال العراقي والتوغل نحو مئة كيلو متر، حيث جبال قنديل، المعقل الرئيسي لـ«حزب العمال الكردستاني التركي»، إذ شدد أكثر من مرة على أن بلاده مصممة على القضاء على الحزب، أكان داخل تركيا أم خارجها.

بل إنه يعتقد أن دخول الجيش التركي إلى قنديل ورفع العلم هناك، كما حدث في عفرين، سيكون كافياً لرفع معنويات الناخب التركي، وقد ترافقه مشاهد أخرى تثبت إرهاب «العمال الكردستاني»، مقابل قوة الدولة التركية للقضاء على هذا الإرهاب.

قد يحدث هذا من دون أن يتذكر المواطن التركي أن جيشه قد توغل برباً داخل الشمال العراقي ٢٧ مرة منذ ١٩٨٩ لكن من دون أن يحالفه الحظ في القضاء على «الكرديستاني» الذي تعرضت مواقعه هناك لآلاف الغارات الجوية كما الحال داخل تركيا نفسها التي تحارب هذا الحزب منذ ٤٠ عاماً، مع أن الدولة التركية قتلت أكثر من ٤٠ ألفاً من عناصر الحزب حتى الآن. هذا كله لم يكن كافياً لمنع ازدياد شعبية «الكرديستاني»، إذ حصل جناحه السياسي، «حزب الشعوب الديموقراطي»، في آخر انتخابات برلمانية (تشرين الثاني ٢٠١٥) على ما يزيد على ستة ملايين صوت من أصل ٤٥ مليوناً هم عدد الناخبين في البلاد. جراء ذلك كله، لم يتأخر قادة المعارضة في التشكيك في قرار أردوغان، إذ قال متحدثون باسم «الشعب الجمهوري» إن جميع مقاتلي «الكرديستاني» قد غادروا جبال قنديل وهم الآن في الشمال السوري برعاية وحماية ودعم مباشر من واشنطن، أي إن الكيان الكردي السوري صار جاراً لتركيا على طول ٦٠٠ كلم من الحدود، إذ إنها بطول ٩١١ كلم، في ظل أن الباقي تحت سيطرة الجيش التركي والفصائل السورية المتحالفة معه.

ويبدو أن التوقيت الزمني وردود الفعل الإقليمية والدولية على القرار التركي باجتياح الشمال العراقي قد جاءت كلها لمصلحة أردوغان، خاصة السكوت الإيراني على مثل هذه الخطوة، ربما للضغط على الميليشيات الكردية في سوريا المتحالفة مع الأمريكيين، خاصة أن الدولة العراقية غير قادرة الآن على الرد بسبب الظروف السياسية والأمنية المعقدة بعد نتائج الانتخابات البرلمانية هناك. وكان الإعلام العراقي قد تحدث عن ورقة المياه التي استخدمتها أنقرة للضغط على بغداد من أجل إجبارها على تجاهل الحملة العسكرية التركية. ويفسر ذلك قرار الرئيس التركي تأجيل إغلاق منافذ سد اليسو على نهر دجلة إلى ما بعد الجولة الثانية من الانتخابات التركية في ٨ تموز المقبل، علماً بأن بغداد تجاهلت قبل الاحتلال الأمريكي وبعده وجود القوات التركية على أراضي البلاد منذ ١٩٩٤، إذ جاءت القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية إلى تركيا صيف ١٩٩٣ لحماية كرد العراق (شمال خط العرض ٣٦)، وبقيت تلك القوات في تركيا حتى الاحتلال الأمريكي للعراق. أما الوجود التركي، فبقي في نحو عشرة مواقع شمالي العراق.

والآن يبقى الرهان الاستراتيجي على مجمل هذه المعطيات التي ستضطر أنقرة إلى إعادة النظر فيها في حال انتصار إينجا في الانتخابات المقبلة. فالقدر المتيقن أنه سيغير كثيراً في السياسة الداخلية والخارجية، محققاً «ثورة سياسية» كما يرى مراقبون. وقال إينجا في كل خطباته حتى الآن إنه سيتصالح مع الرئيس السوري بشار الأسد فوراً، فيما كان زعيم «الشعب الجمهوري»، كليجدار أوغلو، أكثر وضوحاً وحسماً، إذ يقول إنه سيدعو زعماء سوريا والعراق وإيران إلى قمة عاجلة في إسطنبول لإعلان تشكيل «منظمة السلام والتعاون الشرق أوسطية» كي تسهم في حل جميع مشكلات الدول الأربع والمنطقة عموماً.

نهاية السلطان اردوغان على الأبواب

*بنكي حاجو

ايلاف: ٢٠١٨/٦/١١

الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بدأ يهذي في الايام القليلة الماضية. يذكر الحوادث بشكل معاكس تماما لما حدث بالفعل وهذه بعض الامثلة التي نشرتها الصحافة التركية في اليومين الاخيرين.

اردوغان ادلى بهذياناته في خطابات القاها على الجماهير في الساحات العامة وعلى الشاشات وبالبث المباشر. قال اردوغان لقد بنينا واسسنا في عهدنا جامعة اسبارتا الشهيرة بحدائتها المعمارية وامكاناتها الضخمة. جامعة اسبارتا والتي سميت لاحقا بجامعة سليمان دميريل تم تأسيسها عام ١٩٩٢ اي قبل ان يتسلم اردوغان وجزبه مقاليد الحكم بعشرة سنوات عام ٢٠٠٢.

اسبارتا مدينة صغيرة ونائية ولكنها حصلت على هذه الجامعة ومؤسسات اخرى كبيرة بسبب ان سليمان دميريل ينتمي اليها. دميريل بقي في سدة الحكم في تركيا حوالي ٤٠ سنة رئيسا للوزارات وفي النهاية رئيسا للجمهورية. من هنا نفهم الامتيازات التي حصلت عليها هذه المدينة. اختلط الامر على اردوغان بفارق زمني وتشوش يصل الى عشر سنوات. في خطاب آخر له ذكر اردوغان مايلي:

انا درست في صفوف مكتظة يصل عدد طلابها الى ٧٥ طالبا في عهد ديكتاتورية الحزب الواحد وحكم القائد الفرد ويقصد بذلك عهد حزب الشعب الجمهوري ايام حكم كمال اتاتورك ومن بعده عصمت اينونو. اردوغان هو من مواليد عام ١٩٥٤.

انتهى حكم حزب الشعب الجمهوري وحكم الفرد اي عصمت اينونو عام ١٩٥٠ ولم يصل هذا الحزب الى حكم تركيا لوحده منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم اطلاقا.

قال الخبثاء ان اردوغان جلس على مقاعد الدراسة قبل ان يولد بخمس سنوات. الامثلة كثيرة وكلها تحدث في الايام الاخيرة والسبب طبعا هو ان اردوغان بات يرى نهايته تقترب والتي لا تتجاوز اسبوعين.

صار يفقد التوازن والذاكرة الناتج عن القلق والارق. اردوغان بطل عفرين وقائد حرامية الجيش الاخواني لا يستطيع ان يتصور انه لابد من ان يغادر قصره الرئاسي الذي قرر بناءه بنفسه بغرفة وصلاته الفخمة وعددها ١١٥٠ كلما اقتربت النهاية المحتومة كلما ازداد القلق والتشوش لدى اردوغان وازداد فقدان التوازن.

اذا كان هذا مايعانيه اردوغان واركان حزبه وحكومته..... فكيف الحال لدى اعضاء وقادة الائتلاف السوري في استنبول وغيرها من المدن التركية؟؟

لا بل حال والمصير المحتوم لحرامية افراد وقيادات الجيش الحر الذين عاشوا فسادا وقتلا واجراما وتعفيشا ونهباً وسرقات بحق المدنيين في عفرين وجرابلس؟

الماء يتسرب الى سفينة اردوغان وحزبه والغرق بات المصير المحتوم. الانتخابات التركية ستجري في ٢٤ حزيران وعلى ازلام اردوغان من الاخوان المسلمين وغيرهم من السوريين مغادرة تركيا قبل يوم الاثنين ٢٥ حزيران.

*كاتب كردي

ستراتيجيات الحملات الانتخابية في تركيا

*سعيد الحاج

هافنكتون بوست عربي: ٢٠١٨/٦/١١

في الطريق نحو الانتخابات التركية المقبلة، ثمة استراتيجيات وستراتيجيات مضادة، وصفتها سابقاً بـ"العبة الشطرنج" التركية. حيث قرّب تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية والذي سمي لاحقاً "تحالف الشعب"، بقيادة أردوغان، موعد الانتخابات لتضييق هامش المناورة والمبادرة أمام المعارضة -ضمن أسباب أخرى- فقبلته تلك الأحزاب بنقل نواب من حزب الشعب الجمهوري إلى "الحزب الجيد" لضمان مشاركته في الانتخابات، ثم تأسيس "تحالف الأمة" للانتخابات البرلمانية.

وفي حين قدّم "تحالف الشعب" مرشحاً واحداً قوياً هو الرئيس الحالي أردوغان، حاولت أحزاب المعارضة فعل الشيء نفسه بمرشح قوي مثل الرئيس السابق عبد الله غل، وحين فشلت في ذلك عمدت إلى ترشيح أكبر عدد ممكن من المرشحين (بلغوا خمسة) في مواجهته، وفق استراتيجية هدفت إلى كسب أصوات من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية بالبلاد. لمنع أردوغان من حسم المواجهة في الجولة الأولى، ومن ثم نقل المعركة الانتخابية إلى جولة إعادة يمكن فيها مناقشة فكرة دعم المرشح الذي سينافس أردوغان فيها، كائناً من كان. واليوم، ومع بدء الحملات الانتخابية وقطعها شوطاً مهماً، يمكن أيضاً رصد استراتيجيات واضحة للمرشحين الرئاسيين، تضع نصب عينيها الخرائط المجتمعية والسياسية والفكرية بتركيا وكيفية إرضاء وإقناع الناخب وكسب نقاط في مواجهة الخصم.

يركز الرئيس أردوغان في حملته الانتخابية على منافس واحد هو مرشح "الشعب الجمهوري" محرم إينجة، رغم أن هناك ٤ مرشحين منافسين آخرين. ذلك أن ثلاثة منهم -ديميرتاش وكاموللا أوغلو وبيرينتاشك- لا يملكون فرصاً حقيقية في المنافسة، لكن ماذا عن ميرال أكشنار التي تملك فرصة ما في المنافسة، والتي تظهرها بعض استطلاعات الرأي (أقلية منها على أي حال) في المركز الثاني؟

بالتأكيد، إن حسابات الريح والخسارة هي الأساس، وإن كون إينجة هو المنافس الأبرز لأردوغان وضعه في هدف الأخير، لكن ثمة سبباً لا يقل أهمية -فيما يبدو لي- متعلقاً بالكتلة التصويتية لكل منهما ولاكشنار، حيث يستطيع أردوغان مواجهة ومهاجمة إينجة وخلفيته الفكرية والسياسية وتاريخ حزبه (الشعب الجمهوري) بأريحية كبيرة بل ويفيده ذلك في تثبيت كتلة المحافظين بصفه، بينما سيكون ذلك أصعب في حال مواجهة أكشنار، القومية اليمينية.

من جهته، أدرك إينجة، أحد صقور "الشعب الجمهوري" والتيار العلماني المتشدد فيه، أن الخطاب العلماني الحاد سيفقده أصوات المحافظين، التي يحتاج لها بشدة إن كان جاداً في منافسة أردوغان، ولذا فقد بدا كمن بدّل جلده ويتحدث عن حرية الحجاب، ويرتاد المساجد في صلوات الجمع، وينتهج خطاباً متصالحاً مع الدين. كما يعلم الرجل أن سقف الخطاب الحاد والتراشقات الإعلامية ساحة يملك فيها أردوغان باعاً طويلاً وتفوقاً ملموساً، ولذا فرغم المهارات الخطابية التي يُعرف بها، فقد تخلّى منذ بدء الحملة الانتخابية عن خطابه الحاد -المعروف به- في مواجهة أردوغان و"العدالة والتنمية"، وباتت كلمة "السيد" تسبق اسم أردوغان أو أي مرشح آخر في حديثه، وينطبق الأمر نفسه على أردوغان وبقية المرشحين.

من جهتها، تدرّك أكشنار أن فرصها ضعيفة في ظل وجود أردوغان ومنافسه إينجة، وأن فرصتها تكمن في كسب أصوات القوميين والمحافظين، واستثمار كونها أول امرأة تترشح لمنصب رئاسة الجمهورية في تاريخ تركيا. ولذا فخطابها موجّه بالأساس إلى رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي وبدرجة أقل أردوغان، وثمة جهد كبير مبذول من طرفها لإعطاء انطباع "المرأة القوية" أو "المرأة الحديدية" كما سُميت، وإثبات أنها قادرة على مقارعة الرجال وجديرة بالمنصب، ولذا يبدو خطابها الأكثر حدة بين المرشحين بشكل ملحوظ.

باختصار شديد، تبدو الحملة الانتخابية هادئة الخطاب نسبياً، ولكنه هدوء سطحي يُخفي سخونة شديدة في حيثياتها ووقائعها ومنافستها الحادة، ولذلك ينسج كل مرشح استراتيجيته في حملته الانتخابية بما يزيد من فرص نجاحه ويرقّب فرص المنافسين، ويتناغم مع حقائق تركيا وخرائطها الفكرية والسياسية، في ظل إدراك الجميع ألا شيء مضموناً وأن القرار الأول والأخير سيبقى للناخب في الرابع والعشرين من الشهر الجاري (يونيو/ حزيران ٢٠١٨).

دميرتاش في بيان انتخابي: فليتهياً الجميع للخوض في العملية الانتخابية

ANF : ٢٠١٨/٦/١٢

أطلق المرشح الانتخابي للرئاسة التركية عن حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش بيانه الانتخابي في حديث صوتي عبر واتس آب دعا فيه الجميع للإخراط في العملية الإنتخابية. وتحدث المرشح للانتخابات الرئاسية عن حزب الشعوب الديمقراطي "صلاح الدين دميرتاش" المعتقل في سجن أدرنة، مع عائلته عبر الهاتف، وكان جزء من حديثه صوتياً، كبيان انتخابي، من أجل الانتخابات لإرساله عبر واتس آب.

وقال دميرتاش في بيانه: "ليكن الجميع مطمئنين، معنوياتنا هنا عالية، وضعنا الصحي جيد، نحن منتبهون لأنفسنا، ونحن سعداء جداً من المعلومات التي تأتينا من الخارج". وأضاف: "كل معلومة تأتينا من الخارج تقوي عزيمتنا وترفع معنوياتنا، من يدعمنا حقاً هو شعبنا، فلتطمئنوا، وليتهياً الجميع للخوض في العملية الانتخابية".

رسالة إلي أهالي كفر

هذا ووجه المرشح الرئاسي للانتخابات عن حزب الشعوب الديمقراطي "صلاح الدين دميرتاش" والبرلماني عن الحزب في جولميرغ "عبدالله زيدان"، المعتقلان في سجن إدنة، رسالة إلى شعب يوكسكوف (كفر).

وقال دميرتاش في الرسالة: "أوجه التحية إلى عموم شعب كفر وبشكل خاص أصدقاءنا الشيبة، مدراء ومرشحو الأحزاب، أتمنى النصر للجميع، ونحن نأمل أننا سنلتقي في أيام الحرية". وأكد زيدان بدوره أن "شعب كفر سيوجه ضربة قوية إلى الظالمين من خلال صوته، ككل مرة، لأنه شعب ملتزم بنضاله وقيمه، ومن هنا نحن نرى أن شعبنا في النضال السياسي الديمقراطي المشرف هو شعب أبي صاحب كفاح وحقوق، وكفاحه هذا سيحررنا جميعاً".

فاينانشال تايمز: عملية قنديل آخر أوراق أردوغان لحصد المزيد من الأصوات

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/١٢

علقت صحيفة "فاينانشال تايمز" أحد أعرق الصحف البريطانية، على إطلاق القوات المسلحة التركية عملية عسكرية جديدة على معقل حزب العمال الكردستاني بمنطقة جبال قنديل في كردستان العراق، قائلة: "إنها آخر أوراق أردوغان لحصد المزيد من الأصوات قبل الانتخابات المقررة في ٢٤ يونيو/ حزيران الجاري. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أعلن بدء عملية عسكرية تستهدف معقل "الكردستاني" في جبل قنديل في شمال العراق قائلاً: "لقد تمكنا من تدمير ١٤ نقطة مهمة من خلال ٢٠ طائرة".

وقالت الصحيفة: "إن تركيا التي تعمل على توسيع وجودها العسكري في المنطقة في الفترة الأخيرة، تشن غارات جوية على المنطقة منذ أسابيع. وستقوم بتطهير منطقة قنديل من الإرهابيين، كما فعلت في مدينة عفرين وطهرتها من الجماعات الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني".

ونقلت عن خبراء عسكريين أن المنطقة تعتبر وعرة التضاريس وتضم عدداً كبيراً من الجبال والمرتفعات، إلا أنه لم يتم الدفع بالعدد الكافي من القوات البرية لتنفيذ عملية عسكرية فعالة.

وأكد خبير عسكري رفض الكشف عن اسمه، أن العدد اللازم لتنظيم عملية عسكرية شاملة لا يقل عن ١٠ آلاف عسكري، مشيراً إلى أن تركيا دفعت بـ ١٠٠٠٠ فقط إلى المنطقة.

وقال الخبير العسكري: "هناك إحساس بداخلنا يقول إن أردوغان قد يفعل أي شيء من أجل حصد أصوات التيار القومي. فتلك المنطقة التي استعد وتعسكر فيها العدو منذ سنوات ستكون خطراً كبيراً".

وعلق بعض المتابعين للشأن التركي على إعلان أردوغان إطلاق العملية العسكرية، قائلين: "إن حكومة أردوغان تشن غارات جوية على أهداف لحزب العمال الكردستاني من حين لآخر. ولكنه لم يشن عملية عسكرية شاملة على تلك المنطقة الحدودية الواقعة بين تركيا وإيران والعراق".

وأشار البعض إلى أن شن عملية عسكرية شاملة قد يغضب الجارة بغداد، فقد قال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في تصريح له الأسبوع الماضي إنه لن يسمح باستخدام حزب العمال الكردستاني لأراضي بلاده للهجوم على تركيا، وأنه مستعد للتعاون مع أنقرة في ذلك" ولكنه طالب أنقرة باحترام سيادة الأراضي العراقية.

وأوضحت الصحيفة البريطانية أن المعارضة التركية تتهم أردوغان بالقيام بعمليات عسكرية سعياً لتحقيق مصالحه الشخصية. فقد قال مرشح حزب الشعب الجمهوري لرئاسة الجمهورية محرم إينجه: "إن هم أردوغان ليس قنديل، وإنما الانتخابات همه الوحيد".

ووجه انتقاد لأردوغان قائلاً: "إن منطقة قنديل تمتد بطول ١١٠ كيلومتراً و٣٠ كيلومتراً في الجنوب. وتعتبر منطقة جغرافية وعرة مخيفة. تهبط وتقلع الطائرات المروحية الأمريكية هناك. وفي الغرب مباشرة إيران. والجميع يعلم أننا لا نستطيع عمل ذلك بدون الاتفاق مع إيران والولايات المتحدة الأمريكية".

حملة «عسكرية - انتخابية» على جبال قنديل»

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٦/١٢

يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى استغلال الظروف الأمنية التي تحيط بتركيا، بهدف زيادة المزيد من الإنجازات إلى سجله الذي يستعرضه أمام المواطنين الأتراك بشكل شبه يومي، في إطار الحملة الانتخابية. اليوم، يشن الجيش التركي، بتوجيهات من الرئيس أردوغان، هجوماً تدريجياً على معقل «حزب العمال الكردستاني»، الذي تصنفه الدولة التركية بالـ«إرهابي»، في جبال قنديل شمالي العراق. إلا أن هذه الحملة العسكرية لا تبدو منفصلة عن الحملة الانتخابية.

اليوم، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن عملية عسكرية تركية تجري، حالياً، ضد قواعد المسلّحين الكرد في شمالي العراق تتضمن غارات جوية مكثفة ستستمر لفترة طويلة، وذلك في تصريح أمام تجمع انتخابي، قبل أقل من أسبوعين على موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي ستجري في ٢٤ حزيران/يونيو.

كذلك، أكد أن بلاده «أطلقت عملياتها ضد الإرهابيين في جبال قنديل ومنطقة سنجان شمالي العراق»، وقال: «سنجف مستنقع الإرهاب في جبال قنديل من قطعان القتلة، كما طهرنا عفرين وجرابلس والباب وأعزاز (السورية)».

من جهته، أشار رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إلى أن الحكومة التركية «حيّدت الإرهاب داخل البلاد، والآن تلاحقه، وتتقدم نحو جبال قنديل». جاء ذلك في كلمة ألقاها أمام حشد جماهيري في ولاية أوشاق، غربي البلاد. وأضاف: «أينما يذهب الإرهابيون، فإن أبطال قواتنا المسلّحة يسطرون ملاحم عظيمة خارج الحدود، وسندمر أوكار الإرهابيين». اللافت أن الكلام عن الحملة العسكرية على عناصر «حزب العمال الكردستاني» دائماً ما يأتي في إطار استعراض إنجازات فترة حكم حزب «العدالة والتنمية».

وفي السياق ذاته، أكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أنه «حان دور جبل قنديل، كي تدخل القوات التركية جحور الإرهابيين فيه». وفي كلمة ألقاها في مسقط رأسه بولاية أنطاليا، جنوبي تركيا، شدّد جاويش أوغلو على أن «قوات بلاده ستسوّي جبل قنديل بالأرض، فوق رؤوس الإرهابيين». وأضاف: «شاهدتم كيف دخلنا جحورهم في عفرين وجرابلس والباب، والآن حان دور قنديل». كذلك، أكد تصميم بلاده على القضاء على أي تهديد يوجّه لتركيا أينما كان.

خريطة نشرتها وكالة «الأناضول» التركية، قبل أيام، توضح نقاط تمركز عناصر حزب العمال الكردستاني شمالي العراق، بالإضافة إلى أرقام ومعلومات حول العملية

ويقول مراقبون، إن شنّ عملية كبيرة ضد «حزب العمال الكردستاني» في شمالي العراق، سيمنح أردوغان دفعا في الانتخابات التي يُتوقع أن تكون أكثر تنافسية مما كان متوقّعا حتى الآن. إلا أن شنّ عملية برية واسعة لا يخلو من المخاطر، نظراً إلى وعورة منطقة قنديل ومعرفة «حزب العمال الكردستاني» بها على عكس الجيش التركي. لذا، المتوقّع الآن، أن تستمر العملية العسكرية التركية، ولكن من دون توغّل بري واسع، وأن يكتفي الجيش التركي بالقصف العنيف والاستهدافات الدقيقة عبر الطائرات، لمسلّحي «العمال الكردستاني».

هالة من الفشل تحيط أردوغان وهذا هو السبب !

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/١٢

سلط مقال نشره موقع (أحوال تركيا) للكاتب "تيم لويل"، الضوء على الصعاب التي واجهها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه "العدالة والتنمية"، طوال سنوات تواجدهم في السلطة في تغيير سلوكيات المجتمع في ظل تعدد الثقافات والأيدلوجيات في تركيا، ما يوحي أن سياسات أردوغان "محكوم عليها بالفشل".

وجاء في المقال: عندما استقال رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو من منصبه بعد شائعات عن شقاق بينه وبين الرئيس رجب طيب أردوغان في مايو من عام ٢٠١٦، قال الكثير من مؤيدي الحكومة إنه لم يكن رجلاً حسناً فحسب بل كان أيضاً "رجلاً صاحب قضية" أو "دافا أدما" بالتعبير التركي.

ولا تشير هذه العبارة إلى قضية حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان فحسب، ولكنها تشير أيضاً إلى قضية الإسلام حيث يعد "الدافا أدما" نوع من الأشخاص يعتبرون من "أصحاب الرسالة".

وبينما ظل حزب العدالة والتنمية آلة انتخابية ناجحة على نحو مذهل خلال السنوات الست عشرة الماضية، ظلت رسالته ورسالة أردوغان الدينية والاجتماعية المحافظة تقابلها معارضة في الداخل وعلى الساحة الدولية.

وجرى الدفع ببعض المبادرات التي نشأت عن قناعات دينية، وإن كان ذلك قد تم على نحو مخفف بشدة. ومن بين ذلك القوانين التي تقيد بيع الخمر في المحال التجارية، فضلاً عن تقليص عدد المنشآت الطبية التي تجري عمليات إجهاض في تركيا بشكل مطرد إلى أن اقتربت من الصفر تقريباً.

وفي حالات أخرى، تغيرت سلوكيات في المحيط الأوسع من الأقلية المتدينة أولاً قبل أن يتولد لدى حزب العدالة والتنمية الشعور بالقدرة على التحرك. ومن أمثلة ذلك السماح بارتداء الحجاب في الجامعات وفي أماكن الخدمة العامة والجيش، وهو الأمر الذي اكتملت تشريعاته على مدى عقد من الزمان منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. لكن بعض المبادرات الأخرى قوبلت برد فعل ووضعت حزب العدالة والتنمية في سلسلة من المواقف القاسية، سواء كان ذلك في صورة رد فعل من جانب الاتحاد الأوروبي ضد قانون مقترح بحظر الزنا، أو الاحتجاجات ضد التضييق على أنماط الحياة العلمانية في عام ٢٠١٣، أو رد فعل الأسواق على محاولات أردوغان المستمرة لتقييد أسعار الفائدة بإرغام البنك المركزي المستقل سورياً في نهاية المطاف على رفع أسعار الفائدة.

سلط الكاتب والناقد وليام أرمسترونج الضوء على هذا الموضوع في مقال كتبه لمؤسسة وورلد بوليتكس ريفيو رجح فيه أن افتتار الحكومة إلى النجاح في تغيير سلوكيات المجتمع إلى الآن قد يكون إشارة على أن مهمة أردوغان محكوم عليها بالفشل.

وقال "على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية هو رأس السلطة، فإن الاتجاهات في الأجل الأطول تشير إلى أن المجتمع التركي قد لا يكون يتجه بلا هوادة في مسار إسلامي متجانس".

أضاف "تشير تقارير إلى أن الكثير من الشباب الأتراك يميلون إلى فهم أقرب إلى الفهم الفردي الشخصي للدين من كونه فهماً مؤسسياً، وذلك بفعل التشكك في عقيدتهم والتشوش الناتج عن "تناقضات" المعتقدات الإسلامية التقليدية.

ويبدو أن الاتجاه القومي الديني المحافظ (الذي يتبناه أردوغان) بدعم من القوة الكاملة للدولة مهياً للهيمنة على المشهد السياسي التركي في المستقبل المنظور. لكن الثورة الاجتماعية التي بشر بها حزب العدالة والتنمية وصار يتشدد بها، ليست بالعمق الذي يتصوره الكثير من المراقبين في داخل البلاد وخارجها.

بل إن حتى الكثيرين من ناخبي حزب العدالة والتنمية أمضوا سنوات طويلة ظلوا يستعذبون خلالها الجوانب التي يحبونها في سياسة الحزب – الزعيم القوي، والشعور بمكانة تركيا المتعظمة في العالم، ونظام الحوكمة الاقتصادية الذي ظل حتى فترة قريبة بلا مشاكل إلى حد كبير، والاستثمارات في البنية التحتية وتوسعة مظلة نظام الرعاية الصحية – لكنهم في الوقت ذاته ظلوا يعارضون السياسات الاجتماعية والثقافية.

وفي مكان يتسم بالتنوع الاجتماعي مثل تركيا، هناك مدن يصلي مرشحو الأحزاب العلمانية فيها الصلوات الخمس، بينما هناك قرى تحرص على أن يكون لحم الخنزير على قائمة طعام مسؤولي حزب العدالة والتنمية، وهو ما يجعل محاولات فرض أي نوع من الأعراف المجتمعية والثقافية على سائر ربوع البلاد أمراً محكوم عليه بأن يلقى مقاومة.

وتحدث أردوغان بشكل علني العام الماضي عن استمرار هذا التوتر وعدم القدرة على فرض التغيير. وقال أردوغان “أن تكون في السلطة سياسياً فهذا شأن” لكن أن تكون في السلطة اجتماعياً وثقافياً، فهذا شأن آخر. لقد ظللنا في السلطة ١٤ عاماً على التوالي. لكن ما زلنا نواجه صعوبات في مسألة أن تكون في السلطة الاجتماعية والثقافية.”

كما أوضح بصراحة أنه يرى أن من يقاومون التغيير الاجتماعي القسري – مثل من شاركوا في احتجاجات حديقة غيزي عام ٢٠١٣ – هم الأعداء.

وفي ليلة محاولة الانقلاب الفاشلة ضد حكمه في يوليو ٢٠١٦، قال “من خرجوا (للدفاع عن البلاد) لم يكونوا شباب حديقة غيزي. لقد كانوا شباب يحبون وطنهم وأمتهم.”

وقال أردوغان إن أناساً أصحاب نفوذ “لديهم فكر دخيل على بلادهم وأمتهم” هم من يقفون في طريق الإصلاح. وإذا فاز أردوغان وحزبه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الرابع والعشرين من يونيو، فسيكون قد أمسك أخيراً – حتى إن كان ذلك على الورق فقط على الأقل – بزمام السلطة التي تمكنه من فرض إصلاحات يقول إن هناك حاجة لها، وذلك بفضل تركيز السلطة في مكتب الرئاسة عبر الاستفتاء الذي أُجري العام الماضي.

وقد ألقى أردوغان بالفعل خطاباً في فبراير من العام الجاري طرح فيه من جديد خطته لتجريم الزنا من خلال وضعه في تصنيف واحد مع الأشكال الأخرى من الممارسات الجنسية غير التوافقية.

فهل سيصبح أردوغان وحزب العدالة والتنمية المدافعين عن القضية أخيراً قادرين على استخدام سلطاتهما الأوسع لفرض أجندتهما الاجتماعية والثقافية؟ أم إنها مهمة مستحيلة رد فعل المجتمع الحتمي فيها أكبر كثيراً من أن يتجاهلانه؟

من سيحسم رهان الانتخابات التركية؟

فوز "أردوغان" وحزبه يلحق بالضرب "أنقرة"

مرك ستراتفور الاستخباراتي : ٢٠١٨/٦/١٢

كتب: ياسين أكغول: بات الناخبون الأتراك على وشك انتخاب أقوى زعيم في تاريخ بلدهم الحديث، حيث سيتوجهون إلى صناديق الاقتراع في ٢٤ حزيران/يونيو، أي قبل عام ونصف تقريباً من الموعد المقرر الطبيعي للانتخابات البرلمانية والرئاسية، ولأول مرة منذ تمرير مجموعة من التعديلات الدستورية العام الماضي لتوسيع سلطات الرئاسة. وفي الوقت نفسه، سيدلون بأصواتهم للمشرعين لاختيار برلمان جديد موسع.

بالنسبة إلى الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، الذي قام بدعم حزب "العدالة والتنمية" (AKP) الحاكم خطوة بخطوة من خلال "هندسة التعديلات الدستورية"، فإن مخاطر التصويت القادم ستكون باهظة في حال فوز "أردوغان"، حيث سيتولى السلطة غير المقيدة فعلياً للرئاسة التنفيذية الجديدة، والتي يمكن أن يستخدمها كنفوذ لعقد كامل قادم. من ناحية أخرى، إذا أدت المشاكل الاقتصادية التركية والنطاق الواسع لمرشحي المعارضة في المنافسة إلى تحول ما يكفي من الناخبين بعيداً عن تأييد "أردوغان"، فإن الأمر قد ينتهي بفوز أحد معارضيهِ بالرئاسة. وفي كلتا الحالتين، فإن البلاد ستواجه نفس المشاكل والتداعيات.

انعكاسات الأزمة المالية الماضية

لقد اجتاحت حزب "العدالة والتنمية" ذو الجذور الإسلامية أولاً الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٢، ما أدى إلى إزاحة العديد من الأحزاب المؤسسية. ويدين حزب "العدالة والتنمية" بفوزه لعاملين أساسيين، فمن ناحية، أدت سنوات من الأزمة الاقتصادية إلى تقويض شرعية الائتلاف الحاكم في البلاد في نظر العديد من الناخبين. ومن ناحية أخرى، يتطلب القانون الانتخابي التركي من الأحزاب الحصول على ١٠٪ على الأقل من الأصوات ليتم ضمها للبرلمان، والأطراف التي لا ترقى إلى هذا الحد الأدنى تخسر الأصوات التي فازت بها، وتلك التي تصل إلى أو تتجاوز نسبة الـ ١٠٪ المطلوبة تقسمها بالتناسب. لقد مكّن قانون ١٠٪ حزب "العدالة والتنمية" من الحصول على أغلبية مكنته من الدخول بسهولة في البرلمان عام ٢٠٠٢، وفي كل انتخابات برلمانية لاحقة دون أن يكون له أي تفويض شعبي كبير.

بعد انتخابات ٢٠٠٢، أيد حزب العدالة والتنمية و"أردوغان" في الاستفادة من الثغرات والأخطاء السياسية للآخرين، وخلق تحالفات سياسية بدافع الضرورة، ثم تخلص من الصفقات التي لم تعد تعود بالفائدة عليهم. في عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، كسر حزب "العدالة والتنمية" تحالفه مع جماعة "غولن" الإسلامية، وهي شراكة أثبتت أنها حاسمة لنجاحاتها في أوائل عام ٢٠٠٠، وألقي اللوم فيما بعد على الحركة في محاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦. ثم تحول الحزب الحاكم إلى حزب الحركة القومية (MHP) للمساعدة في الدفع من خلال حزمة الإصلاح الدستوري في عام ٢٠١٧. ونتيجة لهذا التحالف الملائم لها، يحظى حزب "العدالة والتنمية" الآن بالدعم أكثر من أي وقت مضى.

حزب العدالة والتنمية، لا يحمل جميع سكان تركيا على متن سفينته. على سبيل المثال، فإن الكرد الذين يشكلون نحو ٢٠٪ من سكان تركيا قد أدارو ظهرهم إلى حد كبير للحزب الحاكم منذ أن انقلبوا ضدهم في عام ٢٠١٠، حيث اكتسبت الحركة الانفصالية الكردية قوة أكثر في المنطقة. لقد كان حزب العدالة والتنمية يعتمد تاريخياً على الفوز بنسبة ٤ إلى ٥٪ من الأصوات الكردية لدفعه إلى حافة النصر، لكن ربما خسر الحزب بعض من هذا الدعم. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الناخبين في جميع أنحاء ديموغرافية البلاد يشعرون بخيبة أمل من التدهور الاقتصادي الأخير لتركيا، حيث انخفضت قيمة الليرة التركية لتصل إلى مستويات قياسية مقابل الدولار واليورو والتضخم مرتفع، وجهود الرئيس التي وجهت للتأثير على السياسة النقدية منحت فرصة استراحة للمستثمرين الدوليين. على الرغم من أنهم صوتوا لحزب العدالة والتنمية لأول مرة في السلطة لإخراج البلاد من الاضطرابات الاقتصادية، من الواضح أن الناخبين الأتراك ليسوا على استعداد لمنح الحزب الحاكم فرصة أخرى لإصلاح الاقتصاد.

معارضة موحدة

ما هو مطروح على الساحة الانتخابية، هو أن المعارضة المقسمة في تركيا من المتوقع أن تتوحد قبل الانتخابات القادمة وتحاول منع حزب العدالة والتنمية من الانزلاق مرة أخرى إلى السلطة في انتصار محدود. اجتمعت ثلاثة أحزاب من المعارضة

الرئيسية في تركيا، وهم (حزب الشعب الجمهوري "CHP" وحزب أكشنار "Iyi" وحزب السعادة الإسلامي) وشكلوا تحالفاً على أسس أكثر من مجرد أنها حملة مشتركة للإطاحة بـ"أردوغان". وتختلف منصات الأحزاب والأيدولوجيات عن بعضها البعض، بما يتيح لها فرصة تحقيق ذلك الهدف. يقدم حزب أكشنار، الذي أسسه المنشقون عن حزب الحركة القومية بدلاً مقبولاً للناخبين الوطنيين المستاءين من ارتباط حزب الحركة القومية بحزب "أردوغان". في هذه الأثناء، سيحصل الحزب السياسي الأقدم في تركيا، حزب الشعب الجمهوري، على الدعم من قاعدته التقليدية من الناخبين العلمانيين والليبراليين في المناطق الحضرية، وهم من أشد المنتقدين للرئيس. أخيراً، حزب السعادة الإسلامي، على الرغم من صغره يمثل نفس الفكر الإسلامي الذي يتجذر منه حزب العدالة والتنمية، وهو ما يعطي الناخبين المتدينين الذين يعارضون "أردوغان" بدلاً جذاباً. إلى جانب قواعد الناخبين المتميزة، فإن الأحزاب الثلاثة ستلجأ إلى التصويت الكردي أيضاً، على أمل حرمان "أردوغان" من الأغلبية القليلة التي يحتاجها للفوز بالانتخابات في الجولة الأولى.

الرئاسة هي الجائزة الرئيسية المتعارك عليها في الصراع الانتخابي، لكنها ليست الوحيدة في كفة الميزان في انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو. البرلمان أيضاً له أهميته في هذا الصراع. على "أردوغان" كسب الرئاسة التنفيذية، لتكون الهيئة التشريعية هي الجانب المعتدل الوحيد على سلطته، رغم أنه ستفتقر إلى السلطة لتجاوز القرارات الرئاسية. لن يحصل أي من الأحزاب الثلاثة في ائتلاف المعارضة على الأغلبية، لكنهم قد يشكلون تحدي لحزب العدالة والتنمية في البرلمان. ومع وجود ما يكفي من الأصوات، يمكن للمعارضة حتى محاولة تجميع أغلبية الثلثين المطلوبة لإلغاء التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٧ لكنها (نتيجة غير مرجحة).

مزايا السلطة

في حال حققت المعارضة هدفها في السباق الرئاسي، فإن الأتراك سيعودون إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في جولة ثانية من التصويت في ٨ تموز/يوليو. لا تعد إعادة التصويت هي السيناريو المثالي لـ"أردوغان"، لكنه لن يضمن فوزاً للمعارضة. وقد تبني المرشحون الثلاثة الرئيسيون في المعارضة، وهم حزب "أكشنار" لميرل أكسن، وحزب السعادة لتيمال كارامول أوغلو، ومحرم إينجة لحزب الشعب الجمهوري في برامجهم وعوداً لإعادة تأهيل الاقتصاد، والتراجع عن الرئاسة المطلقة واستعادة الحقوق المتآكلة على رأس السلطة الحالية. ومع ذلك، هناك عامل آخر يثقل كاهل "أردوغان" وهو الشعور السائد في الأوساط التركية بعدم اليقين وانعدام الأمن. لقد وضع "أردوغان" نفسه منذ فترة طويلة كعامل شعبي فريد من نوعه لحل مشاكل تركيا المتراكمة، وسوف يستغل مخاوف الناخبين لصالحه في استطلاعات الرأي.

سوف يستخدم أيضاً نفوذه وحزبه لدعم فرصته في الفوز. قضى حزب العدالة والتنمية سنواته في السلطة لترسيخ نفسها في وسائل الإعلام والقضاء والجيش في البلاد. وعلاوة على ذلك، أعطى الانقلاب "أردوغان" وحزبه ذريعة لتطهير خصومهم السياسيين وفرض حالة الطوارئ. في حال كان التصويت ضئيلاً بما يكفي لإحداث إعادة فرز الأصوات، يمكن لحزب العدالة والتنمية استخدام حكم الطوارئ لصالح "أردوغان" لخنق مؤيدي المعارضة.

يمكن لحزب العدالة والتنمية حتى أن يحول الخسارة لصالحه من خلال نسج هزيمة في الدور الأول في روايته القومية. يمكن لـ"أردوغان"، على سبيل المثال، أن يلقي باللوم على نتيجة التصويت على قوى أجنبية مثل الاتحاد الأوروبي الذي منع الرئيس من القيام بحملات لدعم أكثر من ٣ ملايين ناخب تركي يعيشون هناك. (لقد ألقى باللوم مسبقاً على التجار الأجانب كمصدر حقيقي للمشاكل الاقتصادية للبلاد). إن مثل هذه الادعاءات ستضر بعلاقة تركيا مع بقية العالم بغض النظر عن نتيجة الانتخابات. وإذا نجح حزب العدالة والتنمية في تحقيق نصر من خلال وسائل مشبوهة، فلن يؤدي إلا إلى إلحاق ضرر أكبر بسمعة البلاد مع الاتحاد الأوروبي. بمرور الوقت، فإن التوتر الأعمق مع الاتحاد الأوروبي سيدفع تركيا إلى أحضان حلفاء مثل روسيا، بينما ينفر الحلفاء مثل الولايات المتحدة.

إن التعامل مع هذه العلاقات ومع الضرورات الملحة الأخرى في تركيا سيكون في يد المنتصر بمجرد الانتهاء من التصويت. وستواجه الإدارة القادمة الحاجة إلى تأمين حدودها الجنوبية والحفاظ على علاقاتها مع الحلفاء الاقتصاديين والأمنيين النقديين مثل أوروبا والولايات المتحدة وروسيا. هذه القضايا إلى جانب الركود الاقتصادي لتركيا، ستكون تحدياً كبيراً للرئيس المقبل سواء "أردوغان" أو أحد خصومه. على الرغم من أن التصويت القادم يمثل نقطة تحول للديمقراطية التركية، فإن الانتخابات لن تغير العلاقات المضطربة مع حلفائها أو جهودها لفرض نفوذها الإقليمي.

*ترجمة: هندرين علي/المركز الكردي للدراسات:

رحيل أردوغان والتأسيس لحلف رباعي جديد في المنطقة

*غسان يوسف

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٦/١٢

بعد لقائه ممثلي المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني في غازي عنتاب وزيارته إلى جمعية الصحفيين هناك.. يقول كمال كليجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري: «إن الحرب المندلعة في سورية اقترنت من الانتهاء مشيراً إلى أن المواجهات في سورية متوقفة منذ فترة ما يعني أن الحرب أوشكت أن تنتهي وبالتالي حان وقت عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم».

أوغلو يؤكد أن بلاده أنفقت ثلاثين مليار دولار على اللاجئين السوريين وأن الوقت قد حان لكي يعود السوريون إلى بلادهم قائلاً: «نرغب كحزب الشعب الجمهوري في تحويل الشرق الأوسط إلى إقليم سلمي، ولهذا تعهدنا في برنامجنا الانتخابي بتأسيس (منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط) تضم كل من تركيا وإيران وسورية والعراق!» والسؤال هل من الممكن تحقيق هذا الهدف؟ وهل من الممكن أن تفوز المعارضة؟

بحسب سيفيلاي بالمان الكاتب في صحيفة خبر تورك فإن حزب الشعب الجمهوري المعارض حشد كل طاقاته في خدمة حلفائه في المعارضة ووعد بأن تنقسم أصوات ناخبي الحزب بين ثلاثة أحزاب هي حزب الشعب الجمهوري نفسه، وحزب الشعوب الديمقراطي، والحزب الجديد بزعامة ميرال أكشنار، المنشق عن حزب الحركة القومية المتحالف مع العدالة والتنمية، والسبب هو تقديم الدعم للحزبين الآخرين لتجاوز العتبة الانتخابية الـ(١٠ بالمئة) ومن ثم تفويت الفرصة على حزب العدالة والتنمية ورئيسه رجب طيب أردوغان الذي لا يريد أن يرى تحالفاً قوياً للمعارضة.

وكان حزب الشعب الجمهوري قد أعلن ترشيح محرم إنجي، النائب البارز المعروف بخطبه النارية والحماسية لمنافسة أردوغان في الانتخابات الرئاسية المرتقبة في ٢٤ حزيران القادم، والذي يشن هجوماً مستمراً على حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان الموجود في الحكم منذ ١٥ عاماً، محملاً إياه فشل السياسة الاقتصادية ونظام التعليم وانهايار المعايير الديمقراطية في البلاد.

ودعماً لمواقف حزب الشعب الجمهوري وعدم استغلال أردوغان لتهمة رئيس حزب الشعوب صلاح الدين ديمرطاش بدعم الارهاب أرسل ديمرطاش رسالة من سجنه إلى تلفزيون «fox» نفى فيها علاقة حزبه بحزب العمال الكردستاني لا بل طالبه بإلقاء السلاح! وقال: «إذا كان لدينا علاقة عضوية وتنظيمية مع الـPKK، فإننا سنقول ذلك بصدق وشجاعة من دون خوف. إننا نريد حلاً سلمياً للمشكلة الكردية في تركيا، ومن أجل ذلك يجب على الـPKK إلقاء السلاح».

أردوغان الذي يواجه للمرة الأولى في حياته تحالفاً قوياً للمعارضة، يواجه أيضاً انخفاضاً كبيراً في قيمة الليرة التركية نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي التركي في السنوات الأخيرة ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي تسبب به أردوغان نفسه بحيث أصبح عدد جيرانه من الأعداء يفوق عدد أصدقائه كما هو الحال أيضاً مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبحسب بيانات بنك التسويات الدولية الذي يقوم بجمع البيانات البنكية، فإن المستحقات القرضية للبنوك الأوروبية في تركيا تجاوزت مئتي مليار دولار..

نقطة الضعف الأخرى التي يعاني منها أردوغان هي: وجود أكثر من (أربعة ملايين لاجئ سوري) بحسب الاحصاءات الرسمية التركية وهذا ما يجعل الشعب التركي يصوت للمعارضة التي تعهدت بترحيل السوريين إلى بلادهم بعد إحلال السلام في البلد الجار وخصوصاً أن أردوغان هو من انخرط في الحرب السورية ودعم المنظمات الإسلامية الراديكالية، إضافة إلى أن أردوغان متهم بالإنفاق عليهم ومحاولة إعطائهم الجنسية للتصويت له ولحزبه في أي انتخابات مقبلة.

ويقول سميح طوران مؤسس شركة «Bulgu» لاستطلاعات الرأي في حوار مع جريدة (بيرجون): إن أكبر الأزمات التي تواجه تركيا بحسب ناخبي حزب العدالة والتنمية أنفسهم هي الاقتصاد والبطالة التي تعتبر من أهم مشكلات تركيا في الفترة الحالية. والسؤال الأخير: هل سنشهد سقوطاً مدياً لحزب العدالة والتنمية ورئيسه رجب طيب أردوغان في الرابع والعشرين من حزيران القادم؟.. أقول: إن ذلك يعود لوحدة المعارضة ومعرفتها استغلال السخط الذي يكنه الشعب التركي لسياسة أردوغان سواء الداخلية أو الخارجية.

تحديات أمام العدالة والتنمية في الانتخابات التركية

*سعيد الحاج

عربي ٢١: ١٢/٦/٢٠١٨

لم يخسر العدالة والتنمية أي منافسة انتخابية منذ تأسيسه في ٢٠٠١ والانتخابات الأولى التي خاضها في ٢٠٠٢، وحتى الآن، ولن تكون الانتخابات المقبلة استثناءً في ذلك، حيث سيتقدم الحزب مرة أخرى الأحزاب الأخرى في الانتخابات البرلمانية/ التشريعية وفق التوقعات. لكن خصوصية هذه الانتخابات وأهميتها وبعض التفاصيل الأخرى تضع أمامه تحديات حقيقية هذه المرة، وهي تحديات قد تحرمه أغلبية البرلمان رغم قطعية حصوله على المركز الأول، وأهمها:

أولاً، يحكم العدالة والتنمية منفرداً وبشكل متواصل منذ ١٦ عاماً. وكما عادة الأحزاب التي تحكم طويلاً، يعاني العدالة والتنمية من الترهل والتكاسل (ذكر ذلك أردوغان مراراً، قبل أن يقول إن الحزب عالج ذلك) من جهة، وصعوبة إقناع الناخبين بالوعود الانتخابية من جهة أخرى، خصوصاً فئة الشباب الذين لا يعرفون تركيا ما قبل العدالة والتنمية. تركز أحزاب المعارضة، خصوصاً الشعب الجمهوري، على هذه الفكرة وتدعو للتغيير وتطرح نفسها بديلاً، من باب أن كل وعد انتخابي للعدالة والتنمية هو أمر فشل في تحقيقه أو إنجازه أو علاجه على مدى ١٦ عاماً.

خصوصية هذه الانتخابات وأهميتها وبعض التفاصيل الأخرى تضع أمام العدالة والتنمية تحديات حقيقية هذه المرة، وهي تحديات قد تحرمه أغلبية البرلمان رغم قطعية حصوله على المركز الأول ثانياً، كان الحزب يستفيد من قانون "العتبة الانتخابية" الذي يمنع الأحزاب التي تفشل في الحصول على ١٠ في المئة من أصوات الناخبين من دخول البرلمان ويوزع أصواتها على الأحزاب الأخرى. اليوم، ومع شمول هذا القانون للتحالفات الانتخابية، ستكون الأصوات المهدرة التي كان يستفيد منها بالحد الأدنى، ما سيفقد الحزب - وغيره ولكن بنسب أقل - بعض مقاعد البرلمان.

ثالثاً، سيخسر الحزب في الأغلب أصوات بعض أنصار الأحزاب الإسلامية والمحافظة والقومية الصغيرة، الذين كانوا يصوتون له بدل هدر أصواتهم، باعتبار أن أحزابهم تشارك هذه المرة بفعالية ولها فرصة لدخول البرلمان من خلال التحالفات الانتخابية (حزب السعادة نموذجاً).

رابعاً، الحزب الجيد/ الصالح الذي انشق عن حزب الحركة القومية يملك جذوراً وهوية قومية، ولكنه يحاول أن يقدم نفسه على أنه ممثل "يمين الوسط" وأنه حزب جماهيري لكل تركيا، وليس حزباً مؤدلجاً لفئة بعينها، تماماً كما فعل العدالة والتنمية لدى تأسيسه. وبالتالي، يمكن للحزب الجيد اجتذاب بعض الأصوات التي تذهب في العادة للعدالة والتنمية، وإن كان تأثيره محدوداً.

في العدالة والتنمية ثمة كتلة متحفظة لعدة أسباب، وإن كانت صامتة وغير معروفة الحجم والتأثير، وقد عبّرت عن ذلك بالتصويت برفض الاستفتاء الشعبي على التعديل الدستوري

خامساً، في العدالة والتنمية ثمة كتلة متحفظة لعدة أسباب، وإن كانت صامتة وغير معروفة الحجم والتأثير، وقد عبّرت عن ذلك بالتصويت برفض الاستفتاء الشعبي على التعديل الدستوري بخصوص النظام الرئاسي العام الفائق، ومن المتوقع أن توصل "رسالة" تحفظ أو عتب في الانتخابات البرلمانية تحديداً.

سادساً، يعاني حليف العدالة والتنمية، الحركة القومية، من أزمت متلاحقة ومتفاقمة، ويبدو أن انشقاق الحزب الجيد عنه قد أفقده الكثير من الأصوات، قد تصل النصف وفق بعض استطلاعات الرأي، ما يحد من فرص فوز تحالف الشعب بأغلبية مريحة في البرلمان كما كان متوقفاً قبل أشهر.

يعاني حليف العدالة والتنمية، الحركة القومية، من أزمت متلاحقة ومتفاقمة، ويبدو أن انشقاق الحزب الجيد عنه قد أفقده الكثير من الأصوات

يعني كل ما سبق أن نسبة التصويت للعدالة والتنمية في الانتخابات المقبلة ستكون حكماً أقل من آخر انتخابات في ٢٠١٥ (٤٩,٥ في المئة)، ولم تعطه أي شركة استطلاع رأي حتى كتابة هذه السطور أكثر من ٤٥ في المئة من الأصوات في أحسن الأحوال.

وبالتالي، فمن الصعب جداً عليه الحصول على أغلبية البرلمان بمفرده، كما أن حصوله عليها مع حليفه الحركة القومية ليس مضموناً أيضاً.

يضيف ذلك للتحديات السابقة تحديين اثنين إضافيين، قد يتبلوران بعد الانتخابات:

١- فإن فاز تحالف الشعب بأغلبية البرلمان، كما هو مرجح، سيكون العدالة والتنمية مضطراً لإرضاء حليفه الحركة القومية أكثر مما يفعل حالياً.

٢- وإن حصلت المعارضة على أغلبية البرلمان، سيكون مضطراً للتوافق معها على بعض الأمور وتقديم بعض التنازلات كي تسير عجلة الدولة ولا يضع البرلمان العصي في دواليب الرئاسة.

ستكون المعارضة أقوى في البرلمان المقبل عما هي عليه في الحالي، رغم أنه من غير المضمون بقاؤها موحدة بعد الانتخابات

وفي كل الأحوال، ستكون المعارضة أقوى في البرلمان المقبل عما هي عليه في الحالي، رغم أنه من غير المضمون بقاؤها موحدة بعد الانتخابات، وهي فائدة للحياة السياسية التركيبية وللعدالة والتنمية أيضاً على المدى البعيد. أما على المدى القريب، فيزيد ذلك من تعقيدات المشهد الانتخابي، وي طرح خريطة مختلفة للبرلمان المقبل، ويضيف لتحديات العدالة والتنمية في هذه الانتخابات الحاسمة والفاصلة في تاريخ تركيا الحديث.

دميرتاش.. زعيم كردي مسجون قد يملك مفتاح الانتخابات في تركيا

وكالة رويترز : ٢٠١٨/٦/١٨

ربما تتوقف نتيجة الانتخابات التركية التي تجري يوم الأحد المقبل على السطوة التي يتمتع بها مرشح رئاسي مسجون على الناخبين في جنوب شرق تركيا الذين يبعدون عن زنزانته أكثر من ١٢٠٠ كيلومتر. فقد دخل صلاح الدين دميرتاش السجن في ٢٠١٦ وهو يحاكم الآن عن اتهامات ذات صلة بالإرهاب غير أنه يمثل القوة الدافعة وراء سعي حزب الشعوب الديمقراطي المساند للكردي للفوز بنسبة عشرة في المئة من الأصوات اللازمة لدخوله البرلمان.

ولا يحظى دميرتاش بأي تغطية إعلامية له أو لحزبه لكنه استطاع توصيل رسالته عبر وسائل التواصل الاجتماعي وزملائه في الحزب وزوجته باشاك التي تزوره بانتظام في سجن إردين القريب من الحدود الشمالية الغربية مع اليونان وبلغاريا. ورغم عدم وجود دور رسمي له في قيادة الحزب من السجن فليست هناك أي عوائق قانونية تمنعه من الترشح للرئاسة. وقالت بروين بولدان الرئيسة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي في لقاء جماهيري رفع فيه الحاضرون أعلام الحزب بألوانها الأخضر والأبيض والأرجواني في مدينة سلوان بجنوب شرق البلاد "يعتقدون أنهم قطعوا اتصاله بالعالم الخارجي لكنهم يعجزون عن رؤية آلاف الديميرتاشيين هنا".

وكانت المرة الأولى التي يظهر فيها دميرتاش على شاشات التلفزيون منذ ٢٠ شهرا مساء يوم أحد لتوجيه كلمة مدتها عشر دقائق للناخبين مخصصة لكل المرشحين على تلفزيون الدولة. وهلل الآلاف وهم يشاهدون خطابه على شاشات عملاقة في تجمع جماهيري حاشد في اسطنبول.

ويصف الرئيس رجب طيب إردوغان دميرتاش بأنه "الإرهابي الموجود في إردين" ويعتبر حزبه امتدادا لحزب العمال الكردستاني. وينفي دميرتاش وحزب الشعوب الديمقراطي وجود أي صلة تربطهما بحزب العمال. وقال إردوغان في لقاء شعبي في ديار بكر أكبر مدن الجنوب الشرقي "حاولوا الوقوف بيننا والجماعة الإرهابية بتأليبكم كل على الآخر في الشوارع بالتهديدات والنهب والابتزاز".

وأشارت عدة استطلاعات رأي في الفترة الأخيرة إلى أن حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي ينتمي له إردوغان قد يخسر أغلبيته البرلمانية في ٢٤ يونيو حزيران الأمر الذي سيكبل قدرته على ممارسة سلطات الرئاسة التنفيذية الجديدة. وتقدر استطلاعات الرأي نسبة التأييد لحزب الشعوب الديمقراطي في المتوسط بنحو عشرة في المئة على مستوى البلاد. وإذا فشل حزب الشعوب الديمقراطي في الحصول على هذه النسبة فسيحصل حزب العدالة والتنمية ثاني أكثر الأحزاب شعبية في المنطقة على عشرات المقاعد الأمر الذي سيضمن له تقريبا الأغلبية البرلمانية. كذلك فإن ناخبي حزب الشعوب قد تكون لهم كلمة في تحديد ما إذا كان إردوغان سيفوز في انتخابات الرئاسة التي تتطلب الفوز بأغلبية بسيطة وتشير استطلاعات الرأي إلى أنها قد لا تحسم من الجولة الأولى.

مشاكل كردية

سقط أكثر من ٤٠ ألف قتيل في الصراع مع حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية. وبعد انهيار عملية سلام استمرت عامين ونصف العام في ٢٠١٥ شهد جنوب شرق البلاد بعضا من أكثر الاشتباكات ضراوة منذ بدأت حركة التمرد الكردي في العام ١٩٨٤.

ويقول إردوغان إن الرد الحكومي الصارم جعل المنطقة تشهد أهدأ فترات منذ ٤٠ عاما. وقال في ديار بكر إن حزب العدالة والتنمية حل المشكلة الكردية مستشهدا في ذلك بإصلاحات في مجالات الحقوق الثقافية والتعليم واللغة.

وتقابل مثل هذه التصريحات بالرفض الشديد في سلوان الواقعة على مسافة ٨٠ كيلومترا إلى الشرق في منطقة زراعية والتي فاز فيها حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة ٨٨ و ٨٩ في المئة في الانتخابات التي جرت مرتين عام ٢٠١٥.

وهذه المرة تجري الانتخابات في ظل حالة الطوارئ التي فرضت في جميع أنحاء تركيا في أعقاب محاولة انقلاب عام ٢٠١٦ الأمر الذي يمنح الحكومة سلطات واسعة لفرض إجراءات أمنية مشددة.

وقال المزارع إمري بينين (٣٦ عاما) "أنظر إلى الضغوط التي تجري هذه الانتخابات في ظلها" مشيرا إلى تفتيش رجال الشرطة للمشاركين في لقاء جماهيري يعقده حزب الشعوب وانتشار الشرطة المسلحة لمراقبة الجماهير من مبنى يشرف على الساحة.

وقد تأثرت قدرات حزب الشعوب على الدعاية بسبب حملة تضييق أدت إلى فقدان ١١ من نواب الحزب مقاعدهم البرلمانية وسجن عدد مماثل بسبب اتهامات تتعلق بالإرهاب.

وانتزعت الدولة السيطرة على عشرات من المجالس البلدية من حزب تربطه صلات بحزب الشعوب الديمقراطي وألقت القبض على رؤساء البلدية والآلاف من أعضاء الحزب.

وتزامنت حملة التضييق مع حركة تطهير على مستوى البلاد شملت عشرات الآلاف بسبب صلاتهم برجل دين مسلم متهم بتدبير الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦.

وتم تغيير أماكن مراكز التصويت في بعض مناطق الجنوب الشرقي ويقول المسؤولون إن الهدف من وراء ذلك هو منع حزب العمال الكردستاني من ممارسة تخويف الناخبين لكن حزب الشعوب الديمقراطي يقول إن الهدف هو تقييد التصويت له.

ويقول أنصار حزب الشعوب إن هذه الإجراءات زادت من التعاطف مع قضيته. وقالت باشاك زوجة دميرتاش إن سجن زوجها، الذي يمكن أن يصدر عليه حكم بالسجن ١٤٢ عاما، عزز مكانته.

وحظي مقطع فيديو ظهرت فيه باشاك وهي تتحدث بالهاتف مع زوجها وحولها أفراد أسرتها بنحو ١,٣٥ مليون مشاهدة على حسابه على تويتر.

وقالت لتلفزيون رويترز قبل واحدة من زيارتها الأسبوع له في السجن "وجود صلاح الدين في الداخل لم يقلل من حب الناس له. بل على العكس زادهم حبا له".

إلا أن الوصول إلى البرلمان كما حدث في ٢٠١٥ يتطلب كسب حزب الشعوب الديمقراطي لأصوات الناخبين اليساريين والليبراليين في غرب تركيا بالإضافة إلى أصوات قاعدة التأييد الأساسية بين كرد الجنوب الشرقي. ويمثل الكرد حوالي ٢٠ في المئة من سكان تركيا البالغ عددهم ٨١ مليون نسمة.

معاناة اجتماعية

في الانتخابات السابقة في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٥ فاز حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة ٧٣ في المئة وحزب العدالة والتنمية بنسبة ٢١ في المئة في دياربكر. وعقب ذلك تفجرت الاشتباكات بين قوات الأمن ومسلحين وأدت إلى تدمير جانب كبير من حي سور التاريخي في المدينة.

وكان لهذه الاشتباكات أثر مباشر على المرشحين الحاليين.

فقد كانت رمزية طوسون من حزب الشعوب الديمقراطي من سكان حي سور وكان بيتها ضمن آلاف البيوت التي تعرضت للدمار في الاشتباكات. ووقع عليها الاختيار لخوض الانتخابات بعد أن أمضت فترة في السجن مع طفلها الرضيع بتهمة مساعدة المسلحين.

أما أوي إرونات مرشحة حزب العدالة والتنمية، وهي أيضا من سور، فقد دخلت عالم السياسة منذ عشر سنوات بعد مقتل ابنها المراهق عندما انفجرت سيارة ملغومة أعدها حزب العمال الكردستاني أمام مركز تعليمي.

وقالت في دياربكر إن قوات الأمن حققت الهدوء و"أكثر الانتخابات سلاما حتى الآن" دون ممارسة حزب العمال للتخويف والذي قالت أن حزب العدالة والتنمية عانى منه في الماضي.

وردد ناخبو حزب العدالة والتنمية آراء إرونات وقالوا إن أنصار حزب الشعوب تعمدوا تجاهل ما تحقق في عهد إردوغان من إصلاحات واستقرار انطلاقا من ولائهم للقضية الكردية.

وقال مدير إحدى الشركات في مركز تجاري ويدعي مراد طاشدمير (٤٢ عاما) "أنا كردي وليس عند أي مشكلة مع الدولة. فبوسعي أن أتحدث باللغة الكردية واستمع إلى الأغاني الكردية. ولم يكن بوسعك أن تفعل ذلك قبل إردوغان. كان الخروج إلى الشوارع في غاية الخطورة".

وقد تغير شكل دياربكر في السنوات الأخيرة بهذه المراكز التجارية والطرق السريعة والبنائات السكنية لكن المنطقة أفقر من غرب تركيا وقال سلجوق مزاركلي مرشح حزب الشعوب الديمقراطي إن ثمة شعورا بالمعاناة الاجتماعية تحت السطح.

وقد أجرى مزاركلي، الذي يعمل طبيبا جراحا ويواجه السجن ٢٣ عاما عن اتهامات تتصل بالإرهاب، عمليات جراحية لمئات المدنيين وضباط الشرطة الذي أصيبوا في الاشتباكات التي شهدتها المنطقة وكانت تلك التجربة سيئله للدخول إلى عالم السياسة.

وقال "الناس الذين نتحدث إليهم في الشوارع يعبرون عن غضبهم وعن شعور بأنهم مجروحون وضحايا. لكن هناك أيضا صبورا وعزما واعتقادا بأن بإمكاننا أن نغير الأمور إذا وقفنا معا".

دميرتاش: مساندة الشعب ستغير ظروفى وعلى الجميع التوجه إلى صناديق الاقتراع

ويحذر: بانتخاب اردوغان، تركيا ستتحول إلى "بلد مستبد وطغياني ومهدم ديمقراطيا

اعداد: الانصات المركزي: ٢٠١٨/٦/١٨

في حديث له عبر قناة (TRT Haber)، قال مرشح حزب الشعوب الديمقراطي لمنصب رئاسة الجمهورية، صلاح الدين دميرتاش، إن حزب العدالة يواصل الكذب ليحافظ على حياة الترف التي يعيشها أعضاؤه. وتحدث مرشح حزب الشعوب الديمقراطي لمنصب رئاسة الجمهورية صلاح الدين دميرتاش عبر قناة (TRT Haber) قائلاً: سبب احتجاجي هنا متعلق بخوف حزب العدالة والتنمية مني، إنهم يكذبون حتى لا يخسروا حياة الترف التي يعيشونها. لا أشك في نبلي البراءة في أقرب وقت حين أمثل أمام القضاء. لم أكن لأتكلّم عن هذا الجور الذي يمسنى لو توقفت عندي وحسب، لقد وصل الأمر إلى حد خوف الأخ من أخيه والجار من جاره. وفي الجانب الآخر تقضي إدارة حزب العدالة والتنمية أيامها في حياة الترف داخل القصر. حتى لو مكثت ٢٠ عاماً في السجن فلن أركع للظلم. سأنال حريتي حين تنالوها أنتم.

وحذر دميرتاش، من "حكم الرجل الواحد" في تركيا برئاسة رجب طيب أردوغان. وأعرب عن اعتقاده بأنه في حال فوز أردوغان وحزبه بالانتخابات التي ستجرى في الرابع والعشرين من الشهر الجاري، فإن مصير تركيا سيكون "معلقاً بالكامل على رحمة شخص واحد".

وحذر أن تركيا ستتحول إلى "بلد مستبد وطغياني ومهدم ديمقراطياً"، مشيراً إلى أن حزبه (الشعوب الديمقراطي) يقف في المقابل مع الديمقراطية.

ووصف الاتهامات الموجهة له بأنه تسبب في مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً بأنها لا أساس لها وأن الإجراءات القضائية ضده بأنها غير عادلة، واتهم المحكمة بالإبقاء على حبسه الاحتياطي بسبب الضغط السياسي "والسبب الوحيد لاستمرار تواجدي هنا، هو أن حزب الحرية والعدالة يخاف مني".

دميرتاش يرد على أردوغان ويشكك في صلاحيته للترشح للرئاسة

وفي رسالة عبر تويتر، وجه المرشح الرئاسي للانتخابات التركية "صلاح الدين دميرتاش"، رسالة لمنافسه، الرئيس العام لحزب لعدالة والتنمية ورئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، عبر فيها عن تشكيكه في صلاحية الأخير للترشح لرئاسة تركيا خاصة وأن لا أحد يعرف ما هي مؤهلاته العلمية.

وجاء حديث دميرتاش في تغريدة له رداً على أردوغان الذي وقف ضد ترشح دميرتاش للانتخابات. وعبر أردوغان عن رفضه لوجود دميرتاش في المنافسة للانتخابات الرئاسية قائلاً: "يجب أن تُفرض شروط وظروف معينة للترشح للانتخابات الرئاسية، من الضروري تصحيح هذه الأخطاء".

ورد دميرتاش على حديث أردوغان قائلاً: "أنضم، هذه المرة إليك أردوغان، وبشأن ترشحك للانتخابات الرئاسية فمن الضروري أن تكون حاصلًا على شهادة جامعية" لكن حتى الآن لا أحد يعلم ما هو تحصيلك العلمي". وأضاف "مواصفاتي تسمح لي بالترشح للانتخابات الرئاسية، لكنني أشك في ذلك بالنسبة لك".

ترشحي من داخل السجن وصمة عار في جبين الحكومة التركية

من جهة أخرى رد المرشح للانتخابات الرئاسية صلاح الدين دميرتاش المعتقل في سجن أدرنة على أسئلة طرحتها عليه صحيفة جوربور السويسرية، بشأن الانتخابات المقررة في ٢٤ حزيران الجاري.

وأوضح دميرتاش أن فرصه باتت قليلة داخل السجن، لافتاً إلى أنه لم يسمح له، منذ نوفمبر عام ٢٠١٦ وحتى الآن، أن يلتقي بأي سجين عدا عن صديقه في الزنزانة البرلماني عبد الله زيدان.

وأشار دميرتاش إلى أنه على الرغم من أنه يعيش في السجن إلا أن ذلك لم يزعزع من عزيمته في النضال والكفاح. وقال: "لأن أردوغان وحزب العدالة والتنمية لا يمكنهم مواجعتنا في الشارع السياسي فهما يقومون عن طريق الضغط القضائي والتلاعب الاجتماعي بإلقاء القبض على الآلاف من أنصار حزب الشعوب الديمقراطي ويزج بهم في السجن".

وأضاف "الكثير منا تم اعتقالهم بسبب التصريحات الصحفية والأحاديث في ساحات الاحتفالات، ولا يمكن أن نقول أن القضاء الموجود حالياً في تركيا قضاء حر ومستقل".

وذكر دميرتاش أيضاً أن حزب الشعوب الديمقراطي هو المنافس الأقوى وأنه القوة البديلة الوحيدة لحزب العدالة والتنمية، ولذلك تتم محاربته بقوة. وأكد: "حزب العدالة والتنمية أصبح يعلم جيداً أنه لم يعد بإمكانه قيادة البلاد، لذلك جاء قرار تقديم الانتخابات".

شعبنا سيدعم حزب الشعوب الديمقراطي بشكل أكبر

وشدد دميرتاش: "أنا واثق من أن حزب الشعوب الديمقراطي سيتجاوز ١٠٪، وبرأيي الشعب غير راضي عن الاتفاق لأنه تم إخراج عنه، وضمن هذه الظروف الشعب سيكون داعماً لحزب الشعوب الديمقراطي".

ترشيحي من داخل السجن وصمة عار في جبين الحكومة التركية

ورداً على سؤال فيما يتعلق بترشحه للانتخابات، قال دميرتاش: "ترشيحي للانتخابات من داخل السجن هو وصمة عار على جبين السياسة التركية وحزب العدالة والتنمية، فرصي في السجن محدودة، حملتي الانتخابية تواجه صعوبات بسبب وجودي في السجن، فرصي في حملتي الانتخابية من داخل السجن هي المحامون والرسائل التي أرسلها عبر البريد إلى الخارج". وصرح بأن الحملة الأساسية هي حملته خارج السجن من قبل حزب الشعوب الديمقراطي والتي يقوم بها الملايين من الشبيبة مضيفاً: "أنا من هنا أساندهم، أردوغان يقوم بحملته بجميع الفرص الدولية والاجتماعية، لكن أنا هنا وبتقني المطلقة بالقوى وثقتي بالشبيبة والنساء سأقدم كل ما بوسعي".

مساندة الشعب ستغير ظروف

وأمم دميرتاش حديثه بالقول: "إن إطلاق سراحي ليس ضد القانون، بل إن إعتقالي هو ضد القانون، فلو كان الأمر حقوقياً كان من المفترض عدم إعتقالي، والحقيقة أن مساندة الشعب والأحداث السياسية هي من ستوضح ظروف".

على الجميع التوجه إلى صناديق الاقتراع

ووجه دميرتاش التحية من خلال الصحيفة إلى جميع الناخبين في أوروبا وبشكل خاص في سويسرا، وقال: "أرجو من الجميع التوجه إلى صناديق الاقتراع للمساهمة في الديمقراطية والتصويت".

حافة الهاوية

وندد الزعيم الكردي بـ"النظام القمعي" لأردوغان، معتبراً أن "ما نمر به هو فصل واحد فقط من نظام الرجل الواحد. الجزء المرعب من الفيلم لم يبدأ بعد". وقال للناخبين إنهم سيقربون من خلال تصويتهم ما إذا كانوا سيؤيدون الحرية أم لا. وتوجه إليهم بالقول "ليس لدي شك في أنكم ستقفون مع الحرية... سنمنع بلدنا من (السقوط من) حافة الهاوية".

واعتبر دميرتاش انه سيبراً قريباً من كل التهم الموجهة إليه، مشدداً على أنه ليس الضحية الوحيدة "الانعدام القانون". وتابع "انتم ضحية هذا الاضطهاد في حياتكم اليومية".

دميرتاش: المرشح الذي يخوض معركته الانتخابية من خلف القضبان

BBC: ٢٠١٨/٦/١٨

يخوض الرئيس السابق لحزب "الشعوب الديمقراطي" التركي المعارض صلاح الدين دميرتاش معركة الانتخابات الرئاسية التركية التي تجري في ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨ من خلف القضبان في سجن أدرنة الواقع قرب الحدود مع اليونان بينما قاعدته الشعبية تتمركز في شرقي البلاد على بعد أكثر من ألف كيلو متر.

درس دميرتاش (مواليد معمورة العزيز، شرقي تركيا، ١٩٧٣) في كلية الحقوق بجامعة أنقرة، وأصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة حقوق الإنسان التركية في مدينة ديار بكر، ثم أصبح رئيساً لها، وشكل جمعية حقوق الإنسان التركية وأسس مكتب ديار بكر لمنظمة العفو الدولية.

وكان يدعو البرلمان التركي باستمرار إلى الاعتراف بالهوية الكردية والسماح للغة والثقافة الكردية، كون الكرد يشكلون ثاني أكبر قومية في البلاد، ويبلغ عددهم ما بين ٢٠ و٢٥ مليون نسمة من أصل عدد سكان تركيا البالغ ٨٠ مليون نسمة.

وكان دميرتاش قد أشار في عدة مقابلات صحفية إلى أنه سمع لأول مرة بـ "الكرد" في مرحلة الدراسة الثانوية للتأكيد على التعميم الإعلامي على الهوية الكردية. واعتقلته السلطات التركية في ٤ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٦ مع الرئيسة المشتركة السابقة للحزب، فيغن يوكسداغ، و١٣ نائباً عن الحزب بتهمة التعاون مع حزب العمال الكردستاني.

حياة سياسية

انخرط في الحياة السياسية بعد تأثره باغتيال رئيس حزب العمل الشعبي الكردي فيدات آيدن، الذي سجلت جريمة اغتياله ضد مجهول عام ١٩٩١.

وفي عام ٢٠٠٧، انضم إلى حزب المجتمع الديمقراطي اليساري الكردي، ثم أصبح نائباً عن الحزب في البرلمان. أتهم في عام ٢٠٠٩ من قبل السلطات والمحكمة الدستورية العليا بالارتباط مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض صراعاً مسلحاً ضد الدولة التركية منذ ١٩٨٤.

ثم أصبح نائباً عن حزب السلام والديمقراطية اليساري الكردي الذي حظرت المحكمة لذات السبب. ثم شارك في تأسيس حزب الشعوب الديمقراطي في عام ٢٠١٢ وترأس الحزب مناصفة مع السياسية التركية اليسارية فيغن يوكسداغ. ويقول الحزب عن نفسه بأنه المظلة التي تحمي حقوق جميع المكونات الموجودة في تركيا وليس الكرد فقط..

ووجهت له تهمة عدة من بينها، قيادة "منظمة إرهابية والترويج لها"، بحسب وكالة الأناضول التركية. وتقول السلطات إن حزب الشعوب الديمقراطي، وهو ثالث أكبر حزب في البرلمان، مرتبط بحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره الولايات المتحدة والدول الأوروبية منظمة إرهابية، بينما ينفي الحزب بأن يكون له أي صلة بهذا الحزب.

وبحسب النظام الداخلي للحزب ذي الغالبية الكردية، فإنه يمثل الشعب التركي بكل أطيافه من ليبراليين أتراك وأرمن وأنصار البيئة والمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المثليين والمسلمين المتدينين والملحدين وهو أكبر حزب من حيث عدد النساء المنتسبات له. واعتقلت السلطات التركية كل من الرئيسين المشتركين السابقين لحزب الشعوب الديمقراطي فيغن يوكسداغ وصلاح الدين دميرتاش عام ٢٠١٦.

حرب سياسية

وصعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من حدة هجومه على دميرتاش ووصفه بالارهابي وحمله المسؤولية عن مقتل عشرات المتظاهرين من أنصار الحزب بسبب دعوته إلى التظاهر عام ٢٠١٤ تضامناً مع مدينة عين العرب (كوباني) السورية عندما كانت تتعرض لهجوم شرس من قبل تنظيم الدولة الإسلامية.

أردوغان يرى في السياسة وسيلة لتحقيق سلطة شخصية

واتهم دميرتاش خصمه أردوغان "بأنه يرى في السياسة وسيلة لتحقيق سلطة شخصية، ويرى نفسه زعيماً دينياً للخلافة الإسلامية".

وخاطب دميرتاش أنصاره عبر اتصال هاتفي بزوجه يوم ٦ يونيو/حزيران من زنزانته قائلاً: "لقد أصبحت تركيا أشبه بسجن مفتوح، إنهم يحاولون حكم المجتمع عبر التهريب والتخويف".

ويسمح لدميرتاش بالاتصال عبر الهاتف بأسرته مرة واحدة في الأسبوع ولمدة عشر دقائق فقط. ووصف دميرتاش حكومة أردوغان بـ "دولة تمارس القتل". وأضاف أن هذه الانتخابات "نقطة حاسمة، ستحدد ما إذا كانت تركيا ستتجه نحو نظام الرجل الواحد السلطوي أو نحو النضال من أجل الديمقراطية".

أردوغان سيخسر في الانتخابات بدون تزوير

جريدة الزمان التركية - جماعة غولن: ٢٠١٨/٦/١٨

بقلم: نور الدين عمر: حسب توقعاتي لنتائج الانتخابات الرئاسية في تركيا التي ستجري في ٢٤ حزيران الجاري، في الجولة الأولى سيحصل رجب طيب أردوغان على ٤١٪ بالأصوات تقريبا، بينما نسبة محرم إينجه بحدود ٢٧٪ بالمئة، وميرال أكشيناير ١٧٪ بالمئة، وصالح الدين دميرطاش ١٢٪ بالمئة، وتمل كرم الله أوغلو ٤ بالمئة، ودوغو برينجك نسبة أقل من ١٪ من الأصوات.

وهكذا ستكون تركيا أمام جولة جديدة من الانتخابات في حال لم يلجأ الحزب الحاكم إلى عمليات تزوير، و الجولة الثانية: سيكون بين أردوغان ومحرم إينجه وسيحصل محرم إينجه على ٥١٪ تقريبا وأردوغان على حوالي ٤٩٪ وبذلك سيخسر أردوغان ويربح محرم إينجه في حال دعم كل المعارضين له.

أما حول نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا، فستكون النتيجة النهائية على الشكل التالي: حزب العدالة والتنمية سيحصل على نسبة ٤٤٪ من المقاعد وحزب الشعب الجمهوري على ٢٥٪ والحزب الصالح على ١٥٪ وحزب الشعوب الديمقراطي على ١٢٪. أما حزب الحركة القومية وحزب السعادة وحزب الهدى فلن يستطيعوا تجاوز حدا ١٠٪ وسيبقون خارج البرلمان.

وبهذه النتيجة سيكون بإمكان حزب الشعوب الديمقراطي الحصول على ٦٦ مقعدا في البرلمان التركي، وسيحصل حزب العدالة والتنمية على ٢٤٢ مقعدا، أما حزب الشعب الجمهوري وحزب الصالح فسيحصلان معا ٢٤٢ مقعدا. وبهذه النتيجة سيشكل حزب الشعوب الديمقراطي مركز التوازن بين الفريقين.

لكن عمليات التزوير التي قد تلجأ إليها سلطة العدالة والتنمية في ظل حالة الطوارئ و التحكم بكل مؤسسات الدولة الأمنية والإعلامية والخدمية، ومع الألاعيب والضغوطات المتزايدة على المجتمع قد تتغير النتائج وتكون في صالح رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم.

لكن قد تشهد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تركيا مفاجآت لا يتوقعها سلطة العدالة والتنمية، وتنهار أحلام أردوغان في الوصول إلى سدة الرئاسة، ويسقط الدكتاتورية في تركيا قبل أن تدمر المجتمع برمته.

نجاح أردوغان في الانتخابات تعني دخول تركيا إلى مرحلة جديدة يمكن تسميتها بـ"عهد دكتاتورية الرجل الواحد"، وتركيا لن تصبح كدول متحضرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كما يحاول أردوغان إقناع الناس بذلك، بل ستتحول إلى دولة على شاكلة دول العالم الثالث المستبدة يتحكم فيها رجل دكتاتوري لا يؤمن بالقيم الديمقراطية، ويستغل الدين والقومية والعصبيات من أجل تحقيق أهدافه السلطوية.

لكن يجب الاعتراف بأن رجب طيب أردوغان بارع في خلق الأكاذيب ونشر الأوهام واللعب على المشاعر، واستغلال كل الظروف بما فيها الأزمات الداخلية وحتى مسألة النازحين والفلسطينيين والمسألة السورية ومحاربة الإرهاب وعلاقاته مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لكن هذه البراعة ربما لا تكون بلا نهاية، لأن ما هو مبني على الأوهام والأكاذيب سينكشف عاجلا أم آجلا.

وبكل الأحوال سيحاول أردوغان الاحتفاظ بالسلطة بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، وليس بعيدا أن يلجأ إلى إلغاء نتائج الانتخابات إذا لم تكن في صالحه، ولكن تحالف قوى المعارضة ضد شيء ضروري ربما تقلب الموازين رأسا على عقب.

أوروبا تشكك في نزاهة وحيادية الانتخابات المبكرة

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/١٨

انتقدت تركيا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بسبب تشكيكها في نزاهة وحيادية الانتخابات المبكرة التي ستشهدها تركيا الأسبوع المقبل.

وقال حامي أقصوي المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية إن المنظمة الأوروبية لا تتسم بالحيادية، وحثت بعثات المراقبة الدولية على الالتزام بالحيادية والموضوعية.

وجاء ذلك في معرض تعليقه على ما ذكرته المنظمة في تقرير لها مؤخرا من أن العملية الانتخابية في تركيا لا تسير وفق ما يجب أن تكون عليه العملية الانتخابية الديمقراطية.

وقال المسؤول التركي إن بلاده «تتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية لإجراء الاستحقاقات الانتخابية بشكل يتلاءم مع المعايير الدولية، ولضمان شفافية وعدالة الانتخابات، زاعما أن انتخابات ٢٤ يونيو الحالي تجري في بيئة تعددية وتنافسية، وبشكل مطابق للمعايير الديمقراطية».

تانسو تشيلير: إيجاد حلول لمشاكل تركيا صعب جداً

جريدة الزمان التركية - جماعة غولن: ٢٠١٨/٦/١٨

مع تصاعد الحملة الانتخابية والتنافس المحترم فيها، بدأ بعض السياسيين السابقين يطلون على المشهد فيما توارى آخرون.

عبدالله غول واحمد داود اوغلو التزما الصمت ولم يمتلكا الشجاعة الكافية لا لانتقاد اردوغان ولا لمنافسته ولهذا آثروا السلامة.

ومن بين من برزوا مؤخراً رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيلير التي شغلت منصب رئاسة الحكومة التركية في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٦.

فقد شاركت تانسو تشيلير، أول رئيسة وزراء لتركيا، في تجمع جماهيري حاشد، بميدان يني كابي في إسطنبول وبحسب ما نقلته وسائل الاعلام التركية ووكالة انباء الاناضول.

وفي تصريح للصحفيين، خلال تواجدها في الميدان الذي ضم حشوداً ضخمة، قالت تشيلير إنها تشارك في التظاهرة الشعبية بدافع الحس الوطني. واعتبرت أنه "من الصعب جداً إرضاء الشعب وإيجاد حلول للمشاكل العالقة عن طريق الحكومات الائتلافية" فذلك النوع من الحكومات بطبيعته "استجابته ضعيفة للحلول العاجلة".

وأوضحت تشيلير أن "هدف الديموقراطية هو إرضاء الشعب"، لافتة إلى أنها تقول ذلك انطلاقاً من "التجارب التي خاضتها بصفتها بروفييسورة في مجال الاقتصاد، وكونها تولت مناصب عدة خلال حكومات سابقة منها وزارتي الخزانة والخارجية، ونائب رئيس وزراء، ورئيس وزراء. وأشارت إلى حاجة تركيا لحلول في مجال الزراعة، متحدثة كذلك عن ضرورة معالجة مشكلة البطالة لدى الشباب.

وتطرقت تشيلير إلى التحالفات في الانتخابات المقبلة في تركيا، لافتة وجود تحالف مؤلف من ٤-٥ مكونات (في إشارة إلى تحالف الأمة بين أحزاب المعارضة). ولفتت إلى أن أهداف وسياسات وثقافات الأحزاب المشاركة في هذا التحالف مختلفة عن بعضها، متوقعة أن يضم هذا التحالف حزبا آخر إلى صفوفه للحصول على الأكثرية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستجرى في ٢٤ يونيو الجاري.

واستبعدت تشيلير أن يجد هذا التحالف حلاً على المشاكل التي تعاني تركيا منها سواء في مجالات الإرهاب، والسياسة الخارجية والاقتصاد. و"ينبغي عليهم إيجاد حلول عاجلة لهذه القضايا. لكن أرى ذلك صعباً جداً". وتابعت قائلة: "الكل يقول ما لديه الآن، لكن الكلمة الأخيرة للشعب، وأتواجد هنا اليوم بدوافع وطنية".

ورداً على سؤال حول نيتها العودة إلى السياسة مرة أخرى من عدمها قالت تشيلير: "أنا أتواجد هنا اليوم فقط بدافع وطني".

تانسو تشيلير أول رئيسة للوزراء في تركيا والتي تبلغ من العمر حالياً قرابة ٧٠ عاماً والتي تمتلك خبرة كبيرة في عالم السياسة والاقتصاد. فهي عالمة في الاقتصاد وقد عملت كوزيرة اقتصاد في حكومة سليمان ديميرل وعملت كوزيرة خارجية ونائبة لرئيس الوزراء ورئيسة للوزراء وتمتلك كفاءة وقدرات عالية وحكمة ومع أنها ابتعدت عن الانخراط المباشر في السياسة منذ فترة طويلة فقد بقيت شاهداً على فشل الحكومات الائتلافية الناتجة عن النظام البرلماني.

هنالك من يطرح اسم تشيلير وعودتها للحياة السياسية بل إن هنالك من يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وهو إمكانية اختيار اردوغان تشيلير مساعدة له على الرغم أن الأمر لم يؤكد ولكنه امر متداول.

هنالك من اعتبر تشيلير "ميتة سياسياً" وأن عمرها ٧٠ عاماً. وقد يضيف البعض ويقول: الأدهى أنه كان لها شبيهة علاقات مع جماعة غولن، عندما كانت رئيسة للوزراء.

وهي من افتتحت بنك آسيا الذي أسسته جماعة غولن، كما يصفونها بأنه أمريكية الهوى فهي التي درست في أمريكا وحصل أولادها على الجنسية الأمريكية، وما زالت تحتفظ بعلاقات مع دبلوماسيين أمريكيين فضلاً عن أنها لن تقدم فائدة لاردوغان بل يستشهد بعضهم أن سليمان ديميرل قد قال لبعض جلسائه أنه "ندم ألف مرة على اليوم الذي صعد فيه تشيلير لمواقع متقدمة في الحزب والحكومة". ولعل هذا بسبب أن تشيلير قد تحالفت مع حزب الرفاه بقيادة أربكان في عام ١٩٩٦ مما جعل الجيش يعمل على تنحيها من المشهد تماماً بعد أن دافع عنها سابقاً وذلك بحسب موقع نون بوست.

تشيلير قد تعود إلى الواجهة وقد تعمل ضمن فريق اردوغان المقبل إذا ما فاز في الانتخابات لكن من غير المتوقع ان يختار اردوغان شخصية كتشيلير لتعمر معه وتعمل إلى جانبه وذلك من تجارب سابقة في الانقلاب على اصحاب الخبرة والكفاءة واصحاب الكاريزما.

هل سيسقط الكرد أردوغان؟

تقرير مترجم عن مجلة شبيغل الألمانية : ٢٠١٨/٦/١٨

الترجمة: PYD Rojava: كثير من المواطنين في مدينة جزرا يشعرون إنهم مازالوا في حالة حرب رغم أن المعارك توقفت منذ عامين. الأمن التركي قام بوضع نقاط تفتيش وحواجز على جميع مداخل المدينة والدبابات تمشط شوارعها، والكثير من البيوت لم يبقى منها إلا قواعدها الاساسية نتيجة الدمار. السياسية نواران إمير (٤١ سنة) تُمارس عملها في مكتب تابع لحزب HDP الذي يمثل الكرد في بناية لا تزال ثقوب وآثار الرصاص ظاهرة على جدرانها، نوران وهي تشغل سيجارتها تقول “ربما تستطيع الحكومة طمس آثار الحرب، لكن الحلم يبقى”.

قتل عدة آلاف من الأشخاص في قتال جرى بين الجيش التركي والمقاتلين الكرد بين خريف ٢٠١٥ وربيع ٢٠١٦ في جنوب شرق تركيا (باكور كردستان)، نزع نتيجتها مئات الآلاف من بيوتهم، مدن مثل جزرا ونصيبين او ديار بكر (آمد) مرادفات تختصر صراع طويل يمتد لعقود بدون نهاية حتى الان، ورغم ذلك يمكن أن تقرر هذه المدن مستقبل تركيا الان.

دعا أردوغان الى إنتخابات جديدة في ٢٤ يونيو، يشكل الكرد حوالي خمس السكان في تركيا. وسيعتمد الامر على اصواتهم إذا ما كان سيبقي أردوغان رئيساً لتركيا، وحزبه العدالة والتنمية محتفظاً بالاغلبية في البرلمان.

لم تكن نتيجة الانتخابات مفتوحة مثل هذه المرة من قبل.

لقد انقسم الكرد الى معسكرين متساويين في الحجم، المحافظون يؤيدون حزب العدالة والتنمية بينما اليساريون والعلمانيون والقوميين الكرد يدعمون HDP، ولم يحصل من قبل أن كانت نتائج الانتخابات مفتوحة كما هي الان، وتشير إستطلاعات الرأي الى إن أردوغان قد يفقد الدعم في جنوب شرق تركيا (شمال كردستان).

تقول السياسية نوران إمير (HDP): “لقد عانى السكان في المنطقة بما فيه الكفاية، لذلك لقد حان الوقت للتغير”. نوران من مواليد مدينة جزرا وعاشت في المانيا، عادت في شباط ٢٠١٥ الى وطنها، شهدت جنوب شرق تركيا ازدهاراً أثناء فترة السلام هناك والمفاوضات التي جرت بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني، ووصل الحزب لأول مرة الى البرلمان في يونيو ٢٠١٥. ارادت إمير ان تكون جزءاً من التغير لكنها اصيبت بخيبة أمل عندما رأى اردوغان إن نجاح حزب الشعوب الديمقراطي تهديداً له، فعاد بعد انتخابات ٢٠١٥ بالبلاد الى سياسة حرب التسعينات، وقامت حكومته بتجريم حزب HDP، ابتعد العديد من الكرد عن السياسة لكن إمير مستمرة، وهي تعمل الان كمرشحة للبرلمان في انتخابات ٢٤ يونيو الجاري.

يتعرض حزب HDP يومياً للاعتداءات تقريباً.

الان وقت الظهيرة في “جزرا” الشمس تحرق، نوران إمير تتجول في الشوارع المغبرة وسط المدينة، ترافقها مجموعة من الشباب اللواتي يغنون ويوزعون المنشورات الدعائية للانتخابات، تحت مراقبة رجال الشرطة.

يواجه حزب الشعوب الديمقراطي مزيداً من القمع في الحملة الانتخابية وأكثر من أي طرف آخر. حيث يوجد حوالي ٥٠٠٠ عضواً للحزب في السجن بتهم الإرهاب المزعومة وبين هؤلاء الرئيسين السابقين صلاح الدين دميرتاش فيجان يوكسكداغ وتم استبدال ما يقارب من ١٠٠ من رؤساء البلديات وتم وضعهم تحت رهن الاعتقال والاعتداءات على HDP تكاد تكون يومية، ويمنع على HDP تنظيم تجمعات كبيرة دعائية للانتخابات بحجة "أسباب أمنية"، لذلك تنتقل إمير من بيت لآخر لاقناع الناخبين التصويت للحزب، إنها تهز أيدي الخبازين والحرفيين في المنطقة التجارية وتحتضن النساء في السوق.

كان اردوغان يأمل في تهميش HDP بعد اعتقال رؤساءه، لكن دميرتاش لم ينحني للضغوط على العكس من ذلك فقد اعلن الترشح للانتخابات الرئاسية ضد اردوغان وقال دميرتاش في مقابلة خطية نشرت على دير شبيغل في حزيران : "الحكومة هي اليائسة، ليس نحن".

يشجع دميرتاش من عزم أنصار حزبه، اذا تخطى حزب الشعوب حاجز الـ ١٠٪ كما تشير الاستطلاعات فانه من المؤكد إن حزب العدالة والتنمية سوف يفقد الأغلبية في البرلمان، كما إن دميرتاش بترشحه للانتخابات الرئاسية يستطيع أن يجعل نسبة المصوتين لأردوغان اقل من ٥٠٪ من مجموع الأصوات وبذلك عليه الذهاب الى جولة انتخابات جديدة في ٨ يوليو.

تشعر الحكومة التركية بالذعر على نحو متزايد بفقدان السلطة الوشيك، لذلك وفي اجتماع داخلي دعا اردوغان المسؤولين المحليين يوم الأربعاء الماضي الى التأكد من إفضال حزب الشعوب الديمقراطي تخطي حاجز العشرة بالمئة وقال : "أنتم تعرفون من يعيشون بجواركم، افعلوا ما هو ضروري".

أردوغان ليس لديه الكثير ليقدمه للکرد.

مرشح حزب AKP في مدينة ديار بكر العاصمة الغير رسمية للکرد محمد ميدي إيكر (٦٢ سنة) كان وزيراً للزراعة يتحدث لانصار حزبه عن الازدهار الذي جلبه حزبه العدالة والتنمية الى المنطقة ثم ينتقل سريعاً للهجوم على حزب HDP ويقول إن هذا الحزب لا يختلف عن حزب العمال الكردستاني "إذا كنت تريد السلام، يجب عليك دعم حزب العدالة والتنمية".

إيكر يحاول تلميع صورة اردوغان بين الكرد لكن الكثير منهم لم يعودوا يثقون باردوغان وبوعوده إحلال السلام في المنطقة، لان اردوغان يقود حرباً على قوات وحدات حماية الشعب YPG في عفرين بسوريا وموقفه من حليفه السابق الزعيم الكردي مسعود البرزاني ومحاربتة استفتاء الاستقلال اقليم كردستان في شمال العراق (جنوب كردستان)، لذلك حتى أنصار الحكومة يقولون : "ليس هناك الكثير عند اردوغان ليقدمه للکرد".

لن يصل صلاح الدين دميرتاش الذي يصف نفسه بأنه "رهينة سياسية" الى الجولة الثانية من الانتخابات لكنه إذا أقنع ناخبيه بالتصويت لصالح مرشحة المعارضة فان سلطة اردوغان مهددة بشكل خطير وعند ذلك يمكن أن يجد دميرتاش نفسه في دور صانع الملوك.

الانتخابات التركية: الكرد عقدة أردوغان

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٦/١٨

توقعت كل استطلاعات الرأي التي أجراها حزب «الشعوب الديموقراطي» أن يصبح مفتاح كل المعادلات المستقبلية بعد الانتخابات المقبلة في ٢٤ حزيران الجاري. هذا بالطبع إذا تجاوز العتبة الانتخابية وهي ١٠٪ من مجموع أصوات الناخبين في تركيا، البالغ عددهم ٥٩ مليوناً. وأشارت إلى أن الحزب سوف يحصل على نسبة قد تتراوح بين ١١ و١٤٪، وهي النسبة التي حصل عليها في انتخابات حزيران ٢٠١٥، ومن بعدها انتخابات تشرين الثاني في العام نفسه. فقد حظي الحزب في انتخابات حزيران بتأييد ٦,١ ملايين ناخب، أي ١٣,١٢٪ من مجموع أصوات الناخبين، وكان عددهم آنذاك ٥٤,٨ مليوناً، شارك ٨٦,٦٪ منهم في عملية الاقتراع. وتراجعت أصوات الحزب في تشرين الثاني، إلى معدل ١٠,٧٥٪ ليفوز بستين مقعداً من أصل ٥٥٠ بعد أن خسر ٢٠ من المقاعد التي فاز بها في انتخابات حزيران. حصول حزب «العدالة والتنمية» على ٤٠,٨٪ في انتخابات حزيران، كلفه خسارة الأغلبية في البرلمان بعد أن فاز بـ ٢٥٨ مقعداً فقط.

ودفعت هذه النتيجة «العدالة والتنمية» إلى إجراء انتخابات ثانية في تشرين الثاني، شهدت البلاد قبلها سلسلة من الأعمال الإرهابية التي قالت عنها أحزاب المعارضة آنذاك إنها كانت بعلم الحكومة التي كان يرأسها أحمد داود أوغلو. وشهدت العاصمة أنقرة صباح العاشر من تشرين الأول خلال تظاهرة عمالية يسارية كبيرة عملية انتحارية نفذها تنظيم «داعش» وأودت بحياة ١١٠ مواطنين، وسبققتها عملية انتحارية أخرى في مدينة سوروج (٢٠ تموز) أودت بحياة ٣٤ من الشباب اليساري، ممن كانوا في طريقهم إلى بلدة عين العرب السورية في حملة إنسانية.

وجاءت المفاجأة من رئيس الوزراء داود أوغلو، الذي قال إن الأعمال الإرهابية زادت من شعبية «العدالة والتنمية»، وهو ما تحقق عملياً في انتخابات تشرين الثاني حيث ارتفعت أصوات الحزب إلى ٤٩,٤٩٪ ليفوز بـ ٣١٧ مقعداً، بعد حملة انتخابية قادها الرئيس رجب طيب أردوغان شخصياً، رغم أن الدستور يفرض عليه ألا ينحاز إلى أي طرف سياسي. وكان التركيز خلال الحملة على «الإرهاب الذي سيدمر تركيا واستقرارها في حال إسقاط حكومة العدالة والتنمية»، وهو ما اقتنع به الناخب بفضل الإعلام الموالي لأردوغان، الذي يراهن الآن على نفس الورقة، وهذه المرة عبر العملية العسكرية ضد مواقع حزب «العمال الكردستاني» في جبال قنديل شمال العراق، وقبلها في عفرين، وربما منبج قبل الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة في الثامن من تموز المقبل. ولم يكتف أردوغان بكل ذلك، بل هدّد وتوعّد زعيم حزب «الشعوب الديموقراطي»، صلاح الدين دميرتاش، المعتقل والمرشح لانتخابات الرئاسة، بالإعدام، في محاولة جديدة منه لاستفزاز الشعور القومي للناخبين.

وقال لهم أردوغان إن دميرتاش «إرهابي» حاله حال قيادات «الشعوب الديموقراطي»، وإن تركيا «مصممة على القضاء عليهم مهما كلفها ذلك». وتتوقع أوساط إعلامية وسياسية لأردوغان أن يصعد من حملته المعادية لحزب «الشعوب الديموقراطي» في آخر محاولة منه لمنع الناخب التركي من التصويت للحزب، حتى لا يحصل على ١٠٪ من الأصوات، بما يزيد من مقاعد «العدالة والتنمية». فقانون الانتخابات يقول إن المقاعد التي سيفوز فيها «الشعوب

الديموقراطي»، وهي تقدر بنحو ٧٠ مقعداً، سوف تذهب إلى الحزب صاحب أكبر عدد من الأصوات وهو «العدالة والتنمية»، وذلك إذا لم يحصل «الشعوب الديموقراطي» على نسبة الـ ١٠٪، فيما يعرف الجميع أن الحزب سيتحول إلى عنصر أساسي في مجمل معادلات المستقبل في حال حصوله على أكثر من ١٠٪ ودخوله البرلمان، إذ تبين الاستطلاعات أن «تحالف الأمة» الذي يضم «الشعب الجمهوري» و«السعادة» الإسلامي و«الديمقراطي» و«الخير»، سوف يتقدم على «تحالف الجمهور» الذي يضم «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية» و«الوحدة الكبرى»، من دون أن يحالف الحظ أحد التحالفين لضمان الأغلبية المطلوبة لتغيير الدستور (٤٠١ مقعد) إلا بدعم «الشعوب الديموقراطي» الذي يتعرض لمضايقات من السلطات الرسمية، ومرشحه موجود في السجن حاله حال ما لا يقل عن عشرة آلاف من أتباعه وأنصاره، بمن فيهم غالبية رؤساء البلديات الذين تم إقصاؤهم من مناصبهم التي فازوا بها في انتخابات ٢٠١٤ في ١١ ولاية ومعظم المدن والأقضية والبلدات جنوب شرق البلاد.

وتتوقع مصادر الحزب أن يتعرض أنصاره لضغوط نفسية خلال عملية التصويت، إذ قررت اللجنة العليا للانتخابات نقل الصناديق من أماكنها المعتادة إلى أماكن أخرى بحجة المشاكل الأمنية، وهو ما سيضطر نحو ٢٦٠ ألف ناخب - معظمهم من مؤيدي الحزب - إلى السفر من قراهم أو بلداتهم إلى أماكن بعيدة للتصويت، المهم جداً لمساعدة الحزب للحصول على نسبة الـ ١٠٪، وتجاوز العتبة الانتخابية، وبالتالي لمساعدة مرشح «الشعب الجمهوري» محرم إينجه، للفوز في الجولة الثانية من الانتخابات بعد أن أكد الأخير أكثر من مرة أنه سيعمل على حل المشكلة الكردية فوراً، وفي إطار أخويّ يحترم كرامة وشرف الكرد. وزار إينجه دميرتاش في السجن، فيما زارت زوجته زوجة دميرتاش في منزلها في مدينة ديار بكر، معقل الحزب.

ويبقى الرهان في جميع الحالات على النتائج المحتملة للانتخابات، والمهم فيها أن يحصل «الشعوب الديموقراطي» على أكثر من ١٠٪، ووفق رأي الكثير من أنصار «الشعب الجمهوري» الذين يقولون إنهم سيصوتون لهذا الحزب حتى يدخل البرلمان ويمنع «العدالة والتنمية» من الحصول على الأغلبية. ويتوقع الكثيرون لهذا التضامن أن يسهم في ضمان تأييد الكرد لمحرم إينجه في الجولة الثانية، وقد يختار قبلها إينجه أحد الكرد نائباً له جنباً إلى جنب مع نائب آخر من «السعادة» الإسلامي وآخر من حزب «الخير»، وكل ذلك لضمان تأييد الإسلاميين والقوميين المعتدلين له وإلحاق الهزيمة بالرئيس أردوغان.

ولا تستبعد استطلاعات الرأي أن يحظى إينجه بتأييد ٥٢ إلى ٥٤٪ من الأصوات، على أن يكون منها نحو ١٥٪ على الأقل من الكرد، فيما سيصوت آخرون لأردوغان لأسباب عديدة، أهمها أنه إسلامي، وآخرون لمصالح مادية أو لعداءات عشائرية سببها انضمام أكثر من ١٠٠ ألف من الكرد إلى «حرّاس القرى» الذين حاربوا ويحاربون جنباً إلى جنب مع الجيش والأمن التركيين، ضد «العمال الكردستاني». وتجد جميع الأطراف المعنية بالقضية الكردية نفسها الآن أمام وضع جديد بعد الدعم الأمريكي لسيطرة الكرد على شمال سوريا.

وجاء ذلك بعد الرفض الأمريكي لاستفتاء مسعود البرزاني في الشمال العراقي، الذي يعرف الجميع أنه عرضة لرياح وعواصف إيرانية وتركية وإقليمية ودولية، ولن يكون الحسم فيه سهلاً، إلّا بوصفة بسيطة، وهي المشروع الذي اقترحه محرم إينجه وكمال كليشدار أوغلو، والقاضية بتشكيل «منظمة السلام والتعاون الشرق أوسطية» والتي ستضم سوريا وإيران والعراق وتركيا، وقاسمهم المشترك هو الكرد!

هل "الشعوب الديمقراطي" حزب محوري بالانتخابات التركية؟

*دينيز يورت

موقع احوال التركي: ٢٠١٨/٦/١٨

بينما لا تزال هناك فترة وجيزة للغاية على موعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية في ٢٤ يونيو الجاري، نجد أن الأجواء الانتخابية اشتعلت بشكل كبير للغاية. وفي هذه الأجواء بات حزب الشعوب الديمقراطي، الحزب الأكثر محورية كما كان حاله في آخر استحقاقين انتخابيين شهدتهما البلاد.

فحزب الشعوب الديمقراطي كان سبباً في خسارة حزب العدالة والتنمية الذي يدير البلاد منذ ١٦ عاماً، حينما عجز كحزب حاكم عن تحقيق الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية التي شهدتها تركيا في ٧ يونيو ٢٠١٥. فحزب العدالة والتنمية في تلك الانتخابات التي نتحدث عنها حصل على ٤٠,٧ في المئة من أصوات الناخبين المشاركين في العملية الانتخابية، ومثله ٢٥٨ نائباً في البرلمان.

وكما تعلمون فإن السياسة الكردية اقتحمت الأروقة السياسية في تركيا من خلال حزب الشعوب الديمقراطي الذي نجح في دخول البرلمان بثمانين نائباً بعد حصوله على ١٣ في المئة من أصوات الناخبين في أول استحقاق انتخابي يخوضه. ولقد ترتب على ذلك مشهد عام جديد في البلاد جعل حزب العدالة والتنمية عاجزاً عن تشكيل الحكومة منفرداً لأول مرة منذ وصوله للحكم. وبعد دخول ذلك الحزب في سلسلة من المفاوضات مع الأحزاب السياسية الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية، لم ينجح في الحصول على نتيجة، ما اضطره للدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة أُجريت في مطلع نوفمبر ٢٠١٥، وفي هذه المرة حصل على ٤٩ في المئة من أصوات الناخبين، وارتفع عدد نوابه إلى ٣١٧ نائباً مثله في البرلمان.

وكعادته يعتبر حزب الشعوب الديمقراطي حزباً محورياً في الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في ٢٤ يونيو الجاري. وثمة أسئلة مطروحة حول هذا الأمر، من بينها "ما هي العوامل التي تجعل من ذلك الحزب كياناً محورياً في تلك الانتخابات؟"، و"كيف لتحدي العتبة الانتخابية الذي ينتظره أن يغير من المشهد العام للبرلمان التركي؟". لا شك أن الإجابة على هذين السؤالين، تكمن في الشكل العام لتوزيع البرلمان.

كما تعلمون أنه بموجب التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها في شهر أبريل من العام الماضي، ارتفع عدد نواب البرلمان التركي من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ نائباً. وبما أن هذا الرقم الجديد لعدد النواب سيؤثر حتماً على توزيع البرلمان بشكل عام، فإنه في ذات الوقت يعزز من احتمال حصول المعارضة على أغلبية المجلس. ومن المعروف أيضاً أن حزبي الشعوب الديمقراطي، والعدالة والتنمية يعتبران حزبين رئيسيين في بعض المناطق الانتخابية، وبالتالي فإنه في حال تجاوز الشعوب الديمقراطي العتبة الانتخابية المطلوبة، فإن ذلك سيؤثر حتماً وبشكل مباشر على خريطة توزيع الأحزاب على المناطق والدوائر الانتخابية المختلفة في البلاد.

فإذا نجح حزب الشعوب الديمقراطي في تجاوز العتبة الانتخابية، فسيكون له نواب في تلك المناطق التي نتحدث عنها. لكن في حالة عجزه عن ذلك، وحصل فقط على ٦٧ نائباً كما حدث في انتخابات نوفمبر ٢٠١٥، فإن عدد نوابه وأصواته بالكامل سذهب لصالح حزب العدالة والتنمية. وفي هذه الحالة سيحق حتماً للحزب الأخير أن يشكل الحكومة منفرداً.

وإذا حصلت المعارضة على ٣٠١ مقعداً في البرلمان خلال الانتخابات المقبلة، سيكون من حقها أن تقول "أغلبية البرلمان بحوزتنا، فامنحونا رئاسة الجمهورية من أجل الاستقرار". كما سيصبح من حق المعارضة في هذه الحالة أيضاً، إلغاء حالة الطوارئ المعمول بها في البلاد منذ نحو العامين، وعرقلة صدور المراسيم بقانون، بل سيكون من حقها صلاحية تعديل القوانين المختلفة بحسب الحاجة إلى ذلك. ومن ثم فإنه حتى يتسنى للمعارضة الحصول على هذه الحقوق، فإنه يتعين على الأحزاب المعارضة في البلاد أن تعمل كل ما في وسعها من أجل مساعدة حزب الشعوب الديمقراطي (الحزب المحوري) على تجاوز نسبة العتبة الانتخابية التي تقدر بـ ١٠ في المئة.

كما أن الحزب المذكور في حالة تجاوزه للعتبة الانتخابية وتمثيله في البرلمان، سيصبح بعد انتخابات ٢٤ يونيو حزباً محورياً كذلك في البرلمان من أجل المساعدة في اتخاذ أية قرارات هامة أو عرقلة صدورها تحت قبل المجلس النيابي. فكما تعلمون ثمة تحالفان ضد بعضهما البعض، هما "تحالف الجمهور" بين العدالة والتنمية، والحركة القومية، و"تحالف الأمة" بين عدد من الأحزاب الأخرى في مقدمتها حزب الشعب الجمهوري زعيم المعارضة، وحزب "السعادة". وكل تحالف منهما سيكون بحاجة لمن يدعم قراراته في البرلمان.

وللحديث عن هذه التطورات التقى موقع "أحوال تركية"، الناطق باسم حزب الشعوب الديمقراطي، ونائبه عن ولاية "قارص"، أيهان بيلغن. وفي سياق تصريحاته التي أدلى بها متحدث الحزب، قال إن استطلاعات الرأي التي أجراها حزبه وبعض شركات سبر الآراء، أسفرت عن نتائج تشير إلى أن قدرة الحزب المذكور بشكل عام على تجاوز العتبة الانتخابية المقررة، احتمال ضعيف.

لكن المتحدث في الوقت ذاته شدد على ضرورة ألا يتسبب ذلك في حدوث حالة من التهاون داخل الشعوب الديمقراطية، مضيفاً "علينا أن نبذل قصارى جهودنا، ونخاطر بكل شيء حتى يتسنى لنا تحقيق النسبة التي لا تجعلنا أقل من العتبة الانتخابية المطلوبة لدخول البرلمان". وعن الأسباب التي جعلت هذا الحزب حزباً مهماً ومحورياً في الانتخابات المقبلة، أضاف بيلغن قائلاً:

"ثمة خطة تحاك من أجل الذهاب بتركيا إلى السياسة القائمة على مجرد حزبين فقط. وعلى هذا الأساس تم تشكيل تحالفين تعرفون جيداً ماهية الأحزاب المشكلة لهما. وكما تعلمون أيضاً أن حزب الشعوب الديمقراطي تم إقصاؤه خارج التحالفين المذكورين. ورغم هذا فإن هذا الإقصاء قدم للشعوب الديمقراطي فرصة أن يكون هو الحزب الذي سيكون له دور كبير في توجيهه بوصلة الانتخابات المقبلة، أي أنه سيكون الحزب المحوري الذي بناء على مواقفه وأحواله سيتغير كل شيء.

والأصوات التي ستمنح للتحالفات المذكورة ستعود بالنفع على الأحزاب المكونة لها، لكن حزب الشعوب الديمقراطي لن يستفيد بشيء منها. وهذا يعني أن خطر الفشل في تجاوز العتبة الانتخابية سيحوم حول حزبنا فقط دون غيره من الأحزاب الأخرى. ولا شك أن التغيرات الإقليمية، وليست الرياضية فحسب، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أهمية الشعوب الديمقراطي".

بيلغن في ذات السياق ذكر كذلك أن هناك سببين يظهران أهمية تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي للعتبة الانتخابية، "أولهما أن ذلك سيمهد الطريق لحصول المعارضة على الأغلبية في البرلمان، ما يترتب عليه أن يكون المجلس أكثر حيوية من الناحية العملية. كما أن ذلك سيجعل البرلمان يؤدي وظيفته الرقابية والتشريعية بشكل أكثر تأثيراً، أيًا كان رئيس الجمهورية. أما السبب الثاني وهو الأهم، فهو أن أغلبية البرلمان هي التي ستحدد توجهات الناخبين في اختيار رئيس الجمهورية المقبل للبلاد إذا كتب للانتخابات الرئاسية جولة ثانية" وذلك لأن الأصوات في الجولة الثانية من تلك الانتخابات ستذهب للمرشح الذي سيكون حزبه صاحب السلطة والأغلبية في البرلمان".

وفي حديثنا مع متحدث الشعوب الديمقراطي، تطرقنا إلى التصريحات التي أدلى بها في وقت سابق، محمد أوجوم، كبير مستشاري الرئيس رجب طيب أردوغان، والتي قال فيها إنه في حالة حصول أحزاب المعارضة على أغلبية البرلمان في الانتخابات المقبلة، فإن النظام في البلاد سيتعطل، وأنه بناء على ذلك من الممكن إعادة الانتخابات مرة ثانية. ورداً على تلك التصريحات قال بيلغن "مثل هذه التصريحات تعتبر مقاربة بائسة لإرهاب الناخبين وتخويفهم، وكأنهم يقولون كعادة الأنظمة الديكتاتورية في كل مكان: (الاستقرار يتحقق بوجود أردوغان فقط، ومن بعده الفوضى)".

ورداً على احتمال إجراء انتخابات برلمانية مبكرة أخرى إذا عجز حزب العدالة والتنمية عن تشكيل الحكومة منفرداً بسبب احتمال حصوله على الأغلبية في البرلمان كما حدث في انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥، قال بيلغن: "الأمر الذي سيحدد هذه المسألة هو مدى توافق المعارضة وانسجامها. فكما تعلمون أن السبب الرئيس في إعادة الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٥ لم يكن موقف أردوغان بمفرده، بل كان لحزب الحركة القومية دور كبير في هذا. وبالتالي فإن الوقوف في ظهر المعارضة، وكيفية التصرف بعد انتخابات ٢٤ يونيو من خلال الوقوف بجانب البرلمان، أمران سيعلان أردوغان عاجزاً عن فعل أي شيء. فهذا هو ما يسمى كما يقولون التغيير بواسطة الصناديق الانتخابية ولا شيء غيره".

وحول تصرف أردوغان إذا انتخب رئيساً للجمهورية التركية في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وكانت أغلبية البرلمان في يد المعارضة، قال بيلغن: "في هذه الحالة إما أن يضطر لتحقيق مصالحه أو أن عدداً من المعارضة سيضطرون للبحث عن سبل للتعاون معه باسم السلطة".

وشدد بيلغن في السياق ذاته على أن أردوغان لن يكون بمقدوره أن يقوم مباشرة باستخدام صلاحياته والدعوة لإجراء انتخابات أخرى مبكرة. ولفت أنه بموجب المادة ١٠٦ من الدستور التركي، والتي تم تعديلها في الاستفتاء الدستوري الأخير، يمكن للبرلمان أن يجري تحقيقات بشأن أية جرائم محتملة ارتكبتها نواب الرئيس والوزراء، وذلك بتأييد ثلاثة - أحماس الأصوات.

وأوضح أنه بعد اكتمال التحقيقات، يمكن للبرلمان التصويت لتوجيه التهم لنواب الرئيس أو الوزراء بتأييد ثلثي الأصوات. وإذا وجد نائب الرئيس أو الوزير مذنباً، فإن المعنى يزاح من منصبه في حال كانت جريمته من الجرائم التي تمنعه من الترشح للانتخابات.

وكما سبق وأن قلنا آنفاً، ذكر بيلغن أن بقاء حزب الشعوب الديمقراطي دون العتبة الانتخابية، يعني أن كل الأصوات التي حصل عليها ستذهب مباشرة لحزب العدالة والتنمية. وبالطبع فإن هذا سيؤدي بالبلاد حتماً إلى أن تعيش مرحلة جديدة كلها آلام شبيهة بتلك التي عاشتها في السنوات الماضية منذ وصول الحزب الحاكم للسلطة في البلاد.

وتابع المتحدث قائلاً "لكن الأهم في خضم كل هذه، ماهية الجهة التي ستخطط لهذه المرحلة الانتقالية. فإذا استقر الأمر في ذلك على حزبي الحركة القومية والعدالة والتنمية، فهذا سيكون أمراً سيئاً للغاية، وبقاء الشعوب الديمقراطي خارج أروقة البرلمان يعني استسلام تركيا للوضع الراهن والقائم حالياً. بل ويعني أيضاً استمرار الفوضى التي تشهدها البلاد من أزمات اقتصادية، وسياسية، وغيرها من مشاكل إقليمية محيطة بنا من كل جانب".

وعن رسائل التخويف التي توجه للمعارضة إذا ما تم التصويت لحزب الشعوب الديمقراطي بشكل تضامني، قال بيلغن "قد يكون حزب الشعوب الديمقراطي هو ما يتم تجريمه حالياً. لكن هذه العملية لا تستهدف الحزب بمفرده، بل الهدف منها أيضاً عرقلة الموقف الذي قد يتبناه الحزب في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية". وشدد المتحدث على ضرورة ألا تسمح المعارضة بحدوث ذلك.

أردوغان يقود تركيا والمنطقة لصير مجهول. هل حان وقت اسقاطه؟

*سيهانوك ديبو

المركز الكردي للدراسات : ٢٠١٨/٦/١٨

أما تائرو العمال الكردستاني فهم موجودون في قنديل ليس اليوم وليس الأمس وليس العام الماضي. متابع متواضع لقضايا المنطقة يعلم بأن الحزب موجود فكرياً وفي بعض الأجزاء من كردستان فكرياً وعضوياً منذ عشرات السنين“ وصولاً إلى أوروبا. أحزاب إقليمية تحمل فكراً منغلِقاً نمطياً تبدو اليوم عابرة للحدود التي صنعتها صفقة القرن الماضي/ اتفاقية سايكس بيكو على وجه شعوب المنطقة برمتها“ فكيف لهذا الحزب الذي يطرح لأول مرة فلسفة تحاكي أول ما تحاكيه الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط“ كما أنها تضع -لأول مرة- طريقاً صالحاً أن يسير عليه كل الشعوب وكل الثقافات وكل المعتقدات من دون تمييز ومن دون استعلاء ومن اضطهاد إن على أساس قومي أو ديني أو نصف قومي ونصف ديني.

أما مشاكل تركيا الحديثة مع شعوب المنطقة فإنها تعود إلى وقت السلطنة العثمانية. وصفة القرن الماضي أوجتها. والحربين العالميتين الأولى والثانية جعلتها في مناظير أزمات وحروب مستمرة حتى اليوم. ترى هل كان سبب الاجتياح التركي لقبرص (وجود) العمال الكردستاني؟ الأخير الذي تأسس في نهاية العام ١٩٧٨. والاجتياح الذي حدث في ٢٠ يوليو ١٩٧٤. كمثال. كغيبض من فيض.

تركيا التي تتقدم نحو انتخابات مصيرية بعد أقل من اسبوعين“ رئاسية وبرلمانية. وهي التي تعاني أسوأ نموذج لأزمة عرفتها تركيا“ فقط تقترب من أزمته التي انهارت على إثرها السلطنة العثمانية“ من بعد تقلصات جغرافية وتمددات“ عُرِّفت لاحقاً بتركيا. الأزمة التي تعانيها تركيا متعددة: اقتصادية خانقة. وقبلها سياسية. ليست فقط في الشأن الداخلي وفي ظل حالة احكام الطوارئ“ وإنما بكل المشاكل مع كل الجيران ومع أكثر من ثلاث أرباع العالم. فهي تحتاج لإثارة المهزلة التي تسمى بالأمن القومي في تركيا. وحينما نقول المهزلة/ المسخرة لأن الأمن القومي في بلدان الشرق الأوسط لا يستكين سوى في ضعفة أمن بلدان الجوار. بالأساس لا يوجد شيء اسمه الأمن القومي للبلدان في الشرق. الذي يوجد هو أمن قومي لنظام عالمي مهيم“ تأتي تركيا في أسفله. تركيا اليوم المحكومة من قبل نظام فاشيٍّ ورئيس أو سلطان عثماني يترنح“ يرى بأن إثارة مثل هذه القضية تبدو بالكفيلة لامتلاء صناديق الاقتراع. ويبدو أن الحقن الشعبوي وخطاب الكراهية الذي يمارسه تلقى آذاناً في الشارع التركي المحموم. وتوجهه اليوم في شن عدوان على مناطق من إقليم كردستان يأتي ضمن ما يسميه بالحفاظ على ميثاق تركيا المّلي. وهي بالأساس حركة عدوانية لا تنفصل عن أجواء الانتخابات التركية.

فرصة كبيرة بحجم الحرية والأمن والاستقرار

لن تجد الأحزاب الكردستانية ذات العلاقة "أفضل من هذا التوقيت المثالي كي يعلنوا فك كل ارتباط عن النظام التركي العدو الأكبر لأي حل ديمقراطي للقضية الكردية، والنحو إلى توحيد الصف الكردستاني وإنجاز المطلب الشرعي في عقد مؤتمر وطني كردستاني يخرج منه أجنحة وطنية كردستانية تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية في المجتمع الكردستاني بما يهدف ويعزز الأمن والسلم في الشرق الأوسط وبخاصة في سوريا والعراق وإيران وتركيا.

لن تجد الشعوب في تركيا وقواها الديمقراطية والوطنية أفضل من هكذا انتخابات لإسقاط مثل هذا النظام الذي يقف بالضد من إرادة شعب تركيا بعموم شعوبها وبالأخص الشعبين التركي والكرد في تركيا. لن يجد الاتحاد الأوربي أفضل من هكذا فرصة كي تأخذ موقف القطيعة من النظام التركي الذي بات يهدد أمنها واستقرارها، وأن كل عملية تفجير في أوروبا من أقصاها إلى أقصاها حدثت في السنوات الأخيرة يعود رأس الخيط إلى دهاليز وأقنية أقبية النظام التركي الأسود. وأنها تجد في هذه الفرصة وضع حدّ لمسلسل الابتزاز التركي سواء بالمتعلق لملف الهجرة أو توجيه الإرهاب إلى أوروبا.

لن تتحىّن للجامعة العربية فرصة مثلى في مثال احتلال تركيا لبعض من مناطق شمال سوريا ومحاولتها اليوم في احتلال مناطق من إقليم كردستان العراق، ومحاولتها اليوم في احتلال كامل الشمال السوري" حتى تفك ارتباطاتها مع تركيا إن لم نقل ربط تركيا للبلدان العربية والتدخل الصارخ في شؤونها الداخلية.

لن يجد مجلس الأمن الدولي فرصة كمثل هذه الفرصة بأن دولة مارقة تقف بالضد من قوانين الأمم المتحدة وتناهض قرارات مجلس الأمن. وبخاصة أن النظام التركي محتل اليوم احتلالاً دامغاً لمناطق من شمال سوريا وهو موجود بشكل غير شرعي في مناطق من شمال العراق. وهي اليوم في عفرين تنحو تغيير ديموغرافياً خطيراً على شاكلة لواء اسكندرون من بعد احتلالها. وتقوم بأخطر جريمة حرب في تجنيدها للاجئين السوريين وتقمهم في حربها من بعد تهديدهم بالطرد. كما أن النظام التركي بات في معرض استخدام الاسلحة المحرمة الدولية ليس فقط في عفرين إنما أيضاً في ٧ نيسان ٢٠١٦ في الشيخ مقصود من بعد تسليم جماعاتها بالاسلحة المحظور دولياً.

حان الوقت لإسقاط الطاغية. بالفعل حان الوقت. وإلا فإن بقائه يعني مضي المنطقة إلى مصير مجهول.

الانتخابات التركية ودعاء الغلابة

* محمد أرسلان

صداى البلد: ٢٠١٨/٦/١٨

عشرة أيام تفصلنا عن الانتخابات التركية والتي ستكون لنتائجها تداعيات محلية وإقليمية ودولية، خاصة أن تركيا أردوغان تعيش في أصعب مراحلها شؤماً شبيهة بالمراحل الأخيرة لما كان يُسمى "الخلافة العثمانية" نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وكانت من نتائج تلك المرحلة أن تم تقسيم الجغرافيا العثمانية وتحجيم حدودها لولادة مسخة ومشبوهة عمّرت قرناً من الزمان على حساب شعوب نفس الجغرافيا.

تشكلت أو بالأحرى تم تشكيل تركيا على حساب دماء شعوبها من الأرمن والكرد والتركمان والعرب ووفقاً لأطماع القوى المهيمنة آنذاك، وتحويل تركيا من العقلية الدينية المسخة نحو الشوفينية القومية المشوهة والتي ربما ستكون نهايتها في نفس الوقت.

ربما يتربح الكثيرون الانتخابات التركية وما ستؤول نتائجها لما لها من ارتدادات على الجميع وربما سنعيش مرحلة التفكك والتشتت الثانية أيضاً على حساب دماء الكرد والعرب ووفقاً لأطماع ومصالح نفس الجهات السبابة التي عملت على تقسيم وتشكيل تركيا.

الكل يشحذ سكاكينه منتظراً اللحظة المناسبة لتفريغ جشعه وأطماعه على جسد أردوغان الذي بدكتاتوريته الشوفينية وتحالفه مع الحركة القومية بات يمثل تركيا المترهلة والمريضة والباحثة عن "مصل" أو دواء يطيل من عمرها برهة أخرى وهو ما تتمناه من روسيا لعل أن تكون صفقة 400 S تكون التحاميل التي تنفذ أردوغان تركيا من السقوط في جحيم التفكيت والصراعات الداخلية والتي لن تنتهي إلا بالتمثيل بجثة ما سيتبقى من تركيا.

اللعب على المتناقضات والاستفادة مما سيتمخض عنها أسلوب تركيا الدولة والسلطة ولها باع طويل في هذا، ولأننا نمتلك ذاكرة تاريخية حيوية، ندرك جيداً أن ما يقوم به أردوغان الآن ما هو إلا تكرار لما قام به سلفه مصطفى كمال "أتاتورك" في اللعب على نفس المتناقضات بين "لينين" ما كان يسمى الاتحاد السوفيتي سابقاً وإنجلترا وعقد اتفاقية الأخوة بين موسكو وانقرة وبموجبه تفرغ أتاتورك لليونانيين ومن معهم من فرنسا وبريطانيا. وبعد الحرب العالمية الثانية انضمت تركيا في ١٩٥٢ إلى حلف شمال الأطلسي والنااتو وتم جعل تركيا الحصن الأول أمام المد الشيوعي.

تحلى لينين عن مبادئ الاشتراكية والشيوعية مقابل الأمن الذي كان يبحث عنه وتثبيت سلطته في موسكو، وكذلك غض الطرف عن المجازر التي ارتكبتها تركيا بحق الأرمن والكرد والروم ولم يدافع عنهم وفق شعاره في "حق الأمم في تقرير مصيرها"، وكذلك قدم لينين الدعم اللوجستي والمادي لتركيا أتاتورك في لعبة منه تخيل فيها أنه بمقدوره إبعاد تركيا عن الغرب.

إنها نفس اللعبة الآن يقوم بها بوتين وأردوغان ويسعون لإعادة التاريخ للوراء والعيش في ظلمات القرن العشرين، إلا أن مسار التاريخ مستمر وتدفعه سيكون نحو الأفضل حتماً وإلا لما كان هناك أمل في المستقبل. قام بوتين بتسليم عفرين وجرابلس والباب لتركيا أردوغان، وابتعد كذلك بوتين عن مبادئ الاشتراكية على حساب الأمن مثلما فعل لينين بالضبط، هنا ندرك جيداً أن اشتراكية لينين لم تختلف عن رأسمالية إنجلترا وصعود نجم أتاتورك على حساب الشعوب، والآن يعمل بوتين على دعم وإسناد أردوغان الرجل المريض لتركيا على حساب الشعوب أيضاً.

لذا، علينا أن ندرك أن الاشتراكية ليست فقط شعارات نطلقها بقدر ما هي أخلاق نعيشها بين جميع الشعوب على حساب التصدي لأطماع القوى الرأسمالية.

الكل يتربح الانتخابات ومنهم من يدعو لفوز أردوغان على أنه الخليفة الاسلامي لبعض الرهط من المتأسلمين السياسيين، وآخرون يدعون له بالفشل ونجاح المعارضة نكايه بأردوغان وليس حباً بها.

كلا الطرفين من حيث المبدأ بعيدين كل البعد عن الحقيقة المجتمعية لشعوب المنطقة، لأنهما لا يفكران سوى بالسلطة والأقرب مني وإلي، ولا أحد يفكر بمصير المجتمعات والشعوب التي تنن تحت رحمة السلطة.

المعتقالات باتت المسكن الأول لكل من يعارض أردوغان وهناك الآلاف من الكرد الذين تم اعتقالهم ليس لأي سبب إلا لأنهم يبحثون عن كرامتهم المجتمعية. وأن بالدعاء وحده لا يمكن القضاء على الدكتاتوريين والفاشييين ولا يمكن نشر العيش المشترك كذلك. لأن الدعاء هو سلاح الغلابة من الناس والقديرين منهم. لأنهم لا يعملون شيئاً وينتظرون معجزة نبوية سماوية أن تأتي وتخلصهم ممن تفرعن على عباد الله.

إلا أن الحقيقة تحض جميع الشعوب على التكاتف والتلاحم مع بعضها البعض وعدم الجلوس وانتظار الفرغ من هذه المصيبة الإقليمية، بل ينبغي على جميع الدول الإقليمية أن تقوم بواجبها في دعم الكرد في الانتخابات التركية لأنهم يشكلون القوى المجتمعية الأولى في تغيير النظام الأردوغاني التركي وتخليص شعوب المنطقة من توحشه السلطوي.

الهجوم على قنديل سيفتح الباب أمام حرب كبيرة وصعبة

قريلان: قنديل قلعة المقاومة وأردوغان يستخدم الهجوم عليها للدعاية الانتخابية

إذا لم تقدم قوى باشور الدعم للجيش التركي فإنه لن يستطيع فعل أي شيء

ANF: ٢٠١٨/٦/١٩

أكد عضو اللجنة التنفيذية في حزب العمال الكردستاني "مراد قريلان" أن الدولة التركية وحكومة العدالة والتنمية تستغل الهجوم على قنديل ومنبج كدعاية انتخابية في الانتخابات المرتقبة، الأحد المقبل ٢٤ حزيران.

وجاءت تصريحات قريلان خلال لقاء تلفزيوني مع فضائية "ستريك تي في"، للحديث حول مجمل التطورات السياسية والميدانية على الساحة الكردستانية وخاصة ما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها في تركيا خلال أيام، وكذلك هجمات الدولة التركية ضد مناطق باشور كردستان.

وتطرق قريلان في حديثه إلى محاولات الدولة التركية لاحتلال باشور كردستان، وقال إنها وضعت نصب أعينها احتلال قنديل كهدف رئيسي، لإخراج حزب العمال الكردستاني من باشور كردستان وبالتالي الضغط عليها وعزل كركوك عن الإقليم والسيطرة على سياسة باشور (جنوبي كردستان).

ونوه قريلان إلى أن أردوغان يسعى إلى دعم حملته الانتخابية من خلال الإدعاء بـ"النصر فيما يتعلق بالقضية الكردية". وحول تهديدات أردوغان باحتلال قنديل قال قريلان: "يعتقدون أن بإمكانهم الذهاب حيثما يريدون، لكن الحقيقة ليست كذلك، نحن نعرف الدولة التركية جيداً، ونعلم حدود قوتها العسكرية. حالياً هم يدعون بأنهم سيذهبون إلى قنديل، فإذا كانوا سيذهبون إلى قنديل فهل يعلمون ماذا سيواجهون؟ الذهاب إلى قنديل ليس بالأمر السهل".

وأشار قريلان إلى أن الدولة التركية لن تستطيع فعل شيء بمفردها وأن تجارب ٣٥ عاماً مضت تؤكد هذه الحقيقة، مضيفاً: "يحاولون كسب نتيجة ما من خلال الحملات العسكرية الموسعة، وهم مضطرون لطلب المساعدة من أطراف أخرى، يحاولون استخدام الكرد، ففي عفرين مثلاً استعانوا بالمرتزقة العرب، بمعنى أن الجيش التركي لن يستطيع أن يفعل شيئاً دون وجود قوة أخرى إلى جانبها. وبمعنى آخر إذا لم تقدم قوى باشور (قوات بارزاني) الدعم للجيش التركي فإنه لن يستطيع فعل أي شيء. وحتى إذا قدموا الدعم، مع أننا لا نرغب بذلك، ومع أنهم سبق أن فعلوها، ولكن حتى في تلك الحالة فإن الجيش التركي لن يستطيع فعل أي شيء، وسأكرر ذلك مرة أخرى" الهجوم على قنديل سيفتح الباب أمام حرب كبيرة وصعبة.

كما فند قريلان كل ادعاءات إفراغ قنديل قائلاً: "شعبنا في قنديل يقاوم ضد هجمات الاحتلال التركي منذ ٢٠ عاماً، ولم يتخلوا عن قراهم ومنازلهم. أما إذا كانوا يقصدون الكريلا فإن الكريلا لن تترك قنديل، بل إننا بانتظارهم، لم يتم إخلاء قنديل بل اتخذت كافة التدابير اللازمة، قنديل هي قلعة المقاومة، ليس من السهولة التخلي عنها، هذه كلها مجرد دعاية إعلامية، الذين يودون معرفة حقيقة الأوضاع في قنديل فليفضلوا وليأتوا إلى قنديل".

وفي هذا السياق حياً قريلان الشباب الذين قدموا إلى قنديل كدروع بشرية. وتابع "تهديدات اردوغان كذبة كبيرة. اذا كان بمقدوره شن هجوم فليتفضل، إذا كان يملك شرفاً فليهاجم قنديل وسوف يرى الرد".

وحول السؤال عما إذا كان مقاتلوهم مستعدون لإخلاء معاقلمهم، أكد قريلان: "لن يتم إخلاء قنديل ولن ننسحب. هجوم تركيا على قنديل لن يكون سهلاً".

في سياق حديثه تطرق قريلان أيضاً إلى التهديدات التركية حول منبج، وقال إن حزب العدالة يكذب في هذا الموضوع أيضاً. وأضاف "بحسب المعلومات التي لدينا فإن دولة العدالة والتنمية لم يوقع مع الأميركيين أي اتفاق لصالح تركيا، هناك اتفاق ولكنه ليس بالأمر الجديد، ومع ذلك يقولون، لقد ربحتنا في منبج، ونسير دوريات مشتركة مع أمريكا، وإذا كانوا سيسيروا دوريات على الحدود فليفعلوا ذلك، هذا الأمر لن يغير وضع منبج. ولكنهم يضحون الموضوع ويستخدمونه كأداة في الدعاية الإعلامية".

أردوغان يستنجد بتشيلر... ودميرتاش يتوعد من زلزالته

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٦/١٩

حسني محلي: إسطنبول: قبيل تطبيق القانون الذي يمنع استطلاعات الرأي اعتباراً من هذا اليوم، وبعد أن بات واضحاً أن الحظ لن يحالف رجب طيب أردوغان، للفوز في الجولة الأولى من الانتخابات، اضطر الأخير إلى الاستنجد برئيسة الوزراء السابقة، تانسو تشيلر، لتساعده في رفع معنويات ناخبيه وأنصاره، الذين باتوا يشكلون نحو ٤٠ في المئة فقط، وفق آخر استطلاع للرأي. وكانت تشيلر ضمن التجمع الانتخابي الكبير لزعيم حزب «العدالة والتنمية» أردوغان، في إسطنبول، وقالت إنها تشارك «من أجل شعورها القومي». وهو ما كان سبباً لموجة كبيرة من التعليقات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، اعتبرت استنجد أردوغان بتشيلر، بمثابة اعتراف مسبق منه بخسارته المتوقعة في الجولة الأولى، وبأخطار الفوز في الجولة الثانية، إذ توقعت الاستطلاعات لمرشح حزب «الشعب الجمهوري» محرم إينجه، أن يتقدم على أردوغان في الجولة الثانية بفارق نقطتين أو ثلاث على الأقل.

وقال إينجه في خطاب له في مدينة غازي عنتاب، قرب الحدود مع سوريا: «لقد اقتربت نهاية أردوغان والأمور ستعود إلى مجراها الطبيعي على الصعيدين الداخلي والخارجي»، وكرّر حديثه عن «مصالحة قريبة» مع الرئيس السوري بشار الأسد، معتبراً ذلك شرطاً أساسياً لإعادة نحو ٤ ملايين سوري مقيم في تركيا إلى بلادهم. وأشار إلى مشروع زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كليتشدار أوغلو، المعني بتشكيل «منظمة السلام والتعاون الشرق أوسطية» في أقرب فرصة، موضحاً أنه سيدعو إلى عقد قمة عاجلة في إسطنبول، تضم زعماء سوريا وإيران والعراق، وذلك بعد فوزه في الانتخابات.

وبالتوازي، طالب مرشح «الشعب الديمقراطي» صلاح الدين دميرتاش، أنصاره بالتصويت لمصلحة إينجه في الجولة الثانية. وقال المتحدث باسم حزب «الشعب الديمقراطي» إيهان بيلكان، إن أعضاء الحزب وأنصاره سيدعمون إينجه، كما زعيمة حزب «الخير» ميرال أكشينار، في حال منافسة أي منهما لأردوغان في الجولة الثانية. وأكدت أكشينار بدورها، أنها سوف تدعم إينجه بكامل قواها في الجولة الثانية، وأنها على استعداد للمشاركة معه في أي فعاليات انتخابية. وتحدث دميرتاش لمدة عشر دقائق في القناة الأولى من التلفزيون الحكومي (TRT). ومن السجن، قال إن انتخابات ٢٤ حزيران سوف تكون نهاية حكم الديكتاتورية والاستبداد والفساد، الذي من شأن استمراره تدمير تركيا بالكامل وجرحها إلى نفق مظلم. وأكد ضرورة النضال من أجل الديمقراطية والحرية، مشيراً إلى أهمية حصول حزبه على أكثر من ١٠ في المئة من مجمل الأصوات، ليدخل البرلمان. ويعترف قانون الانتخابات لكل مرشح، بحق مخاطبة الشعب التركي مرتين لمدة عشرة دقائق عبر شاشة القناة الأولى للتلفزيون الحكومي، الذي لم ينشر حتى الآن أي خبر عن دميرتاش الموجود في السجن، فيما خصص خلال الأسبوعين الأخيرين من أيار، ٦٨ ساعة للرئيس أردوغان وأخبار «تحالف الجمهور»، الذي يضم حزبه و«الحركة القومية» و«الوحدة الكبرى»، وذلك مقابل ٨ ساعات لمحرم إينجه وكمال كليتشدار أوغلو، وساعة واحدة لميرال أكشينار، إلى جانب نحو ١٨ دقيقة لحزب «السعادة» الإسلامي ومرشحه تامال كاراموللا أوغلو.

ويأتي ذلك في الوقت الذي يسعى الرئيس أردوغان وإعلامه، إلى التأثير في الناخب التركي عبر مقولات حماسية وفعاليات قومية، وذلك من خلال الضجة المفتعلة في موضوع توغل الجيش التركي داخل الشمال العراقي لرفع العلم التركي في جبال قنديل، مقر قيادات حزب «العمال الكردستاني». وفوجئ الرأي العام أمس (الاثنين) بمشهد بعض العربات العسكرية التركية التي قيل إنها على مشارف مدينة منبج، التي سبق لأنقرة أن اتفقت مع واشنطن، لإخراج «وحدات حماية الشعب» الكردية منها. وتتوقع أوساط المعارضة للرئيس أردوغان أن يفتعل المزيد من الضجة الإعلامية في موضوع منبج وقنديل، في آخر محاولة منه لكسب أصوات الناخبين القوميين.

اردوغان أمام أكبر تحدٍ في اقتراع يشهد منافسة قوية

وكالة رويترز : ٢٠١٨/٦/١٩

يواجه الرئيس رجب طيب اردوغان الذي يتولى السلطة منذ ١٥ عاما في تركيا، أكبر تحدٍ في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المرتقبة الاحد إن يواجه معارضة مصممة على ازاحته فيما يعاني الاقتصاد من صعوبات متزايدة.

واردوغان الذي طرح نفسه بطلا من العيار الثقيل في الحملة الانتخابية، فاز في الانتخابات بصورة متتالية منذ وصول حزبه الاسلامي الجذور الى السلطة في ٢٠٠٢، فأرسى تحولا في تركيا من خلال سياسات اقتصادية موجهة نحو النمو وخط ديني محافظ ومواقف حازمة في السياسة الخارجية.

لكنه وجد على ما يبدو ندا في خصمه الرئيسي محرم اينجه، الخطيب المعروف بمواقفه الحادة زعيم حزب الشعوب الجمهوري، الذي يعد من يسار الوسط ولم يبد خشية من تحدي اردوغان وبشروطه.

وما يعزز الاهتمام اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نفس اليوم، بموجب تعديلات دستورية سعى اليها اردوغان، ستمنح الرئيس التركي سلطات معززة وتلغي منصب رئيس الوزراء.

ويأتي الاقتراع بعد نحو عامين على محاولة انقلاب فاشلة هدفت للاطاحة باردوغان من السلطة، وكانت نقطة تحول رئيسية في تاريخ تركيا الحديث دفعتها نحو اطلاق أكبر عملية تطهير في السنوات الأخيرة بموجب حالة طوارئ لا تزال مفروضة.

واعتقل نحو ٥٥ الف شخص في حملة أثار حجمها توترا كبيرا مع حلفاء أنقرة الغربيين.

دينامية سياسية جديدة

إن فوز اردوغان بضرية قاضية في الدورة الاولى وتحقيق غالبية برلمانية قوية لحزبه الحاكم، حزب العدالة والتنمية، وحده سيمثل نصراً لا لبس فيه للرئيس التركي.

ويعتقد كثير من المحللين ان بإمكان اينجه فرض دورة انتخابات ثانية في ٨ تموز/يوليو فيما يجازف حزب العدالة والتنمية بخسارة غالبيته البرلمانية في مواجهة ائتلاف غير مسبوق بين اربعة احزاب من المعارضة.

وقالت اليز ماسيكارد من المركز الوطني الفرنسي للابحاث العلمية "هذه ليس معارضة كلاسيكية اعتاد على مواجهتها خلال ١٥ عاما ونجح نوعا ما في التعامل معها وتهميشها". وازافت لوكالة فرانس برس "إنها دينامية سياسية جديدة ازداد حجمها".

المعارضة تحدد اطار النقاش

عززت المعارضة موقفها بعد استفتاء على التعديل الدستوري في نيسان/ابريل ٢٠١٧ تمت الموافقة عليه بغالبية ضئيلة.

ومعظم استطلاعات الرأي- التي ينبغي التعامل مع نتائجها بحذر في تركيا- تلمح الى عدم حصول اردوغان على ٥٠ بالمئة من الاصوات في الدورة الاولى.

ولايزال اردوغان السياسي الاكثر شعبية في تركيا، ويجذب احيانا تأييدا يكاد يصل حد التعصب في الداخل الاناضولي حيث يعزى له الفضل في تغيير حياة الناس من خلال ازدهار اقتصادي اكبر. ويقول شعار على احدى لافتات اردوغان الانتخابية المنتشرة في انحاء تركيا "تركيا العظيمة تحتاج الى قائد قوي".

لكن الانتخابات تأتي في وقت تمر تركيا في أصعب فتراتهما الاقتصادية رغم تسجيل نمو قوي، حيث ارتفعت نسبة التضخم الى ١٢,١٥ بالمئة وخسرت الليرة التركية ٢٠ بالمئة من قيمتها أمام الدولار هذا العام. وقرب اردوغان موعد الانتخابات التي كانت مقررة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في مسعى يراه محللون للانتهاء منها قبل ان يسجل الاقتصاد تراجعاً حاداً.

وسعت المعارضة للاستفادة من مؤشرات على السأم من فترة حكم اردوغان الطويلة كما رددت صدى مخاوف الغرب من ان حرية التعبير تراجعت بشكل جذري خلال حكمه. وللمرة الاولى، اضطر اردوغان لتصرف برد فعل خلال الحملة الانتخابية التي باتت المعارضة تحدد وقعها.

وسارع للنفي عندما اتهمه اينجه بلقاء المخطط المفترض للانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦، فتح الله غولن. ولم يقدم اردوغان وعوداً برفع حالة الطوارئ المفروضة منذ عامين، الا بعد أن وعد حزب الشعوب الجمهوري بالشيء نفسه.

وقالت أصلي ايدنتاشباش، الزميلة في المجلس الاوروبي للعلاقات الخارجية لوكالة فرانس برس "إن المعارضة قادرة على تحديد اطار النقاش في الانتخابات وهذا شيء جديد بالنسبة للسياسة التركية". واضافت "إن حزبا يتولى السلطة كل هذه الفترة سيشهد، خلال فترة تراجع اقتصادي، تراجعاً (في التأييد) ويفقد هيمنته على المشهد السياسي".

رئيس للجميع

فيما يعتبر حزب الشعوب الجمهوري نفسه حامياً لتركيا العلمانية والموحدة، سعى اينجه ايضا لكسب تأييد الاقلية الكردية في تركيا التي تمثل حوالي خمس الناخبين.

وقد جذبت حملة انتخابية لاينجه في ديار بكر معقل الكرد في جنوب شرق تركيا، اهتماماً ملحوظاً. وشعاره الانتخابي "رئيس للجميع" كتب على صورة لاستاذ الفيزياء السابق يبدو فيها لطيفاً مبتسماً. وكثيراً ما لجأت المعارضة التي تقول ان اردوغان حصل على تغطية غير متساوية مع الاخرين في وسائل الاعلام، إلى ساليب مبتكرة بل حتى فكاوية في الحملة.

ونشرت مرشحة حزب "ايي بارتي" (الحزب الجيد) ميرال اكشيناو والتي اعتبرت ذات يوم لاعبا رئيسياً قبل ان يفرض اينجه هيمنته على مستوى المعارضة، رسائل لا تخلو من الدعابة على اعلانات غوغل، بل ابتكرت لعبة كمبيوتر يتم فيها تدمير مصابيح كهرباء، شعار حزب العدالة والتنمية.

اما صلاح الدين دميرتاش، مرشح حزب الشعوب الديموقراطية الكردي، فخاض حملته من سجنه حيث يقبع منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأدى بخطاب انتخابي من خلال هاتف زوجته، لكن سمح له ببث تلفزيوني انتخابي قصير على التلفزيون الحكومي، وان كان في السجن.

أردوغان قلق ويبحث عن مخرج

*يوسف الشريف

شبكة العين : ٢٠١٨/٦/١٩

قبل أقل من أسبوع من موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تركيا، يبدو الرئيس رجب طيب أردوغان قلقاً وغير مرتاح لسير العملية الانتخابية، خصوصاً فيما يتعلق بالنتائج المحتملة للانتخابات البرلمان، فالرئيس أردوغان يظهر في صورة المطمئن للفوز في الانتخابات الرئاسية حتى لو اضطر لخوض جولة ثانية ضد أحد منافسيه من المعارضة.

استطلاعات الرأي ما زالت تشير إلى أن الاحتكام لجولة انتخابات رئاسية ثانية هو الغالب - لكنه لا يخفي قلقه من نتائج الانتخابات البرلمانية واحتمال أن يكون رئيساً لبرلمان تسيطر عليه المعارضة.

من هنا يمكن فهم حديث أردوغان الذي ظهر في التسريب المصور له مع قياديين في الحزب "حيث طلب منهم استخدام "جميع الوسائل" من أجل منع حصول حزب الشعوب الديمقراطية الكردي على نسبة العشرة بالمئة التي تخوله لدخول البرلمان، حيث اعترف أردوغان في هذا الحديث الذي طلب من قياديين حزبه عدم خروجه إلى العلن، أن المؤشرات ترجح دخول الكرد البرلمان وأن هذا الأمر يعني خسارة حزب العدالة والتنمية الحاكم الغالبية التي يحظى بها في مقاعده.

في حال خسارة أردوغان الغالبية في البرلمان، وخسارة بلديات مهمة في الانتخابات القادمة، فإنه لن يستطيع أن يحكم في الرئاسة - في حال فوزه بها - ويحقق حلمه بحكم جميع مؤسسات تركيا دون وجود معارضة قوية على الأرض.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أنه في حال نجح الكرد في تأمين نسبة العشرة بالمئة من الأصوات ودخلوا البرلمان، فإن أحزاب المعارضة ستحصده نحو ٣٢٠-٣٣٠ مقعداً من أصل ٦٠٠ مقعد.

كما أن أردوغان لا يأمن جانب حليفه القومي دولت باهشلي بعد الانتخابات، الذي قد ينقلب ضده بعد حصوله على مراده وهو دخول البرلمان ولو بأربعين نائباً، وفي حال انقلب عليه دولت باهشلي فإن عدد نواب المعارضة سيرتفع إلى نحو ٣٧٠ ما يشكل كابوساً لأردوغان حتى لو فاز بالرئاسة.

صحيح أن النظام الرئاسي الجديد الذي سيبدأ العمل به بعد هذه الانتخابات يحيد دور البرلمان ويقلص من صلاحياته لصالح صلاحيات أكبر للرئيس، لكن سيطرة المعارضين على نحو ثلثي مقاعد البرلمان سيعرقل مشاريع أردوغان السياسية بالسيطرة الكاملة على جميع مؤسسات الدولة، كما أن هذا الانتصار السياسي للمعارضة سيدفعها للعمل بشكل أقوى في الانتخابات البلدية القادمة في مارس ٢٠١٩.

وقد أشارت نتائج الانتخابات السابقة ونتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد العام الماضي، إلى تراجع شعبية الحزب الحاكم في أهم قلاعه الانتخابية في إسطنبول وأنقرة، ما يهدد بخسارته الانتخابات البلدية مستقبلاً في هاتين المدينتين المهمتين، وعليه فإنه في حال خسارة أردوغان الغالبية في البرلمان، وخسارة بلديات مهمة في الانتخابات القادمة، فإنه لن يستطيع أن يحكم في الرئاسة - في حال فوزه بها - ويحقق حلمه بحكم جميع مؤسسات تركيا دون وجود معارضة قوية على الأرض.

لذا لجأ أردوغان إلى الطلب سراً من قيادات حزبه في ذلك التسجيل المسرب، مراجعة كشوف الناخبين الكرد في جنوب وشرق تركيا والضغط عليهم بأساليب متنوعة، فالهدف الرئيسي الآن لأردوغان هو منع أكبر نسبة من الناخبين الكرد من الوصول إلى صناديق الاقتراع والتصويت لحزب الشعوب الديمقراطية الكردي.

من هنا أيضاً يمكن فهم حادثة العنف التي وقعت في مدينة سروج بمحافظة أورفا الأسبوع الماضي، بعد يومين فقط من حديث أردوغان المسرب، عندما ذهب نائب من الحزب الحاكم لزيارة سوق شعبي معروف بولائه القوي

للحزب الكردي، وهي الزيارة الثانية له خلال ثلاثة أيام، حيث دخل في سجال قوي مجدداً مع تجار السوق وبشكل مستفز، حيث اتهمهم بدعم "الإرهاب" لأنهم لا يريدون التصويت له ولحزبه في الانتخابات، ويبدو أن النية كانت مبيتة لافتعال عنف، حيث اصطحب هذا المرشح أخاه الذي يعمل حارساً شخصياً معه وهو مسلح بمسدس آلي، حيث تحول السجال إلى عراك انتهى بفتح الحارس النار على التجار فقتل اثنين وأصاب تسعة آخرين، فيما تجمع التجار على المسلح وقتلوه بعد ذلك، ولم ينته العنف عند هذا الحد، إذ هاجمت مجموعة من "الشبيحة" التابعين لذلك المرشح المستشفى الذي نقل إليه المصابون، وحاولوا قتل الجرحى هناك دون أي تدخل من قوى الأمن.

وفيما دعا زعماء المعارضة بعد الحادثة الجميع إلى ضبط النفس وعدم الانجرار وراء "الاستفزات لإثارة العنف"، فإن الرئيس أردوغان ووزير الداخلية سليمان صويلو استمرا في إطلاق التصريحات المستفزة حول الحادث متهمين التجار في تلك السوق بالإرهاب، وأنهم ينتمون إلى حزب العمال الكردستاني المصنف إرهابياً في تركيا.

لا يمكن النظر إلى ما حدث على أنه صدفة عابرة، فهذه الحادثة تحمل رسائل قوية ومباشرة إلى الناخبين الكرد بأنهم قد يلقون نفس مصير هؤلاء القتلى والجرحى إن هم ذهبوا لانتخاب الحزب الكردي، ومع سيطرة قوى الأمن التابعة لوزير الداخلية على مراكز الاقتراع في جنوب شرق تركيا، والانحياز الواضح لوزير الداخلية لدعم "شبيحة" الحزب الحاكم، فإن جوا من الخوف سينتاب كثيراً من الناخبين الكرد يوم الانتخابات.

في هذا الإطار أيضاً، أعلن أردوغان عن بدء عملية عسكرية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق، وهي عملية محدودة حالياً بقصف جوي لتلك المواقع، لكنها قد تتحول إلى عملية برية في أي وقت، وتقول المعارضة إن الهدف من توقيت هذه العملية هو من أجل شحذ الناخب القومي للتصويت لأردوغان وتحالفه مع القوميين في هذه الانتخابات.

هنا تدخل إيران على الخط، حيث نشر موقع روداو الكردي العراقي أنباء عن استعداد حزب العمال الكردستاني شن هجمات انتقامية على الجيش التركي في عفرين ومناق درع الفرات في شمال سوريا، من خلال ذراعه السوري ميليشيا قوات الدفاع الكردية السورية. ومن المعلوم دعم طهران لحزب العمال الكردستاني من خلال التواصل مع قائد جناحه العسكري جميل بايك الذي يقيم على الأراضي الإيرانية حالياً، وقد أعلنت طهران رفضها للعمليات التركية في شمال العراق، ويبدو أنها تدفع الحزب الكردي لشن هجمات انتقامية في شمال سوريا ضد الجيش التركي هناك، وهو أمر يخدم مصالح طهران في شقين، الأول هو إزعاج أنقرة وقواتها في شمال سوريا، إذ طالما اعتبرت طهران وجود الجيش التركي في سوريا تهديداً لسيطرتها على دمشق وطالبت مراراً بخروج القوات التركية. الشق الثاني هو أن اتساع نطاق القتال بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني من قنديل إلى عفرين وشمال سوريا، سيخدم حملة الرئيس أردوغان الانتخابية، فطهران تتمتع بعلاقات ممتازة مع الرئيس أردوغان الذي أعلن رفضه للمشاركة في العقوبات الأمريكية على طهران ودعمه لاستمرار الاتفاق النووي.

الصوت الكردي سيكون حاسماً في هذه الانتخابات، وقد صرحت قيادات من حزب الشعوب الديمقراطية الكردي بأنهم سيؤيدون أي مرشح سيخوض الجولة الانتخابية الثانية في سباق الرئاسة ضد أردوغان، كما أن دخولهم البرلمان في الانتخابات البرلمانية سيشكل كابوساً كما شرحنا في بداية المقال لخطط الرئيس أردوغان المستقبلية، وعليه فإن العيون ستبقى شاخصة إلى صناديق الاقتراع في مناطق جنوب وشرق تركيا حيث الغالبية الكردية، وحيث يبدو مفتاح الانتخابات القادمة هناك.

أصعب انتخابات في مسيرة أردوغان

صحيفة "ذي اراب ويكلي" اللندنية : ٢٠١٨/٦/١٩

في صحيفة "ذي اراب ويكلي" اللندنية، لفت الصحافي توماس سيبرت النظر إلى أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيواجه في الانتخابات المقبلة أكبر تحد سياسي له خلال السنوات الخمس عشرة التي قضاها في الحكم. فقد أعادت المعارضة تنشيط نفسها وتأمل استثمار نقاط ضعف حكومة تواجه اضطراباً اقتصادياً واتهامات بالفساد.

الناخبون الشباب، حتى المتدينين منهم، لا يحبون ما يقدمه أردوغان وسيقرر حوالي ٥٧ مليون ناخب شكل البرلمان المقبل، وإذا كان أردوغان سيتمتع بولاية رئاسية جديدة من خمس سنوات، بعد أن دعا أردوغان إلى انتخابات قبل ١٨ شهراً من موعدها ليفاجئ المرشحين للرئاسة الذين وضعوا الرئيس التركي في موقف دفاعي عبر هجماتهم التي شنوها ضده.

يجد أردوغان أنه لم يعد يسيطر على المشهد السياسي كما كان يفعل منذ بضع سنوات حسب ما يقول مراقبون. تقضي خطته بتحويل تركيا إلى جمهورية رئاسية يتمتع فيها بصلاحيات تنفيذية واسعة. لكن استطلاعات الرأي ألقّت بظلال من الشك على هذه الخطة، إذ تشير إلى احتمال ألا يفوز بالرئاسة من الدورة الأولى وأن يخسر حزب العدالة والتنمية الغالبية البرلمانية.

وقال الكاتب في "حرييت" التركية أيدين أنجين في مقابلة إن المعارضة متفائلة "لأول مرة خلال سنوات" بإمكانية إلحاق الهزيمة بأردوغان عبر صناديق الاقتراع.

لقد عانى الرئيس التركي من عدة انتكاسات خلال الحملة، من بينها تعطل شاشة التلقين التي تعرض كلمات خطابه المتلفز، الأمر الذي تركه حرفياً عاجزاً عن الكلام.

إن التغييرات البعيدة المدى في القاعدة التركية الناخبة هي جزء من مشكلة أردوغان. ومن بين هذه التغييرات، معارضة الشباب في المدن للرئيس التركي. هنالك ما يقارب ١٩ مليون ناخب تحت سن الثلاثين وحوالي ٣ ملايين تركي سيصوتون للمرة الأولى. هذه التحولات تقلق أردوغان وحزبه. وقال إنجين: "إن الناخبين الشباب، حتى المتدينين منهم، لا يحبون ما يقدمه أردوغان".

فاز الأخير باستفتاء وطني على إدخال النظام الرئاسي إلى البلاد، لكن غالبية الأتراك في المدن الكبيرة صوتت ضده. لم يكن هذا الأمر مصادفة وأظهر أن سياسات أردوغان التي اختلفت طويلاً لم تعد تجدي نفعاً كما كان في السابق، بحسب ما قاله الباحث التركي سليم سازاك.

إن جوهر رسالة أردوغان مصممة لكسب تعاطف المسلمين المحافظين الذين يتذكرون زمن ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة ٢٠٠٢. في ذلك الوقت، شعرت المجموعات الدينية في تركيا بأنها مهمشة على يد النخب العلمانية في السياسة والبيروقراطية والجيش.

ولكن هذه الرسالة "لا تلقى صدىً لدى الشباب" بحسب ما قاله سازاك في مقابلة مع الصحيفة مشيراً إلى الصعوبة التي يواجهها أردوغان في هذا المجال.

من جهة ثانية، تصعب ١٥ سنة حكم على أردوغان إلقاء اللوم في المشاكل على أشخاص آخرين. ويجب عليه أيضاً أن يبدي ردة فعل على معارضة وضعت خلافاتها الداخلية جانباً.

قال سازاك: "في الماضي، احتكر أردوغان السردية. اليوم غيرت المعارضة الثنائية الأساسية إلى خيار بين المستقيم والفساد".

لا يزال ناخبو حزب العدالة والتنمية في اسطنبول مقتنعين بأن أردوغان سيفوز بفارق كبير في ٢٤ يونيو (حزيران). ويقول حسن، مدير أحد متاجر التوابل في اسطنبول ورفض كشف اسمه كاملاً مثل مناصرين آخرين للحزب: "لا زعيم أفضل من أردوغان. حتى لو توحدت كل المعارض، فلن تقدر على هزيمته". ومع ذلك، أظهرت استطلاعات رأي متعددة أرقاماً قوية لتحالف الأحزاب المعارضة الثلاثة وهذا قد يحرم حزب العدالة وحليفه حزب الحركة القومية من الحصول على الغالبية في البرلمان. وفي السباق الرئاسي يقول عدد من الخبراء إنه من غير المرجح فوز أردوغان بأكثر من ٥٠٪ في ٢٤ يونيو (حزيران) ما يعني أنه سيتواجه مع شخص واحد في الدورة الثانية يوم ٨ يوليو (تموز) المقبل، وسيكون على الأرجح محرم إنجيه، العلماني من حزب الشعب الجمهوري.

استطاع هذا الحزب أن يحرك قاعدة معارضة لازم معظمها المنازل في الانتخابات السابقة. يقول حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد إنهما يريدان وقف تحويل البلاد إلى الحكم الرئاسي وأنهما يهدفان إلى إعادة إدخال النظام البرلماني إلى النظام. تكهن بعض الإعلام والسياسيين بإمكانية حل أردوغان البرلمان بعد فوز المعارضة والدعوة إلى انتخابات مجدداً. لكن هذه الخطوة قد تطلق انتخابات رئاسية جديدة وفي ذلك مخاطرة كبرى لأردوغان نفسه.

إسلاميون وعلمانيون أتراك لخلع صوفهم لخلع أردوغان

صحيفة "ذا غارديان" البريطانية: ٢٠١٨/٦/١٩

علق كريم شاهين، صحافي متخصص في قضايا شرق أوسطية يُقيم في بيروت، على التعاون بين إسلاميين وعلمانيين أتراك لخلع الرئيس التركي أردوغان من منصبه.

انضم إسلاميون، من الذين كانوا يوماً حلفاء إيديولوجيين للرئيس، إلى علمانيين في محاولة لإضعاف هيمنته على السلطة ونقل عن المرشح الرئاسي تميل كرم الله أوغلو قوله لصحيفة "ذا غارديان" البريطانية، إنه يأمل في إضعاف قبضة أردوغان على السلطة.

و تطرق كرم الله أوغلو، زعيم حزب السعادة، أكبر حزب إسلامي في تركيا، إلى ما يعتقد أنها إخفاقات حكومة أردوغان: ارتفاع معدل البطالة، وزيادة العجز التجاري، وتخبط السياسة الخارجية وتجميد طلب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن فرض حالة طوارئ منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة في ٢٠١٦، وجميعها أضرت بحقوق وحرّيات أساسية.

وقال كرم الله أوغلو الذي تلقى تعليمه العالي في مانشستر، للصحافي شاهين إن نتيجة كل تلك الأسباب، قرر الترشح إلى الرئاسة التركية. وتحالف مع أشد العلمانيين في البرلمان، وكون تحالفاً لم يكن في بال أحد قبل عشر سنوات. ويشير كاتب المقال لمفاجأة حصلت قبل أسبوعين من موعد انتخابات رئاسية وبرلمانية في تركيا. فرغم بقاء أردوغان أقوى وأكثر الساسة شعبية في تركيا، أظهرت استطلاعات للرأي أن خصومه حصلوا على دعم استثنائي، حيث أشارت أحدث تلك الاستطلاعات لاحتمال خسارة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، الغالبية البرلمانية.

ويقول شاهين إنه في ظل مناخ من تراجع الحريات والتطهير من المنشقين، فضلاً عن تنامي مظاهر التدين في بلد تعتبر العلمانية من أقوى دعائمه، انضم إسلاميون كانوا يوماً حلفاء إيديولوجيين للرئيس، إلى علمانيين في محاولة لإضعاف هيمنته على السلطة.

وقال كرم الله أوغلو: "لا تساعد السياسات التي تعتمدها حكومة أردوغان تركيا للوقوف على قدميها في معظم المجالات والسياسات، سواء كانت سياسية أم اقتصادية. كما أن أسلوبه في الحكم يسبب الاستقطاب في تركيا، وهو لا يراعي وجوب إعلاء حكم القانون".

وشكل نجم الدين أربكان حزب السعادة الذي يتزعمه كرم الله أوغلو حالياً، ويعتبر أربكان مؤسس الحركة الإسلامية السياسية المعاصرة في تركيا، وكان رئيساً للوزراء ومرشداً لأردوغان.

وانشق أردوغان وأعضاء آخريين كبار عن حزب السعادة، لتشكيل حزب العدالة والتنمية، وحكموا تركيا منذ ٢٠٠٢. ويلفت كاتب المقال لرغبة أردوغان الجامحة في تقديم نفسه مدافعاً عن الإسلام في العالم، ولتصوير نفسه نصيراً لقضايا إسلامية، وزعيماً لحركة تضامن لنصرة المؤمنين المظلومين حول العالم، وهو موقف آخر لقي دعماً من قبل ناخبي محافظين.

ويقول كرم الله أوغلو إن رؤية حزبه لتركيا هي على نسق علمانية المملكة المتحدة التي تتعايش فيها الدولة مع الدين سلمياً، مع اقتصاد يحقق اكتفاء ذاتياً، وسياسة خارجية تقوم على الحوار والدبلوماسية مع علاقات أوثق بالدول الإسلامية.

ويرغب أوغلو في التخلي عن السعي لعضوية الاتحاد الأوروبي لصالح عقد اتفاقية تعاون خاص، فضلاً عن إقامة تحالف ستراتيبي مع الولايات المتحدة التي ساءت علاقاتها بتركيا في عهد أردوغان. وعن انضمامه إلى تحالف مع كتلة المعارضة العلمانية الكبرى في تركيا، حزب الشعب الجمهوري، يقول المرشح كرم الله أوغلو إنه يتفق مع العلمانيين على مبادئ مشتركة، وتوحد بينهم رغبة قوية في معارضة الرئيس التركي وحزبه الحاكم، رغم التباين الإيديولوجي الشديد بينهم.

الانتخابات في تركيا: أردوغان إلى الأبد

روسيا اليوم: ٢٠١٨/٦/١٩

تحت العنوان أعلاه، كتب أليكسي غيريازيف، في "غازيتا رو"، حول تأثير الانتخابات التركية القادمة على سلطة أردوغان.

وجاء في المقال: خلال أسبوع، في ٢٤ يونيو الجاري، ستجري أول انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد تعديل الدستور نحو توسيع صلاحيات الرئيس بدرجة كبيرة. زد على ذلك، ففي حال فوز رجب طيب أردوغان، فإنه يمكن أن يبقى في السلطة حتى العام ٢٠٣٠.

إلا أن نتائج الانتخابات القادمة لا تزال غير محسومة. فمركز Gezici لاستبيان الرأي أعلن أن شعبية أردوغان تراجعت قبل ١٠ أيام من الانتخابات بمعدل ١,٦ بالمئة، إلى ٤٧,١ بالمئة. وهذا، لم يعد يكفي للفوز في الانتخابات من الجولة الأولى.

إلى جانب تراجع شعبية أردوغان، تتصاعد شعبية منافسه محرم إنجي، الذي يدعمه ٢٧,٨ من الناخبين، ما يعني ٢ بالمئة زيادة عما كانت عليه الحال من أسبوع.

إذا انتقل محرم إنجي إلى الجولة الثانية، فإنه يمكن أن يكسب بعضاً من أصوات الكرد وقسماً كبيراً من أصوات أشكينير، حيث من المستبعد أن يختار ناخبوها أردوغان أثناء اختيار أهون الشرين.

من المرجح أيضاً أن يدعم الإسلاميون مرشح المعارضة. وفي هذه الحالة، سيكون من الصعب التنبؤ بالنتائج.

فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية، فإنها أيضاً غير محسومة. فحزب العدالة والتنمية الحاكم، يخسر من شعبيته بين السكان على مدى السنوات الأخيرة.

وتشكل الأحزاب التالية منافساً للحزب الحاكم: حزب الحركة القومية "حزب الشعوب الديمقراطية" حزب "HUDA PAR" "حزب "الوطن" (Vatan) "الحزب الجمهوري الشعبي" "الحزب الجيد" و"حزب الرفاه الإسلامي".

وفي الصدد، قال الباحث العلمي في معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، إيلشاث سايتوف: "إنها (الأحزاب) معا يمكن أن تحصل على أكثر قليلاً من حزب أردوغان. لدى المعارضة فرصة أكبر بقليل (من الحزب الحاكم) للفوز في الانتخابات البرلمانية إذا جرت الانتخابات بنزاهة" ..

وأضاف سايتوف: "حتى بعد الانتقال إلى نظام رئاسي كبير، فإن البرلمان سيحتفظ بكثير من السلطة، وإذا أصبح أردوغان رئيساً معارضاً (للبرلمان)، فإن هذا سيخلق له كثيراً من المتاعب. يمكن للبرلمان تمرير القوانين التي تحد من سلطته ويعلن أن الاستفتاء كان خاطئاً، الخ.

ومن ناحية الشرعية، سيكون هذا مؤشراً كبيراً. كما يقولون في أمريكا، سيكون أردوغان "بطة عرجاء"، أي أنه يفوز في الانتخابات، ولكن موقعه يبقى على الحد".

الانتخابات التركية: أرقام وحقائق

إعداد: الانصات المركزي عن فرانس برس، رويترز، BBC، ٢٠١٨/٦/٢٠

ربما تكون الانتخابات التي تشهدها تركيا في الرابع والعشرين من هذا الشهر أهم انتخابات تجرى في البلاد منذ إلغاء الخلافة وإقامة الجمهورية التركية من قبل مصطفى كمال أتاتورك قبل أكثر من تسعين عاماً. تنبع أهمية هذه الانتخابات من كونها تؤذن بانتهاء النظام البرلماني والبدء بوضع النظام الرئاسي الذي بشر به الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان موضع التطبيق. وسينتخب الأتراك برلماناً جديداً ورئيساً من بين المرشحين الأربعة الذين يتصدرهم أردوغان الذي يهيمن على الحكم منذ عام ٢٠٠٢. وكان الأتراك قد صوتوا على الدستور الجديد، الذي يمنح الرئيس صلاحيات واسعة مقارنة مع الدستور الحالي الذي يعطي الرئيس صلاحيات رمزية العام الماضي بنسبة بالكاد تجاوزت ٥٠ في المئة. وبينما يستعد أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم للبدء بمرحلة النظام الرئاسي، أعلن جميع مرشحي الرئاسة المعارضين لأردوغان أنهم سوف يلغون هذا النظام وسيقوون النظام البرلماني السائد. ومع دخول تركيا النظام الرئاسي سيلغى منصب رئيس الوزراء كما هو الوضع حالياً إذ ستؤول صلاحياته إلى الرئيس الذي سيعين نواباً له.

انتخابات البرلمان

زاد عدد مقاعد البرلمان من ٥٥٠ مقعداً إلى ٦٠٠ والحد الأدنى لعمر النائب أصبح ١٨ سنة بدلاً من ٢٥ بموجب الدستور الجديد، كذلك الأمر بالنسبة لعمر الناخب. كما زادت مدة الدورة البرلمانية من أربع سنوات إلى خمس. يبلغ عدد الناخبين الأتراك ما يقارب ٦٠ مليون شخص داخل وخارج تركيا. ويسيطر حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان على مقاعد البرلمان الحالي حيث يبلغ عدد مقاعده ٣١٦ مقعداً ويملك حزب الشعب الجمهوري المعارض وله ١٣١ مقعداً أما حزب الشعوب الديمقراطي المقرب من الكرد فله ٤٧ مقعداً و١٣ من نوابه من بينهم رئيس الحزب خلف القضبان حالياً.

ولحزب الحركة القومية بزعامة دولت بهتشيلى الطاعن في السن والمتحالف مع أردوغان في الانتخابات الحالية ٣٥ مقعداً. والحزب الأخير الذي له تمثيل في البرلمان هو حزب "الخير" وله ستة نواب انشقوا عن حزب الحركة القومية. أقر البرلمان العام الماضي تعديلاً سمح بموجبه للأحزاب بتشكيل تحالفات انتخابية والتقدم بقوائم مشتركة للمرشحين. في حال فشل أي تحالف أو حزب في نيل ١٠ بالمائة من أصوات الناخبين فيحرم من دخول البرلمان ويتم توزيع الأصوات التي نالها على الأحزاب الفائزة ويحصل كل حزب على نسبة تعادل النسبة التي حققها في الانتخابات. ونشرت وسائل الاعلام التركية المعارضة تسجيلاً مصوراً لأردوغان هو يتحدث في لقاء مغلق مع مسؤولي حزبه يطلب منهم عمل كل ما بوسعهم لمنع حزب الشعوب الديمقراطي من تجاوز نسبة العشرة في المئة وبالتالي تعزيز موقع وفرص الحزب الحاكم.

ويخوض الانتخابات البرلمانية الحالية تحالفان وثلاثة أحزاب وهي:

- تحالف الشعب: ويتشكل من حزب العدالة والتنمية والحركة القومية وحزب الوحدة الكبرى وهذا التحالف هو الأقوى والأوفر حظاً في الحصول على أكبر عدد من مقاعد البرلمان.
- التحالف القومي: ويضم أربعة أحزاب هي حزب الشعب الجمهوري (وريث أتاتورك) وحزب "الخير" بزعامة وزيرة الداخلية السابقة ميرال أكشينار، وحزب السعادة والحزب الديمقراطي.
- حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد
- حزب الله (كردي)
- حزب الوطن بزعامة الشخصية الشعبية دوغو بيرنجك

النظام الرئاسي

بموجب هذا النظام الذي يدخل التنفيذ بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية مباشرة يتولى الرئيس السلطات التنفيذية ويصدر المراسيم الخاصة بممارسة سلطاته في العديد من المجالات بعكس النظام السائد حالياً والذي يقوم بموجبه البرلمان بمنح رئيس الحكومة سلطة إصدار المراسيم التي لها صفة القانون في مجالات محددة. ويتولى الرئيس صلاحية إعداد الموازنة السنوية وإصدار المراسيم الرئاسية وسلطة فرض حالة الطوارئ وتعيين نواب لرئيس الجمهورية والوزراء وكبار موظفي الدولة.

سنة مرشحين

ويخوض الانتخابات الرئاسية الحالية ستة مرشحين. في حال تحقيق أي مرشح نسبة تزيد عن ٥٠ بالمئة من أصوات الناخبين، فتحسم المعركة من الجولة الأولى، وإلا فستكون هناك جولة ثانية أمام أردوغان عليه أن يخوضها ضد مرشح المعارضة الذي يرجح أن يكون محرم إنجة كما تشير التوقعات.

١- رجب طيب أردوغان (٦٤ سنة)

مرشح تحالف الشعب وسيطر على مفاصل الحكم منذ ٢٠٠٢ سواء حين كان رئيساً للوزراء أو رئيساً للجمهورية وشهدت تركيا خلال فترة حكمه نمواً اقتصادياً كبيراً رغم أن هذا النمو بات يعاني من العديد من المشاكل في الآونة الأخيرة. ويشوب التوتر علاقات تركيا مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة وباتت السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة أكثر ميلاً إلى الشرق.

وفرضت الحكومة مزيداً من التضييق على الحريات الإعلامية والسياسية حيث بلغ عدد المعتقلين السياسيين منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ٢٠١٦ أكثر من ٦٠ ألفاً واصبحت تركيا الدولة التي تسجن أكبر عدد من الصحفيين.

٢- محرم (٥٤ سنة)

مرشح حزب الشعب الجمهوري وهو مدرس فيزياء سابق وهو نائب في البرلمان منذ ٢٠٠٢. معارض شديد لأردوغان وسياساته وكان نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب خلال ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. تعهد إنجة بوضع دستور جديد للبلاد وإعادة العمل بالنظام البرلماني مع التأكيد على فصل السلطات، ووضع نظام تعليمي مجاني ديمقراطي علماني حسب قوله. كما خاطب الناخبين الكرد في مدينة ديار بكر بقوله إن هناك أزمة كردية في تركيا وتعهد بحلها في البرلمان وتحت الأضواء بما يصون "كرامة الكرد ويبدد مخاوف الأتراك".

٣- ميرال أكشينار (٦١ سنة)

مرشحة حزب الخير ووزيرة داخلية سابقة وكانت قيادية في حزب الحركة القومية وانشقت عنه وشكلت حزبا جديدا بسبب تحالف زعيم الحزب دولت بهتشي مع أردوغان. وتعارض بشدة تحول تركيا إلى النظام الرئاسي وتعهدت بإعادة العمل بالنظام البرلماني ورفع حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد منذ عامين.

٤- صلاح الدين دميرتاش (٤٥ سنة)

مرشح حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد، نزيل السجن منذ عام ونصف وهو الرئيس المشترك السابق للحزب ويخوض حملته الانتخابية من السجن عبر رسائله الصوتية. هو محام ومدافع عن حقوق الإنسان سابقاً ويتمتع بكاريزما قوية وبشعبية في أوساط اليساريين والليبراليين الشباب. ويدعو دميرتاش إلى إعادة العمل بالنظام البرلماني ومنح مزيد من السلطات للإدارات المحلية المنتخبة. وهناك مرشحان آخريان لا حظوظ لهما في نيل نسبة تذكر من الأصوات.

أرقام ومعلومات مهمة:

*الأرقام: هناك نحو ١٨١ ألف صندوق اقتراع ستفتح أبوابها يوم الانتخابات. وبالنسبة إلى الأتراك المقيمين في الخارج فقد تمت عمليات الاقتراع بين ٧ و١٩ يونيو الماضي بحسب الدول.

*طريقة الانتخاب: يصوّت الأتراك في الاقتراع في الوقت نفسه لانتخاب رئيس ونواب وعليهم وضع ورقتين في مغلف واحد. ويتم انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر. وإذا لم يحصل أي مرشح على أكثر من ٥٠ بالمئة من الأصوات من الدورة الأولى، فستنظم دورة ثانية في الثامن من يوليو المقبل. وبالنسبة إلى النواب، سيتم انتخابهم في جولة واحدة بحسب اللوائح في كل من المحافظات الـ ٨١ في البلاد.

ويتم توزيع المقاعد بحسب نسبة الأصوات. ولتعزيز فرص تحقيق غالبيات مستقرة وحدها الأحزاب التي تحصل على أكثر من ١٠ بالمئة من الأصوات على المستوى الوطني سيشملها هذا التوزيع.

كما ينص التعديل الدستوري الأخير (٢٠١٧) على انتخاب ٦٠٠ نائب في ٢٤ يونيو مقابل ٥٥٠ في المجلس المنتهية ولايته.

*البنود الأساسية في القانون الانتخابي الجديد: بموجب قانون تم تبنيه في مارس الماضي بات يحق للأحزاب للمرة الأولى تشكيل تحالفات خلال الانتخابات التشريعية.

ومن شأن هذا الإجراء السماح للأحزاب التي لم تحصل على ١٠ بالمئة من الأصوات دخول البرلمان. وعلى لوائح الاقتراع، يتم جمع الأحزاب بحسب التحالفات لكن الناخبين لن يضعوا علامة سوى في خانة حزب لوحده.

ويجيز القانون الجديد أيضا احتساب الأصوات التي ليس عليها ختم رسمي، وهو إجراء تم اعتماده خلال استفتاء أبريل وأثار جدلا إذ ترى فيه المعارضة مخاطرة بحصول تزوير.

ويسمح القانون أيضا بدمج بعض الدوائر الانتخابية ونقل صندوق اقتراع من دائرة إلى أخرى "لأسباب أمنية".

وسيحق لقوات الأمن دخول مراكز الاقتراع في حالة طلب مواطن أو مراقب أو مسؤول ذلك أو في حال حصول بلبلة في المركز. كما سيحق لها إخراج ناخبين أو مراقبين إذا اعتبرت أنهم يثيرون بلبلة.

ونددت المعارضة بإجراءات تهدف إلى تخويف بعض الناخبين أو تعقيد طريقة الانتخاب خصوصا في جنوب شرق البلاد ذي الغالبية من الكرد.

كيف ستجري عملية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية المبكرة؟

ويتم انتخاب الرئيس التركي مباشرة من خلال اقتراع على دورتين، والتي بموجبها يجب على المرشح الحصول على ما لا يقل عن ٥٠٪ + ١ من الاصوات ليتم انتخابه.

وفي حال لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة، يتم تنظيم جولة ثانية في ٨ تموز ٢٠١٨ بين المرشحين الأكثر تصويتاً في الجولة الأولى، ومن ثم يتم إعلان فوز الفائز.

عمر المرشحين للرئاسة لا يقل عن ٤٠ سنة وأن يكونوا قد أتموا دراساتهم العليا. يجوز لأي حزب سياسي فاز بـ ٥٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية السابقة ترشيح مرشح، ويستطيع المستقلون أو احزاب اخرى من تقديم مرشحهم بعد جمع ١٠٠ الف توقيع من الناخبين.

على أساس نتائج الانتخابات العامة السابقة في نوفمبر ٢٠١٥، فإن حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي هم وحدهم المؤهلين لتسمية مرشحين للانتخابات الرئاسية. اضافة الى حزبين جمعا كل منهما ١٠٠ الف صوت.

و ستجري عملية الاقتراع في ٢٤ حزيران الجاري، لاختيار رئيس البلاد و النواب في البرلمان بشكل متوازي حيث ان كل ظرف مخصص لعملية التصويت لكل ناخب مؤلف ورقتين احده لاختيار رئيس الجمهورية من بين المرشحين الستة المدون اسمائهم في الورقة، و ورقة اخرى تحوي اسماء التحالفات و الاحزاب ومرشحهم للبرلمان.

مفتاح الانتخابات التركية في حوزة دميرتاش وحزب الشعوب

زمان عربي-جماعة غولن؛ ٢٠١٨/٦/٢٠

سلوان (تركيا) - قد تتوقف نتيجة الانتخابات التركية التي تجري يوم الأحد المقبل على السطوة التي يتمتع بها مرشح رئاسي مسجون على الناخبين في جنوب شرق تركيا الذين يبعدون عن زنازنته أكثر من ١٢٠٠ كيلومتر. فقد دخل صلاح الدين دميرتاش السجن في ٢٠١٦ وهو يحاكم الآن عن اتهامات ذات صلة بالإرهاب غير أنه يمثل القوة الدافعة وراء سعي حزب الشعوب الديمقراطي المساند للكرد للفوز بنسبة عشرة في المئة من الأصوات اللازمة لدخوله البرلمان.

ورغم عدم وجود دور رسمي له في قيادة الحزب من السجن، إلا أنه ليست هناك أي عوائق قانونية تمنعه من الترشح للرئاسة.

وقالت بروين بولدان الرئيسة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي في لقاء جماهيري رفع فيه الحاضرون أعلام الحزب بألوانها الأخضر والأبيض والأرجواني في مدينة سلوان بجنوب شرق البلاد "يعتقدون أنهم قطعوا اتصاله بالعالم الخارجي لكنهم يعجزون عن رؤية آلاف الدميرتاشيين هنا".

وكانت المرة الأولى التي يظهر فيها دميرتاش على شاشات التلفزيون منذ ٢٠ شهرا مساء يوم أحد لتوجيه كلمة مدتها عشر دقائق للناخبين مخصصة لكل المرشحين على تلفزيون الدولة. وهلل الآلاف وهم يشاهدون خطابه على شاشات عملاقة في تجمع جماهيري حاشد في إسطنبول.

ويصف الرئيس رجب طيب أردوغان دميرتاش بأنه "الإرهابي الموجود في إردن" ويعتبر حزبه امتدادا لحزب العمال الكردستاني. وينفي دميرتاش وحزب الشعوب الديمقراطي وجود أي صلة تربطهما بحزب العمال.

وقال أردوغان في لقاء شعبي في ديار بكر أكبر مدن الجنوب الشرقي "حاولوا الوقوف بيننا والجماعة الإرهابية بتأليبكم كل على الآخر في الشوارع بالتهديدات والنهب والابتزاز".

وأشارت عدة استطلاعات رأي في الفترة الأخيرة إلى أن حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي ينتمي له أردوغان قد يخسر أغلبيته البرلمانية في ٢٤ يونيو الأمر الذي سيكبل قدرته على ممارسة سلطات الرئاسة التنفيذية الجديدة.

وتقدر استطلاعات الرأي نسبة التأييد لحزب الشعوب الديمقراطي في المتوسط بنحو عشرة في المئة على مستوى البلاد. وإذا فشل حزب الشعوب الديمقراطي في الحصول على هذه النسبة فسيحصل حزب العدالة والتنمية ثاني أكثر الأحزاب شعبية في المنطقة على عشرات المقاعد الأمر الذي سيضمن له تقريبا الأغلبية البرلمانية.

كذلك فإن ناخبي حزب الشعوب قد تكون لهم كلمة في تحديد ما إذا كان أردوغان سيفوز في انتخابات الرئاسة التي تتطلب الفوز بأغلبية بسيطة وتشير استطلاعات الرأي إلى أنها قد لا تحسم من الجولة الأولى.

القضية الكردية

وقد سقط أكثر من ٤٠ ألف قتيل في الصراع مع حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية. وبعد انهيار عملية سلام استمرت عامين ونصف العام في ٢٠١٥ شهد جنوب شرق البلاد بعضا من أكثر الاشتباكات ضراوة منذ بدأت حركة التمرد الكردي في العام ١٩٨٤.

ويقول أردوغان إن الرد الحكومي الصارم جعل المنطقة تشهد أهدأ فترات منذ ٤٠ عاما. وقال في ديار بكر إن حزب العدالة والتنمية حل المشكلة الكردية مستشهدا في ذلك بإصلاحات في مجالات الحقوق الثقافية والتعليم واللغة.

وتقابل مثل هذه التصريحات بالرفض الشديد في سلوان الواقعة على مسافة ٨٠ كيلومترا إلى الشرق في منطقة زراعية والتي فاز فيها حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة ٨٨ و ٨٩ في المئة في الانتخابات التي جرت مرتين عام ٢٠١٥.

وهذه المرة تجري الانتخابات في ظل حالة الطوارئ التي فرضت في جميع أنحاء تركيا في أعقاب محاولة انقلاب عام ٢٠١٦ الأمر الذي يمنح الحكومة سلطات واسعة لفرض إجراءات أمنية مشددة.

وقال المزارع إمري بينين (٣٦ عاما) "أنظر إلى الضغوط التي تجري هذه الانتخابات في ظلها"، مشيرا إلى تفتيش رجال الشرطة للمشاركين في لقاء جماهيري يعقده حزب الشعوب وانتشار الشرطة المسلحة لمراقبة الجماهير من مبنى يشرف على الساحة. وقد تأثرت قدرات حزب الشعوب على الدعاية بسبب حملة تضييق أدت إلى فقدان ١١ من نواب الحزب مقاعدهم البرلمانية وسجن عدد مماثل بسبب اتهامات تتعلق بالإرهاب.

وانتزعت الدولة السيطرة على عشرات من المجالس البلدية من حزب تربطه صلات بحزب الشعوب الديمقراطي وألقت القبض على رؤساء البلدية والآلاف من أعضاء الحزب.

وتزامنت حملة التضييق مع حركة تطهير على مستوى البلاد شملت عشرات الآلاف بسبب صلاتهم برجل دين مسلم متهم بتدبير الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦.

وتم تغيير أماكن مراكز التصويت في بعض مناطق الجنوب الشرقي، ويقول المسؤولون إن الهدف من وراء ذلك هو منع حزب العمال الكردستاني من ممارسة تخويف الناخبين، لكن حزب الشعوب الديمقراطي يقول إن الهدف هو تقييد التصويت له.

ويقول أنصار حزب الشعوب إن هذه الإجراءات زادت من التعاطف مع قضيته. وقالت باشاك زوجة دميرتاش إن سجن زوجها، الذي يمكن أن يصدر عليه حكم بالسجن ١٤٢ عاما، عزز مكانته.

وحظي مقطع فيديو ظهرت فيه باشاك وهي تتحدث بالهاتف مع زوجها وحولها أفراد أسرتها بنحو ١,٣٥ مليون مشاهدة على حسابه على تويتر.

وقالت لتلفزيون رويترز قبل واحدة من زياراتها الأسبوعية له في السجن "وجود صلاح الدين في الداخل لم يقلل من حب الناس له. بل على العكس زادهم حبا له".

إلا أن الوصول إلى البرلمان كما حدث في ٢٠١٥ يتطلب كسب حزب الشعوب الديمقراطي لأصوات الناخبين اليساريين والليبراليين في غرب تركيا بالإضافة إلى أصوات قاعدة التأييد الأساسية بين كرد الجنوب الشرقي. ويمثل الكرد حوالي ٢٠ في المئة من سكان تركيا البالغ عددهم ٨١ مليون نسمة.

وضع اجتماعي صعب

في الانتخابات السابقة في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٥ فاز حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة ٧٣ في المئة وحزب العدالة والتنمية بنسبة ٢١ في المئة في دياربكر. وعقب ذلك تفجرت الاشتباكات بين قوات الأمن ومسلحين وأدت إلى تدمير جانب كبير من حي سور التاريخي في المدينة.

وكان لهذه الاشتباكات أثر مباشر على المرشحين الحاليين.

فقد كانت رمزية طوسون من حزب الشعوب الديمقراطي من سكان حي سور وكان بيتها ضمن آلاف البيوت التي تعرضت للدمار في الاشتباكات. ووقع عليها الاختيار لخوض الانتخابات بعد أن أمضت فترة في السجن مع طفلها الرضيع بتهمة مساعدة المسلحين.

لكن ناخبي حزب العدالة والتنمية قالوا إن أنصار حزب الشعوب تعمدوا تجاهل ما تحقق في عهد أردوغان من إصلاحات واستقرار انطلاقا من ولائهم للقضية الكردية.

وقد تغير شكل دياربكر في السنوات الأخيرة بمراكز تجارية وطرق سريعة وبنيات سكنية، لكن المنطقة أفقر من غرب تركيا، وقال سلجوق مزراكلي مرشح حزب الشعوب الديمقراطي إن ثمة شعورا بالمعاناة الاجتماعية تحت السطح.

وقد أجرى مزراكلي، الذي يعمل طبيبا جراحا ويواجه السجن ٢٣ عاما عن اتهامات تتصل بالإرهاب، عمليات جراحية لمئات المدنيين وضباط الشرطة الذي أصيبوا في الاشتباكات التي شهدتها المنطقة وكانت تلك التجربة سبيله للدخول إلى عالم السياسة. وقال "الناس الذين نتحدث إليهم في الشوارع يعبرون عن غضبهم وعن شعور بأنهم مجروحون وضحايا. لكن هناك أيضا صبورا وعزما واعتقادا بأن بإمكاننا أن نغير الأمور إذا وقفنا معا".

الكرد يمسون بمفاتيح نجاح الانتخابات التركية

*صلاح الدين دميرتاش

رووداو : ٢٠١٨/٦/٢٠

تحدث مرشح الرئاسة التركية عن حزب الشعوب الديمقراطية، صلاح الدين دميرتاش، عن الانتخابات المقرر إجراؤها في الـ ٢٤ من حزيران القادم، وأشار إلى عدم قدرة مرشح بمفرده الحصول على نسبة ٥٠٪، مؤكداً على أن مفتاح نجاح الانتخابات بيد الكرد.

كما أبدى دميرتاش وجهة نظره حيال التحالف المكون من ٥ أحزاب كردية، ورغبتها بضم حزب الشعوب الديمقراطية لهذا التحالف، وقال إن "على جميع أحزابنا الكردية أن تُضحى في هذا الإطار، كما أن على حزب الشعوب الديمقراطية التضحية والعمل بشجاعة بهدف تحقيق الوحدة".

مرشح الرئاسة التركية والرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطية، صلاح الدين دميرتاش، أجاب عن أسئلة مراسل شبكة رووداو الإعلامية في دياربكر "أمد" بكرديستان تركيا، ما شاء الله دكاك، من داخل سجن "أدرنة"، عن طريق محاميه، نعرضها فيما يلي:

رووداو: سيد دميرتاش، ما هو تقييمكم للانتخابات المقبلة، وكذلك الانتخابات السابقة؟

صلاح الدين دميرتاش: ستكون نتائج هذه الانتخابات تاريخية، كما أنها ستجرى في ظل انعدام العدالة، ووسط أجواء مشحونة وغير طبيعية.

رووداو: يُركز الإعلام على النقاشات التي تدور حول أصوات الكرد، لماذا تحظى أصوات الكرد بهذه الأهمية في الانتخابات المقبلة؟

دميرتاش: لا يمكن لأي مرشح الحصول على نسبة ٥٠٪ بمفرده، وهم حتى الآن ينكرون الوجود الكردي، إلا أنه لا يمكن لأي مرشح أن يحقق الأصوات المطلوبة بدون دعم الكرد، لذلك فإن مفاتيح نجاح هذه الانتخابات بيد الكرد. **رووداو: هل تتمكنون من الحصول على نتائج الاستبيانات؟ وهل تعتقدون أن أصوات حزب الشعوب الديمقراطية قريبة من تحقيق النسبة اللازمة للمشاركة؟**

دميرتاش: يبدو حزب الشعوب الديمقراطية قريباً من تحقيق النسبة اللازمة للمشاركة، ولكننا نعلم أن دعم الشعب يزداد يوماً بعد يوم، وحزب الشعوب الديمقراطية سيتجاوز النسبة اللازمة للمشاركة بكل تأكيد.

رووداو: يتساءل الكثيرون عما إذا كان وجود دميرتاش في السجن لمصلحة حزب الشعوب الديمقراطية، فهل يمكن أن يحقق الحزب أصواتاً أكثر في ظل وجودكم بالسجن؟

دميرتاش: لا أعلم، ترى هل ستزداد نسبة الأصوات؟، إذا كان ذلك صحيحاً، فإن المرشحين الآخرين سيعرضون أنفسهم للاعتقال ويأتون إلى هنا أيضاً، بعبارة أخرى: سيرمون بأنفسهم إلى الزنزانة، ولا شك في أن وجودي في السجن ليس له أي تأثير، أما الشيء المؤثر، فهو أنني لا أطأ رأساً في السجن، وأستمر في النضال.

رووداو: أظهرت بعض الاستبيانات التي أجريت في المدن الكردية، حصولك على نسبة أصوات أكثر من حزب الشعوب الديمقراطية بثلاث نقاط، فلماذا يمنحك هؤلاء أصواتهم دون أن يمنحوا للحزب؟

دميرتاش: أنا وحزب الشعوب الديمقراطية لسنا منفصلين، وأنا على يقين بأن الجميع سيقدم الدعم وسيعمل من منطلق "صوت لحزب الشعوب الديمقراطية وصوت لدميرتاش"، فإذا لم يحقق حزب الشعوب الديمقراطية النسبة

اللازمة للمشاركة، فسيكون ذلك سبباً لمشكلة كبيرة، ولا شك في أن من الضروري أن يدخل حزب الشعوب الديمقراطية البرلمان بنسبة عالية من الأصوات.

رووداو: جرت لقاءات بين الأحزاب الكردية الخمسة المتحالفة وحزب الشعوب الديمقراطية بهدف ضم الأخير للتحالف، ولكنها لم تتكلم بالنجاح، فهل لديك نداء أو رسالة ترغب بتوجيهها للأحزاب الخمسة المذكورة، ولحزب الشعوب الديمقراطية؟

دميرتاش: في الواقع أنا حزين للغاية، فحزب الشعوب الديمقراطية لا بد أن ينضم لهذا التحالف، ولكن علينا ألا نتخلى عن هذا النضال، فالهدف من وحدة الكرد ليس الانتخابات فقط، بل من أجل حرية وحقوق شعبنا، فهذه ضرورة ملحة ومطلب أساسي، وعلى جميع أحزابنا أن تضحى وتعمل بشجاعة في هذا السياق، ومن ضمنها حزب الشعوب الديمقراطية، ففي شهر آذار/مارس من عام ٢٠١٩ ستُجرى الانتخابات البلدية، وإلى ذلك الحين من المهم أن تتحقق هذه الوحدة، كما أن من الضروري أن يكون هناك ممثلون لجميع الأحزاب والكتل الكردية.

رووداو: سبق لرئيس حزب الهدى، السيد محمد يافوز، أن تحدث لشبكة رووداو الإعلامية قائلاً: "إن لم يكن السيد دميرتاش مذنباً، فيجب إطلاق سراحه على الفور، وأن يقوم بحملته الدعائية بحرية أسوةً بباقي المرشحين"، ما هوردك على هذا الكلام؟

دميرتاش: حدثت خلافات مع قيادة حزب الهدى فيما مضى بسبب عدم وجود أي حوار، والشعب الكردي يسعى لتحقيق سلام داخلي وتجنب المآسي التي واجهها في الماضي، وسبق أن قلت إن الشعب الكردي منذ ١٠٠ عام لم يقطع الطريق أمام الحوار والسلام وإيجاد الحلول السلمية، رغم الاستبداد والانتهاكات التي تعرض لها، إلا أنه لا يتمتع بهذا الإحساس داخلياً، ومن الضروري أن يتوفر هذا الإحساس على المستوى الكردي الداخلي، ويجب تسخير السياسة من أجل حل مشاكل الشعب الكردي، وليس لتعميقها.

حزب العدالة والتنمية يزرع الفتنة بين الكرد منذ مدة طويلة، ويسعى لتأليبهم ضد بعضهم، كما يخوض حرباً نفسية ضدهم ويتعمد الاستفزاز، وعلينا جميعاً الوقوف أمام هذه المخططات وإفشالها، ويجب عدم الإصغاء لأولئك الذين يعتبرون أنصار حزب الهدى بمثابة أعداء، وكذلك عدم الإصغاء لمن يحاولون افتعال أزمة ومواجهة بين حزب الشعوب الديمقراطية وحزب الهدى، فحتى لو كنا مختلفين في الطرح والآراء ووجهات النظر، فيجب أن تجمعنا كردستان، ويجب ألا نتوقف محاولات تحقيق المصالحة بينهما.

رووداو: أنت طالبت في انتخابات ٧ حزيران بأن "يبحث كلٌّ عن أصدقائه السابقين" ويحصل على أصواتهم، فهل لديك نصيحة مشابهة للانتخابات المقبلة؟

دميرتاش: أريد من الجميع أن يحبوا ويحترموا بعضهم قبل كل شيء، فإذا فاز المرء في الانتخابات، فهذا شيء مهم، ولكن التصالح مهم أيضاً، وهذا كان هدفي عندما طالبت بذلك، ولا شك في أن من الضروري التحلي بالأخلاق خلال التنافس في الانتخابات، وعدم الإساءة لأحد.

رووداو: فيما يتعلق بتعلمك لغتك الكردية، ما هو المستوى الذي وصلت إليه حتى الآن، وإلى أي مدى طوّرت لغتك الكردية؟

دميرتاش: مع الأسف مستوى لغتي الكردية لم يصل بعد إلى مستوى لغتي التركية، ولكنني أعمل بمنتهى الجدية في هذا السياق، كما أنني مُصرٌّ على تحقيق هذا الهدف وأعمل على ذلك، وأنا في الواقع "زازي"، وقبل أن أطور لغتي "الزازية" تعلمت شيئاً من اللهجة "الكورمانجية"، وقد حدث ذلك دون تخطيط مسبق.

دميرتاش.. "كابوس" أردوغان في الانتخابات

شبكة العين الاخبارية: ٢٠١٨/٦/٢٠

فعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كل ما في وسعه لتسويد الانتخابات لصالحه رئاسياً ولحزبه برلمانياً. ففي الفترة الماضية، عملت آلة أردوغان التنظيمية في حزب العدالة والتنمية على تزوير الانتخابات المنتظرة في ٢٤ يونيو/ حزيران الجاري. ووصلت درجة قوة تجهيزات التزوير إلى ما جاء في تسريب له في اجتماع حزبي على إنهاء الانتخابات لصالحه هو وحزبه في أنقرة، قبل انطلاق التصويت من جانب الناخبين.

كابوس الـ١٠٪

الغريب أن هذا الهدف من هذه التجهيزات، ليس إسقاط المعارضة التاريخية، التي تمثل القومية التركية، ولكن الرغبة التي يعيش عليها أردوغان ليلاً ونهاراً، هو عدم السماح لحزب الشعوب ذي الأغلبية الكردية، بالحصول على ١٠٪ من أصوات الناخبين، حتى لا توجد كتلة لهذا الحزب بالبرلمان.

والأهم من كل ذلك، إسقاط زعيم "الشعوب"، صلاح الدين دميرتاش، الذي يخوض الانتخابات مسجوناً بعد أن ألقى به أردوغان خلف القضبان في إطار مسرحية الانقلاب في يوليو/ تموز ٢٠١٦. ومع ذلك تزيد شعبية دميرتاش، ليس في أوساط مناطق بالشرق والجنوب التركي فقط، بل تزايدت شعبيته في أوساط تركية قومية، ليمثل بالنسبة لأردوغان كابوساً، تجاوز العقدة التي حققها المعارض فتح الله كولن، الذي يقيم في الولايات المتحدة.

ويتحدث سياسيون أتراك عن دميرتاش، الذي أصبح كابوساً لأردوغان، الذي فشلت كل مساعيه في مواجهته، وسط تخوفات من تصفية الرجل في السجن، فشعبيته تتصاعد بشكل كبير.

والأصعب على أردوغان فشل مساعيه في تقييد دميرتاش داخل السجن، الذي يحرك قيادات حزبه وعناصره، ويقوم بتوصيل رسالته بشكل لائق إلى المقربين له في الحزب، لاستكمال العمل التنظيمي للانتخابات، فضلاً عن تواصله غير المباشر مع مؤيديه.

والخوف الأكبر لأردوغان، لا يتعلق بحصول "الشعوب" على نسبة الـ١٠٪ التي يصل بها إلى البرلمان، ويتكرر مشهد ضياع ثلثي البرلمان من "العدالة والتنمية"، الذي يتزعمه الرئيس التركي، بل من وصول "دميرتاش" لمرحلة الإعادة.

ويعني دخول مرحلة الإعادة أن تشهد البلاد مبدئياً تحالف دميرتاش وحزبه مع حزب الشعب الجمهوري العلماني، بحسب اتفاق أبرم بينهما، ومن الجائز أن ينضم إليهما حزب ثالث من الأحزاب الخمسة المسيطرة على البرلمان، وهنا لن يفلح أي تزوير لصالح حزب أردوغان، فضلاً عن أن إرادة الشعب التركي، ستتمثل بالمجيء برئيس جديد، وذلك بحسب استطلاعات الرأي، التي توضح انهيار شعبية الرئيس التركي.

المعارض التركي جودت كامل يقول لـ"العين الإخبارية"، إن "أردوغان يعيش كابوس دميرتاش، على الرغم من قيامه بجميع الإجراءات والآليات المتعلقة بإتمام التزوير"، لافتاً إلى أن "الشعوب" الكردي سيدخل البرلمان، وسيحصل على الـ١٠٪، ومن المتوقع أن يحصل على ١٤٪، فهذا الحزب يمتلك ٦ ملايين صوت، فضلاً عن دعم ناخبين من القوميات التركية، ووجود زعيمه دميرتاش خائضاً الانتخابات في السجن، على يد أردوغان، يزيد من شعبيته، ويأخذ صورة البطل بعد أن أضع على أردوغان وحزبه في الانتخابات الماضية أغلبية الثلثين، وبالتالي سيحصل على أصوات كثيرة ممن هم أتراك قوميون.

وأوضح جودت أن "دميرتاش سيلعب دوراً مهماً في حالة الوصول للمرحلة الثانية للانتخابات، من خلال حزبه بالتحالف مع حزب الشعب في التصويت في الجولة الثانية، لصاحب أكثر الأصوات منهما في الجولة الأولى، والخطورة

في المرحلة الثانية، لأن وقتها أردوغان سيكون على فوهة بركان من صنع دميرتاش، وهذا البركان جاهز بفعل عاطفة الكرد، التي ستتحرك بعد تدمير مدنهم على يد أردوغان، وفي سبيل ذلك سيدخلون في تحالف مع أي حزب، حتى لو كان حزب الشعب الجمهوري اليساري، في حالة الوصول للجولة الثانية".

"الشعوب" وكسر قاعدة الانتخابات

فيما أوضح المحلل السياسي الكردي إبراهيم كابان أن "السنوات العشر الأخيرة، التي ظهر بها حزب الشعوب، شهدت تطورات من عضوية بعشرات الآلاف، ليكون أحد أحزاب البرلمان الرئيسية الخمسة".

ورأى كابان أن "حزب الشعوب تفوق على أحزاب الحركة القومية التركية، ذات الجماهيرية الكبيرة، ليصل المصوتون لحزب الشعوب إلى ٦,٥ مليون في تركيا بالانتخابات الماضية، هذا بعيداً عن الأجيال الجديدة من الكرد، التي دخلت في قوائم التصويت، والحزب يمتلك إمكانات كبيرة داخل تركيا، وهو المهدد الأكبر لحزب العدالة والتنمية، الذي كان يراهن على استخدام العامل الديني في استقطاب الجماهير الكردية في مناطق بجنوب وشرق تركيا".

واستكمل: "لكن حزب الشعوب استطاع كسر هذه القاعدة خلال السنوات الأخيرة، عندما وجه أكثر من نصف كرد تركيا للتصويت له، حتى أصبح له ٨ نواب بالبرلمان عن إسطنبول، و٤ نواب عن أنقرة، وهي المدن التركية التي يعتمد عليها حزب أردوغان، والواضح أن حزب الشعوب يتطور في تحركاته مع كل استحقاق، وأرهب الحزب الأردوغاني الحاكم".

ويقول كابان لـ "العين الإخبارية": "إن هذا الحزب تعامل بذكاء حاد في اختيار قيادته، برئاسة مشتركة من امرأة ورجل، واستطاع الزعيم الروحي للحزب، المسجون من جانب أردوغان، إجراء تغيير مهم بتركيا، عندما جذب الطبقة الثقافية والفقيرة، وهو شخصية مقبولة في الأوساط التركية، وخلال عمل سياسي في ٤ سنوات، كسر حاجز الاستخبارات التركية وتنظيمات أردوغان، ووجه ضربة قاصمة لحزب العدالة والتنمية، بعدم الحصول على ثلثي مقاعد البرلمان".

واستغرب كابان من "خوف أردوغان من دميرتاش حتى وهو مسجون"، لافتاً إلى أن "المعادلة من الممكن أن تكمن في أن (الشعوب) يكتسب مئات الآلاف من الأتباع والمنتسبين للحزب داخل البلاد في المدن ذات القومية التركية مع كل انتخابات، فضلاً عن تطور الحزب إلى مستوى رفيع جداً، على حساب حزب العدالة والتنمية، في ظل العمل السابق لأردوغان"، باستمالة المناطق الكردية بالنازع الديني، ليقف في وجهه (الشعوب)، فيصل الأمر إلى تسبب دميرتاش في ضياع نصف مقاعد أردوغان في مناطق بالجنوب والشرق التركي، والتي كان يحصل منها العدالة والتنمية على ١٩٠ مقعداً بالبرلمان، ليحصل في آخر انتخابات على ٩٢ مقعداً فقط".

تحركات أردوغان الانتقامية

المحلل السياسي التركي، خليل أوغلو قال: إن "خسارة أردوغان كانت كبيرة بالمناطق الكردية على يد حزب الشعوب بزعامة دميرتاش في الاستحقاقات السابقة، وهذا ما جعل أردوغان يقوم بتحركات انتقامية ضد الشعوب، وكانت البداية عندما شكل دميرتاش خطورة كبيرة على (العدالة والتنمية)، برفضه إجراء تحالف مع أردوغان، ورفض إجراء أي تقارب مع حزبه، متمسكاً بالعمل بشكل منفرد، ليكون (الشعوب) الحزب الثالث في تركيا من حيث الجماهيرية والتمثيل البرلماني".

وأشار أوغلو إلى "تصاعد شعبية دميرتاش في الأوساط التركية القومية، وليست الكردية- التركية فقط، حيث حصلوا في الانتخابات قبل السابقة على ٦٠ مقعداً بالبرلمان، والانتخابات السابقة على ٨٠ مقعداً، لتبدأ استخبارات

تركيا، بضرب حزب الشعوب بعمليات تصفية لقياداته واعتقالات لعناصره ثم جاءت مسرحية الانقلاب التي ألقى من خلالها بدميرتاش بالسجن.

كما اعتبر أوغلو، في معرض تصريحاته لـ "العين الإخبارية"، أنه "في الوقت الذي كان يتهم فيه أردوغان، حزب الشعوب بالتقارب من حزب العمال الكردستاني، كان (العدالة والتنمية) يجري اتفاقات مع حزب العمال، لدرجة أن أردوغان لصق بدميرتاش تهمة الإرهاب بدعوات باطلة عن تعامل الأخير مع حزب العمال، في حين أن أردوغان كان يجري معهم اتفاقات، فإذا كان المتهم في تركيا بالتواصل مع حزب العمال، فهو أردوغان وحزبه". ويضيف أوغلو: "لكن هدف التصفية كان واضحاً لدميرتاش وحزبه"، مؤكداً أن "أكثر الأحزاب شعبية بين أتراك أوروبا هو حزب الشعوب، وهو الأقوى في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي".

وذكر أوغلو أن "خوف أردوغان منطلق من زيادة والتفاف الجماهير حول ديميرتاش المسجون، والكارثة ستقع على رأس أردوغان إذا تجاوز حزب الشعوب المرحلة الأولى من الانتخابات، وانتقل للمرحلة الثانية، سيكون هناك تأثير كبير على مستقبل أردوغان، في ظل وجود تقارب كبير بين حزب الشعوب الكردي، وحزب الشعب الجمهوري ذي التوجه العلماني الأتاتوركي، للقضاء على أردوغان".

أردوغان قبيل الانتخابات.. خناق يضيق وأفاق تقلص

شبكة العين الإخبارية : ٢٠١٨/٦/٢٠

بدأ العد التنازلي للانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية المقررة، الأحد المقبل، ومعه بدأ الخناق يضيق على الرئيس رجب طيب أردوغان، وسط توقعات بأن تقلص إحداثيات الأرض خيارات الرجل إلى أذناها. قلقٌ يجثم بثقله على أردوغان، ويرسم أمامه سيلاً من السيناريوهات القاتمة.. ماذا لو اضطر لخوض جولة ثانية؟، أو ليس في ذلك تأكيد لما تقوله المعارضة التركية عن التراجع الصاروخي لشعبيته؟. أو ليس في عدم اجتثاثه للنصر منذ الجولة الأولى للاقتراع تأكيد لتراجع شعبيته التي تنبض بها استطلاعات نوايا التصويت الحالية؟، أو ليس في ذلك ترجمة أمينة لعدم رضا نسبة كبيرة من الأتراك على السياسات الداخلية والخارجية لحزب العدالة والتنمية؟

أسوأ السيناريوهات

استطلاعات الرأي ما زالت تشير إلى أن الاحتكام لجولة انتخابات رئاسية ثانية هو الغالب، ما يعني أن الوضع مفتوح على أسوأ السيناريوهات، بينها احتمال أن يكون أردوغان رئيساً لبرلمان تسيطر عليه المعارضة. ضغطٌ قلص منسوب الصبر لدى أردوغان إلى أدناه، وهو ما أكده حديثه الذي ظهر في التسريب المصور له مع قياديين بالحزب، حيث طلب منهم استخدام جميع الوسائل من أجل منع حصول حزب الشعوب الديمقراطية الكردي على نسبة الـ ١٠٪ التي تمنحه تأشيرة دخول البرلمان. أردوغان اعترف في حديثه الذي أوصى قياديين حزبه بعدم إخراجه إلى العلن، أن المؤشرات ترجح دخول الكرد البرلمان، ما يعني خسارة العدالة والتنمية الحاكم الغالبية التي يحظى بها في مقاعده. وفقدان حزب أردوغان الأغلبية في البرلمان يعني أن الرجل سيقبل على أيام عصيبة تجعل منه رئيساً عاجزاً عن السيطرة على جميع مؤسسات الدولة، طالما أنه لن يتمكن من تمرير مشاريع قوانينه، في ظل معارضة قوية تسد أمامه منافذ التغول والهيمنة.

الكرد.. عقدة ترهق أردوغان

الصحفي المتخصص في الشؤون التركية يوسف الشريف، قال إن أكبر كابوس قد يواجهه أردوغان في المرحلة المقبلة هو أن يستيقظ صبيحة الإثنين المقبل على نبأ حصول الكرد على نسبة الـ ١٠ بالمائة من الأصوات بما يفرش لهم سجاد دخول البرلمان، ويمنح المعارضة من ٣٢٠ إلى ٣٣٠ مقعداً من أصل مقاعده الـ ٦٠٠، وفق استطلاعات الرأي.

معطى آخر يقض مضجع الرئيس التركي وهو حليفه القومي دولت باهشلي، والذي قد ينقلب عليه بعد الانتخابات وحصول الأخير على مراده وهو دخول البرلمان.

وفي حال تحقق السيناريو الأخير، وانقلب الحليف، فإن عدد نواب المعارضة سيرتفع إلى نحو ٣٧٠ نائباً، ما يعني أن أردوغان سيتمنى لو خسر الانتخابات الرئاسية بدل إعادة تنصيبه بصلاحيات تشريعية مبتورة. يتابع الشريف، في مقال له نشرته "العين الإخبارية": " لن تنقشع ظلمته حتى مع النظام الرئاسي الجديد الذي سيبدأ العمل به عقب الاقتراع المقبل، والذي يحيد دور البرلمان ويقلص من صلاحياته لصالح صلاحيات أكبر للرئيس.

فالنظام الجديد لن يمنح أردوغان مراده في حال سيطرت المعارضة على نحو ثلثي مقاعد البرلمان، ما سيعرقل مشاريع الرئيس التركي السياسية بالسيطرة الكاملة على جميع مؤسسات الدولة.

ثم إن حرمان أردوغان من الأغلبية البرلمانية سيكون بمثابة انتصار سياسي مدو للمعارضة، ما سيثبجها على العمل بشكل أكبر وأقوى في الانتخابات البلدية المقررة في مارس/ آذار ٢٠١٩.

شعبية تتراجع بمعاقل الحزب الحاكم

انحدار شعبية "العدالة والتنمية" لم يبدأ في الفترة الأخيرة، ولم تكشف عنه استطلاعات نوايا التصويت فحسب، وإنما فضحته نتائج الانتخابات السابقة ونتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد العام الماضي.

تراجع أظهر أن الحزب خسر قواعده الشعبية حتى في أهم قلاعه الانتخابية في إسطنبول وأنقرة، ما يهدد بخسارته الانتخابات البلدية مستقبلاً في هاتين المدينتين المهمتين.

وفي حال تأكدت التوقعات وخسر أردوغان الأغلبية البرلمانية، ثم تعززت خسارته بفقدان معاقله البلدية، فإن أبواب النفوذ ستغلق أمام الرجل، وستدق أجراس أفول نجمه السياسي إلى الأبد.

قطع الطريق على الكرد

انحسار الحلول في ظل سياق ملتهب، وتسارع زمني خانق، لم يترك أمام أردوغان من خيار سوى الطلب سراً من قيادات حزبه، وفق التسجيل المسرب له، مراجعة كشوف الناخبين الكرد جنوبي البلاد وشرقها، والضغط عليهم بأساليب متنوعة. فالهدف الرئيسي الآن بالنسبة لأردوغان يكمن في ضمان عرقلة أكبر عدد ممكن من الكرد من الوصول إلى صناديق الاقتراع والتصويت لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي.

ومن هنا أيضاً، يتوقع محللون وقوع العديد من الحوادث قبل يوم الاقتراع ويوم التصويت، تنفيذاً لمخطط أردوغان، وضماناً لترهيب الكرد أو أقله منعهم من الوصول إلى صناديق الاقتراع. وفي هذا الإطار، يمكن تفسير أبعاد حادثة العنف التي وقعت، الأسبوع الماضي، في مدينة سروج بمحافظة أورفا التركية، بعد يومين فقط من حديث أردوغان المسرب.

فما حدث هو أن نائباً من الحزب الحاكم زار سوقاً شعبية معروفة بولائها للحزب الكردي، ليدخل في سجال مستفز مع تجار السوق، حيث اتهمهم بدعم "الإرهاب" لأنهم لا يريدون التصويت له ولحزبه في الانتخابات وفق مزاعمه. ووفق ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل، فإن النية كانت مبيتة لافتعال عنف، حيث اصطحب هذا المرشح أخاه الذي يعمل حارساً شخصياً معه وهو مسلح بمسدس آلي، ليتحول السجال إلى عراك انتهى بفتح الحارس النار على التجار فقتل اثنين وأصاب ٩ آخرين.

التعليقات والتصريحات التي جاءت بعد ذلك من المسؤولين الأتراك فاقمت من الاحتقان، حيث اتهم أردوغان وزير داخلية سليمان صويلو، تجار تلك السوق بـ "الإرهاب"، ما لم يدع مجالاً للشك بأن الحادث بأسره كان مفتعلاً.

رسائل مشفرة

علاوة على كونه مدبراً، استبطن الحادث رسائل تهديد قوية ومباشرة للناخبين الكرد بأنهم قد يلقون نفس مصير هؤلاء القتلى والجرحى في حال انتخبوا الحزب الكردي.

تهديد يدرك المسؤولون الأتراك أنه سيكون له تأثير كبير على الناخبين من الكرد، مع سيطرة قوى الأمن التابعة لوزير الداخلية على مراكز الاقتراع في جنوب شرقي تركيا، ما يعني أن يوم الاقتراع قد يتحول لمجزرة إذا أصر الكرد على منح أصواتهم لحزبهم.

رسائل مشفرة وصل معناها واضحاً للكرد، ما يجعل نتيجة الاقتراع المقبل مرتبطة، إلى حد كبير، بكيفية تعاملهم مع تلك الرسائل.

محرم إنجيه يضع لنفسه برنامجاً للتنفيذ خلال ١٠٠ يوم حال فوزه بالرئاسة

(زمان التركية) - جماعة فونن؛ ٢٠١٨/٦/٢٠

وضع مرشح حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض للرئاسة محرم إنجيه لنفسه برنامجاً قال إنه سيلتزم بتنفيذه خلال مئة يوم بعد فوزه بالرئاسة.

وقال إنجيه خلال كلمته بتجمع انتخابي في مدينة هاتاي بمحافظة انطاكية جنوب تركيا، أنه بعد أداء القسم سيلتزم خلال مئة يوم، بإلغاء حالة الطوارئ وإكساب البنك المركزي بنية مستقلة وتعيين حكومة تمثل جميع فصائل الشعب، على أن تكون الجدارة والاستحقاقية هما الركيزة في التوظيف واحتضان الشعب، والتصدي للتنظيمات الإرهابية مثل عناصر حزب العمال الكردستاني وداعش ضمن خطة لمكافحة الإرهاب.

وأضاف إنجيه قائلاً: "سيكون هناك قضاة ليسوا تحت تحت أمر رئيس الجمهورية لتحقيق قضاء مستقل ومحايد وعادل. المطالبة بالحقوق وسرية الحياة الشخصية ستكون من أولوياتنا. أعدكم بعدم التنصت على هواتف أي واحد من المواطنين. وفي حال وجود دعوى قضائية بحق من فقدوا وظائفهم وأعمالهم بسبب مراسيم حالة الطوارئ سنقوم بالبث فيها، وفي حال عدم وجود دعوى قضائية سيعودون إلى أعمالهم فوراً. وسأعيد فتح المؤسسات والمدارس الثانوية العسكرية وفي مقدمتها ثانوية كوليلي العسكرية بمدينة إسطنبول".

وحول العلاقة مع سوريا، ذكر إنجيه أنه سيقم بتعيين سفير لتركيا لدى دمشق وسيركز على وحدة الأراضي السورية لكون مشروع الحزب يتمثل في السلام في تركيا والمنطقة والعالم.

وتعهد إنجيه بإصدار قوانين بشأن تنظيم الإعلام وأن يتوقف الإعلام عن التملق للسلطة.

تغيير الوضع القانوني لـ"بيوت الجمع" الخاصة بالعلويين

أعلن إنجيه أيضاً أنه سيغير الوضع القانوني لـ"بيوت الجمع" الخاصة بالمواطنين العلويين بما يسمح لهم بتحويلها إلى دور عبادة، ووضع أسس وقواعد للتوظيف في مناصب المدير والمدير العام في القطاع الحكومي وتحديد ٣٦٠٠ مؤشراً إضافياً للمدرسين والشرطيين والمرمضات والموظفين الدينيين.

وفيما يتعلق بالاقتصاد أفاد إنجيه أنه سيضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية كافة وسيعيد هيكلة البنوك الحكومية على أن يقدم بنك الزراعة ٨٠ في المئة من قروضه للمزارعين.

هذا وأكد إنجيه أنه سيسرع وتيرة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل انضمام تركيا إلى عضويته، مشيراً إلى أنه سيجري جولة أوروبية حال فوزه ليجوب المدن الأوروبية كافة ليشرح لهم تركيا الجديدة.

وشدد إنجيه على تقديمه علاوة لرواتب المدرسين في ٢٤ من نوفمبر/ تشرين الثاني مع إلغاء نظام المقابلة كشرط للتوظيف.

الاتحاد الأوروبي يتبرأ من الانتخابات التركية المبكرة

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/٢٠

بروكسل - أعلن البرلمان الأوروبي ، أنه لن يراقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية المبكرة ، بعد أن شككت العديد من العواصم الأوروبية والولايات المتحدة في نزاهة وشفافية عملية انتخابية تحت نظام الطوارئ. وقال الرئيس المشارك لمجموعة دعم الديمقراطية وتنسيق الانتخابات في البرلمان الأوروبي، ديفيد ماكاليستر وليندا ماكافان في بيان إن "البرلمان الأوروبي لن يراقب العملية الانتخابية بتركيا، ولن يعلق عليها وعلى نتائجها"، في خطوة اعتبرها مراقبون تحرج السلطات التركية ومرشحها رجب طيب أردوغان الذي يراهن على إشادة أوروبية بالعملية الانتخابية لتجاوز العراقيل في مفاوضات الانضمام إلى التكتل الأوروبي المتعطلة.

وأقر البرلمان التركي في ٢٨ أبريل الماضي، مقترحا لحزبي العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم والحركة القومية، بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في ٢٤ يونيو المقبل، بدلا من نوفمبر ٢٠١٩.

وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيدر نورث، قد شككت في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية المرتقبة تحت حالة الطوارئ التي مددها البرلمان التركي لشهرين إضافيين قبل يوم من إعلان مقترح الانتخابات المبكرة، ما يثير تساؤلات.

وقالت نورث "من الصعب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة خلال حالة الطوارئ التركية القائمة منذ عامين تقريبا"، مضيفة "لدينا مخاوف بشأن قدرتهم على إجرائها خلال هذا النوع من حالة الطوارئ، نود بالطبع أن نرى انتخابات حرة ونزيهة ولكن هناك خوف أيضا".

ومن شأن الانتخابات التركية المبكرة تسريع الانتقال إلى نظام رئاسي جديد، يخشى منتقدون من أنه سيؤذن ببدء حكم الرجل الواحد، يبدأ تطبيقه بعد الانتخابات.

تقدير موقف : من سيحسم رهان الانتخابات التركية؟

مركز <ستراتفور> ٢٠١٨/٦/٢٠

إضاءات:

* سوف يصبح الفائز في الانتخابات الرئاسية التركية، التي من المقرر إجراء الجولة الأولى منها في ٢٤ حزيران (يونيو)، أقوى حاكم في التاريخ الحديث للجمهورية، بفضل التعديلات الدستورية التي تمت الموافقة عليها في استفتاء أجري العام الماضي.

* على الرغم من أن الرئيس الحالي، رجب طيب أردوغان، وحزبه الحاكم، العدالة والتنمية، صمم الإصلاحات وهو يضع الولاية القادمة في باله، فإن عدم الاستقرار الاقتصادي ومجموعة موحدة بطريقة غير اعتيادية من مرشحي المعارضة المختلفين يمكن أن تعرض مسعاها لإعادة الانتخاب للخطر.

* بغض النظر عن سيفوز في السباق، فإن تركيا ستواجه نفس الضرورات الأمنية - والمشكلات نفسها في علاقاتها مع الحلفاء، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومع ذلك، سوف يعمل فوز أردوغان وحزب العدالة والتنمية على مفاجمة تلك المشكلات.

* * *

يوشك الناخبون الأتراك الآن على انتخاب أقوى زعيم على الإطلاق في تاريخ بلدهم الحديث. وسوف يتوجهون إلى صناديق الاقتراع يوم ٢٤ تموز (يوليو)، قبل سنة ونصف تقريبا من الموعد المقرر، ولأول مرة منذ إقرار مجموعة

من التعديلات الدستورية في العام الماضي لتوسيع سلطات الرئاسة. وفي الوقت نفسه، سوف يدلون بأصواتهم للمشرعين الذين سيشغلون مقاعد البرلمان الذي تم توسيعه حديثاً.

بالنسبة للرئيس الحالي، رجب طيب إردوغان -الذي هندس، إلى جانب حزب العدالة والتنمية الذي يقوده، عملية مراجعة وتعديل الدستور- فإن المخاطر التي تنطوي عليها الانتخابات المقبلة عالية. فإذا فاز، فإنه سيتمتع عملياً بسلطة غير مقيدة في الرئاسة التنفيذية الجديدة، والتي يمكن أن يتولاها لفترة العقد المقبل. ولكن، من ناحية أخرى، إذا تمكنت المشاكل الاقتصادية الطيف المتنوع من مرشحي المعارضة المشاركين في السباق من تحويل ما يكفي من الناخبين عن جانب إردوغان، فإن المطاف قد ينتهي بواحد من منافسيه إلى تولي الرئاسة ذات السلطة المعززة. وفي كلتا الحالتين، سوف يواجه البلد نفسه المشاكل والضرورات.

أصداء الأزمة المالية السابقة

اجتاح حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية الانتخابات البرلمانية أول مرة في العام ٢٠٠٢، مجرداً العديد من الأحزاب المؤسسية من مقاعدها. وكان مديناً بفوزه الكبير لعاملين: أولاً، كانت سنوات من الأزمة الاقتصادية قد قوضت شرعية التحالف الحاكم في البلد في أعين الكثير من الناخبين. وثانياً، يتطلب القانون الانتخابي في تركيا من الأحزاب أن تحصل على ١٠ في المائة من الأصوات على الأقل حتى تدخل البرلمان. وتخسر الأحزاب التي تقصر عن بلوغ تلك العتبة الأصوات التي تتلقاها، والتي تتقاسمها الأحزاب التي تصل إلى -أو تتجاوز- نسبة ١٠ في المائة المطلوبة بالتناسب. وقد مكنت قاعدة ال-١٠ في المائة حزب العدالة والتنمية من كسب أغلبية مريحة في البرلمان في العام ٢٠٠٢ -ثم في كل انتخابات برلمانية لاحقة- من دون أن تكون لها ولاية شعبية مهمة على الإطلاق.

بعد انتخابات العام ٢٠٠٢، برع حزب العدالة والتنمية وإردوغان في الاستفادة من سوء حظ الآخرين وأخطائهم السياسية، صانعين تحالفات سياسية بحكم الضرورة، ثم التلخص من الاتفاقات التي لم يعودوا يستفيدون منها. وفي العام ٢٠١٤، على سبيل المثال، فضّ حزب العدالة والتنمية تحالفه مع الغولنيين الإسلاميين -وهي شراكة كانت قد أثبتت نجاحها في أوائل الألفية- ثم ألقى اللوم عليهم لاحقاً في محاولة الانقلاب التي جرت في العام ٢٠١٦. وتحول الحزب الحاكم عندئذٍ نحو حزب الحركة القومية لمساعدته في تمرير حزمة الإصلاح الدستوري في العام ٢٠١٧. ونتيجة لتحالف المصلحة ذاك، يملك حزب العدالة والتنمية الآن دعماً أكثر من أي وقت مضى.

ولكن، لا يبحر الجميع في تركيا على المركب نفسه مع حزب العدالة والتنمية. وعلى سبيل المثال، ما يزال الكرد الذين يشكلون نحو ٢٠ في المائة من سكان تركيا في خصام مع الحزب الحاكم منذ انقلب ضدهم في العقد الحالي، بينما كسبت الحركة الانفصالية الكردية عبر كامل المنطقة مزيداً من الجاذبية. وقد اعتمد حزب العدالة والتنمية تاريخياً على كسب ٤ إلى ٥ في المائة من الأصوات الكردية، والتي كانت تدفعه لتجاوز الحافة إلى النصر. لكن الحزب ربما يكون قد خسر بعضاً من هذا الدعم الآن. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح العديد من الناخبين من مختلف أطياف التركيبة السكانية للبلد متشككين بسبب التراجع الاقتصادي الأخير للبلد. وقد هبطت قيمة الليرة التركية إلى

مستويات دنيا قياسية في مقابل الدولار واليورو، وأصبحت معدلات التضخم عالية، ودفعت جهود الرئيس للتأثير على السياسة المالية المستثمرين الدوليين إلى وقفة لمراجعة مواقفهم. ومع أنهم صوتوا لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أول الأمر من أجل إخراج البلد من الاضطرابات الاقتصادية، فإن الناخبين الأتراك ربما لا يكونون راغبين الآن في منح الحزب الحاكم فرصة أخرى لإصلاح الاقتصاد.

معارضة متعددة

بالإضافة إلى ذلك، تجمعت المعارضة التركية التي تكون منقسمة عادة قبل الانتخابات المقبلة، ويمكن أن تتمكن من منح حزب العدالة والتنمية من الوصول مرة أخرى إلى السلطة بانتصار ضيق. وقد أصبحت ثلاثة من أحزاب المعارضة الرئيسية في تركيا " حزب الشعب الجمهوري، وحزب "الايي" (الخير) وحزب السعادة الإسلامي، تعمل معاً في تحالف يجمعه القليل سوى الرغبة المشتركة في الإطاحة بإردوغان. وبرامج هذه الأحزاب وأيديولوجياتها مختلفة عنه بما يكفي لمنحها فرصة لتحقيق ذلك الهدف. فحزب الخير، الذي أسسه منشقون عن حزب الحركة القومية، يعرض بديلاً صالحاً للناخبين القوميين المستائين من ارتباط حزب الحركة القومية بحزب إردوغان. وفي الأثناء، سوف يحصل أقدم الأحزاب التركية، حزب الشعب الجمهوري، على الدعم من قاعدته التقليدية من الناخبين العلمانيين الليبراليين في المناطق الحضرية - وهم منتقدون مريرون للرئيس. وأخيراً، يمثل حزب السعادة، ولو أنه صغير، الأيديولوجية الإسلامية نفسها التي يتجذر فيها حزب العدالة والتنمية، مما يعطي الناخبين المتدينين المعارضين لإردوغان بديلاً مقبولاً. وإلى جانب قواعدها المتميزة من الناخبين، سوف تعتمد الأحزاب الثلاثة على الأصوات الكردية أيضاً، على أمل حرمان إردوغان من الأغلبية البسيطة التي يحتاجها لكسب الانتخابات في الجولة الأولى.

تشكل الرئاسة الجائزة الرئيسية على الطريق، لكنها ليست الشيء الوحيد الذي سيكون على المحك في ٢٤ حزيران (يونيو). فالبرلمان يهتم أيضاً. وفي حال حصل إردوغان على الرئاسة التنفيذية بعد كل شيء، فإن الهيئة التشريعية سوف تكون الرقيب المعتدل الوحيد على سلطاته، ولو أن البرلمان سيظل مفتقراً إلى السلطة اللازمة لنقض المراسيم الرئاسية. ولن يفوز أي من أحزاب المعارضة الثلاثة بأغلبية، لكنها تستطيع أن تتحدى حزب العدالة والتنمية معاً في البرلمان. ومع كسب ما يكفي من الأصوات، فإن المعارضة يمكن حتى أن تجمع أغلبية الثلثين اللازمة لنقض التعديلات الدستورية التي أقرت في العام ٢٠١٧ (ولو أنها نتيجة غير مرجحة).

مكافآت الوجود في السلطة

إذا حققت المعارضة هدفها في السباق الرئاسي، سوف يعود الأتراك إلى صناديق الاقتراع لجولة ثانية من التصويت يوم ٨ تموز (يوليو). وبالكاد سيكون تصويت إعادة هو السيناريو المثالي بالنسبة لإردوغان، لكنها لن تضمن

انتصاراً للمعارضة أيضاً. وقد بنى مرشحو المعارضة الثلاثة - ميرال أكسينر عن حزب الخير، وتيميل كرمان أوغلو عن حزب السعادة، ومحرم إنسي عن حزب الشعب الجمهوري - برامجهم الانتخابية حول الوعود بإعادة تأهيل الاقتصاد، ومحاولة إلغاء السلطات الرئاسية الجديدة واستعادة الحقوق التي أضعفتها الرئاسة الحالية. ومع ذلك، فإن أحد العوامل التي تصب بقوة في مصلحة إردوغان هو حس عدم القين وانعدام الأمن في تركيا. وقد عرض إردوغان نفسه منذ وقت طويل كبطريك شعبي مؤهل بطريقة فريدة لحل مشكلات تركيا الكثيرة، وسوف يحاول استغلال مخاوف الناخبين لمصلحته في الانتخابات.

كما أنه سيستخدم أيضاً الأدوات الأخرى الموجودة تحت تصرفه لتحسين فرصه في الفوز. وقد أمضى حزب العدالة والتنمية سنوات في السلطة وهو يرسخ نفسه في إعلام البلد، وجهازه القضائي وجيشه. وبالإضافة إلى ذلك، أعطى الانقلاب إردوغان وحزبه ذريعة لتطهير معارضيه السياسيين وفرض حالة طوارئ. وفي حال كان التصويت ضيقاً بما يكفي لفرض إعادة فرز للأصوات، فإن حزب العدالة والتنمية يستطيع استخدام قانون الطوارئ لخنق مؤيدي المعارضة.

بل إن حزب العدالة والتنمية يستطيع أن يقلب الخسارة لصالحه عن طريق إدخال أي هزيمة يمنية بها في الجولة الأولى في سرده القومي. ويستطيع إردوغان، على سبيل المثال، أن يلقي باللائمة في نتيجة الانتخابات على القوى الخارجية، مثل الاتحاد الأوروبي، الذي منع الرئيس من القيام بحمله لكسب الدعم من أكثر من 3 ملايين ناخب تركي يعيشون في بلدانه. (وقد ألقى باللوم مسبقاً على التجار الأجانب باعتبارهم السبب الحقيقي في مشاكل البلد الاقتصادية). وسوف تُلحق مثل هذه المزاعم الضرر بعلاقات تركيا مع بقية العالم بغض النظر عن نتائج الانتخابات. وإذا ما نجح حزب العدالة والتنمية في تحقيق انتصار بالخداع من خلال وسائل مشكوك فيها، فإنها سيزيد فقط من حجم الضرر بسمة البلد عند الاتحاد الأوروبي. وبمرور الوقت، سوف يعمل توتر أعمق مع الاتحاد الأوروبي على دفع تركيا إلى أحضان حلفاء مثل روسيا، بينما ينفّر الحلفاء مثل الولايات المتحدة.

سوف تُحال مهمة التعامل مع هذه العلاقات ومع ضرورات تركيا الأخرى إلى المنتصر بمجرد انتهاء الانتخابات. وسوف تواجه الإدارة التالية الحاجة إلى تأمين حدودها الجنوبية وإلى الاحتفاظ بعلاقاتها مع الحلفاء الاقتصاديين والأمنيين الحاسمين مثل أوروبا، والولايات المتحدة وروسيا. وسوف تشكل هذه القضايا، إلى جانب الركود الاقتصادي في تركيا، تحدياً كبيراً للرئيس المقبل، سواء كان إردوغان أو واحداً من منافسيه. وعلى الرغم من أن الانتخابات المقبلة تشكل نقطة تحول بالنسبة للديمقراطية التركية، فإنها لن تغير علاقات البلد المضطربة مع حلفائه، أو جهوده لتأكيد نفوذه الإقليمي.

*نشر هذا التحليل تحت عنوان: What's Really at Stake in the Turkish Elections

الانتخابات التركية بين الأرجحية والمفاجأة

*د. محمد نور الدين

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٦/٢٠

تجري في تركيا، بعد أيام، انتخابات نيابية ورئاسية مزدوجة. وبحسب الدستور تجري الانتخابات كل أربع سنوات. لكن حزب العدالة والتنمية الحاكم بادر إلى الإعلان عن إجراء انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة عن موعدها في خريف العام ٢٠١٩. علماً بأن زعيمه كان يؤكد خلال السنوات الماضية عندما يطالبونه بإجراء انتخابات نيابية مبكرة، على أنه يجب احترام المهل الدستورية، وأن الناس انتخبته لولاية كاملة لا مجتزأة.

لكنها السياسة، والمصالح التي تغير الآراء. فقد وجد الرئيس التركي أن مصلحته تقتضي مفاجأة الخصوم بانتخابات مبكرة، قبل أن يكونوا مستعدين لها فيستفيد من عامل المفاجأة لتحقيق انتصار انتخابي جديد، ومهم.

وتكتسب الانتخابات هذه المرة أهمية مضاعفة. فهي تأتي بعد التعديلات الدستورية الواسعة التي جرت في استفتاء ١٦ إبريل/ نيسان ٢٠١٧ التي تمنح رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة، بكل معنى الكلمة، وتجعل منه ملكاً، أو سلطاناً. لذلك فإن الفوز في الانتخابات الرئاسية تحديداً، يمنح أردوغان ولاية من ٥ سنوات حتى العام ٢٠٢٣ يستطيع بعدها التجديد، يمكنه من خلالها إعادة هندسة الدولة التركية بما يتناسب مع توجهاته الإيديولوجية، ومصالح الطبقة المحيطة به اقتصادياً وسياسياً.

ومن أجل ضمان هذا الانتصار لجأ أردوغان إلى توقيع تحالف مع ما تبقى من حزب الحركة القومية بزعامه دولت باهتشي، و«حزب الوحدة الكبير» الصغير جداً، لخوض الانتخابات النيابية معاً تحت اسم «تحالف الجمهور»، بحيث يستطيع حزب الحركة القومية، كما الوحدة الكبير، الدخول إلى البرلمان، ولو نال أقل من نسبة العشرة في المئة المطلوبة لدخول البرلمان. وفي المقابل يمنح القوميون والوحدة الكبير أصواتهم في انتخابات الرئاسة لأردوغان.

في المقابل، نجحت المعارضة، ولو جزئياً، في تطبيق المعادلة نفسها من خلال اتفاق ثلاثة أحزاب على التحالف تحت اسم «تحالف الأمة»، وهم حزب الشعب الجمهوري، والحزب الجيد، وحزب السعادة الإسلامي. لكنها لم تتفق على مرشح واحد لرئاسة الجمهورية. وتخوض الانتخابات أيضاً أربعة أحزاب أخرى هي: حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، و«حزب الوطن»، و«حزب الهدى»، و«حزب تركيا المستقل». أما على صعيد رئاسة الجمهورية، فقد ارتأى كل حزب تقريباً، أن يخوض الانتخابات بمرشح خاص به. فنجد: رجب طيب أردوغان عن حزب العدالة والتنمية، (والحركة القومية)، محرم اينجه عن حزب الشعب الجمهوري، وميرال آقشينير عن الحزب الجيد، وصالح الدين ديميرتاش عن حزب الشعوب الديمقراطية، ودوجو بيرينتشيك عن حزب الوطن القومي اليساري، وتيميل قره موللا أوغلو عن حزب السعادة الإسلامي.

وفي انتخابات الرئاسة يتوجب على المرشح الفوز من الدورة الأولى بخمسين في المئة وأكثر من الأصوات، وإلا فإن المرشحين اللذين نالا أكبر عدد من الأصوات ينتقلان إلى دورة ثانية من الانتخاب، بعد أسبوعين.

بعض الاستطلاعات تعطي أردوغان احتمال تجاوزه الخمسين في المئة. لكن استطلاعات أخرى لا تعطيه هذه النسبة، وبالتالي بقاء المنافسة إلى الدورة الثانية.

وعلى هذا الوتر تعزف أحزاب المعارضة. أي أولاً منع أردوغان من الفوز من الدورة الأولى، وثانياً التباحث في تحشيد الأصوات لمرشح المعارضة في الدورة الثانية.

وهنا من المؤكد، في حال الانتقال لدورة ثانية، أن يكون المرشح الثاني الفائز في الدورة الأولى ليوافق أردوغان في الدورة الثانية هو إما محرم اينجه، أو مرال آقشينير، مع أرجحية قوية لمحرم اينجه. وتبرز هنا من جديد مشكلة الصراع القومي التركي - الكردي. وهو هل يؤيد الحزب الكردي في الدورة الثانية مرشحاً تؤيده آقشينير، أو بالعكس؟

هذه المعضلة مطروحة في ضوء فشل المعارضة في انتخابات ٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٥ التوحد رغم أنها فازت مجتمعة بالانتخابات، وخسارة حزب العدالة والتنمية فيها. فكان الذهاب إلى انتخابات جديدة بعد أربعة أشهر استعاد فيها حزب العدالة والتنمية السلطة.

حظوظ المتنافسين، سواء في الانتخابات النيابية، أو الرئاسية متقاربة. والاحتمالات تعطي حزب العدالة والتنمية، كما أردوغان، أرجحية بسيطة لكن عنصر المفاجأة ليس مستبعداً في ظل تدهور سعر العملة التركية، والضغط الاقتصادي. مع ذلك فالكلمة الأخيرة هي لصندوق الاقتراع.

الانتخابات التركية.. الأهمية والتوقعات والانعكاسات

*سعيد الحاج

مركز الجزيرة للدراسات؛ ٢٠١٨/٦/٢٠

يتجه أكثر من ٥٦ مليون ناخب تركي يوم الأحد المقبل (٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨) إلى صناديق الاقتراع، للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة ذات الحسابات الهامة والمعقدة، والتي بدأت فصولها الأولى قبل أيام بتصويت أترك المهجر في الممثلات الدبلوماسية.

خارطة المتنافسين

تختلف الانتخابات المقبلة عن كافة المنافسات التي خاضها حزب العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٢، وتفوقها أهمية وحساسية من حيث السياق والانعكاسات كما من حيث المشاركين والتوقعات على حد سواء.

فتزامن الانتخابات الرئاسية مع البرلمانية يزيد من أهمية النتيجة ويضيق هامش المراجعة والاستدراك، كما بدأ سريان النظام الرئاسي معها يحمل متغيرات وتأثيرات على تركيا ونظامها السياسي وسياساتها الداخلية والخارجية.

كما أن العدد الكبير من المرشحين الرئاسيين والأحزاب السياسية المشاركة في المعركة الانتخابية يضع الكثيرين على المحك في حال تغير اسم الرئيس أو -بدرجة أقل أهمية- صاحب الأغلبية البرلمانية، في ظل حالة الاستقطاب القائمة والاختلافات الكبيرة بين المشاركين في الأفكار والبرامج.

ذلك أن المعارضة التركية تقدم رؤية مختلفة عن الرئيس رجب طيب أردوغان والحكومة الحالية بخصوص مختلف القضايا، بدءاً من نظام الحكم الذي تريد إعادته برلمانياً، ومروراً بالصحة والتعليم، وليس انتهاءً بالسياسة الخارجية التي تريدها أكثر تقليدية ومحافظة وأقل انخراطاً في الأزمات.

كما أن هذه هي الانتخابات الأولى التي تتشكل فيها تحالفات انتخابية بشكل قانوني، ومن خلال قانون الانتخاب وهو متغير مهم يترك بصمته على الحياة السياسية التركية في المدى المنظور، خصوصاً من جهة خريطة البرلمان المقبل والعلاقة بين مختلف الأحزاب داخل التحالفات وفيما بينها.

يزيد كل ذلك من عدد السيناريوهات المتوقعة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية وشكل البرلمان المقبل، وبالتالي العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في ظل النظام الرئاسي الذي يقوي الثانية ولكنه لا يلغي محورية الأولى. تشارك في الانتخابات البرلمانية ثمانية أحزاب تندرج تحت تحالفين كبيرين "حيث يضم "تحالف الشعب" (أو الجمهور) حزبي العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية، ويدعمهما -بشكل غير رسمي- حزب الاتحاد الكبير الذي سيقدم مرشحيه على قوائم الأول.

بينما يضم "تحالف الأمة" حزب الشعب الجمهوري -وهو أكبر أحزاب المعارضة- والحزب الجيد/الصالح وحزب السعادة، ويدعمهم بشكل غير رسمي الحزب الديمقراطي الذي سيقدم مرشحيه على قوائم الأول والثاني.

وتبقى خارج التحالفين الكبيرين ثلاثة أحزاب، هي حزب الشعوب الديمقراطي (القومي الكردي) وحزب الوطن وحزب الدعوة الحرة.

ويتنافس في الانتخابات الرئاسية ستة مرشحين يتقدمهم الرئيس أردوغان عن حزبه (العدالة والتنمية) و"تحالف الشعب"، ومحرّم إينجه مرشح الشعب الجمهوري، وميرال أكشِنار مرشح الحزب الجيد، وصالح الدين دميرتاش مرشح الشعوب الديمقراطي.

عدد المرشحين الرئاسيين الكبير يعكس إستراتيجية أحزاب المعارضة المنضوية تحت "تحالف الأمة"، الذي أتى تشكيله بعد فشلها في تقديم مرشح توافقي قوي يستطيع مواجهة أردوغان. وتقوم هذه الإستراتيجية على ترشيح أكبر عدد ممكن من المنافسين الذي يمثلون أحزابهم الآتية من مشارب وخلفيات مختلفة وأحياناً متناقضة، بحيث يستطيع كل منهم أن يضمن أصوات أنصاره والقريبين من خلفيتهم الحزبية والفكرية، وبالتالي يسحب من رصيد أردوغان ويقلل فرص فوزه من الجولة الأولى، لإجباره على جولة إعادة قد تحمل إمكانية توافق المعارضة على دعم المرشح الذي يواجهه، أياً كان. تعتمد الحملة الانتخابية لأردوغان وحزبه على منطق تراكم الإنجازات وضرورة استمرارها، وعلى دور القائد الذي يستطيع قيادة تركيا في هذه المرحلة الصعبة. بينما تعتمد حملة المعارضة - خاصة حزب الشعب الجمهوري ومرشحه - على فكرة الأزمات الكثيرة التي تواجه البلاد، والتي تحمّل مسؤوليتها للقيادة الحالية وبالتالي تركز على ضرورة التغيير.

التوقعات والانعكاسات

لكل ما سبق "ستكون للمعركة الانتخابية المقبلة انعكاسات وارتدادات عدة على تركيا داخلياً وخارجياً، وفي عدة سياقات. ويرتبط بعض هذه الانعكاسات بنتيجة كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على حدة وعلى كليهما معاً، في حين يجذر بعضها تلقائياً وبغض النظر عن النتائج.

فمن الانعكاسات المباشرة بدء تطبيق النظام الرئاسي وفق المواد المستفتى عليها في أبريل/نيسان ٢٠١٧، الأمر الذي سيفتح الباب على مرحلة جديدة كلياً في تركيا عنوانها النظام الرئاسي.

ويتميز هذا النظام بسرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها، وبالحكومات القوية المستقرة، والفصل بين الحكومة والبرلمان، وسير مختلف مؤسسات الدولة وفقاً لرؤية الرئيس" وهو ما سيترك آثاره على الحياة السياسية والحزبية داخلياً كما على سياسة أنقرة الخارجية.

كما أن خريطة البرلمان المقبلة ستكون مختلفة كلياً عن تلك الحالية، حيث سيتكوّن من سبعة أحزاب بالحد الأدنى في مقابل أربعة حالياً، وستكون المعارضة تحت قبته أقوى مما هي عليه حالياً في كل الأحوال.

كما أن التحالفات القائمة اليوم ليست مرشحة لأن تستمر طويلاً وبنفس الخريطة بعد يوم الاقتراع" فهي تحالفات انتخابية مؤقتة أكثر منها سياسية دائمة، وقد تشهد تقلبات وانزياحات في الاتجاهين، أو تشتتاً داخل أحد أو كلا التحالفين، لما يحمله هذان الخياران من اختلافات وتناقضات، خصوصاً "تحالف الأمة" المعارض.

بلغت الأرقام والنتائج "يبدو الرئيس أردوغان - كأقوى المرشحين الرئاسيين - قادراً على الحسم من الجولة الأولى، في ظل ضعف المنافسين النسبي وغياب مؤشرات قوية على تراجع مهم في شعبيته، منذ انتخابات ٢٠١٤ التي حصل فيها على ٥٢٪ من الأصوات.

لكن تأخر الحسم إلى جولة الإعادة لن يكون مفاجأة كبيرة أيضاً، بسبب عدد المرشحين الكبير وبعض المتغيرات في مزاج الناخب التركي وعدم توقع فوز اردوغان بنسبة مريحة، حيث تعطيه معظم استطلاعات الرأي شبه المهنية نسبة تتراوح بين ٤٧-٥٣٪ من الأصوات.

جولة الإعادة -إن حصلت- ستجمع بين اردوغان وإينجه، الأمر الذي سينتج عنه تصويت شبه أيديولوجي سيكسب فيه اردوغان أصوات الإسلاميين والمحافظين وبعض القوميين، خصوصاً أنصار حزب السعادة. بينما إن جمعته الإعادة مع أكشنار القومية فإن معظم أصوات الكرد ستتجه إليه، وفي كلتا الحالتين سيكون قادراً على الفوز بالرئاسة.

حسابات الانتخابات البرلمانية أعقد من الرئاسية بكثير، حيث يواجه العدالة والتنمية عدة تحديات. فطول مدة حكمه منفرداً، والعدد الكبير للأحزاب المشاركة والتحالفات القائمة، وبعض التملل داخل صفوفه وضعف حليفه“ كلها عوامل تصب في خانة تراجع التصويت له عن آخر انتخابات برلمانية (٤٩,٥٪) بشكل ملحوظ.

وعليه“ يسعى العدالة والتنمية للفوز بالأغلبية البرلمانية عبر تحالفه مع الحزبين القوميين الحركة القومية والاتحاد الكبير. ويتقدم “تحالف الشعب” بفارق ملموس على “تحالف الأمة” المعارض في معظم استطلاعات الرأي وبمعدل قريب من ١٠٪، لكن ينبغي التنبيه إلى أن الشعوب الديمقراطي أقرب لـ “تحالف الأمة” رغم عدم انضمامه إليه رسمياً. وعليه“ فإن العامل الأكثر تأثيراً في نتيجة الانتخابات البرلمانية هو مدى قدرة حزب الشعوب الديمقراطي على تخطي العتبة الانتخابية ودخول البرلمان.

ذلك أن فشله يصب -بشكل مباشر وكبير- في صالح العدالة والتنمية الذي قد يستطيع حينها الفوز بأغلبية البرلمان بمفرده، بفضل تأثير العتبة الانتخابية، بينما قد يعني نجاح حزب الشعوب الديمقراطي وانضمامه إلى المعارضة داخل البرلمان إمكانية حصولها على الأغلبية البرلمانية للمرة الأولى منذ ٢٠٠٢. وفي ظل كل هذه التعقيدات والسيناريوهات المتوقعة وما سترتب عليها“ يمكن القول إن تركيا ما بعد الانتخابات ستختلف كلياً عنها قبلها، وبغض النظر عن النتيجة. لكن بعض النتائج ستكون أكثر تأثيراً وتغييراً من الأخرى، خصوصاً في حال فوز المعارضة بالرئاسة (وهو احتمال ضئيل جداً)، أو الأغلبية البرلمانية (وهو وارد وإن كان أقل ترجيحاً).

ذلك أن فوز “تحالف الشعب” بالرئاسة والأغلبية البرلمانية سيعني تناغماً بين الرئاسة والبرلمان، وبالتالي استمرار السياسات الحالية خصوصاً في ملفي الاقتصاد والسياسة الخارجية، وستكون الأخيرة أكثر قوة وزخماً وقدرات. بينما سيكون أي اختلاف بين الرئاسة والبرلمان التركيّين أو فوز المعارضة بالرئاسة سبباً لبعض التعقيدات والعقبات، أو اختلافات مهمة في ملفات حساسة مثل السياسة الخارجية والاقتصاد ومكافحة الإرهاب وغيرها.

في الخلاصة“ :

تدخل تركيا -مع الانتخابات المقبلة- تجربة جديدة كلياً ومختلفة جذرياً عن تلك الحالية، وهي تجربة سيبلور ملامحها وأبرز لاعبيها الناخب التركي في يوم ٢٤ من الشهر الجاري، حيث يبقى هو صاحب القرار الأول والأخير في صياغة المؤسسات التركية وأسماء قياداتها، من خلال صناديق الاقتراع.

ظاهرة محرم إينجه

*بينازتوبراك

موقع احوال التركي: ٢٠١٨/٦/٢٠

عندما دعا حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان وشريكه في الائتلاف حزب الحركة القومية إلى انتخابات مبكرة ظن الحزبان أن الفوز مضمون. وبعدها قدما موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بواقع عام ونصف إلى ٢٤ يونيو وبقاء ٦٠ يوما فقط على الموعد الجديد، توقع الحزبان أن أحزاب المعارضة ستعاني للاتحاد خلف ائتلاف معارض، وستفشل في طرح مرشح رئاسي يقدر على تشكيل تهديد للرئيس أردوغان الموجود في السلطة منذ ١٦ عاما. لكن ظاهرة محرم إينجه أجبرت أعضاء الحزبين على مراجعة توقعاتهم بشأن تحقيق نصر سهل في الانتخابات الرئاسية.

طرح حزب الشعب الجمهوري وهو أكبر أحزاب المعارضة محرم إينجه مرشحا رئاسيا، وقد نجح الرجل في إلهاب حماس الناخبين وتعبئتهم بطرق لم يقدر عليها أي مرشح معارض آخر منذ وصول أردوغان للسلطة. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن إينجه لن يتقدم لجولة فاصلة مع أردوغان وحسب بل تشير أيضا إلى أن الائتلاف بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية سيفقد الأغلبية في البرلمان. وتتقدم الانتخابات الرئاسية إلى جولة ثانية فاصلة إذا لم يحصل أي مرشح في الجولة الأولى على نسبة ٥٠ بالمئة من الأصوات.

لكن كيف تمكن إينجه من إثارة هذه الموجة من الحماس في فترة قصيرة كهذه؟ أول شيء هو الطبيعة المرحية لإينجه التي جعلته مختلفا عن أصحاب اللهجات الساعية للاستقطاب والعدوانية التي خيمت على السياسة التركية في الفترة الأخيرة.

فور إعلان ترشيحه للانتخابات الرئاسية، زار إينجه كل منافسيه ومنهم منافسه الرئيسي الرئيس رجب طيب أردوغان والمرشح الكردي السجين صلاح الدين دميرتاش، وتبرع بمبلغ ٥٠٠ ليرة تركية لحملة هؤلاء المرشحين في بادرة مصالحة وأخوة.

ومع تجاوب الناس بشكل إيجابي مع أسلوبه الطبيعي المريح، ومع ما قدم من أنشطة ثقافية من قراءة أشعار ورقص شعبي وقيادة جرارات زراعية، أصبح إينجه ظاهرة على تويتر على نحو سريع.

كتب أحد زملائي يقول "إنه يركب الخيول ويقود الشاحنات والدراجات ويرقص الزيبك وفوق كل هذا يكتب ويلقي شعره الخاص. أي شيء آخر يمكن أن نطلبه منه؟"

وبينما أنا أكتب هذا المقال رأيت ٨٨٠ تغريدة نشرت عنه في الساعة الماضية. وعندما يظهر في عرض تلفزيوني ينفجر تويتر بالكتابة عنه. سرعة بديهته وذكاؤه وطبعه المرح، الذي يرفع معنويات الناس ويبدد مخاوفهم، تسجل معدلات قياسية.

باختصار وللمرة الأولى فإن الرئيس أردوغان يواجه خصما له معدلات شعبية قادرة على منافسته. ويوجد الآن مرشح نشط متصل بناخبيه تمكن من تسليط الضوء على الوهن الذي خلفته ١٦ عاما من الحكم في شخص أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

نظم إينجه ٧٤ مؤتمرا انتخابيا في أنحاء تركيا خلال ٣٤ يوما. وكان ينظم مؤتمرين وربما ثلاثة مؤتمرات في اليوم الواحد وفي منتصف الليل في بعض الأحيان.

وكتب أحد المتابعين لي على تويتر في الخارج يقول "الشكر لها (مؤتمرات إينجه) لأنني وللمرة الأولى منذ سنوات أستطيع أن أشم بالكاد رائحة تراب بلدي. إن الشباب يحبونه". الجانب الشعبي في إينجه بعد واحد في مسألة ترشحه. الأهمية الكبيرة في حملته هو احتمال أن يستيقظ الناس على تركيا مختلفة في صباح يوم ٢٥ يونيو في حال فوزه.

وفي اليوم الأول له في المنصب، تعهد إينجه بإلغاء حالة الطوارئ المطبقة منذ نوفمبر من عام ٢٠١٦. وكانت حالة الطوارئ سببا في عمليات احتجاز وسجن غير قانونية ليس لها مكان في بلد ديمقراطي.

ويركز برنامجه الانتخابي على إصلاح القضاء حتى يتسنى إطلاق سراح الأكاديميين والمفكرين والصحفيين السجناء. وبتأكيده على أهمية الحرية والديمقراطية والتعليم، تعهد إينجه بوقف هجرة الكفاءات من تركيا. وأوضح إينجه كيف تسبب الاستقطاب في إعاقة البلاد عن تحقيق التقدم، ويقول إنه سيوفر بيئة سلمية يعمها الشعور بالإخاء للتغلب على هذه الشقاكات. وقال إينجه إنه سيميز الكفاءات، وإن الهوية لن تلعب دورا في تعيينات الحكومة.

وربما يرى البعض أن هذه مجرد وعود انتخابية جوفاء. لكن يستحيل لتركيا التغلب على أزمته الاقتصادية الراهنة دون تنفيذ مثل هذه التغييرات.

ويؤكد إينجه دوما العلاقة بين الحريات الشخصية والاقتصاد، وهي علاقة لا يمنحها حزب العدالة والتنمية تقديرا كاملا.

ويدرك إينجه أن المستثمرين ورؤوس الأموال تهرب من البلدان التي يسيطر عليها الخوف والقلق وانعدام القانون، وأن الخطوة الأولى في التغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة هو قلب هذا المناخ الذي يسوده الاستقطاب. وللرجل سبب معقول لإعلان ذلك، وقد قال "سوف ترون في أول يوم من انتخابي ستزيد قيمة الليرة أمام الدولار واليورو".

وعلاوة على ذلك، يدرج إينجه أيضا أن قلب تيار الاقتصاد مستحيل في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة رد الدين الأجنبي بمزيد من الديون.

ويفهم الرجل أن الطريق لاجتياز المشكلات الاقتصادية التركية هي عبر تغيير النظام الحالي القائم على فرد واحد واقتصاد موجه، وإحلالها بكيانات سياسية واقتصادية مستقلة.

وتعهد إينجه بإعادة الاستقلال إلى البنك المركزي، وإعادة هيكلة البنوك الحكومية لدعم الزراعة والصناعة، والاستعانة بمشورة خبراء اقتصاد، وبمجموعات كبيرة من المستشارين، وتقدير التقدم التكنولوجي.

والهدف النهائي لمحرّم إينجه هو تطبيق نظام برلماني ديمقراطي تتفق عليه كل أحزاب المعارضة. ومن شبه المؤكد أن يخوض إينجه جولة إعادة فاصلة ضد الرئيس أردوغان وهو المرشح الرئاسي الوحيد الذي يملك فرصة الفوز على الرئيس في الجولة الفاصلة.

ويتفق كل المحللين على أن ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي الذي يملك دعما كبيرا في جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية سيحسمون نتيجة هذه الانتخابات.

وقد صوت إينجه ضد تشريع مهد الطريق لإلقاء القبض على برلمانيين كرد، وتعهد بالسماح للتلاميذ بتلقي دروسهم بلغتهم الأم مع اللغة التركية، وتحدث بصراحة دائمة مع الكرد في المسيرات سواء كانت في جنوب شرق البلاد أو لا. ويبدو أن هذه الأمور كلها ستساعده على الفوز بتأييد الناخبين الكرد.

التحالف الذي ينبغي لناخبي حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي تشكيله في الانتخابات واضح وهو ضرورة أن يصوت بعض ناخبي حزب الشعب لصالح حزب الشعوب الديمقراطي لضمان حصول الأخير على نسبة العشرة بالمئة الضرورية لدخول البرلمان.

وفي المقابل يدعم ناخبي حزب الشعوب إينجه في جولة إعادة الانتخابات الرئاسية وهو ما أكده زعماء حزب الشعوب.

وفي حال فوز حزب الشعوب بأصوات كافية لدخول البرلمان فإن المعارضة ستملك فرصة كبيرة للسيطرة على البرلمان.

وباختصار، وفي ظل الزوبعة داخل السياسة التركية، فإن هذه الانتخابات قد تخرج بمفاجآت عديدة.

سيناريوهات الانتخابات الرئاسية في تركيا

جريدة الزمان التركية / جمعة غولن، ٢٠١٨/٦/٢٠

تقرير: محمد عبيد الله-برلين - بدأ العد التنازلي على مارثون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية المقرر إجراؤها بعد أربعة أيام من الآن، والتي سيختار فيها الناخب التركي الرئيس القادم والحزب الذي سيؤسس الحكومة الجديدة، وسط ترقب محلي ودولي، فهل ستكون نتائج هذه الانتخابات هي نهاية لحكم أردوغان وحزبه بعد ١٦ عاماً من الحكم أم مرحلة جديدة من مراحل حكم أردوغان؟

يتفق المراقبون لأول مرة منذ سنين على تراجع أداء أردوغان وفقدانه قدرته السابقة على تجنيد الجماهير العريضة وإقناعهم بوعوده الانتخابية، كما يتفوقون لأول مرة أيضاً على عودة الحيوية والحراك إلى صفوف المعارضة في ظل مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه الذي خطف الأضواء على نفسه بأسلوبه المزاحي والساخر وقدرته على الإقناع والإجابة السريعة وتعاطفه مع أنصاره، ومرشح حزب الخير مرال أكشنار الملقبة بـ"المرأة الحديدية" المنشقة من حزب الحركة القومية.

يكاد المحللون يجمعون على أن المعركة الانتخابية لن تحسم في الجولة الأولى من عملية الاقتراع وإنما سيحسم الأمر في الجولة الثانية، مع وجود عدد محدود من المحللين لا يستبعدون فوز أردوغان بالانتخابات من الجولة الأولى وآخرين يرجحون فوز محرم إينجه. وإذا ما تأجل الحسم إلى الجولة الثانية فإن حظ المعارضة سيكون أوفر من أردوغان في حال التفافهم حول مرشح واحد وهو المتوقع حدوثه.

بحسب استطلاع رأي أجرته شركة سونار (SONAR) للأبحاث والدراسات حول النتائج المتوقعة للانتخابات الرئاسية المبكرة، فإن أردوغان قد يحصل على ٤٢٪ من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، وكما قد يحصل مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه على ٢١,٩١٪، بينما ربما تحصل رئيسة حزب الخير ميرال أكشنار على ٢١٪، أما رئيس حزب الشعوب الديمقراطية المعتقل صلاح الدين دميرتاش فق يحصل على ١١,٠١٪، وهناك شركات أخرى ترفع نسبة الأخير إلى ١٢,٤٪.

وكانت شركة سونار توقعت فوز أردوغان في أول انتخابات رئاسية أجريت في يوليو/ تموز ٢٠١٤ بنتيجة ٥٣,٣٪. وبالفعل فاز أردوغان في الانتخابات من الجولة الأولى حاصلاً على ٥٢٪ من الأصوات.

والنتائج التي توصل إليها معهد إسطنبول للدراسات الاقتصادية لا تختلف كثيراً عن نتائج شركة سونار المذكورة، إذ كشفت دراسته عن حصد أردوغان ٤٤٪ من الأصوات، وحزبه العدالة والتنمية على ٤٢٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية. في حين حصل تحالف الجمهور المكون من حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية على ٤٨٪، وحصل تحالف الأمة المكون من أحزاب المعارضة على ٣٧٪، وحصل حزب الشعوب الديمقراطية الكردي على ١٢,٨٪ من الأصوات.

هذه الأرقام تكشف تراجعاً ملحوظاً في نسبة دعم حزب العدالة والتنمية، حيث سجل مع حليفه حزب الحركة القومية ٤٤٪ بعد أن كانت هذه النسبة ٥٣٪، بينما سجلت الأرقام زيادة ملحوظة لصالح المعارضة إذ بلغت ٤٠,٥٪ بعد أن كانت ٣٤٪ في استطلاعات الرأي السابقة.

دور محوري للحزب الكردي

هذه المعطيات تشير إلى أن مرشح حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش سيلعب الدور الحاسم في مصير الانتخابات كما كان في انتخابات ٢٠١٥ حيث حصل على ٨٠ مقعداً برلمانياً وتسبب في تراجع نسبة أصوات

حزب العدالة والتنمية إلى ٤٠٪ وفقدانه الأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل حكومة منفردة، ما دفع أردوغان إلى منع أي حكومة ائتلافية أولاً، ثم إعلان انتخابات مبكرة وإعادة الحكومة المنفردة إلى حزبه مجدداً، بعد أن أثار موجة قومية قوية من خلال الإطاحة بطاولة مفاوضات السلام الكردي مع حزب العمال الكردستاني والعودة إلى العمليات الأمنية والعسكرية مجدداً ضد عناصر العمال الكردستاني. وهذا الواقع يجعل أردوغان يبني إستراتيجيته الانتخابية على تجاوز الحزب الكردي العتبة الانتخابية البالغة ١٠٪ أو فشله في ذلك، حيث ستتجه الأصوات إلى أردوغان حال فشله في دخول البرلمان أو سيفقد فرصة الفوز بالانتخابات من الجولة الأولى حال دخوله البرلمان. ولذلك نرى في مقطع فيديو مسرب لأردوغان أنه ينصح أركان حزبه بالعمل بكل يملكون من قوة على منع دخول الحزب الكردي إلى البرلمان.

لا شك أن محرم إينجه أكبر منافس لأردوغان، لذلك سيسعى بكل ما في وسعه إلى العمل على تراجع شعبيته. وتشير التطورات إلى أن أردوغان سيعمل من جانب على ممارسة مزيد من الشيطنة والتهميش على الحزب الكردي لاستمالة الكرد إلى صفوف حزبه، ومن جانب آخر سيحاول حرمان محرم إينجه من الأصوات الكردية أو القومية. وليس عبثاً أن يطلق أردوغان قبيل بدء الانتخابات عملية عسكرية كبيرة ضد معاقل حزب العمال الكردستاني بجبال قنديل الواقعة في كردستان العراق، حيث يتوقع أن يحقق نجاحاً بارزاً برفع العلم التركي في هذه الجبال ويستقطب بذلك أصوات القوميين، ويضع الأحزاب المعارضة بما فيها الحزب الكردي في موقف حرج من خلال اتهامها بموالاتة الإرهابيين إن لم تعلن دعمها لهذه العملية. إذ يتأمل من العملية أن تمنع الحزب الكردي من تجاوز نسبة الحد الأدنى من الأصوات لدخول البرلمان من جانب، ومن جانب آخر أن تؤدي إلى خسارة محرم إينجه الذي سيكون منافسه في الجولة الثانية على الأرجح "أصوات الكرد" في حال إعلان دعمه للعملية أو خسارة "أصوات القوميين الأتراك" في حال رفضه العملية.

كان أردوغان طبق هذه الإستراتيجية الانتخابية في ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وحقق منها أهدافها بنجاح. فبحسب محاضر المفاوضات التي كانت تجريها حكومة أردوغان مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان بدعوى إقامة السلام الكردي، والتي نشرت جريدة مليت نسخة منها في ٢٠١٥، فإن هذه المفاوضات كانت تجري على أساس "دعم الكرد لأردوغان بشأن النظام الرئاسي" و"الإفراج عن أوجلان ومنح الحكم الذاتي للكرد". وهذا ما أكده الزعيم الكردي صلاح الدين دميرتاش إذ قال: "جاءني في ٢٠١٥ وزير بورقة تحمل توقيع عبد الله أوجلان (زعيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي) ويطلب مني دعم أردوغان في مسألة النظام الرئاسي والانسحاب من الترشح لصالح أردوغان!".

غير أن دميرتاش كان تحدى أردوغان قائلاً: "لن نسمح لك بتطبيق النظام الرئاسي في تركيا"، ودخل البرلمان بـ ٨٠ نائباً ومنع تشكيل حزب أردوغان الحكومة منفرداً في ٢٠١٥ في انتخابات ٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٥، الأمر الذي دفع كبير مستشاري أردوغان حينها بالتشيين أكدوغان إلى اتهام دميرتاش بـ "خيانة عبد الله أوجلان"، وحمل أردوغان على الانتقام منه بزجه في السجن بحجة دعمه لتنظيم إرهابي تفاوض معه لإقامة السلام الكردي.

لكن أردوغان كان يحتاج إلى ذريعة لإعلان انتهاء مفاوضات السلام الكردي، فوجدها عندما نفذ تنظيم داعش هجوماً انتحارياً على مركز ثقافي في بلدة سوروتش الحدودية مع سوريا أسفر عن مقتل ٣٢ شخصاً من الشباب الكرد، وقتل حزب العمال الكردستاني في المقابل بعد يوم واحد من ذلك شرطييين شايبين وهما نائمان على فراشهما بدعوى أنهما على صلة بداعش الذي نفذ هجوم سوروتش.

بعد أسبوع من الهجومين المنسوب أحدهما لداعش والآخر للعمال الكردستاني، وعلى وجه التحديد في ٢٨ يوليو/تموز ٢٠١٥، أعلن أردوغان بشكل رسمي انتهاء مفاوضات السلام مع العمال الكردستاني لتبدأ بعد ذلك فترة جديدة مليئة بالاشتباكات الدموية بين الطرفين. ومن المثير أن يالتشين أكدوغان، كبير مستشاري أردوغان، كان قال لصالح الدين دميرتاش "إذا قلتُم 'إننا لن نسمح لك بفرض النظام الرئاسي' فإنه لا يمكن أن يحدث غير ما حدث اليوم! فليس بمقدور حزب الشعوب الديمقراطي بعد اليوم إلا أن يصورَ فيلم مسيرة السلام الكردي فقط".

بعد الإطاحة بطاولة مفاوضات السلام الكردي اتخذ أردوغان قراراً بالعودة إلى المكافحة المسلحة ضد العمال الكردستاني، ما حول كل أنحاء تركيا إلى ساحة دماء بسبب الهجمات المنسوبة للعمال الكردستاني والتي حصدت أرواح أكثر من ألف فرد من عناصر الأمن وحوالي ١٠ آلاف من عناصر العمال الكردستاني، بالإضافة إلى مئات المواطنين المدنيين. لكن في الوقت ذاته تسببت هذه العمليات في توجه القوميين الأتراك بقيادة حزب الحركة القومية إلى حزب أردوغان.

وفي ١٠ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٥ شهدت العاصمة أنقرة أكبر مجزرة إرهابية دموية على مدى تاريخ تركيا نسبت إلى داعش أيضاً استهدفت عشرات الآلاف من المشاركين في تظاهرة بعنوان "العمل والسلام والديمقراطية"، مما أدى إلى مقتل أكثر من ١١٠ أشخاص وإصابة المئات، أغلبهم من الكرد أيضاً. وكشفت التحقيقات أن منفذ العملية المدعو "يونس أمره آلاجوز" شقيق "الشيخ عبد الرحمن آلاجوز" الذي نفذ هجوم سروتش قبل ٣ أشهر من هذا الحادث وقتل ٣٢ شاباً كردياً أيضاً. لكن زعيم حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش اتهم "الدولة" حينها بالوقوف وراء هذا الهجوم.

ومن الغريب جداً أن رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو وبعد بضعة أيام من هذا الهجوم الدموي، قال: "لقد أجرينا استطلاعاً للرأي بعد مجزرة أنقرة الإرهابية لجسّ نبض الرأي العام، ولاحظنا وتيرة ارتفاع ملموسة في نسبة دعم حزبنا"، الأمر الذي جعل المعارضة التركية تتقدم باستفسار برلماني دعت فيه داود أوغلو إلى الكشف عن دلالة هذه التصريحات.

أردوغان يستعيد الحكومة المنفردة بـ"توظيف الإرهاب"

بعد توجه القوميين الأتراك إلى الحزب الحاكم، أعلن أردوغان عن انتخابات برلمانية مبكرة في الأول نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٥ وأعاد الحكومة المنفردة إلى حزبه مجدداً في طبق من ذهب بعد أن حصد دعم نصف الناخبين. كما أن أردوغان عقد تحالفاً مع حزب الحركة القومية في ٢٠١٧، وأطلق أولاً عملية درع الفرات في الأراضي السورية لإثارة موجة قومية جديدة في الداخل، أجرى بعد ذلك الاستفتاء الشعبي حول النظام الرئاسي وحصل على الموافقة من الشعب بشكل أو آخر. ثم نفذ عملية "غصن الزيتون" العسكرية في شمال سوريا ضد مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وأعلن في ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٨ عن انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة متأملاً منها أن تحقق له النجاح أيضاً.

واليوم يتبع أردوغان الإستراتيجية ذاتها لحصد أصوات القوميين الأتراك من خلال عملية عسكرية ضد معاقلي العمال الكردستاني في شمال العراق قبيل بدء الانتخابات المصيرية. غير أنه حدث هذه المرة شيء لم يتوقعه أردوغان، إذ نشر موقع "أحوال تركيا" وثيقة سرية للغاية لمركز الاستخبارات التابع للاتحاد الأوروبي تتهم أردوغان

بتوظيف الإرهاب. إذ قال المركز في تقريره التقييمي الخاص بهجوم أنقرة الدموي في ٢٠١٥: "مع أن شكل وطريقة الهجوم توجه أصابع الاتهام إلى تنظيم داعش، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم تفقد هويات الراكبين على الباص الذي كان يحمل المتظاهرين إلى ميدان الاحتجاج، وغياب شبه كامل للقوات الأمنية في مؤتمر بهذا الحجم العملاق نتوصل إلى أن هناك سبباً معقولاً للاعتقاد بأن قوى داخل حزب العدالة والتنمية كلّفت عناصر داعش بصورة خاصة بتنفيذ هذا الهجوم".

هذا التقرير مهم للغاية نظراً لأنه صادر من جهاز استخباراتي تابع للاتحاد الأوروبي الذي يضم ٢٨ دولة، وأحدث تأثير القنبلة في الأوساط السياسية. وستكشف الأيام القادمة ما إذا كانت استجدي إستراتيجية أردوغان هذه المرة أم لا.

التزوير والتلاعب بالنتائج

وكل هذا إذا جرت الأمور في مجراها الطبيعي وأجريت العملية الانتخابية وفق قواعد اللعبة الديمقراطية دون تلاعب أو تدخل في نتائج الانتخابات. غير أن سجل الحزب الحاكم في هذا الصدد سيء للغاية كما يعلمه الرأي العام المحلي والدولي من الانتخابات السابقة. فبالترزامن مع بدء نحو ٣ ملايين و٤٩ ألف و٦٥ ناخباً تركياً مقيمين بالخارج أعمال التصويت في الساعات من الشهر الجاري، بدأت تأتي أخبار عن مبادرة حزب أردوغان إلى التزوير في الانتخابات حيث تم رصد ورقة اقتراع موقعة مسبقاً لصالح حزب العدالة والتنمية الحاكم منحت إلى أحد الناخبين في العاصمة الفرنسية باريس. وفي فيينا لم تتطابق أعداد أوراق الاقتراع بالظروف التي تحويها. ومن المحتمل أن هذه الأخبار ستزداد كلما اقتربت النهاية.

من جانب آخر هناك عديد من الكتاب يزعمون أن أردوغان إذا ما تأكد من خسارته في الجولة الأولى أو الثانية فإنه سيؤجل الانتخابات بأي وسيلة كانت، بما فيه إعلان حالة الاستنفار في البلاد من خلال تصعيد العملية ضد معاقل العمال الكردستاني إلى أقصى الحدود، ما يمكن أن يدفع التنظيم إلى رد عنيف على أهداف في الداخل التركي. وهناك من يلفت من المراقبين إلى احتمالية اندلاع احتجاجات واسعة النطاق تشارك فيها جميع القوى المعارضة مماثلة لأحداث "جيزي بارك" التي اندلعت في إسطنبول ثم انتشرت في كل أنحاء تركيا، وذلك في حال إقدام أردوغان على التزوير في الانتخابات أو تأجيلها أو إلغائها تماماً بأي سبب كان.

ولا شك أن أردوغان إذا ما فاز بالانتخابات فإنه سيضفي الصفة الرسمية على النظام الديكتاتوري الذي يؤسسه منذ ٢٠١١ من خلال تصفيات أجراها في صفوف الأمن والقضاء والبيروقراطية بحجة "الكيان الموازي" بعد تحقيقات الفساد والرشوة، وفي صفوف الجيش والقضاء الأعلى بحجة الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦، بالإضافة إلى قيامه بإعادة تصميم فصائل المجتمع عامة والجماعات الإسلامية خاصة من خلال هاتين التهمتين الجاهزتين اللتين يصلقهما أردوغان بسهولة بكل من يريد تصفيته.

لكن إذا ما فازت المعارضة المعركة الانتخابية فإن تركيا ستحصل على فرصة للعودة إلى الدستور والقانون بعد تعليق العمل بهما منذ فضائح الفساد والرشوة عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى إمكانية إعادة فتح الملفات الخاصة بفساد نظام أردوغان وتعاونيه مع الإرهاب محلياً ودولياً وإجراء محاكمات عادلة بحق كل من المسؤولين السياسيين المتهمين، والموظفين العموميين المتهمين بالسعي للإطاحة بحكومة أردوغان عن طريق توظيف تحقيقات الفساد والرشوة أو محاولة الانقلاب الفاشلة.

هل لا يزال ممكناً وقف أردوغان؟

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/٦/٢٠

كتب إيشان ثارور، مراسل صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، أنه على مدى السنوات الثلاث الماضية، أدخل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بلاده في دوامة سياسية، يبدو أنها لن تنتهي. تتجه الأنظار نحو تصويت الكرد الذين يمثلون قرابة ٢٠٪ من العدد الإجمالي للسكان في تركيا ولفت في تقرير نشرته الصحيفة الأمريكية، إلى أن تركيا، تحت رعاية حكومة أردوغان، شهدت انتخابات برلمانية مرتين، واستفتاءً مثيراً للجدل يمنح أردوغان سلطات واسعة في رئاسة تركيا، ومع كل ذلك لا تزال عمليات التطهير، التي بدأها أردوغان بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في ٢٠١٦، مستمرة وتعكر صفو البلاد.

مخاطرة كبرى

وستشهد تركيا حدثاً مهماً في ٢٤ يونيو (حزيران) الجاري حيث يدلى الأتراك بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وبالنسبة إلى أردوغان وخصومه، فإن المخاطرة كبيرة، كما كان الحال دائماً، لاسيما أن فوز أردوغان بالرئاسة يعني أنه سيحصل على سلطات تنفيذية موسعة بموجب استفتاء ٢٠١٧ "المرير"، على حد وصف التقرير. ويشير تقرير واشنطن بوست إلى أنه بعد مرور خمسة عشر عاماً على توليه السلطة، بات أردوغان السياسي الأكثر تأثيراً في تركيا منذ مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، ولكن منتقدي أردوغان يخشون من موت الديمقراطية، الضعيفة بالفعل، وتعزيز النظام السلطوي بشكل صريح. ويعتبر العديد من المحللين أن تركيا، تحت حكم أردوغان، أصبحت نموذجاً سياسياً لتراجع الديمقراطيات، ومثالاً للدور الذي تلعبه السياسات الليبرالية "المزعومة" في إفساح المجال للأغلبية السامة.

دهاء أردوغان

ويصف التقرير أردوغان بأنه يتمتع بالدهاء السياسي، إذ حافظ على حكمه للبلاد بتعبئة وحشد الانقسامات القومية الدينية، وصب غضبه على شبكة واسعة من الأعداء المفترضين في الخارج، بداية من الحكومات الغربية العنيدة، وجماعة إرهابية كردية، وصولاً إلى رجل الدين المسن الذي يعيش في المنفى في بنسلفانيا. ورغم أن أردوغان استطاع في إحدى المرات شن حملة من أجل الرخاء الاقتصادي والتنمية، فإن الاقتصاد التركي يتراجع الآن بشكل حاد، بسبب سنوات من السياسات غير المسؤولة التي ألحقت الضرر بالاقتصاد التركي، بحسب المحللين الاقتصاديين، وأدت إلى ارتفاع معدلات التضخم والعجز في الحساب الجاري.

صعود المعارضة

وحسب تقرير واشنطن بوست، يلفت زعماء المعارضة إلى نتائج استطلاعات مشجعة تعكس تدمير الناخبين من أردوغان، بعد التوترات المتزايدة التي تشهدها تركيا مع بعض حلفاء الناتو خلال السنوات الماضية، فضلاً عن تكثيف الاستقطاب الاجتماعي في البلاد.

وتشير هذه النتائج إلى احتمال فوز المعارضة في انتخابات البرلمان، إن لم يكن بسباق الرئاسة، وذلك على أمل تراجع الأغلبية لحزب أردوغان الحاكم "العدالة والتنمية".

ويعتبر التقرير أن منافسي أردوغان أقوى هذا العام، نتيجة العواصف السياسية وظهور تحالف معارض لا يشمل فقط اليساريين والأقليات الدينية والعلمانيين، ولكنه يضم أيضاً القوميين اليمينيين والمسلمين المتدينين.

ويُعد محرم أينس الخصم الرئيسي لأردوغان في السباق الرئاسي، وهو مرشح حزب الشعب الجمهوري الوسطي، الذي ارتبط في الماضي بالعلمانية وقمع الأقليات العرقية، ويعمل أينس، المدرس السابق، جاهداً على تبديد هذه الصورة والدفاع عن مستقبل أكثر شمولاً.

ويرى المنافسون أن سياسات أردوغان تعرقل البلاد بالنزاع مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، واجراءات أسفرت عن انهيار العملة التركية وزيادة الاستقطاب.

أصوات الكرد

وكما هو الحال في انتخابات ٢٠١٥، تتجه الأنظار إلى تصويت الكرد الذين يمثلون قرابة ٢٠٪ من العدد الإجمالي للسكان في تركيا، بحسب تقرير "واشنطن بوست".

وسبق لأردوغان أن حصل على دعم هائل من الناخبين الكرد عندما كان مؤيداً لتحرير القيود على الحقوق الثقافية الكردية، ولكن استئناف الصراع مع الجماعات الكردية المتشددة في تركيا، وسوريا، والعراق، أضع على أردوغان دعم الكرد، كما أن حكومة أردوغان تعمد إلى اضطهاد حزب الشعوب الديمقراطي، الحزب اليساري الموالي للكرد، والذي تتهمه أنقرة بالتواطؤ مع مسلحين كرداً محظورين.

ويشير التقرير إلى أنه إذا نجح حزب الشعوب الديمقراطي في الفوز بأكثر من ١٠٪ من الأصوات الوطنية اللازمة للحصول على مقاعد في البرلمان التركي، كما في انتخابات يونيو (حزيران) ٢٠١٥، فإن حزب العدالة والتنمية سيواجه صعوبة في الفوز بالغالبية.

وقبضت السلطات التركية على زعيم حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش بسبب اتهامات متعلقة بالإرهاب، وهو حالياً مرشح للرئاسة من خلف القضبان.

استبداد أردوغان

وثمة مخاوف واسعة النطاق من محاولات أردوغان وحزب العدالة والتنمية، قمع التصويت في جنوب شرق تركيا حيث الأغلبية الكردية، لضمان الحصول على النتائج المرجوة.

وفي الختام، ينقل تقرير "واشنطن بوست" عن الكاتب سونار كاغابتاي، مؤلف كتاب عن حكم أردوغان المضطرب، أن "أردوغان سيفوز بعد حملة غير عادلة أو ربما يتلاعب بالنتائج للوصول إلى ذلك، وفي الحالتين ستكون السابقة الأولى في تاريخ تركيا الديمقراطي الذي دام ٧٠ عاماً. ولكن في الوقت نفسه، سيصبح أردوغان أكثر استبداداً، مع العلم أن الأغلبية لم تعد تدعمه".

أردوغان يشن "حرب إلهاء" لوقف تقدم المعارضة في الانتخابات

مجلة "فورين بوليسي" ٢٠١٨/٦/٢٠

تشهد تركيا يوم الأحد المقبل انتخابات برلمانية ورئاسية يواجه فيها الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي لا يزال يحظى بشعبية، أكبر موجة معارضة منذ فوزه الانتخابي الأول في ٢٠٠٢.

دأب الرئيس التركي على شن عمليات عسكرية قبل كل معركة انتخابية، كما حصل ضد الكرد في عام ٢٠١٥، ومن خلال عملية "درع الفرات" في سوريا بعد فشل المحاولة الانقلابية في صيف ٢٠١٦ ولتحقيق غايته في البقاء على كرسي الرئاسة في تركيا، اكتشف أردوغان، وقبل أقل من أسبوع على الانتخابات، "مستنقاً جديداً للإرهاب في شمال العراق"، وبدأ في تجفيفه. وكتب في مجلة "فورين بوليسي"، كل من توركو إرتورك، أدميرال متقاعد من البحرية التركية، استقال في ٢٠١٠ من إدارة الأكاديمية البحرية احتجاجاً على طرد حزب العدالة والتنمية، لضباط علمانيين من الجيش التركي، وسليم سازاك، متخصص في العلوم السياسية لدى جامعة براون، أن هذه الحرب جاءت متأخرة عشرة أعوام، وتحصل في توقيت غريب.

فقد غض أردوغان الطرف لسنوات طويلة عن معسكرات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، واليوم يستعرض قوته بمهاجمتهم. ولكن المشكلة تكمن في خلو تلك المنطقة من مقاتلي الحزب منذ زمن، فضلاً عن عجز تركيا عن تحقيق أي مكسب عسكري بقصف جبال جرداء. لكن أردوغان يشن "حرب إلهاء" لتحقيق مكسب سياسي.

ويلفت الكاتبان لتنفيذ الجيش التركي، ليلة ١١ يونيو (حزيران) غارات جوية ضد ما لا يقل عن ١١ هدفاً لحزب العمال في جبال قنديل. ووردت أنباء تلك الضربات في وقت مناسب بغرض تنظيم تجمعات حاشدة لدعم حملة أردوغان في مساء ذات اليوم في نيغده، المعقل القومي في وسط الأناضول، وفي بورصه، المعقل الصناعي الذي يبعد مسافة ٩٠ كيلومتراً عن اسطنبول. ويبدو أن شعبية أردوغان في المنطقتين آخذة في التراجع. فقد فاز مثلاً، في انتخابات ٢٠١٥، في بورصة بضعف عدد الأصوات التي حصل عليها أقرب خصومه، ولكن هذا العام كانت ساحات المدينة التي تجمع فيها أنصاره شبه فارغة.

وحسب الكاتبين، أصبحت تلك المشاهد مألوفة لأردوغان. فقد قلص تحالف المرشح العلماني محرم إنجي، والمتمردة القومية ميرال أكشينار، ومعهما المنشق الإسلامي تيميل كرم الله أوغلو فرص فوزه، خاصة في ظل انكماش اقتصادي تشهده تركيا. وكشف أحدث استطلاع للرأي أجرته شركة استطلاعات تركية رائدة أن ٥١٪ من المشاركين في الاستطلاع، وضعوا الاقتصاد في مقدمة اهتماماتهم، أمام الهاجس الأمني بـ ١٣,٤٪ فقط.

ويرى الكاتبان، أن أردوغان يدرك حاجته لتغيير حسابات الناخبين، وإذا استطاع جعل الشأن الأمني في مقدمة اهتمامات الأتراك، فسيسترجع الناخبين ذوي العقلية الاقتصادية الذين فقدهم لصالح المعارضة، كما سيفقد حزب الشعوب الديمقراطي الكردي موقفه القوي، والذي أوشك على إلحاق هزيمة بحزبه في البرلمان، مع احتمال خله عن الرئاسة. ويأمل أردوغان، بحربه المفاجئة ضد كرد العراق، وقف تقدم المعارضة، واستعادة ناخبين فقدهم، والتمسك بالتالي بمنصب الرئاسة.

ويرى كاتب المقال أن عملية جبال قنديل تجسد كيف جعل أردوغان من أكبر ثاني جيش في الناتو، أداة لخدمة طموحاته السياسية. فقد دأب الرئيس التركي على شن عمليات عسكرية قبل كل معركة انتخابية، كما حصل ضد الكرد في ٢٠١٥، ومن خلال عملية "درع الفرات" في سوريا بعد فشل المحاولة الانقلابية في صيف ٢٠١٦.

وفي يناير (كانون الثاني) ٢٠١٧، وقبل ثلاثة أشهر من الاستفتاء الرئاسي، نفذ أردوغان نفس الحيلة باستيلائه على مدينة الباب في شمال سوريا. ويختم الكاتبان بالإشارة إلى فشل تلك العمليات العسكرية أي فائدة للأمن القومي التركي، بل يبدو أنها تقرر وفقاً لحسابات أردوغان السياسية، وليس للضرورة العسكرية.

تركيا الأردوغانية على مفترق طرق

*حسن نافعة

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٦/٢٠

لم يكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مضطراً لاتخاذ قرار بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في ٢٤ حزيران (يونيو) الجاري، أي قبل نحو عام ونصف من موعدها المعتاد. لذا، يتوقع أن يترتب على إقدامه على اتخاذ قرار على هذا القدر من الشجاعة التي لا تخلو من أخطار تداعيات بعيدة المدى ليس فقط على مستقبله السياسي ومستقبل حزب العدالة والتنمية الذي يقوده، ولكن أيضاً على مستقبل الدولة التركية ذاتها وعلى دورها كلاعب مهم على الساحتين العالمية والإقليمية.

ففوزه في هذه الانتخابات سيؤدي ليس فقط إلى إعادة تجديد شباب حقبة أردوغانية كانت قد بدأت تظهر عليها أعراض الشيخوخة، ولكن أيضاً إلى تحويل تركيا إلى رقم صعب في نظام دولي يتسم بقدر كبير من السيولة وعدم اليقين. أما خسارته إياها فسوف يؤدي ليس فقط إلى تحويل هذه الحقبة إلى مجرد جملة اعتراضية في تاريخ حافل، وإنما أيضاً إلى تفاقم الصراعات داخل الدولة والمجتمع في تركيا، وربما تحولها سريعاً إلى حرب أهلية، الأمر الذي سيضيف إلى سلسلة الصراعات الممتدة بطول منطقة الشرق الأوسط وعرضها، حلقة جديدة أكثر خطورة.

ثلاثة عوامل ساعدت في وصول تركيا إلى هذا المفترق:

الأول: داخلي، يتعلق بتأثير التحولات الناجمة عن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، خاصة ما يتعلق منها ببنية النظام ودخول قضية الهوية طرفاً في صلب العملية السياسية الجارية في تركيا منذ فترة ليست بالقصيرة. والثاني: إقليمي، يتعلق بتأثير التحولات التي طرأت على النظامين العربي والشرق أوسطي، خاصة عقب اندلاع ثورات «الربيع العربي».

والثالث: دولي، يتعلق بتأثير التحولات التي طرأت على نظام دولي يبدو في حالة سيولة خطيرة، خصوصاً بعد قرار روسيا التدخل عسكرياً في الأزمة السورية ووصول ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. كان حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، والذي يقود العملية السياسية في تركيا منذ ما يقرب من عقدين من الزمان، قد نجح في تحقيق ثلاثة إنجازات كبرى مكنته من الهيمنة على الحياة السياسية والحزبية في تركيا دون انقطاع طوال هذه الفترة:

الأول: استقرار سياسي أدى إلى ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي بالتزامن مع تراجع دور المؤسسة العسكرية التي كانت قد دأبت على القيام بانقلابات دورية على الحكومات المنتخبة ديموقراطياً (بواقع انقلاب كل عشر سنوات تقريباً في ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧).

الثاني: ازدهار اقتصادي أدى إلى تحول تركيا إلى قوة اقتصادية واعدة، بعد أن أصبحت واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وأهمها، وبدأت تلج ساحة المنافسة على مواقع متميزة على قمة النظام الاقتصادي العالمي. الثالث: استعادة هوية ثقافية وحضارية كانت قد فقدتها، هي الهوية الإسلامية العثمانية، وذلك بعد سنوات طويلة من علمانية معادية للدين بدت خلالها تركيا كأنها حسمت قضية الهوية فيها نهائياً وإلى الأبد لمصلحة الانتماء إلى الحضارة الأوروبية الغربية.

كان ذلك قبل وقوع الانقلاب العسكري الفاشل في منتصف عام ٢٠١٦. فقد أدى وقوع هذا الانقلاب، وما أعقبه من عمليات انتقامية واسعة النطاق شملت اعتقال عشرات الآلاف من رجال القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والقضاء والإعلام والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات، إلى تدهور وانتكاس النشاط الاقتصادي وعودة الشعور بغياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي ذكر الجميع بهشاشة دعائم النظام التركي الجديد وعدم رسوخها ومحدودية ما حققه من إنجازات على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية كافة. صحيح أن أردوغان تمكن بأعجوبة من استعادة السيطرة على الأوضاع وأمسك بكل أطراف اللعبة السياسية من جديد، بل وراح يحدث تغييرات جوهرية في بنية النظام السياسي ذاته، حولته من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، إلا أن سماته الاستبدادية والفردية المتنامية، خصوصاً بعد انفراد رجب طيب أردوغان بالهيمنة المطلقة على غالبية مفاصله، أدت إلى تآكل شرعية نظامه بشدة في نظر العالم الخارجي، ومن ثم بدا كأن

سقوطه بدا مسألة وقت. وأظن أن إدراك أردوغان هذه الحقيقة كان أحد الأسباب الأساسية التي دفعته إلى التعجيل بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة.

على صعيد آخر، يلاحظ أن أردوغان كان سعى باستماتة إلى الاستفادة من التحولات التي طرأت على النظام الإقليمي، خصوصاً في ظل تشرذم النظام العربي، من ناحية، واشتداد المنافسة بين القوى الشرق أوسطية الرئيسية على تقاسم النفوذ عليه. فقد تمكن أردوغان، حتى قبل اندلاع ثورات «الربيع العربي»، من توظيف الصراع العربي - الإسرائيلي للظهور بمظهر القائد الإسلامي المؤيد القضية الفلسطينية العادلة، الأمر الذي ساعد في مزيد من انكشاف النظام الإقليمي العربي، والذي بدا ليس فقط عاجزاً عن الدفاع عما يعتبره قضيته المركزية وإنما مساهماً أيضاً في تجويع الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة. وحين جاءت ثورات «الربيع العربي»، حاملة جماعة «الإخوان المسلمين» إلى السلطة في عدد من الدول العربية، عبر موجاتها الأولى، بدا النظام التركي حينذاك، بإنجازاته التاريخية الباهرة، نموذجاً يحتذى من جانب شعوب عربية ثائرة وباحثة عن التغيير، بالتالي مؤهلاً في شكل طبيعي لقيادة المنطقة إلى بر الأمان. هنا بلغت طموحات أردوغان العثمانية عنان السماء، خصوصاً أنها بدت متناغمة مع طموحات دول أوروبية كثيرة راغبة في كبح جموح التطرف الإسلامي والساعية إلى بقاء منطقة الشرق الأوسط ليبرالية الهوى وأطلنطية في ارتباطاتها السياسية في الوقت ذاته. غير أن الانتكاسة التي شهدتها تلك «الثورات»، خصوصاً بعد سقوط حكم جماعة «الإخوان» في مصر وضمود النظام السوري عقب تدخل روسيا عسكرياً إلى جانبه، سرعان ما أطاحت هذه الطموحات ونحتها جانباً. وحين وقع الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، بدا نظام أردوغان ذاته في مهب الريح وغير قادر على الصمود في وجه ما اعتبره البعض «ثورة مضادة» لإجهاض أحلام الربيع العربي! ومن الطبيعي، في سياق كهذا، أن يبدو قرار أردوغان اللجوء إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة كأنه محاولة ليس فقط لتأكيد شرعية نظامه المنقوصة في الداخل التركي وإنما أيضاً لاستعادة دور تركيا المتآكل على الصعيد الخارجي والولوج إلى حلبة المنافسة الإقليمية المحترمة، مع كل من إيران وإسرائيل، لوراثة تركة نظام عربي راح يدخل بالفعل في غيبوبة الاحتضار.

على صعيد ثالث، يلاحظ أن تركيا الأردوغانية لم تكتف بمحاولة التأقلم مع التحولات التي طرأت على نظام دولي بدا في حالة سيولة خطيرة، وإنما لعبت دوراً واضحاً في التعجيل بهذه التحولات. فقد رفضت مجازاة الاندفاع الأمريكي الأحق للرد على أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، والتي سعت الولايات المتحدة إلى استخدامها ذريعة لشن «حرب كونية على الإرهاب»، وقاوم أردوغان بشدة ضغوط راحت إدارة جورج دبليو بوش الابن تمارسها لتحويل تركيا إلى قاعدة متقدمة للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، باعتبارها عضواً موثقاً فيه في حلف شمال الأطلسي، ومن ثم رفض البرلمان التركي التصريح لهذه الإدارة باستخدام قاعدة أنجريك العسكرية لغزو العراق وإسقاط صدام. وبعد أن كادت تركيا الأردوغانية تتصادم عسكرياً مع روسيا البوتينية على الأراضي السورية، بخاصة بعد إسقاط إحدى المقاتلات الروسية على الحدود مع سورية، إذا بها ترد على التقارب المتزايد للولايات المتحدة مع منظمات كردية مسلحة تعتبرها تركيا منظمات إرهابية بالتحالف مع كل من روسيا وإيران والسعي إلى ضبط الأوضاع في سورية وضمان عدم انفلاتها من جديد. هكذا، راحت تركيا تتصرف بحرية وفي استقلال نسبي كأنها ليست عضواً مهماً وفعالاً في حلف دولي تقوده الولايات المتحدة. ولا شك في اندفاع ترامب وراء شعار «أمريكا أولاً» وإصراره على مطالبة حلفائه بتحمل جانب كبير من نفقات الأمن، على إحداث تقارب أكبر مع روسيا إلى حد عدم التردد في إبرام صفقة تسليح ضخمة للحصول على منظومة الدفاع الجوي الروسية المعروفة باسم إس ٤٠٠. في سياق كهذا، يبدو قرار أردوغان إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة كأنه يستهدف توسيع نطاق هامش المناورة لتمكينه من التعامل باستقلالية أكبر مع تحولات النظام الدولي.

تشير استطلاعات الرأي إلى أن فرص أردوغان في الفوز بالمقعد الرئاسي، وكذلك فرص حزب العدالة والتنمية في الفوز بنسبة مريحة من المقاعد في البرلمان، تبدو كبيرة. وبصرف النظر عن مدى دقة هذه الاستطلاعات من عدمها، ففي تقديرنا أن تركيا بعد هذه الانتخابات ستكون مختلفة كثيراً عما كانت عليه قبلها: لاعب إقليمي ودولي أشد بأساً وثقة في النفس، أو دولة قابلة للانزلاق سريعاً نحو مصير الدول الفاشلة ذاتها في المنطقة، وهي كثيرة.

* كاتب مصري

رسالة لـ «السلطان».. زمن الفتوحات انتهى

مركز الأهرام للدراسات؛ ٢٠١٨/٦/٢٠

شريف سمير: قد ينجح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في كسب ثقة شعبه مجددا للاحتفاظ بالحكم اعتمادا على رصيد حزب «العدالة والتنمية» على مدار أكثر من ١٦ عاما عند المواطن التركي، ورهانا على قدرته في تقويض حجم خصومه من المعارضة، وممارسة القمع الأمني ضد المجتمع المدني ورموز القضاء والصحافة والإعلام خصوصا بعد محاولة انقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦.

ولكن تظل التحديات الخارجية التي يغرق فيها حتى الثمالة حبر عشرة في طريق السلطان العثماني الجديد الذي يستنزف طاقته وأعصابه في جبهات متعددة مفتوحة وتحولت مع إدمانه للسلطة إلى «نقطة ضعف» قد تكتب له «أسوأ ختام» في مشوار القصر الرئاسي!

وأولى الجبهات التي أثارت «شراهة» أردوغان كانت على صعيد الأزمة السورية منذ هبوب رياح الربيع العربي عام ٢٠١١، حيث برهنت حروب الوكالة المشتعلة في هذا الملف على أن تركيا لم تتدخل من أجل محاربة حزب العمال الكردستاني وضرب الإرهاب كما روج الرئيس التركي دائما، وإنما كشفت العمليات العسكرية المتعاقبة من جانب الجيش التركي عن مخطط استعماري لغزو سوريا واحتلال أراضيها، وصولا إلى توسيع هذه العمليات في منطقة عفرين كمقدمة للاستيلاء على بقية المدن السورية ووضع اليد على مفاتيح خزائن البترول واستثمارها في صفقات مشبوهة مع تنظيم داعش الإرهابي وفقا لما فضحته وثائق «ويكيليكس» منذ عامين.

ولتنفيذ الاستراتيجية التركية للسيطرة على الجارتين «سوريا والعراق» كثف نظام أردوغان من نشاطه لتوسيع دائرة التعاون والتحالف مع روسيا وإيران لاستغلال الطرفين في اختراق بعض الأراضي داخل سوريا والعراق، والمساعدة في اصطبياد عناصر الكرد في البلدين ومحوهم من خريطة الشرق الأوسط، مقابل اقتسام الغنائم وتبادل المصالح مع موسكو وطهران لمواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

وفي بداية الثورة السورية، تركت السلطات التركية حدودها مفتوحة أمام انتقال المقاتلين والإرهابيين، وكشفت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية أن ٣٠ ألف مقاتل عبروا الحدود التركية السورية في عام ٢٠١٣ وحده، وضخامة الرقم فتحت سؤالا يثير الشك والريبة حول دولة كبيرة بحجم تركيا وعضو في حلف الناتو تترك حدودها منتهكة إلى هذا الحد، إلى أن ظهرت الإجابة في صورة عمليات عسكرية من تركيا وانتهاك برى وجوى للأراضي العراقية والسورية، فضلا عن حرب المياه والتهديد بتعطيش الشعوب، وامتداد المخطط الأردوغاني نحو العراق لإحكام القبضة التركية على جبال قنديل شمالا وإقامة قواعد عسكرية فيها من ناحية، وتسويق حملة الرئيس التركي الانتخابية المقبلة، من خلال تسجيل «انتصارات وهمية» تغازل وتمس وتر ناخب الصندوق فيما يتعلق بحماية الأمن القومي التركي ومكافحة الإرهاب من ناحية أخرى.

ومع استخدام تركيا مقاتلى داعش الذين خرجوا من الرقة وغيرها فى تنفيذ عمليتي «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، صار داعش رقما مهما فى اللعبة التركية لاستئصال الكرد، غير أن أردوغان يتجاهل . إما عامدا وإما غافلا - أن هذا الأسلوب يوفر مناخا ملائما لنمو الجماعات الإرهابية وعلى رأسها لتتسلق أكثر وأكثر فوق الأطماع التركية ويمكن أن تتحول سهامها المسمومة يوما نحو صدر من أعطوا أصواتهم للمقامر التركي الكبير.

وأرهب أردوغان الميزانية التركية بتورطه فى جبهاته القتالية، ومنح المعارضة فى بلاده سلاحا لضربه فى الشارع التركي، عندما أعلن تقرير لحزب الشعب الجمهورى - أكبر أحزاب المعارضة فى تركيا - أن الأحداث التى تشهدها سوريا والعراق والسياسات الخاطئة التى تنتهجها حكومة العدالة والتنمية كلفت البلاد فاتورة اقتصادية باهظة الثمن وتجاوزت جملة ما أنفقته على اللاجئين السوريين والخسائر فى الصادرات والسياحة نحو ١٧ مليار دولار.

وفى الوقت الذى سارعت فيه تركيا لإنقاذ حليفها قطر من آثار المقاطعة الخليجية ونسقت الأدوار مع إيران لإغراق السوق القطرية بالبضائع والمنتجات التركية والإيرانية نظير التضحية بالاستثمارات العربية ومشروعات الكتلة الخليجية، نشطت جبهة جديدة فى ليبيا من صناعة التحالف الشيطاني بين تركيا والجماعات الإرهابية وسط حالة الانعدام التام للسلطة المركزية فى طرابلس، بعد أن قبضت سلطات خفر السواحل اليونانى على سفينة شحن تركية فى اتجاهها إلى ميناء مصراتة محملة بالأسلحة، بما يحمل رسالة واضحة بعنوان «فتش عن تركيا» لتحصل على أى معلومات تهدد الأمن القومى لأى دولة من دول الجوار.

وانضمت قبرص إلى قائمة المستهدفين من آلة الحرب ذات الماركة التركية عندما اتجهت أنظار الشركات العالمية المتخصصة فى التنقيب عن الغاز الطبيعى إلى الساحل الجنوبى لقبرص، وقررت شركة «توتال» الفرنسية فى مايو الماضى تأمين ترخيص حفر استكشافى آخر، رغم تهديدات تركيا لوقف تلك العمليات.

ووصف وزير الطاقة القبرصى يورجوس لاکوتريبيس خطوة «توتال» بأنها «تطور مهم» يوسع من مناطق تنقيب الشركة قبالة قبرص، وهو الأمر الذى استفز أنقرة التى حاولت منع سفينة تنقيب من «إيني» الإيطالية لاكتشاف مصادر وأماكن جديدة للطاقة والغاز فى قبرص.

هكذا تبدو مشكلة أردوغان الكبرى فى استسلامه لجموح شهوة السلطة وتوسيع رقعة النفوذ الإقليمى ليصبح مطالباً أمام شعبه بتقديم «مبرات» لكل هذه الجبهات المتزامنة معا، بينما معارك الداخل تزداد شراسة وعنفا على نحو يندى بمسح «سنوات النعيم» من ذاكرة الأتراك، ليستيقظوا على عملة تتراجع، واستقرار أمنى مهدد، ورئيس يحارب ويخوض فتوحات تاريخية فقط من أجل ذاته!

هذه مسيرة سلجوقية وعثمانية وجمهورية.. افتحوا أعينكم وانتبهوا!

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لاردوغان؛ ٢٠١٨/٦/٢٠

لقد صار إيقاف تركيا مستحيلا، فلن يمكن من الآن فصاعدا وضعها تحت الوصاية أو إجبارها على تنفيذ أوامر أحد" إذ لن تستطيع أي قوة" سواء أمريكا أو إسرائيل أو دول أوروبا، أن تستعبد تركيا، ولن تتمكن تلك القوى من وضع تركيا تحت المراقبة سواء من خلال تدخل خارجي أو بأيدي "محتلي الداخل" من الذين يروج لهم داخليا. ذلك أن تركيا، التي تعتبر واحدة من القوى المركزية العالمية، ليست بحاجة أصلا لأي من علاقات التبعية أحادية الجانب هذه، ولن تحتاج لشيء كهذا كذلك مستقبلا.

امتنعت واشنطن عن تسليم طائرات إف-٣٥ وفرضت حظرا على بيع السلاح لتركيا، كما حاولت دول الاتحاد الأوروبي التدخل في الانتخابات والتأثير في نتائجها ونفذت حصارا سريا، وأما إسرائيل فقد اتخذت موقفا وأضلت عقول شركائها في الداخل، كما استغلت تلك القوى بعض الدول العربية لينفذوا مخططاتهم، وحرصوا كذلك التنظيمات الإرهابية للتعاون معهم... لكن كل هذا لن يسفر عن شيء، فلن يكون لذلك أي قدرة على التأثير في تركيا وقراراتها، ناهيك أصلا عن وضعها تحت الوصاية.

لن نتحدث عن العالم، بل العالم هو الذي سيتحدث عنا

سنرى عقب انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران دولة أغلقت ملف الجدل الداخلي وانفتحت بالكامل على المنقطة والعالم، سنرى دولة تركز على المنطقة والعالم لا على شؤونها الداخلية وحسب، سنرى قوة تزيد من تحركاتها الإقليمية الاستثنائية لا دولة تصارع قضاياها الداخلية، سنرى دولة لا يثار الجدل حولها داخليا، بل سيتحدثون عنها في الخارج.

سنرى تركيا تقضي على الإرهاب في منبعه لا تحاول هزيمته على أراضيها، ولن نرى دولة تتعرض لعمليات في الداخل، بل سنرى دولة توجه إمكانيات إجراء العمليات إلى الخارج. لن نرى دولة تدافع عن نفسها داخل حدودها، بل سنرى دولة تدافع عن نفسها في الخارج عند مصدر التهديد.

لن نتحدث عن العالم، بل العالم هو من سيتحدث عنا. لن تكون تركيا من اليوم فصاعدا دولة تتحرك وفق مخططات البعض، بل دولة تتحرك وفق مخططاتها الإقليمية والعالمية، وستكون الفترة المقبلة مرحلة تنتهي بها صلاحية عبارة "وماذا تقول الولايات المتحدة؟ والاتحاد الأوروبي؟ وإسرائيل؟" وتخسر قوتها وقدرتها على الإقناع، لتكون مرحلة يقوى بها الصوت الذي يقول "ماذا ستقول تركيا؟".

عندما نسير سبيير الشرق الأوسط وسيتغير التاريخ، صدقوني!

سيكون يوم ٢٤ يونيو/حزيران هو اليوم الذي يعود فيه تحرك الإرادة التي تصنع التاريخ منذ أيام السلاجقة والجيانات السياسية التي تحافظ على الكيان القائم والمستمر منذ عهد الدولة السلجوقية مروراً بالدولة العثمانية وانتهاء بالجمهورية التركية، وسيكون كذلك اليوم الذي تكتمل فيه المرحلة الأخيرة من التغيير القائم في هذا الإطار. ولهذا السبب عليكم مساندة هذا الصعود الكبير الجديد، انضموا إلى الإرادة والمسيرة الأناضولية الثالثة الكبرى التي تصنع التاريخ، ولا تنسوا أن عندما نسير في هذا الاتجاه سيتبعنا البلقان والقوقاز وبلاد الرافدين وجميع دول

المنطقة. وعندما نسير سيتغير التاريخ مرة أخرى، وسترسم ملامح المنطقة من جديد، وستسير مرة ثانية الروح السلجوقية والعثمانية والجمهورية. فهذا ما عشناه على مدار ألف عام، وهو ما سيتكرر مستقبلا.

لا مكان للهوية السياسية.. هذا سيكون كجسر الصراط

لا تنخدعوا بالأعيب المضللة التي تروج لها منظمة غولن الإرهابية، وبي كا كا والتنظيمات الإرهابية التابعة لها، لا تنخدعوا بالعمليات الذهنية التي ينفذها أنصارهم السريون في الداخل، كما لا تنخدعوا بالأجندات السرية لما يسمى بـ"المعارضة المحافظة". لا يغرنكم الحسابات والامتعضات الشخصية لأحزاب المعارضة التي لا تزال تعيش في عالم ما قبل ٣٠ عاما ولا تستطيع تقديم أي شيء اليوم، ولا يغرنكم الحسابات الخبيثة الواردة من الدول الأطلسية وتلك التي يروج لها من ناحية الجنوب.

إنها تصفية حسابات تاريخية، تصفية حسابات بين القوى والحضارات، إنها واحدة من أصعب الاختبارات التي خضعنا لها على مدار تاريخنا الممتد لألف عام، وهو ما يشبه جسر الصراط.

لا يمكن أن يكون لهذا هوية سياسية أو عرقية أو مذهبية، كما لا يمكن أن يكون تحيزا سياسيا على هامش فترة ما بعد الحرب الباردة. إنها دعوى تركيا وتصفية حسابات تاريخية، كفاح لجعل تركيا تحجز لنفسها مكانا في قلب العالم الجديد، محاولة لنقل طموحاتنا التي يعود تاريخها إلى مئات السنين إلى حاضرتنا.

لم يعد أمامنا شرق ولا غرب، بل نحن المركز

ولهذا السبب لم يعد هناك شرق ولا غرب ولا شمال ولا جنوب بالنسبة لنا، لم يعد هناك أوروبا ولا آسيا. جميعهم موجودون، لكن من في المركز، لدينا منطقتنا وحساباتنا وطموحاتنا وذاكرتنا ومثلنا وحماستنا وكفاحنا.

علينا ألا نختزل هذا الكفاح العظيم في شخص واحد أو نلقي بظلالنا عليه أو حتى نضحى به في سبيل استيلاءات شخصية لبعض الأحزاب والزعماء السياسيين. إن الانتخابات المقبلة ليست قضية حزب ولا مسألة سلطة ضيقة أو عبارات سياسية محدودة الأفق، فهي ليست انتخابات عادية، بل خيار وتصويت على مصير هذه الأمة.

إنها مسألة اتخاذ قرار بشأن مستقبل تركيا وما إذا كانت ستتمو وتكبر أم ستتكسح، وهذه هي النتيجة الحقيقية لتلك الانتخابات. وإذا كان الأمر كذلك، فنحن أمام مسألة وطنية تاريخية، مسؤولية الوقوف تحت مظلة محور الوطن.

عمليات درع الفرات وغصن الزيتون وقنديل هي وقع أقدام تركيا

وعليه، يجب على الجميع أن يقرر ما إذا كان يقف في صف تركيا أو يقف ضدها في صف العمليات الدولية. فهذا قرار مصيري، ولا يمكن إخفاء هذه الحقيقة بعبارات فارغة تضلل العقول. كما لا يمكن لأحد أن يحول دون استفاقة الجينات السياسية التي يمتد تاريخها لألف عام من خلال الغضب والاستياء الشخصي.

إن عمليات درع الفرات وغصن الزيتون وقنديل هي وقع أقدام تركيا، وسيكون هناك المزيد من العمليات، بغض النظر عن رد فعل العالم، لأنه يجب تنفيذ تلك العمليات. وعندما نادينا قبل عامين بقولنا "يجب على تركيا التدخل في المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط غربا إلى حدود إيران شرقا مهما كلف الأمر، حتى وإن كان يعني الانتحار"، اتهمونا بأننا "نحرض على الحرب" وقادوا ضدنا حملات تشويه. نعلم جميعا من نسق لهذا، لكننا نؤثر الصمت في الوقت الحالي.

خط الموصل - حلب هو خطنا الدفاعي

بيد أن ذلك لم يكن ليمنع حدوثه، فتركيا لم يكن أمامها أي خيار آخر سوى أن تعزز قدراتها، فلم يكن لها أن تقف موقف المتفرج، لأنها كانت ستنهار في اللحظة التي تقف فيها. والآن صار جليا أننا ليس لدينا خيار آخر سوى أن نتواجد في ذلك الحزام الواقع بين البحر المتوسط غربا وحدود إيران شرقا بغض النظر عن الدول والتنظيمات الموجودة به.

إن المنطقة الواقعة بين الموصل وحلب تعتبر منطقة أمان بالنسبة لتركيا، ولا يمكن إهمالها دون استقرار بأي حال، ولو صارت غير مستقرة فعلى تركيا الإشراف عليها" إذ ستمنح الظروف الإقليمية والدولية تركيا المسؤولية عن هذا الفراغ.

سنرى أن هذا سيتحقق على هذه الشاكلة خلال السنوات القليلة المقبلة. وستكون مدن عين العرب والقامشلي والحسكة ومخمور هدفا لتركيا لأنها تقريبا هي الأماكن التي تنفذ فيها عمليات الإرهاب الدولي والتدخلات الأجنبية. ولا شك أن تركيا ستنفذ تدخلاتها هناك.

مسيرة أردوغان: المسيرة السلجوقية والعثمانية والجمهورية

إن مسيرة الرئيس أردوغان هي مسيرة سلجوقية، مسيرة عثمانية، مسيرة جمهورية، مسيرة تركيا المستقبل. فالجميع يدرك ذلك سواء أصدقاؤه أو أعداؤه. فأعداؤه في الداخل يستهدفونه لأنهم يعلمون هذا، وأما الأعداء الخارجيون فيستهدفونه لرغبتهم في "إيقاف تركيا".

إنها مسيرة مصيرية لهذه الأمة، مسيرة الأناضول والمنطقة بأسرها. فمتى نهض الأناضول، نهضت المنطقة ليتغير مجرى التاريخ، وهذا ما سيحدث هذه المرة كذلك، وسيرى كل من ينظر إلى تاريخنا الممتد لألف عام أن هذا يتحقق.

افتحوا أعينكم.. إنها حرب استقلال ودفاع عن القدس

إن انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران ستكون لحظة قرار مصيري، وهي لا تختلف شيئا عن الدفاع عن القدس والمدينة المنورة، وجنق قلعة ومعركة الاستقلال التي خضناها عقب الحرب العالمية الأولى. ربما يعتبر البعض ما أقوله مبالغا فيه، لكن الأمر كذلك إذا ما وضعنا باعتبارنا مستقبل تركيا والمنطقة والعالم. ذلك أننا لو توأنا عن ترسيخ دعائم هذا الأساس اليوم وفشلنا في اتخاذ قرار من أجل تركيا القوية وتحولنا إلى ساحة ينفذ فيها البعض مخططاته لن نستطيع الدفاع عن تلك المناطق مرة ثانية. ولهذا فإن القرار الذي سنتخذه اليوم سيضع حجر الأساس لهذا الدفاع.

افتحوا أعينكم... لا تنخدعوا بالعبارات التافهة والوعود الوردية ومحاولات تضليل الأذهان. راجعوا التاريخ وانظروا إلى كفاح الماضي. اتخذوا قرارا بشأن المستقبل. قدموا الدعم والقوة للجيل والكاثر المؤسس اليوم. ذلك أننا لو فوتنا هذه الفرصة، فلن يعطونا الفرصة لمائة عام مقبلة، كونوا واثقين من ذلك...

ترکيا تقرر مصيرها وترقب لما بعد الانتخابات

اعداد: الانصات المركزي: ٢٤/٦/٢٠١٨

أدى أكثر من ٥٦ مليون ناخب تركي بأصواتهم الأحد، في انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة شهدت منافسة محتدمة بين الرئيس رجب طيب إردوغان ومعارضة ملتفة حول المرشح الاشتراكي الديموقراطي محرم إنجيه. وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها في الساعة ٥,٠٠ ت غ، وأغلقت في الساعة ١٤,٠٠ ت غ في انتخابات تشكل محطة بالغة الأهمية إذ ستشكل نقطة التحول من نظام برلماني إلى نظام رئاسي يدفع إردوغان باتجاهه، فيما يتهمه معارضوه بالتسلط.

وتنافس ستة مرشحين في الانتخابات الرئاسية، وسيتمتع الفائز بينهم بصلاحيات موسعة بموجب تعديل دستوري أقر عبر استفتاء في ابريل ٢٠١٧.

لكن معظم مرشحي المعارضة اكدوا انهم سيعودون عن هذه الاجراءات التي دفع إليها الرئيس رجب طيب إردوغان في حال فوزهم وسيحافظون على النظام البرلماني الراهن.

ويترقب الاترك نتائج انتخابات رئاسية وتشريعية، هي الاكثر حماوة في السنوات الاخيرة، يسعى فيها الرئيس رجب طيب اردوغان للفوز بولاية رئاسية ثانية والسيطرة على البرلمان، في مواجهة تراجع اقتصادي ومعارضة مصممة على وقف سباقه لتوسيع سلطاته.

وكان اردوغان يعتقد أن الفرص كلها لصالحه حين دعا إلى هذه الانتخابات المبكرة قبل عام ونصف عام من موعدها في ظل حال الطوارئ المفروضة في البلاد. غير أن تدهور الوضع الاقتصادي أرخى بظلاله على مسار الحملة. كما واجه الرئيس انتعاشا لم يكن يتوقعه من المعارضة.

وعقدت أحزاب معارضة تتبنى مبادئ متباعدة مثل حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي ديموقراطي) و"حزب الخير" (يمين قومي) و"حزب السعادة" (إسلامي محافظ) تحالفا "معاديا لإردوغان" غير مسبوق لخوض الانتخابات التشريعية، بدعم من حزب الشعوب الديموقراطي المؤيد للقضية الكردية، معتبرة هذه الانتخابات الفرصة الأخيرة لوقف اندفاع إردوغان نحو امتلاك صلاحيات مطلقة.

وقال مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم انجيه لدى ادلائه بصوته في معقله في يالوفا جنوب اسطنبول "اتمنى الافضل لامتنا"، متعهدا ان يمضي الليل امام مقر الهيئة العليا الانتخابية في انقرة للتأكد من نزاهة عملية الفرز. في المقابل، قال الرئيس التركي الذي ادلى بصوته في اسطنبول برفقة صهره وزير الطاقة براءات البيرق إنه يتوقع ان تشهد العملية الانتخابية اقبالا كبيرا في مؤشر الى "نضج الديموقراطية في تركيا".

واعلن حزب الشعب الجمهوري تسجيل مخالفات خاصة في محافظة شانلي أورفا، الا ان اردوغان قال لدى ادلائه بصوته في اسطنبول "تم إبلاغي بعدم وجود أي مشاكل جدية في انحاء تركيا" في ما يتعلق بسلامة عملية الاقتراع. وبعد انتهاء التصويت قال انجيه "سأحمي حقوقكم. جل ما نريده هو منافسة عادلة. نحن لا نخشى شيئا ولا نصدق التقارير المحبطة".

"سباق أكثر حماوة من المتوقع"

وخلال فترة حكمه التي امتدت ١٥ عاما، فرض اردوغان نفسه كأقوى زعيم تركي بعد مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، وغير وجه البلاد عبر مشاريع بنى تحتية ضخمة وإصلاحات اجتماعية.

ويبقى اردوغان الاوفر حظا للفوز، إلا أنه من غير المؤكد أن سيحصل أحد أكثر من ٥٠٪ من الاصوات، وهي النسبة الضرورية التي تجنبه الانتقال إلى دورة ثانية تجري في ٨ تموز/يوليو. وتمكن محرم إينجه من فرض نفسه في موقع المنافس الرئيسي لإردوغان في الانتخابات الرئاسية، مستقطبا الجماهير في كافة انحاء البلاد وموقظا معارضة منيت بهزائم متعاقبة. وقالت المحللة ايلكه تويغور في معهد الكانو الملكي والمحاضرة في جامعة كارلوس الثالث في مدريد "حتى وان كان الرئيس المنتهية ولايته الاوفر حظا، من المرجح ان يكون السباق اكثر تنافسا مما توقعه كثر". وتكتسب الانتخابات الرئاسية اهمية استثنائية نظرا الى ان الفائز فيها سيكون اول رئيس يتمتع بصلاحيات موسعة نص عليها الدستور الجديد الذي اقر في نيسان/ابريل ٢٠١٧ بموجب استفتاء كان اردوغان اشد داعميه.

تحالفات

وهناك ستة مرشحين رئاسيين: ميرال أكشينار (الحزب الصالح) وصلاح الدين ديميرتاش (حزب الشعوب الديموقراطي) ورجب طيب أردوغان (حزب العدالة والتنمية) ومحرم إينجه (حزب الشعب الجمهوري) وتيميل قره ملا أوغلو (حزب السعادة) ودوغو برينتشيك (حزب الوطن). وعلى صعيد الانتخابات التشريعية هناك تحالفان: الأول هو "تحالف الشعب" ويضم حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية، أما حزب التحالف الكبير فقد أدرج مرشحيه على لوائح حزب العدالة والتنمية. أما الثاني فهو "تحالف الأمة" ويضم حزب الشعب الجمهوري (يسار الوسط) والحزب الصالح (يمين قومي) وحزب السعادة (محافظ)، ويُدْرَج الحزب الديموقراطي (يمين الوسط) مرشحيه على لائحة الحزب الصالح. ويترشح كل من حزب الشعوب الديموقراطي (المُناصر للقضية الكردية)، وحزب الدعوة الحرة (إسلامي كردي) وحزب الوطن بشكل مستقل.

إقبال شديد للمراكز الانتخابية في المدن الكردية لصالح HDP

وشهدت المدن الكردية في تركيا منذ ساعات الصباح الأولى حركة غير عادية، حيث توجه المواطنون نحو صناديق الاقتراع بالرغم من التهديدات التركية للمواطنين. فمدينة نصيبين أحد أهم المدن التي شهدت اقبالاً شديداً من المنتخبين الكرد لصالح حزب الشعوب الديموقراطي. وعلى الرغم من كل هذا فإن الشعب الكردي يتوجه بقوة نحو صناديق الاقتراع دون مبالاة لتهديدات القوى الأمنية التابعة لحزب العدالة والتنمية، لانتخاب مرشحهم للرئاسة صلاح الدين ديميرتاش. ويذكر أن مدينة نصيبين في عام ٢٠١٦ تعرضت لهجمة بربرية من قبل الدولة التركية، مما أدى إلى تدمير أجزاء من المدينة وتشريد الآلاف من الأهالي إلى مدن أخرى بحجة وجود عصيان مدني في المدينة.

الناخبون الكرد يصرون على المشاركة في الانتخابات رغم نقل لجانهم الانتخابية

الى ذلك أصر الناخبون الكرد بالبلدات الشرقية في تركيا على الإدلاء بأصواتهم، رغم نقل لجانهم الانتخابية إلى مناطق أخرى بعيدة عن محل سكنهم، تقول السلطات إنه بسبب "دواعي أمنية".

وانطلق سكان الأحياء التي نقلت اللجنة العليا للانتخابات لجانبهم الانتخابية إلى مناطق أخرى سيرا على الأقدام للمشاركة في الانتخابات، حيث توجه سكان حي داملاجيك (رشيقة) التابعة لبلدة أوزالب إلى حي تولجالي (أخروك) الذي يبعد ٨ كيلومترات للإدلاء بأصواتهم بعد نقل صناديق الاقتراع إليه. ويوضح أحد سكان البلدة ويُدعى خوناف بيلين (٥٥ عاما) أنهم توجهوا إلى لجان الاقتراع وقاموا بالإدلاء بأصواتهم مؤكدا أن نقل الصناديق لا يعني لهم شيئا وأنهم توجهوا في الصباح للتصويت، وتمنى بيلين فوز الحزب الذي يؤيده بالانتخابات.

“سندلي بأصواتنا مهما حدث”

وفي الإطار نفسه توجه سكان حي أويماكلي (إنكين) التابع للبلدة نفسها إلى حي أغريفيرين الواقع على بعد كيلومترين للإدلاء بأصواتهم.

وتشير عائشة نايا، إحدى ناخبات الحي الذين كان من بينهم شباب وشيوخ، إلى تعرضهم للإهانات. وأضافت نايا أن أحياءهم أكبر بكثير من الأحياء التي نقلت إليها الصناديق قائلة: “كنا نذهب ونصوت أينما وجدت الصناديق حتى ولو زدت المسافة عن كيلومترين. سنصوت كي ينتهي هذا الظلم”.

جدير بالذكر أن اللجنة العليا للانتخابات قد قررت نقل صناديق الاقتراع في ١٩ مدينة لدواعي أمنية ومن بين هذه المدن فان وتونجيلي وشيرناق وسيعيرت وماردين وقارص وهكاري وأرضوروم وأرزينجان والأزيغ وديار بكر وبتليس وبينجول وبطمان وأغري.

ورأى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي أن الغرض من القرار تقليل عدد الناخبين المصوتين لصالح الحزب ومنعه من اجتياز الحد الأدنى من الأصوات الذي يشترط لدخول البرلمان.

المرشح الرئاسي الكردي في تركيا يدلي بصوته من داخل السجن

وأدى المرشح الرئاسي عن حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) المعارض صلاح الدين ديميرتاش، يوم الأحد، بصوته في الانتخابات التشريعية والرئاسية التركية من داخل سجنه في أدرنه شمال شرق تركيا. وغرد ديميرتاش عبر “تويتر” قائلا: “قمت بالتصويت داخل السجن، وأود من الجميع المشاركة في هذا الخيار الديمقراطي من أجل مستقبل البلاد”.

وأعرب عن أمله بأن يتم الانتهاء من عملية التصويت في بيئة هادئة وسلمية، مضيفا “أعتقد أن النتائج ستكون جيدة للغاية، وجيدة لنا جميعا”.

ويعتبر ترشح “دميرتاش” الرئيس السابق للحزب الكردي من داخل محبسه في أدرنة سابقة في الانتخابات التركية. ويتعرض الكرد لضغوط من حزب العدالة والتنمية بهدف منعهم من دخول البرلمان.

وأدلت الرئيسة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض في تركيا بروين بولدان اليوم الأحد، بصوتها في مدينة إسطنبول في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وفي تصريح مقتضب، أعربت بولدان عن شكرها لكوادر حزبيها على الجهود الحثيثة التي بذلوها طوال الحملات الانتخابية.

كما أعربت عن ثقتها بأن كل فرد سيدلي بصوته بملء إرادته الحرة في الانتخابات.

كما أدلت رئيسة فرع حزب الشعوب الديمقراطي عائشة آجار باشاران بصوتها في الصندوق رقم ١٠٠١ في إعدادية سلجوقلو بحي باغلار، وهي تقول: “مع أمنياتي ان تكون هذه الانتخابات وسيلة لانتشار السلام بين الشعوب”.

وكان القيادي في المعارضة التركية محمد على أصلان البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطي “الكردي” المعارض، أكد في حوار مع صحيفة (الوطن) المصري على أن فوز المعارضة في الانتخابات الحالية “سيفتح صفحة جديدة مع الداخل والخارج بما في ذلك الشرق الأوسط”، متوقعا أن يحقق حزب الشعوب “مفاجأة” من خلال الانتخابات التي انطلقت اليوم الأحد، ويتجاوز نسبة ١٠٪ التي تتيح له الفوز بمقاعد في البرلمان.

أردوغان: نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات "جيدة"

وأعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عن رضاه على نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات، واصفا نسبة المشاركة بـ "الجيدة".

جاء ذلك في تصريح صحفي عقب إدلائه بصوته في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بمنطقة أسكودار في مدينة إسطنبول.

وتابع أردوغان: "تشير المعلومات التي تلقيتها إلى وجود نسبة مشاركة جيدة بالانتخابات في عموم تركيا". وحول سير العملية الانتخابية قال أردوغان: "حتى هذه اللحظة لم تردنا أنباء عن مشاكل جدية في عملية الاقتراع بالانتخابات التركية في عموم البلاد".

كما نوه أردوغان أنه سيتابع جزءاً من نتائج الانتخابات في إسطنبول، والجزء الآخر منها في العاصمة التركية أنقرة. وشدد خلال تصريحه على أن تركيا "سوف ترفع سقفها من خلال النظام الرئاسي من أجل الوصول إلى مستوى أرفع من الحضارات المعاصرة".

إينجه: نتائج الانتخابات ستكون جيدة

من جهته قال المرشح الرئاسي عن حزب الشعب الجمهوري، محرم إينجه، يوم الأحد، إنه لا تراوده أي شكوك من أن نتائج الانتخابات ستكون جيدة.

جاء ذلك في تصريحات صحفية أدلى بها قبيل وصوله إلى مقر اللجنة العليا للانتخابات في العاصمة أنقرة. وطالب إينجه جميع ممثلي حزبه بعدم مغادرة مراكز الاقتراع، قائلاً: "لا تتركوا الصناديق دون استلام محاضر الفرز". وأضاف: "أدعو جميع المواطنين التوجه إلى مراكز الاقتراع، أنا هنا على مقربة من اللجنة العليا للانتخابات، أقف هنا لحماية حقوقكم، لحماية حق الشعب".

كما وجه إينجه كلمة لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات قائلاً: "قوموا بأداء مهمتكم فقط بشكل صحيح، والتزموا بالقوانين والدستور، ولا تكونوا لعبة بيد أحد، ولا تغضبوا من أحد، ولا تخشوا أحداً، نريد سباقاً عادلاً". ودعا المواطنين إلى الالتزام بالهدوء وعدم الانسياق وراء أية أخبار تفسد معنوياتهم.

الشعوب الديمقراطي يطالب اللجنة العليا للانتخابات بالتدخل الفوري في انتهاكات

هذا وأصدر حزب الشعوب الديمقراطي بياناً بشأن الانتهاكات وحوادث التزوير والغش التي جرت، الأحد، خلال العملية الانتخابية.

وقال الحزب في بيانه: "قدمت ممثلتنا في اللجنة العليا للانتخابات، بينار أك دمير، طلباً إلى اللجنة العليا للانتخابات للتحقيق في الانتهاكات التي حصلت في اللجان الانتخابية المقامة في كل من إبتدائية "يوكاري بوستانج"، إبتدائية "حريات"، إعدادية "سليمان شاه"، ثانوية الأناضول وأناضول GAP، إبتدائية "أتاتورك" و ثانوية "إمام خطيب" في ناحية برسوس في مدينة رها.

وأفاد البيان أن ممثلة الحزب في العليا للانتخابات أوضحت في طلبها أن مجموعات مسلحة قامت بترويع الناخبين وإجبارهم على التصويت بشكل جماعي.

وأضاف البيان "وتعرض موظفو الانتخابات ومراقبو الصناديق، التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي HDP للاعتداء بالضرب من قبل تلك المجموعات".

وطالبت دمير اللجنة العليا للانتخابات بالتدخل الفوري والعمل على إيقاف هذه الانتهاكات والاستفزازات التي تنال من سير العملية الانتخابية في رها.

المعارضة تكشف عن خروقات انتخابية لمصلحة اردوغان

من ناحيته أعلن رئيس هيئة الانتخابات في تركيا، الأحد، الشروع في تحقيق قانوني وإداري عاجل بعد ادعاءات بخروقات في مراكز اقتراع، بعد ساعات على بدء التصويت في انتخابات رئاسية وبرلمانية. وأصدرت الهيئة بيانا عن التحقيق، بعد تقارير للمعارضة عن خروقات في محافظة أوفة، حيث قالت إن ناخبين يتعرضون لمضايقات لإجبارهم على الاقتراع لمصلحة الرئيس الحالي، رجب طيب أردوغان، وحزب العدالة والتنمية الحاكم.

وفي هذا السياق، قال كمال كيليتشدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب المعارضة الرئيسي، بعد الإدلاء بصوته في أنقرة، إن حزبه تلقى شكاوى من وقوع مخالفات، وخصوصا شمالي كردستان، الذي تقطنه غالبية كردية. وقال: "أي ظلال تخيم على الانتخابات تمثل ضربة لديمقراطيتنا وبالتالي فمن واجبي تحذير كل الموظفين المدنيين مجددا: من فضلكم قوموا بواجبكم".

في المقابل، رد وزير العدل عبد الحميد جول قائلا، بعد الإدلاء بصوته في مدينة غازي عنتاب في جنوب شرق البلاد، إنه لم ترد أي تقارير عن مشكلات في العملية الانتخابية.

وبدأ الأتراك التصويت، صباح الأحد، في انتخابات رئاسية وبرلمانية تمثل أكبر تحد انتخابي لأردوغان وحزبه، منذ وصوله للسلطة قبل أكثر من ١٥ عاما.

إعتداء على مراقبين من حزب الشعب الجمهوري وإخراجهم من مركز الاقتراع

الى ذلك وردت أخبار تفيد أن مراقبي انتخابات تابعين لحزب الشعب الجمهوري المعارض تعرضوا للضرب أجبروا على مغادرة أحد مراكز الاقتراع وذلك في مدرسة بمدينة شانلي أورفا جنوبي تركيا.

وقال شهود عيان إن مندوبي حزب الشعب الجمهوري للضرب والإخراج من مركز التصويت في إعدادية أولوهان للأئمة والخطباء ببلدة الخيلية في مركز مدينة شانلي أورفا.

وقال مندوب الحزب في المدرسة المذكورة "إننا خرجنا هارين من المدرسة ونجونا بأرواحنا بصعوبة. هناك أصدقاءنا قد تعرضوا للضرب في مدرسة أولوهان الإعدادية للأئمة والخطباء. ونحن الآن نقوم بشرح ما حدث في مركز الدرك، وسنطلب من المستشفى تقريرا طبيا يثبت أننا تعرضنا للضرب".

ونبهت لجنة الاتحاد الأوروبي التي تتابع الانتخابات في تركيا المسؤولين الأتراك إلى وجوب مراعاة النزاهة والشفافية في الانتخابات وأنها يجب أن تكون وفق المواصفات الدولية.

وقال المسؤولون في اللجنة الأوروبية أنهم ينتظرون النتائج التي سيعلمها ممثلوهم المتواجدون في تركيا بعد الانتخابات مباشرة في ٢٥ يونيو/ حزيران.

آلية الانتخابات التركية.. قانون جديد يسمح بالتزوير

وتجري هذه الانتخابات بشكل متزامن بموجب تعديل دستوري تم تبنيه في إبريل ٢٠١٧ يعزز صلاحيات الرئيس بشكل كبير بعد هذه الانتخابات.

ما مجمله ٥٦,٣ مليون ناخب مدعوون إلى الإدلاء بأصواتهم الأحد في حوالي ١٨١ ألف صندوق اقتراع فتحت أبوابها في الساعة ٠٨,٠٠ (٠٥,٠٠ ت غ) واستمرت عمليات التصويت حتى الساعة ٢٠,٠٠ (١٧,٠٠ ت غ).

بالنسبة إلى حوالي ثلاثة ملايين تركي مقيمين في الخارج، جرت عمليات الاقتراع بين ٧ و١٩ يونيو بحسب الدول. يصوت الأتراك في الاقتراع في الوقت نفسه لانتخاب رئيس ونواب وعليهم وضع ورقتين في مغلف واحد.

يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر. وإذا لم يحصل أي مرشح على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات من الدورة الأولى، تنظم دورة ثانية في الثامن من يوليو.

بالنسبة إلى النواب، يتم انتخابهم في جولة واحدة بحسب اللوائح في كل من المحافظات الـ ٨١ في البلاد. ويتم توزيع المقاعد بحسب نسبة الأصوات.

ولتعزيز فرص تحقيق غالبيات مستقرة، وحدها الأحزاب التي تحصل على أكثر من ١٠٪ من الأصوات على المستوى الوطني سيشملها هذا التوزيع.

وبموجب التعديل الدستوري في إبريل ٢٠١٧، يتم انتخاب ٦٠٠ نائب الأحد في مقابل ٥٥٠ في المجلس المنتهية ولايته.

القانون الانتخابي الجديد

بموجب قانون تم تبنيه في مارس، بات يحق للأحزاب للمرة الأولى تشكيل تحالفات خلال الانتخابات التشريعية. ومن شأن هذا الإجراء السماح للأحزاب التي لا تحصل على ١٠٪ من الأصوات دخول البرلمان. وعلى لوائح الاقتراع، يتم جمع الأحزاب بحسب التحالفات لكن الناخبين لن يضعوا علامة سوى في خانة حزب واحد. ويجيز القانون الجديد أيضا احتساب الأصوات التي ليس عليها ختم رسمي، وهو إجراء تم اعتماده خلال استفتاء إبريل ٢٠١٧ وأثار جدلا، إذ ترى فيه المعارضة مخاطر حصول تزوير. ويسمح القانون أيضا بدمج بعض الدوائر الانتخابية ونقل صناديق اقتراع من دائرة إلى أخرى "لأسباب أمنية"، وهو الأمر الذي رأى فيه الكرد ذريعة ربما يجري اتخاذها لمنع الناخبين في قرى ديار بكر وبعض المناطق الكردية النائية من التصويت لصالح حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد. ويحق لقوات الأمن دخول مراكز الاقتراع في حال طلب ذلك مواطن أو مراقب أو مسؤول أو في حال حصول بلبلة في المركز. كما سيحق لها إخراج ناخبين أو مراقبين إذا اعتبرت أنهم يثيرون بلبلة. ونددت المعارضة بإجراءات تهدف إلى تخويف بعض الناخبين أو تعقيد طريقة الانتخاب خصوصا في جنوب شرق البلاد ذي الغالبية من الكرد.

تنبيه من الاتحاد الأوروبي إلى تركيا تجاه نزاهة الانتخابات

الى ذلك نيه لجنة الاتحاد الأوروبي التي تتابع الانتخابات في تركيا المسؤولين الأتراك إلى وجوب مراعاة النزاهة والشفافية في الانتخابات وأنها يجب أن تكون وفق المواصفات الدولية. وأوضح المتحدثون باسم اللجنة الأوروبية أنهم سعداء من متابعة ممثلي الاتحاد الانتخابات في تركيا، وذلك أثناء إجابتهم عن أسئلة الموقع الإخباري "أحوال تركية".

وحول سؤال عن منع ممثلين من الدخول في تركيا، قال ممثل اللجنة إنهم لا يريدون التعليق فيما يتعلق بأشخاص بعينهم، وأشاروا إلى وجوب مرور وتيرة الانتخابات في صورة شفافة من بدايتها إلى نهايتها.

وقالت مايا كوسيانيك المتحدثة باسم يوهانيس هاهن العضو المسؤول عن مفاوضات التوسع وسياسات الجوار بلجنة الاتحاد الأوروبي في وقت سابق إنه ستكون هناك نتائج خطيرة للنظام الرئاسي الجديد في تركيا وإنه يجب مراعاة توصيات لجنة البندقية. وقد وجهت لجنة البندقية فيما سبق انتقادات للنظام الرئاسي الذي ستطبقه تركيا عقب الانتخابات مباشرة.

وأشارت المتحدثة كوسيانيك إلى أهمية المحافظة على الحقوق والحريات الأساسية ووجود أنظمة التوازن والكبح في نظام الحكم الجديد. ولكن يبدو أن النظام الجديد ليس له هذه الأنظمة. وقال المسؤولون في اللجنة الأوروبية أنهم ينتظرون النتائج التي سيعلنها ممثلوهم المتواجدين في تركيا بعد الانتخابات مباشرة في ٢٥ يونيو/حزيران. وقد شكك بعض ممثلو اللجنة نزاهة الاستفتاء السنة الماضية. وقد كانت اللجنة الأوروبية أعلنت فيما سبق أنها لن تبعث مراقبين للانتخابات إلى تركيا. كما أنها قررت السنة الماضية تعليق المفاوضات حال تطبيق النظام الرئاسي الجديد.

النتائج الأولية للانتخابات

الانتخابات البرلمانية (نسبة الفرز ٨٦,٧٦٪):

حزب الشعوب الديمقراطي (HDP): ١٠,٦٤٪

تحالف الأمة: ٣٣,٦٣٪

تحالف الشعب: حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية (AKP - MHP): ٥٤,٥٥٪

أحزاب أخرى: ١,١٨٪

الانتخابات الرئاسية (نسبة الفرز ٨٩,٣٪):

رجب طيب أردوغان: ٥٣,٤١٪

محرم إينجه: ٣٠,٣٧٪

ميرال أكشنر: ٧,٤٧٪

صلاح الدين ديمرتاش: ٧,٦٥٪

تمل كرم الله أوغلو: ٠,٩٪

دوغو برينجك: ٠,٢٪

عدد المقاعد البرلمانية:

حزب الشعوب الديمقراطي: ٦٤

تحالف الأمة (CHP-İYİ PARTİ-SAADET): ١٨٨

تحالف الشعب (AKP - MHP): ٣٤٨

صحف أوروبية: أردوغان خطر على تركيا والعالم

موقع ٢٤ : ٢٤/٦/٢٠١٨

كثفت الصحافة الأوروبية عموماً، من انتقادها للوضع السياسي والاقتصادي الخطر في تركيا قبيل انطلاق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة اليوم الأحد، حتى أن بعضها طالب بمحاكمة أردوغان وحزبه حال خسارتهم للانتخابات، دون استبعاد لجوء حزب العدالة والتنمية الحاكم للتزوير، سعياً للتشبث بالسلطة بأي وسيلة ممكنة، مشيرة إلى أنه في حال كانت هناك انتخابات نزيهة في تركيا، فإن أردوغان لن تكون له فرصة للفوز.

وتحدثت وسائل الإعلام الفرنسية والبريطانية والأمريكية والألمانية عن رهان أردوغان المحفوف بالمخاطر عبر انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، تفاجئ لاحقاً الرئيس التركي المنتهية ولايته اليوم، بأنها تشهد منافسة أكثر احتمالاً مما كان متوقفاً، وبشكل خاص من جانب محرم إينجه مرشح حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية.

ونشرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، مقالاً اعتبر فيه كاتبه "سيمون تيسدال" أن الرئيس أردوغان "خطر على تركيا والعالم"، ودعا إلى الإطاحة به، حيث قال إن تركيا لم تعد صديقة لأوروبا والولايات المتحدة. وأكد أن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي سوف تزداد سوءاً حال إعادة انتخاب أردوغان، وتوجه للناخب التركي قائلاً: "لكل هذه الأسباب ينبغي الإطاحة بأردوغان من السلطة، وأن يكون الإدلاء بالأصوات في سبيل تحقيق هذا الهدف".

كما نشرت شبكة "سي إن إن" انترناشيونال "الأمريكية تقريراً بعنوان "قد تأتي مغامرة أردوغان بإجراء الانتخابات المبكرة بنتائج عكسية"، واهتمت الشبكة بتصريحات ملفتة لمرشح الرئاسة عن حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه، التي اتهم فيها أردوغان بأنه متعب ومتكبر، إضافة لنشرها آراء ناخبين أترك معارضين لأردوغان. وأكدت أن تركيز الرئيس التركي في الحملة الانتخابية على الإنجازات الاقتصادية لحكومات العدالة والتنمية "قد خسر أهميته مع معاناة الأترك من تقلبات الاقتصاد خلال الفترة الأخيرة".

وفي تصريحات لصحيفة "راين نيكار تسايونج" الألمانية، قال جيم أوزديمير زعيم خضر ألمانيا السابق، إنه حتى أنصار أردوغان بدأوا التشكك فيما إذا كان نهج الرئيس صحيحاً.

وذكرت الصحيفة أن هزيمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه الإسلامي المحافظ في انتخابات الأحد، مسألة محتملة، ودعا السياسي الألماني من خلال الصحيفة أوروبا كلها للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها دعم إعادة بناء الديمقراطية وسيادة القانون، وأكد أنه في حال هزيمة أردوغان "فيتمتع على الأرجح أن يتم تقديمه للمحاكمة عن كل أخطائه".

كما اعتبرت الصحف الفرنسية أن الانتخابات التركية المبكرة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للرئيس المنتهية ولايته رجب طيب أردوغان، إذ توقعت "ليبراسيون" لأردوغان "أجواء ملبدة بالغيوم"، فيما تساءلت الكاتبة الكسندرا شووارتزبرود فيما ستشكل الانتخابات المبكرة بداية نهاية رجب طيب أردوغان؟، واعتبرت أن "مؤشرات اختلال عرش السلطان، مهما كانت واهية، تكفي لتوقظ بارقة الأمل في عالم يزداد ظلمة".

وتخوفت ليبراسيون، إضافة لذلك، من رد فعل أردوغان، مشيرة إلى إمكانية لجوئه لتزوير نتائج الانتخابات. وتحدثت الصحيفة عن كيفية تمكن السياسي العلماني محرم إينجه مرشح حزب الشعب الجمهوري خلال شهرين فقط من أن يفرض نفسه كمنافس جدي لأردوغان، وأشارت إلى خياره تجاوز النزعة النخبوية لحزبه والتوجه إلى أكبر عدد ممكن من الأترك، وذلك من خلال أخذ مسافة من العلمنة التي تُعد أحد ركائز الحزب والدولة.

صحيفة "لاكروا" تحدثت بدورها عن "رهان أردوغان المحفوف بالمخاطر" كما عنوانت ذلك، واعتبرت أن توحيد صفوف المعارضة في تركيا قد يشكل تهديداً لرئيس البلاد. وأشارت الكاتبة "لي زيكو" إلى تآكل شعبية أردوغان بعد ١٦ عاماً من الحكم. ولم تستثن الصحيفة بدورها إمكانية لجوء أردوغان إلى تزوير النتائج.

أما صحيفة "الوفيغارو"، أشارت إلى أن مرشح المعارضة محرم إينجه، أخاف أردوغان حتى في معاقل حزب العدالة والتنمية الحاكم، فقد تحدثت عن النزعة الاستبدادية لرئيس تداعبه أحلام السلطنة ويُمارس سياسة الهروب إلى الأمام.

وكتب "آرنودو لا غرانج" في افتتاحية الصحيفة "لقد أخرج أردوغان بالفعل كل الأصوات المعارضة"، مشيراً إلى اعتقال الصحافيين وطلبة الجامعات، ومُنْتَسَبِي الشرطة والقوات المسلحة وحتى القضاة والعاملين في مختلف الوزارات.

وذكر الكاتب أن "أردوغان إنما بنى سلطته وسياسته على أسلمة المجتمع التركي"، وخلص إلى أن ذلك يوحي بالطبع بتزايد استياء المعارضة والشعب من النظام على نحو كبير.

الفائز بالانتخابات الرئاسية في تركيا سيتمتع بصلاحيات واسعة

وكالة فرانس برس : ٢٤/٦/٢٠١٨

سيملك الفائز في الانتخابات الرئاسية في تركيا صلاحيات تم تعزيزها في شكل واسع بموجب تعديلات دستورية طرحها الرئيس المنتهية ولايته رجب طيب أردوغان في استفتاء في نيسان (ابريل) ٢٠١٧. وقضت التعديلات الدستورية بنقل الجزء الأساسي من الصلاحيات التنفيذية إلى الرئيس الذي سيعين بنفسه الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين وسيختار نائباً أو أكثر له. كما سيلغى منصب رئيس الوزراء الذي يتولاه حالياً بن علي يلدريم.

من جهة أخرى، ستسمح التعديلات للرئيس بالتدخل مباشرة في عمل القضاء، إذ سيختار في شكل مباشر أو غير مباشر ستة أعضاء في «المجلس الأعلى للقضاة والمدعين» الذي يتولى التعيينات والاقالات في السلك القضائي، فيما يعين البرلمان سبعة أعضاء.

وفقاً للإصلاح الدستوري، يمكن فرض حال الطوارئ عند حصول «انتفاضة ضد الوطن» أو «أعمال عنف تهدد (...) بانقسام الأمة». كما سيكون الرئيس صاحب القرار في فرض حال الطوارئ قبل عرض القضية على البرلمان. ولا يمكن فرض حال الطوارئ لأكثر من ستة أشهر في المرة الأولى، لكن يمكن تمديدها أربعة أشهر على الأكثر في كل مرة.

وخلال الحملة الانتخابية، وعد أردوغان بعدما قطع مرشحو المعارضة بذلك، برفع حال الطوارئ المطبقة حالياً منذ المحاولة الانقلابية في تموز (يوليو) ٢٠١٦.

وتقضي التعديلات الدستورية برفع عدد النواب من ٥٥٠ إلى ٦٠٠، كما سيتم خفض الحد الأدنى لسن الترشح للانتخاب من ٢٥ إلى ١٨ سنة.

وسيتم أيضاً تنظيم انتخابات تشريعية مرة كل خمس سنوات بدلاً من أربع، وبالتزامن مع الاستحقاق الرئاسي. وسيحتفظ البرلمان بسلطة إقرار وتعديل وإلغاء القوانين والتشريعات. وستكون لدى البرلمان صلاحيات الإشراف على أعمال الرئيس، لكن الأخير يحظى بسلطة إصدار المراسيم الرئاسية حول كل المسائل المتعلقة بصلاحياته التنفيذية.

ولا يمكن بالمقابل للرئيس إصدار مراسيم في مسائل ينظمها القانون في شكل واضح. وإذا اتهم الرئيس أو حامت حوله شبهات بارتكاب جنحة، فيجوز للبرلمان أن يطلب فتح تحقيق على أن يكون ذلك بغالبية ثلاثة أضعاف الأعضاء.

وسينتخب الرئيس الذي لم يعد ملزماً قطع صلاته بحزبه حسب التعديلات الدستورية التي دخلت حيز التنفيذ غداة الاستفتاء في ٢٠١٧، لولاية من خمس سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة.

وإذا انتخب أردوغان، لن تحتسب الولاية الرئاسية الحالية له التي بدأت مع انتخابه في آب (اغسطس) ٢٠١٤ بعد ١٢ عاماً أمضاها في منصب رئيس الوزراء. ويمكن أن يبقى أردوغان (٦٤ عاماً) نظرياً في منصب الرئاسة إذا أعيد انتخابه، حتى ٢٠٢٨.

الأنظمة الاستبدادية تنهار في نهاية المطاف

*صلاح الدين ديميرتاش

The Guardian: ٢٠١٨/٦/٢٤

تم القبض علي منذ ٢٠ شهرا، لكن في الانتخابات الرئاسية التي تجري اليوم، أمثل جميع الأتراك الذين يؤمنون بالديمقراطية. أكتب لكم هذه السطور من سجن تركي مشدد محاصر من كل الجوانب، والذي يجب أن يكون بالتأكيد فكرة غريبة لكل من يعيش في ديمقراطية مستقرة. في أي بلد تعمل فيه الديمقراطية البرلمانية بالشكل المطلوب، لا يتم وضع أعضاء البرلمان وقادة الأحزاب السياسية في السجن بسبب توجهاتهم السياسية. بغض النظر عن مدى أهميتهم للحكومة، وعن مدى فعاليتهم في معارضة الحكومة، لا يتم القبض على الأشخاص المنتخبين بسبب آرائهم السياسية.

لكن ها أنا الآن، معتقل منذ ٢٠ شهرا بينما كنت عضوا في البرلمان ورئيسا مشتركا لحزب الشعوب الديمقراطي، ثالث أكبر فصيل حزبي في البرلمان التركي والذي يمثل إرادة ٦ ملايين ناخب. كان ذلك بعد عام من توقيفي قبل أن يحكم علي أخيراً من قبل قاضٍ وفقا للوائح الاتهام الموجهة إليّ، وها أنا متهم بارتكاب جرائم جنائية جملة أحكامها تصل إلى ١٨٣ سنة.

قبل أن أصبح نائبا في البرلمان، قمت بزيارة سجون المقاطعة كمدافع عن حقوق الإنسان للإبلاغ عن انتهاكات حقوق السجناء. ومع ذلك، فإن رؤية جدران السجن كمحامي واحتجازي كرهينة سياسيين وراء القضبان تجربتان مختلفتان تماما. خلال الأشهر العشرين الماضية، لم أفقد أبدا إيماني بالمعارضة الديمقراطية في تركيا. كتب الزعيم الإنساني العالمي نيلسون مانديلا، في سيرته الذاتية "ماذا يعني أن تكون سجيناً سياسياً": "إن السجن بحد ذاته تعليم عظيم للحاجة إلى الصبر والمثابرة. وفوق كل شيء إنه اختبار للإيمان والاستقرار للناس". وأنا الآن في اختبار التدريب والاستقرار مثل عشرات الآلاف الآخرين في السجون التركية، لمجرد ممارسة الحق في التعبير عن الرأي والتنظيم.

أقف الآن كأحد المرشحين الستة للرئاسة التركية في انتخابات اليوم، وأجري حملتي مباشرة من زنزانتني في السجن. وينبع هذا القرار من الاعتقاد بأن الكفاح ضد النظام السلطوي الذي يديره الرئيس رجب طيب أردوغان، هو السبيل الوحيد لاستعادة السلام والديمقراطية في تركيا. أنا بالطبع على دراية بحدود إيصال الرسائل إلى الخارج من خلال المحامين، وهي الوسيلة الوحيدة المتاحة لي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الحدود الضيقة والحكومة التي تسيطر على ٩٠٪ من وسائل الإعلام الرئيسية، فإن الناس وخاصة الشباب والنساء يقومون بحملات نشطة نيابة عني. جميع المرشحين تقريبا قاموا بحملات مؤثرة ضد "أردوغان"، وعلى الرغم من اختلافاتهم الأيديولوجية، فإنهم مدفوعون بثلاث حقائق مهمة:

الأولى: هي الاعتقاد بأن تركيا أكبر من أن يديرها رجل واحد، خاصة بالنظر إلى ثقافتها الديمقراطية المستمرة. لقد رأينا جميعاً بوضوح ثمن احتكار "أردوغان" السلطة على مدى السنوات الثلاث الماضية. نحن لسنا منخرطين فقط في صراعات مستمرة مع الغرب، بل نتعامل مع أزمات سياسية واقتصادية محلية متعددة. ثانياً: جميع الذين يقفون ضد "أردوغان" يؤمنون بأن الرئيس يفتقر إلى الشجاعة للمنافسة على قدم المساواة معي، وقد أدان الجميع احتجاجي في السجن.

ثالثاً، والأكثر أهمية: اكتشفنا أن شعب تركيا لديه الآن رغبة كبيرة في التغيير. أياً كان الطرف التي يعيشون فيها، فإن التعاسة الجماعية للناخبين التي يصعب قياسها باستطلاعات الرأي هي المشهد الرئيسي، ولكنها تعاسة لا تظهر إلا في الأنظمة الاستبدادية، ويشعر بها المواطن بعمق.

لقد خدع حزب حزب العدالة والتنمية بقيادة "أردوغان" براءة الناخبين الوطنيين والمحافظين بإلقاء اللوم على الغرب في جميع أنواع التطورات السلبية. إن اللامبالاة التي أظهرها العديد من الأتراك لحملة "أردوغان" الانتخابية هي الدليل القاطع على قدوم رياح التغيير. أعتقد أن الناس يدركون من يقع عليه اللوم فعلياً في مشاكل تركيا، وهو في ما سينعكس اليوم في النتائج الانتخابية.

دعونا لا ننسى أن الأنظمة الاستبدادية تنهار في نهاية المطاف، في بعض الأحيان قد يحدث ذلك بسرعة، بينما في حالات أنظمة أخرى تستغرق وقتاً أطول لإزاحتها.

*صلاح الدين ديميرتاش: هو المرشح الرئاسي لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في الانتخابات الرئاسية التركية. ترجمة: هندرين

علي/المركز الكردي للدراسات

هل يمكن أن تغير الانتخابات سياسة تركيا؟

*زاندنر شنيدر

< جيوبوليتيكا فيوتشرز > ٢٠١٨/٦/٢٤

ترجمة وتحرير أسامة محمد - الخليج الجديد: سيتوجه الأتراك إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في انتخابات برلمانية ورئاسية مفاجئة دعا إليها الرئيس «رجب طيب أردوغان» قبل شهرين فقط، ومن المؤكد تقريبا أنه قام بذلك كوسيلة لتحسين موقفه لمدة خمس سنوات أخرى قبل أن يأخذ الاقتصاد منعطفًا نحو الأسوأ، وقد أراد «أردوغان» على الأرجح أن يمنح المعارضة أقل وقت ممكن للاستعداد.

يواجه «أردوغان» ثلاثة منافسين في الانتخابات هم حزب الشعب الجمهوري، بقيادة «محم إينجه» وهو في المركز الثاني في الاستطلاعات أما حزب الخير بقيادة «ميرال أكشينار»، فيأتي في المرتبة الثالثة، ويحتل حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد، الذي يتزعمه «صلاح الدين ديميرطاش»، وهو عضو سابق في البرلمان تم توقيفه بتهم تتعلق بدعم الإرهاب منذ ما يقرب من عامين، المركز الرابع في استطلاعات الرأي. وقد شكل حزب الشعب الجمهوري والحزب الخيراتي ائتلافًا للانتخابات البرلمانية، على الرغم من تنافس «إينجه» و«أكشينار» على الرئاسة.

وستجرى الجولة الأولى من التصويت في ٢٤ يونيو/حزيران، وإذا حصل أي مرشح رئاسي على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات، فسيتم الإعلان عن فوزه، ورغم ذلك فإن نتيجة الانتخابات لن تكون متوقعة وبالرغم من احتمال تجمع الكتلة المعارضة لـ«أردوغان» على مرشح واحد للتغلب على الرئيس حال وصول الاقتراع لجولة ثانية، لا يزال يعتبر «أردوغان» صاحب الحظوظ الأكبر حتى الآن.

من الناحية التاريخية، اعتمد حزب العدالة والتنمية على عدم دعم حزب الشعب الديمقراطي للمعارضة مما يساعده في الفوز في الجولة الثانية، لكن الكثيرين يعتقدون أن «أردوغان» عزل الكرد في تركيا من خلال احتجاز العديد من أعضاء الحزب في الفترة التي سبقت الانتخابات، ناهيك عن غزو تركيا لأجزاء من شمال سوريا تقع تحت سيطرة الكرد. وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة واجهت معركة شاقة، حيث كان وصولها إلى وسائل الإعلام محدودًا منذ أن استحوذت مجموعة إعلامية مؤيدة لحزب العدالة والتنمية على شركة إعلامية تركية كبرى، فلا شك أن هناك دعما عاما كبيرا متزايدًا للمعارضة على الرغم من الحواجز التي أقامها حزب العدالة والتنمية.

هل ستغير الانتخابات أي شيء؟

على المستوى الجيوسياسي، فإن السؤال هو ما إذا كان أي شيء في تركيا سيتغير تحت إدارة مختلفة بغض النظر عن من يتولى المنصب، حيث ستواجه تركيا نفس مجموعات المشاكل الأساسية مع نفس قائمة الحلول المحتملة، فلديها عمليات مستمرة في سوريا والعراق تتعلق بالمصالح الأمنية الأساسية وهناك مواجهة في البحر المتوسط حول حقوق الطاقة التي يمكن أن تفيد الاقتصاد التركي بشكل كبير، كما أن هناك ٤ ملايين لاجئ يعيشون في تركيا، مما يؤدي إلى إرهاق الموارد الاقتصادية للبلد وهياكله الأساسية الإدارية

والمادية، ويتسبب في إزعاج كاف بين قطاعات من السكان الذين يدعو بعضهم إلى طرد اللاجئين كما أن الليرة ضعيفة ومن المحتمل أن تستمر في الانخفاض وسيظل التضخم يجهد نفقات المعيشة اليومية للناس، وستظل البلاد مثقلة بالديون الخارجية المرتفعة التي تهدد بتفاقم كل هذه المشاكل.

وحتى لو نجح حزب الشعب الجمهوري، الحزب الأقرب لتحدي حزب العدالة والتنمية، في الفوز، فليس من المرجح أن يتغير الكثير حيث تستهدف برامج الحزب تحقيق الفوز في الانتخابات، لكنها لا تزال لا تعطي فكرة عما يمكن أن يفعله أي في حالة انتخابه. على سبيل المثال، على الرغم من شجبه «المغامرات الطائفية» التي تصبغ السياسة الشرق أوسطية، إلا أن حزب الشعب الجمهوري قال إنه سيحافظ على دعمه للقبارصة الأتراك، ويصر على حقوق الطاقة قبالة سواحل قبرص، وسيستمر في احتواء التهديدات في شمال العراق و محاربة الإرهاب في سوريا. وبعبارة أخرى، وعلى الرغم من كل انتقاداته، فإن حزب الشعب الجمهوري لا يزال يدعم العمليات العسكرية ضد التهديدات «الإرهابية» في سوريا والعراق، والتي تشير في تركيا إلى الكرد.

ومع ذلك، هناك تلميحات إلى أن بعض الأمور قد تتغير بالفعل مع صعود إدارة جديدة. ولعل أهم تلميح هو تركيز حزب الشعب الجمهوري على إصلاح العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ويعكس هذا التوجه الشعور بمعاونة الاقتصاد التركي، بأن إقامة علاقات أفضل مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من شأنه أن يزيد من فرص تركيا في الحصول على المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها تركيا بشدة حيث إن المزيد من تدفق رأس المال إلى البلاد من شأنه أيضا تعزيز قيمة الليرة، وهذا من شأنه أن يخفف مشكلة التضخم. ومن المحتمل أن يكون هذا أحد القرارات التي سيضطر حزب العدالة والتنمية أيضا إلى اتخاذها بعد الانتخابات، ولكن ما يزال غير واضح كيف يمكن أن يؤثر إعادة التوضع تجاه الغرب على تفاهم تركيا مع روسيا.

بالنسبة لتركيا، قد يعيق التعاون مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط التعاون مع موسكو، التي ستكون راضية في هذه المرحلة بترك سوريا ضامنة بقاء «بشار الأسد» في السلطة أو على الأقل الظهور كمنتصر، ومع كل ما قيل، لا يزال حزب الشعب الجمهوري يقول إن تركيا لن تتخلى عن مصالحها الأمنية الأساسية لتقديم تنازلات لصالح الاتحاد الأوروبي.

ولعل الموقف الأقل غموضا في برنامج السياسة الخارجية لحزب الشعب الجمهوري هو موقفه من (إسرائيل). فعلى الرغم من خطاب «أردوغان» القاسي تجاه الدولة العبرية، فقد تعرض لانتقادات لعدم قيامه بما يكفي لدعم القضية الفلسطينية وتمت مهاجمته بسبب علاقات صهره التجارية. وقد قال حزب الشعب الجمهوري إنه سيُلغى اتفاقية وقعها حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠١٦، أعادت العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) بعد أن أغارت على أسطول الحرية في عام ٢٠١٠ والذي كان يحاول جلب الإمدادات الإغاثية إلى الأراضي الفلسطينية.

ولكن إقرار حزب الشعب الجمهوري بنفس التهديدات الأمنية التي تواجه تركيا يعد مؤشرا هاما على أنه، حتى لو تغير المشهد السياسي في تركيا، فليس كل السياسات مطروحة للنقاش والتغيير.

تركيًا صبيحة اليوم التالي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية

*سعيد الحاج

عربي ٢١: ٢٤/٦/٢٠١٨

تتجه الأنظار إلى استطلاعات الرأي وتوقعات النتائج لمعرفة مدى قدرة أردوغان والعدالة والتنمية على الاستمرار

على بعد ساعات معدودة قبيل الانتخابات الأكثر أهمية وحساسية في تجربة العدالة والتنمية، التي صبغت تاريخ تركيا الحديث بصبغتها المميزة، تتجه الأنظار إلى استطلاعات الرأي وتوقعات النتائج لمعرفة مدى قدرة أردوغان والعدالة والتنمية على الاستمرار وسقف المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على تركيا داخلياً وخارجياً وفق السيناريوهات المتوقعة لنتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة. بيد أنني أريد أن أتطرق هنا لبعض المتغيرات التي تبدو حتمية أو شبه حتمية بغض النظر عن النتائج التي ستخرج من صناديق الاقتراع يوم الأحد المقبل، وأهمها:

الأول: النظام الرئاسي

سيبدأ مع الانتخابات الحالية سريان النظام الرئاسي وفق ما أقر في الاستفتاء على التعديل الدستوري في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وهو ما يعني تغيرات كبيرة وعميقة على عدة مستويات، بدءاً من تراجع البرلمان نسبياً وتقدم مؤسسة الرئاسة عليه في الأهمية، مروراً بالعلاقة بين الرئاسة والبرلمان وباقي مؤسسات الدولة، وليست انتهاءً بالسياسة الخارجية التي يفترض أن تكون أكثر زخماً وتأثيراً في ظل النظام الرئاسي الذي من أهم ميزات الحكومات القوية المستقرة والآليات السريعة لاتخاذ القرار وتنفيذه.

رغم التناغم المبدئي في معسكر تحالف الشعب بين العدالة والتنمية الديمقراطي المحافظ والحركة القومية والاتحاد الكبير القومي (كأحزاب يمينية)، إلا أنه من الصعب توقع استمراره بنفس التركيبة ومنظومة العلاقات في ظل المشاكل والأزمات التي يتعرض لها الحركة القومية

الثاني: برلمان جديد

بغض النظر عن أي من التحالفين - الشعب والأمة - سيفوز بأغلبيته، إلا أن شكل البرلمان المقبل وخريطته الحزبية ستختلف بشكل جذري عنهما حالياً. إذ بفعل التحالفات الانتخابية التي تشهدها الانتخابات التركية لأول مرة، ستتمكن بعض الأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان، وسيشارك في البرلمان ٧ أحزاب سياسية على أقل تقدير (هي الأحزاب المنضوية رسمياً وضمناً في التحالفين) مقابل أربعة حالياً. وهو متغير سيكون له الأثر الكبير على آلية عمل البرلمان والتوازنات داخله والعلاقة مع الرئاسة وغيرها من النقاط، فضلاً عن الفائدة بعيدة المدى المتمثلة بإثراء الحياة السياسية التركية بتجربة مختلفة وأحزاب جديدة.

الثالث: معارضة قوية

تظهر بعض استطلاعات الرأي احتمالية فوز تحالف الأمة المعارض بأغلبية البرلمان المقبل في حال دخله حزب الشعوب الديمقراطي وتعاون معه، بينما تظهر أغلبها تفوق تحالف الشعب. لكن وبغض النظر عن هذه التوقعات، إلا أنه يمكننا الجزم بأن المعارضة التركية ستكون بكل الأحوال أقوى في البرلمان المقبل عنها اليوم، خصوصاً في ظل غياب أي توقعات بفوز ساحق أو كبير لأي من التحالفين. وبالمقارنة مع ١٦ عاماً امتلك فيها العدالة والتنمية أغلبية البرلمان بما سهّل عمله كثيراً في ظل التناغم بين البرلمان والحكومة والرئاسة، يمكن القول إن هذا مستجد مهم في الساحة السياسية التركية.

الرابع: تحالفات جديدة

يبدو تحالف الأمة المعارض مشكلاً من فسيفساء حزبية وفكرية متنوعة بل ومتعارضة، من العلماني الكمالي للإسلامي المحافظ ومن الديمقراطي للقومي، ولا يكاد يجمعها سوى التوافق على مواجهة أردوغان والعدالة والتنمية، وإن رفعت شعارات تتعلق بالاقتصاد والسياسة الخارجية والنظام البرلماني والديمقراطية. ولذا يحمل التحالف في داخله عوامل تفككه بعد الانتخابات، إذ هو تحالف انتخابي مؤقت أكثر من كونه تحالفاً سياسياً دائماً، بحيث يمكن توقع سير كل من أحزابه وفق أفكاره وبرامجه وسياساته الخاصة، وبما قد يجعل بعضها (السعادة مثلاً) أقرب للعدالة والتنمية منه لتحالف المعارضة في بعض القضايا والملفات.

في المقابل، ورغم التناغم المبدئي في معسكر تحالف الشعب بين العدالة والتنمية الديمقراطي المحافظ والحركة القومية والاتحاد الكبير القوميين (كأحزاب يمينية)، إلا أنه من الصعب توقع استمراره بنفس التركيبة ومنظومة العلاقات في ظل المشاكل والأزمات التي يتعرض لها الحركة القومية بعد انشقاق الحزب الجيد عنه وتراجع فرصه وحضوره، وفي ظل احتمال انضمام أحزاب أو تيارات أخرى للتحالف في المستقبل مثل حزب الدعوة الحرة الإسلامي الكردي وغيره.

تحمل الانتخابات المقبلة، وبغض النظر عن التفاصيل الدقيقة لنتائجها في الرئاسة والبرلمان، بذور متغيرات مهمة في المشهد السياسي الداخلي سيكون عنوانها نظام سياسي بمفردات وسياقات مستجدة تفرض ثقافة سياسية جديدة وتوازنات مختلفة على البلاد

كما أن نتيجة الانتخابات البرلمانية قد تفرض على مختلف الأحزاب وفي مقدمتها العدالة والتنمية توافقات وتحالفات جديدة وفق الخريطة الجديدة للبرلمان، في غياب قدرة أي من التحالفين على السيطرة والاستحواذ. في الخلاصة، تحمل الانتخابات المقبلة، وبغض النظر عن التفاصيل الدقيقة لنتائجها في الرئاسة والبرلمان، بذور متغيرات مهمة في المشهد السياسي الداخلي سيكون عنوانها نظام سياسي بمفردات وسياقات مستجدة تفرض ثقافة سياسية جديدة وتوازنات مختلفة على البلاد، قد تتخطى تأثيراتها المشهد الداخلي للسياسة الخارجية أيضاً. العنوان العريض لهذه المتغيرات المتوقعة هو النهاية الوشيكة للحياة السياسية التي تعودتها تركيا منذ ٢٠٠٢ بسيطرة العدالة والتنمية وحكمه منفرداً، وسيكون جوهرها منظومة علاقات جديدة بين الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة وخرائط جديدة للتحالفات والتوافقات

*طبيب وكاتب فلسطيني وباحث في الشأن التركي

هل يضع الأتراك (حداً) لقباً.. إردوغان وحزبه؟

*محمد خروب:

صحيفة (الرأي) الأردنية : ٢٤/٦/٢٠١٨

سيدخل الرابع والعشرون من حزيران ٢٠١٨ التاريخ التركي المعاصر من اوسع ابوابه، بما هو اليوم الذي سيُقرّ فيه الأتراك مستقبل بلادهم لعقود مقبّلات، بعد قرن من النظام الجمهوري الذي أسّسه مصطفى كمال أتاتورك في العام ١٩٢٣ مُعلنًا قطيعة مع تاريخ «وأيدولوجية» دولة «الخلافة» العثمانية، الى ان برز في مقدمة المشهد التركي رجب طيب اردوغان وبعض من اصدقائه (السابقون والمُنكّل بهم والمُبعدون حالياً) مُنشقاً عن مرشده الروحي وأب الاسلام السياسي بنسخته الإخوانية التركية نجم الدين اربكان، مُسجلاً نصراً ومجداً مفاجئاً منذ العام ٢٠٠٢، على رأس حزب جديد كلياً حمل اسم «العدالة والتنمية»، مُقصبياً «دزينة» من احزاب سياسية خضع معظمها الى سطوة العسكريين المتحالفين مع مؤسسة القضاء، الخاضعتان لهيمنة أحفاد أتاتورك او قُل الزاعمون بأنهم موكلون حراسة إرث أتاتورك والمحافظة عليه، ولهذا كانوا على الدوام يُلوّحون بتحريك الدبابات وإسقاط الحكومات «المنتخبة»، وقد فعلوا ذلك ثلاث مرات و«نصف» (إسقاط حكومة اربكان في شباط العام ١٩٩٧ دون نزول الدبابات الى الشوارع).

قلم اردوغان (باساليب ميكافيلية بل أكثر خُبثاً ومستغلاً الاغلبية العددية التي توفر عليها حزبه منذ العام ٢٠٠٢) أظافر المؤسسات العسكرية والقضائية، واجرى عمليات تطهير مُتلاحقة، وصلت ذروتها في السنتين الاخيرتين بعد فشل الانقلاب المزعوم في ١٥ تموز ٢٠١٦ مانحاً نفسه صلاحيات واسعة غير دستورية وغير قانونية، عبر فرض قانون الطوارئ الذي ما يزال قائماً حتى الان، باذلاً وعوداً بأنه سيقوم بالغاء هذا القانون حال فوزه في انتخابات اليوم، التي ستكون برلمانية ورئاسية يأمل من خلالها الزعيم التركي «الأوحد» تدشين حقبة تحمل اسمه وبصمته الشخصية، وتضعه في مرتبة موازية إن لم تتفوق على مرتبة أتاتورك، التي تكاد تكون وصلت منزلة «القداسة»... لدى اتباعه.

فهل سيتجاوز اردوغان «قطوع» اليوم.. رئاسياً على الاقل؟ وسط استطلاعات رأي تتحدث ان حزبه (العدالة والتنمية) لن يُحرز اغلبية هذا المرة، في مجلس نواب رفع اردوغان عدد اعضائه الى ٦٠٠ عضواً، بعد ان كان ٥٥٠؟

الاحتمالات واردة ومفتوحة، وإن كانت المؤشرات تتحدّث عن امكانية إلحاق المعارضة التركية هزيمة مدوية باردوغان، إذا ما نجحت في الحؤول دون فوزه من الجولة الاولى، ما سيمنحها فرصة لتوحيد جهودها وتجميد خلافاتها والتوافق على هدف واحد، وهو إسقاط اردوغان ودفع حزبه الى مقاعد المعارضة، او إجباره على تشكيل حكومة «إئتلافية» لم يُفكر طوال ستة عشر عاماً باللجوء اليها مفضلاً الإمساك وحده بخيوط اللعبة السياسية، وترك المعارضة لاصدار البيانات حتى بعد انتخابات العام ٢٠١٥، في عهد حكومة احمد

داود اوغلو عندما دعا الى انتخابات برلمانية مبكرة تحت ادعاءات ان اوغلو «فشل» في مفاوضاته مع احزاب المعارضة لتشكيل حكومة ائتلافية (لم يرغب في قيامها اصلاً).. ما أدّى الى انهاء المستقبل السياسي لأوغلو وإرساله الى البيت.

نهج اردوغان السياسي وخصوصاً الحزبي، ومحاولاته التي لا تنتهي لإحكام سيطرته على اجهزة الدولة والتحكم بقراراتها والاستئثار شخصياً وعبر حزب العدالة والتنمية الذي عاد إلى رئاسته بعد ان كان محظوراً على رئيس الجمهورية ان يكون رئيساً لحزب كونه رئيس «كل» الاتراك وليس مجموعة حزبية منه.. جدير بالتأمل كي يُكوّن المرء فكرة عن ايدولوجية و«فكر» هذا الزعيم الإسلاموي، الذي يعمل بدأب لإعادة الوهج والاعتبار الى الامبراطورية العثمانية ورموزها.. بدءاً من إلب أرسلان مروراً بمحمد الفاتح وسليمان القانوني، ودائماً في أسطرة «ابو الملوك» عثمان بن ارطغرل مؤسس الدولة العثمانية.

انتخابات اليوم هي الاخيرة في «رزمة» سلسلة الانتخابات والاستفتاءات الكثيرة والطويلة والمملة والمخطط لها جيداً من قبل الرئيس التركي. إذ طوال ستة عشر عاماً جرت «خمسة» انتخابات «برلمانية» وثلاثة انتخابات بلدية (الحكم المحلي) وثلاثة «استفتاءات شعبية» وانتخابات رئاسية واحدة (اليوم هي الثانية).. ما قد تُسفر انتخابات اليوم عن قرار شعبي تركي بالقول «كفى» لكل هذه الانتخابات التي لا تنتهي، ليتهف الاتراك: «لقد مللناكم.. ايها السيد الرئيس.. انت وحزبك».

قد يحمل هذا التوقع امنيات ورغبات عاطفية، وتأتي اصوات الأتراك مغايرة لما نتوقه او نتمناه، لكن ثمة مؤشرات على ان اردوغان وحزبه في خطر، واحتمال فقدان «مكانتهما» السياسية والشعبية، بعد تأزم الاوضاع في تركيا، وتحولها الى أزمات بنيوية متدحرجة يصعب إنكارها، إن على مستوى اقتصادي وبروز مؤشرات ليس فقط على تراجع بل انهيار الليرة التركية، التي استعان اردوغان بنظرية المؤامرة لتفسيرها، وانما ايضاً في ركود الاقتصاد وهروب المستثمرين المتواصل، وتعدّد الازمات والمواجهات وخصوصاً الحروب ذات النزعة الامبراطورية التي يخوضها اردوغان عبر ارسال جيشه لاجتياح الاراضي السورية والعراقية، ومواصلة العريضة والتهديدات دون اي روادع او ضوابط سياسية او احترام للقانون الدولي وسيادة دول الجوار العربي. ناهيك عن الحرب التي شنها ضد مدن وبلدات وقرى مواطنيه الكرد في جنوب شرقي تركيا، وتوسله الآن «اصوات» الكرد، بزعمه ان «وطنهم هو... تركيا» فضلاً عن اتهامه يوم امس حزب الشعب الجمهوري المعارض، بالمشاركة في محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦، بعد ان كانت التهمة «محصورة» في حركة الخدمة (حزمت) أو أتباع الداعية الإسلامي حليف اردوغان السابق.. فتح الله غولن، المقيم في الولايات المتحدة.

في السطر الاخير.. إذا لم يُفوّض الاتراك اردوغان من الجولة الاولى، فإن احتمالات «طي» صفحة اردوغان واردة، ومستقبله السياسي بات في خطر. رغم تحذير المعارضة من قيامه بإلغاء الانتخابات او تزويرها، لان الرجل «أثبت» انه لا يتورّع عن اللجوء لأي وسيلة او اسلوب او حيلة لتحقيق مآربه. الانتظار لن يطول.

أردوغان سيسعى إلى الفوز بأي ثمن..

*هنري ج. باركي

مجلة "فورين بوليسي": ٢٤/٦/٢٠١٨

تناول الباحث هنري ج. باركي في مقال في مجلة "فورين بوليسي"، النتائج المحتملة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في تركيا اليوم، قائلاً إنه إذا أردت إلقاء نظرة مسبقة على ما يمكن أن يحدث للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وعائلته والمقربين منه بعد الانتخابات، يجب النظر إلى الانتخابات الماليزية الأخيرة، حيث لم يكن رئيس الوزراء نجيب رزاق الذي يحكم حزبه البلاد منذ ٦١ عاماً، وحده الذي تعرض للهزيمة، وإنما تلا ذلك فوراً فتح تحقيقات في الفساد.

لم يترك أردوغان شيئاً للصدفة، ولم تغب أية تفاصيل صغيرة جداً عن انتباهه. لقد أجرى العديد من التغييرات على القانون الانتخابي وبكلام آخر، قال أن خسارة انتخابات ٢٤ يونيو (حزيران) ليست خياراً بالنسبة إلى أردوغان- الذي سيسعى إلى الفوز بأية طريقة. وعندما دعا إلى هذه الانتخابات في الأصل، كان ينوي أن تشكل هذه الخطوة المرحلة الأخيرة من تحول تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، مع انتقال حصة كبيرة من الصلاحيات إلى الرئيس. وهو سيلغي مجلس الوزراء الحالي وسيعين مستشارين ونواباً لإدارة البلاد. وفي حال بقي البرلمان تحت سيطرة حزب العدالة والتنمية الحاكم سيتحول دمية في يد الرئيس.

وسبق لأردوغان أن حصر في يده جزءاً كبيراً من الصلاحيات على مر السنين من خلال قبوله مؤسسات الدولة بما يرضيه والتخلص من أي شخص من حاشيته يمكنه أن يشكل بالحد الأدنى أي تحدٍ له. ويتغلغل هنا نظام المحسوبية على كل المستويات البيروقراطية التي فقدت استقلالها.

لا يترك شيئاً للصدفة

وقال الكاتب إن أردوغان، السياسي البارز، لا يترك شيئاً حول هذه الانتخابات للصدفة. ولم تغب أية تفاصيل صغيرة جداً عن انتباهه. لقد أجرى العديد من التغييرات على القانون الانتخابي، بينها إثبات يمكن أن يغير قواعد اللعبة. الأول هو إلغاء إجراء يطلب ختم أوراق الإقتراع من المسؤولين، وهو ما يفتح الطريق لإساءة الاستخدام بطرق واضحة. وكان هذا الإجراء بالضبط هو الذي سمح للحكومة بادعاء الفوز عام ٢٠١٧ خلال الإستفتاء على الدستور.

اختيار المشرفين

ويتعلق التغيير الثاني الذي أدخل على النظام الانتخابي بعملية الإشراف على صناديق الإقتراع: وبينما كانت الأحزاب تسمي مرشحيها للإشراف على عملية الإقتراع، باتت الحكومة بموجب القانون الجديد تختار المشرفين على الإقتراع، الأمر الذي سيكون معرضاً للإستغلال على نطاق أوسع مما حدث في ٢٠١٧. وليس هذا كل شيء. إذ إن الحكومة بدأت التلاعب بأماكن الإقتراع. ومؤخراً نقلت أماكن اقتراع نحو ١٤٠ ألف ناخب كردي، مما يجعل من الصعوبة على هؤلاء الإدلاء بأصواتهم.

ولا شك في أن تقييد الناخبين الكرد مسألة حاسمة بالنسبة إلى الحكومة- والزعيم الشعبي الكردي نور الدين دميرطاش، المرشح للانتخابات الرئاسية، مسجون منذ أكثر من سنة بتهم ملفقة. وفي الفترة التي تسبق الانتخابات، يمكن المرء أن يتوقع المزيد من الخداع في المناطق ذات الغالبية الكردية، لأن أردوغان يحتاج إلى دفع حزب الشعوب الديموقراطي إلى عتبة أقل من عشرة في المئة لضمان فوز حزبه بغالبية المقاعد في البرلمان. والمعادلة الحسابية بسيطة: إذا ما تمكن حزب الشعوب الديموقراطي الكردي من تخطي عتبة العشرة في المئة، فإن حزب العدالة والتنمية الحاكم لن يتمكن من الحصول على الغالبية في البرلمان.

انتخابات تركيا: أردوغان في خطر

صحيفة (كرستيان ساينس مونيتور) : ٢٤/٦/٢٠١٨

كتب ستيفن كوك، زميل بارز لدى معهد "إيني إنريكو ماتي لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا" التابع لمركز العلاقات الخارجية، أن ثمة شيئاً وحيداً واضحاً في الانتخابات التركية، وهو أن كل شيء غير واضح.

أردوغان وفريقه الحزبي فقدوا، على ما يبدو، مصداقيتهم بعد ١٥ عاماً في السلطة ويعتقد كوك، وفق ما أشار إليه في موقع "فورين بوليسي"، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سوف يفشل، عبر الانتخابات الرئاسية التي تجرى اليوم في تركيا، بالحصول على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات، ما سيجبره على خوض جولة ثانية سيفوز بها. ولكن حزبه AKP سيخسر سيطرته على المجلس الوطني الكبير (البرلمان التركي).

ويقول كاتب المقال إن تلك الاستنتاجات تستند لاستطلاعات رأي، ولبعض التقارير الجيدة القادمة من تركيا، فضلاً عن تحليلات رفيعة المستوى أعدها خبراء وساسة. ويبدو أن هذا السيناريو محتمل، لكن يجب أن ينظر إليه بحذر. فقد دأب أردوغان، على العمل بحماسة بالغة، طوال سبع سنوات، لتحقيق "رئاسة تنفيذية" في تركيا، ولا يبدو أنه سوف يقبل بالهزيمة.

ويشير كوك لفوز حزب AKP، في انتخابات يونيو (حزيران) ٢٠١٥، بنسبة ٤٠٪ في الانتخابات البرلمانية. ووفق معايير منافسيه، كانت تلك نسبة يحسد عليها AKP، ولكن بالنسبة لأردوغان وحزبه، شكلت خسارة صاعقة. ويعود السبب لا فقدان الحزب نسبة كبيرة من مؤيديه وحسب، بل لأنه خسر ٦٩ مقعداً في البرلمان، وبالتالي غالبية التشريعية. وبعد صمت دام عدة ساعات، أمر أردوغان رئيس الوزراء في حينه، أحمد داوود أوغلو، للبدء في مفاوضات مع أحزاب أخرى لتشكيل ائتلاف حكومي في خلال مدة ٤٥ يوماً وفقاً للدستور.

وحسب كاتب المقال، سعى أردوغان يومها لتخريب تلك المحادثات. فقد واصل هجماته التي بدأها خلال الحملة الانتخابية ضد حزب الشعوب الديمقراطي ذي الغالبية الكردية، بزعم أنه مرتبط بحزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يشن حرباً ضد الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤. وكرد على تلك الهجمات، استبعد حزب الشعوب الديمقراطي الدخول في ائتلاف مع AKP. وفيما كان داوود أوغلو يجري محادثات مع أحزاب أخرى، أعلن أردوغان عن الحاجة للاستقرار، وذكر الأتراك بالحكومات الائتلافية الضعيفة التي شهدتها تركيا إبان التسعينيات، والتي خرجت فيها تركيا من أزمة لتدخل في أخرى. ومن ثم دعا إلى انتخابات جديدة أجريت في نوفمبر (تشرين الثاني) من ذلك العام، حيث استرد AKP جميع المقاعد التي فقدتها في يونيو (حزيران)، واستعاد الغالبية البرلمانية.

ترتيبات جديدة

وبعد عام ونصف، دعي الأتراك مرة ثانية للتصويت بـ "نعم أو لا" على حزمة من التعديلات الدستورية التي ستغير، عند تطبيقها، السياسات التركية لصالح ترتيبات جديدة تمنح سلطات واسعة للرئاسة. وفاز حزب العدالة والتنمية، ولكن ذلك الاستفتاء أثار جدلاً واسعاً، وخاصة في أوروبا والغرب عامة.

ويرى كوك أن أردوغان وفريقه الحزبي فقدوا، على ما يبدو، مصداقيتهم بعد ١٥ عاماً في السلطة. كما يعمل محرم إنجي، مرشح حزب الشعب الجمهوري، والذي يحشد حوله جماهير واسعة في كافة أنحاء تركيا، على تقديم رؤية إيجابية بديلة للمستقبل. إنها رؤية تعطي لتركيا صورة أطف وأكثر ليونة، رغم أن تسامحها وكرمها لن يمتد إلى قرابة ٣,٥ ملايين لاجئ سوري في البلاد.

ويرى كاتب المقال أن حملة محرم إنجي بدأت تؤثر على مكانة أردوغان الذي بدأ، حتى يوم قريب، بأنه لا يهزم.

انتخابات حاسمة في تركيا

*جهاد الخازن

صحيفة (الحياة): ٢٤/٦/٢٠١٨

تجري في تركيا انتخابات رئاسية وبرلمانية، وإذا لم يستطع أي مرشح للرئاسة الفوز بأكثر من ٥٠ في المئة من الأصوات فستكون هناك دورة ثانية للرئاسة في الثامن من تموز (يوليو).

أرجح أن يفوز أردوغان بالرئاسة، مع أنني لست واثقاً من ذلك، وسبب ترجيحي فوزه أنه يحكم البلاد بموجب قانون طوارئ أعلن قبل حوالي سنتين بعد محاولة الانقلاب التي اتهم الداعية فتح الله غولن بالوقوف ورائها.

محاولة الانقلاب أسفرت عن مقتل ٢٥٠ تركياً وجرح أكثر من ٢٢٠٠، وكان كثير من الإصابات في إسطنبول. أهم من ذلك أن المحاولة أعطت الرئيس وحزبه العدالة والتنمية فرصة لقمع المعارضين. أكثر من مئة ألف مواطن طردوا من عملهم في القطاع العام، وعشرات الألوف أوقفوا عن العمل، لكن كثيرين منهم عادوا لعدم ثبوت التهم ضدهم. قرأت أن ربع القضاة والمدعين العامين في تركيا طردوا من العمل وأن ألفي أستاذ جامعي و٣٣ ألف مدرس طردوا من عملهم. الرقم الأهم هو أن أكثر من ٥٠ ألف تركي سُجنوا منذ محاولة الانقلاب.

كان رجب طيب أردوغان سيسيطر على تركيا كلها لولا تدخل المجلس الأوروبي الذي يراقب حقوق الإنسان، وهو ضغط على حكومة أردوغان فأستت لجنة للنظر في قضايا الموظفين المطرودين، وقرأت أن أكثر من مئة ألف موظف تركي قدموا اعتراضات على طردهم، وأن اللجنة نظرت حتى الآن في أكثر من ٢٠ ألف قضية، وأعدت إلى العمل أكثر من ألف موظف.

كل ما سبق خلفية، فأكمل بالانتخابات التركية اليوم، ومرة أخرى أجد صعباً، ولكن ليس مستحيلاً، أن يُهزم أردوغان في انتخابات الرئاسة. حزب العدالة والتنمية يحكم تركيا منذ ١٦ سنة، وله تأييد كبير، خصوصاً في الأناضول، غير أن التنافس على الرئاسة يختلف هذه المرة فالرئيس أردوغان يواجه محرم أنجي، مرشح حزب الشعب الجمهوري، وهو عضو في البرلمان التركي منذ سنة ٢٠٠٢، وكان أستاذاً للفيزياء قبل أن يخوض معترك السياسة. أقرأ أن مرشح الرئاسة خفيف الدم ويعرف دخائل السياسة التركية ومخارجها جيداً. مهرجاناته الانتخابية تلقى إقبالاً كبيراً، وهو يطلب من الناخبين أن يختاروا بين الحرية والخوف.

أنجي تحدى أردوغان أن يقابله في مواجهة على التلفزيون، وفي البدء لزم الرئيس الصمت ثم قال إن خصمه من دون حياة، فهو يريد أن يزيد نسبة مؤيديه عبر مواجهة على التلفزيون. ورد أنجي أن الرئيس يتحدث عن محاولة منافسه زيادة شعبيته مع أن الواقع أن مشاهدي نشرة الطقس يزيدون على الذين يتابعون ظهور أردوغان على التلفزيون.

ثمة مواقف سياسية لمرشح المعارضة للرئاسة يؤيدها كثيرون من الأتراك، ففي صيف ٢٠١٦ أصدرت الحكومة تعديلاً دستورياً يلغي حصانة النواب من الملاحقة القضائية. أنجي عارض إلغاء الحصانة بحدة وشدة، ثم عارض عزل ضباط بتهم قال إنها ملفقة، ثم عارض التطهير الذي شمل القوات المسلحة والقضاء وحتى جهاز التعليم.

أعتقد أن رجب طيب أردوغان يسعى ليصبح سلطاناً، وفي حين أنني أعارض كثيراً من سياسته إلا أنني أؤيد موقفه مع الفلسطينيين ضد إسرائيل، ولا أنسى «أسطول الحرية» الذي اعترضته بحرية دولة الإرهاب إسرائيل في المياه الدولية.

أعتقد أن تركيا تحتاج إلى دم جديد في سياستها الداخلية والخارجية، إلا أن هذا أمر يقرره الأتراك لا كاتب عربي يقيم في لندن، فأنتظر نتائج الانتخابات وما سيقدر الأتراك لبلادهم.

هل حان انتهاء زمن أردوغان في تركيا ؟

افتتاحية صحيفة (نيويورك تايمز) : ٢٤/٦/٢٠١٨

تساءلت صحيفة «نيويورك تايمز» في افتتاحيتها الجمعة ما إذا حان انتهاء زمن أردوغان في تركيا، وأضافت أن الأتراك يسافرون من حول العالم عائدين لوطنهم للمشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المرتقبة بعد ساعات.

ووصفت الافتتاحية أن هذه تبدو خطوة لا فائدة منها إذ إن الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي جاء للسلطة في ٢٠٠٣، قد تخلف منذ وقت طويل عن جهود لبناء نموذج للديمقراطية الإسلامية، وحل مكانها حكومة سلطوية يحركها فرد مع مجموعة من المحافظين والمتدينين بشكل متزايد.

ولكن لأن الانتخابات المرتقبة ستحيل المزيد من الصلاحيات والسلطة للرئيس، فبالتالي أصبح هناك دفعة قوية لصالح التصويت. فبينما أردوغان يملك اليد العليا، لكنه يواجه -بحسب المحللين- أكثر المنافسات جدية على الإطلاق، ما جعله يبدو خائفاً. واعتبرت الصحيفة أن تلك علامة جيدة بغض النظر عن الفائز.

إن الضعف والخطر من استمرار حكم أردوغان أصبح واضحاً أكثر، لا سيما مع تضاؤل الطفرة الاقتصادية والتطور الذي أكسبها دعماً واسعاً. وتضيف الصحيفة: «إنه عزز الفساد وعرقل حكم القانون وأبعد الولايات المتحدة وحلفاء الناتو الآخرين في حين تقارب أكثر من روسيا وإيران. إن الاستثمارات الأجنبية القادمة للبلاد منخفضة، في حين يتدفق رأس المال التركي للخارج، سعياً وراء عائدات أفضل في أماكن أخرى بها بيئة سياسية أكثر استقراراً».

إن حقيقة أن الانتخابات التي كان من المفترض انعقادها في ٢٠١٩ تم تقديم موعدها ١٨ شهراً كاملاً، تشير إلى إحساس أردوغان بالضعف بالإضافة إلى عزمه على البقاء في السلطة. وتقول الصحيفة أن أردوغان قد هزه عدد من الأحداث أهمها خسارة حزبه «العدالة والتنمية» في الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٥، ثم الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦ وأخيراً اتهامات الفساد التي طالته وعائلته.

أما الآن -تستدرك الصحيفة- فإنه مع الورطة التي وقع فيها الاقتصاد التركي وانخفاض قيمة الليرة، وحتى انخفاض التأييد بين أفراد قاعدته الانتخابية بما فيهم ناخبي المناطق الحضرية والطبقة المتوسطة والشباب، فإن أردوغان يأمل في تأمين فترة رئاسية أخرى قبل أن تسوء الظروف أكثر من ذلك وبالتالي تضعف شعبيته أكثر. إن معظم استطلاعات الرأي المحلية في تركيا أظهرت نسبة تأييد لأردوغان لا تزيد عن ٥١٪.

تقول الافتتاحية إن أردوغان الذي بنى مؤخرًا قصرًا ضخمًا بانحسارًا ومسجدًا عملاقًا لديه الكثير يمكن أن يخسره. إن الانتخابات من شأنها تعزيز الاستيلاء على السلطة الذي بدأه بالفعل من خلال التعديلات الدستورية التي تمت الموافقة عليها بصعوبة السنة الماضية في استفتاء شعبي. وبموجب هذه التغييرات فإن مجلس الوزراء الذي كل أعضائه منتخبين من البرلمان سيتم استبداله بنواب ومستشارين معينين من قبل الرئيس. أعرب كثيرون عن خوفهم أن تلك التعديلات تجعل من البرلمان المقبل «ختمًا مطاطيًا» (في إشارة إلى تحجيم سلطاته) خصوصاً إذا ما أعيد انتخاب أردوغان واحتفظ حزبه بالأغلبية.

فبالنظر إلى سلطاته الواسعة، فإن أردوغان يجب أن يضمن الفوز. وخلال ثلاث فترات شغل خلالها منصب رئيس الوزراء وفترة واحدة رئيساً للبلاد فإنه استخدم القوة والفساد والمنح الحكومية والخطابات القومية الرنانة لإحكام سيطرته على البرلمان والجيش والقضاء والإعلام.

من ناحيته -تضيف الصحيفة- فإن الإعلام التركي مملوك في أغلبيته الكاسحة للمقربين من أردوغان، ولم تعر هذه الوسائل الإعلامية اهتماماً كبيراً لمنافسيه في الحملة الانتخابية. وتضيف: «وفي محاولة أردوغان البائسة لسحق المعارضة تم احتجاز أكثر من ١٢٠ صحافياً، وتم إغلاق أكثر من ١٨٠ وسيلة إعلامية. ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة تم القبض على ما يقرب من ٥٠ ألف تركي من بينهم ضباط بالجيش ومعلمون ومعارضون سياسيون، بينما تم تسريح ١١٠ ألف آخرين من وظائفهم الحكومية، حدث ذلك في ظل استمرار حالة الطوارئ التي فرضت وقت الانقلاب العسكري».

تشير الافتتاحية إلى القاعدة الجوية الكبيرة التي تديرها تركيا في منطقة إنجريك، حيث تتمركز أسلحة نووية تكتيكية تحت السيطرة الأمريكية. ومع ذلك فإن أردوغان يغذي المشاعر القومية عن طريق «توبيخ» الولايات المتحدة، ومهاجمة الانفصاليين الكرد في شمال شرق البلاد وحلفائهم في سوريا والعراق.

لكن أياً من ذلك جعل أردوغان يشعر بالأمان، لذلك اتخذ خطوات أخرى: فقد شكل تحالفاً مع حزب «الحركة القومية» اليميني المتطرف -بحسب الصحيفة- كما هدد نزاهة الانتخابات عن طريق ترك مسؤولين في الحكومة يتحكمون في مراكز الاقتراع، واحتساب الأصوات التي لا يوجد عليها دمغة رسمية، وحتى إعادة توزيع أماكن مراكز الاقتراع.

تعود الصحيفة وتقول إن قلق أردوغان في محله. إذ إن المرشحين الخمسة المتنافسين ضده، اثنان منهم -محرم إينجه مرشح وسط اليسار عن حزب الشعب الجمهوري وميرال أكشينار القومية المحافظة وحزبها الجديد «حزب الخير»- يخوضان الانتخابات في تحالف واحد، ما يزيد من حماسة السباق ويقدم تحدياً جدياً. إن كليهما تعهدا بعودة النظام البرلماني وفصل مختلف للسلطات وعلاقات أفضل مع حلفاء تركيا. كما أن إينجه وعد بالمزيد من استقلالية القضاء، وحرية فردية أكبر بالإضافة إلى إنهاء الإنفاق الحكومي المفرط.

وبحسب المحللين، فإن إينجه لديه الفرصة الأفضل في إجبار أردوغان على جولة انتخابية ثانية من شخصين تجرى في يوليو (تموز) المقبل، كما أن المعارضة الموحدة يمكنها أن تفوز بأغلبية البرلمان.

تضيف الافتتاحية أن ذلك سيتطلب عرضاً جيداً من قبل الحزب الكردي، الذي يقود زعيمه ذي الكاريزما صلاح الدين دميرتاش حملته الانتخابية من السجن بعد أن حبسه أردوغان على خلفية اتهامات سياسية لمحاولة خفض عدد المشاركين في التصويت.

إنه من المتوقع أن يفعل أردوغان كل ما هو ضروري للبقاء في السلطة. لكن القيام بذلك من شأنه أن يغذي رد فعل شعبي، وبالتالي خلخلة الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

تقول الصحيفة في ختام افتتاحيتها: «ما لا يجب أن يضيع عن الأذهان هو أن المعارضة التركية لديها فرصة غداً، وهو الشيء الذي لم يكن محتملاً قبل عام واحد. وبالرغم من المحاولات المضنية التي قام بها أردوغان إلا أنه لم ينجح في القضاء على المنافسة السياسية. إن شعلة الديمقراطية لم تنطفئ بعد، في واحدة من أكثر دول الناتو استراتيجية، في مواجهة موجة القومية العالمية».

انقرة-محمد عبدالقادر خليل*: تحظى الانتخابات التركية التي ستجرى في الرابع والعشرين من يونيو (حزيران) ٢٠١٨، بالحظ الأوفر من التغطية الإعلامية الدولية، بحسبانها تمثل مرحلة جديدة في تاريخ تركيا الحديث، ذلك أنها خطوة سابقة على القطيعة مع النظام البرلماني والانتقال الفعلي إلى النظام الرئاسي، الذي من شأنه أن يُنهي مرحلة الحكومات الائتلافية، وما ترتب عليها من أزمات متكررة، منذ ستينات القرن الخالي، عبر تدشين حقبة بديلة يسيطر فيها الرئيس على كافة الصلاحيات، ويهيم على المشهد السياسي.

تأتي هذه المرة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن. وقد دفعت الأحزاب السياسية التركية بمرشحين للرئاسة هم الرئيس التركي الحالي، رجب طيب أردوغان، ومحرم إنجه مرشح حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، وصالح الدين دميرتاش مرشح حزب الشعوب الديمقراطي (مؤيد للكرد ومعتقل حالياً)، وميرال أكشنار، السياسية القومية ورئيسة حزب «الخير»، وتعال كرم الله أوغلو، رئيس حزب السعادة الإسلامي، ودوغو برنتشيك، رئيس حزب الوطن اليساري.

لا ترتبط أهمية هذه الانتخابات بالسياق الخارجي، وحسب، حيث انخرط تركيا في الكثير من الملفات الإقليمية والدولية، وإنما أيضاً لطبيعة التطورات المحلية وارتباطها بتحركات تركيا الخارجية. فقد هيمن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان على الحياة السياسية طيلة العقد والنيف الخاليين. ومنذ عام ٢٠٠٢. فاز حزب العدالة والتنمية في خمسة انتخابات برلمانية، وثلاثة انتخابات محلية، وثلاثة استفتاءات شعبية، وانتخابات رئاسية واحدة.

وتبدو أهمية هذه الانتخابات بحسبانها ستفضي إلى إلغاء منصب رئيس الوزراء، وتعيين رئيس البلاد كرئيس للهيئة التنفيذية، ومن شأنها منح الرئيس صلاحيات تشريعية، وحق إقرار الموازنة العامة للدولة، وحل البرلمان، وتعيين الوزراء، وعدد من القضاة. كما سيتمكن الرئيس من إعلان حالة الطوارئ.

وسيصبح عدد أعضاء البرلمان ٦٠٠ بدلاً من ٥٠٠ نائب، يتم اختيارهم من ٨٥ دائرة انتخابية. ووفقاً للتعديلات الدستورية التي أجريت في أبريل (نيسان) عام ٢٠١٧، فيمكن للرئيس أن يظل في منصبه فترتين لمدة خمس سنوات. بيد أنه إذا ما تم إجراء الانتخابات المبكرة في الفترة الثانية سيكون قادراً على المشاركة في الانتخابات للفترة الثالثة أيضاً. إذا حدث ذلك، فسيكون أردوغان كرئيس الوزراء التركي منذ عام ٢٠٠٣. وكرئيس الدولة منذ عام ٢٠١٤. قادراً على التأثير على السياسة التركية حتى عام ٢٠٢٩.

معطيات رئيسية في الانتخابات التركية

بحسب الجدول الزمني، الذي أعلنته الهيئة العليا للانتخابات التركية يبدأ تطبيق حرية الدعاية الانتخابية ومحظوراتها في اليوم العاشر قبل الانتخابات، وينتهي قبل يوم واحد منها. ويحق للأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين المشاركين في الانتخابات، خلال هذه الفترة، الترويج والدعاية في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة. ويحظر على الأحزاب والمرشحين، مراسلة المواطنين عبر البريد الإلكتروني، أو الاتصال وإرسال رسائل إلى هواتفهم الجوال أو الأرضية، باستثناء الأعضاء في أحزابهم.

كما يحظر الترويج للأحزاب السياسية والمرشحين، بذريعة إجراء استفتاء أو عمليات استطلاع واستبيان للرأي، وكذلك إذاعة وتوزيع منشورات من شأنها التأثير على تصويت المواطنين. ويحظر على رئيس الوزراء، وأعضاء حكومته، والبرلمانيين، استخدام السيارات الحكومية في الدعاية الانتخابية خلال جولاتهم داخل البلاد، كما يحظر إقامة البروتوكولات الرسمية ومراسم الاستقبال والوداع. ويحظر أيضاً مشاركة الموظفين الحكوميين في جولات رئيس الوزراء، والبرلمانيين والمرشحين، خلال الدعاية الانتخابية.

وقد أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات، سعدي غوفان، أن عدد المقترعين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات، ٥٦ مليوناً و٣٤٢ ألفاً و٢٦٣ ناخباً داخل تركيا و٣ ملايين و٤٩ ألفاً و٦٥ ناخباً خارج تركيا، بمجموع ٥٩ مليوناً و٣٩١ ألفاً و٣٢٨ ناخباً، موزعين على ١٨٠ ألفاً و٨٩٦ صندوق اقتراع داخل تركيا. يضاف لها التصويت

في ١٢٣ ممثلية دبلوماسية في ٦٠ دولة حول العالم، فضلاً عن ٣٦ بوابة حدودية لتصويت الأتراك في الخارج والذي كان ما بين ٧ و١٩ يونيو ٢٠١٨، في الممثلات وبين ٧ و٢٤ من الشهر ذاته في المعابر الحدودية.

ووفق البيانات والقوانين التركية، وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، فالمرشح الذي سيحصل في الجولة الأولى على الأغلبية البسيطة، أي نصف الأصوات الصحيحة المشاركة في الانتخابات (وليس نصف عدد الذين يحق لهم التصويت) سيكون الرئيس، كما تنص الفقرة الأولى من المادة رقم ٤ من القانون رقم ٦٢٧١. بينما إن لم يحصل أي من المرشحين عليها، تعاد الانتخابات بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى الأصوات بعد أسبوعين (يوم الأحد الثاني بعد عملية الاقتراع)، وفق نفس الفقرة.

وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية أو العامة، يتوزع الناخبون على ٨٧ لجنة أو دائرة انتخابية في ٨١ محافظة، حيث تتضمن كل من إسطنبول وأنقرة ٣ دوائر، وكل من أزمير وبورصة دائرتين، إضافة لاعتبار كل واحدة من المحافظات المتبقية دائرة واحدة، فضلاً عن أصوات مواطني الخارج والمعابر الحدودية.

وتعتبر الاتجاهات الإعلامية التركية أن أنقرة باتت تعتمد طريقة «هوندت» أو نظام التمثيل النسبي، الذي يستند إلى قسمة عدد المصوتين في الدائرة الانتخابية على الأرقام بشكل تصاعدي ابتداءً من ١ وحتى الوصول لعدد النواب المحدد لتلك الدائرة، ثم توزيع المقاعد على الأحزاب حسب نسبة التصويت لها. ويضاف لذلك العتبة الانتخابية المطلوبة لدخول البرلمان والممثلة بـ ١٠ في المائة من مجمل الأصوات في عموم تركيا (مع أصوات الخارج)، ومتاحة أيضاً للتحالفات الانتخابية، حيث إن الحزب أو التحالف الذي يفشل في تخطي العتبة الانتخابية لا يدخل البرلمان، وتوزع أصواته في كل دائرة انتخابية على باقي الأحزاب الناجحة حسب نسبة كل منها في كل دائرة انتخابية، وليس وفق نسبة معممة على كل الدوائر في عموم تركيا.

وقد أفرزت التوازنات السياسية تشكل تحالفين انتخابيين، أحدهما «تحالف الشعب» المكون من العدالة والتنمية والحركة القومية ومعهما الاتحاد الكبير، وتحالف آخر أطلق عليه «تحالف الأمة» ويتكون من الشعب الجمهوري، والخير، والسعادة، والديمقراطي. وستكون كل هذه الأحزاب ممثلة في البرلمان القادم، وتبدو فرص حزبي الدعوة الحرة والوطن شبه معدومة، بينما يبدو مصير حزب الشعوب الديمقراطي غامضاً إذ ثمة تفاوت في التقديرات بشأن النسبة التي سيحصل عليها.

الطموح يتجدد.. أدوات الرئيس التركي

عمل حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس التركي على اتباع تكتيكات متنوعة للحفاظ على كرسي الرئاسة بعد توسيع صلاحياته. وقد تمثلت إحدى أدوات ذلك في ترسيخ التحالف مع حزب الحركة القومية. وقد رفع عناصر حزب العدالة إشارة «الذئب الرمادي» لمجاملة أنصار الحركة القومية، و«القوميين الكماليين» للإيحاء لهم بأنه حزب علماني تركي ويميني، رغم كون كوادره إسلامية التوجه.

ومع تصاعد الحملة الانتخابية واحتدام المنافسة بين المرشحين، استعان الرئيس التركي ببعض السياسيين السابقين، ليطلوا على المشهد السياسي، فيما توارى آخرون. ففيما غاب كل من عبد الله غول وأحمد داود أوغلو، فمن بين من برزوا، مؤخراً، رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيللر التي شغلت منصب رئاسة الحكومة التركية في الفترة بين ١٩٩٣ - ١٩٩٦. فقد شاركت تانسو تشيللر، في تجمع جماهيري حاشد، بميدان يني كابي في إسطنبول. وانتقدت تشيللر «تحالف الأمة»، الذي شكلته أحزاب معارضة، معتبره أن أهداف الأحزاب المشاركة فيه وسياساتها وثقافتها مختلفة فيما بينها. واستبعدت أن يجد هذا التحالف حلاً لـ «المشكلات التي تعاني منها تركيا، سواء في الإرهاب، أو السياسة الخارجية، أو الاقتصاد».

وتانسو تشيللر أول رئيسة للوزراء في تركيا وتبلغ من العمر حالياً ٧٠ عاماً، وقد عملت كوزيرة اقتصاد في حكومة سليمان ديميرل، وعملت أيضاً كوزيرة خارجية، ونائبة لرئيس الوزراء، ورئيسة للوزراء. ومع أنها ابتعدت عن الانخراط المباشر في السياسة منذ فترة طويلة، فقد بقيت شاهداً على فشل الكثير من الحكومات الائتلافية. وهناك من يطرح اسم تشيللر كنايبة للرئيس التركي.

وقد استخدم إردوغان استراتيجيات مركبة للفوز بالانتخابات من خلال التأكيد على عدم أهلية منافسيه لقيادة تركيا في هذه المرحلة التي تواجه فيها تركيا الكثير من التحديات المركبة. كما حرص الرئيس التركي على تقديم

نفسه باعتباره رئيس الحزب الحاكم والقائد الفعلي للقوات المسلحة، وكذلك رئيس الدولة القوي الذي استطاع أن يواجه ويحبط انقلاباً عسكرياً ضد حكمه.

وفي الثاني من يونيو الراهن تحدث إردوغان في ملاطية، واستهدف مباشرة محرم إنجه، المرشح الرئاسي لحزب الشعب الجمهوري. قال إردوغان: «يمكنك أن توكل متجرك إلى متدرب، لكن لا يمكنك أن تعهد تركيا إلى المبتدئين السياسيين. لا يمكننا أن نسنّد إدارة البلاد إلى أولئك الذين لم يحالفهم النجاح من قبل، وليس لديهم خبرة سياسة.. ولا يوجد شيء يمكن أن يقدموه إلى هذا البلد».

من بين أولئك الذين صفقوا بحماس لإردوغان كان الجنرال إسماعيل متين تيميل، قائد الجيش الثاني، وكان يرتدي زيه العسكري الكامل. ويعرف تيميل المسمى «المحارب العام» في الجيش التركي، بأرائه الصارمة المناهضة للولايات المتحدة والمعادية للغرب. وقد قاد مؤخراً عملية «غصن الزيتون» من يناير (كانون الثاني) إلى مارس (آذار) ٢٠١٨، والتي نفذها الجيش التركي في شمال سوريا. وقد يفسر ذلك شعبيته لدى القطاع المحافظ والقومي من مؤيدي حزب العدالة والتنمية.

وقد قابل ذلك محرم إنجه باستهجان، مصرحاً بأنه «لأول مرة في تاريخ الجمهورية، يصفق الجنرال لإردوغان حينما لا يتحدث عن البلد، وعلمنا وأمتنا. بدلاً من ذلك، فهو يصفق لإردوغان الذي كان ينتقدني»، مضيفاً: «هل أنت جنرال في الجيش التركي أم زعيم سياسي في حزب العدالة والتنمية؟» وقال إنجه «يجب أن يعرف الجميع حدودهم والالتزام بالقوانين والدستور. ولا يمكن للجنرال أن يفعل ذلك. ولن أدعه يفعل ذلك».

في الواقع، بدأ تدخل الجيش في السياسة قبل وقت طويل من تصفيق الجنرال. في شهر أبريل ٢٠١٨، عندما كان من المتوقع على نطاق واسع أن الرئيس السابق عبد الله غول قد يتنافس على رئاسة الدولة، زاره رئيس أركان الجيش التركي خلوصي أكار، وهو صديق طفولة لغول، كما زاره إبراهيم كالين، كبير مستشاري الرئيس التركي، في محاولة لتنيه عن خوض الانتخابات. وتظهر هذه الزيارة الليلية – عبر مروحية عسكرية هبطت في الفناء الخلفي لمقر إقامة غول في إسطنبول – مدى غموض الخط الفاصل بين السياسة والبيروقراطية العسكرية في تركيا ما بعد الانقلاب.

وفي هذا السياق، قال الكاتب التركي، ماتين جورجان Metin Gurcan وفقاً لقانون الخدمة الداخلية يُحظر على أعضاء القوات المسلحة الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو الجمعيات، أو المشاركة في المظاهرات والاجتماعات السياسية، أو إلقاء الخطب السياسية، أو الإدلاء ببيانات، أو كتابة المقالات. والأسوأ من ذلك، أن القيام بأي من هذه الأنشطة أثناء ارتداء الزي الرسمي يشكل جريمة خطيرة يعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وفقاً لقانون العقوبات العسكري.

ويؤكد الصحفيون والأكاديميون أن الجنرال الذي قاد عمليات غصن الزيتون، هو بطل قومي، وأن تصفيقه كان طبيعياً، وأنه لا يوجد مشاكل بشأن العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا. جدير بالإشارة أن تيميل يمثل قائد العمليات العسكرية التركية في شمال العراق، والتي باتت تشكل إحدى أوراق حزب العدالة الانتخابية. ويرى مراقبون أن تصريحات إردوغان والتصعيد ضد الكرد يشكلان دعاية انتخابية في ظل محاولات تسويقها بحسبانها تأتي من أجل الحفاظ على سيادة تركيا وأمنها القومي. وفي هذا السياق، حاول إردوغان إضعاف قدرة المعارضة على توظيف الورقة الاقتصادية في إطار الحملات الانتخابية، حيث أكد على سعيه لإحكام قبضته على السياسة النقدية بعد تطبيق النظام الرئاسي.

محرم إنجه.. وإمكانية تحقيق مفاجأة انتخابية؟

ثمة استراتيجيات انتخابية وسياسات مضادة في الطريق نحو الانتخابات التركية، وُصفت بأنها تمثل «لعبة الشطرنج» التركية، حيث قرّب تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، بقيادة إردوغان، موعد الانتخابات لتضييق هامش المناورة والمبادرة أمام المعارضة، فقابلته تلك الأحزاب بنقل نواب من حزب الشعب الجمهوري إلى حزب الخير لضمان مشاركته في الانتخابات، ثم تأسيس «تحالف الأمة» لخوض الانتخابات البرلمانية.

وفي حين رشح «تحالف الشعب» الرئيس الحالي إردوغان، حاولت أحزاب المعارضة فعل الشيء نفسه بمرشح قوي مثل الرئيس السابق عبد الله غول، وحين فشلت في ذلك عمدت إلى ترشيح أكبر عدد ممكن من المرشحين في

مواجهته، وفق استراتيجية هدفت إلى كسب الأصوات من قبل مختلف التوجهات الفكرية والسياسية» واستهدفت حسب الصحافة التركية الموالية للرئيس التركي، منع إردوغان من حسم المواجهة في الجولة الأولى» ومن ثم نقل المعركة الانتخابية إلى جولة إعادة يمكن فيها مناقشة فكرة دعم المرشح الذي سينافس إردوغان فيها.

ومع ذلك، فإن متابعة أداء الحملة الانتخابية لإردوغان طيلة الأسابيع الأخيرة يكشف عن التركيز على منافس واحد يتمثل في مرشح الشعب الجمهوري، محرم إنجة، رغم أن هناك ٤ مرشحين منافسين آخرين. ذلك أن ثلاثة منهم لا يملكون فرصاً حقيقية في المنافسة، ربما باستثناء ميرال أكشنار التي تُظهرها بعض استطلاعات الرأي (أقلية منها على أي حال) أنها تأتي في المركز الثاني.

من جهته، أدرك إنجة، أن سقف الخطاب الحاد والتراشقات الإعلامية ساحة يملك فيها إردوغان باعاً طويلاً، بما دفعه للتخلي منذ بدء الحملة الانتخابية عن خطابه الحاد – المعروف به – في مواجهة إردوغان والعدالة والتنمية، وباتت كلمة «السيد» تسبق اسم إردوغان أو أي مرشح آخر في حديثه، وينطبق الأمر نفسه على إردوغان وبقية المرشحين.

وقد دعا إنجة ٥ ملايين شخص إلى المشاركة في تجمع ينظمه عشية الاقتراع، سيكون الأضخم في تاريخ الجمهورية. وربما، يمثل إنجه، وفق تقديرات، تحدياً جدياً بالنسبة لإردوغان، إذ يتميز بكاريزما شخصية. وشهدت مدينة يالوفا، شمال غربي تركيا، مسقط رأس المرشح المعارض، معركة كلامية بين الرجلين. وقال الرئيس في مهرجان انتخابي: «السيد محرم في ولايته النيابية الرابعة ممثلاً ليالوفا. لكن هل حقق شيئاً للمدينة»؟ وذكر بأن حكومته شيّدت جامعة في يالوفا. وردّ إنجه في تجمع انتخابي في اليوم التالي في المكان ذاته، قائلاً: «ماذا حققت ليالوفا؟ المرشح الذي سيفوز في انتخابات الرئاسة».

من جهتها، تدرك أكشنار أن فرصها ضعيفة في ظل وجود إردوغان ومنافسه إنجه، وأن فرصتها تكمن في كسب أصوات القوميين والمحافظين، واستثمار كونها أول امرأة تترشح لمنصب رئاسة الجمهورية في تاريخ تركيا. ولذا فخطابها موجه بالأساس إلى رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، ومن بعده إردوغان. وتسعى أكشنار إلى إعطاء انطباع بأنها «المرأة الحديدية» الجديدة، وإثبات قدرتها على أن تلعب أدواراً سياسية رئيسية بعد استقالته من حزب الحركة القومية.

الكرد والانتخابات الرئاسية والبرلمانية

أعلن حزب الشعوب الديمقراطية المؤيد للكرد في تركيا ترشيح صلاح الدين ديميرتاش في ٤ مايو (أيار) ٢٠١٨ للانتخابات الرئاسية، هذا على الرغم من كونه محتجراً في سجن «أديرني»، في أقصى غرب تركيا، وهي أبعد نقطة من الجنوب الشرقي الذي تقطنه أغلبية كردية. وقد خاض ديميرتاش السباق الرئاسي في أغسطس (آب) ٢٠١٤، وحصل على ٩,٨ في المائة من الأصوات، كما نجح في الانتخابات البرلمانية التالية في تجاوز نسبة ١٠ في المائة بحسبانها عتبة دخول الجمعية الوطنية التركية. وحصل الحزب على نسبة ١٣,١ في المائة من الأصوات في ٧ يونيو ٢٠١٥. وهي الانتخابات التي حالت دون حصول حزب العدالة والتنمية الحاكم على الأغلبية البرلمانية المطلوبة لتشكيل حكومة حزب واحد.

ترتب على ذلك أن دعا إردوغان لإجراء انتخابات إعادة في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٥، وإنهاء محادثات السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، ليفوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية برلمانية سمحت له بتشكيل الحكومة منفرداً، الأمر الذي مهد الطريق أمام الرئيس التركي لتعزيز سلطته عبر تعديلات دستورية، وذلك بعد فشل محاولة الانقلاب في يوليو (تموز) ٢٠١٦.

وقد قام ديميرتاش بنشر مقالين واحدتهما في Yeni Ozgur Politika، وهي تمثل نافذة إعلامية موالية للكرد محظورة في تركيا، أوضح فيها أن «الساحة السياسية تهتز مع اقتراب موعد انتخابات ٢٤ يونيو ٢٠١٨.. ويبدو أن عتبة الـ ٥٠ في المائة، التي يسعى إليها حزب العدالة والتنمية نفسه وحليفه حزب الحركة القومية قد

تحولت إلى كابوس.. ومع اقتراب قائدي الحزبين من مسيرتهما السياسية، يستمران في ارتكاب أخطاء أكبر.. إن محاولة حزب العدالة والتنمية كسر اليد التي قدمها الشعب الكردي للسلام – بدلاً من احتضانها – قد تكون بداية النهاية لحزب العدالة والتنمية».

وأشار ديميرتاش إلى أن حزب العدالة أضر بالإسلام الثقافي وليس بالإسلام السياسي وحسب، ربما يعكس ذلك، حسب تعبيره، موقف حزب السعادة الإسلامي الذي درج على انتقاد إردوغان وحزبه. وفي رسالة أخرى إلى صحيفة «جمهورية» اليومية قال ديميرتاش إن الانتخابات المقبلة ستكون «نقطة انكسار تاريخية» بالنسبة لإردوغان.

استطلاعات الرأي العام.. من يتقدم السباق الرئاسي؟

على الرغم من اتساع نطاق التشكك في مصداقية نتائج استطلاعات الرأي العام في تركيا بسبب سيطرة الحزب الحاكم وهيمنته على المؤسسات البحثية، وذلك حسب تقديرات غربية، غير أن الكثير من هذه الاستطلاعات قد أكدت على أن فرص الرئيس التركي في الحفاظ على منصبه تُعد الأكبر، حيث أشار الكثير منها إلى أن الرئيس إردوغان سيحصل على نسبة قد تفوق الـ ٥٠ في المائة من مجموع مصوتي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، هذا فيما أوضحت اتجاهات أخرى إلى أن احتمالات خوض جولة إعادة تبدو واردة بنسبة أكبر.

وتظهر استطلاعات الرأي أن محرم إنجه قد يحصل على ٢٢ في المائة من الأصوات. كما كثف إردوغان هجومه في الأيام الأخيرة على إنجه وحزب الشعب الجمهوري، ونفى إردوغان أن يكون سبب التوجه للانتخابات المبكرة يتمثل في الوضع الاقتصادي للبلاد، وأن حزب العدالة والتنمية سيحقق أكثر من ٣٠٠ مقعد في البرلمان (من بين ٦٠٠ مقعد) في الانتخابات المقبلة، مشيراً إلى أن أعداد الوزارات في الحكومة المقبلة ستشهد انخفاضاً كبيراً، مشدداً على أنه رئيس يمثل الشعب التركي بأكمله، بمن فيهم الكرد.

وفي هذا السياق، يقول مايكل دافنيري، الصحافي الذي يدير «مدونة جيمس» في تركيا التي تراقب الانتخابات التركية: «إن الاستطلاعات الانتخابية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل، ولا يوجد أي بحث استقصائي تركي ينشر بيانات موثوقة، كونهم لا يكشفون طرق جمع البيانات، ولا يوضحون من الذي دفع مقابل البحث». وأشار دافنيري إلى تقليد بين شركات الأبحاث يتمثل في استخدام الاستطلاعات في تركيا لأغراض تعزيز الرواية السياسية. وجاء أحد استطلاعات الرأي من قبل وكالة «بلومبرغ نيوز»، وأظهر تقدم إردوغان في استطلاعات الرأي، بتأييد ٥٠,٨ في المائة. وتتوقع استطلاعات أخرى أن ينتظر إردوغان جولة إعادة، حيث تتراوح نسبة تأييده بين ٤٣,٥ في المائة و٤٨ في المائة في الجولة الأولى. هذا فيما كشفت نتيجة الاستطلاع، الذي أجرته وكالة ماك للأبحاث MAK Arastirma، التي يملكها محمد علي جولت، وهو من المقربين إلى إردوغان، أن الرئيس التركي قد يفوز في الانتخابات من الجولة الأولى بنسبة أصوات قد تصل إلى ٥١,٥ في المائة.

وفيما يتعلق بانتخابات مجلس النواب فجاءت النسب التي قد يحصل عليها كل حزب على النحو التالي: حزب الشعوب الديمقراطي عند مستوى ٩,٢ في المائة، وحزب العدالة والتنمية ٤٣,٥ في المائة، وحزب الشعب الجمهوري ٤٢,٢ في المائة، وحزب الخير ١٠,٣ في المائة، وحزب الحركة القومية ٩,٢ في المائة، وحزب السعادة ٢,١ في المائة. أما باقي الأحزاب فستحصل، حسب استطلاع «ماك للأبحاث»، على نسبة ٣ في المائة. وفي حالة بلوغ حزب الشعوب الديمقراطي النسبة المطلوبة من الأصوات، فلن يتمكن أي من التحالفين أن يحقق الأغلبية داخل البرلمان. ويؤكد أنصار أحزاب المعارضة أن نتائج هذه الاستطلاعات لا تعبر عن الواقع بأي حال من الأحوال، وأن نتائج الانتخابات ستكون بمثابة «الصدمة» بالنسبة إلى إردوغان.

وترى أحزاب المعارضة أن لديها فرصة أكبر في الحصول على مقعد الرئاسة وكذلك تحصيل الأغلبية البرلمانية إذا ما اتسمت الانتخابات بالنزاهة، وتشير أصوات محسوبة عليها إلى أنه قد تم التلاعب بما يصل إلى ٢,٥ مليون صوت خلال استفتاء أبريل ٢٠١٧. حيث قام المجلس الأعلى للانتخابات (YSK) باتخاذ قرار في اللحظة الأخيرة يقضي بالتصديق على أوراق الاقتراع التي لا تحمل «ختم» اللجنة العليا للانتخابات. وتتخوف المعارضة من القرارات الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات في ٢٨ مايو ٢٠١٨. والتي تتعلق بنقل مراكز الاقتراع في المناطق ذات الأغلبية الكردية، والتي تشمل نحو ١٤٤٠٠٠ ناخب، لأسباب أمنية. وأدت هذه الخطوة، التي جاءت بموجب التعديلات القانونية التي أدخلت في مارس الخالي، إلى إثارة غضب حزب الشعوب الديمقراطية، الذي يزعم أن السلطات تناور لدفع الحزب إلى تحصيل نسبة أقل من الـ ١٠ في المائة.

وأعلن أيهان بيلجين، المتحدث باسم حزب الشعوب الديمقراطية، في مؤتمر صحافي رفض الحزب قرار نقل صناديق الاقتراع من القرى حيث «يحصل الحزب الديمقراطي على نحو ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من الأصوات إلى قرى يحصل حزب العدالة والتنمية الحاكم على ما بين ٧٥ و٨٠ في المائة من الأصوات فيها». هذا فيما أكدت اللجنة العليا للانتخابات أن صناديق الاقتراع ستنقل إلى مسافة قصيرة تقدر بنحو ٥ كيلومترات على الأكثر. ويخشى حزب الشعوب الديمقراطية من أنه في المناطق النائية والفقيرة في جنوب شرقي البلاد ذي الأغلبية الكردية، يمكن حتى لهذه المسافات تثبيط أو منع القرويين الكرد من التصويت.

وتعتبر عناصر حزب الشعوب الديمقراطية أن الحصول على نسبة من الأصوات تتجاوز الحد الأدنى اللازم لدخول البرلمان، من شأنه أن يفضي إلى تجريد حزب العدالة والتنمية من أغليته البرلمانية، كما حدث في انتخابات يونيو ٢٠١٥. وترى أنه إذا ما فشل الحزب في تجاوز العتبة البرلمانية، فإن حزب العدالة والتنمية قد يكتسح معظم الدوائر الانتخابية التي كان حزب الشعوب الديمقراطية قد فاز بها. وتسعى أحزاب المعارضة إلى مواجهة ما تسميه محاولات تزوير من قبل السلطة السياسية، ويأتي ذلك عبر جهود شاملة لتعبئة مجموعات مدنية، ومحامين، ومتطوعين لمراقبة عملية التصويت. ووضع حزب الشعب الجمهوري تطبيقاً للهواتف الجوال، للتبليغ عن أي تجاوزات تشوب مجريات عملية الاقتراع.

في مقابل ذلك أعلن، رجب أوزيل، ممثل حزب العدالة والتنمية في اللجنة العليا للانتخابات، أن إجراءات المعارضة لا أساس لها من الصحة، وتستهدف تشويه سمعة الحزب الحاكم، وقال: «إن الناخبين سيخرجون إلى صناديق الاقتراع في جو مريح.. نحن على ثقة من أن اللجنة العليا للانتخابات ولجان صناديق الاقتراع ستقوم بواجباتها، وأن قوات الأمن ستتخذ الاحتياطات اللازمة»، وقال: «تحاول بعض أحزاب المعارضة تهيئة الرأي العام لهزيمتها المتوقعة، عبر إلقاء اللوم على اللوائح والإجراءات، وبالتالي فهي تواصل الحديث عن احتمالات تزييف إرادة الناخبين».

وعلى الرغم من أن المعطيات السابقة توضح أهمية وخصوصية الانتخابات التركية، فإن ثمة تقديرات أكاديمية تشير إلى أن هناك تحديات تتراكم من شأنها أن تحد من فرص فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مقاعد البرلمان رغم ترجيح حصوله على المركز الأول، وأهمها يرتبط بأن الحزب قد استفاد تاريخياً من قانون العتبة الانتخابية، إلا أنه مع شمول هذا القانون للتحالفات الانتخابية، بعد تعديل قانون الانتخابات، قد تكون الأصوات المهذرة التي كان يستفيد منها حزب العدالة بالحد الأدنى، ما سيفقد الحزب الكثير من مقاعد البرلمان.

كما قد يفقد الحزب بعض أصوات أنصار الأحزاب الإسلامية والمحافظة والقومية الصغيرة، الذين كانوا يصوتون له بدل هدر أصواتهم، باعتبار أن أحزابهم تشارك هذه المرة بفعالية ولها فرصة لدخول البرلمان من خلال التحالفات الانتخابية المضادة.

هذا إضافة إلى أنه في العدالة والتنمية «كتلة مترددة»، وقد عبّرت عن ذلك بالتصويت سابقاً برفض التعديل الدستوري بخصوص النظام الرئاسي، وقد ترسل «رسالة» أخرى، لتعبر عن موقفها المتحفظ حيال سياسات الحزب المحلية. ويعاني حزب الحركة القومية، بدوره من أزمات متلاحقة، كما أن انشقاق حزب الخير عنه قد أفقده نصف مؤيديه، بما قد يحد من فرص فوز تحالف الشعب بأغلبية مريحة في البرلمان.

وفي مقابل ذلك، إن فاز تحالف الشعب بأغلبية البرلمان، قد يكون العدالة والتنمية مضطراً لإرضاء حليفه الحركة القومية أكثر مما يفعل حالياً. هذا بينما قد يدفع حصول المعارضة على أغلبية البرلمان، حزب العدالة للتوافق معها بشأن الكثير من القضايا. ربما قد يعني ذلك أن المعارضة التركية ستكون أقوى في البرلمان المقبل، بما قد يطرح خريطة مختلفة للبرلمان المقبل، ويضيف لتحديات العدالة والتنمية في هذه الانتخابات الحاسمة والفاصلة في تاريخ تركيا الحديث.

لذلك، قد تبدو مقدمات الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تركيا هادئة، ولكنه هدوء سطحي يُخفي سخونة شديدة في حيثياتها ووقائعها ومنافستها“ ولذلك ينسج كل مرشح ستراتييجيته في حملته الانتخابية، بما يزيد من فرص نجاحه ويحد من فرص المنافسين، ويتناغم مع حقائق تركيا وخرائطها الفكرية والسياسية، في ظل إدراك الجميع حقيقة أنه لا شيء مضمون.

صوت الوطنيين الكرد سيكون صانع الملوك

*سونر جاغابتاي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٤/٦/٢٠١٨

في يوم الأحد ٢٤ حزيران/يونيو، سيتوجه الأتراك إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بصوتين، أحدهما للرئاسة والآخر للبرلمان. وتشير استطلاعات الرأي إلى وجود تنافس محتمم في هذه الانتخابات التي تعتبر تاريخية لكل من تركيا ورئيسها، رجب طيب أردوغان.

في نيسان/أبريل ٢٠١٧، فاز أردوغان - بفارق ضئيل بلغت نسبته ٢ في المائة - في الاستفتاء الذي كان هدفه تعديل دستور تركيا. وقد سمح ذلك التعديل بالتحول إلى نظام رئاسة تنفيذية، خلال تولي أردوغان رئاسة السلطة. وفي الانتخابات المبكرة التي دعا إليها في ٢٤ حزيران/يونيو، يأمل أردوغان في الفوز وتولي الصلاحيات المنصوص عليها في ذلك الاستفتاء.

وإذا فاز أردوغان بالانتخابات، فلن يكون رئيس «حزب العدالة والتنمية» الحاكم ورئيس الدولة فحسب، بل رئيس الحكومة أيضاً (وهو المنصب الذي يشغله حالياً اسماً رئيس الوزراء بن علي يلدرم). كما ستمنحه الرئاسة التنفيذية السلطة على الجيش، والشرطة التي هي قوة وطنية في تركيا. ويُعين أردوغان بالفعل أغلبية القضاة في المحاكم العليا، وإذا حقق فوزاً مزدوجاً في عمليتي التصويت يوم الأحد، فسيصبح كل من البرلمان والسلطة التنفيذية تحت إمرته. بعبارة أخرى، إذا فاز في الانتخابات يوم الأحد، سيصبح أردوغان أقوى زعيم تركي منذ أن أسس مصطفى كمال أتاتورك البلاد في عام ١٩٢٣.

وهناك أربع نقاط يجب تذكرها قبل تصويت يوم الأحد:

المنافسة ستكون غير عادلة

ستكون هذه أول حملة إنتخابية غير عادلة حقاً تشهدها تركيا منذ أن أصبحت البلاد ديمقراطية متعددة الأحزاب في عام ١٩٥٠. وسيتم التصويت في ظل حالة الطوارئ، التي أعلنت في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦. ومنذ ذلك الحين مدّت حكومة أردوغان حالة الطوارئ سبع مرات.

وتقوم الحكومة أيضاً بمراقبة المحتوى على الإنترنت، حيث تسيطر الشركات المؤيدة لأردوغان على حوالي ٩٠ في المائة من جميع وسائل الإعلام في البلاد. لذا تدعم التغطية الإعلامية أردوغان بصورة إنفرادية. فعلى سبيل المثال، منحت شبكة "TRT"، الممولة من الحكومة التركية، أردوغان ٣١ ساعة و٢٥ دقيقة من البث بين الأول من أيار/مايو و٢٥ أيار/مايو. بينما حصل مرشح «حزب الشعب الجمهوري» المعارض محرّم إينجه على ٣ ساعات و٣٨ دقيقة فقط، وحصلت رئيسة حزب "الخير" ("الجيد") ميرال أكسنر على ٩ دقائق، ولم يحصل مرشح «حزب الشعوب الديمقراطي» المؤيد للكرد صلاح الدين دميرتاس على أي دقيقة.

تركيا ستبقى مستقطبة بشدة

خلال فترة توليه منصب رئيس وزراء تركيا من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤، وتوليه منصب الرئيس منذ ذلك الحين، أصبح أردوغان محافظاً وشعبياً على نحو متزايد. فقد قام بالتشهير بمختلف الأطياف والأقليات وقمعها، بدءاً من الوطنيين الكرد والديمقراطيين الاجتماعيين وصولاً إلى اليساريين والليبراليين، الذين من غير المرجح أن يصوتوا له. وقد ساعد هذا الأمر أردوغان على تعزيز قاعدته اليمينية والإسلامية والقومية.

وإلى جانب النمو الاقتصادي القوي، تمكنت الاستراتيجية الانتخابية لأردوغان من ترسيخ الاستقطاب بشدة في تركيا. وقام أنصاره المحافظون، الذين يشكلون نحو نصف (سكان) البلاد، بالاحتشاد حوله بحماسة للدفاع عنه. أما النصف الآخر، الذي عانى الأمرين من أردوغان، فيستاء منه بشدة. وفي منافسة غير عادلة، قد يفوز أردوغان بالفعل في الانتخابات الرئاسية يوم الأحد، أو في الجولة الثانية المقرر إجراؤها في ٨ تموز/يوليو بين المرشحين المتفوقين، إذا لم يحصل أي مرشح على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات يوم الأحد. وسيصبح أردوغان أكثر استبدادية في أعقاب الانتخابات، علماً بأن العديد من مواطنيه لم يعد يدعمه. وستستمر سياسته الشعبوية في تقسيم تركيا.

أردوغان سيواجه معارضة متعده (تقريباً)

حقق أردوغان ١٢ نصراً انتخابياً على الصعيد الوطني، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه كان يواجه معارضة منقسمة. وكان المعسكر المناهض لأردوغان مؤلفاً من مجموعات مختلفة، من بينها الأتراك والكرد القوميين، والعلمانيين، وحتى بعض الإسلاميين. ولحسن حظ أردوغان، غالباً ما كانت الفجوة بين فصائل المعارضة أوسع من الفجوة التي تفصلها عن أردوغان. بيد، كان ذلك على هذا النحو حتى الآن.

وقد تغير (هذا الفارق) بسبب خطأ انتخابي نادر ارتكبه أردوغان. فتركيا تتمتع بعتبة إنتخابية مرتفعة تبلغ نسبتها ١٠ في المائة، مما يعني أن الأحزاب التي لا تحصل على أكثر من ١٠ في المائة من الأصوات الوطنية لا يمكنها الفوز بمقاعد في البرلمان. وفي الفترة التي سبقت إنتخابات ٢٤ حزيران/يونيو، اختلق أردوغان فكرة "الميثاق الإنتخابي" لمساعدة حليفه «حزب العمل القومي» الناشئ، الذي يستطلع حالياً حوالي ٥ في المائة، لعبور عتبة الـ ١٠ في المائة.

وهنا يدخل قانون التبعات غير المقصودة: فقد أدركت أحزاب المعارضة أن بإمكانها الاستفادة أيضاً من "الكتلة الإنتخابية" لتوحيد دعمها. وبالتالي، شكّلت كتلة مناهضة لأردوغان، تتألف من أربعة من المناصرين غير المحتملين، أي «حزب الشعب الجمهوري» العلماني اليساري، و«حزب الخير» القومي الوسطي، و«الحزب الديمقراطي» من يمين الوسط، و«حزب السعادة» الإسلامي. وبعد الإنتخابات، قد يحاول أردوغان تقسيم المعارضة كما فعل في الماضي. ومع ذلك، تشير طبيعة الائتلاف المعارض إلى أن خط الصدع في السياسة التركية لم يعد يمر عبر الانقسامات التقليدية، أي اليمين مقابل اليسار أو المحافظ مقابل العلماني، بل أصبح يتركز حول التأييد لأردوغان أو معارضته. وسيكون من الصعب على أردوغان التراجع عن أكبر خطأ إنتخابي له حتى الآن.

صوت الوطنيين الكرد سيكون صانع الملوك

استبعدت كتلة المعارضة «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي القومي من أجل تفادي تنفير ناخبي كل من «حزب الشعب الجمهوري» القومي التركي و«حزب الخير». ونتيجة لذلك، ترشّح «حزب الشعوب الديمقراطي» بشكل إنفرادي. وحالياً، يبلغ دعم «حزب الشعوب الديمقراطي» ما يقارب مستوى العتبة في تركيا البالغ ١٠ في المائة. وإذا كان لدى «حزب الشعوب الديمقراطي» الدعم الكافي لعبور العتبة، فإن أحزاب المعارضة ستحرم «حزب العدالة والتنمية» من الأغلبية التشريعية، وستجبر أردوغان على إجراء جولة ثانية ضمن السباق الرئاسي. وفي كلتا الحالتين، سيكون أردوغان قد فقد رهجته.

* زميل "باير فاميلي" ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، ومؤلف الكتاب الجديد: "السلطان الجديد:

أردوغان وأزمة تركيا الحديثة".

رأي موقع "أحوال تركية" حول الانتخابات البالغة الأهمية

موقع أحوال تركية: ٢٤/٦/٢٠١٨

يتوجه نحو ٦٠ مليون ناخب مسجل اليوم الأحد الرابع والعشرين من يونيو إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد وبرلمان جديد.

وهذه الانتخابات ليست انتخابات عادية لتركيا، إذ إن التصويت سيجري في ظل حالة الطوارئ التي صارت انعكاسا لمعاني الظلم والقمع والطغيان والتراجيديا التي تعاني منها مختلف شرائح المجتمع على اتساعه. تلك الشرائح هي التي لا تشارك الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه أفكارهما، وتعارض سياساتهما. في المقابل، نجد من في السلطة ومن يؤيدون الرئيس وحزبه يصنفون ضمن الفئة الصالحة والنافعة لسالفي الذكر.

تمر تركيا بمرحلة هي الأكثر أهمية في تاريخها الحديث. وأي ما كان الحزب الذي سيفوز أو الشخصية التي ستخرج من المعركة الانتخابية منتصرة، فإن تركيا ستمضي صوب نمط جديد من الحكم. ومن وجهة نظر الرئيس أردوغان وفريقه، فإن هذا التحول يعني الانتقال إلى نظام على نمط وسط آسيا تصفه بعض شرائح المجتمع – وأبرزها كرد تركيا – علنا بأنه فاشية. في المقابل يصفه آخرون بأنه نظام حكم الرجل الواحد الذي يعطي حصانة من المحاكمة تتجاهل تماما مبادئ الرقابة والتوازن وفصل السلطات. تحرك أردوغان صوب هذه النقطة خطوة بخطوة.

ومن دون مراعاة لقواعد مضمار السباق الذي ينطلق عليه، يتحرك أردوغان منذ عام ٢٠١١ بحسم وعناية فائقة وبراعة صوب السلطة المطلقة. وبخبرة وحذق، كون أردوغان المغرور تحالفات مؤقتة لم يلبث أن ينسل منها، ولم يترك موطنًا من مواطني ضعف المعارضة إلا استغله ليفعل ذلك.

وتسارعت وتيرة تحول أردوغان صوب الاستبداد بعد احتجاجات غيزي "فهو لم يفلت فقط من قضايا الفساد – التي فُتحت ملفاتها في ١٧ و ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣ ضد أعضاء إدارته – عبر دعم الفصائل الانتهازية التي التفت حوله وسكنت عنه، ولكنه نجح أيضا في إخضاع القضاء إلى الحكومة.

وقد وضع أردوغان نهاية لعملية السلام الكردية التي بدأها هو بنفسه، خوفا من خسارة السلطة. وفي الوقت الحالي، نجح أردوغان في أن يجعل القلق المختمر والانقسام العميق داخل الدولة يصب في مصلحته. وقد وصف محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي وقعت في الخامس عشر من يوليو ٢٠١٦ علنا بأنها "هبة من الله"، وحكم على تركيا بأن تظل تحت الحكم المطلق لنظام يفرض إملاءاته على الشعب ويضعه تحت حالة الطوارئ.

وما زالت تفاصيل محاولة الانقلاب العسكري تلك يكتنفها الكثير من الغموض، ويكتب أعضاء اللجنة البرلمانية من المعارضة تأويلهم الخاص لها، والذي يمثل رأي الأقلية.

وبمرور الوقت بدأت المعارضة تدرك أن حالة الطوارئ كانت وعاء لنظام جديد يتمحور حول حزب العدالة والتنمية، لكن كان الوقت قد تأخر كثيرا.

ويمكن القول بأن العملية برمتها هي نتيجة لإصرار أردوغان الذي لا يهدأ على المضي قدما في مشروعه لهندسة السياسة.

فالرجل الذي يدعو مريدوه "الزعيم" بات قاب قوسين أو أدنى من مرامه والاستسلام الآن والقبول بالهزيمة – وهي كلمة ليست في قاموسه – سيكون ضد طبيعته. كما أن الانتهاكات التي شهدتها فترة حكمه وحفرت في ذاكرة المعارضة لا تسمح له "بستراتيجية خروج" واضحة. وليس من الصعب التكهن بالمصير الذي تنتظره تركيا إن فاز.

وقد يحتفظ مؤيدو أردوغان بإيمانهم بحلم المجد والعظمة الذي لا يفارق مخيلة زعيمهم، لكنهم يعرفون أن هذا النوع من الحلم بنظام جديد مثير للانقسام والاستقطاب لا يمكن أن يكتب له البقاء طويلا في أي مكان على وجه البسيطة. أو ربما هم لا يتمنون أن يعرفوا، وينتظرون التجربة وثبوت خطأ الفكرة.

وعلى الرغم من الصعود العنيد لهذه الرؤية الديكتاتورية وانهييار القانون والعدالة، فإن أصحاب الهويات المختلفة الذين يعارضون الخط الذي يسير عليه أردوغان في تركيا اتحدوا على مقاومته بعزم لا يلين كان مفاجئة للجميع. وحتى إذا كان هؤلاء لا تجمعهم أرضية مشتركة في الحياة الديمقراطية الطبيعية، فإن هذه الجماعات شعرت بأن تركيا تتحرك صوب نمط من الفاشية به جرعة كبيرة من الإسلاموية ووقفوا في طريق مسار نظام الأكثرية الذي يتبعه حزب العدالة والتنمية.

والمصلحة الوحيدة المشتركة بينهم هي ببساطة الإطاحة بأردوغان الذي يرون أنه منبت كل المشاكل التي تواجهها تركيا، وذلك بالوسائل الديمقراطية.

وما حدث في حملة الانتخابات هذه هو أن "إرهاب أردوغان" الذي جاء مع ١٦ عاما من حكم حزب العدالة والتنمية، التقى بمشاكل اقتصادية وبرز في صورة أكثر جلاء.

لقد رأينا "الزعيم الطبيعي" لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين ديميرطاش القابع في السجن حاليا، ومحرم إينجه الذي جلب ديناميكية جديدة لحزب الشعب الجمهوري، يحطمان روايات أردوغان وينهكان قواه بسرعة بديهتهما. نمط "المعارضة الجديدة" هذا كانت له أيضا انعكاساته على الأرض.

لكن في بيئة تحكمها العاطفة أكثر من العقل والمنطق، وفي ظل حالة الطوارئ التي تنشر الخوف دائما، من غير الواضح ما الذي سيفعله الناخبون.

هل ستذهب مجموعة المعارضة التي تضم شباب الناخبين – والتي تشكل نحو عشرة بالمئة من جمهور الناخبين – إلى صناديق الاقتراع؟ هل سيصوت ناخبو حزب الشعب الجمهوري تصويتا تكتيكيا بأعداد كافية لصالح حزب الشعوب الديمقراطي على حساب مقاعد حزبهم؟ كم سيكون حجم الإقبال؟ هل ستقاطع مجموعة كبيرة من ناخبي حزب العدالة والتنمية الانتخابات كما حدث في السابع من يونيو ٢٠١٥؟ وإذا كان بعض ناخبي حزب العدالة والتنمية منزعجين من حزبهم كما يقال، فكيف سيعبرون عن هذا؟ هل سيهبون على الرغم من ذلك دفاعا عن "قضيتهم"؟ هل سنرى تطورات غير متوقعة فيما يتعلق بتزوير التصويت؟

قد تكون هذه الانتخابات فرصة لإبطاء السير في طريق نبتعد فيه بسرعة بالغة عن الديمقراطية، بدلا من أن تمثل عودة لتلك الديمقراطية.

ويقف موقع أحوال تركية بعين الناقد على مسافة واحدة من جميع الأطياف السياسية والفاعلين على الساحة. والمجال مفتوح وواضح" ففي السنوات الخمس التي مرت منذ أن وقعت احتجاجات حديقة غيزي إلى يومنا هذا، وحزب العدالة والتنمية خارج عن المضمار في تركيا.

وفي النهاية هناك الكثير من الحطام الذي خلفته الأجندة الفاشية لأردوغان "كزعيم أعلى" وأفعال الحكومة وفسادها واضمحلالها. وينبغي التخلص من هذا الحطام وإزالة أثره.

يدافع موقع أحوال تركية عن الحاجة إلى تغيير يجلب حكومة تجهز تركيا للعودة إلى الديمقراطية – مهما كان ذلك صعبا – أو على الأقل تسعى إلى الحيلولة دون التفكك الكامل لقواعد المجتمع. والأهم من هذا وذاك، هو أن موقع أحوال تركية يرى أن هناك حاجة لتغيير يجلب حكومة تحقق استقلال القضاء وسيادة القانون، وتتبنى رؤية اقتصادية مبنية على المساواة، وتحارب الفساد بلا هوادة، وتضمن إطلاق سراح المفكرين ورموز المعارضة المسجونين ظلما، وتسمح بحرية الإعلام واستقلاله.

وفي إطار الإعلام الحر والمستقل، فإننا ندعم تحالفا للمعارضة ودخول حزب الشعوب الديمقراطي البرلمان التركي كشرط لا غنى عنه للتحويل إلى الديمقراطية.

نأمل في أن تسمح هذه الانتخابات للبلاد بأن تتنفس بحرية وتفتح الباب أمام السلام والتفهم المجتمعي.

أردوغان يحصد الرئاسة والبرلمان ويؤسس للجمهورية الثانية ودميرتاش يتحدث عن الانتصار الأكبر

اعداد: الانصات المركزي: ٢٥/٦/٢٠١٨

أعلن رئيس لجنة الانتخابات التركية سعدي جوفن بشكل رسمي فوز الرئيس رجب طيب أردوغان برئاسة تركيا، وبهذا يكون أردوغان هو الرئيس الأول للجمهورية التركية بعد تعديل دستورها وإقرار النظام الرئاسي في الحكم، بدلا من النظام البرلماني المعمول به سابقا.

وأعلن رئيس اللجنة أن الأحزاب التي استحققت دخول البرلمان هي "العدالة والتنمية" و"الشعب الجمهوري" و"الشعوب الديمقراطي" و"إيي" و"الحركة القومية" و"السعادة".

وقال رئيس اللجنة العليا للانتخابات في تركيا، إن الرئيس رجب طيب أردوغان فاز بأكثر من نصف الأصوات في الانتخابات الرئاسية التي أجريت الأحد، بعد فرز ٩٧,٢ في المائة من الأصوات.

وفي كلمة بمقر اللجنة في أنقرة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، قال سعدي جوفن أيضاً إن حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد تجاوز النصاب المطلوب لدخول البرلمان وهو عشرة بالمائة.

وقال سعدي جوفن رئيس اللجنة العليا للانتخابات في تركيا، إن النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت أمس الأحد، ستعلن في الخامس من يوليو/ تموز القادم.

وصرح جوفن أنه تمّ حتى الآن الانتهاء من إدخال ٩٩,٩٨ بالمئة من أصوات الانتخابات الرئاسية إلى نظام اللجنة.

وذكر رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن عدد الناخبين الذين صوتوا في الانتخابات الرئاسية بلغ ٥٠ مليون و٦٥ ألف و٨٠ ناخباً، وأن مرشح تحالف الشعب رجب طيب أردوغان، نال تأييد ٢٦ مليون و٣٢٨ ألف و٤٢ ناخباً.

أما بالنسبة لنتائج الانتخابات البرلمانية، فقد تبين بعد فرز حوالي ٩٩ في المئة من صناديق الاقتراع، أن «تحالف الشعب» بقيادة «حزب العدالة والتنمية» ومع «الحركة القومية»، قد حقق غالبية بنسبة ٥٣,٦٠ في المئة تقريباً، وفق وسائل الإعلام الرسمية، فيما حقق «حزب العدالة والتنمية» منفرداً حوالي ٤٢ في المئة من الأصوات، و١١,٩ في المئة للحركة القومية وهي نتيجة تفوق توقعات استطلاعات الرأي. أما «تحالف الأمة» المعارض، فقد حقق حوالي ٣٣ في المئة من الأصوات، من بينها ٢٣,٧ في المئة لـ«حزب الشعب الجمهوري».

كذلك، وفق تلك النتائج، نجح «حزب الشعوب الديمقراطي» بالحصول على ١١,٧ في المئة من الأصوات، أي تخطى عتبة ١٠ في المئة المسموح بها للدخول إلى البرلمان، فيما حصل مرشحه صلاح الدين دميرتاش على نسبة ٨,٤ في المئة في الانتخابات الرئاسية، وفق الإعلام الرسمي. وقد تمكن «حزب إيي» أيضاً من الحصول على هذه النسبة ليدخل إلى البرلمان للمرة الأولى، فيما حصلت مرشحته ميرال أكشنار على ٧,٥ في المئة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية.

***من جهته، دعا حزب الشعب الجمهوري المعارض في ساعة مبكرة من صباح (الاثنين) أنصاره إلى الهدوء بعد أن أعلن رجب طيب أردوغان فوزه في الانتخابات الرئاسية.

وقال بولنت تزجان الناطق باسم الحزب في أنقرة: "يجب على الشعب عدم الانجرار وراء الاستفزازات". وأفاد موقع المعارضة على الانترنت "سينديكا أوج"، أن مؤيدي المعارضة كانوا يخططون للاعتصام في مدينة إزمير بغربي تركيا.

وهذا الفوز الكبير لأردوغان وتحالفه يؤسس اليوم لنظام رئاسي جديد في البلاد نحو "الجمهورية الثانية"، وفق التعديلات الدستورية التي أقرت العام الماضي في استفتاء شعبي، حيث تم انتخاب ٦٠٠ نائب برلماني جديد بدلا من ٥٥٠ في النظام السابق.

النظام الرئاسي الجديد هذا والذي سيدخل حيز التنفيذ عند إعلان نتائج الانتخابات بشكل رسمي ونهائي، يصبح فيه الرئيس رجب طيب أردوغان المصدر الأول للقرارات التنفيذية، ويمثل البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويراقب عمل مؤسسات الدولة على نحو يتناغم مع الدستور، ويوافق على القوانين الصادرة عن البرلمان أو يرفضها، ويعين الوزراء ورؤساء المؤسسات الحكومية المهمة، ويعين السفراء، ويبرم الاتفاقيات الدولية ويعرضها على البرلمان للموافقة، ويتولى قيادة الجيش بشكل مباشر، وغيرها الكثير من المهام التي تخرج عن إطار المهام الرمزية الذي كان يدور الرئيس التركي في فلكه قبل التعديل الدستوري الذي حدث في ١٦ من أبريل/نيسان ٢٠١٧. وكان أنصار أردوغان بدأوا يعبرون عن فرحتهم بالتلويح بالأعلام التركية في الشوارع، حتى قبل إعلان النتائج. وقال أردوغان أنّ «تركيا، مع نسبة مشاركة قاربت ٩٠ في المئة، أعطت العالم درسا في الديمقراطية».

وحل الرئيس التركي في المقدمة بحصوله على ٥٢,٥ في المئة بعد فرز ٩٩ في المئة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية، في وقت حصل التحالف الذي يقوده حزب «العدالة والتنمية» على ٥٣,٦٥ في المئة في الانتخابات التشريعية، وفقا لوكالة «الأناضول».

اما منافسه محرم اينجه، فحلّ ثانيا في الانتخابات الرئاسية مع نيّله ٣١,٧ في المئة من الاصوات، في وقت حصل التحالف النيابي المعارض لاردوغان والمؤلف من احزاب معارضة عدة على ٣٤ في المئة من الاصوات في الانتخابات التشريعية، وفق «الاناضول».

لكن حزب اينجه عارض النتائج الرسمية التي نشرتها «الاناضول»، مشيرا الى ان الارقام التي بحوزته تظهر ان اردوغان حصل على اقل من ٥٠ في المئة من الاصوات، ما يستدعي اجراء دورة ثانية.

اينجه : الانتخابات لم تكن نزيهة.. وهذه رسالته إلى أردوغان

الى ذلك قال المرشح الرئاسي عن حزب الشعب الجمهوري في تركيا محرم اينجه، يوم الإثنين، إن «الانتخابات غير نزيهة» لكنه في الوقت نفسه قبل بنتائجها.

وقال محرم اينجه في مؤتمر صحفي من العاصمة التركية انقره إنه يقبل بنتيجة الانتخابات داعيا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يكون رئيساً «للجميع»، محذراً من «حكم الفرد الواحد». وأضاف اينجه، في مؤتمر صحفي، إن «الانتخابات لم تكن نزيهة من الدعوة إليها وحتى إعلان النتائج»، محذراً من أن «النظام الذي سيطبق في تركيا اعتبارا من الآن خطير جدا ويقوم على حكم الفرد».

ووجه رسالة إلى أردوغان قائلاً: «فلتكن رئيسا لنا جميعاً واحتضن الجميع، كنت سأفعل ذلك لو تم انتخابي».

تغطية اعلامية غير متوازنة

وشهدت الحملة الانتخابية تغطية اعلامية غير متوازنة تماماً لصالح اردوغان الذي كانت قنوات التلفزيون تبث كل خطبه بالكامل.

واجبر مرشح حزب «الشعوب الديمقراطي» صلاح الدين ديميرطاش على خوض حملته من السجن، حيث يقبع بتهمة أنشطة «ارهابية»، وهو قيد الحبس الاحتياط منذ ٢٠١٦.

وثارت مخاوف حول التزوير خصوصا في مناطق جنوب شرقي تركيا، حيث تقطن غالبية كردية. وندد المعارضون الذين حشدوا الكثير من المراقبين بحدوث اخلالات خصوصا في مقاطعة شانلي اورفا.

وبعدما صوت في معقله في يالوفا (شمال غرب) توجه انجيه الى انقره لمتابعة النتائج امام مقر الهيئة الانتخابية، مطالبا ممثلي الاحزاب بعدم مغادرة مكاتب التصويت حتى انتهاء الفرز.

وقال انجيه «سأحمي حقوقكم. كل ما نريده هو منافسة عادلة. نحن لا نخشى شيئا ولا نصدق التقارير المحبطة».

المعارضة تشكو مخالفات

وشكت المعارضة من مخالفات وضغوط تعرّض لها ناخبون، لا سيّما في جنوب شرقي تركيا الذي تقطنه غالبية كردية، في الانتخابات الرئاسية والنيابية المبكرة التي شهدتها البلاد، وشكّلت أبرز تحدٍ واجه الرئيس المنتهية ولايته رجب طيب أردوغان من تسلّمه الحكم قبل ١٦ سنة.

وأعلن الحزب الشيوعي الفرنسي أن السلطات التركية اعتقلت وفداً من الحزب، بينهم السيناتور في مجلس الشيوخ كريستين برونو، أثناء محاولتهم مراقبة الانتخابات. واعتبر الحزب أن «السلطات التركية تريد خنق أي انتقاد لتزوير واسع»، علماً أن وكالة «الاناضول» الرسمية التركية للأخبار أفادت بأن ١٠ أوروبيين، بينهم ثلاثة فرنسيين وثلاثة ألمان وأربعة إيطاليين، واجهوا «إجراءً قانونياً» لاتهامهم بالتصرّف على أنهم مراقبون، من دون أوراق اعتماد، في مناطق جنوب شرقي البلاد، ثم أطلقوا.

لكن إنجه الذي اقترح في مسقطه يالوفا جنوب إسطنبول، حضّ أعضاء الهيئة العليا للانتخابات على «أن يؤدّوا عملهم على النحو الصحيح»، مضيفاً: «أتمنى الأفضل لأمتنا». وتعهد أن يمضي الليل امام مقر الهيئة في أنقرة، للتأكد من نزاهة عملية الفرز، وحضّ مواطنيه على حماية صناديق الاقتراع من أي تزوير يرتكبه الحزب الحاكم. وأعلن «حزب الشعب الجمهوري» تسجيل مخالفات، خصوصاً في محافظة شانلي أورفا جنوب شرقي تركيا. وقال الناطق باسم الحزب بولنت تيزجان: «وردت شكاوى كثيرة من شانلي أورفا. تدخل زملائنا حيث حصلت» هذه الحالات. وأشار إلى تقديم شكاوى إلى اللجنة الانتخابية في المنطقة، والهيئة العليا للانتخابات، مضيفاً: «نحاول ضمان سلامة صناديق الاقتراع».

وعرض تسجيلاً مصوراً من منطقة سروج في شانلي أورفا، تحدث فيه شخص عن أصوات في صندوق اقتراع يتجاوز عددها الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم. وندد بوجود مسلحين في شوارع سروج، معتبراً أنهم «يحاولون الضغط على الناخبين وإيجاد ما يشبه أجواء تهديد لهم». وأعلن أن الحزب قدّم بلاغاً إلى اللجنة العليا للانتخابات عن مزاعم بمنع ناخبين من الإدلاء بأصواتهم، وضرب مراقبين أو منعهم من دخول مراكز الاقتراع، في شانلي أورفا، لافتاً إلى أن مئة صوت أحضرت إلى صندوق اقتراع ليلاً لمصلحة تحالف أردوغان والقوميين.

وذكر رئيس «حزب الشعب الجمهوري» كمال كيليجدار أوغلو أن حزبه تلقى شكاوى من مخالفات في جنوب شرقي البلاد، وحضّ مواطنيه على «القيام بواجبهم». وأعلن رئيس اللجنة الانتخابية سعدي غوفن اتخاذ خطوات في هذا الصدد، لكن وزير العدل عبد الحميد غل أكد أن لا تقارير عن مشكلات، مذكراً بأن «الانتخابات تُنظّم في وجود القضاء والمسؤولين».

احتفالات بدخول الشعوب الديمقراطي البرلمان التركي

واحتفل عشرات الآلاف من الكرد والأترك الموالين لحزب الشعوب الديمقراطي بتخطيهم العتبة الانتخابية التي أهلتهم لدخول البرلمان.

حيث رفع الآلاف من أعلام حزب الشعوب الديمقراطي أمام مركز الحزب في مدينة ديار بكر جنوب شرقي تركيا ليلة الأحد بعد إعلان الحزب نجاحه بالفوز في الانتخابات البرلمانية. وحصل الكرد على نسبة ١١,٤ بالمئة من إجمالي عدد المصوتين في الانتخابات البرلمانية، مما يعني حصولهم على ٦٧ مقعداً في البرلمان الجديد من أصل ٥٥٠ مقعداً.

وانتقد مسؤولو حزب الشعوب الديمقراطي تدخلات رجال الأمن والضغوط التي تعرض لها سكان مناطق شرقي تركيا وجنوب شرقي البلاد في محاولة لمنع مؤيدي الحزب من التصويت.

وتحدث مسؤولون في الحزب عن حدوث عشرات المخالفات والخروق أثناء إدلاء الناخبين بأصواتهم في مدن وبلدات عدة من مناطق وجودهم.

وبعد دخول الكرد البرلمان مرة جديدة سيكون حزب الشعوب الديمقراطي ثاني أكبر حزب معارض في البرلمان بعد حزب الشعب الجمهوري.

دميرتاش: دخولنا البرلمان التركي هو الانتصار الأكبر

واكد مرشح حزب الشعوب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية التركية صلاح الدين دميرتاش، أن دخول الحزب إلى البرلمان التركي هو انتصار كبير، معتبرا ان مواصلة النضال في سبيل تحقيق الديمقراطية هو قرار حاسم. وذكر دميرتاش على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي، انه "قبل كل شيء اتمنى أن تكون هذه الانتخابات فاتحة خير، وأحيي كل المواطنين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع وأدلووا بأصواتهم، وفي هذه المرحلة المعدومة من العدالة أشكر رفاقي على تضحياتهم".

وأضاف "أهنئ حزبي (حزب الشعوب الديمقراطي) على أنه بالرغم من حالة الطوارئ، والضغطات تجاوزت العتبة الانتخابية، وعليه أحيي إرادة الشعب الذي شكل طوقاً حول حزب الشعوب الديمقراطي، والانتصار الكبير هو أن حزب الشعوب الديمقراطي دخل المجلس بالرغم من كل الضغوطات".

وأشار الى ان "إيمان وقناعة شعبنا بالسياسة الديمقراطية، بالنسبة لنا هي بمثابة قرار نضال من أجل السلام والحرية"، مضيفاً "داخل المجلس وخارجه، وفي كافة الميادين المدنية، سنستمر بالنضال من أجل مصلحة الشعوب قرار حاسم، أحيي كافة رفاقي الذين فازوا بالانتخابات والذين لم يفوزوا أيضاً، وأتمنى لهم النجاح والتوفيق والنصر".

ووجه دميرتاش تحياته "للنساء والشباب الذين كان لهم دور ريادي في حملة الانتخابات، ودون أن نخطو أي خطوة إلى الخلف، سنستمر في تصعيد المقاومة وفق مبادئنا".

وأوضح دميرتاش ان "اللاعلاقة الكبيرة كانت بأبني كنت أقود الحملة الانتخابية من داخل السجن، ولهذا ستكون نتائج هذه الانتخابات محور نقاش"، مضيفاً ان "المرشحين الآخرين نظموا ١٠٠ فعالية ونشاط، وأنا كتبت ١٠٠ تغريدة، وفعلت كل ما بوسعي من أجل شعبي، وحاولت أن أعب دوري، وأنا على ثقة بأن كان لي دور لوصول حزب الشعوب الديمقراطي إلى المجلس".

وقال ايضاً: "لكن سيكون هناك لي نواقص وأخطاء أيضاً، وعليه أعتذر من شعبي، وأقول مهما حدث ومهما كان ظري سأتستمر في النضال دون توقف"، مضيفاً "نحن والجميع سيقوم هذه النتائج بشكل جيد، ونستخلص منها الدروس والعبر، وفي هذه الظروف من أجل أن نقوم بالعمل السياسي في نطاق الحل، سنعمل ما بوسعنا، تحياتي واحترامي لكم جميعاً، اتمنى لكم النصر والتوفيق".

العدالة والتنمية: موقف إنجه من نتائج الانتخابات يستحق التقدير

وأشاد المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ماهر أونال، بقبول مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إنجه نتائج الانتخابات الرئاسية.

وقال أونال في في حوار مع قناة "سي إن إن تورك"، الاثنين، حول نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، "موقف محرم إنجه اليوم يستحق التقدير".

وأقر إنجه في وقت سابق اليوم بخسارته في الانتخابات الرئاسية أمام منافسه الرئيس أردوغان، ودعا مؤيديه إلى قبول ذلك وعدم الخروج إلى الشوارع.

وأوضح أونال أن الحزب سيُعدّ تقريراً عن نتائج الانتخابات، وسيقدمه إلى رئيس الحزب (أردوغان)، وسيتم العمل على معرفة الرسائل التي أراد الناخب إيصالها لنا.

وأضاف: "كما سنجري دراسات جدية عن أوضاع الأحزاب السياسية الأخرى، وسنحدد وضعنا في نهاية ذلك". وتابع أونال قائلاً إن "تركيا لديها تقاليد انتخابية وديمقراطية عريقة". مشيراً أن فرز الأصوات في اللجان الانتخابية يتم بحضور ممثلي الأحزاب السياسية، ويوقع هؤلاء الممثلون على محاضر فرز أصوات اللجان، وهو ما يعني أن ما يخرج من الصناديق هو "الديمقراطية".

وأشار أن نسبة المشاركة الكبيرة في الانتخابات والتي بلغت ٨٨٪ "أمر مفرح جداً من المنظور الديمقراطي".

متحدث الحكومة التركية: النظام الرئاسي الجديد ليس نظام الرجل الواحد

وقال المتحدث باسم الحكومة التركية، بكر بوزداغ، إن النظام الرئاسي الجديد ليس نظام الرجل الواحد بل نظام يحمي الديمقراطية بإرادة الشعب.

وأضاف نائب رئيس الوزراء بوزداغ في تصريحات صحفية، الاثنين، أن بقاء رئيس الجمهورية ضمن حزبه لا يعيق أداء عمله باستقلال وحيادية.

ولفت بوزداغ إلى أنه بالنظر إلى نتائج الانتخابات التي جرت أمس، فإن الشعب أعطى قيمة كبيرة لـ "تحالف الشعب" وللرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

واعتبر بوزداغ، أن زعيم حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة كمال قيلجدار أوغلو لا يهدف للفوز إنما إضعاف حزب العدالة والتنمية.

من جهة أخرى أشاد بوزداغ بموقف مرشح حزب الشعب الجمهوري لانتخابات الرئاسة، محرم إنجه، الذي أقر بخسارته، وأعلن قبوله بنتائج الانتخابات.

كما نوه بوزداغ أن تطابق النتائج الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات التركية مع النتائج التي أعلنت عنها وكالة الأناضول، يظهر مصداقية وموثوقية عمل الأخيرة.

أدر خليل: فوز حزب الشعوب انجاز تاريخي

ووصف أدر خليل عضو الهيئة التنفيذية في حركة المجتمع الديمقراطي، فوز حزب الشعوب الديمقراطي بحصوله على نسبة ١١,٦٪ خلال الانتخابات التركية، بالانجاز التاريخي، لافتا الى ان المنطقة على اعتبار المزيد من الازمات الحادة.

وقال خليل في بيان، الاثنين، ان فوز حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات التركية انجاز تاريخي، لافتا الى ان ذلك يعكس ارداة الشعوب رغم التحديات وحملات الاعتقال والقمع في البلاد. واضاف: ان نتائج الانتخابات مؤشر خطير لمرحلة مقبلة تشهد الازمات والاحداث السلبية ضمن تحديات لمعايير الديمقراطية في العالم، مؤكدا ان الفوز التاريخي لحزب الشعوب الديمقراطي هو انعكاس لارادة الشعوب.

روسيا :

هنأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاثنين حليفه رجب طيب أردوغان على إعادة انتخابه رئيساً لتركيا، معتبراً أنها دليل على "نفوذه السياسي الكبير".

وشدد بوتين في برقية التهنية على أن "نتائج الانتخابات دليل واضح على النفوذ السياسي الكبير لأردوغان، وعلى الدعم الواسع الذي تحظى به قيادته"، بحسب بيان صدر من الكرملين.

وتابع البيان إن إعادة انتخاب أردوغان من الدورة الأولى دليل أيضاً على "الدعم الواسع الذي تحظى به قيادته حول نهجها إزاء المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها تركيا ولتعزيز موقف البلاد على صعيد السياسة الخارجية".

وأضاف بيان الكرملين أن بوتين الذي التقى أردوغان في إبريل "أشاد بالتقدم في تعزيز العلاقات بين روسيا وتركيا التي شارفت على بلوغ مستوى استراتيجي على أصعدة عدة".

وأوضح أن "الكرملين أكد استعداداه لمواصلة حوار قوي والعمل بشكل ثنائي ووثيق على جدول الأعمال الإقليمي والدولي". وتتولى روسيا وإيران الداعمات للنظام السوري، وتركيا الداعمة لفصائل معارضة سورية، رعاية محادثات أستانة، التي أتاحت خصوصاً إقامة أربع مناطق لخفض التوتر في سوريا، حيث أوقع النزاع أكثر من ٣٥٠ ألف قتيل منذ العام ٢٠١١. وفي إبريل الماضي، انضم الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى بوتين وأردوغان للمشاركة في قمة ثلاثية حول سوريا في أنقرة.

الاتحاد الاوروبي :

في أول تعليق عقب الانتخابات، أعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في استمرار التعاون مع تركيا، بقيادة رئيسها رجب طيب أردوغان.

جاء ذلك على لسان المتحدث باسم الاتحاد، مارغرييتس شيناس، في مؤتمر صحفي ببروكسل، تطرقت فيه إلى الانتخابات التي شهدتها تركيا أمس، وفاز فيها أردوغان بمنصب الرئاسة مجدداً. وقالت شيناس " نأمل بأن تواصل تركيا بقيادة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، كونها شريكة للاتحاد الأوروبي، في ملفات هامة مثل الهجرة والأمن والاستقرار الاقليمي ومكافحة الإرهاب".

الناطو :

هنا الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "الناطو" ينس ستولتنبرغ اليوم الإثنين الشعب التركي لمشاركته الكبيرة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وفي تصريحات صحفية، قال ستولتنبرغ أهني الشعب التركي لمشاركته الكبيرة في الانتخابات، كما ساجري اتصلا هاتفيا بالرئيس أردوغان لتهنئته بفوزه بالانتخابات الرئاسية. وأضاف: تركيا هي حليف مهم جدا للناطو، ليس فقط لامتلاكها موقعا ستراتيجيا مهما من الناحية الجغرافية، وإنما أيضا لدورها الحساس في مواجهة الإرهاب.

ايران :

أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، عن ارتياح طهران لفوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في الانتخابات الرئاسية مجدداً.

وأضاف في مؤتمر صحفي بمقر الوزارة في طهران، " إعادة انتخاب أردوغان خبر سار جدا لنا". وأعرب عن تهنئته لأردوغان والشعب التركي، على خلفية الانتخابات التي وصفها بـ"الملحمية". وتمنى المتحدث باسم الخارجية النجاح لأردوغان، وأشار إلى أن استمرار التعاون بين البلدين في المرحلة المقبلة، من شأنه المساهمة إيجابيا في حل قضايا المنطقة ومكافحة الإرهاب.

بطاقات تصويت للمعارضة في صناديق القمامة !

هذا وتداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي في تركيا صوراً تشكك في نزاهة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، من بلدة سوروج الواقعة في مدينة شانلي أورفا في جنوب تركيا.

ونشر نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً لبطاقات تصويت لصالح حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي) ومرشحه المعتقل لانتخابات الرئاسة صلاح الدين دميرتاش ومرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه في صناديق القمامة.

وأوضح متداولو الصور أنها من بلدة سوروج الواقعة في مدينة شانلي أورفا في جنوب تركيا، مشيرين إلى أنه ظهرت عقب غلق الصناديق وبدأ عملية فرز الأصوات، في نهاية عملية التصويت التي قتل خلالها 4 أشخاص في مدن تركية مختلفة نتيجة اشتباكات.

ويظهر في الصور أن البطاقات كانت لمواطنين قاموا بالتصويت لصالح مرشح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي صلاح الدين دميرتاش، ومرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه.

خمس حقائق عن تركيا الحديثة

في ما يأتي خمس حقائق عن تركيا:

* على أنقاض السلطنة العثمانية: في ذروة مجدها، حكمت السلطنة العثمانية أراضي تمتد من البلقان حتى السعودية الحديثة، بما في ذلك الأماكن الإسلامية المقدسة.

لكن السلطنة عانت لقرون من الضعف إلى أن انتهت بالهزيمة التي لحقت بها في الحرب العالمية الأولى التي حاربت خلالها إلى جانب الإمبراطورية الألمانية.

وبعد حرب استقلال، نجح قادة عسكريون أتراك بينهم مصطفى كمال أتاتورك، في تأسيس دولة حديثة ممتدة من منطقة تراقيا حتى بلاد الرافدين مؤذنا بتأسيس الجمهورية التركية في ١٩٢٣.

وفي عهد أردوغان، سعت تركيا إلى إحياء نفوذها من الحقبة العثمانية في الشرق الأوسط، تحديدا في سوريا والعراق إلى جانب البلقان وأفريقيا.

* ديمقراطية علمانية غربية: دفع أتاتورك الذي بقي أول رئيس لتركيا حتى وفاته في ١٩٣٨، ببلاده نحو الغرب وجعل العلمانية من مبادئها الأساسية.

وعرفت تركيا الديمقراطية المتمثلة بالتعددية الحزبية في ١٩٤٦. وفي عهد عصمت إينونو الذي خلف أتاتورك، أعلنت حيادها خلال الحرب العالمية الثانية.

وفي ١٩٥٢، انضمت إلى حلف شمال الأطلسي إلى جانب اليونان التي كانت خصما رئيسيا لها، وذلك بدعم قوي من الولايات المتحدة التي كانت تسعى إلى إبعاد أنقرة عن محور الاتحاد السوفييتي.

واليوم، يتهم معارضو أردوغان الرئيس بالاستبداد بشكل متزايد والإشراف على حملة لتكريس الإسلام في السياسة والمجتمع في تركيا وإبعادها عن الغرب. لكن أردوغان يصرّ على أنه ملتزم بإبقاء تركيا جمهورية علمانية في الحلف الأطلسي.

* انقلابات: أطاحت المؤسسة العسكرية النافذة في تركيا بالحكومات المتعاقبة على البلاد في ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠. وأعقب انقلاب العام ١٩٦٠ تمّ إعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس -المثل الأعلى لأردوغان- ووزيرين.

وبعد وصوله إلى السلطة، قلّم أردوغان أظافر الجيش في محاولة للحد من تدخلاته في السياسة. لكن في يوليو ٢٠١٦، نجح من محاولة انقلاب نفذها فصيل متمرد في الجيش. وأصرّ أردوغان على أن حليفه السابق الداعية الإسلامي المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، هو من خطط للانقلاب الفاشل. لكن الأخير نفى مرارا أي صلة له بالمحاولة.

وأعلن أردوغان لاحقا حالة الطوارئ التي اعتقل بموجبها نحو ٥٥ ألف شخص في إطار عملية تطهير غير مسبوق. وتعهّد هو والمعارضة على حدّ سواء برفع حالة الطوارئ بعد الانتخابات.

* استضافة اللاجئين: استقبلت تركيا نحو ٣,٥ مليون لاجئ سوري يعيشون تحديدا في جنوب شرق البلاد وإسطنبول إلى جانب أعداد أقلّ من العراقيين والأفغان.

* المشكلة الكردية: أُجبرت الأقليات في ما يعرف حاليا بتركيا الحديثة على المغادرة في القرن العشرين حيث لم تبق إلا قلة قليلة منها اليوم.

ويؤكد الأرمن أن قتل أجدادهم بأيدي قوات السلطنة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى كان حملة "إبادة جماعية"، وهو مصطلح ترفضه تركيا بشدة. وغادر معظم اليونانيين البلاد في عمليات تبادل للسكان جرت عام ١٩٢٣.

لكن أكبر أقلية عرقية في تركيا مكوّنة من الكرد الذين يشكّلون خمس السكان ويشكون باستمرار من حرمانهم من حقوقهم في إطار ما يصفونها بـ"المشكلة الكردية". وفي السنوات الأولى من عهده، قام أردوغان بخطوات غير مسبوقه لمنح الكرد مزيدا من الحقوق وفتح محادثات مع حزب العمال الكردستاني. لكن وقف إطلاق النار بين الطرفين انهار في ٢٠١٥ فيما لا يزال العنف مستمرا مع غياب فرص التوصل إلى اتفاق سلام في أي وقت قريب.

أردوغان في خطاب النصر: سنبداً في تطبيق نظام الحكم الجديد في أسرع وقت

موقع الرئيس التركي: ٢٥/٦/٢٠١٨

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي عقده بمدينة إسطنبول تعليقاً على نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية: "ظهرت النتائج الأولية غير الرسمية للانتخابات، وبناءً على ذلك كلفني الشعب بمهمة رئاسة الجمهورية، لقد لقت تركيا العالم كافة درساً في الديمقراطية عبر نسبة مشاركة في الانتخابات اقتربت من ٩٠٪".

وأضاف الرئيس أن الشعب التركي حمل "تحالف الشعب" (المشكل من حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية)، مسؤولية كبيرة بمنحه الأغلبية البرلمانية.

"سلامة العملية الانتخابية وحرية التصويت يؤكدان قوة الديمقراطية التركية"

قال الرئيس أردوغان إن المواطنين قاموا بواجبهم من خلال الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مضيفاً: "سلامة العملية الانتخابية وحرية التصويت يؤكدان قوة الديمقراطية التركية، حيث توجه كافة مواطنينا في جميع أنحاء البلاد إلى صناديق الاقتراع بإرادة حرة وأدلو بأصواتهم لصالح بلادهم، وأرحب بسير العملية الانتخابية وسط نضج كبير من المواطنين".

قال الرئيس أردوغان إنه يتمنى ألا يلجأ الخاسرون في الانتخابات إلى إلحاق الضرر في قوة الديمقراطية التركية عبر التشكيك في النظام الانتخابي والنتائج من أجل إخفاء فشلهم.

وأوضح أن نسبة المشاركة في انتخابات الدول الكبيرة التي تصف نفسها بالديمقراطية لا تصل إلى ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠٪، وأكد أن الرقم القياسي للمشاركة في الانتخابات يعتبر رسالة قوية من الأمة إلى العالم بأسره، مستطرداً بالقول: "الرسالة واضحة، وهي أن تركيا لقت كافة العالم درساً في الديمقراطية عبر نسبة مشاركة في الانتخابات بنحو ٩٠٪".

"لن نسمح بإقصاء أي مواطن لمعتقداته أو عرقه أو غيره"

قال الرئيس أردوغان إن المواطنين الذين تعرضوا للإقصاء قبل عام ٢٠٠٢ لأي سبب سيواصلون الاستفادة من حقوقهم والتعامل كمواطنين من الدرجة الأولى، مؤكداً: "لن نسمح بإقصاء أي مواطن أو احتقاره أو الإنقاص من حقوقه بسبب معتقداته أو جذوره أو ملبسه أو أسلوب حياته".

وأضاف أنه بالحصول على الدعم من الشعب سيعمل على تقوية وازدهار ورفاهية تركيا، إضافة إلى الاستمرار في مكافحة الإرهاب داخل وخارج البلاد.

قال الرئيس إن حزب العدالة والتنمية خلال السنوات الـ١٦ الأخيرة أنقذ البلاد من قبضة نظام الوصاية والانقلابيين وعصابات الشوارع وأعداء الاقتصاد، مؤكداً أنه لن يتوقف قبل أن يجعل تركيا ضمن أقوى ١٠ دول اقتصادياً في العالم، وأنه يؤمن بأن الأمة ستحقق نجاحات وإنجازات كبيرة في الفترة المقبلة.

قال الرئيس أردوغان إن الانتخابات لم تكن فقط اختياراً رئيساً جديداً و٦٠ عضو برلمان، بل هي بداية رسمية لانطلاق النظام الجديد للحكم في البلاد، مؤكداً أنهم سيبدأون في تطبيق النظام الجديد في أسرع وقت ممكن، موضحاً: "هدفنا تحقيق أهداف ٢٠٢٣، سننجز كافة الاستثمارات والمشاريع التي وعدنا بها الشعب خلال برنامجنا الانتخابي، سنعمل ليلاً نهاراً من أجل تصنيع سيارتنا المحلية، كما أننا مصممون على تقوية الديمقراطية وعمل الإصلاحات الضرورية لذلك".

النظام الرئاسي يقوّض الديمقراطية ويرسخ حكم الفرد بتركيا

وكالة فرانس برس : ٢٥/٦/٢٠١٨

تؤذن نتيجة الانتخابات التركية التي أفضت إلى انتصار الرئيس رجب طيب أردوغان، بتطبيق نظام رئاسة جديد أيدته أغلبية بسيطة في استفتاء عام ٢٠١٧، حيث يخشى أن تنزلق تركيا معه إلى حكم الفرد والاستبداد، بحسب محرم إينجه، منافس أردوغان الأبرز في الانتخابات الرئاسية.

وقال منتقدون، وبينهم جماعات حقوقية، إن النظام الجديد سيقوض الديمقراطية وسيرسخ حكم الفرد. وأشاروا في انتقاداتهم إلى حملة صارمة آخذة في الاتساع شهدت سجن نحو ١٦٠ ألف شخص وإغلاق منافذ إعلامية وذلك منذ محاولة الانقلاب العسكري في ٢٠١٦.

ويقول منتقدون إن الدعاية الانتخابية تمت في أجواء غير نزيهة مع هيمنة أردوغان على التغطية الإعلامية قبل الاقتراع وتخصيص وقت قليل لتغطية حملات خصومه.

وخاض أحد منافسي أردوغان، وهو رئيس حزب مؤيد للکرد، الانتخابات الرئاسية من السجن إذ أنه معتقل بتهم تتعلق بالإرهاب ينفي ارتكابها. ويواجه في حالة إدانته السجن ١٤٢ عاما

وقد خرج الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الاثنين، منتصرا من أكبر تحد انتخابي واجهه منذ عقد ونصف مما يمنحه سلطات تنفيذية واسعة سعى إليها منذ فترة طويلة ليحكم بذلك قبضته على البلد البالغ تعداد سكانه ٨١ مليون نسمة حتى عام ٢٠٢٣ على الأقل.

ويعد أردوغان أكثر زعماء تركيا الحديثة شعبية لكنه كان في الوقت نفسه سببا في انقسام الآراء حوله. وقد تعهد بعدم التراجع عن مبادرته لقيادة تحول تركيا، التي تشهد استقطابا حادا وتنتمي لحلف شمال الأطلسي والمرشحة، ولو من الناحية النظرية، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفاز أردوغان (٦٤ عاما) بولاء ملايين الأتراك المتدينين من أبناء الطبقة العاملة بفضل سنوات من النمو الاقتصادي المرتفع والإشراف على رصف طرق وإقامة جسور وإنشاء مستشفيات ومدارس.

وأعلن أردوغان وحزبه العدالة والتنمية أمس الأحد النصر في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية متفوقين على المعارضة التي اكتسبت زخما كبيرا في الأسابيع الأخيرة وبدا أنها قادرة على إحداث مفاجأة.

وقال في كلمة مساء أمس أمام تجمع من أنصاره المبتهجين الملوحين بالأعلام "من المستحيل بالنسبة لنا التراجع عما حققناه لبلدنا فيما يتعلق بالديمقراطية والاقتصاد".

وقالت اللجنة العليا للانتخابات الاثنين إن الانتخابات كانت "صحية".

وحصل أردوغان على ٥٢,٥ في المئة من الأصوات في السباق الرئاسي بعد فرز أكثر من ٩٩ في المئة من الأصوات فيما حصل حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه على ٤٢,٥ في المئة في الانتخابات البرلمانية وتلقى دفعة بحصول حلفائه القومييين، وبخلاف التوقعات، على ١١,١ في المئة.

وكانت نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات مرتفعة إذ بلغت نحو ٨٧ في المئة.

وبموجب النظام الجديد، يتم إلغاء منصب رئيس الوزراء ويصبح بوسع الرئيس إصدار مراسيم لتشكيل وزارات وإقالة موظفين حكوميين دون الحاجة لموافقة البرلمان.

وصعدت الليرة التركية نحو اثنين في المئة بعد فوز أردوغان بعد أن كانت قد خسرت نحو ٢٠ في المئة من قيمتها هذا العام. كما صعدت الأسهم التركية أكثر من واحد بالمئة إذ راهن المستثمرون على أن تؤدي النتيجة إلى الاستقرار السياسي وهو مؤشر إيجابي لأسواق المال.

ورغم قلق المستثمرين من إحكام قبضة أردوغان على السلطة فإن البعض كان يخشى أيضا أن تدفع نتيجة الانتخابات بالبلاد نحو اضطرابات سياسية.

وذكرت وكالة الأناضول الحكومية للأنباء أن النتائج غير الرسمية تشير إلى أن ائتلاف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية اليميني سيشغل ٣٤٣ مقعدا في البرلمان التركي المؤلف من ٦٠٠ مقعد على أن يكون ٢٩٣ مقعدا من نصيب حزب العدالة والتنمية و٥٠ مقعدا للقوميين.

وسيحصل حزب الشعب الجمهوري الذي يمثل المعارضة الرئيسية على ١٤٦ مقعدا وسيشغل حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد ٦٧ مقعدا وسيحصل الحزب الصالح على ٤٤ مقعدا.

وقالت المعارضة الرئيسية في ساعة متأخرة أمس الأحد إن من السابق لأوانه الإقرار بالهزيمة. وحصل مرشح المعارضة الرئيسي محرم إينجه على نحو ٣١ في المئة من الأصوات.

لكن إينجه أقر في مؤتمر صحفي في أنقرة اليوم الاثنين بالهزيمة في الانتخابات التي وصفها بأنها "غير عادلة" محذرا من أن النظام الذي سيطبق في البلاد اعتبارا من الآن خطير ويقوم على حكم الفرد.

وقال إينجه إنه يقبل بنتيجة الانتخابات، مشيرا إلى عدم وجود اختلاف كبير بين النتائج الرسمية وتلك التي توصلت إليها إحصاءات حزبه.

ويصف أردوغان معارضييه مرارا بأنهم أعداء الديمقراطية ليلعب على وتر المشاعر القومية التي سادت بعد محاولة الانقلاب في ٢٠١٦.

وأضاف "لن نتوقف حتى تصبح تركيا، التي أنقذناها من المتآمريين والانقلابيين والمرتزقة السياسيين والاقتصاديين وعصابات الشوارع والتنظيمات الإرهابية، من بين أكبر عشرة اقتصادات في العالم".

السلطات والأزمات التي تنتظر أردوغان بعد نشوة الفوز

موقع "أحوال تركية": ٢٥/٦/٢٠١٨

يعيش الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وحزبه ساعات نشوة عارمة بعد فوز لم يكن متوقعا ان يتخذ هذا الشكل في الانتصار على جبهة معارضة واسعة لم يسبق لها ان اتحدت من قبل على هذا المستوى من وضوح الهدف والتنسيق.

كان الهدف الرئيس هو ازاحة اردوغان عن سدة الحكم وعدم اتاحة الفرصة له للانفراد بالحكم بواسطة السلطات الواسعة التي هيأها لنفسه عبر التعديلات الدستورية التي تم اقرارها العام الماضي.

فعلى جانب السلطات هناك تفويض شبه مطلق للرئيس اتاحته تلك التعديلات حتي لم يعد هناك من فصل واضح في السلطات، فالرئيس شبه مطلق الصلاحيات في التدخل في كافة مفاصل الدولة ومن اهمها: الجيش والقضاء والاعلام والبرلمان والسياسة الخارجية.

ويشكل فوز اردوغان لحكم البلاد لخمس سنوات قادمة في انتخابات الاحد، تكريسا أكبر لسلطته اذ تنتقل البلاد الان من نظام برلماني الى رئاسي تتركز فيه غالبية السلطات التنفيذية بيد الرئيس وذلك بموجب الاستفتاء.

وعلقت خبيرة الشؤون التركية لدى مركز الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية في باريس جنى جبور ان "فوز اردوغان دليل دون شك على شعبيته بين الناخبين وخصوصا المحافظين في المناطق الريفية في الاناضول واطار على قدرته على الصمود في وجه معارضة موحدة".

وسعى اردوغان إلى تهيئة كل ظروف نجاح مخططه عبر الدعوة الى هذه الانتخابات اثناء فترة الطوارئ واكثر من عام قبل موعدها المقرر، لكنه فوجئ بصحوة للمعارضة صاحبها تدهور في الوضع الاقتصادي.

وقدم اردوغان النظام الرئاسي الجديد على أنه ضرورة للبلاد لتكون هناك سلطة تنفيذية مستقرة لكن معارضيه يتهمونه بالسعي الى احتكار السلطة من خلال هذا التعديل الذي يلغي خصوصا منصب رئيس الحكومة ويتيح للرئيس الحكم من خلال إصدار مراسيم.

النيران المشتعلة هي التي تركها اردوغان وراءه ليتفرغ لها بعد الانتخابات واذا ما فاز بولاية جديدة، فهل سيزيدها تسعيرا ام سيتمكن من اطفائها؟

اغدق اردوغان وعودا انتخابية رومانسية على ناخبيه ومما قاله ان تركيا في عهده الجديد سوف تنظم للدول العشر الاكثر تطورا وان العام ٢٠٢٣ هو عام وصول تركيا الى القمة.

لكن نار الصراع مع الكرد ما زالت مستعرة، وهناك التدخل العسكري التركي في الاراضي السورية والعراقية وهناك الازمات السياسية والدبلوماسية مع الحليف الاكبر، الولايات المتحدة، وهناك ازمة الاقتصاد، التضخم المتصاعد والليرة التي هبطت خلال الاشهر الماضية الى ادنى مستوياتها.

ازمات مركبة ومعقدة لا يبدو واقعا انها سوف تأخذ طريقها الى الحل بعضا سحرية من طرف اردوغان فيما اخذته وحزبه سكرة الفوز في هذه الانتخابات لتنتظره استحقاقات خطيرة وجوهريّة لا سبيل الى حلها بالتمنيات والوعود.

أردوغان.. فوز يتكى على عكاز الهزيمة

شبكة العين الإخبارية : ٢٥/٦/٢٠١٨

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأحد، فوزه في الانتخابات الرئاسية المبكرة التي دعا إليها في مسعى لتفادي خسارة محققة العام المقبل " حيث كان يقترض أن يجري الاقتراع، بعد تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد وانهايار الليرة مقابل الدولار.

وتفادى أردوغان السقوط لكنه وصل إلى القصر الرئاسي على عكاز الهزيمة، فاستطلاعات الرأي التي سبقت العملية الانتخابية لم تترك مجالات للشك في تراجع غير مسبوق في شعبية الرئيس، هذا من دون الالتفات إلى الاتهامات التي أطلقتها أحزاب المعارضة بشأن التلاعب في أصوات الناخبين.

وحصل أردوغان على ٥٢,٥ في المئة من الأصوات في السباق الرئاسي بعد فرز أكثر من ٩٩ في المئة من الأصوات متراجعا عن نتائج أول انتخابات رئاسية تعددية في تركيا عام ٢٠١٤ حيث حصل حينها على ٥٣,٢ بالمائة من إجمالي عدد الاصوات.

هل جرت انتخابات في تركيا؟!

وقبل إجراء الاقتراع لم تستبعد تقارير صحفية غربية أن يلجأ الرجل المأخوذ بأوهام السلطنة إلى تزوير الانتخابات في محاولة لإنقاذ مستقبله السياسي، لكن إعلام أردوغان قدم أقوى الأدلة على ذلك بنشر نتائج الانتخابات قبل يوم من إجراء الاقتراع.

وفي ظل إعلان حالة الطوارئ، وبعد عام من الزج بالآلاف من خصومه السياسيين في المعتقلات، وإحكام سيطرته على الإعلام إلى الحد الذي اعتبرت فيه تركيا السجن الأكبر للصحفيين، ذهب أردوغان إلى الانتخابات، من دون أن ينسى أيضا إعادة توزيع مراكز الاقتراع في المناطق المعادية له ولحزبه إلى قرى تدين له بالولاء.

وتحت الشروط غير العادلة لمنافسة ديمقراطية حقيقية يبدو أن أردوغان أجبر على تزوير الانتخابات وفق اتهامات المعارضة ليؤسس حكمه الجديد على شرعية متآكلة، ليواجه مخاطر هبة شعبية تطيح بنظامه.

وكانت صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية أشارت إلى الوضع المعقد للرئيس التركي قائلة في تقرير لها قبيل الانتخابات إنه "حتى وإن نجح في الانتخابات فسيكون نجاحاً على استحياء قابلاً لإقامة ثورة حقيقية وإسقاط نظامه".

وحددت الصحيفة الفرنسية نقطة ضعف أردوغان وذكرته بما قاله أحد مستشاري الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، حول أهمية الوضع الاقتصادي في البلاد للتحكم في اتجاه التصويت للانتخابات قائلاً: "إنه الاقتصاد يا غبي".

صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية كانت قد ألمحت في تقرير لها أيضا حول الانتخابات التركية إلى الوضع المعيب الذي جرت خلاله الانتخابات قائلة المرشح الرئاسي صلاح الدين ديمرتاش من حزب الشعوب الديمقراطي المعارض كان عليه إدارة حملته الانتخابية من داخل السجن، حيث سجن بتهمة سياسية لنحو عامين، إلى جانب كثير من مشرعينه والعشرات من مسؤولي حزبه.

وأضافت أنه بموجب حالة الطوارئ، أصبح التخويف السياسي أمراً اعتيادياً في تركيا، وتعرض معارضو الحكومة لتهم بالإرهاب، وتم تقييد حرية التعبير والحق في التظاهر بشدة، حتى إن الشركات الموالية للحكومة تمتلك ٩٠٪ من وسائل الإعلام، ما يجعلها تفرد لأردوغان عدد ساعات لا نهائية لإجراء لقاءات تلفزيونية أكثر من معظم منافسيه.

ومستندة إلى شبهات التزوير التي رافقت الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي جرت العام الماضي، أشارت الصحيفة الأمريكية إلى مخاوف جدية لدى المعارضة من تكرار الأمر خلال الانتخابات، خاصة بعد تقديم الحكومة قانوناً انتخابياً جديداً يسمح بقبول بطاقات الاقتراع التي لم تحصل على ختم رسمي، كما سيمنح القانون موظفي الحكومة حرية كبيرة في تحديد أي الأوراق يمكن قبولها.

وداعاً للديمقراطية

ويقف أردوغان اليوم على المحك بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمان، حكم خلاله تركيا بقبضة حديدية، عندما كان رئيساً للوزراء أولاً، ثم عندما أصبح رئيساً للبلاد عام ٢٠١٤، بعد أن تكفل خلال تلك السنوات بتحويل بلاده إلى مصدر إثارة للاضطرابات في الشرق الأوسط، وقوض كثيراً من البنية الديمقراطية الداخلية.

واستعد حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان لترسيخ سلطته وتدشينه دكتاتوراً، فيما بدا كإشارة إلى صورة العملية الانتخابية، في ظل تمرير تعديلات دستورية العام الماضي تركز السلطات جميعها في أيد الرئيس.

وتناولت الصحافة في تركيا مسودة البنية الحكومية في النظام الرئاسي التي أعدها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، بعد أن عدل أردوغان الدستور العام الماضي استعداداً للحظة انفراده بالسلطة.

وتقترح المسودة دمج وزارات لينخفض عددها من ٢١ وزارة إلى ١٦ فقط، وتشكيل ٥ مكاتب و٩ لجان و٧ مؤسسات سيادية تتبع الرئاسة مباشرة.

تقترح المسودة التي أعدها حزب العدالة والتنمية الحاكم إدراج ١٦ وزارة ضمن تشكيل الحكومة في ظل النظام الرئاسي، إلى جانب المكاتب التي ستتبع الرئيس وستتولى إدارة المجالات الاقتصادية المختلفة، وهي: التمويل والاتصالات، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، والاستثمار.

ووفق التصور الجديد ستكون تسع لجان من مكونات مجلس الوزراء في ظل النظام الرئاسي هي لجان "سياسات العلوم والتكنولوجيا والتجديد، سياسات التربية والتعليم، سياسات الاقتصاد، الأمن والسياسة الخارجية، سياسات القضاء، سياسات الصحة والغذاء، السياسات الاجتماعية، سياسات الإدارات المحلية.

كما ستتشكل مؤسسات تابعة للرئاسة مباشرة هي مؤسسة رقابة الدولة، ومؤسسة الأمن القومي، ورئاسة المخابرات القومية، ورئاسة الأركان العامة، واستشارية الصناعات الدفاعية، ورئاسة الشؤون الدينية، ورئاسة السياسات الاستراتيجية والموازنة.

توسع الهيمنة: دلالات فوز أردوغان وحزبه في الانتخابات التركية

مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة: ٢٥/٦/٢٠١٨

عبد اللطيف حجازي: نجح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" وتحالف الشعب الذي يضم حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، في الفوز بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أُجريت في ٢٤ يونيو ٢٠١٨، وهي أول انتخابات تجري في ظل النظام الرئاسي الجديد الذي تم إقراره في استفتاء أبريل ٢٠١٧. فوفقاً للنتائج الأولية، حصل الرئيس التركي "أردوغان"، على نسبة ٥٢,٥٪ من الأصوات ليفوز بولاية رئاسية ثانية، في حين حاز تحالف الشعب على الأغلبية البرلمانية بنحو ٣٤٣ مقعداً من أصل ٦٠٠ مقعد بعد حصوله على نسبة ٥٣,٦٪ من الأصوات. ورغم فوز تحالف الشعب بالأغلبية البرلمانية، إلا أنه بالنظر إلى نتائج حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية المنضويين تحت التحالف بصورة منفصلة، نجد تراجعاً كبيراً في شعبية حزب العدالة والتنمية بنسبة تصل إلى ٧٪ عن آخر انتخابات برلمانية أُجريت في نوفمبر ٢٠١٥.

وبصورة عامة، تحمل نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا العديد من الدلالات والتداعيات على مستقبل المشهد السياسي في تركيا التي دخلت من الناحية الفعلية في مرحلة النظام الرئاسي، بعد سنوات من العمل بالنظام البرلماني الذي تم إقراره مع تأسيس الجمهورية التركية على يد "مصطفى كمال أتاتورك" في عام ١٩٢٣، وهو ما جعل البعض يُطلق على المرحلة التي تشهدها تركيا حالياً بأنها بداية عهد الجمهورية الثانية ذات النظام الرئاسي.

نتائج الانتخابات:

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية نحو ٨٧٪ من أصل نحو ٥٩,٣٥٤ مليون ناخب تركي، وقد جاءت نتائج الانتخابات على النحو الآتي:

١- الانتخابات الرئاسية: فاز مرشح تحالف الشعب (حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية) الرئيس التركي "أردوغان" بولاية رئاسية ثانية بحصوله على ٥٢,٥٪ من أصوات الناخبين، بنحو ٢٦ مليون صوت، وتمكن "أردوغان" من حصد الأغلبية في نحو ٦٣ ولاية تركية من أصل ٨١ ولاية، وقد جاء مرشح حزب الشعب الجمهوري - أكبر أحزاب المعارضة - "محمّد إنجه" في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠,٧٪، بنحو ١٥,٢ مليون صوت، ونجح في حصد الأغلبية في نحو ٨ ولايات تركية من أصل ٨١ ولاية، تقع غالبيتها في القسم الأوروبي غرب تركيا.

في حين حل مرشح حزب الشعوب الديمقراطية الكردي "صلاح الدين ديمرتاش" في المرتبة الثالثة بنسبة ٨,٣٪، بنحو ٤ ملايين صوت، ونجح في حصد الأغلبية في نحو ١٠ ولايات تركية، وهي في غالبيتها الولايات ذات الغالبية الكردية الواقعة جنوب شرق تركيا، وقد جاءت مرشحة حزب الخير "إيبي"، "ميرال أكشينار"، في المرتبة الرابعة بنسبة ٧,٣٪، بنحو ٣,٦ ملايين صوت، ولم تنجح في تحقيق الأغلبية في أي ولاية تركية. وحل مرشح حزب السعادة الإسلامي المحافظ "كرم ملا أوغلو"، في المرتبة قبل الأخيرة بنحو ٤٣٩ ألف صوت. وجاء مرشح حزب الوطن اليساري "دوغو بارينجاك"، في المرتبة الأخيرة بنحو ٩٧ ألف صوت.

٢- الانتخابات البرلمانية: استحوذ تحالف الشعب الذي يضم حزبي العدالة والتنمية الحاكم (محافظ) والحركة القومية (قومي - يميني) على الأغلبية البرلمانية بنحو ٣٤٣ مقعداً من أصل ٦٠٠ مقعد، بحصوله على نسبة ٥٣,٦٪ من أصوات الناخبين. وقد جاءت نسبة حزب العدالة والتنمية بنحو ٤٢,٤٩٪ و٢٩٣ نائباً، في حين جاءت نسبة حزب الحركة القومية بنحو ١١,١٣٪ و٥٠ نائباً.

وحل تحالف الأمة الذي يضم أحزاب الشعب الجمهوري (علماني - يساري) والخير (قومي - يميني) منشق عن حزب الحركة القومية) والسعادة (إسلامي - محافظ)، في المرتبة الثانية بنسبة ٣٤,١٪ من الأصوات و١٩٠ مقعداً. وقد جاءت نسبة حزب الشعب الجمهوري ٢٢,٧٪ و١٤٦ مقعداً، وجاءت نسبة حزب الخير ١٠,٠١٪ و٤٤ مقعداً، بينما لم يتمكن حزب السعادة من الحصول على أية مقاعد بعدما حل في المرتبة الأخيرة بنسبة ١,٣٥٪، وقد حصل حزب الشعوب الديمقراطية الكردي الذي يخوض الانتخابات منفرداً دون الدخول في أية تحالفات انتخابية، على نسبة ١١,٦٪ من الأصوات و٦٧ مقعداً، ليحتل المرتبة الثالثة في الانتخابات بصفة عامة بعد حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري.

دلالات أساسية:

تشير نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا إلى مجموعة من الدلالات، يأتي على رأسها ما يلي:

١- تمتع الرئيس التركي "أردوغان" بشعبية في الشارع التركي، انعكست في نجاحه في حصد الأغلبية في نحو ٦٣ ولاية تركية من أصل ٨١ ولاية، وذلك رغم الانتقادات المتكررة لسياساته على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصة منذ محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو ٢٠١٦، وربما يرجع ذلك إلى ارتباط العديد من الإنجازات التي شهدتها تركيا - خاصة على الصعيد الاقتصادي - بشخص "أردوغان" الذي يحكم تركيا منذ عام ٢٠٠٣.

٢- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية في الشارع التركي بنسبة ٧٪ وخسارته للأغلبية البرلمانية، فقد كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات السابقة نوفمبر ٢٠١٥ حوالي ٤٩,٩٪، بينما بلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات الأخيرة ٤٢,٤٪. كما تراجع عدد مقاعده في البرلمان من ٣١٦ إلى ٢٩٣ مقعداً، رغم زيادة عدد المقاعد من ٥٥٠ مقعداً في البرلمان السابق إلى ٦٠٠ مقعد في البرلمان الحالي.

ورغم خسارة حزب العدالة والتنمية للأغلبية البرلمانية فإن ذلك لن يكون له تأثير على تركيبة وشكل الحكومة المقبلة، فوفقاً للنظام الرئاسي الجديد يحق لرئيس الجمهورية وحده اختيار الوزراء وعزلهم دون التقييد بالحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، كما أن الحكومة لا تحصل على ثقة البرلمان باعتبار أنها حصلت على الثقة بشكل تلقائي من الرئيس الذي نال ثقة الشعب بشكل مباشر في الانتخابات.

٣- تراجع شعبية حزب الشعب الجمهوري بنحو ٢,٥٪، حيث حصل في الانتخابات السابقة على ٢٥,٣٪ من الأصوات، في حين بلغت نسبته في الانتخابات الأخيرة ٢٢,٧٪ من الأصوات، في حين تمكن الحزب من زيادة عدد مقاعده إلى ١٤٦ مقعداً بعد أن كانت في البرلمان السابق ١٣١ مقعداً، مستفيداً من نظام التمثيل النسبي وزيادة عدد مقاعد البرلمان.

٤- محافظة حزب الحركة القومية على كتلته التصويتية، بحصوله على نسبة ١١,٥٪ وهي نسبة متقاربة مع تلك التي حصل عليها في انتخابات نوفمبر ٢٠١٥ والتي بلغت ١١,٩٪، وهو ما خالف كثيراً من التوقعات التي رأت أن الحزب قد يفشل في تخطي العتبة الانتخابية المحددة بنسبة ١٠٪، بعد انشقاق عدد من أعضائه مشكلين حزب الخير بقيادة "ميرال أكشينار"، وهو ما دفعه للدخول في تحالف انتخابي مع حزب العدالة والتنمية خوفاً من الفشل في دخول البرلمان. بل إن حزب الحركة القومية قد نجح في زيادة عدد مقاعده إلى ٤٩ مقعداً بعد أن كانت ٣٥ مقعداً في البرلمان السابق.

٥- تمكن حزب الخير "إيي"، بزعامه "ميرال أكشينار"، من تخطي حاجز العتبة الانتخابية بحصوله على نسبة ١٠,٠١٪ و٤٤ مقعداً رغم حداثة نشأته، ويلاحظ أن أصوات حزب الخير جاءت استقطاباً من أصوات حزبي العدالة والتنمية الذي فقد ٧٪ من أصواته مقارنة بالانتخابات السابقة، والشعب الجمهوري الذي تراجع أصواته أيضاً بنسبة ٢,٥٪.

٦- نجاح حزب الشعوب الديمقراطية الكردي في زيادة نسبة أصواته إلى ١١,٥٪ بعد أن كانت في الانتخابات السابقة ١٠,٧٪، وزيادة عدد مقاعده إلى ٦٧ مقعداً بعد أن كانت في البرلمان السابق ٥٩ مقعداً، وذلك رغم الضربات التي تعرض لها من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية أملاً في إضعافه، حيث إن رئيسه "صلاح الدين ديمرتاش" المرشح للانتخابات الرئاسية معتقل منذ عام ونصف بتهمة دعم الإرهاب، وكان يخوض حملته الانتخابية من السجن عبر رسائله الصوتية، فضلاً عن اعتقال نحو ١٣ من نواب الحزب، وتأثر الحزب بالواجهات الدائرة بين قوى الأمن التركية والمسلحين الكرد.

٧- إخفاق حزب السعادة الإسلامي المحافظ في تحقيق أي إنجاز يُذكر في الانتخابات الأخيرة، رغم مراهنته قبل الانتخابات على الخضم من أصوات حزب العدالة والتنمية ومرشحه "أردوغان"، مستغلاً العامل الأيديولوجي المشترك، وأنه يمثل امتداداً للزعيم الروحي لحركة الإسلام السياسي في تركيا "نجم الدين أريكان". لكن يبدو أن الناخب التركي المحافظ بات يفضل النسخة الحديثة من الإسلام السياسي الممثلة في حزب العدالة والتنمية وزعيمه "أردوغان" صاحب الإنجازات الكبيرة في تركيا.

دوافع فوز "أردوغان"؛

يرجع نجاح "أردوغان" في الفوز بولاية رئاسية جديدة، وتمكن تحالف الشعب الذي يقوده حزب العدالة والتنمية من الأغلبية البرلمانية، إلى مجموعة من العوامل، يأتي على رأسها ما يلي:

١- فشل أحزاب المعارضة التركية في التوافق حول مرشح رئاسي واحد لمواجهة "أردوغان"، وهو ما أدى في النهاية إلى تفتيت أصوات المعارضة بين المرشحين الإسلاميين والقوميين والعلمانيين والكردي، وتمكين "أردوغان" من الفوز بمقعد الرئاسة من الجولة الأولى.

٢- عدم التجانس الأيديولوجي لأحزاب المعارضة المنضوية تحت تحالف الأمة، مما أفقدها المصداقية لدى عدد من الناخبين الأتراك، فحزب الشعب الجمهوري العلماني تحالف مع حزب السعادة الإسلامي المحافظ، وفي الوقت الذي يتبنى فيه حزب الشعب توجهات يسارية ويدافع عن حقوق الكرد، يتبنى حزب الخير توجهات يمينية وقومية معادية للكرد.

٣- نجاح "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية في تأمين أكبر قدر من الأصوات القومية واليمينية والإسلامية المحافظة خاصة الكردية منها، وذلك بعد أن نجح "أردوغان" في نيل تأييد حزب الاتحاد الكبير الذي ترشح ١٨ من أعضائه على قوائم حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم رئيس الحزب "مصطفى ديستجي"، وإعلان حزب القضية الحرة (كردي، إسلامي، محافظ)، الجناح السياسي لحزب الله الكردي أحد أبرز منافسي حزب العمال الكردستاني في تركيا، تأييده للرئيس "أردوغان" في الانتخابات، وهو ما أمن نسبة من الأصوات الكردية الإسلامية المحافظة لصالح "أردوغان" وحزبه.

٤- توظيف واستثمار "أردوغان" التصعيد ضد الكرد في تأمين أكبر قدر من الأصوات القومية لصالحه، سواء داخلياً باستمرار العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، أو خارجياً بطرد الجيش التركي للمسلحين الكرد من مدينة عفرين السورية في مارس الماضي والسيطرة عليها، والتهديد المستمر بشن عملية عسكرية ضد المسلحين الكرد في شمال العراق.

٥- نجاح "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية في تقليل التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد التركي مؤخراً على نتائج الانتخابات، من خلال الترويج لفكرة وجود مؤامرة خارجية لضرب الاقتصاد التركي، والتأثير على قرار الناخبين في الانتخابات المقبلة، فقد وصف "أردوغان" في أحد خطباته في شهر مايو الماضي انخفاض قيمة الليرة بأنه أحدث مؤامرة للإطاحة به من السلطة، كما روج عددًا من المسؤولين الأتراك لوجود مؤامرة لنشر تصورات سلبية عن الأسواق التركية، في الفترة التي تسبق الانتخابات التركية بهدف تشويش ذهن الناخب، ودفعه إلى الامتناع عن التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية.

٦- تَبَيَّنَ "أردوغان" وحكومة حزب العدالة والتنمية سياسات شعبية تجاه القضية الفلسطينية كان لها صدى إيجابي لدى الناخبين الأتراك، يأتي على رأسها الموقف التركي الراض لنقل السفارة الأمريكية للقدس، واستدعاء السفير التركي في الولايات المتحدة للتشاور، وتصعيد "أردوغان" ضد إسرائيل باتهامها بارتكاب مجزرة بعد اعتداءاتها المتكررة على الفلسطينيين على حدود غزة، وطلب الحكومة التركية من سفير إسرائيل لديها المغادرة واستدعاء سفيرها من تل أبيب، فضلاً عن ترؤس "أردوغان" للاجتماعات الطارئة لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة الأخيرة بشأن القضية الفلسطينية.

وفي الختام، فإنه بإعلان فوز "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية بأول انتخابات رئاسية وبرلمانية تُجرى في ظل النظام الرئاسي الجديد، تدخل تركيا مرحلة جديدة يتمتع فيها "أردوغان" بمزيد من الصلاحيات التنفيذية التي تتيح له مزيداً من الهيمنة على مؤسسات الدولة وعملية صنع القرار في تركيا، بعد أن باتت لديه صلاحية تعيين وعزل الوزراء دون الرجوع إلى البرلمان، وإصدار المراسيم الخاصة بسلطاته، وإعداد الموازنة السنوية للدولة. كما أن فوز "أردوغان" وحزبه في الانتخابات سيعطيه دفعة للمضي قدماً في سياسته الإقليمية القائمة على مزيد من الانخراط في الملفين السوري والعراقي، ومواجهة التهديدات الكردية، والاستمرار في دعم تيارات الإسلام السياسي بالمنطقة.

أردوغان (دائماً) الزعيم الأوحده

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٥/٦/٢٠١٨

أصاب الرهان القائل إن رجب طيب أردوغان «لم يكن ليدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة لا يضمن فوزه فيها». حتى وقت متأخر من فجر أمس، انتهى فرز ٩٨,٤٪ من صناديق الاقتراع (غير رسمي) بفوز الرئيس المرشح بنسبة ٥٢,٥١٪ من الأصوات من دون الحاجة إلى جولة ثانية، ودخول حزبه «العدالة والتنمية» البرلمان بحصة ٢٩٣ نائباً، بعد فوزه بـ٤٢,٤٢٪ من أصوات الناخبين. نتائج انتخابات الرابع والعشرين من حزيران طوّبت أردوغان على عرش سلطنته التركية، رئيساً بصلاحيات موسّعة تُمكنه من الإمساك بجميع مفاصل البلاد.

وأنت مكللة لمسار طويل وحافل بدأ منذ «الانقلاب الفاشل» في تموز من عام ٢٠١٦، استطاع خلاله كسب جولات سياسية مهمة مدعوماً بقوى أمن وجيش مدجّن، وتحالفات إقليمية براغماتية. النجاح في الاستحقاق الرئاسي، بعد إقرار التعديلات الدستورية وتوسيع صلاحيات الرئاسة، يفتح الباب على مصراعيه أمام عشرة أعوام إضافية من «تركيا أردوغان»، إن أهملت مفاعيل «القدر». ولن يكون للمعارضة التي فشلت في تحقيق خرق، عبر الانتخابات الأهم في عهد أردوغان، أملٌ بكسر احتكار «العدالة والتنمية» لأروقة القرار في أنقرة. النقاط الأبرز في انتخابات أمس كانت نسبة المشاركة الكبيرة للناخبين، والتي وصلت إلى ٨٧,١٪، وأسفرت عن فوز أردوغان من الجولة الأولى، وخسارة حزبه «العدالة والتنمية» للأغلبية البرلمانية، رغم ضمانه أغلبية لتحالف «الشعب» (٥٣,٥٧٪) الذي يضم أيضاً «الحركة القومية». كذلك عاد حزب «الشعوب الديمقراطي» ليدخل البرلمان، بعدما تجاوز العتبة الانتخابية، وحقق ١١,٥٤٪ في المئة، لكنه وباقي الأحزاب المعارضة، وخاصة تحالف «الأمة»، فشلوا في كسب الأغلبية، رغم أنه كان الرهان الأقرب للتحقق من الفوز بمنصب الرئاسة. وبدا لافتاً أن «الحركة القومية» تمكّنت من حصد مقاعد برلمانية مهمة (٤٩ مقعداً)، وربما على حساب «العدالة والتنمية»، كما تمكن حزب «الخير» من كسب ٤٥ مقعداً (١٠,٠٦٪: في حال انخفاض النسبة عند اكتمال الفرز عن عتبة ١٠٪، سيكسب «العدالة والتنمية» المقاعد، وبالتالي أغلبية برلمانية)، يرى العديد من الأوساط التركية أنها كانت من حصة «الشعب الجمهوري» (وبعض من مقاعد «الحركة القومية» لكونه منشقاً عنه).

وكسب أردوغان أصوات ٢٥,٨٤٨,٦٦٧ من الناخبين، فيما حلّ خلفه مرشح «الشعب الجمهوري» محرم إينجه بـ١٥,١٢٨,٩٢٧ صوتاً، يليه مرشح «الشعوب الديمقراطي» بـ٤,٠٨٨,٢٨١ صوتاً، وزعيمة حزب «الخير» ميرال أكشينار بـ٣,٦٢٦,٥٤٨ صوتاً، وخلفهم تبعاً كلٌّ من مرشح حزب «السعادة» تامل كرمولا أوغلو، ومرشح حزب «الوطن» دوغو بيرنجيك. كذلك، فاز «العدالة والتنمية» بالحصة الأكبر في البرلمان، إذ نال ٤٢,٤٢٪، يليه «الشعب الجمهوري» بنسبة ٢٢,٧٣٪، فحزب «الشعوب الديمقراطي» بنسبة ١١,٥٤٪، وبعدهم «الحركة القومية» (١١,١٦٪)، ثم حزب «الخير» (١٠,٠٦٪).

ضمن تحالف «الشعب» بين «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية» الأغلبية البرلمانية

إعلان الفوز من طرف أردوغان، جاء قبل اكتمال فرز جميع الأصوات، وبدأت رسائل التهنئة تصله في الوقت نفسه من رؤساء دول، ومن مسؤولين وزعماء دينيين أتراك. واحتفى الرئيس المنتخب بنسبة المشاركة العالية للناخبين، وبفوز تحالفه «الشعب» بالأغلبية البرلمانية. وطلب من الأتراك، وخاصة القوى السياسية، تحطّي مرحلة الانتخابات والتركيز على مستقبل تركيا، مشدداً على أنه سيعمل على تعزيز الحريات والحقوق الفردية.

وبالتوازي، خرج زعيم «الحركة القومية» دولت بهتشي، ليهنئ حليفه أردوغان، ويؤكد أن «الانتخابات التي حسمت من الجولة الأولى، خيّبت ظن من راهن على وقوع أزمة». أما المعارضة فقد أكدت أن الأرقام التي نشرتها وكالة «الأناضول» تباعاً، كانت «مضللة»، وتهدف إلى تعويم فوز «العدالة والتنمية» وأردوغان. وحتى وقت متأخر من ليل أمس، كانت المواقع المعارضة التي تنشر النتائج تظهر نسبة فرز أقل من مجمل عدد الصناديق، رغم أن النتيجة كانت تصبّ في مصلحة أردوغان، أيضاً. وخلال يوم الانتخابات الطويل، تحدثت الأوساط المعارضة عن كمّ كبير من الانتهاكات والمخالفات التي طاولت عمليات الاقتراع، وخاصة في مناطق الجنوب الشرقي، مركز الثقل لحزب «الشعوب الديموقراطي» الكردي. ونقلت وسائل الإعلام الداعمة للمعارضة صوراً تظهر إتلافاً لأوراق انتخابية صالحة، كانت تضم أصواتاً لمصلحة «الشعوب الديموقراطي» ومرشحه صلاح الدين ديمرتاش. كذلك تحدثت تقارير مختلفة عن تصويت عدد من مناصري أردوغان وحزبه عدة مرات في بعض المراكز، وحصول كثير منهم على أوراق انتخابية متعددة خلافاً للقانون. ومن غير الواضح، حتى الآن، إن كانت أحزاب المعارضة ستسعى إلى تقديم شكاوى بهذه الانتهاكات المفترضة إلى لجنة الانتخابات، أو طعون حول التصويت والفرز في بعض الولايات.

ومع دخول التعديلات الدستورية حيّز التنفيذ، وخسارة تحالف المعارضة لأغلبية البرلمان، يبدو الطريق ممهداً أمام أردوغان لاستغلال نظامه الرئاسي الجديد وفق ما يريد، داخلياً وخارجياً، إذ سيكون لهذا الفوز انعكاسات مهمة على الملفات الإقليمية التي تلعب تركيا دوراً مهماً فيها، وعلى رأسها العراق وسوريا. وشهدت المناطق السورية الخاضعة لنفوذ القوات التركية، أمس، احتفالات واسعة بفوز أردوغان، الذي أنهى التوجه المعارض التركي نحو الانفتاح على دمشق والعمل على إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، خلال وقت قصير. ومع تمتين أردوغان لأرضية حكمه، قد يشهد دور تركيا الإقليمي تغيرات مهمة، لا سيما في ضوء الخطوات الأمريكية الأخيرة التي سبقت الانتخابات، والتي ترجمها البعض على أنها خطوة أولى على طريق «عودة» حاكم أنقرة إلى الخندق الأمريكي، بعيداً عن تحالفاته المرحلية السابقة، وإنهاء «الجفاء» بين الحليفين «الأطلسيين».

تركيا لم تعد أرضا صالحة للديمقراطية

*ياوز بيدار

موقع "أحوال تركية": ٢٥/٦/٢٠١٨

انشغل رجل تركيا القوي رجب طيب أردوغان على مدى عام كامل في الاستعداد للحظة الحاسمة في مسيرته التي عاشها، الأحد، بمناسبة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة.

كان تاريخ الرابع والعشرون من يونيو، أهم نقطة في مشوار رئيس تركيا الحالي حيث حدد ما إذا كان سيحصل على أغلبية من أصوات الأتراك ليعتبرها بذلك موافقة نهائية على خطته لحكم البلد بمفرده، منزها عن المساءلة، ومحصنا من المراقبة.

فناحاه يعني أن الرجل سيكمل وضع جميع السلطات المتبقية بين يديه لتنفيذ سلسلة من التغييرات وعد بها يرى من خلالها العالم، وسيتعامل بها مع العالم من الآن فصاعدا. نتيجة كهذه ستلائم توقعات عبر عنها منتقدون منذ فترة طويلة في الداخل والخارج تبدو فيها تركيا، التي باتت منذ عام ١٩٤٦ أرضا غير صالحة لإقامة ديمقراطية حقيقية وسيادة قانون، مقبلة على الانضمام لقائمة من نظم حكم استبدادية كتلك الموجودة في آسيا الوسطى، والتي لطالما اعتبرها أردوغان وعائلته مصدر الإلهام.

الرهانات تتمحور على نتائج اقتراع الأحد، ويبدو أننا أمام معركة شديدة الصعوبة. لقد عبث مناخ الاستقطاب في البلاد اليوم باستطلاعات الرأي "فصارت التوقعات أمرا غير مؤكد، متناقضا بل ومضلل في بعض الأحيان. فيما احتفظ الناخبون بنواياهم التصويتية لأنفسهم.

هذا المناخ ليس غريبا في الوقت الذي أجريت فيه الانتخابات في ظل حالة طوارئ قاسية (مطبقة منذ نحو عامين) وإسكات تام للإعلام المستقل، وفي غياب أبسط أشكال الحوار الوطني النزيه.

لقد تعرض الناخبون الأتراك وعددهم نحو ٦٠ مليوناً (من بين سكان البلاد البالغ عددهم ٨٠ مليون نسمة) لعملية تضليل لم يسبق لها مثيل، وبسبب الخوف من الملاحقة، أخفى الناس نواياهم الحقيقية حيال من يعترضون التصويت له في الانتخابات.

ومع ذلك، ورغم كل شيء، نحن أمام انتخابات حاسمة لمصير النظام من "رئاسي كامل" وبرلماني، وقد واجه فيه أردوغان تحديا حقيقيا.

وحتى تكتل أحزاب المعارضة الأربعة (حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الخير وحزب السعادة والحزب الديمقراطي) مقسما في هوياته السياسية ومثل بالتالي مثل هذا الانقسام هدفا سهلا لأردوغان واستطاع أن يوظفه لصالحه. غير أن الخصم الحقيقي للرئيس والحزب الحاكم اليوم هو الوضع الاقتصادي الآخذ في التردّي والذي لا يزال بعيدا عن قدرة السلطة على ضبطه.

مارك بيريني: ستبقى التوترات في تركيا بعد الانتخابات وستشكو من هجرة المثقفين من تركيا: ستبقى التوترات في تركيا بعد الانتخابات وستشكو من هجرة المثقفين

أما ثاني التحديات هم الناخبون الشباب، الذين وصلوا لمرحلة متقدمة من "السأم السياسي" من السياسة بكل أطيافها، وأكد أغليبيتهم أنهم لم يذهبوا للتصويت في اقتراع الأحد.

وهناك تساؤل آخر يدور حولهما نقاش كبير الآن ويتعلقان بقدرة المعارضة، حيث ستكشف نتائج الانتخابات إن كانت قادرة على تحقيق نتيجة جيدة أو لا، وإن كانت القاعدة الانتخابية التقليدية لحزب الرئيس قد أصابها "التعب من سياسات أردوغان".

قبل فترة، أشارت مؤسسة استطلاعات رأي، وهي أوزير سينكار، إلى أن أحزاب تكتل المعارضة لا تزال عاجزة عن اقتناص أي مقاعد من حزب العدالة والتنمية الذي يقوده أردوغان، لكنها في المقابل تحقق مكاسب على حساب بعضها البعض.

من الغريب أن نجد القاعدة التصويتية لحزب العدالة والتنمية من المتدينين صامتة، لكن هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن قاعدة "الولاء للفكرة" التي يمثلها تيار أردوغان الإسلامي ومريدوه، والمكاسب التي يحصل عليها مؤيدوه، لم تنته حتى الآن (هناك أكثر من ٢١ مليون مواطن في تركيا يتمتعون بمكاسب من وراء الشركات التابعة للدولة)، وهؤلاء يمثلون عاملا حاسما لاستقرار القاعدة التصويتية لحزب العدالة والتنمية.

لذلك في مجتمع منقسم ثقافيا كذلك الموجود في تركيا، لا يزال أردوغان بلا بديل. وإن فاز هو وحزبه مرة أخرى، فسيرهن مجددا للعالم على شعبيته الكبيرة.

ويعتقد بعض المراقبين أن سيناريو فوز ثنائي لأردوغان (يفوز هو بالانتخابات الرئاسية ويحتفظ حزبه بالأغلبية البرلمانية)، يعني تحولا عميقا (وربما لا يمكن تغييره) في نظام الحكم بتركيا.

ويقول هؤلاء إن هذا قد يؤدي في النهاية إلى "تليين" أردوغان، الذي سيكون حينها قد تجاوز جميع العقبات الداخلية في طريقه لتحقيق حلم الحكم المنفرد.

لكن نظيرة "تليين" المواقف هذه قد تصبح في النهاية حلما آخر كبيرا: فأردوغان سيرى في انتصاره تفويضا آخر لحكمه الأحادي القاسي، وسيواصل عمله لاجتثاث بقايا معارضييه من السياسيين والبيروقراطيين، تماما مثلما فعل بعد كل انتصار سابق تحقق له. سينطبق السلوك ذاته على العالم الخارجي" فسيكون من السهل على أردوغان أن يزعم للجميع، أصدقاء وخصوم على حد سواء، أن لديه "شريعة جديدة" من خلال صناديق الاقتراع.

لكن هذا السيناريو لن يعني بالضرورة الاستقرار للبلد. فالإعلام ومنظمات المجتمع المدني سيظلان في قبضة السلطة، ولا يرجح أن يتوقف النظام عن مسعاه لمحو من يسميهم "أعداء الدولة".

ورغم التوقعات بتخفيف السياسات القمعية بعد الانتخابات، فإن حالة عدم الاستقرار التي سببتها محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦ ستتواصل على الأرجح لتصبح عمليات استهداف المنافسين سياسة قائمة.

ويقول مارك بيريني السفير السابق للاتحاد الأوروبي لدى تركيا والذي يعمل حاليا كمحلل في مركز كارنيجي "هذا الموقف قد يسفر عن أمراض وتوترات مزمنة داخل المجتمع التركي، وهجرة مهمة للمثقفين من البلاد، وعمليات فرار لرأس المال".

لكن ماذا عن فرص المعارضة اليوم إذا؟ من الواضح تماما أننا مقبلون على معركة كبرى منذ تاريخ الرابع والعشرين من يونيو، حين سيكون الجميع في انتظار إعلان النتائج. فمصير تركيا منذ تلك الليلة قد يتوقف على مليون صوت أو نحو ذلك، وهو أمر قد يثير مرة أخرى مخاوف من عمليات تلاعب بالأصوات.

وبالنظر إلى السيطرة المفروضة حاليا على أجهزة الدولة من قبيل المجلس الأعلى للانتخابات ووسائل الإعلام وفي ظل حالة الطوارئ المفروضة، يبدو أن كل المؤشرات تشير لصالح معسكر أردوغان. لكن تبقى هناك بعض التساؤلات رغم ذلك. فماذا لو حقق حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد نتيجة أكبر من ١٠ بالمئة، الحد الأدنى الذي يمكن حزبا من دخول البرلمان؟ وماذا إن أخفق أردوغان في تحقيق انتصار من الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية؟ وماذا لو حققت المعارضة أغلبية برلمانية؟

لكن هذا بطبيعة الحال لن يساعد تركيا على الحفاظ على ديمقراطيتها التي لن يتبقى من مبادئها شيء، باستثناء صناديق الاقتراع.

من يكتفون في تركيا بالأمل في أنه سيتبع رحيل أردوغان سطوع الشمس ربما يعيشون حالة من إنكار الواقع بأن تركيا بهذه الانتخابات تدخل نظاما إداريا جديدا تسلم فيه مقاليد السلطة لأي شخص يتم انتخابه ويعبّد الطريق لحكم سلطوي ربما يتمتع بالقبول فيدوم، بل ويتم انتهاكه. وفي ظل تجنّب جميع مرشحي المعارضة التقاطع مع فكرة الإجماع الوطني والحاجة لدستور جديد (يجب أن يتم فيه التعامل مع المشكلة الكردية)، فقد تختفي ثقافة الأغلبية التي يفضلها أردوغان ليحل محلها الكثير والكثير من الصراعات على الهوية مع كل هذه الأحزاب المعارضة.

في هذا السياق، فإن أي فوز -أو حتى نتيجة أفضل- للمعارضة لا ينبغي أن تفسر على أنها عودة للمسار الديمقراطي، ولن يكون أمام القوى المعارضة لسياسات أردوغان اليوم سوى أن تضع أيديها معا لإيقاف سعيه نحو حكم سلطوي.

سياسة امريكا تجاه تركيا لن تتغير بعد الانتخابات

*ادوارد جي ستانفورد

موقع "احوال تركية": ٢٥/٦/٢٠١٨

السياسة الامريكية تجاه تركيا لن تشهد تغيرا كبيرا في المستقبل القريب بعد الانتخابات التركية التي أقيمت على رجب طيب أردوغان في منصب الرئاسة.

لدى الرئيس الامريكي دونالد ترامب فريق السياسة الخارجية الذي يعكس آراءه ويدعم سياساته. وأهم اثنين من كبار مستشاري ذلك الفريق على صلة بتركيا هما مايكل بومبيو وزير الخارجية وجون بولتون، ومنصبه الرسمي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، لكنه يشار إليه على أنه مستشار الأمن القومي.

وبالنظر إلى الهيمنة الجيوسياسية التركية وحجم جيشها، فإن الجنرال جيمس ماتيس الذي يتولى منصب وزير الدفاع يلعب تقريبا دورا بارزا مثل بومبيو في صياغة السياسة الامريكية تجاه تركيا الحليفة للولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي وتنفيذ تلك السياسة. وبينما ينخرط نائب الرئيس بنس في عدد من قضايا السياسة الخارجية الامريكية، فإنه لا يلعب دورا مؤثرا في قضايا السياسة الخارجية بالقدر الذي كان يلعبه سلفه جو بايدن.

وبالنظر إلى حجم القضايا الكثيرة جدا التي يعالجها هؤلاء القادة والمستشارون البارزون، يجب النزول إلى درجة أو اثنتين في مستويات المسؤولين لإيجاد الطبقة التي لها اهتمام مستمر وأكثر عمقا بمناقشات السياسة الامريكية تجاه تركيا، والتي لها وزن أكبر في تلك المناقشات.

ثلاثة من هؤلاء يشار إليهم، وهم فيونا هيل كبيرة مديري موظفي مجلس الأمن القومي لأوروبا، وايه. ويس ميتشل مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية والأوروآسيوية، وتوم غوفوس نائب مساعد وزير الدفاع لسياسة أوروبا وحلف شمال الأطلسي. جدير بالذكر أن المسؤولين الأخيرين تحدثا علنا في الآونة الأخيرة عن العلاقات الامريكية مع أنقرة، خاصة فيما يتعلق بنقل الطائرات طراز إف-٣٥ إلى تركيا.

وأخيرا، لا يمكن تجاهل دور أفراد البعثة الدبلوماسية الامريكية في تركيا بالسفارة في أنقرة والقنصلية العامة في اسطنبول والقنصلية في أضنة، وإن كان يبدو أن إدارة ترامب تصيغ السياسة من دون السعي إلى جمع مدخلات من الميدان. وتبين خلفية مستشاري الأمن القومي الثلاثة وكبار الدبلوماسيين الامريكيين في تركيا أن العلاقات الامريكية مع تركيا ستظل تدار باحترافية بغض النظر عن نتائج الانتخابات (التي لم تسفر إلى أي تغيير)، مع التركيز على مجالات المصالح المشتركة (وهي دحر الإرهاب وتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط على نطاق أكبر) مع المحافظة في الوقت ذاته على عدم زيادة حالة الغليان في القضايا الساخنة.

وتشمل قائمة تلك القضايا الساخنة علاقات تركيا مع إيران وروسيا، وتعاون الولايات المتحدة مع حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب في سوريا، واستمرار محاكمة القس برونسون، إلخ.

والسيدة هيل والسيد ميتشل قادمان من المجتمع الأكاديمي السياسي الذي يشكل نقطة التقاء بين الدراسة الأكاديمية ومراكز الأبحاث السياسية التي تزايد نفوذها بأروقة الحكومة في مكاتب صياغة السياسات لعقود. والاثنان لديهما خلفية قوية في الدراسات الروسية وكتبا كتابات سلبية عن جهود بوتين الرامية إلى أن تلعب بلاده دورا أكبر في دول على حدودها أو بالقرب منها، مثل أوكرانيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

وتشير سجلات ما نشر لهما إلى قلق عميق من أن بوتين يسعى إلى زعزعة استقرار حلف شمال الأطلسي. من ثم فإن العلاقات الأوثق لتركيا مع روسيا خلال السنوات القليلة الأخيرة مصدر قلق على وجه الخصوص، إذا تثير تساؤلات حول أن لدى روسيا حليف بحكم الأمر الواقع (أو بالأحرى حصان طروادة) داخل حلف شمال الأطلسي.

وخدم السيد غوفوس في الجيش الامريكي قبل أن يلتحق بالعمل في وظيفة عليا ضمن فريق عمل لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، حيث كان مستشارا بارزا للتعاون الدفاعي الدولي، والذي يشمل نقل الأسلحة ضمن مجالات أخرى. وتشمل خبرته العسكرية السابقة العمل كمستشار عسكري بوزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، وهو ما يعطيه خبرة واسعة ومعرفة بخبايا صياغة السياسة الامريكية بما يخدم الوزير ماتيس بشكل جيد. كما قاد طائرة امريكية من قاعدة جوية تركية في إنجريك، وهو ما أعطاه إماما كبيرا بتركيا يفتقر إليه الكثيرون في مجتمع صياغة السياسات.

وسيوصل أفراد البعثة الدبلوماسية الامريكية في تركيا وضع الأحداث في تركيا في سياقها لصناع السياسة في واشنطن تحت قيادة رئيس البعثة، القائم بالأعمال فيليب كوسنيت، وهو رجل محترف يتمتع بالخبرة خدم في تركيا من قبل، وفي دول أخرى في المنطقة.

الكونغرس

على الرغم من أن الكثير قد كُتب عن تدخل الكونغرس من أجل وقف نقل الطائرات إف-٣٥ إلى تركيا، فإن الكونغرس يلعب دورا تفاعليا لا صياغيا في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ إنه يتفاعل مع السياسات التي يصوغها الجناح التنفيذي، بل وحتى يذهب إلى أبعد من ذلك بأن يفرض عقوبات أو شروطا على العلاقات الأمريكية مع دول أخرى بناء على احتجاج البيت الأبيض. لكن ذلك الأمر عادة ما يكون مصحوبا ببند يسمح للرئيس بالإعفاء من العقوبات لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

ومعنى هذا أن الكونغرس، وخاصة مجلس الشيوخ، لا يسيطر على صياغة السياسات الأمريكية من البداية بقدر ما يحاول التأثير على تطبيق السياسة استجابة لمخاوف شخصية أو مخاوف ناخبين. ويستطيع مجلس الشيوخ مثلا أن يمنع الموافقة على ترشيح سفراء ومسؤولين كبار معينين.

ومثال على ذلك أن مشروع القانون الصادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في الآونة الأخيرة بشأن حظر نقل الطائرات إف-٣٥ إلى تركيا جاء استجابة لمخاوف من تنامي النفوذ الروسي مع بلد عضو في حلف شمال الأطلسي ومحاكمة القس أندرو برونسون التي تبدو مسيسة، إلى جانب مخاوف أخرى مثل انتهاكات حقوق الإنسان بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦. في المقابل نجد أن قرار دمج تركيا في عملية إنتاج الطائرات طراز إف-٣٥ والحصول عليها كان قرارا سياسيا جرت صياغته داخل الجناح التنفيذي على مدى سنوات طويلة. وشملت تلك العملية مشاورات منتظمة مع الكونغرس، لكن الجناح التنفيذي هو الذي يوجه السياسة الخارجية ويدافع من قرب عن حقه في فعل ذلك. وليس غريبا أن وزير الدفاع ماتيس انخرط في العمل مع الكونغرس من أجل إبقاء السياسة ذات الصلة بالطائرات إف-٣٥ وتركيا في يد الجناح التنفيذي بقوة.

أصوات أخرى

وبالإضافة إلى الجناحين التنفيذي والتشريعي اللذين يصوغان السياسة الخارجية الأمريكية وينفذانها أو يؤثران عليها، هناك الكوكبة الأكاديمية وخبراء السياسة والصحفيون والباحثون في مراكز الأبحاث وجماعات الضغط التي تسعى إلى التأثير على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. وبينما نجد البعض من هذه الشريحة، ومن بينهم فيونا هيل وإيه. ويس ميتشل، ربما يكونون قد انتقلوا إلى الجناح التنفيذي، فإن إدارة ترامب تبدو أقل عزمًا على السعي للحصول على نصائح من نجوم مجتمع السياسة الخارجية في واشنطن أو قبول تلك النصائح، لأسباب من بينها رفض المجتمع لترامب عبر الأصوات الرائدة في مجتمع السياسة الخارجية قبل فوزه في الانتخابات.

اللاعبون يتغيرون وسباق القضايا لا يتغير

وخلاصة القول هي أن مناطق التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا ستظل تحدث سخونة في الأجواء مع قليل من التحسن في العلاقات بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي، على الرغم من سعي المسؤولين الأمريكيين الحثيث لمنع وصول التوترات إلى مرحلة الغليان. يفعل المسؤولون هذا في وجود احتمال ضعيف ألا يتبنى مسؤولو ما بعد الانتخابات في تركيا سياسة خارجية ذات طابع قومي صارخ.

وتشمل قائمة مناطق التوتر بين البلدين إنفاذ العقوبات المفروضة على إيران، وشراء أنظمة دفاع من روسيا، ودعم الولايات المتحدة لحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب في محاربة فلول تنظيم الدولة الإسلامية، والقبول بسيادة إسرائيل على القدس، وعدم تسليم فتح الله غولن، والصخب المحيط بالتنقيب عن النفط والغاز بالقرب من قبرص.

وقد يحدث تحسن في العلاقات فقط في الشق المتعلق بقضية القس برونسون التي ألمح أردوغان إلى أنها ورقة مساومة لتسليم غولن. فبوضوح، سيكون الإفراج عنه لأسباب إنسانية أو بناء على أسس مشابهة، خطوة تهدئ غضب الكثيرين في الكونغرس الأمريكي وتسهل جهود الجناح التنفيذي الرامية إلى الاستمرار في التعاون الوثيق مع تركيا بغض النظر عن الشخصية التي ستوجه سياستها الخارجية.

الولايات المتحدة تدعو تركيا إلى "تعزيز الديمقراطية"

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/٢٦

طالب البيت الابيض تركيا بأخذ خطوات لتعزيز الديمقراطية بعد فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية جديدة ذات سلطات معززة. وأفادت المتحدثة باسم الرئاسة الأمريكية سارة ساندرز للصحافيين "نحن نعمل على حصول اتصال بين الرئيس (الأمريكي) والرئيس التركي للتأكيد مجدداً على علاقتنا الوثيقة".

وقالت: "نشجع تركيا على أخذ خطوات لتعزيز الديمقراطية ومواصلة التقدم نحو حل المسائل في العلاقات الثنائية". وحتى اللحظة لم تهني واشنطن أردوغان على فوزه بولاية رئاسية جديدة من الدورة الأولى، كما أن ردود الفعل الأمريكية الأولى على هذا الفوز اتسمت بالفتور.

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة وتركيا حليفتان في إطار حلف شمال الأطلسي إلا أن العلاقات بين البلدين تشهد منذ عامين توترات شديدة. بدورها امتنعت وزارة الخارجية الأمريكية عن تهنئة أردوغان على فوزه، مكتفية بالقول على لسان متحدث باسمها إن واشنطن "تحتزم قرار الناخبين الأتراك".

وأضاف المتحدث باسم الوزارة لوكالة فرانس برس "نأمل بعلاقة ببناء مع الرئيس أردوغان كي نواجه سوياً التحديات المشتركة". وتابع "نشجع كل المسؤولين الأتراك المنتخبين، بمن فيهم الرئيس أردوغان، على تمثيل المواقف المختلفة لكل المواطنين الأتراك وعلى تعزيز الديمقراطية التركية".

دميرتاش: النضال من أجل الديمقراطية قرار حاسم

Buyerpress: ٢٠١٨/٦/٢٦

أكد مرشح حزب الشعوب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية التركية صلاح الدين دميرتاش، أن دخول الحزب إلى البرلمان التركي هو انتصار كبير، معتبراً أن مواصلة النضال في سبيل تحقيق الديمقراطية هو قرار حاسم.

وذكر دميرتاش على صفحته في موقع للتواصل الاجتماعي، أنه "قبل كل شيء أتمنى أن تكون هذه الانتخابات فاتحة خير، وأحيي كل المواطنين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع وأدلو بأصواتهم، وفي هذه المرحلة المعدومة من العدالة أشكر رفاقي على تضحياتهم".

وأضاف "أهنئ حزبي (حزب الشعوب الديمقراطي) على أنه بالرغم من حالة الطوارئ، والضغطات تجاوزت العتبة الانتخابية، وعليه أحيي إرادة الشعب الذي شكل طوقاً حول حزب الشعوب الديمقراطية، والانتصار الكبير هو أن حزب الشعوب الديمقراطي دخل المجلس بالرغم من كل الضغوطات".

وأشار إلى أن "إيمان وقناعة شعبنا بالسياسة الديمقراطية، بالنسبة لنا هي بمثابة قرار نضال من أجل السلام والحرية"، مضيفاً "داخل المجلس وخارجه، وفي كافة الميادين المدنية، سنستمر بالنضال من أجل مصلحة الشعوب قرار حاسم، أحيي كافة رفاقي الذين فازوا بالانتخابات والذين لم يفوزوا أيضاً، وأتمنى لهم النجاح والتوفيق والنصر".

ووجه دميرتاش تحياته "للنساء والشباب الذين كان لهم دور ريادي في حملة الانتخابات، ودون أن نخطو أي خطوة إلى الخلف، سنستمر في تصعيد المقاومة وفق مبادئنا".

وأوضح دميرتاش أن "اللاعلاقة الكبيرة كانت بأنني كنت أقود الحملة الانتخابية من داخل السجن، ولهذا ستكون نتائج هذه الانتخابات محور نقاش"، مضيفاً أن "المرشحين الآخرين نظموا ١٠٠ فعالية ونشاط، وأنا كتبت ١٠٠ تغريدة، وفعلت كل ما بوسعي من أجل شعبي، وحاولت أن أعب دوراً، وأنا على ثقة بأن كان لي دور لوصل حزب الشعوب الديمقراطي إلى المجلس".

وقال أيضاً: "لكن سيكون هناك لي نواقص وأخطاء أيضاً، وعليه أعتذر من شعبي، وأقول مهما حدث ومهما كان ظرفي سأستمر في النضال دون توقف"، مضيفاً "نحن والجميع سيقوم هذه النتائج بشكل جيد، ونستخلص منها الدروس والعبر، وفي هذه الظروف من أجل أن نقوم بالعمل السياسي في نطاق الحل، سنعمل ما بوسعنا، تحياتي واحترامي لكم جميعاً، أتمنى لكم النصر والتوفيق".

الشعوب الديمقراطي: حصدا الأغلبيية في وان رغم الألاعيب

الى ذلك قيم عضوا البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي في وان، بديعة اوزجوك جه أرتان وطيب تمل العملية الانتخابية التي جرت في وأن وأشاروا الى أن المتنصر في انتخابات ٢٤ حزيران كان حزب الشعوب الديمقراطي.

وأكد أن الانتخابات في ولاية وأن جرت في ظروف استثنائية وفي أقوى مراحلها، حيث جرت انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية في دورتها السابعة والعشرين في ظروف صعبة وضغوط كبيرة.

وأوضح أنه وحسب النتائج غير الرسمية حزب الشعوب الديمقراطي حصل في وأن على ٥٩,٣٢ بالمئة وحصل مرشح حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش حصل على ٥٨,٣٨ بالمئة. وشدد أن على الرغم من جميع الضغوط، والحيل والألاعيب التي تمت فإن حزب الشعوب الديمقراطي حصل على أصوات أكثر من حزب العدالة والتنمية.

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها عضوا البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي في وأن بديعة أرتان وطيب تمل، لوكالة أنباء فرات ANF لتقييم العملية الانتخابية ونتائجها.

وأشارت عضو البرلمان في وأن بديعة اوزجوك جه ارتان إلى الضغوط الكبيرة والظروف الاستثنائية التي جرت فيها الانتخابات، وذكرت أن قرار تقديم الانتخابات جاء لوضع حزب الشعوب الديمقراطي في مأزق. وأوضحت أرتان أنه على الرغم من الظروف الصعبة والضغوط والحيل التي تمت نجح حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات.

وقالت: "لا يوجد في أي مكان في هذا العالم مثل هذه العقبات التي واجهتنا في الانتخابات" إنهم يقيمون هذه العقبات والحوار من أجلنا، لكننا تخطيناها جميعها وأغيناها".

رفاقتنا هم الدولة

وقالت اوزجوك جه أرتان: "قاومنا كثيرا ضد فاشية الدولة، هم حاولوا كسر إرادة الشعب الكردي، لكننا مع تخطينا للعقبات نظهر بأننا نحقق الديمقراطية، من الواضح أن الشعب الكردي يثق بحزب الشعوب الديمقراطي ثقة عمياء في مسألة حل القضية الكردية، في ظل ظروف غير متعادلة ومتساوية، من ناحية الظلم والضغوط الشعب الكردي فضل الوقوف مع حزب الشعوب الديمقراطي وعبروا عن مطالبهم بشكل واضح، معنوياتنا لن تضعف أبداً، سنكمل مسيرة نضالنا على هذا الاساس، المسألة الكردية لا تزال قائمة وبانتظار الحلول".

ممارسات خاصة في وأن

وذكر عضو البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي في وأن طيب تمل أن قرار تقديم الانتخابات كان الغرض منه إبقاء حزب الشعوب الديمقراطي خارجاً في ظروف استثنائية. وأوضح تمل أن الكثير من الوكلاء وإداريو المدن والنواحي من حزب الشعوب الديمقراطي معتقلون. وأكمل: "كانوا يريدون ألا يتخطى حزب الشعوب الديمقراطي العوائق وأن يحصلوا على أكبر عدد من الوكلاء في المجلس لكن رغم كل ذلك حصل الشعوب الديمقراطي على ١٢ بالمئة".

وأضاف "في وأن حصلت ممارسات خاصة جداً، بمبادرتها وأن قامت بمهامها، لكن أغلبية الوكلاء كان يتم محاكمتهم أو يتم نفيهم، الرؤساء المشتركون للبلديات ومدراء البلديات كانوا معتقلين".

تدخلات وتجاوزات كبيرة حصلت

وتابع: "قمنا بفتح مكاتب الانتخاب تحت الضغط والصعوبات، ولم يسمحوا لوسائل وسيارات البث المباشر بالدخول إلى الساحة الخاصة بنا، في وأن مورست ضغوطات كبيرة على المراقبين والموظفين تجاوزات وتدخلات كبيرة حصلت، وعلى الرغم من ذلك كان حزب الشعوب الديمقراطي في مقدمة الاحزاب، هناك مئة ألف من الناخبين لم يقوموا بالتصويت، بهذا الخصوص كنا نسمع اللوم والعتاب، من الواضح أن هؤلاء هم ناخبونا، بعض الخروقات حصلت وتم اثباتها، تناقصت نقاط موضوع يجب الوقوف عليه".

سياسات تركيا إزاء الكرد تسبب ردود فعل عنيفة في كل مكان

موقع المونيتور الفرنسي : ٢٠١٨/٦/٢٦

الاتفاق الأمريكي التركي بشأن منبج يؤدي إلى انفتاح دمشق على الكرد السوريين " إيران تنتقد عمليات تركيا ضد حزب العمال الكردستاني في سوريا " حزب الشعوب الديمقراطي يواجه عنفاً وملعباً " غير متكافئ " في الانتخابات " إيران عالقة في الوسط بين روسيا والسعودية .

ورد في هذا العمود في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧ أن "الانشغال التركي بالقضاء على السيطرة الكردية السورية في شمال سوريا من شأنه أن يشرع الباب أمام نوع من أنواع التأقلم مع دمشق " . وقد غطينا منذ ذلك الحين الجهود الإيرانية والروسية الرامية إلى التوسط لاتفاق بين الحكومة السورية وحزب الاتحاد الديمقراطي قد تقبل به أنقرة .

أدى الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة وتركيا بشأن منبج إلى استئناف المحادثات بين دمشق والقادة الكرد السوريين . كتب فيهم تشتكين هذا الأسبوع أنه " نظراً إلى قيام قوات الرئيس السوري بشار الأسد بمساعدة وحدات حماية الشعب على محاربة تركيا في عفرين ، في خطوة غير متوقعة كانت عديمة الجدوى في نهاية المطاف ، ليس مفاجئاً تماماً أن يفكر الكرد بالالتفات نحو النظام في ظل الظروف الراهنة " .

قال الأسد لقناة " آر تي " يوم ٣١ أيار/مايو ، " لقد بدأنا بفتح الباب أمام المفاوضات مع قوات سوريا الديمقراطية ، المكونة بشكل أساسي من وحدات حماية الشعب " لأن معظمهم من السوريين ، ومن المفترض أنهم يحبون بلدهم " ولا يرغبون في أن يكونوا دمي بأيدي جهات أجنبية . هذا ما نفترضه " .

وأضاف تشتكين أن حزب الاتحاد الديمقراطي " لم يصرف وفداً أرسله الأسد في مطلع شهر حزيران/يونيو إلى كردستان سوريا . وقال مصدر كردي تحدث مع المونيتور مشترطاً عدم الكشف عن هويته إن الكرد سيغضون الآن الطرف عن الكيانات العازمة على تقسيم سوريا وسيستمعون إلى عرض دمشق " .

ويكمل تشتكين بالقول إن " روسيا أعطت الضوء الأخضر لتركيا في عفرين . وإن رغبة تركيا في الحصول على المزيد في عفرين ، وميل الولايات المتحدة المتزايد إلى استرضاء تركيا واحتمال خسارة الكرد للمكاسب التي حققوها في منبج " أجبرت القادة السوريين على إعادة النظر في الانفتاح على دمشق . " قال "الدار" خليل " الرئيس المشترك لحركة المجتمع الديمقراطي ، وهو الائتلاف الحاكم المتعدد الاثنيات في كردستان سوريا " إنه في خلال المفاوضات مع وفد النظام ، لم يضع الكرد أي شروط مسبقة متعلقة بالمضي قدماً بمشروع الفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا ، أو بمستقبل قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب . تكمن النية الكردية أولاً في دراسة مقترحات النظام وإرساء الديمقراطية في سوريا من خلال المفاوضات " .

وأفاد تشتكين عن " وجود تطورات أخرى قد تؤثر على خارطة الطريق الكردية . في ٢٩ أيار/مايو ، زار مسؤولون من المملكة العربية السعودية ، والإمارات العربية المتحدة والأردن المنطقة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليها الكرد ، وهي مجموعة جامعة تضم وحدات حماية الشعب . ووفقاً للتقارير ، التقى هذا الوفد بوحدات حماية الشعب في القامشلي ، ثم التقى بممثلين عن القوات العربية مثل قوات الصناديد وقوات النخبة وجبهة ثوار الرقة في قاعدة أمريكية في قرية خراب العاشق بالقرب من كوباني لمناقشة تشكيل قوة عربية سنية في المنطقة . وبحسب وكالة أنباء الأناضول الرسمية التركية ، أنشئت مكاتب اتصال في الحسكة والقامشلي لتجنيد المتطوعين في تلك القوة الجديدة " وسيتلقون ٢٠٠ دولار شهرياً " .

كتبنا هنا الأسبوع الماضي أن " الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعول على دعم إيران للهجوم التركي على قواعد حزب العمال الكردستاني في سلسلة جبال قنديل المتاخمة لإيران والعراق ، مع أن التساؤلات مستمرة حول نطاق العملية ومدى دعم إيران لها " .

يوضح سميح ايديز أنّ "الآمال عُقدت في أنقرة على أن يزداد التعاون بين تركيا وإيران بشأن القضية الكردية بعد رفض البلدين نتائج الاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في شمال العراق في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧".

لكن في ردّ سريع محرّج بالنسبة إلى أردوغان ووزرائه الذين روجوا لاحتمال التعاون في قنديل، قال المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية العميد أبو الفضل شكارجي إنّ "الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى التحرك العسكري ضدّ أراضي دولة أخرى بدون إذن من حكومتها الشرعية، بحجة محاربة الإرهاب، غير قانوني.... إيران لن تؤيد يوماً المبادرات التي تلحق الأذى بسيادة الدول المجاورة".

ويضيف ايديز بقوله إنه "تماماً كروسيا - شريك" تركيا الآخر بموجب عملية أستانة - تؤكد إيران أيضاً أنّ القوات الأجنبية التي دعته الحكومتان السورية والعراقية هي، دون سواها، المتواجدة بشكل قانوني في هذين البلدين. لكن تناقضهما أنقرة بتأكيدهما على أنّ بغداد ودمشق فقدتا السيطرة على أجزاء من العراق وسوريا يستعملها كلّ من حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، وتقول إنّ هذا لم يترك خياراً أمام تركيا سوى بالتحرك بمفردها بهدف درء التهديد الوجودي الذي تطرحه هذه المجموعات على أمن البلاد.... وقد ارتفعت أيضاً هذه الآمال نظراً إلى حرب إيران الخاصة على حزب الحياة الحرة الكردستاني المرتبط بحزب العمال الكردستاني. إلا أنّ حرب إيران المستمرة ضدّ هذه المجموعة لم تحل دون تبني طهران سياسة مختلفة إزاء حرب تركيا ضدّ حزب العمال الكردستاني أو وحدات حماية الشعب". وكتب ايديز أنّ "أنقرة وبغداد ما زالتا على خلاف حول وجود الجيش التركي في بعشيقة بالقرب من الموصل. وقد دعا العراق تركيا مراراً وتكراراً إلى سحب قواتها من هناك، وهو طلب رفضته أنقرة حتى الآن بسبب التهديد الذي يطرحه حزب العمال الكردستاني".

ويختتم ايديز بقوله إنّ "البراغماتية والكره المشترك للغرب قد يدفعان أنقرة وطهران إلى الحفاظ على مظهر العلاقات الجيدة للوقت الراهن. لكن يتوقع كثيرون أن تزداد الخلافات بشأن سوريا والعراق مع الوقت، لأنّ تركيا وإيران تقفان في نهاية المطاف على الجانبين المعاكسين لخطّ الصدع المذهبي النشط والمتنامي في الشرق الأوسط".

حزب الشعوب الديمقراطي تحت الحصار عشية الانتخابات التركية

كتبت أمبرين زمان هذا الأسبوع أنّ "الملعب غير متكافئ بالفعل" بالنسبة إلى حزب الشعوب الديمقراطي بغضّ النظر عن نتيجة الانتخابات التركية. وتفيد زمان بأنّ "المرشّح الرئاسي لحزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين دميرتاش، متواجد في السجن على خلفية عدد كبير من تهمة الإرهاب الواهية، وهو يقود حملته بمساعدة زوجته وعبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي التي يديرها مستشاره. ومع أنّ المحامي السابق في مجال حقوق الإنسان لم تُثبت إدانته بعد، يواصل أردوغان تصنيفه كإرهابي في التجمّعات العلنية. ونجد أيضاً حوالي ٥٦ من رؤساء البلديات المنتمين إلى حزب المناطق الديمقراطية خلف القضبان على خلفية تهمة مماثلة - من بينهم غلطان كيسانك، رئيسة البلدية المشاركة لعاصمة الكرد غير الرسمية دياربكر، وهي واحدة من أبلغ خطباء الحركة الكردية - علماً أنّ هؤلاء كانوا ليشتركوا في الجهد الانتخابي. وتجدر الإشارة إلى أنّ حزب المناطق الديمقراطية هو "التنظيم الشقيق لحزب الشعوب الديمقراطي في المنطقة الجنوبية الشرقية ذات الغالبية الكردية".

وأفادت زمان بأنّه "في غضون ذلك، لا يكاد يمرّ يوم بدون أن يتعرض أحد مكاتب حزب الشعوب الديمقراطي للتخريب أو لهجوم مسلّح. وقد أخذت الهجمات منعطفاً قاتلاً عندما قُتل ثلاثة من مناصري حزب الشعوب الديمقراطي من أسرة سنيصار في تبادل لإطلاق النار في بلدة سروج الجنوبية الشرقية يوم ١٤ حزيران/يونيو. ويقول شهود العيان إنّ الشجار اندلع عندما حاول نائب حزب العدالة والتنمية إبراهيم خليل يلديز ورجاله المسلّحون اقتحام متجر يديره الرجال، للمطالبة بأصواتهم".

الغاردیان: المعارضة التركية محبطة بعد إعلان فوز أردوغان

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/٢٦

نشرت صحيفة الغاردیان مقالا تحليليا لنتائج الانتخابات الرئاسية التركية بقلم مراسلها في اسطنبول كريم شاهين، ويرصد شاهين النتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية بشكل شبه نهائي والتي تشير إلى أن أردوغان حصل على نحو ٥٣ في المئة من الأصوات مقابل ٣٠ في المئة لأبرز منافسيه محرم إينجه.

ويقول شاهين إن المعارضة التركية تشعر الآن بإحباط شديد بسبب النتائج، إذ كانت تتوقع أن تثمر جهودها طوال الأشهر الأخيرة في الحشد للانتخابات بدفع أردوغان إلى جولة إعادة أمام إينجه لكن ذلك لم يحدث.

وتزايد الإحباط، تقول الغاردیان، في صفوف المعارضة بسبب الإخفاق في إنهاء سيطرة حزب العدالة والتنمية الحاكم على البرلمان بشكل مستمر منذ نحو ١٦ عاما لتتواصل هذه السيطرة بالتعاون مع القوميين الأتراك.

ويوضح شاهين أن أردوغان صدم المعارضة في أبريل/ نيسان الماضي بالإعلان عن انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة لسببين: الأول أن المؤشرات كلها كانت تمنحه فوزا مريحا على منافسيه في ظل المعارك التي يخوضها الجيش التركي في سوريا والانتصارات التي حققها على ما يسميها بـ"الجماعات الإرهابية".

ويضيف شاهين أن السبب الثاني هو رغبة أردوغان في فعل شيء لوقف التراجع الاقتصادي المفاجيء في تركيا وتراجع العملة المحلية، مشيرا إلى أن أردوغان أصبح الآن يمتلك بحكم التعديلات الدستورية الأخيرة قوة كبرى يمكنه بموجبها تعيين الحكومة وكبار القضاة والمسؤولين في البلاد.

وننتقل إلى صحيفة الإندبندنت التي نشرت مقالا لمارتن هفيدت بعنوان "السعودية لم ترفع الحظر عن قيادة النساء إلا لأسباب اقتصادية وليس لمنح النساء حقوقهن".

وتقول الصحيفة إن الاقتصاد السعودي ككل كان متأثرا بالحظر الذي كان مفروضا على قيادة النساء، إذ كان من الطبيعي أن يتأخر العاملون عن مواعيد الدوام الرسمية والسبب المعلن كان هو توصيل الزوجة أو الأبناء.

وتضيف الإندبندنت أن هذا هو السبب الحقيقي لهذه الخطوة التي تعد إحدى ثمار السياسات الأخيرة لولي العهد، محمد بن سلمان، لتغيير المجتمع السعودي، والتي من بينها إتاحة مزيد من الوظائف للمرأة السعودية في القطاع الحكومي وتخفيف القيود على لباسها في الساحة العامة.

ولم تكن فكرة منح المرأة السعودية حقوقها، كما تقول الصحيفة، محركا لاتخاذ القرار مدللة على ذلك بالإشارة إلى اعتقال عدد من الناشطات السعوديات قبل أسابيع قليلة وهو ما ألقى شكوكا حول نية النظام تخفيف القيود الاجتماعية على المرأة.

وتجد المملكة نفسها حاليا في وضع اقتصادي مترد، إذ كانت تتمتع بعائدات وافرة من بيع النفط طوال ستين عاما الماضية مما سمح للحكومة ببناء نظام رفاهية مستمر طالما كان عدد السكان قليل وعائدات النفط وفيرة، لكن هذه الأوضاع تغيرت الآن وأصبحت هناك حاجة ملحة لتغيير النمط الاقتصادي ككل.

أما صحيفة الديلي تلغراف فتتحدث عما تسميها مزايا جديدة سيقدمها فيسبوك لأصحاب الهواتف الذكية، وتسمح هذه المزايا للمستخدمين بمعرفة الوقت الذي يقضونه أمام مواقع التواصل الاجتماعي كما تسمح لكل مستخدم بضبط عداد الوقت لإعداد الحد الزمني الأقصى لمتابعة تطبيق فيسبوك.

وتضيف تلغراف أن التطبيق سيسمح للمستخدمين بنطاق جديد من الصلاحيات، إذ يخبر المستخدم يوميا بعدد الساعات التي قضاها على فيسبوك ويسمح له بتحديد الوقت الذي يجب أن يقضيه هناك، وحينها سيتلقى المستخدم تنبيها بأن الوقت قد حان لترك متابعة التطبيق.

وتأتي هذه الخطوات ضمن سياسة جديدة لفيسبوك بعد فضيحة سرقة بيانات المستخدمين والغضب الذي أثاره ذلك بين مستخدمي التطبيق علاوة على الجدل الذي أثير في الآونة الأخيرة حول إدمان مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات يوتيوب وغيرها. وتضيف الصحيفة أن فيسبوك دوما ما يعلن أن خبراءه يحرصون على أن يكون الوقت الذي يقضيه المستخدمون على التطبيق مناسباً ومفيداً لكل شخص.

إردوغان ينتزع سلطات جديدة واسعة

فرانس بريس، رويترز : ٢٦/٦/٢٠١٨

حصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على سلطات تنفيذية واسعة يوم الاثنين، بعد فوزه في انتخابات مهمة منحت حزبه العدالة والتنمية وحلفاءه القوميين كذلك أغلبية برلمانية.

وأقر محرم إنجه المنافس الرئيسي لإردوغان من حزب الشعب الجمهوري بهزيمته لكنه وصف الانتخابات بأنها "غير عادلة" وقال إن النظام الرئاسي الذي يبدأ العمل به الآن "خطير جداً" لأنه يقود إلى حكم الفرد.

وقالت منظمة حقوقية أوروبية إن المعارضة لم تحصل على فرص متساوية مضيقة أن القيود على حرية الإعلام في تغطية الانتخابات عززها استمرار حالة الطوارئ المفروضة في تركيا منذ الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦.

ويعد أردوغان أكثر زعماء تركيا الحديثة شعبية لكنه كان في الوقت نفسه سبباً في انقسام الآراء حوله. وقد تعهد بعدم التراجع عن مبادرته لقيادة تحول تركيا، التي تشهد استقطاباً حاداً وتنتمي لحلف شمال الأطلسي والمرشحة، ولو من الناحية النظرية، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ويحظى أردوغان (٦٤ عاماً) بدعم ملايين الأتراك المتدينين من أبناء الطبقة العاملة بفضل سنوات من النمو الاقتصادي المرتفع والإشراف على رصف طرق وإقامة جسور وإنشاء مستشفيات ومدارس.

لكن منتقديه، وبينهم جماعات حقوقية، يتهمون بهدم استقلال القضاء وحرية الإعلام. وشهدت حملة شنّها بعد محاولة انقلاب فاشلة عام ٢٠١٦ احتجاجاً نحو ١٦٠ ألف شخص منهم مدرسون وصحفيون وقضاة.

وأعلن أردوغان وحزبه العدالة والتنمية يوم الأحد النصر في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية متفوقين على المعارضة التي اكتسبت قوة دافعة كبيرة في الأسابيع القليلة الماضية وبدأ أنها قادرة على إحداث مفاجأة.

وقال أردوغان في كلمة مساء الأحد أمام تجمع من أنصاره المبتهجين الملوحين بالأعلام "من المستحيل بالنسبة لنا التراجع عما حققناه لبلدنا فيما يتعلق بالديمقراطية والاقتصاد".

وبعد فرز جميع الأصوات فعلياً، حصل أردوغان على ٥٣ بالمئة من الأصوات مقابل ٣١ بالمئة لإنجه فيما حصل حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه على ٤٢,٥ في المئة في الانتخابات البرلمانية وتلقى دفعة بحصول حلفائه القوميين على ١١ في المئة خلافاً للتوقعات.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يحيي أنصاره في أنقرة يوم الاثنين. تصوير: أوميت بكطاش - رويترز

وكانت نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات مرتفعة إذ بلغت نحو ٨٧ في المئة مما دفع المجلس الأعلى للانتخابات إلى وصفها بأنها "صحية".

وارتفعت الأسواق التركية في بادئ الأمر وسط آمال بتعزيز الاستقرار السياسي، إذ كان المستثمرون يخشون من وقوع أزمة بين أردوغان وبرلمان تسيطر عليه المعارضة، لكنها تراجعت وسط مخاوف تتعلق بالسياسة النقدية مستقبلاً.

"خطر كبير"

تؤذن نتيجة الانتخابات بتطبيق نظام رئاسي قوي جديد أيده أغلبية بسيطة في استفتاء عام ٢٠١٧.

وبموجب النظام الجديد، يتم إلغاء منصب رئيس الوزراء ويصبح بوسع الرئيس إصدار مراسيم لتشكيل وزارات وإقالة موظفين حكوميين دون الحاجة لموافقة البرلمان.

وقال إنجه في مؤتمر صحفي "النظام الجديد الذي يبدأ سريانه من اليوم يشكل خطراً كبيراً على تركيا... فقد تبيننا الآن بالكامل نظام حكم الفرد".

وحصل حزبه الشعب الجمهوري العلماني على ٢٣ بالمئة في البرلمان الجديد في حين حصل حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد على ١٢ بالمئة متجاوزاً مستوى عشرة بالمئة المطلوب لدخول البرلمان.

ويقول منتقدون إن الدعاية الانتخابية تمت في أجواء غير نزيهة مع هيمنة إردوغان على التغطية الإعلامية قبل التصويت وتخصيص وقت قليل لتغطية حملات خصومه.

وخاض صلاح الدين دميرتاش أحد منافسي إردوغان ورئيس حزب الشعوب الديمقراطي، الانتخابات الرئاسية من السجن إذ أنه معتقل بتهم تتعلق بالإرهاب ينفي ارتكابها. ويواجه في حالة إدانته السجن ١٤٢ عاماً. وقالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يوم الإثنين إن الإقبال الكبير من المواطنين الأتراك على الانتخابات، والذي اقتربت نسبته من ٨٧ في المئة، أظهر التزام الأتراك بالديمقراطية لكن المنظمة أبدت ملاحظات بشأن بعض المخالفات وأكدت شكاوى المعارضة من انحياز الإعلام بصورة كبيرة لإردوغان وحزبه الحاكم.

ما هي صلاحيات إردوغان؟

ووفق النظام الرئاسي، أصبح بمقدور إردوغان، نظرياً، البقاء رئيساً للبلاد حتى عام ٢٠٢٩، إذ ينص الدستور على تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن، على أن يشغل الرئيس ولاية من ٥ سنوات لفترتين كحدّ أقصى.

ويمكن تلخيص أهم الصلاحيات بالآتي:

يلغي الرئيس، بموجب التعديلات الدستورية، منصب رئيس الحكومة، ويصبح رئيس السلطة التنفيذية. يحتفظ بارتباطاته بحزبه السياسي - «العدالة والتنمية» في حالة إردوغان. يحظى بسلطة إصدار المراسيم الرئاسية بشأن كل المسائل المتعلقة بسلطاته التنفيذية، ولا يمكن الرئيس، في المقابل، إصدار مراسيم في مسائل بتّ بها القانون. تشمل صلاحيات الرئيس التنفيذية تعيين وإقالة الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين، كما تشمل تعيين نواب الرئيس لمساعدته في إدارة السلطة التنفيذية. يحق للرئيس التدخل في عمل القضاء من خلال تعيين ٤ أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين، وهو المجلس الذي يملك سلطة التعيينات والإقالات في السلك القضائي، فيما يملك البرلمان سلطة تعيين ٧ أعضاء. ويذكر أن الدستور السابق الذي أقرّ عام ١٩٨٢، عقب الانقلاب العسكري في ١٩٨٠، يضمن استقلالية المحاكم عن أي جهاز أو سلطة أو منصب.

يتولى الرئيس إعداد قوانين الموازنة العامة بموافقة البرلمان.

يتولى إعلان حالة الطوارئ في البلاد، ويكون ذلك في حال حصول «انتفاضة ضد الوطن» أو «أعمال عنف تعرض الأمة لخطر الانقسام» على أن يصدّق البرلمان على القرار. وأصبحت المدة الأولية لفرض حالة الطوارئ ٦ أشهر، مقابل ١٢ أسبوعاً في الدستور السابق، ويستطيع البرلمان لاحقاً تمديدتها بطلب من الرئيس ٤ أشهر كل مرة. أما البرلمان فـ:

يحتفظ بسلطة إقرار وتعديل وإلغاء القوانين والتشريعات والإشراف على أعمال الرئيس، ويتولى محاسبته، إلى جانب نائب الرئيس ووزراء الحكومة، على عكس الوضع الذي كان قائماً، إذ لم يكن الرئيس تحت طائلة المحاسبة. إذا طالت اتهامات الرئيس أو حامت حوله شبهات بارتكاب جريمة، يمكن البرلمان طلب فتح تحقيق بغالبية ثلاثة أخصاس الأعضاء، وتالياً إحالته على المحاكمة أمام المحكمة العليا.

وقال إجناسيو سانتشيث أمور رئيس بعثة المنظمة لمراقبة الانتخابات في تركيا خلال مؤتمر صحفي "ما شهدناه من قيود على الحريات الأساسية (بسبب حالة الطوارئ) كان له تأثير على هذه الانتخابات". وجرّت الانتخابات في ظل حالة الطوارئ المعلنة منذ محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦ والتي قتل فيها ٢٤٠ شخصاً على الأقل. وقال إردوغان إنه سينتهي حالة الطوارئ قريباً.

ويتخذ حزب الحركة القومية موقفاً متشدداً من الكرد مما يقلل من احتمال أن يخفف إردوغان حملته الأمنية في منطقة جنوب شرق تركيا التي تقطنها أغلبية كردية وفي سوريا والعراق حيث تقاوم القوات التركية مسلحين كرداً. وتخلت الليرة التركية والأسهم عن مكاسبها السابقة وقال اقتصاديون إن الغموض يكتنف الفترة المقبلة. وسعيًا لطمأنة المستثمرين قال جميل أرتيم كبير المستشارين الاقتصاديين لإردوغان لرويترز إن الحكومة التركية ستركز على ضبط الميزانية والإصلاحات الاقتصادية مضيفاً أن استقلالية البنك المركزي أمر جوهري. وقالت المفوضية الأوروبية إنها تأمل "أن تظل تركيا تحت قيادة الرئيس إردوغان شريكاً ملتزماً للاتحاد الأوروبي في قضايا رئيسية ذات اهتمام مشترك مثل الهجرة والأمن والاستقرار الإقليمي ومحاربة الإرهاب". وتعثرت المساعي الذي تبذلها تركيا منذ سنوات للانضمام للاتحاد الأوروبي وسط خلافات على مجموعة من القضايا منها سجل حقوق الإنسان خاصة من الحملة الأمنية التي أعقبت محاولة الانقلاب. وذكر مكتب المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل أنها قالت لإردوغان في رسالة مكتوبة "كل الأسباب تجعلنا نرغب أن نكون شريكاً لتركيا مستقرة وتعددية تعتمد على تعزيز المشاركة الديمقراطية وحماية سيادة القانون". وخلال اتصالات هاتفية مع إردوغان دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي إلى التعاون مع تركيا لإنهاء الصراع السوري.

حقائق حول الجلسة الأولى لبرلمان تركيا الجديد

هاف بوست عربي: ٢٠١٨/٦/٢٦

من المقرر أن يعقد البرلمان التركي الجديد جلسته الأولى في الدورة التشريعية السابعة والعشرين، في اليوم الثالث الذي يعقب إعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي أجريت الأحد الماضي. وينص النظام الداخلي للبرلمان التركي، على حضور النواب الجدد إلى الجمعية العامة للبرلمان التركي في تمام الساعة ١٤:٠٠ بالتوقيت المحلي من اليوم الثالث الذي يعقب إعلان النتائج الرسمية للانتخابات، وذلك دون توجيه دعوة إليهم. وتبدأ الجلسة الأولى للبرلمان التركي بأداء النواب الجدد اليمين الدستورية، حيث سيصعد كافة النواب إلى كرسي الجمعية العامة للبرلمان، ويقرأون نص اليمين المحدد في الدستور، بصوت مرتفع. وسيصعد النواب إلى كرسي الجمعية العامة للبرلمان، بحسب المنطقة الانتخابية التي فاز فيها كل منهم بالمقعد البرلماني، وتسلسل الأحرف الأولى من الأسماء. وبحسب النظام الداخلي للبرلمان التركي، فإنه يتوجب على النواب الذين لم يحضروا الجلسة الأولى للجمعية العامة، أداء اليمين الدستورية في أول جلسة يحضرونها، وإلا فلا يحق لهم مباشرة مهامهم في البرلمان كنواب. وسيبدأ النواب أعمالهم بشكل رسمي عقب أداء اليمين الدستورية، في حين لن يتمكن النواب الذين يمتنعون عن أداء اليمين، من الاستفادة من الحقوق الممنوحة لأعضاء البرلمان التركي.

الديوان الرئاسي

وسيتولى النائب الأكبر سناً، رئاسة البرلمان التركي بشكل مؤقت، اعتباراً من الجلسة الأولى للجمعية العامة، إلى حين اختيار رئيس للبرلمان. وبناء على هذه المادة من النظام الداخلي للبرلمان التركي، فإن النائب دنيز بايكال، من حزب الشعب الجمهوري المعارض، سيتولى هذه المهمة.

كيفية اختيار رئيس البرلمان

وبحسب المادة العاشرة من النظام الداخلي للبرلمان التركي، فإن الدورة التشريعية الواحدة التي تمتد لخمس أعوام، سيقودها رئيسان، الأول يستمر في الرئاسة لمدة عامين اثنين، والثاني يكمل ما تبقى من الدورة التشريعية. وفي الدورة التشريعية الـ ٢٧، لن ترشح الكتل الحزبية مرشحها إلى رئاسة البرلمان، بل سيقوم النواب بترشيح أنفسهم، ويُشترط أن يقدموا أوراق ترشحهم إلى ديوان الرئاسة خلال الأيام الخمسة الأولى التي تلي انعقاد أول جلسة للجمعية العامة للبرلمان.

وسيجتمع أعضاء البرلمان التركي البالغ عددهم ٦٠٠ نائب، بشكل تلقائي في اليوم الذي سيجري فيه اختيار الرئيس الجديد للبرلمان، بطريقة الاقتراع السري.

ولفوز أحد المرشحين بمنصب رئاسة البرلمان، فإنه يحتاج إلى الحصول على تأييد ثلثي أعضاء المجلس في التصويت الأول.

وفي حال عدم تمكن أي مرشح من الحصول على تأييد ثلثي أعضاء البرلمان، فإن المرشحين يخوضون جولة ثانية من التصويت، ويُطلب منهم أيضا الحصول على ثلثي الأصوات.

وفي حال لم يتمكن المرشحون من الحصول على ثلثي الأصوات في الجولة الثانية، فإنهم سيخوضون جولة ثالثة، وسيلزمهم الحصول على الأغلبية المطلقة (أي ٣٠٠ + ١).

وإذا لم يتمكن أحد المرشحين من الحصول على تأييد الأغلبية المطلقة، فإن الجولة الرابعة من التصويت ستشهد منافسة بين مرشحين اثنين حصلا على أكثر الأصوات في الجولة الثالثة. وسيفوز في هذه الجولة المرشح الأكثر نيلا للأصوات.

وستنتهي عملية اختيار الرئيس الجديد خلال الأيام الخمسة الأولى التي تلي انتهاء موعد الترشيح لرئاسة البرلمان.

يشار إلى أن تركيا شهدت الأحد الماضي، انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة بلغت فيها نسبة المشاركة رقما قياسيا، نحو ٨٨ بالمئة، بحسب نتائج غير رسمية.

وبحسب النتائج شبه النهائية، فقد حصل مرشح "تحالف الشعب" للرئاسة رجب طيب أردوغان على ٥٢,٥٥ بالمئة من أصوات الناخبين، فيما حصل مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إنجه على ٣٠,٦٧ بالمئة من الأصوات.

وحصد تحالف الشعب الذي يضم حزبي "العدالة والتنمية" و"الحركة القومية" في انتخابات البرلمان على ٥٣,٦٢ بالمئة من الأصوات (٣٤٣ من أصل ٦٠٠ مقعد)، فيما حصل تحالف الأمة الذي يضم أحزاب "الشعب الجمهوري" و"الخيار" و"السعادة" على ٣٤,٠٤ بالمئة من الأصوات (١٩٠ مقعدا)، وحزب الشعوب الديمقراطي على ١١,٦٢ بالمئة (٦٧ مقعدا).

ماي تهنئ إردوغان بفوزه في الانتخابات التركية

وكالات متعددة: ٢٦/٦/٢٠١٨

هنأت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي يوم الاثنين الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بفوزه في الانتخابات الرئاسية معبرة عن أملها في أن يواصل البلدان العمل معا فيما يتعلق بالأمن والتجارة والوضع في سوريا. تيريزا ماي رئيسة وزراء بريطانيا تتحدث في لندن يوم ٢١ يونيو حزيران ٢٠١٨. تصوير: هنري نيكولز - رويترز.

وقال بيان "رئيسة الوزراء أكدت أهمية العلاقات الثنائية... وعبرت عن رغبتها في مواصلة العمل، بالشراكة مع الرئيس إردوغان وحكومته، على الأولويات المشتركة بما في ذلك التعاون الأمني والتجارة والاستثمار والوضع في سوريا ودعم التسوية السياسية في قبرص".

أردوغان انتصر.. رغم تراجع شعبيته

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٦/٦/٢٠١٨

خلافًا لنتائج استطلاعات الرأي، كرر الرئيس رجب طيب إردوغان، انتصاره عبر الحصول على ٥٢,٥ في المئة من مجموع أصوات الناخبين، ليبقى في منصبه رئيساً للجمهورية، لمدة خمس سنوات جديدة يحق له أن يعيدها مرة واحدة وفق الدستور الحالي، الذي منحه صلاحيات مطلقة بلا حدود في جميع المجالات. وجاء هذا الانتصار بفضل دعم «الحركة القومية» التي حصلت في الانتخابات البرلمانية على ١١٪ من الأصوات، مقابل ٤٢,٥٪ لحزب «العدالة والتنمية»، الذي تراجعت أصواته عن آخر انتخابات برلمانية في تشرين الثاني من عام ٢٠١٥، إذ كانت حينها بحدود ٤٩,٥٪، وحصدت له ٣١٧ من مقاعد البرلمان (عددها الكامل ٥٥٠)، فيما حصل الآن ٢٩٣ من أصل ٦٠٠ مقعد.

وأثارت هذه النتائج سلسلة من التساؤلات، خاصة في ظل السكوت الذي خيم على زعماء المعارضة الذين اختفوا بعدما بدأت وسائل الإعلام نشر نتائج الانتخابات، التي كانت في البداية تشير إلى فوز إردوغان بنسبة ٦٢٪ وفق ما نقلته وكالة «الأناضول» الحكومية. وغرد محرم إينجه، عبر «تويتر»، داعياً أنصاره إلى عدم تصديق هذه الأرقام والبقاء في مواقعهم لحماية صناديق الاقتراع، والاستعداد للتجمع أمام مقرّ اللجان المحلية واللجنة العليا للانتخابات في أنقرة. ولكن هذا لم يحدث، لأن إينجه ومعه زعيم حزبه «الشعب الجمهوري» كمال كليشدار أوغلو، وزعيمة حزب «الخير» ميرال أكشينار، وزعيم حزب «السعادة» الإسلامي تامال كاراموللا أوغلو، اختفوا جميعاً، ولم يسمع أحد منهم أي تعليق، على الرغم من تشكيكهم في البداية، بنتائج الانتخابات، وتهديدهم قبلاً بمداخلة مقر اللجنة العليا للانتخابات في أنقرة. وعبر الكثير من الأتراك على شبكات التواصل الاجتماعي، عن استغرابهم من اختفاء زعماء المعارضة ليلة الأحد، وطوال يوم أمس، وتحدث البعض عن تعرض هؤلاء الزعماء لتهديدات مباشرة أو غير مباشرة من إردوغان، الذي «فرض عليهم هذه النتيجة وأجبرهم على القبول

بها»، قبل أن يكذب إينجه، وحده، هذه الدعايات، بالقول إن «الفرق بيني وبين أردوغان نحو عشرة ملايين صوت، لذلك لم يكن علي إلا القبول بالنتيجة».

واختلفت التفسيرات حول سرّ نجاح الرئيس أردوغان في الحفاظ على شعبيته خلال ١٦ عاماً، برغم المشاكل الداخلية والخارجية، التي يبدو أنه نجح في تحويلها إلى مفاتيح مهمة في حملته الانتخابية، وأقنع ناخبيه بأن كل الأعمال العسكرية في سوريا، وخاصة في عفرين وجرابلس ومنبج، هي لحماية أمن تركيا واستقرارها، من مخاطر الإرهابيين والمقصود بهم «حزب العمال الكردستاني». كذلك، أقنع أردوغان ناخبيه بأن «الغرب الصليبي المتحالف مع إسرائيل» يتآمر على تركيا والعالم الإسلامي، وأنه هو الوحيد الذي يستطيع التصدي له والانتصار عليه، وهو في خطابه يهدد ويتوعد زعماء الدول الغربية. ونجح أردوغان في مساعيه لإقناع أنصاره والرأي العام التركي عموماً، بأن الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تعرضت لها تركيا خلال الشهر الماضي، كانت في إطار «مؤامرة إمبريالية استعمارية صهيونية»، تكالبت خلالها الدول الغربية ضد تركيا «زعيمة الأمة الإسلامية ووريثة الإمبراطورية العثمانية العظيمة». ولم يجد كثيرون تفسيراً منطقياً لاحتفاظ «الحركة القومية» بنحو ١١٪ من أصوات الناخبين، برغم أن زعيمها دولت بهشتلي، لم يقم بأي حملة دعائية انتخابية عقب الهجوم العنيف الذي طالوه من كافة الأطراف، بسبب تحالفه المفاجئ مع عدوه اللدود سابقاً، أردوغان.

ويستعد أردوغان مباشرة لاختيار طاقمه الجديد، إذ لم يعد في تركيا منصب رئيس وزراء، والوزراء ليسوا من أعضاء البرلمان. وسيختار الرئيس ثلاثة نواب له، فيما ستكون جميع المناصب السياسية تابعة له مباشرة كرئاسة الأركان والمخابرات وقوى الأمن، وسيخضع الجهاز القضائي بأكمله لسلطاته خضوعاً مباشراً وغير مباشر. وتتوقع أوساط المعارضة للرئيس أردوغان أن يتابع خطاه بنحو أسرع في أسلمة الدولة والمجتمع، والتخلص من آثار النظام العلماني الأتاتوركي، وتأسيس «الجمهورية الثانية»، التي سيحدد هو شخصياً، طابعها وعقيدتها السياسية والفكرية والثقافية. كذلك تتوقع أوساط سياسية وإعلامية للرئيس أردوغان، أن تكون مواقفه بين القومية والبراغماتية، على صعيد السياسة الخارجية وفي تحديه للدول الغربية. وطوال الفترة الماضية، لم يصدر أي رد فعل واضح من العواصم الغربية على تصريحات أردوغان، وتجنب زعمائها انتقاد سياسات أردوغان غير الديمقراطية، برغم أن أجواء الانتخابات لم تكن عادلة، لكون أردوغان استفاد من كل إمكانات الدولة ووضع مرشح «الشعوب الديمقراطي» صلاح الدين دميرتاش في السجن، وسيطر على تسعين في المئة من وسائل الإعلام الخاصة والحكومية لمنع المعارضة من الاستفادة منها، بالإضافة إلى إجراءات أخرى حققت له التفوق العملي والنفسي على المعارضة.

الانتخابات وتركيا "الجديدة" تحت حكم أردوغان الموسع

*يوسف الشريف

شبكة العين الاخبارية: ٢٠١٨/٦/٢٦

أنقذ القوميون الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية "وأمنوا له الفوز في الجولة الأولى رغم تراجع أصوات حزبه الذي يتزعمه، والذي فقد الأغلبية التي كان يحظى بها في البرلمان ليصبح محكوماً بمصالح شريكه القومي دولت باهشلي. فاز أردوغان في الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى بفارق نقطتين فقط ليحصده ٥٢٪ من الأصوات مقابل حصول حزبه على ٤٣٪ فقط. بالمحصلة حصل الرئيس أردوغان على ما أراه ليكون أول رئيس للجمهورية التركية الذي يتمتع بنظام حكم رئاسي تنفيذي واسع الصلاحيات لسنوات خمس قادمة قابلة للتجديد، لكن قبل الحديث عن معنى ذلك سياسياً ومستقبل تركيا تحت حكمه الجديد تجدر الإشارة أولاً إلى بعض النقاط اللافتة في نتيجة الانتخابات.

أول تحد كبير سيواجهه الرئيس أردوغان هو إنقاذ الاقتصاد، وإثبات قوله بأن الأزمة الاقتصادية الحالية هي "مؤامرة دولية لمنعه من الفوز في الانتخابات"، وأنه يستطيع تحسين الاقتصاد من خلال فرض سيطرته على البنك المركزي وخفض أسعار الفائدة بالأمر المباشر دون مراعاة قوانين الاقتصاد العالمي

استطلاعات الرأي التي كانت ترجح احتكام الانتخابات إلى جولة ثانية، صدقت في كثير من تفاصيلها ما عدا فوز أردوغان من الجولة الأولى، فحزب العدالة والتنمية الحاكم حصل على ٤٣٪ من الأصوات، كما حصد مرشح الرئاسة المعارض محرم إنجه على ٣٠٪، فيما حصل مرشح المعارضة الكردي صلاح الدين دميرطاش على ٨٪، وهي جميعها تطابق ما جاء في استطلاعات الرأي، بينما أشارت هذه الاستطلاعات إلى احتمال حصول أردوغان على نفس نسبة أصوات حزبه على اعتبار أن كثيراً من القيادات القومية أعلنت أنها لن تصوت لأردوغان قبل الانتخابات، فيما لم تحصل المرشحة الرئاسية القومية المعارضة ميرال أكشنار إلا على ٧٪ مقابل ١٥٪ التي كانت متوقعة، وكذلك المرشح الرئاسي الإسلامي المعارض تمل كرم الله أوغلو حصل على ١٪ فقط بدلاً من ٣٪ المتوقعة. هذه النقاط التسع التي لم يحصل عليها المرشحان ذهبت إلى الرئيس أردوغان فرفعت نسبة أصواته من ٤٣٪ المتوقعة إلى ٥٢٪ التي حصل عليها.

هنا تجب الإشارة إلى تصريحات مرشح الرئاسة الخاسر الأقوى محرم إنجه الذي قال بعد إعلان نتائج الانتخابات، بأنه يقبل بالنتيجة لكنه يؤكد أن الانتخابات لم تجر في ظروف عادلة، فحرص الرئيس أردوغان على منع السيدة أكشنار من الظهور على شاشات الإعلام، وعرقلة عدد من تظاهراتها الانتخابية - من خلال قطع الكهرباء عليها تارة وإلغاء بعضها تارة أخرى بحجة عدم الحصول على إذن من السلطات المحلية - ساهمت في عدم تحقيق أكشنار النسبة المتوقعة لشعبيتها.

أيضا تجب الإشارة في هذا الإطار إلى أن المرشح الرئاسي الكردي صلاح الدين دميرطاش، الذي حصده ٨٠٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية السابقة عام ٢٠١٤، فقد نقطتين من أصواته بسبب وجوده في السجن وعدم تمكنه من إجراء حملة انتخابية، علماً بأنه محبوس احتياطياً على ذمة قضايا لم يصدر فيها حكم بعد، وقد أشارت تقارير الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي إلى أن وضع دميرطاش يلقي بظلال قاتمة على عدالة هذه الانتخابات.

نقطة أخيرة يجب التوقف عندها أيضاً في نتائج الانتخابات، وهي صعود أسهم حزب الحركة القومية بزعامه دولت باهشلي الذي تحالف مع الرئيس أردوغان بشكل غير مفهوم، وسنحتاج إلى بعض الوقت لظهور النتائج التحليلية للأصوات لفهم هذا الصعود في شعبية هذا الحزب، الذي كان قد استسلم لتراجع شعبيته إلى ٥٪ قبل الانتخابات ولم يقم زعيمه بحملة انتخابية بالمعنى الحقيقي ولم يقدم أي وعود للناخبين، بل إن باهشلي قد تدمر أكثر من مرة علناً

من حديث مرشحي حزب العدالة والتنمية - حليفه الانتخابي - أمام الناخبين من عن عدم ثقتهم في تحقيق الحزب القومي أي نتيجة داعمة للتحالف الحكومي، وقد اعترف أردوغان نفسه قبل ثلاثة أيام من الانتخابات بأن ضعف أداء حليفه القومي قد يضطره إلى الدخول في تحالفات مستقبلاً داخل البرلمان مع أحزاب معارضة، لعدم ثقته في تحقيق القوميين أية نتائج جيدة، كما أن جميع استطلاعات الرأي - بما فيها تلك التي أجرتها شركات قريبة من الحزب الحاكم - لم تعط القوميين أكثر من 5٪ فيما حقق 11٪ في الانتخابات، وسيبقى سر هذه النقاط الست التي حصدها القوميون مبهما لفترة من الوقت.

نعم حقق الرئيس أردوغان حلمه بتولي الرئاسة في ظل نظام رئاسي تنفيذي واسع الصلاحيات، لكنه سيبقى محكوماً لمصالح حليفه القومي، الذي قال في لقاء تلفزيوني قبل الانتخابات إنه ما زال على موقفه الراض للعدد من سياسات أردوغان، لكنه دخل معه في حلف سياسي من أجل "التصدي للمؤامرات الخارجية التي تحاك ضد تركيا" على حد قوله، وهذه إشارة إلى أن القومي باهشلي سيكون شريكاً صعباً في حكم تركيا، وقد لا يمنح أردوغان حرية التصرف في عدد من القضايا التي لا يتفق مع أردوغان حولها.

سيبدأ الرئيس أردوغان في تشكيل حكومته الجديدة بعد أدائه القسم الدستوري بعد أيام، ويعين نواباً له في الرئاسة وفق النظام الجديد، ومن خلال هذه التشكيلة سيتضح للجميع خطة أردوغان المستقبلية لتركيا. ومن غير المتوقع أن يجري أردوغان أي تعديلات كبيرة على سياساته الحالية في الداخل والخارج، ولا نتوقع أن يصغي أردوغان إلى نصيحة منافسه الخاسر إنجه الذي دعاه لأن يكون رئيساً لكل الاتراك وليس لحزبه فقط، فالهدف الأساسي من سعي أردوغان لإقرار نظام الحكم الرئاسي هو تحقيق مشاريعه السياسية الخاصة دون أية عراقيل من مؤسسات الدولة، سواء القضاء أو الإعلام أو جهاز الدولة البيروقراطي.

أول تحد كبير سيواجهه الرئيس أردوغان هو إنقاذ الاقتصاد، وإثبات قوله بأن الازمة الاقتصادية الحالية هي "مؤامرة دولية لمنعه من الفوز في الانتخابات"، وأنه يستطيع تحسين الاقتصاد من خلال فرض سيطرته على البنك المركزي وخفض أسعار الفائدة بالأمر المباشر دون مراعاة قوانين الاقتصاد العالمي، فهل سيستطيع أردوغان معالجة أمراض الاقتصاد المزمنة أم أن حكومته ستضطر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي طالما فاخر بأن حكومته هي التي أنهت ديون تركيا للصندوق سابقاً. كما أن الاستقطاب السياسي والمجتمعي في تركيا بلغ مداه ليقسم الشارع التركي إلى قسمين، مؤيد ومعارض لأردوغان.

على صعيد السياسة الخارجية، سيستمر أردوغان في الدعوة إلى "تركيا العثمانية"، ومن غير المتوقع أن نرى أي تغيير في سياساته تجاه دول الجوار، كما سيستمر في سياسة المناكفة مع الدول الأوروبية، في المقابل فإن علاقة أنقرة مع واشنطن بدأت بالتحسن التدريجي قبل الانتخابات، وبدأ ظاهراً دعم الرئيس دونالد ترامب لأردوغان قبل الانتخابات في عدة مجالات، فيما سيكون من الصعب على الرئيس أردوغان تحقيق أي خطوات للمصالحة مع الكرد في ظل احتياجه لدعم حليفه القومي باهشلي داخل البرلمان.

أما المعارضة، فستشهد العديد من التغييرات في الوجوه القيادية بعد هذه النتيجة، إذ من المتوقع أن يطالب محرم إنجه بزعامة حزبه وسيعمل على الإطاحة بالزعيم الحالي كمال كيليجدار أوغلو على اعتبار أن إنجه قد حقق نسبة عالية من الأصوات تجاوزت أصوات حزبه الذي حصل على 22٪ فقط في الانتخابات البرلمانية، كما يتوقع أن يضغط قياديو حزب الجيد على زعيمهم ميرال أكشنار للتخلي من زعامة الحزب وإعطاء الفرصة لقيادي جديد بعد النتيجة الضعيفة التي حصلت عليها في الانتخابات الرئاسية والتي جاءت أقل من النسبة التي حصل عليها الحزب في الانتخابات البرلمانية وهي 10٪.

فاز الرئيس أردوغان بالرئاسة لفترة جديدة، وسيعمل على تحقيق مشروعه لتغيير هوية تركيا وتحويلها من بلد يصنف نفسه دولة أوروبية ديمقراطية، إلى دولة عثمانية تتجه شرقاً وجنوباً نحو الشرق الأوسط، وفي المقابل خسرت تركيا فرصة مهمة لاستعادة هويتها كدولة اعتدال وسطية تعتبر نفسها جزءاً من المجتمع الأوروبي في علمانيته وديمقراطيتها، وتقوم بدور الوسيط النزيه في دعم استقرار الشرق الأوسط.

تعقيبات أولية على نتائج الانتخابات التركية

*سعيد الحاج

عربي ٢١: ٢٦/٦/٢٠١٨

قريباً من منتصف ليل البارحة، وبعد فرز حوالي ٩٩ في المئة من أصوات الناخبين الأتراك، أعلن سعدي غوفان، رئيس اللجنة العليا للانتخابات في تركيا، فوز أردوغان بالأغلبية المطلقة من الأصوات، بما يعني فوزه بالانتخابات الرئاسية التركية في جولتها الأولى دون الحاجة لجولة إعادة.

من جهة أخرى، فاز تحالف الجمهور أو الشعب المكون من العدالة والتنمية والحركة القومية بحوالي ٥٣ في المئة من أصوات الناخبين، ضامناً الفوز بالأغلبية البرلمانية، ودائماً وفق النتائج شبه النهائية وغير الرسمية" بانتظار الإعلان الرسمي من اللجنة العليا للانتخابات بعد البت في الطعون المقدمة لها.

ودون الدخول في التفاصيل كثيراً، وفي عجلة تناسب توقيت المقال، ثمة تعقيبات أولية سريعة واستنتاجات مهمة حول الانتخابات التركية ينبغي ذكرها، وأهمها:

أولاً، يحسب لتركيا وشعبها تنظيم انتخابات بهذا الحجم وهذه الأهمية بنجاح وسلاسة، ودون أحداث كبيرة تذكر، ثم تصدر نتائجها شبه النهائية في نفس اليوم، ويعترف فيها الخاسر (إينجة) بفوز منافسه، ويفرح بعدها أنصار الفائز دون تجاوزات، ويحزن أنصار الخاسر دون احتكاكات، ثم يصحو الجميع في اليوم الثاني لاستئناف الحياة بشكل طبيعي.

ثانياً، ثمة ظاهرة في تاريخ تركيا الحديث اسمها أردوغان، يفوز في المعركة الانتخابية الـ١٣ على التوالي منذ ٢٠٠٢، رغم تراجع نسبة التصويت لحزبه، ورغم منافسة خمسة مرشحين رئاسيين له، ثم يتمكن من رفع نسبة التصويت له عن الانتخابات السابقة. ولذلك، فليس من قبيل المبالغات مقارنته بمؤسس الجمهورية مصطفى كمال والحديث عن "الجمهورية الثانية" بقيادته.

ثالثاً، ثمة تراجع واضح في نسبة التصويت للعدالة والتنمية تصل إلى سبع درجات كاملة عن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ٢٠١٥ (من ٤٩,٥ في المئة إلى ٤٢,٥ في المئة) "أفقدته الأغلبية البرلمانية التي حافظ عليها منذ ٢٠٠٢ (وإن كسبها بتحالفه).. نتيجة ينبغي التوقف عند أسبابها ودراسة كيفية علاجها بشكل معمق، وهو ما أشار له أردوغان في خطاب النصر من شرفة حزبه ليلة البارحة.

ثانياً، ثمة ظاهرة في تاريخ تركيا الحديث اسمها أردوغان، يفوز في المعركة الانتخابية الـ١٣ على التوالي منذ ٢٠٠٢، رغم تراجع نسبة التصويت لحزبه، ورغم منافسة خمسة مرشحين رئاسيين له، ثم يتمكن من رفع نسبة التصويت له عن الانتخابات السابقة. ولذلك، فليس من قبيل المبالغات مقارنته بمؤسس الجمهورية مصطفى كمال والحديث عن "الجمهورية الثانية" بقيادته.

ثالثاً، ثمة تراجع واضح في نسبة التصويت للعدالة والتنمية تصل إلى سبع درجات كاملة عن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ٢٠١٥ (من ٤٩,٥ في المئة إلى ٤٢,٥ في المئة) "أفقدته الأغلبية البرلمانية التي حافظ عليها منذ ٢٠٠٢ (وإن كسبها بتحالفه).. نتيجة ينبغي التوقف عند أسبابها ودراسة كيفية علاجها بشكل معمق، وهو ما أشار له أردوغان في خطاب النصر من شرفة حزبه ليلة البارحة.

سادساً، وفي مقابل الموجة القومية التركية، حافظ حزب الشعوب الديمقراطي على وجوده في البرلمان، حيث تخطى العتبة الانتخابية بأريحية رغم تراجع شعبيته والمشاكل القانونية التي تواجه عدداً مهماً من قياداته. وهو تصويت قومي هوياتي في الأصل، يضاف للتصويت للأحزاب القومية التركية على حساب أحزاب الوسط، أي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري.

سابعاً، ونتيجة لكل ما سبق وعوامل أخرى، فنحن إزاء خريطة جديدة ومختلفة للبرلمان، سيكون لها آثارها وانعكاساتها على الحياة السياسية التركية في الفترة المقبلة، وهو أمر سنعود له لاحقاً بالتحليل العميق.

*باحث في الشأن التركي

نهج أردوغان السياسي إلى مزيد من التشدد

فرانس بريس: ٢٠١٨/٦/٢٦

يرى محللون ان السلطات المعززة التي حظي بها الرئيس رجب طيب اردوغان بعد فوزه في الانتخابات التركية ستسهل عليه المضي قدماً في نهجه السياسي المتشدد، لا بل تعزيزه. وسيتم بعد هذه الانتخابات الانتقال من نظام برلماني الى آخر رئاسي يحتكر فيه الرئيس مجمل السلطات التنفيذية مع امكان الحكم عبر مراسيم للالتفاف على البرلمان.

تقول الدكتورة جنى جبور من مركز الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية في باريس، "بعد حصوله على شرعية سياسية جديدة سيقوم اردوغان اخيراً نظاماً رئاسياً وينخرط في سياسة تكريس الذات على الصعيدين الوطني والدولي". أجريت الانتخابات بعد عام فقط على استفتاء ابريل ٢٠١٧ الذي تم على اثره إقرار التعديل الدستوري وفقاً لرغبة الرئيس. منذ عامين و اردوغان يخوض حملة بشكل شبه متواصل في البدء من أجل الفوز بالاستفتاء ثم للانتخابات التي كانت مقررة في نوفمبر ٢٠١٩.

وخلال هذه الفترة انتهج اردوغان سياسة شرسة ضد معارضيه في اطار حملات التطهير التي تلت محاولة انقلاب يوليو ٢٠١٦، وشهدت أعمال قمع على كل الاصعدة كانت نتيجتها حصول توتر شديد في علاقاته مع الغرب. وأدى هذا الوضع قبل الاستفتاء الى أزمة خطيرة مع الاتحاد الاوروبي الذي وجه انتقادات عدة حول انتهاكات الحريات الفردية، ما أثار ردوداً عنيفة من اردوغان.

يقول محللون إن الرئيس التركي استغل هذا التوتر خصوصاً لاستمالة القوميين قبل الانتخابات. بعد تحقيق الفوز، يمكن ان يلجأ اردوغان الى المرونة لتهدئة الرأي العام المنقسم لكن مثل هذا الانفتاح يمكن ان يواجه معارضة من حلفائه القوميين في حزب الحركة القومية، الذين يؤيدون نهجاً متشدداً خصوصاً في ما يتعلق بالملف الكردي. تنفيذ النتائج الموقته للانتخابات التشريعية أن حزب العدالة والتنمية بزعامة اردوغان حصل على ٢٩٥ مقعداً من أصل ٦٠٠ في البرلمان ولا يمكنه الحصول على غالبية الا بالتحالف مع حزب الحركة القومية الذي أحدث مفاجأة بحصوله على ٤٩ مقعداً. تقول اصلي ايدنتاشباش الخيرة لدى المجلس الاوروبي للعلاقات الدولية "بما ان اردوغان بحاجة للقوميين في البرلمان، سيكون من الصعب عليه تحسين شروط حرية التعبير او تليين موقفه ازاء قضية الكرد". وتضيف ايدنتاشباش "اعتقد انه من غير الوارد المضي في هذا الاتجاه على ضوء هذه النتائج".

ودعا محرم اينجه المنافس الرئيسي وزعيم حزب الشعب الجمهوري اردوغان الى ان يكون "رئيساً لـ ٨١ مليون تركيا"، في محاولة منه لتفادي انقسام آخر للمجتمع التركي.

وتبدي جبور ايضاً تشاؤماً حول المسألة وتقول "سيتم التعامل مع الملف الكردي بقبضة من حديد وعلينا توقع عمليات عسكرية ضد الكرد في سوريا وفي العراق". وتضيف ان عمليات التطهير "ستتخذ بعداً أكبر" كما "سيسيطر اردوغان على القضاء ويفرض قيوداً على الحريات المدنية والفردية". وكان اردوغان تعهد خلال حملته انه وفي حال الفوز سيرفع حالة الطوارئ السارية منذ محاولة الانقلاب، الا ان ايدنتاشباش تقول انه "لم يذكر الامر سوى مرة واحدة"، وتعرب عن الشك في أن يفي بوعده، وهو من شأنه ان "يشكل ارتياحاً عارماً للاسرى السياسيين".

على الصعيد الدولي شهدت لهجة تركيا مرونة أكبر منذ مطلع العام، ان يبدو وكأن اردوغان يسعى الى التهدئة مع الاتحاد الاوروبي. تقول ايدنتاشباش ان "اردوغان بوسع لو شاء تطبيع (علاقاته مع الغرب)"، إلا أنها تتساءل ما اذا كان سيتطلى "بما يكفي من المرونة" للمضي في هذا الاتجاه.

وتضيف "اعتقد ان هناك ميلاً لدى الغرب لمنحه فرصة واعادة بناء العلاقات مع تركيا الان، وهو يبدو كلي القدرة". لكن هنا ايضاً يمكن ان يطرح تحالفه مع القوميين مشاكل، ويقول سونير تشاغابتي الباحث في معهد الشرق الادنى للسياسة في واشنطن إن "التحالف الجديد مع حزب الحركة القومية... الذي يلعب دور المنقذ لاردوغان سيثير مشاكل مع الولايات المتحدة"، حول المقاتلين الكرد حلفاء واشنطن في سوريا، والذين تصنفهم أنقرة "ارهابيين". ويضيف تشاغابتي ان "هامش المناورة سيكون ضيق أمام اردوغان حول هذه القضايا بالمقارنة مع السابق... أقله على المدى القصير".

تعليق: فترة رئاسية جديدة غير سهلة لأردوغان

صحيفة (الشعب) الصينية: ٢٦/٦/٢٠١٨

قالت وكالة أنباء الأناضول التركية، أن نتائج الفرز الأولي للانتخابات الرئاسية التركية قد أظهرت فوز الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان بفترة رئاسية جديدة في ٢٤ يونيو الجاري. مع ذلك، وفي ظل التحديات التي تواجهها تركيا، على غرار المشاكل الاقتصادية، وعلاقتها مع الدول الكبرى، والقضايا الإقليمية الساخنة، فإن طريق أردوغان في الفترة الرئاسية الجديدة لن تكون مفروشة بالورود.

وفي الانتخابات البرلمانية، فاز "تحالف الشعب" الذي يضم كل من حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان وحزب الحركة القومية بـ ٣٤٣ مقعداً من أصل ٦٠٠ مقعد. وبالنظر إلى نتائج الانتخابات، لا يزال حزب العدالة والتنمية يتمتع بأسس حكم متينة، وقدرات كبيرة على التعبئة التنظيمية، ونجح من خلال استراتيجية التحالف مع حزب الحركة القومية في توسيع قاعدة الناخبين.

في وقت سابق من هذا العام، أطلق الجيش التركي عملية "غصن الزيتون" في شمال سوريا وأعلن عن "سيطرته الكاملة" على عفرين. وبعد تعزيز الحكومة التركية جهود مكافحة الإرهاب، شهد الوضع الأمني في تركيا تحسناً ملحوظاً منذ ٢٠١٧، وحصل ذلك على تثنين من جميع الأطراف في تركيا.

في هذا السياق، يرى محللون أن أردوغان بعد إعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة، من المتوقع أن يستمر في إتباع نفس السياسات الداخلية والخارجية الحالية، لكن سلسلة من القضايا الداخلية والخارجية التي يتعين حلها، ستكون اختباراً مهماً بالنسبة له، خلال فترة ولايته في السنوات الخمس المقبلة.

تعد المشاكل الاقتصادية، القضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة للحكومة الحالية. حيث يصعب على الحكومة التركية الإستمرار في الإعتماد على الإستثمار في البنية التحتية كحل لمعالجة معضلة تراجع قيمة الليرة ومشاكل التضخم والبطالة والعجز. لذا، فإن إحتواء المخاطر والإضطرابات الاقتصادية، وتجنب تأثيراتها الإجتماعية، ستمثل التحدي الرئيسي بالنسبة للحكومة الجديدة.

بعد نجاح الإستفتاء على تعديل الدستور في أبريل ٢٠١٧، تغير النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى رئاسي، وتم بموجب ذلك إلغاء منصب رئاسة الوزراء. وتحقيقاً لهذه الغاية، صاغ الحزب الحاكم مجموعة من برامج الإصلاح الإداري النشطة، التي تهدف إلى دمج ٢١ وزارة في ١٦ وزارة، وتم تعيين عدّة نواب لرئيس الجمهورية، و٤ مكاتب تابعة لرئاسة الجمهورية، في محاولة لرفع كفاءة الإدارة وتسريع عملية الإنتقال إلى النظام الرئاسي.

إضافة إلى ذلك، سيواصل أردوغان إتباع "الدبلوماسية المتوازنة" الحالية، وستكون فترة حكمه الجديدة مرحلة اختبار لعلاقات بلاده مع الغرب ولسياساتها تجاه سوريا. في هذا الصدد، يرى إينيش بيلكل، مدير الدراسات الأوروبية في مؤسسة SETA، وهي مؤسسة بحثية تركية، إن تركيا ستواصل تعزيز تعاونها مع روسيا في المسألة السورية وعدة قضايا أخرى. إلى جانب الحفاظ على علاقات جيدة مع دول الناتو، على رأسها الولايات المتحدة. مع ذلك، تُطرح العديد من نقاط الإستفهام حول آفاق نجاح سياسة "الدبلوماسية المتوازنة".

يعتقد الباحث التركي قدير يلدريم أن الوضع في سوريا وكبح القوات الكردية، ستظلان محور السياسة الخارجية التركية في الفترة الرئاسية الجديدة لأردوغان. كما من المتوقع، أن تجمّد عملية دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولن تحقق أي تقدم في المستقبل.

ويرى الخبراء أن أردوغان سيواصل التدخل بعمق في القضايا الإقليمية والقضية السورية. وهو ما سيجعل التصادم بين المصالح التركية والغربية، خاصة الأمريكية، أمراً صعباً لتجنب. سيما في ظل تراجع الثقة الاستراتيجية بين تركيا والدول الغربية إلى أدنى مستوياتها التاريخية، لكن إمكانية تحسن العلاقات الثنائية تبقى واردة.

أردوغان: رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس الحزب الحاكم

فوز مقلق

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٦/٦/٢٠١٨

خطت تركيا يوم ٢٤ يونيو ٢٠١٨ أولى خطواتها في طريق الدول ذات الأنظمة الشمولية، بعد أن حقق حزب العدالة والتنمية نسبة ٥٣,٦ بالمئة في الانتخابات التشريعية، ليتم بذلك فوز الرئيس رجب طيب أردوغان الذي نجا من مأزق الجولة الثانية، بعد فوزه من الدورة الأولى من الانتخابات بولاية جديدة بسلطات معززة. ونجح حزب العدالة والتنمية، بزعامه أردوغان، رئيس الحزب ورئيس الدولة رئيس الوزراء، بموجب النظام الجديد الذي استفاقت تركيا عليه صباح يوم ٢٥ يونيو ٢٠١٨، في الانتخابات التشريعية، مستندة بصورة خاصة على أداء غير متوقع لشريكه القومي المتشدد حزب الحركة القومية، الذي حصل على ١١ بالمئة. وبالتالي يدين الإسلاميون، الملقبون بالعثمانيين الجدد بفوزهم في جزء هام منهم إلى القوميين من ورثة مصطفى كمال أتاتورك الذين تناسوا كل نقاط الخلاف والصراع الأيديولوجي بينهم وبين الإسلاميين والتقوا عند عتبة قضية الكردية ومحاربة الكرد الذين بات لهم صوت قوي في المنطقة ويمكن أن يشكلوا خطرا على الدولة التركية القومية.

الحرب ضد الكرد

حسم أمر الانتخابات الرئاسية في تركيا من الجولة الأولى لصالح الرئيس رجب طيب أردوغان الذي سيمضي مدعوما في البرلمان بأغلبية من نواب حزبه: العدالة والتنمية وحليفه الحركة القومية في توطيد أركان النظام الرئاسي الجديد. ويتطلع الأتراك بقلق لما سيأتي بعد الانتخابات، التي خاضوها أيضا في ظل مشهد قلق بين خطاب معارضة صلب في صالح أردوغان والعدالة والتنمية أكثر من المعارضة وتقارير سوداوية تتحدث عن هجمات انتحارية وتصعيدات إرهابية واغتيالات سياسية وإعادة حالة مناخ الرعب والفوضى واندلاع أعمال شغب في الشوارع، ومن ثم إمكانية إلغاء الانتخابات لأسباب أمنية في حال لم تكن في صالح الحزب الحاكم عندما يطرح ملف الكرد لا فرق بين إسلامي عثماني أو علماني أتاتوركي، حيث القومية واحدة. ولعب أردوغان على هذه الورقة كثيرا، وهو الذي سبق وأعلن أن اتفاقا تاريخيا بينه وبين عبدالله أوجلان، الزعيم التركي المعتقل، سنة ٢٠١٣، إلا أنه عاود وانقلب على ذلك حين اكتشف أن هذا الاتفاق لن يخدم طموحاته في المستقبل وهو مقبل على انتخابات برلمانية (٢٠١٥) كما أنه كان في ذلك الوقت يروج لفكرة تعديل الدستور. قبل ثلاثة أشهر من استفتاء أبريل ٢٠١٧ على تعديل الدستور في تركيا، أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان عن عملية عسكرية داخل سوريا (درع الفرات) التي انتهت بدخول القوات التركية لجرابلس والباب السوريتين، تحت مبرر الدفاع عن الأمن القومي التركي والتهديدات الإرهابية.

في ذلك الوقت كان الرئيس التركي يواجه غضبا شعبيا متصاعدا بسبب عمليات التطهير وخنق الحريات التي يشنها منذ عملية الانقلاب الفاشل في صيف ٢٠١٦، بالإضافة إلى تصاعد فضائح الفساد التي تطال أردوغان ومقربين منه ومشاكل تركيا الخارجية، خصوصا مع أوروبا. ونجح بفضل عملية درع الفرات في أن يستعيد البعض من تأييد الشارع.

وعشية الانتخابات البرلمانية والرئاسية، استخدم أردوغان نفس التكتيك، عبر عملية غصن الزيتون والتصعيد في سوريا، التي ترافقت مع خطاب غير تقليدي في السياسة الخارجية سببه خطابات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وخطابات المسؤولين الإيرانيين، خصوصا حول الهيمنة الأمريكية والأمن القومي.

وفي قمة الحملة الانتخابية، أعلن الجيش التركي أنه سيحوّل جبل قنديل شمال العراق، معسكرات المسلحين الكرد، "مكانا آمنا بالنسبة إلى تركيا". ويشير توركو إرتورك وسليم سازك الكاتبان بمجلة فورين بوليسي إلى أن ليس

هناك الكثير الذي يمكن لتركيا أن تكسبه عسكرياً من خلال قصف الجبال القاحلة، لكن هناك الكثير ليكسب أردوغان سياسياً من خلال شن حرب تشتت الانتباه.

ويقول توركر إرتورك وسليم سازك إن أردوغان اكتشف اهتماماً جديداً في استنزاف «مستنقع الإرهاب» في شمال العراق. وهذا يأتي في وقت غريب وعقد متأخر للغاية. أردوغان، الذي غض الطرف عن معسكرات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل لسنوات، يقدم الآن عرضاً لمهاجمتها.

ويضيف الباحثان أن أياً من هذه العمليات، في سوريا أو في العراق، لم تكن لها أي ميزة للأمن القومي التركي، إلا أن توقيتها وتنفيذها تم تحديدهما من قبل الحسابات السياسية لأردوغان أكثر من كونهما ضرورة عسكرية. وكان تأييد هذه العمليات من بين الأسباب التي دعت الرئيس التركي إلى تقديم الانتخابات سنة كاملة عن موعدها، حيث كانت مقررة في ٢٠١٩، لكن أردوغان أعلن تقديمها بعد تحالفه مع حزب الحركة القومية.

وكان أردوغان يعلم أنه بحاجة إلى تغيير حسابات الجمهور. إذا استطاع أن يحقق الأمن في مقدمة أذهان الناخبين، فيمكنه استعادة الناخبين ذوي العقلية الاقتصادية الذين خسروهم أمام المعارضة، بالإضافة إلى إحباط الحزب الديمقراطي الشعبي الموالي للکرد من الظهور بقوة، ويكاد يكلفه هذا بالتأكيد حزب البرلمان، وربما حتى طرده من الرئاسة، هذا هو ما يكسبه من حرب مشوهة: صد المعارضة، وحصوله على أصوات الناخبين، ومن ثم التمسك بالرئاسة الإمبراطورية التي كان يطمح إليها بشدة.

وكانت عملية قنديل عرضاً درامياً لكيفية قيام أردوغان بتحويل ثاني أكبر جيش للناطو إلى أداة طموحاته السياسية. ويؤكد الكاتبان أنه لو كان أردوغان جاداً بشأن التشدد على حزب العمال الكردستاني، لكان قد ضرب حلفاءهم في الأماكن التي يهملها حقاً، في أراضيهم السورية إلى الشرق من نهر الفرات.

وبدلاً من ذلك، قام بتفجير الجبال القاحلة، مع التأكد من أن الكلمة تنتشر على أوسع نطاق ممكن بقدر ما يهاجم قنديل، وهو اسم مازال مرادفاً لحزب العمال الكردستاني في أذهان كثيرة، وذلك لأن النجاح الذي يسعى إليه سياسي وليس عسكرياً، ويختتم الكاتبان مقالهما أن أردوغان يهتم بالفوز في صناديق الاقتراع أكثر من اهتمامه بالفوز في ساحة المعركة، وهو ما تم، ليفتح صفحة تركيا على تاريخ جديد، تاريخ تركيا الإسلامية-الأردوغانية ذات النظام الرئاسي الشمولي.

عملية جبال قنديل كانت عرضاً درامياً لكيفية قيام أردوغان بتحويل ثاني أكبر جيش للناطو إلى أداة طموحاته السياسية

ومن مظاهر نظام الحكم الجديد :-

* استخدام البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر "تقص برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي".

* المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات يفوز بمنصب الرئاسة.

* رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.

* يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.

* يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.

* يعتبر المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانوناً يتناول نفس الموضوع.

* يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى

انتخابات عامة.

- * يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر.
- * تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزراء.
- * يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاثة أخماس مجموع عدد النواب.
- * يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.
- * تلغى المحاكم العسكرية، بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية.
- * يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.

ما دور القوميين

ديار بكر – في انتخابات ٢٠١٥، وصف حزب الشعوب الديمقراطي بـ”الحزب الحدث”. وفي انتخابات ٢٠١٨، خاض الحزب الانتخابات بجدل مضاعف، فمن جهة شارك في الرئاسيات بمرشحه صلاح الدين ديمرطاش، الذي خاض الانتخابات من السجن حيث يقبع بتهم القيام بأنشطة إرهابية“ ومن جهة أخرى حقق الحزب المفاجأة الكبرى بتخطيه عتبة الـ ١٠ بالمئة ليضمن بذلك حضورا هاما داخل البرلمان. وبدخول الكرد البرلمان مرة جديدة، سيكون حزب الشعوب الديمقراطي ثاني أكبر حزب معارض في البرلمان بعد حزب الشعب الجمهوري.

يرى عدد كبير من الأتراك أن الحديث عن دولة دكتاتورية تركية أمر عادي جدا بالنسبة لهم، فلطالما عاشوا في ظل الحكم السلطوي، من عهد العثمانيين، ثم إلى دكتاتورية مصطفى كمال أتاتورك، فسيطرة الجيش المطلقة، حامى العلمانية الذي كان يدير البلاد بعقلية الانقلابات، وخسر الكثير أمام أردوغان، عندما فشلت عملية الانقلاب في صيف ٢٠١٦، التي فتحت الباب أمام حالة طوارئ يؤكد الأتراك أنها ستبقى مستمرة باستمرار حكم أردوغان.

جاءت الانتخابات في خضم الأزمة متعددة المشاهد من التضيق على الحريات إلى الإقالات والاعتقالات إلى تغيير الكثير من ملامح الدولة العلمانية التي تأسست سنة ١٩٢٣، إلى الارتباك في السياسة الخارجية وصولا إلى أزمة اقتصاد خانقة، ومع ذلك كانت أغلب التوقعات تذهب صوب ترجيح فوز أردوغان، وإن كان فوزه يغلب عليه طعم الخسارة.

ولم يكن أردوغان يهتم بكل ما يتردد عن نزاهة الانتخابات، فالفوز كان ضروريا وبأي ثمن، في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ العالم بأسره. كما أن الأتراك أثبتوا أن قراءتهم لواقع بلادهم وأمنهم تختلف عن القراءات الخارجية.

وقالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إن أحزاب المعارضة لم تحصل على فرص متساوية في الحملات الانتخابية وإن الرئيس الحالي وحزبه الحاكم نالا امتيازات كثيرة، ومع ذلك كانت هناك نسبة إقبال هامة على الانتخابات بلغت حوالي ٨٧ في المئة.

ويشير مراقبون إلى أن رهان الأتراك لم يكن على الرئاسيات حيث لم يروا هناك فرقا كبيرا بين أردوغان وبقية المرشحين خصوصا محرم إينجه وميرال أكشنار وهما من المسلمين المحافظين، وباستثناء رفضهما لطموحات أردوغان السلطوية عبر النظام الرئاسي لم يختلف خطابهما عن خطاب الرئيس التركي، ولم يقدموا برامج واقعية في ما يتعلق بالأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد وملف اللاجئين السوريين والسياسة الخارجية حيث أصبحت تركيا صانعة مشاكل بعد أن كانت ترفع شعار صفر مشاكل.

ويقول بعض الناخبين إنهم صوتوا لأردوغان في انتخابات الرئاسة لكنهم لم يصوتوا لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية، بحثا عن تحقيق توازن يمكن أن يخفف من قبضة الرئيس أو على الأقل يعرقل المشاريع التي يخشى الأتراك أن تؤثر على أسلوب حياتهم وتأخذ البلاد نحو مشروع الدولة الدينية، والاختبار الحقيقي سيكون هنا للقوميين الذين تحالفوا مع أردوغان، هل سيكون شركاؤه في البرلمان أم انتهى حلف الضرورة بانتهاج الانتخابات؟

ملاحظات على هامش الانتخابات التركية

*مراد يتكين

حرييت ديلي نيوز: ٢٦/٦/٢٠١٨

في منتصف ليل ٢٤ يونيو/حزيران، أعلن الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» إعادة انتخابه كرئيس للبلاد بنسبة ٥٢٪ وفق نتائج غير رسمية.

وقد حصل منافس «أردوغان» الرئيسي، ومرشح حزب الشعب الجمهوري «محمّد إينجه» على نسبة حوالي ٣٠,٨٪ من الأصوات، بينما فشلت «ميرال أكشينار»، زعيمة الحزب الجيد في إظهار الأداء المتوقع، فيما نجح حزب الشعوب الديمقراطي الكردستاني في تجاوز العتبة البرلمانية في الوقت الذي حصل فيه مرشحه المسجون «صلاح الدين ديمرطاش» على نسبة تقترب من ٨٪ من الأصوات.

وتشكل انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٨ بداية حقبة جديدة في النظام الإداري لتركيا ناقلة البلاد إلى عصر الرئاسة التنفيذية في وقت يتعرض فيه الرئيس «أردوغان» والحكومة للانتقاد من العالم الخارجي بسبب الاختلاف في سياساته الخارجية مع حلفائه الغربيين، وكما فعل في الانتخابات السابقة، قال «أردوغان» في أول خطاب له إنه يريد أن يترك الخلافات وراءه واعداد شعبه بعصر ديمقراطي أفضل. ومن الممكن استخلاص الاستنتاجات الأولية التالية حول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة في تركيا:

أولاً: أثبت تحالف «أردوغان» مع «دولت بهجلي» نجاحاً كبيراً، حيث أثبتت الانتخابات أنه دون حزب الحركة القومية لم يكن من الممكن أن يفوز «أردوغان» من الجولة الأولى، وكان حزب العدالة والتنمية ليفقد أغلبيته البرلمانية حيث لا تؤهله مقاعده في الوقت الحالي لتشكيل حكومة بمفرده.

ثانياً: سيتعين على حزب العدالة والتنمية القبول بحزب الحركة القومية كشريك في ائتلافه البرلماني وأجندته التشريعية، بدلاً من ذلك، إذا أراد «أردوغان» أن يفض تحالفه مع الحزب فسيكون على «أردوغان» أن يجتذب العدد الضروري من النواب من الأحزاب الأخرى من أجل تشكيل كتلة قوامها ٣٠٠ مقعد من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٦٠٠ أو أن يسعى للتحالف مع حزب آخر في البرلمان.

ثالثاً: أثبت «بهجلي» لـ«أكشينار» وغيرها من منافسيه أن حزب الحركة القومية لم يسقط بعد، وكانت مرونة الحزب واحدة من المفاجآت غير متوقعة لهذه الانتخابات التي جعلت الحزب لاعباً رئيسياً في البرلمان وربما في الحكومة.

رابعاً: إن تكتيك «كمال كليتشدار أوغلو» بنقل ١٥ نائباً من حزب الشعب الجمهوري لصالح حزب الخير من أجل مساعدة «أكشينار» للترشح للرئاسة وتحالفه مع حزبه لم يثبت نجاحاً كبيراً حيث اجتذبت «أكشينار» أصواتاً من حزب الشعب الجمهوري أكثر مما اجتذبت من أصوات حزب العدالة والتنمية، كما حصلت على أصوات أقل من حزب الحركة القومية الذي انشقت عنه سابقاً. ورغم أن «أكشينار» فشلت في الفوز بالقيادة، فإنها نجحت في انتزاع حصة من المقاعد البرلمانية بفضل تحالفها مع «كليتشدار أوغلو».

خامساً: من ناحية أخرى، أثبت تكتيك «كليتشدار أوغلو» بدفع منافسه في الحزب لخوض السباق الرئاسي نجاحاً نسبياً، حيث أثبت «محمّد إينجه»، أنه مع جاذبيته وشعبيته لديه القدرة على رفع نسبة أصوات حزب الشعب الجمهوري من ٢٥ إلى ٣٠٪، وكان الأداء السياسي لـ«إينجه» هو المفاجأة الأخرى لهذه الانتخابات.

سادساً: حصل حزب الشعب الجمهوري في نهاية على نسبة أقل بـ ٧٪ في السباق البرلماني من مرشحه الرئاسي «إينجه». ويدل ذلك على أن حزب الشعب الجمهوري قد خسر الأصوات، ليس فقط لصالح حزب الخير، ولكن أيضاً لصالح حزب الشعوب الديمقراطي.

ولا يعود ذلك لكون الناخبين يدعمون الحزب الكردي، ولكن لأن بعضهم أراد دفع الحزب لتجاوز العتبة الانتخابية من أجل تقليل مقاعد حزب العدالة والتنمية، ومن المرجح أن نتائج الانتخابات قد تهز حزب الشعب الجمهوري، مما يدفعه إلى مؤتمر طارئ قد ينتخب فيه «إينجه» رئيساً جديداً للحزب قبل الانتخابات البلدية في مارس/آذار ٢٠١٩.

سابعاً: عاد حزب الشعب الديمقراطي إلى البرلمان بفضل أصوات الليبراليين والديمقراطيين الاجتماعيين التي ذهبت له، وربما يكون الوقت قد حان لأن يضع حزب الشعب الديمقراطي خطاً واضحاً بينه وبين الأعمال الإرهابية لحزب العمال الكردستاني المحظور على الرغم من أنه معه يتقاسم نفس القاعدة الشعبية.

الانتخابات التركية.. استبداد بوجه ديمقراطي

صحيفة "ذا ناشونال" الإماراتية: ٢٦/٦/٢٠١٨

"درس في الديمقراطية للعالم بأسره"، بهذه الروح الانتصارية وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتخابات يوم الأحد التي أمنت له ولاية رئاسية ثانية من خمس سنوات، إضافة إلى سلطات جديدة كاسحة. هكذا افتتحت صحيفة "ذا ناشونال" الإماراتية تعليقها على الحدث الانتخابي الذي شهدته تركيا منذ يومين، مضيفاً "لكن لا تخطئوا: هذا استبداد بوجه ديمقراطي".

هنالك عدد من التقارير عن استخدام العنف وتلاعب في التصويت في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ذات الغالبية الكردية، بينما خاض المرشح الكردي صلاح الدين دميرطاش حملته الانتخابية من زنارته في السجن يشير الإعلام الرسمي إلى أنّ أردوغان حصل على ٥٣٪ من الأصوات، بالتزامن مع فرز ٩٩٪ من صناديق الاقتراع. في هذا الوقت، سيستمر بالسيطرة على البرلمان متحالفاً مع حزب الحركة القومية. وانتشر المؤيدون المهللون لفوز الرئيس المتشدد في الشوارع ملوحين بالأعلام التركية ومطلقين العنان لأبواق سياراتهم.

لكن انتصار أردوغان فشل في أن يعكس حملة خيضة بصعوبة وتميزت بمعارضة موحدة ومخاوف منتشرة بشأن نزاهة الانتخابات. بالفعل، كان هنالك عدد من التقارير عن استخدام العنف وتلاعب في التصويت في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ذات الغالبية الكردية، بينما خاض المرشح الكردي صلاح الدين دميرطاش حملته الانتخابية من زنارته في السجن. يضاف إلى ذلك، أنّ أحد المراقبين في المجلس التركي الأعلى للراديو التلفزيون ومهمته مراقبة وتنظيم العمل الإعلامي، قال إنّ أردوغان وحلفاءه حصلوا على ١٨١ ساعة من التغطية الإعلامية على القنوات الإخبارية الرسمية مقارنة بأقل من ١٦ ساعة لمعارضى الرئيس التركي. حينما تُستخدم هذه التكتيكات باسم الديمقراطية، فهي تترافق مع الهواجس.

داخل تركيا، تعطي النتائج أردوغان مجموعة من السلطات الجديدة التي تأمنت عبر الاستفتاء الذي نظّمته تركيا السنة الماضية والذي أزال منصب رئيس الوزراء ويمكن أن يبقى أردوغان في الرئاسة حتى ٢٠٢٨. يكمل فوز الأحد أكبر تعديل دستوري منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة ١٩٢٣ حيث لا ينتصر فيه إلا أردوغان. وسجن الرئيس التركي أكثر من ٥٠ ألف شخص وأبعد ١٠٧ آلاف موظف من مناصبهم منذ الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦. اليوم، ومع تشديد قبضته على السلطة أكثر، من المرجح أن يستمر في حملة القمع ضدّ المعارضين على حساب الحريات المدنية.

في هذه الأثناء، تعهد أردوغان بالتدخل أكثر في السياسات النقدية الأمر الذي أطلق مخاوف حول استقلالية المصرف المركزي. وانخفضت الليرة التركية خلال السنة الحالية بشكل قياسي بينما قارب التضخم والبطالة مستوى ١١٪. على الرغم من أنّ أردوغان كان مشرفاً على نمو مؤثر خلال السنوات الأخيرة، يمكن لسياساته الاقتصادية الغربية أن تبعد المستثمرين الأجانب الذين يعتمد عليهم الاقتصاد التركي. من جهة ثانية، ينتج فوز أردوغان الانتخابي تداعيات بارزة ومقلقة على السياسة الخارجية للدولة التركية.

حين كان يعلن الانتصار، وعد أردوغان بمواصلة "تحرير الأراضي السورية" بعد هجوم عسكري أحادي ضدّ المقاتلين الكرد في عفرين. لقد أربكت تركيا شركاءها الدوليين وحلفاءها في الناتو مع جولاتها الخارجية وانفتاحها على روسيا وإيران، فيما شرأوها للنظام الدفاعي الصاروخي الروسي أس-٤٠٠ لا يتلاءم مع البروتوكول الدفاعي لحلف شمال الأطلسي. يجري ذلك في وقت تتناقص فيه احتمالات انضمام أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، وقد سعت أنقرة طويلاً في جهودها هذا.

بينما يحتفل مناصرو أردوغان تبدو الآفاق قاتمة بشكل تصاعديّ بالنسبة إلى معارضيه. ويظهر أنّ الرئيس التركي نفسه، المشيع الآن بتفويض لانزلاقه نحو الاستبداد، أقوى من أي وقت مضى.

رغم الفوز.. أردوغان فشل بسحق المعارضة

صحيفة "غلوب أند ميل" الكندية: ٢٠١٨/٦/٢٦

رأى الكاتب دوغ سوندرز، بصحيفة "غلوب أند ميل" الكندية، أنه كان من المتوقع أن يجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سبيلاً للفوز في انتخابات الرئاسة التركية التي جرت يوم الأحد، وخصوصاً عقب فوزه بستة انتصارات انتخابية خلال الستة عشر عاماً الماضية، وسحق محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة عام ٢٠١٦ بوحشية، فضلاً عن سجن وحظر الآلاف من السياسيين والصحافيين البارزين.

قد يكون أردوغان قد حقق لنفسه انتصاراً بحكم شبه كامل للبلاد لمدة نصف عقد من الزمن، ولكنه في الوقت نفسه أخفق في إجبار بلاده على التحدث بصوت واحد ومن ثم فإن احتفاظ أردوغان بسيطرته المتزايدة على السلطة لم يكن مفاجئاً، ولكن الشيء المثير للدهشة فعلاً، بحسب الكاتب، يتمثل في أن العديد من الأتراك قد قاوموا جهود أردوغان الرامية إلى التلاعب بالديمقراطية لخدمه مصالحه الخاصة. وعلى الرغم من تعمد أردوغان إسكات المعارضة، فإن قرابة نصف الناخبين الأتراك (الذين تمكنوا من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات) صوتوا ضد أردوغان وحزبه.

ويعتبر الكاتب أن ذلك يضيف انتصاراً حاسماً للمعارضة" لاسيما أن غالبية وسائل الإعلام التركية المستقلة قد تم إغلاقها أو حظرها، حيث أن أردوغان يتبع بدقة نهج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان في خلق نوع الحكم الاستبدادي الذي يُطلق عليه "الديمقراطية الموجهة"، ولكن أردوغان لا يزال يواجه عقبات من الشعب التركي.

ويشير الكاتب إلى أن فوز أردوغان في الانتخابات الرئاسية كان ضئيلاً لدرجة أن أحزاب المعارضة والمجلس الانتخابي لم يعترفوا به حتى صباح يوم الاثنين، رغم إعلان أردوغان انتصاره في وقت متأخر من ليلة يوم الأحد. وبينما يبدو حزب أردوغان (العدالة والتنمية) أنه يتقاسم الغالبية البرلمانية في تحالف مع حزب الحركة القومية المتطرفة (حزب يميني مناهض لأوروبا)، فقد أخفق الرئيس التركي في إحراز نتيجة تحرم حزب الشعوب الديمقراطي (حزب معارض يهيمن عليه الكرد) من دخول البرلمان التركي، إذ تخطى الحزب حاجز الـ ١٠٪ في الانتخابات التركية.

مكاسب المعارضة

كما حققت المعارضة العلمانية في تركيا من خلال حزب الشعب الجمهوري مكاسب كبيرة في الفوز بمقاعد البرلمان، خاصة بعد أن شن محرم إينجه، زعيم الحزب الجديد، حملة لانتقاد فشل أردوغان في التفاوض على إنهاء الحرب الأهلية في سوريا وعلاقة الأخير المفترضة مع إسرائيل.

ويلفت الكاتب إلى أن أردوغان كان يتولى زمام الأمور كافة في هذه الانتخابات "لمنع أحزاب المعارضة، سواء علمانية أو كردية، من تحدي غالبية حزبه أو حتى الحصول على مقاعد رسمية في البرلمان التركي. وكان مفترضاً عقد هذه الانتخابات في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩، بموجب القوانين الانتخابية الجديدة التي أقرها استفتاء ٢٠١٧، ولكن أردوغان أعلن في ١٨ أبريل (نيسان) الماضي عن إجراء انتخابات مفاجئة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لقانونه من أجل أخذ المعارضة على حين غرة.

وقد أتاح إجراء الانتخابات الرئاسية، قبل موعدها بقرابة عامين، الفرصة لأردوغان لكي يصبح "رئيساً تنفيذياً" قوياً بموجب القواعد الواردة في استفتاء ٢٠١٧، وباتت لديه السلطة لتعيين الوزراء والقضاة وكبار المسؤولين بشكل مباشر ومن دون إشراف برلماني.

طموحات استبدادية

وخلال الانتخابات الأخيرة، حاول أردوغان دفع حزبه العدالة والتنمية إلى نظام الحزب الواحد الذي لا يمكن وقفه، وذلك من خلال دق إسفين بين الناخبين الأتراك والكرد، حيث يشكل الكرد قرابة خمس المواطنين الأتراك.

ويشير الكاتب إلى أن أردوغان خلال العقد الأول من حكمه، كان يؤيد القضايا والأحزاب الكردية مثل حزب الشعوب الديمقراطي، ولكن طموحات أردوغان الاستبدادية في بداية هذا العقد، جعلته يعمد إلى شيطنة الكرد لحرمانهم من حق التصويت، واتهام حزب الشعوب الديمقراطي بممارسة الأنشطة الإرهابية.

إخفاق أردوغان

وتأتي انتخابات يوم الأحد الماضي بعد سنوات أمضاها أردوغان في شن حرب شاملة ضد القوات الكردية المتمردة في سوريا وفي جنوب شرق تركيا، فضلاً عن حملة الخوف الموجهة ضد الأحزاب الكردية والجهود الحثيثة التي بذلها أردوغان لمنع الكرد من التصويت، والتي شملت إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية في المناطق ذات الأغلبية الكردية للحد من عدد مراكز الاقتراع، واعتقال زعماء حزب الشعوب الديمقراطي وكذلك المئات من المرشحين الكرد.

ويخلص الكاتب إلى أنه في ضوء تلك الجهود الرامية إلى إسكات المعارضة ومعاينة الانتقادات، فإن اللافت للنظر في نتائج تصويت انتخابات يوم الأحد الماضي هو استمرار المعارضة التركية حتى في أصعب الأوقات، قد يكون أردوغان قد حقق لنفسه انتصاراً بحكم شبه كامل للبلاد لمدة نصف عقد من الزمن، ولكنه في الوقت نفسه أخفق في إجبار بلاده على التحدث بصوت واحد.

ما هو السر خلف هذا الانتصار الكاسح لردوغان؟

كيف سيتغلب على أبرز تحديين يواجهانه في المرحلة المقبلة؟

افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٦/٦/٢٠١٨

خرج الرئيس رجب طيب أردوغان من الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت يوم أمس، وشارك فيها حوالي ٦٠ مليون تركي، أكثر قوة وصلابة، وفرض نفسه كزعيم وقائد لم تحظ البلاد بمثله منذ انتهاء عصر السلاطين العثمانيين، ولا نبالغ إذا قلنا أن الشعبية التي يحظى بها تتجاوز شعبية كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة. الرئيس أردوغان خيب آمال جميع معارضيه داخل تركيا وخارجها، عندما حصد أكثر من ٥٣,٦ بالمئة من الأصوات، بينما لم يحصل منافسوه السبعة على منصب الرئاسة إلا على ٤٦ في المئة، ولم يستطيعوا الوصول إلى هدفهم في الانتقال إلى دورة انتخابية ثانية.

انتصار حزب "العدالة والتنمية" الذي يتزعمه الرئيس أردوغان في الانتخابات التشريعية وحصول ائتلافه على ٥٣ بالمئة من المقاعد في البرلمان لا يقل أهمية، ويعطيه ورئيسه تفويضاً شعبياً مفتوحاً لتطبيق سياساته الداخلية والخارجية دون أي عقبات، وبصلاحيات مطلقة.

أثبتت نتائج هذه الانتخابات أن الرئيس أردوغان سياسياً مُحكماً، يملك رؤية ثابتة، مثلما يملك الشعبية الأكبر في أوساط شعبه، فدعوته لانتخابات مبكرة لم تكن مقامة، وإن كانت مثلما أجمع معظم الخبراء، فإنها كانت مقامة مَحسوبة بعناية ودقة.

المعارضة التركية بقيادة الحزب الجمهوري خسرت لأنها كانت تضم تحالفاً غير متجانس من أحزاب جمعها هدف واحد هو الإطاحة بالرئيس أردوغان وحزبه، ولم تملك برنامجاً واضحاً، وقيادة قوية بـ "كاريزما" قادرة على جذب الجماهير، فما الذي يجمع بين الحزب الجمهوري الاشتراكي الأتاتوركي، وحزب السعادة الإسلامي المحافظ، وحزب الخير القومي اليميني، غير العدا للرييس أردوغان؟

العامل الإيجابي الوحيد بالنسبة للمعارضة الذي يمكن رصده من بين ركام هذه الهزيمة المهينة، هو حصول السيد محرم اينجه مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية على ٣١ بالمئة من الأصوات، وهي نسبة عالية لم يحصل عليها أي زعيم حزبي آخر غيره، الأمر الذي ربما يجعل منه منافساً قوياً للرئيس أردوغان في الانتخابات المقبلة بعد خمس سنوات، ومن غير المستبعد أن يتولى قيادة الحزب الديمقراطي الجمهوري في المرحلة المقبلة خلفاً لزعيمه الحالي كمال كلتشدار أوغلو، فالرجل يتمتع بميول إسلامية محافظة واستطاع حشد الملايين من المصوتين أثناء حملته الانتخابية.

الرئيس أردوغان يواصل انتصاراته في الساحة السياسية التركية التي بدأها عام ٢٠٠٢، وعبر صناديق الاقتراع، ووسط غابة من الأعداء في الداخل والخارج، وربما يعود ذلك إلى صلابته، وصموده، وعزيمته القوية، والتفاف معظم أبناء الشعب التركي حوله في هذه المرحلة الحرجة في تاريخ البلاد.

التحدي الأكبر الذي يواجهه بعد هذا الفوز المحوري الكبير من وجهة نظر هذه الصحيفة "راي اليوم" يأتي من شقين، الأول: أن يتصرف كرئيس لثمانين مليون تركي، وليس كرئيس حزب "العدالة والتنمية" فقط، والثاني، أن يحافظ على الإنجازات الاقتصادية التي جعلت من تركيا القوة رقم ١٧ على سلم الاقتصاديات الأقوى في العالم.

الرئيس أردوغان وفي خطابه الأول بعد إعلان نتائج الانتخابات قال أن "الفائز الحقيقي في هذه الانتخابات هو الديمقراطية" و"الإرادة الوطنية"، وكان مصيباً في هذا التوصيف، الأمر الذي يحتم عليه أن يحافظ على هذه الديمقراطية أيضاً ويعزز جذورها وقواعدها، وأبرزها حرية التعبير، والتسامح مع الرأي الآخر، ونشر ثقافة التسامح، وإلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

إردوغان يباشر خطوات نقل تركيا إلى النظام الرئاسي

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٧/٦/٢٠١٨

أنقرة: سعيد عبد الرزاق: بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تحركات سريعة لإقرار النظام الرئاسي بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية المبكرة، التي أُجريت الأحد الماضي.

وتلقى أردوغان، أمس، تهنئة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فيما دعاه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي هتأه بالفوز أيضاً، إلى العمل من أجل تقريب تركيا من الاتحاد الأوروبي عبر حوار هادئ. في غضون ذلك، صدرت تعليمات للإبقاء على حالة الطوارئ التي سبق وتعهد أردوغان بالنظر في إلغائها بعد الانتخابات، كما دعت تركيا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تجنب نشر تحليلات مسبقة حول الانتخابات.

وترأس أردوغان اجتماعاً في إسطنبول، أمس (الثلاثاء)، شارك فيه رئيس الوزراء بن علي يلدريم، وعدد من الوزراء والمسؤولين، لتقييم عملية انتقال تركيا إلى النظام الرئاسي. وقالت مصادر قريبة من الاجتماع لـ«الشرق الأوسط» إن أردوغان والمشاركين في الاجتماع ركزوا بشكل أساسي على مسألة تشكيل الحكومة الجديدة قبل جلسة البرلمان الجديد، التي من المنتظر أن تُعقد في ٨ يوليو (تموز) المقبل والتي سيؤدي أردوغان اليمين الدستورية خلالها. وسيترأس أردوغان، بعد غد (الجمعة)، اجتماعاً للجنة المركزية لحزب العدالة والتنمية الحاكم سيُعقد في إسطنبول أيضاً.

وذكرت اللجنة العليا للانتخابات أن النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستعلن في ٥ يوليو المقبل، وهو ما يمهد الطريق أمام انعقاد جلسة البرلمان الأولى في ٨ يوليو، حيث يؤدي رئيس الجمهورية ونواب البرلمان اليمين الدستورية، حسب المصادر.

وأضافت المصادر أن أردوغان يعتزم إعلان تشكيل الحكومة التي ستضم ١٦ وزيراً فقط بدلاً عن ٢٦ حالياً، إضافة إلى اختيار رؤساء ٩ مجالس و٤ مكاتب تابعة لرئيس الجمهورية قبل انعقاد جلسة البرلمان. وقال المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم، ماهر أونال، في تصريحات، أمس: «إننا نتبنى نظاماً واضحاً ومرناً للغاية، ولدينا آليات للتعامل مع المشكلات»، مشيراً إلى أن القرار النهائي بشأن تشكيل الحكومة في يد الرئيس أردوغان.

ولفت إلى أن الحكومة الجديدة قد تضم شخصيات بارزة في عالم الأعمال والثقافة والرياضة، وقد تضم شخصيات ممن عاشوا في الخارج لكنهم يعرفون العالم وتركيا جيداً، قائلاً إنه من المهم أن «تُحكم الدولة بمنطق الإدارة الخالية من التوازنات السياسية».

كان أردوغان قد أشار، خلال حملته الانتخابية، إلى أنه قد يعين رجال أعمال ناجحين إما وزراء وإما أعضاء في فريق الاقتصاد في الحكومة الجديدة. ويعقد البرلمان التركي الجديد جلسته الأولى في الدورة التشريعية السابعة والعشرين، في اليوم الثالث بعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وأشارت المصادر إلى أنه على الرغم من أن أردوغان يركز الآن على الحكومة الجديدة، فقد أصدر تعليماته إلى مسؤولي حزب العدالة والتنمية الحاكم بدراسة نتائج الانتخابات البرلمانية وتقديم تقرير له حول أسباب تراجع أصوات الحزب. ويولي أردوغان اهتماماً كبيراً لعلاج أوجه القصور في الحزب، لتركيزه على الفوز بالأغلبية في الانتخابات المحلية التي ستجرى في أواخر مارس (آذار) ٢٠١٧.

في غضون ذلك، أعلن زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كليتشدار أوغلو، أنه لن يهتئ الرئيس رجب طيب أردوغان بفوزه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واصفاً إياه بـ«الديكتاتور». وقال كليتشدار أوغلو في مؤتمر صحفي في أنقرة، أمس: «لا يمكن أن نهتئ رجلاً لا يدافع عن الديمقراطية. سأهنته على ماذا؟ لماذا سأهنتي ديكتاتوراً؟».

وحصل مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه، على ٣٠,٦٪ من الأصوات، مقابل ٥٢,٦٪ لإردوغان الذي فاز بالانتخابات الرئاسية من جولتها الأولى. وقال إينجه عقب الانتخابات إنه يقر بخسارته، وإنه لم يهتئ أردوغان بالفوز لكنه سيهنته.

ويواجه كليتشدار أوغلو عاصفة من المطالبات بالاستقالة من رئاسة الحزب على ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية، التي حصل فيها الحزب على نحو ٢٢,٦٪ من الأصوات. ورفض كليتشدار أوغلو هذه الدعوات، معتبراً أن حزبه حقق نجاحات في

الانتخابات، وكان سبباً في أن يخسر حزب العدالة والتنمية الحاكم ٧٪ من أصواته، متعهداً بالحفاظ على «معارضة قوية» في البرلمان الجديد «لهدم بقية الجدار» في الانتخابات المحلية التي ستجرى في مارس ٢٠١٩.

في السياق ذاته، قال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين، إن سر فوز إردوغان بالرئاسة هو إعطاؤه الأولوية لشعبه، وإن نتائج الانتخابات الأخيرة تعد دليلاً قطعياً على ثقة الشعب بقيادته من ناحية، وتعكس دعم الشعب التركي للنظام الرئاسي الجديد من ناحية أخرى.

واعتبر كالين في مقال نُشر، أمس، في صحيفة «صباح» القريبة من الحكومة، أن تقدم إردوغان بأكثر من ٢٠ نقطة على أقرب منافسيه، جعل منه «شخصية سياسية غير مسبوقه في العالم». وأشار كالين إلى أنه «رغم وجهات النظر المنحازة والاستنتاجات المفرضة حول الانتخابات التركية في الاجتماعات المغلقة بالعواصم الغربية، فقد جاءت النتائج حاسمة وواضحة، وستدخل تركيا من خلالها حقبة جديدة مع نظام رئاسي سيجعل منها جزيرة للاستقرار والازدهار في منطقة مضطربة.

وهاجم كالين، عضو مجلس النواب الأمريكي آدم شيف، الذي انتقد التهاني التي تلقاها إردوغان لفوزه في الانتخابات، قائلاً إن «الشعب التركي قال كلمته وما عليك إلا أن تغلق فمك». وأضاف أن «إردوغان ليس بحاجة إلى تهنئة شيف». وكان شيف قد قال في تغريدة على حسابه في «تويتر» إن «إردوغان نجح في الانتخابات عبر اعتقال المعارضين واستخدام العنف والحد من حرية الإعلام... انزلاق تركيا نحو الأوتوقراطية يذكّرنا مجدداً بأن النظام الديمقراطي في العالم يتعرض للاعتداء، فلا تهنئوا إردوغان».

وهناً الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، نظيره التركي، أمس، هاتفياً على فوزه بالانتخابات الرئاسية، وقالت مصادر رئاسية تركية إنهما اتفقا على عقد لقاء في بروكسل على هامش قمة زعماء دول الناتو المزمع عقدها يومي ١١ و١٢ يوليو المقبل.

كما هنأ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، نظيره التركي، لإعادة انتخابه رئيساً، داعياً إلى إجراء حوار هادئ بين تركيا والاتحاد الأوروبي، حسبما أعلن قصر الإليزيه، اليوم.

في سياق مواز، أصدرت السلطات التركية أوامر باعتقال ١٥١ شخصاً من بينهم ضباط بالجيش، في إطار عملية على مستوى البلاد تستهدف من يُزعم أنهم أنصار للداعية فتح الله غولن المقيم بالولايات المتحدة، والذي تتهمه السلطات بتدبير محاولة انقلاب فاشلة في منتصف يوليو ٢٠١٦.

ومن بين من صدرت أوامر باعتقالهم ٣٠ من أفراد حرس السواحل والبحرية، بسبب مزاعم عن صلتهم بحركة «الخدمة» التي يتزعمها غولن، إضافة إلى ١٠٢ شخص آخرين منهم جنود وأفراد أمن في ٢٣ ولاية في عمليات منفصلة.

وقالت الأمم المتحدة في مارس الماضي، إن تركيا اعتقلت ١٦٠ ألف شخص وفصلت عدداً مماثلاً تقريباً من وظائفهم في الحكومة والقطاع العام منذ محاولة الانقلاب، منهم أكثر من ٥٠ ألفاً وجهت إليهم اتهامات رسمية وظلوا في السجون في أثناء محاكمتهم.

وانتقد حلفاء غربيون وجماعات مدافعة عن حقوق الإنسان اتساع نطاق الحملة، ويقول منتقدو إردوغان إنه يستغل محاولة الانقلاب كذريعة لسحق معارضييه. وتنفي الحكومة ذلك وتقول إن الإجراءات ضرورية للتصدي لتهديدات للأمن القومي. وصدرت تلميحات من حزب الحركة القومية، المتحالف مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في البرلمان في إطار «تحالف الشعب»، إلى استمرار حالة الطوارئ التي أُعلنت في ٢٠ يوليو ٢٠١٦ على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة.

وقال نائب رئيس حزب الحركة القومية، مصطفى كالايجي، في تصريحات، أمس، إن حالة الطوارئ يجب أن تستمر، وذلك خلافاً لما أعلنه إردوغان خلال حملته الانتخابية بأن رفع حالة الطوارئ سيكون في مقدمة أولوياته بعد الانتخابات، كما أكد نائب رئيس الوزراء المتحدث باسم الحكومة بكير بوزداغ، ذلك بعد الانتخابات.

الاتحاد الأوروبي: تركيا تبعد أكثر عن الاتحاد الأوروبي

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/٢٧

اعتبر الاتحاد الأوروبي، يوم الثلاثاء، أن مفاوضات انضمام تركيا إلى صفوفه في حالة "جمود تام"، مشيراً أن أنقرة تبعد أكثر فأكثر عن التكتل وأن الاحتمالات ضئيلة للغاية بحدوث تغيير في هذا الوضع في المستقبل القريب. وقال وزراء الشؤون الأوروبية في دول الاتحاد الأوروبي في بيان عقب اجتماع لهم في لوكسمبورغ إن "مجلس (الوزراء) يشير إلى أن تركيا تبعد أكثر فأكثر عن الاتحاد الأوروبي". وأضاف البيان أن "مفاوضات انضمام تركيا وصلت فعلياً إلى نقطة الجمود". وقال الوزراء في بيانهم أن "المجلس يشعر بالقلق بوجه خاص بشأن التراجع العميق والمستمر في حكم القانون والحقوق الأساسية ومن بينها حرية التعبير". وأضاف البيان أنه "لا يمكن التغاضي عن تدهور استقلالية السلطة القضائية وسير عملها، كما لا يمكن التغاضي عن القيود الراهنة وعمليات الاحتجاز والسجن وغيرها من التدابير المستمرة التي تستهدف الصحفيين والأكاديميين وأعضاء الأحزاب السياسية، بمن فيهم البرلمانيون والمدافعون عن حقوق الإنسان ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي وغيرهم ممن يمارسون حقوقهم وحررياتهم الأساسية".

تركيا تعتبر موقف الاتحاد الأوروبي تجاهها "نفاقاً وعدم اتزان"

أناضول: ٢٠١٨/٦/٢٧

اعتبرت وزارة الخارجية التركية موقف الاتحاد الأوروبي عقب قرارات مجلس الشؤون العامة للاتحاد بشأن تركيا، "نفاقاً وعدم اتزان". وأوضحت الخارجية التركية عبر بيان، أن القرارات التي اتخذها مجلس الشؤون العامة للاتحاد في اجتماعه الثلاثاء، "لا تمت إلى العدالة بصلة". وأكدت الخارجية التركية أن أنقرة لن تقبل أبداً بفرض شروط وإملاءات جديدة على مفاوضات انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. كما اعتبرت أن طرح شروط جديدة لتحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي بين أنقرة والاتحاد الأوروبي "لا يمكن فهمه مطلقاً". وانتقد وزير شؤون الاتحاد الأوروبي، كبير المفاوضين الأتراك عمر جليك، بيانا أصدره مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي بشأن التقدم الذي أحرزته تركيا في مسيرتها للانضمام إلى الاتحاد. وقال إن مفاوضات العضوية مع تركيا في نقطة التوقف، مؤكداً خلو أجندة الاتحاد الأوروبي من فتح فصول تفاوضية جديدة مع أنقرة في ظل الوضع الراهن، أو تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي معها. وفي تغريدات عبر موقع "تويتر"، رد جليك على بيان المجلس واصفاً إياه بأنه "عديم الرؤية المستقبلية وبعيد عن الحقائق ومليء بالتناقضات"، وأنه يظهر مدى خضوع الاتحاد لعقلية معادية لتركيا. وطالب مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي، الثلاثاء، تركيا بـ "تصحيح النواقص فيما يتعلق بسيادة القانون والحرريات الأساسية في البلاد"، و"الالتزام بالاتفاقيات الدولية ومبادئ حسن الجوار". وأشار الوزير التركي إلى أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي أقروا في اجتماعات مغلقة بعدم تقديمهم الدعم الكافي لتركيا عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦، ويعمدون إلى انتقاد تدابيرها ضد الإرهاب بدلا من دعمها في مكافحته. جليك استنكر الأحكام المسبقة التي تضمنها البيان تجاه تركيا التي انتهت حديثاً من انتخابات رئاسية وبرلمانية، وبدأت مرحلة جديدة، وهي تستعد لإطلاق عملية إصلاح عملاقة بنظام الحكم الرئاسي. وأوضح أن البيان مليء بالتناقضات، حيث يتحدث عن استقلالية القضاء، ويوجه في نفس الوقت رسائل للقضاء بشأن محاكمة مواطنين من الاتحاد الأوروبي وجنوديين يونانيين. وطالب الوزير التركي الاتحاد الأوروبي بتوجيه أعضائه نحو موقف متزن وإنساني حيال المآسي الإنسانية، مثل فلسطين، بدلا من دعوة تركيا إلى الالتزام بالسياسات الأمنية والخارجية المشتركة. وأضاف: "لا يمكن لمن يتردد تجاه مظالم إسرائيل أن يعطي دروساً لتركيا".

انتخابات برلمانية ورئاسية مزدوجة تنقل تركيا إلى عهد جديد

مركز الجزيرة للدراسات/تقدير موقف: ٢٧/٦/٢٠١٨

لم يكن ثمة شك في أهمية انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨ البرلمانية والرئاسية التركية. كل انتخابات عامة تتعلق بمستقبل الحكم في البلاد هي مهمة بالطبع. ولكن أهمية هذه الجولة من الانتخابات التركية تفوق سابقتها، ربما منذ ولدت الديمقراطية التعددية في ١٩٥٠. والأسباب خلف ذلك عديدة، أحدها: أن هذه أول انتخابات برلمانية ورئاسية مزدوجة تشهدها البلاد. وثانيها: أنها تؤشر إلى اكتمال عملية الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي، بعد أن صوّت الأتراك لصالح تعديلات دستورية جذرية في ربيع ٢٠١٧. أما ثالث هذه الأسباب، فيتعلق بما إن كان رجب طيب أردوغان، الذي يقود البلاد على رأس حزبه، حزب العدالة والتنمية، رئيساً للحكومة، ومن ثم رئيساً للجمهورية، سيحتفظ بمنصبه، ويحكم البلاد هذه المرة رئيساً كامل الصلاحيات لخمس سنوات مقبلة.

كان المفترض أن تُعقد الانتخابات في خريف العام القادم، ٢٠١٩. ولكن أردوغان، وحزبه، الذي كان يتمتع بأغلبية برلمانية مريحة، وافق في ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٨، على اقتراح من حليفهما، دولت بهتشي، رئيس حزب الحركة القومية، بتقديم الانتخابات. ما دفع بهتشي لتقديم اقتراحه كانت رغبته في عقد الانتخابات قبل أن يستطيع الحزب المنشق عن الحركة القومية، الحزب الجيد، بقيادة ميرال إكشنر، زرع جذور له في أوساط الناخبين ذوي التوجه القومي. أما أردوغان، فكانت دوافعه لعقد انتخابات مبكرة أكثر تعقيداً، بما في ذلك وضع نهاية لمناخ عدم اليقين في البلاد بفعل طول زمن الفترة الانتقالية من النظام البرلماني إلى الرئاسي، والمخاوف من مواجهة مناخ اقتصادي غير موات خلال ٢٠١٨، يتطلب عدداً من الإجراءات القاسية.

ويمكن القول: إن نتائج الانتخابات جاءت خليطاً من المتوقع وغير المتوقع، والمدعاة لاطمئنان الحزب الحاكم ورئيسه وغير الباعثة على الاطمئنان. ولكنها في مجملها كشفت عن قدرة أردوغان المدهشة على البقاء والاستمرار، وعن رغبة الأغلبية التركية في الحفاظ على الاستقرار وعدم المغامرة.

أطراف المعركة الانتخابية ومحدداتها

على مستوى الانتخابات الرئاسية، خاض الانتخابات عدد غير مسبوق من المرشحين، مثلوا في مجموعهم كافة التوجهات السياسية، بما في ذلك الرئيس أردوغان، مرشحاً عن حزب العدالة والتنمية“ ومحرم إنجي، مرشحاً عن حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري“ وميرال إكشنر، مرشحة عن الحزب الجيد، الذي ولد في نهاية ٢٠١٧ إثر انشقاق عن حزب الحركة القومية“ وصلاح الدين دمرتاش، مرشح حزب الشعوب الديمقراطية، ذي التوجه القومي الكردي، الذي خاض الانتخابات من السجن، حيث ينتظر محاكمته على اتهامات بدعم تنظيم إرهابي“ وتميل قرة ملا أوغلو، مرشحاً عن حزب السعادة ذي التوجه الإسلامي“ ودوغو برنشك، مرشحاً عن حزب الوطن الصغير، ذي التوجه الكمالي اليساري.

واجه أردوغان في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية مرشحين اثنين فقط: كمال الدين إحسان أوغلو، الذي خاض الانتخابات بدعم من حزبي الحركة القومية والشعب الجمهوري، وصلاح الدين دمرتاش، الذي خاضها مرشحاً عن حزب الشعوب الديمقراطية. بمعنى أن أصوات المحافظين والإسلاميين في كافة أنحاء البلاد، سواء في مناطق الأغلبية الكردية أو التركية، ذهبت في أغليبيتها الساحقة لأردوغان. وهذا ما ساعده على الفوز من الجولة الأولى للانتخابات.

هذه المرة، بدت ساحة المواجهة مختلفة إلى حد كبير. لا يُعتبر قرة ملا أوغلو وبرنشك مرشحين جادين، لأن أحداً منهما لم يكن يتوقع له الفوز بأكثر من اثنين بالمئة من الأصوات. أهمية ترشح قرة ملا أوغلو على وجه الخصوص تنبع من أن الأصوات التي تذهب له، مهما كانت صغيرة، تخصم من حصة الأصوات التي يفترض أن يحققها أردوغان. من جهة أخرى، وبالرغم من أن أردوغان تلقى دعماً صريحاً من حزب الحركة القومية، الذي يخوض الانتخابات في تحالف مع العدالة والتنمية، فإن ترشح ميرال إكشنر للرئاسيات يعني أن أغلب الأصوات التي ستصحب لصالحها هي في الحقيقة أصوات قومية محافظة. ولذا، فقد كان ثمة شك كبير من البداية في إمكانية فوز أردوغان في جولة الرئاسيات الأولى.

على مستوى الانتخابات البرلمانية، كانت الصورة أكثر تعقيداً. زادت التعديلات الدستورية عضوية البرلمان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ نائب، وأعاد قانون الانتخابات تقسيم الدوائر الانتخابية وكيفية حساب الأصوات، ولكن عتبة العشرة بالمئة من مجموع الأصوات التي لا بد لحزب ما من تحقيقها قبل دخوله البرلمان، بقيت على حالها.

لمكافأة حزب الحركة القومية على دعمه حكومة العدالة والتنمية منذ محاولة يوليو/تموز ٢٠١٦ الانقلابية، سيما تأييده للتعديلات الدستورية المتعلقة بالتحول للنظام الرئاسي، أقر البرلمان المنتهي ولايته حق تشكيل التحالفات الانتخابية بين الأحزاب. وأعلن بالتالي عن تحالف انتخابي بين حزبي العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، باسم تحالف الشعب، وهو ما يعني أن حزب الحركة القومية أصبح بإمكانه دخول البرلمان حتى إن لم يحصل على عشرة بالمئة من مجموع أصوات الناخبين، الأمر الذي توقعه كثيرون منذ انشقاق إكشنر وتأسيس الحزب الجديد.

في المقابل، سارعت أحزاب المعارضة، من حزب السعادة الإسلامي، والشعب الجمهوري من يسار الوسط، والحزب الجديد من الخلفية القومية المحافظة، والحزب الديمقراطي، المحافظ، إلى تشكيل تحالف انتخابي منافس باسم تحالف الأمة. ما يعنيه هذا التحالف، الذي لم يضعه العدالة والتنمية في حساباته، أن أحزاب الخير والسعادة والديمقراطي، غير الممثلة في البرلمان السابق، والتي كان يصعب على كل منها تجاوز عتبة العشرة بالمئة من الأصوات، ستمثل في البرلمان إن حصلت على أصوات كافية. من جهة ثالثة، خاض حزب الشعوب الديمقراطية، كردي التوجه، الانتخابات منفرداً.

حصل حزب العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ على ما يزيد عن ٤٩ بالمئة من الأصوات بقليل، وحزب الشعب الجمهوري ٢٥ بالمئة، وحزب الحركة القومية ما يقارب ١٢ بالمئة، وحزب الشعوب الديمقراطية ما يقارب ١١ بالمئة من مجموع الأصوات. وقد مُتلت هذه الأحزاب بالتالي في البرلمان، الذي تمتع فيه العدالة والتنمية بأغلبية مريحة.

انشقاق الحزب الجديد عن الحركة القومية، وتشريع نظام التحالفات، فتح باب هذه الجولة الانتخابية على الاحتمالات. وجود الحزب الجديد واحتمال تمثيل كل من حزب السعادة والحزب الديمقراطي، وكلها تحسب على المعسكر المحافظ من الخارطة السياسية، كان سيحرم العدالة والتنمية من نسبة ملموسة من الأصوات. وهكذا، فإن نجاح العدالة والتنمية في تحقيق أغلبية برلمانية منفرداً، أصبح رهينة بما إن كان حزب الشعوب الديمقراطية سيستطيع تجاوز عتبة العشرة بالمئة أو لا. إن لم يستطع، فالمستفيد الأكبر سيكون العدالة والتنمية، المنافس الأبرز في محافظات الأغلبية الكردية، الذي سيمكنه على الأرجح عندها منفرداً المحافظة على أغليته البرلمانية. ولكن، إن تجاوز حزب الشعوب الديمقراطية عتبة العشرة بالمئة من الأصوات، فإن نجاح تحالف الشعب في ضمان الأغلبية سيعتمد بصورة كبيرة على أداء حزب الحركة القومية.

هذه كانت خطوط اصطفا القوي في ساحة المعركة الانتخابية. فما الذي أسفرت عنه المواجهة؟

نتائج الانتخابات

بلغ عدد من يحق لهم التصويت هذه المرة، داخل البلاد وخارجها، ما يقارب الستين مليوناً من المواطنين“ أدلى ما يزيد عن ٨٧ بالمئة منهم بأصواتهم. وهي نسبة تصويت عالية مقارنة بأي نظام تعددي آخر في العالم. وقد شهدت النتائج تبايناً ملموساً، وإن ليس كبيراً، بين توزيع الأصوات في الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية.

طبقاً للنتائج الأولية، حصل اردوغان على اثنين وخمسين ونصف بالمئة من الأصوات، وهو ما يزيد قليلاً عن النتائج التي حققها في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية، بالرغم من أن رئاسيات ٢٠١٤ لم تكن محل الجدل الذي شهدته تركيا مؤخراً حول الانتقال إلى النظام الرئاسي. تجاوزت حصة مرشح حزب الشعب الجمهوري، الذي بالغت التقديرات في حظوظه أثناء الحملة الانتخابية، الثلاثين بالمئة بقليل“ بينما حصل مرشح حزب الشعوب الديمقراطية، كردي التوجه، ديمرتاش، على ثمانية ونصف بالمئة، وحصلت ميرال إكشنر، مرشحة الحزب الجيد على سبعة بالمئة من الأصوات. ولم يستطع مرشحا حزب السعادة وحزب الوطن تجاوز واحد بالمئة لكل منهما.

في الانتخابات البرلمانية، تراجع الدعم لحزب العدالة والتنمية إلى أكثر من ٤٢ بالمئة بقليل، وهو تراجع ملموس عن نتائجه في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥. أما شريكه في تحالف الشعب، حزب الحركة القومية فحقق ما يزيد عن ١١ بالمئة بقليل، محافظاً على حصته في آخر انتخابات برلمانية، وفي مفاجأة كبيرة لاستطلاعات الرأي وحسابات العديد من الخبراء، التي توقعت ألا يحصل على أكثر من ٧ بالمئة من الأصوات، بعد انشقاق الحزب الجيد في نهاية ٢٠١٧.

أما حزب الشعوب الديمقراطية، فحقق ١١ ونصف بالمئة من مجموع الأصوات، محافظاً على نتائجه في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤“ بينما حصل الحزب الجيد، المشكّل حديثاً من الانشقاق في حزب الحركة القومية، على ١٠ بالمئة من الأصوات. وقد تراجعت أصوات حزب الشعب الجمهوري، حزب المعارضة الرئيس، بصورة ملحوظة من ٢٥ بالمئة في انتخابات ٢٠١٤ إلى ما يقارب ٢٣ بالمئة هذه المرة. حزب السعادة الإسلامي، الشريك في تحالف الأمة الرباعي، حصل على ما يزيد عن ١ بالمئة بقليل، بدون أن ينجح في تأمين ولو مقعد واحد في البرلمان، نظراً لانتشار أصواته عبر البلاد. أما الشريك الرابع في تحالف الأمة، الحزب الديمقراطي، وحزب الوطن اليساري، فلم يستطع أي منهما تحقيق واحد بالمئة من الأصوات.

بذلك، خسر العدالة والتنمية الحاكم أغلبيته المنفردة في البرلمان السابق، وإن كان نجح في تأمين أغلبية مريحة (ما يقارب ٣٤٠ من المقاعد) بالشراكة مع حليفه حزب الحركة القومية“ بينما لم تستطع أحزاب تحالف الأمة الأربعة تحقيق ما يزيد عن ١٩٢ من المقاعد. أما حزب الشعوب الديمقراطية، القومي الكردي، فسيحتل ٦٧ مقعداً في البرلمان الجديد، وهو عدد كاف لتمثيل التوجه القومي في البلاد.

كيف يمكن تفسير هذه النتائج؟

استعاد اردوغان الفوز في مدينتي إسطنبول وأنقرة، أكبر مدينتين تركيتين، اللتين كان قد خسرها في الاستفتاء على النظام الرئاسي. وتمثل الأصوات التي حققها اردوغان مجموع أصوات شريكه تحالف الشعب: العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. ما يقارب واحد بالمئة فقط من أصوات حزب الحركة القومية ذهبت لمرشحين رئاسيين آخرين. وبالنظر إلى أن أصوات حزب الحركة القومية ذهبت لأكمل الدين إحسان أوغلو، المرشح المنافس لاردوغان

في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية، فذلك يعني أن نصيب أردوغان من الأصوات في هذه الجولة، بمعزل عن الأصوات التي جاءت من حليفه القومي، تراجع بما يقارب التسع نقاط.

ويمكن تفسير الفارق بين نسبة الأصوات التي حققها صلاح الدين ديمرتاش وتلك التي حققها حزبه، وبين ما حققته ميرال إكشنر وأصوات حزبها، بأن نسبة من الصوت الكردي القومي وأنصار الحزب الجيد قررت دعم محرم إنجي في الرئاسيات، الذي بدا لخصوم أردوغان أنه المرشح صاحب الحظ الأوفر في إيقاع الهزيمة بالأخير. من جهة أخرى، تعتبر حصة الأصوات التي حققها محرم إنجي نجاحاً نسبياً للمرشح الذي تبنى خطاباً شعبوياً وتصالحياً مع المعسكر المحافظ في البلاد. ولكن نجاح إنجي في تحقيق نسبة من الأصوات أعلى بكثير من تلك التي حققها حزبه، الذي يرأسه كمال كاليشدار أوغلو، لا بد أن يثير جدلاً جديداً داخل حزب الشعب حول شرعية قيادته الحالية، وما إن كان من المقبول تهميش دور إنجي بعد اليوم، سيما بعد أن خسر مقعده البرلماني بفعل ترشحه للانتخابات الرئاسية. ولن يكون مستغرباً أن يعقد الشعب الجمهوري مؤتمراً عاماً طارئاً، بهدف انتخاب زعيم جديد للحزب.

أخيراً، كان من الواضح أن تراجع الدعم لحزب العدالة والتنمية أكبر بكثير مما توقعه استراتيجيو الحزب. ويعود هذا التراجع بالتأكيد إلى تصاعد مستوى عدم الرضى الشعبي عن أداء حكومة الحزب في العامين الأخيرين، وخروج عدد من كبار قادته من صفوفه الأولى، وبوادر التأزم الاقتصادي في البلاد، والشائعات التي تطول سلوك بعض شخصيات الحزب أو أقارب لهم. ولأن سن الترشح والتصويت أصبح ١٨ سنة من العمر، فقد دخل إلى الكتلة الانتخابية قطاع من الشبان الذين لم يعيشوا سنوات فقدان الاستقرار والانحياز الاقتصادي في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولا يشعرون بالتالي بأنهم مدينون للعدالة والتنمية وإنجازاته. كما أن هناك قطاعاً من الصوت الكردي التقليدي، امتنع عن التصويت للعدالة والتنمية وعن التصويت لأردوغان، إما رغبة في عقاب العدالة والتنمية على تحالفه مع حزب الحركة القومية، أو لتأمين تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي عتبة العشرة بالمئة، الضرورية للتمثيل البرلماني.

ذهبت الأصوات التي خسرها العدالة والتنمية، على الأرجح، في جزء منها لصالح حزب الحركة القومية، الذي يشترك مع العدالة والتنمية في بعض الشرائح الانتخابية، وفي جزء آخر، وإن أقل، لصالح الحزب الجيد. أما ما تبقى من حصة الحزب الجيد فجاء بالتأكيد من قاعدة حزب الشعب الجمهوري التقليدية، والقليل منها فقط من حزب الحركة القومية.

تركيا الجديدة

بهذه النتائج، يمكن القول: إن انتقال تركيا من النظام البرلماني إلى الرئاسي سيُنجز بسلاسة أكبر، بعد أن كان هذا التحول قد أُقرَّ بفارق قليل من الأصوات في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ربيع ٢٠١٧، وظل مصدر جدل منذ ذلك الوقت. كما يمكن استنتاج أن الأغلبية التركية لم تصوّت للاستقرار وحسب، بل وقامت بتجديد الثقة في رئيسها وحملت مسؤولية مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها البلاد في الداخل وفي الجوار الإقليمي.

ولكن الثقة التي أولتها الأغلبية التركية لأردوغان كانت مشروطة“ وقد انعكس هذا التحفظ في تراجع الملموس في حصة حزب العدالة والتنمية من الأصوات وفقدانه الأغلبية البرلمانية منفرداً. بدا الحزب خلال العام أو العامين

الأخيرين منهكاً، وبدأ مشروعه النهضوي، الذي أسهم في تغيير تركيا خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠١٥، متعثر الخطي وغير واضح الأهداف والرؤية المستقبلية. بصورة ما، أرسل الشعب التركي عبر نتائج الانتخابات البرلمانية رسالة تحذير وفرصة أخيرة للعدالة والتنمية، مفادها أن على الحزب تعهد حركة إصلاح داخلي ملحة ومفكر فيها، تستجيب لظروف ومتطلبات تركيا الموضوعية في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

سياسياً، يعني فقدان العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية أن الحزب سيكون رهينة التوافق مع شريكه القومي في تحالف الشعب، سواء لدعم حكومة الرئيس أردوغان المقبلة أو لضمان فعالية البرلمان الجديد التشريعية. وإن كان ثمة درس لتاريخ الأحزاب التركية منذ الستينات، فإن حزب الحركة القومية ليس حليفاً يمكن الاطمئنان إليه دائماً. وهذا ما قد يدفع العدالة والتنمية لمحاولة جذب دعم عشرة نواب برلمانيين من أحزاب أخرى، سيما الحزب الجيد، الذي بات مرشحاً للانقسام، لضمان أغلبية مستقلة عن الحليف القومي.

خلال الأسابيع، أو ربما حتى الأيام، القليلة التالية ليوم الانتخابات، سيبدأ الرئيس بالتأكيد في الكشف عن بنية حكومته، وأسماء نواب الرئيس، وبنية المجالس المتخصصة التي أعلن أردوغان أثناء الحملة الانتخابية عن عزمه تأسيسها لمساعدة الرئيس في القيام بمهامه. ما إن يكتمل الفريق التنفيذي ويُقر برلمانياً، ستبدأ عملية تنفيذ التعديلات التي أُقرت في التعديلات الدستورية في مؤسسات الدولة وعلاقتها ببعضها البعض وإكمال المواءمة التشريعية للقوانين، وتوضح طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية وعلى صعيد السياسة الخارجية.

ما بات مؤكداً هو أن حالة الطوارئ ستنتهي ولن يجري التجديد لقانون الطوارئ. كما أن الرئيس وعد بالفعل أثناء الحملة الانتخابية بتبني مقاربة جديدة للعلاقة بين الدولة والأقلية العلوية، سيما على صعيد الاعتراف بأماكن عبادة العلويين. ولكن ليس من الواضح ما إن كان النظام الجديد سيطلق عملية سلام جديدة للمسألة الكردية ولا كيفية مقاربتة لهذه المسألة في السنوات القليلة المقبلة. ما تشير إليه نتائج الانتخابات أن كلاً من الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية خسرا المزيد من الصوت الكردي، وأن لا سبيل لاستعادة هذا الصوت بدون مقاربة إيجابية جديدة للمسألة الكردية.

من جهة أخرى، وفي ضوء ارتفاع معدلات التضخم، والانخفاض المقلق لقيمة الليرة التركية التبادلية، فإن المنطقي أن تأخذ إدارة الرئيس أردوغان قرارات قاسية في المجال المالي/الاقتصادي، وأن تعمل على خفض مستوى الإنفاق بصورة ملموسة، وعلى كبح جماح التضخم وتسديد الدين العام. بدون مثل هذه الإجراءات والتضحية بنسب النمو العالية في العامين المقبلين، سيصعب احتواء بوادر الأزمة المالية/الاقتصادية.

على مستوى السياسة الخارجية، تبدأ إدارة أردوغان عملها وقد انخفض مستوى التوتر في العلاقات الأمريكية-التركية، بفعل بدء تطبيق الاتفاق حول منبج وتسلم تركيا الطائرة الأولى من طائرات إف ٣٥. ولكن ثمة قضايا لم تزل تتطلب حلاً في علاقة حليفي الناتو في الساحة السورية. كما أن ثمة حاجة لا تقل أهمية لتبني مسار جديد في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. أما على صعيد العلاقة مع روسيا، ومع دول الجوار الإقليمي، فالأرجح أن أي تغيير في السياسة التركية تجاه إيران، وسوريا، والعراق، والسعودية، والإمارات، سيكون بطيئاً، ومشروطاً بكيفية استجابة هذه الدول لحاجات تركيا ونظام حكمها الجديد. من جهة أخرى، فلا بد أن نجاح أردوغان الانتخابي واتضح صورة تركيا السياسية للسنوات الخمس المقبلة، كان باعثاً على اطمئنان حلفاء حكومة العدالة والتنمية الإقليميين، دولاً وقوى سياسية

الأردوغانية وسؤال المستقبل

*خورشيد دلي

العربي الجديد: ٢٧/٦/٢٠١٨

مع فوز الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بالانتخابات الرئاسية في بلاده، والانتقال إلى النظام الرئاسي، ثمة أسئلة كثيرة عن تركيا المستقبل، وهويتها، وخياراتها، وسياساتها في الداخل والخارج معا، فعلى الرغم من كل الانتقادات له، والتي وصلت إلى حد وصفه بالدكتاتور، أثبت الرجل قدرته على إدارة اللعبة الديمقراطية ببراعة، وتحقيق الفوز تلو الآخر، على الرغم من أن انتخابات يوم الأحد الماضي أظهرت تراجع حزبه (العدالة والتنمية) بشكل لافت، فبدأ أن أردوغان أكبر من حزبه، وهو ما يرجح قيامه، في الأيام والأسابيع المقبلة، بحملة إصلاحات واسعة، تناول المفاصل الأساسية في الحزب.

لا يمكن فصل فوز أردوغان عن سياق رؤيته لتركيا عام ٢٠٢٣، والتي تقوم على أن تركيا ستكون دولة مستقرة ومزدهرة ومنسجمة مع هوية حضارية، تقوم على موروث ثقافي يجمع بين الإسلام والقومية والعثمانية والاقتصاد، بما يعني كل ما سبق وضع نهاية للأتاتورية (نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية) التي حكمت تركيا طوال العقود الماضية، إلى درجة أن مقولة "أتاتورك يحكم تركيا من قبره" ظلت سائدة طويلا، بل اضطر أردوغان، صاحب الهوية المختلفة عنه سياسيا، مرارا إلى السير تحت عباءته (أتاتورك)،

"أثبت أردوغان قدرته على إدارة اللعبة الديمقراطية ببراعة" لتوطيد أركان حكمه والحفاظ عليه، قبل أن يتخلص تدريجيا من الأسس التي وضعها الأخير. ولعل ما ساعده على ذلك تحول أيديولوجية أتاتورك إلى مجموعة من القوالب الجامدة، والمعادية لهوية الدولة والمجتمع، لطالما أن أيديولوجيته قامت على إقصاء الهوية الإسلامية للبلاد، وتحويلها إلى عدو داخلي، وكذلك نفي التعددية القومية لصالح القومية التركية كقومية عنصرية، إلى درجة أنه، تحت تأثير هذه الأيديولوجيا، أطلق على كرد تركيا تسمية أترك الجبال، حتى بدت مع الزمن عاجزة عن تأطير الهوية الثقافية والاجتماعية في البلاد، على الرغم من كل الإجراءات القسرية التي مارسها الجيش باسم الحفاظ على العلمانية.

مع الجزم بأن أردوغان وضع تركيا على السكة التي يريد، ثمة مخاوف من أن يكرّر مسيرة أتاتورك، ولو بطريقة مغايرة، فأردوغان الذي سعى طويلا إلى النظام الرئاسي سيجد نفسه في المرحلة المقبلة أمام سلطة شبه مطلقة، تخوله ممارسة السياسة بطريقة سلطانية، فلا رئيس لحكومة كان له السلطة التنفيذية في السابق، ولا برلمان يستطيع نزع الثقة عن الوزراء، أو حتى حق المصادقة على الحكومة، بل إن للرئيس أردوغان حق تعيين الوزراء، وحتى حل البرلمان، فهو الرجل الذي يشرف على كل مؤسسات الدولة، من خلال

لجانٍ وهيئاتٍ تعمل تحت إشرافه وتعيينه، سلطة تؤسس لمركزية حكمٍ يخلّص البلاد من بيروقراطيةٍ اشتكى أردوغان منها مرارا، بوصفها عقبةً تضع الصعوبات مع القطار التركي الذي يريد أردوغان، من خلاله، الوصول إلى الجمهورية الثانية في عام ٢٠٢٣، لتكون بمثابة النهاية الرسمية لجمهورية أتاتورك.

ليس طريق أردوغان إلى ما سبق مفروشا بالورد، فتركيا تعيش في منطقة جغرافية مضطربة، حيث الحروب في سورية والعراق تخيّم بظلالها على الداخل التركي، وحيث التكالب الأمريكي على تسويق صفقة القرن، لتكون إسرائيل الدولة المهيمنة على المنطقة، وحيث التقارب الروسي الذي يُريد منه بوتين نزع تركيا عن عضويتها الأطلسية، وحيث أوروبا التي لا تفتح لها باب العضوية، وتمارس معها سياسة العصا والجزرة، انطلاقا من مصالحها أولا وأخيرا، وحيث النزاعات الخادمة مع أرمينيا واليونان وقبرص... وهكذا تبدو تركيا كأنها سفينةٌ تجوب البحار والمحيطات، بحثا عن دولة مركزية مؤثرة، يعتقد أردوغان أنه قادر على تحقيقها.

ولا تتعلق التحديات بالخارج فقط، ففي الداخل جملة تحدياتٍ لا تقل أهمية عن الخارج، فالتحدي الكردي يبقى قائما، ما لم يتم إيجاد حل سياسي يحافظ على وحدة تركيا، ويحقق الهوية القومية

"تخطّي حزب الشعوب الديمقراطي العتبة الانتخابية، ودخوله إلى البرلمان بـ ٦٧ نائبا، حفظ البلاد من صدام داخلي" للکرد، ولعل تخطّي حزب الشعوب الديمقراطي العتبة الانتخابية، ودخوله إلى البرلمان بسبعة وستين نائبا، حفظ البلاد من صدام داخلي، كان يمكن ان يتفجر، بل إن وصوله إلى البرلمان يبقي نافذة أملٍ على حل سياسي في المرحلة المقبلة. التحدي الآخر الذي ينبغي ملاحظته من نتائج الانتخابات البرلمانية، هو صعود اليمين القومي المتطرّف بقوة على حساب حزب العدالة والتنمية، فنتائج حزب الحركة القومية، بزعامة دولت باهشلي خالفت كل التوقعات، كذلك فإن نتائج حزب الجيد أو الخير، برئاسة ميرال أكشينا التي انشقت عن حزب الحركة القومية، بدت لافتة ومثيرة، إذ حقق الحزبان نحو ٢٣٪ من مجموع الأصوات. وبغض النظر عن خلافاتها التنظيمية، قد يشكل هذا الصعود اليميني تحديا لأردوغان وحزبه في المرحلة المقبلة، خصوصا أنه قد يترافق مع مطالب بوزارات ومؤسسات حكم، وهو ما قد يضع أردوغان أمام واقع صعب مع حليف (حزب الحركة القومية)، إذ من دونه سيصبح "العدالة والتنمية" في حالة شلل سياسي داخل البرلمان.

ومن التحديات المهمة أيضا قيمة العملة التركية أمام الدولار، خصوصا بعد أن تحول هذا الأمر له إلى سلاح لتحديد علاقة المواطن التركي بالحكم أولا، وبلقمة العيش ثانيا. تحديات تفتح الباب أمام السؤال عن الأردوغانية التي لم تعد مجرد صفةٍ لرجل، بل ظاهرة ستطبع المرحلة المقبلة من الحياة السياسية التركية.

تركيما هي أردوغان!

*هنري باركي

ميدل إيست آي؛ ٢٧/٦/٢٠١٨

يمثل فوز الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات يوم الأحد حدثاً حاسماً في تاريخ تركيا الحديث. ليس هذا انتقالاً إلى نظام رئاسي ديمقراطي، أو إلى دكتاتورية، بل إلى حكم ذاتي مطلق.

في ظل النظام الدستوري الجديد، لا تنحصر كل السلطات بالقصر الرئاسي فحسب، لكن الرئيس، بصفته رئيساً للدولة وزعيماً لحزب سياسي، يتولى دوراً مزدوجاً فريداً من نوعه إلى حد كبير.

في المقام الأول، لا توجد تقريباً أي ضوابط وتوازنات رقابية تقيد صلاحياته مع تقلص البرلمان إلى مجرد أداة للتصديق على القرارات بصورة روتينية، لا سيما وأن تحالفه يسيطر على أغلبية المقاعد. ومع ذلك، فإن معظم ما يحتاج القيام به يمكنه أن يفعله عن طريق إصدار المراسيم.

ثانياً، ستكون معظم أجهزة الدولة تابعة للرئيس لأنه يعين معظم مسؤوليها. ويشمل هؤلاء القضاة وضباط الجيش وقادة الجامعات وجميع الهيئات الموكلة بالإشراف على مؤسسات المجتمع المدني. في حين أن الرئيس لديه بالفعل بعض هذه السلطات، فإن الأمر المختلف هو درجة تمكنه من تسييس التعيينات وتحاشي التوازنات المجتمعية.

ثالثاً، يفرض أردوغان سيطرته الكاملة على حزب العدالة والتنمية فلا توجد مراكز متنافسة على السلطة أو أفكار معارضة. وتقريباً كل المؤسسين الأصليين لحزب العدالة والتنمية، وعلى رأس هؤلاء أردوغان، إما جرى التخلص منهم أو رحلوا. واليوم الرئيس محاط بمستشارين لا يجرؤ أحدهم على معارضته، ناهيك عن تحديه.

ومع ذلك فهذه ليست ثلاثينيات القرن الماضي، فتركيا دولة مهمة تملك اقتصاداً متقدماً. وتتطلب إدارة هذا الاقتصاد حلولاً معقدة لعدد لا يحصى من المشكلات الصعبة. على سبيل المثال، يعتقد أردوغان أن ارتفاع أسعار الفائدة يسبب التضخم وليس العكس كما يقول خبراء الاقتصاد في كل مكان. وحتى الآن، بذل البنك المركزي التركي قصارى جهده للالتزام بإدارة الاقتصاد بالشكل السليم المعروف. هل سيقلب الآن أردوغان الجريء الأوضاع رأساً على عقب في البنك المركزي؟

أثبتت الحملة الانتخابية سلطة الرئاسة. امتلك أردوغان موجات الأثير ومنعت أحزاب المعارضة من القنوات الخاصة والحكومية، والتي غطت حملة أردوغان وحزبه فقط.

من الناحية الاقتصادية، يسيطر أردوغان على الربع الاقتصادي إذ يوزعه على الجميع، من شركات المحسوبة الكبرى إلى المجتمعات المحلية. وستصبح هذه العلاقة أقوى بمرور الوقت. سيكون لدى الناس خيارات قليلة، باستثناء التزلف إلى الحزب. ومن ثم يصبح التحدي بالنسبة للمعارضة أكثر صعوبة لأنها لا تستطيع الوصول إلى أي من الموارد التي يمكن التنافس بها. من ناحية أخرى، فإن نقطة ضعف حزب العدالة والتنمية هي افتقاره إلى الطابع المؤسسي واعتماده على أردوغان فقط، فهو سبب وجوده الوحيد.

يملك أردوغان الآن خياراً، فإما أن يتسم بالشهامة في نصره أو أن يشدد سيطرته على المجتمع. ستتطلب منه الشهامة محاولة توحيد البلاد وتخفيف الإجراءات القمعية التي أدت إلى سجن عدد كبير من الأبرياء بتهم زائفة.

لا يمكن إطلاق سراح السجناء الكبار فحسب، ولكن الكثيرين أيضاً من الذين حبسوا في ملاحقات عبثية، مثل فتح حساب في بنك اعتبر فيما بعد محل اشتباه. علاوة على ذلك، بقدر ما يدعي أردوغان أن المشكلة الكردية لم تعد موجودة، فإنه يستطيع إعادة بدء عملية السلام التي تخلى عنها في العام ٢٠١٥.

بدلاً من ذلك، قد يكون إغراء السعي إلى الانتقام من جميع الذين عارضوه بتشجيع من حاشيته التي لا ولاء لها لغيره. والحقيقة هي أنه لا توجد قيود على صلاحيات أردوغان. أما بالنسبة للقضية الكردية، فإنه يواجه مشكلة هيكلية، إذ أن شريكه الصغير في الائتلاف، وهو حزب الحركة القومية المنتمي لأقصى اليمين والذي يمنح الرئيس الأغلبية البرلمانية، يعارض بشدة أي اتفاق مع الكرد. كان حزب الحركة القومية الفائز المفاجئ في الانتخابات إذ حصل على ١١ في المئة من الأصوات بينما كانت التوقعات تشير إلى أنه سيواجه صعوبات.

وما يجعل الأمور أكثر تعقيداً، حقيقة أن رابع أكبر حزب وهو الحزب الصالح المتحالف مع المعارضة هو أيضاً حزب قومي مناهض للمطالب الكردية. وحصد حزب الحركة القومية والحزب الصالح معا حوالي ٢٠ في المئة من الأصوات في الانتخابات وقد يحاولان حل بعض خلافاتهما في الأشهر المقبلة.

سيكون العامل الحاسم هو حالة الاقتصاد. قد تدفع الحاجة إلى التمويل الخارجي أردوغان إلى الاعتدال والسعي إلى المصالحة، لأن المستثمرين الأجانب يريدون وضع نهاية لحالة الاستقطاب.

أن الأوان لتسمية الأشياء بمسميات

*ذو الفقار دوغان

احوال تركية : ٢٧/٦/٢٠١٨

بعد ٤٨ ساعة من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة التي شهدتها تركيا يوم الأحد الماضي ٢٤ يونيو، خرج كمال كليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، يوم الثلاثاء، ٢٦ يونيو. ووقف أمام عدسات وكاميرات وسائل الإعلام المختلفة، ليدلي بتصريحات وتقييمات مختلفة حول العملية الانتخابية. لكن بدا متوتراً بعض الشيء على غير العادة. خرج بعد يومين من صمته ليكذب كافة المزاعم التي انتشرت في الكواليس السياسية منذ بداية الانتخابات، والتي قالت إن الرجل "يعتزم تقديم استقالته، ويترك الرئاسة العامة لحزب الشعب الجمهوري، إلى محرم إينجه مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة". وشدد كليجدار أوغلو على أن حزبه خرج من الانتخابات بنجاح كبير. وأوضح أنه يركز من الآن على الانتخابات المحلية التي من المنتظر أن تشهدها البلاد في ٣٠ مارس من العام المقبل ٢٠١٩.

وفي معرض تصريحاته بذات السياق قال زعيم المعارضة التركية "فلتحنوا هذه الانتخابات جانباً، فنحن في الانتخابات المحلية المقبلة سنحقق نجاحاً أفضل مما حققناه في الانتخابات الرئاسية والنيابية التي جرت الأحد. ستكون لنا بصمة ونحقق انتصاراً كبيراً في الإدارات المحلية".

ومع نهاية المؤتمر الصحفي الذي عقده كليجدار أوغلو بدت العصبية واضحة على ملامحه وهو يرد على الأسئلة التي طرحت عليه بشأن وجود فارق كبير يقترب من ٨ نقاط بين الأصوات التي أخذها محرم إينجه في الانتخابات الرئاسية وبين تلك التي أخذها الشعب الجمهوري في الانتخابات البرلمانية" رغم أن الحزب خاض الانتخابات ضمن "تحالف الأمة". وأثناء إجابته على تلك الأسئلة غير كليجدار أوغلو من نبرة صوته، وشدد من طريقة رده، مشيراً إلى أن حصول محرم إينجه على أصوات أعلى من الحزب في الانتخابات أمر طبيعي. وأضاف "لكن أصواته هذه كانت أقل من المتوقع والمأمول". لكن سرعان ما عدل هذا التصريح الذي بدا خروجاً حاداً ضد إينجه، وأضاف قائلاً "حتى إن السيد محرم إينجه تحدث عن ذلك بنفسه وقال إن الأصوات التي حصل عليها كانت أقل من المتوقع".

زعيم المعارضة التركية شدد كذلك على أن الديمقراطية هي الفائزة من هذه الانتخابات، وأن الخاسر هو الرئيس، رجب طيب أردوغان. ولفت أن حزب العدالة والتنمية الحاكم تعرض في هذه الانتخابات لانخفاض في معدل التصويت له قدر بـ ٧ نقاط، مقارنة مع آخر انتخابات تشريعية شهدتها البلاد عام ٢٠١٥. وأوضح أن العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي تقلص عدد نوابه في البرلمان التركي، وفقد أغلبية النواب داخل المجلس. وقال كليجدار أوغلو عن أردوغان "لقد كان رجل الأمس الوحيد، لكنه بات البطة العرجاء اليوم".

وفي تصريحاته غضب كليجدار أوغلو عندما وجهت له أسئلة حول تصريحات ماهر أونال، المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية، التي قال فيها إن "محرم إينجه بات الرئيس الطبيعي لحزب الشعب الجمهوري". ورداً على تلك التصريحات قال زعيم المعارضة التركية "ليس من حق أحد من خارج الحزب أن يوجهنا. فأعضاء الحزب هم فقط من يملكون الحق في تقرير مصير حزبهم. وماهر أونال ليس من حقه أن يتكلم عن حزبنا ولو كلمة واحدة، لا سيما أنه ينتمي لحزب يديره رجل واحد بالأمر المباشر. ذلك الحزب الذي يديره رجل دعا من قبل رئيس الوزراء وجعله يستقيل (في إشارة لاستقالة رئيس وزراء تركيا السابق، أحمد داود أوغلو)".

في السياق ذاته أوضح كليجدار أوغلو أن حزب الشعب الجمهوري "لا مكان فيه لمن يحبون الكراسي. فلا يمكن أن يخرج أي عضو من الحزب ويقول لم أترشح لعضوية البرلمان، فلترشحوني رئيساً لبلدية ما. فمن يفكر في مصلحته ومنفعته الشخصية فلا ينضم إلى حزبنا. فلا مكان لدينا لمثل هؤلاء الأشخاص. أبوابنا مفتوحة فقط لمن يؤمنون بمبادئ حزب الشعب الجمهوري، وبالديمقراطية، والحريات، والمساواة بين الرجل والمرأة، وبالسياسة الخارجية القائمة على السلام. لا مكان لدينا لمن يحبون الكراسي والمناصب". هذه التصريحات بدت وكأن الرجل يكذب نفسه بنفسه.

تجدد الإشارة أن أكبر ردة فعل بسبب خسارة حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كانت من المنتمين للحزب ضد كليجدار أوغلو. والسبب في ذلك أن هذا الرجل هو من استأثر بمفرده دون غيره بعملية اختيار مرشحي الحزب لخوض الانتخابات، ووزعهم على أماكن بعينها، وصنفهم بين نواب صف أول وغيرهم، وذلك كما قال حتى يضمن انتخابهم بشكل يجنب الحزب فقد مقاعد في البرلمان.

ولا شك أن حزب الشعب الجمهوري تراجع بمعدل ٣ نقاط عن الأصوات الطبيعية التي كان يتعين أن يحصل عليها والمقدرة بـ ٢٥ في المئة بالانتخابات البرلمانية. ولقد كان السبب الأكبر في هذا هو طريقة توزيع مرشحي الحزب، ومنح كليجدار أوغلو أصدقاء ورفاقه المقربين فرص ترشح في الأماكن التي سيتم انتخابهم فيها، أولئك المرشحين المعروف عنهم حبهم للكراسي.

ومن المثير والملفت للانتباه في نتيجة الانتخابات الأخيرة أن حزب العدالة والتنمية نجح في أن يكون له ٥ نواب في منطقة "جانقيا" معقل حزب الشعب الجمهوري بأنقرة، وهو نفس عدد النواب الذي نجح في الانتخابات للحزب الأخير.

كما خسر حزب الشعب الجمهوري عدداً من النواب في العديد من المناطق المختلفة بالعاصمة. وبعد رفع عدد النواب في البرلمان التركي إلى ٦٠٠ نائب، زاد عدد النواب الممثلين للعاصمة بمقدار ٤ نواب عما كان عليه من قبل. كما أن عدد نواب الشعب الجمهوري قل في الانتخابات الأخيرة بإسطنبول مقارنة عما كان عليه من قبل. كما خسر الحزب عدداً من النواب في ولاية "آيدين" التي تعتبر من أهم معاقل الحزب بالبلاد، ليحل بعده في المركز الثاني بتلك الولاية، حزب العدالة والتنمية.

زعيم المعارضة التركية، رئيس حزب الشعب الجمهوري في تصريحاته قال إنهم نجحوا في أن يكون لهم نواب في ١١ ولاية للمرة الأولى بعد سنوات طوال. ورفض الحديث عن حقيقة مفادها أن هذا الحزب لم يفز بنواب في ولايات مثل أليزاغ، وآديامان، إلا بفضل حزب السعادة، وكذلك الحال في ولاية قهرمان مرعش التي كان الفضل فيها للحزب "الصالح" شريكه في "تحالف الأمة" وذلك بأصوات أتراك الخارج.

شدد كليجدار أوغلو في تصريحاته على أنه لا توجد لديه أية نية على الإطلاق لترك رئاسة الشعب الجمهوري، مشيراً أنه أغلق صفحة الاستقالة بفضل آراء من أصدقاء عديدين بالحزب يأتي في مقدمتهم كل من بولنت تزجان، وتكين بينغول، وهالوق كوج، وعاكف حمزة جلبي، وبولنت كوش أوغلو، ولنت غوك.

وتماما كما اختار قوائم مرشحي الحزب لخوض الانتخابات البرلمانية الأخيرة، شدد كليجدار أوغلو على أنه ستكون لديه صلاحيات تحديد رؤساء البلديات لخوض الانتخابات المحلية المقبلة المزمعة بعد ٩ شهور. ويبدو من ذلك أنه يريد غلق الباب في هذا الأمر على محرم إينجه وفريقه.

وفي هذا السياق يمكننا القول إن مواقف كليجدار أوغلو هذه من الممكن أن تؤثر بشكل كبير في حدوث موجة عميقة داخل الشعب الجمهوري، وفي عملية جمع التوقعات من أجل عقد مؤتمر عام طارئ للحزب.

وبينما يستمر كليجدار أوغلو في ترؤس اللجنة التنفيذية العليا للحزب، جاء أول خبر لاستقالات جماعية في صفوف الحزب من الإدارة التنظيمية لفرعه بولاية شرناق، وذلك في الوقت الذي كان ينتظر فيه الجميع تصريحات رئيس الحزب بشأن الانتخابات. جاءت هذه الاستقالات كما ذكرنا بسبب عدم التفات كليجدار أوغلو للتحذيرات التي وجهت له من قبل بشأن عملية تحديد قوائم الترشح للانتخابات البرلمانية. كما اعتصم عدد من أنصار الحزب أمام مقره العام في ولاية دنيزلي.

رفع المعتصمون لافتات تضمنت مطالب بتطبيق العدالة والديمقراطية داخل الحزب. ومطالب أخرى بالاستقالة. وأعلنوا في مجمل أحاديثهم أنهم يرغبون في إجراء تغيير داخل الحزب. وفي ظل هذه التطورات نجد أن كليجدار أوغلو عازم على قطع الطريق أمام زوبعة محرم إينجه في عموم البلاد.

كليجدار أوغلو خلال المؤتمر الصحفي ذاته سئل عما إذا كان سيهني الرئيس رجب طيب أردوغان أم لا، فرد قائلاً "لماذا علي أن أهني ديكتاتوراً مستبداً". الرجل بإجابته هذه وكأنه يعلن أنه يرفض اتصال محرم إينجه بأردوغان عقب الانتخابات وتهنئته بفوزه.

كان كليجدار أوغلو طيلة تصريحاته حريصاً على عدم الحديث كثيراً عن الأداء الانتخابي لمحرم إينجه في الانتخابات الرئاسية، وأنه استطاع أن يحصل على أكثر من ٣٠ في المئة من أصوات الناخبين. بل ركز في الأغلب على النجاح الذي حققه حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات البرلمانية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وجود خلافات عملية في وجهات النظر بين كليجدار أوغلو ومحرم إينجه، وصدوع كبيرة في العلاقات بين الرجلين.

تجدد الإشارة أن محرم إينجه في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد الانتخابات، قال "لا بد من عودة الحياة السياسية في البلاد لطبيعتها. وأنا أريد أن أحقق نجاحي بنفسي، وليس على فشل الآخرين. وعلي أن أحقق انتصاري بنفسي ولنفسني. ولست مع المنطق الذي يقول فليتعارك أردوغان مع عبد الله غول لنفوز بمزيد من الأصوات".

ديكتاتورية منتخبة في تركيا.. المعارضة فشلت

صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية: ٢٠١٨/٦/٢٧

رأى الباحث سيمون والدمان، في مقال نشرته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أن الانتخابات التركية الأخيرة لم تكن حرة ولا نزيهة، وأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد نجح في إدارة المرحلة النهائية للقبض على السلطة. وعلى الرغم من الضجة التي أحدثتها أحزاب المعارضة التركية، فإنها تتحمل مسؤولية إخفاقها.

هذا الانتصار يأتي على حساب التماسك الوطني للبلاد، إذ أصبحت تركيا أكثر انقساماً من أي وقت مضى، وفي الوقت نفسه تنزلق إلى كارثة اقتصادية كبرى ويعتبر والدمان أن انتخابات يونيو (حزيران) ٢٠١٨ ستكون علامة فارقة في تاريخ تركيا، إذ كان بإمكان المعارضة التركية هزيمة أردوغان وانقاذ البلاد من الانزلاق إلى الديكتاتورية المنتخبة، بيد أنها أخفقت.

ضربة قاضية

ويصف الباحث دعوة أردوغان لإجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها بتسعة عشر شهراً بأنها "ضربة قاضية"، إذ كان يدرك جيداً أنه إذا تم عقد الانتخابات خلال الأزمة الاقتصادية فإنه سوف يدفع ثمناً غالياً، ولذلك عمد إلى تجنب حدوث ذلك.

ويؤكد الباحث أن مستقبل اقتصاد تركيا يبدو قاتماً للغاية، فقد تضاعفت معدلات التضخم، ويستمر انخفاض العملة التركية، كما وصلت معدلات البطالة بين الشباب إلى قرابة ٢٥٪، وبالفعل يوجد عجز في الحساب الجاري، وينسحب المستثمرون الأجانب خارج البلاد، وباختصار الوضع الاقتصادي التركي في غاية السوء.

ولكن عبء الأزمة المالية لم يتم الوصول إليه بعد، ولذلك لا يشعر أغلبية الشعب التركي بتداعيات الأزمة بشكل كامل، ومن خلال الدعوة لانتخابات مبكرة، تجنب أردوغان السقوط بسبب تداعيات هذه الأزمة وفي الوقت نفسه فاجأ المعارضة بالانتخابات المبكرة، وقد استغرق حزب الشعب الجمهوري أسابيع لاختيار مرشحه الرئاسي.

تحالف الأمة

ويشير الباحث إلى أن المعارضة التركية قد أنجزت عملاً جيداً عندما نجحت أخيراً في الاتحاد وتشكيل "تحالف الأمة" الذي ضم حزب الشعب الجمهورية وحزب "إيبي" الذي تم إنشاؤه حديثاً، وكذلك فصيل منشق عن حزب الحركة الوطنية (حزب يميني متطرف)، وحزب "سعادة" والمحافظين المتدينين المستائين من حكم أردوغان.

وقد أثارت أحزاب المعارضة نوعاً من الضجة لدرجة اعتقاد البعض أن أردوغان لن يتمكن من الحصول على ٥٠٪ من أصوات الناخبين، وسيكون مجبراً على خوض جولة ثانية في الانتخابات الرئاسية. بينما رأى آخرون أنه إذا نجح حزب الشعوب الديمقراطي (حزب ليبرالي موال للكرد) في تخطى حاجز الحصول على ١٠٪ من الأصوات لدخول البرلمان، فإن تحالف الشعب (الذي يضم حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية) لن يفوز بأغلبية مقاعد البرلمان، وكان هذا السيناريو كفيلاً، بحسب الباحث، لدحر مخططات أردوغان في الاستبداد بالسلطة المطلقة.

تفاؤل مفرط

ويلفت الباحث إلى أن تلك التوقعات كانت مفرطة في التفاؤل“ لاسيما إذا تم التصديق على النتائج التي نشرتها وكالة الأناضول الرسمية والتي مفادها أن حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية قد فازا بنسبة ٤٢,٥٪ و ١١,٢٪ على التوالي من إجمالي الأصوات، ويعني ذلك أن تحالف الشعب المؤيد لأردوغان قد حصل على أغلبية مقاعد البرلمان، وبات قادراً على التحكم به. وحصل أردوغان على ٥٢,٦٪ من أصوات الناخبين، وفي إمكانه الآن تعيين أعضاء الحكومة من دون إشراف برلماني، فضلاً عن اختيار قرابة نصف أعضاء المحكمة العليا وصياغة الميزانية وإصدار مراسيم لإدارة شؤون الحكم في بعض الأمور.

كارثة سياسية واقتصادية

ويلفت الباحث إلى أن المشاحنات السياسية والخلافات داخل حزب الشعب الجمهوري ساهمت في فوز أردوغان وهزيمة المعارضة في الانتخابات، والأهم من ذلك أن الانتخابات لم تكن حرة ولا نزيهة، وبخاصة أن أردوغان وحزبه العدالة والتنمية قد استخدما موارد الدولة في تحقيق الفوز. وتبدو وسائل الإعلام موالية تماماً لأردوغان. ورصدت يوم الانتخابات حالات غش، وقبل عقد الانتخابات تم تمرير تشريع يسمح بإحصاء أوراق الاقتراع بدون أختام رسمية، وجرى ممارسة العنف ضد معارضي أردوغان وحزب العدالة والتنمية، ولعل أبرز ضحايا تلك الحملات الوحشية هو حزب الشعوب الديمقراطي، ليس فقط لأن زعيمه الرئاسي لا يزال في السجن منذ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٦ بسبب اتهامات إرهابية واهية، ولكن أيضاً لم يمر يوماً من دون ممارسة شكل من أشكال الهجوم العنيف ضد حزب الشعوب الديمقراطي.

ويخلص الباحث إلى أنه بغض النظر عن أن نتائج الانتخابات الأخيرة هي أفضل ما كان يسعى إليه أردوغان وحزب العدالة والتنمية، ولكن هذا الانتصار يأتي على حساب التماسك الوطني للبلاد“ إذ أصبحت تركيا أكثر انقساماً من أي وقت مضى، وفي الوقت نفسه تنزلق إلى كارثة اقتصادية كبرى يجب أن تحظى باهتمام الرئيس أردوغان خلال السنوات الخمس المقبلة.

الانتخابات التركية.. استبداد بوجه ديمقراطي

صحيفة "ذا ناشونال" الإماراتية: ٢٠١٨/٦/٢٧

"درس في الديمقراطية للعالم بأسره"، بهذه الروح الانتصارية وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتخابات يوم الأحد التي أمنت له ولاية رئاسية ثانية من خمس سنوات، إضافة إلى سلطات جديدة كاسحة. هكذا افتتحت صحيفة "ذا ناشونال" الإماراتية تعليقها على الحدث الانتخابي الذي شهدته تركيا منذ يومين، مضيفاً "لكن لا تخطئوا: هذا استبداد بوجه ديمقراطي".

هنالك عدد من التقارير عن استخدام العنف وتلاعب في التصويت في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ذات الغالبية الكردية، بينما خاض المرشح الكردي صلاح الدين دميرطاش حملته الانتخابية من زنزانته في السجن يشير الإعلام الرسمي إلى أنّ أردوغان حصل على ٥٣٪ من الأصوات، بالتزامن مع فرز ٩٩٪ من صناديق الاقتراع. في هذا الوقت، سيستمر بالسيطرة على البرلمان متحالفاً مع حزب الحركة القومية. وانتشر المؤيدون المهللون لفوز الرئيس المتشدد في الشوارع ملوحين بالأعلام التركية ومطلقين العنان لأبواق سياراتهم.

لكنّ انتصار أردوغان فشل في أن يعكس حملة خيضة بصعوبة وتميزت بمعارضة موحدة ومخاوف منتشرة بشأن نزاهة الانتخابات. بالفعل، كان هنالك عدد من التقارير عن استخدام العنف وتلاعب في التصويت في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ذات الغالبية الكردية، بينما خاض المرشح الكردي صلاح الدين دميرطاش حملته الانتخابية من زنزانته في السجن. يضاف إلى ذلك، أنّ أحد المراقبين في المجلس التركي الأعلى للراديو التلفزيون ومهمته مراقبة وتنظيم العمل الإعلامي، قال إنّ أردوغان وحلفاءه حصلوا على ١٨١ ساعة من التغطية الإعلامية على القنوات الإخبارية الرسمية مقارنة بأقل من ١٦ ساعة لمعارضى الرئيس التركي. حينما تُستخدم هذه التكتيكات باسم الديمقراطية، فهي تترافق مع الهواجس.

داخل تركيا، تعطي النتائج أردوغان مجموعة من السلطات الجديدة التي تأمنت عبر الاستفتاء الذي نظمته تركيا السنة الماضية والذي أزال منصب رئيس الوزراء ويمكن أن يبقى أردوغان في الرئاسة حتى ٢٠٢٨. يكمل فوز الأحد أكبر تعديل دستوري منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة ١٩٢٣ حيث لا ينتصر فيه إلا أردوغان. وسجن الرئيس التركي أكثر من ٥٠ ألف شخص وأبعد ١٠٧ آلاف موظف من مناصبهم منذ الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦. اليوم، ومع تشديد قبضته على السلطة أكثر، من المرجح أن يستمر في حملة القمع ضدّ المعارضين على حساب الحريات المدنية.

في هذه الأثناء، تعهد أردوغان بالتدخل أكثر في السياسات النقدية الأمر الذي أطلق مخاوف حول استقلالية المصرف المركزي. وانخفضت الليرة التركية خلال السنة الحالية بشكل قياسي بينما قارب التضخم والبطالة مستوى ١١٪. على الرغم من أنّ أردوغان كان مشرفاً على نمو مؤثر خلال السنوات الأخيرة، يمكن لسياساته الاقتصادية الغريبة أن تبعد المستثمرين الأجانب الذين يعتمد عليهم الاقتصاد التركي. من جهة ثانية، ينتج فوز أردوغان الانتخابي تداعيات بارزة ومقلقة على السياسة الخارجية للدولة التركية.

حين كان يعلن الانتصار، وعد أردوغان بمواصلة "تحرير الأراضي السورية" بعد هجوم عسكري أحادي ضدّ المقاتلين الكرد في عفرين. لقد أربكت تركيا شركاءها الدوليين وحلفاءها في الناتو مع جولاتها الخارجية وانفتاحها على روسيا وإيران، فيما شرأوها للنظام الدفاعي الصاروخي الروسي أس-٤٠٠ لا يتلاءم مع البروتوكول الدفاعي لحلف شمال الأطلسي. يجري ذلك في وقت تتناقص فيه احتمالات انضمام أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، وقد سعت أنقرة طويلاً في جهدها هذا. بينما يحتفل مناصرو أردوغان بتبدو الآفاق قائمة بشكل تصاعدي بالنسبة إلى معارضيه. ويظهر أنّ الرئيس التركي نفسه، المشيع الآن بتفويض لانزلاقه نحو الاستبداد، أقوى من أي وقت مضى.

محامو دمرتاش يطالبون حقوق الانسان بالافراج عنه

PUKknow : ٢٠١٨/٦/٣٠

طالب محامو صلاح الدين دمرتاش الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، يوم الجمعة، المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان بالافراج عن دمرتاش.

وطالب محامو دمرتاش الذي يمضي قرابة السنتين في السجن عقب اعتقاله من قبل السلطات التركية، المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان لبذل مساعيها في الافراج عن دمرتاش.

وخاض دمرتاش مرشح حزب الشعوب الديمقراطي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية الاسبوع الماضي، من موقعه في السجن.

وسمح لدمرتاش بتنظيم مظاهرات إلكترونية لدعمه قبل الانتخابات في ٢١ حزيران حين نشر بعض التغريدات من معتقله بواسطة محاميه.

البرلمان التركي يتأهب لاستقبال نوابه الجدد

الأناضول : ٢٠١٨/٦/٣٠

يعتزم البرلمان التركي عقد جلسته الأولى في الدورة التشريعية السابعة والعشرين، في اليوم الثالث الذي يعقب إعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت الأحد الفائت.

وينص النظام الداخلي للبرلمان التركي، على حضور النواب الجدد إلى الجمعية العامة للبرلمان التركي في تمام الساعة ١٤:٠٠ بالتوقيت المحلي، من اليوم الثالث الذي يعقب إعلان النتائج الرسمية للانتخابات، وذلك دون توجيه دعوة إليهم.

وتبدأ الجلسة الأولى للبرلمان التركي بأداء النواب الجدد اليمين الدستورية، حيث سيصعد كل النواب إلى كرسي الجمعية العامة للبرلمان، ويقرأون نص اليمين المحدد في الدستور بصوت مرتفع.

وسيصعد النواب إلى كرسي الجمعية العامة للبرلمان، بحسب المنطقة الانتخابية التي فاز فيها بالمقعد البرلماني، وتسلسل الأحرف الأولى من الأسماء.

وبحسب النظام الداخلي للبرلمان التركي، فإنه يجب على النواب الذين لم يحضروا الجلسة الأولى للجمعية العامة، أداء اليمين الدستورية في أول جلسة يحضرونها، وإلا فلا يحق لهم مباشرة مهامهم في البرلمان كنواب.

وسيبدأ النواب أعمالهم بشكل رسمي عقب أداء اليمين الدستورية، في حين لن يتمكن النواب الذين يمتنعون عن أداء اليمين، من الاستفادة من الحقوق الممنوحة لأعضاء البرلمان التركي.

الديوان الرئاسي

وسيتولى النائب الأكبر سناً رئاسة البرلمان التركي بشكل مؤقت، اعتباراً من الجلسة الأولى للجمعية العامة، إلى حين اختيار رئيس للبرلمان.

وبناء على هذه المادة من النظام الداخلي للبرلمان التركي، فإن النائب «دنيز بايكال» من حزب الشعب الجمهوري المعارض، سيتولى هذه المهمة.

كيفية اختيار رئيس البرلمان

وبحسب المادة العاشرة من النظام الداخلي للبرلمان التركي، فإن الدورة التشريعية الواحدة التي تمتد لخمس أعوام سيقودها رئيسان، الأول يستمر في الرئاسة لمدة عامين اثنين، والثاني يكمل ما تبقى من الدورة التشريعية. وفي الدورة التشريعية الـ ٢٧، لن ترشح الكتل الحزبية مرشحاً إلى رئاسة البرلمان، بل سيقوم النواب بترشيح أنفسهم، ويشترط أن يقدموا أوراق ترشحهم إلى ديوان الرئاسة خلال الأيام الخمسة الأولى التي تلي انعقاد أول جلسة للجمعية العامة للبرلمان.

وسيجتمع أعضاء البرلمان التركي البالغ عددهم ٦٠٠ نائب، بشكل تلقائي في اليوم الذي سيجري فيه اختيار الرئيس الجديد للبرلمان بطريقة الاقتراع السري.

ولفوز أحد المرشحين بمنصب رئاسة البرلمان، يحتاج إلى الحصول على تأييد ثلثي أعضاء المجلس في التصويت الأول.

وفي حال عدم تمكن أي مرشح من الحصول على تأييد ثلثي أعضاء البرلمان، فإن المرشحين يخوضون جولة ثانية من التصويت، ويطلب منهم أيضاً الحصول على ثلثي الأصوات.

وفي حال لم يتمكن المرشحون من الحصول على ثلثي الأصوات في الجولة الثانية، فإنهم سيخوضون جولة ثالثة، وسيلزمهم الحصول على الأغلبية المطلقة (أي ٣٠٠ + ١).

وإذا لم يتمكن أحد المرشحين من الحصول على تأييد الأغلبية المطلقة، فإن الجولة الرابعة من التصويت ستشهد منافسة بين مرشحين اثنين حصلاً على أكثر الأصوات في الجولة الثالثة. وسيفوز في هذه الجولة المرشح الأكثر نيلاً للأصوات.

وستنتهي عملية اختيار الرئيس الجديد خلال الأيام الخمسة الأولى التي تلي انتهاء موعد الترشح لرئاسة البرلمان.

وشهدت تركيا، الأحد الماضي، انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة بلغت فيها نسبة المشاركة رقماً قياسياً، نحو ٨٨٪، بحسب نتائج غير رسمية.

وأظهرت النتائج حصول مرشح «تحالف الشعب» للرئاسة «رجب طيب أردوغان»، على ٥٢,٥٥٪ من أصوات الناخبين، فيما حصل مرشح حزب الشعب الجمهوري «مكرم إنجه»، على ٣٠,٦٧٪ من الأصوات.

وفي انتخابات البرلمان، حصد «تحالف الشعب» الذي يضم حزبي «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية» ٥٣,٦٢٪ من الأصوات (٣٤٣ من أصل ٦٠٠ مقعد)، فيما حصل تحالف الأمة الذي يضم أحزاب «الشعب الجمهوري» و«الخير» و«السعادة»، على ٣٤,٠٤٪ من الأصوات (١٩٠ مقعداً)، وحزب الشعوب الديمقراطي على ١١,٦٢٪ (٦٧ مقعداً).

سيناريوهات السياسة الخارجية لتركيا بعد الانتخابات

تبتعد أكثر فأكثر عن الاتحاد الأوروبي... وتحسين علاقاتها بأمريكا لن يكون سهلاً

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٠١٨/٦/٣٠

أنقرة؛ سعيد عبد الرازق؛ فتح موقف الاتحاد الأوروبي من الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة التي شهدتها تركيا الأحد الماضي الباب أمام تساؤلات كثيرة حول العديد من الملفات التي يتعين على الرئيس رجب طيب إردوغان وحكومته الجديدة التعامل معها، لا سيما بالنسبة للسياسة الخارجية.

واعتبر الاتحاد الأوروبي أن مفاوضات انضمام تركيا إلى صفوفه أصبحت في «حالة جمود تام» بعد إعلان نتائج الانتخابات التركية التي فاز بها إردوغان وحزبه وأشار الاتحاد إلى أن أنقرة تبتعد أكثر فأكثر عن مبادئه وأن الاحتمالات ضئيلة للغاية بحدوث تغيير في هذا الوضع في المستقبل القريب.

وقال وزراء الشؤون الأوروبية بدول الاتحاد الأوروبي في بيان عقب اجتماع لهم في لوكسمبورغ، أول من أمس، إن «مجلس الشؤون العامة للاتحاد يشير إلى أن تركيا تبتعد أكثر فأكثر عن الاتحاد الأوروبي، وإن مفاوضات انضمام تركيا وصلت فعليا إلى نقطة الجمود».

وردا على البيان، وصفت أنقرة موقف الاتحاد الأوروبي بأنه يشكل «نفاقا وعدم اتزان». وقالت الخارجية التركية في بيان أمس (الأربعاء) إن القرارات التي اتخذها مجلس الشؤون العامة للاتحاد لا تمت إلى العدالة بصلة، إن تركيا لن تقبل أبدا بفرض شروط وإملاءات جديدة على مفاوضات انضمامها إلى عضوية الاتحاد. واعتبرت أن طرح شروط جديدة لتحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي بين أنقرة والاتحاد الأوروبي «لا يمكن فهمه مطلقا».

وتطبق اتفاقية الاتحاد الجمركي الموقعة عام ١٩٩٦ على المنتجات الصناعية حاليا دون المنتجات الزراعية التقليدية، وفي حال تم تحديث الاتفاقية، فإنها ستشمل المنتجات الزراعية والخدمية والصناعية وقطاع المشتريات العامة، وستحول دون تضرر تركيا من اتفاقات التجارة الحرة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى. «الشرق الأوسط» استطلعت آراء مجموعة من الخبراء والمحللين بشأن التوجهات التي يمكن أن تتبناها الحكومة الجديدة التي سيشكلها إردوغان فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وفي المقدمة منها المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

وتوقع الدكتور فاروق شان رئيس المركز التركي الأوروبي للدراسات أن تواجه تركيا مرحلة صعبة، لا سيما فيما يتعلق بتشويه ملفات السياسة الخارجية، لافتا إلى أن العلاقات بين أنقرة والاتحاد الأوروبي تزداد سوءا ولا سيما أيضا مع النمسا التي ستتولى رئاسة الدورة الجديدة للاتحاد اعتبارا من أول يوليو (تموز) المقبل.

ورأى شأن أن على تركيا أن تلتزم توجهها بناء تجاه الاتحاد الأوروبي وأن تعمل من أجل تحسين علاقاتها مع دوله المؤثرة وفي مقدمتها ألمانيا التي تستأثر بنسبة ٣٩ في المائة من اقتصاد الاتحاد، بالإضافة إلى فرنسا وإيطاليا.

من جانبه، رأى الكاتب المتخصص في الشؤون الخارجية ساركان دميرتاش أن الاتحاد الأوروبي سيتبع سياسة «انتظر وراقب» تجاه تركيا في المرحلة المقبلة، لافتا إلى أن أول رد فعل من الاتحاد الأوروبي على نتائج الانتخابات التركية جاء من المفوض الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، ومفوض شؤون التوسعة يوهانس هان في بيان مشترك، لم يشر إلى نتائج الانتخابات ولم يتضمن أي إشارة إلى تهنئة إردوغان، وأشار بدلا عن ذلك إلى التقييم المبدئي لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سلب الضوء على القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير، بما في ذلك في وسائل الإعلام، في ظل حالة الطوارئ المفروضة في البلاد.

وقال دميرتاش لـ«الشرق الأوسط» إنه ليس سرا أن الاتحاد الأوروبي يجد النظام الرئاسي الجديد في تركيا غير ديمقراطي ويعرب عن مخاوفه من أن يؤدي إلى حكم الفرد، ولهذا السبب لا تقوم بروكسل ولا الدول الأوروبية البارزة بتقييم هذه الحقبة الجديدة في تركيا باعتبارها بداية لفصل جديد في العلاقات مع أنقرة.

وأضاف أنه من المرجح أن يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة «انتظر وراقب» بشأن تركيا في الأشهر المقبلة لمعرفة الإجراءات التي ستتخذها الحكومة الجديدة لتصحيح أوجه القصور في الديمقراطية وسيادة القانون، لافتا إلى أن تصريحات إردوغان بشأن النظر في رفع الطوارئ عقب الانتخابات تعد رسالة إيجابية، لكن بالنسبة للكثير من الدبلوماسيين الأوروبيين ينبغي دعمها بإجراءات ملموسة مثل إطلاق سراح المعارضين المعتقلين وتوسيع نطاق الحريات.

ولفت دميرتاش إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن تركيا هي التي ابتعدت عنه وبالتالي يجب أن تكون تركيا هي الدولة التي تتخذ الخطوة الأولى لتحقيق مصالحه المحتملة، وبخلاف ذلك من المستبعد أن يتم استئناف مفاوضات الانضمام، ومن وجهة نظر الاتحاد فإن الكرة في ملعب تركيا إذا كانت تريد إعادة إطلاق عملية الانضمام، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال برنامج إصلاح ديمقراطي ملموس.

وطرح رئيس تحرير النسخة الإنجليزية من صحيفة «حرية» التركية اليومية مراد يتكين عددا من الأسئلة بشأن ما إذا كان عداء تركيا مع حلفائها الغربيين، وبخاصة داخل حلف الناتو ومع الاتحاد الأوروبي سيستمر؟ وهل ستتخذ تركيا خطوات لتعزيز نوعية الديمقراطية، أم تواصل الانحدار بسبب حالة الطوارئ التي فرضت في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦؟ وهل سيؤدي شراء الصواريخ الروسية (إس - ٤٠٠) إلى مشاكل أكثر خطورة في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة؟ قائلا إن هذه من بين أكثر الأسئلة التي تطرح فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، والتي من المرجح أن تكون على جدول أعمال إردوغان في المرحلة الجديدة. ورأى أنه إذا قرر إردوغان أن يترك الخلافات وراءه وأن يبحث عن سياسات أكثر شمولاً في جميع المجالات، من الاقتصاد إلى السياسة الخارجية، ومن البرلمان إلى الشارع، فإن تلك الخطوات ستساعد على تحقيق أفضل السيناريوهات. ما قد يعني ذلك علاقات أفضل مع الاتحاد الأوروبي والحلفاء الغربيين، فبينما يحاول حماية المصالح الوطنية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد والإصلاحات القضائية عليه أن يعمل على ضمان مزيد من الاستقلالية للمحاكم وإدخال تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب وعلاقته بحالة الطوارئ، واتخاذ تدابير ذكية ضد الإرهاب، وضمان حرية التعبير والإعلام، وبالعكس ذلك سيكون السيناريو الأسوأ المطروح.

وفي ملف آخر، لا يقل أهمية عن ملف العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وهو العلاقات مع الولايات المتحدة رأى الدكتور فاروق شان أن إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة لن يكون سهلا بسبب ملفات تسليم الداعية فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، وملف محاكمة القس الأمريكي أندرو برونسون في تركيا بتهمة دعم الإرهاب والمحاولة الانقلابية فضلا عن صفقة صواريخ إس ٤٠٠ مع روسيا، معتبرا أن النظام القضائي يقف عقبة قوية بالنسبة لملف تسليم غولن لمطالبته تركيا بتقديم أدلة قاطعة على تورط غولن في محاولة الانقلاب.

وأشار في هذا الصدد إلى أن تركيا مضطرة بسبب التوتر مع واشنطن إلى أن تبذل الكثير من الجهود من أجل الحصول على أسلحة دفعت ثمنها مقدما، في إشارة إلى مقاتلات «إف - ٣٥» التي يرفض الكونغرس تسليمها لتركيا بسبب صفقة الصواريخ الروسية وملف القس الأمريكي برونسون.

واعتبر أنه إذا أرادت تركيا أن تواصل انفتاحها على روسيا والصين فإن ذلك يجب أن يكون من منظور تحقيق أكبر استفادة اقتصادية من وراء التوجه شرقا لتنويع دوائر مصالحها.

استعداد لإلغاء الطوارئ وتعيين < قوميين > في حكومته الجديدة

هذا و بينما يتواصل الجدل بشأن حالة الطوارئ المفروضة في تركيا منذ ٢٠ يوليو (تموز) ٢٠١٦ على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في منتصف الشهر ذاته كشفت مصادر إعلامية عن اتفاق بين الرئيس رجب طيب إردوغان ورئيس حزب الحركة القومية المتحالف مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في البرلمان دولت بهشلي على عدم تمديد حالة الطوارئ مجددا بعد انتهائها في ١٩ يوليو (تموز) المقبل. وفي الوقت ذاته انطلقت أمس محاكمة الصحافي الألماني من أصل تركي دنيز يوجال مراسل صحيفة «ديفلت» الألمانية السابق بتهمة دعم تنظيم إرهابي كما أغلقت السلطات أحد المواقع الإخبارية المعارضة وقررت محكمة تركية حبس ١٢ مواطنا من أنصار المرشح الرئاسي السابق محرم إينجه بتهمة إهانة إردوغان.

وقالت مصادر قريبة من اجتماع عقده الرئيس التركي رجب طيب إردوغان مع بهشلي بحضور رئيس الوزراء بن علي يلدريم، لصحيفة «صباح» القريبة من الحكومة، أمس (الخميس)، إنه تم الاتفاق على عدم تمديد حالة الطوارئ عندما تنتهي فترة التمديد الحالية (٣ أشهر) في يوليو (تموز) المقبل.

وأثارت حالة الطوارئ في تركيا، التي جرى تمديدتها ٧ مرات انتقادات واسعة من جانب حلفاء تركيا الغربيين والمعارضة التركية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية بعد أن شنت السلطات في إطارها حملة اعتقالات موسعة بدعوى تطهير مؤسسات الدولة من أنصار حركة الخدمة التي يتزعمها الداعية فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة. وشملت الاعتقالات، بحسب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ١٦٠ ألف شخص منهم ٥٠ ألفا حوكموا في قضايا لها علاقة بالمحاولة الانقلابية، بينما جرى فصل عدد مماثل من أعمالهم في مختلف المؤسسات في الحملة التي تقول الحكومة إنها تهدف إلى تلافى التهديدات التي تتعرض لها تركيا.

ويقول مراقبون إن إردوغان قد يسعى لاستثمار نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في توسيع دائرة صراعاته داخليا وخارجيا، من ذلك مواصلة الحملة على أنصار غولن، وسن قوانين لتقييد وسائل الإعلام والمعارضين لأسلوبه في قيادة تركيا، وبخاصة فيما تعلق بالتضييق على الحريات الخاصة والعامة.

وأضافت المصادر أن الاجتماع تطرق إلى تشكيل الحكومة الجديدة وأن إردوغان قد يمنح حزب الحركة القومية مناصب حكومية نظرا لتأييده حزب العدالة والتنمية في البرلمان.

وسيحتاج حزب العدالة والتنمية، الذي يرأسه إردوغان للحفاظ على تحالفه مع الحركة القومية من أجل تمرير القوانين التي يريد إقرارها في البرلمان في المرحلة المقبلة لترسيخ النظام الرئاسي.

كان بهشلي أقال نائب رئيس حزب الحركة القومية سفر آيجان من منصبه، أول من أمس، بعد أن قال إن بهشلي «أنقذ إردوغان في الانتخابات الأخيرة، وإن الحزب سيكون قادرا على فعل ما يحلو له في البرلمان الجديد».

وأضاف آيجان أن حزب الحركة القومية أصبح في موقع استراتيجي داخل البرلمان، فقد أنقذ دولت بهشلي الرئيس رجب طيب إردوغان وحزب العدالة والتنمية، وأن أنصار حزب الحركة القومية أطاعوا أمر رئيس الحزب وصوتوا لإردوغان.

على صعيد آخر، انطلقت في إسطنبول أمس محاكمة الصحافي الألماني دنيز يوجال، مراسل صحيفة «ديفلت» الألمانية السابق في تركيا، والذي كان أطلق سراحه قبل ٤ أشهر، من سجن في غرب تركيا بعد عام من الاحتجاز. وتتهم النيابة التركية يوجال بنشر «دعاية إرهابية» ودعم تنظيم إرهابي (في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني المحظور) والتحريض على الفتنة. ولا يحضر يوجال جلسات محاكمته التي تنعقد غيايبا بسبب عودته إلى ألمانيا فور إطلاق سراحه. وقال فيسال أوك، محامي يوجال، إن موكله كان ضحية لمحاكمة «سياسية» وأنه تعرض للاعتقال بصورة غير قانونية بسبب عمله كصحافي، و«إذا اتبع القضاة القوانين والدستور، فكان يجب تبرئة دنيز منذ

الجلسة الأولى». وكان الرئيس إردوغان وصف يوجال بأنه «إرهابي وعميل لألمانيا»، متهما القنصلية الألمانية في بلاده بتقديم الحماية للإرهابيين. وتسبب اعتقال يوجال ومواطنين ألمان آخرين في توتر للعلاقات بين أنقرة وبرلين خفت حدته بعد إطلاق سراحهم. في سياق قريب، داهمت الشرطة التركية أمس مقر موقع «سينديكا دوت أورج» الإخباري اليساري المعارض وقامت بتفتيش صالة التحرير. وأفاد الموقع بأنه لم يكن هناك أي صحافيين متواجدين في المكتب وقت المداهمة، التي أشار إلى أنها جاءت كجزء من تحقيق قانوني مع رئيس التحرير علي أرجين دميرهان. وكان دميرهان احتجز مؤقتاً في أبريل (نيسان) الماضي بتهمة عدم الاعتراف بنتيجة استفتاء أجري بشأن تحول تركيا إلى نظام رئاسي تنفيذي، كما احتجز مرة أخرى في مايو (أيار) بسبب تقرير بعنوان «يمكننا وقف الديكتاتورية»، لكن أطلق سراحه لاحقاً. ويلجأ الصحافيون المعارضون في الغالب إلى المواقع الإخبارية على الإنترنت لنشر تقاريرهم، بعد أن باتت غالبية الصحف ووسائل الإعلام المختلفة مملوكة لشركات قريبة من الحكومة، ويتعرض الكثير من هذه المواقع للإغلاق.

من ناحية أخرى، ألقت السلطات التركية القبض على ٥ أشخاص في ولاية إزمير (غرب) بتهمة إهانة الرئيس إردوغان. وسبق ذلك إلقاء القبض على ٧ أشخاص بعد أن تردد أنهم وجهوا شتائم للرئيس إردوغان، خلال تجمع لمرشح حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية محرم إينجه في ٢١ يونيو (حزيران) الجاري وأمرت المحكمة أمس بتوقيفهم بتهمة إهانة إردوغان. وأفادت وكالة الأناضول الرسمية بأن لقطات مصورة للواقعة التي حدثت داخل مطعم في إزمير تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، وأظهرت اللقطات التي نشرتها مواقع إلكترونية مقربة من الحكومة على نطاق واسع، أشخاصاً جالسين في شرفة المطعم في الهواء الطلق يرددون اسم إردوغان بشكل مثير للسخرية.

تركيا تتحدى ترامب.. لن نتخلى عن صفقات النفط والغاز مع إيران

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٦/٢٠

أبلغ الناطق باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين إلى وكالة "بلومبرغ" الاقتصادية الأمريكية أن بلاده تعتبر إيران شريكاً تجارياً مهماً ولن تتخلى عن صفقات الغاز والنفط مع الجمهورية الإسلامية.

لسنا نحن فقط أو بلدان المنطقة ضد حزمة العقوبات (الأمريكية ضد إيران) وإنما البلدان الأوروبية أيضاً وقال كالين في مقابلة مع قناة "بلومبيرغ" الأمريكية، الخميس، تعليقا على الدعوات من الولايات المتحدة لإيقاف استيراد النفط من إيران، إن تركيا "ستتحرك وفقاً لمصالحها الاقتصادية"، وهي "تعتبر إيران شريكاً تجارياً هاماً"، فضلا عن وجود الحدود المشتركة للبلدين.

وأردف بهذا الخصوص: "الدينا اتفاقيات غاز طبيعي ونفط، ولن ندخل أبداً في خطوة تعرض ذلك للخطر". وجدد المتحدث باسم الرئاسة التركية موقف بلاده الرافض لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق حول برنامج إيران النووي، وأضاف مشدداً: "لسنا نحن فقط أو بلدان المنطقة ضد حزمة العقوبات (الأمريكية ضد إيران) وإنما البلدان الأوروبية أيضاً".

كما انتقد كالين ما وصفه بالدعم الأمريكي لتنظيمي "وحدات حماية الشعب" و"حزب الاتحاد الديمقراطي" الكرديين، وتقديم الولايات المتحدة مأوى للداعية والمعارض التركي، فتح الله غولن، وقال إن هاتين المسألتين "قضية وجود" بالنسبة لتركيا.

وكان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أعلن في الثامن من مايو (أيار) عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، زاعماً أن هذه الصفقة لم تضمن على الإطلاق عدم حصول إيران على السلاح النووي ومتعهداً بفرض اجراءات قاسية على إيران.

بدوره، صرح الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، تعليقا على هذا التطور، بأن بلاده لا تقبل تأجيل أي أزمات جرت تسويتها في الماضي، بما في ذلك الملف النووي الإيراني.

تركيا بعد الانتخابات: أردوغان سلطوي... ومعارضة في أزمة

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٦/٣٠

بعد خمسة أيام على فوز رجب طيب أردوغان بالرئاسة التركية وحيازته على صلاحيات موسعة جديدة منحه إياها التعديلات الدستورية، يبدو أن المرحلة المقبلة ستكون أكثر تعقيداً، فالمعطيات الأولية تبين أن الرئيس، مستقوياً بفوزه الكبير برلمانياً ورئاسياً، لن يتوانى عن الاستمرار بسياساته الداخلية السلطوية، وكذلك بسياسته في سوريا، فيما تشهد المعارضة، من جهة ثانية، خلافات داخلية.

كما هو متوقع، ترى أوساط في المعارضة التركية زيادة في السيطرة للرئيس التركي على الجيش والأمن والاستخبارات والقضاء وكل أجهزة ومرافق ومؤسسات الدولة التي تتبع له مباشرة، وفق الدستور الجديد. واللافت وفق تلك الأوساط، هو تحول تلك الأجهزة إلى أجهزة «عقائدية»، ينتمي عناصرها إلى «حزب العدالة والتنمية»، لأن اختيار عناصرها سيتم من خلال امتحانات شفوية تشرف عليها تنظيمات الحزب الحاكم مباشرة. كذلك، تزداد المخاوف من احتمال تأسيس أردوغان لجهاز أمني وعسكري تابع له مباشرة.

في الأثناء، يستعد أردوغان لاستصدار قوانين وأنظمة تحدد إطار صلاحياته، بعدما تحول النظام إلى رئاسي وألغى منصب رئيس الوزراء، إضافة إلى تحول الوزارات إلى أجهزة تابعة للرئيس مباشرة، كما هي الحال في النظام السياسي الأمريكي. من المتوقع أيضاً أن يتمكن أردوغان مع صلاحياته الدستورية الجديدة، وقدرته على إصدار مراسيم رئاسية، من الحد من جميع الحقوق الديمقراطية والحريات، خصوصاً بالنسبة لوسائل الإعلام المعارضة وفي شبكات التواصل الاجتماعي، علماً أن كل من ينتقد الرئيس وسياساته الداخلية والخارجية هو عرضة للملاحقة القضائية.

بوادر هذه المرحلة الجديدة قد ظهرت اليوم مع اعتقال عضو البرلمان السابق وعضو اللجنة المركزية لـ«حزب الشعب الجمهوري»، آران أردام، بتهمة «التعاون مع الإرهاب»، أي «جماعة فتح الله غولن» و«الكشف عن أسرار متعلقة بالأمن الوطني». أردام، الذي لم يكن مرشحاً للانتخابات الأخيرة، هو من أهم البرلمانيين الذين كشفوا عن أسرار العلاقة بين أنقرة وتنظيم «داعش» وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابيين في سوريا. وقد لعب دوراً في الكشف عن تقارير أمنية واستخباراتية رسمية عن نشاط «داعش» داخل تركيا ووثائق تتعلق بعملية تهريب غاز السارين ومواد كيميائية من تركيا إلى الجماعات الإرهابية، في سوريا عام ٢٠١٣.

من جهة ثانية، وفي ما يتعلق بالشأن السوري، تبين المعطيات أنه من المتوقع أن يستمر أردوغان، بعد نصره الانتخابي، في شكل أوسع بالتدخل في الشأن السوري، عبر فصائل متحالفة معه شمال سوريا، من جرابلس إلى عفرين، مروراً بالباب وأعزاز وإدلب، وكذلك منبج حيث توجد قوات تركية منذ آب ٢٠١٦.

بالنسبة للمعارضة، يبدو أن الصراعات التقليدية داخل «حزب الشعب الجمهوري»، الذي حصل مرشحه محرم إينجه على ٣٠,٦ في المئة من الأصوات، ستتفاقم، مع ورود دعوات داخلية لرئيسه، كمال كليتشدار أوغلو، بالاستقالة، نتيجة للأداء المتراجع في الانتخابات البرلمانية مع تراجع تأييد الحزب إلى نسبة ٢٢,٦ في المئة.

وتتوقع أوساط «الشعب الجمهوري» أن يعلن محرم إينجه «تمرده» على كليتشدار أوغلو، مدفوعاً بتأييد شعبي ودعم من كوادر الحزب، استعداداً للانتخابات البلدية في آذار، باعتبارها الفرصة الأخيرة للمعارضة لإثبات وجودها.

كذلك، وعلى رغم قبول المعارضة بنتائج الانتخابات، يستمر الحديث عن عمليات تزوير كبيرة في مراكز الفرز في مقر اللجنة العليا للانتخابات، فقد قال نائب رئيس «حزب الشعب الجمهوري»، أونورصال أديجوزال، إن خلافاً أصاب أجهزة المراقبة في مقر الحزب، وإنهم لم يستطيعوا متابعة أرقام اللجنة العليا للانتخابات.

أثار هذا التصريح ردود فعل عنيفة في الشارع الشعبي، وقال عدد كبير من مناصري الحزب إنهم لن يشاركوا بعد الآن في الانتخابات طالما أن حزبه غير قادر على حماية أصواتهم ومنع أردوغان من سرقتها، مثلما حصل في انتخابات الأحد الماضي، وقبل ذلك في عملية الاستفتاء على الدستور في نيسان ٢٠١٧.

لوموا عيوب الديمقراطية الليبرالية على فوز أردوغان، وليس الناخبين

*سيمون جنكينز

صحيفة "الغارديان"؛ ٢٠١٨/٦/٣٠

كم هو عدد التحذيرات التي يحتاجها الليبراليون؟ يعني فوز الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تسليم السلطة، إلى الأبد، لزعيم يحكم نحو ٨٠ مليون شخص على الحدود الجنوبية لأوروبا. معارضوه مسجونون، وصحافته مراقبة ومقيدة، وسوف تمنحه إصلاحاته الموعودة سيطرة غير محدودة. وهو يحظى بالشعبية بطريقة لا يمكن إنكارها.

ما من جدوى من استنكار فوز أردوغان ببساطة، وبالتالي، إهانة الذين انتخبوه ضمناً. وقد أصبحت أوروبا تواجه الآن اثنين من الحكام المستبدتين الشعبويين (والمتمتعين بالكثير من الشعبية ظاهرياً) عند تخومها الشرقية: إردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ويقابل هذين الرجلين قادة آخرون من "الرجال الأقوياء" المماثلين في كل من المجر وبولندا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك والنمسا وصربيا.

لم تعد هذه الأنظمة مجرد انحرافات وشذوذ عن قاعدة، وإنما يبدو أن الشعبية تصبح هي العرف عبر مجموعة من الدول في أوروبا الشرقية، والتي تتميز بالحكم الشخصي وكرامية الأجانب وقمع المعارضة البرلمانية والإعلامية. ويبدو أن تحذير تشرشل من أن هناك "ستارة حديدية تهبط" أصبح يعود ليطارد القارة -سوى أن الستارة الحديدية هذه المرة ليست الشيوعية السوفياتية، وإنما الاستبدادية الشعبوية.

لعل الطريقة الوحيدة المؤكدة لضمان تفاقم هذا الاتجاه هي أن يعمد غرب أوروبا ببساطة إلى إهالة اللوم والانتقاد بعدوانية. فكما هو واقع الحال في أمريكا دونالد ترامب، لا يحب الناس أن يقال لهم إنهم أغبياء، أو عنصريون، أو نازيون مخدوعون عندما يصوتون لصالح ما يرون أنه يخدم مصلحتهم وهويتهم الوطنية. وهم لا يستمتعون بالنقد بشكل خاص عندما يأتي من البلدان الغنية التي يرون أنها تسرق شبابهم وتجبرهم على القبول باللاجئين الآسيويين والأفارقة بدلاً عنها.

قبل عامين، كان مسح القيم العالمي واضحاً تماماً بهذا الخصوص. فبينما كان المستجيبون الأكبر سناً (الذين تجاوزوا سن الستين) مصممين على أن الديمقراطية "ضرورية" لحياتهم، شاركهم هذا الرأي أقل من نصف الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. ويعتقد ما يقرب من ربع "جيل الألفية" من الأمريكيين الآن أن الديمقراطية هي "طريقة سيئة" لإدارة بلد. كما أن نحو سدس الشباب الأوروبيين (نحو ١٧٪) يفكرون بالطريقة نفسها، وهو ضعف الرقم في العام ١٩٩٥. وفي ألمانيا وإسبانيا واليابان وأمريكا، يفضل ٤٠٪ من الناس بشكل عام "زعيماً قوياً لا يكون عليه أن يعبأ بالبرلمانات أو الانتخابات". ومن الواضح تماماً أن الإيمان بالديمقراطية بين شباب الغرب في تدهور.

تجلب حركة "موت الديمقراطية" المتفشية في الوقت الراهن الانتباه إلى إخفاق الناخبين في التصويت لصالح البرنامج الليبرالي/الأممي -ومن هنا جاء فوز ترامب، وتمرير "بريكسيت" وصعود الأحزاب المناهضة للهجرة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا. لكن الخطأ، إذا كان ثمة خطأ، لا يكمن في الناخبين، وإنما يكمن في المؤسسات التي تفشل في الاستجابة لمطالبهم. وإذا كانت الحوامل التقليدية للمناقشة العامة -الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والأكاديميون- لا تسمع أصواتهم، فإنهم سيتحولون إلى قادة يستمعون.

ليس الهجوم الغربي على الشعبية هو الحل. إنه لن يغير وجهة الانتخابات، على الرغم من أن "قوة الغرب الناعمة" يمكن أن تحاول مساعدة البرلمانات المضطهدة والصحف المقهورة. وربما يكون التصرف الأكثر واقعية هو أن نصنع مثلاً، وأن نعيد التأكيد أن الديمقراطية لا تدور حول إضفاء الصلاحية للسلطة وإنما تتعلق بكبح جماحها. كانت الديمقراطية، منذ أرسطو، تدور حول تقييد "حكم الغوغاء" من خلال وضع الضوابط الدستورية وإتاحة النقد والمعارضة والتنوع وانتقال السلطة.

لعل الرسالة الحقيقية للانتخابات التركية هي أنه لا يوجد شيء حتمي في إقامة ديمقراطية ناضجة. إن الديمقراطية تحتاج إلى إنعاش متواصل في كل مكان. وتحتاج البرلمانات والأحزاب إلى التحديث. وتحتاج الحكومة المحلية إلى تحرير. وتحتاج التعددية الإعلامية إلى دفاع. وتحتاج هستيريا وسائل الإعلام الاجتماعية إلى الضبط. والشخص الواحد، والصوت الواحد، ولمرة واحدة، ليست ديمقراطية إنما استبدادية. وربما لا تعيننا تركيا في ذاتها، لكن أحوال الديمقراطية تعيننا حتماً.

*كاتب عمود في صحيفة "الغارديان".

الانتخابات التركية.. مفاجأتها وحسابات الربح والخسارة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : ٢٠١٨/٦/٣٠

تمكن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وحليفه حزب الحركة القومية، من انتزاع نصر انتخابي مهم، بعد حصولهما مجتمعين على أكثر من نصف أصوات المقترعين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٨. ما يعني أن الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه، العدالة والتنمية، سيقودان البلاد إلى المنوية الأولى لإعلان الجمهورية التركية الحديثة في عام ٢٠٢٣.

وقد جاءت هذه النتائج مخالفة لأغلب استطلاعات الرأي التي توقعت فشل أردوغان في حسم المعركة الانتخابية على الرئاسة من الجولة الأولى، وكذلك عدم حصول الائتلاف الذي يقوده "العدالة والتنمية" على أغلبية كافية من مقاعد البرلمان، تمكنه من تشكيل حكومة، بعد أن بالغت هذه الاستطلاعات في تقدير عدد الأصوات التي يمكن أن يحصل عليها حزب الخير "إي بارتى"، المنشق عن الحركة القومية، والتقليل من احتمالات حصول "العدالة والتنمية" على أصوات جزء مهم من المقترعين الكرد في مدن جنوب شرق تركيا، خصوصا في ماردين وأورفا وباطمان وأغري وغيرها، بل ذهبت استطلاعات إلى طرح سيناريو فوز مرشح تحالف المعارضة (ائتلاف الأمة)، محرم إينجة، في الانتخابات الرئاسية، إذا آلت الأمور إلى جولة ثانية حاسمة.

أسباب فشل المعارضة

يعود فشل تحالف المعارضة التي يقودها حزب الشعب الجمهوري في منع حزب العدالة والتنمية من الاستمرار في حكم البلاد عقدين متتاليين إلى عدة أسباب رئيسية: أهمها عجزه عن تقديم برنامج اقتصادي وسياسي بديل، قادر على مواجهة برنامج الحزب الحاكم، وإقناع الناخب التركي بتغيير رأيه، والرهان على مشروع التغيير الذي بدا له مغامرة في المجهول، خصوصا في مرحلة تحديات صعبة تواجهها تركيا. كما صب تشرذم المعارضة، وعدم قدرتها على الاتفاق وتقديم مرشح رئاسي واحد في مصلحة الرئيس أردوغان، إذ أصرت زعيمة حزب الخير، ميرال أكشنار، على الترشح، رافضة دعم ترشح الرئيس التركي السابق عبد الله غول للانتخابات الرئاسية في مواجهة الرئيس أردوغان. كما رفضت المعارضة فكرة انضمام حزب الشعوب الديمقراطي، القريب من الكرد، إلى تحالف الأمة المعارض، فخسرت بذلك كتلة أصوات مهمة، كان يمكن أن تساعد على البقاء في السباق الرئاسي لجولة ثانية، ومن ثم منع حزب العدالة والتنمية من حسم المعركة منذ الجولة الأولى. وقد أثر تشرذم المعارضة هذا في فرصها في إقناع الناخب التركي بقدرتها على تحقيق النصر في الانتخابات.

ويبدو أن حزب العدالة والتنمية تمكن، في الأسابيع الأخيرة، من استرداد بعض الكتل والشرائح الانتخابية التي كانت لها ملاحظات على سياساته الاقتصادية، أو تلك المتصلة بالتضييق على الحريات العامة، واستغلال المحاولة الانقلابية الفاشلة في صيف عام ٢٠١٦ للتخلص من الخصوم السياسيين، وقمع الأصوات المعارضة، إذ وعد الرئيس أردوغان، في حال فوزه، بإنهاء حالة الطوارئ، وزيادة الرواتب، وتوفير آلاف من فرص العمل الجديدة في القطاع العام. أضف إلى ذلك أن استراتيجية المعارضة في التركيز على شخص الرئيس أردوغان، وجعل المعركة كأنها موجهة ضده شخصياً، بدلاً من التركيز على برامج حزبه وسياساته، جاءت بنتائج عكسية، كما دلت هذه الاستراتيجية على عجز المعارضة عن اجترار خطط وبرامج ومشاريع بديلة مما يعد به حزب العدالة والتنمية.

وحال بروز مرشح ائتلاف المعارضة، محرم إينجة، متأخراً من دون تمكنه من الذهاب بالانتخابات الرئاسية إلى جولة ثانية، على الرغم من أنه حصل على نسبة عالية من الأصوات (٣٠٪)، علماً أنه لم يكن معروفاً لدى الناخب التركي على نطاق واسع، إذ لم يتمكن إينجة من القيام بحملة دعائية واسعة، ولم يحصل على الدعم المطلوب من حزبه، أو من أحزاب المعارضة الأخرى، خلال الحملة الانتخابية، وكانت النتيجة حصوله منفرداً على أصوات أكثر من حزبه، فكان هو من رفع حزبه، بدلاً من أن يحدث العكس.

مفاجآت الانتخابات

حملت الانتخابات عدداً من المفاجآت:

• الأولى: وهي الأهم، تمثلت في تمكّن حزب الحركة القومية اليميني، بزعامة دولت بهتشلي، من الحصول بمفرده على نحو ١١٪ من مجموع الأصوات في الانتخابات البرلمانية، بعد أن أكدت استطلاعات الرأي تراجع حصة الحزب إلى النصف، بعد انشقاق مجموعة ميرال أكشنار عنه، وتشكيلها حزباً جديداً تمكّن من تجاوز عتبة ١٠٪ الانتخابية اللازمة لدخول البرلمان. وبذلك يكون اليمين القومي المتشدد في تركيا قد حصد مجتمعاً نحو ٢١٪ من مجموع الأصوات، وهي كتلة كبيرة بكل المعايير، وستكون مبعث قلق لجميع القوى السياسية التركية، بما فيها حزب العدالة والتنمية. إذ وعلى الرغم من الحدة التي تطبع الخلاف بين زعميي الجناحين، بهتشلي وأكشنار، فإن الاحتمال يبقى قائماً بحصول مصالحة بين الحزبين القوميين اللذين يتشاركان أكثر الأفكار والمبادئ السياسية، والذهاب في اتجاه تشكيل كتلة نيابية موحدة ومؤثرة في البرلمان، تقلب المعادلات الحزبية رأساً على عقب.

• الثانية: ظهرت في تمكّن حزب الشعوب الديمقراطي (القومي الكردي) من الحصول على نحو ١٢٪ أيضاً من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، مع أن رئيسه، صلاح الدين دميرتاش، الموجود في السجن لم يتمكن من الحصول إلا على نحو ٨٪ من أصوات الناخبين" ما يعني أن نحو ٤٪ من الناخبين الأتراك ممن يدعمون أحزاباً أخرى قد صوتوا لصالح الحزب الكردي في الانتخابات البرلمانية، في حين استنكفوا عن التصويت له في انتخابات الرئاسة. وقد حصل الشيء نفسه في انتخابات حزيران/ يونيو ٢٠١٥ البرلمانية" إذ حاز الحزب الكردي دعم ناخبين لا يلتزمون خطه بالضرورة، وهو ما يسمى في تركيا "أصوات الأمانة"، إذ يصوت أنصار حزب ما لمصلحة حزب آخر من أجل منع حصول حزب ثالث على أصوات الحزب الأول" مثل تصويت حزب الشعب الجمهوري لمصلحة حزب الشعوب الديمقراطي في المناطق الكردية لمنع حزب العدالة والتنمية من زيادة حصته من المقاعد فيها، الأمر الذي مكّن حزب الشعوب الديمقراطي من تجاوز العتبة الانتخابية ودخول البرلمان، وتعد هذه خطوة ديمقراطية مهمة لناحية حضور هذا الحزب تحت سقف مجلس النواب التركي، وعدم إهدار أصوات ملايين الكرد الأتراك الذين دعموه، وتركها خارج اللعبة السياسية في البلاد. لكن، لا يُعرف كيف سيستغل حزب الشعوب الديمقراطي هذه الفرصة الجديدة، للمشاركة في الحياة السياسية التركية من داخل قبة البرلمان، علماً أنه انتهج خطأً متشدداً في مشاركته البرلمانية السابقة، بدعوته إلى العصيان المدني، ودعمه خيارات حزب العمال الكردستاني.

• الثالثة: تمثلت في نجاح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تحقيق أكثر من ٥٢٪ من أصوات المقتربين في الانتخابات الرئاسية، بينما حصل حزبه في الانتخابات البرلمانية على نحو ٤٢٪ فقط من مجموع الأصوات. وهكذا خسر الرهان على إمكانية الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان (٣٠١ صوتاً من أصل ٦٠٠) لتشكيل الحكومة منفرداً، وسيصبح الآن تحت رحمة شريكه الصغير في الائتلاف (حزب الحركة القومية) بشأن السياسات والبرامج والحصص من المناصب، الحكومية ومناصب الدرجة الأولى الحساسة في البيروقراطية التركية.

• الرابعة: تمثلت في حصول مرشح حزب الشعب الجمهوري، محرم إينجه، على نحو ٣٠٪ من مجموع الأصوات في الانتخابات الرئاسية، بينما لم يحصل حزبه سوى على نحو ٢٢٪ من مجموع الأصوات في الانتخابات البرلمانية. زادت أصوات إينجه بفارق كبير على أصوات حزبه التي تراجعته مقارنةً بأخر انتخابات برلمانية، وبما لا يقل عن ثلاث

نقاط" وهو مؤشر على أننا بصدد مواجهة حزبية حادة في صفوف الحزب اليساري، كما جرت العادة بعد كل فشل انتخابي. ويعني ذلك أن زعيم الحزب الحالي، كمال كيليشدار أوغلو، قد يجد نفسه مضطراً إلى ترك مقعده لمنافسه الدائم إينجة بعد هذه الخسارة" وذلك لكي يجنب الحزب موجةً جديدةً من الانشقاقات والانفصالات، ربما تضعفه أكثر.

رهانات المستقبل

يبدو أن رهان الرئيس التركي على إجراء انتخابات مبكرة، تضمن له البقاء في الحكم خمس سنوات أخرى رئيساً بصلاحيات شبه مطلقة وفق الدستور الجديد، قد آتت أكلها. كما أن الانتخابات، بنتائجها التي جاءت حاسمةً، تدفع في اتجاه استمرار حالة الاستقرار السياسي في تركيا، بعد أن كانت استطلاعات الرأي تذهب في اتجاه أن تكون النتائج متقاربةً وغير حاسمة" ما يسهم في مزيد من تعقيد المشهد السياسي المعقد أصلاً.

أما خريطة البرلمان المقبل فستكون مختلفة كلياً عن الحالية" إذ سيتكوّن من خمسة أحزاب في مقابل أربعة حالياً، وستكون المعارضة تحت قبته أقوى بكثير مما هي عليه الآن، مع الأخذ في الاعتبار أن التحالفات القائمة اليوم بالنسبة إلى الحكم والمعارضة على السواء قد لا تستمر طويلاً" فهي تحالفات انتخابية مؤقتة أكثر من كونها توافقة على أجندات سياسية متقاربة، وقد تشهد لذلك تقلبات كثيرة خلال المرحلة المقبلة. وسيجد حزب العدالة والتنمية نفسه قريباً أمام معضلة التعامل مع حليفه وشريكه الانتخابي، حزب الحركة القومية الذي يتبنى مطالباً وأفكاراً متعارضة مع ما يطرحه حزب الرئيس أردوغان. لكن العلاقة بهذا الحزب لن تكون أكبر هموم حزب العدالة والتنمية في المرحلة المقبلة، مع وجود عدد غير قليل من التحديات الداخلية والخارجية الكبرى التي تحتاج إلى قراراتٍ وحلولٍ سريعة لمواجهتها" مثل الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالبلاد منذ شهور، والتحديات الإقليمية المعقدة في دول الجوار السوري والعراقي والقبرصي، والجمود في مسار العلاقات التركية - الأوروبية، والتأزم الذي لا ينتهي مع واشنطن.

النتائج والأرقام التي تمنح أردوغان وحزبه حق مطالبة عواصم ودول عديدة باحترام إرادة الناخب التركي وقراره لا بد من أن تُقرأ معكوسة أيضاً" إذ تحتاج قيادات حزب العدالة والتنمية في المرحلة المقبلة أيضاً إلى إجراء تقييم شامل للنتائج الانتخابية ودلالاتها، بالترافق مع عملية نقد ذاتي" للوقوف على أسباب التأزم والانسداد في التعامل مع ملفات وقضايا عديدة، في مقدمتها المعايير الحقوقية والسياسية والاجتماعية التي جرى تبنيها على مستوى الاتحاد الأوروبي، ومن المجلس الأوروبي، واعتمدها حزب العدالة والتنمية مع انطلاقته في عام ٢٠٠١، وكانت سبباً رئيساً في إيصاله إلى الحكم، وبقائه على رأس السلطة طوال هذه المدة.

لا يملك حزب العدالة والتنمية، بعد الآن، سوى خيار المراجعة الواسعة للمواقف والقرارات والسياسات التي أسهمت في انقسام المجتمع التركي على نفسه، بعد أن تم تقسيمه قسمين، وفق معيار الولاء، الموالي والمعارض. وسيترقب كثيرون وعد الرئيس أردوغان بأن انتصاره سيمثل "بداية لمرحلة جديدة من الاستقرار" والإصلاح والتغيير والانفتاح على الداخل والخارج.

أردوغان وديمقراطية الفرد الواحد

*سيد عبد المجيد

الأهرام: ٢٠١٨/٦/٣٠

في أثناء توليه منصب عمدة إسطنبول كان رجب طيب أردوغان لا يملك من حطام «الدنيا السياسية» شيئا يذكر سوى محبة الناس، لكنه وبحزبه الوليد آنذاك تمكن من التفوق على من هم أعرق وأقدم منه في عالم الأحزاب المخضرمة، حتى إنه تخطى الحزب الذي أسسه أستاذه الراحل نجم الدين أربكان، وقد تجسد هذا في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت بمستهل الألفية الثالثة، وفي مجلس الأمة التركي الكبير حيث تربع العدالة والتنمية (وكان حينذاك اسما على مسمى) على أغلبية مقاعده ٣٦٦ نائبا من إجمالي ٥٥٠ مقعدا.

وحين انقلب الحال إلى النقيض تماما، أي بعد أن صار يستحوذ على الدولة بمفاصلها وأجهزتها السيادية، راح بالكاد ينجح بشق الأنفس في مراثوناته بأفرعها الثلاثة (رئاسية وبرلمانية ومحليات).

استحقاق ابريل البرلماني في عام ٢٠١٦، كان قاسيا ومرعبا بعث له بإشارة مشئومة مؤداها أنه في طريقه للزوال إن لم ينتبه ويتدبر أمره، وهكذا تعلم أردوغان الدرس وأخذ عهدا على نفسه ألا يكرر هذا المأزق معلنا انتهاء حقبة النزاهة والشفافية وكان له ما أراد في نوفمبر من ذات السنة إذ تمكن من استعادة ما فقدته من مقاعد.

والمفارقة أن ما حققه لم يشف غليله فزاد من إحكام قبضته من خلال ترسانة من القوانين والتشريعات إضافة إلى حالة طوارئ على مشارف أن تدخل عامها الثالث، والهدف سد أي ثغرة يمكن أن يفلت منها الخصوم. ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة منتصف يوليو ٢٠١٦ استطاع إحكام سيطرته على الإعلام المقروء والمسموع والمرئي.

ورغم كل ذلك حصل على ٥٢,٥ ٪ (٢٥ مليون صوت) في انتخابات الأحد الماضي بينما حصل منافسه محرم إينجه، مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض العلماني، على نسبة ٣٠,٥ ٪ (١٥ مليون صوت)، ونسبة التأييد التي حصل عليها إينجه ما هي إلا ثمرة جهد في أقل من ثلاثة أشهر، مقابل ١٥ سنة أمضاها السيد الرئيس في الحكم رئيسا للوزراء ثم رئيسا للجمهورية.

فأى نصر هذا الذي تباهى به أردوغان وانبرى إعلامه يهلل له بنفس الإفراط في الترويج لمؤتمراته الدعائية في أثناء حملته الانتخابية؟

لدرجة جعلت وزير خارجيته مولود تشاويش أوغلو يذهب للقول إن كل المظلومين في العالم تضرعوا لله كي يفوز أردوغان، والسؤال هل من بين هؤلاء المظلومين في بلاده وهم كثرا؟

وزاد من عبثية المشهد تلك الصور التي تناقلتها مواقع التواصل الاجتماعي وتظهر مناصريه يسودون البطاقات ويضعونها في صناديق الاقتراع التي لم تكن قد امتلأت بعد، ومع هذا فالانتخابات لم تشهد خروقات كبيرة هذا هو قول أردوغان وهو يعلن فوزه قبل انتهاء الفرز، ونقلته وسائل الإعلام التابعة له لمرة واحدة، ولم تعد إليه، إنها زلة لسان أقرت بوجود انتهاكات.

أما المنافس محرم ايجنة الذي احتشدت الملايين في لقاءاته خصوصا في إزمير (٢,٥ مليون) وأنقرة (٣ ملايين) وأخيرا إسطنبول (مليون ونصف المليون) وبتتها وسائل الإعلام العالمية، فقد تجاهل التليفزيون التركي عرض

لقاءاته، وكان دليلا لا يدانيه شك على أن المنافسة بين المرشحين لم تكن عادلة. الطريف أن الفضائيات احتفت فيما بعد بإنجحة لروحه الرياضية العالية وذلك لتقبله فوز أردوغان وهو يبدن ديمقراطيته الفريدة المتمثلة في حكم الفرد الواحد.

وكان طبيعيا أن تثير تلك المشاهد حفيظة الغرب الأوروبى وها هي رئيسة المجموعة البرلمانية الألمانية التركية فى البرلمان الألمانى، سيفيم داج ديلين، تقول « إن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى تركيا «ليست حرة ولا نزيهة».

وأضافت داج ديلين، التى هى أيضا عضو حزب اليسار الألمانى المعارض والمنحدرة من أصول أناضولية، إن «أردوغان وصل إلى هدفه المتمثل فى نظام رئاسى سلطوى من خلال التلاعب الذى بدأ قبل وقت طويل من يوم الانتخابات» وتابعت أن «هناك ما يدعو للخوف من أن يدفع أردوغان تركيا إلى مستويات جديدة من التطرف» لافتة الأنظار إلى ما سبق وقاله الأخير «إن الديمقراطية هى قطار نستقله حتى نصل إلى هدفنا».

كذلك انتقد عضو البرلمان والمسئول السابق فى حزب الخضر الألمانى، جيم اوزديمير، والمنحدر من أصول تركية، أنصار الرئيس التركى الذين يعيشون فى المانيا خلال احتفائهم بالنصر الزائف لصرخاتهم «رجب أردوغان زعيمنا» قائلا إنهم «لا يحتفلون فقط بدكتاتورهم، بل يعبرون عن رفضهم لديمقراطيتنا الليبرالية».

فى هذا السياق لم يكن غريبا أن يهرع المتشددون، وفى القلب منهم جماعة الإخوان المسلمين «التى تجد ملاذها الحاضن الوحيد تحت مظلة الجالس فى قصره المنيف بضاحية بييش تبة بالعاصمة، بالتعبير عن فرحتهم الغامرة بالانتصار العظيم الذى حققته وريثة الإمبراطورية العثمانية المجيدة». فما أن ظهرت النتائج الأولية واعدة بولاية جديدة لـ «قائدهم المفدى» حتى أطل أقطاب الإسلام السياسى، وقد دبجوا برقيات التهنئة العاجلة منها على سبيل المثال لا الحصر تلك التى نسبت إلى القيادى الإخوانى منير إبراهيم وانطلقت من الفضاء البريطانى «فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان حفظه الله، نهنئكم بفوزكم الكبير فى الانتخابات الرئاسية». ومن الدوحة هنا رئيس ما يسمى الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين يوسف القرضاوى الشعب التركى بكل أطيافه بنجاح العرس الديمقراطى» وفقا لنعته.

لكن يظل إطراء المراقب العام للجماعة بالسودان، جديرا بالتأمل فالرجل لم يكتف بوصف «مخاض الأحد» بـ «التجربة الباهرة والدرس العظيم» بل جنح ليقول «إن فوز أردوغان، فيه دروس وعبر، منها» أن الشعوب هى الضامن الأول لاستمرار عهود الحريات والاستقرار» ومكمن الإثارة فى تلك الأقاويل الجانحة إن صاحبها لم تصله بعد أدبيات وتقارير دولية أجمعت على أن تركيا فى ظل أردوغان باتت أشبه ببلد متخلف يزرع تحت نير الاستبداد. كما أنها أصبحت تعاني جملة من «الأزمات المركبة والمعقدة معا ولا يبدو واقعا أنها سوف تأخذ طريقها إلى الحل بعصا سحرية، فأردوغان وبعد أن يفيق من نشوة الفوز تنتظره استحقاقات خطيرة وجوهرية لا سبيل إلى حلها بالتمنيات والوعود».

وسيتكشف لاحقا أن جعل بلاده قوة اقتصادية ولاعبا رئيسيا على الساحة الدولية أمر بعيد المنال تعكسه شواهد عديدة ف «تركيا لم تعد محببة لدى المستثمرين الأجانب، ويسعى أفضل أبنائها حاليا أو ربما سعوا بالفعل إلى أماكن أخرى أفضل».

لماذا تراجعت شعبية حزب العدالة والتنمية؟

*إسماعيل ياشا

عربي ٢١: ٣٠/٦/٢٠١٨

أظهرت النتائج غير الرسمية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة التي أجريت الأحد الماضي في جميع أنحاء تركيا فوز رئيس الجمهورية ومرشح تحالف الجمهور، رجب طيب أردوغان في الجولة الأولى، بالإضافة إلى حصول التحالف على الأغلبية في البرلمان التركي.

اللجنة العليا للانتخابات أعلنت أن أردوغان حصل على ٥٢,٥٩ في المئة من أصوات الناخبين، كما حصل حزب العدالة والتنمية على ٤١,٨٥ في المئة، في مقابل حصول حزب الحركة القومية على ١٠,٩٠ في المئة من الأصوات، ما يعني أن هناك حوالي ١٠,٧٤ في المئة من الناخبين أدلوا بأصواتهم لصالح أردوغان في الانتخابات الرئاسية، ولكنهم لم يصوتوا لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية. وكان حزب العدالة والتنمية قد حصل في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ على ٤٩,٥٠ في المئة من أصوات الناخبين. وبعبارة أخرى، فإن نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات الأخيرة تراجعت حوالي ٧,٦٥ في المئة. ولذلك، يبحث المراقبون والمحللون عن جواب لهذا السؤال: "لماذا تراجعت شعبية حزب العدالة والتنمية؟".

لا يمكن عزو هذا التراجع إلى سبب واحد، بل هناك أسباب عديدة أدت إليه مجتمعة. ولعل الأول من تلك الأسباب هو الفرق بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي الذي سيتم تطبيقه الآن بعد هذه الانتخابات

حزب الحركة القومية لم يترشح أحداً للانتخابات الرئاسية، وأعلن دعمه لأردوغان. وبالتالي، من الطبيعي أن تكون نسبة الأصوات التي حصل عليها أردوغان في الانتخابات الرئاسية أكثر من نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية. ومع ذلك، هناك تراجع واضح في شعبية حزب العدالة والتنمية لا يمكن أن ينكره أحد.

لا يمكن عزو هذا التراجع إلى سبب واحد، بل هناك أسباب عديدة أدت إليه مجتمعة. ولعل الأول من تلك الأسباب هو الفرق بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي الذي سيتم تطبيقه الآن بعد هذه الانتخابات. وفي انتخابات ١ تشرين الثاني/نوفمبر، خاف الناخبون من عودة شبح الحكومات الائتلافية، وأرادوا أن يمنحوا حزب العدالة والتنمية أغلبية في البرلمان تمكنه من تشكيل الحكومة وحده. وأما في النظام الجديد، فلا يحتاج الرئيس إلى الحصول على ثقة البرلمان لتشكيل الحكومة، ولذلك اكتفى الناخبون بتمكين أردوغان من الفوز دون تمكين حزب العدالة والتنمية من الحصول على الأغلبية البرلمانية. يبدو أن هؤلاء أرادوا أن يلقنوا الحزب درساً ليقوم بتصحيح سياساته "الخاطئة"، ولكنهم صوتوا لأردوغان في الانتخابات الرئاسية، مراعاة لمصلحة البلاد.

ومن الأسباب التي أدت إلى تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية، استياء جزء من مؤيديه من سياسات الحكومة في بعض القضايا، أو ترشيح بعض الأسماء ضمن قوائم الحزب الانتخابية، أو تشكيل تحالف انتخابي مع حزب الحركة القومية. ويبدو أن هؤلاء أرادوا أن يلقنوا الحزب درساً ليقوم بتصحيح سياساته "الخاطئة"، ولكنهم صوتوا لأردوغان في الانتخابات الرئاسية، مراعاة لمصلحة البلاد، على الرغم من بعض تحفظاتهم على أداء حزب العدالة والتنمية واستيائهم من بعض سياساته.

أما السبب الثالث، فتعاطف الناخبين مع حزب الحركة القومية الذي لعب دوراً محورياً في تعديل الدستور، ونقل البلاد من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. ومما لا شك فيه أن دعم حزب الحركة القومية، برئاسة دولت بهتشلي، لترشيح أردوغان للانتخابات الرئاسية، ووقوفه إلى جانب الحكومة في القضايا الوطنية الكبرى، كمحاربة الانقلابيين وخلايا الكيان الموازي والتنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى ملفي سوريا والعراق، دفع الناخبين إلى الشعور بضرورة التصويت لصالح حزب الحركة القومية" كي لا ينهزم أمام حزب ميرال أكشنير الذي أسسه منشقون عن حزب الحركة القومية.

حزب العدالة والتنمية، يجب أن يدرس بشكل معمق أسباب تراجع شعبيته، ويقوم بمراجعة شاملة لتصحيح أخطائه، كي لا يتفاقم هذا التراجع ويؤدي إلى خسارة ثقيلة في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في نهاية آذار/مارس.

تحالف الجمهور الذي شكلها حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية حصل على الأغلبية في البرلمان، وهذا يعني أن حزب العدالة والتنمية سيكون بحاجة إلى دعم حزب الحركة القومية لتمرير القوانين من البرلمان. وبالتالي، يمكن أن نقول إن الناخبين أرادوا أن لا يبقى تحالف الجمهور مجرد تحالف انتخابي، بل يستمر حتى بعد الانتخابات ليحل مشاكل البلاد تحت قبة البرلمان.

حزب العدالة والتنمية، بغض النظر عن استمرار تحالف الجمهور أو عدمه، يجب أن يدرس بشكل معمق أسباب تراجع شعبيته، ويقوم بمراجعة شاملة لتصحيح أخطائه، كي لا يتفاقم هذا التراجع ويؤدي إلى خسارة ثقيلة في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في نهاية آذار/مارس المقبل.

فوز أردوغان وتحسين العلاقات الأمريكية التركية

* جيمس جيفري

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى؛ ٢٠١٨/٦/٣٠

للوهلة الأولى، لم يسر الفوز الكاسح الذي حققه ائتلاف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في انتخابات الرابع والعشرين من حزيران/يونيو على ما يرام في الولايات المتحدة. فرداً على تجدد سيطرته على السلطة التنفيذية والبرلمان، أعرب الكثير من المراقبين عن أسفهم حيال فشل المعارضة ذات الميول الغربية في الحصول على عدد أكبر من الأصوات، وشككوا في احتمال حشو صناديق الاقتراع ببطاقات مزورة، كما أبدوا قلقهم مما قد يفعله أردوغان من الصلاحيات الرئاسية الأوسع التي نص عليها الدستور المعدل. ولكن مع انتقال تركيا من مرحلة الانتخابات المثيرة للجدل خلال الأسابيع المقبلة، قد تنبئ نتائجها بمستقبل أفضل على المدى المتوسط في العلاقة العاصفة بين واشنطن وأنقرة.

إن أهم حسنة بالنسبة لصانعي السياسة في الولايات المتحدة هي احتمال أن تؤدي نتائج التصويت الحاسم إلى تجنب تركيا مواجهة فترة طويلة من الاضطرابات ما بعد الانتخابات - وهذه ميزة لا يجدر الاستهانة بها نظراً للكّم الهائل من المسائل الثنائية التي لم يتم حلها، والوضع المضطرب التي تعيشه الدول المجاورة لتركيا، والضغط المتزايدة التي تمارسها روسيا على أنقرة. كما أن السيناريوهات المثيرة على غرار انتخابات إعادة الرئاسية ومفاوضات الائتلاف البرلمانية كانت ستؤدي على الأرجح إلى تأجيل أي تقدم بشأن مبادرات السياسة الخارجية الجوهرية وزيادة التصنع السياسي تجاه الولايات المتحدة، مما كان سيزيد من سوء العلاقات الثنائية. وليس هناك شك بأن قيام حكومة تركية مستقرة هو الأساس لوجود شريك أفضل للولايات المتحدة، على الأقل فيما يتعلق بالمصالح الاستراتيجية على المدى القريب في الشرق الأوسط الذي مزقته الحرب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الثمن السياسي الذي اضطرّ أردوغان إلى دفعه لضمان الفوز قد يجعله أكثر استعداداً للتنازل في بعض القضايا. فـ «حزب العدالة والتنمية» الذي ينتمي إليه كان قد تعرض لتهديدات كبيرة في الفترة التي سبقت يوم الانتخابات، حيث اضطرّ إلى تشكيل تحالف مع «حزب العمل القومي» لمجرد تأمين الأغلبية، علماً بأن فوزه الرئاسي بنسبة ٥٢ في المائة من الأصوات لم يتفوق على المستوى الذي حققه عام ٢٠١٤ سوى بفارق بسيط. وفي الوقت نفسه، فإن أحد ألدّ خصومه - وهو «حزب الشعوب الديمقراطي» الذي يعتبره الكثير من الأتراك الجناح السياسي لـ «حزب العمال الكردستاني» المتمرد - نجح بسهولة في كسب نسبة العشرة في المائة من أصوات المقترعين الإجمالي المطلوبة لدخول البرلمان. ومن شأن هذه النتيجة المختلطة أن ترغمه على العمل مع المزيد من الجهات الفاعلة داخل تركيا وخارجها، بما فيها الولايات المتحدة - علماً بأن هذه الصيغة الأكثر اعتدالاً بعد الانتخابات لم تنطبق عليه دائماً.

ومهما كان مسار أردوغان في أعقاب الانتخابات، فإن واشنطن في وضع جيد يُمكنها الاستفادة من دولة تركية أكثر استقراراً، بعد أن لعبت أوراقها بشكل جيد مع أنقرة في الآونة الأخيرة. ففي وقت سابق من هذا الشهر، توصل المسؤولون إلى اتفاق بشأن منطقة منبج في سوريا يشمل تعاون عسكري بين الولايات المتحدة وتركيا وانسحاب الحزب الكردي السوري «حزب الاتحاد الديمقراطي» المرتبط بـ «حزب العمال الكردستاني». كما أوضح أردوغان أنه يريد بقاء القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا للمساعدة على احتواء مختلف التهديدات المتصورة هناك، بدءاً

من «حزب الاتحاد الديمقراطي» و«فلول تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى العناصر الإيرانية وحلفائها في نظام الأسد. بالإضافة إلى ذلك، سمحت واشنطن بنقل أول طائرة مقاتلة من طراز "أف-٣٥" إلى تركيا على الرغم من تهديدات الكونغرس الأمريكي بوقف مثل هذه المبيعات بسبب شراء أنقرة لأنظمة الدفاع الجوي الروسية من طراز "أس-٤٠٠". وقد جاءت هذه التسويات لتدعم بشكل غير مباشر الفكرة التي كررها أردوغان خلال حملته الانتخابية، وهي أنه الوحيد القادر على حماية أرض الوطن. وفي خضم هذا كله، حافظ الرئيس ترامب على علاقة جيدة معه كما يبدو.

ولا أحد يعلم إلى أين قد يمضي أردوغان بتركيا الآن، وهو شريك صعب تحت أي ظرف من الظروف. ولكن تركيا، من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، هي من أقوى الدول وأكثرها استقراراً في الشرق الأوسط، وشريك تعاون مع الغرب في عدة قضايا بدءاً من أفغانستان وأوكرانيا مروراً باللاجئين السوريين ووصولاً إلى دفاعات حلف "الناطو" ضد الصواريخ الإيرانية. ولا يزال معظم الأتراك يميلون إلى الغرب، وقد تصرف حكومتهم إلى حد كبير كقوة يفرضها الأمر الواقع تشارك الولايات المتحدة المخاوف نفسها إزاء التوسع الروسي والإيراني. وإذا كانت إدارة ترامب جادة بشأن الأولويات المعلنة في "استراتيجية الأمن القومي" خلال كانون الأول/ديسمبر الماضي - وتحديد التركيز على المنافسة مع الدول المعادية - فهي بحاجة إلى حلفاء أقوياء مثل تركيا، حتى وإن كان سجلهم الوطني حافلاً بانتهاكات حقوق الإنسان وقضايا أخرى.

وفي حين تبدو المصادر التركية والوسائل الإعلامية المقربة من أردوغان منفتحة على احتمال توطيد العلاقة بين البلدين، من المنطقي أن تتوقع منه واشنطن اتخاذ خطوات جوهريّة لمعالجة العديد من المشاكل، وعاجلاً وليس آجلاً. وتشمل هذه الخطوات شراء منظومات "أس-٤٠٠" - فإلى جانب غضب الكونغرس الأمريكي من إقدام أحد أعضاء "الناطو" على شراء أسلحة من موسكو، من شأن وضع منظومة "أس-٤٠٠" في أيدي تركيا بدعم تقني من روسيا أن يسمح للكرملين باستنباط معلومات استخباراتية حيوية عن طائرات "أف-٣٥" في تركيا، مما يعرض أساطيل "أف-٣٥" وأنظمتها الداعمة للخطر في دول أخرى. ولا يبدو أن كبار المسؤولين الأتراك يدركون تماماً هذه العواقب ولكن عليهم التحرك سريعاً بالتعاون مع إدارة ترامب للحد من الأضرار التي قد تنجم عن أي عقوبات يفرضها الكونغرس. وفي المقابل يتعين على أنقرة إعادة النظر في إجراءاتها القانونية الاستفزازية ضد أفراد مثل القس الأمريكي أندرو برانسون والموظفين الأتراك في البعثة الدبلوماسية الأمريكية.

وحتى لو اتخذت تركيا هذه الخطوات، فإن سجلها المقلق في مجال حقوق الإنسان، والانحياز الإداري في الحملة الانتخابية لصالح حزب أردوغان، واتهام تركيا بارتكاب مخالفات في الانتخابات ستستمر في تعكير العلاقات الثنائية. وعلى الرغم من أنه لا يبدو أن للرئيس ترامب أي هواجس بشأن التعامل مع زعماء غير ليبراليين، فإن معظم طاقم إدارته والكونغرس الأمريكي والرأي العام وحلفاء الولايات المتحدة يتوقعون من تركيا التصرف كحليف ديمقراطي ليبرالي في حلف "الناطو"، وقد يقررون تحدي التعاون الثنائي إذا لم تتصرف تركيا على هذا الأساس.

إلا أن الانتخابات أوضحت أن أردوغان سيبقى زعيم تركيا في المستقبل المنظور، لذا يجب على واشنطن التواصل معه بشأن القضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لتجنب حدوث عواقب وخيمة في المنطقة. وبالنظر إلى الاضطرابات التي تشهدها الدول الواقعة جنوب تركيا (من العراق وسوريا إلى اليمن) وشمالها (في القوقاز وأوكرانيا)، فإن واشنطن وأنقرة بحاجة إلى إحداها الأخرى.

* زميل متميز في زمالة "فيليب سولوندرز" في معهد واشنطن وسفير الولايات المتحدة السابق في تركيا.

تركيا تعلن استقلالاً جديداً! هذه "المسيرة الكبرى" التي نتحدث عنها!

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لاردوغان، ٢٠١٨/٦/٣٠

لقد كان يوم ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨ بالنسبة لتركيا إعلاناً جديداً للاستقلال، إعلان صعود قوة جديدة وتركيا القرن الحادي والعشرين للعالم أجمع، تاريخ ظهور دولة لن يستطيع أحد ليّ ذراعها أو النظر إليها نظرة ازدراء إلى مسرح الأحداث العالمي.

لقد كان ذلك اليوم انتصاراً جديداً لإرادة شعبنا التي تصنع التاريخ في هذه المنطقة منذ ألف عام ضد التدخلات الدولية، إحياء شعبنا لروح "المقاومة الشرسة" التي نشر نماذجها في أرجاء المنطقة كافة عند مواجهة الحملات الصليبية والغزو المغولي والحرب العالمية الأولى واستيلائها. لقد كان انتقالاً لتلك الجينات السياسية من أعماق التاريخ إلى يومنا، بعزيمة كبيرة، هذا لإعادة إنشاء الدولة العظيمة ورسم ملامح المنطقة من جديد.

تعريف القيم الاستراتيجية وفق ماضيها وحاضرنا ومستقبلنا

إن ٢٤ يونيو/حزيران يمثل نهاية حقبة الوصاية التي امتدت طوال القرن العشرين، انتزاع الإمكانات التي كان بين أيدي من أعطوا أهمية لتركيا في سياق مصالحهم الاستراتيجية، رسم ملامح قيمها الاستراتيجية لتركيا وفقاً لحساباتها ومصالحها وهويتها وماضيها ومستقبلها.

لقد انهارت في ذلك اليوم الدروع الدفاعية لمن اعتبروا وطننا تركيا لعشرات السنين كقوة درك تحمي حدودهم، إذ استطاعت تركيا للمرة الأولى أن تشكل خطوطها الدفاعية حسب محورها الوطني الخاص بها.

لقد شهد ذلك اليوم نجاة تصميم السياسة الداخلية في تركيا وتضامنها الاجتماعي والبيروقراطية العسكرية والمدنية وجهازها الاستخباراتي وكيانها من رأس المال من مجال تأثير هؤلاء. ولقد فضح من تظاهروا بأنهم أصدقاء لكنهم أدروا حروباً سرية ضدنا، من ادعوا الوطنية وحجزوا لأنفسهم مقاعد ضمن صفوف الجبهة الدولية.

من المستحيل إيقاف طريق تركيا حتى عام ٢٠٢٣

لقد أغلق الباب وانتفتت إمكانيات إيقاف تركيا حتى عام ٢٠٢٣، إذ لم يعد هناك إمكانيات لإبطاء تقدم تركيا وإيقافها وتركيعها وإجبارها على الاستسلام وحبسها داخل أروقة محور بعينه من خلال التهديدات والهجمات والعمليات السرية والاستفزازات الاقتصادية في الخارج أو أوساط النفوذ المستثمر بها على مدار القرن العشرين وكيانات "الاحتلال الداخلي" وعناصر "المعارضة المحافظة" في الداخل".

إننا نشهد ولادة تركيا من جديد وصعودها مرة ثانية إلى مسرح التاريخ في سياق إعادة تشكيل القوى العالمية. ولا شك أن انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران لم تكن أبداً مادة سياسية داخلية، بل كان ترجيحاً لهذا التغيير الجيوسياسي. كما أن استهداف تكتلات المعارضة للرئيس أردوغان بشكل مشترك لم يكن خياراً محلياً، بل كان هدفاً وضعها هؤلاء المحور الأطلسي الذي أراد إدارة هذا الخلاف والسيطرة عليه.

من ولماذا جمعكم على قلب رجل واحد، فكروا قليلا!

كان يجتمع كل هؤلاء من تنظيم غولن الإرهابي، أحد أذئاب جهاز استخبارات أجنبي، وتنظيم بي كا كا الإرهابي، وهو أحد أذرع الإرهاب الدولي، وحزب الشعب الجمهوري، الذي جرى تحويله بينما كان الحزب المؤسس لتركيا إلى حزب جبهة ذات محور عنصري ومذهبي، والحزب الجيد (إيبي) الذي كان يحظى في وقت من الأوقات بدعم الشخصيات الوطنية، والسياسيين المعروف عنهم هويتهم المحافظة من أنصار حركة "ملي غوروش" كيف ولماذا يجتمع كل هؤلاء على هدف واحد؟ كيف ولماذا لا يرون أمامهم سوى القضاء على شخص واحد؟ كيف ولماذا يضعون يصبحون جزءا من المخطط الأطلسي الرامي لـ "إيقاف تركيا"؟

لقد صار هنا نسخة جديدة من تركيا أمام كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنطقتنا والقوى الصاعدة في آسيا. ولا شك أن المساومات والعلاقات ستدار من الآن فصاعدا وفق هذه القوة الصاعدة، إذ عاد التاريخ والقوة والجينات السياسية إلى مجراها الطبيعي.

إن الكفاح الذي تخوضه تركيا منذ ٢٠ عاما هو كفاح عقلية كهذه التي نتحدث عنها. لقد ظهرت على الساحة تركيا الجديدة التي حجزت لنفسها مكانا بين القوى العالمية، لتكون بداية جديدة وصعود تاريخي جديد وحر بعد مائة عام من التبعية. ولقد كان هذا وتيرة لا يمكن تأجيلها أو إيقافها، ومن يراجعون تاريخنا على مدار الألف عام الماضية في هذه المنطقة سيرون أن ظروف مماثلة كانت موجودة في السابق، وأن تغيرات مشابهة حدثت كذلك، وأن تحولات تاريخية وقعت بفواصل زمنية محددة، وأن ذلك التغير الكبير قد حدث بطريقة هادئة ومنظمة وذكية.

إنهم كذلك يواجهون تركيا بوصفهم "محتلين داخليين"

إن من يفهمون ماهية الكفاح الذي تخوضه تركيا سيفهمون كذلك تحلل القوى وبناء القوى الذي نعيشه حاليا. ولقد تعرضنا للعديد من الهجمات العنيفة الخارجية منذ اليوم الذي تولى فيه الرئيس أردوغان زعامة هذا التغيير. وكان هذا السبب الرئيس لكل المخططات التي حاولوا تنفيذها من خلال أعمال الإرهاب والانقلابات والترويج للحرب الأهلية ومحاولات الإضرار بالتماسك الاجتماعي والإنقاص من قدر أردوغان وإسقاطه من نظر الشعب التركي، بل ومحاولات التخلص منه عن طريق الاغتيال.

إن التدخلات الخارجية تكون دائما موجهة للحيلولة دون صعود قوة جديدة. لكن المقاومة الداخلية والشراكة التي في الداخل أمر محزن. فبعض أذئاب التنظيمات الإرهابية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وعالم الأعمال صاروا شركاء التدخل الخارجي في الداخل، إذ انضموا هم أيضا إلى الحملة الرامية لإيقاف تقدم تركيا التي واجهوها بصفتهم "محتلين داخليين".

هذا ما نطلق عليه "المسيرة الكبرى"

في الحقيقة فإن هذه الجبهة شكّلت لتكون ضد تركيا لتمنع مشروع التحول الجذري الجديد على مدار تاريخنا الممتد لألف عام، التحدي الكبير الذي يخوضه شعبنا وصعوده التاريخي. ولو لاحظتم ستجدون أن بعض الأوساط أقدمت على تنفيذ محاولة أخيرة عن طريق الجمع تحت سقف واحد لكل الكيانات التي تعاونت معها على مدار القرن العشرين للحيلولة دون نمو تركيا وإعادة إنشائها لقدراتها.


بيد أن هذا العهد قد ولى، فلم يعد لديهم ما يستطيعون فعله، فلن يكون بإمكانهم بعد اليوم إبطاء تركيا أو إيقافها أو حتى وضعها تحت الوصاية من جديد. وهو ما نطلق عليه "المسيرة الكبرى" ..



 www.pukmedia.com/ensat

 Facebook: **ensatpuk**

 ensatmagazen@gmail.com

 Mobile: **0770 156 4347**